

جَامِعُ الْمُضْمَرَاتِ وَالْمِشْكَلَاتِ

فِي تَرْشِيحِ مَخْصَرِ الْأَوْجَامِ الْقُدُورِيِّ

لِلْإِمَامِ يُوسُفَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ يُوسُفَ الْكَادُورِيِّ

المتوفى 832 هـ

دراسة وتحقيقه

عُمَرُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَمْدُ الْفَيَّاضِ

المجلد الثاني

من باب سجود القنطرة إلى نهاية كتاب الحجة



دار الكتب العلمية

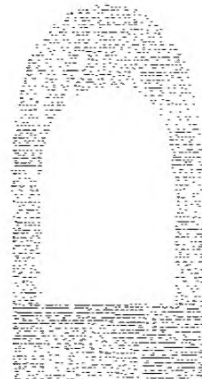
Dir Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أسسها / أسست ببيت سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammed Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohammed Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



sales@al-ilmiyah

info@al-ilmiyah.com

http://www.al-ilmiyah.com

الكتاب : جامع الضمرات والشكلات

في شرح مختصر الإمام القدوري

Title : JĀMI' AL-MUDMARĀT WAL-MUŠKALĀT
FĪ ŠARH MUHTAŠAR AL-IMĀM AL-QUDŪRĪ

التصنيف : فقه وأصول فقه حنفي

Classification : Jurisprudence
and Basics of Hanafī Jurisprudence

المؤلف : يوسف بن عمر بن يوسف الكادوري (ت ٨٣٢ هـ)

Author : Yusuf ben Omar ben Yusuf Al-Kadury
(D. 832 H.)

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

المحقق : سمير صبحي خديخش حجازي ج ١

وعمر عبدالرزاق حمد القياض ج ٢

وبراد محمد رضا عبدالجبار الداني ج ٣

وأنس "محمد ماهر" محمود الكبيسي ج ٤

وعطار فؤاد محسن الراوي ج ٥

Editor : Samir Subhy Khodabakhsh Hajazi V 1

and Omar Abdurazag Hamad Al-Fayyad V 2

and Baraa Mohammed Rida Abduljabbar Al-Ani V 3

and Anas "Mohammed Maher" Mahmoud Al-Kabisi V 4

and Ammar Fouad Mohsen Al-Rawi V 5

عدد الصفحات (أجزاء/مجلدات) 3600

Size 17x24 cm قياس الصفحات

Year 2018 A.D. - 1439 H. سنة الطباعة

Printed In Lebanon بلد الطباعة لبنان

Edition 1st الطبعة الأولى

أصل هذا الكتاب هو لطروحة تقدم بها الطالب
عمر عبدالرزاق حمد القياض إلى جامعة العلوم
الإسلامية للبنية في المدينة الأردنية الهاشمية،
فجاءه الشيخ نوح القضاة للتشريع والمفتون، قسم
الفقه وأصوله، استكمالاً لمخططات الحصول على
درجة الدكتوراه في تخصص الفقه وأصوله، تحت
إشراف الأستاذ الدكتور محمد راقن الدغمي.

جميع الحقوق محفوظة

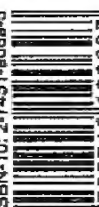
2018 A.D. - 1439 H.

**Dar Al-Kotob
Al-ilmiyah**

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dir Al-Kotob Al-Ilmiyah 8183
Tel : +961 5 804 8103/8152
Fax : +961 5 804813
P.O. Box: 31-8426 Beirut-Lebanon
Kiryat al-Selah Beirut 1107 2253

عمر بن الخطاب، مبنى دار الكتب العلمية
مكتبة 11/11/11
فلسطين 911 5 804 8103
صندوق 31-8426 بيروت-لبنان
والمبنى السلخ بيروت 1107 2253



ISBN-13: 978-2-7451-8069-7

ISBN-10: 2-7451-8069-5

9 782745 180697

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التوبة: 122)

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل
اسمه بكل افتخار، إلى النور الذي ينير لي درب النجاح،
(والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى بسملة الحياة وسر الوجود، إلى
من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى القلب الكبير،
(أمي الحبيبة)

إلى أصحاب الفضل علي الذين يطول المقام بذكرهم على ما قدموه لي من عون
ومساندة،

شكر وتقدير

بعد تفضل الله تعالى بإتمام الأطروحة، أجد واجبا علي أن أذكر لأهل الفضل فضلهم، وأن أتقدم بالشكر الجزيل إليهم، عرفانا مني بالجميل الذي أسدوه إلي، وعلى رأسهم صاحب السمو (الأمير غازي) حفظه الله ورعاه.

وكما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور (محمد راكان الدغمي) حفظه الله، الذي لم يأل جهدا في متابعتي طيلة مدة الكتابة، أسأل الله تبارك وتعالى أن يمد في عمره ويديم عليه الصحة والعافية.

كما أوجه شكري وتقديري إلى رئاسة جامعة العلوم الإسلامية العالمية متمثلة برئيسها وكافة متسبيها سائلا المولى (جل وعلا) لهم السداد والرشاد في الدنيا والآخرة.

كما وأنقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي ومشايخي وأصحابي وأحبابي على ما قدموه لي من عون لإتمام أطروحتي أسأل الله تعالى أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم يوم القيامة وأن يعلي شأنهم في الدارين.

كما لا يفوتني ان أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان، لأصحاب الفضيلة أعضاء لجنة المناقشة على ما تحملوه من جهد جهيد في قراءة أطروحتي المتواضعة، وستكون ملاحظاتهم محل اهتمام وتقدير، سائلا المولى لهم السداد والرشاد والرضا عند الله تعالى.

ملخص باللغة العربية

قدمت هذه الأطروحة لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشيخ نوح القضاة للشرعة والقانون في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وهي عبارة عن دراسة وتحقيق كتاب جامع المضمرات والمشكلات، (من باب سجود التلاوة إلى نهاية باب الحج). تتألف الدراسة من قسمين؛ القسم الأول: القسم الدراسي، والقسم الثاني: النص المحقق.

أما القسم الأول: الدراسة، فيشتمل على ثلاثة فصول، الفصل الأول: التعريف بالإمام القدوري ويتضمن مبحثين: المبحث الأول: في حياته، المبحث الثاني: في كتابه، والفصل الثاني: في حياة الشيخ يوسف بن عمر الكادوري، ويتضمن مبحثين: المبحث الأول: في حياته، والمبحث الثاني: في كتابه جامع المضمرات والمشكلات، والفصل الثالث: ملاحظات خطية حول النسخ، ويتضمن مبحثين: المبحث الأول: ميزات النسخ، والمبحث الثاني: وصف النسخ الثلاث.

وأما القسم الثاني: النص المحقق، فقد حرصت على إخراج المخطوط قريباً من الصورة التي أرادها المؤلف، معتمداً في ذلك على ثلاث نسخ، بذلت الجهد في المقابلة بينها، هذا مع ضبط النص، وعزو الآيات، وتخريج الأحاديث، والآثار، وشرح الكلمات الغريبة، وختمت الأطروحة بالمصادر والمراجع.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله مالك الملك والملكوت، ذي العزة والسلطان والجبروت، المتفرد بأعز الأسماء وأسمى النعوت، قهر عباده بالموت وهو الحي الذي لا يموت، أرسل الرسل مبشرين ومنذرين وهياً لهم سبل الهداية للعالمين، وأنزل معهم ما أوحى إليهم من الكتاب والحكمة للمؤمنين، وخص سيدنا محمداً ﷺ بالقرآن الكريم الكتاب المبين ليسعد الخلق بشرعه المبين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فإن من آيات الله تعالى أن خلق الناس مختلفين بألوانهم وألسنتهم وعقولهم، وإن من رحمة الله "عز وجل" على الناس أن جعل اختلافهم هذا رحمة فيما بينهم، ولذلك فقد أصبح هذا الاختلاف جزءاً من طبيعة الإنسان في حياته فلم يجعل الله سبحانه وتعالى خلقه في هذا الكون على نمط واحد لكي يكون حافظاً لهم في الجسد والاجتهاد من أجل الوصول إلى الطريق الصحيح الذي يريده الله سبحانه وتعالى منهم.

وقد هيا الله سبحانه وتعالى لهذه الأمة رجالاً يملكون عقولاً يستخرجون بها حكم الله سبحانه وتعالى من خلال الأدلة الشرعية التي وضعها الله "عز وجل" ليوصلوها إلى عبادِهِ.

علاوة على أن هؤلاء الرجال العظماء سطوروا لنا كنزاً هائلاً من الكتب والمصادر لشتى أنواع العلوم والمعارف، فكان تأليف أحدهم لا يقتصر على علم دون علم ولا يقف عند معرفة دون أخرى، وإن من هؤلاء الرجال الذين حباهم الله "عز وجل" بالعقول النيرة والأفكار الثاقبة هو الإمام الجليل (جمال الدين يوسف بن عمر بن

يوسف الصوفي الكادوري) تغمده الله برحمته ورضوانه، الذي قام بشرح (متن القدوري)، في كتاب أسماه (جامع المضمّرات والمشكلات).

ولما كانت كتب المتقدمين في علم الفقه، وغيره من الفنون، القدوة الحسنة لأهل العصر من طلاب العلم وغيره، وكانت لا تخلو من الصعوبة والتعقيد، رأيت أن أختار أثرًا واحدًا من آثارهم العظيمة.

وإنني بعد أن أكملت الدراسة التحضيرية في مرحلة الدكتوراه أخذت أجوب المكتبات وأسأل المشايخ عن موضوع يصلح لأن يكون أطروحة للدكتوراه، فوقع اختياري أنا وزملائي على كتاب (جامع المضمّرات والمشكلات)، لأقوم بتحقيق القسم الثاني منه.

مشكلة الدراسة:

1. ورود الألفاظ غير العربية في كثير من الأحيان، وهذا يشكل صعوبة في قراءة النص وفهمه على الوجه الصحيح أو المراد.
 2. من الواضح أن الناسخ لا يجيد العربية كثيرًا، وهذا مشكل في قراءة بعض الكلمات فمنها مخاطبة المذكر بال مؤنث، والمفرد بالجمع وبالعكس.
 3. لم يشر المؤلف إلى منهجه بصورة واضحة في المخطوط.
 4. كثيرًا ما يذكر الآيات من خلال معرض كلامه بدون أقواس أو علامة تدل على الآية.
 5. كثيرًا ما يذكر الأحاديث بالمعنى، وهذا يتطلب جهدًا خاصًا في التخريج.
 6. قلة نسخ المخطوط التي استطعت الوصول إليها مما تطلب زيادة التدقيق في كل كلمة من كلمات المخطوط؛ لتضبط على الصورة التي هي عليها.
- تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. المشاركة في إحياء أسفار الأولين وما أودعوه من كنوز للأمة.
2. الميل للكتابة في التحقيق، لذا كنت أتابع مراكز المخطوطات والتحقيق والكتابة حولها.
3. إبراز القيمة العلمية لهذا المخطوط؛ لأن الفقه الحنفي وأصوله وكما هو معلوم قد خدّم خدمة كبيرة، فكان مستوعبًا لجميع المواضيع.

الدراسات السابقة:

إن (متن القدوري) شرح بعشرات الشروح من قبل الكثير من علماء الحنفية؛ لما له من الأهمية في المذهب، ومن هذه الشروح: الجوهرة النيرة، واللباب في شرح الكتاب، وخلاصة الدلائل وغيرها.. كما سيأتي، وإن (جامع المضممرات والمشكلات) من هذه الشروح، الذي لم يظهر للناس كما ظهرت الشروح الأخرى، لأنه لم يتم تحقيقه تحقيقًا علميًا منهجيًا فيما نعلم؛ لذا رأينا أنا وزملائي الباحثين، أن نقوم بخدمة هذا السفر المبارك من خلال تحقيقه.

منهجية البحث:

سار الباحث في تحقيق المخطوط على المنهج الآتي:

1. التأكد من نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
2. مقابلة النسخ الموجودة، وإثبات الفروق، والترجيح بينها، وبيان الزيادة والنقص في الكلمات والجمل.
3. عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقم الآية، وجعل الآية في المتن بين قوسين مميزين، وقد نسخت النص القرآني من مصحف المدينة.
4. تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، وأتبع فيه ما يأتي:
 - أ- إذا ورد الحديث في الصحيحين أو بأحدهما أكتفي بذلك دون الحاجة إلى الحكم.
 - ب- إذا لم يرد الحديث في الصحيحين خرجته حيثما ورد في كتب السنن والمسانيد والمعاجم والمصنفات، ومن ثم الحكم عليه من مظانه.
5. توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية، حيث قمت بمراجعة أمهات المصادر الفقهية واللغوية وغيرها.
6. شرح الألفاظ الغريبة الواردة في النص.
7. تنسيق وضبط وترقيم العبارات بما يناسب من العلامات مع مراعاة قواعد الإملاء الحديثة.
8. بيان وتوضيح بعض المسائل الفقهية التي تحتاج إلى شرح وتعليق.
9. التعليق على بعض العبارات التي تحتاج إلى ما يحل مشكلتها ويوضح غامضها.

10. إبراز العناوين، وإضافة عناوين أخرى جديدة وجعلها بين معقوفتين، لتسهيل فهم مضامين النص ودون الإشارة إلى هذه العناوين المضافة بالهامش.
11. إبراز المتن بخط أسود عريض.
12. إثبات المصادر في الحواشي، مع التعريف بالكتاب الذي يرد في المتن حيثما يذكر لأول مرة.
13. ترجمة الأعلام الواردة في المخطوط.

خطة الدراسة

وقد اشتملت على قسمين هما:

القسم الأول: القسم الدراسي

الفصل الأول: التعريف بالإمام القُدُوري رحمه الله، صاحب المتن المشروح،

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: في حياته، وفيه مطالب:

المطلب الأول: اسمه، لقبه، كنيته

المطلب الثاني: ولادته ووفاته

المطلب الثالث: شيوخه

المطلب الرابع: تلامذته

المبحث الثاني: في كتابه، شروح العلماء لكتاب مختصر القُدوري

الفصل الثاني: حياة الشيخ يوسف بن عمر، وكتابه جامع المضمورات والمشكلات،

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: حياة الشيخ يوسف، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: اسمه، لقبه ونسبه، نشأته، تأريخ ولادته ووفاته

المطلب الثاني: عصر المؤلف ومرتبته العلمية

أ- مؤلفاته

ب- شيوخه

ج- تلامذته

المبحث الثاني: كتاب جامع المضمورات وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبه إلى المؤلف

المطلب الثاني: قيمة الكتاب العلمية

المطلب الثالث: أسلوبه (منهج المؤلف في الكتاب)

المطلب الرابع: المصادر التي اعتمدها المؤلف

المطلب الخامس: منهجي في التحقيق

الفصل الثالث: ملاحظات خطية حول المخطوطات

المبحث الأول: ميزات النسخ

المبحث الثاني: وصف النسخ الثلاثة

القسم الثاني: النص المحقق

وفي الختام أسأل الله "عز وجل" أن أكون وفقت فيما قمت به من خدمة لهذا السفر العظيم، فما كان فيها من صواب فمن فضل الله تعالى الذي جعل العلم دليلاً للوصول إليه، وما كان فيها من هفوات فمن نقسي ومن الشيطان، وحسبي أنني توخيت الصواب، فهذا جهد المقل ونتاج المبتدئ.... أسأل الله الهداية والرشاد لنيل السعادة في الدنيا ويوم المعاد.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



القسم الأول
القسم الدراسي

الفصل الأول

التعريف بالإمام القدوري

المبحث الأول: في حياة (الإمام القدوري)

المطلب الأول: اسمه - لقبه - كنيته

أولاً: اسمه ونسبه

أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان القدوري البغدادي الحنفي⁽¹⁾.
الْقُدُورِي - نسبة إلى بيع القُدور، وقيل: إلى قرية قدورة ببغداد⁽²⁾.

ثانياً: لقبه

لقب بعدة ألقاب منها: البغدادي⁽³⁾، والقدوري⁽⁴⁾، وشيخ الحنفية⁽⁵⁾، وفقهه

(1) أبو محمد، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مير محمد كتب خانة - كراتشي: 2/ 249. أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، الأحاديث المختارة، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - 1410، ط1، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهميش: 7/ 200. أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية - بيروت: 4/ 377.

(2) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1413، ط9، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي: 17/ 575. الخطيب، تاريخ بغداد، 4/ 377. ابن كثير، البداية والنهاية، 12/ 4. حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 46، 155.

(3) حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1631.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد: 4/ 377.

(5) الطهطاوي، أحمد رافع بن محمد الحسيني القاسمي الحنفي (المتوفى: 1355هـ)، التبيه والإيقاظ لما في ذبول تذكرة الحفاظ، 1/ 93. الذهبي، العبر في خبر من غبر، مطبعة حكومة الكويت - الكويت - 1984، ط2، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد: 1/ 196. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير - دمشق - 1406هـ، ط1، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط: 3/ 232.

ثالثاً: كنيته

أبو الحسين⁽²⁾.

المطلب الثاني: ولادته ووفاته

ولد صاحب المختصر الإمام أحمد محمد القدوري البغدادي سنة 362هـ⁽³⁾. وتوفي القدوري في يوم الأحد، الخامس عشر من شهر رجب، سنة ثمان وعشرين وأربعمائة (428هـ)، ودفن من يومه في داره بدرب أبي خلف، نقله الخطيب والسمعاني، وحكاه جماعة، منهم ابن خلكان، وزاد: ثم نُقل إلى قرية في شارع المنصور، ودفن هناك بجانب أبي بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: شيوخه

تفقه صاحب المختصر على يد أبي عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني (ت 398هـ).

المطلب الرابع: تلامذته

تفقه على القدوري وأخذ عنه جملة من الأعلام منهم:

- 1- أبو بكر: أحمد بن علي، المعروف بالخطيب البغدادي (392 - 463هـ).
- 2- قاضي القضاة: أبو عبد الله محمد بن علي الدامغاني الكبير (398 - 478هـ).

(1) الذهبي، شمس الدين محمد أبو عبد الله، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 3/ 1086.

(2) القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية: 2/ 249، الذهبي، سير أعلام النبلاء: 17/ 440.
 (3) الزركلي، الأعلام: 1/ 212، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 3/ 232.
 (4) أبو بكر الخوارزمي شيخ الحنفية وفقههم أخذ العلم عن أحمد بن علي الرازي وانتهت إليه رئاسة الحنفية ببغداد، ومن تلامذة الرضي والصيرمي وقد سمع الحديث من أبي بكر الشافعي وغيره، توفي ليلة الجمعة الثامن عشر من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعمائة ودفن بداره من درب عبده، ابن كثير، البداية والنهاية: 11/ 351، الغزي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية: 1/ 127، الزركلي، الأعلام: 1/ 212.

- 3- أبو نصر أحمد بن محمد بن محمد المعروف بالآقطع (ت474هـ)⁽¹⁾ وقد شرح مختصره.
- 4- عبد الرحمن بن محمد السرخسي (ت439هـ)⁽²⁾.
- 5- أبو الحارث محمد بن أبي الفضل السرخسي⁽³⁾.
- 6- المفضل بن مسعود بن محمد بن أبي الفرج التنوخي الفقيه النحوي القاضي (ت442هـ)⁽⁴⁾ ... وغيرهم.

المبحث الثاني: شروح العلماء لكتاب مختصر القُدوري

توجد عدة شروحات لكتاب مختصر القُدوري وهي:

- (1) أبو نصر الآقطع: أحمد بن محمد بن محمد بن نصر البغدادي الحنفي المعروف بالآقطع: توفي برامهرمز سنة 474هـ، له شرح مختصر الطحاوي. شرح مختصر القُدوري؛ كلاهما من فروع الحنفية. هدية العارفين: 42/1.
- (2) عبد الرحمن بن محمد السرخسي: تفقه بأبي الحسين القُدوري، وقصد بلاد خوزستان، فتاب في القضاء بالبصرة، وتوفي في الثالث والعشرين من رمضان، سنة تسع وثلاثين وأربعمائة، له كتاب التجريد، وكتاب مختصر المختصرين. قلت: المعروف تكملة التجريد، ومن يسمي بهذا الاسم، ابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا (ت879هـ)، تاج التراجم في طبقات الحنفية، تحقيق: محمد خير رمضان، دار القلم، دمشق، ط، 1992م: 1/11.
- (3) أبو الحارث: محمد بن أبي الفضل محمد السرخسي: تفقه ببغداد بأبي الحسين أحمد بن محمد القُدوري، ذكره الهمداني في طبقة الدامغاني، وذكر عن القُدوري أنه قال: ما جاء من خراسان وعين النهر أفقه منه، وكان أصحاب الشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، يرتبون بإزاء الخلاف منهم حاذقاً من مخالفهم، ويجعلون قرنه في النظر، فكان بإزاء القُدوري أبو الحسين أحمد بن محمد المحاملي، وكان بغداديين ذوي نعمة، وأصحاب لكل واحد متعصبون. القرشي، طبقات الحنفية: 2/110.
- (4) أبو الفرج، المفضل بن مسعود بن محمد التنوخي النحوي الفقيه الحنفي: (390هـ - 442هـ)، له البيان عن الفصل في الأشربة بين الحلال والحرام، التيه في رد الشافعي فيما خالف النصوص، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، رسالة في غسل الرجلين ووجوبه طبقة النحاة الباب في شرح تبيه أبي إسحاق، الباباني، هدية العارفين: 6/468 - 469، حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/1631.

- 1- المُجْتَبَى⁽¹⁾ شرح مختصر القُدوري: لأبي الرجاء نجم الدين مُختار بن مُحَمَّد بن محمود الزاهدي الغزيني⁽²⁾، (ت658هـ)⁽³⁾.
- 2- شرح مختصر القُدوري: الإمام أحمد بن محمد بن محمد بن نصر البغدادي المعروف بأبي نصر الأقطع الحنفي، سكن ببغداد بدرب أبي زيد، بنهر الدجاج (محلة ببغداد).
- 3- شرح مختصر القُدوري: (جامع المضممرات والمشكلات)⁽⁴⁾: يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوري البزار المعروف عند الترك بنيرة الحنفي شمس الدين⁽⁵⁾.
- 4- شرح مختصر القُدوري: (خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل)⁽⁶⁾: حسام الدين علي بن أحمد بن مكي الرازي⁽⁷⁾.
- 5- شرح مختصر القُدوري: (زاد الفقهاء)⁽⁸⁾: شيخ الإسلام أبو المعالي بهاء الدين

(1) حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 159.

(2) الزاهدي: نجم الدين، أبو الرجاء مختار بن محمود بن محمد الغزيني الخوارزمي الفقيه الحنفي المعروف بالزاهدي: المتوفى سنة 658هـ، له من الكتب جامع في الحيف. حاري مسائل الرافعات، والمنية وما تركه في تدوينه من مسائل القنية، وزاد فيه من الفتوى لتجميع القنية. رسالة الناصرية. زاد الأئمة في فضائل خصيصة الأمة. شرح مختصر القُدوري. الصفة في الأصول. فرائض الزاهدي. فضل الترايج. قنية الفتاوى. قنية المنية لتجميع القنية لأستاذه بديع. كتاب الفضائل. مجتبي في الأصول، الباباني، هدية العارفين: 2 / 170.

(3) حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 1592.

(4) حاجي خليفة، كشف الظنون: 1 / 574.

(5) ستاتي ترجمته فيما بعد بمبحث خاص وشامل لأنه صاحب المخطوط المحقق.

(6) حاجي خليفة، كشف الظنون: 1 / 718.

(7) علي بن أحمد الإمام حسام الدين الرازي قال ابن عساكر قدم دمشق وسكنها وكان يدرس بالمدرسة الصادرية وبقي على مذهب الإمام أبي حنيفة ويشهد وينظر في مسائل الخلاف قال وما أظنه حدث وقال ابن العديم تفقه عليه بحلب عثمان أبو غانم وجماعة وسمع منه عمر ابن البدر الموصلية وكان فقيها فاضلا له تصانيف منها كتاب خلاصة الدلائل في شرح القُدوري ومنها ملوة الهوم جمعه وكانت سنة وفاته ثلث وتسعين وخمسائة بدمشق ودفن خارج باب الفرائيس ابن قطلوبغا، تاج التراجم في طبقات الحنفية: 1 / 14.

(8) محمد بن أحمد بن يوسف بهاء الدين أبو المعالي الإسيجاني شرح القُدوري شرحا ناقعا وسماه زاد الفقهاء، ابن قطلوبغا، تاج التراجم، 1 / 21.

محمد بن أحمد بن يوسف الإسيجاني⁽¹⁾ (في الجواهر نسبة إلى إسيجاب: بلدة كبيرة من أعيان بلاد ما وراء النهر في حدود تركستان⁽²⁾، وفي الفوائد أنها بلدة من ثغور الترك⁽³⁾).

6- شرح مختصر القدوري: (السراج الوهاج⁽⁴⁾ والجوهرة النيرة⁽⁵⁾): للإمام أبي بكر بن علي المعروف بالحدادي العبادي⁽⁶⁾.

(1) الإسيجاني: أبو المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد بن يوسف الإسيجاني المرغيناني الحنفي أستاذ جمال الدين عبيد الله المجبوبي. لعله توفي في أواخر القرن السادس. له من التصانيف الحاوي في مختصر الطحاري موجود بدار الكتب كوبرولي. زاد الفقهاء شرح مختصر القدوري في الفروع. نصاب الفقهاء. كذا في الفروع، هدية العارفين، 1/ 499.

(2) تركستان: بلاد تقع إلى الشمال والشرق من بلاد ما بين النهرين وتقع على الأراضي التي بين الجبال المتوسطة (آسيا الوسطى) وبين حوض نهر الخزر والهبشة الإيرانية. عاصمتها مدينة (طاشقند). وهم أمة عظيمة ممتازة عن سائر الأمم بالجلادة والشجاعة، وقساوة القلب ومشابهة السباع، والغالب على طباعهم الظلم والعسف والفقر، ولا يرون إلا ما كان غصباً لطع السباع، وهم شئ غارة أو طلب ظلي أو صيد طير. وعندهم من كبر أنه لو سي أحدهم وترى في العبودية، فإذا بلغ أشده، يريد أن يكون زعيم عسكر سيده، بل يريد أن يخالفه ويقوم مقامه وينسى حق التربية والانعام السابق، ابن كثير، تعريف بالأمكن الواقعة في البداية والنهاية: 1/ 377. القزويني (605 - 682هـ)، زكريا بن محمد بن محمود، أنار البلاد وأخبار العباد، 1/ 242.

(3) انظر: الباباني، هدية العارفين: 2/ 105، حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1632، الأسمرى، الفوائد البهية: 260.

(4) الحدادي: أبو بكر بن علي بن محمد الحداد العبادي البيني الفقيه الحنفي توفي سنة 800 ثمانمائة. من تصانيفه الجواهر المنير مختصر السراج الوهاج له. الرحيق المختوم شرح قيد الأرابيد في الفقه. سراج القلام ويدر التمام في شرح المنظومة الهاملية لأستاذه. السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج في شرح مختصر القدوري. كشف التنزيل في تحقيق المباحث والتأويل في تفسير القرآن مجلدين. النور المستير في شرح منظومة النسفي في الخلاف وغير ذلك، الباباني، هدية العارفين: 1/ 126.

(5) المصدر السابق: 1/ 126.

(6) الباباني، هدية العارفين: 1/ 126.

سمّاه: السّراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج⁽¹⁾. وعدّه الإمام بيركلي من جملة الكتب المتداوله الضعيفة غير المعتبرة، ثم اختصر هذا الشرح وسمّاه: الجوهرة النيرة⁽²⁾.

وجرّد السّراج الوهاج الشيخ الفقيه أحمد بن محمد بن إقبال⁽³⁾ وسمّاه: البحر الزاخر⁽⁴⁾.

7- شرح مختصر القدوري (كفاية الفقهاء)⁽⁵⁾: شمس الأئمة إسماعيل بن الحسين البيهقي.

8- شرح مختصر القدوزي (اللباب)⁽⁶⁾: جلال الدين أبو سعد مطهر بن الحسن بن سعيد بن علي بن بندار اليزدي⁽⁷⁾، ويلقب بجلال الدين القاضي، شيخ الإسلام، الفقيه الحنفي نزيل القاهرة، جليل القدر كبير المحل أوجد الزمان، أخذ عنه: ركن الدين محمد الكرمانی⁽⁸⁾ صاحب جواهر الفتاوى، توفي رحمه الله سنة (591هـ)⁽⁹⁾.

(1) حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 985.

(2) المصدر السابق: 1 / 621.

(3) وجرّد (السراج الوهاج): الشيخ الفقيه: أحمد بن محمد بن إقبال وسمّاه: (البحر الزاخر) وشرحه: محمد بن إبراهيم الرازي المسمى: (بالتوري في شرح مختصر القدوري) المتوفى: سنة 615، خمس عشرة وسمّاه: كشف الظنون. 1 / 224، 2 / 1631.

(4) حاجي خليفة، كشف الظنون: 1 / 224.

(5) المصدر السابق: 2 / 1498.

(6) المصدر السابق: 2 / 1542.

(7) مطهر بن الحسن بعد سعد بن علي بن البرزاز اليزدي له شرح القدوري سمّاه اللباب واختصر النوادر لأبي الثليث وسمّاه الخلاصة. ابن قطلوبغا، تاج التراجم: 1 / 26.

(8) عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه بن محمد بن إبراهيم وكن الدين أبو الفضل الكرمانی ولد بكرمان في شوال سنة سبع وخمسين وأربعمائة وقدم مرو فنفق وبيع حتى صار إمام الحنفية بخراسان وله كتاب شرح الجامع الكبير وكتاب التجريد وشرحه بكتاب سمّاه الإيضاح ومات بمرو ليلة العشرين من ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، ابن قطلوبغا، تاج التراجم في طبقات الحنفية: 1 / 11.

(9) انظر: الباباني، هدية العارفين: 2 / 462، حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 163، الفرشي، الجواهر البضية: 3 / 485، الأسمری، القوائد البهية: 353.

- 9- شرح مختصر القدوري: نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي⁽¹⁾.
- 10- شرح مختصر القدوري (المهمم الضروري)⁽²⁾: عبد الرحيم بن علي الأمدي القاضي الحنفي⁽³⁾، وله زبدة الدراية في شرح الهداية⁽⁴⁾.
- 11- شرح مختصر القدوري: (اليتابع في معرفة الأصول والتفاريع)⁽⁵⁾: رشيد الدين أبي عبد الله محمد بن رمضان الرومي الحنفي⁽⁶⁾، المدرس بمدرسة الحلاوية في مدينة حلب، فرغ من تأليفه رحمه الله سنة 616هـ.
- 12- شرح محمد بن إبراهيم الرازي⁽⁷⁾، وسماه: النوري في شرح مختصر القدوري⁽⁸⁾.
- 13- شرح أبي المعالي عبد الرب بن منصور الغزنوي⁽⁹⁾، وسماه: ملتصم الإخوان⁽¹⁰⁾.
- 14- شرح إبراهيم بن عبد الرزاق بن خلف الرستغني⁽¹¹⁾ المعروف بابن المحدث، وهو ليس بتمام.

- (1) انظر: الباباني، هدية العارفين: 2 / 423، حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 1631.
- (2) حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 1631.
- (3) الأمدي: عبد الرحيم بن علي الأمدي القاضي الحنفي، صنف زبدة الدراية في شرح الهداية. المهمم الضروري في شرح مختصر القدوري. هدية العارفين: 1 / 296.
- (4) انظر: الباباني، هدية العارفين: 1 / 562، حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 1634.
- (5) حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 2051.
- (6) ابن رمضان: رشيد الدين أبو عبد الله محمود بن رمضان الرومي الحنفي المدرس بمدرسة الحلاوية في مدينة حلب، اليتابع في معرفة الأصول والتفاريع من شروح مختصر القدوري في مجلد كبير فرغ منها سنة 616هـ، الباباني، هدية العارفين: 2 / 161.
- (7) الرازي، محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد العزيز أبو جعفر الرازي، قال أبو البركات المستوفي في تاريخ أربيل كان حنفي المذهب له معرفة بالأصول ورد إربل غير مرة وأقام بالموصل يدرس وله كتاب في الفرائض وكتاب في الفقه وكتاب التوري في مختصر القدوري وكتاب التذكرة بلغني إنه مات بالموصل سنة خمس عشرة وقل أربع عشرة وستمائة، ابن قطلوبغا، تاج التراجم: 1 / 20.
- (8) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 1631 وما بعدها.
- (9) الغزنوي: أبو المعالي عبد الرب بن منصور بن إسماعيل ابن إبراهيم الغزنوي الحنفي توفي في حدود سنة 500 خمسمائة. له ملتصم الإخوان في شرح مختصر القدوري. ابن قطلوبغا، تاج التراجم في طبقات الحنفية 1 / 12.
- (10) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 1631 وما بعدها.
- (11) الرستغني (نحو 345هـ، 956م) علي بن سعيد الرستغني، أبو الحسن: فقيه حنفي، من أهل

- 15- شرح محمد بن رسول الموقاني⁽¹⁾، وهو المسمى بالبيان⁽²⁾.
 - 16- شرح حافظ الدين محمد بن محمد الكردي المعروف بابن البرازي⁽³⁾.
 - 17- شرح ابن وهبان، ذكره ابن الشحنة⁽⁴⁾ في شرح المنظومة.
- ومن المعلوم أنه لم تطبع من شروح القُدوري إلا القليل، منها:
1. الجوهرة النيرة.
 2. اللباب للميداني.
 3. خلاصة الدلائل⁽⁵⁾.

سمّرت. نسبته إلى إحدى قراها. كان من أصحاب الماتريدي. له كتب، منها "الزوائد والفوائد" في أنواع العلوم، و"إرشاد المهتدي". الأعلام: 4/ 291.

(1) محمد بن عبد الجليل بن عبد الكريم جمال الدين أبو عبد الله الموقاني الأصل المقدسي المولد الدمشقي الفار والوفاء، مولده مستهل سنة إحدى وتسعين وخمسمائة، مع الكثير ركتب وحدث وكان يشتري الكتب النفيسة للارتفاع والمتجر وكان له معرفة رقيقة ويشتري الأشياء الطريفة من كل صنف ظريف، توفي سنة أربع وستين وستمائة ودفن بسفح قاسيون. الصفدي، الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك، دار إحياء التراث - بيروت - 1420هـ - 2000م، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، 1/ 385. عمر رضا كحالة "معجم المؤلفين" تراجم مصنفي الكتب العربية عدد الأجزاء، 13، الناشر مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت: 10/ 128.

(2) حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 264.

(3) البرازي: محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي البريقني الإمام حافظ الدين الخوارزمي الحنفي المعروف بالبرازي توفي سنة 827، سبع وعشرين وثمانمائة من تصانيفه. الجامع الوجيز المشهور بفتاوى البرازية. شرح مختصر القُدوري. مناقب الإمام أبي حنيفة وغير ذلك. هدية العارفين، 2/ 44.

(4) ابن الشحنة (844 - 882هـ) أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشحنة النقي الحلبّي: قاض، مولده ووفاته بحلب. ناب عن جده في كتابة السر بالقاهرة، وولي قضاء الحنفية ببلده، ومات بالطاعون. له (لسان الحكام في معرفة الأحكام - ط) ألّفه حين ولي القضاء، ولم يتمه. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الفضوء للامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت: 2/ 194، حاجي خليفة، كشف الظنون: 9/ 154.

(5) حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 718.

الفصل الثاني

حياة الشيخ يوسف بن عمر الكادوري، وكتابه جامع

المضمّرات والمشكلات

المبحث الأول: حياة الشيخ يوسف

المطلب الأول: اسمه، لقبه ونسبه، تاريخ ولادته ووفاته

اسمه:

يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوري البزار المعروف عند الترك بنيرة عمر (شمس الدين)⁽¹⁾.

جميع النسخ التي عثرت على عناوينها أثبتت اسم الكتاب - جامع المضمّرات والمشكلات - واسم المصنف - يوسف بن عمر بن يوسف - واسم الشهرة - الصوفي - وستة الوفاة - (832هـ).

لقبه ونسبه:

1- النيرة: هو من رحل وجمع وعنى بالعلم وجمعه مع الورع الخفي والجهد والسخاء الوافر وأما نيرة "بنون مفتوحة ثم موحدة مكسورة نيرة لقب"⁽²⁾.

2- شمس الدين⁽³⁾.

3- البزار⁽⁴⁾.

(1) الزركلي، الأعلام: 8/ 244، معجم المؤلفين: 13/ 320، 8/ 244، الباباني، هدية العارفين: 1/ 233، 4/ 112.

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: 32/ 47، معجم المؤلفين: 13/ 320.

(3) اللكنوي، عبد الحي اللكنوي (ت1304هـ): حاشية الجامع الصغير، عالم الكتب، ط1، 1986م: 1/ 34. معجم المؤلفين: 13/ 320.

(4) الباباني، هدية العارفين: 2/ 237، الزركلي، الأعلام: 8/ 244، حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1632.

- 4- الصوفي⁽¹⁾.
- 5- الكادوري⁽²⁾.
- 6- نبيرة شيخ عمر بن يزار⁽³⁾ (يصفه أهل الترك).
- 7- صاحب جامع المضمرات والمشكلات⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: عصر المؤلف ومرتبته العلمية

نستطيع القول أن عصر الشيخ يوسف بن عمر الصوفي امتاز بأجواء برز من خلالها الكثير من العلماء على مختلف التوجهات الفقهية منها الأصولية والأدبية والحديث والتفسير والتاريخ فكانت الفترة الممتدة من أواسط القرن الثامن الهجري حتى منتصف القرن التاسع زاخرة وعامرة بمفاخر وانتصارات وتوسع للدولة العثمانية حيث كان له بالغ الأثر على ذلك التقدم.

(1) الباباني، هدية العارفين: 2 / 237، الأسمرى، صالح بن محمد بن حسن، مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد البهية، اعتنى بإخراجها، متعب بن مسعود الجعيد، ط 1، 1420هـ - 2000م، ص 380، معجم المؤلفين: 13 / 320، اللكنوي، الجامع الصغير: 1 / 34.

(2) الكادوري: تعددت الألفاظ فيها:

النسخة الأم: ذكرت إنه الكمارودي. والنسخة (ب، ج): ذكرت أنه الكاروري. والكادوري: بعد البحث وجدت أن أقرب الألفاظ إلى المصنف هي لفظة الكادور والتي تشير إلى الكدور: فخذ من الطيور، من الفداغة، من ستجارة، من شمر الطائية، أو أن أصلها من الكدر: (كدر): (أُكْثِر) ابن عبد الملك على لفظ تصغير (أَكْثَر).

والأكْثَرِيَّة من مسائل الجَدِّ لُقِيَتْ بذلك؛ وقيل: لأن عبد الملك ألفها على فقيه اسمه أو لقبه: أكْثَرٍ وقيل باسم الميت. الزركلي، الأعلام: 8 / 244. معجم المؤلفين: 8 / 244، 13 / 320، الباباني، هدية العارفين: 1 / 233، 4 / 112، عمر رضا كحاله، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، دار العلم للملايين بيروت 1388هـ - 1968م، حقوق إعادة الطبع والنشر محفوظة لمؤلفه ط 2، بتفويض خاص منه: 3 / 393.

أبو الفيض، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزبيدي تاج العروس من جواهر القاموس، الملقّب بمرنّض، الزبيدي: 2 / 484.

- (3) الباباني، هدية العارفين: 2 / 237، الأسمرى، الفوائد البهية: 380، معجم المؤلفين: 13 / 320
- (4) الباباني، هدية العارفين: 2 / 237.

يقول ابن خلدون في مقدمته وهو يتحدث عن العلوم العقلية وأصنافها، والأمم التي اعتنت بها وأهميتها: "ويبلغنا عن أهل المشرق أن بضائع هذه العلوم لم تنزل عندهم مرفورة، وخصوصاً في عراق العجم وبلاد ما وراء النهر لتوفر عمرانهم واستحكام الحضارة فيهم"⁽¹⁾.

وقد قام فقهاء المذهب الحنفي بتقسيمات خمسة لبيان طبقات فقهاءهم⁽²⁾:

الطبقة الأولى: طبقة المتقدمين: كتلامذة أبي حنيفة، نحو أبي يوسف ومحمد وزفر وغيرهم، وهم كانوا يجتهدون في المذهب ويستخرجون الأحكام من الأدلة الأربعة على مقتضى القواعد التي قررها أستاذهم، فإنهم وإن خالفوه في بعض الفروع، لكنهم قلده في الأصول، بخلاف مالك والشافعي وأحمد وغيرهم؛ فإنهم يخالفوه في الفروع غير مقلدين له في الاجتهاد، وهذه هي الطبقة الثانية من الاجتهاد.

الطبقة الثانية: طبقة أكابر المتأخرين: كأبي بكر الخصاص، والطحاوي، وأبي الحسن الكرخي، والحلواني، والسرخسي، وفخر الإسلام البزدوي، وقاضي خان، وصاحب الذخيرة، والمحيط البرهاني للمصدر برهان الدين محمود، والشيخ طاهر صاحب النصاب، وخلاصة الفتاوى وأمثالهم، فإنهم يقدرّون على الاجتهاد في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب، ولا يقدرّون على مخالفته، لا في الفروع ولا في الأصول.

الطبقة الثالثة: طبقة أصحاب التخرّيج من المقلّدين، كالرازي وأضرابه فإنهم لا يقدرّون على الاجتهاد أصلاً، لكنهم لإحاطتهم بالأصول يقدرّون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين، وحكم مبهم محتمل لأمرين، منقول عن أبي حنيفة وأصحابه، وما وقع في الهداية في بعض المواضع من قوله، كذا في تخرّيج الرازي من هذا القبيل.

الطبقة الرابعة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلّدين: كأبي الحسين القدوري وشيخ الإسلام برهان الدين صاحب الهداية وأمثالهم، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على

(1) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، مقدمة ابن خلدون، دار القلم - بيروت - 1984، ط5، 3/ 1225.

(2) اللكنوي، النافع الكبير: ص 80.

بعض، بقولهم: هذا أولى، وهذا أصح رواية، وهذا أوضح دراية، وهذا أوفق بالقياس، وهذا أرفق بالناس ونحو ذلك.

الطبقة الخامسة: طبقة المقلّدين القادرين على التمييز بين الأقوى، والقوي، والضعيف، وظاهر الرواية، والرواية النادرة، كشمس الأئمة محمد الكردي، وجمال الدين الحصري، وحافظ الدين النسفي، وغيرهم مثل أصحاب المتون المعتمدة من المتأخرين، كصاحب المختار، وصاحب الوقاية، وصاحب المجمع، وشأنهم أن لا ينقل في كتابهم الأقوال المردودة، والروايات الضعيفة، وهذه الطبقات هي أدنى طبقات المتفقيين.

وبعد كل هذا التفصيل نستطيع القول إن رتبة شيخنا يوسف بن عمر بن يوسف تقرب من الطبقة الخامسة لقدرته على التمييز بين الأقوى، والقوي، والضعيف، وظاهر المذهب، وظاهر الرواية، والرواية النادرة.

أ- مؤلفاته:

رغم أن كتب التراجم والسير لم تذكر مؤلفاً آخر غير جامع المضمّرات والمشكلات إلا أنه وبلا شك أن من نظر وتأمل الجامع وما حواه من الشرح والاستدلال والفقه الوفير؛ يستدل أنه لا بد لصاحب الجامع الإمام يوسف بن عمر الصوفي من مؤلفات أخرى، لكنني لم أقف عليها بعد البحث والاطلاع.

ب- مشايخه:

الحقبة التي عاشها المؤلف وما تخللتها من أحداث جسام في جميع المجالات السياسية والعلمية والثقافية والاجتماعية جعل الحديث عن المؤلف وعصره وشيوخه وتلامذته غير يسير وذلك لعدم توفر المعلومات إلا القليل القليل، لذا فإنه لم يتسن لي العثور على أحد من شيوخه فيما توافر لدي من مراجع.

ج- تلاميذه:

مما لا شك أن عالماً يملك كل هذه الملكات الفقهية والأصولية لا بد من أن يكون له تلامذة كثر استقوا منه العلم وتفقهوا على يديه لكنني ومن خلال بحثي لم أعثر إلا

على شخصية واحدة كان من تلامذة الشيخ يوسف بن عمر وهو: محمد فضل الله بن أيوب المنتسب إلى ماجو، وكان يكنى بفضل الله الصوفي⁽¹⁾.

المبحث الثاني: كتاب جامع المضمورات وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إلى المؤلف

اسم الكتاب: جامع المضمورات والمشكلات، ولا أعلم خلافًا في اسم هذا الكتاب، ولا في نسبته إلى المؤلف، وقد نسب إليه كل من: الباباني⁽²⁾، وحاجي خليفة⁽³⁾، والزركلي⁽⁴⁾، ومحمد عبد الحي الهندي اللكناهوري⁽⁵⁾، وعمر رضا كحالة⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: الاصطلاحات الفقهية في جامع المضمورات وكتب الأحناف⁽⁷⁾

أذكر هنا أشهر مصطلحات الأحناف الفقهية التي وردت في كتب الأحناف عامة وفي كتاب جامع المضمورات خاصة، ومن هذه المصطلحات ما يلي:

(1) الزركلي، الأعلام: 6 / 46، حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 1225.

(2) الباباني، هدية العارفين: 2 / 237.

(3) حاجي خليفة، كشف الظنون: 1 / 574، 2 / 1631.

(4) الزركلي، الأعلام: 8 / 244.

(5) محمد عبد الحي الهندي اللكناهوري له الفوائد البهية في تراجم الحنفية طبع في لكناهور الهند سنة 1293هـ، جمع فيها تراجم حال نيف وستمائة من العلماء على مذهب أبي حنيفة. ربها مشها التعليقات الستة على الفوائد البهية له أيضًا. فرغ من تأليف الفوائد سنة 1292هـ، الأسمرى، الفوائد البهية: ص 380.

(6) معجم المؤلفين، 13 / 320.

(7) ينظر: صدور الشريعة، الإمام الفقيه عبيد الله بن مسعود المجبوبي الحنفي (ت 747هـ)، شرح الرقابة، ومعه منتهى النقاية على شرح الرقابة، د. صلاح محمد أبو الحاج، الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، 1 / 89 وما بعدها.

• قالوا: يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ. وأيضا: يمكن أن يفيد الضعف مع الخلاف.

• قيل، ويقال: صيغ للتمريض لا يجزم بالتضعيف بها إلا بقرينة السياق أو التزام قائله، لأنها ليست موضوعة لذلك، ولا مقيدة بذلك كليا، بل يعلم ذلك إما بالترام قائله، وإما بقرينة سياقه.

• ذهب إليه عامة المشايخ، ونحوه: المراد به أكثرهم.

• يجوز: قد يقال بمعنى: يصح، وقد يقال بمعنى: يحل، ولذلك تراهم يطلقون على الصلاة المكروهة ونحوها: جاز ذلك أو صح ذلك، ويريدون به نفس الصحة المقابل للبطلان من غير القصد إلى الإباحة أو نفي الكراهة، ولهذا فسر الشراح قولهم: جاز وصح، بقولهم: أي مع الكراهية.

• لا بأس: أكثر استعمالها في المباح وما تركه أولى، وقد تستعمل في المندرج.

• ينبغي: يستعمل في المندوب وغيره في عرف المتقدمين، وفي عرف المتأخرين غلب استعماله في المندوبات.

• المشايخ: المراد بها في قولهم: هذا قول المشايخ: من لم يدرك الإمام.

• المتقدمون من فقهاء: المراد بهم الذين أدركوا الأئمة الثلاثة، ومن لم يدركهم فهو من المتأخرين، هذا هو الظاهر من إطلاقاتهم في كثير من المواضع.

• الخلف: عند الفقهاء: من محمد بن الحسن (ت189هـ) إلى شمس الأئمة الحلواني (ت456هـ).

• المتأخرون: قال عبد النبي: المراد بها: من الحلواني (ت456هـ) إلى حافظ الدين البخاري (ت693هـ)⁽¹⁾.

قال الذهبي: إن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو: رأس ثلاثمائة. قال اللكنوي: ويخش ما ذكره عبد النبي أنهم كثيرا ما يطلقون المتأخرين على من قبل

(1) وهو محمد بن محمد بن نصر البخاري، أبو الفضل، حافظ الدين الكبير، قال أبو العلاء البخاري: كان إماما عالما ربانيا صمدانيا زاهدا عابدا مفتيا مدرسا نحريراً فقيها فاضيا محققا مدققا محدثا جامعاً لأنواع العلوم. ينظر: القرشي، الجواهر: 3/ 337، الأسمرى، الفوائد: ص325 - 326.

الحلواني، فقد قال في الهداية⁽¹⁾: هذا مختار بعض المتأخرين. قال في العناية⁽²⁾: منهم: أبو عبد الله الجرجاني والإمام الرستغفني. وكلاهما متقدم على الحلواني.

• الصدر الأول: لا يقال إلا على السلف، وهم أهل القرون الثلاثة الأولى، الذين شهد النبي ﷺ أنهم خير القرون، وأما من بعدهم فلا يقال في حقهم ذلك.

• الإمام، والإمام الأعظم: المراد بهما في كتب الحنفية أبو حنيفة، وأما في كتب التفسير والأصول والكلام، فالمراد بالإمام حيث أطلق غالباً هو الإمام: فخر الدين الرازي.

- صاحب المذهب: المراد به أبو حنيفة.
- الصحابان: المراد بها: أبو يوسف ومحمد.
- الشيخان: المراد بها: أبو حنيفة وأبو يوسف.
- الطرفان: المراد بها: محمد وأبو حنيفة.
- الإمام الثاني: المراد بها: أبو يوسف.
- الإمام الرباني: المراد بها: محمد.
- عند أئمتنا الثلاثة: المراد بها: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد.
- الأئمة الأربعة: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، أصحاب المذاهب المشهورة.
- عنده: الضمير فيه في قول الفقهاء: هذا الحكم عنده أو هذا مذهبه إذا لم يكن مرجعه مذكوراً سابقاً يرجع إلى الإمام أبي حنيفة، وإن لم يسبق له ذكر، لكونه مذكوراً حكماً.
- عندهما، ولهما، وقالوا: الضمير يرجع إلى أبي يوسف ومحمد إذا لم يسبق مرجعه، وقد يراد به: أبو يوسف وأبو حنيفة، أو محمد وأبو حنيفة إذا سبق لثالثهما ذكر في مخالف ذلك الحكم، مثلاً: إذا قالوا: عند محمد كذا، وعندهما كذا، يراد أبو حنيفة وأبو يوسف: يعني الشيخين، وإذا قالوا: عند أبي يوسف كذا، وعندهما كذا، يراد به: أبو حنيفة ومحمد: يعني الطرفين.

(1) المرغيناني، الهداية: 1 / 129.

(2) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2 / 287.

• عنده، وعنه: الفرق بينهما: أن الأول دال على المذهب، والثاني على الرواية، فإذا قالوا: هذا عند أبي حنيفة دل ذلك على أنه مذهب، وإذا قالوا: وعنه كذا، دل ذلك على أنه رواية عنه.

• روايتان: المراد بها: في قولهم: فيه عن الإمام روايتان: أي عدم معرفة الأخير منهما.

• رواية عنه: المراد بها في قولهم: في رواية عنه كذا: أي يعلمون أنها قوله الأول، أو تكون هذه الرواية رويت عنه في غير كتب الأصول، وهذا أقرب.

• الكراهة: إذا أطلقت في كلامهم فالمراد الكراهة التحريمية، إلا أن ينص على كراهة التنزيه، أو يدل دليل على ذلك.

• السنة: إذا أطلق فالمراد به السنة المؤكدة، وكذا سنة الرسول ﷺ، وإن كان هو يطلق على سنة الصحابة أيضًا.

• يطلقون عباراتهم كثيرًا في مواضع؛ اعتمادًا على التقيد في محله، وقصدهم بذلك أن لا يدعي علمهم إلا من زاحمهم بالركب، وليعلم أنه لا يحصل إلا بكثرة المراجعة وتتبع عباراتهم، والأخذ عن الأشياخ.

• السنة: تطلق كثيرًا ويراد بها: المستحب وبالعكس، ويعلم ذلك بالقرائن الحالية والمقالية.

• الواجب: يطلق كثيرًا ويراد به أعم منه ومن الفرض، كما الواجب في (الصيام)، وغيره.

• الفرض: يطلق كثيرًا على ما يقابل الركن، فيطلقون على ما لا يصح الشيء بدونه، وإن لم يكن ركنًا، كما ذكروا أن من الفرائض الصلاة التحريمية، وقد يطلق على ما ليس بفرض ولا شرط.

• الحسن: إذا ذكر مطلقًا في كتب الحنفية فالمراد به: ابن زياد، تلميذ أبي حنيفة، وإذا ذكر مطلقًا في كتب التفسير فالمراد به: الحسن البصري.

• شمس الأئمة: عند الإطلاق يراد به شمس الأئمة السرخسي، وفيما عداه يذكر مقيداً كشمس الأئمة الحلواني، وشمس الأئمة الزرنجيري⁽¹⁾، وشمس الأئمة الكردي⁽²⁾، وشمس الأئمة الأوزجندی⁽³⁾.

• الفضلي: المراد به: أبو بكر بن الفضل الكماري البخاري (ت381هـ).

• (الأصل): في قولهم: هذا الحكم ذكره في (الأصل) ونحوه - يراد به (المبسوط): تصنيف الإمام محمد سمي به، لأنه صنفه أولاً، ثم (الجامع الصغير) ثم (الجامع الكبير) ثم (الزيادات).

• (المبسوط): المراد به: (مبسوط السرخسي) في شروح (الهداية) و(شروح الوقاية)، وغيرها عند الإطلاق، وهو شرحه على (الكافي) الذي ألفه الحاكم الشهيد (ت344هـ).

• (المحيط) المراد به: (المحيط البرهاني) عند إطلاقه لغير واحد: كصاحب (الخلاصة)، و(النهاية)، و(شرح الوقاية) لا (المحيط) للإمام رضي الدين السرخسي.

• ظاهر الرواية، وظاهر المذهب، والأصول في قولهم: هذا في ظاهر الرواية، وهو ظاهر المذهب، وهو موافق لرواية الأصول: هي مسائل رويت عن أصحاب المذهب، وهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد⁽⁴⁾.

(1) وهو بكر بن محمد بن علي بن الفضل، الزرنجيري، شمس الأئمة، نسبة إلى قرية زرنكر من قرى بخاري، قال الكفري: الإمام المتقن الذي كان يضرب به المثل في حفظ المذهب، وكان له معرفة في الأنساب والتواريخ، (427 - 512هـ)، ينظر: الجواهر: 1/ 465 - 467، الفوائد: ص 96 - 97.

(2) وهو محمد بن عبد الستار بن محمد العمادي الكردي البراتفيني الحنفي، أبو الواجد، شمس الأئمة، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، (599 - 642هـ). ينظر: القرشي، الجواهر: 3/ 228 - 230، ابن قطلوبغا، تاج التراجم: ص 267 - 268. ابن تغري، النجوم الزاهرة: 6/ 351.

(3) وهو محمود بن عبد العزيز الأوزجندی، شيخ الإسلام، شمس الأئمة، جد قاضي خان، تفقه على السرخسي. ينظر: القرشي، الجواهر: 3/ 446، الأسمری، الفوائد: ص 342.

(4) ينظر: صدر الشريعة، شرح الوقاية: 1/ 89 وما بعدها.

المطلب الثالث: أسلوبه (منهج المؤلف في الكتاب)

منهج الشيخ يوسف بن عمر الصوفي في شرحه لمختصر الإمام القدوري يتلخص فيما يلي:

1- سلك الشيخ يوسف في هذا الكتاب مسلكاً سهلاً على الدارسين قراءة متن الكتاب وشرحه في وقت واحد، حتى كأن الكتاب كتلة واحدة، يكتب قطعة مناسبة من المتن، ثم يتناولها بالشرح جامعاً مسائلها، وموضحاً دلائلها، مصدراً المتن بعبارة "فقال"، أو "وقال"، أو "قوله" وأحياناً لا يذكر شيئاً من ذلك، كما أنه كثيراً ما يمهّد للدخول إلى المتن بعبارة وجيزة، وأحياناً بكلام طويل يشرح فيه مقدمة سهل من خلالها فهم نص الماتن ثم يبدأ بشرح تلك القطعة من المتن، وغالباً يبدأ إما بحرف تفسيري (أي) وإما بكلمة (يعني) أو (اعلم) وأحياناً يدخل في الشرح مباشرة بدون هذا أو ذاك، وهذه هي الصبغة العامة للكتاب.

2- أراد الشارح أن يربط بين السابق واللاحق من الموضوعات والمباحث، فقام رحمه الله بإيجاد علاقة معنوية بين الموضوعات بعضها ببعض الآخر، وذلك بذكر أسطر تمهيدية في بداية كل موضوع ومبحث قبل الدخول بشرح كلام الماتن.

3- حاول أن يقوم بتبويب للمتن من خلال ذكر العناوين الرئيسية للمباحث الفقهية، حيث ذكر عدة عناوين.

4- استدلاله بالآية أو الحديث يكون حسب ما يقتضيه النص لذا فإنه قد يأتي بالآية أو الحديث بشكل مجزأ وغير كامل.

5- الأحاديث النبوية التي يستدل بها على الأحكام الشرعية غالباً ما تكون ضعيفة أو لا أصل لها وبخاصة في باب الترغيب وذكر ثواب العمل أو العبادة ومنها ما هو صحيح.

6- استخدامه الكلمات الفارسية أو الجمل في بعض المواضع أثناء توضيحه للمسألة الفقهية والتعليق عليها.

7- في كل باب من أبواب الفقه يقوم بتعريف بعض المفردات لغةً وشرعاً، وغالباً ما يستند في التعريف اللغوي إلى كتاب العلامة المطرزي (المغرب).

- 8- المذاهب التي يقارن بها مع مذهبه الحنفي هو مذهب المالكية والشافعية وبالنتيجة يتنصر دائما لمذهبه بعد عرض الحجة لديه.
- 9- الأصل أن يذكر قول الحنفية وأدلتهم أولاً، ثم يذكر قول المخالف لهم وأدلتهم، ولكنه كان يخرج عن هذا المنهج أحياناً.
- 10- لاحظت أن المصنف صاحب جامع المضممرات قد تابع الإمام القدوري في ترتيب أبواب الكتاب غير أنه لم يشرح كل جزئية فيه لكنه عرض ما يراه الشارح للمختصر أنه يحتاج إلى بيان وتوضيح.
- 11- قد اعتمد في شرحه للمختصر ناقلاً عنهم من المصادر ما يزيد على 50 مصدراً.
- 12- يذكر المذاهب بدون ذكر أصحابها، وذلك بعبارة "قيل" أو "البعض" أو "بعضهم" أو "فإن قيل" أي على شكل اعتراض، وعد هذا من الملاحظات عليه، وحصل ذلك منه كثيراً.
- 13- في أغلب الأحيان يذكر الثمرة الفقهية للخلاف الحاصل في المسألة.
- 14- كثيراً ما يذكر الشارح رأي أبي يوسف ومحمد في المسائل الفقهية، لكنه لم يلتزم بإيراد خلافهما في كل المسائل، إذ في بعض المسائل المشهور فيها الخلاف في المذهب لم يذكر.
- 15- لم ينص الشارح على خلاف الشافعي في كل مسألة خالف فيها، وإنما بين بين، وقليلاً ما يذكر خلاف مالك، وأما خلاف أحمد فلم يذكره مطلقاً.

المطلب الرابع: المصادر التي اعتمدها المؤلف خلال

شرحه لمختصر القدوري، كما يلي

- القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وأقوال التابعين، وتابعيهم.
- أما الكتب والمراجع التي رجع إليها الكادوري، والتي سيأتي تفصيل الكلام عن كل واحد منها في موضع ذكره من الأطروحة، (إن شاء الله):
- 1- الينابيع: ورمز له المؤلف بـ (ي).
 - 2- المنافع: ورمز له المؤلف بـ (م).
 - 3- الأنفع: ورمز له المؤلف بـ (أ).

4- الهداية: ورمز له المؤلف بـ (هـ).

5- المغرب: ورمز له المؤلف بـ (ب).

6- تحفة الفقهاء.

7- الخلاصة.

8- الظهيرية.

9- السراجية.

10- اللامشي.

11- الذخيرة.

12- الفتاوى الكبرى.

13- الشامل البيهقي.

14- المحيط البرهاني.

15- النصاب.

16- فتاوى الحجة.

17- الجامع الصغير.

18- التهذيب.

19- الزاد.

20- الأصل.

21- الملتقط.

22- المبسوط.

23- شرح الطحاوي.

24- الزيادات.

25- النوادر.

26- تجريد القُدوري.

27- الفتاوى الصغرى.

28- كفاية الشعبي.

29- الملخص.

- 30- المتقى.
- 31- العتابة.
- 32- الكافي.
- 33- الخاتبة.
- 34- الإيضاح.
- 35- الزيادات.
- 36- الفتاوى النسفية.
- 37- الفوائد.
- 38- الفتاوى البرهانية.
- 39- منتخب جامع الأصول.
- 40- العيون.
- 41- بستان العارفين.
- 42- الصيرفية.
- 43- روضة العلماء.
- 44- الفتاوى الحسامية.
- 45- شرح المقدمة.
- 46- الأجانس.
- 47- شرح الآثار.
- 48- الاختيار.
- 49- واقعات الناطقي.
- 50- السير الكبير.
- 51- النوازل.

المطلب الخامس: منهجي في التحقيق

- 1- قابلت النسخ الثلاثة مع بيان الفروق فيما بينها وذكرها في الهامش إضافة إلى قيامي بالترجيح بينها وتثبيت ما رجحته في الأصل الذي اعتمدته من المخطوط.

2- اتخذت إحدى النسخ الثلاثة وجعلتها أصلاً، فنسختها حسب القواعد الإملائية الحديثة، وقابلت بها النسختين الآخرين، فإذا حصل سقط في الأصل فإنني أكمله من النسختين، وأضعه بين معقوفين هكذا: []، وأشير إلى ذلك في الهامش، أما إذا وجدت زيادة في الأصل أو في بقية النسخ، فإنني أضعه بين معقوفين واضعاً داخلها نقاطاً، وأشير إلى ذلك في الهامش أنه زيادة، علماً بأنني قد عاملت النسخ الثلاث بالسقوط والزيادة على السواء.

3- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقم الآية، وقد جعلت الآية في المتن بين قوسين مميزين ﴿ 》.

4- وكان منهجي في تخريج الأحاديث كما يلي:

أ- في حالة ورود الحديث في الصحيحين، بخاري ومسلم، أو في أحدهما فأكتفي بذلك دون الحاجة إلى ذكر درجة الحديث من ناحية الصحة والحكم عليه لاتفاق الأمة على صحتها.

ب- والأدنى مرتبة من الصحيحين قمت بتخريجه والحكم عليه سواء ورد في السنن والمسائيد والمصنفات والمعاجم.

ج- إذا كانت صيغة الحديث في المتن، قال: رَوَاهُ ((ما رآه المسلمون حسناً...)) ووضعت بين قوسين هلالين مزدوجين.

وإذا كانت صيغة الحديث في المتن، روي عن النبي ﷺ: (أنه نهى عن...) أضعه بين قوسين هلالين منفردين.

5- خرجت الآثار من مظانها، ووضعتها بين قوسين هلالين منفردين.

6- ترجمت للإعلام الوارد ذكرهم في المخطوط.

7- وثقت المسائل الفقهية والتقول وأقوال المذاهب الأخرى التي ذكرها المؤلف.

8- ذكرت بعضاً من المقارنات الفقهية كأنموذج مع كل من المالكية والشافعية والحنابلة.

9- عملت على توضيح وشرح الألفاظ الغريبة والمبهمة الواردة في النص.

10- كما وأن هناك شرح من قبل المصنف باللغة الفارسية، وقد استعنت بمترجم لترجمتها إلى اللغة العربية.

11- الأقوال التي يعتمدها المؤلف للمخطوط وينقلها ويستدل بها قمت بتوثيقها من المصادر التي في عصره أو من سبقه وأما إذا عجزت عن ذلك قمت بنقل المصدر عن متأخر وذلك بسبب تقدم وفاة المؤلف.

12- ترجمة المصادر في الهامش حيث ذكرت أول مرة.

13- كتابة المتن باللون الغامق مع العناوين، وفي حالة إضافة عناوين فرعية من عند الباحث أضعتها بين معقوفتين ودون الإشارة إلى ذلك في الهامش.

14- عند نهاية اللوحة، أشير إلى نهاية اللوحة بكتابة رقمها هكذا: (أ/ 255).

الفصل الثالث

ملاحظات خطية حول المخطوطات

المبحث الأول: ميزات النسخ

كانت عادة الناسخين الثلاثة في المخطوطة التي قمت بتحقيقها أن يقوموا برسم الخط على غرار رسم المصحف الشريف، ولا ينبغي أن يقاس على خط المصحف بنسخ الكتاب على الخط المشهور، وقد قمت بنسخ المخطوط على الخط المشهور. وهذه جملة من الإشارات على ما ذكرت آنفاً:

- 1- وضع الهمزة على السطر بدلاً من وضعها على الألف مثاله (نبأ) والأصح (نبأ).
- 2- وضع الهمزة على الكرسي بدلاً من وضعها على الألف مثاله (مسئلة) والأصح رسمها (مسألة).

- 3- من عادة الناسخين في (أ، ب، ج) أن يكتبوا الآيات والأحاديث متصلة مع كلام الشارح بدون فواصل أو أقواس.

- 4- في النسختين (أ، ب) حذف الهمزة الواقعة بعد الألف إلى ياء مثاله (سائر) ففضلت رسمها (سائر).

- 5- صاحب النسخة (أ) عادة ما يكتب الألف الخنجرية إلى ياء مثاله (الهدى، اهدي) ففضلت كتابتها (الهدى، اهدي).

- 6- الناسخون الثلاثة اتفقوا على رسم الألف الواقعة بعد اللام واوا مثاله (الصلوة، الزكاة) وكتبها (الصلاة، الزكاة).

- 7- النساخ في (ب، ج) يحذفون الهمزة بعد الألف الممدودة مثاله (الأشياء) والأصح (الأشياء).

- 8- الناسخون الثلاثة عادة ما يقومون بتلوين العناوين الرئيسية والفرعية بالخط الأحمر وكذلك ما ينقله المصنف الشيخ يوسف بن عمر من صاحب المختصر (الكتاب) وقد استبدلتها بخط غامق.

المبحث الثاني: وصف النسخ الثلاثة

مع تصوير نسخة لكل بداية ونهاية عن كل نسخة.

النسخة الأولى (أ):

نسخة المكتبة في الرياض - المملكة العربية السعودية، والتي تحمل الرقم - 1697 - وتاريخ النسخ سنة (1130هـ)، عدد اللوحات: (657) لوحة وفي كل لوحة صفحتان وفي كل صفحة (23) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد (12) كلمة في الغالب، وعدد اللوحات التي قمت بتحقيقها (152) لوحة، ورمزت لها بالحرف (أ).

وقد بدأ بعد البسملة قوله:

"الحمد لله: الذي جعل علم الهدى أهدى علم الإسلام، والعمل به معلم التقى، وأبقى دليل إلى معرفة الإسلام، وختم النبوة: بنبي منبى نبيا الحلال والحرام، صلى الله عليه وعلى آله، الاهتداء في الاقتداء والإتقان".

وانتهى بقوله: "والله الموفق للإتقان والمسير للختم".

اسم الناسخ: محمد ولد الشيخ كمال.

وتاريخ نهاية المخطوط: تمت هذه النسخة الميمونة المباركة فتاوى المضمرات من علم الفقه، من شهر ذي القعدة في يوم أربع من سنة 1130هـ.

وقد تميزت طريقة الناسخ كما يلي:

1- النسخة (أ) امتازت بلون ترابي حيث تميزت صفحاتها الأولى بآثار من الماء كان قد سقط عليها، إضافة إلى أن صفحات اللوحة تبدأ بتقارب كلماتها من الصفحتين عند عدد من صفحاتها الأخريات مما أدى إلى صعوبة في مقابلة النسخة إلا بالاستعانة بياقي النسخ (ب، ج).

2- خط الناسخ كان واضحاً وجيداً وكان هذا هو أحد الأسباب التي جعلني اختارها أمّا لبقية النسخ.

3- النسخة (أ) تعد من أقدم النسخ حيث تم نسخها سنة (1130هـ)، وهذا ما دفعني إلى اختيارها أما لبقية النسخ.

4- المصادر التي ينقل منها المصنف كان يخطها بلون أحمر أمثال: كتاب التحفة، والذخيرة، والجامع الصغير، وغيرها، إضافة إلى العناوين الرئيسة كذلك مثل: باب سجود التلاوة، وباب صلاة المسافرين، وباب الجمعة، وكذلك الأحرف التي ترمز لكتاب معين، مثل، هـ (الهداية)، ي (الينابيع)، وغيرها.

5- الناسخ للمخطوط حينما يحصل له نسيان لبعض الجمل أو الكلمات أو الأحرف فكان يكتبه على الحاشية الجانبية للوحة.

6- الألف المقصورة أواخر الكلمات يكتبها ياءاً، مثاله: إلى - يجعلها - الي، والهمزة على الكرسي يكتبها ياءاً، مثاله - سائر - يجعلها - ماير - وقد أشرت في التحقيق إلى ذلك مكثفياً بذكرها مرة واحدة.

7- قمت بمقابلتها مع النسختين (ب، ج) وتصحيحها كذلك.
النسخة الثانية (ب):

النسخة الأزهرية، وعدد اللوحات (464) لوحة، في كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة (33) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد (13) كلمة في الغالب، سنة النسخ (1165هـ)، وعدد اللوحات التي قمت بتحقيقها (97) لوحة، ورمزت لها بالرمز (ب).

وقد افتتح الناسخ المخطوط بالبسملة، ويقول: "رب يسر ولا تعسر" إلى آخر ما هو موجود في النسخة (أ).

وانتهى المخطوط بقوله: "والله الموفق للإتمام".

اسم الناسخ: الحاج عمر بن جريان الحلبي النحفي.

تاريخ نهاية المخطوط: كان الفراغ من كتابته نهار السبت يوم الثالث عشر من ربيع الأول لسنة (1165هـ).

وتميزت النسخة (ب) من المخطوط بما يلي:

1- لون النسخة مائل إلى الحمرة، وفيه ظلال وسط كل لوحة مرسوم عليها منارتين يحضنهما هلال وحراهما معقوفتان مزخرفة، كما يوجد على بداية المخطوط ختمان

لكنهما غير واضحين، وكما أشرت إلى النسخة التي قبلها فإن الناسخ يرسم كل عنوان، أو كتاب، أو رمز، بخط أحمر.

2- كما هو في النسخة (أ) فإنه يكتب على الحاشية في حال حدوث نقص أو سهو من الناسخ أثناء النقل.

3- الخط يعد من ناحية الوضوح درجة ثانية بالنسبة إلى النسخة (أ).

4- هناك بعض الكلمات طمست، وقد أشرت إليها حيثما جاءت.

النسخة الثالثة (ج):

نسخة المكتبة في الأزهر - جمهورية مصر العربية، والتي تحمل الرقم - 1697 - وتاريخ النسخ سنة (1194هـ)، عدد اللوحات (421) لوحة، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل لوحة (29) سطرا، وعدد الكلمات في كل سطر (20) كلمة في الغالب، وعدد اللوحات التي قمت بتحقيقها (86) لوحة ورمزت لها بالحرف (ج).

وقد افتتح الناسخ المخطوط بالبسملة، بعدها بقوله: "رب يسر ولا تعسر"، وانتهت بقوله:

"والله الموفق للإتمام والمسير للختام".

اسم الناسخ: الشيخ محمد أفندي المتوفي سنة (1229هـ).

تاريخ نهاية المخطوط: كان الفراغ منها يوم الاثنين الثامن من شهر ذي القعدة سنة (1194هـ). وتميزت النسخة: (ج) بما يلي:

1- لون النسخة يشابه إلى حد كبير لون النسخة (أ) (ترابي)، كما توجد رسمه على ورقة المخطوط كما هو الحال في النسخة (ب)، كذلك الرموز والعناوين وأسماء المصادر التي اعتمدها الشارح كلها معلمة باللون الأحمر.

2- الخط من حيث درجة الوضوح أقل من النسختين الأوليين كما أن سنة النسخ متأخرة (1165هـ) لذا اخترتها نسخة (ج).

3- الناسخ حينما يحصل له نسيان لبعض الجمل، أو الكلمات، أو الأحرف، فكان يشير إليها ويكتبها في الحاشية.



بداية اللوحة الأولى من النسخة (أ)



اللوحة الأولى من باب سجود التلاوة النسخة (أ)

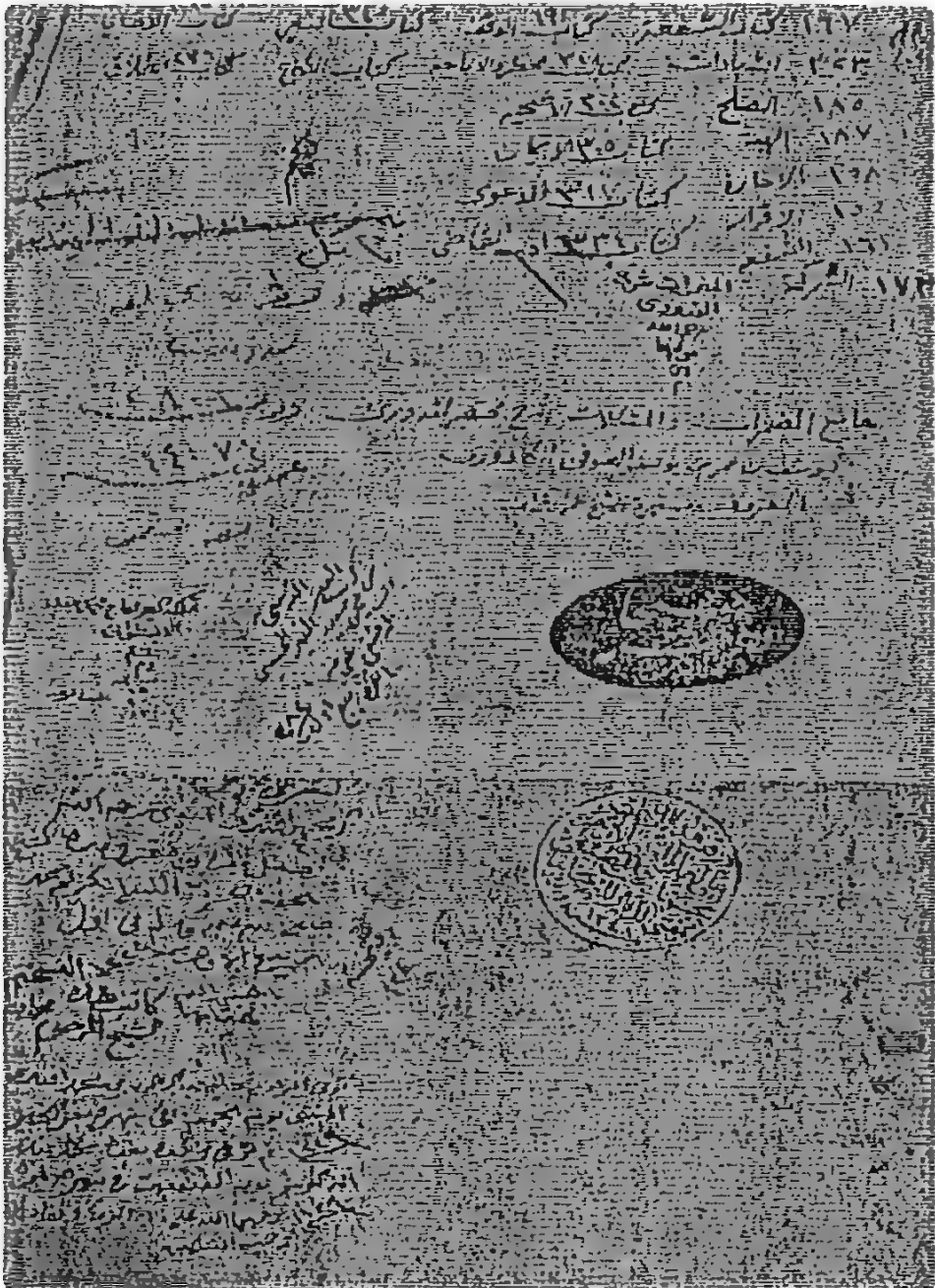




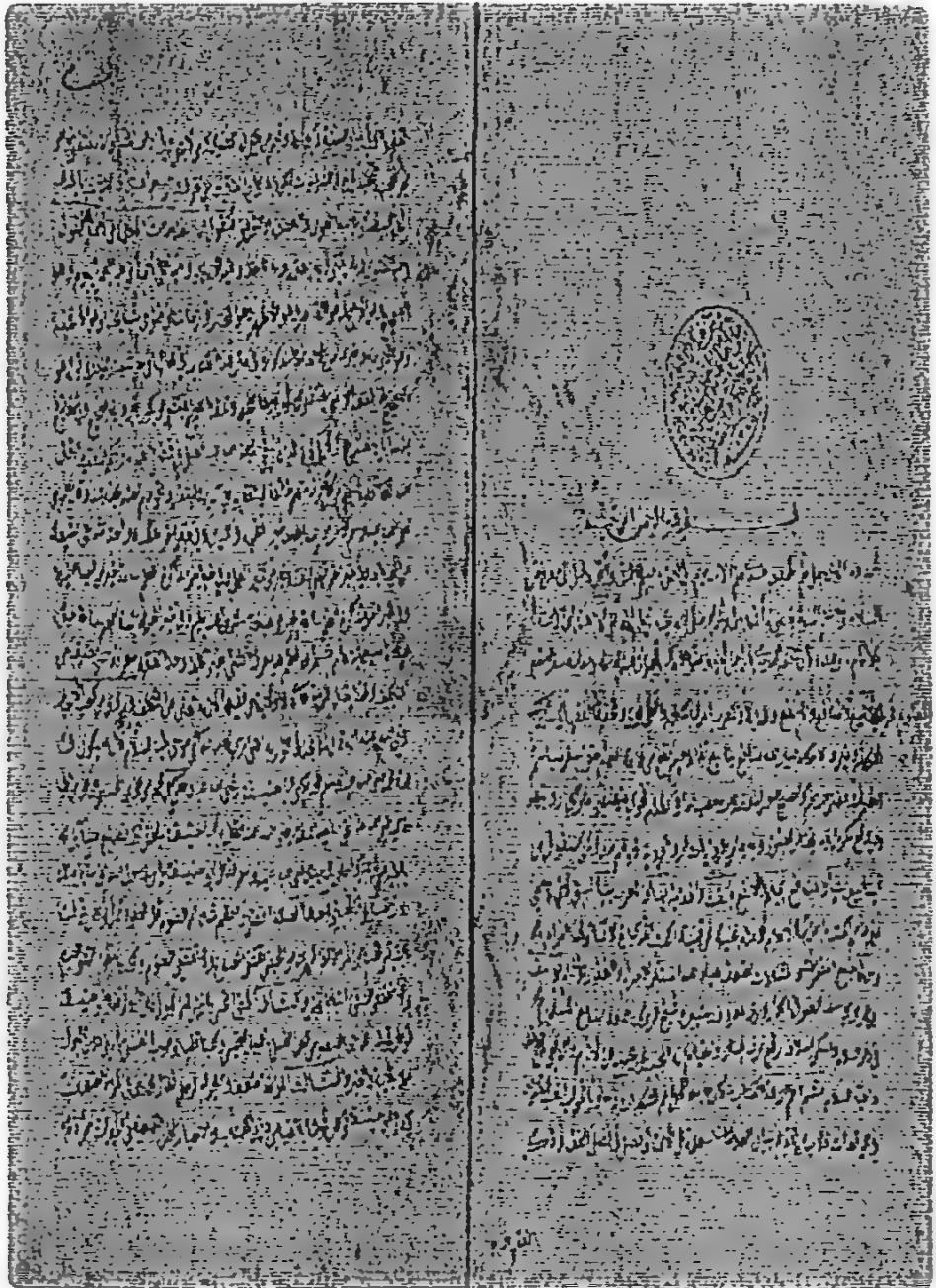
بداية اللوحة الأولى من النسخة (ب)



اللوحة الأولى من باب سجود التلاوة النسخة (ب)



عنوان النسخة الأولى (ج)



بداية اللوحة الأولى من النسخة (ج)



اللوحة الأولى من باب سجود التلاوة النسخة (ج)

باب سجود التلاوة

م⁽¹⁾، هذا⁽²⁾ من قبيل إضافة الشيء إلى⁽³⁾ سببه، كخيار العيب والرؤية⁽⁴⁾، وصلاة⁽⁵⁾ الظهر، وحج البيت، وهو الأصل في الإضافة؛ لأنها للاختصاص⁽⁶⁾، كما بينا⁽⁷⁾.
ي⁽⁸⁾، قوله⁽⁹⁾؛ على التالي والسامع، يريد به أن يكون التالي والسامع مسلماً، بالغاً، عاقلاً، طاهراً كان أو جثياً، غير أن المرأة إذا كانت حائضاً، أو نفساء، لا تلزمها⁽¹⁰⁾.

(1) أشار المؤلف في بدء المخطوط أنه رمز للمقول من كتاب المنافع بـ (م)، وهو كتاب: المنافع في شرح النافع، للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود أبي البركات حافظ الدين النسفي الحنفي، (710هـ)، وهو صاحب كتاب كنز الدقائق، ولم أعر عليه. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله المعروف، كشف القنون عن أسامي الكتب والفنون: 2/ 1835، مطبعة دار الفكر، 1419هـ - 1999م. وينظر في المسألة الفقهية: الشرنبلالي حسن، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، مطبوع مع حاشية الطحطاوي، مطبعة مكتب العلم الحديث - دمشق، 2001م: 310.

(2) في نسخة (ب) وردت [وهذا].

(3) في (أ) وردت [إلي]، وما أثبتناه من (ب، ج) هو الأصح، ومن عادة الناسخ أن يكتب الألف المقصورة ياء معجمة (ي) وسأكتفي بذكرها هنا، دون الإشارة إليها لاحقاً.

(4) سيأتي تعريف الخيار والكلام عن أقسامه بالتفصيل في كتاب البيوع لاحقاً، إن شاء الله.

(5) في جميع النسخ يكتب الناسخ الصلاة بالواو (صلوة) على الرسم العثماني، وسأكتفي بذكرها هنا دون الإشارة إليها لاحقاً.

(6) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني للآلفية: 1/ 1024.

(7) البائرتي، أكمل الدين محمد بن محمود (786هـ)، العناية شرح الهداية، مطبوع بهامش فتح القدير، المطبعة الأميرية - مصر، ط1، 1315هـ، 2/ 331، الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار النشر: دار الكتب الإسلامية. - القاهرة - 1313هـ: 487/2.

(8) أشار المؤلف في بدء المخطوط أنه رمز إلى المقول من كتاب النبايع برمز (ي)، وهو شرح لمختصر القنذري، اسمه (النبايع في معرفة الأصول والتفاريع)، للشيخ رشيد الدين أبي عبد الله محمود بن رمضان الرومي، المطبوس بمدرسة الحلوية بحلب، (ت769هـ)، رسالة دكتوراه، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق: عبد العزيز أحمد بن سليمان العليوي، 1428هـ.

(9) يقصد به قول صاحب المتن، وسأكتفي بذكره هنا فقط، ولا أذكرها لاحقاً.

(10) في (ب، ج) وردت [يلزمها].

السجدة، تالية أو سامعة؛ فإن سمعها من هو أهل الخطاب ممن ليس من أمته لزمه أن يسجد لها⁽¹⁾، الطوطي⁽²⁾؛ قال بعضهم: يجب [عليه السجود، وقال بعضهم: لا يجب]⁽³⁾ وهل يجب⁽⁴⁾ على النائم؟ فعلى هذا الخلاف⁽⁵⁾.

وإن⁽⁶⁾ لم تكن⁽⁷⁾ واجبة على من تلاها؛ ولو سمع آية السجدة من النائم أو من غيره وإن تلاها بالفارسية فهو كما تلاها بالعربية، عند أبي حنيفة ~~رضي الله عنه~~⁽⁸⁾، حتى يجب⁽⁹⁾ على كل من سمعها أن يسجد لها، سواء فهمها [أو لم يفهمها]⁽¹⁰⁾ بعد الخبر بذلك، وقالوا: يجب على كل من فهم التلاوة؛ ولا تجب⁽¹¹⁾ على من لم يفهمها⁽¹²⁾؛ وإن⁽¹³⁾ تلاها بالهجاء لا تجب⁽¹⁴⁾ (أ/ 119) عليه سجدة التلاوة، ولو فعلها في الصلاة لم تفسد صلاته⁽¹⁵⁾.

(1) في نسخة (ب) وردت [يسجدها].

(2) الطوطي والطوطي: وهو ضرب من القطا طويل الأرجل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 7/ 347 مادة (طيط).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) [تجب].

(5) الميداني، الباب في شرح الكتاب، مطبوع بهامش الجوهرة النيرة، مطبعة عارف، 1319هـ، 1/ 51.

(6) في (ب) الواو ساقطة.

(7) في (أ) وردت [يكن] والمثبت من (ب، ج).

(8) السرخسي: شمس الدين أبي بكر محمد بن أبي سهل، المبسوط، دراسة وتحقيق: خليل مجيب الدين العيس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م: 2/ 429، ابن مازة: لمحمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1424هـ - 2003م: 2/ 52، علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي - بيروت - 1982، ط2، 2/ 205، الزيلعي، تبين الحقائق: 2/ 41.

(9) في (أ) وردت [تجب].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (ب، ج) وردت [يجب].

(12) السرخسي، المبسوط: 2/ 251.

(13) في نسخة (ب) وردت [وإذا].

(14) في (ب، ج) وردت [يجب].

(15) الرومي، النتائج: 337 وما بعدها، الموصللي، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي المتوفى سنة

في الخلاصة^(١): ولو قرأ^(٢) الجنب أو المحدث أو سمعها يجب عليهما^(٣)، وكذا المريض، بخلاف ما إذا سمعها من طير^(٤) هو المختار، ومن النائم الصحيح أنها تجب^(٥) إن سمعها منه^(٦).

في الذخيرة^(٧): وإذا تلا آية السجدة ومعه نائم أو متشاغل [بأمر]^(٨) فلم يسمعها، فقد اختلف المشايخ^(٩) في وجوب سجدة التلاوة، والأصح أنها لا تجب^(١٠).

683هـ، كتاب الاختيار لتعليل المختار، دار المعرفة بيروت لبنان، ط4، 1428هـ - 2007م: 1/ 80، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 331.

(1) ألف الإمام أبو الليث السمرقندي رحمه الله (التوادر الفقهية) واختصره مطهر بن حسن اليزدي وسماه (الخلاصة) وهو المقصود بالخلاصة هنا - والله أعلم - . ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1980، وينظر في المسألة الفقهية: تحفة الملوك: للسمرقندي، مخطوطة في المكتبة القادرية برقم (375) ضمن مجموع: 1/ 111.

(2) في (أ) وردت [قرأ] بالهمزة بعد الألف، على عادة ناسخ النسخة الأم، وسأكتفي بذكرها هنا دون الإشارة إليها لاحقاً.

(3) في (ب) وردت [عليه].

(4) أي إذا سمع آية السجدة من طير له القدرة على النطق، لا تجب عليه السجدة.

(5) في (ب) وردت [يجب].

(6) إذا سمع آية السجدة من نائم، فقد اختلف المشايخ فيه، والصحيح: أنها لا تجب. الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 51، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 53، ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (681هـ)، شرح فتح القلير، دار الفكر، بيروت: 2/ 15.

(7) واسمها: ذخيرة الفتاوى، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن الصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري المرغيناني، من أكابر فقهاء الحنفية، ولد بمرغينان من بلاد ما وراء النهر سنة 551هـ، وتوفي ببخارى سنة 616هـ، واشتهرت باسم: الذخيرة البرهانية، واختصرها من كتابه المشهور بالمحيط البرهاني، وكلاهما مقبول عند العلماء. ولم أعثر على الكتاب. حاجي خليفة، كشف الظنون، 1/ 823، الباباني، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، (ت1399هـ): هدية العاوفين، 2/ 161، الزركلي، الأعلام، 7/ 161.

(8) ما بين المعرفتين ساقط من (ب، ج).

(9) الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 51، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 53.

(10) في (ب) وردت [يجب].

وإن سمعها من نائم فقد اختلف المشايخ فيها أيضاً، والصحيح أنها لا تجب⁽⁴⁾.
 في النصاب⁽²⁾: ولو قرأ اليقظان عند النائم آية السجدة فانتبه فأخبره⁽³⁾، قال شمس الأئمة ~~يحفظ~~ يلزمه السجدة، [وكذلك إذا⁽⁴⁾ قرأ⁽⁵⁾ آية السجدة في نومه، فلما انتبه أخبر هو بقراءته، وفي أصح الأقاويل لا تلزمه⁽⁶⁾ السجدة في الفصلين جميعاً⁽⁷⁾.
 في التهذيب⁽⁸⁾: ولو قرأ الإمام وسجد يتابعه المؤتم وإن لم يسمعها⁽⁹⁾، ولو سمعها رجل ليس معهم في الصلاة سجد، ولو اقتدى بالإمام قبل أن يسجد الإمام يسجد مع الإمام، وإن شرع بعد أن يسجد الإمام لا يسجد⁽¹⁰⁾.

(1) في (ب) وردت [يجب]. إذا سمع آية السجدة من نائم، أو مغمى عليه، أو مجنون، ففيه روايتان أصحهما لا يجب: الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 51 / 1، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 53.

(2) النصاب: للشيخ الإمام افتخار الدين: طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين البخاري، فقيه، من كبار الأحناف، أخذ عن أبيه وجده، من أهل بخارى، توفي سنة 542 هـ من تصانيفه كتاب: النصاب وخزانة الرافعات، نسأله بعض إخوانه تلخيص نسخة قصيرة، فاختصر من الكتابين كتاباً سماه: الخلاصة. ولم أعثر عليها. حاجي خليفة، كشف القنون: 703 / 1.

(3) في (أ) وردت [أجزه].

(4) في (ج) وردت [لر].

(5) في (ب) وردت [وكذا لو قرأ].

(6) في (أ، ب) وردت [يلزمه].

(7) الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 51 / 1.

(8) ألف الإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي (ت 187 هـ) كتاباً أسماه (الجامع الصغير في الفروع) وهو كتاب قديم مبارك، وله شروح كثيرة جداً، منها شرح حفيده أبي سعيد: مطهر بن حسن البيهقي، وهو في مجلدين: (سماه التهذيب) فرغ من تأليفه في جمادى الأولى سنة 559، تسع وخمسين وخمسائة. وهو - والله أعلم - المقصود بالتهذيب هنا. ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف القنون: 563 / 1.

(9) في (أ، ب) وردت [سمع].

(10) ذهب الحنفية إلى أنه إذا قرأ الرجل في غير صلاة آية السجدة ومعه قوم، فالتسعة في أداء سجدة التلاوة أن يتقدم التالي ويصغى السامعون خلفه، فيسجد التالي ثم يسجد السامعون، لا يسبقونه بالوضع ولا بالرفع، لأن التالي إمام السامعين، ويستحب ألا يسبقوه بالوضع ولا بالرفع، فلو كان حقيقة اتماماً لوجب ذلك، ولو تقدم السامعون على التالي أو سبقوه بالوضع أو بالرفع أجزأهم =

[أقراءة آية السجدة في الصلاة السرية]⁽¹⁾

في الشامل البيهقي⁽²⁾: ويكره⁽³⁾ للإمام أن يقرأها في صلاة يخافت فيها؛ لأن فيه تشويش الصلاة على القوم: منهم من يظن أنه ركع، ومنهم من يظن أنه سجد⁽⁴⁾.
[في المحيط⁽⁵⁾]: وإذا قرأ الإمام آية السجدة في صلاة الجمعة، فعليه أن يسجد، ويسجد معه أصحابه؛ لأن الجمعة ظهر مقصور؛ فيقاس بالظهر الممدود، ولو قرأها في الظهر الممدود فعليه أن يسجدها ويسجد معه أصحابه، فكذا إذا قرأ في الجمعة.
قال الشيخ الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمته⁽⁶⁾: قال مشايخنا رحمهم: السبيل في

السجود للثلاوة لأنه مشاركة بينه وبينهم في الحقيقة، ولذا لو فسدت سجدة التالي بسبب من الأسباب لا يتعدى الفساد إلى الباقي. الكاساني، بدائع الصنائع 1/ 192 - 193.

- (1) ما أثبت من عمل الباحث، وسأكتفي بذكره هنا فقط، ولا أذكرها لاحقاً.
(2) كتاب الشامل البيهقي هو: (الشامل في فروع الحنفية) لأبي القاسم: إسماعيل بن الحسين البيهقي الحنفي المتوفى: سنة 402، قال صاحب (الجواهر): جمع فيه مسائل وفتاوى تتضمن كتاب: (المبسوط والزوائد) وهو: كتاب مفيد. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1024. الباباتي، هدية العارفين: 1/ 112.

(3) في (ب، ج) وردت [فيكره].

- (4) ذهب الحنفية إلى أنه يكره للإمام أن يقرأ آية السجدة في صلاة يخافت فيها بالقراءة، لأن هذا لا يشك عن أمر مكرره، لأنه إذا تلا آية السجدة ولم يسجد فقد ترك الواجب عند الحنفية، والسنة عند الحنابلة، وإن سجد فقد لبس على القوم لأنهم يظنون أنه سها عن الزكوع واشتغل بالسجدة الضلعية فيسبحون ولا يتابعونه، وفا مكرره، وما لا يتفك عن مكروهه كان مكروهه، وترك السبب المفضي إلى ذلك أولى، وفعل النبي ﷺ محمود على بيان الجواز فلم يكن مكروهه. وقال الحنفية: إن تلاها مع ذلك سجد بها لتغزو السبب في حق وهو التلاوة، وسجد القوم معه لوجوب المتابعة عليهم. ينظر في المسألة: الكاساني، بدائع الصنائع 1/ 192.

- (5) ابن مازة، المحيط البرهاني: لمحمود بن أحمد بن الصدر الشهيد التجاري برهان الدين ابن مازة، وهو كتاب مطبوع، طبعه دار إحياء التراث العربي.

- (6) شمس الأئمة الحلواني: عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني البخاري، أبو محمد، الملقب بشمس الأئمة: فقيه حنفي. نسب إلى عمل الحلواء، وربما قيل له "الحلواني" كان إمام أهل الرأي في وقته ببخارى. من كتبه "المبسوط" في الفقه، و"النوادر" في الفروع، و"الفتاوى"

زماننا إذا قرأها⁽¹⁾ الإمام في الجمعة، أن لا يسجد لها⁽²⁾؛ لامتداد الصفوف، وكثرة القوم، فإن المكبر إذا كبر لها ظن القوم أنه كبر للركوع فيركعون، وفيه من الفتنة ما لا يخفى، وهكذا في [صلاة]⁽³⁾ العيد، قال الشيخ الإمام الأستاذ⁽⁴⁾ رحمته: هل يكره للإمام أن يقرأ سورة فيها سجدة يوم الجمعة كما يكره في صلاة الظهر؟ قال: ليست⁽⁵⁾ فيه رواية، وينبغي أن يكره؛ لأن الجمعة في حق من لا يسمع قراءة الإمام، كصلاة لا يجهر فيها بالقراءة⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

ي، قوله: وإن تلا المأموم لم يسجد الإمام ولا المأموم، فالمذكور إنما هو قولهما، وأما على قول محمد رحمته سجدوها كلهم بعد الفراغ من الصلاة؛ ولو سمعها رجل خارج الصلاة سجدها، هو الصحيح؛ لأن الحجر ثبت في حقهم، فلا يعدوهم⁽⁸⁾.

=
وشرح أدب القاضي "أبي يوسف. توفي في كش سنة 448، ثمان وأربعين وأربعمائة، ودفن في بخارى. الزركلي، الأعلام: 13/4، الباباني، هدية العارفين: 1/577.

(1) في (أ، ب) وردت [قرأ].

(2) السرخسي، المبسوط: 2/246، ابن مازة، المحيط البرهاني: 1/386، انكاساتي، الصنائع: 2/202.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) قصد به - والله أعلم - الأستاذ أبا علي النسفي، وهو: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات حافظ الدين النسفي من أهل (إنيج) من كور (أصبهان) ووفاته فيها. فقيه حنفي كان إماماً كاملاً مدققاً رأساً في الفقه والأصول، بارعاً في الحديث ومعانيه تفقه على الكردي وخوارزمية. عده ابن كمال باشا من طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين القوي والضعيف، وعده غيره من المجتهدين في المذهب. من تصانيفه (كنز الدقائق) متن مشهور في الفقه، و(الواقفي) في الفروع؛ و(الكافي) في شرح الوافي؛ (والمنازل) في أصول الفقه توفي سنة (710هـ). ينظر: الأسمرى، الفوائد البهية ص101، والقرشي، الجواهر المضية ص270، والزركلي، الأعلام 192/4.

(5) في (ج) وردت [ليس] بالتذكير.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/80.

(8) الثرمي، الينابيع: ص340، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/330، ابن نجيم، الأشباه والنظائر: 1/191، الزبيدي: بكر بن علي بن محمد الحذاقي العبادي اليمني - (المشوفى: 800هـ)، الجوهرة النيرة: 1/321.

[ي] ⁽¹⁾، قوله: [وإن سمعوا وهم في الصلاة آية سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة، لم يسجدوها في الصلاة، وسجدوها بعد الصلاة] ⁽²⁾ وإن سجدوها في الصلاة لم يجزهم ولم تفسد ⁽³⁾ صلاتهم، فهذا الذي ذكره إنما هو ظاهر الرواية ⁽⁴⁾، ورري عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله: أن صلاتهم فاسدة ⁽⁵⁾.

في الخلاصة: ولو سمعها ⁽⁶⁾ المقتدي من أجنبي، أو سمع الإمام من أجنبي، قرأها الأجنبي خارج الصلاة، أو في صلاة أخرى غير صلاة الإمام، سجدتها بعد الفراغ من الصلاة بالإجماع، ولو سجد في صلاة ⁽⁷⁾ لا يجوز؛ لأنها ليست بصلاة، ولا تفسد

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والمثبت من مختصر القدوري، لاقتضاء السياق له. ص 37، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1997 م، تحقيق: الشيخ كامل محمد محمد عويضة.

(3) في (أ، ب) وردت [يفسد].

(4) ظاهر الرواية: مسائل الحنفية على ثلاث طبقات: الأولى: مسائل الأصول وتسمى: ظاهر الرواية: وهي مسائل مروية عن أصحاب المذهب وهم: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، ويلحق بهم: زفر والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ من أبي حنيفة ويسمى هؤلاء: المتقدمين؛ ثم هذه المسألة التي سميت: مسائل الأصل وظاهر الرواية هي ما وجدت في كتب محمد التي هي: (المبسوط) و(الزيادات) و(الجامع الصغير) و(الكبير) و(السير) وإنما سميت بظاهر الرواية: لأنها رويت عن محمد برواية الثقات فهي: إما متواترة أو مشهورة عنه. الثانية: مسائل النوادر: وهي: مسائل مروية عن أصحاب المذهب المذكورين، لكن لا في الكتب المذكورة بل إما في كتب غيرها تنسب إلى محمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات، وإنما قيل لها غير ظاهر الرواية: لأنها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة صحيحة ثابتة كالكتب الأولى، وأما في كتب غير محمد (ككتاب المجرد) لحسن بن زياد، وكتب (الأمالي) لأصحاب أبي يوسف وغيرهم، وإما بروايات مفردة مثل: رواية: ابن سعادة ورواية: علي بن منصور وغيرهما في مسألة معينة. الثالثة: الفتاوى والواقعات: وهي: مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئل عنهم ولم يجدوا فيها رواية عن أصحاب المذهب المتقدمين، وهم: أصحاب أبي يوسف وأصحاب محمد وأصحاب أصحابهما. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1282.

(5) الرومي، الينابيع: ص 340.

(6) في (ب، ج) وردت [سمع].

(7) في (ب، ج) وردت [الصلاة].

صلاته، هـر الصحيح، بناء على أن زيادة سجدة واحدة ساهيا أو سجدتين لا تفسد صلاته بالإجماع، وإن كان عمدا فكذا؛ وذكر في الجامع الصغير^(١): أنه تفسد عند محمد رحمته، وذلك ليس بصحيح، ذكر الصدر الشهيد^(٢) [...] ^(٣) في الجامع الصغير الحسامي^(٤): وإن قرأها رجل ليس معهم في الصلاة آية السجدة، فسمعوها في الصلاة، فعليهم أن يسجدوها^(٥) إذا فرغوا؛ لأن السبب قد صح، والمانع قد زال، ولو سجدوها في صلاتهم لم تجزهم^(٦)، ولم تفسد صلاتهم، وأعادوها، لعدم الجواز، لأنها ليست بصلاتية، وعدم الفساد؛ لأن السجدة من جنس أفعال الصلاة، كسجدة ثالثة^(٧)، وذكر

(١) الجامع الصغير: للإمام محمد بن الحسن الشيباني الحنفي (ت 187هـ) وهو كتاب قديم مبارك، مشتمل على: ألف وخسمائة واثنين وثلاثين مسألة، وذكر الاختلاف: في مائة وسبعين مسألة ولم يذكر: القياس والاتحسان إلا في مسألتين، قال الإمام شمس الأئمة أبو بكر: في شرحه للجامع الصغير كان سبب تأليف محمد: أنه لما فرغ من تصنيف الكتب طلب منه أبو يوسف أن يؤلف كتابا يجمع فيه ما حفظ عنه مما رواه له عن أبي حنيفة فجمع ثم عرضه عليه فقال: نعم! حفظ عني أبو عبد الله إلا أنه أخطأ في ثلاث مسائل فقال محمد: أنا ما أخطأت ولكنك نسيت الرواية. حاجي خليفة، كشف الظنون: 1 / 563.

(٢) الصدر الشهيد: عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، أبو محمد، يرهان الأئمة، حسام الدين، المعروف بالصدر الشهيد: من أكابر الحنفية، من أهل خراسان، قتل بسمرقند (536هـ) ودفن في بخارى. له "الجامع - خ" فقه، و"الفتاوى الصغرى - خ" و"الفتاوى الكبرى - خ" في المكتبة العربية بدمشق، و"عمدة المفتي والمستفتي - خ" و"الواقعات الحسامية - خ" و"شرح أدب القاضي، للخصاف - خ" و"شرح الجامع الصغير - خ" في تذكرة النوادر، وياسم "ترتيب الجامع الصغير". الزركلي، الأعلام: 5 / 51، وحاجي خليفة، كشف الظنون: 1 / 569.

(٣) وردت في جميع النسخ هنا زيادة [في المبسوط] وهي ليست في محلها.

(٤) الجامع الصغير الحسامي: أوردنا سابقا أن الإمام محمد بن الحسن الشيباني ألف كتابا أسماه (الجامع الصغير في الفروع) وشرح هذا الكتاب الكثير الكثير من العلماء، منهم الصدر الشهيد الذي تقدمت ترجمته قريبا، وبما أن لقب الصدر الشهيد (حسام الدين) فسمي هذا الشرح بالجامع الصغير الحسامي، أي شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين. حاجي خليفة، كشف الظنون: 1 / 563.

(٥) في (أ) وردت [يسجد].

(٦) في (ب، ج) وردت [يجزهم].

(٧) في (أ، ب) وردت [التلاوة].

المصنف في الكتاب انه ذكر في النوادر⁽¹⁾: أنه تفسد صلاتهم، ومن مشايخنا من قال: ذلك قياس، وهو قول محمد رحمته، وهذا استحسان، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمتهما.

في الخلاصة: ولو نام في سجدة التلاوة ينقض الوضوء، بخلاف الصلوية، والأصح أنها كالصلوية⁽²⁾.

في النصاب⁽³⁾: إذا قرأها⁽⁴⁾ في وقت مكروه، فأخبرها حتى دخل وقت مستحب، ثم أراد أن يسجدها⁽⁵⁾ في وقت [مكروه، فالظاهر أنه لا يجوز، كما لو قرأ في وقت]⁽⁶⁾ مستحب⁽⁷⁾.

(1) ذكر صاحب كشف الظنون بقوله: 'وأما تخريجات أقوال العلماء المتقدمين كما يقال هذا القول اختاره مشايخ ما وراء النهر وأنتى بهذا مشايخ سمرقند والغالب على القدماء منهم: الاجتهاد والترجيح وهم الذين كانوا ما بين: مائتين إلى أربعمائة من الهجرة، الغالب على المتأخرين منهم: هم الذين كانوا بعد الأربعمائة الترجيح فقط، ومن كتب مسائل الأصول: النوادر وهي تسع: (نوادير هشام) و(نوادير ابن سماعة) و(نوادير ابن رستم) و(نوادير داود بن رشيد) و(نوادير المعلى) و(نوادير بشر) و(نوادير ابن شجاع البلخي أبي نصر) و(نوادير أبي سليمان)، حاجي خليفة، كشف الظنون: 1282 / 2 وما بعدها.

(2) النوم في سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء، كالنوم في السجدة الصلوية، هكذا ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله. قال رحمه الله: وكذلك في سجدة الشكر عند محمد، وعند أبي حنيفة رحمه الله حدث؛ لأن سجدة الشكر عنده ليست بمرورية، وفي (فوائد القاضي) للإمام أبي علي النسفي قوله مثل قول محمد، قال القاضي الإمام رحمه الله: وسواء سجدة على وجه السنة، والنوم في سجدة السهو ليس يحدث. ابن مازة، المحيط البيهقي: 54 / 1.

(3) النصاب: تقدم الكلام عنه. ينظر في المسألة: المرغيناني، الهداية شرح البداية: 15 / 1، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 9 / 1، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 12 / 1.

(4) في (أ) وردت [قرأ].

(5) في (أ، ج) وردت [يسجد].

(6) ما بين المعرفتين ساقط من (أ).

(7) ابن مازة، المحيط البيهقي: 54 / 2، السرخسي، المبسوط: 12 / 2، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 79 / 1، الكاساني، الصنائع: 231 / 2.

ي، قوله: ومن تلا آية سجدة فلم يسجدها حتى دخل⁽¹⁾ في الصلاة فتلاها، يريد به أنه دخل في الصلاة على فوره ذلك، من غير أن ينقطع حكم المجلس، فإن وجد بين [التلاوة وبين]⁽²⁾ الدخول في الصلاة ما يقطع حكم المجلس [يلزمه]⁽³⁾ لكل تلاوة سجدة؛ فإن قرأ آية السجدة في الصلاة، فالسجدة لا تخلو⁽⁴⁾ من ثلاثة أوجه: إما أن تكون⁽⁵⁾ وسط السورة، كما في الرعد⁽⁶⁾، والنحل⁽⁷⁾، وغيرهما، أو في آخر السورة، كما في الأعراف⁽⁸⁾، والنجم⁽⁹⁾، و﴿أَقْرَأْ بِأَنزِيلِكَ﴾⁽¹⁰⁾، أو في خاتمة السورة وبعدها آيتان أو ثلاث، كما في بني إسرائيل⁽¹¹⁾، و﴿إِذَا النِّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽¹²⁾، أما إذا كانت في وسط السورة - كما في الرعد والنحل وغيرهما - فالأفضل أن يسجد ثم يقرأ⁽¹³⁾ ويختتم السورة ويركع، ولو لم يسجد وركع ونوى السجدة يجزيه قياساً، وبه نأخذ، ولو لم

(1) في (ج) وردت [فعل].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4) في (أ) وردت [يخلو].

(5) في (أ) وردت [يكون].

(6) قوله تعالى: ﴿وَقَدْ يَسْجُدُ مِنَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظَلَّلَهُمْ أَفْئِدًا وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ﴾ سورة الرعد، آية: 15.

(7) قوله تعالى: ﴿وَقَدْ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ سورة النحل، آية: 49.

(8) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ، وَيُسَبِّحُونَهُ، وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ سورة الأعراف، آية: 206.

(9) قوله تعالى: ﴿تَسْبُحُوا لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالُ﴾ سورة النجم، آية: 62.

(10) قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُلْحِقُهُمُ الرَّجَدُ وَالْأَتْرَابُ﴾ سورة العلق، آية: 19.

(11) يقصد بها سورة الإسراء، قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ صَلَاةَكَ لِذِكْرِي وَأَلْقِ الْقُرْآنَ لِتَشْرَهُ﴾ سورة الإسراء، آية: 107.

(12) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فُزِّيَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ سورة الانشقاق، آية: 21.

(13) في (ب) وردت [ويقرأ].

يركع ولم يسجد حتى أتم السورة، ثم ركع ونوى السجدة⁽¹⁾، لا تسقط⁽²⁾ عنه بالركوع، وعليه قضاؤها بالسجود ما دام في الصلاة⁽³⁾.

فأما إذا كانت السجدة في آخر السورة (أ/ 120) - كما في سورة النجم ﴿أَنزِلْنَا يُسُوْرِيْنَ﴾ - فالأفضل أن يركع بها، ولو سجد ولم يركع، فلا بد من أن يقرأ شيئاً من السورة الأخرى بعد ما رفع رأسه من السجدة، ولو رفع رأسه ولم يقرأ شيئاً وركع جازت صلاته، وإن لم يركع ولم يسجد وتجاوز إلى موضع آخر فليس له أن يركع بها، وعليه أن يسجدها، ما دام في الصلاة [...]⁽⁴⁾.

وأما إذا كانت السجدة في آخر السورة، ويعلدها آيتان أو ثلاث آيات، كما في بني إسرائيل⁽⁵⁾، ﴿وَإِذَا أَلْمَأَزَّ اشْتَقَّتْ﴾⁽⁶⁾، فهو بالخيار، إن شاء ركع، وإن شاء سجد، [فإذا أراد أن يركع بها]⁽⁷⁾ جاز له أن يختم السورة ويركع بها، ولو سجد بها⁽⁸⁾ ثم قام فإنه يختم السورة ويركع، فإن وصل إليها شيئاً آخر من سورة أخرى فهو أفضل، ولو قرأ آية السجدة في الصلاة فإن أراد أن يركع بها احتاج⁽⁹⁾ إلى النية عند الركوع، فإن لم توجد منه النية عند الركوع لا يجزيه عن السجدة، ولو نوى في ركوعه⁽¹⁰⁾، اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: يجزيه، وقال بعضهم: لا يجزيه⁽¹¹⁾.

قوله: وإن تلاها في غير الصلاة فسجد لها، ثم دخل في الصلاة فتلاها، سجد لها [ولم تجزئه السجدة الأولى]⁽¹²⁾، يريد به: أنه إذا دخل في الصلاة وهو في

(1) من هنا إلى قبل نهاية الباب بأسطر ساقط من نسخة (ج).

(2) في (أ) وردت [يسقط].

(3) الرومي، اليتايغ: ص 341 وما بعدها.

(4) ورد في نسخة (أ) زيادة ليست في محلها هي: [وأما إذا كانت في الصلاة].

(5) تقدم أن المقصود بها سورة الإسراء.

(6) سورة الانشقاق، من الآية: 1.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(8) في (أ) وردت [سجدها].

(9) في (أ) وردت [يحتاج].

(10) في (ب، ج) وردت [ركعة].

(11) الرومي، اليتايغ: ص 343.

(12) في (ب) وردت [ولم يسجد السجدة].

مجلسه ذلك، ثم تلا تلك الآية بعينها، وإنما قال: لم يجزه السجدة الأولى؛ لأن هذا تكرار آية⁽¹⁾ السجدة في مجلس واحد، والمتلوة خارج الصلاة ضعيفة، والمتلوة في الصلاة قوية، والقوي يستتبع الضعيف، فلزمه إعادتها، ومن تلى آية السجدة في الصلاة ولم يسجدها حتى فرغ من الصلاة لم يسجدها؛ لأنه لا يقضي خارج الصلاة⁽²⁾.

قوله: ومن كرر⁽³⁾ تلاوة السجدة الواحدة⁽⁴⁾ في مجلس واحد، أجزئه سجدة واحدة⁽⁵⁾، تكرار سجدة واحدة في مكان [واحد]⁽⁶⁾، لا يوجب إلا سجدة، والامكنة المختلفة التي يتحد حكمها كالمسجد الجامع، والبيت، والسفينة - سائرة كانت أو واقفة -، والحوض، والغدير⁽⁷⁾، والنهر الواسع، والذابة السائرة وراكبها في الصلاة،

(1) في (ب، ج) وردت [آية].

(2) الرومي، البنايع: ص 344.

(3) في (أ) وردت [تكرراً].

(4) في (أ) وردت [سجدة واحدة].

(5) ذكر الحنفية أن سجدة التلاوة مناهها على التداخل دفعا للحرص. والتداخل فيها تداخل في السبب دون الحكم؛ لأنها عبادة، فتتوب الواحدة عفا قبلها وعفا بعدها، ولا يتكرر رجوبها إلا باختلاف المجلس أو اختلاف التلاوة (أي الآية) أو السماع، فمن تلا آية واحدة في مجلس واحد مرارا تكفيه سجدة واحدة وأداء السجدة بعد القراءة الأولى أولى. والأصل في ذلك ما روي أن جبريل عليه السلام كان ينزل بالوحي فيقرأ آية السجدة على رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ كان يسمع ويتلقن، ثم يقرأ على أصحابه، وكان لا يسجد إلا مرة واحدة. وإن تلاها في غير الصلاة فسجد، ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها، سجد أخرى. ولو لم يسجد أولاً كفته واحدة؛ لأن الضلالتة أقوى من غيرها، فتستتبع غيرها وإن اختلف المجلس. ولو لم يسجد في الصلاة سقطت في الأصح. ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع 1/ 181، والزيلعي، تبين الحقائق 1/ 207، والبحر الرائق 2/ 135، والمرصلي، الاختيار 1/ 76 وحديث: "كان يسمع ويتلقن ثم يقرأ..." يدل على ذلك حديث البخاري عن ابن عباس "كان رسول الله ﷺ إذا أتاه جبريل استمع، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي ﷺ كما قرأه". فهذا شامل للآيات التي فيها سجدة وقد كان يسجد فيها سجدة واحدة (فتح الباري 1/ 29).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(7) الغدير في اللغة: ماء المطر المجتمع في الأرض قليلا كان أو كثيرا. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 5/ 8، مادة (غدر).

فإن في هذه الأماكن كلها إذا كرر التلاوة، لا يلزمه إلا سجدة واحدة، وهو مخير إن شاء سجدها عند التلاوة الأولى، وإن شاء سجدها عند التلاوة الأخيرة؛ والأمكنة التي تختلف حكمها وتعدد الوجوب، كالدابة السائرة وراكبها ليس في الصلاة، والماشي في الصحراء، والسابح في البحر والنهر العظيم، وفي تسدية الثوب، وعند الكدس⁽¹⁾، والمتنقل من غصن إلى غصن، في أصح الأقوال، فإن هذه الأماكن كلها يتعدد الوجوب، وكذلك⁽²⁾ لو تلا جميع آيات السجدة في مجلس واحد أو في ركعة واحدة، ويقطع الاتحاد طول الأكل، دون اللقمة، والشربة، والكلام الكثير، دون الكلمة، واتحاد مجلس الشرب، ونوم المضطجع، وإرضاع المرأة ولدها، وامتشاطها، والانشغال بحديث، أو عمل، يعرف أنه قطع لما كان قبله، أو تلاها ثم شرع في البيع والشراء⁽³⁾، أو في عقد النكاح، أو قرأها ثم شرع في الصلاة، فسلم [ثم]⁽⁴⁾ عاد وتلاها، فإنه يتكرر الوجوب في هذه المسائل كلها؛ ولو قرأ آية السجدة فسجد لها، ثم قرأ القرآن طويلاً، واشتغل بالتسيح والتهليل، ثم عاد فقرأها، لا يجب عليه سجدة أخرى، وكذلك⁽⁵⁾ لو قرأها⁽⁶⁾ وهو قاعد، ثم قام فقرأها، أو قرأها ثم قام في مكانه، فركب الدابة فنزل قبل السير، ثم أعاد القراءة، أو قرأها وهو قائم، ثم قعد فقرأها، أو قرأها وهو راكب، ثم نزل قبل السير فقرأها، فإنه يكفي في هذه المسائل كلها سجدة واحدة⁽⁷⁾.

(1) الكدس في اللغة: العرمة من الطعام والتمر والدراهم ونحو ذلك والجمع أكداس... والكدس جماعة طعام وكذلك ما يجمع من دراهم ونحوه يقال كدس يكدس النضر أكداس الرمل واحداً كدس وهو المتراكب الكثير الذي لا يزال بعضه بعضاً. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 6/ 192 مادة (ك د س).

(2) في (ب، ج) وردت [وكذا].

(3) في (أ) وردت [والشري].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(5) في (ب، ج) وردت [وكذا].

(6) في (ب) وردت [قرأ].

(7) الكاساني، الصنائع: 2/ 216، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 21.

وإن قرأ آية السجدة على الدابة⁽¹⁾؛

فسجدها⁽²⁾ عليها، جازت، وإن لم يسجد لها حتى نزل، ثم عاد فركب فسجدها على الدابة، جاز عند أبي يوسف رحمته هكذا روي عن محمد رحمته.

أقبل مجلس التالي دون السامع أو العكس

وإن تبدل مجلس التالي، ومجلس السامع متحد، يتعدد الوجوب على السامع، [وذكر بعض المتأخرين عن مشايخنا رحمهم الله أنه لا يتعدد الوجوب على السامع، وعليه الفتوى، وكذلك لو تبدل مجلس السامع والتالي متحد، يتعدد الوجوب على السامع]⁽³⁾ وعليه الفتوى⁽⁴⁾.

في التهذيب: إذا قرأ في الصلاة آية سجدة، إن شاء [سجدها وإن شاء]⁽⁵⁾ ركع بها، أي أقام ركوع الصلاة مقامها، وعن أبي حنيفة رحمته: إذا كانت السجدة في آخر

(1) المسافر الذي يسجد للتلاوة في صلاته على الزاحلة يجزئه الإيماء على الزاحلة تبعاً للتلاوة. أما المسافر الذي يريد السجود للتلاوة على الزاحلة في غير صلاة ففيه خلاف: ذهب الأحناف إلى أنه يومئ بالسجود حيث كان وجهه، لما روى أبو داود عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ عام الفتح سجدة فسجد الناس كلهم، منهم الزاكب والساجد في الأرض حتى إن الزاكب ليسجد على يده". ولأن السجود للتلاوة أمر دائم بمنزلة التطوع، وصلاة التطوع تؤدى على الزاحلة، وقد روى الشيخان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبح (يسجد) على بعيره إلا الفرائض وسومح فيها لمثقة التزول وإن أذهب الإيماء أظهر أركان السجود وهو تمكين الجبهة: بدائع الصنائع 1/ 187 - 188 وحديث ابن عمر: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ عام الفتح سجدة". أخرجه أبو داود (2/ 125)، السجستاني: سليمان بن الأشعث أبو داود الأزدي، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وأورده المنذري في مختصره (2/ 119 - نشر دار المعرفة) وأشار إلى ضعف أحد رواته. وحديث: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبح على بعيره". ورد من حديث ابن عمر، أخرجه البخاري (2/ 575) ومسلم (1/ 487).

(2) في (أ) وردت [فسجد لها].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4) الرومي، التاييع: ص 345 وما بعدها.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

السورة⁽¹⁾، مثل ﴿وَالنَّجْمِ﴾، أو قريئاً بآخرها (أ/ 121) كسورة (بني إسرائيل) ونحوها؛ يجوز السجدة الصليبية الصلانية عن التلاوة⁽²⁾، وإن شرع في سورة أخرى، لم تجز⁽³⁾، وعن أبي يوسف⁽⁴⁾ رحمه الله إذا قرأ بعدها ثلاث آيات فصاعداً لا يجوز⁽⁵⁾.

م، قوله: كبر، التكبير ليس بواجب كما في الصلاة، كذا في المبسوط⁽⁶⁾.

قوله: من أراد السجود، ي: فإذا أراد أن يسجد للتلاوة كبر⁽⁷⁾ وسجد، ويقول في سجوده: (سبحان ربي الأعلى) ثلاثاً، وذلك أدناه، ثم يكبر ويرفع رأسه، وروى الحسن⁽⁸⁾ عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: لا يكبر عند السجود، ويكبر عند [...] ⁽⁹⁾ رفع رأسه من السجود⁽¹⁰⁾.

في الكبرى⁽¹¹⁾: يقول في سجود التلاوة: (سبحان ربي الأعلى) هو.....

(1) في (أ) وردت [السجود].

(2) السرخسي، المبسوط: 2/ 261، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 71.

(3) في (أ) وردت [يجز].

(4) في (أ) وردت [أبي حنيفة يوسف]. ينظر تفصيل المسألة الفقهية في: ابن نجيم، الأشباه والنظائر: 1/ 29، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 274، السرخسي، المبسوط: 1/ 347، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 97.

(5) السرخسي، المبسوط: 1/ 347، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 97، ابن نجيم، الأشباه والنظائر: 1/ 29، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 274.

(6) المبسوط: لمحمد بن الحسن الشيباني، تقدم الكلام عليه في ترجمته. ينظر في المسألة الفقهية: الشيباني، المبسوط: 1/ 237، والطحطاري، على مرافي الفلاح: 1/ 125.

(7) ينظر: الميمني، الثلباب في شرح الكتاب: 1/ 51.

(8) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي. صاحب الإمام أبي حنيفة. نسبته إلى بيع اللؤلؤ. من أهل الكوفة. نزل ببغداد. أخذ عن أبي يوسف ونفر أيضاً. كان ميالاً للأخذ بالنسبة مقدماً في السؤال والتفريع. ولي القضاء بالكوفة ثم استعفى منه. توفي سنة (204هـ) من كتبه (أدب القاضي) و(معاني الإيمان) و(الخراج). ينظر: القرشي، الجواهر المضية 1/ 193، والأسمر، الفوائد البيية ص 160، والزركلبي، الأعلام 2/ 205.

(9) في نسخة (أ) وردت زيادة [السجود ويكبر عند].

(10) الرومي، البنايع: ص 349، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 329 وما بعدها.

(11) واسمها: الفتاوى الكبرى، للإمام حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري المعروف بالصدر الشهيد، من أكابر الحنفية، من أهل خراسان، قتل بسمرقند شهيداً سنة 536هـ،

المختار⁽¹⁾؛ لأن السجدة المكتوبة أفضل من سجدة التلاوة، [وفي سجدة المكتوبة يقول: (سبحان ربي الأعلى) فكذا في سجدة التلاوة، ويكبر في سجدة التلاوة]⁽²⁾ عند⁽³⁾ الابتداء والانتهاء، وهو المختار، كما يكبر في سجدة الصلاة.

في الطحاوي⁽⁴⁾: وإذا قرأ آية السجدة وهو ليس في الصلاة، فسمعها القوم، فينبغي للتالي أن يسجد ويسجد معه القوم، ويجهر بالتكبير عند⁽⁵⁾ السجود، وكذلك عند رفع الرأس من السجود، فلا⁽⁶⁾ ينبغي للقوم أن يرفعوا رؤوسهم قبل رفع التالي، ولو لم يسجد التالي لا يسقط عن السامعين، وعليهم أن يسجدوها⁽⁷⁾ لقوله [يَسْجُدُوا]⁽⁸⁾: ((السجدة على من سمعها))⁽⁹⁾.

على يد الكفرة بعد وقعة قطوان وانهزام المسلمين، ودفن في بخارى، ومن آثاره أيضاً: الفتاوى الصغرى، عمدة المفتي والمستفتي، الواقعات الحسامية، وغيرها. ولم أعثر عليه. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 97/20، كشف الظنون، 1228/2، الأعلام: 51/5.

(1) ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة: 329/1.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) في (أ) وردت [عن].

(4) هو أحمد بن سلامة الأزدي، أبو جعفر. نسبته إلى (طحا) قرية بصعيد مصر. كان إماماً فقيهاً حنفياً. وكان ابن أخت المزني صاحب الشافعي. وتفقّه عليه أولاً. قال له المزني يوماً (والله لا أفلتحت) فغضب وانتقل من عنده وتفقّه على مذهب أبي حنيفة. كان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء. توفي سنة (321هـ) من تصانيفه (أحكام القرآن) و(معاني الآثار) و(شرح مشكل الآثار) وهو آخر تصانيفه و(النوادر الفقهية) و(العقيدة) المشهورة بالعقيدة الطحاوية و(الاختلاف بين الفقهاء). ينظر ترجمته في: القرشي، الجواهر المضية 102/1، والزركلي، الأعلام 196/1، وابن كثير، البداية والنهاية 174/11.

(5) في (أ) وردت [عن].

(6) في (ب، ج) وردت [ولا].

(7) في (ب، ج) وردت [يسجدوا].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(9) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، ستن البيهقي الكبرى برقم (3588) 2/324، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، 1414 - 1994، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ومصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، المصنف في

في الجامع الصغير⁽¹⁾ البزدوي⁽²⁾: «إن التالي يتقدم، ويصطف السامعون خلفه، وإن ذهب التالي ولم يسجد سجدها السامعون؛ لأن الإمامة فيه سنة وليس بواجب⁽³⁾⁽⁴⁾».

م، لقول النبي ﷺ للتالي: «(أنت إمامنا لو سجدت لسجدنا)⁽⁵⁾».

في التنسية⁽⁶⁾: سئل: عمن قرأ آية السجدة بين قوم، وسجدوا معه كما أمر في الكتاب، ولم يتقدمهم ولم يتأخروا عنه⁽⁷⁾، هل يؤمرون بأن يصطفوا خلفه ويتقدمهم؟ قال: لا، ويسجد ويسجدون معه حيث كانوا، وكيف كانوا، لا يشترط تقدمهم ولا تسويتهم الصف خلفه؛ لأن هذا نوع متابعة أمروا بها، بقول رسول الله ﷺ حيث قال لذلك الرجل: «(أنت إمامنا لو سجدت لسجدنا)» فذلك يحصل بأن يسجدوا معه لا قبله ولا بعده، ولا يشترط وراء ذلك في الحصر.

الأحاديث والآثار، برقم (4252) 5/2، مكتبة الرشد - الرياض - 1409، ط1، تحقيق: كمال يوسف الحوت، وقال عنه ابن حجر، حديث (السجدة على من سمعها وعلى من تلاها) لم أجده مرفوعاً ولا بن أبي شيبة عن ابن عمر السجدة على من سمعها موقوفاً، اللّواية في تخريج أحاديث الهداية، باب سجود التلاوة، برقم (272)، 1/210.

(1) في (أ) وردت [الكبير].

(2) أوردنا سابقاً أن الإمام محمد بن الحسن الشيباني ألف كتاباً سماه (الجامع الصغير في الفروع) وقد قام بشرحه عدد كبير من العلماء، منهم الإمام فخر الإسلام: علي بن محمد البزدوي المتوفى: سنة 482، اثنين وثمانين وأربعمائة، يطلق عليه بعض العلماء (الجامع الصغير البزدوي)، ولم أعثر عليه. كشف الظنون 1/563.

(3) في (ب) وردت [بشرط].

(4) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/27، الزيلعي، تبين الحقائق: 2/5.

(5) في (ب) وردت [تسجد]. والحديث في البيهقي، السنن الكبرى: 2/324 برقم (3591)، وقال عنه صاحب البدر المنير: هذا الحديث زوَّاء أبو دَّازد في (مراسيله) من رواية زيد بن أسلم، الحديث الثامن، 4/262.

(6) الفتاوى التنسية، لنجم الدين عمر بن محمد التنسي الشهير: بعلامة سمرقند، صاحب: (منظومة الهداية)، المتوفى سنة 537هـ، وهي: فتاواه التي أجاب بها عن جميع ما سئل عنه في أيامه دون ما جمعه لغيره. ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/1230.

(7) في (ب) وردت [يتأخروهم].

كيفية سجدة التلاوة

عند الشافعي رحمته⁽¹⁾: أن يقوم ويكبر ويخر ساجداً، ثم يرفع رأسه، ويقعد⁽²⁾ ويسلم تسليمين، وعندنا⁽³⁾ يسجد سجدة من غير زيادة⁽⁴⁾، وذكر في الفتاوى العتائية⁽⁵⁾: [في فصل سجدة التلاوة: ويكبر عند الخفض والرفع، ولو قام ثم سجد كان أفضل، والمستحب أنه إذا أراد أن⁽⁶⁾ يسجد للتلاوة⁽⁷⁾ يقوم، ثم يسجد، وإذا رفع رأسه من السجود يقوم ثم يقعد، كذا في الفتاوى الظهيرية⁽⁸⁾.

[وهو المرفق والمحاذي، في فتاوى الحجة⁽⁹⁾: إذا قرأ آية السجدة (فسمعها جماعة،

(1) ينظر: الشرح الكبير للرافعي: 4 / 193، الرافعي: عبد الكريم بن محمد القزويني (المتوفى: 623هـ): فتح العزيز بشرح الوجيز، الشرح الكبير وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (ت 505هـ): 4 / 193.

(2) في (ب) وردت [ويعد].

(3) في (أ) وردت [وعند].

(4) إلى هنا ينتهي ما سقط من نسخة (ج).

(5) الفتاوى العتائية: جامع (جوامع) الفقه المعروف (بالتاوى العتائية) لأبي نصر: أحمد بن محمد العتائي البخاري الحنفي المتوفى: سنة 586، ست رثمانين وخمسائة، وهو كبير، في أربع مجلدات، ولم أعثر عليه مطبوعاً. ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: 1 / 569. وينظر في المسألة الفقهية: الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 319، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 80، البحر الرائق: 3 / 307.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(7) في (أ) وردت [التلاوة].

(8) اسمها: الفتاوى الظهيرية، لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر القاضي المحاسب بخاري، الحنفي، المتوفى سنة 619هـ، ذكر فيه أنه جمع كتابه من الواقعات والنوازل، مما يشند الاقتصار إليه وغواث غير هذه. ينظر: أسماء الكتب، عبد اللطيف بن محمد رياض زادة، (ت 1054هـ)، تحقيق: د. محمد التونجي، ط 3، دار الفكر، دمشق، 1403هـ - 1983م، ص 221؛ كشف الظنون، 2 / 1226، الباباني، هدية العارفين: 6 / 111. وينظر في كيفية سجدة التلاوة: السرخسي، المبسوط: 2 / 173.

(9) وهي: فتاوى حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة الشهيد، (المتوفى سنة 536) ست وثلاثين وخمسائة، ذكره بن طولون وقال: إن الشيخ نجم الدين يومف بن أحمد الخاصي رتبها. ولم أعثر عليه. ينظر: كشف الظنون، 2 / 1222.

فسجدوا، فرأهم رجل يسجدون ولم يسمع آية السجدة) لا يجب عليه؛ لأن السبب هو القراءة أو^(١) السماع، ولم يوجد أحد^(٢).

باب صلاة المسافر

في فتاوى الحجة: قال الحجة^(٣) رحمه الله تعالى: قد جاء في الرواية أن: من صلى أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤) ثم قال: (اللهم إني أستودعك نفسي ومالي وأهلي وولدي) فإن الله [تعالى]^(٥) يحفظه وماله^(٦)، وأصلح أمره، وأهله، وأولاده، حتى يرجع إن شاء الله تعالى^(٧).

وروي: أن النبي ﷺ (كان إذا سافر، خرج يوم الخميس، وكان يحب السفر يوم الخميس)^(٨).

وقال علي بن علقمة: (لا تسافروا في آخر الشهر^(٩)، ولا تسافروا والقمر في العقب^(١٠))^(١١).

(١) في (ب) وردت [و].

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (أ)، وما بين القوسين ساقط من (ب)، ينظر في المسألة الفقهية: الشيباني، المبسوط: 1/ 317، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 13، الكاساني، الصنائع: 2/ 172، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 51.

(٣) هو حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة الشهيد، المتوفى سنة (536هـ) ست وثلاثين وخمسمائة، كشف الظنون، 2/ 1222.

(٤) سورة الإخلاص، آية: 1.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(٦) في (ب) وردت [يحفظ ماله].

(٧) بعد البحث والتقصي والمراجعة لم أظفر بهذا الحديث، إلا في نزهة المجالس ومتخب النفائس، الصفوري، عبد الرحمن بن عبد السلام (894هـ)، المطبعة الكاستلية، مصر، 1283هـ، عن علي ابن أبي طالب عليه السلام: 1/ 47.

(٨) عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عليه السلام، أخرجه البخاري: 10/ 102، برقم (2731)، في باب من أراد الغزوة فوري غيرها ومن أراد الخروج.

(٩) في (ب) وردت [لا تسافروا يوماً في آخر الشهر].

(١٠) القمر في العقب: تقول ألقف: ليس بمختون، إلا ما نقض منه القف، وشبه قلفته بالزباني، ابن منظور، لسان العرب: 5/ 113، مادة: (قمر).

(١١) كثر العمال: كتاب السفر، فصل في آذانه، برقم (17643) 6/ 739، المنقي: علاء الدين علي

وفي الخبر: أن النبي ﷺ قال: ((يا علي، من سافر فقرا ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽¹⁾)⁽²⁾ أحد عشرة مرة، صرف الله عنه شر ذلك السفر، وأعطاه خير ذلك السفر))، وفي الخبر: من قال عند خروجه إلى السفر: (اللهم احفظني واحفظ من معي وما معي، اللهم احرسني واحرس من معي وما معي، اللهم سلمني وسلم من معي وما معي، فإن الله تعالى يحفظه ومن معه وما معه)⁽³⁾.

[وقال]⁽⁴⁾: ((يا علي لا تدخل قرية ما لم تقل اللهم إني أسألك خيرها وخير من بها وأعوذ بك من شرها وشر من بها اللهم بارك لي في دخولها وحيني⁽⁵⁾ إلى صالحها أهلها وحب صالحها أهلها إلي))⁽⁶⁾.

م، اعلم أن المشروعات على نوعين: عزيمة، ورخصة، فالعزيمة: ما تقرر على الأمر الأول، والرخصة: ما تغير من عسر إلى يسر بواسطة عذر، ثم الرخصة على ضربين: رخصة ترفيه، مثل الفطر، وإجراء كلمة الكفر، ورخصة إسقاط، أي يسقط الحكم أصلاً، مثل المكروه على شرب الخمر - نعوذ بالله منها - ومن هذا القبيل قصر الصلاة، والسفر⁽⁷⁾، الخروج المديد.

[قوله]:⁽⁸⁾ الذي يتغير به الأحكام، وهي قصر الصلاة، وإباحة الفطر، وغير ذلك [من الأحكام]⁽⁹⁾، وإنما شرط (أ/ 122) القصد: هو الإرادة الحادثة⁽¹⁰⁾، لأنه لو طاف جميع

المتقي بن حسام الدين الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، دار الكتب العلمية - بيروت - 1419 هـ - 1998 م، ط 1، تحقيق: محمود عمر الدماطي.

(1) ما بين المعقوفتين غير مثبت من (أ).

(2) سورة الإخلاص، آية: 1.

(3) بعد البحث والتقصي لم أجده في كتب الحديث، ولكن وجدته في نزهة المجالس ومتخب النفائس: 47/ 1.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(5) في (أ) وردت [وجنبي].

(6) بعد البحث والتقصي لم أجده في كتب الحديث.

(7) في (ج) وردت [والخروج].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(10) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 3/ 353 باب (ق ص د)، الأفعال: 21/ 3. السعدي: أبو القاسم

الدنيا بلا قصد السفر لا يصير مسافراً، فالقصد وحده غير معتبر؛ والفعل وحده كذلك، وإنما [العبرة في] ⁽¹⁾ المجموع.

[في العناية] ⁽²⁾: صاحب الجيش خرج مع جيشه لطلب عدوه، ولم يعلموا [أين] ⁽³⁾ يدركوه، يصلون أربعا في الذهاب، وإذا رجعوا وكان مسيرة سفر قصرها، وكذا من خرج لطلب غريم، وهو يقصد إن وجده يرجع، لا يصير مسافراً أبداً، وإن طاف جميع الدنيا ⁽⁴⁾. في الشاشي ⁽⁵⁾: وكذلك السفر، لما أقيم مقام المشقة ⁽⁶⁾ في حق الرخصة، سقط اعتبار حقيقة المشقة، ودار الحكم على نفس السفر، حتى أن السلطان ⁽⁷⁾ لو طاف في

علي بن جعفر، الأنعال، عالم الكتب - بيروت - 1403 هـ - 1983 م، ط 1.

(1) في (أ) وردت [يعتبر].

(2) جامع (أو جوامع) الفقه المعروف (بالتأوي العناية) لأبي نصر: أحمد بن محمد العناية البخاري الحنفي المتوفى: سنة 586، ست وثمانين وخمسة، في أربع مجلدات، ولم أعثر عليه. ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 569.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(4) لم يصير المسافر مسافراً ما لم يتو أدنى مدة السفر، وكذلك لا يصير مقيماً ما لم يتو المكث أدنى مدة الإقامة وإن طال مقامه اتفاقاً. ينظر: السرخسي، المبسوط: 2/ 194، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 356.

(5) أصول الشاشي: أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، أبو علي، دار الكتاب العربي - بيروت، 1402 هـ.

(6) المشقة في اللغة: بمعنى الجهد والعناء والشدة والنقل، يقال: شق عليه الشيء يشق شقاً ومشقة إذا تعبته، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا لِلْهَيْبَةِ وَالْأَنْفُسِ﴾ [التحل، الآية: 7] معناه: إلا بجهد الأنفس، والشق: المشقة، وقال في المصباح المنير: وشق الأمر علينا يشق من باب قتل أيضاً فهو شاق، وشق علي الأمر يشق شقاً ومشقة أي ثقل علي والمشقة اسم منه. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 10/ 181، والمطوذي، المغرب في ترتيب المغرب: 1/ 450: مادة (ش ق ق)، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، أبو السعادات المبارك ابن محمد الجزري، دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت - 1399 هـ - 1979 م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي: 2/ 491.

(7) السلطة هي: السيطرة والتمكن والظهر والتحكم ومنه السلطان وهو من له ولاية التحكم والسيطرة في الدولة، فإن كانت سلطته قاصرة على ناحية خاصة فليس بخليفة، وإن كانت عامة فهو الخليفة، وقد رجعت في العصور الإسلامية المختلفة خلافة بلا سلطة، كما وقع في أواخر العباسيين، وسلطة بلا خلافة كما كان الحال في عهد المماليك، ولم يرد هذا اللفظ بلسان الشرع مراداً به لقب إسلامي بل

أطراف مملكته يقصد مقدار السفر، كان له الترخّص في القصر والإفطار⁽¹⁾.

قوله: ولا يعتبر في ذلك بالسير في الماء، يعني هذا السير لا يعتبر بالسير بالماء، بأن قصد موضعا له طريقان: أحدهما في البر، والآخر في البحر، وطريق البر يوصله [في]⁽²⁾ ثلاثة أيام، وطريق الماء أقل من ذلك، فإنه إذا سافر في البر يقصر، وإذا سافر في البحر لا يقصر، ولا يعتبر أحدهما بالآخر⁽³⁾، كذا قاله بدر الدين رحمته.

في اللامشي⁽⁴⁾: القصد: اختصاص بمعنى الإرادة، يصير الفعل اختياريا، ويخرجه عن حد الاضطراب، غير أن لفظة الإرادة تطلق في الشاهد والغائب جميعا، ولفظة القصد لا تطلق⁽⁵⁾ إلا في إرادة حادثة⁽⁶⁾.

ي، قوله: ثلاثة أيام [ب]⁽⁷⁾ سير الإبل ومشى الأقدام، يريد به ثلاثة أيام دون لياليهن⁽⁸⁾، وروي عن أبي يوسف رحمته أنه قال: مدة السفر يومان وأكثر اليوم الثالث،

بمعناه اللغوي، ولم يطلق قط على منصب إلا بعد استيلاء الأعاجم على السلطة في الدولة الإسلامية. ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، ط4، 1987م، الصحاح في اللغة والعلوم ص493.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، الشاشي: ص361، ابن مازة، المحيط البيهاني: 2/ 85، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 47.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(3) ينظر: الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 52.

(4) اللامشي: وهو كتاب في أصول الفقه، اسمه (أصول اللامشي)، للإمام بدر الدين أبي الثناء محمود ابن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي، ولا مش نسبة إلى قرية من قرى فرغانة وهي في بلاد ما وراء النهر، عاش في أواخر القرن الخامس، وأوائل القرن السادس الهجري، وعاش بسمرقند وتوفي فيها، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، 1/ 73.

(5) في (أ) وردت [يطلق].

(6) ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 331، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 356.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(8) في (ج) وردت [لياليها].

نحو أن يبلغ مقصده في اليوم الثالث بعد الزوال، وهو أيضا رواية [عن] ⁽¹⁾ أبي حنيفة ⁽²⁾ رحمته، وقدر بعض مشايخنا رحمهم الله بالفراسخ ⁽³⁾، وقالوا: إذا كان بينه وبين مقصده خمسة عشر فرسخا، يباح له أن يقصر ⁽⁴⁾، والسهل ⁽⁵⁾ أو الجبل في اعتبار مسيرة ثلاثة أيام سواء، [حتى لو] ⁽⁶⁾ أخذ في قطع المسافة من الجبل ⁽⁷⁾ لا يمكنه الوصول إلى المقصد ⁽⁸⁾ في أقل من ثلاثة أيام، وأمكنه الوصول من طريق آخر أقل من ذلك، فإنه يقصر الصلاة ⁽⁹⁾.

وعلى هذا قال أبو حنيفة رحمته: إذا خرج إلى ⁽¹⁰⁾ مصر ⁽¹¹⁾ مسيرة ثلاثة أيام، وأمكنه

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(2) ينظر: الكاساني، الصنائع: 1/ 400، الزيلعي: تبين الحقائق: 1/ 239، السمرقندي، علاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1405 - 1984، ط 1، 1/ 149.
(3) الفراسخ جمع مفردة فرسخ، والفرسخ فارسي معرب (فرسكك)، والفرسخ وهو ثلاثة أميال هاشمية أو اثنا عشر ألف ذراع، أي: 5544 مترا؛ لأن الميل الواحد يساوي 1848 مترا.
ينظر: تهذيب اللغة: 7/ 269، ابن منظور، لسان العرب: 3/ 44، مادة (ف ر س خ)، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون: 3/ 21.

(4) في (ج) وردت [يفطر].

(5) السهل في كلام العرب: كل شيء يميل إلى اللين وقلة الخشونة، ومن الأرض خلاف الحزن، وهي أرض منبسطة لا تبلغ الهضبة. ينظر: المعجم الوسيط: 1/ 458، المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 1/ 424، ابن منظور، لسان العرب: 11/ 349، الرازي، مختار الصحاح: 1/ 134.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) في (أ) وردت [بالجبل].

(8) في (ب) وردت [القصد].

(9) الرومي، التلخيص: ص 350 وما بعدها.

(10) في (ب) وردت [من].

(11) المصر في اللغة: المدينة والنصع، والحاجز، والحد بين شيئين أو الحد بين الأرضين، قال الجوهري: مصر: هي المدينة المعروفة والمصر: واحد الأمصار، والمصر: الكورة والجمع أمصار، ومصرها الموضع: جعلوه مصرا، والمصر اصطلاحا: بلدة كبيرة فيها سكك وأسواق ورسائق وفيها رال يقدر على إنصاف المظلوم من الظالم والناس يرجعون إليه في الحوادث. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 5/ 157، والأفعال: 3/ 164 مادة (مصر). الكاساني، بدائع الصنائع 1/ 260.

الوصول من طريق آخر في يوم واحد قصر، أما مسيرة السفر في الماء، لم يذكرها في ظاهر الرواية، وذكر في العيون^(٢)؛ أنه يعتبر^(٣) مسيرة ثلاثة أيام من البر، [قال]^(٤)؛ وإن أسرع في السير [بأن]^(٥) سار^(٦) مسيرة ثلاثة أيام في ليلتين أو أقل، قصر الصلاة^(٧)، فكذا^(٨) في البحر، يعتبر البر، وذكر الصدر الشهيد في الجامع^(٩) الصغير: أن [في]^(١٠) البحر يعتبر أن تكون^(١١) الرياح مستوية غير غالبية ولا ساكنة كم يسير^(١٢) فيجعل ذلك أصلا^(١٣) هو المختار للفتوى.

ثم الرجل لا يصير مسافرا بمجرد النية والسير حتى يفارق العمران، ويصير مقيما بمجرد النية بالرجوع إذا وصل العمران، فإن قصد [المقيم]^(١٤) مصرا بينه وبين ذلك المصر أقل من ثلاثة أيام، فإنه لا يكون مسافرا، فإن بلغ مقصده ثم قصد مصرا آخر وراءه، وهو أيضا أقل من ثلاثة أيام، فإنه لا يكون مسافرا، وإن طاف البلاد على^(١٥) هذا الطريق^(١٦).

(١) عيون المسائل في فروع الحنفية، لأبي الليث: نصر بن محمد السمرقندي المتوفى: سنة 376، ست وسبعين وثلاثمائة. تحقيق: سيد محمد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1419 هـ - 1994 م.

(٢) في (ب) وردت [معتبر].

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(٥) في (ب) وردت [وسار].

(٦) عيون المسائل: ص 29.

(٧) في (ب) وردت [وكذا].

(٨) في (أ) وردت [جامع].

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(١٠) في (أ، ج) وردت [يكون].

(١١) في (ب) وردت [تسير].

(١٢) ينظر البائري، العناية شرح الهداية: 2 / 355.

(١٣) الرومي، الينابيع: ص 352، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 52.

(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(١٥) في (أ) وردت [وعلى].

(١٦) الرومي، الينابيع: ص 352، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 33.

[في الظهيرية وفي المحيط: ⁽¹⁾]، وعامة مشايخنا - رحمهم الله - قدروها بالفراسخ أيضاً، واختلفوا فيما بينهم: [بعضهم] ⁽²⁾ قالوا: أحد ⁽³⁾ وعشرون ⁽⁴⁾ فرسخاً، وبعضهم قالوا: ثمانية عشر، وبعضهم قالوا: خمسة عشر، والفتوى على ثمانية عشر؛ لأنها أوسط الأعداد ⁽⁵⁾.
 هـ ⁽⁶⁾، والسير المذكور هو الوسط، وعن أبي حنيفة رحمته: التقدير بالمراحل، وهو قريب من الأول، ولا يعتبر ⁽⁷⁾ بالفراسخ، وهو ⁽⁸⁾ الصحيح ⁽⁹⁾.
 في الكبرى: رجل خرج مسافراً [من بخارى ⁽¹⁰⁾] ⁽¹¹⁾، فلما بلغ ريكستان.....

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) في (أ) وردت [إحدى].

(4) في (أ) وردت [وعشرين].

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 82، المرغيناني، الهداية: 3/ 214.

(6) وهو كتاب: الهداية شرح بداية المبتدي، تأليف: أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني، دار النشر: المكتبة الإسلامية.

(7) في (أ) وردت [معتبر].

(8) في (أ) وردت [هوا].

(9) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 82، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 355.

(10) بخارى: مدينة عظيمة مشهورة بنا وراء النهر قديمة طيبة. قال صاحب كتاب الصور: لم أر ولا بلغني أن في جميع بلاد الإسلام مدينة أحسن خارجاً من بخارى. بينها وبين سمرقند سبعة أيام وسبعة وثلاثون فرسخاً، هي بلاد الصغد، أحد متزهات الدنيا. ويحيط ببناء المدينة القصور والبساتين والقرى المتصلة بها سور يكون التي عشر فرسخاً في مثلها، يجمع الأبنية والقصور والقرى والقصبة فلا يرى في خلال ذلك تقار ولا خراب، وعن ذلك السور على خاص القصبة، وما يتصل بها من القصور والمحال والبساتين التي تعد من القصبة، وسكنها أهل القصبة شتاء وصيفاً، سور آخر نحو فرسخ في مثله، ولها مدينة داخل هذا السور يحيط بها سور حصين. وكانت بخارى مجمع الفقهاء ومعدن الفضلاء ومنشأ علوم النظر. ينسب إليها الشيخ الإمام قدوة المشايخ محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح الذي هو أقدم كتب الأحاديث. كان وحيد عصره وفريد دهره. ينظر: آثار البلاد وأخبار العباد للقرطبي: 1/ 210، المسالك والممالك للإصطخري: 1/ 106، رحلة ابن بطوطة: 1/ 34، معجم البلدان: لياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله، دار الفكر - بيروت: 353.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

قوت⁽¹⁾ أو إلى رباط وليان⁽²⁾ اختلف المشايخ فيه، والمختار انه يقصر⁽³⁾ الصلاة؛ لأنه جاوز⁽⁴⁾ الرّبط⁽⁵⁾ [ومتى جاوز الرّبط]⁽⁶⁾ فقد جاوز عمران البلاد⁽⁷⁾.
م، قوله: وفرض المسافر، [و]⁽⁸⁾ في قيد الفرض خرجت السنن؛ لأنها لا تنصف، وفي قيد الرباعية خرج المغرب⁽⁹⁾.

[في الظهيرية: ولا قصر في السنن؛ لأن القصر إنما يكون فيما عليه لا فيما هو مخير فيه، وتكلموا في الأفضل في السنن، قيل: هو الترك ترخصاً، وقيل: هو الفعل تقرباً، وقال الفقيه أبو جعفر الهندواني⁽¹⁰⁾]

(1) وردت في جميع النسخ (ديكنستان قوت)، والصحيح ما أثبتناه أعلاه؛ وهي قرية بظاهر بلد بخارى. المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 2/ 428.

(2) لم أعر على هذا الموضع أو المدينة في كتب البلدان إلا أن صاحب المغرب في ترتيب المغرب أوردتها وقال عنها: "في ظاهر بخارى وأصل الباء فيها مشددة". المغرب: 4/ 396.

(3) في (أ) وردت [يقيم].

(4) في (أ) وردت [جازا].

(5) الرّبط يفتح من معانيه في اللغة: مأوى الغنم، يقال: ويضت الدابة رباطاً وربواضاً. والرّبط والربوض للغنم كالبروك للإبل، وجمعه أرباض. ومثل الرّبط بهذا المعنى المربض، وجمعه مرباض. وفي الحديث: مثل الحناق مثل الشاة بين الرّبطين. أراد النبي ﷺ بهذا المثل قول الله عز وجل:

﴿مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: 143]. ويطلق الرّبط في اصطلاح

الفقهاء على أمرين: أ- ما حول المدينة من بيوت ومساكن، كما يقولون: لا بد للقصر في السفر من مجاورة القرية المتصلة برّبط مصر. ب- المربض، أي مأوى الغنم وبروك البهيمة. ينظر: ابن

منظور، لسان العرب: 7/ 149، مادة: (ربض) و(عطن). حاشية ابن عابدين 1/ 525، وكشاف القناع

4/ 23، وجواهر الإكليل 1/ 35، وحديث: "مثل الحناق مثل الشاة بين الرّبطين" أخرجه أحمد (2/

82 تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة - مصر) من حديث عبد الله

ابن عمر، وصححه إسناده أحمد شاكر في تحقيقه للمسنَد (7/ 297 - 298).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 86.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(9) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 80، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 334.

(10) أبو جعفر الهندواني: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر، أبو جعفر البلخي الهندواني. إمام جليل القدر كان على جانب عظيم من الفقه والذكاء والزهد والورع، ويقال له أبو حنيفة الصغير.

[الفعل]⁽¹⁾ في حالة التزول، وترك في حالة السير⁽²⁾⁽³⁾.

قوله: لا يجوز الزيادة عليها، في التحفة⁽⁴⁾؛ أما قصر الصلاة فهو عزيمة، والإكمال مكروه ومخالفة للسنة، ولكن يسمى⁽⁵⁾ رخصة مجازاً⁽⁶⁾.
وقال الشافعي رحمه الله: القصر رخصة، والإكمال عزيمة⁽⁷⁾.

تفقه على أبي بكر الأعمش روى الحديث عن محمد بن عقيل البلخي وغيره. والهندواني بكسر الهاء وضم الدال المهملة نسبة إلى باب هندران محطة بيلخ. وتفقه عليه نصر بن محمد أبر الليث الفقيه وجماعة كثيرة. ينظر: الأسمرى، الفوائد البهية 179، وابن العماد، شذرات الذهب 3/ 41، والباباني، هدية العارفين 1/ 47.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) وفي (أ، ج) حصل تقديم وتأخير.

(3) الكاساني، الصنائع: 1/ 398.

(4) وهي السمرقندي، تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندي (ت 539هـ) دار الكتب العلمية، 1405هـ - 1984م، بيروت. وقد تكون تحفة الطبرك (في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان) لمحمد ابن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت 666هـ) تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، 1417هـ، الأولى: 1/ 153، والثانية: 1/ 100.

(5) في (أ) وردت [تسمى] وفي (ب) وردت [سمي].

(6) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 149.

(7) ينظر: الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، الأم: دار المعرفة - بيروت - 1393، ط 2، 1/ 185، الحاوي في فقه الشافعي: 2/ 359، الماوردي: علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - 1419هـ - 1999م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الثوري: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الثوري (المتوفى: 676هـ) النووي، المجموع شرح المذهب: 1/ 212، الهيتمي: شهاب الدين أحمد بن حجر (المتوفى: 974هـ) تحفة المحتاج في شرح المنهاج: 9/ 73، وهو شرح متن منهاج الطالبين للثوري (المتوفى 676هـ)، حاشية البجيرمي على الخطيب: 5/ 220، البجيرمي: سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبد)، دار النشر: المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا، حواشي الشرواني: 2/ 402، الشرواني: عبد الحميد الشرواني، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، دار النشر: دار الفكر - بيروت، كفاية الأخيار: 1/ 137، الدمشقي: نفي الدين أبي

وثمره الاختلاف: أن المسافر إذا صلى أربعاً لا تكون⁽¹⁾ الأربع فرضاً، بل المفروض الركعتين⁽²⁾ لا غير، والشطر الثاني تطوع عندنا، حتى أنه إذا قعد على رأس الركعتين قدر التشهد تجوز⁽³⁾ صلاته، وإذا لم يقعد لا تجوز⁽⁴⁾ [صلاته]⁽⁵⁾؛ لأنها القعدة⁽⁶⁾ الأخيرة [وهي في حقه فرض]⁽⁷⁾، وقد ترك فرضاً، بخلاف المقيم، وعند⁽⁸⁾ يجوز؛ لأن الإكمال عزيمة وقد اختار العزيمة، فتكون⁽⁹⁾ فرضاً، وكذا إذا ترك القراءة في الركعتين الأوليين أو في ركعة منهما، تفسد صلاته عندنا خلافاً له⁽¹⁰⁾.

في الزاد⁽¹¹⁾: والصحيح قولنا؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: (فرضت الصلاة في الأصل الركعتان، إلا المغرب فإنها⁽¹²⁾ وتر النهار، ثم زيدت في الحضر، وأقرت في السفر)⁽¹³⁾

بكر بن محمد الحسيني الحصريي الدمشقي الشافعي كفاية الأختار في حل غاية الاختصار، دار الخير - دمشق - 1994، ط 1، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهي سليمان.

(1) في (أ، ب) وردت [يكون].

(2) في (أ) وردت [ركعتين].

(3) في (أ، ب) وردت [يجوز].

(4) في (أ) وردت [يجوز].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ج).

(6) في (أ) وردت [قعدة].

(7) في (أ) وردت [في حقه وهي فرض].

(8) أي عند الشافعي رحمه الله تعالى.

(9) في (أ، ب) وردت [يكون].

(10) وينظر في المسألة الفقهية آفة الذكر: المبسوط: 2 / 200، الرخسي، المبسوط: 1 / 440،

الكاساني، الصنائع: 1 / 395، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 149، كفاية الأختار: 1 / 137،

حواشي الشرواني: 2 / 402، الحاوي في فقه الشافعي: 2 / 380.

(11) هو كتاب: زاد الفقهاء، شرح مختصر القُدوري في الفروع. لأبي المعالي بهاء الدين محمد بن

أحمد بن يوسف الإسيبيجي المرغيناني الحنفي. ولم أعثر عليه. ينظر: حاجي خليفة، كشف

الظنون: 2 / 945.

(12) في (أ، ب) وردت [فإنه].

(13) الحديث متفق عليه: صحيح البخاري: 12 / 323، برقم (3642) كتاب المناقب، باب التاريخ

من أين أروا التاريخ، وصحيح مسلم: 3 / 459، برقم (1105) كتاب صلاة المسافرين وقصرها،

[و] عن عمر رضي الله عنه أنه قال: ((صلاة⁽²⁾) المسافرين ركعتان تام غير قصر، على لسان نبيكم ﷺ)⁽³⁾. (أ/ 123).

في الطحاوي: قال الشعبي⁽⁴⁾ رضي الله عنه: (من أتم الصلاة في السفر فقد أعرض عن ملة إبراهيم [صلوات الله وسلامه عليه]⁽⁵⁾) وقال سفيان⁽⁶⁾ رضي الله عنه: (فقد رغب عن ملة إبراهيم صلوات الله عليه)، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: (من أتم الصلاة في السفر فقد عصي⁽⁷⁾) وخالف السنة⁽⁸⁾.

باب صلاة المسافرين.

- (1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).
- (2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ، ج).
- (3) الحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ج 2/ ص 340 برقم (1425) صحيح ابن خزيمة، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي الثياثوري، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - 1390 - 1970، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، والنسائي في سننه الكبرى ج 1/ ص 183 برقم (491)، السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1411 - 1991، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.
- (4) الشعبي: هو عامر بن شراحيل الشعبي. أصله من حمير. منسوب إلى الشعب (شعب همدان) ولد ونشأ بالكوفة. وهو رواية فقيه، من كبار التابعين. اشتهر بحفظه. كان ضئيل الجسم. أخذ عنه أبو حنيفة وغيره. وهو ثقة عند أهل الحديث. اتصل بعبد الملك بن مروان. فكان نديمه وسميره. أرسله سفيرا في سفارة إلى ملك الروم. خرج مع ابن الأشعث فلما قدر عليه الحجاج عفا عنه في قصة مشهورة. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ 1/ 74 - 80، والزركلي، الأعلام 4/ 19، وابن كثير، البداية والنهاية 9/ 49، وابن حجر، تهذيب التهذيب 5/ 69.
- (5) في (ب) وردت [صلى الله عليه وسلم].
- (6) الثوري: هو سفيان بن سعيد بن مسروق، الثوري. من بني ثور بن عبد مناة. أمير المؤمنين في الحديث. كان رأسا في التقوى، طلبه المنصور ثم المهدي ليولي الحكم، فتوارى منهما سنين، ومات بالبصرة مستخفا. من مصنفاته (الجامع الكبير)؛ (الجامع الصغير) كلاهما في الحديث. وله كتاب في الفرائض. ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام 3/ 158، والجواهر المضية 1/ 250، وتاريخ بغداد 9/ 151.
- (7) في (ب، ج) وردت [أساء].
- (8) لم أظفر بهذه النصرة التي أوردها المؤلف: لا في كتب مترون الحديث ولا شروحا ولا كتب

م، قوله: في بلد، يفهم منه نية العسكر في أرض الحرب، ويفهم منه الإقامة في المغازة⁽¹⁾ في الكافي⁽²⁾ قالوا: هذا إذا سار⁽³⁾ ثلاثة أيام ثم نوى الإقامة في غير موضعها، لا يصح، فإن لم يسر⁽⁴⁾ ثلاثاً يصح⁽⁵⁾؛ لأن السفر إذا لم يتم علته كانت نية الإقامة نقضاً للمعارض، لا ابتداء علته، بخلاف ما لو سار⁽⁶⁾ ثلاثاً؛ لأن ذا ابتداء إيجاب، فلم يصح في غير محله⁽⁷⁾.

في الزاد: وقال الشافعي رحمه الله: أقل مدة الإقامة أربعة أيام⁽⁸⁾، وبه كان يقول عثمان رحمه الله، والصحيح قولنا؛ لأن مدة الإقامة في معنى مدة الطهر؛ لأنه يعيد ما سقط من الصوم والصلاة، ثم أدنى مدة الطهر قدر بخمسة عشرة يوماً، فكذا أدنى مدة الإقامة⁽⁹⁾.

قوله: ولو⁽¹⁰⁾ قال: غدا أخرج أو بعد غد أخرج، حتى بقي على ذلك سنين، صلى

التخريج، إنما عثرت عليها في كتاب الكاساني، الصنائع: 1/ 394.

(1) المغازة في اللغة: البرية الفعر وتجمع المفاوز... وقيل المغازة والغلاة إذا كان بين الماءين ربع من ورد الإبل وغب من سائر العاشية وقيل هي من الأرضين ما بين الربع من ورد الإبل والغب من ورد غيرها من سائر العاشية. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 5/ 393 مادة (ف و ن).

(2) في (أ) وردت [الخاني].

(3) في (ب، ج) وردت [أصار].

(4) في (ب، ج) وردت [أبصر].

(5) في (أ) وردت [أصح].

(6) في (ب، ج) وردت [أصار].

(7) ينظر: الكاساني، الصنائع: 1/ 416.

(8) ينظر: أسنى المطالب: 5/ 224، الماوردي، البحاري في فقه الشافعي: 2/ 372، النووي، المجموع شرح المذهب: 6/ 215، البجيرمي، تحفة الحبيب على شرح الخطيب: 5/ 171 تحفة الحبيب على شرح الخطيب (البجيرمي على الخطيب) سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان - 1417 هـ - 1996 م، ط1، الرملي، نهاية المحتاج: 2/ 421.

(9) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 128، البابرقي، العناية شرح الهداية: 1/ 282، السرخسي، المبسوط: 2/ 192، ابن مازة، المحيط البرهاني: 1/ 277.

(10) في (أ، ب) وردت [فلو].

ركعتين⁽¹⁾، وقال الشافعي **رحمته**: إذا زاد على ثمانية عشر يوماً وليلة أتم الصلاة⁽²⁾، والصحيح قولنا؛ لما روي أن عبد الله بن عمر **رحمته** أقام بأذربيجان⁽³⁾ ستة أشهر وكان يقصر الصلاة⁽⁴⁾.

[في العناية: المسافر إذا دخل مصرًا، وهو على عزم أنه متى حصل غرضه يخرج، لم يصير⁽⁵⁾ [مقيماً]⁽⁶⁾، وإن مكث فيها سنة، إلا إذا كان مقصوداً يعلم أنه كما لا يحصل أقل من خمسة عشرة يوماً يصير مقيماً، وإن لم ينو⁽⁷⁾ الإقامة، كالحاج دخل مكة وفي نيته الإقامة؛ اعتبر بعضهم الثبات، وبعضهم غالب الرأي⁽⁸⁾.

(1) الميداني، الباب: 1/ 52، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 337.

(2) ينظر: منهج الطلاب: 1/ 18، الإقناع، للشربيني: 1/ 97، الإقناع، للماوردي: 1/ 49، حاشية إعانة الطالبين: 2/ 117.

(3) أذربيجان: إقليم يقع في أقصى الجنوب الغربي من بحر قزوين ويمتد على ساحله ويتصل حده من جهة الجنوب ببلاد الديلم ومن الغرب والشمال بأرمينية ويجري في شماله نهر (الرس). ويفصل هذا النهر بينه وبين بلاد القوقاز كما يجري في جنوبه نهر (سفيد رود) أي النهر الأبيض ويفصل هذا النهر بينه وبين منطقة الجبال (بلاد الديلم). أهم مدنه: أربيل، أرمية، مرند، خوى، مراغة، تبريز. وكانت مدينة أربيل قاعدة الإقليم ثم مدينة تبريز في أواخر عهد بني العباس وبعد الغزو المغولي أخذت مدينة (مراغة) مكانها ثم عادت تبريز إلى مجدها أيام الملوك الصفويين، وتقع أذربيجان اليوم في الجزء الشمالي الغربي من إيران. أشهر مدنها (تبريز). ينظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية: 1/ 10، البلدان: 1/ 18، الروض المعطار في خبر الأقطار: 1/ 20 تأليف: محمد بن عبد المنعم الجميري، المحقق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، الطبعة: 2 - 1980م، المسالك والممالك للإصطخري: 1/ 67، فتوح البلدان: 2/ 400، تأليف: أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1403، تحقيق: رضوان محمد رضوان.

(4) مالك، الموطأ: 1/ 298، باب المسافر يدخل المصر أو غيره، ومصنف عبد الرزاق: 2/ 533.

(5) وردت في جميع النسخ (لم يصير) وهو خلاف كلام العرب والقواعد النحوية المتفق عليها، وما أثبتناه هو الصحيح.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(7) وردت في جميع النسخ (لم ينو) وهو خلاف كلام العرب والقواعد النحوية المتفق عليها، وما أثبتناه هو الصحيح.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (أ). وينظر في المسألة الفقهية: السرخسي، المبسوط: 2/ 194.

في الزاد[قوله: وإذا دخل العسكر أرض الحرب، فتووا الإقامة خمسة عشر يوماً، لم يتموا الصلاة؛ لأن نية الإقامة لا تصح⁽¹⁾ إلا في موضع الإقامة، ودار الحرب ليست بمكان الإقامة في حق الغزاة؛ لأنه لا يتمكن من القرار بنفسه، بل هو متردد بين أن يهزم العدو فيبقى، وبين أن يهزم فيفر⁽²⁾، وقال زفر⁽³⁾ رحمته: إن كانت القوة والشركة للغزاة صحت نية الإقامة منهم، وإلا فلا، وقال أبو يوسف رحمته: إن كانوا نزلوا بنية صحت، وإن كانوا في الخيام لم يصح، والأصح⁽⁴⁾ ما قلنا؛ لما مر⁽⁵⁾.

في الكبرى: الأعراب⁽⁶⁾ إذا⁽⁷⁾ نزلوا في خيامهم في مواضع⁽⁸⁾ التمسوا فيه الرعي ونووا⁽⁹⁾ أن يقيموا خمسة عشر يوماً، فعن أبي يوسف رحمته روايتان، في رواية لا يصيرون مقيمين، وفي رواية يصيرون، وعليه الفتوى؛ لاستحالة أن يكونوا مسافرين [أبداً]⁽¹⁰⁾.

(1) في (أ، ب) وردت [يصح].

(2) ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 338، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 52.

(3) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري. أصله من أصبهان. فقيه إمام من المتقدمين من تلاميذ أبي حنيفة. وهو أقيسهم. وكان يأخذ بالأنثى إن وجده. قال: ما خالفت أباً حنيفة في قول إلا وقد كان أبو حنيفة يقول به. تولى قضاء البصرة، وبها مات (158هـ). وهو أحد الذين دونوا الكتب. ينظر ترجمته في: الجواهر المضية 1/ 243، 244؛ والزركلي، الأعلام 3/ 78.

(4) في (أ) [والصحيح].

(5) ينظر: المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 81، البابري، العناية شرح الهداية: 2/ 367.

(6) الأعراب هم سكان البادية من العرب خاصة، وفي الحديث: (من بدا جفاً) أي: من نزل البادية صار فيه جفاء الأعراب. ولا يختلف استعمال الفقهاء عن ذلك. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 1/ 586، ومعجم مقاييس اللغة: 4/ 300 مادة (عرب)، الاختيار 5/ 85، وقليوبي وعميرة 3/ 125، والمغني 7/ 527، وحديث: "من بدا جفاً..". أخرجه أبو داود (3/ 278)، والترمذي (4/ 523) وحسنه.

(7) في (ب) وردت [وإن].

(8) في (أ) وردت [موضع].

(9) في (أ) وردت [فتروا].

(10) ينظر: ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 90، الكاساني، الصنائع: 1/ 415.

ب[⁽¹⁾،⁽²⁾، الرعي⁽³⁾: مصدر رعت⁽⁴⁾ الماشية، والرعي بالكسر: الكلا⁽⁵⁾ نفسه، ومنه قوله: التمسوا [فيه]⁽⁶⁾ الرعي، وأما قوله نووا أن يقيموا فيه للرعي⁽⁷⁾، فالفتح⁽⁸⁾ [فيه]⁽⁹⁾ اظهر⁽¹⁰⁾.

[وفي الظهيرية: والعبد بين المولين في السفر، إذا نوى أحدهما الإقامة دون الآخر؛ قالوا إن كان بينهما مهابات في خدمة العبد يصلي صلاة الإقامة، إذا خدم المولى الذي نوى الإقامة، فإذا خدم المولى الذي لم ينو الإقامة يصلي صلاة السفر، وإن يكن بينهما

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(2) أشار المؤلف في بدء المخطوط أنه رمز للنقول من كتاب المغرب بـ (ب)، وهو معجم لغوي اسمه: المغرب في ترتيب المغرب، للإمام اللغوي أبي الفتح ناصر الدين المطرزي: (ت 610هـ) الناشر: مكتبة أسامة بن زيد - حلب، الطبعة الأولى، 1979م.

(3) الرعي: مصدر رعى الكلا ونحوه يرعى رعاء، يقال: الماشية رعت الكلا أي أكلته، والرعاي يرعى الماشية أي يحوطها ويحفظها، والجمع رعاة مثل قاض وقضاة، ورعاء مثل جائع وجياع، ورعيان مثل شاب وشبان، ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للرعي عن معناه اللغوي. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 14/ 325، والزبيدي، تاج العروس: 38/ 163.

(4) في (أ) وردت [عت].

(5) يطلق الكلا في اللغة على معان منها: العشب رطباً كان أم يابساً، والجمع أكلاء مثل سبب وأسباب، يقال: مكان مكلن: فيه كلا. وفي الاصطلاح قال الكاساني: الكلا حشيش يبت من غير صنع العبد. وقال ابن عابدين: هو ما ينسبط ويتشر ولا ساق له كالإذخر ونحوه، وقال الدودي: الكلا: العشب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 1/ 145، مادة (كلا)، وسبل السلام 3/ 86 سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1379، الطبعة: الرابعة، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي، بدائع الصنائع 6/ 193، حاشية ابن عابدين 5/ 283. الشرح الكبير 4/ 70 بهامش حاشية الدسوقي.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(7) في (أ) وردت [الرعي].

(8) في (أ) وردت [والفتح].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(10) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب 2/ 365، مادة (ر ع ي).

مهايات، ذكر الشيخ الإمام أبو بكر المعروف بخواهرزادة⁽¹⁾ في هذه المسألة اختلاف المشايخ رحمهم قال بعضهم: لا يصير مقيماً لأن إقامة أحدهما إن أوجب إقامة لكن مسافرة الآخر يمنعه فيبقى على ما كان، وقال بعضهم: يصير مقيماً؛ لأنه وقع التعارض بين الإقامة والسفر، فترجع الإقامة احتياطاً لأمر العبادات، والاحتياط في باب العبادات أكمل⁽²⁾⁽³⁾.

في الخلاصة: صبي ونصراني خرجا إلى سفر مسيرة ثلاثة أيام، فلما سارا أسلم

(1) هو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسن أبو بكر، البخاري، الحنفي، المعروف بخواهرزادة. فقيه حنفي، نحوي كان شيخ الأحناف فيما وراء النهر. مولده ووفاته في بخارى. كان فاضلاً مائلاً إلى الحديث وأهله. سمع الكثير وكتبه بخطه، ولم يكن يمر من يجري مجراه من أصحاب أبي حنيفة في الحديث وكتابته. توفي سنة (483هـ) وقيل: (433هـ) من آثاره: "المبسوط" في 15 مجلداً، و"شرح الجامع الكبير للشياني" و"شرح مختصر القدوري"، و"التجنيص" في الفقه. ينظر: القرشي، النجواهر المضية 2/ 49، والأسمرى، الفوائد البهية 163، والزركلي، الأعلام 6/ 332، ومعجم المؤلفين 9/ 253، وابن فطلوبغا، تاج التراجم في طبقات الحنفية: 46.

(2) ما بين المعقوفتين بطوله ساقط من (ب، ج).

(3) يصير المقيم مسافراً إذا تحققت الشرائط الآتية: الشريطة الأولى: الخروج من المقام، أي موطن إقامته، وهو أن يجاوز عمران بلدته ويفارق بيوتها، ويدخل في ذلك ما يعد منه عرفاً كالأبنية المتصلة، والبساتين المسكونة، والمزارع، والأسوار، وذلك على تفصيل بين المذاهب سيأتي بيانه. ولا بد من اقتران النية بالفعل؛ لأن السفر الشرعي لا بد فيه من نية السفر كما تقدم، ولا تعتبر النية إلا إذا كانت مقارنة بالفعل، وهو الخروج؛ لأن مجرّد قصد الشيء من غير اقتران بالفعل يسمى عزمًا، ولا يسفى نية، وفعل السفر لا يتحقق إلا بعد الخروج من المصّر، فما لم يخرج لا يتحقق قران النية بالفعل، فلا يصير مسافراً. الشريطة الثانية: نية مسافة السفر، فلكي يصير المقيم مسافراً لا بد أن ينوي سير مسافة السفر الشرعي؛ لأن السير قد يكون سفرًا وقد لا يكون، فالإنسان قد يخرج من موطن إقامته إلى موضع لإصلاح ضيعة، ثم تبدو له حاجة أخرى إلى المجاوزة عنه إلى موضع آخر، وليس بينهما مدة سفر، ثم يتجاوز ذلك إلى مكان آخر، وهكذا إلى أن يقطع مسافة بعيدة أكثر من مدة السفر، ولذلك لا بد من نية مدة السفر للتمييز. وعلى هذا قالوا: أمير خرج مع جيشه في طلب العدو، ولم يعلم أين يدركهم فإنهم يصلّون صلاة المقيم في الذهاب، وإن طالت المدة، وكذلك لو طاف الدنيا من غير قصد إلى قطع المسافة فلا يعد مسافراً ولا يترخص. ينظر في هذه المسألة: الكاساني، الصنائع: 1/ 94، وما بعدها، والموصلي، الاختيار لتعليل المختار 1/ 11، البحر الرائق: 5/ 100.

النصراني، وبلغ الصبي، فالتصرتني يقصر الصلاة فيما بقي، والصبي يتم الصلاة؛ بناء على أن نية الكافر معتبرة [و⁽¹⁾ هو المختار⁽²⁾].

العبد إذا خرج مع مولاه، فسأل مولاه، فلم يخبره، فصلّى أربعاً ولم يقعد على رأس الركعتين، فلما سارا أياماً أخبره مولاه أنه قصد مسيرة سفر حين خرج، يعيد الصلاة⁽³⁾.

وقال في شرح الطحاوي⁽⁴⁾: والأصح⁽⁵⁾ أن صلاته فيما مضى صحيحة، [في العناية: صاحب الجيش خرج مع جيشه لطلب عدوه ولم يعلموا أين يدركوه، يصلون أربعاً في الذهاب وإذا رجعوا، وكان⁽⁶⁾ مسيرة سفر قصرها، وكذا من خرج لطلب غريم وهو يقصد إن وجده يرجع لا يصير مسافراً أبداً، وإن طاف جميع الدنيا⁽⁷⁾⁽⁸⁾].

في النصاب: المحبوس بالدين والملازم به، يعتبر فيه نية [صاحب الدين، إن كان المطلوب معسراً، فإن كان موسراً يعتبر فيه نية]⁽⁹⁾ المطلوب، حتى لو عزم أن لا يقضي دينه فهو كالمعسر⁽¹⁰⁾، وكذلك المسافر مع الغريم، إذا حل الدين (أ/ 124) في الطريق، وكل من صار من هؤلاء مقيماً بنية غيره ولا يعلم ويقصر، فعن أبي يوسف

(1) ساقط من (أ).

(2) ينظر: ابن نجيم، الأشباه والنظائر: 1/ 67، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 55.

(3) ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة: 3/ 418، البابرتي، العناية شرح الهداية: 8/ 223، السرخسي، المبسوط: 13/ 78، ابن مازة، المحيط البرهاني: 5/ 352.

(4) أوردت سابقاً أن الإمام محمد بن الحسن الشيباني الحنفي ألف الجامع الصغير في الفروع، وشرحه كثير من العلماء، ومن أشهر تلك الشروح: شرح الإمام أبي جعفر: أحمد بن محمد الطحاوي المتوفى: سنة 321، إحدى وعشرين وثلاثمائة. ولم أعثر عليه، ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 563.

(5) في (ج) وردت [إذا صح].

(6) في (أ) وردت [لكان].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8) ينظر: الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 11.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(10) ينظر: الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 11.

ومحمد رحمته يعيد صلاته، وروي عن أبي يوسف رحمته: أنه [لا] ⁽¹⁾ يعيد، وأطلق الفقيه أبو الليث ⁽²⁾ رحمته هذه الرواية أن لا يعيد، وهو الأصح [والله أعلم.] ⁽³⁾.
في الكافي ⁽⁴⁾: وهذا لأن الشيء متى ثبت في ضمن غيره يعطى له حكم المتضمن، كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن، فإنها تلزم وإن كانت من العقود الجائزة، وكذا نية الإقامة من شرطها بيوت المدر ⁽⁵⁾ ثم يصير الجندي مقيماً بالقيافي ⁽⁶⁾، بنية إقامة الأمير في المصر، ومثله كثير.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) هو أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الفقيه الحنفي السمرقندي الملقب بإمام الهدى، توفي سنة 373هـ، وقيل 375هـ فقيه مفسر محدث حافظ حنفي المذهب، من تصانيفه (بستان العارفين، التوازل في فروع الحنفية، خزانة الفقه على مذهب أبي حنيفة، تيبه الغافلين). ولم أعثر على كتاب بستان العارفين.

سير اعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت 748هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، ط 9، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ، ج 16، ص 322، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، (ت 1067هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ - 1992م، ج 6، ص 490، طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدهري، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط 1، مكتبة العلوم والحكم، السعودية: 1417هـ - 1997م، ج: 1/ 91.

(3) وردت في جميع النسخ هنا زيادة [كتاب الطهارة] وليس محلها هنا.

(4) وهو كتاب: الكافي في: فروع الحنفية: للحاكم الشهيد: محمد بن محمد الحنفي (ت 334هـ) جمع فيه: كتب محمد بن الحسن (المبسوط) وما في جوامعه، وهو: كتاب معتمد في نقل المذهب، وشرحه: جماعة من المشايخ منهم: شمس الأئمة السرخسي وهو المشهور: بمبسوط السرخسي وهو المراد إذا أطلق: (المبسوط في شروح الهداية) وغيرها، وشرحه الإمام أحمد ابن منصور الأسيجاني أيضاً المتوفى: سنة 480، ثمانين وأربعمئة، وإسماعيل بن يعقوب الأنباري المتكلم المتوفى: سنة 331، إحدى وثلاثين وثلاثمئة. ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1378.

(5) المدر قطع الطين اليابس وقيل الطين العلك الذي لا رمل فيه واحده مدره. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 5/ 162، المعجم الوسيط: 2/ 858، أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمرو ابن أحمد، الزمخشري جاز الله: 1/ 586، معجم مقاييس اللغة: 5/ 305 لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

(6) الفيء الصحراء الملاء والجمع القيافي. ينظر: الرازي، مختار الصحاح: 1/ 216 مادة (ف ي ف).

ي،⁽¹⁾ قوله: وإذا دخل المسافر في صلاة المقيم مع بقاء الوقت أتم الصلاة⁽²⁾، يريد به أنه إذا اقتدى بالمقيم في وقت، لو نوى الإقامة من ساعته لصار فرضه⁽³⁾ أربعاً، ولا عبرة بضيق الوقت، حتى لو اقتدى في العصر وفرغ من التحريمة ثم غربت الشمس فإنه يتم الصلاة أربعاً سواء قرأ إمامه في الركعتين الأوليين، أو في الآخرين أو في إحدى الأوليين، وإحدى الآخرين⁽⁴⁾.

قوله: فإن دخل معه في فائتة لم يجز، يريد [به]⁽⁵⁾: أنه إذا اقتدى بالإمام في وقت لو نوى الإقامة من ساعته لا يصير فرضه أربعاً، ومتى صح اقتدائه بالمقيم ففرضه أربع، حتى لو لم يقعد في الأوليين، أو لم يقرأ فيهما جازت صلاته⁽⁶⁾.

[قوله]:⁽⁷⁾ وإذا⁽⁸⁾ صلى المسافر بالمقيمين صلى ركعتين وسلم، ويستحب أن يقول: (أتموا صلاتكم! فإنما قوم سفر)⁽⁹⁾.

[فإن]⁽¹⁰⁾ أخبرهم قبل الشروع [بأنه مسافر]⁽¹¹⁾ فسلم على رأس الركعتين فقام،

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(2) يقول الحنفية: العبارة بنية الأصل في الإقامة، ويصير التبع مقيماً بإقامة الأصل كالعبد والعراة والجيش ونحو ذلك. وإنما يصير التبع مقيماً بإقامة الأصل، وتقلب صلاته أربعاً إذا علم التبع بنية إقامة الأصل. فأما إذا لم يعلم فلا، حتى إذا صلى التبع صلاة المسافرين قبل العلم بنية إقامة الأصل، فإن صلاته جائزة، ولا يجب عليه إعادتها. ينظر: متلأ خسرو، درر الحكام: 2/ 110.

(3) في (ب) وردت [فريضة].

(4) الرومي، التاييع: ص 354.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(6) ينظر: السرخسي، المبسوط: 1/ 437، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 103.

(7) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، وهنا كلام الماتن، مختصر القدوري: ص 38.

(8) في (أ، ب) وردت [فإذا].

(9) حديث نبوي شريف أخرجه البيهقي في الكبرى: 3/ 126 برقم (5111) باب الإمام المسافر يؤم المقيمين، والإمام مالك في الموطأ: 3/ 590 برقم (1506) باب صلاة منى، والطيايسي في مسنده، برقم (858) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وفي استاده علي بن زيد بن جدعان، قال ابن حجر في تلخيص الحبير، 2/ 46: وعلي ضعيف وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهده.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج). تلخيص الحبير، 2/ 46: وعلي ضعيف وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهده.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

جازت صلاته، ويجوز ما بقي من صلاتهم⁽¹⁾.

[في المحيط: إذا أمَّ العبد مولاه ومعهما جماعة من المسافرين، فلما صلى ركعة نوى المولى الإقامة، صحت نيته في حقه وفي حق عبده، ولا يظهر في حق القوم في قول محمد رحمته، فيصلّي العبد ركعتين، وتقدم واحداً من المسافرين يسلم بالقوم، ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاة أربعاً، وهو نظير ما لو صلى مسافر بجماعة مقيمين ومسافرين، فلما صلى ركعة أحدث الإمام وقدم مقيماً، فإنه لا يتقلب فرض القوم أربعاً، فكذا ههنا، ثم بما يعلم العبد أن المولى نوى الإقامة، قال بعضهم: يقوم المولى بإزاء العبد فنصب أصبعيه أولاً ويشير بأصبعيه، ثم ينصب أربعة أصابع ويشير بأصابع⁽²⁾⁽³⁾.

ب، السفر المسافرون جمع سافر كركب وصحب في راكب وصاحب⁽⁴⁾.

قوله: وإذا دخل المسافر مصره، في التحفة: أي وطنه الأصلي أتم الصلاة وإن لم يتر⁽⁵⁾ الإقامة، ولا يختلف الجواب فيما إذا دخل مصره مجتازاً⁽⁶⁾، أو لتضاء حاجة حدثت⁽⁷⁾ مع نية الخروج، أو بدا له أن يترك السفر؛ لأن مصره متعين للإقامة، فلا يحتاج فيه إلى النية⁽⁸⁾.

ي، قوله: ومن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره، إلى آخر ما ذكره، فالأوطان⁽⁹⁾.....

(1) الرومي، البنايع: ص 354.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(3) ابن مازة: المحيط البهراني: 2 / 385.

(4) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 3 / 51، مادة (س ف ر).

(5) في جميع النسخ وردت (لم ينوي) وما أثبتناه هو الصحيح لأنه فعل ناقص مجزوم.

(6) في (أ) وردت [مختاراً].

(7) في (ب) وردت [حديثاً].

(8) ينظر: البائري، العناية شرح الهداية: 2 / 377، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 150.

(9) الوطن - بفتح الواو والطاء - في اللغة: منزل الإقامة، أو مكان الإنسان ومقره، ويقال لمرئض الغنم والبقر والإبل: وطن، وهو مفرد، جمعه أوطان، ومثل الوطن الموطن، وجمعه مواطن، وأوطن: أقالم، وأوطنه ووطنه واستوطنه: اتخذها وطناً، ومواطن مكة: مواقيها. وفي الاصطلاح

ثلاثة: وطن أصلي، [و] ⁽⁴⁾ وطن مستعار، [و] ⁽²⁾ وطن السكنى، فالوطن الأصلي: ما كان مولده ومنشؤه فيه وتأهل فيه والمستعار ما نوى فيه الإقامة خمسة عشر يوماً ⁽³⁾ [و] ⁽³⁾ بينه وبين منزله ثلاثة أيام، ووطن السكنى: أن ينوي المسافر الإقامة ببلدة أقل من خمسة عشر يوماً ⁽⁴⁾. فالوطن الأصلي لا يتنقض إلا بوطن أصلي مثله ولا ⁽⁵⁾ ينتقض بالمستعار ولا بالسكنى، والمستعار ينتقض بالأصلي وبمستعار مثله بنية الإقامة خمسة عشر يوماً، والسكنى ينتقض بهما جميعاً ⁽⁶⁾.

قوله: نوى الإقامة بمكة ومنى ⁽⁷⁾ خمسة عشر يوماً لا يصير مقيماً ⁽⁸⁾، فإن نوى أن

الوطن: هو منزل إقامة الإنسان ومقره، ولده به أو لم يولد. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 13/ 451، الزبيدي، تاج العروس: 36/ 261، الرازي، مختار الصحاح: 1/ 303، المعجم الوسيط: 2/ 1042. مادة (وطن).

(1) الواو ساقطة من (أ).

(2) الواو ساقطة من (أ).

(3) الواو ساقطة من (أ).

(4) ينظر: السرخسي، المبسوط: 2/ 237.

(5) في (ب، ج) وردت [فلا].

(6) الرومي، اليتابع: ص 361 وما بعدها.

(7) في (أ) وردت [منا] بالمدودة. ومنى: بالكسر والتشوين: بليدة على فرسخ من مكة المكرمة، سميت بذلك لما يبنى بها من الدماء، أي يراق، وحدها: ما بين وادي محسر وجمرة العقبة وهي شعب طوله نحو ميلين، وعرضه يسير، والجبال محيطة به: ما أقبل منها عليه فهو من منى، وما أدبر منها فليس من منى. ويرى الحنفية أن وادي محسر وجمرة العقبة ليسا من منى، ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 15/ 292 مادة (منى)، والإيضاح في مناسك الحج مع حاشية ابن حجر الهيتمي ص 322 - 323.

(8) نية الإقامة أمر لا يذم منه عند الحنفية، حتى لو دخل مصرًا ومكث فيه شهرًا أو أكثر لا انتظار قافلة، أو لحاجة أخرى يقول: أخرج اليوم أو غدا، ولم ينو الإقامة، فإنه لا يصير مقيمًا، وذلك لإجماع الصحابة - ⁽¹⁾ فإنه روي عن سعد بن أبي وقاص - ⁽²⁾ - أنه أقام بقرية من قرى نيسابور شهرين وكان يقصر الصلاة. وعن ابن عمر ⁽³⁾ -: أنه أقام بأذربيجان شهرًا وكان يقصر الصلاة. وعن علقمة: أنه أقام بخوارزم ستين وكان يقصر. وروي عن عمران بن حصين - ⁽⁴⁾ - أنه قال: غزوت مع رسول الله ⁽⁵⁾ وشهدت معه الفتح، فأقام بمكة ثمانين ليلة، لا يصلي إلا

يقيم في إحداهما⁽¹⁾ خمسة عشر ليلة، وأيامها في الأخرى، يصير مقيما إذا دخل فيما نوى خمسة عشر ليلة، ولا يصير مقيما في الأخرى⁽²⁾.

ب، متى: اسم لهذا الموضع المعروف، والغالب عليه التذكير والصرف، وقد يكتب بالآلف⁽³⁾.

ي، قوله: والعاصي والمطيع في السفر في الرخصة سواء، فالعاصي كالعبد الآبق⁽⁴⁾، وقاطع⁽⁵⁾ الطريق⁽⁶⁾، وشارب الخمر، والزاني، وما أشبه ذلك، والمطيع كالمجاهد [في

=

ركعتين، ويقول: يا أهل البلد: صلوا أربعاً فإنا قومٌ سفر. أما مدة الإقامة المعتبرة: فأقلها خمسة عشرة يوماً؛ لما روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما - أنهما قالا: إذا دخلت بلدة وأنت مسافرٌ وفي عزمك أن تقيم بها خمسة عشر يوماً فأكمل الصلاة، وإن كنت لا تدري متى تظعن فاقصر. قال الكاساني: وهذا ثابت لا يوصل إليه بالاجتهاد؛ لأنه من جملة المقادير، ولا يظن بهما التكلم جزافاً، فالظاهر أنهما قالا: سماعاً من رسول الله ﷺ. البدائع 1/ 97، 98. وحديث عمران بن حصين: "غزوت مع رسول الله ﷺ..." أخرجه أبو دارد (23/ 2 - 24) وأورده المنذري في مختصر السنن (61/ 2) وقال: في إسناده علي بن زيد بن جوعان، وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة، وقال بعضهم: هو حديث لا تقوم به حجة، لكثرة اضطرابه.

(1) في جميع النسخ [أحديهما].

(2) السرخسي، المبسوط: 2/ 192، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 156.

(3) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 5/ 113، مادة (م ن ي).

(4) الإباق لغة: مصدر أبق العبد - بفتح الباء - يأبق ويأبق، بكسر الباء وضمها، أباقاً وإباقاً، بمعنى الهرب. والإباق خاص بالإنسان سواء أكان عبداً أم حراً. وفي الاصطلاح: انطلاق العبد تمرداً ممن هو في يده من غير خوف ولا كد في العمل. فإن لم يكن كذلك فهو إما هارب، وإما ضال وإما فار. لكن قد يطلق بعض الفقهاء لفظ الآبق على من ذهب مختفياً مطلقاً لسبب أو غيره. ابن منظور، لسان العرب: 10/ 3، مادة (أ ب ق) رد المحتار 3/ 325، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير 4/ 127، والنشويني، مغني المحتاج 2/ 13.

(5) في (أ) وردت [قطع].

(6) قطع الطريق يطلق عليه عند أكثر الفقهاء لفظة الحرابة، وهي: البروز لأخذ مال، أو لقتل، أو لإرعاب على سبيل المجاهرة مكابرة، اعتماداً على القوة مع البعد عن الغوث، ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. ينظر: الزبيدي، تاج العروس: ص 5477، وابن منظور، لسان العرب: 8/ 276، مادة (قطع). بدائع الصنائع 7/ 90.

سبيل الله⁽¹⁾ والحاج، والزائر، والتاجر⁽²⁾، وما أشبه ذلك من المسافرين⁽³⁾.
 في الزاد: وهذا عندنا، خلافاً للشافعي⁽⁴⁾، والصحيح قولنا؛ لأن الرخصة إنما
 تثبت⁽⁵⁾ بالسفر، وهو عاصي في سفره ولا سفر⁽⁶⁾ لأن السفر مجرد قطع المسافة، فجاز
 أن تثبت⁽⁷⁾ الرخصة بما لا عصيان فيه⁽⁸⁾.
 م، قوله: والجمع بين الصلاتين يجوز فعلاً، وذلك بأن يصلي الظهر في آخر
 وقته⁽⁹⁾، ويصلي العصر في أول وقته، وكذا في المغرب والعشاء⁽¹⁰⁾.
 قوله: ولا يجوز وقتاً، أي في سوى الحج، وهذا نفى لقول مالك والشافعي رحمهما،
 وعند الشافعي رحمهما إن شاء آخر فيؤديهما في وقت العصر، وإن شاء عجل
 [الوقت]⁽¹¹⁾، فيؤديهما في وقت الظهر، وكذلك في (أ/ 125) المغرب والعشاء⁽¹²⁾.

-
- (1) ما بين المعقوفين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من كتاب الرومي، اليتايغ: ص 363.
 (2) التجارة في اللغة والاصطلاح: هي تقليب المال، أي بالبيع والشراء لغرض الربح. وهي في
 الأصل: مصدر دال على المهنة، وفعله تجر يتجر تجراً وتجارة. ينظر: الزيلدي، تاج العروس:
 ص 2553، مادة (ت ج ر).
 (3) الرومي، اليتايغ: ص 363.
 (4) ينظر: الرملي، نهاية المحتاج: 452 / 7.
 (5) في (أ) وردت [ثبت]. وفي (ج) وردت [ثبت].
 (6) في (أ، ج) وردت [لا سفره].
 (7) في (أ، ب) وردت [ثبت].
 (8) ينظر: السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 149.
 (9) في (أ) وردت [الوقت].
 (10) ينظر: الشيباني، الحجة: 1 / 174، الطحطاوي: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن
 سلمة، أبي جعفر الطحطاوي، شرح معاني الآثار، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى،
 1399 هـ تحقيق: محمد زهري النجار: 3 / 255.
 (11) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).
 (12) ينظر: الطحطاوي، شرح معاني الآثار: 1 / 271، التاج والإكلیل: 1 / 278، النووي، المجموع
 شرح المذهب: 8 / 463، الأنصاري: سليمان النجمل: حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح
 المنهج (لتركيب الأنصاري)، دار النشر: دار الفكر - بيروت - بلا، الطبعة: بلا، تحقيق: 5 / 291.

في الزاد: وعند الشافعي⁽¹⁾ يجوز وقتا بعدد المطر والسفر؛ والصحيح قولنا لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((من أكبر الكبائر تأخير الصلاة عن وقتها))⁽²⁾. من غير فصل⁽³⁾.

قوله: وتجاوز⁽⁴⁾ الصلاة في السفينة، في الطحاوي: إذا حضرته الصلاة وهو في السفينة، والسفينة تجري، فصلى قاعداً وهو يقدر على القيام أجزأه، وقد أساء، في قول أبي حنيفة عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجزيه⁽⁶⁾، وإن كان غير قادر على القيام أجزأه بالإجماع⁽⁷⁾، ولو صلى فيها بالإيماء وهو قادر على الركوع والسجود لا يجزيه في قولهم جميعاً⁽⁸⁾.

ولو ترك استقبال [وجهه إلى]⁽⁹⁾ القبلة وهو قادر عليه لا يجوز في قولهم جميعاً، وعليه أن يستقبل بوجهه⁽¹⁰⁾ إلى القبلة، كلما⁽¹¹⁾ دارت السفينة يحول وجهه إليها، ولو ترك تحويل وجهه إلى القبلة وهو قادر عليه لا يجزيه⁽¹²⁾، وكذلك الاختلاف إذا صلى [في]⁽¹³⁾ السفينة قاعداً وهو قادر على القيام والخروج، كما إذا كانت السفينة تجري

(1) التوري، المجموع شرح المذهب: 463 / 8، حاشية الجمل: 291 / 5.

(2) لم أعر على هذا الحديث بهذا النص لا في كتب الحديث ولا في كتب الفقه الحنفية؛ إلا أن الإمام مسلم أخرج في صحيحه: عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَفْرَاءٌ يُزْجَرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ رُقْبَتِهَا أَوْ يُعْمِثُونَ الصَّلَاةَ عَنْ رُقْبَتِهَا». قَالَ قُلْتُ فَمَا تَأْمُرُنِي قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَعَتْهَا فَإِنْ أَذْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَابِلَةٌ». وَلَمْ يَذْكُرْ خَلْفَ عَنْ رُقْبَتِهَا. باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها: 120 / 2 برقم (1497).

(3) الكاساني، الصنائع: 11 / 2.

(4) في (أ) وردت [ويجوز].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(6) ينظر: الكاساني، الصنائع: 453 / 1.

(7) ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة: 327 / 1.

(8) ينظر: الشيباني، المبسوط: 307 / 1، المرغيناني، بداية المبتدي: 24 / 1.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(10) في (أ) وردت [لوجهه].

(11) في (أ) وردت [كما].

(12) ينظر: ابن مازة، المحيط البرهاني: 143 / 2.

(13) في (ب) وردت [عند] وهي ساقطة من نسخة (ج).

بقريب من الحد⁽¹⁾ أجزاء عند أبي حنيفة رحمته، [وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما]⁽²⁾: لا يجزيه، وعليه أن يخرج ويصلي قائماً على الحد⁽³⁾ أو في السفينة قائماً⁽⁴⁾.
 هـ والخلاف في غير المربوطة والمربوطة كالشط⁽⁵⁾ هو الصحيح⁽⁶⁾.

باب الجمعة

في فتاوى الحجة رحمه الله تعالى: سئل: لما سمي هذا اليوم جمعة؟ قال بعض المشايخ رحمته: لاجتماع الجماعات في المسجد [الجامع]⁽⁷⁾، وقيل: لأن الله تعالى خلق العرش⁽⁸⁾، والكرسي، والسماء، والأرض، والجنة، والنار، والشمس، والقمر، وآدم⁽⁹⁾ عليه السلام في يوم الجمعة⁽¹⁰⁾،

(1) في (أ) وردت [الجد].

(2) في (ب، ج) وردت [وعندهما] بدل العبارة التي بين المعقوفين.

(3) في (أ) وردت [الجد]، ولم أقف على مراد المصنف بأي منهما، إلا أنني وجدت في كتب الحنفية هذه العبارة بالنص التالي: (فَالْأَوَّلَى لَهُ أَنْ يَخْرُجَ وَيُصَلِّيَ قَائِمًا عَلَى الْأَرْضِ لِيَكُونَ أَبْعَدَ عَنِ الْخِلَافِ). السرخسي، المبسوط: 240 / 2.

(4) ينظر: السرخسي، المبسوط: 240 / 2.

(5) في (ب، ج) وردت [بالشط].

(6) المرغيناني، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 78، البابري، العناية شرح الهداية: 2 / 325.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(8) العرش في اللغة: الجسم المحيط بجميع الأجسام، سمي به لارتفاعه، أو لتشبيهه بسير الملك في تمكته عليه عند الحكم لنزول أحكام قضاياه وقدره منه ولا صورة ولا جسم ثمة، وعرش البيت: سقفه، والعرش الملك، ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 6 / 313، الرازي، مختار الصحاح: 1 / 178، الأفعال: 2 / 325 مادة (ع ر ش) التعريفات: 1 / 192.

(9) أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا)) 6 / 3 برقم (2013) باب فضل يوم الجمعة.

(10) وردت أحاديث متفرقة تبين أن الله تعالى خلق يوم الجمعة ما ذكره المؤلف أعلاه، جلها من الأحاديث التي حكم عليها علماء الحديث بالضعيف.

فياجتمع^(١) [تخليق]^(٢) الخلاق في هذا اليوم^(٣) يسمى جمعة^(٤).

وقيل: خلق آدم صلوات الله عليه يوم الجمعة، ونفخ فيه الروح في يوم الجمعة،
فلهذا سمي [جمعة]^(٥) لاجتماع الروح والجسد، وقيل: لأن^(٦) الله تعالى يجمع بين
العباد [يوم الجمعة]^(٧)، والرحمة والمغفرة في هذا، اليوم فسمي جمعة^(٨).

وسئل: بعض المشايخ: بأي نية يخرج المؤمن ويسعى إلى الجمعة؟ قال: لإظهار
الأحكام، وإجلال الإسلام، وصلة الأرحام، وزيادة المؤمنين، وزيادة شعار المسلمين،
وحضور مجالس العلم، لتحصيل^(٩) علوم الدين، لأن الجمعة مجمع المسلمين،
ودفع^(١٠) المبتدعين، وقمع^(١١) المشركين، ورغم^(١٢) الملحدين، ورفع الموحدين، ونفع
المكتسبين، وعز^(١٣) السلاطين، وذل الشياطين، وحج المساكين، وعيد المسلمين،
وخلقة العابدين، وتحفة العالمين، ورحمة [الله]^(١٤) على العالمين؛ وسئل بعض المشايخ
عن ليلة الجمعة: إنها أفضل أم يوم الجمعة؟ [فقال: يوم الجمعة]^(١٥) أفضل؛ [لأن]^(١٦)

(١) في (أ) وردت [ولاجتماع].

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(٣) في (ب) وردت [المعنى] بدل كلمة [اليوم].

(٤) الكاساني، الصنائع: 56 / 3.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(٦) في (ب) وردت [أن].

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ج).

(٨) ينظر: ابن مازة، المحيط البرهاني: 5 / 244، الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 346.

(٩) في (أ) وردت [ليحصل].

(١٠) في (ب) وردت [رفع].

(١١) في (أ) وردت [دفع].

(١٢) في (أ) وردت [رفع].

(١٣) في (أ) وردت [عن] بدل [وعز].

(١٤) لفظ الجلالة غير موجود في (أ).

(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

معرفة هذا⁽¹⁾ الليل وفضله⁽²⁾ بصلاة الجمعة، وإنها في اليوم، فكان اليوم أفضل، مثل أبو نصر⁽³⁾ رحمه الله عن مات يوم الجمعة أو مات بمكة: هل يرجى له فضيلة؟ قال: نعم لأن [البعض]⁽⁴⁾ المكان والزمان على البعض فضلا، فهذا⁽⁵⁾ يدل على إرادة السعادة والفضيلة⁽⁶⁾.

وجاء في الأخبار: عن ابن عباس⁽⁷⁾ عن النبي ﷺ قال:

((ثلاثة يعصمهم [الله]⁽⁷⁾ من عذاب القبر: المؤذن، والشهيد، والمتوفى ليلة الجمعة))⁽⁸⁾.

وفي الآثار: ((إن داود صلوات الله عليه كان يصوم يوما ويفطر يوما⁽⁹⁾، فإذا كان يوم الجمعة يوم إفطاره صامه، ويقول: أناكل⁽¹⁰⁾ من يوم يعدل صومه [صوم] خمسين ألف

(1) في (أ) وردت [هذه].

(2) في (أ) وردت [فضيلته].

(3) هو: أحمد بن منصور، القاضي، أبو نصر، الإسيجاني، الحنفي. فقيه نسبه إلى إسيجاب. بلدة كبيرة من غنور الترك. ذكر أبو الرقاء في الجواهر نقلا عن عمر بن محمد النسفي: أنه دخل سمرقند وأجلسوه للفتوى. وصار الرجوع إليه في الرقائق، فانتظمت له الأمور الدينية، وظهرت له الآثار الجميلة، توفي سنة (480هـ) ووجد بعد وفاته صندوق له فيه فتاوى كثيرة. من تصانيفه: "شرح مختصر الطحاوي"، و"شرح على كتاب الصدر ابن مازة" و"شرح الكافي"، و"فتاوى"، وكلها في فروع الفقه الحنفي. ينظر ترجمته في: الجواهر المضية 1/ 127، والفوائد البهية 42، ومعجم المؤلفين 2/ 183.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ)، (ب).

(5) في (أ) وردت [وهذا].

(6) الانبياء والنظائر: 1/ 408.

(7) لفظ الجلالة غير مثبت في (أ).

(8) لم أعر على هذا الخبر في كتب الحديث بهذا النص، إلا أنني وجدت أحاديث في معناه كقوله ﷺ: ((ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر)) أخرجه الترمذي في مسته: 4/ 242 برقم (994) باب ما جاء فيمن مات يوم الجمعة. وقال عنه: هذا حديث غريب...

(9) الأثر إلى هنا أخرجه البخاري في صحيحه: 7/ 91 برقم (1841) باب حق الأهل في الصوم، ومسلم في صحيحه: 6/ 47 برقم (1969) باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به....

(10) في (ب) وردت [في مالك].

سنة وسائر أعمال البر مضاعفة كذلك؟⁽¹⁾

وجاء في الآثار: (من صلى يوم الجمعة أربع ركعات، يقرأ⁽²⁾ في كل ركعة فاتحة الكتاب [مرة]⁽³⁾، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽⁴⁾ أخذ عشر مرة، ثم يقول بعد التسليم مائة: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، حفظ [الله]⁽⁵⁾ عليه الإيمان عند النزاع⁽⁶⁾.)
وينبغي للمرأة أن تعين زوجها على الجمعة والجماعات والطاعات، فيكون لها ثواب تلك الخيرات، كما جاء في الخبر: (إذا صلى المؤمن صلاة الجمعة وأراد أن ينصرف إلى أهله أجزي بعمل مائتي⁽⁷⁾ سنة)⁽⁸⁾ ورأيت في الكتاب: (إذا دخل بيته فاستقبلته⁽⁹⁾ امرأته وأحسن كلامها عليه، أثبت بعمل مائتي⁽¹⁰⁾ سنة كما أثبت زوجها)⁽¹¹⁾، قال: الحجّة عليه السلام: [أكرمه الله بالجنة]⁽¹²⁾.

ينبغي أن يشتغل المؤمن بعد العصر يوم الجمعة إلى غروب الشمس بالذكر والتسبيح والتهليل والخيرات⁽¹³⁾؛ لأن فاطمة عليها السلام كانت في تلك الساعة [في]⁽¹⁴⁾ زيادة

(1) لم أشر على هذا الخبر أيضا بهذا اللفظ، إلا أن الإمام مسلم أخرج في صحيحه حديثا بلفظ: (خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةُ وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا). 6 / 3 برقم (2013) باب فضل يوم الجمعة.

(2) في (أ) وردت [ويقرأ].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(4) سورة الإخلاص، آية: 1.

(5) لفظ الجلالة غير موجود في (أ).

(6) لم أشر على هذا الخبر أيضا في كتب الحديث، إلا أنه ورد ذكره في كتاب (من فضائل سورة الإخلاص وما لقارئها): ص 52.

(7) في (أ) وردت [بائتي].

(8) لم أشر على هذا الخبر.

(9) في (أ) وردت [واستقبله].

(10) في (أ) وردت [بائتي].

(11) لم أشر على هذا الخبر.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(13) ينظر: الميداني، الباب في شرح الكتاب: 55 / 1.

(14) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

الذكر والطاعة، وتقول: (هي الساعة التي لم يصادفها عبد مؤمن فيسأل الله تعالى إلا أعطاه إياه)⁽¹⁾.

وقال المقدسي⁽²⁾ رحمه الله: (رأيت الخضر؛ فسمعتة يقول: من قال بعد العصر يوم الجمعة: يا رحمن⁽³⁾ يا الله يا رحمن يا الله، إلى أن تغرب الشمس قضى الله تعالى حاجته)⁽⁴⁾.

وذكر في كتاب الهداية في الأخبار: عن محمد بن المنكدر⁽⁵⁾ قال: سمعت جابر

(1) أورد البخاري رحمه الله حديثاً بلفظ مقارب عن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: (في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم قائم يصلي فسأل الله خيراً إلا أعطاه وقال بيده ووضع أناملته على بطن الوسطى والخنصر قلنا بزهدهما) 348 / 16 برقم (4884) باب الإشارة إلى الإطلاق والأمور.

(2) قد يكون: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو القاسم، المقدسي ثم الدمشقي شهاب الدين أبو شامة، محدث، مفسر، فقيه، أصولي، مقرئ، مشارك في بعض العلوم، مولده في دمشق، وبها منشؤه ووفاته. ولي بها مشيخة دار الحديث الأشرقية، ودخل عليه أثنان في صورة مستفتين فضرباه، فمرض ومات سنة (665هـ) من تصانيفه: "تاريخ دمشق"، و"مفردات الفراء"، و"الوصول في الأصول" و"إبراز المعاني"، و"تاريخ ابن عساكر". ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ 4 / 243، وابن حجر، شذرات الذهب 5 / 318، والزركللي، الأعلام: 4 / 70، ومعجم المؤلفين 5 / 125. وقد يكون قصده: إبراهيم بن مسلم، أبو الفتح، المعروف بفتية سلطان المقدسي. فقيه شافعي. قال الذهبي: أخذ عن نصر المقدسي وسمع من أبي بكر الخطيب. قال الأسنوي وعلي سلامة المقدسي: برع في المذهب؛ ودخل مصر بعد السبعين وسمع بها، وكان من أئمة الفقهاء بمصر، وعليه قرأ أكثرهم. توفي سنة (518هـ) من تصانيفه: "البيان في أحكام انتقاء الختان"، "ذخائر الآثار" في الفقه. ينظر ترجمته في: شذرات الذهب 4 / 58، والتجويد الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف: جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر: 5 / 229، ومعجم المؤلفين 1 / 111، وحاجي خليفة، كشف الظنون 1 / 263.

(3) في (أ) وردت [رحمان].

(4) لم أشر على هذا الأثر في ما تيسر لدي من كتب، إلا في حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين: لأبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: 2 / 11.

(5) هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهذير، أبو بكر، القرشي، التميمي. أحد الأئمة الأعلام، زاهد، من رجال الحديث، أدرك بعض الصحابة وروى عنه؛ له نحو مائتي حديث، قال ابن عينة: ابن المنكدر من معادن الصدق ويجتمع إليه الصالحون ولم يدرك أحد أجدر أن يقبل الناس منه.

ابن عبد الله⁽¹⁾ رحمته [يقول]⁽²⁾: عرض هذا الدعاء على رسول الله ﷺ فقال: ((لو دعي⁽³⁾ (أ/ 126) به على كل شيء بين المشرق والمغرب في ساعة [من]⁽⁴⁾ يوم الجمعة، لاستجيب لصاحبه، سبحانه لا إله إلا أنت، يا حنان، يا منان، يا بديع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام))⁽⁵⁾.

وعن عطاء بن [أبي]⁽⁶⁾ رباح⁽⁷⁾: عن ابن عمر رضي الله عنهما: سمع رسول الله ﷺ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في صلاة العصر [يدعوه]⁽⁸⁾، فقال النبي ﷺ: ((كيف دعوت يا سعد؟)) فقال⁽⁹⁾: (سبحانك لا إله إلا أنت يا ذا الجلال والإكرام) فقال النبي ﷺ: ((يا

قال ابن معين وأبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة. توفي سنة (130 هـ) بنظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب 9/ 473 - 475، والزركلي، الأعلام 7/ 333.

(1) هو جابر بن عبد الله بن عمر بن حرام. أنصاري، سلمى. صحابي؛ شهد بيعة العقبة. وغزا مع النبي ﷺ 19 غزوة. أحد المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ، وكانت له في أواخر أيامه حلقة بالمسجد النبوي يؤخذ عنه فيها العلم. كف بصره قبل موته بالمدينة رحمته (78 هـ)، ينظر ترجمته في: الإصابة (1/ 214)، والزركلي، الأعلام 2/ 92.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) في (ب) وردت [دعا].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(5) ورد في الجامع الكبير للسيوطي: ص 26979، برقم (868)، وكنز العمال للمتقي الهندي: 2/ 237، برقم (3912) باب جوامع الأدعية، وقال عنه الهيثمي: فيه يحيى بن عبد الله البابلتي وهو ضعيف، مجمع الزوائد: 10/ 241.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(7) هو عطاء بن أسلم أبي رباح. يكنى أبا محمد. من خيار التابعين. من مولدي الجند (باليمن) كان أسود مفلفل الشعر. معدود في المكين. سمع عائشة، وأبا هريرة، وابن عباس، وأم سلمة، وأبا سعيد. ممن أخذ عنه الأزاعي وأبو حنيفة رضي الله عنه جميعاً. وكان مفتي مكة. شهد له ابن عباس وابن عمر وغيرهما بالفتيا، وحنوا أهل مكة على الأخذ عنه. مات بمكة (114 هـ) بنظر: النذهبي، تذكرة الحفاظ 1/ 92، والزركلي، الأعلام 5/ 29، وابن حجر، التهذيب 7/ 199.

(8) في (أ) وردت [يدعوه].

(9) في (ب، ج) وردت [قال].

سعد بن أبي وقاص، لقد دعوت في يوم وساعة بكلمات، لو دعوت على ما بين السماء والأرض لاستجيب لك، فأبشر يا سعد⁽¹⁾.

وذكر في الفتاوى: سئل البعض عن الصف الأول يوم الجمعة؟ فقال: إن الناس يمنعون عن دخول المقصورة الداخلية، فالمعتبر في الصف الأول ما كان في⁽²⁾ المقصورة الخارجية، لينال الفقراء والصالحون ثواب الصف الأول، قال رحمته: أما [في]⁽³⁾ زماننا، لا يمنع الأمراء أن يدخل الفقراء المقصورة [الداخلية]⁽⁴⁾، فالصف الأول ما كان من المقصورة الداخلية⁽⁵⁾.

ويكره إعطاء السائلين يوم الجمعة، [السائلين في]⁽⁶⁾ خلال الصفوف، لما فيه من التحريض والترغيب في إيذاء المسلمين، و[تخطي]⁽⁷⁾ رقابهم، ولهذا قال أبو نصر العياضي⁽⁸⁾: إني لأرجو [هذا]⁽⁹⁾ الشرطي أن يكون من أهل الجنة، بإخراج هؤلاء

(1) أخرجه الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، في المعجم الأوسط، دار النشر: دار الحرمين - القاهرة - 1415، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني (12/ 443، رقم 13611): (10/ 157) وكنت العمال للمفتي الهندي: 2/ 237، برقم (3912) باب جوامع الأدعية: وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي وهو ضعيف.

(2) في (ب) وردت [من].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) الزيلعي، تبين الحقائق: 1/ 89 وما بعدها.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(7) في (ب) وردت [وتحظر].

(8) أحمد بن العباس بن الحسين بن جبلة بن غالب بن جابر بن نوفل بن عياض ابن يحيى بن قيس ابن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي الفقيه السمرقندي أبو نصر العياضي تفقه على الإمام أبي بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني تلميذ أبي سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني وتفقه عليه جماعة منهم ولداؤه، أسره الكفرة فقتلوه صبرا في ديار الترك في أيام نصر ابن أحمد بن أسد بن سامان الكبير ولم يكن أحد بضاهيه ويقابله في البلاد لعلمه وورعه وكتابته وجلادته، يقال إنه لما استشهد خلف بعده أربعين رجلاً من أصحابه كل واحد منهم من أقران أبي منصور الماتريدي، القرشي، طبقات الحنفية: ص 70، وما بعدها.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

السائلين يوم الجمعة من المسجد⁽¹⁾.

وقال: بعض المشايخ: ينبغي أن يتصدق صاحب صدقة الدرهم بسبعين درهماً، ليكون كفارة لما يتصدق بدرهم عليهم، قال الفقيه أبو الليث رحمته: هذا [لمن]⁽²⁾ يمر على أهل الصفوف، أما لو قعد فقير موضعاً حسناً، ولا يؤذي بكلامه وذهابه، [فالتصدق]⁽³⁾ عليه يكون حسناً، للحديث: (والصدقة فيه أعظم)⁽⁴⁾.

ب، الجمعة: من الاجتماع، كالفرقة من الافتراق، أضيف إليها اليوم والصلاة، ثم كثر الاستعمال حتى حذف [منها]⁽⁵⁾ المضاف، وجمعت فقيلاً جمعاً [وجمع]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

[شروط الجمعة]

[م]⁽⁸⁾، ثم للزوم الجمعة ستة شرائط في ذات المصلي: وهي الحرية، والذكورة، والإقامة والصحة، [وسلامة الرجلين]⁽⁹⁾ وسلامة العينين، وستة خارج ذاته وهي: المصر، والإمام، والخطبة، والوقت، والجماعة، والشهرة⁽¹⁰⁾.
ي، قوله: ولا تصح⁽¹¹⁾ الجمعة إلا في مصر جامع⁽¹²⁾، اختلفوا في [...] المصر⁽¹³⁾

(1) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 4 / 188.

(2) في (ب) وردت [يمن].

(3) في (ب، ج) وردت [فالتصدق].

(4) أورد هذا الأثر، عبد الرزاق في مصنفه: 3 / 255، برقم (5558): وهو أثر طويل: عن ابن عباس

قال اجتمع أبو هريرة وكعب فقال أبو هريرة إن في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها.....

(5) في (ب) وردت [منه].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1 / 391.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(10) ينظر: التزييلي، تبين الحقائق: 3 / 120.

(11) في (ب) وردت [يصح] بدلاً من [تصح].

(12) ينظر: بدائع الصنائع 1 / 260، والسرخسي، المبسوط 2 / 24.

(13) وردت كلمة [الأمر] زيادة في (ب، ج).

[الجامع]⁽¹⁾ الذي يقام فيه الجمعة، قال بعضهم: أن يوجد فيه كل ما يحتاج الناس إليه⁽²⁾ عادة، وقال بعضهم: أن يعيش فيه كل محترف⁽³⁾ بحرفته، من سنة إلى سنة، من غير أن يحتاج إلى حرفة أخرى، وقال بعضهم: أن يكون بحال لو قصدهم عدو يمكنهم دفعه، وقال بعضهم: أن يوجد فيه عشرة آلاف مقاتل، وعن أبي يوسف رحمته الله أنه قال: أن يكون فيه أمير⁽⁴⁾ وقاضٍ ينفذ الأحكام ويقيم الحدود.

وذكر⁽⁵⁾ الكرخي⁽⁶⁾ رحمته الله: كل موضع فيه والٍ ومفتٍ⁽⁷⁾ فهو مصر جامع، وقال أبو عبد الله البلخي⁽⁸⁾ رحمته الله: أحسن⁽⁹⁾ ما قيل فيه: أن لا يسعوا في أكبر مساجدهم لو اجتمعوا فيه⁽¹⁰⁾، وهذا أقرب من مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما الله لأن من

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب)، وفي نسخة (ج) وردت عبارة [اختلفوا في المصر الجامع] مكررة.

(2) في (ب) وردت [من إليه].

(3) في (ب، ج) وردت [يحترف].

(4) في (ب) وردت [إمارا].

(5) في (ب) وردت [وقال].

(6) هو عبيد الله بن الحسين، أبو الحسن الكرخي. فقيه حنفي. انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق. مولده بالكرك ووفاته ببغداد. من تصانيفه: رسالة في الأصول التي عليها مدار قروع الحنفية، و(شرح الجامع الصغير)، و(شرح الجامع الكبير)، وكلاهما في فقه الحنفية. توفي سنة (340هـ) ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، والفوائد البهية ص 107.

(7) وردت في جميع النسخ [والي ومفتي] وما أثبتناه هو الصحيح.

(8) هو: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي. عالم مشارك في علوم كثيرة، وهو أقدم كاتب مسلم ألف كتاباً موسوعياً هو "مفاتيح العلوم" قال المقرئزي: هو كتاب جليل القدر. من تصانيفه: "مفاتيح العلوم". توفي سنة (387هـ) ينظر: حاجي، كشف الظنون 2/ 1756، والزركلي، الأعلام 6/ 204، ومعجم المؤلفين 9/ 29.

(9) في (ب، ج) وردت [أرجه] بدلا من [أحسن].

(10) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من كتاب الرومي، الشنايع: ص 365.

مذهبهما إقامة الجمعة بمنى جائز، وهي قرية فيها ثلاث سكك^(2x1).

في التحفة: روي عن أبي حنيفة رحمته: هر بلدة كبيرة فيها سكك، وأسوار، ولها رساتيق⁽³⁾، وفيها والي يقدر على إنصاف المظلوم من الظالم⁽⁴⁾ بخشيته وعلمه، أو علم غيره، يرجع الناس إليه [فيها]⁽⁵⁾، فيما وقعت لهم من الحوادث، وهذا هو الأصح⁽⁶⁾.

في فتاوى الحجة: قال بعض المشايخ: وجوب الجمعة على ثلاثة أقسام⁽⁷⁾: فرض على البعض، وواجب على البعض، وسنة على [البعض]⁽⁸⁾، أما الفرض: فعلى أهل الأمصار، أو⁽⁹⁾ أما الواجب فعلى نواحيها وأطرافها.

وأما السنة: فعلى هذه القرى الكبيرة المستجمعة للشرائط، أما معرفة المصر الذي بني في الأصل مصرًا لا شك فيه، أما ما كان في معنى المصر اختلف المشايخ فيه، قال الفقيه أبو جعفر رحمته: إذا كان فيه ألف رجل، وقيل عشرة آلاف رجل مقاتل سوى المشايخ [والذراري]⁽¹⁰⁾، ويكون عليهم والي، وبهم⁽¹¹⁾ عالم يبين الأحكام، ويوجد

(1) تطلق السكة (بالكسر) لغة على الزقاق أو الطريق المصطفة من النخيل، كما تطلق على حديدة منقوشة تطيع بها الدراهم والدنانير. وتطلق كذلك على سكة المحراث وهي الحديدة التي تحرث بها الأرض. واصطلاحًا: استعمل الفقهاء السكة بمعنى الحديدة المنقوشة التي تطيع بها الدراهم والدنانير واستعملوها أيضًا بمعنى المسكوك من الدراهم والدنانير، واستعملوها كذلك في الطريق المستوي وفي الزقاق. وابن منظور، لسان العرب: 439 / 10 مادة (س ك ك).

(2) الرومي، التبايع: ص 365.

(3) الرستاق: معرب رستعمل في الناحية التي هي طرف الإقليم والزقاق بالزاي والذال مثله والجمع رساتيق ورزاديق قال ابن فارس الرزدد السطر من النخل والصف من الناس ومنه الرزدد وهذا يقتضي أنه عربي وقال بعضهم الرستاق مؤنذ وصوابه رزدد. الفيومي، المصباح المنير: 3 / 394، المعجم الوسيط: 1 / 343، (الراء مع السين).

(4) في (أ) وردت [أنظلم] بدلا من [الظالم].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ج).

(6) تحفة الفقهاء 162 / 2.

(7) ينظر في هذه المسألة: تحفة الفقهاء 1 / 274 وبدائع الصنائع 1 / 256، والسرخسي، المبسوط: 2 / 22.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(10) في (ب) وردت [والزراعة].

(11) في (أ) وردت [فيهم] بدلا من [وبهم].

فيه المحترفون الذين تقع الحاجة إلى حرفهم⁽¹⁾، ويقيم الوالي والقاضي الحدود فيه⁽²⁾.

وقال بعضهم: أن يولد فيه كل يوم ولد، ويموت فيه إنسان، وقال بعضهم: أن لا يعرف عدد أهله إلا بكلفة ومشقة، وقال أبو عبد الله البلخي رحمته الله: هو أن أهله لو اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعهم، واحتاجوا إلى (أ/ 127) مسجد آخر فهو المصر⁽³⁾.

وأما حكم القرى التي ليست بكبيرة، قال بعض المشايخ: يجب حضور الجمعة على أهل فرسخ وما دونه، وقال بعضهم: على أهل فرسخين، وقال بعضهم: من مشى إلى الجمعة بعد صلاة الفجر وصلى الجمعة ورجع ووصل إلى أهله قبل غروب الشمس يجب عليه إتيان الجمعة، وإلا فلا، وهو قول محمد رحمته الله⁽⁴⁾.

وقال الشيخ الإمام الأجل الشهيد حسام الدين⁽⁵⁾ رحمته الله: يجب على أهل البلد، وأهل المواضع القريبة⁽⁶⁾ إلى البلدة التي هي من توابع العمران، الذين⁽⁷⁾ يسمعون الأذان على المنارة بأعلى الصوت، وهو الصحيح لزوماً وإيجاباً، أما لو تكلف أهل الرساتيق [أو]⁽⁸⁾ حضروا [أو جزوا]⁽⁹⁾، ولو تخلف [أهلها]⁽¹⁰⁾ عذروا⁽¹¹⁾.

وأما [أهل]⁽¹²⁾ القرى الكبيرة، قال السيد الإمام الأجل أبو القاسم⁽¹³⁾: لو أذن الوالي

(1) في (أ، ج) وردت [حرفهم].

(2) ينظر: الكاساني، الصنائع: 2/ 107، الزيلعي، تبين الحقائق: 5/ 192.

(3) ينظر: الكاساني، الصنائع: 3/ 19، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 52.

(4) ينظر: ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 154.

(5) سبقت ترجمته.

(6) في (أ) وردت [والقرية].

(7) في (أ، ج) وردت [الذي].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(11) ينظر: الزبيدي، الجوهرية النيرة: 1/ 378.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(13) هو أحمد بن حازم بن عصمة، أبو القاسم الصفار البلخي. فقه حنفي، كان إماماً كبيراً، إليه الرحلة ببلخ. نقل عن الفقيه أبي جعفر الهندراني، وتفقه عليه أبو حامد أحمد بن الحسين

أو القاضي أن يعقد⁽¹⁾ الجمعة ويبني المسجد الجامع، في قرية كبيرة، فيها سوق جاز بالانفاق؛ لأن عند الشافعي رحمته : تصلي⁽²⁾ الجمعة بالقرية التي فيها أربعون رجلاً، حراً، بالغاً، عاقلاً⁽³⁾، مقيماً⁽⁴⁾، وكان هذا فصلاً مجتهداً فيه، فإذا اتصل به الحكم والقضاء صار مجتمعا⁽⁵⁾ عليه؛ واختلف المشايخ في القرى الكبيرة إذا لم يعلم بالحكم والقضاء، قال بعضهم: يصلي الفرض ويصلي الجمعة [ثقة]⁽⁶⁾ واحتياطاً، وقال بعضهم: لا شك⁽⁷⁾ فيه ويصلي الجمعة، وقال بعضهم: يصلي الأربع بنية الظهر في بيته أو في المسجد أولاً، ثم يسعى ويشرع في الجمعة، فإن كانت الجمعة جائزة صار الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة، وقال بعضهم يصلي⁽⁸⁾ الجمعة أولاً، ثم يصلي السنة أربعاً وركعتين، ثم يصلي الظهر، فإن كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلاً، وإن لم يكن الجمعة جائزة فهذا فرضه⁽⁹⁾.

قال الحجة رحمته أكرمه الله بالجنة: هذا في القرى الكبيرة⁽¹⁰⁾، أما في البلاد فلا

المروزي. بلغ من فقهه واعتداده بنفسه أن قال: خالفت أبا حنيفة في ألف مسألة وكنت أفتي باختياري واجتهادي، والفتوى اليوم على قولي في هذه الألف. توفي سنة (336هـ)، وقد أشار صاحب الجواهر المضية إلى شخص آخر ركنه أيضاً أبا القاسم البلخي إلا أننا لم نعثر على ترجمة له فيما لدينا من المراجع. ينظر ترجمته في: مشايخ بلخ من الحنفية ص 90، والجواهر المضية 1/ 78 و 2/ 263، والفوائد البهية 26.

(1) في (أ) وردت [يفعل] بدلاً من [يعقد].

(2) في (أ، ب) وردت [يصلي].

(3) في (ب) وردت [عاقلاً بالغاً].

(4) ينظر: النووي، المجموع شرح المذهب: 5/ 26، حواشي الشرواني: 2/ 431.

(5) في (أ، ب) وردت [مجتمعا].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) في (أ، ج) وردت [يشك].

(8) في (ج) وردت [تصلي].

(9) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 387، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 90، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 283.

(10) في (ب) وردت [القرية الكبير].

شك في الجواز، ولا يعاد⁽¹⁾ الفريضة، والاحتياط في القرى الكبيرة [يوم الجمعة]⁽²⁾ أن يصلي السنة أربعاً، ثم الجمعة ثم ينوي أربعاً سنة الجمعة، ثم يصلي الظهر، ثم الركعتين سنة الوقت، فهذا هو الصحيح المختار⁽³⁾.

فلو كان أداء الجمعة صحيحاً، فقد أداها وستتها، وإن⁽⁴⁾ لم تكن الجمعة صحيحة، فقد صلى الظهر، فالأربع سنة والأربع⁽⁵⁾ فريضة، والركعتان بعدها سنة، قال الفقيه [أبو] جعفر النسفي⁽⁷⁾ رحمه الله: رأيت الإمام [أبا] جعفر الهندي رحمه الله، صلى الجمعة بيزدة⁽⁸⁾، ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أربعاً، فقلت: [ما]⁽¹⁰⁾ هاتان الركعتان والأربع أعدت صلاة الظهر ولم تر الجمعة بيزدة⁽¹¹⁾؟ قال: لا، ولكن صليت [ركعتين]⁽¹²⁾ الجمعة، ثم صليت ركعتين، ثم أربعاً على مذهب علي رحمه الله⁽¹³⁾.
وقول الناس: يصلي أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة [عليه]⁽¹⁴⁾، ليس⁽¹⁵⁾ له أصل في الروايات، ولا يشك في جواز الجمعيات في البلاد والقصبات، ولصلاة⁽¹⁶⁾ الجمعة

(1) في (ب) وردت [يقال].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) ينظر في هذه المسألة: تحفة الفقهاء 1/ 274 وبدائع الصنائع 1/ 256، والرخسي: المبسوط 22/2.

(4) في (ب) وردت [وإذا].

(5) في (أ) وردت [فالأربع].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(7) أبي جعفر: محمد بن أحمد النسفي الحنفي، المتوفى: سنة 414، أربع عشرة وأربعمائة، له كتاب (التعليقة في الخلاف) ذكره صاحب كنز الظنون (1/ 424)، ولم أعر على ترجمة له.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(9) في (أ) وردت [ترددة]. وأظن أنها اسم مدينة، ولم أعر عليها في معاجم البلدان.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(11) في (أ، ج) وردت [ترددة].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(13) الرخسي، المبسوط: 2/ 163، الكاساني، الصنائع: 2/ 36.

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(15) في (ب) وردت [على ليس].

(16) في (أ) وردت [يصلي].

من السنة عشر ركعات⁽¹⁾.

في المحيط: في كل موضع وقع الشك في كونه مصرًا، وأقام⁽²⁾ أهل ذلك الموضع جمعة بشرائطها، ينبغي⁽³⁾ لأهل⁽⁴⁾ ذلك الموضع أن يصلوا بعد الجمعة أربع ركعات، وينوون به الظهر احتياطًا، حتى إنه لو لم يقع الجمعة موقعها يخرج عن عهدة فرض الوقت بأداء الظهر يقين⁽⁵⁾.

في فتاوى [الحجة]⁽⁶⁾: ينبغي أن يقرأ الفاتحة والسورة في الأربع الذي يصلّى بعد الجمعة بنية الظهر في ديارنا، فلو وقع فرضاً⁽⁷⁾ فقراءة السورة لا يضره⁽⁸⁾، وإن وقع⁽⁹⁾ سنة على تقدير صحة الجمعة فقراءة السورة واجبة⁽¹⁰⁾.

في السراجية⁽¹¹⁾: الصلاة خلف نواب هؤلاء الذي يختلفون إلى الكفرة جائزة، [و]⁽¹²⁾ كذا ذكر⁽¹³⁾ السيد الإمام أبو القاسم رحمته، واحتاطت الأئمة في أكثر البلاد فإنهم يصلون الظهر بعد ما يؤدون الجمعة خلف نواب هؤلاء، فهو حسن⁽¹⁴⁾.

(1) لتفصيل أكثر ينظر: تحفة الفقهاء 1/ 274 ويدائع الصنائع 1/ 256.

(2) في (ب) وردت [أو أقام].

(3) في (ب) وردت [يتنفي].

(4) في (أ) وردت [أهل].

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 154.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(7) في (ب) وردت [فرضها].

(8) في (ب) وردت [تضره].

(9) في (ب) وردت [كانت]، وفي (ج) وردت [كان].

(10) ينظر في المسألة الفقهية: البايوتي، العناية شرح الهداية: 8/ 166.

(11) اسمها الفتاوى السراجية، للشيخ الإمام العلامة الفقيه سراج الدين أبو محمد علي بن عثمان بن

محمد التيمي الأوسي الحنفي (569هـ) تحقيق: محمد عثمان البستوي، دار الكتب العلمية،

بيروت - لبنان، ط1، 1432 - 2011.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(13) في (ب) وردت [وكذا ذكره].

(14) الأوسي، السراجية: ص104.

[في الظهيرية: ولو أن إمام مصر نفر، ثم [نفر]⁽¹⁾ الناس عنه لخوف عدو أو ما أشبه ذلك، ثم عادوا فإنهم لا يجمعون إلا بإذن مستأنف من الإمام]⁽²⁾.

في نصاب الفقيه⁽³⁾: الأربع التي تصلى بعد الجمعة سماها محمد رحمته في كتاب الصلاة تطوعاً، وينبغي أن يصلي⁽⁴⁾ بنية التطوع، وإن كان السلطان الذي يقيمها جائراً وعليه الفتوى، لأن الجائر الظالم وإن ظلم في أشياء فقد عدل بإقامة الجمعة⁽⁵⁾.

ومن قال: ينبغي أن يصلي بنية القرض لأن السلطان غير عادل، فهذه عند أهل الاعتزال⁽⁶⁾ عليهم اللعنة، وفيه تهمة للمسلمين أنهم يوم الجمعة يقيمون التطوع

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(3) وردت في جميع النسخ [نصاب الفقه] والصواب ما أثبتناه، قال في كشف الظنون 2/ 1954 ما نصه: "نصاب الفقيه: لافتخار الدين: طاهر بن أحمد البخاري، الفتوى: سنة 542، اثنتين وأربعين وخمسمائة، اختصر منه: كتابه المسمى: (بخلاصة الفتاوى) وقال فيه: كل مسألة أذكرها من الفتاوى أو في فتاوى الأصل فهي من مسائل الواقعة المنسوب تأليفها: للصهر الشهد: حسام الدين، وكل ما أقول: (قال القاضي) فمرادي: الإمام الزاهد فخر الدين أبو علي: الحسن بن منصور الأوزجدي، وكل ما أقول: (قال الإمام خالي) فهو: الإمام ظهير الدين أبو علي: الحسن بن علي المرغياني. ولم أعثر عليه.

(4) في (ب) وردت [يصلوا].

(5) ينظر في هذه المسألة: بدائع الصنائع 1/ 266.

(6) الاعتزال في اللغة: التنحي والمفارقة، وفي الاصطلاح: اسم يطلق على فرقة ظهرت في الإسلام في أوائل القرن الثاني، وسلكت منهجاً عقلياً متطرفاً في بحث العقائد الإسلامية، وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزال، الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، محيط المحيط: 1319، وابن منظور، لسان العرب: 11/ 440، مادة (ع ز ل)، أبي منصور: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط1، 1977: 20، الشهرستاني: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، الملل والنحل، دار المعرفة - بيروت - 1404، تحقيق: محمد سيد كيلاني: 1/ 50، وفیات الأعيان: 2/ 71، التعريفات للجرجاني: 238. فجر الإسلام: 1/ 344، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، الطبعة الثانية، 1977م، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري: ص41.

بالجمعة^(١)، ويتركون الجماعة للفرض، وهذا فاسد، وإنه من حبائل الشيطان، لإفساد علم الإسلام وهي الجمعة، وهذا مذهب الاعتزال، فعلى السني أن يعرض عنه، وقد جاء الآثار في هذا أن صلاة الجمعة فرض قائم إلى يوم القيامة كان السلطان عدلاً أو جائراً.

في الذخيرة: (أ/ 128) ولا يجوز إقامة الجمعة إلا في مصر^(٢) أو خارجاً منه قريباً منه، نحو مصلى العيد، فإنه أبداً يكون في فناء مصر، وفناء مصر كأنه في جوف مصر، هكذا ذكر المسألة في شرح القدوري.

وفي فتاوى أبي الليث: رحمه الله تعالى شرط الفناء، فقال: ويجوز إقامة الجمعة إذا كان في فناء مصر^(٣)، وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله: في النوادر^(٤) [أن على^(٥)] قول الفقيه أبي بكر^(٦) لا تجوز^(٧) الجمعة إن^(٨) كان الموضع متقطعاً عن العمران، ثم قال الفقيه أبو الليث ~~في نسخة~~: ذكر أبو يوسف^(٩) ~~في نسخة~~ في الأمالي^(١٠): لو أن إماماً خرج مع أهل مصر مقدار ميل^(١١) أو ميلين لحاجة، فحضرت

(١) في (أ) وردت [الجماعة].

(٢) في (أ) وردت [مصر].

(٣) في (أ) وردت [مصر].

(٤) نوادر الأصول في الفروع للإمام أبي بكر: محمد بن يوسف المرغاسوني الحنفي، ولم أعثر عليها. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1979.

(٥) في (ب) وردت [أن في] بدلاً عن [على]، وفي نسخة (ج) سقط ما بين النعقوتين.

(٦) وهو الشيخ الإمام الفقيه أبي الليث: نصر بن محمد السمرقندي الحنفي المتوفى: سنة خمس وسبعين وثلاثمائة. وقد تقدم الكلام عنه.

(٧) في (أ، ب) وردت [يجوز].

(٨) في (أ) وردت [إذا].

(٩) تقدمت ترجمته رحمه الله تعالى.

(١٠) أمالي الإمام أبي يوسف: يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الحنفي المتوفى: سنة ثلاث وثمانين ومائة وهي في: الفقه الحنفي، يقال أكثر من: ثلاثمائة مجلد. ولم أعثر عليها. حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 164.

(١١) الميل في اللغة: بكسر الميم مقدار مدى البصر من الأرض قاله الأزهري، وعند القدماء من أهل الهيئة ثلاثة آلاف ذراع، وعند المحدثين أربعة آلاف ذراع، لأن الميل الواحد يساوي 1848 متراً.

[صلاة]⁽³⁾ الجمعة جاز له أن يصلي الجمعة؛ لأن فناء المصر بمنزلة المصر⁽²⁾، قال: وبه نأخذ⁽³⁾.

ثم ذكر: وقال⁽⁴⁾ بعضهم: المسألة على الاختلاف⁽⁵⁾ في الجمعة بمنى، [وبه نأخذ]⁽⁶⁾، ويجوز أن يكون هذا بلا خلاف بينهم⁽⁷⁾.

وقيل: إن محمدا رحمه الله، إنما لم يجوز الجمعة بمنى، لأنه قرية وليس لها حكم المصر، فأما لفناء⁽⁸⁾ المصر حكم المصر⁽⁹⁾، وقيل: إنما يجوز الجمعة في فناء المصر إذا لم يكن بين المصر وبين الجبانة مزارع، فعلى قول هذا القائل لا تجوز⁽¹⁰⁾ إقامة الجمعة ببخاري في مصلى العيد؛ لأن بينه وبين المصر مزارع، ووقعت هذه المسألة مرة وأنتى بعض المشايخ [في زماننا]⁽¹¹⁾ بعدم الجواز، ولكن هذا ليس بصواب؛ فإن أحدا لم ينكر جواز الصلاة في مصلى العيد ببخاري⁽¹²⁾، لا من المتقدمين ولا من المتأخرين⁽¹³⁾.

والميل في الاصطلاح: قال الحنفية إلى أنه أربعة آلاف ذراع. مختار الصحاح ص 438، القاموس المحيط ص 329، (م ي ل)، حاشية ابن عابدين 1 / 527.

- (1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ، ب).
- (2) في (ب) وردت [بمنزلة] بدلا من [بمنزلة المصر].
- (3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 155.
- (4) في (أ) وردت [فقال].
- (5) في (أ) وردت [اختلاف].
- (6) ما بين المعقوفين ساقط من (ب، ج).
- (7) ينظر في هذه المسألة: البدائع 1 / 269.
- (8) في (ب) وردت [فناء] بقوط اللام.
- (9) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 54، الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 59.
- (10) في (أ، ب) وردت [يجوز].
- (11) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).
- (12) رقت في جميع النسخ بالالف الممدودة [بخارا].
- (13) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 155.

وكما⁽¹⁾ أن المِصر أو فناءه شرط جواز الجمعة، فهو شرط جواز صلاة العيد، ولا يجب شهود الجمعة في ظاهر رواية أصحابنا إلا على من يسكن المِصر والأرياض⁽²⁾ المتصلة⁽³⁾ بالمِصر⁽⁴⁾، حتى لا يجب على أهل السواد أن يشهدوا الجمعة، سواء كان السواد قريبا من المِصر أو بعيدا عنه، وعن محمد رحمته: أنه إذا كان بينه وبين المِصر ميل أو ميلان⁽⁵⁾ أو ثلاثة أميال، فعليه الجمعة، وإن كان أكثر من ذلك فلا جمعة عليه، وفي هذا روايات واختلافات كثيرة، والمختار للفتوى من كان على قدر فرسخ من المِصر، يجب عليه حضور الجمعة⁽⁶⁾.

هـ قوله: أو في مِصلى المِصر، الحكم غير مقصور على المِصلى، بل يجوز في جميع أفيه المِصر؛ لأنها بمنزلة في حوائج أهله⁽⁷⁾.

في الطحاوي: صلاة الجمعة خارج⁽⁸⁾ المِصر متقطعا عن العمران هل يجوز أم لا؟ ذكر في الفتاوى رواية عن أبي يوسف رحمته: أن الإمام [إذا]⁽⁹⁾ خرج يوم الجمعة مقدار ميل أو ميلين، فحضرته الصلاة فصلى جازا، وقال بعضهم: لا يجوز الجمعة

(1) في (ب) وردت [وكان].

(2) الرِض بفتحين من معانيه في اللغة: مأوى الغنم، يقال: رِضت الدابة رِضا ورِضا. والرِض والرِوض للغنم كالبروك للإبل، وجمعه أرياض. ومثل الرِض بهذا المعنى المِريض، وجمعه مِراض. وفي الحديث: مثل المنافق مثل الشاة بين الرِيضين. أراد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا المثل قول الله عز وجل: ﴿مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: 143]. ويطلق الرِض في اصطلاح الفقهاء على أمرين: أ- ما حول المدينة من بيوت ومساكن، كما يقولون: لا بد للقصر في السفر من مجاوزة القرية المتصلة برِض المِصر. ب- المِريض، أي مأوى الغنم وبروك البهيمة. ابن منظور، لسان العرب: 7/ 149، مادة: (رِض) (رِض) (عطن). حاشية ابن عابدين 1/ 525، وحديث: مثل المنافق مثل الشاة بين الرِيضين أخرجه أحمد (2/ 82) من حديث عبد الله بن عمر، وصححه إسناده أحمد شاكر في تحقيقه للمُسند (7/ 297 - 298).

(3) في (ب) وردت [المتصل].

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 157.

(5) في (ب) وردت [ميلين].

(6) ينظر في هذه المسألة: بدائع الصنائع 1/ 258.

(7) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 82، الباري، العناية شرح الهداية: 2/ 386.

(8) في (ب) وردت [مانع].

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (ب، ج).

خارج المصر [منقطعاً]⁽¹⁾ عن العمران، وقال بعضهم: على قول أبي حنيفة [وأبي يوسف رحمهما] ⁽²⁾ يجوز وقال محمد رحمته: لا يجوز [كما اختلفوا في منى]⁽³⁾⁽⁴⁾.

⁽⁵⁾ قوله: ولا يجوز في القرى، أي: قرى ليس فيها قاضٍ ولا منبر ولا خطيب.
قوله: ولا يجوز إقامتها إلا بالسلطان⁽⁶⁾، فإن قيل: الإمام ليس بشرط بدليل أن علياً رحمته جمع ولم يحضره عمر رحمته، قلنا: الشرط عندنا هو السلطان أو من يقوم مقام السلطان، أي من أمره السلطان، ولم قلت بأن علياً رحمته لم يقم مقامه ولم يكن ماذونا من جهته؟

في التهذيب: ولو تعذر⁽⁷⁾ الاستئذان من الإمام، فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة جاز، ولو لم يحضر الخطيب وضاق الوقت يقدم القاضي رجلاً [يصلي بهم الجمعة]⁽⁸⁾.

في النصاب: عن محمد رحمه الله: لو مات عامل⁽⁹⁾ بعيد من الخليفة، فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم، حتى يجيئهم⁽¹⁰⁾ عامل آخر، جاز أن يصلي بهم، وعليه

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(4) الكاساني، الصنائع: 3/ 756.

(5) أشار المؤلف في بدء المخطوط أنه رمز للمنفرد من كتاب الأنفع بـ (أ) ولم أعثر عليه.

(6) وردت في جميع النسخ [السلطان] والمثبت من مختصر القدوري: ص 39.

(7) في (ب) وردت [تقدراً].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (أ). ينظر: السرخسي، المبسوط: 2/ 310، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 53.

(9) العامل في اللغة بوزن فاعل من عمل، يقال: عملت على الصدقة: سعت في جمعها. ويطلق العامل ويراد به: الوالي. وفي الاصطلاح: العامل على الزكاة هو: المتولي على الصدقة والساعي لجمعها من أرباب المال، والمفروق على أصنافها إذا فرضه الإمام بذلك. والعامل بمعنى الوالي: هو من يقلد الخليفة أميراً على إقليم أو بلد، أو يستعمله في عمل معين. الفيومي، المصباح المنير: 6/ 372، الجوهرى، الصحاح: 5/ 175، مادة: (عمل)، حاشية ابن عابدين 2/ 59، 37، الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تأليف: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي: دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1405 هـ - 1985 م، ص 30.

(10) في (ب) وردت [يجيئهم].

الفتوى⁽¹⁾.

في الشامل البيهقي: خطب أمير فقدم أمير آخر، فإن لم يعد الخطبة يصلي الظهر؛ لأنه تبين أن الأول خطب في حال لم يكن⁽²⁾ والياً⁽³⁾، في الفتاوى النسفية: سئل: عن سلطان مات عن ابن صغير، فاتفقت الرعية على أن يكون الابن الصغير سلطاناً، [ما]⁽⁴⁾ حال القضاة والخطباء وأمثالهم وتقليدهم إياه مع عدم ولايته؟ فقال: الاتفاق لا بد وأن يقع⁽⁵⁾ على والٍ عظيم فيصير هو سلطاناً لهم، فيكون⁽⁶⁾ التقليد منه [منعم]⁽⁷⁾، وهو يعد نفسه⁽⁸⁾ تبعاً لابن السلطان ويحترمه لشرفه⁽⁹⁾، وأما⁽¹⁰⁾ في الحقيقة السلطان هو الوالي⁽¹¹⁾.

[1]⁽¹²⁾، قوله: ومن شرائطها الوقت، لأنها بدل الظهر، فيعتبر به أو يقول هي ظهر قصر لمكان⁽¹³⁾ الخطبة، والقصر في الحضر على خلاف الدليل، فيقتصر على الوقت؛ لأن القصر عرف في الوقت⁽¹⁴⁾.
ي، [قوله]:⁽¹⁵⁾ ويخطب [للجمعة]⁽¹⁶⁾ خطبتين، يجلس بينهما جلسة (أ/ 129)

(1) السرخسي، المبسوط: 2/ 344.

(2) في (أ) وردت [تكن].

(3) في (ج) وردت [ولياً]. وينظر في المسألة الفقهية: ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 57.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) في (أ) وردت [وقع].

(6) في (أ) وردت [ويكون].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ج).

(8) في (ب) وردت [تفسير].

(9) في (أ) وردت [يشرف].

(10) في (أ) وردت [فأما].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 8/ 418.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(13) في (أ) وردت [المكان].

(14) الزبيدي، الجوهرية النيرة: 1/ 350، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 393.

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(16) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من مختصر القُدوري: ص 39،

والرومي، التتابع: ص 371.

خفيفة⁽¹⁾، ويجهر بالخطبة الأولى، وفي الثانية دونها⁽²⁾ في الجهر، والسنة في الخطبة: أن يحمد الله، ويشي عليه، ويعظ الناس، ويقرأ القرآن، ويصلي على النبي ﷺ⁽³⁾.

في الطحاوي: ويدعو⁽⁴⁾ للمؤمنين والمؤمنات، ويستغفر لهم، ولو خطب قبل الزوال لا يجزيهم⁽⁵⁾ الجمعة⁽⁶⁾.

قوله: يسمى⁽⁷⁾ خطبة، م، وهو مقدار التشهد في قوله: التحيات لله، إلى قوله: عبده ورسوله⁽⁸⁾.

في الزاد: وهل تقوم⁽⁹⁾ الخطبة مقام الركعتين؟ اختلف المشايخ، منهم من قال: تقوم⁽¹⁰⁾؛ لهذا لا تجوز إلا بعد دخول الوقت، ومنهم من قال: لا تقوم⁽¹¹⁾ وهو الأصح؛ لأنه لا يشترط لها سائر شرائط الصلاة، من استقبال القبلة، والطهارة، وغير ذلك، ويجوز الاكتفاء بخطبة واحدة عندنا⁽¹²⁾، خلافاً للشافعي⁽¹³⁾ رحمه الله.

(1) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 342/1، الكاساني، الصنائع: 91/3.

(2) في جميع النسخ وردت [دونه] ولعل الصواب ما أثبت.

(3) المبداني، اللباب في شرح الكتاب: 55/1.

(4) وردت في جميع النسخ [يدعوا] بالآلف في آخره، وما أثبتناه أعلاه هو الصحيح.

(5) في (ب) وردت [يجزئهم].

(6) الرومي، النبايع: ص 371.

(7) وردت في نسخة (أ) ب [ويسمى].

(8) ينظر في الموضوع: بدائع الصنائع 262/1 الزيلعي، تبين الحقائق: 73/3.

(9) في (ب) وردت [يقوم].

(10) في (ب) وردت [يقوم].

(11) في (أ، ب) وردت [يقوم].

(12) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/168، العناية شرح البداية: 88/1، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/71.

(13) الشافعي، الأم: 1/200، الشرح الكبير للرافعي: 5/82، الثوري، المجموع شرح المذهب: 4/514، البيهقي، تحفة المحتاج: 10/306، حاشية البجيرمي على الخطيب: 5/454، حراشي

الشرواني: 3/77.

لما روي أن النبي ﷺ: (كان يخطب قائماً خطبة واحدة، فلما أسن جعلها خطبتين [يجلس]⁽¹⁾ بينهما جلسة خفيفة)⁽²⁾، وفيه دليل على أن الجلسة للاستراحة، لا لكونها شرطاً⁽³⁾⁽⁴⁾.

في فتاوى الحجة: ويكره تطويل الخطبة في أيام الشتاء؛ لأن الأيام قصيرة، فلا يستحب الخطبة الطويلة؛ في الذخيرة: صبي يخطب يوم الجمعة وله منشور من⁽⁵⁾ الوالي، وصلى بالناس بالغ، جاز⁽⁶⁾.

في فتاوى الحجة: ولو خطب صبي، وصلى بالغ لا يجوز، ما [لم]⁽⁷⁾ يعد الخطبة؛ لأن الخطبة فرض، فلا يحتسب من غير البالغ، كالصلاة⁽⁸⁾، ولو خطب عبد مملوك وصلى جازاً؛ لأن العبد من أهل الصلاة، ورخص له التخلف، أما الحكومة⁽⁹⁾ لا تجوز⁽¹⁰⁾ من العبد، لأنه ليس من أهل الشهادة؛ فكيف من أهل القضاء والحكومة⁽¹¹⁾.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(2) أورد هذا الحديث البيهقي في سننه: 3/ 197، برقم (5500)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، في باب يخطب الإمام خطبتين وهو قائم ثم يجلس، ولم أجد في كتب التخریج من حكم على هذا الحديث.

(3) في (أ، ب) وردت [يجوز].

(4) السرخسي، المبسوط: 24/ 164.

(5) في (أ، ب) وردت [في].

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 168.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 168.

(9) الحكومة في اللغة: مصدر الثلاثي (حكم) واسم مصدر من (غير الثلاثي)، ومن معانيها رد الظالم عن الظلم، قال الأزهري في تعليقه على حديث: (في أرض الجراحات الحكومة). معنى الحكومة في أرض الجراحات التي ليس فيها دية معلومة أن يجرح الإنسان في بدنه مما يقى شئنه ولا يطل العضو فيقتاس (يقدر) الحاكم أرضه. ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي. ابن منظور، لسان العرب: 12/ 140 مادة: (حكم). أنبس الفقهاء ص 295، والزيلعي 6/ 133، وانظر فتح القدير 8/ 314 وحديث: "في أرض الجراحات الحكومة" أورد ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (1/ 420) ولم أعثر عليه في أي مرجع آخر.

(10) في (أ، ب) وردت [يجوز].

(11) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 55.

[في الظهيرية: ولر خطب الصبي، اختلف المشايخ، والخلاف في صبي يعقل⁽¹⁾.
 في فتاوى الصيرفي⁽²⁾: ذكر الطحاوي رحمه الله في شرح الآثار: ولا ينبغي أن يكون
 الإمام في الجمعة غير الخطيب؛ لأن الصلاة مع الخطبة كشيء واحد من حيث المعنى،
 إلا إنما قصر [الصلاة]⁽³⁾ لمكان الخطبة، فلا ينبغي أن يقيمها اثنان⁽⁴⁾.
 في روضة العلماء⁽⁵⁾: قال رحمه الله: الحكمة في أن الخاطب يخطب متقلدا
 بالسيف، ما قد سمعت الفقيه أبا الحسن الرستغني⁽⁶⁾ رحمه الله يقول: كل بلدة فتحت
 عنوة بالسيف، يخطب الخاطب على منبرها متقلدا بالسيف، يريهم أنها فتحت بالسيف،

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) في (أ) وردت [الصيرفي]، وهي: 'الفتاوى الصيرفية للإمام مجد الدين: أسعد بن يوسف بن علي
 البخاري الصيرفي المعروف: بآخر، أولها: (الحمد لله الواحد (2/ 1226) القهار الملك الجبار...
 (الخ) قال بعض تلاميذه: إنه لما كتب أجوبة الأئمة الذين يعتمد على أجوبتهم القاضي وقت
 القضاء فبعضها منصوص في كتب الأئمة وبعضها مفسى على أجوبتهم وانتخب من كتب
 المتقدمين والمتأخرين مسائل عجيبة ولم يرتبها ولم يجانسها، فرتبها وجنسها بعض طلبته،
 وزاد في بعضها بإجازته ما يجانسه من مسروعاته بلفظ: قلت روضع علامات ولم أعثر عليها.
 حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1225.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(4) الطحاوي، شرح معاني الآثار: 1/ 240، بدائع الصنائع 1/ 262.

(5) روضة العلماء: للشيخ أبي علي: حسين بن يحيى البخاري الزندوسني الحنفي أوله: (أشكر الله
 كثيرا وأصبح بكرة وأصيلا... (الخ) قال: (صنفت هذا الكتاب وأملته مرارا على الأصحاب وكان
 خاليا عن المسائل والفقه والحكم فسألني بعض من قد ابتلي بالجلوس في المجالس العامة بأن
 أصنفه ثانيا فصنفت كتابي هذا وجمعت في أول كل باب من آخرات المسائل مقدار: خمسة إلى
 عشرة، ثم بنيت عليها: كتاب الله - سبحانه وتعالى - وأخبار الرسول - صلى الله تعالى عليه
 وسلم - والحكايات مجلسا تاما من كل فرق، وسميته: (روضة العلماء)، وكان اسمه الأول:
 (روضة المذكرين)، وافتتحته: (بفضل العلم لتزيد رغبة... (الخ)، وذكر: أبرايا كثيرة، وقد اختصره:
 المولى: محمد الثيرة وي المعروف: بعيشي المتوفى: سنة 1016، ست عشرة وألف. ولم أعثر
 عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 928.

(6) وردت في جميع النسخ [الرستغني] والصواب ما أثبتناه أعلاه، وهو: الشيخ الإمام أبو الحسن:
 علي بن سعيد الحنفي وكان من أصحاب: الإمام الماتريدي، ولم أعثر على من ترجم له أكثر مما
 ذكره صاحب حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1223.

فإذا رجعت عن الإسلام فذلك⁽¹⁾ السيف باقي في أيدي المسلمين، يقاتلكم به حتى ترجعوا إلى الإسلام، وكل بلدة أسلم أهلها طوعاً، يخطبون فيها بلا سيف، ومدينة الرسول ﷺ فتحت بالقرآن، فيخطب الخاطب بلا سيف⁽³⁾، وتكون تلك البلدة عشرية، ومكة فتحت بالسيف فيخطب مع السيف⁽⁴⁾.

ي، قوله: من شرائطها الجماعة، أقلهم ثلاثة⁽⁵⁾ سوى الإمام، كلهم⁽⁶⁾ صالحون للإمامة⁽⁷⁾، وقال أبو يوسف⁽⁸⁾ رحمه الله: أقلهم اثنان سوى الإمام، وقول محمد مع أبي يوسف رحمة الله عليهما⁽⁹⁾.

في بعض الكتب: ولا عبرة لمن لا يصلح للإمامة، ثم الشرط هو الانعقاد [عند علمائنا الثلاثة]⁽¹⁰⁾، وقال زفر⁽¹¹⁾: الانعقاد مع الدوام، واختلف أصحابنا رحمهم الله فيما بينهم، قال أبو يوسف ومحمد⁽¹²⁾: يتم الانعقاد بمجرد صحة الشروع في

(1) في (أ) وردت [فكذلك].

(2) في (ب) وردت [رسول الله].

(3) في (أ) وردت [بالسيف].

(4) قال ابن نجيم المصري: "وفي المضممرات معزياً إلى روضة العلماء: الحكمة في أن الخطيب يتقلد سيفاً ما قد سمعت الفقيه أبا الحسن الرستغني يقول: كل بلدة فتحت عنوة بالسيف يخطب الخطيب على منبرها متقلداً بالسيف يريهم أنها فتحت بالسيف فإذا رجعت عن الإسلام فذلك السيف باقي في أيدي المسلمين فقاتلكم به حتى ترجعوا إلى الإسلام وكل بلدة أسلم أهلها طوعاً يخطبون فيها بلا سيف ومدينة النبي ﷺ فتحت بالقرآن فيخطب الخطيب بلا سيف وتكون تلك البلدة عشرية ومكة فتحت بالسيف فيخطب مع السيف البحر الرائق: 5/ 165. وينظر: الفتاوى الهندية: 1/ 148.

(5) قال في البدائع: ردليل شرطيتها، أن هذه الصلاة تسمى جمعة، فلا بد من لزوم معنى الجمعة فيها، اعتباراً للمعنى الذي أخذ اللفظ منه... ولهذا لم يؤد رسول الله ﷺ الجمعة إلا جماعة، وعليه إجماع العلماء، ينظر: بدائع الصنائع 1/ 266.

(6) في (أ) وردت [كل].

(7) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 89، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 353.

(8) تقدمت ترجمته رحمه الله تعالى.

(9) الرومي، النبايع: ص 370، الزبيدي، تبين الحقائق: 3/ 75.

(10) ما بين المعتبرين ساقط من (أ)، وفي نسخة (ب) ورد بزيادة راو قبل [عند].

الصلاة، وقال أبو حنيفة رحمته: لا يتم حتى يقيد الركعة بالسجدة، ويأنيه: أن القوم إذا⁽¹⁾ نفروا بعد الشروع في الجمعة⁽²⁾، ولم يبق خلف الإمام مقدار ما تنعقد⁽³⁾ بهم الجمعة من الابتداء، إن نفروا بعدما قيد الركعة بالسجدة، صلى الجمعة عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى، وإن نفروا قبل أن يقيد الركعة بالسجدة فكذلك عندهما، وقال أبو حنيفة: يستقبل الظهر⁽⁴⁾.

في التهذيب: ولو لم يفتح القوم حتى رفع الإمام الرأس من الركوع، بطلت الجمعة؛ لانعدام الجماعة⁽⁵⁾.

إذا أحدث الإمام بعد الخطبة فاستخلف رجلاً⁽⁷⁾، إن شهد الخليفة الخطبة جاز وإلا فلا، ولو أحدث بعد الدخول في الصلاة جاز، كيف ما كان.

يكراه الخروج من المصر يوم الجمعة بعد النداء، قيل: المعتبر الأذان الأول، وقيل: الثاني⁽⁸⁾.

[م] عن فتاوى الحجة وفي فتاوى القاضي الإمام الحسين المروزي⁽⁹⁾: ولو أن إماماً خطب يوم الجمعة وكبر وخلف جماعة لم يكبروا حتى قرأ من الفاتحة آية فسدت صلاتهم؛ لأن القراءة ركن، فإذا انفردوا في أداء ركن من صلاة الجمعة، فسدت صلاة الكل؛ لأن الجماعة شرط⁽¹⁰⁾.

(1) في (ب) وردت [إن].

(2) في (أ) وردت [الجماعة].

(3) في (أ، ب) وردت [ينعقد].

(4) في (ب) وردت [وعند أبي].

(5) الرومي، المتابع: ص 371، الكاساني، الصنائع: 3 / 9.

(6) في (ب) وردت [لانعدام الإمام الجماعة]. وينظر في المسألة الفقهية: ابن مازة، المحيط البرهاني:

188 / 2، الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 77.

(7) في (أ) وردت [رجلان].

(8) السرخسي، المبسوط: 4 / 96، الكاساني، الصنائع: 3 / 40.

(9) لم أعثر على ترجمته بهذا الاسم والوصف، ولعله خطأ من الناسخ.

(10) الجماعة في صلاة الجمعة شرط أداء عند الحنفية، وهو الصحيح عند المالكية والشافعية، ولا

يتحقق الأداء إلا بوجود تمام الأركان، وهي: القيام، والقراءة، والركوع، والسجود. وعلى هذا فلو

تفرقت الجماعة قبل سجود الإمام بطلت الجمعة ويستأنف الظهر، والجماعة شرط انعقاد عند

وإن كبروا (أ/ 130) قبل اشتغاله بالقراءة جاز صلاتهم؛ لأن تلك الفضلة لا تقرأ؛ لأنه لم يزد فيه ركناً من الصلاة منفرداً، والتكبير غالباً يكون قبل تكبير القوم، فإن جاء آخرون وذهب الأولون، إن جاؤوا مع حضور الأولين جازت صلاتهم، وإن جاؤوا بعد ما ذهب الأولون لا يجوز صلاتهم؛ لانفراد الإمام وعدم الجماعة⁽¹⁾⁽²⁾.

ي، قوله: وليس فيها قراءة سورة⁽³⁾ بعينها، [في التحفة:]⁽⁴⁾ بل يقرأ في كل ركعة بفاتحة⁽⁵⁾ الكتاب، وسورة مقدار ما يقرأ في صلاة الظهر، ولو قرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة الجمعة، وفي الثانية بفاتحة الكتاب، وسورة

الصالحين، والانعقاد يتم بدخول صحيح في الصلاة، وعلى هذا فلو تفرقت الجماعة عن الإمام قبل السجود وبعد الانعقاد صحت جمعة كل منهم وقد صحح صاحب (تنوير الأبصار) ما ذهب إليه أبو حنيفة. أما الحنابلة: فظاهر كلام أحمد أنهم إن انفضوا قبل كمالها لم يجز إتمامها جمعة، وقياس قول الخرقى أنهم إن انفضوا بعد ركعة أتموها جمعة، وذهب المالكية والشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن إلى أن من أدرك مع الإمام أقل من ركعة، فإنه لا يكون مدركاً للجمعة ويصليها ظهراً. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: صلاة المقتلدي صحيحة على أنها جمعة إذا أدرك جزءاً منها مع الإمام، وإن قل. قال في المبسوط: ومن أدرك الإمام في التشهد في الجمعة أو في سجدتي السهو فاعتلدى به فقد أدركها ويصليها ركعتين. ينظر: تنوير الأبصار وشرحه الحفصكي، الدر المختار: وحاشية ابن عابدين: 1/ 569، والدسوقي 1/ 383، ونهاية المحتاج 2/ 334، والفتاوى 1/ 290، ابن قدامة، المغني: 2/ 258 - 276.

(1) ما بين المعقوفين - على طوله - ساقط من النسخة (ب، ج).

(2) البابرقي، العناية شرح الهداية: 2/ 60.

(3) السورة لغة: السورة بالضم: المنزلة، وخصها ابن السعيد بالرفع، وعرفها بعضهم بالشرف. وقيل: الدرجة، وقيل: ما طال من البناء وحسن. وقيل: هي العلامة. واصطلاحاً: عرفها بعض العلماء بأنها: طائفة متميزة من آيات القرآن ذات مطلع وخاتمة. وقيل: السورة تمام جملة من المسموع تحيط بمعنى تام بمنزلة إحاطة السور بالمدينة. ينظر: دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: للقاظمي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - 1421هـ - 2000م، ط1، تحقيق: عرب عباراته القارسية: حسن هاني فحوص.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(5) في (أ) وردت [فاتحة].

﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَفِقُونَ﴾⁽¹⁾ فحسن تبركاً⁽²⁾ بفعل النبي ﷺ⁽³⁾، ولكن لا يواطب على قراءة هاتين السورتين أيضاً، ولو واطب على قراءتهما يكره؛ لأن⁽⁴⁾ فيه هجر [بعض]⁽⁵⁾ القرآن، وإيهام العامة على أن ذلك بطريق الحتم^{(6) (7)}.

في الذخيرة: ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله: اختلف المشايخ في العيد، إذا حضر مع مولاه الجامع أو مصلى العيد، ليحفظ دابته على باب الجامع، أو في المصلى، هل له أن يصلي الجمعة والعيد بنغير⁽⁸⁾ رضا⁽⁹⁾ المولى⁽¹⁰⁾؟ الأصح أن له أن يصلي⁽¹¹⁾ بنغير إذن [المولى]⁽¹²⁾، إذا كان لا يخل في حق مولاه في إمساك دابته⁽¹³⁾.

في الشامل للبيهقي: للمولى أن يمنع عبده [من]⁽¹⁴⁾ حضور الجماعات؛ لأن فيه

(1) سورة المتافقون، آية: 1.

(2) في (ب) وردت [متبركاً].

(3) أخرج الإمام مسلم في صحيحه: (عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي زَائِعٍ قَالَ اسْتَحْلَفَ مَرْزَانُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّى لَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ الْجُمُعَةَ فَقَرَأَ بِغَيْرِ سُورَةِ الْجُمُعَةِ فِي الرُّكْنَةِ الْأَخْرَى إِذَا جَاءَكَ الْمُتَافِقُونَ قَالَ فَأَذْرَكْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ حِينَ انْصَرَفَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّكَ قَرَأْتَ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلَيَّ مِنْ أَبِي طَالِبٍ يَقْرَأُ بِهِمَا بِالْكُوفَةِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا يَزِمُ الْجُمُعَةَ) 4/ 378 برقم (1451).

(4) في (ب) وردت [ولأن].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) في (ب) وردت [الختم].

(7) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 162، الطحاري، شرح معاني الآثار: 2/ 232.

(8) في (أ) وردت [بغيره].

(9) في (أ) وردت [رضاء].

(10) وردت في جميع النسخ (المولى) بالياء، وهي من عادة النسخ، وسأكتفي بذكرها هنا دون الإشارة إليها لاحقاً.

(11) في (ب) وردت [يصلوا].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(13) المحيط البرهاني 2/ 212.

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

تعطيل منافعه المملوكة⁽¹⁾.

ي، قوله: فإن بدا له أن يحضر الجمعة فتوجه [إليها]⁽²⁾ بطلت صلاة الظهر عند أبي حنيفة رحمته الله بالسعي، يريد به إذا توجه إلى الجمعة والإمام في الصلاة، أو لم يشرع فيها، فإن علم⁽³⁾ أنه توجه بعد خروج الإمام من الصلاة فصلاته جائزة⁽⁴⁾.

قوله: ويكره أن يصلي المعذور الظهر في جماعة يوم الجمعة، وكذلك أهل السجن، في النسفية: سئل: عن مصر تركوا الجمعة بعذر مانع، يجوز أداء الظهر بالجماعة في ذلك اليوم؟

فقال يكره ذلك، ويستحب لهم أن يصلوا وحداناً⁽⁵⁾؛ لعموم قول محمد رحمته الله في كتاب الصلاة: ويكره لأهل السجن⁽⁶⁾ وغير أهل السجن أن يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة⁽⁷⁾، ووقع بسمرقند⁽⁸⁾ قال [في]⁽⁹⁾ يوم الجمعة فصلوا الجمعة في خارج المصر بقرب باب الصين⁽¹⁰⁾، وقيل: إنها وقعت.....

(1) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 186، الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 82.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والمثبت من مختصر القُدوري: ص 40.

(3) في (ب) وردت [علن].

(4) الرومي، التبايع: 371، وما بعدها، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 359.

(5) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 359، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2 / 410.

(6) في (ب) وردت [السجون].

(7) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 54، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 195.

(8) سمرقند: من بلدان ما وراء النهر المعروفة وكانت قاعدة بلاد الصفد شرقي بخارى خربها المغول سنة أو 616هـ - 1219م) ثم جدد بناءها تيمورلنك واتخذها عاصمة له وشيد فيها المساجد وأقام الربط وما زال بعض ذلك قائماً إلى يومنا. كانت أكبر مركز لصناعة الورق (الكاغد) ومنها انتشر في العالم الإسلامي منذ القرن الثالث الهجري. وهي اليوم تقع في ولاية (أوزبكستان) الروسية. ينسب إليها كثير من العلماء منهم ابن بهرام الدارمي السمرقندي من أئمة حفاظ الحديث. تعريف بالأماكن الواردة في البداية: 2 / 60، وينظر: المسالك والممالك للإصطخري: 1 / 112، الروض المعطار في خبر الأقطار: 1 / 322، البلدان: 1 / 25، آثار البلاد وأخبار العباد للقرطبي: 1 / 219.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (أ، ب).

(10) يحيط بسمرقند سور له أربعة أبواب: باب من ناحية المشرق يقال له باب الصين مرتفع عن الأرض يتزل منه في عدد درج مطل على وادي الصفد، وبابها مما يلي المغرب يسمى التوبهار

قبيل⁽¹⁾ الزوال، فصلى بعض الأئمة الظهر بجماعة كثيرة، عند مشهد قثم⁽²⁾ بن العباس⁽³⁾ ع، فأخبر الشيخ بذلك فكرهه وأنكره، وقال: أكثر ما في الباب أن هذه الجمعة لم تجز⁽⁴⁾، فلا يكون أعلى حالا من ترك الجمعة في هذا اليوم، ومع ذلك يكره الظهر بجماعة⁽⁵⁾.
في الظهيرية⁽⁶⁾: جماعة فاتتهم⁽⁷⁾ الجمعة في المصرا، فإنهم يصلون الظهر بغير أذان وإقامة وجماعة⁽⁸⁾.

وهو على شرف من الأرض أيضًا، ومما يلي الشمال باب بخارى، ومما يلي الجنوب باب كش؛ وهي كثيرة الحمامات والخانات. الروض المعطار في خبر الأقطار: 1/ 322، وينظر: المسالك والممالك للإصطخري: 1/ 110.

(1) في (أ، ب) وردت [قبل].

(2) هو قثم بن العباس بن عبد المطلب: ابن عم النبي ﷺ، أدرك صدر الإسلام في طفولته، ومريه النبي ﷺ وهو يلعب، فحمله. وولاه عمه "علي بن أبي طالب" على المدينة، فاستمر فيها إلى أن قتل علي، فخرج في أيام معاوية إلى سمرقند، فاستشهد بها. وكان يشبه رسول الله ﷺ. وليس له عقب. الزركلي، الأعلام: 5/ 190، وينظر: تهذيب التهذيب 8: 361 ونسب قريش 27 وجمهرة الأنساب 16.

(3) هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم، عم الرسول ﷺ، وجد الخلفاء العباسيين. كان في قريش سيدًا مشهورًا بالرأي. وكانت إليه سقاية الحاج، من مآثر قريش، وأقرت له في الإسلام. قيل إنه أسلم قبل الهجرة. هاجر متأخرًا. وشهد الفتح وحنينا. وكان الخلفاء يجلبونه. (ت 32هـ) ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام 4/ 35، وابن حجر، الإصابة: 3/ 631.

(4) في (أ) وردت [يجز].

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 153.

(6) في (أ) وردت [الظهيرية].

(7) في (أ) وردت [فاتته].

(8) صلاة الجمعة لا تقضى بالفوات، وإنما تعاد الظهير في مكانها. قال في البدائع: وأما إذا فاتت عن وقتها، وهو وقت الظهير، سقطت عند عامة العلماء؛ لأن صلاة الجمعة لا تقضى؛ لأن القضاء على حسب الأداء، والأداء فات بشرائط مخصوصة بتعذر تحصيلها على كل فرد، فسقط، بخلاف سائر المكتوبات إذا فاتت عن أوقاتها، وهذا محل اتفاق. ينظر: البدائع 1/ 269، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 65.

م، قوله: وإن أدرك معه أكثر الركعة الثانية، أي: أدرك⁽¹⁾ الإمام في الركوع [والسجود]⁽²⁾، لأن المدرك للركوع مدرك للأكثر، لأن الأصل في الصلاة الأفعال وقد أدركها، وهو الركوع والسجود، فالحاصل أنه أراد به إدراك⁽³⁾ الركعة الثانية⁽⁴⁾، [إلا أنه إذا أدركها، تارة يكون بإدراك الركوع، وتارة بإدراك القيام، وإنما لم يقل: وإن أدرك الركعة الثانية]⁽⁵⁾ كي لا يتوهم أنه إذا أدرك القيام⁽⁶⁾ بنى الجمعة، وإلا فلا⁽⁷⁾، وفيه بيان: أنه إذا أدركه في القومة لا يبنى الجمعة، إلا أن الركعة الثانية ثلاثة أركان: القيام، والركوع، والسجود، فإدراك⁽⁸⁾ الركوع إدراك للأكثر⁽⁹⁾ جزماً⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

م، قوله: بنى عليها الظهر، أي: يصلي أربعاً، ينوي الجمعة بالإجماع، حتى لو نوى الظهر لا يصح، ويلزمه القراءة في الكل، ويلزمه القعدة [الأولى]⁽¹²⁾ في رواية الطحاوي⁽¹³⁾ رحمه الله، قيل: هذا الاحتياط لا معنى له؛ فإنه لو كان ظهراً لا يمكنه أن يبنّيها على تحريمه الجمعة⁽¹⁴⁾.

ي، قوله: إذا خرج الإمام يوم الجمعة، يريد به: إذا صعد على المنبر، وهذا عند أبي حنيفة رحمته⁽¹⁵⁾، وقالوا رحمهما الله تعالى: لا بأس بالكلام عند ذلك، ويكره الصلاة⁽¹⁶⁾.

(1) في (ب) وردت [إدراك].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ، ب).

(3) في (ب) وردت [أدرك].

(4) البحر الرائق: 4 / 344، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 362.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(6) في (أ) وردت [أدركه في القيام].

(7) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 55، الشيباني، المبسوط: 1 / 367.

(8) في (أ) وردت [فأدرك].

(9) في (ب) وردت [الأكثر].

(10) في (أ) وردت [جزأ].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 196.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(13) تقدمت ترجمته رحمه الله تعالى.

(14) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 53.

(15) السرخسي، المبسوط: 2 / 331، كتاب الآثار: 1 / 59.

(16) مرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 85، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2 / 415.

وإذا أخذ الإمام في الخطبة، فالواجب⁽¹⁾ على القوم الإنصات والاستماع، ويكره التسييح، وقراءة القرآن، والصلاة على النبي⁽²⁾، والكتابة، إذا كان يسمع الخطبة، أما إذا كان بعيدا [و]⁽³⁾ لا يسمع الخطبة، لم يذكر في ظاهر الرواية، واختلف المشايخ [رحمهم الله]⁽⁴⁾ فيه، والسكوت أفضل⁽⁵⁾.

في التهذيب: وعند الشافعي رحمته: يصلي تحية المسجد لأنها عنده واجبة⁽⁶⁾.

(1) الواجب في اللغة: اسم فاعل من رجب يجب وجوبا: لزم. وفي الاصطلاح قال الحنفية: الواجب ما لزم بدليل فيه شبهة. وقال اليفساري: الواجب هو ما يذم شرعا تاركه قصدا مطلقا. ابن منظور، لسان العرب: 1/ 793، مادة (ر ج ب) كشف الأسرار عن أصول البزدوي 2/ 551، وحاشية ابن عابدين 5/ 199. نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول بهامش التقرير والتحجير/ 32.

(2) أصل الصلاة في اللغة: الدعاء، والمقصود بالصلاة على النبي ﷺ: الدعاء له بصيغة مخصوصة والتعظيم لأمره. قال القرطبي: الصلاة على النبي من الله: رحمته، ورضوانه، وثأؤه عليه عند الملائكة، ومن الملائكة: الدعاء له والاستغفار، ومن الأمة: الدعاء له، والاستغفار، والتعظيم لأمره. ابن منظور، لسان العرب: 38/ 433، مادة (صلي)، تفسير القرطبي 14/ 232، القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار النشر: دار الشعب - القاهرة.

(3) الواو ساقطة من (أ، ج).

(4) ما بين المعرفتين ساقط من (ب).

(5) كل ما حرم في الصلاة حرم في الخطبة، وسواء أكان الجالس في المسجد يسمع الخطبة أم لا، اللهم إلا أن لا يشتغل بقضاء فائنة لم يسقط الترتيب بينها وبين الصلاة الرقعية فلا تكروه، بل يجب فعلها فلو خرج الخطيب، وقد بدأ المصلي بصلاة نافلة، كان عليه أن يخفها ويسلم على رأس ركعتين، وهذا محل اتفاق بين الأئمة الأربعة. غير أنه جرى الخلاف فيما إذا دخل الرجل والخطيب يخطب فقد ذهب الحنفية، والمالكية، إلى أنه يجلس ولا يصلي، شأنه في ذلك كالجالس دون أي فرق. وذهب الشافعي وأحمد إلى أنه يصلي ركعتين خفيفتين ما لم يجلس، تحية للمسجد وقال الشافعية: إن غلب على ظنه أنه إن صلاها فائنة تكبيرة الإحرام مع الإمام لم يصلها، ينظر: حاشية ابن عابدين 1/ 574، حاشية الدسوقي 1/ 386، الشرييني، مغني المحتاج 88/ 1، المغني 2/ 319.

(6) اللباب في الفقه الشافعي: تأليف: أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الضبي، دراسة وتحقيق: عبد الكريم بن صنيان العمري، دار البخاري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1416هـ: 1/ 132، أسنى المطالب: 3/ 479، إغاثة الطالبين: 1/ 127، الشافعي، الأم: 146/ 1، الشرييني: محمد الشرييني الخطيب، الإنفاع في حل ألفاظ أبي شجاع، دار النشر: دار =

في الكبرى: النأي عن الخطيب يوم الجمعة، إذا كان بحيث لا يسمع الخطبة، لا يقرأ القرآن بل يسكت، هو المختار؛ لأنه مأثور بالاستماع، والإنصات مقصود، فلئن لم يقدر على الاستماع، قدر على الإنصات⁽¹⁾.

رجل سلم على رجل والإمام يخطب، رد عليه في نفسه ولا يجهر، وكذا إذا عطس حمد الله في نفسه، لأن⁽²⁾ رد السلام واجب، ويمكنه إقامة هذا الواجب على وجه لا يخل الاستماع (أ/ 131) وكذا قال أبو يوسف رحمته والأصوب أنه لا يجيب لأنه يخل الإنصات وبه يفتي⁽³⁾.

في المحيط: قرأ الإمام على المنبر آية السجدة، سجد لها⁽⁴⁾ ومن سمعها، قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: ينزل من المنبر ويسجد على الأرض، قال [رحمته] قال⁽⁵⁾ مشايخنا رحمهم: إذا تلى الإمام آية السجدة في صلاة الجمعة، لا يسجد لها؛ لأنه إذا أصر للسجود وكبر المكبرون يظن الناس أنه كبر للركوع، فيفتنون به، ويكون تركها أولى⁽⁶⁾.

في فتاوي الحجة: ويكره للرجل أن يتكلم [عند الخطبة]⁽⁷⁾ وإن كان قليلاً⁽⁸⁾؛ لما

الفكر - بيروت - 1415، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر: 1/ 117، الحارثي في فقه الشافعي: 2/ 429.

(1) السرخسي، المبسوط: 2/ 326.

(2) في (ب) وردت [أن].

(3) السرخسي، المبسوط: 2/ 246.

(4) في (ب، ج) وردت [سجدها].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 170، الكاساني، الصنائع: 2/ 202.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(8) إذا صعد الإمام المنبر للخطبة، يجب على الحاضرين أن لا يشتغلوا عندئذ بصلاة ولا كلام إلى أن يفرغ من الخطبة. فإذا بدأ الخطيب بالخطبة تأكد وجوب ذلك أكثر. قال في تنوير الأبصار: كل ما حرم في الصلاة حرم في الخطبة، وسواء أكان الجالس في المسجد يسمع الخطبة أم لا، اللهم إلا أن يشتغل بقضاء فائتة لم يسقط الترتيب بينها وبين الصلاة الوقتية فلا تكره، بل يجب فعلها فلر خرج الخطيب، وقد بدأ المصلي بصلاة نافلة، كان عليه أن يخففها ويسلم على رأس

روى في الأخبار: ((من قال لصاحبه والإمام يخطب مه وفي رواية صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له))⁽¹⁾ قال أبو حنيفة رحمته: السكوت والإنصات أفضل عند الخطبة، سمع أو لم يسمع؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَاسْتَمِعُوا لِلَّهِ﴾⁽²⁾ وَأَنْصِتُوا⁽³⁾، فلئن تعذر عليه الاستماع فقد قدر على الإنصات⁽³⁾، فيلزمه ذلك، في كتاب البرامكة⁽⁶⁾؛ كان أبو حنيفة رحمته يكره تسميت⁽⁷⁾ العاطس، ورد السلام، إذا خرج⁽⁸⁾ الإمام⁽⁹⁾، ولو عطس فحمد الله

ركعتين، وهذا محل اتفاق بين الأئمة الأربعة. غير أنه جرى الخلاف فيما إذا دخل الرجل والخطيب يخطب فقد ذهب الحنفية، والمالكية، إلى أنه يجلس ولا يصلي، شأنه في ذلك كالجالسين دون أي فرق. وذهب الشافعي وأحمد إلى أنه يصلي ركعتين خفيفتين ما لم يجلس، تحية للمسجد وقال الشافعية: إن غلب على ظنه أنه إن صلاها فاته تكبير الإحرام مع الإمام لم يصلها. ينظر: حاشية ابن عابدين 1/ 574، المغني 2/ 320، الشريفي، مغني المحتاج 1/ 288، حاشية الدسوقي 1/ 386، 387.

(1) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظ: عن أبي هريرة رحمته أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا قلت لصاحبك يرم الجمعة أنصت، والإمام يخطب، فقد لغوت)) 3/ 476 برقم (882) باب الإنصات يرم الجمعة...، ومسلم في صحيحه: 4/ 338 برقم (1419) باب فضل من استمع وأنصت يوم الجمعة.

(2) ما بين المعقوفين غير مثبت من (ب).

(3) في (أ) وردت [وأنصت].

(4) سورة الأعراف، من الآية: 204.

(5) في (ب، ج) وردت [إنصات].

(6) لم أدرك ما يقصده بكتاب البرامكة!

(7) في (أ) وردت [تسمية]. ومن معاني التسميت لغة: الدعاء بالخير والبركة. وكل داع لأحد بخير فهو مشمت ومسمت بالشين والسين، والشين أعلى وأفشى في كلامهم. وكل دعاء بخير فهو تسميت. وتسميت العاطس أو تسميته: أن يقول له متى كان مسلماً: برحمتك الله. وهو لا يخرج في الاصطلاح الفقهي عن هذا المعنى. اتفق العلماء على أنه يشرع للعاطس عقب عطاسه أن يحمده الله، ينظر: لسان العرب 1/ 52، مادة: 'شمت'، والشرح الصغير 4/ 765، الفتاوى الهندية 5/ 326.

(8) في (أ) وردت [أخرج].

(9) ابن النعمان، شرح فتح القدير: 2/ 68، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 363، الميداني، اللباب: 1/

أو سمع اسم النبي ﷺ فصلّى على النبي في نفسه جاز عملاً بالدلائل، فلو⁽¹⁾ سكّت فهو أفضل؛ تحقيقاً للإنصات، ولو كان الرجل في موضع لا يسمع الخطبة، اختلف المشايخ في جواز صلاته وقراءته وتسيّحه، وكان نصير بن يحيى⁽²⁾ يقرأ القرآن في ذلك الوقت، وكان يختم القرآن في ثلاثة أيام، وقد عاش مائة وسبع سنين⁽³⁾. وكان محمد بن الأزهرى⁽⁴⁾ يدرس الفقه في ذلك الوقت، وكان⁽⁵⁾ حريصاً على العلم، وكان يقول: إذا استقبلك الفقيه فزاد على السلام ولم يسأل شيئاً، فاعلم بأنه كسلان، وحكي أنه كأنه يأكل الفلّانج⁽⁶⁾ ليقوم مقام الطعام والفاكهة، لئلا يشتغل عن العلم بشيء آخر⁽⁷⁾.

وأما الواعظون وخص⁽⁸⁾ لهم في هذا الزمان أن يتكلموا بالأحكام، تعليماً⁽⁹⁾ للعوام وأهل الرساتيق الذين لا يقصدون حضور مجلس العلم، [وينبغي]⁽¹⁰⁾ أن لا يتكلموا إلا

(1) في (أ) وردت [ولو].

(2) نصير بن يحيى وقيل نصر البلخي تفقه على أبي سليمان الجوزجاني عن محمد روى عنه أبو عتاب البلخي مات سنة ثمان وستين ومائتين رحمه الله تعالى، القرشي، طبقات الحنفية: 2/ 200.

(3) الزيّدي، الجوهرة الثيرة: 1/ 364، السرخسي، المبسوط: 2/ 50.

(4) هو محمد بن الأزهر الهروي أبو منصور أحد الأئمة في اللغة والأدب. مولده ووفاته بهراة. نسبته إلى جده (الأزهر). عني بالفقه فاشتهر به أولاً، ثم غلب عليه التبحر في العربية. فرحل في طلبها. وقصد القبايل، وتوسع في أخبارهم. وقع في إसार القرامطة. توفي سنة (370هـ) من مصنفاته: (تهذيب اللغة) و(الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي التي أوردتها المعزني في مختصره)، نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت؛ وتفسير للقرآن. ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ناج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - 1413هـ: ط2، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلوة: 2/ 106؛ والوفيات: 1/ 501.

(5) في (ب) وردت [فكان].

(6) الملبين بالتشديد: الفلّانج وهو الثلبين الملبين، الجوهري، الصحاح في اللغة: 1/ 132، مادة: (لبن).

(7) لم أعر على هذه القصة في المصادر.

(8) في (ب، ج) وردت [فرخص].

(9) في (ب) وردت [وتعليماً].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

بالحق والنصح⁽¹⁾، [وأما المناظرون]⁽²⁾ فإن كان للتغلب والتعنت فلا رخصة لهم، وإن كان للتعليم والتفهيم بنية صالحة فعلى قول بعض المشايخ رخص لهم، في الفتاوى⁽³⁾ الحسامية⁽⁴⁾ على كل حال السكوت أولى.

لقول الله تعالى⁽⁵⁾: ﴿وَأَنصِتُوا﴾⁽⁶⁾ أما أصحاب خلف العوام الذين يستعدون ويقرؤون الحروب والقصص، فيقيمون ويدفعون⁽⁷⁾.

وفي [الفتاوى]⁽⁸⁾ الحسامية: إذا شهد الرجل عند الخطبة إن شاء جلس محتبياً أو مترعباً، أو كما تيسر، لأنه ليس بصلاة عملاً وحقيقة.

وإذا خرج الإمام للخطبة إلى أن يفتح، يكره للحاضرين الكلام والصلاة⁽⁹⁾، ولكن إن كان في الصلاة يتم⁽¹⁰⁾ ويستمع⁽¹¹⁾ الخطبة، وكذلك إذا فرغ من الخطبة إلى أن يفتح الصلاة، يكره الكلام والصلاة إلا صلاة الفجر من⁽¹²⁾ يومه، فيصح⁽¹³⁾ شروعه في الجمعة، وهو⁽¹⁴⁾ أن الوقتين⁽¹⁵⁾ في حكم الصلاة.

(1) في (ب، ج) وردت [فالنصح].

(2) في (ب) وردت [وإنما المتأخرون].

(3) في (أ) وردت [فتاوى].

(4) وهي: فتاوى حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة الشهيد المتوفى: سنة 536، ست ودلائل وخمسمائة، وهو غير: (واقعاته) ذكره: ابن طولون وقال: إن الشيخ نجم الدين: يوسف بن أحمد الخاسي، رتبها: كما رتب (واقعاته) ذكره: تقي الدين. ولم أعر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1222.

(5) في (أ) وردت [لقوله تعالى].

(6) سورة الأعراف، من الآية: 204.

(7) الكلام للشارح يتكلم به عن أهل زمانه.

(8) في (أ) وردت [فتاوى].

(9) الكاساني، الصنائع: 3/ 36، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 55.

(10) في (ب) وردت [يتم].

(11) في (أ) وردت [يسمع].

(12) في (ب) وردت [في].

(13) في (أ، ج) وردت [يصح].

(14) في (أ) وردت [وهذا].

(15) في جميع النسخ [الوقتان] بالالف، ولا يستقيم هذا عربية، إذ إنه اسم أن مثني منصوب بالياء.

لقول النبي ﷺ: «(إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام)»⁽¹⁾ وعند أبي يوسف [ومحمد رحمهم الله]⁽²⁾: لا بأس بالصلاة والكلام قبل الخطبة وبعدها؛ لأن الإنصات للاستماع⁽³⁾⁽⁴⁾.

وأما السنة: إن كان بعيداً من الخطيب⁽⁵⁾ يصلي على قول البعض وهذا أحق من⁽⁶⁾ التسبيح الذي هو نفل مطلق، وإن [كان]⁽⁷⁾ يسمع الخطبة ينتظر إلى أن يفرغ من الصلاة، ولا يشتغل بالسنة، ولا يفوت تكبيرة الأولى⁽⁸⁾.

ويكره [أن يتطوع]⁽⁹⁾ عند زوال الشمس يوم الجمعة [كسائر الأيام، وقال أبو يوسف لا يكره يوم الجمعة]⁽¹⁰⁾ لأن السابقين والعابدين في الصلاة فينظر لهم صيانة لعملهم⁽¹¹⁾، في الكراهة لأنه أقل ما يوقف على ذلك الوقت⁽¹²⁾.

وقد ورد ذلك في الآثار: رجل يصلي الجمعة فتذكر أنه لم يصل صلاة الفجر، فهذه⁽¹³⁾ المسألة على ثلاثة أوجه:

(1) الطبراني، أخرجه عن ابن عمر جتظه، كما في مجمع الزوائد (2/ 184) قال البيهقي: فيه أيوب ابن نهيك وهو متروك، ضعفه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ. وقال الحافظ في الفتح (2/ 409): حديث ضعيف، فيه أيوب بن نهيك وهو منكر الحديث، قاله أبو زوعة وأبو حاتم. جمع النجوام أو الجامع الكبير للسيوطي: 1/ 2230.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(3) في (ب) وردت [بالاستماع].

(4) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 415، الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 1/ 363.

(5) في (ب) وردت [الخطبة].

(6) في (ب) وردت [في].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 170.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(11) في (ج) وردت [لعملهم].

(12) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 108.

(13) في (ب) وردت [بهذه].

إما أن يكون في أول الوقت⁽¹⁾، بحيث لو قضى الفجر يدرك الجمعة [أو]⁽²⁾ ركعة منها، أو لا يدرك الجمعة ولكن يدرك الوقت، أو في آخر الوقت بحيث لا يمكنه الظهر في وقتها، ففي الوجه الأول بالاتفاق يقضى الفجر ويصلي الجمعة، وفي الوجه الآخر بحيث يفوت الوقت بالاتفاق، لا يقضى الفجر ويدرك الجمعة، وفيما إذا كان يدرك الوقت فيؤدي الظهر ولكن لا يدرك الجمعة، فعند⁽³⁾ أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما يصلي الفجر ثم الظهر⁽⁴⁾، وعند محمد رحمته يصلي الجمعة ثم يقضى الفجر، وهذا بناء على أن فوت الجمعة عندهما ليس بعذر لترك الترتيب، وعند محمد رحمته هو عذر ألا ترى أن من اشتغل بـ [طعام]⁽⁵⁾ الغداء والعشاء فحضرته الصلاة إن فاتته الجماعة ويدرك الوقت ويصلي، فإنه يتم الغداء والعشاء [أو]⁽⁶⁾ لو اشتغل به يفوته الوقت، فإنه يقدم الصلاة ثم يشتغل بالطعام، ولو كان في الغداء فأقيمت الجمعة⁽⁷⁾، فإنه يترك الأكل ويدرك⁽⁸⁾ الأجر والجمعة فعلم أن (أ/ 132) فوات الجمعة بمنزلة فوات الوقت⁽⁹⁾.

قال الحجة رحمته: والاحتياط أن يتم الجمعة، ثم يقضى الفجر، ثم يعيد الظهر وعليه الفتوى، [في كفاية الشعبي]⁽¹⁰⁾ وهذا إذا كان مقتدياً، وأما إذا كان إماماً في الجمعة

(1) في (أ، ب) وردت [الجمعة].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) في (ج) وردت [وعند].

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 192، الكاساني، الصنائع: 2/ 36.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(6) الواو ساقطة من (ب).

(7) في (أ) وردت [للجمعة].

(8) في (أ) وردت [يترك].

(9) الكاساني، البدائع 1/ 269 وما بعدها.

(10) كفاية الشعبي، في الفقه والعبادات والمواظع، للقاضي أبي جعفر محمود بن عمر الشعبي

الحنفي، أولها المجلس الأول في فرائض الصلاة إلخ. ولم أعثر عليه. إيضاح المكنون في الذيل

على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابائي البغدادي، (ت 1399هـ)، 2/

فتذكر أنه لم يصل الفجر، أو صلاها على غير وضوء، فإنه ينظر: إن كان في الوقت ضيق يمضي فيها، وإن كان في الوقت سعة فلائنه يخرج من الجمعة ويخرج من صلاة القوم من أن يكون جمعة ولكن يمضي فيها، ثم يصلي الفجر والقوم ينتظرون له، ثم إذا صلى الفجر صلى بهم الجمعة⁽¹⁾.

في فتاوى الحجة: [ولو كان في الجمعة فوق [له] ⁽²⁾ الشك في أداء الفجر، فلم ⁽⁴⁾ يتيقن، فإنه يتم الجمعة، ثم [إن] ⁽³⁾ تيقن بأداء الفجر جازت الجمعة ⁽⁶⁾، وإن تيقن بأنه ⁽⁷⁾ لم يصل الفجر [يقضي الفجر] ⁽⁸⁾ ويعيد الظهر؛ لأنه صلى الجمعة ذاكرة فلم يسقط الترتيب، وكذلك في جميع الصلوات ⁽⁹⁾.

وهذا كمن كان يصلي بالتييم، فرأى خيالا يظنه ماء فإنه يتم الصلاة، ثم ينظر فإن كان ماء توطأ وأعاد؛ لأنه رأى الماء في الصلاة، وإن كان سرايا [فقد] ⁽¹⁰⁾ صحت صلاته ⁽¹¹⁾.

في النسفية: وسئل: [في يوم الجمعة] ⁽¹²⁾ إنا نرى بعض الناس يتطوعون في الجامع عند الزوال، فنمنعهم عن ذلك، فنخبرهم ⁽¹³⁾ عن [ورود النهي عن] ⁽¹⁴⁾ الصلاة في الأوقات الثلاثة، قال: أما المنع عن النفل فلا؛ كيلا يدخل تحت قوله تعالى:

(1) ابن مازة، المحيط البرهاني: 28 / 2.

(2) ما بين المعقوفتين - لى طوله - اقط من النسخة (ب، ج).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(4) في (ب) وردت [لم].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(6) في (ب، ج) وردت [جمعت].

(7) في (أ) وردت [أنه].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 28 / 2.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 226 / 2.

(12) في (أ) وردت [عن عيد الفطر].

(13) في (ب، ج) وردت [ونخبرهم].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

﴿أَرَيْتَ﴾⁽¹⁾ الَّذِي يَتَّقِي ﴿عَبْدًا أَصْلًا﴾⁽²⁾ وبه استدلل علي عليه السلام، حين رأى قوما يصلون قبل صلاة العيد وقال: (ما هذه الصلاة التي لم تكن نصليها)⁽³⁾ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقيل له: ألا تمنعهم عن ذلك؟ فقال: (لا؛ لأنني أخشى أن أدخل تحت قوله تعالى: ﴿أَرَيْتَ الَّذِي يَتَّقِي ﴿عَبْدًا أَصْلًا﴾﴾⁽⁴⁾، ولأنه لا يتحقق أنه وقت الزوال، بل عسى أن يكون قبله أو بعده، ولئن كان وقته روي [عن]⁽⁶⁾ أبي يوسف عليه السلام: أنه لم يكره التطوع عند الزوال يوم الجمعة⁽⁷⁾، عند الشافعي عليه السلام لا يكره ذلك في جميع الأيام⁽⁸⁾، لئن اعترضت على هذا المصلي فعسى⁽⁹⁾ أنه يجيبك أنه يقلد⁽¹⁰⁾ في هذه المسألة من يرى جواز ذلك، أو يحتج⁽¹¹⁾ عليك بما احتج⁽¹²⁾ به من أجاز ذلك، فليس لك أن تنكر على من تقلد مجتهدا واحتج⁽¹³⁾ دليلا⁽¹⁴⁾.

(1) ما بين المعقوفين غير مثبت من (ب).

(2) سورة العلق، آية: 9، 10.

(3) في (أ) وردت [يصليها].

(4) سورة العلق، آية: 9، 10.

(5) أخرجه ابن راهويه، والبخاري كما أشار إلى ذلك في: كنز العمال: (24529)؛ 8/ 642. مسند إسحاق بن راهويه: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 1/ 386، الكاساني، الصنائع: 3/ 184.

(8) ينظر: أسنى المطالب: 2/ 219، الشربيني، الإقناع: 1/ 112، الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 270/ 2.

(9) في (أ) وردت [فعل].

(10) في (أ، ب) وردت [تقلد].

(11) في (ب) وردت [مجتمع].

(12) في (ب) وردت [احتج].

(13) في (ب) وردت [أو مجتمع].

(14) البابرني، العناية شرح الهداية: 1/ 381.

وقد جضر السيد الإمام أبو شجاع⁽¹⁾ يوم الجمعة مسجد الجامع بسمرقند والإمام يخطب، فقام وصلى الأربع، فقال القاضي [الإمام]⁽²⁾ أبو منصور رحمته: قد اجتهد السيد الإمام، قال: وقال: السيد الإمام رحمته كنت ألتفت إلى العوام ببخارى، يدخلون⁽³⁾ المسجد عند طلوع الشمس، فيصلون⁽⁴⁾ الفجر، وكنت على أن⁽⁵⁾ أ منع [عن]⁽⁶⁾ ذلك هؤلاء، فسألت أولا الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمته وقلت: هل أنكر عليهم ذلك وأزجرهم عنه؟ قال لا لأن الغالب من حالهم أنهم لو منعوا عن ذلك وأمروا بالمكث في المسجد إلى ارتفاع الشمس، أو بالرجوع ثم بالحضور إذا ارتفعت الشمس فصلوها، أو في موضع آخر، لم يفعلوا ذلك، بل يتركوها⁽⁷⁾ أصلا ثم لم يقضوها، ولو صلوها في هذه الحالة فقد [جاز]⁽⁸⁾، أجازها⁽⁹⁾ أصحاب الحديث، ولا شك أن الأداء في وقت يجيزه بعض الأئمة أولى من الترك أصلا⁽¹⁰⁾.

(1) قال أبو الوفاء في الجواهر المضية: أبو شجاع ذكره الخاصي في مسألة: إذا شرع في الصلاة على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد الفراغ من التشهد ناسيا، ثم تذكر فقام إلى الثالثة، قال السيد الإمام أبو شجاع والقاضي الماتريدي: عليه سجود السهو كما هو جواب مشايخنا، غير أن السيد الإمام قال إذا قال: اللهم صل على محمد وحب السجود. وقال القاضي الماتريدي لا يجب ما لم يقل مع ذلك وعلى آل محمد. وأبو شجاع هذا والقاضي الماتريدي كانا في زمن الإمام علي السعدي، ومات السعدي سنة 461هـ، ينظر: الجواهر المضية 2/ 254 - 255، ط 1، وحاشية الشلبي على تبين الحقائق 1/ 193.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) في (ب) وردت [يدخلونه].

(4) في (ب، ج) وردت [يصلون].

(5) في (ب) وردت [أني].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) في (ج) وردت [يتركونها].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(9) في (ب) وردت [أجاز].

(10) ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع 1/ 315 وما بعدها، الباب شرح مختصر القُدوري: 1/

في النصاب: دراسة الفقه⁽¹⁾ والنظر في كتاب الفقه وكتابته في حالة الخطبة، فمن مشايخنا عليه السلام [من]⁽²⁾ كره ذلك، ومنهم من قال: لا بأس به، وهكذا روي عن أبي يوسف عليه السلام⁽³⁾، قال شمس الأئمة الحلواني عليه السلام: هذا فصل آخر اختلف المشايخ فيه أيضا، أنه إذا لم يتكلم بلسانه [و]⁽⁴⁾ لكنه أشار برأسه أو يده أو بعينه، نحو إن رأى منكرا⁽⁵⁾ من إنسان فنهى يده، أو أخبر مخبرا⁽⁶⁾ فأشار، هل يكره ذلك؟ فمن مشايخنا من كره ذلك، وسوى بين الإشارة بالرأس [و]⁽⁷⁾ بين التكلم باللسان⁽⁸⁾.

في الذخيرة والخلاصة: والصحيح أنه لا بأس، فإنه روي عن عبد الله بن مسعود عليه السلام: أنه سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وهو يخطب فرد عليه بالإشارة⁽⁹⁾. قال شمس الأئمة [الحلواني]⁽¹⁰⁾ عليه السلام: هنا فصل آخر، وهو أن الدنو من الإمام [أولى؟ أم]⁽¹¹⁾ التباعد؟ اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: التباعد أولى كيلا يسمع مدح الظلمة ودعاءهم، والصحيح من الجواب عن⁽¹²⁾ مشايخنا: أن الدنو منه أفضل⁽¹³⁾. في النصاب: ويكره السلام و⁽¹⁴⁾ صلاة التطوع حالة⁽¹⁵⁾ الخطبة بالإجماع، وكذلك عند أبي حنيفة عليه السلام إذا خرج الإمام، وكذلك تسميت العاطس، ورد السلام، وإذا

(1) في (أ) وردت [الفقهاء].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) السرخسي، المبسوط: 2/ 326، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 180.

(4) الواو ساقطة من (ب).

(5) في (أ، ب) وردت [منكم].

(6) في (أ) وردت [بخير].

(7) الواو ساقطة من (ب).

(8) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 57.

(9) لم أعر على هذا الأثر إلا في ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 181.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(11) في (ب) وردت [أ] بدلا عن [أولى أم].

(12) في (ب، ج) وردت [من].

(13) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 181.

(14) في (أ) وردت [في].

(15) في (ب، ج) وردت [حال].

شمت أو رد في نفسه جاز وعليه الفتوى، ولو مر على رجل يصلي أو يقرأ القرآن، لا يسلم عليه لأنه⁽¹⁾ يشغله⁽²⁾ (أ/ 133) عن طاعة الله تعالى و⁽³⁾ مناجاته، ومع هذا لو سلم هل يجب الجواب إذا فرغ من الصلاة؟ قال الشيخ الإمام أبو بكر الإسكافي⁽⁴⁾ رحمه الله: لا يجب، والمختار أنه يجب عليه رده إذا فرغ من الصلاة؛ لأن المانع قد زال⁽⁵⁾.

في الجامع⁽⁶⁾ الصغير الأزرجندي: [إذا]⁽⁷⁾ قال الخطيب: «يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ [وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا]»⁽⁸⁾ في الخطبة، فالأصح السكوت؛ لأن حالة الخطبة حالة الصلاة، ولو قرأ⁽⁹⁾ حالة الصلاة هذه الآية فإنه يسمع ويسكت فكذا إذا قرأ في حالة الخطبة.

م، قوله: الأذان الأول، المعتبر: الأذان الأول بعد زوال الشمس، سواء كان بين يدي المنبر أو على الزوراء⁽¹¹⁾.

(1) في (أ) وردت [أن].

(2) في (أ) وردت [يشغل].

(3) في (أ، ج) وردت [أو].

(4) هو محمد بن أبو بكر الإسكاف البلخي، لقيه حنفي، إمام كبير جليل القدر، أخذ الفقه عن محمد ابن سلمة وعن أبي سليمان الجوزجاني، وتفقه عليه أبو بكر الأعمش محمد بن سعيد وأبو جعفر الهندواني. توفي سنة (333هـ) من تصانيفه: (شرح الجامع الكبير للشيباني) في فروع الفقه الحنفي. ينظر ترجمته في: النجواهر المضية 2/ 28، 239 والفوائد البهية ص 160، ومعجم المؤلفين 8/ 232، الفرشي، طبقات الحنفية: 2/ 28.

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 1/ 436، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 195، الزيلعي، نيبين الحقائق: 2/ 256، الطحاوي، شرح معاني الآثار: 2/ 301، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 55.

(6) في (أ) وردت [جامع].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(8) في (ب) وردت [الآية] بدل ما بين المعقوفتين.

(9) سورة الأحزاب، 56.

(10) في (ب) وردت [قرأها].

(11) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 114.

ب، الزوراء: دار عثمان عليه السلام بالمدينة، ومنه ⁽¹⁾ قولهم: أحدث الأذان على الزوراء ⁽²⁾.

في الذخيرة: المعتبر في يوم الجمعة الأذان عند الخطبة، هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث عليه السلام ⁽³⁾، وتفسير الاعتبار حرمة البيع ⁽⁴⁾، ووجوب السعي ⁽⁵⁾، وقال: الحسن بن زياد عليه السلام: الأذان المعتبر الأذان على المنارة ⁽⁶⁾، وذكر شمس الأئمة السرخسي عليه السلام: الصحيح أن المعتبر كل أذان يوجد بعد الزوال أولاً، والأصح أن المعتبر هو الأول إذا ⁽⁷⁾ كان بعد الزوال لحصول ⁽⁸⁾ الإعلام ⁽⁹⁾.

في فتاوى الحجة: اعلم أن الأذان المسنون يوم الجمعة الذي يؤذن المؤذن بين يدي المنبر عند الخطبة، وكان هذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ⁽¹⁰⁾. وكان ⁽¹¹⁾ الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين يتكبرون ⁽¹²⁾ للجمعة، حتى إنهم كانوا يتركون الغداء للمسارعة إلى الجمعة ⁽¹³⁾.

(1) في (أ، ب) وردت [ورثها].

(2) وما أورده المصنف من إحداث الأذان على عهد عثمان بن عثمان ورد في الحديث الآتي: (عن السائب - وهو ابن يزيد - قال: كان النداء الذي ذكر الله في القرآن يوم الجمعة إذا خرج الإمام وإذا قامت الصلاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر حتى كان عثمان فكثير الناس فأمروا بالنداء الثالث على الزوراء فثبت حتى الساعة). صحيح ابن خزيمة: 3/ 136 برقم (1773)، والمتقى من السنن المستندة لابن الجارود: 1/ 81 برقم (290).

(3) انكاساني، الصنائع: 2/ 108، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 113.

(4) في (أ) وردت [البيع].

(5) في (أ) وردت [البيع].

(6) انكاساني، الصنائع: 2/ 108، ابن ماز، المحيط البرهاني: 2/ 195.

(7) في (أ) وردت [وإذا].

(8) وردت في جميع النسخ (الحصول).

(9) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 416، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 55.

(10) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 85.

(11) في (ب، ج) وردت [وكانت].

(12) في (أ) وردت [يتكبرون]، وفي (ج) وردت [يتكبرون].

(13) في (ب) وردت [للجمعة] بدل [إلى الجمعة].

وأما اليوم فقد ذكر في الفتاوى⁽¹⁾ أن أذان الأصل اليوم هو الأذان على المنارة؛ [لأنه]⁽²⁾ للإعلام للأبعد والأقرب⁽³⁾، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾⁽⁴⁾ فأذن المؤذن للإعلام، ثم يؤذن قبل السنة وقبل الخطبة لإحياء الأحكام⁽⁵⁾، قال صاحب الكتاب أكرمه الله تعالى بالجنة: سمعت ببخارى، ورأيت المؤذنين يؤذنون على سقف الجامع عند الصبح، يدورون [ويؤذنون]⁽⁶⁾، كذا⁽⁷⁾ في بلاد الترك⁽⁸⁾ قبل⁽⁹⁾ الزوال، وإنما رخص لهم مشايخهم لغلبة أهل الإسلام، وإظهار القوة للمسلمين وإحياء الأحكام⁽¹⁰⁾ في بلاد الترك فيكون حسناً.

فإذا فرغ الإمام من الخطبة أقام المؤذن⁽¹¹⁾، ويصلي المؤمنون، ويكره البيع والشراء بعد الأذان للجمعة؛ لقول الله تعالى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾⁽¹²⁾ والذي يبيع وشري في المسجد

(1) في (أ، ب) وردت [فتاوى].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 195، الكاماني، الصنائع: 2 / 108.

(4) سورة الجمعة، من الآية: 9.

(5) في (أ، ب، ج) وردت [الكلام].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) في (ب، ج) وردت [كذا].

(8) بلاد الترك (تركستان): بلاد تقع إلى الشمال والشرق من بلاد ما بين النهرين، تمتد على ضفة نهر سيحون اليمنى وتعرف المنطقة اليوم باسم (طشقند) وهي تتبع ولاية (أوزبكستان) الروسية وتسمى عاصمتها بهذا الاسم. ينسب إليها كثيراً من العلماء منهم: أبو بكر علي الففال الشاشي المتوفى سنة 336هـ، وأبو الحسن علي بن الحاجب الشاشي المحدث المتوفى سنة 314هـ، وأبو سعيد بن كليب الشاشي صاحب المسند الكبير وغيرهم، آثار البلاد وأخبار العباد: ص 210 وما بعدها، تعريف بالأماكن الواردة بالبداية: ص 200.

(9) في (أ) وردت [بعد].

(10) في (ب، ج) وردت [للأحكام].

(11) في (ب، ج) وردت [المؤذنون].

(12) سورة الجمعة، من الآية: 9.

أو على باب المسجد أعظم إثما وأثقل وزرا⁽²⁾⁽¹⁾.

وروى أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعا: ((إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على أبواب المساجد، يكتبون الناس على مجيئهم، فالمتعجل إليها كالمهدي بدنة، والذي يليه كالمهدي بقرة، والذي يليه كالمهدي شاة، والذي يليه كالمهدي دجاجة، والذي يليه كالمهدي بيضة، فإذا صعد الإمام [للخطبة]⁽³⁾ طويت الصحف وجاؤوا يستمعون⁽⁴⁾ الذكر⁽⁵⁾) يعني الخطبة.

ويكره للرجل أن يتخطى رقاب الناس⁽⁶⁾، ويجلس حيث يجد مجلسا⁽⁷⁾، وإن أراد الصف الأول يتكر إلى الجمعة.

لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (([إن]⁽⁸⁾ الذي يتخطى رقاب الناس يتخذ جسرا يوم القيامة [يمر]⁽⁹⁾ عليه الناس))⁽¹⁰⁾.

في المحيط: إذا حضر الرجل يوم الجمعة والمسجد مלא، إن تخطى⁽¹¹⁾ يؤذي الناس، لم يتخط وإن كان لا يؤذي أحدا بأن لا يثأ ثوبا ولا جسدا، لا بأس بأن

(1) في (ب) وردت [وزنا].

(2) التزيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 365، الكاساني، الصنائع: 3/ 62.

(3) في (أ) وردت [في الخطبة]؛ وفي نسخة (ب) سقط ما بين المعقوفتين.

(4) في (أ) وردت [يسمعون].

(5) الحديث أخرجه البخاري، برقم (877)، (باب الاستماع إلى الخطبة): 3/ 466، وأحمد في مستدركه برقم (10164)، 21/ 208.

(6) في (أ) وردت [المسلمين].

(7) الطحاوي، شرح معاني الآثار: 2/ 149.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(10) لم أعر على تخريج له، إلا كلام للبغوي في (شرح السنة) 1/ 260 حيث قال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه وزيان بن فائده فذكر الحديث جدا، ينفرد عن سهل بن معاوية بسنخه، والغمل عليه عند أهل العلم كرهوا تخطي رقاب الناس يوم الجمعة، وشددوا في ذلك".

(11) في (ب) وردت [يتخطى].

يتخطى⁽¹⁾ ويدنو⁽²⁾ من الإمام، وذكر الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمته عن أصحابنا: أنه لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الإمام في الخطبة، ويكره إذا أخذ؛ لأن للمسلم⁽³⁾ أن يتقدم ويدنو من المحراب إذا لم يكن الإمام في الخطبة، أما إذا كان الإمام في الخطبة، فعليه أن يستقر في موضعه⁽⁴⁾ من المسجد.

لأن⁽⁵⁾ مشيه وتقدمه عمل في حال الخطبة⁽⁶⁾. وروى هشام⁽⁷⁾ عن أبي يوسف رحمته: أنه لا بأس بالتخطي ما لم يخرج الإمام أو يؤذ⁽⁸⁾ أحدا⁽⁹⁾.

في التهذيب: أولى المقام: الصف الأول، [ثم]⁽¹⁰⁾ ما [هو]⁽¹¹⁾ أقرب إلى الإمام خلفه، ثم عن يمينه، ثم عن يساره، فإن لم يجد في الصف الأول فرجة يقوم في الثاني⁽¹²⁾.

في شرح المقدمة⁽¹³⁾: قال رسول الله ﷺ: ((خير صفوف الرجال.....

(1) في (ب) وردت [يتخطا].

(2) في جميع النسخ وردت [يدنو] وما أثبتناه أعلاه هو الصحيح عريّة.

(3) في (ب، ج) وردت [المسلم].

(4) في (أ) وردت [موضع].

(5) في (ج) وردت [لأنه].

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 192.

(7) هو هشام بن عبيد الله الرازي، تفقه على أبي يوسف، ومحمد، وحدث عن مالك، وابن أبي ذئب، وحماد بن زيد، وطبقهم، وحدث عنه بقية بن الوليد وأبو حاتم، وجماعة. قال هشام: لقيت ألفاً وسبعمائة شيخ أصغرهم عبد الرزاق. قال أبو حاتم: صدوق، وما رأيت أحداً أعظم قدراً، ولا أجل من هشام بن عبيد الله بالري. قال الصيغري: غير أنه كان ليّاً في الرواية توفي سنة (221هـ). من تصانيفه: "النوادر" و"صلاة الأثر". ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 446/ 10، الجواهر المضية 3/ 569، تاج التراجم ص 238، الفوائد البية ص 223.

(8) وردت في جميع النسخ [يؤذي]، وما أثبتناه هو الصحيح عريّة.

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 192.

(10) ما بين المعقوتين ساقط من (ب، ج).

(11) ما بين المعقوتين ساقط من (ب).

(12) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 81.

(13) مقدمة أبي الليث: هو الشيخ الإمام: نصر بن محمد الأسمر قندي الحنفي، ألفها في: الصلاة، وهي: مقدمة قد اشتهرت فيما بين الأنام ببركاتها وشملتهم فوائد... وشرحها: جبريل بن حسن

أولها⁽¹⁾ وقال رسول الله ﷺ: ((إذا قسم⁽²⁾ الله الرحمة نزلت على رأس الإمام، ثم على من خلفه، ثم تأخذ الرحمة [عن]⁽³⁾ يمينه، ثم⁽⁴⁾ يساره))⁽⁵⁾ (أ/ 134).

في النصاب: إن سبق أحد بالدخول في المسجد مكانه في الصف الأول، فدخل رجل أكبر منه سناً، أو أهل علم، ينبغي [له]⁽⁶⁾ أن يتأخر ويقدمه تعظيماً له⁽⁷⁾.

في المحيط: ذكر محمد ﷺ في الأصل⁽⁸⁾: إذا كان الإمام على الدكان والقوم على الأرض، [أو كان الإمام على الأرض]⁽⁹⁾ والقوم على الدكان، ففي الفصل الأول

ابن عثمان بن محمود بن عثمان الكنجاني المتوفى: سنة 752 ألفه لولده: عبد الله وهو: شرح مفيد بالقرول ذكر في آخره ذيلًا في شرح حروف أبجد ومشتقاتها أوله: (الحمد لله الذي أمد أولياءه بالعاجلة بأنواع النعم... الخ) وسماه: (يكتاب التقدمة في شرح المقدمة) ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1795.

(1) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، برقم (664) 2/ 435 باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول، وتماهه: ((وَسُورُهَا أَجْزَاهَا وَخَيْرُ صُفُوفِ الْبِنَاءِ آخِرُهَا وَسُورُهَا أَوْلَاهَا))، وفي السنن الصغرى لليهقي، برقم (391)، 1/ 442، باب إقامة الصفوف وتسويتها.

(2) في (ج) وردت [انقسم].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) في (ب، ج) وردت [أ] بدل [ثم].

(5) لم أظفر بنص هذا الحديث، ولكن أورد البزار: 1/ 482، حديثًا مقاربا له، عن النعمان بن بشير، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله ملائكته يصلون على الصف الأول)، وهذا الحديث لا

نعلم أحدا رواه عن سماك، عن النعمان، [ألا حسين بن واقد].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ب، ج).

(7) البحر الرائق: 3/ 419، الفتاوى الهندية: 1/ 149، حاشية ابن عابدين: 1/ 569.

(8) هو الأصل في الفروع للإمام المجتهد: محمد بن الحسن الشيباني الحنفي المتوفى: سنة تسع

وثمانين ومائة وهو المبسوط سماه به لأنه صنفه أولا وأملأه على أصحابه رواه عن الجوزجاني

وغيره ثم صنف: (الجامع الصغير) ثم (الكبير) ثم (الزيادات) و(السير الكبير) و(الصغير) وهذه

هي المراد بالأصول وظاهر الروايات في كتب الحنفية ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف

الظنون: 1/ 81.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

يكره في رواية واحدة، وفي الفصل الثاني روايتان، في رواية الأصل يكره⁽¹⁾.
 وذكر الطحاوي رحمه الله في مختصره: أنه لا يكره، وقال بعض مشايخنا⁽²⁾ **حَيْثُ**:
 [و]⁽³⁾ إنما يكره أن يكون الإمام وحده على الدكان أو وحده على الأرض، أما إذا كان
 بعض القوم مع الإمام فلا بأس به، وذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهرزادة⁽⁴⁾ رحمه
 الله⁽⁵⁾ فيما إذا كان القوم على الدكان، وإنما⁽⁶⁾ يكره على رواية الأصل إذا لم يكن للقوم
 فيه عذر، أما عند العذر فلا يكره، كما في الجمعة، فإن القوم يقومون على الرفاف،
 والإمام على الأرض، ولم ينكر عليه أحد من الأئمة لضيق المكان⁽⁷⁾.
 وحكي عن الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني **حَيْثُ** نظير هذا، فإنه كان
 يقول: الصلاة على الرفوف في المسجد الجامع⁽⁸⁾ من غير ضرورة مكروهة⁽⁹⁾، وعند
 الضرورة بأن امتلأ المسجد ولم يجد موضعاً يصلي فيه: لا بأس به⁽¹⁰⁾.
 وهكذا حكي عن الشيخ الإمام الفقيه أبي⁽¹¹⁾ الليث **حَيْثُ** في مسألة⁽¹²⁾ الطاق⁽¹³⁾،
 فإنه كان يقول إذا تحققت الضرورة بأن ضاق المسجد على القوم، والإمام يقوم في

(1) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 62، السرخسي، المبسوط: 1/ 108.

(2) في (ب، ج) وردت [المشايخ].

(3) الراو ساقطة من (ب).

(4) في (أ) وردت [خواهرزادة] بسقوط الباء.

(5) في (ب) وردت [حَيْثُ].

(6) في (ب، ج) وردت [إنما].

(7) السرخسي، المبسوط: 1/ 109، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 62.

(8) في (أ) وردت [الجامع المسجد] على التقديم والتأخير، وما أثبتاه من (ب، ج).

(9) في (أ) وردت [مكروه].

(10) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 62.

(11) في (أ) وردت [أبو] وهو خطأ بين، والمثبت من (ب، ج).

(12) في (أ، ج) وردت [مثاله].

(13) الطاق ما عُقد من الأبنية والجمع الطائفات. الرازي، مختار الصحاح: 1/ 403، وابن منظور،

لسان العرب: 10/ 331، تهذيب اللغة: 9/ 190، ومعجم مقاييس اللغة: 3/ 433، كلها مادة (ط)

الطاق فلا يكره، ولم يذكر محمد رحمته في الأصل للدكان تقديرًا، وذكر شيخ الإسلام عن الطحاوي رحمته: أنه قال: إن [كان] ⁽²⁾ الدكان دون قامة ⁽³⁾ [الرجل] ⁽⁴⁾ لا يكره كيف ما كان، وإن كان مثل قامة الرجل إن كان الإمام على الدكان يكره في ⁽⁵⁾ رواية واحدة، وإن كان القوم على الدكان، ففيه روايتان على ما مر، قال رحمته: وهكذا ⁽⁶⁾ روي عن أبي يوسف رحمته: أنه قدر الدكان بهذا، وذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمته عن الطحاوي رحمته: أن الكراهة فيما جاوز الدكان قدر قامة الوسط، وإن كان دون ذلك لا يكره، قال رحمته: وقال بعض المشايخ ⁽⁷⁾ [رحمته] ⁽⁸⁾: إن كان الدكان قدر الذراع يكره، وإن كان دون ذلك لا يكره ⁽⁹⁾.

عن المبسوط والكبرى ⁽¹⁰⁾: الإمام إذا كان على الدكان والقوم على الأرض، فإنه يكره، [و] ⁽¹¹⁾ أما إذا كان [الإمام] ⁽¹²⁾ على الأرض والقوم على الدكان، ذكر في ظاهر الرواية، وقال: بأنه [لا] ⁽¹³⁾ يكره ⁽¹⁴⁾.

وذكر الطحاوي في مختصره، وقال: بأنه لا يكره، وروي ذلك عن أصحابنا، فإذا في هذا الفصل روايتان، وفي الفصل الأول رواية واحدة في الكراهة، فأما إذا كان الإمام على

(1) في (ب) وردت [الشيخ] ولا تجتمع الإضافة مع (أ) إلا في حالات، وهذه الجملة ليست إحداها.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) في (أ) وردت [قامت] بالناء.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) وردت [في] مكررة في نسخة (أ).

(6) في (ب، ج) وردت [هكذا].

(7) في (أ، ج) وردت [مشايخنا].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(9) ابن الوهام: شرح فتح القدير: 1/ 413، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 62.

(10) في (أ) وردت [المبسوط الكبرى] بدون وار، وفي (ب) وردت [المبسوط البكري].

(11) الوار ساقطة من (أ).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(14) الكاساني، الصنائع: 2/ 346، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 143.

الدكان يكره لما روي عن أبي حنيفة رحمته [عن حماد⁽¹⁾] عن إبراهيم⁽²⁾ عن حذيفة⁽³⁾ عن حذيفة اليماني⁽⁴⁾ رحمته، أنه قال: لما قدم المدائن⁽⁵⁾ قام يصلي بالناس على حصبة صنع له مرتفعاً،

(1) حماد بن أبي سليمان، مسلم، الأشعري بالولاء. فقيه تابعي كوفي من شيوخ الإمام أبي حنيفة. أخذ الفقه عن إبراهيم النخعي وغيره. وكان أفقه أصحابه. يضعف في الحديث عن غير إبراهيم. وهو مستقيم في الفقه. توفي سنة (120هـ) ينظر ترجمته في: تهذيب التهذيب 3/ 16؛ والقهرست لمحمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة - بيروت، 1398هـ - 1978م، ص 299؛ وطبقات الفقهاء، لأثيرازي ص 63، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف أثيرازي أبو إسحاق، دار النشر: دار القلم - بيروت، تحقيق: خليل الميس.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(3) هو إبراهيم بن زيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران. من مذهب اليمن من أهل الكوفة، ومن كبار التابعين، أدرك بعض متأخري الصحابة، ومن كبار الفقهاء. قال عنه الصفدي: فقيه العراق. أخذ عنه حماد بن أبي سليمان ومعاذ بن حرب وغيرهما. توفي سنة (96هـ) ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ 1/ 70؛ والزركلي، الأعلام 1/ 76؛ وابن سعد، الطبقات 6/ 188 - 199.

(4) هو حذيفة بن اليمان (واليمان لقبه واسمه: حسيل ويقال حسل) أبو عبد الله العبسي. من كبار الصحابة، وصاحب سر رسول الله ﷺ. أسلم هو وأبوه وأرادا شهود بدر فصدعهما المشركون، وشهد أحداً فاستشهد اليمان بها. شهد حذيفة الخندق وما بعدها، كما شهد فتوح العراق. استعمله عمر على المدائن فلم يزل بها حتى مات بعد بيعة علي بأربعين يوماً (36هـ). ينظر: تهذيب التهذيب 2/ 219، والإصابة 1/ 317، وتهذيب تاريخ ابن عساكر 4/ 93؛ والزركلي، الأعلام 2/ 180.

(5) كانت سبع مدن من بناء الأكاسرة على طرف دجلة، وقيل: إنها من بناء كسرى الخير أنوشروان. سكنها هو وملوك بني سامان بعده إلى زمن عمر بن الخطاب رحمته. وإنما اختار هذا الموضع للظافة عرائه وطيب تربته وعذوبة مائه؛ قال حمزة: هذا الموضع سمته العرب مدائن لأنها كانت سبع مدن، بين كل واحدة والأخرى مسافة، وآثارها إلى الآن باقية وهي: اسفابور، به اودشير، هنبو سابور، دوزندان، به از انديوخسرو، تونيباز، كردافاذ. فلما ملك العرب ديار الفرس واختطت الكوفة والبصرة انتقل الناس إليهما، ثم اختط الحجاج واسطاً وكانت دار الإمارة فانتقل الناس إليها، فلما اختط المتصور بغداد انتقل أكثر الناس إليها. آثار البلاد وأخبار العباد: 1/ 185، وينظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق: 1/ 217، معجم البلدان: 5/ 74، فتوح البلدان: 2/ 322، المسالك والممالك للإصطخري: 1/ 33.

من الأرض وسلمان⁽¹⁾ معه، فجذبه وقال: أنت رجل كواحد من القوم، وفي رواية قال: أما علمت أن أصحابك يكرهون ذلك؟ فقال حذيفة رضي الله عنه: تذكرت حين جذبني⁽²⁾. والمعنى فيه: وهو أن هذا يشبه اختلاف المكانين، واختلاف المكانين⁽³⁾ حقيقة يوجب الفساد، فما يشبهه يوجب الكراهة، ولأن هذا يشبه صنع أهل الكتاب، لأنهم يعدون لإمامهم مكانا على حدة، والنشبه⁽⁴⁾ بفعل أهل الكتاب خارج الصلاة مكروه، فلأن يكون مكروها في الصلاة أولى، [و]⁽⁵⁾ لكنه يجوز⁽⁶⁾ ذلك؛ لأنه لم يختلف المكانان من حيث الحقيقة⁽⁷⁾.

وأما إذا كان الإمام على الأرض، والقوم على الدكان فإنه يكره في ظاهر الرواية؛ لأنه⁽⁸⁾ يشبه اختلاف المكانين على ما ذكرنا⁽⁹⁾.

وأما وجه ما ذكر الطحاوي، وهو أنه إنما يكره إذا كان الإمام على الدكان والقوم على الأرض، يشبه صنع أهل الكتاب، وهذا المعنى⁽¹⁰⁾ معدوم هنا، فقد عدم المعنى

(1) يقال: سلمان ابن الإسلام، وسلمان الخير، أبو عبد الله ولا يعرف اسم أبيه بفارس أصله من رامهرمز. وقيل من أصبهان. كان أبوه ذا رئاسة، وخرج هو يطلب الهدى فلزم بعض علماء النصاري ثم خرج إلى يثرب بإشارة بعضهم. فأسر واسترق وقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأسلم وجاهد معه. وكان ذا رأي. وهو الذي أشار بحفر الخندق. ثم شاهد المشاهد وبعض الفتوح. ولي إمرة المدائن حتى توفي. وتشير بعض الروايات إلى أنه جاوز 250 عاما، وقال الذهبي: ظهر لي أنه ما جاوز 80. (توفي سنة 36هـ). ينظر ترجمته في: ابن حجر، الإصابة 2/ 60، وابن عبد البر، الاستيعاب 2/ 634، والتركلي، الأعلام 3/ 169، وابن الأثير، أسد الغابة 2/ 328.

(2) هذه الرواية وجدتها في كتب الحنفية: ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 76، الطحاوي، شرح معاني الآثار: 3/ 169.

(3) في (أ) وردت [المكان].

(4) في (أ) وردت [النشبه].

(5) الواو ساقطة من (أ).

(6) في (ب) وردت [لا يجوز].

(7) التزيلعي، تبين الحقائق: 2/ 281.

(8) في (ب) وردت [لا] بدل [لأنه].

(9) السرخسي، البسيط: 1/ 108، ابن مازة، المحيط البيرهاني: 2/ 62.

(10) في (ب) وردت [المعنف].

الموجب للمكرهة؛ فلا يكون مكروها، ثم إن محمداً عليه السلام ذكر الدكان في الكتاب، ولم يذكر مقدار الدكان⁽¹⁾.

وذكر الطحاوي في مختصره قدر الدكان مقدار قامة الرجل، وقال: إذا كان الإمام على الدكان والقوم على الأرض والدكان مقدار قامة الرجل فإنه يكره، وإن كان دونه لا يكره، وأما إذا كان القوم على الدكان، والإمام⁽²⁾ على الأرض فإنه يكره على اختلاف الروايتين، وروي عن أبي يوسف عليه السلام أنه قدر الدكان بهذا، وهذا محمول على حالة الاختيار، وأما في حالة العذر فلا بأس به، كما أن في يوم الجمعة والعيد⁽³⁾ لا بأس بأن يصلي القوم على الرفاف والسطح؛ لضيق المكان⁽⁴⁾.

في الطحاوي: [و⁽⁵⁾ لو كان في المسجد غرفة، فإنه يكره الصعود عليها، ما دام يجد مكاناً على الأرض، وإن لم يجد فلا بأس⁽⁶⁾].

ب، كعب بن الأشرف⁽⁷⁾: أما أن رفافي تقصف تمراً⁽⁸⁾ [التي]⁽⁹⁾ تتكسر من كثرة (أ) / (135) التمر⁽¹⁰⁾.

(1) السرخسي: المبسوط: 108 / 1.

(2) في (ج) وردت [القوم] بدل [الإمام].

(3) في (ب، ج) وردت [العبدین].

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 62 / 2، الكاساني، الصنائع: 364 / 2.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 194 / 8، التبايرتي، العناية شرح الهداية: 166 / 2.

(7) في (أ) وردت [الأشراف]؛ وهو: كعب بن الأشرف الطائي، من بني نبهان (3هـ - 624م): شاعر جاهلي، كان سيداً في أخوانه، يقيم في حصن له قريب من المدينة، ما زالت بقايا، إلى اليوم، يبيع فيه التمر والطعام، أدرك الإسلام، ولم يسلم، وأكثر من هجو النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه، وتحريض القبائل عليهم وإيذائهم، والتشيب بنسائهم، وخرج إلى مكة بعد وفاة "بدر" فتدب قتل قريش فيها، وحض على الأخذ بشأهم، وعاد إلى المدينة، وأمر النبي صلى الله عليه وآله وأمه وسلم يقتله، فانطلق إليه خمسة من الأنصار، قتلوه في ظاهر حصنه، وحملوا رأسه في مخلاة إلى المدينة. الزركلي، الأعلام: 225 / 5.

(8) في (ب) وردت [ثمر] بالرفع.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(10) في (أ، ج) وردت [التمر].

(11) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 339 / 1، وقوله: (أما إن رفافي تقصف تمراً) صدر بيت

والرفاف: جمع رف، والمحفوظ رفوف، ومنها رفوف الخشب لألواح اللحد، على أن⁽¹⁾ فعلا في جمع⁽²⁾ فعل كثير⁽³⁾.

في الجامع الصغير الأوزجندي: يكره أن يقوم الإمام في موضع أرفع [دون]⁽⁴⁾ المقتدي، واختلفوا في مقدار ارتفاع الذي يكره، ذكر الطحاوي رحمته الله أنه مقدر بقامة الرجل⁽⁵⁾، وهكذا روي عن أبي يوسف رحمته الله، وقيل إنه مقدر بقدر ما يقع به الامتياز، وقيل [إنه]⁽⁶⁾ مقدر بقدر ذراع، اعتبارا بالستره وعليه الاعتماد [والله أعلم بالصواب]⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

باب العيدين⁽⁹⁾

م، يسمى يوم العيد؛ لاجتماع الخلق فيه، وقيل: يسمى به لأن الله⁽¹⁰⁾ تعالى فيه عوائد

وعجزه (من عجرة تغيب فيها الضرس) ذكره الواقدي في المغازي: 1/ 70، ابن منظور، لسان العرب: 9/ 126.

(1) في (ب) وردت [أنه].

(2) في (أ) وردت [جميع].

(3) الرف بالفتح خشب يرفع عن الأرض إلى جنب الجدار يوقى به ما يوضع عليه وجمعه رفوف ورفاف. ابن منظور، لسان العرب: 9/ 126، المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 2/ 377، مادة (رف ف) وينظر أساس البلاغة: 1/ 242، جوهرة اللغة، دار النشر: دار العلم للملايين - بيروت - 1987م، الطبعة: الأولى، تحقيق: رمزي منير بعلبيكي: 1/ 124. نفس المادة.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 166.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(8) الزبلي، تبين الحقائق: 2/ 281.

(9) في (أ) وردت [العيد]. والعيد لغة مشتق من العود، وهو الزجوج والمعازد لأنه يتكرر. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، وهو يومان: يوم الفطر من رمضان وهو أول يوم من شوال، ويوم الأضحى وهو اليوم العاشر من ذي الحجة، ليس للمسلمين عيداً غيرهما. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 3/ 323، مادة (عود)، البحر الرائق: 5/ 202.

(10) في (ب) وردت [الله].

[ب] ⁽¹⁾الإحسان إلى العباد، وقيل: لأن الله تعالى وعد عباده بالنجاة ⁽²⁾ والمغفرة فيه، وقيل: لأنه يوم السرور ⁽³⁾.

الأصل في العيدين: أن الكفار كان لهم يومان يلعبون ⁽⁴⁾ فيهما، فقال ﷺ: ((إن الله بدلکم ⁽⁵⁾ بهما خيراً منهما الفطر والأضحى)) ⁽⁶⁾.

ثم اعلم بأن شرائط العيد كشرائط الجمعة، إلا الخطبة فإنها سنة بعد الصلاة، وتجوز ⁽⁷⁾ بدونها، وخطبة الجمعة فريضة وهي قبل الصلاة، لأن خطبة الجمعة تفعل لأجل الصلاة، بدليل قول عائشة رضي الله عنها: (قصرت الصلاة لمكان الخطبة) ⁽⁸⁾ وما يفعل لأجل الصلاة ويفعل قبلها كالطهارة ⁽⁹⁾.

في الخلاصة: اعلم أن صلاة ⁽¹⁰⁾ العيدين واجبة ⁽¹¹⁾ في إحدى الروایتين، هو

(1) ما بين المعنيتين ساقط من (ج).

(2) في (ب، ج) وردت [بالتجاوز].

(3) الباری، العناية شرح الهداية: 2/ 419.

(4) في (أ) وردت [ويلعبون].

(5) في (ب) وردت [بدلکم] وفي (ج) وردت [بدلکم].

(6) ورد عن أنس - رضي الله عنه - أنه قال: كان لأهل الجاهلية يومان في كل سنة يلعبون فيهما، فلما قدم النبي ﷺ المدينة قال: كان لكم يومان تلعبون فيهما وقد أبدلكم الله بهما خيراً منهما: يوم الفطر ويوم الأضحى. الحديث أخرجه النسائي: 3/ 179 - 180، وقال عنه: ابن أبي يعلى: إسناده صحيح: 6/ 439.

(7) في (أ، ب) وردت [يجوز] بالتذكير.

(8) قال في تلخيص الحبير: 'حديث عمر وغيره أنهم قالوا إنما قصرت الصلاة لأجل الخطبة ابن حزم من طريق عبد الرزاق بسند مرسل عن عمر ومثله لابن أبي شيبة والبيهقي من قول سعيد بن جبير ومن قول مكحول نحوه'. 2/ 176 برقم (665).

(9) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 91.

(10) في (ب) وردت [الصلاة].

(11) اختلف الفقهاء في حكم صلاة العيد. فذهب المالكية والشافعية إلى أنها سنة مؤكدة، لحديث الأعرابي الذي ذكر له النبي ﷺ الصلوات الخمس فقال: هل علي غيرهن؟ قال: 'لا، إلا أن تطرّع' وذلك مع فعل النبي ﷺ لها ومداومته عليها. وذهب الحنفية - على المفتى به عندهم - إلى أنها واجبة، لمواظبة النبي ﷺ عليها من دون تركها ولو مرة، ولأنها تؤدى بجماعة، فلو كانت سنة ولم تكن واجبة لاستثنائها الشارع، كما استثنى التراويح وصلاة الخسوف. وذهب الحنابلة =

المختار⁽¹⁾.

في الزاد: والأوجه أنها واجبة، في الذخيرة وهو الأصح، وتسميته سنة، في الجامع الصغير لوجوبه بالسنة⁽²⁾.

الخروج إلى الجبابة⁽³⁾ في صلاة العيدين⁽⁴⁾ سنة⁽⁵⁾، وإن كان يسعهم المسجد الجامع، على هذا عامة المشايخ، ومنهم من قال: الخروج إلى الجبابة ليس بسنة، وإنما تعارف الناس ذلك لضيق الجامع وكثرة الزحام⁽⁶⁾، والصحيح ما عليه عامة المشايخ⁽⁷⁾.

[مستحبات العيد]

ي، إذا أصبح الرجل يوم العيد، يستحب⁽⁸⁾ له أن يأتي بستة أشياء:

إلى أنها فرض كفاية لقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر، آية: 2]، ولندائمة النبي ﷺ على فعلها. ينظر: بدائع الصنائع 1/ 274، جواهر الإكليل 1/ 101، المجموع 5/ 3، وابن قدامة، المغني 2/ 304. وحديث الأعرابي الذي ذكر له النبي ﷺ - "الصلوات الخمس..."، أخرجه البخاري (فتح الباري 1/ 106) ومسلم (1/ 41) من حديث طلحة بن عبيد الله.

(1) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 366، البابرني، العناية شرح الهداية: 2/ 431، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 84.

(2) البابرني، العناية شرح الهداية: 2/ 418.

(3) في (ب) وردت [الجبابة].

(4) في (أ، ج) وردت [العيد].

(5) البابرني، العناية شرح الهداية: 14/ 183، السرخسي، المبسوط: 2/ 365، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 207.

(6) في (أ) وردت [الزحام].

(7) البابرني، العناية شرح الهداية: 14/ 183.

(8) الاستحباب في اللغة: مصدر استحبه إذا أحبه، ويكون الاستحباب بمعنى الاستحسان، واستحبه عليه: آثره. والاستحباب عند الأصوليين غير الحنفية: اقتضاء خطاب الله العقل اقتضاء غير جازم، بأن يجوز تركه. وهذه الكراهية. ويرادف المستحب: المندوب والتطوع والطاعة والسنة والنافلة والنفل والقربة والمرغب فيه والإحسان والفضيلة والرغبة والأدب والحسن. وذهب الحنفية إلى أن المستحب هو ما فعله النبي ﷺ مرة وتركه أخرى، فيكون دون السنن المؤكدة، كشاف

أن يغتسل، ويستاك⁽¹⁾، ويذوق [شيثاً]⁽²⁾، ويلبس أحسن ثيابه، جديداً كان أو غسلاً⁽³⁾، ويمس⁽⁴⁾ طيباً؛ كيلاً يؤذي جلسه برائحة كريهة، وأن يخرج صدقة الفطر إن كان غنياً⁽⁵⁾، ثم يتوجه إلى [المصلى]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

في فتاوى الحجة: ويكره للرجال لبس الثياب الأصفر، كراهية الشهرة⁽⁸⁾، والنشبه⁽⁹⁾ بالنساء، وأحب الثياب إلى الله تعالى البيض، وبه ورد الخبر⁽¹⁰⁾.

واختار الخلفاء اليوم لبس السواد، لقول النبي ﷺ: «(إذا رأيتم الرايات السوداء [من]⁽¹¹⁾ نحو المشرق فاتبعوها)»⁽¹²⁾.

اصطلاحات الفنون (جب) 2/ 274، ودستور العلماء 2/ 185، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 8/ 1، البحر الرائق: 1/ 101.

(1) الاستياك لغة: مصدر استاك. واستاك: نظف فمه وأسنانه بالسواك، ومثله تسوك. ويقال: ساك فمه بالعود يسوكه سوكاً إذا ذلك به. ولفظ السواك يطلق ويراد به الفعل، ويطلق ويراد به العود الذي يستاك به، ويسمى أيضاً المسواك. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك. ابن منظور، لسان العرب: 10/ 446، الرازي، مختار الصحاح: 1/ 135، مادة (سوك)، البحر الرائق: 1/ 71.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ)، وفي (ج) وردت [شاة] بدل [شيثاً].

(3) في (ج) وردت كلمة [غسلاً] مكررة.

(4) في (أ) وردت [لمس].

(5) ما بين المعقوفين - على طوله - ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(7) الرومي، الينابيع: ص 378، البابرني، العناية شرح الهداية: 2/ 421.

(8) في (ب، ج) وردت [الشمس].

(9) في (ب، ج) وردت [النشبه].

(10) أخرج الإمام الترمذي في سننه: عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبُسُوفُ مِنْ ثِيَابِكُمْ

الْبَيْتَاضُ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ زَكَّيْتُمْ فِيهَا قُلُوبَكُمْ» 4/ 110، برقم (915)، وأخرجه البيهقي في

الكبرى: 5/ 33 برقم (9218)، والنسائي في سننه الكبرى: 1/ 621 برقم (2023)، والطبراني في

معجمه الكبير: 12/ 64، برقم (12515)، وابن حبان في صحيحه: 12/ 242 برقم (5423) وقال

عنه ابن بلبان: [سناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير ابن خثيم - وهو

عبد الله بن عثمان - فمن رجال مسلم وهيب: وهو ابن خالد.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من (أ، ج).

(12) الحاكم، المستدرک على الصحيحين: 4/ 547 برقم (8531) وقال عنه: هذا حديث صحيح

على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وكان أبو مسلم⁽¹⁾ على المنبر، وقد كان ليس السواد، فقام⁽²⁾ رجل وقال: هذا بدعة، فقال: حدثني أبو الزبير⁽³⁾: عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه: (أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء)⁽⁴⁾ فالسواد⁽⁵⁾ أفضل مهابة، اقبلوا⁽⁶⁾ هذا كيلا يجتري على السلطان بعده⁽⁷⁾ أحد⁽⁸⁾. [و]⁽⁹⁾ ينبغي أن يخرج الناس إلى المصلى على السكينة والوقار، مع غض البصر عما لا ينبغي أن يبصر، ويذهب [من]⁽¹⁰⁾ طريق، ويرجع من طريق آخر، هكذا روي [عن]⁽¹¹⁾ النبي ﷺ⁽¹²⁾.

(1) وهو: عبد الرحمن بن مسلم الخراساني، (100 - 137هـ) مؤسس الدولة العباسية، وأحد كبار القادة، الزركلي، الأعلام: 337.

(2) في (ب) وردت [نقال].

(3) هو محمد بن مسلم بن تدرس، أبو الزبير المكي الأسدي. روى عن العبادلة الأربعة وعن عائشة وجابر وسعيد بن جبير وطائوس وغيرهم. روى عنه عطاء وهو من شيوخه والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم. قال يعلى بن عطاء: حدثنا أبو الزبير وكان من أكمل الناس عقلاً وأحفظهم. وقال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا يحتج به، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. توفي سنة (128هـ). ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب 9/ 441، والذهبي، تذكرة الحفاظ 1/ 126.

(4) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه: 91/ 7 برقم (2418) باب جواز دخول مكة بغير إحرام، وتماهه: (... بغير إحرام).

(5) في (ج) وردت [فالتسود].

(6) في (ب، ج) وردت [اقبلوا].

(7) في (أ) وردت [بعد].

(8) لم أعر على هذا الأثر في كتب التاريخ.

(9) الراو ساقطة من (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(12) ورد في الحديث: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَائِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْتِي الْعَيْدَ مَاثِبًا وَيَرْجِعُ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي ابْتَدَأَ فِيهِ) أخرجه ابن ماجه في سننه: 4/ 184 برقم (1290) باب ما جاء في الخروج يوم العيد من طريق... والبيهقي في سننه الكبرى: 3/ 308 برقم (6042) وقال عنه: "أخرجه البخاري في الصحيح بمعناه" ولم أقف عليه! وأخرجه ابن حبان في صحيحه: 54/ 7، برقم (2815).

وقال بعض المشايخ: الأفضل للمشايخ الركوب، وللشبان المشي أفضل⁽¹⁾.
والسنة في صلاة الفطر⁽²⁾ التأخير إلى ارتفاع الشمس؛ والسنة يوم النحر التعجيل في أداء الصلاة⁽³⁾؛ ليستغل⁽⁴⁾ الناس بأمور القرايين.
ولكن تعجيلاً [لا يكون]⁽⁵⁾ سبباً لحرمان المسلمين، وينبغي أن يؤخر الأكل في يوم النحر حتى يصلي ويضحي ويفطر بشيء من أضحيتة⁽⁶⁾.

قال بعض المشايخ: هذا لمن أراد أن يذبح شاة أو ينحر بدنة، أما الفقراء الذين لا يضحون، ليس لهم أن يؤخروا⁽⁷⁾، [و]⁽⁸⁾ قال الحجة [رحمته] ⁽⁹⁾: جاء في الاختيار⁽¹⁰⁾

(1) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 89 / 1.

(2) في (ج) وردت [العيد].

(3) ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والحنابلة - إلى أن وقت صلاة العيدين يتدنى عند ارتفاع الشمس قدر رمح بحسب رؤية العين المجردة - وهو الوقت الذي تحل فيه النافذة - ويمتد وقتها إلى ابتداء الزوال. وقال الشافعية: إن وقتها ما بين طلوع الشمس وزوالها، ودليلهم على أن وقتها يبدأ بطلوع الشمس أنها صلاة ذات سبب فلا تراعى فيها الأوقات التي لا تجوز فيها الصلاة. أما الوقت المفضل لها، فهو عند ارتفاع الشمس قدر رمح، إلا أنه يستحب عدم تأخيرها عن هذا الوقت بالنسبة لعيد الأضحى، وذلك كي يفرغ المسلمون بعدها لذبح أضاحيتهم، ويستحب تأخيرها قليلاً عن هذا الوقت بالنسبة لعيد الفطر، وذلك انتظاراً لمن انشغل في صبحه بإخراج زكاة الفطر. وهذا محل اتفاق عند سائر الأئمة. ينظر: السمرقندي، تحفة الفقهاء 1 / 284، والمرغباني، الهداية 1 / 60، والحفصكي، الدر المختار: 1 / 583، والدسوقي 1 / 396، وكشاف القناع 2 / 50، الرملي، نهاية المحتاج 2 / 276، وشرح زاد المستقنع: 4 / 73، الشافعي، الأم: 1 / 232.

(4) في (ب) وردت [يستغل].

(5) في (ب) وردت [ليكون] بذلك ما بين المعقوفتين.

(6) البابرتي، العناية شرح الهداية: 14 / 182.

(7) في (أ) وردت [يؤخرون] وما أثبت من النسختين (ب، ج) هو الصحيح عربياً.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(10) في (أ) وردت [الخبر]، وكتاب الاختيار لتعليل المختار، تأليف: عبد الله بن محمود بن مردود الموصلي الحنفي، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان - 1426 هـ - 2005 م، ط3، تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن.

فضيلة لمن صبر حتى يصلي مطلقاً، فيرجى لكل من صبر⁽¹⁾، كما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((من صام يوم التروية فكأنما عبد الله اثنتي عشرة ألف سنة، ومن صام يوم عرفة فكأنما عبد الله أربعة وعشرين ألف سنة، ومن صام يوم النحر إلى أن يصلي صلاة العيد فكأنما عبد الله ستين ألف سنة))⁽²⁾. وفي رواية كعب⁽³⁾ رضي الله عنه: ((ويوم الأضحى أربع ساعات منه تعدل صوم⁽⁴⁾ مائة ألف سنة))⁽⁵⁾.

وفي رواية أخرى: ((من صام يوم التروية⁽⁶⁾ ويوم عرفة، كتب الله له بعدد نجوم السماء صوماً، أو⁽⁷⁾ زوج مثلها من الحور العين، ومن صام⁽⁸⁾ يوم النحر حتى يصلي وجبت له شفاعتي))⁽⁹⁾.

(1) البائري، العناية شرح الهداية: 182 / 14.

(2) لم أعثر على هذا الحديث في كتب الحديث، إلا ما ذكره المنقي الهندي في كنز العمال: (12087 - صوم يوم التروية كفارة سنة، وصوم يوم عرفة كفارة ستين. أبو الشيخ في الثواب وابن النجار عن ابن عباس): 67 / 5.

(3) هو كعب بن مالك بن أبي كعب أبو عبد الله (أو: أبو عبد الرحمن) الأنصاري الخزرجي السلمي (بفتحين) بايع النبي ﷺ ليلة العقبة. غزا مع النبي ﷺ الغزوات، وتخلّف عن غزوة تبوك لشدة الحر، فهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم حيث نزل فيهم: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى الَّذِينَ﴾ [التوبة، من الآية: 117]، إلى قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ [التوبة، من الآية: 118]، روى عنه أولاد وابن عباس وجابر وغيرهم. ينظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة 3/ 302، وأسد الغابة 247 / 4.

(4) في (أ) وردت [صومة].

(5) لم أعثر على هذا الحديث في كتب الحديث.

(6) في (أ، ب) وردت [تروية].

(7) الواو ساكنة من (أ).

(8) في (ب، ج) وردت [صبراً].

(9) لم أعثر على هذا الحديث في المتن، ولكن أورد صاحب تذكرة الموضوعات، من حديث أنس رضي الله عنه حديثاً مغايراً: (من صام يوم التروية أعطاه الله عز وجل مثل ثواب أبواب أبيب على يلاله وإن صام يوم عرفة أعطاه الله ثواب عيسى بن مريم وإن لم يأكل يوم النحر حتى يصلي أعطاه الله

في الزاد: قوله⁽¹⁾ ولا يكبر في الطريق عند أبي حنيفة رحمته، يريد به جهراً، وفي عيد الأضحى يكبر جهراً حال ذهابه إلى المصلى، فإذا انتهى إلى المصلى يترك، والصحيح قول أبي حنيفة رحمته؛ لأن الأصل في الأذكار هو الإمرار، وإنما يصار⁽²⁾ إلى (أ/ 136) الجهر بدليل زائد، وقد ثبت في عيد الأضحى عن رسول الله ﷺ: (أنه [كان]⁽³⁾ يكبر في الطريق جهراً)⁽⁴⁾، ولم يثبت في عيد الفطر⁽⁵⁾.

ي، قوله ولا يكبر في الطريق، يريد [به]⁽⁶⁾ أنه لا يكبر في الطريق جهراً، ويكبر إن شاء من غير أن يجهر، وهو مستحب⁽⁷⁾، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما⁽⁸⁾ يجهر⁽⁹⁾ بالتكبير⁽¹⁰⁾، فإذا انتهى إلى المصلى سقط عنه التكبير، ويفعل في عيد الأضحى كذلك⁽¹¹⁾، غير أنه لا يذوق شيئاً حتى يفرغ [من]⁽¹²⁾ الصلاة، ويجهر بالتكبير إلى أن يأتي المصلي في قولهم جميعاً، وإنما يجوز صلاة العيد إذا اجتمع فيه الشرائط التي ذكرناها في الجمعة، ويجوز صلاة العيدين⁽¹³⁾ في المصر في موضعين⁽¹⁴⁾.

ثواب من صلى ذلك اليوم فإن مات إلى ثلاثين يوماً مات شهيداً) وقال عنه: فيه حماد بن عمر كذاب، 119 / 1.

(1) في (ب) وردت [وقوله].

(2) في (ب) وردت [يصير].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4) ذكره الزيلعي في نصب الراية: 210 / 2 وقال: "روى الحاكم في المستدرک" مرفوعاً بلفظ: أن النبي ﷺ كان يكبر في الطريق، لم يذكر: الجهر، وقال: غريب الإسناد. والفتن، ثم رواه موقوفاً.

(5) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 57 / 1، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 170 / 1.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) تحفة الملوك: 94 / 1.

(8) في (أ) وردت [رحمة الله].

(9) في (أ) وردت [تجهر].

(10) ابن مازة: المحيط البرهاني: 244 / 2.

(11) الكاساني، الصنائع: 276 / 2.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(13) في (ج) وردت [العيد].

(14) الرومي، التبايع: ص 378.

في الخلاصة: [و⁽¹⁾ يكبر من يذهب إلى العيد يوم الأضحى ويجهر بذلك، ولا يكبر في يوم الفطر، وعندهما يكبر ويخافت، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمته، والأصح ما ذكرنا⁽²⁾ أنه لا يكبر⁽³⁾ في عيد⁽⁴⁾ [الفطر]⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

في النصاب: قال أكثر مشايخنا رحمهم الله تعالى: يكبر في الطريق في العيدين جميعاً خفية، ولا يجهر بها، وهو المختار، وبه نأخذ؛ لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَقِيكَ نَقِرًا خِيفَةً﴾⁽⁷⁾ وقال رحمته: ((خير الدعاء الخفي))⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

هـ [قوله]:⁽¹⁰⁾ ولا يتنفل في المصلى قبل العيد، ثم قيل: الكراهة في المصلى خاصة، وقيل فيه وفي غيره عامة؛ لأن النبي ﷺ لم يفعله⁽¹¹⁾.

[في التحفة: ثم في كل يوم العيد، ينبغي أن يترك التطوع في المصلى قبل صلاة العيد، وقبل أن يفرغ الإمام من الخطبة، حتى لو فعل يكون مكروهاً ويصير مسيئاً، أما لو فعل بعد الفراغ من الخطبة فلا بأس به]⁽¹²⁾⁽¹³⁾.

(1) الروا ساقطة من (ب، ج).

(2) في (أ) وردت [ذكرناها].

(3) في (أ) وردت [يكبر].

(4) في (ج) وردت [العيد].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(6) تقدم بيان مصادر هذه الأقوال في الصفحات السابقة.

(7) سورة الأعراف: آية: 205.

(8) لم أشر على هذا الحديث إلا في كتب السادة الأخاف: الكاساني، الصنائع: 1/ 274، السرخسي، الجبوت: 1/ 303 والبحر الرائق: 2/ 46.

(9) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 170، الميداني، الثلباب في شرح الكتاب: 1/ 57.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(11) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 85، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 421، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 368.

(12) ما بين المعقوفتين - على طوله - ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 171، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 85، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 27.

في الزاد: وإن أحب أن يصلي⁽¹⁾ فيه بعدها صلى أربعاً، هكذا قال صاحب الكتاب، إلا أن مشايخنا قالوا: إن المستحب أن يصلي أربعاً بعد الرجوع إلى منزله؛ كيلا يظن ظان أنه هو السنة المتواترة⁽²⁾⁽³⁾.

في الكبرى: النساء إذا أردن أن يصلين صلاة الضحى يوم العيد، يصلين بعدما يصلي الإمام؛ لأن التطوع قبل صلاة العيد للرجال مكروه في الجبابة وغيرها، هو المختار، خلافاً لمحمد⁽⁴⁾ [بن مقاتل]⁽⁵⁾ حيث فصل بين الجبابة، وقبل الخروج إلى الجبابة، فجوز ذلك قبل الخروج إلى الجبابة وكره ذلك في الجبابة، فكذا⁽⁶⁾ النساء تبعاً للرجال⁽⁷⁾.

في فتاوى الحجة [رحمته] ⁽⁸⁾: يكره التطوع قبلها⁽⁹⁾، لما روي عن علي ⁽¹⁰⁾ رحمه الله: أنه ركب يوم العيد وركب معه ستون أو سبعون شيخاً من ملوك العرب [و] كبارائهم، وكانوا في طريق المصلى يكبرون، فرأى رجلاً يصلي قبل صلاة العيد، فقال علي ⁽¹¹⁾ رحمه الله: صليت مع رسول الله ⁽¹²⁾ صلاة العيد، فلم يكن⁽¹³⁾ صلى قبل صلاة العيد، فقيل له: ألا تنهى؟ فقال:

(1) في (أ) وردت [يصلوا].

(2) في (ب، ج) وردت [المتواترة].

(3) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 73.

(4) هو محمد بن مقاتل، الرازي، قاضي الري، من أصحاب محمد بن الحسن من طبقة سليمان بن شعيب وعلي بن معبد، روى عن أبي المطيع، قال الذهبي: وحدث عن وكيع وطبقته. من تصانيفه: (المدعي والمدعى عليه) توفي سنة (242هـ). ينظر ترجمته في: الجواهر المضية 2 / 134، والفوائد البهية ص 201، ومعجم المؤلفين 12 / 45، وكشف الظنون 1457.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(6) في (ب، ج) وردت [وكذا].

(7) المحيط البرهاني: 2 / 226.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 225، الكاساني، الصنائع: 3 / 193، الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 57.

(10) الواو ساقطة من نسخة (ب).

(11) في (ب، ج) وردت [أره] بدل الجملة [يكن].

أخشى أن أكون من الذي قيل فيه: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَتَّقِي ① عَبْدًا إِذَا صَلَّى ②﴾^(2x2). ومثل عنها محمد بن مقاتل رحمته قال: هذا في الجبابة يكره الصلاة، وأما في البلدة لا بأس بها [في بيته]⁽³⁾ أو في ناحية المسجد، وقال أكثر المشايخ: [كره ما لم يصل العيد]⁽⁴⁾.

وذكر في الفتاوى: إذا أراد النساء أن يصلين صلاة الضحى قبل صلاة العيد⁽⁵⁾ كره لهن أيضا تبعاً للرجال، ألا ترى أنه لا يجوز لهن التوضيعة قبل الصلاة، وإن لم يكن لهن صلاة العيد⁽⁶⁾.

وذكر السيد الإمام رحمته في الملتقط⁽⁷⁾: أنه لا بأس للنساء أن يصلين صلاة الضحى، في يسوتهن قبل صلاة العيد؛ لأن المعنى حرمة صلاة العيد والترصد

(1) سورة العلق، آية: 9 - 10.

(2) تقدم الكلام عن هذا الأثر.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 108.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة إلى كراهة خروج الشابات لصلاة العيدين لما في ذلك من خوف الفتنة، ولكنهم استحبوا في المقابل خروج غير ذوات الهيئات منهن واشترaken مع الرجال في الصلاة. وأما الحيض فكن يعتزلن المصلى ويشهدن الخير ودعوة المسلمين. ولكن ينبغي أن يخرجن في ثياب لا تلفت النظر دون تطيب ولا تبرج. ويختلف الحكم عند الحنفية في إباحة خروج النساء إلى صلاة العيدين بين كون المرأة شابة أو عجوزاً. أما الشابات من النساء وذوات الجمال منهن، فلا يرخص لهن في الخروج إلى صلاة العيد ولا غيرها كصلاة الجمعة ونقل الكاساني إجماع أئمة المذهب الحنفي عليه، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب، من الآية: 33]. وأما العجائز فلا خلاف أنه يرخص لهن الخروج للعيد وغيره من الصلوات، غير أن الأفضل على كل حال أن تصلي المرأة في بيتها، واختلفت الرواية عن أبي حنيفة: هل تخرج المرأة للصلاة أم لتكثير سواد المسلمين؟ ينظر: السرخسي، المبسوط 2/ 41، والكاساني، البدائع 1/ 275، حاشية العدوي: 3/ 192، النووي، المجموع 5/ 6، 8 وابن قدامة، المغني: 2/ 310، 311.

(7) الملتقط في الفتاوى الحنفية: للإمام ناصر الدين أبي القاسم: محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي المتوفى: سنة (556هـ)، ست وخمسين وخمسائة، وهو: مآل الفتاوى، ثم جمعه في: أواخر شعبان سنة 549، تسع وأربعين وخمسائة. ولم أعثر عليه. ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 13.

والاستعداد لها، فإذا لم يكن عليهن صلاة العيد لا يمنعن من صلاة الضحى⁽¹⁾ على الانفراد، وهذا في حق النفل، أما إذا قضى صلاة الفجر لا بأس به، [ولو لم يصل صلاة الفجر لا يمنع جواز صلاة العيد؛ لأنه لا ترتيب بين الفرض والنفل]⁽²⁾ وإن⁽³⁾ لم يكن عليه فجر ذلك اليوم ولكن أراد أن يقضي الفوائت القديمة بجوز، لكن لو قضى بعدها أحب وأولى؛ لئلا يقع الناس في التقليد؛ ولا يتبعه غيره في النوافل، ولا ينسبه بالمبتدعين⁽⁴⁾ (5).

وأما بعد صلاة العيد: قال أبو حنيفة رحمته: صل بعد العيد كم شئت، وإن شئت فلا تصل، وقال أبو يوسف رحمته: يصلي أربعاً، وهو أحب إلي.
قال الحجة رحمته: أدركت الصلحاء والعباد يصلون في المصلى بعد صلاة العيد أربع ركعات، وتلك بالإسناد⁽⁶⁾ عندي عن سلمان الفارسي رحمته عن رسول الله ﷺ: ((من صلى أربع ركعات يوم الفطر والأضحى بعدما صلى الإمام صلاة العيد، يقرأ في أول ركعة: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾⁽⁷⁾ يعني بعد [الفاتحة]⁽⁸⁾ كأنما قرأ كل كتاب [أنزله الله تعالى]⁽⁹⁾ على أنبيائه، وفي الركعة الثانية: ﴿وَالْقُرْآنَ وَضَحَّهَا﴾⁽¹⁰⁾ فله من الثواب مثل ما طلعت عليه الشمس من مطلعها إلى مغربها، وفي الركعة الثالثة: ﴿وَالطُّحْنَ﴾⁽¹¹⁾ فله من الثواب كأنما أشبع جميع البتاسي و(أ/ 137) أرواهم وأدهنهم

(1) في (ج) وردت [العيد].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) في (ج) وردت [إذا].

(4) في (ب) وردت [بالمعتدين].

(5) البابرني، العناية شرح الهداية: 296 / 1.

(6) في (أ) وردت [الإسناد] بسقوط الباء من أوله.

(7) سورة الأعلى، آية: 1.

(8) في (ب) وردت [فاتحة الكتاب].

(9) في (ب) وردت [أنزل] بدل النجيلة بين المعقوفتين.

(10) سورة الشمس، آية: 1.

(11) سورة الضحى، آية: 1.

والبسهم ثيابا نظيفا، وفي الركعة الرابعة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽¹⁾ غفر الله له ذنوب خمسين سنة مقبلة وخمسين سنة مدبرة⁽²⁾.

ورأيت في كتاب روضة العارفين⁽³⁾ لعلي الخزاف⁽⁴⁾ الغزنوي⁽⁵⁾ رحمه الله أنه أورد فيه: (أن من صلى يوم النحر أربع ركعات يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وخمس عشر مرة ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾⁽⁶⁾ أعطاه الله ثواب من نحر ستين بدنة⁽⁷⁾).

وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله في كتاب الوقف من التوازل⁽⁸⁾: لو أن رجلا بنى مسجدا

(1) سورة الإخلاص، آية: 1.

(2) لم أشر على هذا الحديث، إلا في مرطأ الإمام مالك رحمه الله: برقم (235)، في باب صلاة التطوع قبل العيد، وهذا الحديث يشهد القلب بعباراته الرككية بأنه موضوع لا يحل لأحد أن ينسب إلى النبي ﷺ بمجرد ذكر هؤلاء الذين لا مهارة لهم في الحديث: 235 / 1.

(3) ورد في كشف الظنون أن (روضة العارفين) للعلامة: محمود الغزنوي، وليس كما ذكر المؤلف بأنه لعلي الخزاف (أو الخزان) الغزنوي. ولم أشر على هذا الكتاب. حاجي خليفة: كشف الظنون: 917 / 1.

(4) في (أ) وردت [الخزان].

(5) ذكر صاحب طبقات الحنفية التالي: "محمود بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الفضل الغزنوي حدث بكتاب تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء لأبي الفتح عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي عن ولده القاضي يحيى بن عبد الصمد عن أبيه ذكره الحافظ ابن النجار وقال صاحب أبا الفتح أحمد بن محمد الغزالي وأخذ عنه علم الوعظ وقدم بغداد في سنة سبع وخمسين وخمسمائة وعقد مجلس الوعظ بجامع القصر ثم انتقل إلى واسط فسكنها إلى حين وفاته وقرأت في كتاب القاضي أبي الحسين علي الواسطي بخطه قال توفي محمود الغزنوي يوم الجمعة ودفن يوم السبت ثامن شعبان سنة ثلاث وستين وخمسمائة في مدرسته بمحلة الوراقين وكان يوما مشهودا". القرشي، طبقات الحنفية: 2 / 154 - 155.

(6) سورة الكوثر، آية: 1.

(7) لم أشر على هذا الأثر.

(8) التوازل في الفروع: للإمام أبي الليث: نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي (ت 376هـ) فرغ من إملائه يوم الجمعة من جمادى الأولى سنة 376هـ، تحقيق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العالمية: بيروت - لبنان، ط 1.

لصلاة الجبّانة فحكمه حكم المسجد في جميع الأيام، ويترتب⁽¹⁾ عليه الأحكام المقيدة في المساجد⁽²⁾.

[مكان صلاة العيد]

وأما مصلى العيد: فقد اختلف المشايخ، في الصحيح أن له حكم المسجد في يوم العيد إلى أن يصلي العيد، حتى أنه لو لم تكن الصفوف متصلة، جازت صلاتهم، ثم إذا صلى العيد خرج عن حكم المسجد حتى لو دخل الناس [في]⁽³⁾ الجبّانة والمرأة في الحيض، في المحوّل لا بأس [به]⁽⁴⁾⁽⁵⁾، والمراد بالمصلى والجبّانة داخل الجدران المبنية لصلاة العيد، فأما غير الحائط فما كانت الصفوف متصلة جازت صلاتهم⁽⁶⁾.

وإن كان إلى باب المدينة كما عرف الصفوف المتصلة خارج المسجد الجامع يوم الجمعة في السكك [والطرق]⁽⁷⁾ يجوز، وإن كانت الصفوف متفاوتة متباعدة خارج جدار المسجد⁽⁸⁾ لا يجوز صلاتهم⁽⁹⁾.

وقد كان الشيخ الإمام أبو بكر الكرمانى⁽¹⁰⁾ رحمته⁽¹¹⁾

(1) في (ب) وردت [ترتب].

(2) أبو الليث، انترازل: ص 339.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(5) الكاساني، الصنائع: 2 / 86.

(6) ابن القيم، شرح فتح القدير: 1 / 421.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8) في (أ) وردت [المصلى].

(9) الكاساني، الصنائع: 2 / 86.

(10) في (ب، ج) وردت [أفرياني].

(11) قد يكون هو، هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين الكرمانى ثم البغدادي. فقيه، أصولي، محدث، مفسر. قال ابن حجر: تصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة وأقام مدة بمكة، وكان مقبلاً على شأنه قائماً بالسير ملازماً للعلم مع التواضع والبر بأهل العلم، وتوفي راجعاً من الحج في المحرم. توفي سنة (786هـ) من تصانيفه: "الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري"، و"منازل القرآن"، و"النقود والردود في الأصول"، و"شرح مختصر ابن الحاجب".

[..] ⁽¹⁾ يقول: كيف ما صلوا والصفوف بعيدة من المصلي يجوز، وقد غلط فيه غلطا عظيما، وإنما سهى بظاهر ⁽²⁾ لفظ الكتاب، والجبانة يوم العيد في حكم المسجد، تجوز ⁽³⁾ صلاتهم وإن لم تكن الصفوف متصلة ^{(4) (5)}.

والمراد بالجبانة: المحوط المربع خارج المقصورة، فالرواية فيه، فأما غير المحوط فليس بمضبوط؛ لأن الجبانة أكثر من أن يقاس، فذكرت ذلك وبيته، وأفتى العلماء على ذلك فرجع عن ذلك ⁽⁶⁾.

قال رحمه الله: ورأيت شيخ الإسلام يوسف بن إسحاق الخطيب ⁽⁷⁾ يوم العيد يأمر الناس الذي جلسوا بعيدا من المصلي أن يقوموا ويذهبوا إلى المصلي أو بقرب منه، ويقول: لا يجوز لهم، وأنا كذلك أفعل، ويدرك كثير ⁽⁸⁾ من الناس الصلاة؛ وكان حكي عن مشايخ بخارى الشيخ الإمام الزاهد الصفار ⁽⁹⁾ البخاري ⁽¹⁰⁾، والشيخ الإمام الأجل الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري، والقاضي الإمام ⁽¹¹⁾ بكر بن محمد

=

ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 4/ 310، ومعجم المؤلفين 12/ 129، والتركلي، الأعلام 8/ 27.

(1) في (ب، ج) وردت زيادة [إنه] بدل النقاط.

(2) في (أ) وردت [ظاهرا].

(3) في (أ، ب) وردت [يجوز].

(4) في (ب) وردت [المتصلة].

(5) ابن مازو، المحيط البرهاني: 2/ 207.

(6) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 311، الموصلي، الاختيار: 1/ 89.

(7) لم ألق على ترجمة له.

(8) في (أ) وردت [كثيرا] بالنصب.

(9) في (ج) وردت [الصفاف].

(10) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن شجاع أبو نصر الصفار، البخاري قدم بغداد حاجا، فروى بها عن خلف بن محمد الختام كتاب "العين" لعيسى بن موسى غنجار، وغير ذلك. ورجع من الحج في صفر، سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. وذكره الخطيب في "تاريخه". هذا فقط ما عثرت عليه في كتب التراجم. ينظر: القرشي، طبقات الحنفية: 1/ 95، الطبقات السنية في تراجم الحنفية: 1/ 132.

(11) في نسخة (أ) وردت [أبو بكر] والصواب ما أثبتناه من (ب، ج).

الزرنجري⁽¹⁾ [البخاري]⁽²⁾ رحمهم الله تعالى، أنهم كانوا يقولون ذلك حين كانوا ببُلخ⁽³⁾ وهو الصحيح⁽⁴⁾.

ي، قوله: وإذا حلت الصلاة بارتفاع الشمس، يريد به إذا دخل الوقت المباح المحلل⁽⁵⁾ للصلاة، وذلك إذا ارتفعت⁽⁶⁾ الشمس وابتضت؛ لأن الصلاة قبل ذلك [الوقت]⁽⁷⁾ غير جائزة⁽⁸⁾.

لما روي عن عمرو بن عبسة⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾ رحمته عن النبي ﷺ أنه قال: ((إذا صليت الفجر

(1) هو بكر بن محمد بن علي بن الحسن بن أحمد ابن إبراهيم بن إسحاق بن عثمان بن جعفر بن جابر بن عبد الله الأنصاري، الزرنجري، أبو الفضائل الملقب شمس الأئمة، من أهل بُخاري. تفقه على شمس الأئمة الحلواني، وغيره، وكان مُصنِّفاً في الفتاوى: وأجوبة الوقائع، وكانت له معرفة بالأنساب والتواريخ؛ وكان أهل بلده يسمونه أبا حنيفة الأصغر. وأن ولادته كانت سنة سبع وعشرين وأربعمائة، ووفاته في شعبان سنة اثنتي عشرة وخمسمائة. وقيل: إنه مات في ربيع الأول، من هذه السنة. الطبقات السنية في تراجم الحنفية: 1/ 195، وينظر ترجمته في: التحجير في المعجم الكبير: 1/ 131، ابن قطلوبغا، تاج التراجم في طبقات الحنفية: 12. (2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) بلخ: فتحها عبد الرحمن بن سمرة، في أيام معاوية بن أبي سفيان. ومدينة بلخ مدينة خراسان العظمى، وفيها كان الملك طرخان ملك خراسان يتزل بها، وهي عاصمة القدر، عليها سوران سور خلف سور. وقد كان عليها في مقدم الأيام ثلاثة ولها اثنا عشر باباً، ويقال إن مدينة بلخ وسط خراسان، فمنها إلى فرغانة ثلاثون مرحلة مشرقاً، ومنها إلى الري ثلاثون مرحلة مغرباً، ومنها إلى سبستان ثلاثون مرحلة مما يلي القبلية، ومنها إلى كابل وقندهار ثلاثون مرحلة، ومنها إلى كرمان ثلاثون مرحلة، ومنها إلى قشмир ثلاثون مرحلة، ومنها إلى خوارزم ثلاثون مرحلة، ومنها إلى الملتان ثلاثون مرحلة. وهي اليوم من بلاد الافغان، فتح البلدان: 1/ 24.

(4) الزيلعي، تبين الحقائق: 1/ 192.

(5) في (أ) وردت [المتحلل]، وفي (ب) وردت [المحتمل].

(6) في (ج) وردت [أترفعت].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ج).

(8) الرومي، البنايع: ص 379، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 92، الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 1/ 369، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 424.

(9) وردت في جميع النسخ [عينه]، والمثبت من كتاب البنايع، وهو الصواب: ص 379.

(10) عمرو بن عبسة بن خالد بن حنيفة السلمي، البجلي، أبو نجيع، أحد السابقين، أسلم في أول

فاجتنب الصلاة حتى ترتفع⁽¹⁾ الشمس وتبيض؛ فإن الشمس تطلع بين قرني الشيطان، ثم الصلاة مقبولة...⁽²⁾ إلى تمام الحديث.

[كيفية صلاة العيد]

في الجامع⁽³⁾ الصغير الخاني: وصورة صلاة العيد: أن يكبر تكبيرة الافتتاح، ثم يقول: (سبحانك اللهم وبحمدك...) إلى آخره.

ثم يكبر ثلاثاً، ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تسيحات، في رواية عن أبي حنيفة رحمته الله [في الظهيرية: (4)×(5)] إلى آخر ما سيأتي إن شاء الله تعالى⁽⁶⁾.

أ، قوله: ويكبر تكبيرة يركع بها، تكبيرة الركوع، في صلاة العيدين من الواجبات؛ لأنها من تكبيرات العيد، وتكبيرات العيد واجبة⁽⁷⁾، ولو سأل واحد: بأن أحداً لو ترك تكبيرة الركوع أتجب⁽⁸⁾ سجدة السهو أم لا؟ قيل له: لو كانت في⁽⁹⁾ صلاة العيد

الإسلام، وهاجر بعد أحد، وقيل شهد بدرًا، روى عن النبي ﷺ أحاديث، وروى عنه أبو أمامة الباهلي، وكبار التابعين بالشام؛ نزل الشام بعد وفاة النبي ﷺ ومات بها، قال الذهبي: لعده بعد ستة سنين. ينظر: ابن حجر، الإصابة: 3/ 5 - 6؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 2/ 456.

(1) في (أ) وردت [ترفع].

(2) روى مسلم بنحوه في صحيحه (1/ 569)، كتاب صلاة المسافرين، باب اسلام عمرو بن عبسة، برقم (832)، في حديث طويل رفيه: قال صل صلاة انصبح ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس حتى ترتفع فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان. وأورده أيضاً صاحب كتاب: إتحاف الخيرة المهرة بزيائد المسانيد العشرة التالي: (عن سلمة، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يُصلَّى بعد الطلوع حتى تطلع الشمس، فإنها تطلع على قرن - أو قرني - الشيطان). إتحاف الخيرة المهرة: 1/ 462.

(3) في (أ) وردت [جامع].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(5) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 92، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 370.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(7) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 370، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 56.

(8) في (ب، ج) وردت [تجب].

(9) في (أ) وردت [من].

تجب⁽¹⁾.

م، وكذا⁽²⁾ رعاية التكبير في الافتتاح، حتى يجب سجود السهو إذا قال: الله أجل أو⁽³⁾ أعظم⁽⁴⁾، في صلاة العيد دون غيرها⁽⁵⁾.

في التهذيب: ويرفع يديه، في الزوائد، خلافاً لأبي يوسف، وابن أبي ليلى⁽⁶⁾، ⁽⁷⁾ [و]⁽⁸⁾ قال الحسن ⁽⁹⁾: يفصل بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث نسيحات، ولا يقول شيئاً⁽¹⁰⁾.

في الزاد: لأن المقصود من الرفع إعلام من لا يسمع، بخلاف تكبيري⁽¹¹⁾ الركوع⁽¹²⁾؛ لأنه يؤتى بهما في حالة الانتقال، فلا حاجة إلى رفع اليد للإعلام⁽¹³⁾.
ي، اختلف الصحابة ⁽¹⁴⁾ في تكبيرات العيدين، [و]⁽¹⁵⁾ روي عن عمر وابن مسعود وأبي موسى الأشعري⁽¹⁶⁾ وحذيفة بن اليمان ⁽¹⁷⁾: أنه يكبر تسعاً، تكبيرة

(1) الزيلعي، تبين الحقائق: 2 / 421.

(2) في (ج) وردت [كذلك].

(3) في (أ) وردت [أ].

(4) في (أ) وردت [الأعظم].

(5) الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 108.

(6) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار (وفيل: داود) بن بلال، أنصاري كوفي. فقيه من أصحاب الرأي. ولي القضاء 33 سنة لبني أمية، ثم لبني العباس. له أخبار مع أبي حنيفة وغيره. توفي سنة (148هـ) بنظر ترجمته في: الزركلي: 6 / 189؛ التهذيب 9 / 301؛ الرافعي بالوفيات 3 / 221.

(7) البائرتي، العناية شرح الهداية: 2 / 429، السرخسي، المبسوط: 2 / 362.

(8) الواو ماقطة من نسخة (ب).

(9) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 92.

(10) في (أ، ب) وردت [تكبيرة].

(11) في (أ) بزيادة [في] قبل [الركوع].

(12) الكاساني، الصنائع: 3 / 299، الزيلعي، تبين الحقائق: 2 / 85.

(13) الواو ماقطة من (أ، ج).

(14) في (ب) وردت [بن] فتصير العبارة [عمر بن مسعود] والنسبة من نسخة (أ، ج).

(15) هو عبد الله بن قيس بن سليم، من الأشعرين، ومن أهل زيد باليمن. صحابي من الشجعان الفاتحين الولاة. قدم مكة عند ظهور الإسلام، فأسلم، وهاجر إلى الحبشة. واستعمله النبي ﷺ

الافتتاح وتكبيرنا الركوع منها⁽¹⁾، ويوالي بين القراءتين، وهذا مذهبنا⁽²⁾.

وعن علي عليه السلام في عيد الفطر: يكبر إحدى عشرة⁽³⁾، فتكون الزوائد ثماني تكبيرات: أربعاً في الأولى، وأربعاً في الثانية، ويبدأ في كل ركعة بالقراءة، وفي عيد الأضحى خمساً [خمساً]⁽⁴⁾⁽⁵⁾، وعن ابن عباس عليه السلام في رواية: ثلاث عشرة⁽⁶⁾، وفي رواية اثنتا عشرة⁽⁷⁾، وتكبيرنا الركوع والافتتاح منها⁽⁸⁾ ويبدأ بالتكبيرات فيها⁽⁹⁾.

وقال أبو يوسف عليه السلام [خمساً]⁽¹⁰⁾: إذا كبر تكبيرة الأولى في⁽¹¹⁾ صلاة العيد، يستفتح ويتعوذ، ثم يكبر، وقال محمد عليه السلام: يؤخر التعوذ⁽¹²⁾ حتى يفرغ من (أ/ 138) التكبيرات⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾.

على زيد وعدن. وولاء عمر بن الخطاب البصرة سنة 17هـ، فافتتح أصبهان والأهواز، ولما ولي عثمان أقره عليها، ثم ولاء الكوفة. وأقره علي، ثم عزله. ثم كان أحد الحكمين بين علي ومعاوية. وبعد التحكيم رجع إلى الكوفة وتوفي بها سنة (44هـ) ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام 4/ 254؛ وابن حجر، الإصابة: 4/ 211؛ وغاية النهاية 1/ 442.

- (1) في (أ) وردت [منهما].
- (2) الرومي، المتابع: ص 381، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 422، والأثر: ورد في شرح مسنن أبي داود: 6/ 461.
- (3) في (أ) وردت [أحد عشرة] وفي (ب؛ ج) وردت [أحد عشر] والمثبت ما يوافق العربية.
- (4) [خمساً] الثانية ماقطة من نسخة (ب).
- (5) الموصلي: الاختبار: 1/ 92، الكاساني، الصنائع: 2/ 268.
- (6) في (ب) وردت [عشر].
- (7) في (أ) [اثنتا عشر]، وفي (ب؛ ج) وردت [اثني عشرة] والمثبت الموافق للعربية.
- (8) في (ب؛ ج) وردت [منهما].
- (9) في (ب) وردت [فيهما].
- (10) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
- (11) في (أ؛ ج) وردت [من].
- (12) في (ب) وردت [التعوذ].
- (13) في (ب؛ ج) وردت [التكبير].
- (14) الرومي، المتابع: ص 382، وما بعدها، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 370.

وإذا انتهى إلى الإمام في الركوع [يكبر تكبيرة الافتتاح قائماً، فإن أمكنه أن يأتي بتكبيرات العيد [...] ⁽¹⁾ ويدرك الركوع فعل، وإن لم يمكنه] ⁽²⁾ ركع ويشغل بتسيّحات ⁽³⁾ الركوع في قول أبي يوسف ⁽⁴⁾، وقالوا: يشغل بتكبيرات العيد ⁽⁵⁾.

وإن رفع الإمام رأسه سقطت عنه، ولا يأتي بها في الثانية، فإن سبق بركعة وهو يرى تكبير ⁽⁶⁾ ابن مسعود ⁽⁷⁾، وقد كبر الإمام تكبير ابن عباس ⁽⁸⁾ [عمل برأي] ⁽⁸⁾ نفسه فيما يقضي، وكذلك لو سبق بالتكبير لا غير، فإن ⁽⁹⁾ لم يسبق بشيء كبر ⁽¹⁰⁾ تكبيرة الإمام، إلا أن يكون الإمام كبر شيئاً لم يكبره أحد من الفقهاء، فإن سمع التكبير من الإمام لم يكبر، وإن لم يسمع التكبير من الإمام كبر، وإذا كبر ينوي الشروع في الصلاة عند كل تكبيرة احتياطاً، وصلاة العيد واجبة، وكذلك ⁽¹¹⁾ التكبيرات ⁽¹²⁾.

[في فتاوى الظهيرية: وتقدم الثناء على تكبيرات العيد في ظاهر الرواية، ويستحب المكث بين كل تكبيرتين ما يمكن التسيّحات الثلاث، وليس بين التكبيرات ذكر مسنون] ⁽¹³⁾ ⁽¹⁴⁾.

(1) وردت في كافة النسخ كلمة [قائماً] زائدة.

(2) ما بين المعقوفين - على طوله - ساقط من نسخة (ب).

(3) في (ب) وردت [تسيّحات] بحذف حرف الجر الباء.

(4) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 370 / 1.

(5) الرومي، المتابع: ص 384.

(6) في (أ) وردت [تكبيرات].

(7) في (أ) وردت [يجتنب].

(8) في (ب) وردت [رأى] بدل ما بين المعقوفين.

(9) في (أ) وردت [وإن].

(10) في (ب، ج) وردت [يكبر].

(11) في (ب، ج) وردت [فكذلك].

(12) الرومي، المتابع: ص 385، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 78 / 2.

(13) ما بين المعقوفين - على طوله - ساقط من نسخة (ب، ج).

(14) ابن مازة، المحيط البرهاني: 204 / 2.

في النصاب: ولو أدرك الإمام في الركوع في صلاة العيد، وتابعه في الركوع، فعليه أن يكبر في الركوع تكبيرات العيد، والأصح أنه [لا]⁽¹⁾ يرفع يديه عند التكبيرات في الركوع؛ لأن الأخذ سنة [وهو في محله، وأنه سنة]⁽²⁾ للركوع⁽³⁾، ورفع اليدين سنة الواجب، وهو⁽⁴⁾ التكبير [و]⁽⁵⁾ أنه ليس في محله حقيقة⁽⁶⁾.

هـ وظهر عمل العامة [اليوم]⁽⁷⁾ بقول ابن عباس رضي الله عنه، لأمر بيته الخلفاء، وأما المذهب: فالقول الأول؛ لأن التكبير ورفع الأيدي خلاف المعهود، فكان الأخذ بالأول أولى⁽⁸⁾.

في الطحاوي: وتجوز⁽⁹⁾ صلاة العيد في المصر في موضعين، [و]⁽¹⁰⁾ يجوز لأهل المصر التضحية بعد ما صلى في أحد الموضعين استحساناً، والقياس أن لا يجوز⁽¹¹⁾.
في فتاوى الحجة: ولو صلى بعض الأئمة الصلاة على قول ابن مسعود رضي الله عنه، فإنه يجوز؛ لأنه مذهب أصحابنا رضي الله عنهم، وأصحابنا اختاروا رواية ابن مسعود رضي الله عنه⁽¹²⁾؛ لما روي: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى العيد أقبل عليهم ثم قال: ((أربع كآربع [الجنائز]⁽¹³⁾ لا تسهوا⁽¹⁴⁾))⁽¹⁵⁾ ففي هذا الخبر دليل على أن تكبيرات العيد سوى تكبيرة الافتتاح أربع،

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(3) في (أ) وردت [الركن]، وفي (ب) وردت [للركن].

(4) في (ب) وردت [هي].

(5) الواو ساقطة من (أ).

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 227، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 370.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 87.

(9) في (أ) (ب) وردت [يجوز].

(10) الواو ساقطة من (أ).

(11) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 374.

(12) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 54.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(14) في (ب) وردت [سهوا].

(15) لم أفق على هذا الحديث إلا في بعض كتب شروح الحديث، مثل: تحفة الأحرفي: 3/ 67 باب

ودليل على أن تكبيرات الجنازة أربع.

قال رحمه الله: أدر كنا شيخ الإسلام محمد بن الطبان⁽¹⁾ رحمه الله يصلي في المسجد الجامع ببلخ، بشيوخ الناس وضعفائهم⁽²⁾ صلاة العيد، وكان ذلك بأمر السلطان بنجر بن ملكشاه⁽³⁾، فكان⁽⁴⁾ يصلي على مذهب أبي حنيفة رحمته، برواية ابن مسعود رحمته، وصححها وصوبها المشايخ⁽⁵⁾.

وينبغي أن يأمر الإمام رجلاً يصلي في البلاد⁽⁶⁾ صلاة العيد للضعفاء والعرضى والمعدورين، وهذا من السنة القديمة للخلفاء⁽⁷⁾ والأمراء، وأي صلاة أديت في البلدة والجبانة جاز التضحية بعدها، وإن لم تصل في أحد الموضعين لأنه تضحية بعد الصلاة⁽⁸⁾.

قال أبو حنيفة رحمته: إذا نسي الإمام تكبيرات العيد حتى قرأ فإنه [يكبر بعد القراءة أو في الركوع، ما لم يرفع رأسه ويسجد للسهو، أما التكبيرات لأنها من الواجبات فصار]⁽⁹⁾ كقراءة السورة⁽¹⁰⁾ بعد الفاتحة في الآخرين إذا لم يقرأها في الأولين، وأما السهو فلائنه ترك الواجب أو أخره، وقال ابن أبي ليلى رحمته: يكبر في السجود أيضاً ما

في تكبيرات العيدين، والبيان والتعريف: 86 / 1، وأن السادة الأحناف يستشهدون به في كتبهم، مثل: الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 92 / 1، السرخسي، المبسوط: 362 / 2.

(1) قد يكون: محمد بن محمد بن سلام. أبو نصر. من أهل بلخ، من علماء الحنفية، من أقران أبي حفص الكبير. توفي سنة (305هـ) بنظر ترجمته في: الجواهر المضية 2 / 117 ولم نعر على ترجمة أخرى فيما لدينا من المراجع.

(2) في (ج) وردت [ضعفائهم].

(3) لم أقف على ترجمة له فيما بين يدي من المراجع.

(4) في (ب، ج) وردت [وكان].

(5) لم أعر على هذه المسألة في كتاب التاريخ ولا كتب الفقه الحنفي التي بين يدي.

(6) في (ج) وردت [البلدة].

(7) في (أ) وردت [للخلفاء].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 207 / 2.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(10) في (ب) وردت [النور].

لم ينهض من تلك الركعة؛ لأن التكييرات⁽¹⁾ من الواجبات في الركعة والسجدة من تمام الركعة، وقال أبو يوسف رحمته: يكبر ما لم يركع، فإذا ركع لم يكبر بعد ذلك، وقال الحسن رحمته: إذا أخذ في القراءة لم يكبر وقد ذهب وقته، والصحيح قول أبي حنيفة رحمته؛ لأنها واجبة، فصار حكمها كحكم القراءة⁽²⁾.

قال الحجة رحمته: صليت سنين يوم العيد صلاة العيد في المسجد الجامع، فوقع⁽³⁾ في مرة واحدة أن قمت في الثانية وافتتحت بالقراءة، فسجدت للسجود ثم صليت سنين في المصلى، وكان في البلدة والجبانة نحواً من عشرين سنة بتوفيق الله تعالى⁽⁴⁾.

قوله: ثم يخطب بعد الصلاة، يخطب يوم الفطر بالتكبير، والتسبيح، والتهليل، والتحميد، والصلاة على النبي [الأمي]⁽⁵⁾ ﷺ، ويعلم الناس أحكام العيد، وصدقة الفطر وغيرهما، وفي عيد النحر: يكبر الخطيب، ويسبح، ويعظ الناس، ويعلمهم أحكام الذبح، والنحر، والقربان⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

وإذا كبر الإمام في الخطبة يكبر القوم معه، وإذا صلى على النبي ﷺ⁽⁸⁾ في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾⁽⁹⁾ يصلي الناس في أنفسهم امتثالاً

(1) في (ج) وردت [التكبير].

(2) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 1/ 484، الكاساني، الصنائع: 3/ 80، الزيلعي، تبين الحقائق: 2/ 426.

(3) في (أ) وردت [ووقع].

(4) لم أعر على هذا الكلام فيما بين يدي من كتب السادة الحنفية.

(5) ما بين المعقوفين غير موجود في (ج).

(6) القرية: في اللغة ما يتقرب به إلى الله تعالى، والجمع قرب وقربات. والقربان - بالضم - ما قرب إلى الله تعالى، تقول منه: قربت لله قرباناً، وتقرب إلى الله بشيء، أي طلب به القرية عنده تعالى. وفي الاصطلاح: القرية: ما يتقرب به إلى الله تعالى فقط، أو مع الإحسان إلى الناس، كبناء الرباط والمسجد. ابن منظور، لسان العرب: 1/ 662، الزبيدي، تاج العروس: 4/ 12. مادة (قرب) وحاشية ابن عابدين 1/ 72.

(7) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 5/ 291.

(8) في (ج) وردت [وعلى آله].

(9) سورة الأحزاب، من الآية: 56.

للأمرين: الصلاة و[سنة]⁽¹⁾ الإنصات⁽²⁾.

م، قوله: [يعلم الناس فيها صدقة الفطر]⁽³⁾ وأحكامها⁽⁴⁾، أنه نصف صاع من حنطة، أو صاع من شعير، أو تمر، على من تجب، وشرط الوجوب: ماذا؟ أو السبب ما هو؟ في المحيط: وإذا قرأ (أ/ 139) الإمام السجدة في خطبة العيد، سجدها وسجد معه من سمعها، كما في خطبة الجمعة، وكذلك إذا قرأها في الصلاة سجدها وسجد القوم معه، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمته: قال مشايخنا رحمهم الله: لا يسجدون، والكلام في العيد نظير الكلام في الجمعة⁽⁵⁾.

م، قوله: ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام، أي: صلى الإمام صلاة العيد، وفات من شخص، فإنه لا يقضي⁽⁶⁾.

أما لو فات من الإمام أيضا فإنه يؤدي في اليوم الثاني، كذا قاله⁽⁷⁾ بدر الدين رحمته⁽⁸⁾؛ لأن الجماعة شرط وليس في وسعه تحصيل ذلك، ولا يقال إنها صلاة أقيمت مقام صلاة الضحى، فينبغي⁽⁹⁾ أن يؤديها إذا قامت كالجمعة، أو فاتت يؤمر بأداء الظهر؛ لأننا نقول: بل الأمر يرجع إلى الأصل أيضا، لكن صلاة الضحى كانت مستحبة، فإذا عجز عن صلاة العيد، يستحب له أن يصلي ركعتين، لكن لا يجب، والظهر كان فريضة، فإذا عجز عن إقامة الجمعة يفرض⁽¹¹⁾ عليه الظهر⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(2) الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 110.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، والمنبئ من مختصر القُدوري: ص 41.

(4) في (ب) وردت [أحكامها].

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 229.

(6) البائري، العناية شرح الهداية: 2/ 431، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 372.

(7) في (ب) وردت [قال].

(8) هو محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله، أبو بكر، المعروف بالأعمش، فقيه حنفي، تفقه على

أبي بكر محمد بن أحمد الإسكاف. تفقه عليه ولده أبو القاسم عبيد الله، والفقيه أبو جعفر

الهندواني. الجواهر المضية 3/ 160، 4/ 29، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زاد ص 59.

(9) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 56.

(10) في (ب) وردت [ينبغي].

(11) في (أ) وردت [يفترض].

(12) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 86، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 28.

في السراجية: إذا شرع في صلاة العيد ثم أفسدها⁽¹⁾ لا قضاء عليه⁽²⁾.
 في الصيرفية⁽³⁾: شرع في العيد ثم أفسدها، ففي⁽⁴⁾ الأول عن أبي حنيفة ~~رضي~~
 [لا]⁽⁵⁾ يقضي، وفي الآخر أن يقضي ركعتين لا تكبير⁽⁶⁾ فيهما، لأنه بالشروع أوجب
 على نفسه، قياساً⁽⁷⁾ على الأربع قبل الظهر⁽⁸⁾.
 [قلت]:⁽⁹⁾ قال [القاضي]⁽¹⁰⁾ بدر الدين⁽¹¹⁾ في النوادر عنه: [أنه]⁽¹²⁾ لا يجب قضاؤه،

(1) في (ب) وردت [أفسده].

(2) الأوسي، السراجية، ص 110.

(3) الفتاوى الصيرفية: للإمام مجد الدين: أسعد بن يوسف بن علي البخاري الصيرفي المعروف: بأهو... قال بعض تلامذته: إنه لما كتب أجوبة الأئمة الذين يعتمد على أجوبتهم القاضي وقت القضاء فبعضها منصوص في كتب الأئمة وبعضها مقيس على أجوبتهم وانتخب من كتب المتقدمين والمتأخرين مسائل عجيبة ولم يرتبها ولم يجانسها قرنها وجنسها بعض طلبته، وزاد في بعضها بإجازته ما يجانسه من مسموعاته بلفظ: قلت ووضع علامات. ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 1225.

(4) في (أ) وردت [وطني].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(6) في (أ، ج) وردت [يكبر].

(7) في (ب) وردت [قياساً].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 1 / 181.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(11) قد يكون قصده: هو محمود بن أحمد بن موسى، أبو النشاء وأبو محمد، قاضي القضاة بدر الدين العيني. أصله من حلب، ومولده في عيتاب (والتيها نسبه)، نقيه حنفي، ومؤرخ من كبار المحدثين. تفقه على والده. كان فصيحاً باللغتين العربية والتركية. برع في الفقه والتفسير والحديث واللغة والتاريخ وغيرها من العلوم. دخل القاهرة، وولي الحسبة مرازا. وولي عدة تداريس ووظائف دينية، أفتى ودُرس وأكسب على الاشتغال إلى أن ولي نظير السجون ثم قضاء قضاة الحنفية بالديار المصرية. توفي سنة (855هـ) من تصانيفه: "عمدة القارئ في شرح البخاري"؛ و"البتاية في شرح البداية"؛ و"رمز الحقائق" شرح الكنز. ينظر ترجمته في: الجواهر المضية 2 / 165، والفوائد الزهية ص 207، وشذرات الذهب 7 / 286، والنزكلي، الأعلام: 8 / 38.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

وعن أبي يوسف رحمته يقضي⁽¹⁾.

في الزاد: قوله: فإن حدث عذر⁽²⁾ منع من الصلاة في اليوم الثاني، لم يصلها⁽³⁾ بعده، وإن تركت⁽⁴⁾ بغير عذر سقطت أصلاً، وفي عيد الأضحى يصلي إلى ثلاثة أيام، سواء كان الترك بعذر أو بغير عذر؛ لأن القياس أنه لا يؤدي إلا في يوم العيد، لأنها تعرف بصلاة العيد، وإنما عرفنا جواز الأداء في اليوم الثاني في عيد الفطر بالنص الخاص في حالة العذر، وفي عيد الأضحى في اليوم الثاني والثالث استدلالاً بالأضحية⁽⁵⁾.

في فتاوى⁽⁶⁾ الحجة: سئل الحسن البصري رحمته: عن رجل مات ولم يترك ذنباً إلا عمله؟

فقال: رأيتموه صلى صلاة الضحى؟ فقل نعم، فقال: صلوا عليه؛ فإنه بلغني أنه يكتب في ركعتي⁽⁸⁾ الضحى مائة ألف حسنة⁽⁹⁾.

م، قوله: ويؤخر الأكل؛ وهذا بطريق الاستحباب؛ لأن الناس أضياف الله تعالى في هذا اليوم، فأحب أن يكون [أول]⁽¹⁰⁾ التناول من القرابين⁽¹¹⁾.

(1) المرصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 25، الذكوي، الجامع الصغير: 1/ 77.

(2) في (ب) وردت [ومنع].

(3) في (ب) وردت [يصلي].

(4) في (أ) وردت [تركن].

(5) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 56.

(6) في (أ) وردت [الفتاوى].

(7) هو الحسن بن يسار البصري، تابعي، كان أبوه يسار من سبي ميسان، مولى لبعض الأنصار. ولد بالمدينة وكانت أمه توضع لأم سلمة. رأى بعض الصحابة، وسمع من قليل منهم. كان شجاعاً، جليلاً، ناسكاً، فصيحاً، عالماً، شهد له أنس بن مالك وغيره. وكان إمام أهل البصرة. كان أولاً كاتباً للربيع بن سليمان والي خراسان، ولي القضاء بالبصرة أيام عمر بن عبد العزيز. ثم استعفى. نقل عنه أنه قال يقول القدوة، وينقل أنه رجع عن ذلك، وقال: الخير والشر بقدر. توفي سنة (110هـ) ينظر ترجمته في: تهذيب التهذيب 2/ 242 - 271، والزركلي، الأعلام 2/ 242.

(8) في (ب) وردت [صلاة].

(9) لم أعر على هذا الأثر.

(10) ما بين المعقوفتين مناطق من (ب).

(11) المرصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 93، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 57.

في الكبرى: الأكل قبل الصلاة يوم الأضحى هل هو مكروه؟ فيه روايتان، والمختار أنه لا يكره، لكن يستحب أن لا يفعل؛ لأن الإمساك ليس بواجب لكنه مستحب⁽¹⁾.
م، قوله: وتكبيرات⁽²⁾ التشريق⁽³⁾، قال شمس الأئمة الكردي⁽⁴⁾ رحمه الله: هذه⁽⁵⁾

- (1) الزيلعي: تبين الحقائق: 3/112.

- (2) في (d) وردت [تكبير] بالإنفراد.

(3) التكبير في أيام التشريق مشروع لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة، من الآية: 203]، والمراد أيام التشريق، وهذا باتفاق الفقهاء، ومع اتفاق الفقهاء على مشروعية التكبير في أيام التشريق، فإنهم يختلفون في حكمه، فعند الحنابلة والشافعية وبعض الحنفية هو سنة لمواظبة النبي ﷺ على ذلك. وهو مندوب عند المالكية، والصحيح عند الحنفية أنه واجب؛ للامر به في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾. كذلك اختلف الفقهاء في وقت التكبير، فبالنسبة للبدء فإنه باتفاق الفقهاء يكون قبل بداية أيام التشريق، مع اختلافهم في كونه من ظهر يوم النحر كما يقول المالكية وبعض الشافعية، أو من فجر يوم عرفة كما يقول الحنابلة وعلماء الحنفية في ظاهر الرواية وفي قول للشافعية. وأما بالنسبة للختم فعند الحنابلة وأبي يوسف ومحمد من الحنفية، وفي قول للشافعية والمالكية يكون إلى عصر آخر أيام التشريق. والمعتمد عند المالكية، وفي قول للشافعية يكون إلى صبح آخر أيام التشريق. وقال ابن بشير من المالكية: يكون إلى ظهر آخر أيام التشريق. والتكبير في هذه الأيام يكون عقيب الصلوات المفروضة، ولا يكون بعد النافلة، إلا في قول للشافعية. وما فات من الصلوات في أيام التشريق فقصي فيها فإنه يكبر خلفها، وهذا عند الحنابلة والحنفية وفي وجه عند الشافعية. أما إن قصي في غيرها فلا يكبر خلفها باتفاق. وما فات من الصلوات في غير أيام التشريق فقصي فيها، فعند الحنابلة يكبر خلفها. ولا تكبير خلف مقضية مطلقا عند المالكية. وصفة التكبير هو أن يقول: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد. وهذا عند الحنفية والحنابلة. وعند المالكية والشافعية يكبر ثلاثا في الأول.. ينظر: البدائع 1/ 197، وحاشية ابن عابدين 1/ 588، والهداية 1/ 87، ومنع الجليل 1/ 280 - 281، والدموقي 1/ 401، والمهذب 1/ 128، متبهي الإرادات 1/ 310، والمغني 2/ 393 - 397.

- (4) هو عبد الغفور بن لقمان بن محمد، شرف القضاء، تاج الدين، أبو المفاخر الكردي، من أئمة الحنفية. أصله من كرد (قرية بخارازم) تولى قضاء حلب، وتوفي فيها سنة (562هـ) له كتاب في 'أصول الفقه' و'شرح التجريد' و'شرح النجاء الصغير' و'شرح الجامع الكبير' و'حبرة الفقهاء' جمع فيه ما يحار في حله العلماء. ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام: 4/ 32، الفوائد البهية 98، والجواهر المضية: 1/ 322.

- (5) فی (ب) وردت [ہذا] بالذکر.

الإضافة إنما يستقيم على قولهما؛ لأن بعض التكميرات يقع في أيام التشريق، وعلى قوله لا يقع شيء من التكميرات فيها، فلا تستقيم⁽¹⁾ الإضافة، ولكن أدنى الملابس كان [في]⁽²⁾ الإضافة.

قال الأصمعي⁽³⁾ **مختصه**: التشريق صلاة العيد، أخذ من شروق⁽⁴⁾ الشمس⁽⁵⁾، لأن ذلك وقتها، والشروق⁽⁶⁾ [وقت]⁽⁷⁾ المصلي، قيل: إنهم كانوا يشرقون لحوم الأضاحي، أي يقدرونها⁽⁸⁾ ويقطعونها، والتشريق الإلقاء في المشرقة ليجف⁽⁹⁾.
هـ⁽¹⁰⁾، التشريق: هو⁽¹¹⁾ التكبير، كذا نقل عن خليل بن أحمد⁽¹²⁾ **مختصه**⁽¹³⁾.

(1) في (أ، ب) وردت [يستقيم].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، أبو سعيد، الباهلي، المعروف بالأصمعي محدث، فقيه، أديب، أصولي، لغوي، نحوي، من أهل البصرة، قدم بغداد في أيام هارون الرشيد. روى الحديث عن جماعات من الكبار، وروى عنه جماعات من الكبار. توفي سنة (216هـ) من تصانيفه الكثيرة: "الأجناس" في أصول الفقه، و"المذكر والمؤنث"، و"نوادير الأعراب"، و"كتاب الخراج"، و"كتاب اللغات". ينظر: شذرات الذهب 2/ 36، وتهذيب الأسماء واللغات 2/ 273، ومعجم المؤلفين 6/ 187.

(4) في (أ) وردت [شرق].

(5) أيام التشريق - عند اللغويين والفقهاء - ثلاثة أيام بعد يوم النحر، قيل: سميت بذلك لأن لحوم الأضاحي تشرق فيها، أي تقدد في الشمس. وقيل مثل ما ذكره الأصمعي أعلاه. ابن منظور، لسان العرب: 10/ 173، والمطري، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 440، مادة: "شرق"، وفتح القدير 3/ 48 ط دار إحياء التراث العربي، والكافي: 2/ 376 ط الرياض، والشريبي، مغني المحتاج 1/ 505 ط، مصطفى الحلبي، ومنتهى الإرادات 1/ 310.

(6) في (ب، ج) وردت [المشرق].

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (أ، ج).

(8) في (ج) وردت [يقطعونها].

(9) المطري، المغرب في ترتيب المعرب: 3/ 156، مادة (ش ر ق).

(10) في (أ، ج) وردت [ي].

(11) في (أ، ج) وردت [وهو].

(12) هو الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل، أبو سعيد السجزي، المعروف بابن جنك فقيه، حنفي، قاض. كان شيخ أهل الرأي في عصره، وكان صاحب فتون في العلوم. طاف الدنيا شرقاً وغرباً وسمع الحديث. ومات قاضياً بسمرقند (378هـ) ينظر ترجمته في: النجوم الزاهرة 4/ 153، شذرات الذهب 3/ 91، والزركني، الأعلام 2/ 363.

(13) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 87.

ي، [قوله:]⁽¹⁾ والتكبير عقيب⁽²⁾ الصلاة المفروضات، فهذا على الإطلاق، وإنما هو قولهما؛ لأن عندهما التكبير تبع للمكتوبة، فيأتي [بها]⁽³⁾ كل من يصلي المكتوبة⁽⁴⁾، وعند أبي حنيفة رحمته: لا تكبير إلا على الرجال الأحرار [المكلفين]⁽⁵⁾ المقيمين في الأمصار؛ إذا صلوا صلاة مكتوبة في جماعة مندوبة من صلاة هذه الأيام، وعلى من يصلي⁽⁶⁾ معهم بطريق التبعية⁽⁷⁾، [ثم]⁽⁸⁾ عند أبي حنيفة رحمته: يكبر عقب ثمانين صلوات أولها من فجر يوم عرفة، وعندهما يكبر عقيب⁽⁹⁾ ثلاث وعشرين صلاة⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

والتكبير أن يقول: (الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، [الله أكبر]⁽¹²⁾، والله الحمد⁽¹³⁾)⁽¹⁴⁾ وهي ست كلمات⁽¹⁵⁾.
وأيام النحر ثلاثة، وأيام التشريق [..]⁽¹⁶⁾ كذلك، ويتقضى المجموع في أربعة أيام،

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) في (ب، ج) وردت [عقب].

(3) ما بين المعقوفين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من كتاب النبايع، لاقتضاء النص له: ص 386.

(4) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 93، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 378، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 439.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(6) في (ب) وردت [صلى].

(7) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 378، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 175.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(9) في (أ، ب) وردت [عقب].

(10) في (أ) وردت [صلوات].

(11) المرغيناني، الهداية: 1/ 87.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(13) في (أ) وردت [حمد].

(14) الدارقطني: 2/ 50، برقم (53)، كتاب العيدين، أورده عن جابر بن عبد الله رحمته.

(15) الرومي، النبايع: ص 386، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 438، السرخسي، المبسوط: 2/ 377.

(16) في (أ، ب) وردت زيادة [م] بدل النقاط.

اليوم العاشر من ذي الحجة وهو⁽¹⁾ يوم النحر خاصة، و[اليوم]⁽²⁾ الثالث عشر هو يوم⁽³⁾ التشريق خاصة، واليومان اللذان بينهما [هما يومان]⁽⁴⁾ للنحر والتشريق جميعاً⁽⁵⁾.

[في منتخب جامع الأصول: فأبو حنيفة رحمته أخذ بقول ابن مسعود رحمته، وهما أخذاً بقول علي رحمته، وعليه الفتوى]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

في السراجية: وهي عقب⁽⁸⁾ صلاة الفجر من يوم عرفة، إلى ثمانين⁽⁹⁾ صلوات عند أبي حنيفة رحمته، وهو مذهب عبد الله بن مسعود رحمته.

وقال علي رحمته: إلى ثلاث وعشرين صلاة، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد رحمهما الله، وعليه الفتوى، قاله الإمام الإسيجاني⁽¹⁰⁾ رحمته⁽¹¹⁾.

في الخلاصة: من دخل [في]⁽¹²⁾ الجماعة من المسافرين والنساء، فعليهن⁽¹³⁾ التكبير

(1) في (ب) وردت [هو].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) في (ج) وردت لفظة [يوم] مكررة.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(5) الرومي، البتايي، ص 387، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 3 / 83.

(6) ما بين المعقوفتين حصل تقديم وتأخير في (أ).

(7) السرخسي، المبسوط: 1 / 384، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 231، النكوي، النافع الكبير: 1 / 113، فتاوى السغدري: 1 / 102.

(8) في (أ) وردت [عقب].

(9) في (أ) وردت [ثمان].

(10) الإسيجاني: أبو المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد بن يوسف الإسيجاني المرغيناني الحنفي أستاذ جمال الدين عبيد الله المحبوبي. لعله توفي في أواخر القرن السادس. له من التصانيف الحاوي في مختصر الطحاوي موجود بدار الكتب كوبرولي. زاد الفقهاء شرح مختصر القُدوري في الفروع. نصاب الفقهاء. كذا في الفروع، الباباني، هدية العارفين: 1 / 499.

(11) الأوسي، السراجية: ص 111.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(13) في (أ) وردت [عليهن].

تبعاً للرجال؛ كما في الجمعة، و[أما]⁽¹⁾ المسافرون إذا (أ/ 140) صلوا جماعة في المصرفيه روايتان، والأصح أنه ليس عليهم التكبير⁽²⁾.

قوله: عقيب⁽³⁾ الصلوات⁽⁴⁾، في التحفة: أي أثرها من غير أن يتخلل ما يقطع حرمة الصلاة، حتى أنه لو قام وخرج من المسجد أو تكلم فإنه لا يكبر، ولو قام ولم يخرج من المسجد، فإنه يكبر⁽⁵⁾.

في الخلاصة: إذا أحدث الإمام بعد السلام قبل التكبير، الأصح أن⁽⁶⁾ يكبر ولا يخرج للطهارة⁽⁷⁾.

أذكر في تجنيس الناصري⁽⁸⁾؛ عن ابن مبارك⁽⁹⁾ رحمهم الله، في تقليم الأظفار وحلق الرأس في العشر، قال: لا تؤخر السنة، وقد ورد في الحديث: ((أن لا يحلق ولا يقلم أظفار إذا أراد أن يضحى))⁽¹⁰⁾، يعني الأولى ذلك، ولا يجب التأخير، وعن ابن

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 378.

(3) في (أ) وردت [عقب].

(4) في (أ) وردت [الصلاة].

(5) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 175، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 93، الميداني،

اللباب في شرح الكتاب: 1/ 56، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 243.

(6) في (أ) وردت [أنه].

(7) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 83.

(8) لم أشر على هذا الكتاب، إلا أن صاحب كشف الظنون ذكره بدون أي تعليق، لا في اسمه ولا اسم مؤلفه الكامل، ولا ترجمة له. كشف الظنون: 1/ 352.

(9) هو عبد الله بن المبارك، أبو عبد الرحمن، الحنظلي بالولاء، المروزي، أمه خوارزمية، وأبوه تركي. صاحب أبا حنيفة وسمع السفيانين وسليمان التيمي وحميد الطويل. مات بهيت (على الفرائض) منصرفاً من غزو الروم (181هـ) من تصانيفه: 'تفسير القرآن'، و'الدقائق في الرقائق'، و'دفاع الفتاوى'. ينظر: القرشي، الجواهر المضية 1/ 281، والأسمرى، الفوائد البهية ص 103، والمذعبي، تذكرة الحفاظ 1/ 253، وابن العماد، شذرات الذهب: 1/ 295، والباباني، هدية العارفين 5/ 438.

(10) أورد صاحب سنن الكبرى للنساء، حديثاً قريباً منه، برقم (4452)، 3/ 51، كتاب الضحايا: عن ابن أبي عمير عن عمرو بن مسلم أنه قال أخبرني بن المسيب أن أم سلمة زوج النبي ﷺ أخبرته أن رسول الله ﷺ قال: 'من أراد أن يضحى فلا يقلم من أظفاره ولا يحلق شيئاً من شعره في عشر

المسيب⁽¹⁾ أنه كان إذا دخل العشر لا يقلم أظفاره ولا يأخذ من شعر رأسه، قال ابن المبارك: السنة لا يؤخر، قال العبد⁽²⁾ رحمته: وإن عمل بالحديث فهو أفضل؛ تعظيماً للخبر، ولا يجب ترك الحلق⁽³⁾⁽⁴⁾.

في فتاوي الحجة رحمته: وأما التكبير في أيام العشر⁽⁵⁾: يجهر الصوت في المساجد والأسواق، كره ذلك بعض المشايخ، [واستحبه بعض المشايخ]⁽⁶⁾، وكان إبراهيم ابن يوسف⁽⁷⁾ رحمته⁽⁸⁾ يمشي في الأسواق من غير حاجة في السوق، ويكبر رافعاً صوته⁽⁹⁾.

قال الفقيه أبو جعفر رحمته: والذي عندنا [أنه]⁽¹⁰⁾ لا تمنع⁽¹¹⁾ العامة عن رفع الصوت بالتكبير في أيام العشر وأيام النحر في الأسواق وطريق المصلى، وبه أخذ

الاول من ذي الحجة"، وأورد الالباني ايضاً برقم (11196)، وقال عنه صحيح: صحيح وضعيف الجامع الصغير: 22 / 196.

(1) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب. قرشي، مخزومي، من كبار التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة. جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع. كان لا يأخذ عطاءً، ويعيش من التجارة بالزيت. توفي بالمدينة سنة (94هـ) ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام 3 / 155، وصفة الصفوة 2 / 44؛ وابن سعد، الطبقات 5 / 88.

(2) لم أقف على ما يقصده به.

(3) ما بين المعقوفتين - على طوله - ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 155.

(5) في (أ) وردت [العشرة].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(7) هو إبراهيم بن يوسف بن ميمون بن قدامة، وقيل: ابن رزين، أبو إسحاق، الباهلي، عرف بالماكياني، شيخ بلخ وعالمها في زمانه، كبير المحلل عند أصحاب أبي حنيفة. لزم أبا يوسف حتى برع، وروى عن سفيان بن عينة، وإسماعيل عُلَيق، وحمام وغيرهم. وفقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. توفي سنة (239هـ) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 11 / 62، والجواهر المضية 1 / 119، والقوائد البهية ص 11.

(8) في (أ) وردت [رحمهم الله].

(9) السرخسي، البسوط: 2 / 376، ابن مازة: المحيط البرهاني: 2 / 232.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(11) في (ب، ج) وردت [يمنع] بالتذكير.

الفقيه أبو الليث رحمته ⁽¹⁾.

سئل الفقيه أبو الليث رحمته : عن التكبير بالجهر بعد صلاة العيد يوم النحر؟ قال: على قول ⁽²⁾ أصحابنا رحمهم ⁽³⁾ غير مسنون، ولكن الناس اعتادوا التكبير بعد صلاة العيد، فلا بأس بذلك ⁽⁴⁾؛ لما روي عن ابن عمر رحمتهما أنه قال: يكبر الإمام دبر ركعتي العيد ⁽⁵⁾، ولأن الناس رآه حسناً، و((ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن)) ⁽⁶⁾ والفتوى على أنهم يمتنعون ⁽⁷⁾.

قال الحجة رحمته ⁽⁸⁾؛ يبلغ منهم الشيخ الإمام الأجل حسام الدين، والشيخ الإمام الزاهد الصفار رحمتهما، والقاضي الإمام بكر بن محمد بن الزرنجيري، وغيرهم فصلوا صلاة الجمعة في أيام التشريق، فترك ⁽⁹⁾ العوام التكبير وصلوا صلاة العيد، وكبر الناس، فعابروا عن أهل بلخ، فقالوا: التكبير سنة مؤكدة بعد فرض الجمعة، فتركوا غير مسنون في صلاة العيد، فكبروا، ولكن كان ذلك من العوام ⁽¹⁰⁾.

وفي الجامع الصغير: والتعريف ⁽¹¹⁾ الذي يصنعه الناس ليس بشيء، وذلك أن جماعة من الصلحاء والعارفين يجتمعون في يوم عرفة في كل بلدة يهللون ويكبرون

(1) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 72 / 2.

(2) في (أ) وردت [القول].

(3) في (أ) وردت [رحمهم الله].

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 202 / 2، الكاساني، الصنائع: 268 / 2.

(5) لم أعر على هذا الأثر إلى في كتاب الطحطاوي، على مراقي الفلاح: 216 / 1.

(6) حديث نبوي أخرجه الحاكم في مستدركه بلفظ: ((ما رأى المسلمون...)) 83 / 3 برقم (4465)

وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وله شاهد أصبح منه إلا أن فيه إرسالاً) وعلق الذهبي عليه في التلخيص فقال: صحيح.

(7) الشيباني، المبسوط: 376 / 1.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(9) في (أ) وردت [تركوا].

(10) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 378 / 1.

(11) التعريف في الأمصار: هو قصد الرجل مسجد بلدة يوم عرفة، للدعاء والذكر، فهذا هو التعريف في الأمصار الذي اختلف العلماء فيه، فعمله ابن عباس، وعمرو بن حريث رحمتهما، من الصحابة،

شبه الحاج في عرفات، فذلك ليس بشيء، يعني من السنة، ولكن في نفسه من جملة الديانات والخيرات واشتياق عرفات⁽¹⁾.

في الجامع الصغير العتابي⁽²⁾: يعقوب⁽³⁾ عن أبي حنيفة رحمته الله: في التعريف الذي يصنعه الناس، قال: ليس بشيء⁽⁴⁾.

والتعريف: أن يجتمع الناس يوم عرفة⁽⁵⁾ فيصنعون صنع أهل عرفة، من الدعاء والقيام والتضرع، ويريدون بذلك التشبه⁽⁶⁾ بهم⁽⁷⁾، هذا ليس بشيء؛ لأن هذه عبادة جعلت في مكان مخصوص فلا يجوز إقامتها في موضع آخر، لأنه لو جاز هذا لجاز أن يتخذوا بيتا [أو]⁽⁸⁾ بطوقا⁽⁹⁾ حوله، ويخرجون إلى جبل من الجبال فيرمون الجمار، فلما

وطائفة من البصريين، والمدنيين، الباهرتي، العناية شرح الهداية: 204 / 8، اقتضاء الصراط المستقيم 638 / 2 الطبعة الأولى، وسنن البيهقي 117 / 5.

(1) الباهرتي، العناية شرح الهداية: 204 / 8.

(2) أشرت في بداية المخطوط أن الإمام المعتمد: محمد بن الحسن الشيباني الحنفي المتوفى: سنة 187، سبع وثمانين ومائة ألف الجامع الصغير في الفروع وهو كتاب قديم مبارك، وقد شرحه عدد كبير من العلماء، منهم: الإمام أبي نصر: أحمد بن محمد العتابي البخاري المتوفى: سنة 586هـ، ست وثمانين وخمسمائة أوله: (الحمد لله الموجود بذاته... إلخ).

(3) قد يكون قصده هو: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب. القاضى الإمام. من ولد سعد بن حنيفة الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ. أخذ الفقه عن أبي حنيفة رحمته الله، وهو المقدم من أصحابه جميعا. ولي القضاء للهادي والمهدي والرشد. وهو أول من سمي قاضى القضاة، وأول من اتخذ للعلماء زنا خاضا. وثقة أحمد وابن معين وابن المديني. روي عنه أنه قال: (ما قلت قولا خالف فيه أبا حنيفة إلا وهو قول قاله ثم رغب عنه) قيل: إنه أول من وضع الكتب في أصول الفقه. من تصانيفه: (الخراج)؛ و(أدب القاضي)؛ و(الجوامع) ينظر ترجمته في: الجواهر المضية ص 220. 222، وتاريخ بغداد 242 / 14، والبداية والنهاية 180 / 10.

(4) السرخسي، المبسوط: 186 / 16.

(5) في (أ) وردت [العرفة].

(6) في (أ) وردت [الشيء].

(7) مثلا خسرو، دور الحكام: 163 / 2.

(8) ما بين المعرفتين ساقط من (ج).

(9) في (أ) وردت [يتطرقون].

لم يجز الاشتغال بهذه الأشياء فكذلك التعريف، وروي عن محمد بن الحسن رحمته أنه كان يجيز⁽¹⁾ ذلك⁽²⁾، وروي عن ابن عباس رحمتهما أنه فعل ذلك بالبصرة⁽³⁾.

في الجامع الصغير الخاني: والتعريف الذي⁽⁴⁾ يصنعه الناس ليس بشيء، وعن أبي يوسف ومحمد رحمتهما في غير رواية الأصول أنه لا يكره، لما روي عن ابن عباس رحمتهما أنه فعل⁽⁵⁾ بالبصرة، في الجامع الصغير البزدوي⁽⁷⁾ في هذه المسألة⁽⁸⁾.

وبعض مشايخنا قالوا: التعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء لم يرد به نفي شرعية في نفسه؛ لأنه دعاء وتسبيح وتضرع إلى الله تعالى، وإنما أراد به نفي وجوبه أو نفي كونه سنة.

وذكر في استحسان الذخيرة في الفصل الخامس مستشهدا بقول محمد رحمته: أن أبا حنيفة رحمته كان لا يرى بسجدة⁽⁹⁾ الشكر شيئا، معناه أنه لا يرى نفي شرعيتها قرينة، إنما أراد نفي وجوبها شكرا، هذا كما قال محمد رحمته⁽¹⁰⁾.

في الجامع الصغير: عن أبي حنيفة رحمته: أن التعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء، لم يرد نفي شرعيته أصلا؛ لأنه تسبيح ودعاء وإنما أراد نفي وجوبه، كذا هنا، فعلى [قول]⁽¹¹⁾ هؤلاء يرتفع الاختلاف، ولما أتى به إنسان لا يكون مكروها⁽¹²⁾.

(1) في (أ) وردت [يحسن].

(2) (المرغباني: الهداية شرح البداية: 2/ 175، البائري، العناية شرح الهداية: 8/ 204.

(3) لم أعثر على ذلك إلا في كتب الحنفية: البائري، العناية شرح الهداية: 2/ 435.

(4) في (ج) وردت [أن] بدل كلمة [الذي].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(6) في (ب: ج) وردت [قول].

(7) في (ب) وردت [البرهاني].

(8) (البائري، العناية شرح الهداية: 2/ 435.

(9) في (ب) وردت [سجدة] بحذف الباء.

(10) (البائري، العناية شرح الهداية: 2/ 339، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 330.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(12) (السرخسي، المبسوط: 8/ 475.

باب صلاة الكسوف^(١)

م، قوله: كهيئة النافلة، أي: بلا أذان وإقامة^(٢).

قوله: ركوع واحد^(٣)، وقال الشافعي رحمته: ركوعان، تفسيره: أن يكبر فيقرأ الفاتحة، ثم يقرأ سورة، ثم يركع، ثم (أ/ 141) يرفع رأسه، ثم يقرأ سورة، فيركع^(٤).

[في الزاد]^(٥): قوله: فإذا^(٦) انكسفت الشمس، صلى الإمام بالناس ركعتين، كهيئة النافلة، في كل ركعة ركوع واحد^(٧)، أما الصلاة فلقوله عليه السلام: ((إذا رأيتم من^(٨) هذه الأنواع شيئا فافزعوا إلى الصلاة))^(٩).

(1) الكسوف: ذهاب ضوء أحد النيرين (الشمس، والقمر) أو بعضه، وتغيره إلى سواد، يقال: كسفت الشمس، وكذا خسفت، كما يقال: كسف القمر، وكذا خسف، فالكسوف، والخسوف، مترادفان، وقيل: الكسوف للشمس، والخسوف للقمر، وهو الأشهر في اللغة. وصلاة الكسوف: صلاة تؤدى بكيفية مخصوصة، عند ظلمة أحد النيرين أو بعضهما، الفيوحي، المصباح الحنبر: 8/ 99، المعجم الوسيط: 2/ 787، مادة (كسف)، البحر الرائق: 5/ 241.

(2) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 443، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 380.

(3) المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 28.

(4) الفتاوى الفقهية الكبرى: 1/ 273، النووي، المجموع شرح المذهب: 5/ 48، الهيتمي، تحفة المحتاج: 10/ 208.

(5) في (أ) وردت [ب] بدل ما بين المعقوفتين.

(6) في (أ) وردت [وإذا].

(7) النويداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 58.

(8) في (أ) وردت [في].

(9) أخرج البخاري في صحيحه: ((عن عائشة زوج النبي عليها السلام قالت: خسفت الشمس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فخرج إلى المسجد نصف الناس وراءه، فكبر فاقترأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً ثم قال سمع الله لمن حمده، فقام ولم يسجد وقرأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ثم كبر وركع ركوعاً طويلاً وهو أدنى من الركوع الأول ثم قال سمع الله لمن حمده، وركع ركعة الحمد ثم سجد ثم قال في الركعة الأخيرة مثل ذلك فاستكمل أربع ركعات في أربع سجود وانجلت الشمس قبل أن يتصرف ثم قام فأتى على الله بما هو أهله ثم قال هما آيتان من آيات الله لا يخفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة))، 4/ 163 برقم (988) باب خطبة الإمام في الكسوف.

[حتى⁽¹⁾] قال بعض مشايخنا: بأنها واجبة، أخذاً بظاهر الأمر⁽²⁾، وعن أبي حنيفة رحمته ما يدل على أنها سنة، وأنه خير بين أن يصلي ركعتين، وبين أن يصلي أربعاً، وبين الأكثر من ذلك، والتخير يكون في التطوع⁽³⁾.

وقال الشافعي رحمته: يركع كل ركعة بركوعين وسجودين⁽⁴⁾، وكل ذلك مروى⁽⁵⁾، إلا أن الأخذ بما قلنا موافق بالأصول، فكان الأخذ [به]⁽⁶⁾ أولى.

قوله: ويطول القراءة فيها، ويخفي عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا⁽⁷⁾ رحمته: يجهر، والصحيح قول أبي حنيفة رحمته؛ لأن الأصل في صلاة النهار المخافتة، إلا إذا قام الدليل بخلافه؛ ثم استحباب الجماعة فيها بثلاثة أشياء: بالإمام، وبالجماعة، وبالمكان الذي يقسم الجمعة أو⁽⁸⁾ العيدين⁽⁹⁾؛ لأن الاجتماع بدون الإمام ربما يقضي إلى الفتنة والفساد، والمكان⁽¹⁰⁾ الذي يقام به الجمعة⁽¹¹⁾ أو صلاة العيدين؛ لأن الغالب [أنهم]⁽¹²⁾

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) الباءرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 443، الكاساني، الصنائع: 3/ 108.

(3) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 181، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 91.

(4) لا خلاف بين الفقهاء في أن صلاة الكسوف ركعتان. واختلفوا في كيفية الصلاة بها. وذهب الأئمة: مالك، والشافعي، وأحمد: إلى أنها ركعتان في كل ركعة قيامان، وقراءتان، وركوعان، وسجدتان. وقال الحنفية: إنها ركعتان، في كل ركعة قيام واحد، وركوع واحد وسجدتان كسائر النوافل. للتفصيل ينظر: بدائع الصنائع 1/ 280، كشف القناع 2/ 62، مواهب الجليل 2/ 201، بلغة السالك 1/ 189، المجموع: 5/ 45. أسنى المطالب 1/ 285، روضة الطالبين 2/ 83، المعني 2/ 422.

(5) الفتاوى الفقهية الكبرى: 1/ 273، النووي، المجموع شرح المذهب: 5/ 48، الهيثمي، تحفة المحتاج: 10/ 208.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) في (أ) (ب) وردت [قال].

(8) في (أ) وردت [أ].

(9) الباءرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 448.

(10) في (أ) وردت [وبالمكان].

(11) في (ب) وردت [الجماعة].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

لا يسعون إلا هذين الموضعين، ويكره أداء كل قوم بجماعة في [كل] ⁽¹⁾ موضع ⁽²⁾.
أ، قوله: وليس في كسوف القمر جماعة هكذا وقع عن محمد عليه السلام ⁽³⁾، وأخذ أهل
اللغة عليه لفظ ⁽⁴⁾ الكسوف في القمر، فقالوا: أن الكسوف للشمس، والخسوف للقمر،
قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا الْقَمَرَ رُخْفًا فَقُمْ﴾ ⁽⁵⁾ لكننا ⁽⁶⁾ نقول: إن محمدا عليه السلام على
الحق والصواب؛ لأن الخسوف ذهاب دائرة القمر، والكسوف ذهاب ضوئه دون دائرته،
وإنما أراد محمد عليه السلام هذا النوع دون ذهاب دائرته بذكر الكسوف ⁽⁷⁾.

في الشامل ⁽⁸⁾ البيهقي: ويكره التطوع بالجماعة، ما خلا [قيام] ⁽⁹⁾ رمضان وصلاة
الكسوف ⁽¹⁰⁾؛ لقوله عليه السلام: «(صلاة الرجل في بيته أفضل إلا المكتوبة)» ⁽¹¹⁾ فأما قيام
رمضان، فلأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله، وتأكد بالإجماع في زمن عمر عليه السلام ⁽¹²⁾.

ب، يقال: كسفت ⁽¹³⁾ الشمس والقمر جميعا، عن الغوري، وقيل: الخسوف ذهاب
الكل، والكسوف ذهاب البعض، وكيف ⁽¹⁴⁾ ما كان قول محمد عليه السلام كسوف القمر

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

(2) الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 58 / 1، الشيباني، المبسوط: 443 / 1.

(3) البابرتي، العناية شرح الهداية: 448 / 2، الشيباني، المبسوط: 443 / 1، ابن مازة، المحيط
البرهاني: 266 / 2.

(4) في (ب، ج) وردت [لفظة].

(5) سورة القيامة، آية: 7 - 8.

(6) في (ج) وردت [ولكننا].

(7) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 300 / 9، معجم مقاييس اللغة: 177 / 5، مادة (كسف).

(8) في (أ) وردت [الشامل].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(10) ابن مازة، المحيط البرهاني: 197 / 2.

(11) أخرجه ابن أبي شيبة (2 / 52؛ برقم 6362)، والطبراني (5 / 144، برقم 4896). وأخرجه أيضًا:
أحمد (5 / 186، برقم 21666)، والحدِيث أصله عند البخاري ومسلم بطرف: "ما زال بكم الذي
رأيت من صنعكم".

(12) سيأتي الكلام في قيام رمضان بالتفصيل لاحقًا.

(13) في (ب) وردت [كسف] بالتذكير.

(14) في (ب، ج) وردت [كيف].

صحيح، وأما الانكشاف فعامي⁽¹⁾ وقد جاء في حديثه صحيح: ((إن الشمس والقمر آيتان لا ينكسفان بموت أحد ولا بحياته)) الحديث⁽²⁾⁽³⁾.

في التهذيب: ولا يصلى في الأوقات المكروهة، أما في الخسوف يصلى فرادى ركعتين أو أكثر، وكذا [في]⁽⁴⁾ سائر الأفراع، كالريح والظلمة.

في التحفة: إن المسنون أن يستقبل للصلاة والدعاء حتى تنجلي⁽⁵⁾ الشمس، فإن طول الصلاة قصر الدعاء، وإن قصر الصلاة طول الدعاء، وليس في هذه الصلاة أذان وإقامة ولا خطبة، ثم إذا فرغوا من الصلاة، ينبغي أن يستقبلوا بالدعاء⁽⁶⁾ إلى أن تنجلي الشمس، ولا يصعد الإمام [المنبر]⁽⁷⁾ للدعاء؛ لأن السنة في الأدعية بعد الفراغ من الصلاة، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فَاسْتَنْصِ بِرَأْيِهِمْ وَارْجِعْ إِلَيْكَ فَأَرْجَبُ لَكَ﴾⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

في الطحاوي: وكذلك إذا اشتدت⁽¹⁰⁾ الأحوال والأفراع، كالريح إذا اشتدت، والسحاب إذا دامت⁽¹¹⁾، والنهار إذا أظلم⁽¹²⁾، وفي كل هذه المخوفات [لا]⁽¹³⁾ بأس بأن يصلوا فرادى ويدعوا ويتضرعوا، إلى أن يزول ذلك⁽¹⁴⁾.

(1) في (ب) وردت [فيأتي].

(2) أخرجه البخاري في صحيحه: 4/ 186 برقم (1000) باب الدعاء في الخسوف، ومسلم: 4/ 469 برقم (1522) باب ذكر النداء بصلاة الكسوف....

(3) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4/ 417.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(5) في (أ) وردت [تنجلي].

(6) في (ب) وردت [الدعاء] بحذف الباء.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8) سورة الانشراح، آية: 7 - 8.

(9) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 183، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 380.

(10) في (ج) وردت [اشتدت].

(11) في (ب) وردت [أدامت].

(12) في (أ) وردت [أظلم].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(14) الفتاوى الهندية: 1/ 153.

في فتاوى الحجة: وكثرة الأذان في السكك والمساجد ليس [يسنة]⁽¹⁾⁽²⁾.

باب الاستسقاء⁽³⁾

م، الاستسقاء: طلب السقي والاستغفار بسبب⁽⁴⁾ السقي، قال الله تعالى: ﴿[قُلْتُ] ⁽⁵⁾اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ⁽⁶⁾﴾ وذكر في التفسير⁽⁷⁾: السماء: المطر، والمدار: كثير الدرر⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

في فتاوى الحجة: قال الأوزاعي⁽¹⁰⁾: الاستغفار عند الأسحار وعند الاستمطار أن⁽¹¹⁾

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 261 / 2 وما بعدها.

(3) الاستسقاء لغة: طلب السقي، أي طلب إنزال الغيث على البلاد والعباد. والاسم: السقي بالضم، واستسقيت فلاناً: إذا طلبت منه أن يسقيك. والمعنى الاصطلاحي للاستسقاء هو: طلب إنزال المطر من الله بكيفية مخصوصة عند الحاجة إليه. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 289 / 38، مادة: (سقى)، حاشية ابن عابدين 1 / 790.

(4) في (ب) وردت [ومسبب].

(5) في (أ) وردت [أ] بدل قوله تعالى: [قُلْتُ].

(6) سورة نوح، من الآية: 10.

(7) في (ب) وردت [تفسير] بالتكثير.

(8) في (ب) حصل تقديم وتأخير وحذف في هذه العبارة فوردت [السماء والمطر المدرار وكثر الدرر].

(9) انغرناطي: محمد بن أحمد بن محمد انغرناطي الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، دار النشر: دار الكتاب العربي - لبنان - 1403 هـ - 1983 م، الطبعة: الرابعة 1 / 2475، أبو القاسم الحسين بن محمد، (502 هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، لبنان - دار المعرفة: 1 / 166، الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (450 هـ)، النكت والعيون: 2 / 205، التفسير الكبير للرازي: 8 / 425.

(10) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي. إمام فقيه محدث مفسر. نسبته إلى (الأوزاع) من قرى دمشق. وأصله من سبي السند. نشأ يتيمًا وتأدب بنفسه، فرحل إلى اليمامة والبصرة، وبيع. وأراد المنصور على القضاء فأبى، ثم نزل بيروت مرابطاً وتوفي بها سنة (157 هـ) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية 10 / 115، وابن حجر، تهذيب التهذيب 6 / 238.

(11) في (أ، ب) وردت [أنه].

يقول: رب اغفر لي، أو [يقول:]⁽⁴⁾ استغفر الله الذي لا إله إلا هو [الحي القيوم]⁽²⁾ وأتوب إليه.

ي، قال أبو حنيفة رحمته: ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة⁽³⁾ في جماعة، ولكن يخرج الإمام مع الناس إلى الصحراء ثلاثة أيام، ويدعون⁽⁴⁾ الله تعالى⁽⁵⁾، [وقالا رحمهما الله:]⁽⁶⁾ يخرج الإمام [مع الناس]⁽⁷⁾، ويصلي بهم ركعتين⁽⁸⁾، ويجهر⁽⁹⁾ فيهما بالقراءة، ويخطب خطبتين بعد الصلاة، ويستقبل الناس بوجهه، قائما على الأرض لا على المنبر، ويفصل بين الخطبتين بجلسة، وإن شاء خطب خطبة واحدة، [و]⁽¹⁰⁾ يدع الله، ويسبحه، ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات، وهو متكعب⁽¹¹⁾ قوسا، وذكر الكرخي رحمته أنه يعتمد على سيف.

[قلب الرداء]

فإذا مضى صدر من خطبته، قلب رداءه، وهو: أن يجعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه، وإن كان أعلاه وأسفله واحد كالطيلسان⁽¹²⁾،

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) المالكية، والشافعية، والحنابلة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن من الحنفية قالوا: الاستسقاء يكون بالصلاة والدعاء والخطبة، للأحاديث الواردة في ذلك. وقال أبو حنيفة: لا خطبة في الاستسقاء، وما روي عن أنس لا يثبت الخطبة؛ لأن طلب السقيا من رسول الله رفع له صلى وهو يخطب، فالخطبة سابقة في هذه الحادثة على الإخبار بالجذب. ينظر: الطحطاوي ص 360، والشرح الصغير 1/ 539 الثوري، المجموع 5/ 77، وابن قدامة، المغني 2/ 187.

(4) في (ب، ج) وردت [فيدعون].

(5) الجابري: العناية شرح الهداية: 2/ 449، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 382.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(8) في (أ) وردت [الركعتين].

(9) في (أ) وردت [فيجهر].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(11) في (أ) وردت [متكعب]، ومتكعب: تنكب على الشيء: انكأ عليه. القاموس المحيط: ص 179.

(12) الطيلسان: نوع من الأوشحة يُلبس على الكتف أو يحيط باليدن، خالي من التفصيل والخياطة. البلاغة العربية أسسها وعلمها وفنونها: 1/ 589، العباب الزاخر: 1/ 135، القاموس المحيط: 1/ 296، المخصص لابن سيده: 1/ 384، المزهري في علوم اللغة: 2/ 127، المعجم الوسيط: 2/ 553.

والخميسة⁽¹⁾، يحول يمينه عن شماله، وشماله عن يمينه، ويستغفر (أ/ 142) بعد الخطبة، ويحول وجهه نحو القبلة وظهره نحو القوم، وهم قعود على مراتبهم⁽²⁾.

[كيفية تقليب الرداء⁽³⁾]

في التحفة: [وأ]⁽⁴⁾ إذا فرغ الإمام من الخطبة، يجعل ظهره إلى الناس.....

(1) قال صاحب العين: "الخميسة: كساء أسود معلم من المرعزي والصوف" وقال في المعجم الراسخ: "ثوب أسود أو أحمر له أعلام وفي الحديث (جئت إليه وعليه خميسة)". العين: 4/ 191، المعجم الراسخ: 1/ 256 مادة (خ م ص).

(2) الرومي، اليتايغ: ص 388 وما بعدها، الطحاري، شرح معاني الآثار: 2/ 73، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 77.

(3) قال الشافعية، والحنابلة، والمالكية: يستحب تحويل الرداء للإمام والمأموم، لفعل الرسول ﷺ له، ولأن ما فعله الرسول ﷺ ثبت في حق غيره، ما لم يقدّم دليل على اختصاصه به. وقد عقل المعنى في ذلك، وهو التفاضل بقلب الرداء، لقلب الله ما بهم من الجذب إلى الخصب. وهو خاص بالرجال دون النساء عند الجميع. وقال محمد بن الحسن من الحنفية، وابن المسيب، وعروة، والثوري، والليث: إن تحويل الرداء مختص بالإمام فقط دون المأموم؛ لأنه نقل عن النبي ﷺ دون أصحابه. وقال أبو حنيفة: لا يسن تقليب الرداء؛ لأنه دعاء فلا يستحب تحويل الرداء فيه؛ كسائر الأدعية. وفي كيفية تقليب الرداء: قال الحنابلة، والمالكية، وهو رأي للشافعية، وقول أبان ابن عثمان، وعمر بن عبد العزيز، وهشام بن إسحاق، وأبو بكر بن محمد بن حزم: يقلب الأيمن على الأيسر، فيجعلون ما على اليمين على اليسار، وما على اليسار على اليمين، ودليلهم في ذلك ما روى أبو داود بإسناده عن عبد الله بن زيد، أن النبي ﷺ حول رداءه، وجعل عطفه الأيمن على عاتقه الأيسر، وجعل عطفه الأيسر على عاتقه الأيمن. وفي حديث أبي هريرة نحو ذلك، وقد نقل تحويل الرداء جماعة، كلهم نقلوه بهذه الصفة، ولم ينقل عن أحد منهم أنه جعل أعلاه أسفله. وقال محمد بن الحسن من الحنفية، والشافعية في الرأي المرجح: إن كان الرداء مدوراً بأن كان جبة يجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن، وإن كان الرداء مربعاً يجعل أعلاه أسفله، وأسفله أعلاه، لما روي عن النبي ﷺ: أنه استقى وعليه رداء، فأراد أن يجعل أسفله أعلاه، فلما ثقلت عليه جعل العطف الذي في الأيسر على عاتقه الأيمن، والذي على الأيمن على عاتقه الأيسر، وبدأ بتحويل الرداء عند البدء بالدعاء وانتصرع إلى الله تعالى. ينظر: شرح العناية على هامش فتح القدير 1/ 440، والشرح الصغير 1/ 539 - 540، النووي، المجموع 5/ 85، والمغني 2/ 489، والحديث في سنن أبي داود: 3/ 390، برقم (982) في أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها.

(4) الراو سقطت من نسخة (ب، ج).

• وجهه⁽¹⁾ إلى القبلة، ويقلب رداءه، ثم يشتغل بدعاء الاستسقاء⁽²⁾، قائما والناس يعود مستقبلون وجوههم إلى القبلة في الخطبة والدعاء؛ لأن الدعاء مستقبل القبلة أقرب إلى الإجابة، فيدعو⁽³⁾ الله تعالى، ويستغفر للمؤمنين، ويجددون التوبة، ويستغفرون، وهذا [عندهما] و⁽⁴⁾ عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: تقلاب الرداء ليس بسنة.

ثم⁽⁵⁾ كيفية⁽⁶⁾ تقلاب الرداء عندهما: إن كان مربعا حوّل أسفله أعلاه وأعلاه أسفله، وإن كان مدورا جعل الجانب الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن، ولكن القوم لا يقلبون أريدتهم عند عامة العلماء⁽⁷⁾، وقال مالك رحمته : بأنهم يقلبون أيضا⁽⁸⁾.

ثم عند⁽⁹⁾ الدعاء إن رفع⁽¹⁰⁾ يديه نحو السماء فحسن، وإن⁽¹¹⁾ ترك ذلك، وأشار بإصبعه السبابة فحسن، وكذا الناس يرفعون أيديهم أيضا؛ لأن السنة في الدعاء بسط اليدين⁽¹²⁾.

قوله: ويقلب رداءه، بالتخفيف⁽¹³⁾.

قوله: ولا يقلب القوم، بالتشديد، كما يقال⁽¹⁴⁾: فتح الباب، وفتح له الأبواب، وإنما

(1) في (ج) وردت [وجهه].

(2) في (أ) وردت [الاستسقاء] وهو خطأ بين من الناسخ.

(3) في (ب) وردت [فيدعوا] بألف الجمع، وفي (أ) [فيدع] بالجزم.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(5) في (ج) وردت [و].

(6) في (أ) وردت [كيفية].

(7) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 186 / 1.

(8) حاشية العدوي: 3 / 241، كفاية الطالب: 510 / 1.

(9) في (ب) وردت [اعتننا].

(10) في (ب) وردت [يرفع].

(11) في (ج) وردت [إن].

(12) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 186 / 1.

(13) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 382 / 1.

(14) في (ب) وردت [قال].

جعل تفاؤلاً: أنا⁽¹⁾ غيرنا⁽²⁾ ما كنا عليه، فغير⁽³⁾ اللهم، قال الله تعالى: ﴿لَا يَغْنِبُ مَا يُغْنِيهِمْ﴾⁽⁴⁾.
الرداء: شيء لا ذيل له⁽⁵⁾ ولا كتم⁽⁶⁾، مثل القوطة⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

في الزاد: [إذا فرغ من الخطبة يجعل ظهره إلى الناس ووجهه إلى القبلة ويقلب رداءه، ثم يستقبل القبلة]⁽⁹⁾ بدعاء الاستسقاء [...] ⁽¹⁰⁾، لأن الدعاء مستقبل القبلة أقرب إلى الإجابة⁽¹¹⁾، فيدعو⁽¹²⁾ الله تعالى ويستغفر للمؤمنين، ويجددون التوبة ويستسقون؛ وهذا عندهما، وأما عند أبي حنيفة رحمته تقلب الرداء ليس بسنة⁽¹³⁾.
في دعاء الاستسقاء المستحب أن يخرج الإمام بالناس إلى الاستسقاء ثلاثة أيام متتابعات؛ لأن الثلاث مدة لإيلاء العذر⁽¹⁴⁾.

(1) في (أ) وردت [إنما].

(2) في (ب) وردت [غيرنا].

(3) في (أ) وردت [فغيره].

(4) سورة الرعد، من الآية: 11.

(5) في (ب) وردت [به].

(6) في (ب) وردت [ولا كتم له].

(7) القوطة ثوب قصير غليظ يكون منزراً يجلب من السند وقيل القوطة ثوب من صوف فلم يحل بأكثر وجمعها القوط قال أبو منصور لم أسمع في شيء من كلام العرب في القوط قال ورأيت بالكوفة أزراً مخططة يشتريها الجمالون والخدم فيتزون بها الواحدة قوطة قال فلا أدري أعربي أم لا. ابن منظور، لسان العرب: 7 / 373، وينظر: العين: 7 / 459، تهذيب اللغة: 14 / 27 مادة (ف و ط).

(8) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 14 / 316 مادة (ر د ي).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (أ) وردت [لأنه ثم المستحب] بدل النقاط.

(11) الكاساني، الصنائع: 3 / 123، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 382 الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 133.

(12) في (ب) وردت [فيدعي].

(13) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 268.

(14) اتفقت المذاهب على الصيام، ولكنهم اختلفوا في مقدار، والخروج به إلى الاستسقاء. لأن الصيام مظنة إجابة الدعاء، لقوله ﷺ: ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حين يفطر.. ولما فيه من كسر =

باب قيام رمضان

م، أراد به: إحياء الليل عرفاً⁽¹⁾.

نفس التراويح⁽²⁾ سنة وأداؤها بالجماعة مستحبة، ولذلك قال: [و]⁽³⁾ يستحب أن يجتمع الناس.

الترويقة: الجلسة في الأصل سميت الركعات [آخرها]⁽⁴⁾ الترويقة⁽⁵⁾ بها للاتصال بينهما، إذ المراد صلاة التراويح والمضاف محذوف.

الشهوة، وحضور القلب، والتفكير للرب. قال الشافعية، والحنفية، وبعض المالكية: يأمرهم الإمام بصوم ثلاثة أيام قبل الخروج، ويخرجون في اليوم الرابع وهم صيام. وقال بعض المالكية بالخروج بعد الصيام في اليوم الرابع مفطرين؛ للتقوي على الدعاء، كيوم عرفة. وقال الحنابلة بالصيام ثلاثة أيام، ويخرجون في آخر أيام صيامهم. ينظر: شرح العناية على الهداية على هامش فتح القدير 1/ 441، وكشاف القناع 2/ 59، وحاشية الدسوقي 1/ 206، الثوري، المجموع 2/ 65، الإنصاف: 2/ 318، وحديث: "ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حين يفطر.." أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذى 7/ 229، 10/ 56) وفي إسناده ضعف وجعالة.

(1) الإحياء في اللغة جعل الشيء حياً، ويريد الفقهاء من قولهم: "إحياء الليل" قضاء الليل أو أكثره بالعبادة، كالصلاة والذكر وقراءة القرآن ونحو ذلك. وبذلك تكون المدة هي أكثر الليل، ويكون العمل عاماً في كل عبادة. معجم مقاييس اللغة، والقاموس المحيط، حاشية ابن عابدين 1/ 460، وشرح المنهاج 2/ 127.

(2) التراويح: جمع ترويقة، أي ترويقة للنفس، أي استراحة، من الراحة وهي زوال المشقة والتعب، والترويقة في الأصل اسم للجلسة مطلقة، وسميت الجلسة التي بعد أربع ركعات في ليالي رمضان بالترويقة للاستراحة، ثم سميت كل أربع ركعات ترويقة مجازاً، وسميت هذه الصلاة بالتراويح؛ لأنهم كانوا يطيلون القيام فيها ويجلسون بعد كل أربع ركعات للاستراحة. وصلاة التراويح: هي قيام شهر رمضان، مثنى مثنى، على اختلاف بين الفقهاء في عدد ركعاتها، وفي غير ذلك من مسائلها. ينظر: قواعد الفقه: 225 وما بعدها، فتح القدير 1/ 333، حاشية العدوي على الكفاية 2/ 321. الدسوقي: 1/ 315، المجموع 4/ 30، المعني 2/ 165.

(3) الواو ساقطة من نسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (ب، ج) وردت [ترويقة].

أ، قوله: خمس ترويحيات، أي: يستريح كلما سلم تسلميتين، مقدار ما يمكن أن يصلي فيه أربعاً⁽¹⁾.

[ب]⁽²⁾، رocht بالناس: صليت بهم التراويح، وهي جمع ترويحة، وأصلها المصدر، وعن أبي سعد⁽³⁾ **ج**: سميت الترويحة لاستراحة القوم بعد كل أربع ركعات، وراوح بين رجليه: قام على أحدهما⁽⁴⁾ مرة وعلى الأخرى مرة، ومنه المراوحة بين العلمين، وهي: أن يقرأ مرة ويكتب مرة مثلاً⁽⁵⁾.

في الزاد: وهي سنة، لا يسع تركها؛ إذ الأمة اجتمعت على مراعاتها وجوازها، ولم ينكرها أحد من أهل القبلة إلا الروافض⁽⁶⁾ **د**.

ويصلون في كل ليلة عشرين ركعة⁽⁸⁾، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وقدر عشر آيات، أو أقل أو أكثر؛ لأن السنة في التراويح الختم مرة؛ لأن عدد الركعات في جميع الشهر ستمائة، وعدد آي⁽⁹⁾ القرآن ستة آلاف وشيء^{(10) (11)}، فإذا قرأ في كل ركعة عشر

(1) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 233، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 75، الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 1/ 384.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) لم أميز من يقصد بأبي سعد.

(4) في (أ) وردت [أحديهما].

(5) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 2/ 408.

(6) الروافض: وهم الذين قالوا إن علياً إله الخلق، حتى أحرق علي **ج** جماعة منهم وظهر بعد

ذلك سائر أصناف الروافض، التبصير في الدين: لطاهر بن محمد الإسفراييني، الناشر: عالم

الكتب - بيروت الطبعة الأولى، 1983م. تحقيق: كمال يوسف الحوت: ص 21.

(7) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 234، السرخسي، المبسوط: 2/ 256.

(8) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 234، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 186.

(9) في (ب) وردت [آيات] بالجمع.

(10) في (ب) وردت [متي].

(11) قال الزرقاني في المناهل: "قال صاحب التبيان ما نصه: وأما عدد آي القرآن فقد اتفق العادون

على أنه ستة آلاف ومائتا آية وكسر إلا أن هذا الكسر يختلف مبلغه باختلاف أعدائهم: ففي عدد

المدني الأول سبع عشرة وبه قال نافع. وفي عدد المدني الأخير أربع عشرة عند شعبة وعشر عند

أبي جعفر. وفي عدد المكي عشرون. وفي عدد الكوفي ست وثلاثون. وهو مروى عن حمزة

آيات يحصل الختم فيها، ومشايخ بخارى صلوا القرآن خمسمائة ومائتين ركوعاً، وأعلموا المصاحف بها ليقع الختم ليلة⁽³⁾ السابع والعشرين، رجاء أن ينالوا فضل ليلة القدر⁽²⁾، إذ الأخبار قد كثرت على أنها [هي]⁽³⁾ الليلة⁽⁴⁾ السابعة والعشرون من رمضان⁽⁵⁾.

الزيات. وفي عدد البصري خمس وهو مروي عن عاصم الجحدري. وفي رواية عنه أربع ربه قال أبووب بن المتوكل البصري وفي رواية عن البصريين أنهم قالوا: تسع عشرة روي ذلك عن قتادة. وفي عدد الشامي ست وعشرون وهو مروي عن يحيى بن الحارث الذماري اهـ. مناهل العرفان في علوم القرآن: 343 / 1، وينظر: الداني: أبي عمرو عثمان بن سعيد الأموي الداني، البيان في عد أي القرآن: مركز المخطوطات والتراث الكويت - 1414 هـ - 1994 م، ط1، تحقيق: غانم قدوري الحمد.

(1) في (أ) وردت [في الليلة].

(2) ليلة القدر تتركب من لفظين: أولهما: ليلة وهي في اللغة: من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، ويقابلها النهار. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي له عن المعنى اللغوي. وثانيهما: القدر: ومن معاني القدر في اللغة: الشرف والرفار، ومن معانيه: الحكم والقضاء والتضييق. وقيل: إنما سميت ليلة القدر لأنه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة من خير ومصيبة، ورزق وبركة ابن منظور، لسان العرب: 74 / 5، مادة (قدر)، رد المحتار: 98 / 8.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) في (ب) وردت [ليلة] بالتذكير وإضافتها إلى ما بعدها.

(5) اختلف الفقهاء في محل ليلة القدر: فذهب جمهورهم وهو المذهب عند الحنفية إلى أن محل ليلة القدر في رمضان دائرة معه، لأن الله سبحانه وتعالى أخبر أنه أنزل القرآن في ليلة القدر بقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۚ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ۚ﴾ [القدر، الآية: 1، 2]. وأخبرنا كذلك أنه أنزل القرآن في شهر رمضان بقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ۚ﴾ [البقرة، من الآية: 185]، مما يدل على أن ليلة القدر منحصرة في شهر رمضان دون سائر ليالي السنة الأخرى. وفيما يلي أقوال العلماء في محلها: القول الأول: الصحيح المشهور لدى جمهور الفقهاء، وهم المالكية والشافعية والحنابلة، والأوزاعي وأبو ثور: أنها في العشر الأواخر من رمضان لكثرة الأحاديث التي وردت في التماسها في العشر الأواخر من رمضان، وتؤكد أنها في الأوتار ومنحصرة فيها. والأشهر والأظهر عند المالكية أنها ليلة السابع والعشرين. وبهذا يقول الحنابلة: فقد صرح البيهقي بأن أرجاها ليلة

م، قوله: ثم يوتر⁽¹⁾، إشارة إلى أن وقت التراويح بين العشاء والوتر، [ثم]⁽²⁾ باعتبار عارض فضل رمضان شرع التطوع بجماعة، وإن لم [يكن]⁽³⁾ مشروعاً في الأصل.

التراويح سنة النبي ﷺ؛ لأنه أقام في البعض، وسنة الصحابة رضي الله عنهم، باعتبار⁽⁴⁾ أنه ترك بعد ذلك، لكن الترك لما كان بعد، لا بقدر في كونها سنة⁽⁵⁾.

سبع وعشرين نصاً. القول الثاني: قال ابن عابدين: ليلة القدر دائرة مع رمضان، بمعنى أنها توجد كلما وجد، فهي مختصة به عند الإمام وصاحبه، لكنها عندهما في ليلة معينة منه، وعنده لا تتعين. وقيل: إن ليلة القدر متقلة في شهر رمضان كله. قال بعض أهل العلم: أبهم الله تعالى هذه الليلة على الأمة ليجتهدوا في طلبها، ويجدوا في العبادة طمعا في إدراكها كما أخفى ساعة الإجابة في يوم الجمعة ليكثروا من الدعاء في اليوم كله، وأخفى اسمه الأعظم في الأسماء، ورضاء في الطاعات ليجتهدوا في جميعها، وأخفى الأجل وقيام الساعة ليجد الناس في العمل حذرا منهم. ينظر: فتح الباري 4/ 251، وما بعده، ودليل الفالحين 3/ 649، حاشية ابن عابدين: 2/ 137. حاشية الطحطاوي على مرافي الفلاح ص 218، والنفراوي، انقواكه الدراني 1/ 378، والنووي، المجموع 6/ 448، 458، وابن قدامة، المغني 3/ 179.

(1) الوتر (يفتح الواو وكسرهما) لغة: العدد الفردي، كالأحد والثلاثة والخمسة، ومنه قول النبي ﷺ: (إن الله وتر يحب الوتر). ومن كلام العرب: كان القوم شقفا فوترتهم وأوترتهم، أي جعلت شفعهم وترا. وفي الحديث: (من استجمر فليوتر) معناه: فليستج بثلاثة أحجار أو خمسة أو سبعة، ولا يستج بالشفع. والوتر في الاصطلاح: صلاة الوتر، وهي صلاة تفعل ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر، تختم بها صلاة الليل، سميت بذلك لأنها تصلى وترا، ركعة واحدة، أو ثلاثا، أو أكثر، ولا يجوز جعلها شفعاً، ويقال: صليت الوتر، وأوترت، بمعنى واحد. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 5/ 273 مادة (وتر). الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 166، وحديث: "إن الله وتر يحب الوتر". أخرجه البخاري (الفتح 11/ 214) ومسلم (4/ 2062) من حديث أبي هريرة، واللفظ لمسلم. وحديث: "من استجمر فليوتر". أخرجه البخاري (الفتح 1/ 262) ومسلم (1/ 212) من حديث أبي هريرة.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (ب، ج) وردت [وإنه] بزيادة الواو.

(5) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 390. البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 238.

في المحيط: أما الكلام في صفتها، فنقول⁽¹⁾: التراويح سنة هو الصحيح من المذهب، وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمته الله أيضا⁽²⁾، والدليل على أنها سنة قوله رحمته الله: ((إن الله فرض عليكم صيامه وسن لكم قيامه))⁽³⁾.

وقد صح أنه رحمته الله أقامها في بعض الليالي⁽⁴⁾، وبين العذر في ترك المواظبة عليها، وهو خشية أن تكتب⁽⁵⁾ علينا، ثم واطب عليها الخلفاء الراشدون، [وقال رحمته الله: ((عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين))⁽⁶⁾ وهذا الخبر يشير إلى أنه سنة الله تعالى من بعدي]⁽⁷⁾ وقال رحمته الله في حديث سلمان رضي الله عنه: ((إن الله فرض عليكم صيامه وسن لكم قيامه))⁽⁸⁾.

وهذا الخبر يشير إلى أنه سنة الله تعالى، ومعناه: أنه موضوع الله تعالى ومريضه، وإنها⁽⁹⁾ سنة للرجال⁽¹⁰⁾ والنساء جميعا، بدليل ما روى عرفة⁽¹¹⁾ بن عبد الله الثقفي⁽¹²⁾،

(1) في (أ) رردت [يقول]، وفي (ب) وردت [نقول].

(2) في (أ) ج) وردت [نصا].

(3) سنن ابن ماجه: 4/ 223 برقم (1318)، سنن البيهقي الكبير: 4/ 208 برقم (7743)، شعب الإيمان للبيهقي: 3/ 307 برقم (3615)، مصنف ابن أبي شيبة: 3/ 2 باب ما ذكر في فضل رمضان وثوابه، مستد أحمد بن حنبل: 1/ 191، برقم (1660)، والحديث عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، وقال عنه: سعيد الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

(4) في (ب) ج) [ليالي] بالتحريك.

(5) في (أ) ب) رردت [يكتب].

(6) مالك، الموطأ: 3/ 80 برقم (709)، الطحاوي، مشكل الآثار: 3/ 183 برقم (998)، من حديث العرياض بن سارية، قال الزبارة: هو أصح سندا من حديث حذيفة، قال ابن عبد البر: هو كما قال، وطرقه الحاكم في العلم. تلخيص الحبير: 4/ 461.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(9) في (ب) رردت [فإنها].

(10) في (أ) وردت [الرجال].

(11) في جميع النسخ وردت [عن فجة].

(12) عرفة بن عبد الله الثقفي تابعي ثقة، من أهل الكوفة يروى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعائشة وهو الذي روى عنه عطاء بن أبي رباح. الثقات لأبن حبان: 5/ 274، وينظر:

عن علي بن أبي طالب عليه السلام: أنه كان يأمر النساء بقيام (أ/ 143) رمضان وكان يجعل للرجال إماماً [و] (1) للنساء [إماماً] (2) وقال عرفة (3): فأمرني فكنيت إماماً للنساء (4). وعن (5) هشام بن عروة (6)، عن أبي مليكة (7) رضي الله عنه: أن عائشة رضي الله عنها أعتقت (8)

التاريخ الكبير: 65 / 7، الثقات للعجلي: 133 / 2، الجرح والتعديل: 18 / 7، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: 17 / 2، وقال عنه التقريب: مقبول من الثالثة. 1 / 674.

(1) الراو ساقطة من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (أ) وردت [عن فجة].

(4) الإمام مالك، الموطأ: 1 / 355 برقم (241)، البيهقي، السنن الكبرى: 2 / 494 برقم (4381) مصنف ابن أبي شيبة: 2 / 222 باب في الرجل يؤم النساء، مصنف عبد الرزاق: 3 / 152 برقم (3125).

(5) في (أ) وردت [من].

(6) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، أبو المنذر، القرشي الأسدي. تابعي، من أئمة الحديث. من علماء "المدينة" روى عن أبيه وعمه عبد الله بن الزبير وأخويه عبد الله وعثمان وابن عمه عباد ابن عبد الله بن الزبير وغيرهم. وعنه أيوب السخيتاني وعبد الله بن عمر ومعمرو وابن جريج وابن إسحاق وهشام بن حسان وغيرهم. قال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: هشام أحب إليك عن أبيه أم الزهري؟ قال: كلاهما ولم يفضل. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: ثقة إمام في الحديث. (ت 146هـ) ينظر ترجمته في: ابن حجر، تهذيب التهذيب 11 / 49، وميزان الاعتدال 4 / 301، والزركلي، الأعلام 9 / 85.

(7) قد يكون قصده (ابن أبي مليكة) فإن كان، فهو: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، أبو بكر، ويقال أبو محمد، التميمي المكي. تابعي ثقة كثير الحديث. كان إمام الحرم وشيخه ومؤذنه الأمين. أدرك ثلاثين من الصحابة، وروى الحديث الشريف. وله ابن الزبير قضاء الطائف. (ت 118هـ) ينظر ترجمته في: ابن حجر، تهذيب التهذيب 5 / 306، وابن العماد، شذرات الذهب 1 / 153، والزركلي، الأعلام 4 / 236.

(8) العتق لغة: خلاف الرق - وهو الحرية، وعتق العبد يعتق عتقا وعتقا، وأعتقه فهو عتق، ولا يقال: عتق السيد عبده، بل أعتق. ومن معانيه: الخلوص. وسمي البيت الحرام - البيت العتيق، لخلوصه من أيدي الجبابرة فلم يملكه جبار. واصطلاحاً: هو تحرير الرقبة وتخليصها عن الرق. ابن منظور، لسان العرب: 10 / 234، الرازي، مختار الصحاح: 1 / 173، مادة (عتق). ابن قدامة، المغني 9 / 329.

ذكو⁽¹⁾ان عن دبر⁽²⁾ وكان⁽³⁾ يومها ومن معها في رمضان⁽⁴⁾. ويظهر الحديث أخذ بعض الفقهاء.

وقالوا: لا بأس أن يؤم الرجل في المصحف، وأبو حنيفة عليه السلام لم ير ذلك. فإنه روي عن إبراهيم النخعي⁽⁵⁾ أنه قال: كانوا يكرهون أن يؤم الرجل في المصحف؛ لما فيه من التشبه باليهود. وأما الكلام في كميتهما:

فقول⁽⁷⁾: إنها مقدرة بعشرين ركعة عندنا⁽⁸⁾، وعند الشافعي وعند مالك عليه السلام [أنها]⁽⁹⁾ مقدرة بست وثلاثين ركعة، اتباعاً لعمر عليه السلام.

(1) ذكران مولى عائشة أبو عمرو المدني عن مولاته وعنه ابن أبي مليكة وعلي بن الحسين وثقه أبو زرعة مات ليالي الحرة سنة ثلاث وستين. خلاصة تهذيب تهذيب الكمال: 1/ 112، وينظر: الأسامي والكنى: 1/ 33، التاريخ الصغير: 1/ 187، التاريخ الكبير: 9/ 5، التعديل والتجريح: 3/ 1468، الثقات للعجلي: 1/ 345، المقتنى في سرد الكنى: 1/ 428، معرفة الثقات: 1/ 345، مغاني الأخيار: 5/ 346.

(2) دبر الرجل عبده تدبيراً: إذا اعتقه بعد موته، والتدبير في الأمر: النظر إلى ما تؤول إليه عاقبة الأمر، والتدبير أيضاً: عتق العبد عن دبر وهو ما بعد الموت. ولا يخرج المعنى الشرعي عن هذا المعنى الأخير. مختار الصحاح، والمصباح مادة: "دبر". المغني 9/ 386.

(3) في (أ، ج) وردت [دبركان] بكلمة واحدة.

(4) في (أ، ب) وردت عبارة [في المصحف] بعد قوله: [في رمضان]. وحديث عتق السيد عائشة لذكوان في موطأ الإمام مالك رحمه الله: 1/ 355 في باب قيام شهر رمضان.

(5) في (ب) وردت [أنه].

(6) هو إبراهيم بن زيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران. من مذبح اليمن من أهل الكوفة، ومن كبار التابعين، أدرك بعض متأخري الصحابة، ومن كبار الفقهاء. قال عنه الصفدي: فقيه العراق. أخذ عنه حماد بن أبي سليمان وسماك بن حرب وغيرهما. توفي سنة (96هـ) ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ 1/ 70، والزركلي، الأعلام 1/ 76، وابن سعد، الطبقات 6/ 188 - 199.

(7) في (أ) وردت [فيقول].

(8) البابرني، العناية شرح الهداية: 2/ 234.

(9) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب).

فإن قامراً⁽¹⁾ بما قال مالك رحمه الله بالجماعة، فعند الشافعي رحمته لا بأس به، وعندنا يكره، بناء على أن التنفل⁽²⁾ بالجماعة بما شاء، ويكره خلافاً للشافعي رحمته، وإن أتوا ما⁽³⁾ زاد على العشرين إلى تمام ست وثلاثين فرادى فلا بأس، وهو مستحب⁽⁴⁾.

وأما الكلام في كيفية أدائها

فقد روى الحسن بن زياد، عن أبي حنيفة رحمته : أن الإمام يصلي بالقوم، ويسلم في كل ركعتين، فكلما⁽⁵⁾ يصلي ترويجة ينتظر بين الترويحتين قدر ترويجة، وينتظر بعد الترويجة الخامسة قدر ترويجة [واحدة]⁽⁶⁾، [ويوتر بهم، فالانتظار بين كل ترويحتين مستحب بمقدار ترويجة]⁽⁷⁾ واحدة عند أبي حنيفة رحمته، وعليه عمل أهل الحرمين، غير أن أهل مكة يطوفون بين كل ترويحتين أسبوعاً، وأهل المدينة يصلون بدل ذلك أربع ركعات، وأهل كل بلدة بالخيار، يسبحون أو يهللون أو يتظنون سكوتاً⁽⁸⁾. وهل يصلون؟ اختلف المشايخ فيه: منهم من كره ذلك، و⁽⁹⁾ كان الشيخ الإمام الفقيه أبو القاسم الصفار، وإبراهيم بن يوسف⁽¹⁰⁾.....

(1) في (أ) وردت [أقاموا].

(2) في (ج) وردت [التنفل].

(3) في (ب، ج) وردت [ما أتى].

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 192، الدردير، الشرح الكبير: 1/ 315، النفراني، الفواكه الدواني: 2/ 730، أمسي المطالب: 3/ 187، إعانة الطالبين: 1/ 265.

(5) في (أ) وردت [وكلما].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) البايروتي، العناية شرح الهداية: 2/ 237، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 75.

(9) في (أ) وردت الراو قبل كلمة [ذلك].

(10) هو إبراهيم بن يوسف بن ميخون بن قدامة، وقيل: ابن رزين، أبو إسحاق، الباهلي، عرف بالمكابي، شيخ بلخ وعالمها في زمانه، كبير المحلل عند أصحاب أبي حنيفة. لزم أبا يوسف حتى برع، وروى عن سفيان بن عيينة، وإسماعيل غلّية، وحماد وغيرهم. وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. توفي سنة (239هـ). ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء 11/ 62، والقرشي، الجواهر الحضية 1/ 119، والأسمرى، الفوائد البهية ص 11.

[وخلف⁽¹⁾] ⁽²⁾ وشداد⁽³⁾ لا يكرهون ذلك، وكان إبراهيم بن يوسف يقول: ذلك حسن جميل.

وأما الانتظار والاستراحة⁽⁴⁾ على رأس خمس تسليمات، فقد اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: [لا]⁽⁵⁾ يكره، وعامتهم على أنه يكره؛ لأنه يخالف عمل أهل الحرمين⁽⁶⁾.

وإذا صلى كل تسليم إمام على حدة حتى يصير⁽⁷⁾ لكل ترويجة إمامان، فقد جوزوه بعض المشايخ، وعامتهم أنه مكروه، وينبغي أن يؤدي كل ترويجة إمام على حدة، عليه عمل أهل الحرمين وغيرهم، والله تعالى أعلم⁽⁸⁾.

وإن صلوا بالجماعة في البيت، فقد اختلف المشايخ فيه، والصحيح أن للجماعة⁽⁹⁾ في البيت فضيلة، وللجماعة⁽¹⁰⁾ في المسجد فضيلة أخرى، فهذا جاء بإحدى الفضيلتين

(1) وهو خلف بن أيوب العامري البلخي، كان من أصحاب محمد وزفر، وله مسائل منها مسألة الصدقة على السائل في المسجد قال لا أقبل شهادة من يتصدق عليه، قال ابن سلمة لو جمع علم خلف لكان في زنة علم على الرازي إلا أن خلف بن أيوب أظهر علمه بصلاحه وزهده، مات سنة خمس ومائتين، القرشي، طبقات الحنفية: ص 232.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) وهو شداد بن حكيم من أصحاب زفر، تعاصر هو وخلف بن أيوب، مات في آخر سنة عشر ومائتين. القرشي، طبقات الحنفية: ص 256.

(4) اتفق الفقهاء على مشروعية الاستراحة بعد كل أربع ركعات؛ لأنه المتوارث عن السلف، فقد كانوا يطيلون القيام في الترايح ويجلس الإمام والمأمومون بعد كل أربع ركعات للاستراحة. وقال الحنفية: يتدب الانتظار بين كل ترويحتين، ويكون قدر ترويجة، ويشغل هذا الانتظار بالسكوت أو الصلاة فرادى أو القراءة أو التسبيح. وقال الحنابلة: لا بأس بترك الاستراحة بين كل ترويحتين، ولا يسن دعاء معين إذا استراح لعدم ورود. ينظر في هذه المسألة: الحفصكي، الدو المختار: ورد المختار 1/ 474، العدري على كفاية الطالب 2/ 321، أسنى المطالب 1/ 200، مطالب أولي النهى 1/ 564.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) البائري، العناية شرح الهداية: 2/ 237.

(7) في (ج) وردت [تصير].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 181.

(9) في (أ، ج) وردت [الجماعة].

(10) في (أ) وردت [الجماعة].

وترك الفضيلة الزائدة⁽¹⁾.

ولا يصلى تطوعاً بجماعة⁽²⁾ إلا قيام رمضان؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في المسجد إلا المكتوبة))⁽³⁾ ولو جاز أداء النافلة بالجماعة لكان أداؤها في المسجد أفضل، كما في المكتوبة، ولأن الجماعة لإظهار الشعائر، فتختص⁽⁴⁾ بالمكتوبات⁽⁵⁾.

وحكي عن الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله: أن التطوع إنما يكره إذا كان على سبيل التداعي، أما إذا اقتدى واحد بواحد أو اثنان بواحد لا يكره، وإذا اقتدى ثلاثة بواحد [...] ⁽⁶⁾ ذكر هو أن فيه اختلاف المشايخ، قال بعضهم: يكره، وقال بعضهم: لا يكره، وإذا اقتدى أربعة بواحد يكره بلا خلاف⁽⁷⁾.

ويكره للمقتدي أن يقعد في التراويح، فإذا⁽⁸⁾ أراد الإمام أن يركع يقوم⁽⁹⁾؛ لأن فيه إظهار التكاسل في الصلاة، والتشبه⁽¹⁰⁾ بالمنافقين، قال الله [تبارك]⁽¹¹⁾ وتعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَاتَى﴾⁽¹²⁾، وكذا [إذا]⁽¹³⁾ غلبه النوم [يكره له أن يصلي مع النوم، بل ينصرف حتى يستيقظ لأن الصلاة مع النوم]⁽¹⁴⁾ تهاون وغفلة وترك تدبير،

(1) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 183.

(2) في (ب) وردت [بالجماعة].

(3) أبو دارود، السنن: 3 / 233 برقم (880)، الطبراني، المعجم الكبير: 5 / 144 برقم (4899)، قال عنه صاحب كتاب كثر العمال: 7 / 774، حديث حسن، عن زيد بن ثابت.

(4) في (أ، ب) وردت [فيختص].

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 197.

(6) في (ب) وردت [لا يكره] في مكان النفاط.

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 194.

(8) في (ب) وردت [وإذا].

(9) في (ب) وردت [ويقوم].

(10) في (ج) وردت [التشبه].

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(12) سورة النساء: من الآية: 142.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

وكذا لو صلى على السطح من شدة الحر، لقوله تعالى: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾⁽¹⁾.

وكذا يكره أن يضع يديه على الأرض عند القيام، [بل يقوم بواحدة؛ لأن في وضع اليد على الأرض]⁽²⁾ تشبها بالمنافقين، ويكره عدّ الركعات في التراويح؛ لما فيه من إظهار الملل⁽³⁾.

نوع آخر: في بيان القراءة في التراويح⁽⁴⁾: اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: يقرأ في كل ركعة، كما يقرأ في المغرب؛ لأن التراويح أخف من المكتوبات، وقال بعضهم: يقرأ في كل ركعة كما يقرأ في العشاء.

(1) سورة التوبة، من الآية: 81.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ، ج) وردت [الملالة].

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 197.

(5) ذهب الحنابلة وأكثر المشايخ من الحنفية وهو ما رواه الحسن عن أبي حنيفة إلى أن السنة أن يختم القرآن الكريم في صلاة التراويح لسمع الناس جميع القرآن في تلك الصلاة. وقال الحنفية: السنة الختم مرة، فلا يترك الإمام الختم لكسل القوم؛ بل يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو نحوها، فيحصل بذلك الختم؛ لأن عدد ركعات التراويح في شهر رمضان ستمائة ركعة، أو خمسمائة وثمانون، وآي القرآن الكريم ست آلاف وشيء. ويقابل قول هؤلاء ما قيل: الأفضل أن يقرأ قدر قراءة المغرب لأن التوافل مبنية على التخفيف خصوصاً بالجماعة، وما قيل: يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية لأن عمر - رضي الله تعالى عنه - أمر بذلك، فيقع الختم ثلاث مرات في رمضان؛ لأن لكل عشر فضيلة كما جاءت به السنة، أوله رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار. وقال الكاساني: ما أمر به عمر - رضي الله تعالى عنه - هو من باب الفضيلة، وهو أن يختم القرآن أكثر من مرة، وهذا في زمانهم، وأما في زماننا فالأفضل أن يقرأ الإمام على حسب حال القوم، فيقرأ قدر ما لا ينفرهم عن الجماعة؛ لأن تكثير الجماعة أفضل من تطويل القراءة. ومن الحنفية من استحسب الختم ليلة السابع والعشرين رجاء أن ينالوا ليلة القدر، وإذا ختم قبل آخره.. قيل: لا يكره له التراويح فيما بقي، قيل: يصليها ويقرأ فيها ما يشاء. وصرح المالكية والشافعية بأنه يتنب للإمام الختم لجميع القرآن في التراويح في الشهر كله، وقراءة سورة في تراويح جميع الشهر تجزئ، وكذلك قراءة سورة في كل ركعة، أو كل ركعتين من تراويح كل ليلة في جميع الشهر تجزئ وإن كان خلاف الأولى إذا كان يحفظ غيرها أو كان هناك من يحفظ القرآن غيره،

وقال [بعضهم]:⁽¹⁾ يقرأ في كل ركعة من عشرين إلى ثلاثين⁽²⁾، وعن أبي حنيفة رحمته: يقرأ⁽³⁾ في كل ركعة عشر آيات⁽⁴⁾، فالحاصل أن السنة في التراويح إنما [هو]⁽⁵⁾ الختم مرة، والختم مرتين فضيلة، والختم ثلاث مرات في كل عشر مرة أفضل؛ لأن كل عشر من رمضان مميز مخصوص، والختم مرة يقع بقراءة عشر آيات في كل ركعة، والختم مرتين يقع بقراءة عشرين آية في كل ركعة، و(أ/ 144) الختم ثلاث مرات يقع بقراءة ثلاثين آية في كل ركعة، قال الشيخ القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمته: إذا قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات، بأن كان القوم يملون الختم في التراويح فلا بأس به، ويكون لهم ثواب الصلاة⁽⁷⁾ ولا يكون لهم ثواب الختم⁽⁸⁾.

قال ابن عرفة: في المدونة لمالك: وليس الختم بسنة. وقال الحنابلة: يستحب أن يتدئ التراويح في أول ليلة بسورة العلق: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق، من الآية: 1]، بعد الفاتحة لأنها أول ما نزل من القرآن، فإذا سجد للتلاوة قام فقرأ من البقرة نص عليه أحمد، والظاهر أنه قد بلغه في ذلك أثر، وعنه: أنه يقرأ بسورة القلم في عشاء الآخرة من الليلة الأولى من رمضان. قال الشيخ: وهو أحسن مما نقل عنه أنه يتدئ بها التراويح ويختم آخر ركعة من التراويح قبل ركوعه ويدعو. ينظر: فتح القدير 1/ 335، بدائع الصنائع 1/ 289. حاشية الدسوقي 1/ 315، وأسنى المطالب 1/ 201، كشف القناع 1/ 426 - 427، المعني 2/ 169، ومطالب أولي النهى 1/ 566.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 185.

(3) في (ب، ج) وردت [أنه يقرأ].

(4) السرخسي، المبسوط: 3/ 117 الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 282.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) هو عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات حافظ الدين النسفي من أهل (إبّرج) من كور (أصبهان) ووفاته فيها. فقيه حنفي كان إماماً كاملاً مدققاً رأساً في الفقه والأصول، بارعاً في الحديث ومعانيه فقه على الكرديو خواهرزادة. عده ابن كمال باشا من طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين القوي والضعيف، وعده غيره من المجتهدين في المذهب. توفي سنة (701هـ) من نصائفه (كنز الدقائق) متن مشهور في الفقه، و(الوافي) في الفروع، و(الكافي) في شرح الوافي، و(المنازل) في أصول الفقه. ينظر: الأسمرى، الفوائد البهية ص 101، والقرشي، الجواهر المضية ص 270، والزركلي، الأعلام 4/ 192.

(7) في (أ) وردت [للصلاة].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 185.

وسئل أبو بكر الإسكافي^(١): عن الإمام في شهر رمضان، أيحدد^(٢) للفريضة^(٣) قراءة على حدة؟ أو يخلط قراءة الفريضة بقراءة التراويح؟ قال: يميل إلى ما هو أخف للقوم^(٤).

وسئل أيضاً: عن الإمام إذا فرغ من^(٥) التشهد هل يزيد عليها أو يقتصر؟ قال: إن علم أن ذلك^(٦) لا يثقل على القوم يزيد من الصلوات والاستغفار ما شاء، وإن علم أنه يثقل على القوم لا يزيد^(٧).

قالوا: ويكره للإمام إذا ختم في التراويح أن يقرأ الأنعام في ركعة واحدة، إذا علم أن القوم يملون، وكذا يكره له أن يعجل ويختم القرآن [في ليلة الحادي والعشرين، إذا علم أن القوم يملون، أو]^(٨) قال مشايخ بخارى رحمهم الله: وينبغي للإمام إذا أراد الختم أن يختم^(٩) في ليلة السابع والعشرين؛ لكثرة ما جاء في الأخبار [فيها]^(١٠) أنها ليلة القدر^(١١).

وإذا غلط في القراءة في التراويح، فترك سورة أو آية وقرأ ما بعدها، فالمستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقرءة؛ ليكون قد قرأ القرآن على نحوه، وإذا فسد شفع وقد قرأ فيه، هل يعيد ما^(١٢) قرأ؟ اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: لا يعيد؛ لأن المقصود

(١) في (أ) وردت [للكشاف].

(٢) في (أ) وردت [أبجراً]، وفي (ب) وردت [أيحلاً].

(٣) في (أ) وردت [القرض].

(٤) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 185.

(٥) في (أ) وردت [عن].

(٦) في (أ) وردت [إنه] بدل [أن ذلك].

(٧) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 185.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(١١) السرخسي، المبسوط: 2/ 261.

(١٢) في (أ) وردت [بما].

هو القراءة، ولا⁽¹⁾ فساد في القراءة، وقال بعضهم: يعيد؛ ليكون الختم في صلاة صحيحة⁽²⁾.

وإذا ختم القرآن فله أن يقرأ من حيث شاء بقية الشهر، قال الشيخ [القاضي]⁽³⁾ الإمام أبو علي النسفي رحمته: وإذا ختم في التراويح مرة وصلى العشاء بقية الشهر من غير تراويح، يجوز من غير كراهة؛ لأن التراويح ما شرعت لحق نفسها، بل لأجل القراءة فيها، والسنة هو الختم مرة، وقد ختم مرة، فلو أمرناه بالتراويح بعد ذلك أمرناه بها لحق [نفسها]⁽⁴⁾، وإنها ما شرعت لحق نفسها.

وعن هذا قلنا: إن من النساء [من]⁽⁵⁾ كانت قارئة تصلي عشرين ركعة في كل ليلة، [و]⁽⁶⁾ تختم القرآن في الشهر مرة، ومن لم تكن منهن قارئة⁽⁷⁾ ستاً، وثمانياً، وعشراً⁽⁸⁾.

قال القاضي الإمام: [هذا]⁽⁹⁾ إذا كان إمامه لحائلاً لا بأس أن يترك مسجده ويطوف، وكذلك إذا كان غيره أحق قراءة وأحسن صوتاً، وبهذا تبين أنه إذا كان لا يختم في مسجد حيه له أن يترك مسجد حيه ويطوف، وما ذكر الصدر الشهيد إذا كان يقرأ [في]⁽¹⁰⁾ مسجد حيه قدر المسنون، لا يترك مسجد حيه، لم يتضح لي معناه⁽¹¹⁾.

في الخلاصة: وإن⁽¹²⁾ صلوا⁽¹³⁾ في البيت بالجماعة، فقد اختلف المشايخ، والصحيح

(1) في (ب، ج) وردت [نلا].

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 186.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) الواو ساقطة من نسخة (ب، ج).

(7) في (أ) وردت بالتقديم والتأخير [قارئة منهن].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 186.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 186، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 1/ 469.

(12) في (ج) وردت [إذا].

(13) في (ب) وردت [صلاة].

أن للجماعة^(١) فضيلة، وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى^(٢)، [وهذا قد أتى بإحدى^(٣) الفضيلتين، وترك الفضيلة الزائدة]^(٤)، وهكذا الجواب في المكتوبات^(٥).

ومن ترك الجماعة في التراويح صلى في البيت، اختلف المشايخ فيه، [وأ]^(٦) الصحيح أن إقامتها^(٧) بالجماعة سنة، حتى لو ترك أهل المسجد كلهم [الجماعة]^(٨) في التراويح في^(٩) المسجد، فقد تركوا السنة وأسأروا في ذلك، فإذا أقيمت التراويح في المسجد بالجماعة، فمن تخلف^(١٠) عنها من أفراد الناس صلى في بيته فقد ترك الفضيلة ولم يكن مسيئاً.

[وأ]^(١١) الإمام إذا صلى التراويح قاعداً بعذر أو بغير عذر والقوم قياماً اختلف المشايخ فيه، منهم من قال: جاز على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما، ولم يجز عند محمد رحمته، وقال بعضهم: يجوز عندهم جميعاً، وهذا هو الصحيح، وكذلك

(١) في (ب) وردت [الجماعة].

(٢) اتفق الفقهاء على مشروعية الجماعة في صلاة التراويح، لفعل النبي ﷺ كما سبق، ولفعل الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - ومن تبعهم منذ زمن عمر بن الخطاب - رحمته - واستمرار العمل عليه حتى الآن. وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الجماعة في صلاة التراويح سنة. قال الحنفية: صلاة التراويح بالجماعة سنة على الكفاية في الأصح، فلو تركها الكل أسأروا، أما لو تخلف عنها رجل من أفراد الناس صلى في بيته فقد ترك الفضيلة، وإن صلى في البيت بالجماعة لم يترك فضل جماعة المسجد. ينظر: حاشية ابن عابدين 1/ 473 - 476. شرح الزرقاني 1/ 283، حاشية الدسوقي 1/ 315. شرح المحلى 1/ 217 - 218. كشف القناع 1/ 425، المغني 2/ 169.

(٣) في (أ) وردت [إحدى].

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٥) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 183، مثلاً خسرو، درر الحكام: 2/ 39.

(٦) الواو ساقطة من نسخة (أ).

(٧) في (ب) وردت [إقامة].

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٩) في (أ، ج) وردت [أ].

(١٠) في (أ) وردت [يتخلف].

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

الاختلاف في المنفرد، والصحيح أنه يجوز، أما الاستحباب فالصحيح أنه لا يستحب بالاختيار؛ لأن فيه خلاف عمل الصحابة، [و] ⁽¹⁾ أنه لا يستحب.

الانتظار بين كل ترويحين ⁽²⁾ مستحب، في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمته، والاستراحة على خمس ترويحيات اختلف المشايخ فيه، وأكثرهم على أنه لا يستحب، هو الصحيح ⁽³⁾.

في نصاب الفقه: ولو ⁽⁴⁾ صلى الإمام التراويح في المسجدين ⁽⁵⁾ على الكمال، لا يجوز له أن يفعل؛ لأن التراويح سنة وسائر السنن لا يتكرر في الوقت الواحد، فإذا فعل ذلك لا يكرن سنة، والفتوى على ذلك ⁽⁶⁾.

ولو صلى الإمام التراويح في مسجده، ثم اقتدى في مسجد آخر لا يكره، وكذلك الفتوى؛ لأنه يكون اقتداء المتطوع ⁽⁷⁾ بمن ⁽⁸⁾ يصلي السنة، فيجوز ⁽⁹⁾.

قال نصير وابن ⁽¹⁰⁾ مقاتل رحمهما الله: يجوز إمامة الصبي في التراويح إذا بلغ عشر سنين، وبه نأخذ، وقد ذكرنا على خلاف هذا [في] ⁽¹¹⁾ مسائل الإمامة، وهذا الذي ذكرناه هنا اختيار علماء خراسان ⁽¹²⁾ رحمهم الله تعالى، وعند محمد بن سلمة ⁽¹³⁾ رحمته لا

(1) الواو ساقطة من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [الترويحين] بدل [كل ترويحتين].

(3) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 237.

(4) في (ب) وردت [فلو].

(5) في (ب) وردت [المسجد] بالإنفراد.

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 184 الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 386.

(7) في (أ) وردت [المطوع].

(8) في (أ) وردت [لمن].

(9) الكاساني، الصنائع: 3/ 203، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 197.

(10) في (ج) وردت [أبو].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) خراسان بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق أذافوار فصبه جوبين ويهق وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستانوغزنة ومسجستان وكرمان وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها وتشتمل على أمهات من البلاد منها نيسابور وهرات ومرو وهي كانت قصبتها وبلخ وطالقان ونسا وأيبورد وسرخس وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون. معجم البلدان: 2/ 350.

(13) هو محمد بن سلمة بن عبد الله، أبو عبد الله، الحراتي. فقيه، محدث حران ومفتيها. روى عن

يجوز، وهو قول علماء العراق، و(أ/ 145) علماء ما وراء النهر⁽¹⁾ ~~يؤيدونه~~⁽²⁾.
 في الخلاصة: أيضاً، إذا صلى التراويح مقتدياً بمن⁽³⁾ يصلي المكتوبة أو الوتر أو
 النافلة غير التراويح، اختلف المشايخ فيه، والأصح أنه لا يصح الاقتداء، [و]⁽⁴⁾ على هذا
 إذا لم يسلم في العشاء حتى بنى عليه التراويح فالصحيح⁽⁵⁾ أنه لا يصح، وهذا مكروه،
 وعلى هذا إذا بناها على الستة بعد العشاء، الأصح أنه لا يصح⁽⁶⁾.
 إذا صلى [من]⁽⁷⁾ التراويح التسليمة الأولى بإمام، والثانية بإمام آخر، فإن كان
 بكل إمام تسليمة، اختلف المشايخ فيه، والصحيح أنه لا يستحب، ولكن كل ترويجة
 يؤديها إمام⁽⁸⁾ واحد [و]⁽⁹⁾ إذا صلى إمامان كل واحد منهما تسليمة واحدة منها، اختلف
 المشايخ فيه، والصحيح أنه لا يستحب، ولكن كل ترويجة يؤديها إمام واحد⁽¹⁰⁾،

هشام بن حسان والزبير بن خزيق ومحمد بن إسحاق وغيرهم. وعنه أحمد بن حنبل وعبد الله بن
 محمد النفيلي وعمرو بن خالد وغيرهم. قال النسائي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة فاضلاً عالماً
 له فضل ورواية وفتوى، وذكره ابن حبان في الثقات. توفي سنة (192هـ) ينتظر تهذيب التهذيب
 9/ 193، وسير أعلام النبلاء 9/ 49، وشفرات الذهب 1/ 329.

(1) ما وراء النهر يراد به ما وراء نهر جيحون بخراسان فما كان في شرقه يقال له بلاد الهياطلة وفي
 الإسلام سموا ما وراء النهر وما كان في غربه فهو خراسان وولاية خوارزم وخوارزم ليست من
 خراسان إنما هي إقليم برأسه وما وراء النهر من أنزه الأقاليم وأخصبها وأكثرها خيراً وأهلها
 يرجعون إلى رغبة في الخير والسخاء واستجابة لمن دعاهم إليه. معجم البلدان: 5/ 45.

(2) السرخسي، المبسوط: 3/ 185، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 102 الزبيدي، الجوهرة النيرة:
 1/ 388.

(3) في (أ) وردت [لمن].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(5) في (ب) وردت [والصحيح].

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 1/ 403.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

(8) في (أ) وردت [الإمام].

(9) الواو ساقطة من (ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

ويكون⁽¹⁾ تبديل الإمام بمنزلة الانتظار⁽²⁾.

في الذخيرة: وإذا اقتدى في التسليمة الأولى والثانية بمن يصلي التسليمة الخامسة أو⁽³⁾ السادسة، اختلف المشايخ فيه، قال الصدر الشهيد رحمته: الصحيح أنه يجوز؛ لأن الصلاة واحدة ونية الأولى والثانية لغو، ألا ترى [أنه]⁽⁴⁾ لو نوى الثالثة بعد الأولى لم تكن⁽⁵⁾ إلا الثانية، ألا ترى أنه لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن⁽⁶⁾ يصلي الأربع قبل الظهر يجوز، فكذا ههنا⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

في الخلاصة: ولو كان الإمام يصلي التسليمة الثانية والمقتدي ينوي التسليمة الأولى [أو الثالثة أ]⁽⁹⁾ والخامسة، اختلفوا [فيه]⁽¹⁰⁾ والصحيح أنه يجوز، ألا ترى أنه لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يصلي⁽¹¹⁾ الأربع قبل الظهر يجوز⁽¹²⁾. وفي نصاب الفقه: أيضًا ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة عمدًا⁽¹³⁾ ولم يقعد إلا في آخرها، عند محمد رحمته لم يجز عن شيء، وعليه قضاء ركعتين، [و]⁽¹⁴⁾ عندهما [حيث لا يجوز]⁽¹⁵⁾ وهو الاستحسان، اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجزيه إلا عن تسليمة واحدة، بخلاف ما إذا قعد على رأس الركعتين، ولو صلى التراويح بتسليمة

(1) في (ب) وردت [يكروا].

(2) الكاماني، الصنائع: 3/ 153.

(3) في (أ) وردت [أ].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (أ) (ب) وردت [يكن].

(6) في (أ) وردت [لمن].

(7) في (ب) وردت [هنا].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 195.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (ب، ج) وردت [يؤدي].

(12) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 195.

(13) في (ب، ج) وردت [عامدا].

(14) الواو ساقطة من نسخة (ب).

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

واحدة لكن⁽¹⁾ قعد على رأس الركعتين جاز ولا نص في الكراهة، والصحيح أنه لو⁽²⁾ تعمد ذلك يكره، ولو شكوا أنهم صلوا تسع تسليمات أو عشرة، فالصحيح أنهم يصلون تسليمة أخرى فرادى [فرادى]⁽³⁾⁽⁴⁾.

في الذخيرة: إمام صلى العشاء على غير وضوء وهو لا يعلم، ثم صلى بهم إمام آخر التراويح ثم علموا، فعليهم إعادة العشاء وعليهم إعادة التراويح أيضاً؛ لأن وقتها بعد العشاء، هو المختار، فلا يجوز الأداء قبلها⁽⁵⁾.

في الخلاصة: ولو فاتت⁽⁶⁾ التراويح عن محلها، هل تقضى⁽⁷⁾ بعد وقتها بالجماعة أم بغير الجماعة؟

قال بعض المشايخ: تقضى⁽⁸⁾ مادام الليل باقياً، وقال بعضهم: تقضى⁽⁹⁾ ما لم تجئ⁽¹⁰⁾ التراويح في الليلة المستقبلية، والصحيح أن التراويح لا تقضى كسنة المغرب وغيرها⁽¹¹⁾.

أما وقتها:

قال إسماعيل الزاهد⁽¹²⁾ وجماعة من أئمة بخارى رحمهم الله: الليل كله⁽¹³⁾ وقتها،

(1) في (ب) وردت [ولكن] بزيادة الواو.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(4) السرخسي، المبسوط: 1/ 465، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 282.

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 184.

(6) في (أ) وردت [فات] بالتذكير.

(7) في (أ) وردت [يقضى].

(8) في (أ) وردت [يقضى].

(9) في (أ) وردت [يقضى].

(10) في (أ، ب) وردت [يجيء].

(11) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 1/ 476، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 282.

(12) هو إسماعيل بن الحسين بن علي بن الحسين بن هارون، أبو محمد، الفقيه الزاهد، البخاري، إمام رفته في الفقه، قال الخطيب: ورد بغداد حاجاً مراراً عدة، وحدث بها عن محمد بن أحمد ابن أحمد بن حبيب البخاري ويكره بن محمد بن حمدان المروزي توفي سنة (402هـ). ينظر ترجمته في: المنتخب من السائق لتاريخ نيسابور ص 128، وتاريخ بغداد 6/ 310، والجواهر المضية 1/ 147، والفوائد البهية ص 46.

(13) في (أ) وردت [كلها].

قبل العشاء⁽¹⁾ بعده، وقال مشايخ بخارى رحمهم الله: وقتها ما بين العشاء والوتر هو الصحيح⁽²⁾.

وتظهر ثمرة الاختلاف فيما إذا فاتته ترويجة أو ترويحتان، ولو اشتغل بها يفوته الوتر بالجماعة، يشتغل بالوتر ثم يصلي ما فاتته من التراويح عند من كان وقتها الليل كله، وبه كان يفتي الشيخ الإمام ظهير الدين⁽³⁾ رحمته الله، وعند من كان وقتها بعد العشاء قبل الوتر يشتغل بالتراويح الفائتة؛ لأنه لا يمكنه الإتيان بها بعد الوتر⁽⁴⁾.

في نصاب الفقه: الصحيح أن وقتها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر، حتى لو صلاها بعد الوتر يجوز⁽⁵⁾، ولو صلاها قبل العشاء لا يجوز⁽⁶⁾.

في الخلاصة: والأفضل في التراويح استيعاب أكثر الليل بالصلاة والاستراحة، ولو اختار قوم التخفيف وأخروها إلى آخر الليل، الصحيح أنه يجوز من غير كراهة⁽⁷⁾.

في فتاوي الحجة: التراويح سنة مؤكدة بإجماع الصحابة رحمهم الله وعمل الأمة، ومن أنكر كونها سنة فهو مبتدع ضال غير مقبول الشهادة، لقوله⁽⁸⁾ رحمته الله: ((شهر رمضان عظيم افترض الله عليكم صيامه ومن لكم قيامه، فمن صامه وقامه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر))⁽⁹⁾.

(1) في (ب) وردت [أو].

(2) ابن الهمام: شرح فتح القدير: 1/ 469.

(3) هو محمد بن أحمد بن عمر، أبو بكر، ظهير الدين، البخاري، فقيه حنفي، أصولي من القضاة. كان المحتسب في بخارى. أخذ العلم عن أبيه أحمد بن عمر، وأبي المحاسن الحسن بن علي المرغيناني. قال عبد الحي المنكوري في الفوائد: كان أوحده عصره في العلوم الدينية أصولاً وفروعاً. من تصانيفه: "الفتاوى الظهيرية" و"الفوائد الظهيرية"، على الجامع الصغير لحسام الدين الشهيد. توفي سنة (619هـ) ينظر ترجمته في: الجواهر المضية 2/ 20، والفوائد البهية 156، وابن قطلوبغا، تاج التراجم 38، والزركلي، الأعلام 6/ 214، ومعجم المؤلفين 8/ 303، وحاجي خليفة، كشف الظنون 20/ 1225.

(4) مثلاً خسرو، درر الحكام: 2/ 42.

(5) في (ج) وردت [لا تجوز].

(6) الكاساني، التصانيع: 3/ 143.

(7) الموصلي، الاختيار: 1/ 75.

(8) في (ب، ج) وردت [لقول النبي ﷺ].

(9) ورد هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف رحمته الله في: سنن ابن ماجه: 4/ 223 برقم (1318)،

فكانت⁽¹⁾ الصحابة رضي الله عنهم يصلونها في مساجدهم ويوتهم فرادى وفي جماعات متفرقة، كما أورد البخاري⁽²⁾ في الصحيح: عن ابن⁽³⁾ شهاب⁽⁴⁾، عن عروة بن الزبير⁽⁵⁾، عن عبد الرحمن بن عبد⁽⁶⁾ القاري⁽⁷⁾⁽⁸⁾، أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه

سنن البيهقي الكبرى: 208 / 4 برقم (7743)، شعب الإيمان للبيهقي: 307 / 3 برقم (3615)، ابن أبي شيبة: 2 / 3 باب ما ذكر في فضل رمضان وثوابه: مسند أحمد بن حنبل: 1 / 191 برقم (1660) وقال عنه سعيد الأرتزوط: إسناده ضعيف.

(1) في (ب، ج) وردت [وكانت].

(2) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله، البخاري، حبر الإسلام، ولد في بخارى، ونشأ يتيمًا، كان حاد الذكاء مبرزًا في الحفظ. رحل في طلب الحديث، وسمع من نحو أنف شيخ بخراسان والشام ومصر والحجاز وغيرها. جمع نحو 600 ألف حديث اختار مما صح منها كتابه (الجامع الصحيح) الذي هو أوثق كتب الحديث. وله أيضًا (التاريخ) (الضعفاء) (والأدب المفرد) وغيرها. توفي سنة (256هـ). ينظر: الزركلي، الأعلام: 258 / 5، والذهبي، تذكرة الحفاظ 2 / 122، وابن حجر، تهذيب التهذيب 9 / 47، وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة 1 / 271 - 279، والخطيب، تاريخ بغداد 2 / 4 - 36.

(3) وردت في جميع النسخ (أبي شهاب) وبعد الرجوع إلى كتب الحديث والرجال وجدت أنه ابن شهاب الزهري رحمه الله تعالى، وهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب. من بني زهرة، من قريش. تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء مدني سكن الشام. هو أول من دون الأحاديث النبوية. ودون معها فقه الصحابة. قال أبو داود: جميع حديث الزهري (2200) حديث. أخذ عن بعض الصحابة. وأخذ عنه مالك بن أنس وطبقته. توفي سنة (124هـ) ينظر ترجمته في: ابن حجر، تهذيب التهذيب 9 / 445 - 451، والذهبي، تذكرة الحفاظ 1 / 102، والوفيات 1 / 451، والزركلي، الأعلام 7 / 317.

(4) في (أ) وردت [شهاب] بالسين.

(5) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد، وأمه أسماء بنت أبي بكر، من كبار التابعين، فقيه محدث، أخذ عن أبيه وأمه، وخالته السيدة عائشة. وعنه خلق كثير. لم يدخل في شيء من الفتن. انتقل من المدينة إلى البصرة، ثم إلى مصر فأقام بها سبع سنين. وتوفي بالمدينة. (99هـ) ربه "عروة" نسب إليه، معروفة الآن. ينظر ترجمته في: تهذيب التهذيب 7 / 180، والزركلي، الأعلام 5 / 17 وحلية الأولياء 2 / 176.

(6) في (أ) وردت [عبد الله].

(7) في (ب) وردت [القادر].

(8) هو عبد الرحمن بن عبد القاري، المدني، يقال له صحبة، وإنما ولد في أيام النبوة، قال أبو داود:

ليلة [في] رمضان إلى المسجد⁽²⁾، فإذا الناس⁽³⁾ أوزاع⁽⁴⁾ متفرقون، يصلي الرجل لنفسه⁽⁵⁾ ويصلي الرجل [فيصلي]⁽⁶⁾ بصلاته الرهط⁽⁷⁾، [ف] قال عمر رضي الله عنه: (إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد [ل] كان أمثل) ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت معه⁽¹⁰⁾ ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم، قال عمر رضي الله عنه: (نعم البدعة⁽¹¹⁾)، هذه [و] التي تنامون عنها أفضل من التي تقومون) يريد⁽¹³⁾ آخر الليل وكان⁽¹⁴⁾ الناس يقومون أوله⁽¹⁵⁾.

إني به النبي ﷺ وهو صغير. واختلف فيه قول الواقدي: فقال مرة: له صحة، وقال مرة: كان من جلة تابعي أهل المدينة، وكان على بيت المال لعمر - رضي الله عنه - قال العجلي: مدني تابعي ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. توفي سنة (80هـ) ينظر ترجمته في: الإصابة 71/3، وسير أعلام النبلاء 14/4، وأسد الغابة 307/3، وتهذيب التهذيب 6/223.

- (1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).
- (2) في (أ) وردت [مسجد] بالتنكير.
- (3) وردت في نسخة (ب) [على أوزاع].
- (4) في (ب) وردت [وزاع].
- (5) في (ب، ج) وردت [بنفسه].
- (6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).
- (7) في (ب) وردت [والرهط] بزيادة الواو قبلها.
- (8) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، ولعله تصحيف من النسخ؛ لوروده في صحيح البخاري.
- (9) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).
- (10) في (أ) وردت [مع].
- (11) قوله: "نعم البدعة"، ليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة، وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة، فليس فيه حديث مرفوع عن رسول الله ﷺ. ينظر: سبل السلام: لمحمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني (المتوفى: 1182هـ) مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط4، 1379هـ - 1960م، 10/2.
- (12) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، ولعله تصحيف من النسخ؛ لوروده في صحيح البخاري.
- (13) في (أ، ج) وردت [يريد به آخر].
- (14) في (أ) وردت [فيكون].
- (15) الحديث كما أشار المؤلف أنه في صحيح البخاري: 135/7 برقم (1871) باب فضل قيام رمضان.

قال صاحب الكتاب: الأوزاع الجماعات المتفرقة ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة⁽¹⁾، قوله: نعم البدعة، يعني اجتماع الناس على إمام واحد، وكانوا قبل ذلك يصلون فرادى (أ/ 146) و⁽²⁾ جماعات متفرقة⁽³⁾.

وذكر البخاري أيضاً في الصحيح: عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد، فصلى⁽⁴⁾ رجال بصلاته، فأصبح الناس، فتحدثوا فاجتمع⁽⁵⁾ بأكثر⁽⁶⁾ منهم [في الليلة الثانية]⁽⁷⁾⁽⁸⁾، فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا،

(1) المستقى شرح الموطأ: 1/ 264، تحفة الأحوذى: 3/ 450، سبل السلام: 2/ 10، شرح صحيح البخاري لابن بطال: 4/ 145، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 17/ 153، كشف المشكل من حديث الصحيحين: 1/ 80، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 4/ 326.

(2) في (أ، ج) وردت [أ].

(3) قال الكشميري في شرحه للترمذي: "قال الحافظ: إن مراد عمر أن الأفضل الترايع آخر الليل، وأقول: إنه كان يصلي الترايع أول الليل، نعم أطالها أحياناً إلى آخر الليل حتى خافوا الفلاح، أي السحر، فإذا قول عمر يخالف فعله في الصحيحين، وقال الطيبي شارح المشكاة: إن قول عمر عمل به أهل مكة، أي كانوا يصلون الترايع آخر الليل، وأقول: إن مراد قول عمر: إنكم اخترتم النوم آخر الليل ولو كنتم أطلمم الترايع إلى آخر الليل لكان أولى وأفضل، ويشعرون من أول الليل ولا كلفة في هذا الشرح أصلاً، ولا يتوهم أن مراد عمر أن يأتوا بالتهجد أيضاً فإنه لم يثبت عنه، ولا عن الصحابة جمعهم بين الترايع والتهجد، وأما ما في مالك، الموطأ: أن عمر كان يصلي الترايع آخر الليل فمراده أنه إذا لم يصل مع الجماعة أول الليل، ذا والله أعلم" العرف الشاذي شرح متن: محمد أنور شاه ابن معظم شاه الكشميري الهندي، ط 1، تحقيق: محمود أحمد شاكر، تدقيق: مؤسسة ضحى للنشر والترزيع: 2/ 295. وقال الصنعاني: وأعلم أنه يتعين حمل قوله بدعة على جمعه يوم على معين والزاهم بذلك لا أنه أراد أن الجماعة بدعة فإنه ﷺ قد جمع بهم كما عرفت. إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسمها بدعة.

(4) وردت في جميع النسخ [وصلى]، ولعله تصحيف من النسخ؛ لوروده في صحيح البخاري.

(5) في (ب) وردت [واجتمع].

(6) في (ب، ج) وردت [بأكثر].

(7) ما بين المعقوفين مثبت في جميع النسخ، وهو ليس في صحيح البخاري، بل لفظ مسلم في صحيحه: 1/ 524 برقم (761)، ولعله هذه الزيادة وضعها الشارح ليان المعنى.

(8) وردت في جميع النسخ بزيادة [فصل] وهي غير موجودة في صحيح البخاري، ولعله تصحيف من النسخ.

فكثر أهل المسجد في الليلة الثالثة، فخرج رسول الله ﷺ صلى [فصلوا]⁽¹⁾ بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله، حتى خرج لصلاة⁽²⁾ الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: ((أما بعد فإنه لم يخف⁽³⁾ علي مكانكم، ولكن خشيت أن تفرض⁽⁴⁾ عليكم فتعجزوا عنها)) فتوفي⁽⁵⁾ رسول الله ﷺ والأمر على ذلك⁽⁶⁾. فهذه الأخبار تدل⁽⁷⁾ على أن التراويح سنة.

هـ⁽⁸⁾، وذكر لفظة الاستحباب والأصح أنها سنة، كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمته، لأنه واظب عليها الخلفاء الراشدون رحمهم، والنبي ﷺ بين العذر في تركه المواظبة، وهو خشية أن يكتب علينا.

والسنة فيها الجماعة لكن على وجه الكفاية، حتى لو امتنع أهل المسجد عن إقامتها كانوا مسئين، ولو أقامها البعض فالمختلف عن الجماعة تارك للفضيلة؛ لأن أفراد الصحابة يروى عنهم التخلف، والأحسن أن ينوي التراويح أو سنة الوقت احترازاً عن الاختلاف في تأدية السنة بمطلق النية، وكذلك كل سنة. وأكثر المشايخ على أن السنة فيها الختم مرة؛ [فلا يترك لكسل القرم، بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها؛ لأنها ليست بسنة]⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

في فتاوى الحجة: قال صاحب الكتاب: لا ينقص من تسبيحات⁽¹¹⁾ الركوع والسجود

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(2) في (ب) وردت [بصلاة].

(3) في (أ، ب) وردت [نخف].

(4) في (ب) وردت [يفترض].

(5) في (أ، ج) وردت [وتوفي].

(6) الحديث: كما أشار إليه المؤلف - في صحيح البخاري: 137 / 7 برقم (1873) باب فضل من قام رمضان.

(7) في (أ) وردت [يدل].

(8) في (ب) وردت [م].

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(10) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 70 / 1، الكاساني، الصنائع: 203 / 3.

(11) من معاني التسيح في اللغة: التزيه. تقول: مبحت الله تسيحاً: أي نزهته تنزيهاً. ويكون بمعنى

عن⁽¹⁾ الثلاثة؛ لأن التراويح ستة، وعدد الثلاث في الركوع والسجود ستة، فلا يترك هذه السنن في السنة⁽²⁾.

في الكبرى: ختم القرآن في الصلاة إذا فرغ من المعوذتين في الركعة الأولى، يركع ثم يقوم في الثانية ويقرأ فاتحة [الكتاب]⁽³⁾ وشيئا من سورة البقرة؛ لأن النبي ﷺ قال: ((خير الناس الحال المرتحل⁽⁴⁾))⁽⁵⁾ يعني الخاتم المفتوح، وإذا ختم القرآن فقد حاله⁽⁶⁾، وإذا افتتح فقد ارتحل منه⁽⁷⁾.

الذكر والصلاة. يقال: فلان يسبح الله: أي يذكره بأسمائه، نحو: سبحان الله. وهو يسبح أي يصلي السبحة وهي التافلة. وسيت الصلاة ذكرا لاشتغالها عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ وَحِينَ تُصَلُّونَ﴾ [الروم، الآية: 17]، أي اذكروا الله. ويكون بمعنى التحميد، نحو: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا﴾ [الزخرف، من الآية: 13]. ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن هذه المعاني، ابن منظور، لسان العرب: 2 / 470، والمطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1 / 378، والنهاية: 2 / 331، مادة: (سبح)، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص 153.

(1) في (ب) وردت [على].

(2) المرغباني، الهداية: 1 / 50.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (ب) وردت [والمرتحل] بزيادة الواو.

(5) أخرجه الحاكم في المستدرک بلفظ: (عن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلا قال: يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟ قال: الحال المرتحل قال: يا رسول الله وما الحال المرتحل؟ قال: صاحب القرآن يضرب من أوله حتى يبلغ آخره ومن آخره حتى يبلغ أوله كلما حل ارتحل) وقال: تفرد به صالح المري وهو من زهاد أهل البصرة إلا أن الشيخين لم يخرجاه، وله شاهد من حديث أبي هريرة: 1 / 757 برقم (2089) باب ذكر فضائل وسور وآي متفرقة. وأخرجه الترمذي في مسته: 10 / 202 برقم (2872) وقال عنه: (هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بالقوي حدثنا محمد بن بشار حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا صالح المري عن قتادة عن زوارة بن أوفى عن النبي ﷺ نحوه بمعناه ولم يذكر فيه عن ابن عباس قال أبو عيسى وهذا عندي أصح من حديث نصر بن علي عن الهيثم بن الربيع).

(6) في (أ) وردت [حال].

(7) ابن مازة، المعجط البرهاني: 2 / 186.

يكراه الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان، وعند ختم القرآن بجماعة؛ لأن هذا لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن⁽¹⁾ الصحابة رضي الله عنهم؛ ولهذا قال أبو القاسم الصغار رحمته: لولا أن يقول أهل [هذه]⁽²⁾ البلدة⁽³⁾ يمنعنا من الدعاء⁽⁴⁾ لمنعهم، لكن هذا شيء لا يفتى [به]⁽⁵⁾؛ لأنه لا ينبغي أن يقال للعمامة ما لم يفهموا⁽⁶⁾.

قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽⁷⁾ ثلاث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ، وقال الشيخ الفقيه أبو الليث رحمته: [هذا]⁽⁸⁾ شيء استحسنه أهل العراق وأئمة الأمصار، فلا بأس به [لأن]⁽⁹⁾ ((ما رآه المسلمون⁽¹⁰⁾ حسناً فهو عند الله حسن))⁽¹¹⁾ إلا أن يكون في الصلاة المكتوبة، فلا يزيد على مرة واحدة⁽¹²⁾.

رجل يقرأ القرآن [كله]⁽¹³⁾ في يوم واحد، والآخر ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽¹⁴⁾ خمسة⁽¹⁵⁾

(1) في (أ) وردت [من].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) بقصد بلدته (يلخ).

(4) في (أ) وردت [ولا لمنعهم].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(6) ابن مازة، المحيط البيهاتي: 5 / 141.

(7) سورة الإخلاص، آية: 1.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (ج) وردت [المؤمنون].

(11) الحديث ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، في المعجم الأوسط: 58 / 4 برقم (3602) باب من

اسمه زكريا، وفي مالك، الموطأ: 1 / 355 برقم (241) باب قيام شهر رمضان، ومسنده أحمد بن

حنبل: 1 / 379. برقم (3600) وقال عنه سعيد الأرنؤوط: إسناده حسن.

(12) في (أ) وردت [واحد] بالتذكير.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(14) سورة الإخلاص، آية: 1.

(15) في (أ) وردت [خمس].

آلاف مرة فإن كان هذا قارئاً فقراءة القرآن كله أفضل؛ لأنه⁽¹⁾ جاء في ختم القرآن ما لم يجئ في غيره⁽²⁾.

ينبغي لحامل القرآن أن يختم⁽³⁾ القرآن في كل أربعين يوماً؛ لقوله ﷺ لعبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما: «اقرأ القرآن في أربعين»⁽⁴⁾.

إذا أراد الإنسان ختم قال عبد الله بن المبارك رحمته: يعجبني أن يختم في الصيف أول النهار، وفي الشتاء أول الليل؛ لأنه إذا ختم في أول النهار فالملائكة يصلون عليه حتى يمسي، وإذا ختم أول الليل فالملائكة يصلون عليه حتى يصبح⁽⁵⁾.

في الفتاوى⁽⁶⁾ البرهانية⁽⁷⁾: السنة هو الختم في التراويح عند الأكثر، وهو المروي عن أبي حنيفة رحمته و[هو]⁽⁸⁾ المنقول في الآثار، والناس في بعض البلاد تركوا الختم لترايهم في الأمور الدينية، ثم بعضهم اعتادوا قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽⁹⁾ في كل ركعة، وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل إلى آخر القرآن مرتين، وهذا أحسن القولين؛

(1) في (ب) وردت [إن].

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 5/ 139.

(3) في (ب) وردت [اقرأ].

(4) أخرجه الترمذي في سننه: 5/ 196 برقم (2946) في كتاب القراءات. وقال عنه: هذا حديث حسن غريب.

(5) لم أعر على هذا الأثر فيما تيسر بين يدي من مصادر ومراجع، إلا في: الدرر الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء: لمحمود بن إسماعيل بن إبراهيم الجذيني، مكتبة نزار مصطفى الباز - الرياض - 1417هـ - 1996م. 1/ 152.

(6) في (أ) وردت [فتاوى].

(7) لم أعر على المصدر المذكور غير أنني وجدت كتاباً للإمام النسفي اسمه المقدمة البرهانية هو (فصول النسفي) لبرهان الدين أبي الفضائل: محمد بن محمد النسفي المتوفى: سنة 684، أربع وثمانين وستمائة أولها: (الحمد لله رب العالمين... إلخ) وهي مختصرة مشتملة على: فصول شرحها: شمس الدين: محمد السمرقندي صاحب: الصحائف ومن شروحها: (معارك الفحول) أوله: (الحمد لله الذي أضاء سماء... إلخ)، حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1798.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) سورة الإخلاص، آية: 1.

لأنه لا يشبه عليه عدد الركعات، ولا يشتغل قلبه بحفظها؛ فيتفرغ للتدبر والتفكير، ولا كذلك لو قرأ في كل ركعة سورة واحدة⁽¹⁾.

[في السراجية: وإذا كبر يأتي بالثناء في كل تكبيرة، ويكره الإسراع في القراءة وفي أداء الأركان، ثم الإمام إذا لم يكن حافظاً للقرآن اختار بعضهم أن يقرأ سورة الإخلاص في كل ركعة، وقيل: الأولى أنه يقرأ في كل ركعة سورة من القصار⁽²⁾.
ي⁽³⁾، اختلف المشايخ ^{في نسخة} في التراويح، قال بعضهم: هي⁽⁴⁾ سنة، وهي⁽⁵⁾ [رواية الحسن ^{في نسخة}] ⁽⁶⁾ رواية أخرى نصاً عن أبي حنيفة ^{في نسخة} وهو الأصح (أ/ 147) ولا يجوز تركها⁽⁷⁾.

وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات، يقرأ في كل ركعة⁽⁸⁾ منها عشر آيات أو أقل أو أكثر، وإن كان يحسن القراءة فالأفضل أن يصليها في بيته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ^{في نسخة}، وروي عن أبي يوسف [في قوله]⁽⁹⁾ رواية أخرى، أنه لو قدر أن يصلي في بيته كما يصلي [مع]⁽¹⁰⁾ الإمام فأحب إلي أن يصليها في بيته، وعن محمد ^{في نسخة} أن التراويح في المسجد أحب [إلي]⁽¹¹⁾ إن كان هو ممن⁽¹²⁾ يقتدى⁽¹³⁾ به ولو ترك الجماعة

(1) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 387، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 185.

(2) الأوسي، السراجية: ص 120، الموصلي، الاختيار: 1/ 75.

(3) ما بين المعقوفتين - على طوله - ساقط من نسخة (ب، ج) إلى قوله: [ي] فغير ساقط من نسخة (ج).

(4) في (ب، ج) وردت [هو].

(5) في (ب) وردت [هو].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) الرومي، الينابيع: ص 391، السرخسي، المبسوط: 3/ 174.

(8) في (ج) وردت [ركعات].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(12) في (ب) وردت [مما].

(13) الرومي، الينابيع: ص 391، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 197، الكاساني، الصنائع: 3/ 203.

فصلها⁽¹⁾ في البيت، قيل: يكون تاركا للسنة، وقيل: تاركا للفضيلة⁽²⁾.

والجلوس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة مستحب، والاستراحة على خمس ترويحيات قيل بأنه مستحب، وقيل: إنه لا يستحب ذلك، وهو الصحيح.

ولو نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في الشهر كله جاز، ولو نوى صلاة مطلقة أو⁽³⁾ تطوعا، اختلفوا فيه، والأصح أنه لا يجوز، كما روي عن أبي حنيفة رحمته في ركعتي الفجر، وقال أكثر المتأخرين: إن التراويح وسائر السنن تنأى⁽⁴⁾ بمطلق النية، والأول أحوط⁽⁵⁾.

ولو علم الإمام أنه زاد على التشهد على⁽⁶⁾ الشاء لا يثقل على القوم فعل، وإن ثقل عليهم لا يزيد عليه، ويأتي بالشاء عند كل ركعتين، ولو صلى أربع ركعات بتسليمة واحدة، أو ستا، أو ثمانيا، أو عشرا، وقعد على رأس كل ركعتين لم يجز⁽⁷⁾ إلا عن ركعتين، وقيل: يجزيه عن الكل، وهو الصحيح، وفي الست يجوز عن ثلاث تسليمات عند أبي حنيفة رحمته، وعندهما رحمتهما عن تسليمتين، وفي العشر عن أبي حنيفة رحمته ثلاث روايات، في رواية يجزيه عن خمس تسليمات، وهو شاذ⁽⁸⁾، وفي رواية يجزيه عن أربع.

وفي رواية يجزيه عن ثلاث⁽⁹⁾، ولو صلى أربعاً ولم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته عند محمد وزفر رحمتهما، وهو القياس، [أ]⁽¹⁰⁾ عند أبي حنيفة وأبي

(1) في (ب) وردت [وميلها]، وفي (ج) وردت [وصلها].

(2) الرومي، البنايع: ص 392، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 384.

(3) في (ب) وردت [أ] بدل [أ].

(4) في (أ، ب) وردت [تنأى].

(5) الرومي، البنايع: ص 392، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 389، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 184.

(6) في (أ) وردت [وعلى] بزيادة الواو.

(7) في (أ) وردت [يجز].

(8) في (ب) وردت [مثاب].

(9) الزيلعي، تبين الحقائق: 2/ 356، الكاساني، الصنائع: 3/ 152.

(10) ما بين المعرفتين ساقط من نسخة (ب).

يوسف يجزيه عن تسليمه واحدة، وقيل: [يجزيه]⁽¹⁾ عن ركعتين، وهو الأصح⁽²⁾.
ولو صلاها قبل العشاء⁽³⁾ أو⁽⁴⁾ بعد الوتر لم يجزه⁽⁵⁾، وهو الأصح، وإن صلى الوتر مع الإمام في غير شهر رمضان يجزيه، ولا يستحب ذلك⁽⁶⁾.
[في الزاد]⁽⁷⁾: [قوم]⁽⁸⁾ صلوا التراويح ثم أرادوا أن يصلوها بعد ذلك، يصلون فرادى؛ لأنه تطوع، وصلاة التطوع بجماعة ليست بمستحبة؛ لأنها لو كانت مستحبة

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) الرومي، الينابيع: ص 393، الزبيدي، النجوة النيرة: 385 / 1.

(3) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن وقت صلاة التراويح من بعد صلاة العشاء، وقبل الوتر إلى طلوع الفجر؛ لتقل الخلف عن السلف، ولأنها عرفت بفعل الصحابة فكان وقتها ما صلوا فيه، وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر؛ ولأنها سنة تبع للعشاء فكان وقتها قبل الوتر. ولو صلاها بعد المغرب وقبل العشاء فجمهور الفقهاء وهو الأصح عند الحنفية على أنها لا تجزئ عن التراويح؛ وتكون نافلة عند المالكية، ومقابل الأصح عند الحنفية أنها تصح؛ لأن جميع الليل إلى طلوع الفجر قبل العشاء وبعدها وقت للتراويح؛ لأنها سميت قيام الليل فكان وقتها الليل. وعلل الحنابلة عدم الصحة بأنها تفعل بعد مكتوبة وهي العشاء فلم تصح قبلها كسنة العشاء، وقالوا: إن التراويح تصلى بعد صلاة العشاء وبعد مستها، قال المجدد: لأن سنة العشاء يكره تأخيرها عن وقت العشاء المختار، فكان اتباعها لها أولى. ولو صلاها بعد العشاء وبعد الوتر فالأصح عند الحنفية أنها تجزئ. وذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يستحب تأخير التراويح إلى ثلث الليل أو نصفه، واختلف الحنفية في أداؤها بعد نصف الليل، فقليل يكره؛ لأنها تبع للعشاء كسنتها، والصحيح لا يكره لأنها من صلاة الليل والأفضل فيها آخره. وذهب الحنابلة إلى أن صلاتها أول الليل أفضل؛ لأن الناس كانوا يقومون على عهد عمر - رضي الله تعالى عنه - أوله، وقد قيل لأحمد: يؤخر القيام أي في التراويح إلى آخر الليل؟ قال: سنة المسلمين أحب إلي. فتح القدير 1 / 334، رد المحتار 1 / 473، ومواهب الجليل 3 / 70، شرح الزرقاني 1 / 283، أسنى المطالب 1 / 203، المغني 3 / 170، كشاف القناع 1 / 426.

(4) في (ب) وردت [و].

(5) في (أ) وردت [يجز].

(6) الرومي، الينابيع: ص 394، وما بعدها، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 184.

(7) في (أ) وردت [قوله].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

لكانت أفضل من الصلاة فرادى، ولو كانت أفضل لفعلها أصحاب رسول الله ﷺ ورجلته⁽¹⁾.

في المحيط: نوع: فيما إذا صلى الإمام ترويحة واحدة بتسليمة يجب أن يعلم بأن⁽²⁾ هذه المسألة على وجهين:

[الأول: أن يقعد على رأس الركعتين، وفي هذا الوجه اختلاف المشايخ]⁽³⁾ قال بعض المتقدمين: لا يجزيه إلا عن تسليمة واحدة، [و]⁽⁴⁾ قال بعض المتقدمين وعامة المتأخرين: أنه يجزيه عن تسليمتين، قال الشيخ [القاضي]⁽⁵⁾ الإمام أبو علي النسفي: هو الصحيح؛ لأنه أكمل ولم يخل بشيء، [و]⁽⁶⁾ إنما جمع المتفرق واستدام التحريمة، وأنه لا يؤثر في منع الجواز، ألا ترى⁽⁷⁾ أن من أوجب على نفسه أن يصلي أربع ركعات بتسليمتين، فصلى أربعاً بتسليمة واحدة، وقعد على رأس ركعتين يجوز عن جميع ما أوجبه على نفسه، كذا ههنا، روى⁽⁸⁾ [ذلك]⁽⁹⁾ أصحاب الأمالي عن أبي يوسف رحمه الله⁽¹⁰⁾.

ولو [صلى]⁽¹¹⁾ متاً أو ثمانياً بتسليمة [واحدة]⁽¹²⁾، وقعد على رأس كل ركعتين لم يجزه إلا عن ركعتين [في قول بعض المتقدمين، وفي قول بعض المتقدمين وعامة المتأخرين الذين]⁽¹³⁾ قالوا بالجواز عن تسليمتين، وإذا صلى أربعاً وقعد على رأس

(1) الكاساني، الصنائع: 3/ 155، الزيلعي، تبين الحقائق: 2/ 354.

(2) في (ب) وردت [بان].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) وردت في جميع النسخ (تري) بالياء، على عادة بعض النساخ.

(8) وردت في جميع النسخ (روي) بالياء.

(9) في (ب) وردت [عن] بدل [ذلك].

(10) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 188.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

الركعتين اختلفوا فيما بينهم، عامتهم⁽¹⁾ على أنه يجزيه كل ركعتين عن تسليمة؛ لأنه أكمل ركعتين بالقعود في آخرهما، وسائر الأفعال، والتسليم قطع وخروج وليس بمقصود⁽²⁾. وقال بعضهم: متى صلى عدداً بتسليمة واحدة⁽³⁾ وهي مستحبة في صلاة الليل، كل ركعتين من ذلك يجزي عن تسليمة واحدة، ومتى صلى بتسليمة واحدة عدداً بعضها مستحبة في صلاة الليل وبعضها غير مستحبة⁽⁴⁾ في صلاة الليل، فإنما تجزيه⁽⁵⁾ عن العدد المستحب؛ لأنه في الزيادة [مسيء]⁽⁶⁾، فكيف ينوب ذلك⁽⁷⁾ عن التراويح،

(1) في (ب) وردت [وعامتهم] زيادة الواو قبلها.

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 189.

(3) ذهب الفقهاء إلى أن من يصلي التراويح يسلم من كل ركعتين؛ لأن التراويح من صلاة الليل فتكون مثني مثني، لحديث: ((صلاة الليل مثني مثني)) ولأن التراويح تؤدي بجماعة فيراعى فيها التيسير بالقطع بالتسليم على رأس الركعتين لأن ما كان أذوم تحريمة كان أشق على الناس. واختلفوا فيمن صلى التراويح ولم يسلم من كل ركعتين: فقال الحنفية: لو صلى التراويح كلها بتسليمة وقعد في كل ركعتين فالصحيح أنه تصح صلاته عن الكل؛ لأنه قد أتى بجميع أركان الصلاة وشرائطها؛ لأن تجديد التحريمة لكل ركعتين ليس بشرط عندهم، لكنه يكره إن نعد على الصحيح عندهم؛ لمخالفته المتواترة، وتصريحهم بكراهة الزيادة على ثمان في صلاة مطلق التطوع فيها أولى. وقالوا: إذا لم يقعد في كل ركعتين وسلم تسليمة واحدة فإن صلاته تفسد عند محمد، ولا تفسد عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والأصح أنها تجوز عن تسليمة واحدة؛ لأن السنة أن يكون الشفع الأول كاملاً، وكما له بالقعدة ولم توجد، والكامل لا يتأدى بالناقص. وقال المالكية: يتدب لمن صلى التراويح التسليم من كل ركعتين، ويكره تأخير التسليم بعد كل أربع، حتى لو دخل على أربع ركعات بتسليمة واحدة فالأفضل له السلام بعد كل ركعتين. وقال الشافعية: لو صلى في التراويح أربعاً بتسليمة واحدة لم يصح، فيبطل إن كان عامداً عالماً؛ وإلا صارت نفلاً مطلقاً، وذلك لأن التراويح أشبهت الفرائض في طلب الجماعة فلا تغير عما ورد. ولم نجد للحنابلة كلاماً في هذه المسألة. ينظر: فتح القدير 1/ 321، بدائع الصنائع 1/ 288، العدوي على كفاية الطالب 1/ 353، أمسي المطالب 1/ 200، كشف القناع 1/ 426. وحديث: "صلاة الليل مثني مثني". أخرجه البخاري (الفتح 2/ 477)، ومسلم (1/ 316) من حديث ابن عمر.

(4) في (ب) وردت [مستحب] بالتذكير.

(5) في (أ، ب) وردت [يجزيه].

(6) في (ب) وردت [مستحب] بدل مسيء.

(7) في (أ) وردت [عن ذلك].

وما كان في استحبابه اختلاف كان في هذا اختلافاً أيضاً، فعلى هذا إذا صلى ستاً أو ثمانية بتسليمة واحدة وقعد على رأس كل ركعتين، فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله يجزيه عن تسليمتين؛ لأن عندهما الزيادة على الأربع⁽¹⁾ في صلاة الليل بتسليمة واحدة مكروه، فلا ينوب الزيادة عن التراويح⁽²⁾.

وعلى قول أبي حنيفة رحمته فيما إذا صلى ستاً يقع ذلك عن ثلاث تسليمات (أ/ 148) باتفاق الروايات⁽³⁾؛ [لأن عنده إلى الست بتسليمة واحدة لا يكره باتفاق الروايات]⁽⁴⁾ وفيما إذا صلى ثمانية يقع عن أربع تسليمات، على ما ذكر في الأصل، وعلى ما ذكر في الجامع الصغير يقع عن⁽⁵⁾ ثلاث تسليمات، وعلى ما قاله⁽⁶⁾ بعض المشايخ: إنه ليس في المسألة اختلاف الروايات، ولكن أطال في الأصل وأوجز في الجامع، يجب أن يجوز عن أربع تسليمات⁽⁷⁾.

ولو صلى عشر ركعات بتسليمة وقعد [في كل ركعتين]⁽⁸⁾ فعلى قولهما يجوز عن أربع ركعات، وعلى قول أبي حنيفة رحمته في الروايات الظاهرة يجوز عن أربع تسليمات؛ [لأن ما زاد على الثماني ليس بمستحب عنده باتفاق الروايات الظاهرة وعلى قول العامة، وهو الصحيح، يجوز عن خمس تسليمات]⁽⁹⁾ كل ركعتين عن تسليمة⁽¹⁰⁾.

ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة وقعد على رأس ركعتين عندهما تجزيه⁽¹¹⁾

(1) في (أ) وردت [أربع].

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 189.

(3) الكاساني، الصنائع: 3/ 151، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 385.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (أ، ب) وردت [من].

(6) في (أ) وردت [قال] بحذف العائد.

(7) الشيباني، المبسوط: 1/ 79.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) السرخسي، المبسوط: 1/ 285، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 1/ 477.

(11) في (أ، ب) وردت [يجزيه].

عن أربع ركعات، وعلى قول أبي حنيفة رحمته تجوز⁽¹⁾ عن ثماني ركعات، وعلى قول عامة المشايخ تجوز⁽²⁾ كل ركعتين عن تسليمه عند أبي حنيفة رحمته⁽³⁾.

ولو صلى أربعاً بتسليمه واحدة ولم يقعد على رأس الركعتين، ففي القياس هو قول محمد وزفر وإحدى الروایتين عن أبي حنيفة رحمته، أنه تفسد⁽⁴⁾ صلاته، ويلزمه قضاء هذه الترويقة، وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمته، في المشهور، وقول أبي يوسف رحمته يجوز، ولكن [يجوز]⁽⁵⁾ عن تسليمه واحدة أو عن تسليمتين، قال بعضهم: عن تسليمتين، وبه أخذ [الشيخ الإمام الفقيه، وهكذا كان يفتي الشيخ الإمام ابن⁽⁶⁾ عبد الله الخيزاخزي⁽⁷⁾، وكان يقول: التراویح سنة مؤكدة]⁽⁸⁾ وكان كسنة الظهر، ولو صلى ستة الظهر أربعاً ولم يقعد على رأس الركعتين أجزاء عن الأربع، فكذا⁽⁹⁾ هنا.

(1) في (أ، ب) وردت [يجوز].

(2) في (أ، ب) وردت [يجوز].

(3) السرخسي، المبسوط: 1/ 465، الزبيدي، النجوة الثيرة: 1/ 282.

(4) في (أ) وردت [يفسد].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) وردت في جميع النسخ (أبو).

(7) وردت في جميع النسخ (الخيزامي) وما أئتناء أعلاه هو الصواب. والخيزاخزي: بفتح الخاء المعجمة، وسكون الياء تحتها نقطتان، وفتح الزاي، وسكون الألف، وفتح الخاء الثانية، وكسر الزاي: نسبة إلى قرية خيزاخزي، من قرى بخارى. الفقيه، أحمد بن عبد الله بن الفضل، الإمام ابن الإمام. تفقه على والده، وروى عنه، وعن الحسن بن فراس المكي، وغيرهما. وولي الإمامة بجامع بخارى، وعقد له مجلس الإملاء بها. قال أبو كامل البصري: سمعت أبا نصر يقول: كان في غرامة شديدة في حال الصبا، وكان من يتصل إلى شيخه، يعني والده، يغريه علي، فيغضب الشيخ منه ويقول: سلمت إلى الله تعالى، فهو خير له مني، إن أراد الله به خيراً يكن، وإن أراد غير ذلك فليس في أبلينا شيء غير الدعاء. فتوفي شيخه، ولم يصل إلي من ميراثه شيء كثير، فأقبلت على العلم، وأصلحت فيما بيني وبين الله، فبركة تسليم الشيخ إلي إلى الله تعالى، أصلح الله شأني، وصب على الدنيا صبا، وصرت وجه البلد، ومدرس الفقه، وملي الكتب، وإمام العامة. الطبقات السنية في تراجم الحنفية: 1/ 110، وينظر: القرشي، طبقات الحنفية: 1/ 72، معجم المؤلفين: 11/ 185.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (ب) وردت [كذا] بسقوط الفاء قبلها.

وكان الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر الهندي رحمته الله يقول: يجزيه عن تسليمه واحدة، وبه كان يفتي الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل ⁽¹⁾ رحمه الله.

[قال القاضي الإمام الأجل أبو علي النسفي: قول الفقيه أبي جعفر، والشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل] ⁽²⁾ أقرب إلى الاحتياط، وكان الأخذ به أولى.

وهكذا اختيار الصدر الشهيد حسام الدين، وعليه الفتوى؛ وهذا لأن القعدة على رأس الثانية في التطوع فرض، فإذا تركها [كان] ⁽³⁾ ينبغي أن تفسد صلاته كما هو وجه القياس، وإنما جاز استحساناً، فأخذنا بالقياس، وقلنا بفساد الشفع الأول، وأخذنا بالاستحسان في حق بقاء التحريمة، فإذا ⁽⁴⁾ بقيت التحريمة صح الشروع في الشفع الثاني، وقد أتمها بالقعدة الأخيرة، فجاز عن تسليمه واحدة وعن الشيخ الإمام الفقيه أبي بكر الإسكافي رحمته الله: [أنه] ⁽⁵⁾ سئل [عن] ⁽⁶⁾ رجل قام إلى الثالثة في التراويح ولم يقعد على رأس الثانية، قال: إن تذكر في القيام، ينبغي أن يعود إلى القعدة فيقعد ويسلم، وإن تذكر بعدما ركع الثالثة وسجد فإنه أضاف إليها ركعة أخرى، كان هذه الأربعة عن تروية واحدة ⁽⁸⁾.

ورأيت في نسخة: فيما إذا صلى أربعاً بتسليمه واحدة، ولم يقعد على رأس الركعتين، أن على قول أبي حنيفة رحمته الله: يجوز عن تسليمتين، وعلى قول أبي يوسف

(1) هو محمد بن الفضل: أبو بكر الفضلي الكماري: نسبة إلى (كمار) قرية ببخارى. فقيه، مفت، قال اللكنوي: كان إماماً كبيراً وشيخاً جليلاً معتمداً في الرواية مقلداً في الدراية، ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة بفتاواه ورواياته، أخذ الفقه عن عبد الله السبزموني، وأبي حفص الصغير وغيرهما. وتفق عليه القاضي أبو علي الحسين بن الخضر النسفي، والحاكم عبد الرحمن بن محمد الكاتب: وعبد الله الخيزاخزي وغيرهم توفي سنة (381هـ). ينظر ترجمته في: الجواهر المضية 2/ 107، والفوائد البية ص 184.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (ب، ج) وردت [وإذا].

(5) وردت في جميع النسخ [أبى] ولعله خطأ من الناسخ.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 183 الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 385.

رحمته: يجوز عن تسليمه واحدة، فأما⁽¹⁾ إذا صلى ثلاثاً بتسليمه واحدة، إن قعد على رأس الركعتين يجزئ⁽²⁾ عن تسليمه واحدة، وعليه قضاء ركعتين؛ لأنه شرع في الشفع الثاني، وصح الشروع فيه وقد أفسده⁽³⁾.

فيجب عليه قضاء الشفع الثاني⁽⁴⁾، وإن لم يقعد على رأس الثانية ساهياً أو عامداً لا شك أن صلاته باطلة قياساً، وهو قول محمد، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمته، وعليه قضاء ركعتين، [و] على جواز⁽⁵⁾ الاستحسان، هو قول أبي حنيفة رحمته في المشهور، وعلى قول أبي يوسف رحمته اختلف المشايخ رحمته، قال بعضهم: يجزيه عن تسليمه، وقال بعضهم: لا يجوز أصلاً⁽⁷⁾.

وكذلك الاختلاف في غير التراويح، إذا تنفل بثلاث ولم يقعد على رأس الثانية، هل تجوز⁽⁸⁾ هذه الصلاة أم لا؟ قال بعضهم: يجوز⁽⁹⁾؛ لأن الفرض يجوز بهذه الصفة وهو المغرب، فيجوز⁽¹⁰⁾ التنفل أيضاً، وإذا جاز التنفل جاز التراويح؛ لأنها نافلة وصار هذا وما صلى الأربع بقعدة واحدة سواء⁽¹¹⁾.

وقال بعضهم: لا يجوز، وجه قولهم: لأن القعدة المشروعة قد تركها أو⁽¹²⁾ التي أتى بها في غير موضعه، فصار وجودها والعدم بمنزلة، ولو لم يقعد فيها أصلاً لا يجوز، كذا ههنا، بخلاف الأربع؛ لأن القعدة في آخرها قعدة في محلها فيجوز⁽¹³⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [وأما].

(2) في (ب، ج) وردت [يجزيه].

(3) في (ب) وردت [أفسد].

(4) ذكره في ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 191.

(5) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

(6) في (أ - ج) وردت [جواب].

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 192.

(8) في (أ، ب) وردت [يجوز].

(9) في (ب) وردت [تجوز].

(10) في (أ) وردت [ويجوز].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 192.

(12) في (أ، ب) وردت [و].

(13) الكاساني، الصنائع: 3 / 152.

ثم على قول من يقول: [تجزية الثلاث]⁽¹⁾ عن تسليمه واحدة، هل يلزمه شيء⁽²⁾ آخر لأجل الثالثة؟ إن كان ساهياً فلا؛ لأنه شرع في المظنون، [حيث حكم بصحة التحريمة حين قعد في آخر الصلاة ولم يكملها بضم أخرى إليها، فيلزمه القضاء على قول من يقول لا يجزيه الثلاث أصلاً لزمه قضاء الأوليين وهل يلزمه لأجل الثالثة شيء إن كان ساهياً؟ لا شيء عليه؛ لأنه شرع في مظنون]⁽³⁾ فإن كان عامداً لزمه ركعتان في قول [أبي حنيفة وأ]⁽⁴⁾ أبي يوسف رحمهما؛ لبقاء التحريمة، وفي قول أبي حنيفة رحمته؛ لا يلزمه شيء؛ (أ/ 149) لأن التحريمة قد فسدت حين لم يقعد على رأس الثانية، ولم يأت بالرابعة، فإذا قام إلى الثالثة فقد قام إليها بتحريمة فاسدة، وذلك موجب للقضاء⁽⁵⁾ عند أبي يوسف، وعند أبي حنيفة رحمته في الصحيح من مذهبه لا يلزمه القضاء⁽⁶⁾.

فعلى هذا [إذا]⁽⁷⁾ صلى التراويح عشر تسليمات، كل تسليمه بثلاث⁽⁸⁾ ركعات، ولم يقعد على رأس الركعتين، فعلى جواب القياس وهو قول محمد وزفر رحمهم الله وهو رواية عن [أبي حنيفة رحمته]، عليه قضاء التراويح كلها، ولا شيء عليه سواء ذلك. وأما على قول⁽⁹⁾ أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله، فعلى قول من يقول إذا صلى ثلاث⁽¹⁰⁾ ركعات لا غير بتسليمه واحدة [تجزية عن تسليمه]⁽¹¹⁾ أجزاء ههنا عن التراويح

(1) في (أ) وردت [يجزى له الثالث] بدل ما بين المعقوفتين، وفي (ب) وردت [يجزى الثلاث].

(2) في (أ) وردت [بشيء].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ومتأخر في نسخة (ج) بعد قوله: [في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لبقاء التحريمة..].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(5) في (أ) وردت [القضاء].

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 192.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(8) في (أ) وردت [ثلاث].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (ب) وردت [بثلاث].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

كلها، ولا شيء عليه إن [كان] قام⁽¹⁾ ساهيا، وإن⁽²⁾ كان قام عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة⁽³⁾.

وعلى قول من يقول لا يجزيه الثلاث عن تسليمه واحدة، عليه قضاء التراويح كلها، ولا شيء عليه غير ذلك في قول أبي حنيفة رحمته كيف ما كان، وفي قول أبي يوسف رحمته إن كان ساهيا فهو كذلك، وإن كان عامدا فعليه مع التراويح [قضاء]⁽⁴⁾ عشرين ركعة أخرى⁽⁵⁾.

وإن⁽⁶⁾ صلى التراويح كلها ثلاثا [ثلاثا]⁽⁷⁾ فصلى⁽⁸⁾ إحدى [أو]⁽⁹⁾ عشرين ركعة، بسبع تسليمات، كل تسليمه ثلاث ركعات، ولم يقعد على رأس الركعتين ساهيا، رأيت في نسخة مجموع النوازل أن عليه قضاء ركعتين لا غير عندهما، وعند محمد رحمته يعيد التراويح كلها ولا يلزمه بالقيام إلى الثالثة شيء، قال: ثمة والصحيح قولهما؛ لأنه لما صلى ثلاثا ولم يقعد في الثانية وسلم [ساهيا]⁽¹⁰⁾ على رأس الثالثة فهذا السلام لم يخرج من حرمة الصلاة، فلما قام وكبر وصلى ثلاث ركعات صارت ست ركعات وقد قعد في آخرهن⁽¹¹⁾، فقام مقام ثلاث تسليمات ثم ثلاث وثلاث هكذا، [ثم ثلاث وثلاث هكذا ثم ثلاث وثلاث هكذا]⁽¹²⁾ فيصير ثمانتي عشر ركعة، فإنه يقام بست تسليمات، بقي عليه تسليمه واحدة فإذا صلى ثلاث ركعات وترك القعدة على رأس

(1) هذه الكلمة ساقطة من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 189.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 1 / 192.

(6) في (ب، ج) وردت [وإذا].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [المصلي].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [الآخيرة].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

الركعتين⁽¹⁾ لم يجزده، [و]⁽²⁾ هذه⁽³⁾ التسليمة⁽⁴⁾ عنهما⁽⁵⁾ وكان عليه قضاء الركعتين من هذا الوجه، حتى لو تذكر وَضُمَ إلى الثالثة في المرة الأخيرة ركعة أخرى، جاز ترويحه، ولا شيء عليه⁽⁶⁾.

نوع آخر: في الشك في التراويح: إذا سلم الإمام في ترويحه، فاختلف القوم [عليه]⁽⁷⁾ قال بعضهم: صلى ثلاثاً وقال بعضهم: صلى ركعتين قال أبو يوسف رحمه الله: يأخذ الإمام بعلم نفسه ولا يدع علمه بقول غيره، وقال محمد رحمته: يقبل قول غيره ويعمل بقول من معه وإن كان أقل، وكذلك إذا وقع الاختلاف على هذا الوجه بين الإمام وجميع القوم، وإن شك الإمام فأخبره عدلان يأخذ بقولهما⁽⁸⁾.

وإذا شكوا أنه صلى عشر تسليمات أو تسع تسليمات، اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: لا يعيدون تسليمة؛ لأن الزيادة على التراويح ليست بمشروعة، وقال بعضهم: عليهم أن يعيدوا تسليمة بالجماعة ليس [في]⁽⁹⁾ هذا زيادة على التراويح بجماعة، بل هذا إتمام التراويح، والزيادة على التراويح أن يتموا التراويح ثم يصلوا أو يزيدوا الزيادة من التراويح والوتر، وهنا يشرعون في هذه التسليمة بنية إتمام التراويح، فلا يكره، وهو نظير التطوع بعد العصر، إذا شرع في⁽¹⁰⁾ التطوع [مع العلم يكره، وإذا شرع في التطوع]⁽¹¹⁾ بنية العصر ثم علم أنه قد كان العصر قد صلى، فإنه يتم صلاته ولا يكره، كذا ههنا⁽¹²⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [ركعتين].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [هذا] بالتذكير.

(4) في (أ) وردت [التسليم].

(5) في (أ) وردت [عما عليه] بدل [عنهما].

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 193.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 193.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) في (ب) وردت (فيه) وحذف كلمة التطوع بعدها.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 386.

وقال بعضهم: لا يصلون تسليمة أخرى احترازاً عن الزيادة على التراويح، وقال بعضهم: يصلون تسليمة واحدة فرادى فرادى حتى يقع الاحتياط في فعل السنة بتمامها، ويقع الاحتراز عن أداء النافلة [عن⁽¹⁾] [غير⁽²⁾] التراويح بالجماعة⁽³⁾، وهو الصحيح⁽⁴⁾.

وإذا فاتته ترويحة أو ترويحتان وقام الإمام في الوتر، تابعه في الوتر [أم⁽⁵⁾] يأتي بما فاتته من الترويحات؟ فقد اختلف المشايخ [في⁽⁶⁾] زماننا، [أو⁽⁷⁾] ذكر في واقعات⁽⁸⁾ الناطفي⁽⁹⁾، عن أبي⁽¹⁰⁾ عبد الله الزعفراني⁽¹¹⁾.....

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (أ) وردت [بجماعة].

(4) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 386 / 1.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [الواقعات]، وواقعات الناطفي ورد ذكرها في حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 2040، ولم أشر عليها.

(9) هو أحمد بن محمد بن عمر، أبو العباس، الناطفي، الطبري، فقيه حنفي. من أهل الري. نسبته إلى عمل الناطف أو يبعه. قال أمير كاتب في غاية البيان: هو من كبار علمائنا العراقيين، تلميذ أبي عبد الله الجرجاني من تصانيفه: "الواقعات"، و"الأجناس والفروق" و"الهداية" و"الأحكام" كلها في فروع الفقه الحنفي. توفي سنة (446هـ). ينظر: الجواهر المضية 1 / 113، والفوائد البهية 36، والزركلي، الأعلام 1 / 207، ومعجم المؤلفين 2 / 140.

(10) في (أ) وردت [عن أبي حنيفة عبد الله الزعفراني...].

(11) الحسن بن أحمد، أبو عبد الله الزعفراني الفقيه مُرتب مسائل "الجامع الصغير"، رحمه الله تعالى. ابن بلبل الزعفراني محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن زياد بن يزيد بن هارون أبو عبد الله الزعفراني ويعرف بابن بلبل، كان صالحاً ثقة قال: رأيت النبي ﷺ في المنام في سنة نيف وتسعين ومائتين وفي رأسه وليحة بياض كثير فقلت: يا رسول الله بلغنا أنه لم يكن في رأسك وليحتك بياض إلا شعرات يضي، فقال: ذلك لدخول سنة ثلث مائة، حدث عنه الدارقطني وكان صدوقاً، توفي سنة ثلث وعشرين وثلث مائة، الطبقات السنية في تراجم الحنفية: 1 / 222. الصفدي، الوافي بالوفيات: 1 / 435.

أنه يوتر⁽¹⁾ مع الإمام، ثم يقضي ما فاتته من التراويح.

نوع آخر: في قضاء التراويح⁽²⁾، إذا فاتته التراويح عن وقتها، هل تقضى⁽³⁾؟ اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: يقضى ما لم يدخل وقت تراويح آخر، وقال بعضهم: تقضى⁽⁴⁾ [ما لم يمض رمضان⁽⁵⁾].

في الظهيرية: إذا فاتته التراويح عن وقتها لا يقضي الجماعة، وهل يقضي بغير جماعة؟ قال بعضهم: تقضى⁽⁶⁾ ما لم يمض شهر رمضان، وقال بعضهم: لا تقضى⁽⁷⁾، وهو الصحيح، وقال بعضهم: لا تقضى⁽⁸⁾ [أصلاً، وهو الأصح؛ لأن التراويح ليست بآكد من السنة بعد المغرب والعشاء، وهي لا تقضى⁽⁹⁾ فهذه أولى، والدليل عليه أنها لا تقضى⁽¹¹⁾ بالجماعة بالإجماع.

(1) في (أ) وردت [أوتر].

(2) إذا فاتت صلاة التراويح عن وقتها بطلوع الفجر، فقد ذهب الحنفية في الأصح عندهم، والحنابلة في ظاهر كلامهم إلى أنها لا تقضى؛ لأنها ليست بآكد من سنة المغرب والعشاء، وتلك لا تقضى فكذلك هذه. وقال الحنفية: إن قضاها كانت نفلاً مستحباً لا تراويح كرواتب الليل؛ لأنها منها، والقضاء عندهم من خصاص الفرض وسنة الفجر بشرطها. ومقابل الأصح عند الحنفية أن من لم يؤد التراويح في وقتها فإنه يقضيها وحده ما لم يدخل وقت تراويح أخرى، وقيل: ما لم يمض الشهر. ولم نجد تصريحاً للمالكية والشافعية في هذه المسألة. لكن قال النووي: لو فات النفل المؤقت ندب قضاؤه في الأظهر. رد المحتار 1/ 473، الشرييني، مغني المحتاج 1/ 224، وكشاف القناع 1/ 426.

(3) في (أ، ب) وردت [يقضى].

(4) في (أ) وردت [لا يقضى].

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 196، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 389.

(6) في (ب) وردت [يقضى].

(7) في (ب) وردت [يقضى].

(8) في (ب) وردت [يقضى].

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [يقضى].

(11) في (أ) وردت [يقضى].

ولو كانت تقضى⁽¹⁾ لقضيت كما فاتت⁽²⁾، فإن قضاه⁽³⁾ منفرداً كان نقلاً مستحباً، كسنة المغرب إذا قضيت⁽⁴⁾. [و⁽⁵⁾ في الفتاوى: من ترك السنة يسأل عن تركها، وإذا فاتت عن وقتها لا يؤمر بالقضاء، قال الشيخ الإمام الفقيه أبو الليث رحمته: من ترك السنة بعذر فهو معذور، ومن تركها⁽⁶⁾ بغير عذر فهو غير معذور، وقد ذكرنا (أ/ 150) قبل هذا: وإذا تذكروا في الليلة الثانية⁽⁷⁾ أنه فسد عليهم شفع في الليلة الأولى، فأرادوا أن يقضوا يكره ذلك؛ لأنهم لو قضوا بنية التراويح فيزيدوا⁽⁸⁾ على تراويح هذه⁽⁹⁾ الليلة، وإنه مكروه⁽¹⁰⁾ [والله أعلم]⁽¹¹⁾.

باب صلاة الخوف

في الزاد⁽¹²⁾: لا خلاف أن صلاة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي ﷺ، أما بعده هل بقيت مشروعة؟ فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمتهما وهو قول أبي يوسف رحمه الله: أولاً بقيت، ثم رجع وقال: لم تبق مشروعة بعد النبي ﷺ، ذكره في نوادر أبي سليمان⁽¹³⁾، والصحيح هو الأول؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم أقاموا بعد رسول

(1) في (أ) وردت [يقضى].

(2) في (أ) وردت [كان].

(3) في (أ) وردت [قضى].

(4) السرخسي، المبسوط: 2/ 265، الزيلعي، تبين الحقائق: 2/ 354، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 282.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ب، ج) وردت [ترك].

(7) في (ب) وردت [الثالثة].

(8) في (أ) وردت [فيزيد] بالإنفراد.

(9) في (أ) وردت [يهدد].

(10) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 196.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) في (ب، ج) وردت [ولا خلافاً].

(13) هو موسى بن سليمان، أبو سليمان الجوزجاني، ثم البغدادي، الحنفي. أصله من 'جوزجان' من كوريلخ أفغانستان. فقيه، صاحب محمد بن الحسن، وأخذ الفقه عنه. عرض عليه المأمون

الله ﷻ⁽¹⁾.

[و] أما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾⁽²⁾ معناه والله أعلم: أنت أو⁽³⁾ من يقوم مقامك في الإمامة⁽⁴⁾.

م، أصل الباب أن اللاحق لا يقرأ، والمسبوق يقرأ، والمشي يباح لإحراز فضيلة الجماعة والصلاة⁽⁷⁾.

[قوله: و] ⁽⁸⁾ إذا اشتد الخوف، في التحفة: [أي]⁽⁹⁾: إذا كان العدو يقرب منهم بطريق [الحقيقة]⁽¹⁰⁾ وبمقابلتهم، أما⁽¹¹⁾ إذا كانوا يبعد منهم، أو ظنوا عدواً بأن رأوا سواداً أو غباراً فصلوا صلاة الخوف، ثم ظهر غير ذلك، لا تجوز⁽¹²⁾.

القضاء، فقال: يا أمير المؤمنين أحفظ حقوق الله في القضاء ولا تول على أمانتك مثلي، فإني والله غير مأمرن الغضب، ولا أرضى لنفسي أن أحكم في عباده، فأعفاه. توفي بعد سنة (200هـ) من تصانيفه: "السير الصغير"، و"الصلاة"، و"الرحمن"، و"نوادير الفتاوى" في فروع الحنفية. ينظر ترجمته في: القرشي، الجواهر المضية: 2/ 186، ومعجم المؤلفين 39/ 13، الأسمرى، الفوائد البهية: ص 216، والزركلي، الأعلام: 8/ 272، وابن قطرغا، تاج التراجم: ص 74. ولم أعثر على نوادره.

(1) الباري، العناية شرح الهداية: 2/ 455، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 61/ 1، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 392، الشيباني، الحجة: 1/ 340، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 94.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين من الآية الكريمة غير مذكور في نسخة (أ).

(4) سورة النساء، من الآية: 102.

(5) في (ب) وردت [و].

(6) السرخسي، المبسوط: 2/ 384.

(7) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 95، الكاساني، الصنائع: 2/ 189.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (ب، ج) وردت [فأما].

(12) في (أ، ب) وردت [يجوز].

صلاتهم⁽¹⁾. ثم الخوف من العدو ومن السبع [سواء]⁽²⁾ ثم الراكب إذا كان سائرا ولو كان مطلوبا يفر من العدو، وتجوز⁽³⁾ صلاته للضرورة، ولو كان طالبا للعدو أو في الجهاد وهو سائر لا يجوز؛ لأنه لا ضرورة⁽⁴⁾.

أ، قوله: إلى وجه العدو، أي مواجهة العدو، في الطحاوي هذا كله إذا انصرف ماشيا⁽⁵⁾، ولو انصرف راكبا لا يجوز، سواء كان انصرافه من القبلة إلى العدو أو من العدو إلى القبلة، والخوف لا يوجب قصر الصلاة، إلا أنه يباح له المشي في الصلاة⁽⁶⁾.

في الزاد: قوله: ولا يقاتلون في حال الصلاة⁽⁷⁾ إلى آخره، وقال مالك رحمته [و] هو قول الشافعي رحمته في القديم: يجوز الصلاة مع المقاتلة⁽⁸⁾، والصحيح

(1) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 177 / 1.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(3) في (أ) وردت [يجوز].

(4) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 178 / 1، البابرتي، العناية شرح الهداية: 460 / 2 الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 95 / 1، الكاساني، الصنائع: 482 / 1.

(5) في (أ) وردت [ما يشاء].

(6) الكاساني، الصنائع: 462 / 2.

(7) كيفية صلاة الخوف: اختلف الفقهاء في كيفية صلاة الخوف؛ لتعدد الروايات عن النبي ﷺ في كيفيةها، وأخذ كل صفة من الصفات الواردة عن النبي ﷺ طائفة من أهل العلم. كما اختلفوا في عدد الأنواع الواردة عن النبي ﷺ. فقال الشافعية: إن الأنواع التي جاءت في الأخبار ستة عشر نوعا، كما ذكر النووي، وبعضها في صحيح مسلم، وبعضها في سنن أبي داود، وفي ابن حبان منها تسعة. وقال ابن القصار من المالكية: إن النبي ﷺ صلاها في عشرة مواطن، وقال أحمد: إنها وردت في ستة أوجه أو سبعة، ومنهم من أوصل أنواعها إلى أربعة وعشرين نوعا، وكلها جائز، فقال أحمد: كل حديث يروى في أبواب صلاة الخوف فالعمل به جائز، لأن النبي ﷺ - صلاها في مرات، وأيام مختلفة وأشكال متباينة، يتحرى في كلها ما هو أحوط للصلاة، وأبلغ في الحراسة، فهي على اختلاف صورها متفقة في المعنى. بدائع الصنائع 242 / 1، نيل الأوطار ج 4 في باب صلاة الخوف، الشرييني، معني المحتاج 301 / 1، ابن قدامة، المغني: 412 / 2.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) أشرف المسالك: 62 / 1، الاستذكار: 87 / 1، التاج والإكلیل: 377 / 1، النووي، المجموع شرح

قولنا⁽¹⁾؛ لأنه⁽²⁾ عمل كثير ليس من أعمال الصلاة، ولا تمس الحاجة إليه لا محالة، فكان مفسداً، كاتباع السارق لاسترداد المال، ولو جاز هذا لما أخرج النبي ﷺ أربع صلوات يوم الخندق⁽⁴⁾.

في الشامل البيهقي: لا يصلي سابحا في البحر ولا ماشيا؛ لأن الأثر [ورد]⁽⁵⁾ في العمل اليسير فلا يلحق به غيره⁽⁶⁾.

قوله: [وإن]⁽⁷⁾ اشتد الخوف صلوا ركباناً⁽⁸⁾، في التحفة: أي لا يمكن أن ينزل⁽⁹⁾، يصلي راكباً بالإيماء متوجهاً إلى القبلة إن قدر، وإن لم يقدر يصلي حيث ما توجه، ولا يسعه أن يترك الصلاة حتى يخرج الوقت، ولكن يصلون وحداناً، ولا يجوز.....

المهذب: 12/ 2، البجيرمي، تحفة الحبيب على شرح الخطيب: 123/ 2، حاشية البجيرمي على الخطيب: 115/ 4، منهج الطلاب: 20/ 1، نهاية التدريب: 17/ 1.

(1) في (أ) وردت [ما قلنا].

(2) في (ب) وردت [أن].

(3) عن ابن مسعود رضي الله عنه، أخرجه الترمذي في سننه: 300/ 1، برقم (164)، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بآيتهن يبدأ.

(4) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 89/ 1، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 101/ 2، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 95/ 1، وكانت غزوة الخندق في شوال من السنة الرابعة للهجرة، وبلغ رسول الله ﷺ تحزب قبائل العرب، فأمر بحفر الخندق حول المدينة، قيل: إنه كان بإشارة سلمان الفارسي رضي الله عنه، وهو أول مشهد شهده مع رسول الله ﷺ، وظهرت للنبي ﷺ في حفر الخندق عدة معجزات، ثم نصر الله نبيه ﷺ على المشركين وخذلهم واختلفت كلمتهم وأهب الله ريح الصبا، فجعلت الريح تغلب أبنيتهم وتكفأ قدرهم وانقلبوا خاسرين فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: (الآن تغزوهم ولا يغزونا) وكان كذلك. ينظر: ابن كثير، السيرة النبوية: 178/ 3، أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر: 88/ 1، ابن الأثير، الكامل في التاريخ: 303/ 1، الذهبي، العبر في خبر من غير: 7/ 1.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) الفتاوى الهندية: 156/ 1.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [راكباً].

(9) في (أ) وردت [يترك].

بجماعة⁽¹⁾.

وكذلك الراجل، لا ينبغي أن يؤخر الصلاة حتى يخرج الوقت إن قدر على الركوع والسجود [والا ب] ⁽²⁾الإيماء⁽³⁾، ثم كل من كان يمكنه أن ينزل فصلى راكباً فإنه تفسد صلاته عندنا، خلافاً للشافعي⁽⁴⁾ رحمته والله أعلم [بالصواب] ⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

باب الجنابة

في فتاوى الحجة: قال الشيخ الإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي⁽⁷⁾ رحمته: الجنابة بكسر الجيم سرير الميت، والجنابة [بمنصبها الميت، ويقال لها الجنابة بالنصب لمعنى الصلاة على الميت⁽⁸⁾].

(1) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 178.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) الإيماء لغة: الإشارة باليد أو بالرأس أو بالعين أو بالحاجب. وقال الشرييني: الإيماء لغة: هو الإشارة الخفية. وسواء أكانت الإشارة حسية أم معنوية. ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك. ينظر: المغرب في ترتب المعرب: 5/ 397، السرخسي، المبسوط: 1/ 392.

(4) أسنى المطالب: 2/ 285، إعانة الطالبين: 1/ 120، الشافعي، الأم: 1/ 223، الماردي، الإقناع: 1/ 58، الماردي، الحاوي في فقه الشافعي: 2/ 382، الرسالة: 1/ 125، التروي، المجمع: 3/ 231.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 178.

(7) هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن لقمان، أبو حفص، نجم الدين، النسفي. أخذ الفقه عن صدر الإسلام أبي اليسر محمد اليزدوي وأبي بكر الإسكاف وأبي القاسم الصفار وغيرهم. وتفق عليه ابنه أبو الميث أحمد بن عمر المعروف بالمجد النسفي. توفي سنة (537هـ) من تصانيفه: "نظم الجامع الصغير" في فقه الحنفية، و"منظومة الخلافات" و"طلبه الطلبة" في الاصطلاحات الفقهية، و"العقائد" يعرف بعقائد النسفي، و"الأكمل الأطول" في التفسير و"التيسر في التفسير"، و"المواقيت"، و"الفند في علماء سمرقند". ينظر ترجمته في: الفوائد البهية ص 149، والجواهر المضية 1/ 394، والزركلي، الأعلام: 5/ 222، ومعجم المؤلفين 7/ 305.

(8) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 462.

م، قال ابن الأعرابي⁽¹⁾: [الجنائز]⁽²⁾ بالكسر السرير وبالفتح الميت⁽³⁾.
قال المطرزي⁽⁴⁾ **هـ**: احتضر أي مات؛ لأن الوفاة⁽⁵⁾ حضرته، أو ملائكة الموت،
ويقال: فلان محتضر، أي قريب من الموت، وفارسيته: [حضر أمره، أي: وصل أمره
لآخره]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

قوله: على شقه الأيمن، إلا أن العرف بين الناس أن يضطجع مستلقيا على قفاه نحو
القبلة، وقيل: إنه أيسر لخروج الروح منه، وكذلك في حالة الغسل يوضع كما يوضع
في حالة الصلاة؛ كذا في شرح الطحاوي⁽⁸⁾.

في الزاد: واختار أهل بلادنا الاستلقاء على قفاه؛ لأنه أيسر لخروج الروح، والأول
أفضل لأنه هو السنة، ولأنه أقرب إلى الموت، فيضجع في هذه الحالة كما يضجع في

(1) هو محمد بن زياد بن الأعرابي، أبو عبد الله الهاشمي. لغوي، نحوي، روى عن أبي معاوية
الضريز والقاسم بن معن، وأبي الحسن الكسائي، وروى عنه إبراهيم الحربي، وعثمان الدارمي،
وأبو شعيب الحراني وغيرهم، قال الإمام أبو منصور الأزهري في أول تهذيب اللغة: كان أبو عبد
الله كوفي الأصل رجلا صالحا ورعا زاهدا صدوقا وحفظ من الغرائب ما لم يحفظه غيره توفي
سنة (231هـ). ينظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 10/ 689، وتهذيب الأسماء
واللغات 2/ 295، وابن العماد، شذرات الذهب 2/ 70، ومعجم المؤلفين 1/ 1.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 398، الزبيدي، تاج العروس: ص 3690، مادة (ج ن
ز)، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 462.

(4) هو ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي،
أديب، عالم باللغة، من فقهاء الحنفية، قرأ يله على أبيه عبد السيد وعلى أبي المؤيد الموفق بن
أحمد بن محمد المكي خطيب خوارزم وتفقه على النعالي. من تصانيفه: "الإيضاح" في شرح
مقامات الحريري، و"المغرب في ترتيب المعرب"، و"الإقناع بما حوى تحت القناع" توفي سنة
(610هـ)، ينظر ترجمته في: الأسمرى، الفوائد البهية: 218، والجواهر المضية 2/ 190،
والتزكلي، الأعلام: 8/ 40211.

(5) في (ج) وردت [الوفاة].

(6) ما بين المعقوفتين وردت عبارة فارسية [حاضر آمده شدا يعني كاروي آخر رسیده]، وما أثبتته تم
ترجمته من قبل مترجم.

(7) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 462، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 397.

(8) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 96، ابن مازة، المحيط البيهاني: 2/ 297.

القبر بعد الموت، ويلقن الشهادة لقوله ﷺ: ((لَقِنُوا مَوْتَكُمْ⁽¹⁾ شهادة أن لا إله إلا الله))⁽²⁾ والمراد منه الذي قرب إلى الموت، لا الميت حقيقة⁽³⁾.

أ، قوله: لحية، بفتح اللام منبت اللحية⁽⁴⁾.

ه، قوله: وجعلوا على عورته خرقه، يكتفي بستر العورة الغليظة، هو الصحيح⁽⁵⁾.

م⁽⁶⁾، يجب أن يوضع الخرقه من السرة إلى الركبة؛ لأن عورة الميت لا يجوز النظر إليها كعورة الحي، قال النبي ﷺ لعلي عليه السلام: ((لا تنظر إلى فخذ حي⁽⁷⁾ ولا ميت))⁽⁸⁾ كذا في شرح أبي النصر⁽⁹⁾ البغدادي⁽¹⁰⁾ ﷺ⁽¹¹⁾.

أ، قوله: ويجمر، أي: يعطر⁽¹²⁾ بالبخور⁽¹³⁾.

(1) في (ب) وردت [أمواتكم].

(2) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بلفظ: ((خَذُّنَا يَحْيَى بْنُ عَمَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَقِنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)) 472 / 4 برقم (1523) باب تلقين الموتى لا إله إلا الله.

(3) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 96 / 1، المرغيناني، الهداية: 90 / 1، الزيلعي، تبين الحقائق: 153 / 3.

(4) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 103 / 2.

(5) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 90 / 1.

(6) في (ج) وردت [أي].

(7) في (أ) وردت [الحي].

(8) أخرجه الحاكم في مستدركه وتماذه: عن علي عليه السلام قال: قال النبي ﷺ: (لا تبرز فخذيك ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت) 200 / 4 برقم (7362) وسكت عنه الذهبي.

(9) في (ب) وردت [نصر].

(10) أبو نصر البغدادي: الأقطع: أحمد بن محمد بن محمد بن نصر البغدادي أبو نصر الحنفي

المعروف بالأقطع توفي برامهرمز سنة 474 أربع وسبعين وأربعمائة، درس الفقه على مذهب أبي

حنيفة على أبي الحسين القدوري، حتى برع فيه، وقرأ الحساب حتى أتقنه، قيل: إن يده قطعت

في حرب كانت بين المسلمين والتتار، له شرح مختصر الطحاوي وشرح مختصر القدوري،

كلاهما من فروع الحنفية. الأعلام للزركلي: 213 / 1، هدية العارفين: 42 / 1.

(11) البابرتي، العناية شرح الهداية: 263 / 16.

(12) في (ب، ج) وردت [ورعطر].

(13) البيداني، اللباب في شرح الكتاب: 64 / 1، الزيلعي، تبين الحقائق: 173 / 3.

قوله: وقرأ، أي: واحداً أو ثلاثاً أو خمساً⁽¹⁾.

قوله: (أ/ 151) فالماء⁽²⁾ القراح، الخالص الذي لم يخالطه شيء آخر⁽³⁾.

ب، السدر: النبق⁽⁴⁾، المراد به في باب الجنابة ورقة، نشف⁽⁵⁾ الماء أخذه من أرض أو غدير بخرقه أو غيرها، من باب ضرب، ومنه كان للنبي ﷺ خرقه ينشف بها إذا توضأ، وبهذا صح قوله في غسل الميت⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

ثم ينشفه بثوب، أي: [ينشف]⁽⁸⁾ ماء حتى يجف⁽⁹⁾.

(1) المبسوط: 2/ 429، الشيباني، المبسوط: 1/ 151.

(2) في (ب، ج) وردت [والماء].

(3) كتاب الآثار: 1/ 76.

(4) في (أ) وردت [النبق]، وفي (ب) وردت [النبت].

(5) في (ب، ج) وردت [يشف].

(6) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن تغسيل الميت المسلم واجب كفاية، بحيث إذا قام به البعض سقط عن الباقيين؛ لحصول المقصود ببعض، كسائر الواجبات على سبيل الكفاية. لقوله عليه الصلاة والسلام: (للمسلم على المسلم ست وعد منها: أن يغسله بعد موته) والأصل فيه: (تغسيل الملائكة عليهم الصلاة والسلام لأدم ﷺ). ثم قالوا: يا بني آدم هذه ستكم، وأما القول بستة الغسل عند بعض المالكية، فقد اقتصر على تصحيحه ابن الحاجب وغيره. ابن عابدين 1/ 112، 113، وبدائع الصنائع 1/ 299، 300، والاختيار لتعليل المختار 1/ 91، ومراهب الجليل، 2/ 207 وما بعدها، والشرح الصغير 1/ 523، وروضة الطالبين 2/ 98، وحاشية الجمل 2/ 143، ونيل المآرب 1/ 220، والقوانين الفقهية/ 97. وحديث: "للمسلم على المسلم..." ورد في كتاب الاختيار شرح المختار (1/ 91) ولم نجده فيما بين أيدينا من كتب السنة، وأورده الزيلعي بلفظ "للمسلم على المسلم ثمانية حقوق" وذكر منها "غسل الميت". وقال: هذا الحديث ما عرفته ولا وجدته. (نصب الراية 2/ 257) وحديث: "تغسيل الملائكة لأدم ﷺ"، ثم قالوا: يا بني آدم هذه ستكم". أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (5/ 136) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه موقوفاً عليه. وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير عتي بن ضمرة وهو ثقة.

(7) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 3/ 28، مادة (س د ر)، 5/ 203، مادة (ن ش ف).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 5/ 203، مادة (ن ش ف)، الهداية: 1/ 90، البايروني، العناية شرح الهداية: 2/ 471.

في المحيط: في بيان كيفية الغسل:

ذكر أبو حنيفة رحمته، عن حماد⁽¹⁾، عن إبراهيم⁽²⁾ رحمته: أنه يجرد الميت إذا أريد غسله⁽³⁾، وقال الشافعي رحمته: السنة أن يغسل في قميص واسع الكمين، حتى يتمكن من إدخال اليد في الكمين، ويغسل بدنه، وإن كان الكمان ضيقين⁽⁴⁾ خرق⁽⁵⁾ الكمين، حجتة⁽⁶⁾ ما روي: أن النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي غسل في قميصه الذي [كان]⁽⁷⁾ عليه⁽⁸⁾، وما

(1) هو شيخ أبي حنيفة، وقد تقدمت معنا ترجمته رحمه الله تعالى.

(2) وهو إبراهيم النخعي شيخ حماد شيخ أبي حنيفة، وقد مرت بنا ترجمته رحمه الله تعالى.

(3) ذهب الحنفية والمالكية، وهو أحد قولي الشافعية، ورواية عن أحمد إلى أنه يستحب تجريد الميت عند تنسيبه؛ لأن المقصود من الغسل هو التطهير وحصوله بالتجريد أبلغ. ولأنه لو اغتسل في ثوبه تنجس الثوب بما يخرج، وقد لا يظهر، وإليه ذهب ابن سيرين. والصحيح المعروف عند الشافعية، وهو رواية المروزي عن أحمد أنه يغسل في قميصه. وقال أحمد: يعجنني أن يغسل الميت وعليه ثوب رقيق يتزل الماء فيه، يدخل يده من تحته، قال: وكان أبو قلابة إذا غسل ميتا جلله بثوب. واعتبره القاضي سنة، فقال: السنة أن يغسل الميت في قميص، فيمر يده على بدنه، والماء يصب. ولأن النبي صلى الله عليه وسلم غسل في قميصه. وأما متر عورته فلا خلاف فيه، لأن متر العورة واجب ومأمور به، هذا إذا كان الذكر يغسل الذكر، والأنثى تغسل الأنثى، وأما إذا كان الذكر المحرم بغسل الأنثى، وعكسه، فيستر جميع بدن الميت. وأما كيفية وضعه عند تنسيبه، فهي أنه يوضع على سرير أو لوح هين له، ويكون موضع رأسه أعلى لينحدر الماء، ويكون الوضع طولا، كما في حالة المرض إذا أراد الصلاة بإيماء. ومن الحنفية من اختار الوضع كما يوضع في القبر. والأصح أنه يوضع كما تيسر. حاشية ابن عابدين 1/ 574، والفتاوى الهندية 1/ 158، والاختيار 1/ 91، وبدائع الصنائع 1/ 300، ومواهب الجليل 2/ 223، والشرح الصغير 1/ 543، والقوانين الفقهية/ 97، وحاشية الجمل 2/ 145، وروضة الطالبين 2/ 99، وابن قدامة، المغني: 2/ 453، 454.

(4) في (أ، ب) وردت [ضيقا].

(5) في (أ، ج) وردت [مزق].

(6) في (أ) وردت [حجة].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) ورد في الحديث: (عن ابن عباس رحمته أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ثقل وعنده عائشة وحنصة إذ دخل علي رحمته فلما رآه رفع رأسه ثم قال أدن مني فاستند إليه فلم يزل عنده حتى توفي صلى الله عليه وسلم فلما قضى قام علي رحمته وأغلق الباب فجاء العباس رحمته ومعه بنو عبد المطلب فقاموا على الباب فجعل علي رحمته يقول بأبي أنت طيبا حيا وطيبا ميتا وسطعت ريح طيبة ثم يجدوا مثلها قط فقال علي رحمته

كان سنة في حق النبي ﷺ يكون سنة في حق غيره، حتى يقوم دليل التخصيص، ولأن الميت حين جرد يطلع الغاسل على جميع أعضائه، وربما يطلع على عورته، وقبل الموت [كان يكره الاطلاع على عورته، وبعد الموت]⁽¹⁾ حق للميت⁽²⁾.

وعلمائنا رحمهم الله احتجوا بما روت عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ لما توفي اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم لغسله، قالوا: لا ندري كيف نغسله [نغسله]⁽³⁾ كما نغسل موتانا؟ أو نغسله وعليه ثيابه؟ فأرسل الله عليهم النوم فما منهم أحد إلا نام وذقنه على صدره، إذ ناداهم مناد: أن اغسلوا⁽⁴⁾ نبيكم وعليه قميصه ولا تنزعوا⁽⁵⁾.

وقد اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم أن السنة في سائر الموتى التجريد، والمعنى فيه وهو أن هذا غسل واجب فلا يقام مع الثياب اعتبارا بحالة الحياة، وهذا لأن المقصود من الغسل هو التطهير⁽⁶⁾، و[التطهير]⁽⁷⁾ لا يحصل إذا غسله مع ثيابه؛ لأن الثوب متى

أدخلوا علي الفضل بن عباس فقالت الأنصار نشئناكم بالله في نصينا من رسول الله ﷺ فأدخلوا رجلا منهم يقال له أوس بن خولي يحمل جرة بإحدى يديه فسمعوا صوتا في البيت لا تجردوا رسول الله ﷺ واغسلوا كما هو في قميصه فغسله علي رضي الله عنه يدخل يده تحت القميص والفضل يمسك الثوب عنه والأنصاري ينقل الماء وعلى يد علي رضي الله عنه خرقة ويدخل يده. أخرجه الطبراني في معجمه الكبير 1/ 230 برقم (629).

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 292، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 240.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (ب) وردت [غسلوا].

(5) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين بلفظ: (عن عائشة رضي الله عنها قالت: أردنا غسل رسول الله ﷺ فاختلف القوم فيه فقال بعضهم: أنجرد رسول الله ﷺ كما نجرد موتانا أو نغسله وعليه ثيابه فألقى الله عليهم السنة حتى ما منهم رجل إلا نائم ذقنه على صدره فقال قائل من ناحية البيت: أما تدرون أن رسول الله ﷺ يغسل وعليه ثيابه فغسلوه وعليه قميصه يصون الماء عليه ويدلكونه من فوقه قالت عائشة رضي الله عنها: رأيت الله لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ إلا نازحه) 3/ 61 برقم (4398) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وسكت عنه الذهبي.

(6) في (أ) وردت [للتطهير]، وفي (ج) وردت [التطهر].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

تَنجَسُ^(١) بِالْغَسَلِ^(٢) تَنجَسُ بَدَنُهُ ثَانِيًا بِنَجَاسَةِ الثُّوبِ، فَلَا يَفِيدُ^(٣) الْغَسْلُ، فَيَجِبُ التَّجْرِيدُ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ قُلْنَا: النَّبِيُّ ﷺ كَانَ مَخْصُوصًا بِذَلِكَ لِعَظَمِ حَرَمَتِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا بِمَا لَمْ يَرْضَ النَّبِيُّ ﷺ؟ لَا نَدْرِي كَيْفَ نَغْسِلُهُ! وَالنَّصُّ الْوَاردُ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ، لَا يَكُونُ وَارِدًا فِي حَقِّ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لغيرِهِ مِنَ الْحَرَمَةِ مَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَقَوْلُهُ: يُطْلَعُ عَلَى عَوْرَتِهِ، قُلْنَا لَمَّا ابْتَلَيْنَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ: بَيْنَ أَنْ نَغْسِلَهُ فِي ثِيَابِهِ حَتَّى لَا يُطْلَعَ عَلَى عَوْرَتِهِ، وَبَيْنَ أَنْ نَجْرِدَهُ فَيَقَعَ^(٤) الْإِحْتِرَازُ عَنِ نَجَاسَةِ تَصْيِيهِ^(٥) مِنَ الثُّوبِ، فَالتَّجْرِيدُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الصِّيَانَةَ^(٦) عَنِ النَّجَاسَةِ فَرَضُ، وَإِطْلَاعُ الْغَاسِلِ عَلَى عَوْرَةِ الْمَيِّتِ مَكْرُوهٌ، فَكَانَ مَرَاعَاةُ التَّطْهِيرِ وَإِنِّهِ فَرَضٌ، أَوْلَى مِنْ مَرَاعَاةِ الْإِطْلَاعِ عَلَى عَوْرَةِ الْمَيِّتِ وَإِنِّهِ مَكْرُوهٌ^(٧).

ي، [قوله]:^(٨) وَلَقِنِ الشَّهَادَتَيْنِ^(٩)، يَرِيدُ [بِهِ]^(١٠) أَنْ.....

(1) فِي (أ) وَرَدَتْ [يَنْجَسُ].

(2) فِي (أ) وَرَدَتْ [بِالْغَسَالَةِ].

(3) فِي (ب) وَرَدَتْ [يُعِيدُ].

(4) فِي (أ) وَرَدَتْ [يَقَعُ].

(5) فِي (أ، ب) وَرَدَتْ [يَصْيِيهِ].

(6) فِي (ب، ج) وَرَدَتْ [صِيَانَتِهِ].

(7) ابْنُ مَازٍ، الْمَحِيطُ الْبِرْهَانِي: 2/ 292، السَّمَرْقَنْدِيُّ، تَحْفَةُ الْفُقَهَاء: 1/ 240.

(8) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ نَسْخَةِ (أ).

(9) إِذَا احْتَضَرَ الْإِنْسَانُ وَأَصْبَحَ فِي حَالَةِ التَّرَعِّقِ قَبْلَ الْغُرْغُرَةِ. فَالْسَّنَةُ أَنْ يَلْقَنَ الشَّهَادَةَ بِحَيْثُ يَسْمَعُهَا لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَقِنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَقَوْلُهُ ﷺ: (مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ) وَلَا يُلْحَقُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهَا مَخَافَةٌ أَنْ يَضْجُرَ، فَإِذَا قَالَهَا الْمُحَضَّرُ مَرَّةً لَا يَعِيدُهَا الْمَلْفَقْنَ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ الْمُحَضَّرُ بِكَلَامٍ غَيْرِهَا، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ. وَفِي الْمَجْمُوعِ نَقْلًا عَنِ الْمُحَامِلِيِّ وَغَيْرِهِ: يَكْرَهُهَا عَلَيْهِ ثَلَاثًا، وَلَا يَزَادُ عَلَى ثَلَاثٍ. وَلَا يَسُنُّ زِيَادَةَ "مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ" عِنْدَ الْجُمْهُورِ لظَاهِرِ الْأَخْبَارِ. وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَلْقَنُ الشَّهَادَتَيْنِ بِأَنْ يَقُولَ الْمَلْفَقْنَ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ" وَدَلِيلُهُمْ: أَنَّ الْمَقْصُودَ تَذْكَرُ التَّوْحِيدِ، وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالشَّهَادَتَيْنِ. وَيُسَنُّ أَنْ يَكُونَ الْمَلْفَقْنَ غَيْرَ مُتَعَمِّدٍ أَوْ حَسَدٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ الْوَرُثَةِ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ غَيْرُهُمْ، لَقِنَهُ أَشْفَقُ الْوَرُثَةِ، ثُمَّ غَيْرُهُ. يَنْظُرُ: الْبِدَائِعُ 1/ 299، الطُّحْطُاطِيُّ عَلَى مَرَايِي الْفَلَاحِ ص 305، حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ 1/ 570 - 571، مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ: 3/ 22، وَالشَّرِينِيُّ، مَغْنِي الْمَحْتَاجِ 1/ 330، وَابْنُ قَدَامَةَ، الْمَغْنِي: 2/ 450.

(10) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ نَسْخَةِ (ب).

يقول من⁽¹⁾ عنده في حالة التراجع جهراً: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، حتى يسمع ويتلقن منه، ولا يقول [له]:⁽²⁾ قل وإنما سميت الشهادتين⁽³⁾ لأن فيها شهادة بوحداية الله تعالى وشهادة بنبوته محمد ﷺ⁽⁴⁾.

في السراجية⁽⁵⁾: ولو قال لمسلم: [قل]:⁽⁶⁾ لا إله إلا الله فلم يقل كفر بالله، و[إن]⁽⁷⁾ اعتقد [ب]الإيمان⁽⁸⁾.

ي، فإذا قضى نجه⁽¹⁰⁾ فالمستحب أن يجعل في جنازة، ويعلم جيرانه وأقاربه⁽¹¹⁾ وأصدقائه حتى يؤدوا حقه بالصلاة عليه والدعاء والتشفع له، ويكره أن ينادى في الأسواق والمحال⁽¹²⁾.

فإذا أرادوا غسله، فالسنة أن يغسل الرجال الرجال⁽¹³⁾، والنساء النساء⁽¹⁴⁾، فإن كان⁽¹⁵⁾ الميت صبياً صغيرة.....

(1) في (أ) وردت [ثم].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (ب) وردت [شهادتين].

(4) الرومي، اليتابع: ص 396، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 397.

(5) في (أ) وردت [سراجية].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب: ج).

(9) الأوسي، السراجية: ص 128. هذا الكلام ليس على إطلاقه، فلو قيل لمسلم قل لا إله إلا الله،

فقال: لا أقول بلا نية حضرت أو على نية التأييد كفر ولو نرى الآن لا يكفر فعلى هذا لو قال لا

أقول بقولك أو لأنني معلوم الإسلام لا يكفر. مراقي الفلاح: 366.

(10) النجب: المدة والوقت والأجل، ومنه قضى فلان نجه أي مات. الرازي، مختار الصحاح:

ص 571، القاموس المحيط: ص 174.

(11) في (ب) وردت [أقرباء].

(12) الرومي، اليتابع: ص 397، السرخسي، المبسوط: 2/ 456، الزبيدي، تبين الحقائق: 3/ 157.

(13) في (أ) وردت [للرجل].

(14) في (أ) وردت [للساء].

(15) في (ج) وردت [كانت].

لا تشتهى⁽¹⁾؛ فلا بأس [...] ⁽²⁾ أن يغسلها الرجال، وكذلك الصبي الصغير الذي لا يشتهى إذا مات فلا بأس للنساء أن يغسلنه⁽³⁾.

ولو مات الرجل في السفر: إن كان معه رجل فإنه يغسله، وإن لم يكن معه رجل ومعه نساء، إن كانت فيهن امرأته غسلته وكففته وصلين عليه، وتقوم⁽⁴⁾ إمامتهن في وسطهن، ويدفنه⁽⁵⁾.

وإن [الم]⁽⁶⁾ يكن فيهن امرأته ولكن معهن رجل كافر، فإنهن⁽⁷⁾ يعلمنه الغسل، ويخلين بينهما حتى يغسله ويكففته، ثم يصلي عليه النساء، ويدفنه.

وإن لم يكن معهن رجل مسلم ولا كافر، وكانت فيهن صبية صغيرة لا تشتهى وأطاعت أن تغسله، علمنها الغسل، ويخلين بينهما حتى تغسله وتكففته، ثم يصلين⁽⁸⁾ عليه ويدفنه⁽⁹⁾.

وإن لم يكن معهن أحد ممن ذكرنا يممنه، فإن كانت الميممة⁽¹⁰⁾ ممن لا يحل [له]⁽¹¹⁾ نكاحها تيممه بغير خرقه، وإن كانت ممن تحل له تيممه⁽¹²⁾ بخرقة؛ وإن ماتت⁽¹³⁾ المرأة في (أ/ 152) السفر؛ تغسلها⁽¹⁴⁾ النساء، وليس للزوج أن يغسلها⁽¹⁵⁾.

(1) في (ب) وردت [يشتهى إذا مات].

(2) ما بين المعقوفتين والنقاط، وردت كلمة [إذا مات] في (ج).

(3) وردت في جميع النسخ [يغسله] والصحيح لغويا ما أثبتناه أعلاه، الرومي، البنابيع: ص 397، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 404 / 1.

(4) في (ب) وردت [يقوم].

(5) في (أ) وردت [تدفنه].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (ب) وردت [فإنهن].

(8) في (أ) وردت [يصلي].

(9) الرومي، البنابيع: ص 398، الكاساني، الصنائع: 240 / 3.

(10) في (أ) وردت [الميممة].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (ج) وردت [يممت].

(13) في (أ) وردت [كانت].

(14) في (أ) وردت [يغسلها].

(15) ذهب الحنفية في الأصح، وهو رواية عن أحمد إلى أنه ليس للزوج غسلها، وإليه ذهب الثوري،

ويكفنها، وإن⁽¹⁾ لم يكن معها نساء مسلمات ومعها امرأة كافرة أو صبي لم يبلغ حد الشهوة، فإنه يفعل بها كما ذكرنا في حق الرجال.

وإن لم يكن معها إلا الرجال، فإنهم يممونها، فإن كان الميمم محرماً لها، له أن يممها⁽²⁾ بغير خرقه، وإن لم يكن محرماً [لها]⁽³⁾ يممها⁽⁴⁾ بخرقة، ولا⁽⁵⁾ بأس بأن ينظر إلى وجهها إذا لم يكن محرماً، ويعرض وجهه عن ذراعيها⁽⁶⁾.

وللمرأة أن تغسل زوجها إذا لم تبين منه في حال حياته، ولا⁽⁷⁾ حدث بعد مماته ما يوجب البيوتة، كما إذا⁽⁸⁾ ارتدت أو قبلت ابن زوجها بشهوة أو أباء، فإن هذا يحرم

لأن الموت فرقة تبیح أختها وأربعاً سواها، فحرمت الفرقة النظر واللمس كالطلاق. ويرى المالكية والشافعية، وهو المشهور عند الحنابلة أن للزوج غسل امرأته، وهو قول علقمة وعبد الرحمن وقتادة وحمام وإسحاق. لأن علياً رضي الله تعالى عنه غسل قاطمة حنثاً واشتهر ذلك في الصحابة فلم يكرهه، فكان إجماعاً. ولأن النبي عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رضي الله تعالى عنها: ما شرك لو مت قبلي فقمعت عليك، فغسلتك وكفتك، وصليت عليك، ودفتك إلا أنه يكره مع وجود من يغسلها، لما فيه من الخلاف والشبهة. قال ابن قدامة: وقول الخرقى: وإن دعت الضرورة إلى أن يغسل الرجل زوجته فلا بأس. يعني به أنه يكره له غسلها مع وجود من يغسلها سواه، لما فيه من الخلاف والشبهة. وأما المالكية والشافعية فقد أطلقوا الجواز. ولا يتأني ذلك عند الحنفية؛ لأنه ليس للزوج غسلها عندهم. الكاساني، البدائع الصنائع 1/ 305، حاشية ابن عابدين 1/ 575، المدونة 1/ 185، والشرح الصغير 1/ 544، والقوانين الفقهية 97، وحاشية الجمل 2/ 159، وروضة الطالبين 2/ 103، 104، وابن قدامة، المغني: 2/ 523، 524. وحديث: "ما شرك لو مت قبلي.." أخرجه ابن ماجه (1/ 470) وقال البرصيري: إسناد رجاله ثقات.

(1) في (أ) وردت [فإن].

(2) في (أ) وردت [يتممها].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [يتممها].

(5) في (أ) وردت [فلا].

(6) الرومي، الينابيع: ص 399، السرخسي، المبسوط: 2/ 463.

(7) في (ب) وردت [فلا].

(8) في (ب) وردت [إن].

عليها غسل زوجها عندنا، خلافاً لزفر رحمته؛ وإن كانت مطلقة رجعية فلها أن تغسله، وإذا ماتت المرأة عن زوج؛ لا يجوز له أن يغسلها وهو الأجنبي عندنا [سواء] ⁽¹⁾، خلافاً للشافعي رحمته ⁽²⁾.

وإن مات عن أم ولد ⁽³⁾ وهي في عدة منه، لا تغسل مولاها عند علمائنا الثلاثة [رحمهم الله] ⁽⁴⁾، وأما المدبرة ⁽⁵⁾ لا تغسل مولاها بالإجماع ⁽⁶⁾.

ويكره للحائض والنفاس والجنب غسل الموتى، رواه [أبو] ⁽⁷⁾ الحسن الكرخي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما، [و] ⁽⁸⁾ إن كان الميت صبياً أو صبياً لا يعقلان الوضوء لا يرضئان ⁽⁹⁾.

وإن كان الميت خشي ⁽¹⁰⁾ وهو ممن يشتبه بيمم ⁽¹¹⁾ على كل حال، والرجل والمرأة

(1) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من اليتابع، لأن النعنى لا يستقيم إلا به، ص 400.

(2) الرومي، اليتابع: ص 400، السرخسي، المبسوط: 32 / 294، 409، الماوردي، انحاوي في فقه الشافعي: 3 / 8، تحفة المحتاج في شرح المنهاج: 9 / 339، حواشي الشرواني: 2 / 467.

(3) أم ولد: هي الأمة التي ولدت من سيدها في ملكه. العناية شرح المرغيناني، الهداية: 6 / 359.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (أ) وردت [مدبرة]. والمدبر: دبر الرجل عبده تدبيراً؛ إذا أعنته بعد موته، والتدبير في الأمر: النظر إلى ما تؤول إليه عاقبة الأمر، والتدبير أيضاً: عتق العبد عن دبر وهو ما بعد الموت. ولا يخرج المعنى الشرعي عن هذا المعنى الأخير. ينظر: المصباح المعير: 7 / 296، مادة: "دبر"، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: ص 304.

(6) الرومي، اليتابع: ص 401، السرخسي، المبسوط: 9 / 463، الكاساني، الصنائع: 9 / 104.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) كتاب الآثار: 1 / 76.

(10) الخشي في اللغة: الذي لا يخلص لذكر ولا أنثى، أو الذي له ما للرجال والنساء جميعاً من

الخث، وهو اللين والتكسر، يقال: خشت الشيء فتخت، أي: عطفته فتعطف، والاسم الخث.

وفي الاصطلاح: من له آنا الرجال والنساء، أو من ليس له شيء منهما أصلاً، وله ثقب يخرج

منه البول. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 2 / 145، مادة: "خث". حاشية ابن عابدين 5 / 464،

ونهاية المحتاج 6 / 31.

(11) في (أ) وردت [تيمم].

في التيمم سواء⁽¹⁾.

و[إن]⁽²⁾ كان الميمم⁽³⁾ ذا رحم محرم منه؛ ييممه⁽⁴⁾ بغير خرقة، وإن لم يكن ذا رحم محرم [منه]⁽⁵⁾ ييممه⁽⁶⁾ بخرقة، [و]⁽⁷⁾ يمنع بصره عن⁽⁸⁾ ذراعيه، ولو وجد أكثر البدن أو نصفه مع الرأس يغسل ويكفن ويصلى عليه، فإن وجد نصفه من غير الرأس⁽⁹⁾، أو وجد نصفه مشقوقا طولا⁽¹⁰⁾، فإنه لا يغسل⁽¹¹⁾ ولا يصلى عليه، ويلف في خرقة ويدفن فيها، ولو مات الرجل في السفينة، يغسل ويكفن ويرمى في البحر؛ ولو مات في الماء يغسل ثانيا، ولو بحركة⁽¹²⁾ يحركوه في الماء، فيكون ذلك غسلا⁽¹³⁾ [له]^{(14)×(15)}.

[في الخلاصة: في باب الخنثى: الخنثى كيف يغسل؟ يجعل في كؤارة⁽¹⁶⁾ فيغسل، ذكر هذه المسألة شمس الأئمة الحلواني، وأظن في فتاوى القاضي صاعد

(1) الرومي، اليتايع: ص 402، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 161، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 105.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [التيمم].

(4) في (أ) وردت [تيمم].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) في (أ) وردت [تيمم]، وفي (ج) وردت [يؤمه].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [عند].

(9) في (أ، ج) وردت [رأسه].

(10) في (أ) وردت [طويلا].

(11) في (ب) وردت [يغسله].

(12) في جميع النسخ وردت [لا أن] والمثبت من كتاب الرومي، اليتايع: ص 403.

(13) في (أ) وردت [غسل] بالرفع.

(14) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من كتاب الرومي، اليتايع: ص 403.

(15) الرومي، اليتايع: ص 403.

(16) الكؤارة في اللغة تأتي لعدة معان، منها: غسل النحل، وبينه، ومغسل النحل، ومنها العمامة، وما

يحمل على الظهر من الثياب. ينظر: الرازي، مختار الصحاح: 1/ 242 مادة (ك و ر).

النيسابوري⁽¹⁾ رحمته، ولكن هذا خلاف ظاهر الرواية أن الخنثى ييمم ولا يغسل إذا بلغ بالسن أو كان مراهماً^{(2)×(3)}.

في الإيضاح⁽⁴⁾: ولا يغسل الزوج زوجته، لأن علاقة⁽⁵⁾ النكاح مرتفعة، لأنه يقدر على أن يتزوج أختها وأربعاً سواها في أيام عدتها، أما ما قيل إن علياً رحمته غسل فاطمة رحمها، فلما قال رسول الله ﷺ: ((كل سبب ونسب ينقطع إلا سببي ونسبي))⁽⁷⁾، وقال لعلي رحمته: ((إنها زوجتك في الآخرة))^{(8)×(9)}.

هـ، قوله: فإن خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه⁽¹⁰⁾، فلأن⁽¹¹⁾ الغسل عرفناه بالنص، وقد حصل مرة⁽¹²⁾.

(1) لم أجد له ترجمه كاملة إلا ما ذكره صاحب التحجير الكبير: 436 / 1، في معرض كلامه عن أبو الفتح المحتسب، قال: سمع عن القاضي أبا نصر أحمد بن محمد بن صاعد النيسابوري الصاعدي بنيسابور. ولم أظفر بفتاواه.

(2) ما بين المعقوفتين - على طوله - ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) الجوهرة النيرة: 405 / 1، الزيلعي، تبين الحقائق: 169 / 3.

(4) الإيضاح في الفروع: للإمام أبي الفضل: عبد الرحمن بن محمد الكرمانى الحنفى: المتوفى: سنة ثلاث وأربعين وخمسائة. ولم أعر عليه؛ ذكره في حاجي خليفة، كشف الظنون: 211 / 1.

(5) في (أ) وردت [علقة].

(6) في (أ) وردت [الني].

(7) الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط: 376 / 5 برقم (5606)، عن عمر بن الخطاب رحمته، باب من

اسمه محمد، وفي المعجم الكبير: 3 / 44 برقم (2634) باب الحسن بن علي بن أبي طالب، والبيهقي

في الكبرى: 7 / 64 برقم (13172) وعبد الرزاق في مصنفه: 6 / 163 برقم (10354) باب نكاح

الصغيرين، وجميعهم بلفظ: ((كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي))، وقد ضعف

بعض الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث، لصراحته بأن عدم انقطاع السبب والنسب هو يوم القيامة.

(8) لم أعر على هذا الحديث لا في كتب المتون ولا الشروح ولا الأطراف إلا في الأحاد والمثاني:

5 / 222 برقم (3052) باب حفصة بنت عمر بن الخطاب، وذكره المتقي الهندي في كتر العمال:

12 / 135 برقم (34360) وقال عنه: 'أبو نعيم في فضائل الصحابة - عن ابن عباس'.

(9) الزيلعي، تبين الحقائق: 161 / 3.

(10) في (ب) وردت [وضوء].

(11) في (أ) وردت [لأن].

(12) المرغيناني، الهداية: 1 / 90، العناية شرح الهداية: 2 / 471.

في فتاوى الحجة: قال [القاضي]⁽¹⁾ بدر الدين رحمته في غريب الرواية: لو أن ميتا غسل وكفن، ثم خرج منه شيء فأصاب الكفن، يعني أكثر من قدر الدرهم⁽²⁾، فصلى إنسان وهو حامل أجزأه، قال في الخزانة⁽³⁾: إذا لف في الكفن النجس لا تجوز⁽⁴⁾ الصلاة عليه، بخلاف ما لو تنجس بنجاسته؛ لأن فيه ضرورة ويلو، ولا كذلك في الكفن النجس ابتداء⁽⁵⁾.

ي، قوله: والكافور على مساجده⁽⁶⁾، يريد به.....

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [الدرهم].

(3) قد تكون خزانة الفقه: للإمام أبي الثيث: نصر بن محمد الفقيه السمرقندي الحنفي المتوفى: سنة 383، ثلاث وثمانين وثلاثمائة وهو مختصر... جمع فيه مسائل الفقه معدودة الأجناس مجموعة النظائر ورتب ترتيب الكنز ثم نسج صاحب التف على منواله. ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 703.

(4) في (أ، ب) وردت [يجوز].

(5) الزبيدي، الجرهرة الثيرة: 1/ 417.

(6) يرى جمهور الفقهاء أن استعمال البخور عند تغسيل الميت مستحب؛ لئلا تشم منه رائحة كريهة. ويزداد في البخور عند عصر بطنه. وأما تسريح الشعر، وتقليم الأظفار، وحلق العانة، وتنف الإبط، فلا يفعل شيء من ذلك عند الحنفية، وهو أيضا قول الحنابلة في العانة، ورواية عندهم في تقليم الأظفار، وهو مذهب المالكية والشافعية في القديم أيضا إلا في تسريح الشعر والمحية، لأن ذلك يفعل لحق الزينة، والميت ليس بمحل الزينة. فلا يزال عنه شيء مما ذكرنا، وأما إن كان ظفرو متكسرا فلا بأس بأخذه. وذهب الشافعية في الجديد إلى أنه يفعل كل ذلك، وإليه ذهب الحنابلة في قص الشارب، وهو رواية عندهم في تقليم الظفر إن كان فاحشا، ورواية عن أحمد في حلق العانة. ودليل الجواز قول النبي ﷺ: اصنعوا بموتاكم كما تصنعون بعرائسكم. ولأن ترك تقليم الأظفار ونحوها يقبح منظر الميت، فشرعت إزالته. وأما الختان فلا يشرع عند جمهور الفقهاء؛ لأنه إبانة جزء من أعضائه، كما أنه لا يحلق رأس الميت. وحكى أحمد عن بعض الناس أنه يختن. وإذا فرغ الغاسل من تغسيل الميت تشغه بثوب؛ لئلا يتل أكفانه. وفي حديث أم سليم رضي الله عنها: فإذا فرغت منها فألقى عليها ثوبا نظيفا. وذكر القاضي في حديث ابن عباس رضي الله عنه في غسل النبي عليه الصلاة والسلام قال: "فجففوه بثوب" حاشية ابن عابدين 1/ 575، والاختيار 1/ 92، ومواهب الجليل 2/ 223، والشرح الصغير 1/ 549، وروضة الطالين 2/ 102 وما بعدها، وابن قدامة، المغني: 2/ 464، وما بعدها، وحديث: "اصنعوا بموتاكم كما تصنعون بعرائسكم" =

سبعة أعضاء⁽¹⁾: اليدين، والركبتين، والقدمين، والوجه⁽²⁾.

في الزاد؛ لأنه⁽³⁾ كان يسجد على هذه الأعضاء، فيختص⁽⁴⁾ بزيادة الكرامة، وذلك⁽⁵⁾ بعد ما جعل⁽⁶⁾ في أكفانه، وهذا لأنه يلبس كفته ليعرض على ربه، وفي حياته كان إذا لبس ثوبه للجمعة والعيد ينظف، وكذلك بعد الموت يفعل بالكفن⁽⁷⁾.
[م]⁽⁸⁾، المساجد: جمع مسجد بفتح الجيم لا غير، مواضع السجود⁽⁹⁾.

ابعادا يكفن الميت

ي، قوله: إزار وقميص وثقافة، فالثقافة⁽¹⁰⁾: هي التي تبسط على الأرض أولا، وطولها: أن تستر من الفرق⁽¹¹⁾ إلى القدم، والإزار هو الذي يبسط على الثقافة، وطوله مثل طول الثقافة، والقميص من المتكبين إلى القدمين، فيقصر الميت أولا، ثم يوضع

نقل ابن حجر عن ابن الصلاح أنه قال: بحث عنه فلم أجده ثابتا (التلخيص 2/ 106) وحديث أم سليم: "فلإذا فرغت منها فألقي عليها ثوبا نظيفا..." أورد، الهيثمي في المجمع (3/ 22) وقال: رواه الطبراني في الكبير بإسنادين، في أحدهما ليث بن أبي سليم وهو مدلس، ولكنه ثقة. وفي الآخر جنيد قد وثق، وفيه بعض كلام. وحديث: "فجففوه بثوب..." أخرجه أحمد (1/ 260) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وفي إسناده ضعف كما في التعليق على مسند أحمد (4/ 104).

(1) في (ب، ج) وردت [آداب].

(2) الرومي، البتايغ: ص 403.

(3) في (ب) وردت [لأن].

(4) في (أ) وردت [ويختص].

(5) في (ب، ج) وردت [فذلك].

(6) في (ب) وردت [جعله].

(7) السرخسي، المبسوط: 2/ 107.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 3/ 204، مادة (س ج د)، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 170.

(10) في (ب، ج) وردت [والثقافة].

(11) في جميع النسخ وردت [الفرق]، والمثبت من كتاب الرومي، البتايغ: ص 403. رقرن الرجل: حد رأسه وجانبه، الرازي، مختار الصحاح: ص 468، القاموس المحيط: ص 1578.

على الإزار أو [يوضع أولا على الأرض، ثم يقمص، ثم] ⁽¹⁾ يعطف عليه الإزار من قبل اليسار، ثم من قبل اليمين، ثم يعطف اللقافة مثل ذلك ⁽²⁾.

فإن كانت المرأة فإنها تلبس القميص أولا، ويجعل ⁽³⁾ شعرها ظفيرتين على صدرها فوق القميص، ثم يجعل الخمار فوق ذلك، ثم يعطف الإزار، ثم اللقافة على ما ذكرنا، ثم الخرقة فوق ذلك على بطنها وتديها.

وما حل للإنسان ⁽⁴⁾ أن يلبسه في حال حياته من الرجال والنساء، حل ⁽⁵⁾ له أن يكفن به بعد مماته، والأفضل الثياب البيض جديدا كان أو غسيلا (أ/ 153) ⁽⁶⁾.

في المحيط: وقال الشافعي رحمته: لا قميص في كفن الرجال، بل هو لقائف كلها ⁽⁷⁾؛ لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كفن في [ثلاثة أثواب، ليس فيها قميص ولا عمامة، وفي رواية: ثلاثة أثواب سحولية ⁽⁸⁾، ولأن القميص يختص به الأحياء للقلب، ولا حاجة إليه في الميت، ولنا حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي

(1) ما بين المعرفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) الرومي، النبايع: ص 404، السرخسي، المبسوط: 2/ 428.

(3) في (ب، ج) وردت [تجعل].

(4) في (أ) وردت [الإنسان].

(5) في (ب) وردت [حال].

(6) الرومي، النبايع: ص 404، البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 478، السرخسي، المبسوط: 2/ 131.

(7) أسنى المطالب: 4/ 233، المارودي، الحاوي في فقه الشافعي: 3/ 20، السراج الوهاج: 1/ 105، الفتاوى الفقهية الكبرى: 2/ 13، حاشية عميرة: 1/ 383، حاشية فيلوبي: 1/ 376، كفاية الأخیار: 1/ 162.

(8) أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما: (عن عائشة رضي الله عنها)، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب يمانية بيض سحولية من كرسف ليس فيهن قميص ولا عمامة (اليخاري: 4/ 498 برقم (1185) باب الثياب البيض كفن، ومسلم: 5/ 24 برقم (1563) باب في كفن الميت. وسحولية: منسوب إلى السحول وهو القصار لأنه يسحلها أي يغسلها، أو إلى سحول قرية باليمن؛ وأما الضم فهو جمع سحل وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن، ابن منظور، لسان العرب: 11/ 327، مادة (سحل).

(9) في (ب) وردت [أبى].

كفن في⁽¹⁾ حلة وقميص⁽²⁾، والحلة اسم للثوبين⁽³⁾ عند العرب إزار ورداء، ولأن أشرف لباس الأحياء القميص، فوجب تقديمه إلا أنه⁽⁴⁾ لا يجعل قميصه على هيئة قميص الأحياء فلا يجعل له.

وحريص لأن⁽⁵⁾ ذلك إنما جعل⁽⁶⁾ في حق الحي ليتسع أسفله، فيتيسر⁽⁷⁾ له المشي، والميت لا يحتاج إلى ذلك، ولا⁽⁸⁾ يجعل له الجيب أيضاً؛ لأن ذلك يفعل للحي ليكون خزانة له، ولا حاجة للميت إلى ذلك، ولا تكف⁽⁹⁾ أطرافه؛ لأن ذلك للصيانة، ولا حاجة إليه في⁽¹⁰⁾ حق الميت، والأخذ بحديث ابن عباس رضي الله عنه أولى من الأخذ بحديث عائشة رضي الله عنها؛ لأن الرجال هم الذين حضروا رسول الله ﷺ⁽¹¹⁾. وهل يعمم الرجل⁽¹²⁾؟ اختلف المشايخ فيه⁽¹³⁾،

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(2) أخرجه الطبراني في الكبير: عن ابن عباس قال: (كفن رسول الله ﷺ في حلة كان يلبسها وقميص غسله الفضل ررجل من الأنصار وكان الأنصاري يصب عليهم الماء ويغسل تحت الثوب وغسل عليه قميص لم يتزع عنه حتى غسل) 11 / 405 برقم (12176) باب أحاديث عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: 3 / 258 برقم (11156) باب ما قالوا في كم يكفن الميت.

(3) في (ب) وردت [الثوبين].

(4) في (ب) وردت [أن].

(5) في (ب) وردت [لأنه].

(6) في (ب، ج) وردت [يجعل].

(7) في (أ) وردت [فتيسر].

(8) في (أ) وردت [فلا].

(9) في (أ، ب) وردت [يكف].

(10) في (ب، ج) وردت [إلى].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 318، الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 171، الكاساني، الصنائع: 3 / 247.

(12) في (أ) وردت [الرجال].

(13) الأفضل عند الشافعية والحنابلة أن يكفن الرجل في ثلاث ثنائف بيض ليس فيها قميص

ولا عمامة، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيره، فإن كان في الكفن

عمامة لم يكره، لكنه خلاف الأولى. وعند المالكية الأفضل أن يكفن الرجل بخمسة أثواب

وهي: قميص، وعمامة، وإزار، وثغافتان. وأما عند الحنفية فتكره العمامة في الأصح، لأنها لم

تكن في كفن النبي ﷺ ولأنها لو رجدت العمامة لصار الكفن شفعاً، والسنة أن يكون وتراً،

منهم من قال⁽¹⁾: يعمم! لأن ابن عباس رضي الله عنه أوصى به⁽²⁾، ومنهم من يقول: [إن كان الورثة صغارا لا يعمم (على كل حال)⁽³⁾، وإن كانوا كبارا وعمموا برضاهم يجوز.

ومنهم من قال: [4] إن كان عالما معروفا أو⁽⁵⁾ من الأشراف يعمم، وإن كان من أوساط الناس لا يعمم، ومنهم من قال: لا يعمم على كل حال لما روينا من الحديث، ولأنه لو عمم يصير الكفن⁽⁶⁾ شفعا⁽⁷⁾.

في الزاد: وفي تعميم الميت اختلاف المشايخ: فقد استحسنته بعض المشايخ؛ لحديث⁽⁸⁾ ابن عمر رضي الله عنه: أنه⁽⁹⁾ كان يعمم الميت ويجعل⁽¹⁰⁾ ذنب العمامة على الوجه، بخلاف حال حياته⁽¹¹⁾ حيث يرسل قبل القفا لمعنى الزينة، وقد انقطع ذلك بالموت⁽¹²⁾.

واستحسنها المتأخرون من الحنفية، لما روي أن ابن عمر رضي الله عنه كان يعمم الميت من أهله ويجعل العذبة على وجهه. ينظر: حاشية الطحطاوي 315، ومواهب الجليل 2/ 225، والشرح الصغير 1/ 550، ونهاية المحتاج 2/ 450، والمجموع 5/ 144، وابن قدامة، المغني: 2/ 464 - 465.

- (1) في (ج) وردت [لا يعمم].
- (2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 22/ 143.
- (3) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (5) في (ب) وردت [أ].
- (6) في (ب) وردت [للكفن].
- (7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 318، الكاساني، الصنائع: 3/ 480، شيخ زاده، مجمع الأنهر: 2/ 90.
- (8) في (ب) وردت [بحديث].
- (9) في (ب، ج) وردت [أنه لو].
- (10) في (ب) وردت [جعل].
- (11) في (أ) وردت [الحياة].
- (12) السرخسي، المبسوط: 2/ 426، الكاساني، الصنائع: 3/ 248، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 115.

ي، قوله: فإن⁽¹⁾ اقتصروا على ثوبين جاز يريد به [الاقتصار على اللقافة و]⁽²⁾ الإزار، ويطرح [القميص]⁽³⁾.

قوله: فإن اقتصروا على ثلاثة أثواب جاز، يريد به الإزار والخمار واللقافة، ويطرح⁽⁴⁾ عنهما القميص والخرقه، والصبي المراهق كالبالغ، والمراهقة كالبالغة في جميع ما ذكرنا، وأدنى ما يكفن فيه الصبي الصغير الثوب الواحد، والصغيرة ثوبان⁽⁵⁾، وروي عن أبي حنيفة رحمته أنه قال: لا بأس بأن يحشى المخاريق الأصلية، كالدبر والفم وغيرهما⁽⁶⁾.

في الكبرى: إذا مات الزوج وبقيت المرأة لم يكن عليها الكفن⁽⁷⁾؛ لأنه لم يكن عليها الكسوة حال حياته وكذا⁽⁸⁾ بعد وفاته⁽⁹⁾.

وإن كان على العكس، فكذا عند محمد رحمته؛ لأن الوجوب بالزوجية وهي قد انقطعت، وعند أبي يوسف رحمته يجب عليه كفنها وبه يفتي؛ لأنه لو لم يـ [يجب عليه ل]⁽¹⁰⁾ وجب على الأجانب، وهو كان أولى بإيجاب الكسوة عليه حال حياتها،

(1) في (ب، ج) وردت [وإن].

(2) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ، ب).

(3) البابرّي، العناية شرح الهداية: 2/ 447، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 99، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 408.

(4) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ج).

(5) في (ج) وردت [الثوبان].

(6) يستحب أن يؤخذ القطن ويجعل عليه الحنوط والكافور ويترك على الفم والمنخرين والعينين والأذنين وعلى جراح نافذة إن وجدت عليه ليخفى ما يظهر من رائحته، ويجعل الحنوط والكافور على قطن ويترك على مواضع السجود؛ ولأن هذه المواضع شرفت بالسجود فخصت بالطيب. وفسر صاحب البدائع - المساجد هنا - بأنها مواضع السجود وهي جبهته وأنفه ويداؤه وركبناه وقدماءه - البدائع 1/ 308. المرغباني، بداية المبتدي: 1/ 30، المرغباني، الهداية شرح البداية: 1/ 91، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 91.

(7) في (ب) وردت [أن تكفن].

(8) في (ب، ج) وردت [فكذا].

(9) الكاساني، بدائع الصنائع: 1/ 308.

(10) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

فيرجح⁽¹⁾ هو على سائر الأجانب، وكل من يجبر على نفقته في حياته يجبر على كفته بعد الموت؛ لأن هذا كسوته بعد موته⁽²⁾ والسبب المرجب قائم وهو القرابة، حتى إن الزوجية لما انقطعت كان بإيجاب⁽³⁾ الكفن على الزوج اختلاف كما مر، ومن لا يجبر على نفقته في حياته لا يجبر على كفته بعد موته، كأولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات⁽⁴⁾.

فأبو يوسف رحمته الله أضل فقال: إن كل من يجبر على نفقته في حياته يجبر على تكفينه بعد موته، كذوي الأرحام وكالعبد مع المولى⁽⁵⁾، ومحمد رحمته الله استثنى الزوجة⁽⁶⁾ من⁽⁷⁾ هذا الأصل، والفتوى على قول أبي يوسف رحمته الله⁽⁸⁾.

وذكر في الفصل الثالث من كتاب الرصايا من هذا الكتاب: وإذا لم يكن المال قليلا فالثوب أو المضربة الذي يلقي في القبر تحت [الميت]⁽⁹⁾ لا بأس به، وهو كزيادة الكفن، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دفن ألقى تحته قطيفة⁽¹⁰⁾، قال قاضيخان⁽¹¹⁾ رحمته الله: هذا

(1) في (أ) وردت [فرجح]، وفي (ج) وردت [فرجح].

(2) في (ج) وردت [الموت].

(3) في (أ) وردت [في إيجاب].

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 370.

(5) وردت في جميع النسخ (المولى) والظاهر أنها من عادة النسخ.

(6) في (أ) وردت [الزوجة].

(7) في (ب) وردت [عن].

(8) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 407.

(9) ما بين المعقوئين ساقط من نسخة (ب).

(10) القطيفة دثار مخمل، وقيل كساء له خمل والجمع القطائف وقطف. ابن منظور، لسان العرب: 9 / 286 مادة (ق ط ف).

(11) قاضيخان: وهو الإمام فخري الدين أبي المحاسن الحسن بن منصور بن محمود الأوزجندی الفرغاني. من كبار فقهاء الحنفية في المشرق. وفناؤه متداولة دائرة في كتب الحنفية. (وأوزجند) بلدة بنواحي أصفهان قرب فرغانة. من تصانيفه: (الفتاوى) و(الأمالى) (وشرح الجامع الصغير) توفي سنة (592هـ)، اعتنى بها: سالم مصطفى البدرى، دار الكتب العالمية - بيروت، ط1، 2009.

إذا لم يكن محشواً؛ لأنه ذكر في الكتاب: أن الشهيد يدفن في ثيابه وينزع⁽¹⁾ [عنه]⁽²⁾ القرو والحشو، فلو جاز وضع المحشو تحته لما أمر بتكليف نزع⁽³⁾ المحشو عنه⁽⁴⁾.
 في فتاوى⁽⁵⁾ الحجة [وفي الفتاوى]⁽⁶⁾: إن مات ولم يكن له كفن يفترض على الناس كفنه؛ لأن الميت لا يمكنه أن يسأل، وفي التجريد⁽⁷⁾: ومن لم يكن له من ينفق عليه في حال حياته فكفته في بيت المال؛ لأنه من مصالح المسلمين.
 قال الحجة رحمته: رواية التجريد حين كان بيت المال معيناً، ورواية الفتاوى في زماننا⁽⁸⁾.

[ب]⁽⁹⁾، القص: القطع، تسريح الشعر: تخلص بعضه (أ/ 154) من بعض، وقيل تخليله: بالمشط وقيل: مشطه⁽¹⁰⁾.
 قوله: فإذا⁽¹¹⁾ فرغوا منه صلوا عليه [م]⁽¹²⁾ لأن الملائكة صلت على آدم صلوات الله عليه⁽¹³⁾.....

(1) في (ب) وردت [نزع].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (ج) وردت [ينزع].

(4) فتاوى قاضيه خان: ص 167، اللكنري، الجامع الصغير: 1/ 118، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 433، الشيباني، الحجة: 1/ 360.

(5) في جميع النسخ وردت (فتاوى).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(7) تجريد القدوري وهو: الإمام أبو الحسين: أحمد بن محمد الحنفي المتوفى: سنة ثمان وعشرين وأربعمئة، أفرد فيه: ما خالف فيه الشافعي من المسائل بإيجاز الألفاظ وأورد بالترجيح ليشترك المبتدي والمتوسط في فهمه. ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 346.

(8) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 113.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4/ 288، مادة (مس رح).

(11) في (ب، ج) وردت [فإذا].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) أخرج البيهقي في الكبرى: عَنْ أَبِي غِيثٍ - رحمته - قَالَ: صَلَّيْتُ الْمَلَائِكَةَ عَلَى آدَمَ فَكَثُرَتْ

وقالت لولده: هذه سنة موتاكم⁽¹⁾.

وإذا ثبتت الصلاة، فلا⁽²⁾ بد من إمام ولذلك⁽³⁾ قال: وأولى الناس بالصلاة عليه السلطان⁽⁴⁾.

الصلاة في الأصل حق الأولياء؛ ولهذا⁽⁵⁾ قال: فإن صلى الولي لم يجز لأحد أن يصلي بعده، [م]⁽⁶⁾: غير أن السلطان والإمام يقدم لعارضي⁽⁷⁾ السلطة⁽⁸⁾ والإمامة، فلذلك قيد بالشرط، فقال: إن حضر ثم إن لم يحضر الإمام أو⁽⁹⁾ السلطان أو⁽¹⁰⁾ القاضي فيستحب تقديم إمام الحي، [هذا]⁽¹¹⁾ على طريق الأفضل وليس بواجب؛ لأنهم رضوا بإمامته في حال حياته فكذا بعد الممات⁽¹²⁾؛ الأولياء على الترتيب المذكور في كتاب النكاح⁽¹³⁾.

عَلَيْهِ أَرْثَعًا وَقَالَتْ: هَذِهِ سُنَّتُكُمْ يَا بَنِي آدَمَ. 4 / 36 برقم (7189) باب عدد التكبير في الصلاة، وقال في جمع الجوامع (الجامع الكبير للسيوطي): 'أخرجه أيضا الدارقطني 2 / 71'.
(1) البابرني، العناية شرح الهداية: 2 / 481، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 62 الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 412.

(2) في (أ) وردت [ولا].

(3) في (ب، ج) وردت [فلذلك].

(4) البابرني، العناية شرح الهداية: 2 / 484.

(5) في (ب، ج) وردت [فلذلك].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [لعارضي].

(8) في (أ) وردت [السلطنة].

(9) في (أ) وردت [إ].

(10) في (أ) وردت [إ].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) في (أ) وردت [الموت].

(13) تناولي السفندي: 1 / 127، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 251، الزيلعي، نيبين الحقائق: 3 /

181، الكاساني، الصنائع: 3 / 286.

[هـ]^(٢)، قوله: فإن صلى عليه غير الولي أو^(٢) السلطان أعاد الولي يعني إن شاء^(٣)؛ لما ذكرنا أن الحق للأولياء في الطحاوي هذا إذا لم يصل الولي معه، فأما إذا صلى معه جازت الصلاة ولا يعاد^(٤).

في الكبرى: الميت إذا أوصى بأن يصلي عليه فلان فالوصية باطلة وعليه الفتوى، [و]^(٥) في نوادر ابن^(٦) رستم ~~حيث~~ أنها جائزة، ويؤمر^(٧) فلان أن يصلي عليه^(٨).

عبد مات وله أب وجد أو أخ، اختلفوا [فيه]^(٩)، منهم من قال: الأب والأخ أولى بالصلاة عليه؛ لأنه انقطع الملك بالموت، ومنهم من قال: المولى [أولى]^(١٠)؛ لأنه مات على حكم ملكه، وعليه الفتوى^(١١).

هـ^(١٢)، قوله: وإن دفن ولم يصل^(١٣) عليه صلي على قبره لأن النبي^(١٤) ~~صلى~~ (صلى على قبر امرأة من الأنصار)^(١٥)، ويصلي عليه قبل أن يتفسخ، والمعتبر في معرفة ذلك

(1) في نسخة (ب، ج) تقدمت [هـ] بضع كلمات فكانت قبل كلمة [الأولياء] والمثبت من نسخة (أ).

(2) في (أ، ب) وردت [و].

(3) في (أ) وردت متصلة [إنشاء].

(4) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 91 / 1، البابرتي، العناية شرح الهداية: 487 / 2.

(5) الراو ساقطة من نسخة (أ) وروردت [في] مكررة.

(6) في جميع النسخ وردت [ين] والمثبت هو الصواب.

(7) في (ج) وردت [يزمهم].

(8) الزيلعي، تبين الحقائق: 181 / 3.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 368 / 2.

(12) في (ب) وردت [م] بدل [هـ].

(13) في (ب) وردت [يصلوا]، وفي (ج) وردت [يصلى].

(14) في (ب) وردت [لأنه ~~صلى~~].

(15) أورده انسائي في السنن الكبرى: 652 / 1، برقم: (2152)، باب الصلاة على القبر، والإمام

أحمد بن حنبل في مسنده: 130 / 3، برقم (12340)، باب مسند أنس بن مالك ~~رضي~~، عن أنس

ابن مالك: (أن رسول الله ~~صلى~~ صلى على قبر امرأة قد دفنت) تعليق شعيب الأرناؤوط: إسناده

صحيح على شرط الشيخين.

أكبر الرأي هو الصحيح؛ لاختلاف الحال والزمان والمكان⁽¹⁾.

في التهذيب: إذا دفن الميت⁽²⁾ بدون الصلاة يصلي عليه في القبر، ولو مضت ثلاثة أيام بترك، وعند محمد رحمته يصلي عليه⁽³⁾ ما لم يعلم أنه قد تمزق⁽⁴⁾.

في الجامع الصغير الخاني: وعن محمد رحمته: إذا كان مهزولا يصلي إلى عشر أيام؛ ي، روي عن محمد رحمته أنه قال: إذا دفن من غير أن يصلي عليه فإنه يصلي على قبره إلى أن يعلم أنه لم يتمزق، فإن علم أنه تمزق أو⁽⁵⁾ وقع فيه الشك لم يصل عليه، والمشهور من أصحابنا رحمهم الله أنه يصلي عليه إلى ثلاثة أيام⁽⁶⁾.

في السراجية: ولو⁽⁷⁾ دفن الميت قبل الصلاة أو قبل الغسل فإنه يصلي على قبره إلى ثلاثة أيام، والصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم بل يصلي عليه ما لم⁽⁸⁾ يعلم أنه قد تمزق⁽⁹⁾.

قوله: والصلاة أن يكبر تكبيرة⁽¹⁰⁾، في الطحاوي: كما يكبر تكبيرة الافتتاح للصلاة، والصلاة على الجنازة أربع تكبيرات، يرفعون أيديهم بتكبيرة الافتتاح بنية صلاة الجنازة، والقوم ينزلون الاقتداء به مع ذلك، أو يكبرون⁽¹¹⁾ بنية صلاة الإمام، ولا يرفعون أيديهم

(1) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 91 / 1.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) الفتاوى الهندية: 165 / 1.

(5) في (ب) وردت [أ].

(6) البنايع ص 413، البائري، العناية شرح الهداية: 156 / 1، السرخسي، الجسوط: 170 / 1،

الزيطعي، تبين الحقائق: 3 / 185.

(7) في (أ) وردت [وإذا].

(8) في (أ) وردت مكروية [ما لم ما لم].

(9) الأرسى، السراجية: ص 132، ابن مازة، المحيط البيرهاني: 80 / 1.

(10) أركان صلاة الجنازة عند الحنفية: التكبيرات والقيام، فلا تصح من القاعد أو الراكب من غير عذر، فلو تعذر النزول عن الدابة لطعن ونحوه، جاز أن يصلي عليها راكبا استحسانا، ولو كان الولي مريضا فأقعدا والناس قيام أجزاءهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: تجزئ الإمام فقط.. ينظر: حاشية ابن عابدين: 608 / 1، والهندية 161 / 1.

(11) في (ب) وردت [يكبرونه].

في التكبيرات الثلاثة، فبعد تكبيرة⁽¹⁾ الافتتاح يقول: سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره⁽²⁾.

[م]⁽³⁾، صلاة الجنائز الدعاء، وسنة الدعاء أن يبدأ بالثناء على الله تعالى، ثم [يتم]⁽⁴⁾ بالصلاة على النبي ﷺ، لما روي عنه أنه قال: ((من بدأ بالدعاء قبل الثناء فحق أن لا يستجاب له))⁽⁵⁾ وقال ﷺ: ((الأعمال موقوفة والدعوات مجبوسة حتى يصلي [علي]⁽⁶⁾))⁽⁷⁾ ثم يدعو⁽⁸⁾ لنفسه لكي يُغفر له فيستجاب دعاؤه وللميت لأنه هو المقصود، وللمسلمين لأنهم كالبيان يشد بعضهم بعضاً.

قوله: ثم يكبر الرابعة ويسلم، في الطحاوي: ولا ذكر⁽⁹⁾ في الرابعة سوى التسليم من الجانبين؛ لأن كل صلاة لها تحريم⁽¹⁰⁾ بالتكبير، يكون لها تحليلة⁽¹¹⁾ بالتسليم⁽¹²⁾.

(1) في (ب) وردت [تكبير].

(2) الطحاوي، شرح معاني الآثار: 2 / 373، وما بعده.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(5) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، ولكن أورد الترمذي حديثاً بمعناه في باب ذكر في الثناء على الله والصلاة على النبي ﷺ قبل الدعاء، برقم (593): 2 / 488، عن زر عن عبد الله قال:

كنت أصلي والنبي ﷺ وأبو بكر وعمر معه، فلما جلست بدأت بالثناء على الله ثم الصلاة على النبي ﷺ، ثم دعوت لنفسي فقال النبي ﷺ: ((سل تعطه سل تعطه)). قال: وفي الباب، عن فضالة ابن عبيد قال: أبو عيسى حديث عبد الله بن مسعود حديث: حسن صحيح، قال أبو عيسى هذا الحديث رواه أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم مختصراً.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب)، وفي (ج) وردت [عليه].

(7) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، ولكن ذكره الطبراني في المعجم الأوسط، برقم (721) 1 / 220 بلفظ: عن علي قال: كل دعاء محجوب حتى يصلي على محمد وآل محمد، وقال بعده: لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا عبد الكريم الخراز. وأورد البيهقي في شعب الإيمان برقم (1575) 2 / 215.

(8) وردت في جميع النسخ [يدعوا] بالالف، وما أثبتناه هو الصحيح [ملاء].

(9) في (أ) وردت [زاد].

(10) في (أ) وردت [تحريم] بالتذكير.

(11) في (أ، ج) وردت [تحليل] بالتذكير.

(12) الزبلي، تبين الحقائق: 3 / 186، الزبيدي، الجوهر النيرة: 5 / 362.

ي، وإن⁽¹⁾ كان الميت صيباً أو مجنوناً [فإنه]⁽²⁾ لا يستغفر له، ولكن يقول: ((اللهم اجعله لنا فرطاً، واجعله لنا أجراً وذخراً واجعله⁽³⁾ لنا شافعاً مشفعاً⁽⁴⁾))⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

في فتاوى الحجة: اعلم أن الإمام والقوم ينوون ويقولون: نويت أداء هذه الصلاة، أو نويت أداء فرض الوقت، أو نويت أداء هذه الفريضة، عبادة⁽⁷⁾ لله تعالى، متوجهاً إلى الكعبة، مقتدياً بالإمام.

ولو تفكر [الإمام]⁽⁸⁾ بالقلب أنه يؤدي صلاة الجنازة بصبح، ولو قال المقتدي اقتديت بالإمام يجوز⁽⁹⁾.

[أو]⁽¹⁰⁾ روي عن النبي ﷺ: أنه كان يقول في صلاة الجنازة بعد تكبيرة الأولى بعد الثناء: ((اللهم ربنا الحمد [لك]⁽¹¹⁾ كله، ولك الملك كله، ويبدك الخير كله، وإليك يرجع الأمر كله، علانته⁽¹²⁾ وسره، تحيي وتميت، وأنت حي لا تموت⁽¹³⁾، بيدك الخير،

(1) في (أ، ج) وردت [أو إذا].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(3) في (أ) وردت [وجعله] بحذف حمزة الوصل من أول الفعل.

(4) في (أ، ج) وردت [ومشفعاً].

(5) أخرج هذا الأثر عن الحسن بن علي عليه السلام كل من: البيهقي في الكبرى: 9 / 4 برقم (7042) باب السقط يغسل ويكفن ويصلى عليه، وابن أبي شيبة في مصنفه: 10 / 431 برقم (30457)، وعبد الرزاق في مصنفه: 3 / 529 برقم (6588) باب الدعاء على الطفل. ومن الجدير بالذكر أن الإمام البخاري رحمه الله لم يورد الحديث في صحيحه، إلا أنه سمي به باب من أبوابه ألا وهو: (باب بَرَاءَةِ فَأَيْخَةَ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَقَالَ الْحَسَنُ يُقْرَأُ عَلَى الطِّفْلِ بِفَأَيْخَةِ الْكِتَابِ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطًا وَنَافِعًا وَأَجْرًا) ولم يجعلها من ضمن الأحاديث التي أخرجها، فلم يعطه رقم: 5 / 107 من الباب المذكور.

(6) (الرومي: البنايع: ص 409، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 249.

(7) في (ب) وردت [عباداً].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 1 / 406.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) في (أ) وردت [وعلانته] بزيادة واو العطف.

(13) في (أ) وردت [يموت].

إنك⁽¹⁾ على كل شيء قدير⁽²⁾ وبعد التكبيرة الثانية: ((اللهم اجعل صلواتك ورافتك وبركاتك على [النبي ﷺ]⁽³⁾، سيد المرسلين، وإمام المتقين، وخاتم النبيين، ورسول رب العالمين، محمد عبدك ورسولك (أ/ 155) إمام الدين ﷺ، اللهم وأبلغه الدرجة [و]⁽⁴⁾ الوسيلة في الجنة، واجعل له في أمته الشفاعة، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، وارحم محمدًا وآل محمد، كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، [ربنا]⁽⁵⁾ إنك حميد مجيد⁽⁶⁾) وبعد التكبيرة الثالثة: ((اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، [و]⁽⁷⁾ صغيرنا وكبيرنا، [و]⁽⁸⁾ ذكرنا وأثنا، اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان، يا أرحم الراحمين⁽⁹⁾)).

(1) في (أ، ج) وردت [وانك].

(2) أخرجه الإمام أحمد في مسنده بلفظ: (عن حذيفة بن اليمان أنه أتى النبي ﷺ فقال: بينما أنا أصلي إذ سمعت متكلمًا يقول اللهم لك الحمد كله ولك الملك كله بيدك الخير كله إليك يرجع الأمر كله علانيته وسره فأهل أن تحمد أنك على كل شيء قدير اللهم اغفر لي جميع ما مضى من ذنبي واعصمني فيما بقي من عمري وارزقني عملاً زاكياً ترضى به عني فقال النبي ﷺ ذاك ملك أنك يعلمك تحميد ربك، قال عنه: شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف لإيهام الراوي عن حذيفة. 395 / 5 برقم (23403)، وعبد الرزاق في مصنفه: 3 / 157 برقم (5142).

(3) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) هذا الأثر مروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: تهذيب الآثار: 1 / 186 برقم (282).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) أخرجه أبو دارود عن أبي هريرة بلفظ: قَالَ: (قال: صلى رسول الله ﷺ على جنازة فقال اللهم اغفر

لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأثنا وشاهدنا وغائبنا اللهم من أحبيته منا فأحبه على

الإيمان ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفلتنا بعده) 8 / 493 برقم

(2786) وابن ماجه: 4 / 448 برقم (1487)، والترمذي: 4 / 159 برقم (945) والنسائي في

الكبرى: 6 / 266 برقم (10918) وابن حبان في صحيحه: 7 / 340 برقم (3070): حديث حسن

ومن لم يحفظ هذه الأدعية فليقرأ الشاء⁽¹⁾ بعد الأولى، وليصل بعد الثانية، وليقل بعد الثالثة: (اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، وتابع بيتنا وبينهم بالخيرات⁽²⁾، سبحانه الحي الذي لا يموت أبداً، ولم يتخذ صاحبة ولا ولداً)⁽³⁾ ثم يكبر ويسلم.

قال الحجة رحمته: والأمي والهنود⁽⁵⁾ الذين لا [يعلمون]⁽⁶⁾ [الأدعية]⁽⁷⁾، يكبرون أربع تكبيرات ويسلم وتجاوز صلاته؛ لأن الأركان فيها التكبيرات⁽⁸⁾.

في الكبرى: إذا أدرك [الإمام]⁽⁹⁾ أول التكبير من صلاة الجنازة، ولم يكبر حتى كبر⁽¹⁰⁾ الإمام، كبر هو ولا ينتظر التكبير⁽¹¹⁾ الثانية؛ لأنه إذا كان حاضراً كان مدركاً، ألا نرى أن في تكبيرة الافتتاح يكبر ويكون أداء، وإن لم يكبر حتى كبر الإمام ثنتين [حتى]⁽¹²⁾ كبر الثانية منها⁽¹³⁾ ولم يكبر الأولى حتى يسلم الإمام؛ لأن الأولى ذهبت محلها، فكان قضاء، والمقندي لا يشتغل بالقضاء قبل فراغ الإمام، [وإن لم يكبر]⁽¹⁴⁾ حتى كبر⁽¹⁵⁾ الإمام أربعاً كبر هو قبل أن يسلم الإمام؛ لما قلنا ثم كبر ثلاثاً قبل أن

(1) في (ب) وردت [الثانية].

(2) في (أ) وردت [في الخيرات].

(3) هذا الدعاء مروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: تهذيب الآثار: 1/ 186 يرقم (282).

(4) في (أ) وردت [ثم].

(5) الهنود: نسبة إلى الهند. ابن منظور، لسان العرب: 10/ 508. مادة: (هتدك).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) السرخسي، المبسوط: 2/ 114، ابن ماز، المحيط البرهاني: 2/ 328.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [يكبر].

(11) في (أ) وردت [التكبير].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) في (ب) وردت [فيها].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(15) في (ب) وردت [يكبر].

ترفع⁽¹⁾ الجنازة وعليه الفتوى⁽²⁾.

وروي عن أبي حنيفة رحمته في هذا الفصل: أنه فاتته صلاة الجنازة⁽³⁾.

صبي ميت حمل على دابة في سقط، فصلوا عليه لا تجوز⁽⁴⁾ صلاتهم كالبالغ، وبه يفتى، وإن⁽⁵⁾ جاز في رواية أخرى، إذا كبر خمسا على الجنازة لا يتابعه المفتدي؛ لأنه منسوخ، ثم ماذا يصنع؟ عن أبي حنيفة رحمته روايتان، في رواية يسلم في الحال ولا ينتظر؛ تحقيقا للمخالفة، وفي رواية يمكث حتى يسلم معه إذا سلم متابعا فيما يجب فيه المتابعة وبه يفتى⁽⁶⁾.

في الخلاصة والنصاب: وإن⁽⁷⁾ جاء رجل [و]⁽⁸⁾ قد كبر الإمام أربعاً ولم يسلم لا يدخل معه في رواية عن أبي حنيفة رحمته، والأصح أنه يدخل وعليه الفتوى⁽⁹⁾.

في⁽¹⁰⁾ الزاد: والتكبيرات أربع عند أهل السنة والجماعة، وقالت الروافض: خمس، ويروون ذلك عن علي رحمته ويكذبون⁽¹¹⁾؛ فقد جمع عمر رحمته الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بعد رسول الله ﷺ حين اختلفوا في هذا، واتفقوا على آخر صلاة صلاها النبي ﷺ، وقد كان صلى على سهيل ابن [بيضاء]⁽¹²⁾، وكبر عليه

(1) في (ب) وردت [ترفع].

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 335.

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 335.

(4) في (أ، ب) وردت [يجوز].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 335.

(7) في (ب) وردت [أنه].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(9) السرخسي، المبسوط: 2 / 445، الشيباني، المبسوط: 1 / 117، الكاساني، الصنائع: 3 / 285،

الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 187.

(10) في (ج) وردت [وفي].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 20.

(12) في جميع النسخ وردت [الأنصار]، وما أثبتناه هو الصحيح، لوروده في نص الحديث: سهيل

ابن بيضاء: القرشي القهري. يكنى أبا أمية فيما زعم بعضهم والبيضاء أمه التي كان ينسب إليها اسمها دعد بنت الجحدم بن أمية بن ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك بن النضر بن

أربعاً⁽¹⁾، فاتفقوا عليه⁽²⁾.

في الشامل البيهقي: صلوا على جنازة⁽³⁾ والإمام غير طاهر تعاد، وإن كان⁽⁴⁾ القوم غير طاهرين لا تعاد؛ لأن الإمام متى صلى جازت صلاته، ولو قلنا بأن يعيد القوم تتكرر⁽⁵⁾ صلاة الجنازة، وهذا لا يجوز، صلاة⁽⁶⁾ لغير⁽⁷⁾ القبلة خاطئاً جازاً لأن صلاة الجنازة دون المكتوبة وإنها جائزة⁽⁸⁾.

كنانة وهو سهيل بن عمرو بن وهب. وقيل سهيل بن وهب بن ربيعة بن هلال بن أهيب بن ضبة بن الحارث ابن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة وقيل سهيل ابن يضاء هو سهيل بن عمرو بن وهب بن ربيعة بن هلال، النسب كما ذكرناه، خرج سهيل مهاجراً إلى أرض الحبشة حتى فشا الإسلام وظهر ثم قدم على رسول الله ﷺ بمكة فأقام معه حتى هاجر وهاجر سهيل فجمع الهجرتين جميعاً ثم شهد بلذا، ومات بالمدينة في حياة رسول الله ﷺ سنة تسع وصلى عليه رسول الله ﷺ في المسجد، أسد الغابة: ص 484، ابن عبد البر، الاستيعاب: 201 / 1

(1) أورد القرطبي في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 344 / 6، والعلل للدارقطني: 307 / 14، برقم (3647)، وشرح أبي داود للعيني: 129 / 6، باب الصلاة على الجنازة بالمسجد، عن مالك بن أنس، قال: حدثني سالم أبو النضر، أن رسول الله ﷺ: (صلى على سهيل ابن يضاء في المسجد)، قال أحمد بن حنبل: هذا حديث ضعيف، تفرد به صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف.

(2) الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 64 / 1، السرخسي، المبسوط: 436 / 2، ابن مازة، المحيط البرهاني: 328 / 2، الكاساني، الصنائع: 293 / 3، الزيلعي، تبين الحقائق: 103 / 3، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 249 / 1.

(3) في (أ) وردت [الجنازة].

(4) في (ب) وردت [كانوا].

(5) في (أ) وردت [يتكرر].

(6) في (أ) وردت [صلوا].

(7) في (أ) وردت [بغير].

(8) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 123 / 2، السرخسي، المبسوط: 453 / 2، الطحاوي، شرح معاني الآثار: 372 / 2، فتاوى السغدري: 126 / 1.

صلى على ميت قبل أن يغسل، غسل ثم صلى عليه إن لم يهل⁽¹⁾ التراب عليه؛ لأن نبش⁽²⁾ القبر محظور، والصلاة فرض كفائية، والاجتناب من المحظور أولى من الإتيان به، إلا أنه إذا لم يهل التراب [عليه]⁽³⁾ يغسل لأنه لا يعتبر نبشاً، وكذلك لو وضعه بغير القبلة أو رأسه في موضع رجليه⁽⁴⁾، ينزع اللبن ويسوي، وإن أهالوا لم ينبش؛ لما مر، ولو وقع فيه ثوب لآخر⁽⁵⁾ حفر⁽⁶⁾ وإن أهالوا عليه التراب؛ لأن مراعاة حق الإنسان واجب في ماله، ولأن النبش حرام حقاً للشرع، وحق العبد مقدم على حق الشرع، لكرم الشرع⁽⁷⁾.

في العناية: ولو كان القوم سبعة قاموا بثلاثة⁽⁸⁾ صفوف، يتقدم واحد وثلاثة بعده واثان بعدهم وواحد بعدهما؛ لأن في الحديث ((من صلى عليه ثلاثة⁽⁹⁾ صفوف من المسلمين غفر له))⁽¹⁰⁾ والصلاة على الكبير أفضل من الصلاة على الصغير. ولو شرع في نفل فجاء⁽¹¹⁾ جنازة لو أضاف إليها ركعة تفوته، قطعها⁽¹²⁾.

(1) في (ب) وردت [يهال].

(2) النبش في اللغة من نبشت الأرض نبشاً: كشفتها، ونبشت السر: أفشيت، يقال: نبشت الأرض والقبر والبر، ونبشت المستور، ونبشت عنه: أبرزته، والنبش: هو استخراج المدفون، ومنه النبش: الذي ينبش القبور عن الموتى ليسرق أكفانهم وحليهم.

والنباشة: حرفة نبش القبور. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. والمطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 5/ 135، الزبيدي، تاج العروس: ص 4360، كلها مادة (ن ب ش). البابرتي، العناية شرح الهداية: 7/ 340.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ، ج) وردت [رجله].

(5) في (أ) وردت [الآخر].

(6) في (أ) وردت [حفروا].

(7) الشيباني، الحجة: 1/ 18، السرخسي، المبسوط: 2/ 471، الطحاوي، شرح معاني الآثار: 2/ 389.

(8) في (ب، ج) وردت [ثلاث].

(9) وردت في جميع النسخ [ثلاث] والصواب ما أثبتناه من سنن الترمذي أعلاه.

(10) الحديث أخرجه الترمذي في سننه برقم (949) 4/ 165 باب ما جاء في الصلاة على الجنازة والشفاعة، وقال عنه: حديث حسن هكذا روى غير واحد عن محمد بن إسحاق.

(11) في (أ) وردت [فأجاء]، وفي (ج) وردت [فأجاء].

(12) فتاوى السغدري: 1/ 125.

في الجامع الصغير الخاني: وإن كان القوم في المصلي فجيء بجنائز⁽¹⁾ تكلموا فيه، قال [بعضهم]:⁽²⁾ يقومون لها إذا رأوها قبل أن توضع⁽³⁾، وقال بعضهم: لا يقومون [لها]⁽⁴⁾ وهو الصحيح، وهذا شيء كان في الابتداء ثم نسخ⁽⁵⁾.

[ي]⁽⁶⁾، قوله: ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة، (أ/ 156) احترازا عن مسجد بني⁽⁷⁾ لأجلها، ويكره أن يصلي على الميت في المسجد، سواء كانت الجنائز في المسجد أو [...] خارج المسجد والناس في المسجد⁽⁸⁾.

[م]⁽¹⁰⁾، لأن صيانة المسجد عن النجاسة واجب، فيحتمل⁽¹¹⁾ تلويث المسجد، ولأنه⁽¹²⁾ أعد للمكتوبات، وفيما إذا كان [الميت]⁽¹³⁾ خارج المسجد لم يكره على الطريق الأول، ويكره على الطريق الثاني⁽¹⁴⁾.

في النسفية: وسئل عن صلاة الجنائز وهو خارج المسجد والناس في المسجد، هل يكره ذلك كما يكره عندنا الصلاة عليها وهي في المسجد؟ فقال: كان مشايخ أهل سمرقند لا يكرهون ذلك، ويصلون في الجامع والجنائز على باب المسجد، [حتى]⁽¹⁵⁾

(1) في (ب) وردت [بالجنائز]، وفي (ج) وردت [الجنائز].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [يوضع].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 366.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [مبنى] والمثبت من الرومي، اليتايغ: ص 408.

(8) وردت في جميع النسخ كلمة [هي] بدل النقط، الرومي، اليتايغ: ص 408.

(9) الرومي، اليتايغ: ص 408.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(11) في (ب) وردت [ويحتمل]، وفي (ج) وردت [أنحتمل].

(12) في (ب) وردت [أنه] بدل [ولأنه].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) البابرني، العناية شرح الهداية: 1/ 3.

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

ورد عليهم السيد الإمام أبو شجاع رحمه الله فرأى منهم ذلك فقال: [ما لكم]⁽¹⁾ تصلون على الجنازة في المسجد؟ قالوا: لأن مشايخنا ~~جئنا~~ استجازوا ذلك، فقال [لهم]:⁽²⁾ [أقدا]⁽³⁾ تقدمهم⁽⁴⁾ مشايخ آخر لم يجيزوا! قالوا: ومن هم؟ فقال: إمام⁽⁵⁾ الأئمة أبو حنيفة ~~جئنا~~ ومن تبعه⁽⁶⁾، ونصوا على كراهة ذلك في كتبهم، فاتفقوا على أن ينوا وراء المقصورة سقيفة توضع الجنازة فيها، وصفوف [من الناس]⁽⁷⁾ في هذه السقيفة، ثم يتصل بهم الصفوف التي⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

في الجامع: قال: فالحاصل أن إدخال الجنازة في المسجد والصلاة عليها في المسجد مكروه عندنا، وفي وضع الجنازة على باب المسجد والإمام والقوم في المسجد اختلاف المشايخ، ووضع الجنازة خارج المسجد وقيام الإمام وصفوف الناس معه خارج المسجد، ثم اتصال الصفوف في المسجد بهم، غير مكروه⁽¹⁰⁾.

في فتاوى الحجة: ~~جئنا~~ قال المصنف رحمه الله تعالى: [اليوم]⁽¹¹⁾ اعتاد الناس في يوم⁽¹²⁾ الجمعة أن توضع الجنازة عند باب الصفارين، وبعض الناس خارج، والإمام معهم، وبقية الناس في المسجد، والمكبرون يكبرون، ورأيت ببخارى يصلون صلاة الجنازة في يوم الجمعة بعد الفراغ من الجمعة قبل أداء السنة، والجنازة عند باب

(1) في (ب) وردت [لو أنكم] بدل ما بين المعقوفتين.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [تقدمهم].

(5) في (أ) وردت [الإمام].

(6) في (أ) وردت [تبعه].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(9) السرخسي، المبسوط: 2/ 452.

(10) اللكنوي، الجامع الصغير: ص 482.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (أ) وردت [اليوم].

المقصورة، وأما أهل بلخ يصلون ست ركعات بعد الجمعة، ثم يصلون صلاة الجنازة، وعليه الفتوى^(١).

[و]الأحب أن يصلوا في مصلى المقبرة^(٢)، ويكره في الشارع وأراضي الناس^(٣)، وإذا حضرت صلاة المغرب يكره الاشتغال بصلاة الجنازة؛ لأن فيه تأخير المغرب وأنه مكروه، ونكره^(٥) صلاة الجنازة والإمام يخطب^(٦)؛ لأن الواجب السعي إلى الجمعة^(٧)، وفيها تركه أو تأخيرها^(٨).

[....]^(٩)، هو إذا سلم على ظن أنه أتم التكبيرات ثم على أنه لم يتم، فإنه [لا]^(١٠)

(١) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 366.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) فيها للفقهاء قرآن: أحدهما: لا بأس بها، وهو مذهب الحنفية كما تقدم ورواية عن أحمد؛ لأن النبي ﷺ (صلى على قبر وهو في المقبرة). وقال ابن المنذر: ذكر نافع أنه صلى على عائشة وأم سلمة وسط قبور البقيع، وصلى على عائشة أبو هريرة وحضر ذلك ابن عمر، وفعل ذلك عمر بن عبد العزيز. والقول الثاني: يكره ذلك، روي ذلك عن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عباس، وبه قال عطاء والثخفي والشافعي وإسحاق وابن المنذر وهو رواية أخرى عن أحمد؛ لقول النبي ﷺ: (والأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام) ولأنه ليس بموضع للصلاة غير صلاة الجنازة فكرهت فيه صلاة الجنازة كالحمام. الفتاوى الهندية 1/ 162، والشرح الصغير 1/ 228، وشرح البهجة 2/ 99، 117، الحاروي 1/ 282، ابن قدامة، المغني: 2/ 494، والفقهاء على المذاهب الأربعة 1/ 417، وحديث: "صلاته على قبر..." سبق تخريجه (ف/ 37). وحديث: "الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام" أخرجه أحمد في المسند (3/ 96 ط، المكنب الإسلامي) وأبو داود (1/ 330 ط، عزت عيد الدعاس) وابن ماجه (1/ 246 ط، عيسى الحلبي) والترمذي (2/ 131 ط، مصطفى الحلبي) من حديث أبي سعيد. وصححه أحمد شاكر.

(4) الميداني: الباب في شرح الكتاب: 1/ 225.

(5) في (أ، ب) وردت [يكره].

(6) في (أ) وردت [تخطب].

(7) في (ب) وردت [الخطبة].

(8) السرخسي، المبسوط: 2/ 451.

(9) في (ج) وردت [في فتاوي] في هذا الموضع.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

يُبنى^(١)؛ لأنه سلم في محله [و]^(٢) هو القيام فيكون معذورا، قال: يبدأ بالمغرب^(٣) أولا ثم بالجنابة، وبعد فراغه قبل أداء السنة يبدأ بالجنابة، هكذا^(٤) رواه قاضي بدر الدين، عن القاضي الإمام أبي علي الحسين بن خضر النسفي^(٥) رحمهم الله في فوائده وقال: لأنه أقوى، وقال القاضي الإمام شمس الأئمة الأوزجندی^(٦) رحمته: يبدأ بالسنة كيلا ينقطع الفور^(٧).

[و]^(٨) سئل قاضيخان رحمته: عن طهارة مكان الميت هل يشترط لجواز الصلاة عليه؟ قال: إن كان [على]^(٩) الجنابة لا شك أنه يجوز، وإن كان بغير جنابة لا رواية لهذا، [و]^(١٠) ينبغي أن يجوز؛ لأن طهارة مكان الميت ليس بشرط، لأنه ليس بمؤدي، وهكذا أجاب قاضي بدر الدين رحمته، ولأن كفته يصير حائلا. قلت: وسمعت هكذا، وسئل عن^(١١) أنكر فرضية^(١٢) صلاة الجنابة هل يكفر^(١٣)؟

(١) في (أ) وردت [يتي].

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٣) في (ب) وردت [المغرب].

(٤) في (ب) وردت [وهكذا].

(٥) وردت في جميع النسخ (بن الحسين) وهو خطأ من الناسخ؛ إذ أنه "الحسين بن الخضر بن النسفي القاضي أبو علي أستاذ شمس الأئمة الحلواني تفقه على محمد بن الفضل الكماري أظنه الذي قبله". القرشي، طبقات الحنفية: 1 / 211، وينظر: إكمال الإكمال: 2 / 274، الغزي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية: 1 / 247، الذهبي، سير أعلام النبلاء: 18 / 177.

(٦) هو حسن بن منصور بن محمود الأوزجندی المشهور بقاضي خان. من كبار فقهاء الحنفية في المشرق. وفتاواه متداولة دائرة في كتب الحنفية. و(أوزجند) بلدة بناوحي أصبهان قرب فرغانة. توفي سنة (592هـ) من تصانيفه: (الفتاوى) و(الأمالي) و(شرح الجامع الصغير) ينظر ترجمته في: الجواهر المضية: 1 / 205، الأسمرى، الفوائد البهية: ص 64، والزركلي، الأعلام.

(٧) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 421، اللكنوي، انافع الكبير: 1 / 115.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(١١) في (أ) وردت [ممن].

(١٢) في (ب) وردت [نضيلة]، وفي (ج) وردت [فريضة].

(١٣) في (أ) وردت [يكفر].

قال: نعم؛ لأنه أنكر الإجماع⁽¹⁾.

في المحيط: ولا ينبغي أن يرجع من الجنازة⁽²⁾ حتى يصلي عليها⁽³⁾، وبعد ما صلى [لا]⁽⁴⁾ يرجع إلا بإذن أهل الجنازة قبل الدفن، وبعد الدفن يسعه الرجوع بغير إذنهم، ذكره في المجرد⁽⁵⁾.

ي، قوله: أخذوا بقوائمه الأربع فيوضع⁽⁶⁾ مقدم الجنازة على يمينك ومؤخرها على يمينك⁽⁷⁾، [ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها على يسارك]⁽⁸⁾، ويكون يمين الحامل يمين الميت⁽⁹⁾.

والمشي خلف الجنازة أفضل من [المشي]⁽¹⁰⁾ أمامها، وكل ذلك جائز، غير أنه لا ينبغي أن يتقدم الناس كلهم الجنازة، وقال أبو حنيفة رحمته الله: لا ينبغي لأحد أن يقوم للجنازة⁽¹¹⁾ إذا مرت⁽¹²⁾، إلا إذا أراد أن يتبعها، ولا ينبغي أن تتبع⁽¹³⁾ الجنازة بالنار، ولا ينبغي للنساء أن يخرجن خلف الجنازة، وإن كانت⁽¹⁴⁾ مع الجنازة صائحة أو نائحة

(1) الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 181.

(2) في (ب، ج) وردت [جنازة].

(3) في (أ) وردت [عليه].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 361.

(6) في (أ، ب) وردت [تضع].

(7) في (أ) وردت [يسارك].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) الرومي، البنايع: ص 406، البائرتي، العناية شرح الهداية: 3 / 10، انموصلي، الاختيار لتعليل

المختار: 1 / 102، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 421، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 /

62.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(11) في (أ) وردت [الجنازة].

(12) في جميع النسخ وردت [مرت به]، والمثبت من الرومي، البنايع: 407.

(13) في (أ، ب) وردت [تبع].

(14) في (أ) وردت [كان].

تزجر عن ذلك، ولا يمتنع من اتباع الجنازة لأجلها، ويكره رفع الأصوات بالذكر، وقراءة القرآن^(١).

في الطحاري: وفي حالة المشي يقدم الرأس^(٢).

في المحيط: وإنما حملت جنازة سعد بن معاذ^(٣)، كما رواه الشافعي^(٤)، إما لأزدحام الملائكة صلوات الله عليهم، وقد روي (أن النبي ﷺ كان يمشي على رؤوس أصابعه وصدور^(٥) (أ/ 157) قدميه) لكثرتهم، أو لضيق الطريق، أو لأن الحامل هناك رسول الله ﷺ، والميت هناك يأمن من السقوط؛ لأنه كان لكل نبي عليهم الصلاة السلام قوة أربعين رجلاً، وكان لنبينا^(٦) ﷺ قوة أربعين نبياً صلوات الله عليهم أجمعين^(٦).

ي، قوله: [و] يلحد^(٧)، والسنة في القبر هو اللحد، [وإن كان موضع ينهدم القبر

(١) الرومي، الثناييع: ص 407، البابرقي، العناية شرح الهداية: 3/ 11، السرخسي، المبسوط: 2/ 417، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 323، الكاساني، الصنائع: 3/ 267، الطحاري، شرح معاني الآثار: 2/ 347.

(٢) الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 207.

(٣) هو سعد بن معاذ بن التعمان بن امرئ القيس، أبو عمر، الأرمي، الأنصاري. صحابي من الأبطال عليه السلام. من أهل المدينة، كانت له ميادة الأوس، وحمل لواءهم يوم بدر. وشهد أحدًا، فكان ممن ثبت فيها. وكان من أطول الناس، وأعظمهم حيلة، ورؤي بسهم يوم الخندق، فمات من أثر جرحه، وحزن عليه النبي. ينظر ترجمته في: ابن حجر، الإصابة 2/ 38، وأسد الغابة 2/ 221، وتهذيب التهذيب 3/ 481، والزركلي، الأعلام: 3/ 39.

(٤) في (أ) وردت [الشافعي التعفوي]. ولم أعرف إلام يرمي بقوله.

(٥) في (ب) وردت [نبينا].

(٦) لم أشر على هذا الأثر في كتب متون الحديث ولا التخريج، إلا أن أصحاب الشروح يعزونه إلى أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، مثل: عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 29/ 493، شرح صحيح البخاري للحويني: 1/ 14.

(٧) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

(٨) أقل ما يجوز في القبر وأكملها: ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن أقل ما يجوز في القبر حفرة تكتم رائحة الميت وتحرسه عن الشباع لعسر نبش مثلها غالبًا. قال اليهودي: لأنه لم يرد فيه تقديز، فيرجع فيه إلى ما يحصل به المقصود. وقال الحنفية: الأدنى أن يعتق نصف القامة. أما الأكل: فذهب الشافعية والأكثر من الحنابلة إلى أنه يستحب توسيع القبر ونعميقه قدر قامة

ولا يمكن أن يجعل اللحد فلا بأس بأن يجعل الشق⁽¹⁾ [2] فإن تعذر فلا بأس بالتأبوت⁽³⁾، والسنة أن يفرش فيه التراب، ولا بأس بنقل الميت من بلد إلى بلد قبل الدفن، وأما بعد الدفن فلا [ينقل]⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

في الظهيرية: وكان الشيخ الإمام [أبو بكر]⁽⁶⁾ محمد بن الفضل رحمته الله يقول: لا بأس باستعمال⁽⁷⁾ الأجر⁽⁸⁾ في ديارنا،

وسطة، والمراد قامة رجل معتدل يقوم ويسط يده مرفوعة، فقد أوصى عمر رحمته الله أن يعمق قبره، قامة رسيطة. وقال المالكية: لا حد لأكثره لكن يتدب عدم عمقه. وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: لا تعمقوا قبوري فإن خير الأرض أعلاها وشزها أسفلها. وذهب الحنابلة على الصحيح من المذهب إلى أنه يسن تعميق القبر وتوسيعه بلا حد، لقول النبي ﷺ في قتلى أحد: (احفروا وأعمقوا وأحسنوا)، ولأن تعميق القبر أنفى لظهور الزائحة التي تستضر بها الأحياء، وأبعد لقدرة الوحش على نبشه وأكد لسر الميت. وقال الحنفية: الأحسن أن يكون مقدار قامة، وطوله على طول قدر الميت، وعرضه على قدر نصف طوله. ينظر: حاشية ابن عابدين 1/ 599، والفتاوى الهندية 1/ 166. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1/ 419، 429، وحاشية العدوي على الخروشي 2/ 130، 145، روضة الطالبين 2/ 132، كشف القناع 2/ 133 وما بعدها، والإنصاف 2/ 545، وابن قدامة، المغني: 2/ 497. وحديث: "احفروا وأعمقوا وأحسنوا". أخرجه النسائي (4/ 81) من حديث هشام بن عامر، وأخرجه الترمذي (4/ 213) بلفظ مقارب وقال: "حديث حسن صحيح".

- (1) الشق: إن يخفر حفرة وسط القبر ويوضع فيها الميت، ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك، الرازي، مختار الصحاح: ص 301، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 64.
- (2) ما بين المعقوفين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من كتاب الرومي، النبايع: ص 414.
- (3) التأبوت: صندوق من الخشب يوضع فيه المتاع وغيره، وكذلك يوضع فيه الميت، ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك، الرازي، مختار الصحاح: ص 65، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 349.
- (4) ما بين المعقوفين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من كتاب الرومي، النبايع: ص 415.
- (5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 351.
- (6) ما بين المعقوفين ماقط من نسخة (ب).
- (7) في (ب) وردت [الاستعمال].

(8) الأجر لغة: الطين المطبوخ. ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك، إذ قالوا: هو اللبن المحرق. المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 24، مادة (أج ر)، البحر الرائق 1/ 155، وحاشية ابن عابدين 1/ 277.

وكان [يجوز استعمال رفوف الجنازة، واتخاذ⁽¹⁾ التابوت للميت، حتى [قال: ⁽²⁾ لو اتخذ⁽³⁾ تابوتا من الحديد⁽⁴⁾ لم أر⁽⁵⁾ بأسا في هذه الديار⁽⁶⁾.
في الشامل البيهقي: ويكره أن يدفن الكافر المسلم⁽⁷⁾؛ لأنه وقت يرجى فيه نزول الرحمة، وكفر الكافر سبب⁽⁸⁾ لتزول العذاب دون الرحمة.

في الطحاوي: صورة اللحد

أن يحفر بجانب القبر من جانب القبلة، ويوضع فيه الميت، والشق أن يشق له وسط القبر، فإذا كان موضعا لا يمكن اللحد فلا بأس أن يجعل الشق⁽⁹⁾.
م، قوله: ويدخل الميت مما يلي القبلة، أي: توضع⁽¹⁰⁾ الجنازة في جانب القبلة من القبر، ويحمل منه الميت فيوضع في اللحد⁽¹¹⁾.
ه، قوله: ويكره الأجر⁽¹²⁾ والخشب، لأنهما لإحكام البناء، والقبر موضع البلاء، ثم بالأجر أثر النار فيكره تفاؤلا⁽¹³⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [فروق الخشب والحداد] بدل ما بين المعقوفتين.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [اتخذت].

(4) في (أ) وردت [حديد].

(5) وردت في جميع النسخ [ثم أرى] وهو خطأ واضح من الناسخ.

(6) المبسوط للسرخسي: 111 / 2.

(7) في (أ) وردت [للمسلم].

(8) في (ب) وردت [لسبب].

(9) اللكزري، الجامع الصغير: 1 / 117، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3 / 17، السرخسي، المبسوط:

2 / 431، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 346.

(10) في (ب، ج) وردت [يوضع].

(11) البابرتي، العناية شرح الهداية: 3 / 17، السرخسي، المبسوط: 2 / 109.

(12) تقدم تعريف الأجر.

(13) المرغيناني، الهداية: 1 / 91، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 427، الميداني، اللباب في شرح

الكتاب: 1 / 65، الشيباني، المبسوط: 1 / 422، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 349.

في النسفية: وحكي في ⁽¹⁾ السير ⁽²⁾ عن هذه المسألة، ويوضع على اللحد [اللين] ⁽³⁾ والقصب، ويكره الآخر والخشب، فقال: وكان السيد الإمام أبو شجاع كان يدرس في المدرسة الخاقانية ⁽⁴⁾ بسمرقند، ويمكث في حجرة فيها، فقال لي يوماً بعد الفراغ من الدرس: أن لي وحشة فأنطلق إلى داري فاستبغني، فخرجنا ونحن بجنائزة فسألنا عن صاحبها، فإذا هو عثمان البنفسجي ⁽⁵⁾، مريد السيد الإمام وسائر الأئمة الغائبين [والفقهاء، والمقتدي بشأنهم، والمهتدي إلى الأئمة الغائبين] ⁽⁷⁾ والحاضرين، وهي البنفسجي ⁽⁸⁾ وغيره، فاغتنمنا الصلاة على جنازته ⁽⁹⁾ وشهدنا دفنه، فإذا نحن ⁽¹⁰⁾ بأجرات كبار، فحمل ليوضع على لحده فقال السيد الإمام: يكره ذلك فلا ينبغي أن يفعل، فقالوا ⁽¹¹⁾: اتخذها عثمان لنفسه ⁽¹²⁾، وقرأ على كل واحد أكثر من عشرة ⁽¹³⁾ آلاف مرة سورة الإخلاص، وأوصى بأن توضع ⁽¹⁴⁾ على لحده تبركاً بها، فقال السيد الإمام ⁽¹⁵⁾: إن كان كذلك فضعوا على اللحد اللين أولاً، واجعلوا عليه شيئاً ⁽¹⁵⁾ [من] ⁽¹⁶⁾ التراب

(1) في (ب) وردت [عن].

(2) ينظر في المسألة: الشيباني، السير الكبير: 1/ 234.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(4) المدرسة الخاقانية: لم أجد عنها إلا ما ذكره الذهبي في معرض الكلام عن أبو المعالي الكشاني السمرقندي، قال: نقله الخاقان من بخارى إلى سمرقند للتدريس بالمدرسة الخاقانية وولاه خطابة سمرقند، فبقي على ذلك مدة، تاريخ الإسلام: 35/ 466.

(5) في (أ) وردت [البنفسجي].

(6) لم أعثر على ترجمته فيما بين يدي من كتب التراجم والطبقات والأنساب.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(8) في (أ) وردت [البنفسج].

(9) في (أ) وردت [جنازة].

(10) في (أ) وردت [نحي].

(11) في (ب، ج) وردت زيادة [فقد] في هذا الموضع.

(12) في (أ) وردت [بنفسه].

(13) في (ب) وردت [عشر].

(14) في (أ) وردت [يوضع].

(15) في (ج) وردت [سائر].

(16) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

حتى يتم القبر بغير شيء من المكروه، ثم اجعلوا فوقه الأجرات تنفيذاً لأوصيته⁽¹⁾ وتحققاً لأمنيته، ثم [قال:]⁽²⁾ ظهور وحشتي وضجرتي وميلي إلى الخروج لم يكن إلا لهذه الحادثة، حتى صلينا عليه ومنعنا هؤلاء عما لا يحل في الشرع، وخلصنا [عليه]⁽³⁾ من ارتكاب المكروه هذا الشيخ المحسن⁽⁴⁾ إلى أهل العلم، وذلك ببركة اعتقاده فيهم وإحسانه إليهم واعتباره لهم، والله لا يضع أجر المحسنين⁽⁵⁾. (أ/ 158)⁽⁶⁾.

م، قوله: ثم يهال التراب، أي: يرسل، قوله: ولا يسطح، أي: لا يربع⁽⁷⁾.

في التحفة: السنة في القبر أن يسلم⁽⁸⁾ ولا يربع ولا يجصص ولا يطين⁽⁹⁾.

وكره أبو حنيفة رحمته البناء على القبر، بأن يعلم بعلامة، وعن أبي يوسف رحمته أنه قال: أكره أن يكتب عليه لما روي عن النبي ﷺ (أنه نهى عن تربع القبور وعن تجصيصها وعن الكتابة)⁽¹⁰⁾ وأما رش الماء على القبر فلا بأس به؛ لأن ذلك مما⁽¹¹⁾ يحتاج إلى تسوية التراب، [و]⁽¹²⁾ عن أبي يوسف رحمته: أنه يكره الرش⁽¹³⁾؛ لأنه يجري مجرى التطين⁽¹⁴⁾.

(1) في (ب) وردت [للوصية].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) في (أ) وردت [المحي].

(5) لم أشر على هذه القصة.

(6) ورد في (أ) تقديم وتأخير من هنا إلى قوله: [كلما هذا معناه].

(7) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 102، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 31.

(8) التسليم في اللغة: جعل التراب مرتفعاً كسنام الجمل، ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، ينظر: الزبيدي، تاج العروس: 7769، حاشية ابن عابدين 1/ 601.

(9) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 256.

(10) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (970) 2/ 667، عن جابر رحمته، في باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه.

(11) في (ب) وردت [لا].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (أ) وردت [الترش].

(14) الكاساني، الصنائع: 3/ 342، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 256، تحفة الملوك: 1/ 115.

في السراجية: ذكر في تجريد أبي الفضل: أن تطيين القبور مكروه، والمختار أنه لا يكره⁽¹⁾.

في كفاية الشعبي: [الواجب على كل مسلم أن يجتهد في اتباع سنن رسول الله ﷺ كما]⁽²⁾ كان عصام بن يوسف رضي الله عنه⁽³⁾ [صاحب خلف بن أيوب⁽⁴⁾، كان فقيها عالما، وارث رسول الله حقا، لأن الوارث حقا أن يضع الميراث موضعه، ويستعمل في حقه، وقد فعل ذلك عصام حين أخذ ميراث رسول الله ﷺ، فروي: أنه بعدما فقه في الدين كان]⁽⁵⁾ يطوف⁽⁶⁾ حول المدينة، يعمر⁽⁷⁾ القبور الخربة، ويصلح الطريق والفتناطر⁽⁸⁾.

(1) الأوسي، السراجية: ص 133، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 429 / 1.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة أبو عصيمة البلخي يروي عن ابن المبارك كان صاحب حديث وهو ثبت فيه توفي سنة عشر ومائتين وهو أخو إبراهيم بن يوسف والد عبد الله تقدما ووالده يوسف يأتي وأخوه محمد بن يوسف يأتي كان هو وأخوه إبراهيم بن يوسف شيخا بلخ في زمانها قال عصام كنت في مأثم وقد اجتمع فيه أربعة من أصحاب أبي حنيفة رحمته الله زفر وأبو يوسف وعافية وآخر فأجمعوا على أنه لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا وذكر الذهبي أنه مات يلخ سنة خمس عشرة ومائتين روى عن شعبة والثوري روى عنه ابن أخيه عيد الله بن إبراهيم وأهل بلده وذكره ابن حبان في الثقات. القرشي، طبقات الحنفية: 347 / 1 - 348، وينظر: الإكمال: 160 / 7، الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة: 144 / 1، ابن حبان، الثقات: 52 / 8، الجرح والتعديل: 466 / 3، الغزي، الطبقات السنية في طبقات الحنفية: 12 / 1، الخطيب، تاريخ بغداد: 287 / 1، ابن العماد، شذرات الذهب: 87 / 2.

(4) خلف بن أيوب العامري البلخي كان من أصحاب محمد وزفر وله مسائل منها مسألة الصدقة على السائل في المسجد قال لا أقبل شهادة من يتصدق عليه قال ابن سلمة لو جمع علم خلف لكان في زنة علم على الرازي إلا أن خلف بن أيوب أظهر علمه بصلاحه وزهده فرق خلف بين مسألين فلم يقنع السائل به فقال الفرق بنكتة لا بالجوالق... طبقات الحنفية: 231 / 1 - 232. وينظر: رفيات الأعيان: 9 / 4، معجم المؤلفين: 104 / 4، فتح الباب في الكنى والألقاب: 1 / 490، الذهبي، سير أعلام النبلاء: 541 / 9.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) في (ب) وردت [يدور].

(7) في (أ) وردت [ويعمر] بزيادة الواو.

(8) في (أ) وردت [الفتناطر]. والفتناطر جمع قنطرة والفتنطرة معروفة: الجسر. ابن منظور، لسان العرب: 118 / 5 مادة (ق ن ط ر).

الخربة، ويتعاهد الضعيف⁽¹⁾ من الأرامل وغيرها، ويقوم بأسبابها، عن حميد بن حميد⁽²⁾ عن أنس [عن]⁽³⁾ النبي ﷺ أنه قال: ((صفتي الرياح وفطر الأمطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه))⁽³⁾.

في غريب⁽⁶⁾ الخطابي⁽⁷⁾: أنه نهى عن تقصيص القبور وتكليلها بالتقصيص⁽⁸⁾ التجصيص والتكليل: بناء الكلل وهي القباب والصوامع الذي تبنى على القبور⁽⁹⁾.

ب، قبر مسنم: مرتفع غير مسطح، وأصله من السنام⁽¹⁰⁾.
في الكبرى: ويكره أن يبنى⁽¹¹⁾ على القبر بالجص أو⁽¹²⁾ بالطين أو⁽¹³⁾ باللبن، ويستحب التسنيم⁽¹⁴⁾؛.....

(1) في (أ) وردت [الضعيف].

(2) بعد البحث والتدقيق والبحث وانمراجعة لم أجد ممن روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه واسم أبيه حميد إلا سبعة، وهم: أبو التياح يزيد بن حميد، وحسان بن حميد، ومحمد بن حميد، وعبد الله ابن بكر بن حميد، وعبيدة بن حميد، والنفاسم بن حميد، وحماد بن حميد.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [رسول الله].

(5) لم أعثر على هذا الخبر في كتب الحديث التي بين يدي، إلا أن السادة الحنفية يشهدون به في كتبهم، مثل: شيخ زاده، مجمع الأنهر: 2/ 122.

(6) غريب الحديث: لـ محمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبي سليمان، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، 1402 هـ تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغزياري.

(7) هو حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، أبو سليمان من أهل كابل، (من نسل زيد بن الخطاب) فقيه محدث، قال فيه السمعاني: [إمام من أئمة السنة. توفي سنة 388 هـ] من تأليفه: (معالم السنن) في شرح أبي داود، و(غريب الحديث)، و(شرح البخاري)، و(الغنية) ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ومعجم المؤلفين 1/ 166، وطبقات الشافعية 2/ 218.

(8) في (ب) وردت [بالتقصيص].

(9) غريب الحديث للخطابي: 1/ 372.

(10) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 3/ 99، مادة (من ن م).

(11) في (أ) وردت [تبنى].

(12) في (أ) وردت [أ].

(13) في (أ) وردت [أ].

(14) في (ج) وردت [التسنيم].

الواحد في باب الديانة مقبول إذا كان عدلاً، وأما في حق الميراث فلا يقبل⁽¹⁾ قول [الأم]⁽²⁾ بالإجماع؛ لأنها متهمة بتجر⁽³⁾ إلى نفسها المنفعة، وأما شهادة القابلة فلا تقبل⁽⁴⁾ [عند]⁽⁵⁾ أبي حنيفة رحمهما الله تعالى، وقالا رحمهما الله تعالى: تقبل⁽⁶⁾ إذا كانت عدلة⁽⁷⁾.

في النصاب: وإن ولد حياً ثم مات غسل، ويستوي فيه الصبي والصبية ولا يوضئان عند غسلهما؛ لأن ما بعد الموت معتبر بحال⁽⁸⁾ الحياة، وفي حال⁽⁹⁾ الحياة لا يعتبر⁽¹⁰⁾ وضوءهما⁽¹¹⁾، فكذا بعد الموت، بخلاف ما [إذا]⁽¹²⁾ كانا عاقلين؛ لأن وضوءها معتبر⁽¹³⁾ في حال الحياة فكذا بعد الموت، وكفن وسمي وصلي عليه [ورث]⁽¹⁴⁾ ويورث⁽¹⁵⁾ [عنه]⁽¹⁶⁾، وهو قول أبي يوسف رحمهما الله تعالى؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((إذا استهل المولود غسل وصلي عليه وورث، وإن لم يستهل لم يصل عليه ولم يورث))⁽¹⁷⁾.

(1) في (ب) وردت [تقبل].

(2) في (أ) وردت [الأم].

(3) في (أ) وردت [يجر].

(4) في (ب) وردت [يقبل] بالتذكير.

(5) في (ج) وردت [في قول] بدل ما بين المعقوفتين.

(6) في (ب) وردت [يقبل] بالتذكير.

(7) ابن مازة، المعبط البرهاني: 498 / 10.

(8) في (أ) وردت [بحالة].

(9) في (أ) وردت [حالة].

(10) في (ب) وردت [في وضوءهما].

(11) في (ب) وردت [وضوءها].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (ج) وردت [يعتبر].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(15) في (ب، ج) وردت [يورث] بالمضارع.

(16) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(17) حديث البخاري تقدم تخريجه قريباً في الصفحات السابقة.

والفتوى على قول أبي يوسف رحمته الله، ومن لم يستهل يغسل في غير ظاهر⁽¹⁾
الرواية؛ لأنه نفس من وجه وهو المختار⁽²⁾.

في الكبرى: السقط⁽³⁾؛ لا يصلى عليه بالاتفاق، وفي غسله خلاف والاختيار أنه يغسل ويدفن ملفوفا بخرقه⁽⁴⁾.

قراءة القرآن عند القبور⁽⁵⁾

هل (أ/ 159) يكره؟ تكلموا فيه، عند أبي حنيفة رحمته الله يكره، وعند محمد رحمته الله لا

(1) في (ب، ج) وردت [الظاهر من].

(2) السرخسي، المبسوط: 2/ 420، الشيباني، المبسوط: 1/ 415.

(3) السقط لغة: الولد - ذكراً كان أو أنثى - يسقط قبل تمامه وهو مستبين الخلق، يقال: سقط الولد من بطن أمه سقوطاً فهو سقط. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. وابن منظور، لسان العرب: 7/ 316، والمطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 402. السرخسي، المبسوط: 3/ 390.

(4) السرخسي، المبسوط: 3/ 390.

(5) اختلف الفقهاء في قراءة القرآن على القبر، فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا تكره قراءة القرآن على القبر بل تستحب، لما روى أنس مرفوعاً قال: (من دخل المقابر فقرأ فيها يس خفف عنهم يومئذ، وكان له بعددهم حسنات)، وصح عن ابن عمر (أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عنده ب فاتحة البقرة وخاتمتها). قال الشافعية: يقرأ شيئاً من القرآن. قال القليوبي: ومما ورد عن السلف أنه من قرأ سورة الإخلاص إحدى عشرة مرة وأهدى ثوابها إلى الجبانة غفر له ذنوب بعدد الموتى فيها. وروى السلف عن علي رحمته الله أنه يعطى له من الأجر بعدد الأموات. قال ابن عابدين نقلاً عن شرح الباب: ويقرأ من القرآن ما يسر له من الفاتحة وأول البقرة إلى المفلحون وآية الكرسي، وآمن الرسول، وسورة يس، وتبارك الملك، وسورة التكاثر والإخلاص انتهي عشرة مرة أو إحدى عشرة أو سبعا أو ثلاثاً. وقال البهوتي: قال السامري يستحب أن يقرأ عند رأس القبر بفاتحة البقرة وعند رجله بخاتمتها. وصرح الحصكفي بأنه لا يكره إجلال القارئ عند القبر، قال: وهو المختار. وذهب المالكية: إلى كراهة القراءة على القبر، لأنه ليس من عمل السلف، قال الدردير: المتأخرون على أنه لا بأس بقراءة القرآن والذكر وجعل ثوابه للعبث ويحصل له الأجر إن شاء الله. لكن رجح الدسوقي الكراهة مطلقاً. ينظر: حاشية ابن عابدين على الدر المختار 1/ 605، 607، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1/ 423، والقليوبي وعميرة على شرح المحلي 1/ 351، وكشاف القناع 2/ 147. وحديث أنس: "من دخل المقابر فقرأ فيها...". أورده الزبيدي في إتحاف المتقين (10/ 373) وعزاه إلى عبد العزيز صاحب الخلال.

بكره، ومشايعنا أخذوا يقول محمد رحمته ⁽¹⁾.

ثم هل تنفع ⁽²⁾؟ قالوا: يرجى [له] ⁽³⁾، [للذي يحتضر] ⁽⁴⁾، أما فيما عدا ذلك القراءة عند القبر وغير القبر سواء؛ لأن الله تعالى يسمع حيث ما قرئ، والمختار أنه ينفع؛ لأن الأخبار وردت بقراءة آية الكرسي، وسورة الإخلاص، والفاتحة، وغير ذلك ⁽⁵⁾.

(1) الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 214، تحفة الملوك: 1/ 283. الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 4/ 192.

(2) في (أ) وردت [ينفع] بالتذكير.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) ما بين المعقوفتين وردت عبارة فارسية [مردہ بزمان باشد] وما أثبتناه ثم ترجمته من قبل مترجم.

(5) ذهب الحنفية والحنابلة إلى جواز قراءة القرآن للميت وإهداء ثوابها له، قال ابن عابدين نقلاً عن البدائع: ولا فرق بين أن يكون المجهول له ميتاً أو حياً، والظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير أو يفعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره. وقال الإمام أحمد: الميت يصل إليه كل شيء من الخير، للتصوص الواردة فيه؛ ولأن الناس يجتمعون في كل مصر يقرؤون ويهدون لموتاهم من غير تكبر فكان إجماعاً، قاله البيهقي من الحنابلة. وذهب المتقدمون من المالكية إلى كراهة قراءة القرآن للميت وعدم وصول ثوابها إليه، لكن المتأخرون على أنه لا بأس بقراءة القرآن والذكر وجعل الثواب للميت ويحصل له الأجر. قال الدسوقي: في آخر نوازل ابن رشد في السؤال عن قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ ^(ن)، قال: وإن قرأ الرجل وأهدى ثواب قراءته للميت جاز ذلك وحصل للميت أجره. وقال ابن هلال: الذي أفتى به ابن رشد وذهب إليه غير واحد من أئمتنا الأندلسيين أن الميت يتنفع بقراءة القرآن الكريم ويصل إليه نفعه ويحصل له أجره إذا ذهب القارئ ثوابه له، وبه جرى عمل المسلمين شرقاً وغرباً، ووقفوا على ذلك أوقافاً، واستمر عليه الأمر منذ أزمنة سالفة. والمشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثواب القراءة إلى الميت. وذهب بعض الشافعية إلى وصول ثواب القراءة للميت. قال سليمان الجمل: ثواب القراءة - للقارئ، ويحصل مثله أيضاً للميت لكن إن كان بحضرته، أو بنيته، أو يجعل ثوابها له بعد فراغها على المعتمد في ذلك. وصرحوا بأنه لو سقط ثواب القارئ لمسقط كأن غلب الباعث الدنيوي كقراءته بأجرة فإنه لا يسقط مثله بالنسبة للميت. ونصوا على أنه لو استؤجر للقراءة للميت ولم يترو ولا دعا له بعدها ولا قرأ له عند قبره لم يبرأ من واجب الإجارة. ينظر: حاشية ابن عابدين على الدر المختار 1/ 605، الدردير، الشرح الكبير: 1/ 423، نهاية المحتاج 6/ 93، وحاشية القليوبي وعميرة 3/ 175 - 176، وحاشية الجمل على شرح المنهج 4/ 67، 68. وكشاف القناع 2/ 147، الإنصاف 2/ 558 - 560.

رجل مات فأجلس وارثه من يقرأ القرآن على قبره تكلموا فيه، منهم من كره ذلك، والمختار أنه ليس بمكروه، ويكون المأخوذ في هذا الباب قول محمد عليه السلام؛ ولهذا حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر العياضي رحمته الله ⁽¹⁾ أنه أوصى عند موته بذلك، ولو كان مكروها لما أوصى ⁽²⁾.

إذا كان في المقبرة حطب يجوز للرجل أن يحتطب ⁽³⁾ منها؛ لأن الحطب اليابس لا يستج، وفيه تنقية المقبرة في كراهية شوك أو حشيش نبت على القبور، فإن كان رطبا يكره قلعه، وإن كان يابسا لا لأنه مادام رطبا يسبح، فربما يكون للميت أنس بتسيحه ⁽⁴⁾، وإنما يسبح ما دام رطبا، ومن ⁽⁵⁾ هذا ما لو قلع الحشيش الرطب بلا حاجة لا يستحب عن أكثر الأنصار في معرفة علوم الأخبار ⁽⁶⁾.

في الجامع الكبير في معالم التفسير ⁽⁷⁾ في سورة بني إسرائيل ⁽⁸⁾ في قوله تعالى:

﴿وَلَكِنْ⁽⁹⁾ لَا تَفْقَهُونَ تَسْيِيحَهُمْ⁽¹⁰⁾ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا⁽¹¹⁾﴾ روي أن النبي صلى الله عليه وآله مر بقبرين فقال: ((إنهما ليعذبان ⁽¹²⁾ وما يعذبان من كبيرة، أما ⁽¹³⁾ أحدهما ⁽¹⁴⁾ فإنه [كان] ⁽¹⁵⁾ لا

(1) قال في طبقات الحنفية: 2/ 242: أبو بكر العياضي مذكور في القية فلا أدري أهو المتقدم أم غيره.

(2) الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 214.

(3) في (أ) وردت [يحطب].

(4) في (أ) وردت [تسيحة].

(5) في (أ، ب) وردت [عن].

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 5/ 233.

(7) للإمام ناصر الدين البستي قوام السنة أبو القاسم: إسماعيل بن محمد بن الفاضل الأصفهاني الحافظ المتوفى: سنة 535هـ، ولم أشر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 571.

(8) أي سورة الإسراء.

(9) ما بين المعقوفتين غير مثبت في (أ، ب).

(10) سورة الإسراء، من الآية: 44.

(11) في (أ) وردت [يعذبان] بحذف اللام.

(12) في (أ) وردت [وأما] بزيادة الواو.

(13) في (ب) وردت [أحدهما].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

يستتره من البول، وأما الآخر: فإنه كان يمشي بالنميمة⁽¹⁾ ثم عدا⁽²⁾ إلى خوصتين فغرزهما في قبرهما وقال⁽³⁾: ((إنه ليخفف عنهما العذاب ما لم ييسأ⁽³⁾))⁽⁴⁾ يعني لأنها⁽⁵⁾ تسبّح ما دامت رطبة، فيخفف عنهما العذاب بتسبيح الخوصتين.

وهذا الخبر دليل على عشرة من الأحكام، أذكرها على شرط الاختصار⁽⁶⁾:
■ منها: أنه يدل على إثبات عذاب القبر⁽⁷⁾.

■ ومنها: أنه يخفف عن الميت بدعاء الحي لأنه إذا كان يخفف بتسبيح الخوص فلاّن يخفف بدعاء المؤمنين⁽⁸⁾ أولى وأحق⁽⁹⁾.

■ ومنها: أن شفاعَةَ النبي ﷺ ثابتة؛ لأنه إذا كان يخفف العذاب بأن يركز خوصة في قبر الميت فلاّن يرفع بشفاعة النبي ﷺ أولى وأحرى⁽¹⁰⁾.

(1) في (أ، ب) وردت [عهد].

(2) في (أ) وردت [نقال].

(3) في (أ) وردت [يسأ].

(4) الحديث عن ابن عباس "أن رسول الله - ﷺ - سمع صوت إنسانين يعذبان... أخرجه البخاري (فتح الباري 11/ 472) برقم (209) ومسلم (1/ 240 - 241) برقم (439)، واللفظ للبخاري.

(5) في (ب) وردت [لأنهما].

(6) في (أ) وردت [الاختيار].

(7) ينظر: الغزنوي جمال الدين أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد، أصول الدين للغزنوي، تحقيق: عمر رقيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية - بيروت: 1/ 215، البيهقي: أحمد بن الحسين البيهقي أبو بكر، إثبات عذاب القبر، تحقيق: د. شرف محمود القضاة، دار الفرقان - عمان الأردن: 1/ 31.

(8) في (أ، ب) وردت [المؤمن].

(9) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له) 8/ 405 برقم (3084) باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته.

(10) أخرجه البخاري في صحيحه: (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى بلخيم فرفع إليه الذراع وكانت تغربه فنهش منها نغشة ثم قال أنا سيد الناس يوم القيامة وهل تذكرون من ذلك يجتمع الله الناس الأولين والآخرين في صعيد واحد يسمعون الداعي وينفذهم البصر وتدنو الشمس فيلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يخطلون فيقول الناس ألا ترون ما قد بلغكم ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم فيقول بغض الناس لبغض عليكم بآدم قاتون آدم ﷺ

- ومنها: أن الشفاعة للمؤمنين تنفع في القيامة لهذا المعنى الذي ذكرنا⁽¹⁾.
- ومنها: أن عذاب القبر قد يكون من غير كبير⁽²⁾.

فيقولون له أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأمر الملائكة فسجدوا لك أشفع لنا إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه ألا ترى إلى ما قد بلغنا فيقول آدم إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وإنه قد نهاني عن الشجرة فعصيته نفسي نفسي أذهبوا إلى غيри أذهبوا إلى نوح فيأتون نوحاً فيقولون يا نوح إنك أنت أول الرسل إلى أهل الأرض وقد سخط الله عليك أنك أنتى منى إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه فيقول إن ربي عز وجل قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وإنه قد كانت لي دعوة دعوتها على قومي نفسي نفسي أذهبوا إلى غيري أذهبوا إلى إبراهيم فيأتون إبراهيم فيقولون يا إبراهيم أنت نبي الله وخليفه من أهل الأرض أشفع لنا إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه فيقول لهم إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وإني قد كنت كذبت ثلاث كذبات فذكرهن أبو حيان في الحديث نفسي نفسي أذهبوا إلى غيري أذهبوا إلى موسى فيأتون موسى فيقولون يا موسى أنت رسول الله فضلك الله برسائه ويكلامه على الناس أشفع لنا إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه فيقول إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وإني قد قتلت نفساً لم أؤمر بقتلها نفسي نفسي أذهبوا إلى غيري أذهبوا إلى عيسى ابن مريم فيأتون عيسى فيقولون يا عيسى أنت رسول الله وكلمته أتانا إلى مريم وروح منه وكلمت الناس في المهد صبياً أشفع لنا إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه فيقول عيسى إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله قط ولن يغضب بعده مثله ولم يذكر ذنباً نفسي نفسي أذهبوا إلى غيري أذهبوا إلى محمد فيأتون محمداً فيقولون يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر أشفع لنا إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه فأنطلق قاتني تحت العرش فأقع ساجداً لربي عز وجل ثم يفتح الله علي من محامده وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه على أحد قبلي ثم يقال يا محمد ارفع رأسك سل نقطة واشفع تشفع فأرفع رأسي فأقول أنتي يا رب أنتي يا رب أنتي يا رب فيقال يا محمد أدخل من أنتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب ثم قال والذي نفسي بيده إن ما بين المضراعتين من مصاريع الجنة كما بين مكة وخيبر أو كما بين مكة وبطريقي، 14/ 322 برقم (4343) باب ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً.

(1) في (ب، ج) وردت [ذكرناه].

(2) سيأتي الكلام قريباً في سؤال وعذاب القبر.

- [ومنها: أن التاميات ⁽¹⁾ تسبح ⁽²⁾].
- ومنها: أنها إذا ييست انقطع تسبيحها ⁽³⁾].
- ومنها: نجاسة الأبوال كلها ⁽⁵⁾ على ما قاله أبو حنيفة رحمته؛ فإن اللفظ عام يدخل

(1) في (ب) وردت [الخاصة].

(2) قال تعالى: ﴿وَأَن تَنسَىءَ إِلَّا نَسِيتَ يَتَذَكَّرُ لَكَ لَوْلَا تَنفَعُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾. [الإسراء، من الآية: 44].

(3) في (أ) ورد ما بين المعقوفين بعد قوله [ذكرناه].

(4) الدليل عليه الحديث المتقدم.

(5) اتفق الفقهاء على نجاسة بول وعذرة آدمي وبول وروث ما لا يؤكل لحمه، لما ورد أنه قال: رحمته (استترها من البول)، وقوله رحمته لعمار بن ياسر: (إنما يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقيء والدم والمني)، واختلفوا في نجاسة بول وروث الحيوان مأكول اللحم، وكذا خرو الطير. فذهب المالكية والحنابلة ومحمد بن الحسن وزفر من الحنفية إلى طهارتهما في حياة الحيوان أر بعد ذكاته لحديث العرينين فإن الرسول رحمته (أمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها)، ولو كان نجسا لما أمرهم بذلك، ولصلاته رحمته في مريض الغنم، ولأنه لو كان بول وروث الحيوان مأكول اللحم نجسا لتنجست الحبوب التي تدوسها البقر فإنها لا تسلم من أبوالها. وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أن بول ما يؤكل لحمه نجس نجاسة خفيفة، أما روثه فهو عند أبي حنيفة نجس نجاسة غليظة، وعند أبي يوسف نجاسته خفيفة. والفرق بين النجاسة الخفيفة والغليظة عند الحنفية هو باعتبار كثرة المعفو عنه من الخفيفة وقلة المعفو عنه من الغليظة، لا في كيفية التطهير، لأنه لا يختلف بالغلط والمخفة. وأما خرو ما لا يؤكل لحمه من الطيور فهو نجس نجاسة مخففة عند الحنفية، وخرو ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر إلا الدجاج والبط الأهلي والأوز فنجاسة خرائها غليظة تننة. وذهب الشافعية إلى أن بول الحيوان المأكول اللحم نجس وكذلك روثه، وكذا ذرق الطير، لما ورد أنه رحمته لما جاء له بحجرين وروثه ليستنجي بها أخذ الحجرين ورد الروث وقال: هذا ركس، والركس النجس. وأما أمره رحمته العرينين بشرب أبوال الإبل فكان للتداوي، والتداوي بالنجس جائز عند فقد الطاهر إلا خالص الخمر، ولأن أبوال مأكول اللحم وأروائها مما استحال بالباطن، وكل ما استحال بالباطن نجس. الكاساني، الصنائع: 1/ 80، 81، والفتاوى الخانية بهامش الفتاوى الهندية 1/ 19، والفتاوى الهندية 1/ 46 - 48، والموصلي، الاختيار شرح المختار 1/ 30 - 33، والطحطاوي، مراقي الفلاح ص 30، وجواهر الإكليل 1/ 9، وحاشية المدسوقي 1/ 51، والشرح الصغير 1/ 47، وحاشية الجمل على المنهج 1/ 174، والمجموع 2/ 550، والشريني، مغني المحتاج 1/ 79، وابن قدامة، المغني: 1/ 731 - 832، ومطالب أولي النهى 1/ 234. حديث: "استترها من البول". أخرجه الدارقطني في سننه

فيه بول الصبي قبل يطعم، خلافاً لما⁽¹⁾ قاله الشافعي رحمته، ويدخل في عمومه بول ما يؤكل لحمه من الدواب أنها نجسة عند أبي حنيفة رحمته وأبي يوسف⁽²⁾.

■ ومنها: تعظيم أمر التهاون بأمور الدين.

■ ومنها: أن ترك الحرز⁽³⁾ من النجاسات يوجب نوعاً من العقوبات.

■ ومنها: أن النسيئة⁽⁴⁾ من الموجبات.

فهذه فوائد قوله رحمته، ولا يوجد مثلها في كلام العرب إلا في كلام النبي ﷺ.

[هـ] و⁽⁵⁾ في باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك، ومن قال: يعذب الميت في القبر يوضع فيه الحياة في قول العامة⁽⁶⁾.

(1/ 128) من حديث أبي هريرة وقال: الصواب مرسل، ثم ذكره من حديث ابن عباس بلفظ مقارب، وحديث أمر الرسول ﷺ العرنيين بشرب أبوال الإبل أخرجه البخاري (فتح الباري 1/ 335)، ومسلم (3/ 1296) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. وحديث صلواته ﷺ في مراض الغنم أخرجه البخاري (فتح الباري 1/ 524) ومسلم (1/ 373) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. وحديث: "هذا ركس". أخرجه البخاري (فتح الباري 1/ 256) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(1) في (أ) وردت [خلاف ما].

(2) الجابري، العناية شرح الهداية: 1/ 144، الماوردي، الحاروي في فقه الشافعي: 2/ 250.

(3) في (ج) وردت [الحزر].

والحرز في اللغة: الموضوع الذي يحفظ فيه الشيء، والجمع أحرار، تقول: أحرزت الشيء أحرزاً، أحراراً إذا حفظته وضممت إليك وصته عن الأخذ. وللحرز معان أخرى منها: الموضوع الحصين: يقال: هذا حرز حريز، للتأكيد، كما يقال: حصن حصين. وفي الاصطلاح: هو ما نصب عادة لحفظ أموال الناس، كالدار، والحانوت، والخيمة، والشخص. ابن منظور، لسان العرب: 5/ 33، والمطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 194، مادة (حرز)، وفتح القدير 5/ 142.

(4) من معاني النسيئة لغة: السعي بين الناس بالفتنة، يقال: نم الرجل الحديث نما من بايى قتل وضرب سعى به ليرقع فتنة أو وحشة فالرجل نم تسمية بالمصدر ونما مبالغة والاسم النسيئة والنميم أيضاً. واصطلاحاً: هي نقل الكلام عن المتكلم به إلى غيره على وجه الإفساد. المصباح المنير: 9/ 429، مادة (ن م م): حاشية ابن عابدين: 1/ 378.

(5) الوار ساقطة من نسخة (ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ). وينظر: المرغيناني، الهداية: 2/ 92.

وهل للأنبياء عليهم السلام سؤال في القبر⁽¹⁾؟ وقال الشيخ الإمام الزاهد الصفار رحمه الله تعالى: ليس في هذا نص ولا خبر ولا دليل، فاتفق ذلك عنهم وهو الأصح، وما روي في الخبر من استعاذة رسول الله ﷺ من عذاب القبر⁽²⁾، فذلك للمبالغة في إظهار الافتقار إلى الله تعالى⁽³⁾.

وأما حكم الأطفال في السؤال: فأطفال المسلمين يسألون، وأما أطفال المشركين [ف]⁽⁴⁾ روى الضحاك⁽⁵⁾ عن ابن عباس رضي الله عنهما: (يسألون عن الميثاق الأول)⁽⁶⁾.

رأى فلا يوجد شيء يروى عن يمينه فلا يوجد شيء ثم يؤتى عن يساره فلا يوجد شيء ثم يؤتى من قبل رجله فلا يوجد شيء فيقال له: اقعد فيقعد خائفا مرعوبا فيقال له: ما تقول في هذا الرجل الذي كان فيكم وماذا تشهد به عليه فيقول أي رجل؟ فيقولون: الرجل الذي كان فيكم قال: فلا يهتدي له قال فيقولون: محمد فيقول: سمعت الناس قالوا قفلت كما قالوا فيقولون: على ذلك حيث وعلى ذلك مت وعلى ذلك تبعث إن شاء الله ثم يفتح له باب من قبل الجنة فيقال له: انظر إلى منزلك وإلى ما أعد الله لك لو كنت أطعته فیزداد حسرة وثبورا قال: ثم يضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه قال: وذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه، الآية: 124]. 1/ 535 برقم (1403) كتاب الجنائز.

(1) من البديهي أن الأنبياء لا يسألون في قبورهم؛ لأن أحد الأسئلة التي يسألونها عن نبيه، فلا يعقل أن يسأل النبي عن نفسه!

(2) الحديث في صحيح البخاري: 3/ 332، برقم (789)، باب الدعاء قبل السلام.

(3) أو تعليما لنا هذا الدعاء.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(5) هو الضحاك بن قيس بن خالد بن مالك. أبو أنيس، ويقال أبو أمية، من بني فهر. من قريش. وهو

أخو فاطمة بنت قيس. مختلف في صحبه، كان سيد بني فهر في عصره وأحد الولاة الشجعان.

شهد فتح دمشق، وسكنها. وشهد صفين مع معاوية. ولاء معاوية الكوفة سنة 53هـ بعد موت زياد

ابن أبيه، ونقل إلى ولاية دمشق فتولى الصلاة على معاوية يوم وفاته، وقام بخلافته إلى أن قدم يزيد.

قتل في موقعة مرج راهط عندما امتنع على مروان بن الحكم (65هـ) وهناك ضحاك بن قيس آخر

تابعي وليس صحابيا. ذكره في ابن حجر، الإصابة، وقال: ليس هو بالفهري. ينظر ترجمته في:

تهذيب التهذيب 4/ 448، وابن حجر، الإصابة 2/ 218، والزركلي، الأعلام: 3/ 309.

(6) أورده السيوطي في الجامع الكبير 1/ 9621 برقم (3403)، وقال: ذكرها الحكيم (1/ 314).

والمتفي الهندي في كنز العمال: 14/ 472 وقال: الحكيم عن أنس.

فأما جواب الأطفال عن ذلك: فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمته يتوقف في جوابهم، [فإن أبا حنيفة رحمته يتوقف في أمر سؤال الأطفال، فكذلك في أمر جوابهم] ⁽¹⁾.

إما على مذهب من قال إنهم خدام أهل الجنة، فكان جوابهم على الصواب على ما كان في الميثاق الأول، والسؤال في القبر لا يختص بهذه الأمة، فكان لسائر الأمم الماضية، وهذا في قول عامة العلماء المتقدمين، وقال الشيخ الإمام محمد بن علي الترمذي الحكيم ⁽²⁾ رحمته:

إن السؤال في القبر لهذه الأمة خاصة، وهذا المجموع مما ذكره الشيخ الإمام الزاهد الصفار ⁽³⁾.

[في السراجية: سؤال منكر ونكير حق سؤالهما للأنبياء؛ قيل بهذه العبارة: على ماذا تركتم أنفسكم] ⁽⁴⁾ في عقيدة مولانا حافظ الدين رحمته، كل ما ورد به السمع ولا يأباه العقل يجب قبوله كسؤال منكر ونكير، وهو لكل ميت صغير أو كبير فيسأل، إذا غاب عن الآدميين، وإذا مات في الماء، أو أكله السبع، فهو مسؤول. والأصح أن الأنبياء لا يُسألون، وكذلك يُسأل أطفال المؤمنين، وأبو حنيفة رحمته، يتوقف في أطفال المشركين في السؤال ودخول الجنة ⁽⁵⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(2) هو محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبد الله الحكيم الترمذي: باحث، صوفي، عالم بالحديث وأصول الدين. من أهل (ترمذ) نفي منها بسبب تصنيفه كتابا خالف فيه ما عليه أهلها، فشهدوا عليه بالكفر. وقال السبكي: فجاء إلى بلخ - أي بعد إخراجهم من ترمذ - (قبله) لموافقته إياهم على المذهب. واضطرب مؤرخوه في تاريخ وفاته، فمتهم من قال سنة 255 ومئة 285، وينقض الأول أن السبكي يذكر أنه حدث بنيسابور سنة 285، كما ينقض الثاني قول ابن حجر: إن الأتباري سمع منه سنة 318، أما كتبه، فمنها: (نوادير الأصول في أحاديث الرسول - ط) (والغروي - خ). وغيرها من الكتب القيمة. ينظر: الزركلي، الأعلام: 6/ 272، ابن حجر، لسان الميزان 5/ 308، ومفتاح السعادة 2/ 170، وطبقات السبكي 2/ 20.

(3) السرخسي، المبسوط: 30/ 455، الجواهر النيرة: 5/ 280.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) الأوسي، السراجية: ص 310.

في فتاوي الحجة: فإذا دنا الرجل فإنه يجدد التوبة ويخلق الرأس وما يستحب حلقه، ويقص أظفاره⁽¹⁾، ولا يفعل به هذه الأشياء بعد الموت، ويلقن الشهادتين، كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «(لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله)»⁽²⁾ وبعض المشايخ حملوه عن التلقين عند حضور الأجل، وبعضهم عند الدفن في القبر، ونحن نعمل بهما⁽³⁾ عند الموت وعند الدفن، وقد ورد في بعض الأخبار أنه يسأل في القبر عند الدفن حين يوضع اللين، فلما لم يكن السؤال محالا فلا يكون التلقين محالا⁽⁴⁾.

في كفاية الشعبي: سئل القاضي رحمه الله: عن جواز خروج النساء إلى المقابر يوم الخميس إذا جعلت نساء الحضرة بسمرقند، [و]⁽⁵⁾ ذلك عادة وربما في كل خميس، فقال: لا تسأل عن الجواز والفساد في مثل هذا، وإنما تسأل عن مقدار ما يلحقها من اللعن فيها! واعلم أنها كلما نوت الخروج كانت في لعنة الله وملائكته، وإذا خرجت يحفها الشياطين من كل جانب، وإذا أتت القبر تلعنها⁽⁶⁾ روح الميت، وإذا رجعت كان في لعنة الله تعالى كذلك حتى تعود، هكذا روي في الأخبار: «(أيما امرأة خرجت إلى مقبرة يلعنها ملائكة السموات السبع وملائكة الأرضين السبع فتمشي في لعنة الله)»⁽⁷⁾ أو كلاما هذا معناه⁽⁸⁾ [9x8].

(1) في (ج) وردت [أظفاره].

(2) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بلفظ: (عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لقنوا موتاكم لا إله إلا الله) 4/ 473 برقم (1524) باب تلقين الموتي لا إله إلا الله.

(3) في (أ، ب) وردت [بها].

(4) الجابري، العناية شرح الهداية: 2/ 462، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 397.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(6) في (أ، ب) وردت [يلعنها].

(7) أخرج ابن حبان في صحيحه حديثا مقاربا: 7/ 452، برقم (3178) باب ذكر لعن المصطفى ﷺ زائرات القبور من النساء، وفي سنن الترمذي: 4/ 213، برقم (976)، باب ما جاء في كراهية زيارة القبور، عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لعن الله زائرات القبور". إسناده حسن من أجل عمر بن أبي سلمة، فإن حديثه لا يرقى إلى الصحة.

(8) إلى هنا ينتهي التقديم والتأخير في نسخة (أ).

(9) الطحطاوي، مراقي الفلاح: ص 412.

في التيمية⁽¹⁾، ولا يقبل⁽²⁾ القبور؛ لأنه من عادة النصارى، ولا يضع⁽³⁾ اليد عليها؛ لأن مشايخ مكة يكرهون ذلك⁽⁴⁾.

في النصاب: وسئل أبو نصر بن سلام: عن الصلاة في المقبرة إن كانت القبور ما وراء المصلي؟ لا يكره، وإن كانت⁽⁵⁾ بين يدي المصلي إن كان بينه وبين القبور مقدار ما لو مر إنسان بين يديه لا يكره، فهاهنا لا يكره، والصحيح في المرور مقدار منتهى بصره وهو موضع سجوده، حتى لو مر إلى موضع بحيث لو صلى صلاة الخاشعين يقع بصره عليه يكره، والمسجد كغيره وهو الأصح⁽⁶⁾.

[في الذخيرة: إن المار بين يدي المصلي إذا كان في المسجد، في أي حد⁽⁷⁾ يكره، تكلم⁽⁸⁾ فيه بعض مشايخنا: قالوا في موضع سجوده، والأصح أن بقاع ذلك (كله)⁽⁹⁾ على السواء]⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

في المحيط: إن المرور بين يدي المصلي مكروه، والمار آثم؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((لو علم المار بين يدي المصلي ما عليه لو وقف أربعين))⁽¹²⁾ قال أبو

(1) الدرّة النّعمة في الغنّمة - للشّرنبلالي حسن ابن عمار، أولها الحمد لله الذي من أحلّ الغنائم على هذه الأمة دون غيرها.. الخ. ولم أعره عليه، إيضاح المكتون: 1/ 462.

(2) في (ب، ج) وردت [تقبل].

(3) في (أ، ج) وردت [يوضع].

(4) الفتاوى الهندية: 5/ 351.

(5) في (أ) وردت [كان].

(6) الزيلعي، تبين الحقائق: 1/ 328.

(7) في (ب، ج) وردت [محل].

(8) في (أ، ب) وردت [تكلموا].

(9) لفظة (كله) ساقطة من نسخة (ب).

(10) ما بين المعقوفين حصل تقديم وتأخير في نسخة (أ).

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 140.

(12) أخرج البخاري في صحيحه: (عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بشر بن سعيد: أن زيد ابن خالد أرسله إلى أبي جهنم يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلي فقال أبو جهنم قال رسول الله ﷺ: لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف

يوسف⁽¹⁾ لا أدري أراد بقوله أربعين: أربعين عاماً، أو شهراً، أو يوماً⁽²⁾.
 [في الذخيرة: إن المار بين يدي المصلي إذا كان في المسجد في أي حد يكره،
 تكلموا فيه بعض مشايخنا، قالوا: في موضع سجوده، والأصح (أ/ 160) إن بقاع ذلك
 كلها على السواء]⁽³⁾⁽⁴⁾.
 [في فتاوي الحجة رحمته]⁽⁵⁾.

فصل [في التعزية⁽⁶⁾ والماتم]⁽⁷⁾

يستحب⁽⁸⁾ أن يقال لصاحب التعزية: غفر الله لميتك وتجاوز عنه وتغمد، برحمته

أربعين خبزاً له من أن يمر بين يديه قال أبو التضر لا أدري أقال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة 2/ 323 برقم (480 باب إثم المار بين يدي المصلي).

(1) في (ب) وردت [أبوب].

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 140.

(3) ما بين المعقوفتين ورد مكرراً في نسخة (أ).

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 138.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) التعزية لغة: مصدر عزى: إذا صبر المصاب وواساه ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي: وهي الأمر بالصبر والحمل عليه بوعد الأجر، والتحذير من الرزق، والدعاء للميت بالمغفرة، وللمصاب بجبر المصيبة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 38/ 39 مادة (عزي)، حاشية ابن عابدين 1/ 603.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) لا خلاف بين الفقهاء في استحباب التعزية لمن أصابه مصيبة. والأصل في مشروعيتها: خبر: من عزى مصاباً فله مثل أجره وخبر ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة. ينظر: حاشية ابن عابدين 1/ 603، وحاشية الدررقي 1/ 419، وأسنى المطالب 1/ 334، والشريفي، مغني المحتاج 1/ 355، ابن قدامة، المغني: 2/ 543. وحديث: "من عزى مصاباً فله مثل أجره"، أخرجه الترمذي (3/ 376) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وضعفه ابن حجر في التلخيص (2/ 138). وخبر "ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة إلا كساه الله..." أخرجه الخطيب في تاريخه (7/ 397) وفي إسناده جهالة.

ورزقك الصبر على مصيبتك وأجرك [على] ⁽¹⁾ موته؛ وأما النوح [والصباح] ⁽²⁾ العالِي لا يجوز، والبكاء مع رقة القلب لا بأس [به] ⁽³⁾، لأنه رحمة جعل [لها] ⁽⁴⁾ الله تعالى في قلب العباد ⁽⁵⁾.

ويكره للرجال تسويد الثياب وتزريقه [للتعزية] ⁽⁶⁾، ولا بأس بالتسويد للنساء؛ لما روي أن امرأة، سألت: عروة بن الزبير رحمته، فقالت ⁽⁷⁾: إن زوجي مات ولي خمار مصبوغ بيقم ⁽⁸⁾، فقال ⁽⁹⁾ اصغيه بأسود ⁽¹⁰⁾.

وقال سهل بن زكوان ⁽¹¹⁾: شهدت أم الحسين ⁽¹²⁾ بنت ⁽¹³⁾ الحسين بن علي رحمته

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 324.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(7) في (أ) وردت [فقال] بالتذكير.

(8) في (ب، ج) وردت [يسقم]. والبقم: شجر يصنع به، وهو صبغ معروف. ابن منظور، لسان العرب: 12 / 52 مادة (يقم).

(9) في (أ) وردت [وقال].

(10) في (أ) وردت [أسود]. والأثر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (12135) 7 / 50 باب ما تنفي المتوفى عنه. ولم أظفر بحكم لأحد العلماء عليه.

(11) لم أعثر على ترجمة له فيما بين يدي من الكتب.

(12) في (أ) وردت [الحسن] وهي: سكين بنت الحسين بن علي بن أبي طالب: نبيلة شاعرة كريمة. دخلت على هشام (الخليفة) وسانته عماته ومطرفه ومنطقته، فأعطاها ذلك. تزوجها مصعب بن الزبير، وقتل، فتزوجها عبد الله بن عثمان بن عبد الله، فمات عنها، وتزوجها زيد بن عمرو بن عثمان بن عفان، فأمره سليمان بن عبد الملك بطلاقها، تشاؤما من موت أزواجها، ففعل. أخبرها كثيرة. وكانت إقامتها ووفاتها بالمدينة. وكانت أجمل الناس شعرا، تصفف جمعتها تصفيفا لم ير أحسن منه، و(الطرة السكينة) منسوبة إليها. ينظر: الزركلي، الأعلام: 3 / 106، نهاية الأرب: 52، 331، وجمهرة الأنساب: 403، والإكمال: 4 / 316، ابن حبان، الثقات: 4 / 352.

(13) في (أ) وردت [بنت].

جين قتل زوجها مصعب بن الزبير⁽¹⁾ رحمته الله سؤدت⁽²⁾ ثيابها، وأمرت جواربها فسودن ثيابهن⁽³⁾.

وأما تسويد الخدود والأيدي، وشق الجيوب وخدش الوجوه، ونشر الشعور، ونثر التراب على الرؤوس، والضرب على الفخذ والصدر، وإيقاد النار على رؤوس القبور، فكلها من رسوم الجاهلية والباطل والغرور⁽⁴⁾، قال كثير من المتأخرين [من]⁽⁵⁾ علمائنا: يكره الاجتماع عند صاحب الميت، ويكره له أن يجلس في بيته حتى يؤتى فيعزى، بل إذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليتفرقوا! ويشغل الناس بأمورهم، وصاحب الميت بأمره كذا⁽⁶⁾ قال الشيخ أبو بكر الوراق⁽⁷⁾.

(1) هو مصعب بن الزبير بن العوام بن خويلد، أبو عبد الله، الأسدي القرشي، أحد الولاة الأبطال في صدر الإسلام، وقد حكى عن عمر بن الخطاب رحمته الله، وروى عن أبيه الزبير وأبي سعيد الخدري وسعد، وروى عنه الحكم بن عتبة وعمر بن دينار الجمحي، وقال الشعبي: ما رأيت أميراً على منبر قط أحسن منه، ونقل ابن كثير عن مصعب بن الزبير، أنه قال في التواضع: العجب من ابن آدم كيف يتكبر وقد جرى في مجرى البول مرتين. ينظر: الزركلي، الأعلام: 247 / 7، الطبقات الكبرى: 182 / 5.

(2) في (ج) وردت [سؤدت].

(3) لم أعثر عليه.

(4) اتفق الفقهاء على أنه يحرم لطم الخدود وخمشها وشق الجيوب ونحو ذلك من الأفعال عند المصيبة، لما في الصحيح: (ليس منا من ضرب الخدود أو شق الجيوب أو دعا بدعوى الجاهلية). البحر الرائق: 368 / 5، التاج والإكليل: 368 / 2، والمجموع 307 / 5، ومطالب أولي النهى 88 / 1، وفتح الباري 3 / 163 - 164، وعمدة القاري 87 / 8، 93. وحديث: "ليس منا من ضرب الخدود...". أخرجه مسلم (99 / 1) من حديث ابن مسعود.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ) (ب).

(6) في (ج) وردت [كذلك].

(7) أحمد بن علي، أبو بكر الوراق، ذكره أبو الفرج محمد بن إسحاق في "الفهرست"، في جملة أصحابنا، بعد أن ذكر الكرخي، فقال: وله من الكتب: كتاب "شرح مختصر الطحاوي". ولم يزد. وذكر في "الفتية" أنه خرج حاجاً إلى بيت الله الحرام، فلما سار مرحلة، قال لأصحابه: ردوني، اركبتم سبعمئة كبيرة في مرحلة واحدة. فردوه. رحمه الله تعالى. الغزي، الطبقات الستة في تراجم الحنفية: 122 / 1، وينظر: الإكمال: 190 / 4، ابن حجر، تهذيب التهذيب: 450 / 9، حلية الأولياء: 235 / 10.

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمته قال: إذا عزی أهل الميت ⁽¹⁾ مرة، فلا ينبغي للذي عزاه مرة أن يعزیه مرة أخرى ⁽²⁾، وقد جاء ذلك في الخير المروي ⁽³⁾.

فصل في الاستئجار للغسل والحمل والحفر

في الفتاوى ⁽⁴⁾ الحسامية في كتاب الوقف: مقبرة موقوفة، استأجر رجلاً ليحفر له القبر ⁽⁵⁾.....

(1) اتفق الفقهاء على أن يعزى أهل المصيبة، كبارهم وصغارهم، ذكورهم وإناثهم، إلا الصبي الذي لا يعقل، والشابة من النساء، فلا يعزى إلا النساء ومحارمها، خوفاً من الفتنة. ونقل ابن عابدين عن شرح الميتة: تستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يفتن. وقال المددري: وتنب تعزية لأهل الميت إلا مخشية الفتنة. ينظر: الشريفي، مغني المحتاج 1/ 354، 355، وابن قدامة، المغني: 2/ 543 - 545، وحاشية الدسوقي 1/ 419، 603، وحاشية ابن عابدين 1/ 603 - 604.

(2) كره الفقهاء الجلوس للتعزية في المسجد. وكره الشافعية والحنابلة الجلوس للتعزية، بأن يجتمع أهل الميت في مكان ليأتي إليهم الناس للتعزية؛ لأنه محدث وهو بدعة؛ ولأنه يجدد الحزن. ووافقهم الحنفية على كراهة الجلوس للتعزية على باب الدار، إذا اشتمل على ارتكاب محظور، كفرش البسط والأطعمة من أهل الميت. نقل الطحطاوي عن شرح السيد أنه لا بأس بالجلوس لها ثلاثة أيام من غير ارتكاب محظور. وذهب المالكية: إلى أن الأفضل كون التعزية في بيت المصاب. وقال بعض الحنابلة: إنما المكروه البيتة عند أهل الميت، وأن يجلس إليهم من عزى مرة، أو يستديم المعزي الجلوس زيادة كثيرة على قدر التعزية. ينظر: الطحطاوي على مراقبي الفلاح ص 339، والدسوقي 1/ 419، والمجموع 5/ 306، كشف القناع 2/ 160.

(3) جمهور الفقهاء: على أن مدة التعزية ثلاثة أيام. واستدلوا لذلك بإذن الشارع في الإحداد في الثلاث فقط، بقوله رحمته: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج: أربعة أشهر وعشراً) وتكره بعدها؛ والتعزية مرة واحدة تكفي، لما جاء عن علي ابن أبي طالب رحمته قال: قال النبي ﷺ: (أعظم العيادة أجراً أخفها والتعزية مرة)، الفتاوى الهندية: 1/ 167، الدسوقي 1/ 419، والمجموع 5/ 306، كشف القناع 2/ 160. وحديث "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر..." أخرجه البخاري (الفتح 3/ 146) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها، وحديث: (أعظم العيادة أجراً أخفها والتعزية مرة)، أخرجه البيهقي، في شعب الإيمان: 6/ 542.

(4) في (ب) وردت [فتاوى].

(5) في (ب) وردت [قبر].

جاز بالاتفاق؛ لأنه بمنزلة عمارة بيت بأجرة معلومة⁽¹⁾.

وإن استأجر رجلا ليفسل ميته لا يجوز؛ لأنه استئجار على الطاعة والطهارة، وإن استأجر رجلا⁽²⁾ ليحملوا الميت إلى المقبرة⁽³⁾ فهذا على وجهين⁽⁴⁾: إن كان في موضع فيه غيرهم من الناس جاز ذلك؛ لأنه لم يتعين حملهم إذا كان الناس كثيرا، وإن كان في موضع لا يكون غيرهم فلا يجوز؛ لأن حمل الميت المسلم ودفنه واجب وقد تعينوا [لـ]⁽⁵⁾ ذلك، فلا يجوز استئجارهم على شيء [هو]⁽⁶⁾ واجب عليهم، قال الحجة رحمته: [و] ينبغي أن يصح؛ لأن خرج التجهيز والتكفين [والدفن]⁽⁸⁾، قد سبقت [الوصية]⁽⁹⁾ لمن يعمل ذلك وصار في معنى الوصية المشروطة⁽¹⁰⁾ لهم، وقد قلت رغبات الناس في مثل هذه الخيرات؛ فيجوز دفع الأجرة [إليهم]⁽¹¹⁾⁽¹²⁾.

(1) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أخذ الأجرة على تغسيل الميت جائز، وأنه يؤخذ من تركه الميت، كالتجهيز والتلقين. وصرح الحنفية بأن الأفضل أن يغسل الميت مجانا، فإن ابتغى الغاسل الأجر جاز إن كان ثمة غيره، وإلا فلا؛ لتعينه عليه؛ لأنه صار واجبا عليه عينا، ولا يجوز أخذ الأجرة على الطاعة. رذهب البعض إلى الجواز. ينظر: حاشية ابن عابدين 1/ 576، والفتاوى الهندية 1/ 159، 160، والاختيار 1/ 91، الشرح الصغير 1/ 551، رحاشية الدسوقي 4/ 458، ونهاية المحتاج 6/ 5 وكشاف القناع 4/ 403.

(2) في (أ) وردت [رجلا].

(3) في (ب) وردت [القبر].

(4) في (ب، ج) وردت [الوجهين].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(10) في (ب) وردت [الشروط] وفي (ج) وردت [المشروط].

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(12) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 3/ 41.

وقال أبو يوسف رحمه الله [في]⁽¹⁾ رجل مات في السوق فاستأجروا فرما ليحملوه⁽²⁾ إلى منزله: صحت الإجارة ولهم الأجرة⁽³⁾، ولو استأجروهم [ليحملوه]⁽⁴⁾ إلى القبر لا يجوز، والفتوى على أنه يجوز على ما شرطوا، وكذلك تجب أجرة المعلم والمؤذن [و]⁽⁵⁾ الذي يؤم الناس في القرى⁽⁶⁾ ومساجد المحلات وغيرها من⁽⁷⁾ الخيرات؛ لقلة الرغبات في الحسنة في الحسنات⁽⁸⁾.

ولو غسل ميت فوق في الماء القليل لم يتنجس الماء؛ لأنه طاهر أما الكافر وإن غسل يتنجس الماء؛ لأنه نجس كالكلب والخنزير، والسقط الذي سقط ميتا أيضا يتنجس وإن غسل [والله أعلم]⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

فصل في أحكام القبر

ومن حفر قبراً لنفسه قبل موته فلا بأس به ويؤجر عليه، هكذا عمل عمر بن عبد العزيز، والربيع بن خيثم⁽¹¹⁾،

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [ليحملوا].

(3) في (أ) وردت [الأجر].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وفي (ب) وردت [ليحملوا].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ) وردت [بالقرى].

(7) في (ب) وردت [أن].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 232 / 5.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) الزبيدي، الجوهرية الثيرة: 401 / 1.

(11) هو الربيع بن خيثم بن عائد بن عبد الله بن موهب بن منفذ الثوري، أبو يزيد، الكوفي، روى عن النبي ﷺ مرسلًا وعن عبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن أبي ليلى وأبي أيوب الأنصاري وغيرهم؛ وعنه ابنه عبد الله ومنذر الثوري والشعبي والنخعي ويكر بن ماعز وغيرهم. قال الشعبي: كان الربيع أشد أصحاب ابن مسعود ورعًا. وقال منذر والثوري: شهد مع علي صفين. توفي سنة (63هـ) وقيل: (61هـ) بنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب 3 / 242، وابن سعد، الطبقات 6 / 182، وتهذيب الكمال 9 / 70 - 76.

وأبو سنان⁽¹⁾، ومطرف بن عبد الله الشخير⁽²⁾، وسيف⁽³⁾ بن هارون البرجمي⁽⁴⁾ وغيرهم
رحمهم الله.

وحكي عن القعقاع⁽⁵⁾ بن حكيم⁽⁶⁾ رحمهم الله قال: حفرت لنفسي قبراً منذ ثلاثين سنة،
فلو جاء ملك الموت، ما دفعت شيئاً ولا منعت⁽⁷⁾، ولأن في ذلك [زيادة]⁽⁸⁾ ترهيب⁽⁹⁾
وتنبيه وترغيب على الطاعات⁽¹⁰⁾.

(1) لم أميز من يقصد بأبي سنان هنا.

(2) في (أ) وردت [الشخين]، وهو مطرف بن عبد الله بن الشخير، أبو عبد الله الحرشي العامري. من
كبار التابعين. له كلمات في الحكمة مأثورة. روى عن أبيه وعلي وعمار وأبي ذر وعثمان وعائشة
وعثمان بن العاص وعمران بن الحصين وعبد الله بن مغفل المزني وغيرهم. وحدث عنه الحسن
البصري وأخوه يزيد بن عبد الله وقتادة، وثابت البناني وغيرهم. وذكره ابن سعد فقال: روى عن
أبي بن كعب، وكان ثقة، له فضل، وورع، وعقل، وأدب. وقال العجلي: كان ثقة لم ينسج بالبصرة
من فتنة ابن الأشعث إلا هو وابن سيرين. توفي سنة (87هـ) ينظر ترجمته في: تهذيب التهذيب
10/ 173، وابن سعد، الطبقات 7/ 141، والبداية والنهاية 9/ 69، والتجويد الزاهرة 1/ 214،
وشذرات الذهب 1/ 110، والذهبي، تذكرة الحفاظ 1/ 60.

(3) في جميع النسخ وردت [يوسف]، وما أثبتناه هو الصواب.

(4) سيف بن هارون البرجمي من بني تميم من أنفسهم وقد روي عنه وأخوه سنان بن هارون وقد
روي عنه أيضاً عمر بن عبيد الطنافسي ويكنى أبا حفص مولى لإياد بن نزار بن معد، توفي
بالكوفة سنة خمس وثمانين في خلافة هارون، وكان شيخاً قديماً، وقال ابن عدي له أحاديث
ليست بالكثيرة وفي رواياته بعض النكرة، روى له الترمذي وابن ماجه حديثاً واحداً في السؤال
عن الفراء والسنن والجين، الطبقات الكبرى: 6/ 387، ابن حجر، تهذيب التهذيب: 4/ 261.

(5) في (أ) وردت [قعقاع]، القعقاع بن حكيم: هو كنانى مدني تابعي. روى عن ابن عمر، وجابر،
وأبي صالح السمالك، وغيرهم. روى عنه سعيد المقبري، وسهيل بن أبي صالح، ومحمد بن
عجلان، وغيرهم، وانفقوا على توثيقه، تهذيب الأسماء: 578، الثقات ابن حبان: 5/ 323.

(6) في (ب، ج) وردت [الحكيم].

(7) لم أعثر على هذا الأثر.

(8) ما بين المعرفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) في (ب) وردت [تنزيه].

(10) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6/ 240.

[مقدار القبر]

وأما قدر القبر طولاً⁽¹⁾ وعرضاً⁽²⁾ وعمقاً⁽³⁾ فروى الحسن بن زياد رحمته عن أبي حنيفة رحمته قال: طول القبر على قدر طول الإنسان، وعرضه قدر نصف قامته⁽⁴⁾. وقال خلف بن أيوب رحمته: ينبغي أن يكون عمق القبر إلى السرة⁽⁵⁾، وعند⁽⁶⁾ بعضهم إلى النحر، وروي في الأخبار: (أعمقوا قبوركم)⁽⁷⁾، والمعنى فيه صيانة الميت عن تعرض السباع وعن النش ودفعا للرائحة الكريهة عن الزائرين، ويكره أن يدفن الميت في داره وإن (أ/ 161) [كان]⁽⁸⁾ صغيراً إلا لضرورة⁽⁹⁾؛ لأن هذه⁽¹⁰⁾ سنة الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين [فإنهم دفنوا حيث⁽¹¹⁾ ماتوا]⁽¹²⁾⁽¹³⁾. وقال الحجة رحمته: قرأت في الفتاوى: يكره القبور على السور، ويكره الآجر في القبور، ورأيت أربع مرات خربت الجدران⁽¹⁴⁾ والمنارات والمزارات والرباطات⁽¹⁵⁾.

(1) في (ب) وردت [طول].

(2) في (ب) وردت [عرض].

(3) في (ب) وردت [عمق].

(4) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 64 / 1، ابن مازة، المحيط البرهاني: 351 / 2.

(5) في (ب) وردت [الشق].

(6) في (ب) وردت [عن].

(7) الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى برقم (6544) 3 / 413، عن عاصم بن كليب عن أبيه

عن رجل من الأنصار، في باب ما يستحب من اتساع القبر وأعماقه، وقال عنه الترمذي: حسن صحيح، في خلاصة الأحكام: 1013 / 2.

(8) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [بضرورة].

(10) في (أ) وردت [هنا].

(11) في (ب) وردت [حين].

(12) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ج).

(13) فتاوى السعدي: 817 / 2.

(14) في (أ) وردت [الجدران].

(15) في (أ، ج) وردت [الرباط].

[من] ⁽¹⁾ الولاة لعمارة حصن الهنود وسور الجديدة ⁽²⁾ يبلغ، ثم خربت القلعة والسور بعد ما خربت المساجد والمشاهد والقبور، وهذه مرة خامسة في سنة تسع وتسعين وخمسمائة، والله عاقبة الأمور ⁽³⁾.

وفي وقف الفتاوى أيضاً: رجل حفر قبراً فأرادوا دفن ميت آخر فيه، إن كانت المقبرة واسعة يكره ذلك لأن صاحبه يتوحش بذلك، وإن كانت ضيقة جاز، قال الفقيه أبو الليث رحمته الله: [أن أحداً] ⁽⁴⁾ من الناس لا يدري بأي أرض يموت، ولكن يضمن ما أنفق صاحبه فيه، وهذا كمن بسط بساطاً أو مصلى في المسجد أو المجلس، فإن كان المكان واسعاً لا يصلي ولا يجلس عليه غيره، وإن كان المكان ضيقاً جاز لغيره أن يرفع البساط ويصلي في ذلك المكان، أو يجلس [فيه] ⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾.

فصل في نقل الميت من بلد إلى بلد أو قبر إلى قبر

النقل على وجهين إما إن يكون قبل الدفن أو بعده:
وبعد الدفن على ثلاثة أوجه: [ييجوز] ⁽⁷⁾ بالاتفاق، وفي وجه لا يجوز بالاتفاق ⁽⁸⁾، وفي وجه اختلفوا فيه، أما الأول: إذا دفن في أرض مغصوبة، أو [في] ⁽⁹⁾ كفن مغصوب ولا يرضى صاحبه إلا بنقله عن ملكه أو يزرع ثوبه ونبشه، جاز أن يحول منه بالاتفاق، فإذا نقل جاز لصاحب الأرض أن يزرع فيها.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [الجديل].

(3) ينظر: فتاوى السخدي: 130 / 1.

(4) في (أ) وردت [أحد].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 120 / 6.

(7) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وفي (ب) وردت [مع].

وأما الذي لا يجوز نقله بالاتفاق: كالأم إذا أودت⁽¹⁾ أن ترى وجه ولدها أو تنقله إلى مقبرة أخرى، لا يجوز بالاتفاق⁽²⁾.

قال الحجة رحمته: كانت في جوار المسجد [الجامع]⁽³⁾ امرأة صالحة مات ابنها شاباً، فبعد أيام أمرت بنش قبر ولدها، ورأت ولدها في أحوال هائلة، فرجعت إلى البيت ومرضت وتوفيت بأقل من أسبوع! فلا ينبغي أن يفعل مثل هذا⁽⁴⁾.

وأما الذي اختلفوا فيه: بأن غلب القبر ماء كثير، فعند بعض المشايخ جاز لهم تحويله عن⁽⁵⁾ ذلك الموضع؛ لما روي أن رجلاً رأى صالح⁽⁶⁾ بن عبيد⁽⁷⁾ الله رحمته في المنام يقول: حولوني عن قبري؛ فقد آذاني الماء! ورأى ذلك ثلاث مرات فأتى⁽⁸⁾ ابن عباس رحمته فأخبره، فظنوا فإذا شقه الذي يلي الأرض في الماء، فحولوه، فقالت أمه وكأنني أنظر إلى الكافور في عينيه لم يتغير منه شيء إلا عقيقته فإنها مالت عن موضعها! والفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول أولاً: جاز لهم أن يحولوه بسبب الماء، ثم رجع وقال: لا يحل ذلك، وكان⁽¹⁰⁾ في قضاء الله عز وجل وقدره⁽¹¹⁾.

(1) في (ب) وردت [ولدت].

(2) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 473 / 5، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 253 / 1.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) لم أشر على هذه القصة.

(5) في (ب) وردت [من].

(6) في (أ) وردت [صالحة].

(7) في (أ) وردت [عبد].

(8) لم أشر عليه إلا في لسان الميزان أو من نقل عن لسان الميزان، حيث قال: (صالح بن عبيد الله الأزدي عن أبي الجوزاء قال أبو الفتح الأزدي في القلب منه شيء انتهى وقال العجلي بصري يكنى أبا يحيى عن عمرو بن مالك إسناده غير محفوظ والحق معروف بغير هذا الإسناد قال البخاري فيه نظير لسان الميزان: 175 / 3، وينظر: التاريخ الكبير: 273 / 4.

(9) في (ب) وردت [فقال].

(10) في (ب) وردت [فكن]، وفي (ج) وردت [فكان].

(11) عثرت على هذه القصة، في الطحطاوي، مراقي الفلاح: ص 408.

[و] ⁽¹⁾ إن الفقيه أبا جعفر الهندواني رحمته الله توفي ببخارى وحمل إلى بلخ ⁽²⁾، وحكي أنه يستقبل أهل بلخ جنازته من موضع إلى موضع، ودلت المسألة على ⁽³⁾ جوازه، وهي أن رجلا لو أوصى أن ينقل بعد موته إلى وطنه، فأنفق الوصي مالا من تركته في نقله جاز وذلك من الثلث، ولم يضمن الوصي للورثة ⁽⁴⁾ شيئا صغارا كانوا أو كبارا إذا لم يجاوز الثلث، وبهذا كان يفتي الفقيه أحمد بن إبراهيم الكراشي رحمته الله ⁽⁵⁾، وقال الفقيه أبو القاسم الصفار رحمته الله : إن الوصية بالنقل باطلة، [إلا] ⁽⁶⁾ إذا كان الورثة كبار فأجازوا فلا يضمن ⁽⁷⁾.

في النسفية: وسئل عن يساط أو مصلى كتب عليه في النسخ ⁽⁸⁾ : (الملك لله) ثم فصل الحروف عن الحروف بالقطع أو بخياطة شيء آخر عليه حتى لم يبق الكلمة متصلة، هل تسقط ⁽⁹⁾ كراهية وطنه واستعماله؟ اعتبارا بما ⁽¹⁰⁾ إذا كان عليه تماثيل فقطعت رؤوسها سقط كراهيتها؟ فقال: لا يسقط كراهيتها، ولا يباح بسطها والقعود والمشي والاضطجاع عليها؛ لأن الكلمة وإن فصلت فالحروف ⁽¹¹⁾ المفردة ⁽¹²⁾ قائمة، ولهذه الحروف حرمة؛ فإن نظم القرآن، والأخبار، وأسماء الله تعالى بهذه الحروف المعجزة، وكذا الجواب إذا كان عليه الملك ولم يكن معه غيره، وكذلك الألف وحده

(1) ما بين المعرفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (ج) وردت [البلخ].

(3) في (أ) وردت [عن].

(4) في (أ) وردت [لورثته].

(5) في (أ، ج) وردت [الكراشي] ولم أعر على ترجمة لأي منهما.

(6) ما بين المعرفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) البائري، العناية شرح الهداية: 223 / 16.

(8) في (ب) وردت [النسخ].

(9) في (أ، ب) وردت [يسقط].

(10) في (ب، ج) وردت [بها].

(11) في (ب) وردت [بالحروف]، وفي (ج) وردت [الحرف].

(12) في (ب) وردت [المفردة].

واللام، وكذلك⁽¹⁾ كل حرف لا لكتابة⁽²⁾ اسم الله تعالى، لكن ربما كونه حرفاً من الحروف التي بها نظم ما ذكرنا⁽³⁾.

قال وكان بعض أئمة سعدانة⁽⁴⁾ من أقراني من يقوم من الشبان يرمون [في]⁽⁵⁾ الهدف، وذلك في حال صباي، وكانوا يكتبون عليه: أبو جهل، وكانوا يقصدون بالرمي، فنهاهم [عن ذلك]⁽⁶⁾، ثم مر عليهم بعد ذلك وقد فصلوا هذه الحروف بعضها عن بعض، فنهاهم عن ذلك أيضاً، وقال: ما نهيتكم في الابتداء لأجل الكلمة، لكن نهيتكم لأجل الحروف، ولها حرمة، لما مر من بيانه⁽⁷⁾.

ثم قال: فقد أهدى إلي [بعض]⁽⁸⁾ أحبائي [مصلی]⁽⁹⁾ مضرباً في غاية الجودة فنشرته بعد ما غاب مهديه، فإذا⁽¹⁰⁾ فيه⁽¹¹⁾ سور وآيات وأذكار ودعوات، فأمرت بأن يجعل في لفافة جيدة، ويوضع⁽¹²⁾ في أعلى موضع [لا يوضع]⁽¹³⁾ فوقه شيء، ولا يستعمل في شيء، قال: والواجب على من وقع عليه مثل هذا أن (أ/ 162) يفعل مثله، ولو باعه أو وهبه [لغيره]⁽¹⁴⁾ فلا بأس [به]⁽¹⁵⁾، فإن استعمله⁽¹⁶⁾ الثاني، أو تقضه، أو خرقه، أو كساه به

(1) في (ب) وردت [وكذا].

(2) في (ب) وردت [يكتابه].

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 5 / 297.

(4) في (ب، ج) وردت [سفدانة].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وفي (ج) وردت [د].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 5 / 297.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (أ) وردت [وإذا].

(11) في (ج) وردت [به].

(12) في (أ، ب) وردت [وضع].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(16) في (ج) وردت [استعمل].

غيره، أو ⁽¹⁾ أرخاه عند بابهِ إرخاء الستر ⁽²⁾، أو علقه تعليق الإزار، أو ⁽³⁾ اتخذ ⁽⁴⁾ به المحارب ⁽⁵⁾، أو الجدران ⁽⁶⁾ واستعمله نوع استعمال كره ذلك كله؛ لما فيه من الابتدال [والله أعلم بالصواب] ⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

باب الشهيد

[م] ⁽⁹⁾، إنما سمي شهيداً ⁽¹⁰⁾ لأن الملائكة يشهدون موته ⁽¹¹⁾ إكراماً ⁽¹²⁾، فيكون ⁽¹³⁾ فعلاً بمعنى مفعول، استشهد الرجل [أحضر، يعني إلى رحمة الله تعالى] ⁽¹⁴⁾، وقيل سمي شهيداً؛ لأنه مشهود له بالجنة قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَلَّيْنَ قَاتِلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ⁽¹⁵⁾ [الآية] ⁽¹⁶⁾.....

(1) في (ب) وردت [ر].

(2) في (أ، ب) وردت [السور].

(3) في (ب) وردت [ر].

(4) في (أ، ب) وردت [يتخذ].

(5) قال في الرازي، مختار الصحاح: 1/ 54: "المحارب صدر المجلس ومنه محراب المسجد والمحارب أيضاً الغرفة". مادة (ح ر ب).

(6) في (هـ) وردت [الجدران].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) الفتاوى الهندية: 323 / 5.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (ب) وردت [شهيد].

(11) في (ج) وردت [موقفه].

(12) في (أ) وردت [إكراماً] بزيادة الواو.

(13) في (ج) وردت [فيكون مشهوداً].

(14) ما بين المعقوفتين وردت عبارة فارسية [حاضر أوردته شد يعني برحمت خدای تعالی]، وما أثبتناه تم ترجمته من قبل مترجم.

(15) سورة آل عمران، من الآية: 169.

(16) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

سمي [به] ⁽¹⁾ لأنه يحضر بحضرة الحي ⁽²⁾، بأن قتل بالسيف أو ما يقوم مقامه ⁽³⁾.
ي، قوله: وبه أثر [الجراحة] ⁽⁴⁾، يريد بالأثر علامة استدلل ⁽⁵⁾ بها أنه مقتول، نحو
الذبح ⁽⁶⁾ والطعن ⁽⁷⁾ والجرح ⁽⁸⁾ والرض ⁽⁹⁾ وسيلان الدم من غير موضع معتاد، مثل أن
يكون الدم يسيل من عينه ⁽¹⁰⁾ أو أذنه، فإن ⁽¹¹⁾ كان يسيل من فمه فإنه ينظر، فإن ارتقى

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وفي نسخة (ج) وردت [به] مقدمة على [سمي].

(2) في (أ) وردت [الحق].

(3) البايبرتي، العناية شرح الهداية: 25 / 3، الزيلعي، تبين الحقائق: 218 / 3، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 432 / 1، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 66 / 1.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) وردت في جميع النسخ (استبدل).

(6) يطلق الذبح في اللغة على الشق وهو المعنى الأصلي، ثم استعمل في قطع الحلقوم من باطن عند
التصلي، وهذا المعنى ذكره صاحب اللسان، والحلقوم هو مجرى النفس - يفتح الفاء - والمراد
بالباطن مقدم العنق، والتصلي - يفتح النون وكسر الصاد - مفصل ما بين العنق والرأس تحت
اللحجين، وابن منظور، لسان العرب: 436 / 2، والمطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1 / 303، مادة: (ذبح).

(7) قال في اللسان: "طعته بالرمح يطعنه طعنا... وخزه بحربة: 265 / 13، وينظر: الأفعال: 298 / 2،
العين: 15 / 2، الأفعال المتعدية بحرف: 215 / 1، المعجم الوسيط: 558 / 2، معجم مقاييس
اللغة: 412 / 3.

(8) الجرح - يفتح الجيم - وفعله من باب نفع. يقال: جرحه يجرحه جرحا إذا أثر فيه بالسلاح،
والجرح - بضم الجيم - الاسم، والجمع جروح، وجراح، وجاء جمعه على أجراح، والجراحة
اسم الضربة أو الطعنة. ويقال امرأة جريح ورجل جريح، والاستجراح: النقصان والعيب والفساد.
يقال استجرحته الأحاديث أي فسدت وجرح روايتها، ويقال جرحه بلسان جرحا عابه وتنقصه،
ومنه جرح الشاهد إذا طعن فيه ورد قوله وأظهر فيه ما ترد به شهادته. ابن منظور، لسان العرب:
422 / 2، والمطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1 / 138، مادة: (جرح).

(9) الرض في اللغة: الدق، والكسر، والقطع. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 154 / 7 مادة
(رضض).

(10) في (ب) وردت [عينه] بالثنية.

(11) في (ب، ج) وردت [وإن].

من جوفه وهو دم صافي فهو مقتول، وإن لم يكن كذلك فهو ميت [حتف]⁽¹⁾ أنفه، وكذلك إن كان يسيل من أنفه أو دبره أو ذكره؛ لأن خروج الدم من هذه المواضع معتاد⁽²⁾.

قوله: أو قتله المسلمون ظلما، احترازا عن القتل قصاصا أو رجما⁽³⁾.

م، [أو]⁽⁴⁾ هذا إذا كان القاتل معلوما، أما إذا وجد القتيل في محله ولم يعرف قاتله تجب⁽⁵⁾ القسامة⁽⁶⁾ والدية⁽⁷⁾، فلا يكون شهيدا⁽⁸⁾.

ي، قوله: ولم يجب بقتله دية، يريد به أن قتله لم يكن موجبا [للدية]⁽⁹⁾ حالة الجباشرة، واصطلاح الأولياء بعد القتل على الدية لا يخرجهم عن حكم الشهادة، ولا يلزمه⁽¹⁰⁾ على هذا إذا قتل الأب ابنه عمدا؛ لأن موجب ذلك هو القصاص، وإنما سقط⁽¹¹⁾ باعتبار شبهة، الجزية ووجوب الدية لا يخرجهم عن حكم الشهداء؛ والأصل

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) الرومي، الينابيع: ص 417. وما بعدها، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 66.

(3) الرومي، الينابيع: ص 418؛ البائري، العناية شرح الهداية: 3/ 24، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 103، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 432.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(5) في (أ) وردت [بحسب]، وفي (ب) وردت [يجب].

(6) من معاني القسامة في اللغة: الأيمان تنقسم على أولياء القتيل إذا ادعوا الدم. ومن معاني الهدنة: تكون بين العدو والمسلمين. ومن معانيها: الحسن. والقسامة في الاصطلاح عند الحنفية: هي أن يقول خمسة من أهل المحلة إذا وجد قتيل فيها: بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا. المصباح المعير 7/ 401 (القاف مع السين). بدائع الصنائع 7/ 286، وتكملة فتح القدير 8/ 384.

(7) الدية: هي في اللغة مصدر ردى القاتل القتيل يديه دية إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس، وأصلها ودية، فهي محذوفة الفاء كعدة من الوعد وزنة من الوزن. وكذلك هبة من الوهب. والهاء في الأصل بدل من فاء الكلمة التي هي الواو، ثم سمي ذلك المال (دية) تسمية بالمصدر. وفي الاصطلاح عرفها بعض الحنفية بأنها اسم للمال الذي هو بدل النفس، المغرب: 5/ 329 مادة: "ودي". اللباب شرح الكتاب 3/ 44، وتكملة فتح القدير 9/ 204، 205.

(8) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 5/ 58.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (أ) وردت [يلزم].

(11) في (ج) وردت [تسقط].

في هذا أن كل طاهر مكلف قتل مظلوماً بحديدة ولم يجب عن نفسه بدل هو مال حال⁽¹⁾ القتل، ولا صار إلى حالة التمرض⁽²⁾؛ فهو في معنى شهداء أحد⁽³⁾.

وإنما شرطنا أن يكون مكلفاً؛ لأن الصبي والمجنون إذا استشهدا⁽⁴⁾ يغسلان عند أبي حنيفة ~~مِنْ~~، خلافاً⁽⁵⁾ لهما، وإنما شرطنا أن يكون طاهراً؛ لأن الجنب إذا استشهد غسل عنده خلافاً لهما، وعلى هذا الخلاف: المرأة إذا ظهرت من الحيض أو⁽⁶⁾ من النفاس ثم استشهدت قبل الاغتسال، وإذا استشهدت والدم سائل فعن أبي حنيفة ~~مِنْ~~ روايتان، والأصح أنها تغسل⁽⁷⁾.

وقولنا: لم تجب⁽⁸⁾ عن نفسه بدل [ما]⁽⁹⁾ هو مال حالة القتل؛ لأن كل قتل يتعلق به وجوب القصاص، فإن⁽¹⁰⁾ المقتول يكون شهيداً، وقالوا لو قتله بمسلة⁽¹¹⁾ أو بإبرة يكون شهيداً، كما لو قتله بالسيف، وذكر في غير رواية الأصول أنه لا يكون شهيداً، [وكل

(1) في (أ ج) وردت [حالة].

(2) التمريض لغة: مصدر مرض، وهو أن يقوم على المريض ويليه في مرضه. وقيل: التمريض: حسن القيام على المريض. وتمريض الأمور: توهينها، وأن لا تحكمها. والتمريض عند علماء الحديث: تضعيف الراوي أو تضعيف الحديث. ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة التمريض عن هذا المعنى غالباً. ابن منظور، لسان العرب: 231 / 7، الرازي، مختار الصحاح: 259 / 1، مادة: "مرض". فتح الباري 1 / 302، وعمدة القاري: 6 / 619، وحاشية ابن عابدين: 1 / 128.

(3) الرومي، النبايع: ص 419، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 94، البابرّي، العناية شرح الهداية: 3 / 24، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 31.

(4) في (ب) وردت [استشهدا]، وفي (ج) وردت [استشهدوا].

(5) في (أ ب) وردت [خلاف].

(6) في (أ ب) وردت [أم].

(7) الرومي، النبايع: ص 420، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 66، الكاساني، الصنائع: 3 / 359.

(8) في (أ) وردت [يجد].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، والمثبت من كتاب الرومي، النبايع: ص 420.

(10) في (ب) وردت [فإذا].

(11) المسلة: إبرة من الحديد ونحوها، ينظر: لسان العرب 4 / 4 مادة (إبر).

قتل يتعلق به وجوب الدية دون القصاص كالمقتول خطأ لا يكون شهيدا⁽¹⁾ ويغسل، وكذلك لو قتل بشيء لا يوصف بالظلم، كمن افترسه السبع أو سقط عليه البناء، أو⁽²⁾ سقط عن شاهق الجبل، أو غرق في الماء، أو سال عليه الوادي فمات، فإنه يغسل، وكل من قتل بالسعي في الأرض بالفساد كالبيغة وقطاع الطريق والمكابر⁽³⁾ والخناق الذي⁽⁴⁾ خنق غير مرة، فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه⁽⁵⁾.

وقولنا: أولا صار إلى حالة التمريض؛ لأنه إذا ارتث⁽⁶⁾ بطلت شهادته في أحكام الدنيا، من حيث أنه يغسل، وهو شهيد في حكم الآخرة، والمرث: أن يحمل من المعركة أو من المكان الذي جرح فيه ومات بعد ذلك في بيته أو في أيدي الناس حالة الحمل، وكذلك إذا أكل، أو شرب، أو باع، أو ابتاع، أو تكلم [يكلام]⁽⁷⁾ كثير [أو]⁽⁸⁾ طويل، أو قام عن مكانه إلى مكان آخر، وكذلك إذا بقي في مكانه حيا يوما كاملا أو

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (أ) وردت [أو].

(3) قال في المصباح: 33 / 8، كابرته مكابرة غالبته مغالبة، والمكابر: في اصطلاح الفقهاء: أي الآخذ علانية بطريق الغلبة والقهر، حاشية ابن عابدين: 64 / 4.

(4) في (ب) وردت [والذي].

(5) الرومي، التبايع: ص 421، ابن مازة، المحيط البرهاني: 306 / 2.

(6) الارتثاق في اللغة: أن يحمل الجريح من المعركة، وهو ضعيف قد أضعته الجراح يقال: ارتث الرجل - على ما لم يسم فاعله - أي حمل من المعركة رثيا أي جريحا ربه رمق، وأما اصطلاحا ففيه بعض القيود، فهو عندهم: الخروج عن صفة القتلى، والصيرورة إلى حال الدنيا، والمرث هو من حمل من المعركة مستقر الحياة، بأن تكلم، أو أكل أو شرب، أو نام، أو باع أو ابتاع، أو طال بقاؤه عرفا، ثم مات بعد ذلك. ومن أحكامه: المرث يغسل ويصلى عليه، لأنه لا يعتبر شهيدا في حكم الدنيا، فلا تجري عليه أحكام الشهداء. وهو وإن لم يكن شهيدا في حكم الدنيا فهو شهيد في حق الثواب، حتى إنه ينال ثواب الشهداء وهذا فيمن مات بعد المعركة مع الكفار. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 151 / 2، والزبيدي، تاج العروس: 257 / 5 مادة (رثث). الكاساني، الصنائع: 321 / 1.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

ليلة كاملة، فإنه يكون مرتثاً، ويغسل⁽¹⁾، وروي عن أبي يوسف رحمته أنه قال: إذا بقي وقت صلاة كاملاً وهو وليس بمغْمَى عليه، وقد يحكم عليه⁽²⁾ بوجوب تلك الصلاة بطلت شهادته، وكذلك لو أوصى، وقال محمد رحمته: لا تبطل، وقيل: هذا إذا أوصى بشيء من أمور الآخرة، أما إذا أوصى بشيء من أمور الدنيا كان مرتثاً بالإجماع، وإن أوره⁽³⁾ فسقاطاً⁽⁴⁾ أو خيمة، كان مرتثاً عند أبي يوسف رحمته⁽⁵⁾.

ومن وجد قتيلاً في المصر غسل، إلا أن يعلم أنه قتل بحديده ظلماً، والجملة في هذا: أنه متى صار مقتولاً في القتال مع ثلاثة أصناف من الناس: مع أهل الحرب، وأهل البغي، أو⁽⁶⁾ الخوارج⁽⁷⁾، وقطاع الطريق، ذاباً عن نفسه أو ماله أو عن أهله، أو عن أحد من المسلمين أو أهل الذمة⁽⁸⁾، فإنه يكون شهيداً ولا يغسل، سواء قتلوه بعصا، أو بحجر، أو بمدر⁽⁹⁾، أو بوطء⁽¹⁰⁾، دوابهم وهم راكبوها، أو سائقوها، أو قائدوها، (أ/

(1) في (أ) وردت [يفسل].

(2) في (أ) وردت [على].

(3) وردت في جميع النسخ، [أو أوره]، والمثبت من كتاب الرومي، الينابيع: ص 422.

(4) في (ب، ج) وردت [فسقاط].

(5) (الرومي، الينابيع: ص 422، وما بعدها، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 95، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 32، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 259.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(7) الخوارج: يعرفهم الشهرستاني بقوله: "كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو غيرهم من التابعين لهم بأحسن".

والخوارج أول الفرق التي ظهرت بالإسلام، إلا أنها انقسمت إلى عدة فرق تجاوزت العشرين فرقه ينظر: الملل والنحل للشهرستاني: 1/ 114، وما بعدها، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: 2/ 63، الكاساني، الصنائع: 6/ 126.

(8) الذمة: لغة: الأمان والعهد، فأهل الذمة: أهل العهد، والذمي: هو المعاهد، طلبة الطلبة: ص 145، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: 1/ 330، المغرب: 1/ 307، مختار الجوهري، الصحاح: ص 196، أنيس الفقهاء: ص 182.

(9) في (ب) وردت [عدر]، المدر: الطين اللزج الحماض، والقطعه منه: مدرة، الرازي، مختار الصحاح: ص 544، انقاموس المحيط: ص 609.

(10) في (أ) وردت [يعطى].

163) أو نفر⁽¹⁾ دابة⁽²⁾ العدو فألقته فمات، أو نخسها فألقت رايها فمات، أو رماء العدو بالنار فاحترق، أو رموا النار في سفينة⁽³⁾ المسلمين فاحترقت، فتعدى الحرق إلى سفينة أخرى فاحترقوا، فهؤلاء كلهم شهداء لا يغسلون، وإن⁽⁴⁾ نفر فرس المسلم من دابة العدو من غير أن ينفره العدو، أو نفر من راياتهم⁽⁵⁾، أو من سوادهم⁽⁶⁾ حتى ألقت رايها فمات فإنه لا يكون شهيدا⁽⁷⁾.

وكذلك لو انهزم المسلمون فألقوا أنفسهم في الخندق⁽⁸⁾ أو من السور فماتوا، لم يكونوا شهداء إلا أن يكون العدو ألقاهم بالطعن⁽⁹⁾ والدفع، فحينئذ يكونوا شهداء، وإن نقب المسلمون حائطا فسقط عليهم فماتوا لم يكونوا شهداء، [وإن كان الأعداء هم الذين عملوا ذلك، فسقط عليهم الحائط فهم شهداء]⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

(1) النفر في اللغة مصدر نفر، ويأتي بمعان، يقال: نفر نفرا: هجر وطنه وضرب في الأرض، ويقال: نفر الحاج من منى: دفعوا إلى مكة، ونفر الناس إلى العدو: أسرعوا في الخروج لقتاله. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. المعجم الوسيط 2/ 939، والمصباح المنير 9/ 409، مادة (نفر)، الحفصكي، الدر المختار: 2/ 522.

(2) في (ب، ج) وردت [دابته].

(3) السفينة معروفة، وتسمى الفلك، سميت سفينة لأنها تسفن وجه الماء أي نقشه، فهي فعيلة بمعنى فاعلة، وقيل: إنما سميت سفينة لأنها تسفن الرمل إذا قل الماء. وقيل: لأنها تسفن على وجه الأرض أي تتركب بها. والجمع سفائن وسفن وسفين. ويستعمل الفقهاء هذا اللفظ بالمعنى اللغوي نفسه، ويشمل اسم السفينة عندهم كل ما يركب به البحر، كالزورق والقارب والباخرة والبارجة والغواصة. ابن منظور، لسان العرب: 13/ 209، والرازي، مختار الصحاح: 1/ 127، مادة (سفن). الشرييني، مفتي المحتاج 1/ 144.

(4) في (ب) وردت [إن].

(5) الرومي، الينابيع: ص 425 وما بعدها، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 95، البايهقي، العناية شرح الهداية: 3/ 33، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 31.

(6) في (ب) وردت [سواهم].

(7) الرومي، الينابيع: ص 425، وما بعدها، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 312.

(8) في (ب) وردت [خندق].

(9) في (ج) وردت [في الطعن].

(10) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب، ج).

(11) الرومي، الينابيع: ص 426، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 432.

فالحاصل أن محمداً [رحمه الله]⁽¹⁾ يقول: كل مقتول ينسب قتله إلى العدو كان شهيداً، وكل ما لا ينسب إليه لا يكون [شهيداً]⁽²⁾، والأصل عند أبي يوسف رحمته أنه إذا صار مقتولاً بعمل الحرب والقتال يكون شهيداً، سواء ينسب [ذلك الفعل إلى العدو أو لم ينسب]⁽³⁾ إليه، نحر أن يتقرب الحائط فسقط عليهم، أو سقط من دابته⁽⁴⁾ في الحمل عليهم، فإنه يكون شهيداً، ومن قتل نفسه [جرحاً أو صلباً]⁽⁵⁾ يغسل ويصلى عليه في قول أبي حنيفة رحمته ومحمد رحمته⁽⁶⁾.

في الطحاوي: ولو قتل بالسعي في الأرض بالفساد كأهل البغي⁽⁷⁾، وقطاع الطريق⁽⁸⁾، والمكابر، والخناق الذي خنق غير مرة، فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه، لأنه روي عن علي رحمته أنه صلى على أصحابه⁽⁹⁾ ولم يصل على الطائفة التي بغت، وقال: (هم إخواننا بغوا علينا فقتلناهم)⁽¹⁰⁾، وذكر في العيون: عن محمد رحمته أنه قال:

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(4) في (أ) وردت [دابة].

(5) ما بين المعقوفين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من كتاب الرومي، النبايع: ص 427.

(6) الرومي، النبايع: ص 427، البايروني، العناية شرح الهداية: 16 / 19، الرخسي، المبسوط: 29 / 277، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 439.

(7) يقال في اللغة: بغى على الناس بغياً: أي ظلم واعتدى، فهو باغ والجمع بغاة، وبغى: سعى بالفساد، ومنه الفئة الباغية. والفقهاء لا يخرجون في الجملة عن هذا المعنى إلا بوضع بعض قيود في التعريف فقد عرفوا البغاة بأنهم: الخارجون من المسلمين عن طاعة الإمام الحق بتأويل، ولهم شوكة. ابن منظور، لسان العرب: 1 / 24، مادة: (بغى)، البدائع 7 / 142، وحاشية ابن عابدين 3 / 308، وما بعدهما.

(8) في (ب) وردت [الطرق].

(9) في (أ) وردت [أ].

(10) في (ب) وردت [الصحاب].

(11) الأثر أخرجه الیهقي في الكبرى، عن علي رحمته برقم (16490) 8 / 173 باب الدليل على أن الفئة الباغية... وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (38918) 15 / 255 باب في مسير عائشة وعلي وطلحة والزبير...

من قتل مظلوما يصلى عليه ولا يغسل، ومن قتل ظالما غسل ولا يصلى عليه⁽¹⁾.

[في الكبرى: من قتل ظالما يغسل⁽²⁾ ولا يصلى عليه؛ لأن الغسل سنة بني آدم⁽³⁾.

في الذخيرة: ومن قتل نفسه بحديدة ظلما، ذكر الصدر الشهيد رحمته في الجامع الصغير: أنه يغسل ويصلوا عليه عند أبي حنيفة رحمته ومحمد رحمته، بخلاف الباغي، وفي شرح السير أن فيه اختلاف المشايخ، قال شمس الأئمة الحلواني رحمته: الأصح أنه [لا]⁽⁴⁾ يصلى عليه.

وقال الفاضلي الإمام ركن الإسلام علي السغددي⁽⁵⁾ رحمته: الأصح أنه يصلى عليه⁽⁶⁾؛ لأنه باغ على نفسه⁽⁷⁾.

قوله ولا يتزع عنه ثيابه، [في الظهيرية: دم الشهيد ما دام عليه فهو طاهر، فإذا أبين كان نجسا]⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

(1) أبو الليث، العيون: ص 31، البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 36؛ ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 310، الكاساني، الصنائع: 3/ 290.

(2) وردت في جميع النسخ [لا يغسل] والصحيح ما أثبتناه أعلاه لاقتضاء ما بعده له، ولتظافر النصوص في كتب الحنفية على ذلك.

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 338، الكاساني، الصنائع: 3/ 234.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(5) ورد في جميع النسخ [السغددي] وهو خطأ - والله تعالى أعلم - إذ أني لم أعر على هذا اللفظ، والسغددي: هو علي بن الحسين بن محمد، أبو الحسن، السغددي، الفاضلي، نسبته إلى السغد من نواحي سمرقند. فقيه حنفي، سكن بخارى، وولي القضاء، وتصدر للإفتاء. قال السمعاني: كان إماما فاضلا فقيها وسمع الحديث. روى عنه شمس الأئمة السرخسي، وانتهت إليه رئاسة الحنفية.

من تصانيفه: "التف" في الفتاوى، و"شرح الجامع الكبير" لمحمد بن الحسن الشيباني، و"شرح أدب القاضي" على كتاب الخصاف. توفي سنة (461هـ) ينظر ترجمته في: الجواهر المضية 1/ 361، الأسمرى، الفوائد البهية: 121، والزركلي، الأعلام: 5/ 90، ومعجم المؤلفين 7/ 79.

(6) ما بين المعقوفين - على طوله - ساقط من نسخة (أ).

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 338.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 94، البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 31، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 66، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 31، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 226.

في التحفة: ينبغي أن يكفن في ثيابه التي عليه، وإن أحبوا أن يزيدوا⁽¹⁾ عليه شيئاً حتى يبلغوا⁽²⁾ السنة، أو تقصوا عنه شيئاً لا بأس به⁽³⁾.

م، قوله: وهو يعقل⁽⁴⁾ لأنه تصير⁽⁵⁾ الصلاة ديناً في ذمته⁽⁶⁾، وهو أحكام الأحياء⁽⁷⁾، حتى لو كان مغمى عليه لم يكن مرتثاً⁽⁸⁾.

ي، قوله: ومن قتل من البغاة أو قطاع الطريق لم يصل عليه، روي عن أبي حنيفة رحمته الله أنه قال: لا يصلّي على أهل البغي ما دام الحرب قائماً، وإذا وضع الحرب أوزارها صلى عليهم، وفي رواية محمد رحمته الله لا يصلّي عليهم في الوجهين جميعاً⁽⁹⁾.

قال الفقيه أبو الليث رحمته الله نأخذ بالرواية⁽¹⁰⁾ التي رويت عن أبي حنيفة رحمته الله أنهم إذا قتلوا في [حالة الحرب لا يصلّي عليهم، وإذا قتلوا في]⁽¹¹⁾ غير حال الحرب أو⁽¹²⁾ ماتوا فإنه يصلّي عليهم، وكذلك قطاع الطريق إذا قتلوا في حال حربهم لا يصلّي عليهم، وإن أخذهم الإمام وقتلهم صلى عليهم⁽¹³⁾.

(1) في (ب) وردت [يزيد].

(2) في (أ) وردت [يلغ].

(3) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 258 / 1.

(4) في (ب) وردت [يعقل].

(5) في (ب) وردت [يصير].

(6) في (أ) وردت [ذمة].

(7) في (أ، ب) وردت [الأحكام].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 308 / 2.

(9) الرومي، الشبايح: ص 428، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 95 / 1، الباهرني، العناية شرح

الهداية: 36 / 3، 106، المبدي، اللباب في شرح الكتاب: 66 / 1، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 /

31.

(10) في (ج) وردت [بالرقابة].

(11) ما بين المعقوفين ماقط من نسخة (ب).

(12) في (ب) وردت [و].

(13) الرومي، الشبايح: ص 428، الزيلعي، تبين الحقائق: 232 / 3.

في النسفية: قال الشيخ الإمام: الباغي وقطاع [الطريق] ⁽¹⁾ إذا قتلوا ⁽²⁾ لا يصلى عليهما باتفاق ⁽³⁾ الروايات، وفي الغسل روايتان، قال الطحاوي ⁽⁴⁾ في كتابه: لا يغسلان، وروى إبراهيم بن رستم ⁽⁵⁾ عن محمد ⁽⁶⁾ : يغسلان، لأنهما لو لم يغسلا ⁽⁶⁾ صار ملحقين بالشهداء، وذلك ⁽⁷⁾ لا يجوز وعليه الفتوى عندي، وفتوى السيد ⁽⁸⁾ الإمام أبي شجاع ⁽⁹⁾.

في فتاوى الحجة: اعلم أن موتى المسلمين إذا اختلط بموتى الكفار، أو قتلوا المسلمين بقتلى الكفار، إن كان للمسلمين علامة يعرفون بها يميز بينهم، وعلامة المسلمين الختان والخضاب ولبس السواد فيصلى عليهم، وإن لم يكن ⁽¹⁰⁾ علامة إن

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(2) في (أ) وردت [قتل] بالإنفراد، وفي (ج) وردت [قتلا] بالثنية.

(3) في (أ، ب) وردت [باتفاق الروايات].

(4) هو أحمد بن سلامة الأزدي، أبو جعفر. نسبته إلى (طحا) قرية بصعيد مصر. كان إماماً فقيهاً حنفياً. وكان ابن أخت المزني صاحب الشافعي. وتفق عليه أولاً. قال له المزني يوماً: (والله لا أفلحت) فغضب وانتقل من عنده وتفق على مذهب أبي حنيفة. وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء. توفي سنة (321هـ) من تصانيفه (أحكام القرآن) و(معاني الآثار) و(شرح مشكل الآثار) وهو آخر تصانيفه و(النوادر الفقهية) و(العقيدة) المشهورة بالعقيدة الطحاوية؛ و(الاختلاف بين الفقهاء). ينظر: القرشي، الجواهر المضية: 1/ 102، والزركلي، الأعلام 1/ 196، وابن كثير، البداية والنهاية 11/ 174.

(5) هو إبراهيم بن رستم، أبو بكر المروزي، من مزارع الشاهجان. فقيه حنفي من أصحاب محمد بن الحسن. أخذ عن محمد وغيره من أصحاب أبي حنيفة، وسمع من مالك والثوري وحماد بن سلمة وغيرهم، وعرض المأمون عليه القضاء فامتنع. رثقه بعض أهل الحديث، وقال بعضهم: منكر الحديث. توفي سنة (211هـ) من تصانيفه: "النوادر" كتبها عن محمد. ينظر: الجواهر المضية 1/ 38، الأسمرى، القوائد البهية: ص 9.

(6) في (ب) وردت [يغسلان].

(7) في (ج) وردت [كذلك].

(8) في (أ) وردت [سيد].

(9) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 401.

(10) في (ج) وردت [تكن].

كانت^(١) الغلبة للمسلمين يصلى على الكل، وينوي بالصلاة^(٢) [و]^(٣) الدعاء للمسلمين، ويدفنون في مقابر المسلمين، وإن كانت الغلبة للمشركين فإنه لا يصلى على الكل، ولكن يغسلون ويكفنون^(٤)، لأن غسل الكفار وتكفينهم جائز كما عرف في أبي طالب^(٥).

ولكن لا على [وجه]^(٦) غسل موتى المسلمين وتكفينهم، ويدفنون في مقابر المشركين، وإن كانوا سواء فلا يصلى عليهم أيضا، واختلف المشايخ في دفنهم [و]^(٧) قال بعضهم: في مقابر المسلمين، وقال بعضهم: يتخذ لهم مقبرة على حدة^(٨).

والكافرة إذا ماتت وفي بطنها ولد مسلم قد مات في بطنها لا يصلى عليها بالإجماع، واختلفوا في الدفن^(٩)، وإنما يكون الولد مسلما إذا كان أبوه مسلما، لأن الولد يتبع خير الأبوين ديناً، وكذلك يحكم بإسلام الولد بسبب دار الإسلام، نحو ما إذا

(١) في (ب) وردت [كان].

(٢) في (أ) وردت [الصلاة].

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٤) في (أ) وردت [تكفنون].

(٥) عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، من قريش، أبو طالب: والد علي (رضي الله عليه) وعم النبي ﷺ وكافله ومربيّه ومناصره. كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، ومن الخطباء العقلاء الأباة. وله تجارة كسائر قريش. نشأ النبي ﷺ في بيته، وسافر معه إلى الشام في صباه. ولما أظهر النبي الدعوة إلى الإسلام هم أقرباؤه (بنو قريش) بقتله، فحماه أبو طالب وصدّهم عنه، فدعاه النبي ﷺ إلى الإسلام، فامتنع خوفاً من أن تعيره العرب بتركه دين آبائه، ووعده بنصرته وحمانيته، وفيه الآية: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [الفصص، من الآية: 56]، واستمر على ذلك إلى أن توفي، فاضطر المسلمون للهجرة من مكة، مولده ووفاته بمكة. ينسب إليه مجموع صغير سمي "ديوان شيخ الأباطيح أبي طالب - ط" فيه من الركاة ما يرثه منه. الزركلي، الأعلام: 4/ 166، ينظر: جمهرة الأنساب 117 ونسب قريش 254 - 256. ابن سعد، الطبقات 1: 75 وابن الأثير 2: 34 وشرح الشواهد 135، وتاريخ الخميس 1: 299.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(٨) السرخسي، المبسوط: 2/ 412، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 359.

(٩) في (ب) وردت [الدين].

سبي⁽¹⁾ الولد من بين الأبوين (أ/ 164) الكافرين وأدخل دار الإسلام فيحكم بإسلامه، وأما ولد البهائم فيتبع الأم، نحو [ما]⁽²⁾ إذا علفت الشاة من الكلب، فإن ولدها يكون حلالاً، وعلى العكس [عكسه]⁽³⁾، ولا عبرة للبن، حتى لو أن ولد الشاة ربيت بلبين الكلب يجوز أكله مع الكراهة⁽⁴⁾.

في الشامل البيهقي: ويحكم بالسب⁽⁵⁾ والقرية والمصر إذا وجد ميتاً ولا يعرف، لأن هذه إمارات يعرف بها المسلم من الكافر⁽⁶⁾.

في المحيط: نوع آخر في تكفين الشهيد⁽⁷⁾، ويكفن الشهيد في ثيابه التي عليه؛ لقوله ﷺ: ((زملوهم بثيابهم))⁽⁸⁾ ولحديث⁽⁹⁾ زيد⁽¹⁰⁾.....

(1) في (ب) وردت [بني].

(2) ما بين المعقوتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) ما بين المعقوتين ساقط من نسخة (ب).

(4) الكاساني، الصنائع: 3/ 232.

(5) في (أ) وردت [بالسيما]، وفي (ب) وردت [السيما].

(6) السرخسي، المبسوط: 2/ 412، الكاساني، الصنائع: 3/ 233.

(7) في (أ) وردت [الشهداء].

(8) لم أجده إلا في مسند الشافعي (بترتيب السندي) الباب الثالث والعشرون باب الجنائز: 606 برقم

(567) وتماه: عن ابن أبي صعب: - أن النبي ﷺ أشرف على قتلى أحد (أي أشهد أنهم بذلوا

أرواحهم في سبيل الله) فقال: "شهدت على هؤلاء فزملوهم" (زملوهم: في النهاية لابن الأثير: في

حديث قتلى أحد زملوهم بثيابهم ودمائهم أي لغوهم فيها يقال: تزل بثوبه إذا التف فيه وروايتنا

زملوهم بدمائهم وكلموهم وهي جمع كلم بالفتح وهو الجرح أي أنهم لا يغسلون بل يدفنون

بدمائهم وجروحهم فإن كان هناك نجاسة أخرى أزيلت فإن قيل لماذا يدفنون بهذه الحالة

وغيرهم يغسل قلنا: لأن المراد من الغسل التطهير والنظافة لينقلوا إلى الدار الآخرة في طهر

ونظافة وحالة حسنة والشهداء بما بذلوا في سبيل الله من أرواح كريمة ودماء عزيزة قد استحقوا

عند الله أعلى الدرجات ونقلوا من الملائكة بأسمى التحيات فما أغناهم عما احتاج إليه غيرهم

ممن ماتوا على فراشهم وبين أبنائهم وأهلهم يدماينهم وكلموهم*.

(9) في (أ) وردت [يحدث].

(10) هو زيد بن صوحان بن حجر بن الحارث بن المهجر بن صبرة، أبو سلمان، العبيدي من بني

عبد القيس، من ربيعة، ذكر ابن حجر في ابن حجر، الإصابة: نقلاً عن ابن الكلبي: أن له صحبة،

ابن صرحان⁽¹⁾ وصخر بن علي⁽²⁾ **هـ**: (لا تنزعوا عني ثوبا ولا تغسلوا عني دما⁽³⁾)، ولأن⁽⁴⁾ في نزع ثيابه إزالة أثر الشهادة [عنه]⁽⁶⁾، وقد أمرنا⁽⁷⁾ بإبقاء أثر الشهادة عليه، ألا ترى أننا أمرنا بإبقاء الدم الذي على بدنه وكره⁽⁸⁾ إزالته بالغسل؟ فيكره⁽⁹⁾ نزع ثيابه لهذا⁽¹⁰⁾.

غير أنه ينزع عنه السلاح والجلود والفرو والحشو والخف والقلنسوة، وعن زيد بن صرحان⁽¹¹⁾ **هـ**: (و[⁽¹²⁾] لا تنزعوا عني إلا الحشو)⁽¹³⁾، ولأن ما يترك على الشهيد يترك ليكون كفنا له، والكفن يلبس للستر، والفرو والحشو يلبسان للزينة أو لدفع الحر والبرد، والميت قد استغنى عن ذلك؛ ولهذا يكره تكفين غير الشهيد بهذه

وقال ابن سعد: كان قليل الحديث وهو من تابعي أهل الكوفة. كان أحد الشجعان الرؤساء، قطعت شماله يوم نيارند، ولما كان يوم الجمل قاتل مع علي حتى قتل سنة (36هـ). روى عن عمر وعلي وأبي بن كعب وسلمان الفارسي وغيرهم. وروى عنه أبو وائل وسالم ابن أبي الجعد وغيرهما. ينظر ترجمته في: ابن حجر، الإصابة 1/ 582، وابن عساكر، التهذيب: 6/ 10، وابن سعد، الطبقات 6/ 123، وتاريخ بغداد 8/ 439، والزركلي، الأعلام: 3/ 59.

(1) في (أ، ج) وردت [صرحان].

(2) لم أشر على ترجمة له فيما بين يدي من كتب التراجم والطبقات، إلا أن صاحب المحيط البرهاني ذكره: 2/ 302.

(3) في (أ) وردت [ثوبا].

(4) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 24/ 245، تلخيص الحبير 2/ 330.

(5) في (ج) وردت [ولا].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(7) في (ب) وردت [أمر].

(8) في (أ) وردت [فكره].

(9) في (أ) وردت [وكره].

(10) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 258، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 220.

(11) في (أ، ج) وردت [صرحان] وفي (ب) وردت [صومان]. والصواب ما أثبتناه أعلاه.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(13) أورد ابن أبي شيبة في مصنفه أثرا مقاربا: 3/ 371، قال زيد بن صرحان: (لا تنزعوا عني ثوبا إلا

الخفين).

الأشياء، فإذا كره التكفين بهذه الأشياء [ابتداء]⁽¹⁾ كره الترك عليه كفنا له⁽²⁾.

وفي السير الكبير: ينزع عنه ما ليس من جنس الكفن، نحو السلاح والسراريل والقلنسوة، [و]⁽³⁾ لم يذكر محمد رحمته السراويل إلا في السير، وكان الشيخ الفقيه أبو جعفر⁽⁴⁾ يقول: الأشبه أنه⁽⁵⁾ [لا]⁽⁶⁾ ينزع⁽⁷⁾ عنه السراويل؛ لأن في نزعها إيذاء⁽⁸⁾ من غير الضرورة، ووافقه في ذلك كثير من مشايخنا رحمته⁽⁹⁾.

ويزيدون في أكفانهم ما شاوروا وينقصون ما شاوروا، قيل: معناه يزداد على ما عليه من الثياب [حتى يبلغ السنة، وينقص عما عليه إذا كثر حتى يقتصر (على)⁽¹⁰⁾ السنة، وقيل: معناه يزداد على ما عليه من الثياب]⁽¹¹⁾ ثوب⁽¹²⁾ جديد من ماله، وإن كان ما عليه يبلغ السنة وينقصون ما شاوروا⁽¹³⁾، [و]⁽¹⁴⁾ إن كان ما عليه يبلغ السنة ويخيطون ما⁽¹⁵⁾ شاوروا كما يفعل ذلك لغيره من الموتى، إنما لا يزال عنه أثر الشهادة، فأما فيما سوى ذلك فهو كغيره من الموتى⁽¹⁶⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 315، اللكنوي، التامع الكبير: 1/ 118.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) تقدمت ترجمته رحمه الله تعالى.

(5) في (ب، ج) وردت [أن].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (ب) وردت [للتزع].

(8) في (أ) وردت [إيذاء].

(9) اللكنوي، الجامع الصغير: 1/ 119، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 316.

(10) ما بين الهالين ساقط من نسخة (ب).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) في (أ) وردت [ثوبه].

(13) في (أ) وردت [ثاء].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(15) في (أ، ج) وردت [إن].

(16) السرخسي، البسوط: 2/ 399، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 316، الكاساني، الصنائع: 3/

[في الظهيرية: دم الشهيد ما دام عليه فهو طاهر، فإن أبين منه⁽¹⁾ كان نجساً]⁽²⁾ والله أعلم بالصواب⁽³⁾.

باب الصلاة في الكعبة⁽⁴⁾

قوله: جائزة فرضاً⁽⁵⁾ و⁽⁶⁾تفلاً⁽⁷⁾، فيه نفي قول مالك والشافعي ورحمة الله عليهما، فإن عند الشافعي⁽⁸⁾ ~~يجوز~~⁽⁹⁾ لا يجوز الفرض والتفل! وعند مالك ~~يجوز~~⁽¹⁰⁾ دون الفرض⁽¹⁰⁾.

الكعبة: هي العرصة والهواء⁽¹¹⁾ إلى عنان السماء عندنا، وعند الشافعي ~~هي~~⁽¹²⁾: القبلة هي البناء والبقعة جميعاً⁽¹²⁾.

(1) في (ج) وردت [عنه].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 1/ 203، الزيلعي، تبين الحقائق: 1/ 346.

(4) الكعبة في اللغة البيت المربع وجمعه كعاب. قال ابن منظور: والكعبة البيت الحرام. سميت بذلك لتربعها، والتكعب: التربع، وأكثر بيوت العرب مدورة لا مربعة، وقيل: سميت كعبة لتربعها وبروزها، وكل يارز كعب، مستديراً أو غير مستدير، ومنه كعب القدم. قال تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُكْبَةَ الْيَتَّى الْحُكْرَ فَيْسَا لَتَأْتِيَ﴾ [المائدة، الآية: 97]. وفي الاصطلاح تطلق على البيت الحرام، قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: والكعبة المعظمة البيت الحرام. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 1/ 717، وتهذيب الأسماء واللغات 2/ 116.

(5) في (أ، ج) وردت [فرضها].

(6) في (ب) وردت [أ].

(7) في (أ، ج) وردت [تفلها].

(8) المعلوم أن الشافعي يجوز ذلك!

(9) في (ب) وردت [أنه لا يجوز].

(10) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 440، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 96، وينظر:

الاستذكار: 4/ 322، التاج والإكليل: 1/ 407، الذخيرة: 2/ 115، الشافعي، الأم: 1/ 98،

الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 2/ 206، النووي، المجموع شرح المذهب: 3/ 196.

(11) في (ب) وردت [الهوى].

(12) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 95، البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 42، حواشي

الشرواني: 1/ 495، الرملي، نهاية المحتاج: 3/ 483.

وقد احتج محمد رحمته في الأصل [فقال:]⁽¹⁾ ألا ترى⁽²⁾ أنها لو كانت تبنى صح التوجه إليها، وإنما يقع التوجه عند ذلك إلى الهواء دون البناء، وقد رفع في عهد ابن الزبير⁽⁴⁾ رحمته، وفي عهد الحجاج⁽⁵⁾، وكان يجوز الصلاة للناس، ذكر في المبسوط⁽⁶⁾ بالاتفاق⁽⁷⁾.

[١]⁽⁸⁾، وهذا بناء على أن الكعبة [...] ⁽⁹⁾ [عندنا]⁽¹⁰⁾ من تحت الثرى إلى عنان

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(2) وردت في جميع النسخ [ترى] وهي من عادة النسخ.

(3) وردت في جميع النسخ [ين] بسقوط همزة الوصل، والأصل أن الهمزة لا تسقط من (ابن) إلا إذا وقعت بين الأب وابنه، ولم تكن في بداية السطر.

(4) في (ب) وردت [زبير]، وهو: عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق ولد عام الهجرة وحفظ عن النبي ﷺ وهو صغير وهو أول مولود ولد للمهاجرين بعد الهجرة، وحنكه النبي ﷺ وسماء باسم جده وكناه بكنته، ويبيع عبد الله بن الزبير بالخلافة بعد موت يزيد، قتل في النصف من جمادى الآخرة من سنة ثلاث وسبعين على يد الحجاج. اسد الغابة: ص 609، وما بعدها، وابن عبد البر، الاستيعاب: ص 274.

(5) الحجاج الثقفي (40 - 95هـ) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، أبو محمد، فاضل، داهية، سفاك، خطيب، ولد ونشأ في الطائف (بالحجاز) وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زباع نائب عبد الملك بن مروان فكان في عديد شرطته، ثم ما زال يظهر حتى قلده عبد الملك أتمر عسكريه، وأمره بقتال عبد الله بن الزبي، فزحف إلى الحجاز بجيش كبير وقتل عبد الله وفرق جموعه، فولاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف، ثم أضاف إليها العراق والثورة قائمة فيه، وثبت له الإمارة عشرين سنة. روى مدينة واسط (بين الكوفة والبصرة)، وكان سفاكا سفاحا باتفاق معظم المؤرخين. الزركلي، الأعلام: 2/ 168، تهذيب الأسماء: ص 213.

(6) في (ب) وردت [المبسوطات].

(7) المبسوط، للسرخسي: 2/ 142، الكاساني، الصنائع: 1/ 489، الزيلعي، تبين الحقائق: 11/ 137.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(9) في (ج) وردت زيادة [هو البناء] بدل النقاط.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

السماء، وعند الشافعي رحمته: الكعبة [هو]⁽¹⁾ البناء، واحتج محمد رحمته على الشافعي رحمته: ألا ترى أن الكعبة لو بنيت إلى أي جهة يصلى⁽²⁾ [جازء]⁽³⁾ ومراد محمد رحمته من هذا أنها إذا خربت، إلا أنه⁽⁴⁾ [كنى]⁽⁵⁾ بالبناء محافظة للأدب [والله أعلم]⁽⁶⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(2) في (ب) وردت [نصلي]، وفي (ج) وردت [نصلي].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (ب) وردت [أنها].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

كتاب الزكاة

[م] ⁽¹⁾، أورد كتاب الزكاة عقب ⁽²⁾ كتاب الصلاة، اقتداء بكتاب الله تعالى ⁽³⁾، واتباعاً للسنّة أيضاً، في الحديث: «(بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة...)» ⁽⁴⁾ الحديث.

ثم الزكاة في اللغة عبارة عن: الطهارة والنماء، قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّى﴾ (١١) [وذكر استمراريته فصلًا] (٥)، (١١) أي تطهر (٦)، يقال: زكى الزرع إذا نما وازداد، وسميت بها لأنها سبب لطهارة (٨)، المزكي من الآثام (٩)، وإنماء المال بالخلف في الدينار، والثواب في الآخرة.

قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (١٠) وقال الله تعالى: ﴿وَمَا أَتَقَبَّرُ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ، وَهُوَ خَيْرُ الرَّزَاقِينَ﴾ (١١).

وفي الشريعة عبارة عن: إتياء جزء من النصاب الحولي إلى التغير⁽¹²⁾، ثم هي عبارة عن: فعل الأداء عند المحققين، قال [رسول الله]⁽¹³⁾:

- (1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).
(2) في (أ) وردت [عقيب].
(3) مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 43، 83، 110، النساء: 77، الحج: 78، النور: 56، المجادلة: 13، المزمل: 20]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 277، التوبة: 5، الحج: 41]، وغيرها الكثير من الآيات.
(4) الحديث متفق عليه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري في صحيحه: 1 / 11 برقم (7) باب بني الإسلام على خمس، ومسلم: 1 / 103 برقم (21) باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام.
(5) ما بين المعقوفتين غير مثبت في (أ، ب).
(6) سورة الأعلى، آية: 14، 15.
(7) في (أ) وردت [نظها].
(8) في (ب، ج) وردت [للمطهارة].
(9) في (ب) وردت [الإنعام].
(10) سورة التوبة، من الآية: 103.
(11) سورة سبأ، من الآية: 39. ابن منظور، لسان العرب: 14 / 358.
(12) في (أ) وردت [للتفكير].
(13) ما بين المعقوفتين غير موجود في نسخة (ب).

((زكوا أموالكم))⁽¹⁾ وعند البعض: اسم للمال المؤدى قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾⁽²⁾.

[و] ⁽³⁾اعلم أن منازل المشروعات أربعة:

فريضة⁽⁴⁾: وهي ما يثبت بدليل [قطعي]⁽⁵⁾ لا شبهة [فيه].

وواجب⁽⁶⁾: وهو ما يثبت بدليل فيه شبهة⁽⁷⁾ [كخبر الواحد].

(1) أورده البيهقي بلفظ مقارب في السنن الكبرى: 4 / 84، برقم (7199)، باب لا صدقة في الخيل، وابن خزيمة في الصحيح: 4 / 28، برقم (2284)، وقال عنه الأعظمي: إسناده صحيح.

(2) سورة البقرة، من الآية: 43. العناية بهامش فتح التقدير 1 / 481.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(4) الفرض لغة: من فرضت الشيء أفرضه فرضاً: أوجبه وألزمت به، ويأتي الفرض بمعنى التقدير، فيقال: فرض القاضي الفقة فرضاً بمعنى: قدرها، والفرض كل شيء تفرضه، فتوجه على إنسان بقدر معلوم، والاسم الفريضة. واصطلاحاً: عرف الحنفية الفرض بأنه ما عرف وجوبه بدليل قطعي موجب للعلم والعمل قطعاً، أما ما عرف وجوبه بدليل ظني فهو الواجب عندهم. ابن منظور، لسان العرب: 7 / 202، مادة (فرض). أصول السرخسي 1 / 110 - 113، والمحصل 1 / 119.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) الواجب في اللغة: اسم فاعل من وجب يجب وجوباً: لزم. وفي الاصطلاح قال الحنفية: الواجب ما لزم بدليل فيه شبهة. وعند الجمهور: هو ما يذم تاركه شرعاً على بعض الوجوه. وقال البيضاوي: الواجب هو ما يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً. ابن منظور، لسان العرب: 1 / 793، مادة (وجب). كشف الأسرار عن أصول البزدوي: 2 / 551، وحاشية ابن عابدين 5 / 199. ففانس الأصول في شرح المحصول 1 / 234. نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول بهامش التحرير والتحير 1 / 32.

(7) الفرض والواجب عند الجمهور بمعنى واحد إلا في الحج. ويدور اللغطان عندهم على معنى الثبوت والتقدير مطلقاً، وهو أعم من أن يثبت بدليل قطعي أو ظني. وذهب الحنفية وأحمد في رواية إلى التفريق بين الفرض والواجب، فمدار الفرض عندهم لغة على القطع، وشرعاً على ما ثبت بدليل موجب للعلم قطعاً من الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع، ومدار الواجب عندهم لغة على السقوط وال لزوم، وشرعاً على ما يكون دليلاً موجباً للعلم، فيثبت الواجب عندهم بدليل ظني. ويظهر أثر التفريق بين الفرض والواجب عند الحنفية في أن جاحد الفرض كافراً، لأنه أنكر ما وجب عليه اعتقاد فرضيته قطعاً، ولا يكفر جاحد الواجب، لأن دليله لا يوجب الاعتقاد، وإنما يوجب العمل، ولذا يفسق تاركه، ومثال الأول الصلوات الخمس، فإتيها فرض علمي وعملي، ومثال الثاني صلاة التوبة عند أبي حنيفة فهي فرض عملي، ويقال له: فرض عملاً، واجب اعتقاداً، ومسته ثبوتاً. أصول السرخسي 1 / 110 - 113، والتلويح على التوضيح 2 / 124، وحاشية العطار على جمع الجوامع 1 / 123، والمستصفي 1 / 66، والإحكام للآمدي 1 / 99، وروضة الناظر لابن قدامة ص 16.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

وسنة⁽¹⁾: وهي طريقة النبي ﷺ التي أمرنا بإحيائها.

ونافلة⁽²⁾: وهي التي شرعت⁽³⁾ لنا لا علينا.

قوله: الزكاة واجبة مع أنها فريضة [و]⁽⁴⁾ ثبت (أ/ 165) بدليل لا شبهة فيه، قيل في جوابه: إما لأنه أراد بالرجوب الثبوت والتحقق، أو لأن أصل الزكاة ثبت بالكتاب لكن المقدار ثبت بأخبار الآحاد، فلعل⁽⁵⁾ صاحب الكتاب أطلق لفظة الواجب لهذا، [كذا]⁽⁶⁾ قال بدر الدين رحمته الله⁽⁷⁾.

ثم للزكاة⁽⁸⁾ سبب وشرط، فالسبب: المال، بدلالة أنها تضاف إليه وتكرر بتكرره، والشرط نوعان: شرط السبب، وشرط من يجب عليه⁽⁹⁾.

فقوله: على الحر، المسلم، البالغ، العاقل، بيان شرائط من يجب عليه.

وقوله: نصابا كاملا، بيان شرائط السبب⁽¹⁰⁾.

(1) مر بنا تعريف السنة.

(2) من معاني النفل - يسكون الفاء وقد تحرك - في اللغة: الزيادة، والنفل والتافلة: ما يفعله الإنسان مما لا يجب عليه. قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَلْبَلٍ فَتَهَجَّ بِهِ تَافِلَةً لَّكَ﴾. وأما في الاصطلاح: فقد عرفه إبراهيم الحلبي الحنفي بأنه: العبادة التي ليست بفرض ولا واجب، فهي العبادة الزائدة على ما هو لازم، فتتم السنن المؤكدة والمستحبة والتطوعات غير المؤقتة. ابن منظور، لسان العرب: 11/ 670، مادة (نفل). غنية المتعملي في شرح منية المصلي ص 383. والآية من سورة الإسراء: 79.

(3) في (أ) وردت [شرعة].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (ب) وردت [يقبل].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 43/ 179، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 68، السرخسي، المبسوط: 3/ 292، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 324، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 172، الطحاوي، شرح معاني الآثار: 2/ 449.

(8) في (ب) وردت [الزكاة].

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 422، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 4/ 53.

(10) شروط المال الذي تجب فيه الزكاة: يشترط في المال الذي تجب فيه الزكاة من حيث الجملة شروط: 1- كونه مملوكا لمعين. 2- وكون مملوكيته مطلقة (أي كونه مملوكا رقبة ويدا).

النصاب: وهو كل مال لا يجب الزكاة فيما دونه⁽¹⁾⁽²⁾.

الملك التام: أن يكون [ملكه]⁽³⁾ ثابتاً من جميع الوجوه، ولا يتمكن النقصان فيه بوجه، كما في المديون والمكاتب، فإن المكاتب لا يملك⁽⁴⁾ الهبة؛ لأن مال⁽⁵⁾ المكاتب ملك المولى⁽⁶⁾ رقة والملك يدا له، فلا يكون ملكاً تاماً، وفي المديون كذلك قالوا: ملكه ناقص، قال: صاحب الدين يستحقه عليه من غير قضاء ولا رضا، والملك عبارة عن الاختصاص المطلق الحاجة⁽⁷⁾، ولم يوجد، ولأنه حصل⁽⁸⁾ مال المديون في حق الزكاة كالمملوك للدائن، حتى تجب عليه الزكاة بسببه، ولأنه يباح⁽⁹⁾ [له أخذ الزكاة]⁽¹⁰⁾ فدل على فقره⁽¹¹⁾.

ي، قوله: إذا ملك نصاباً كاملاً، احترازاً⁽¹²⁾ عن أربعين من الدراهم، وأربعة⁽¹³⁾

3- وكونه نامياً. 4- وأن يكون زائداً على الحاجات الأصلية. 5- حولان الحول. 6- ويلوغه نصاباً، والنصاب في كل نوع من المال بحسبه. 7- وأن يسلم من وجود المانع، والمانع أن يكون على المالك دين يتقص النصاب، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 467، فقه العبادات: ص 145.

(1) في (أ، ب) وردت [دون].

(2) من معاني النصاب في اللغة: الأصل، ونصاب الزكاة: القدر المعتبر - من المال - لوجوبها. وفي الاصطلاح قال البركتي: النصاب شرعاً ما لا تجب فيما دونه زكاة من مال. ابن منظور، لسان العرب: 1/ 758، معجم مقاييس اللغة: 5/ 434 مادة (نصب)، الموصلي، الموصلي، الاختيار: 1/ 108.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (ب) وردت [ملك].

(5) في (ب) وردت [المال].

(6) في (ب) وردت [الرولي].

(7) في (ب، ج) وردت [الحاجز].

(8) في (ج) وردت [جعل].

(9) في (ب) وردت [مباح].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب) وورد بدله [حصل مال المديون].

(11) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 108، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 444، الميداني،

اللباب في شرح الكتاب: 1/ 68.

(12) في (أ) وردت [احتراز].

(13) في (ب) وردت [أربعين].

مناقل من الذهب، وعشرة من البقر؛ فإن هذا نصب وقص تبعاً لغيره⁽¹⁾.
 قوله: ملكاً تاماً، احترازاً⁽²⁾ عن ملك ناقص، وعليها مسائل، منها: بدل مال الكتابة،
 والسعاية⁽³⁾، ونصاب المديون، والمال المدفون في الصحراء إذا نسي مكانه ولم يجده
 إلا بعد سنين، والمال الساقط من يده إذا وجده بعد سنين، و[المال]⁽⁴⁾ المغصوب،
 والعبد الآبق للتجارة، والنصاب الضال من الحيوان، و[المال المجهود إذا لم تكن]⁽⁵⁾
 له بيعة ثم وجدت بيعة بأن أقر واعترف به الذي [كان]⁽⁷⁾ عليه الدين بعد سنين، أو ورث
 نصيباً ولم يصل إلى يده إلا بعد سنين، أو أوصى له [رجل]⁽⁸⁾ ألفاً، أو اشترى متاعاً
 للتجارة [بألف دينار]⁽⁹⁾ ولم يقبض المتاع أو المال الموصى به إلا بعد سنين، [أو
 تزوجت المرأة على ألف ولم تقبضها [سنين]⁽¹⁰⁾ أو خالعهما على ألف ولم يقبضها
 سنين]⁽¹¹⁾ أو رهن سائمة عند رجل وحال عليها الحول في يد المرتهن، ذكره في نوادر

(1) البنايع في معرفة الأصول والفروع، من هنا الترتيق من مخطوط كتاب البنايع، لأن الكتاب المحقق ينتهي عندي هنا: لوحة: 25، المرغيناني، بداية المجتدي: 32 / 1.

(2) في (أ) وردت [احترازاً].

(3) السعاية في الأصل من السعي، وهو التصرف في كل عمل، خيراً كان أو شراً، وفي التنزيل: ﴿لَنَجْزِيَنَّهُ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [طه، من الآية: 15]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم، الآية: 39]. فيقال: سعى على الصدقة سعياً وسعاية: عمل في أخذها، وسعى العبد في ذلك رقبته سعاية. وسعى به سعاية إلى الوالي: وصى. ومعناها الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 1 / 126، الزبيدي، تاج العروس: 38 / 279، ومختار الجوهري، الصحاح: 1 / 126، كلها مادة (سعي)، الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 2 / 394.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (ج) وردت [في].

(6) في (أ) وردت [يكن].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

أبي يوسف رحمته، فإن في هذه المواضع كلها لا تجب ⁽¹⁾ الزكاة فيها؛ لكونها نصاباً ناقصاً ⁽²⁾.

في الكبرى: رجل له مائتا درهم فحال عليها الحول فأدى زكاتها خمسة دراهم، فوجد الفقير منها درهما ستوقاً ⁽³⁾، فجاء به برده، فقال صاحب المال رُد علي الباقي؛ لأنه ظهر أن النصاب كان ناقصاً، ولم تكن علي زكاة؛ ليس له أن يسترد؛ لأنه ظهر أنه أداه على وجه التطوع، فلا يكون له الرجوع إلا إذا أداه ⁽⁴⁾ الفقير باختياره، فيكون ذلك هبة مبتدأة من الفقير وكذا من تصدق على فقير فنظر ⁽⁵⁾ فيه، فظهر ⁽⁶⁾ أنه ⁽⁷⁾ زيف لا يسترد؛ لأنه ملك ⁽⁸⁾ الفقير، إلا إذا أداه الفقير باختياره فيكون [ذلك] ⁽⁹⁾ هبة مبتدأة من الفقير، حتى لو كان الفقير صبياً وأعطاه باختياره لا يحل له الأخذ ⁽¹⁰⁾.

ي، قوله: وليس على الصبي والمجنون زكاة، يريد به المجنون الذي أدرك وهو مجنون، أما إذا أدرك مقيماً وله نصاب ثم جن في بعض تلك السنة فإنه تجب عليه زكاة تلك السنة، [و] ⁽¹¹⁾ إن قلت ⁽¹²⁾ إفاقته فيها، وروي عن أبي يوسف رحمته أنه قال: إن كان

(1) في (ب، ج) وردت [يجب].

(2) الشايع لوحة: 25، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 107، الشيباني، الحجة: 2/ 526، الجابري، العناية شرح الهداية: 3/ 43، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 68، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 683.

(3) في (ب) وردت [مستوق]. والمستوق: زيف يهرج لا خير فيه وهو معرب. ابن منظور، لسان العرب: 10/ 152 مادة (ستق).

(4) في (ج) وردت [أداه].

(5) في (أ، ج) وردت [يعطر].

(6) في (أ) وردت [وظهر].

(7) في (أ) وردت [أنها].

(8) في (ب) وردت [ملكه].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 451، البحر الرائق: 5/ 445.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (أ، ج) وردت [قلت].

في نصف السنة وأكثرها مفيقا تجب عليه الزكاة وإلا فلا⁽¹⁾.

في الزاد: وهذا عندنا، وعند الشافعي رحمته تجب⁽²⁾ [الزكاة]⁽³⁾ في مال الصبي والمجنون⁽⁴⁾، والصحيح قولنا! لقوله رحمته: «رفع القلم عن ثلاثة⁽⁵⁾»: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ⁽⁶⁾ وفي إيجاب الزكاة عليهما إجراء القلم عليهما وهذا لا يجوز، ولأن هذه عبادة خالصة، فلا تجب⁽⁷⁾ عليهما كالصوم والصلاة، ودليل كونها عبادة لأنها من الخمس التي بني عليها الإسلام⁽⁸⁾.

هـ⁽⁹⁾، قوله: ومن كان عليه دين يحيط [بماله فلا زكاة]⁽¹⁰⁾ عليه، وقال الشافعي رحمته:

(1) الررمي، التنايع: لوحة: 25، المرغنياني، الهداية شرح البداية: 96 / 1، الباري، العناية شرح الهداية: 46 / 3، الشيباني، المبسوط: 50 / 2، المرغنياني، بداية المبتدي: 32 / 1.

(2) في (ب، ج) وردت [يجب].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) إعانة الطالبين: 185 / 2، الشافعي، الأم: 28 / 2، الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 153 / 3، النووي، المجموع شرح المذهب: 330 / 5، الوسيط: 503 / 2، البيهقي، تحفة الحبيب على شرح الخطيب: 5 / 3، حاشية إعانة الطالبين: 170 / 2.

(5) وردت في جميع النسخ [الثلاث] بالتعريف والتذكير.

(6) أخرجه النسائي في الكبرى: 360 / 3 برقم (5625)، والحاكم في المستدرک: 67 / 2 برقم (2350) كتاب البيع، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: على شرط مسلم، والطبراني في المعجم الكبير: 89 / 11 برقم (11163) باب أحاديث عبد الله ابن العباس، وأبو داود في سننه: 478 / 11 برقم (3822) باب في المجنون يسرق أو يصيب أحدا، وابن ماجه في سننه: 212 / 6 برقم (2031) باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، والبيهقي في الكبرى: 83 / 3 برقم (4868) باب من تجب عليه الصلاة، والترمذي في سننه: 320 / 5 برقم (1343) باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، والدارقطني في سننه: 138 / 3 برقم (173) كتاب الحدود والديات وغيره، والدارمي في سننه: 225 / 2 برقم (2296) باب رفع القلم عن ثلاثة، وابن حبان في صحيحه: 355 / 1 برقم (142).

(7) في (ب، ج) وردت [يجب].

(8) السرخسي، المبسوط: 214 / 3، الكاساني، الصنائع: 118 / 4، السرقندي، تحفة الفقهاء: 315 / 1.

(9) في (أ) وردت [ما].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

تجب؛ لتحقيق السبب، وهو ملك نصاب تام⁽¹⁾، ولنا أنه مشغول بحاجته⁽²⁾ الأصلية، فعد معدوماً، كالماء المستحق بالعطش وثياب المهنة⁽³⁾⁽⁴⁾.

قوله: وإن كان ماله أكثر من الدين زكى الفاضل إذا بلغ نصاباً كاملاً⁽⁵⁾؛ لفراغه⁽⁶⁾ عن⁽⁷⁾ الحاجة، والمراد دين له مطالب من جهة العباد، حتى لا يمنع دين التدور⁽⁸⁾ (أ/ 166) والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب، [ولأنه لا]⁽⁹⁾ ينتقض به النصاب⁽¹⁰⁾ وكذا بعد الاستهلاك، خلافاً لفر رحمه الله فيهما، ولأبي يوسف رحمته في الثاني على ما روي عنه؛ لأن له مطالباً⁽¹¹⁾ وهو الإمام في السوائم ونائبه في أموال التجارة، فإن الملاك نوى به⁽¹²⁾.

في المحيط: وقيل في دين المهر: أنه يمنع وجوب الزكاة كسائر الديون، وقيل: إن كان من نية الزوج أنه متى طالبتة تلقاها⁽¹³⁾ بلطف و⁽¹⁴⁾ يعدها أنه متى صادف مالا لا يماطل حقها، يمنع حق وجوب الزكاة، وإن كان نيته أنه متى طالبتة تلقاها⁽¹⁵⁾ بالإنكار ويضربها لا يمنع وجوب الزكاة⁽¹⁶⁾.

(1) تحفة الخطيب على شرح الخطيب: 52 / 3.

(2) في (أ) وردت [بحاجة].

(3) في (أ) وردت [المهنة].

(4) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 96 / 1.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) في (ب) وردت [فراغه].

(7) في (أ) وردت [من].

(8) في (أ، ج) وردت [التدور].

(9) ما بين الهلالين ساقط من نسخة (ب).

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(11) في (ب) وردت [طالباً].

(12) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 448 / 1، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 68 / 1، الزيلعي، تبين

الحقائق: 259 / 3.

(13) في (أ) وردت [يلقاها]، وفي (ب) وردت [تلقها].

(14) في (ب) وردت [أو].

(15) في (أ) وردت [يلقاها].

(16) ابن مازة، المحيط البرهاني: 516 / 2.

هـ قوله: وليس في دور السكنى⁽¹⁾ وثياب البدن، وأثاث المنازل، ودواب الركوب⁽²⁾، وعبيد الخدمة، وسلاح الاستعمال زكاة؛ لأنها مشغولة بحاجته الأصلية، وليست بتامة⁽³⁾ أيضاً، وعلى هذا كُتب العلم لأهلها، وآلات المحترفين لما قلنا⁽⁴⁾.
في فتاوى الصغرى: في نواذر زكاة عصام⁽⁵⁾: إذا كان [له]⁽⁶⁾ داراً⁽⁷⁾ يسكنها تحل له الصدقة، وإن لم تكن⁽⁸⁾ جميع الدار مستحقة لحاجته، بأن كان لا يسكن الكل هو الصحيح.

في الخلاصة: رجل له كتب العلم ما يساوي⁽⁹⁾ مائتي درهم، إن كان مما يحتاج إليه في الحفظ والدراسة فالصحيح أنه لا يكون نصاباً، وحل له أخذ⁽¹⁰⁾ الصدقة فقها كان أو حديثاً أو أدباً، كتياب البذلة والمهنة والمصحف على هذا، فإن⁽¹¹⁾ كان [زائداً على قدر الحاجة لا يحل له أخذ الصدقة، فإن كان]⁽¹²⁾ له نسختان عن كتاب النكاح أو⁽¹³⁾ الطلاق، فإن كان كلاهما تصنيف مصنف واحد أحدهما يكون نصاباً، وهو المختار، وإن [كان]⁽¹⁴⁾ كل واحد من تصنيف مصنفين لا زكاة فيه⁽¹⁵⁾.

(1) وردت في جميع النسخ [السكنى].

(2) في (ب) وردت [الركوب].

(3) في (أ، ب) وردت [تامة].

(4) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 97.

(5) لم أعثر عليه.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(7) في (ب) وردت [دار].

(8) في (أ) وردت [يكن].

(9) في (ب) وردت [تساوي].

(10) في (ب) وردت [أخذ].

(11) في (ب) وردت [وإن].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(13) في (أ) وردت [أ].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(15) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 97، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 55، الميداني،

اللباب في شرح الكتاب: 1/ 68، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 449.

في الشامل البيهقي: ومن كان له متاع لغير التجارة قيمته عشرة⁽¹⁾ آلاف لا زكاة عليه؛ لأنه فقير، بدليل أنه يحل له الصدقة، ولأنه مشغول بحاجته⁽²⁾، فيكون عدما حكما⁽³⁾⁽⁴⁾.

عن الحسن البصري رحمته: أن الصدقة كانت تحل لرجل له دار وخدام وكراع وسلاح يساوي عشرة آلاف درهم، تصدق بدينه على الذي عليه من زكاته [ذلك الدين]⁽⁵⁾ لم يجز [إلا عن زكاة ذلك الدين ولم يجز]⁽⁶⁾ عن العين؛ لأن [في]⁽⁷⁾ مالية الدين نقصانا، فلا يجوز إلا عمن عليه مثله ومثل الدين لا العين.

في الطحاوي: ولو قال: إن دخلت هذه الدار فللّ علي أن أتصدق⁽⁸⁾ [بـ]⁽⁹⁾ هذه المائة؛ ثم نوى وقت الدخول أن يكون عن زكاة المال فإنه لا يكون؛ لأنه صار واجبا [عليه]⁽¹⁰⁾ يمينه المتقدمة، واليمين لا يمكن الرجوع عنها.

الأصل أن أداء العين عن العين وعن الدين يجوز، [و]⁽¹¹⁾ أداء الدين عن العين وعن دين سيقبض لا يجوز، وأداء الدين عن دين لا يقبض يجوز⁽¹²⁾.

(1) في (ب) وردت [عشر].

(2) في (أ) وردت [الحاجة].

(3) في (ب) وردت [حكما].

(4) الشيباني، المبسوط: 2/ 97، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 43، ابن الهمام، شرح فتح القدير:

2/ 217، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 375.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (ب) وردت [تصدق].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(12) الكاساني، الصنائع: 4/ 8 وما بعدها.

بيان ذلك: إذا كان لرجل^(١) مائتا درهم، فحال^(٢) عليه الحول، فأدى خمسة منها ونوى عن زكاته جازاً؛ لأنه أدى عينا عن عين، ولو كانت مائتا درهم دين، فحال عليه الحول قبل القبض وجبت^(٣) الزكاة فيه، غير أنه لا يخاطب بالأداء ما لم يقبض، فإن أدى خمسة عينا عن الدين جازت، فإذا قبضها [لا تجب]^(٤) ثانياً، ولو كانت له مائتا درهم، فحال عليها الحول فوجبت فيها الزكاة، وله خمسة دراهم على فقير فتصدق بها عليه ونوى زكاة التي عنده لا يجوز؛ لأنه أدى ديناً عن عين، والدين ناقص والعين كامل، وأداء الناقص عن الكامل لا يجوز، كمن كان عليه صيام رمضان فصامها في أيام النحر أو^(٥) التشريق لا يجوز، وكذلك لو كان عليه قضاء الصلاة فأداها في ثلاثة أوقات لا يجوز، والحيلة في الجواز: أن يتصدق عليه بخمسة دراهم عينا ينوي به زكاة المائتين، ثم يأخذها منه قضاء عن دينه. فيجوز ويحل له ذلك، وإن^(٦) كانت له مائتا درهم على فقير فحال عليها^(٧) الحول قبل القبض، فتصدق منها خمسة^(٨) دراهم على المديون وقبض الباقي لا يجوز ما تصدق على المقبوض؛ لأنه لما قبض الباقي صار عينا فجعل أداء الدين عن العين، وأداء الدين عن العين لا يجوز، وسقط عنه زكاة الخمسة التي تصدق بها وهي ثمن درهم؛ لأن ذلك القدر أداء الدين عن دين لا يقبض، فيجوز، ولو تصدق بأكملها^(٩) عليه أو وهبه ينوي عن الزكاة أو لم ينو، سقطت عنه زكاتها، ولو كان الذي عليه الدين غنياً ليس بمحل الصدقة فزكاتها له أو تصدق بها

(١) في (ب) وردت [للرجل].

(٢) في (ب، ج) وردت [و حال].

(٣) في (أ) وردت [وجب].

(٤) ما بين المعرفتين ساقط من نسخة (ب).

(٥) في (أ) وردت [أو].

(٦) في (أ) وردت [إذا].

(٧) في (أ) وردت [عليه].

(٨) في (ب) وردت [خمس].

(٩) في (أ) وردت [كلها].

[عليه]^(١) سقط^(٢) عنه الدين، وهل يكون زكاتها ديناً عليه أم لا؟ فيه روايتان، في رواية الجامع الكبير: يكون مضموناً عليه، وفي رواية نوادر الزكاة: لا يكون مضموناً عليه^(٣). قال: ومن امتنع عن أداء زكاة ماله فأخذها الإمام كرها فوضعها في أهلها فإنه يجوز؛ (أ/ 167) لأن للإمام ولاية أخذ الصدقات، فقام أخذه مقام دفع المالك، وأما سلاطين زماننا إذا أخذوا^(٤) الصدقات والخراج والعشور التي حق أخذها للسلطان^(٥) فلا^(٦) يضعونها مواضعها هل يسقط بأخذهم عنا؟ قال الفقيه أبو جعفر الهنداوي رحمه الله: يسقط عنا [كله]^(٧) وإن كانوا لا يضعونها في أهلها؛ لأن حق الأخذ إليهم فسقط عنا بأخذهم، غير أنهم إذا لم يوصلوها إلى أربابها كان وبالها^(٨) عليهم^(٩). [و]^(١٠) قال الشيخ أبو بكر بن سعيد الأعمش^(١١): الخراج يسقط بأخذهم؛ لأن الخراج^(١٢) يصرف إلى المقاتلة، وهم يصرفون إلى المقاتلة ويقاتلون العدو، [ألا ترى أن العدو]^(١٣) إذا ظهر فإنهم يقاتلون ويذبون عن حريم المسلمين، ولا يسقط الزكاة والصدقات عنهم لأنهم لا يضعونها في أهلها.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(٢) في (أ، ج) وردت [سقطت].

(٣) الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 254، الكاساني، الصنائع: 3/ 394.

(٤) في (ب) وردت [أخذ].

(٥) في (ج) وردت [إلى السلطان].

(٦) في (ب) وردت [ولا].

(٧) في (ب) وردت [له].

(٨) في (أ) وردت [بالها].

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(١١) هو محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله، أبو بكر، المعروف بالأعمش، فقيه حنفي، تفقه على أبي بكر محمد بن أحمد الإسكاف. تفقه عليه ولده أبو القاسم عبيد الله، والفقيه أبو جعفر الهنداوي. ينظر ترجمته في: الجواهر المضية 3/ 160، 4/ 29، وطبقات الفقهاء لطاشكيري زاده ص 59.

(١٢) في (أ) وردت [الخارج].

(١٣) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

وقال أبو بكر الإسكاف رحمته: بأن جميع ذلك لا يسقط ويعطي ثانياً؛ لأنهم ^(١) [لا] يضعونها مواضعها، وهذا معنى قول الطحاوي: أخذها الإمام كرها فوضعها في أهلها جاز.

ولو أن صاحب المال إذا نوى وقت الدفع أنه زكاة يسقط عنه الزكاة؛ لأنهم فقراء في الحقيقة، لأنهم [لو] ^(٢) أدوا ما عليهم من التبعات والظلمات صاروا فقراء. وروي عن أبي مطيع البلخي رحمته ^(٣) أنه قال: تحل الصدقة لعلي بن عيسى ^(٤) بن همام ^(٥) والي خراسان، وإنما قال على اعتبار المعنى الذي ذكرنا، وحكي: أن أميراً ببلخ سأل واحداً من الفقهاء عن كفارة يمين لزمته فأمره بالصيام، فبكى وكفر ^(٦) الأمير، وعرف أنه يقول [له]: لو أديت ما عليك من التبعة والظلم لم يبق لك شيء ^(٧).

وقيل: بأن السلطان إذا أخذ من رجل مالا بغير حق مصادرة فتوى صاحب المال وقت الدفع أن يكون عن زكاة ماله أو عشر أرضه، يجوز ^(٨).

في الكبرى: أما إذا أخذها السلطان منه أموالاً مصادرة، ونوى هذا ^(٩) أداء الزكاة إليه، فعلى قول أولئك المشايخ رحمته يجوز، والصحيح أنه لا يجوز، وبه يفتى؛ لأنه

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(٣) هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن، أبو مطيع، القاضي البلخي. فقيه، كان قاضياً ببلخ ستة عشر سنة. وصحب أبا حنيفة. وروى عن ابن عون وهشام بن حسان ومالك بن أنس وغيرهم. وتعه أحمد بن منيع وخلاد بن أسلم الصفار وجماعة. ومن تفرداته أنه كان يقول بفرضية التسيحات الثلاث في الركوع والسجود. توفي سنة (١٩٩ هـ) ينظر ترجمته في: شذرات الذهب ١/ 357، والجواهر المضية ١/ 265، ومشايخ بلخ ١/ 61، وتاريخ بغداد: ٨/ 223.

(٤) في (ج) وردت [حسين].

(٥) لم أشر على ترجمة له؛ إلا أن صاحب رقيات الأعيان ذكر اسمه في معرض كلامه عن الفضل بن سهل: ٤/ 42.

(٦) في (أ) وردت [فكفر].

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(٨) السرخسي، المبسوط: ٣/ 456، رد المحتار: ٧/ 52.

(٩) ابن مازة، المحيط البرهاني: ٢/ 512، الكاساني، الصنائع: ٣/ 400.

(١٠) في (أ، ب) وردت [هنا].

ليس للطالب ولاية أخذ الزكاة عن الأموال الباطنة وبه نأخذ.

رجل لا يحل له الصدقة فالأفضل أن لا يقبل جائزة السلطان؛ لأنها تشبه [أخذ]⁽¹⁾ الصدقة، ولا يحل له [قبول]⁽²⁾ الصدقة فكذا ما يشبه الصدقة، وهذا إذا أدى من مال بيت المال، وأما إذا أدى من مال مورث⁽³⁾ له جاز؛ لأنه لا يشبه الصدقة، وأما إذا⁽⁴⁾ كان فقيراً فإن كان السلطان لا يأخذ ذلك غصبا عن الناس، تحل⁽⁵⁾ له؛ لأنه يحل له الصدقة حقيقة فهذا أولى، وإن⁽⁶⁾ كان يأخذ غصبا، فإن كان لا يخلط بدراهم أخرى، لا يحل الأخذ؛ لأنه دفع⁽⁷⁾ ملك الغير، وإن كان خلط لا بأس به؛ لأنه صار ملكاً⁽⁸⁾ له في قول أبي حنيفة رحمته، حتى وجب عليه الحج والزكاة ويورث عنه⁽⁹⁾.
وقوله: أرفق بالناس إذ⁽¹⁰⁾ ماله قل⁽¹¹⁾ ما يخلوا عن غصب.

في النصاب: إذا ملك مالا بدلا عما ليس بمال بدلا [ك]⁽¹²⁾ الدية، والمهر، وبدل الخلع⁽¹³⁾، والصلح عن دم العمد، ومال الكتابة، فلا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (ب، ج) وردت [موروث].

(4) في (ب) وردت [إن].

(5) في (ب، ج) وردت [يحل].

(6) في (أ) وردت [ولذا].

(7) في (ب) وردت [وقع].

(8) في (أ) وردت [مكاً].

(9) السرخسي، المبسوط: 3/ 275، الكاساني، الصنائع: 3/ 397.

(10) في (أ) وردت [إذا].

(11) في (ب) وردت [قلبي].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) الخلع (بالتفح) لغة هو التزع والتجريد، والخلع (بالضم) اسم من الخلع. وأما الخلع عند الفقهاء فقد عرفوه بأنفاظ مختلفة تبعاً لاختلاف مذاهبهم في كونه طلاقاً أو فسخاً، فالحنفية يعرفونه بأنه عبارة عن: أخذ مال من المرأة بإزاء ملك النكاح بلفظ الخلع. وتعريفه عند الجمهور في الجملة هو: فرقة بعوض مقصود لجهة الزوج بلفظ طلاق أو خلع. ابن منظور، لسان العرب: 8/ 76، مادة: "خلع". الاختيار 3/ 156، فتح القدير مع العناية: 3/ 199، جواهر الإكليل 1/ 330، حاشية =

الحول، وكذلك الميراث والوصية، وكذلك ثمن عروض البدل⁽¹⁾، وعبيد الخدمة، [و]⁽²⁾ هو الصحيح؛ لأن هذا مال وجب ابتداء لا في مقابلة مال، فلا يكون سبباً قبل القبض⁽³⁾.

أ، [قوله:]⁽⁴⁾ ولا يجوز أداء الزكاة [إلا بنية مقارنة للأداء]⁽⁵⁾، فإن قيل: الأداء تسليم ما وجب لا تسليم مثله والمؤدى في باب الزكاة مثل الواجب؛ لأن الواجب حق ثابت في الذمة وأداء ما وجب لا يمكن؛ لأن ما يثبت⁽⁶⁾ في الذمة ليس بعين، بل هو صفة أشغلت⁽⁷⁾ ذمة المدينون بها، والمؤدى عين، فنقول: الواجب في الذمة فعلى الأداء والمال محله، فإذا أدى عينا فقد وجد المأمور به [عينه وهو]⁽⁸⁾ أداء المال المطلق⁽⁹⁾.

الدسوقي 2/ 347، حاشية القليوبي 3/ 307، روضة الطالين: 7/ 374، كشاف الفتاوى 5/ 212، الإنصاف 8/ 382.

(1) في (أ) وردت [البذلة].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) السرخسي، البسوط: 3/ 472، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 530، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 4/ 269.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، وأثبتناه لانتضاء السياق، مختصر القدوري: ص 51.

(6) في (أ، ج) وردت [ثبت].

(7) في (ب) وردت [اشتغلت].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) هذه عبارة الحنفية، أي: الملك التام؛ وهو ما كان في يد مالكة يتفقد به ويتصرف فيه. والملك الناقص يكون في أنواع من المال معينة، منها: مال الضمان؛ وهو كل مال مالكة غير قادر على الانتفاع به لكونه في يد من ليس عليه، فمذهب أبي حنيفة، وصاحبه، أنه لا زكاة عليه فيه، كالبعير الضال، والمال المفقود، والمال الساقط في البحر، والمال الذي أخذه السلطان مصادرة، والدين المجحود إذا لم يكن للمالك ينة، والمال المغصوب الذي لا يقدر صاحبه على أخذه، والمسروق الذي لا يدري من سرقة، والمال المدفون في الصحراء إذا خفي على المالك مكانه، فإن كان مدفوناً في البيت تجب فيه الزكاة عند الحنفية، أي لأنه في مكان محدود. ينظر: الكاساني، الصنائع: 2/ 9.

وقد وجد هذا بعينه، فقد حصل تسليم ما وجب في الذمة، وهو أداء مطلق المال، وما ذكرتم⁽¹⁾ يتأتى في أداء الصلاة⁽²⁾.

ي، قوله: ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها؛ إنما ذكر التصديق بجميع ماله احترازاً عن التصديق بالبعض؛ لأنه إذا تصدق بالبعض لا يسقط عنه شيء من الزكاة، في قول أبي يوسف رحمته، وقال محمد رحمته: تسقط⁽³⁾ [عنه]⁽⁴⁾ زكاة حصة المؤدي⁽⁵⁾.

في النصاب: ولو تصدق ببعض النصاب ولا نية له أجزأه عند محمد رحمته عن زكاة هذا البعض، وقيل عن أبي حنيفة رحمته، وهو الظاهر، كمن تصدق بجميع المال ولم ينو⁽⁶⁾ الزكاة سقطت⁽⁷⁾ عنه الزكاة بلا خلاف، وقال أبو يوسف رحمته: لم يجزه عن زكاة ذلك البعض، وعليه أن يزكي [للجميع]⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

وفي (أ/ 168) الخلاصة أيضاً، السلطان إذا أخذ زكاة الأموال الظاهرة الصحيح أنه يسقط عن أربابها ولا يؤمر بالأداء ثانياً، وإن أخذ الجبايات⁽¹⁰⁾ أو مالا بطريق المصادرة، فنوى صاحب المال عند الدفع الزكاة، اختلفوا فيه، والصحيح أنه تسقط⁽¹¹⁾ عنه الزكاة، كذا قاله الإمام السرخسي رحمته⁽¹²⁾.

(1) في (ب) وردت [ذكرتهم].

(2) الرومي، النبايع: لوحة: 25، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 68 / 1، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 98 / 1، الكاماني، الصنائع: 6 / 4.

(3) في (أ) ج) وردت [يسقط].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) الرومي، النبايع: لوحة: 25، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 68 / 1، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 98 / 1، البايوتي، العناية شرح الهداية: 66 / 3، الكاماني، الصنائع: 6 / 4، المرغيناني، بداية المبتدي: 32 / 1، الزيلعي، تبين الحقائق: 268 / 3.

(6) وردت في جميع النسخ (ينوي).

(7) في (أ) وردت [سقط].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) السرخسي، المبسوط: 456 / 3، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 451 / 1.

(10) في (أ) وردت [الجنابات].

(11) في (أ) وردت [يسقط].

(12) البايوتي، العناية شرح الهداية: 107 / 3، الزيلعي، تبين الحقائق: 345 / 5.

في الملتقط: الصدقة تطوعاً أفضل من الإعتاق تطوعاً⁽¹⁾.

في النسفية: [أو]⁽²⁾ مثل عمن دفع زكاة ماله إلى رجل ليدفعها إلى الفقراء، هل يشترط⁽³⁾ نية الزكاة من الوكيل عند دفع ذلك إلى الفقراء؟ قال: نية الموكل كافية استدلالاً⁽⁴⁾ بما روي في عيون المسائل: عن أصحابنا [أو]⁽⁵⁾ عن بعضهم: أن الرجل أدى الدراهم إلى رجل ليتصدق [بها]⁽⁶⁾ على الفقراء نفلاً، فذهب الوكيل فتوى الموكل بعد ذهابه يكون ذلك عن زكاة ماله، ثم دفع الوكيل [ذلك]⁽⁷⁾ إلى الفقراء وهو لا يعلم بما فعل الموكل، قال: يجوز ذلك عن الموكل، فدل أن المعتبر هو النية من الموكل.

وسئل عن مطالبة السلطان بمال ظلماً، فقال المطالب⁽⁸⁾ لرجل: ادفع إليه أو إلى أعوانه الذين يطالبون شيئاً، فدفع إليه من ماله بأمر المطالب⁽⁹⁾ إليه شيئاً، هل له أن يرجع عن⁽¹⁰⁾ الأمر بحكم الأمر؟ قال: لا؛ لأنه يطلب منه هذا المال ظلماً، فأمره إليه بهذا⁽¹¹⁾ السبب كأمره بأن يتلف ماله، بأن قال [لـ]⁽¹²⁾: ألق مالك في البحر، أو أتلف كذا من مالك، أو ادفع مالك إلى من شئت، ففعل، لم يرجع كذا هاهنا⁽¹³⁾.

(1) الفتاوى الهندية: 408 / 4، حاشية ابن عابدين: 510 / 8.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (أ) وردت [يشترط].

(4) في (ب) وردت [استدل].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (ب) وردت [المطالب].

(9) في (ب) وردت [المطالب].

(10) في (أ) وردت [على] وفي (ب) وردت [إلى].

(11) في (أ، ج) وردت [بذلك].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(13) عيون المسائل: ص 33.

باب زكاة الإبل

م، سبب وجوب الزكاة: ملك النصاب النامي، قال الله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ أَصْنَافُ الزَّكَاةِ﴾⁽¹⁾ والزكاة: النماء⁽²⁾، فكأنه تعالى أمر بأداء نماء⁽³⁾ المال⁽⁴⁾.

والأموال النامية التي سبب لوجوبها قسمان: السائمة وأموال التجارة، وأموال التجارة قسمان: مال التجارة [وضعا]⁽⁵⁾ وهو الحجران، ومال التجارة جعلاً وهو كل ما يشتري للتجارة، ونماء السائمة بالنسل، ونماء [مال]⁽⁶⁾ التجارة بتغير الأسعار، [و]⁽⁷⁾ لما كان النصاب سبباً باعتبار النماء، تكرر الوجوب بتكرر النماء⁽⁸⁾، لأن الحكم يتكرر بتكرر السبب، ويتضاعف بتضاعفه⁽⁹⁾.

والسائمة: التي تجب⁽¹⁰⁾ فيها الزكاة ثلاثة أقسام: الإبل، والبقر، والغنم، وبدأ بذكر السائمة؛ لأن قاعدة هذا الأمر كان في حق العرب، وهم كانوا أرباب⁽¹¹⁾ المواشي، وبدأ بذكر⁽¹²⁾ الإبل لأنها أكثر أموالهم.

(1) سورة البقرة، من الآية: 43.

(2) في (ب) وردت [النماء].

(3) في (ج) وردت [إنماء].

(4) ينظر: الشنيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنيطي (المثوفى: 1393هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، 1415هـ - 1995 م: 1/ 552، التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد ابن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المثوفى: 1393هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م، 2/ 48، وأبو الليث، ثعيبون: 3/ 18.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ)، (ب).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ب) وردت [النماء].

(9) السرخسي، الجبسط: 3/ 209، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 110.

(10) في (أ) وردت [يجب].

(11) في (ب) وردت [أرباب].

(12) في (أ) وردت [بزكاة].

وإنما وجبت الشاة مع أن الأصل في الزكاة أن تجب في كل نوع منه؛ لأن الإبل إذا بلغت خمسا كان مالا كثيرا لا يمكن إخلاؤه عن الواجب، ولا يمكن إيجاب واحدة منها لما فيه من الإجحاف، ولأنه يكون خمسا، وفي إيجاب الشقص ضرر عيب الشركة، فأوجبنا الشاة عند قلة الإبل من خلاف جنسه نظرا إلى الجائنين، وقيل: إن الشاة كانت تقوم بخمسة دراهم في ذلك الوقت، وابنة مخاض بأربعين درهما، فأيجاب الشاة في خمسة من الإبل كإيجاب الخمس في المائتين من الدراهم⁽¹⁾.

السائمة: التي تسام في البوادي لقصد الدر والنسل، سواء كانت ذكورا أو إناثا أو مختلطا⁽²⁾⁽³⁾.

في التحفة: حتى أنها إذا سيمت للحمل والركوب لا للدر والنسل لا يجب فيها زكاة⁽⁴⁾ [السائمة]⁽⁵⁾ [وكذا إذا سيمت للبيع وقصد التجارة لا للدر لا تجب فيها زكاة السائمة]⁽⁶⁾ عندنا، ولكن تجب فيها زكاة التجارة، فلا يعتبر فيها العدد [و]⁽⁷⁾ إنما يعتبر فيها القيمة، فإن كانت القيمة مائتي درهم تجب الزكاة فيها، وإلا فلا⁽⁸⁾.

ب، الدود⁽⁹⁾ من الإبل من الثلاث⁽¹⁰⁾ إلى العشر، وقيل من الثنتين إلى التسع من الإناث دون الذكور، وقوله: في خمس ذود⁽¹¹⁾ شاة، بالإضافة، كما في تسعة رهط⁽¹²⁾.

(1) الزبلي، الجوهرة النيرة: 1/ 452.

(2) في (ب) وردت [مختلطا].

(3) قال في الموصلي، الموصلي، الاختيار: (السائمة التي تكفي بالرعي في أكثر حولها، فإن علفها نصف الحول أو أكثره فليست بسائمة) 1/ 112، وينظر: البحر الرائق: 5/ 449، الزبلي، تبين الحقائق: 3/ 280، حاشية ابن عابدين: 2/ 288، مثلا خسرو، درر الحكام: 2/ 326، رد المحتار: 47/ 7.

(4) في (ب) وردت [الزكاة].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 2/ 285.

(9) في (ب، ج) وردت [الزاد].

(10) في (أ) وردت [الثلاث].

(11) في (أ) وردت [زود] وفي (ب) وردت [دور].

(12) السطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 2/ 298، مادة (ذ ود).

ي، اعلم أن من الواجبات في الإبل شاة، ثم بنت مخاض وهي التي أتت عليها سنة وطعنت في الثانية، وهذا عند أبي حنيفة رحمته ومحمد رحمته، وإنما سميت بنت مخاض؛ لأن أمها حملت بعدها وهي ماخض.

وقال أبو يوسف رحمته: أدنى [من] ⁽¹⁾ الواجبات فيها بعد الشاة إنما هو فصيل، والفصيل هو الذي لم يتم عليه حول، ثم بنت مخاض، ثم بنت لبون وهي التي أتت عليها ستان وطعنت في الثالثة عند أهل الفقه، وعند أهل اللغة هي التي أتت عليها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة، وإنما سميت بهذا الاسم؛ لأن أمها حملت بعدها وولدت [وهي] ⁽²⁾ هي ذات لبن ⁽³⁾.

ثم الحقّة: فهي التي أتت عليها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة عند أهل الفقه، وعند أهل اللغة هي التي أتت عليها أربع سنين وطعنت في الخامسة، وإنما سميت بهذا الاسم لأنها استحققت الضراب، وقيل استحققت أن يحمل عليها ⁽⁴⁾.

ثم الجذعة: وهي التي أتت عليها أربع سنين عند أهل الفقه، وعند أهل اللغة هي التي أتت عليها (169) خمس سنين وطعنت في السادسة، ولا اشتقاق لها ⁽⁵⁾.

وسبب انعقاد النصاب في السوائم إنما هو ملك نصاب كامل يتم عليها الحول ⁽⁶⁾ [وحال عليها الحول بعد ذلك] ⁽⁷⁾، فإن ملك خمسة من الفصلاّن وحال عليها الحول وهي بنت مخاض لا تجب فيها الزكاة، وقيل: تجب، [و] ⁽⁸⁾ الأول أصح، وعلى هذا العجاجيل والحملان ⁽⁹⁾.

(1) ما بين المعقوفين سائط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفين سائط من نسخة (أ).

(3) الرومي، البناء: لوحة 25، الحوصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 113.

(4) الرومي، البناء: لوحة 25، السرخسي، المبسوط: 3 / 193. الرازي، مختار الصحاح: 1 / 62 مادة (ح في د).

(5) الرومي، البناء: لوحة 25، ابن منظور، لسان العرب: 8 / 43 مادة (جذع).

(6) في (ب، ج) وردت [حول].

(7) ما بين المعقوفين سائط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفين سائط من نسخة (أ).

(9) الرومي، البناء: لوحة 25، الحوصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 130، الكاساني، الصنائع: 4 / 46.

فإذا ثبت هذا، تبين العفو بين النصب، فنقول: بين كل شاتين أربع إلى خمس وعشرين، فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض، ثم العفو بينهما وبين بنت لبون عشرة، فإذا بلغت إحدى عشر وهي تمام ستة وثلاثين يجب فيها بنت لبون، ثم العفو بينهما وبين البقرة أيضا تسعة، فإذا بلغت عشرة وهي تمام ستة وأربعين تجب فيها حقة، ثم العفو بينهما وبين الجذعة أربعة عشر، فإذا بلغت خمسة عشر وهي تمام [إحدى وستين]⁽¹⁾ تجب⁽²⁾ فيها جذعة⁽³⁾، ثم العفو بينهما و⁽⁴⁾ بين بنتي لبون أيضا أربعة عشر، فإذا بلغت خمسة عشر وهي تمام [سنة وسبعين]⁽⁵⁾ يجب فيها بنت لبون، ثم العفو بينهما وبين الحقتين أيضا أربعة عشر، فإذا بلغت خمسة عشر وهي تمام⁽⁶⁾ [إحدى وتسعين تجب⁽⁷⁾ فيها حقتان، ثم العفو بينهما وبين أول الاستئناف تسعة وعشرون وهي تمام المائة والعشرين، ثم تستأنف الفريضة فيكون في الخمسة شاة مع الحقتين، فيكون الأربع من الشاة أيضا عفوا [عند عدم]⁽⁸⁾ [تمام]⁽⁹⁾ الخامسة، فيقضى إلى [تسعة وعشرين، فيبلغ العفو بين الحقتين والشاة الواجبة عند أول الاستئناف]⁽¹⁰⁾ ثلاثة وثلاثين، فإذا أتمت خمسا تجب⁽¹¹⁾ فيها شاة، ثم العفو بين كل شاتين أربع إلى خمس وعشرين، فإذا بلغت خمسا وعشرين وهي تمام المائة والخمسة والأربعين تجب فيها بنت مخاض مع الحقتين، ثم العفو بينهما وبين الحقتين أربعة فإذا بلغت خمسا وهي

(1) في (أ) وردت [ست وسبعين] بدل ما بين المعقوفتين.

(2) في (ب، ج) وردت [يجب].

(3) في (أ) وردت [الجذعة].

(4) في (أ) وردت [أو].

(5) في (ج) وردت [أربعين].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (ج) وردت [يجب].

(8) في (ب) وردت [عندهم] بدل ما بين المعقوفتين.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (ج) وردت [يجب].

[تمام المائة والخمسين تجب⁽¹⁾ فيها ثلاث حقائق، ثم تستأنف الفريضة، فيكون العفو بين الحقائق الثلاث وبين الشاة الواجبة عند الاستئناف الثاني أربعة فإذا بلغت خمسة تجب فيها⁽²⁾] [شاة مع الحقائق الثلاث، والأربعة عفو عند عدم الخامسة فيكون العفو بين الحقائق الثلاث وبين الشاة الواجبة عند الاستئناف الثاني أربعة فإذا بلغت خمسة يجب فيها⁽³⁾] شاة مع الحقائق الثلاث، ثم العفو بين كل شاتين أربعة إلى خمسة وعشرين، فإذا بلغت خمسة وعشرين وهي تمام المائة و[الخمس] و⁽⁴⁾ السبعين تجب فيها بنت مخاض مع الحقائق الثلاث، ثم العفو بينهما وبين بنت لبون عشر⁽⁵⁾ فإذا بلغت [أحد]⁽⁶⁾ عشر⁽⁷⁾ وهي تمام المائة والستة والثمانين تجب⁽⁸⁾ فيها بنت لبون مع الحقائق الثلاث، ثم العفو بينهما وبين [الحقة الرابعة تسعة فإذا بلغت عشر وهي تمام المائة والتسعين تجب فيها أربع حقائق، ثم العفو بينهما وبين الاستئناف]⁽⁹⁾ الثالث أربعة وهي تمام المائتين، ثم العفو بعدهن أربعة أخرى فإذا بلغت خمسة تجب⁽¹⁰⁾ فيها شاة، فيكون العفو بين الحقائق الأربع وبين الشاة [الواجبة]⁽¹¹⁾ ثمانية، ثم العفو بين كل شاتين أربعة إلى خمس⁽¹²⁾ وعشرين، فإذا بلغت خمسة وعشرين يجب⁽¹³⁾ فيها بنت مخاض، ثم العفو بينهما وبين بنت [لبون]⁽¹⁴⁾ تسع، فإذا بلغت عشرة وهي ستة وثلاثون بعد

(1) في (ج) وردت [يجب] وهكذا كل لفظة [تجب] فيما يأتي.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (أ) وردت [تسع].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [عشرة].

(8) في (ب) وردت [يجب].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (ب) وردت [يجب].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (ب) وردت [خمس].

(13) في (ب، ج) وردت [تجب].

(14) في (أ) وردت [مخاض].

المائتين يجب⁽¹⁾ فيها بنت لبون، ثم العفو بينهن وبين الحققة الخامسة تسعة فإذا بلغت عشرة وهي تمام الستة والأربعين يجب⁽²⁾ فيها خمس حقائق، ثم العفو بعدهن أربعة وهي تمام الخمسين، ثم تستأنف الفريضة فأربعة منها يضم [إلى]⁽³⁾ الأربع التي قبلها، فيكون العفو بين الحققة وبين الشاة الواجبة في الخمسة [و]⁽⁴⁾ بعد الخمسين ثمانية، ثم تستأنف الفريضة أبداً، ففي كل خمس⁽⁵⁾ شاة، إلى خمس [و]⁽⁶⁾ عشرين، ثم بنت مخاض إلى ستة وثلاثين، ثم بنت لبون إلى ستة وأربعين، ثم حققة إلى خمسين، ثم تستأنف الفريضة [بعد الخمسين]⁽⁷⁾ هكذا أبداً، إلى أن يبلغ إلى، الحققة وهذا معنى قوله: ثم تستأنف الفريضة أبداً، كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين⁽⁸⁾.

في التحفة: الواجب في الإبل الأنثى، حتى لا يجوز فيها سوى الإناث، ولا يجوز الزكاة إلا بطريق القيمة⁽⁹⁾.

م⁽¹⁰⁾، البخت: جمع البختي وهو الذي [تولد]⁽¹¹⁾ من العربي والعجمي، وهو منسوب إلى بخت نصر⁽¹²⁾ والله أعلم⁽¹³⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [تجب].

(2) في (ب، ج) وردت [تجب].

(3) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب).

(5) في (أ) وردت [خمس].

(6) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب).

(8) الرومي، البيانيع: لوحة: 25 - 26، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 69، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 286، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 452.

(9) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 287.

(10) في (ب) وردت [ن].

(11) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب).

(12) بخت نصر: مركب مزجي كـ (حضر موت) و(بعلبك)، وتركيبه من (بخت) بمعنى (ابن)، و(نصر) اسم صنم وجد عنده هذا الملك لقيطاً أول ولادته، فنسب إليه؛ إذ لم يعرف له أب، وهو الذي أسقط دولة اليهود وقام بسبيهم. ينظر: [تحاف النبلاء: 1 / 4، إكمال الإكمال: 305 / 7، المجرب: 1 / 6].

(13) ابن منظور، لسان العرب: 2 / 9 مادة (بخت)، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3 / 74 الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 455.

باب صدقة البقر

م، الذكر والأنثى سواء في هذا الباب، وكذا في الغنم؛ فلذا كان مخيراً⁽¹⁾ بين أن يؤدي التبيع أو التبيعة⁽²⁾.

ي، اعلم أن أدنى ما يجب في البقر عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما تبيع أو تبعية، وهي التي أنت عليها سنة وطعنت في الثانية⁽³⁾؛ [...] ⁽⁴⁾، [وعند أبي يوسف رحمته أدنى ما يجب عجل، ثم مسن أو مسنة، وهي التي أنت عليها ستان وطعنت في الثالثة]⁽⁵⁾.

قوله: فإن زادت [على]⁽⁶⁾ الأربعين، فعن أبي حنيفة رحمته ثلاث روايات: في رواية أبي يوسف رحمته في الزيادة: يجب⁽⁷⁾ بحسابه إلى ستين، ومعرفته أن تقوم المسنة ويجعل قيمتها أربعين [جزءاً]⁽⁸⁾، فكلما⁽⁹⁾ زادت واحدة يعطي لأجلها مثل ذلك الجزء إلى أن يبلغ ستين، وفي رواية الحسن رحمته لا يجب (أ/ 170) في الزيادة شيء حتى تبلغ⁽¹⁰⁾ خمسين، فتجب⁽¹¹⁾ فيها مسنة وربع مسنة، أو مسنة وثلاث تبيع والخيار إليه⁽¹²⁾.

(1) في (ب) وردت [بخير].

(2) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 457، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 70.

(3) الشيباني، المبسوط: 2 / 61، الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 286.

(4) في نسخة (ب) وردت زيادة [قوله: وعند أبي يوسف تبيع أو تبعية وهي التي أنت عليها مسنة وطعنت في الثانية]، بذلك النقاط.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ) وردت [تجب].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) في (ب، ج) وردت [وكلما].

(10) في (أ، ج) وردت [يلغ].

(11) في (ب، ج) وردت [يجب].

(12) الرومي، البنايع: لوحة: 26، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 202، الزيلعي، تبين الحقائق: 3 /

وفي رواية أسد⁽⁴⁾ بن عمرو⁽²⁾ ~~مختص~~ لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ⁽³⁾ ستين، فإذا بلغت ستين يجب⁽⁴⁾ فيها تبيعان [أو تيعتان]⁽⁵⁾، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله ولا خلاف فيما بينهم إلى الأربعين، ولا فيما زاد على الستين، وبعد الستين في كل أربعين مستنة، وفي [كل]⁽⁶⁾ ثلاثين تبيع⁽⁷⁾.

باب صدقة الغنم

[هـ]⁽⁸⁾، يؤخذ الثني في زكاتها، ولا يؤخذ الجذع. [و] الثني منها ما تمت⁽¹⁰⁾ له سنة والجذع ما أتى عليه أكثرها⁽¹¹⁾.
في التحفة: يجوز في الغنم أداء الذكر⁽¹²⁾ والأنثى عندنا، وعند الشافعي ~~ولا~~ لا يجوز الذكر إلا إذا كانت كلها ذكورا، [والصحيح قولنا؛ لأن الأحاديث وردت بلفظ الشاة، وهي اسم يتناول الذكور والإناث جميعا]⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾.

(1) هر أسد بن عمرو بن عامر، أبو المنذر، القشيري البجلي. قاض من أهل الكوفة، من أصحاب أبي حنيفة، وأحد الأعلام، سمع أبا حنيفة ورفقه عليه، وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل، وهو أول من كتب كتب أبي حنيفة ولي القضاء بواسط ثم ببغداد، ورفقه يحيى بن معين. توفي سنة (188هـ) ينظر: القرشي، الجواهر المضية 1/ 140، والزركلي، الأعلام: 1/ 291.

(2) وردت في جميع النسخ [عمراً].

(3) في (أ، ب) وردت [يلغ].

(4) في (أ) وردت [تجب].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) الرومي، البنايع: لوحة: 26، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 457.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) في (ب) وردت [تم].

(11) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 100.

(12) في (ب) وردت [الزكاة].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 287، وما بعده، وينظر: الشافعي، الأم: 2/ 9، الماوردي، المحاري

باب صدقة الخيل⁽¹⁾

الخيل: اسم جنس يتناول الذكر والأنثى⁽²⁾.

في فقه الشافعي: 3/ 110، الرافعي، الشرح الكبير: 5/ 498، النووي، المجموع شرح المذهب: 132/ 6.

(1) ذهب جمهور الفقهاء ومنهم صاحب أبي حنيفة إلى أن الخيل التي ليست للتجارة لا زكاة فيها ولو كانت سائمة واتخذت للنماء، وسواء كانت عاملة أو غير عاملة، واستدلوا بقول النبي ﷺ: ((ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة)) وقوله: ((قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق)). وذهب أبو حنيفة وزفر إلى أن الخيل إذا كانت سائمة ذكورا وإناثا ففيها الزكاة، وليس في ذكورها منفردة زكاة، لأنها لا تتناسل، وكذلك في الإناث منفردات، وفي رواية عن أبي حنيفة في الإناث المنفردات زكاة لأنها تتناسل بالفحل المستعار، وروي عنه أيضا أنها تجب في الذكر المنفردات أيضا، واحتج له بقول النبي ﷺ في الخيل: هي لرجل أجرة، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر فساق الحديث إلى أن قال في الذي هي له ستر: ولم ينس حق الله في رقابها ولا في ظهورها فحق ظهورها العارية، وحق رقابها الزكاة، وبما ورد عن يعلى بن أمية أن أخاه عبد الرحمن بن أمية اشترى من أهل اليمن فرسا أنثى بمائة قلووس، فقدم البائع، فلاحق بعمر، فقال: غصني يعلى وأخوه فرسا لي، فكتب عمر إلى يعلى أن الحق بي، فأناه فأخبره الخبر، فقال: إن الخيل لتبلغ هذا عندهم؟ ما علمت أن فرسا يبلغ هذا، فتأخذ عن كل أربعين شاة شاة ولا تأخذ من الخيل شيئا، خذ من كل فرس دينارًا، فقرر على الخيل دينارًا دينارًا. وعن الزهري أن عثمان عجلته كان يصدق الخيل، أي يأخذ زكاة منها، ثم قال أبو حنيفة: إن شاء المزكي أعطى عن كل فرس دينارًا، وإن شاء قوم خيله وأعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم. بنظر: فتح القدير 1/ 502، 503، والدسوقي على الشرح الكبير 1/ 435 وما بعدها، وشرح المنهاج 2/ 3، وابن قدامة، المغني: 2/ 620. وحديث: "ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة". أخرجه البخاري (الفتح 3/ 327 - ط السلفية) ومسلم (2/ 676 - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة، ولفظ مسلم: "وعبد" وحديث: "قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق". أخرجه الترمذي (3/ 16 - ط الحلبي) من حديث علي بن أبي طالب، ونقل عن البخاري أنه صححه. وحديث: "الخيل لرجل أجرة ولرجل ستر وعلى رجل وزر". أخرجه البخاري (الفتح 5/ 45 - 46 - ط السلفية) ومسلم (2/ 683 - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة.

(2) المطرزي، الحفروب في ترتيب المعرب: 2/ 179، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 460، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 72.

ي، قوله: إذا كانت الخيل سائمة. احترازاً عن العوامل والعلوفة، فإن كانت للتجارة فحكمها حكم العروض، يعتبر أن يبلغ قيمتها نصيباً، سواء كانت سائمة أو علوفة، وإن كانت الخيل مختلطاً بالذكر والإناث يجب فيها الزكاة عند أبي حنيفة رحمته [في⁽¹⁾]
رواية واحدة، وإن كان كلها إناثاً خالصة أو ذكوراً، فعن أبي حنيفة رحمته روايتان، ذكر في شرح⁽²⁾ الكرخي وقال: لا زكاة في الخيل بكل حال، وعليه الفتوى⁽³⁾.

قوله: فصاحبها بالخيار احترازاً عن قول أبي جعفر الطحاوي رحمته، فإنه يجعل الخيار إلى العامل في كل مال يحتاج إلى حماية السلطان.

قوله: إن شاء أعطى عن⁽⁴⁾ كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها وأعطى من كل مائتي درهم خمسة دراهم، قيل: بأن هذا كان في أفراس العرب حيث كانت قيمة كل فرس أربع مائة درهم، وقيمة الدينار⁽⁵⁾ عشرة دراهم، فيكون عن كل مائتين خمسة، فأما التي تتفاوت⁽⁶⁾ قيمتها فإنه يقر⁽⁷⁾.

وذكر في بعض النسخ مثل شرح المختصر للكرخي⁽⁸⁾ رحمته وشرح التجريد: إن شاء أدى ربع عشر قيمتها، وإن شاء أدى عن كل فرس ديناراً، وقال الطحاوي رحمته: إن أصحابنا رحمهم الله قالوا: لا تجب الزكاة في أقل من ثلاثة، والصحيح أنه لا يعتبر فيها⁽⁹⁾ النصاب؛ لأن الصحابة رحمته أوجبوا فيها الحق، ولم يعتبروا النصاب⁽¹⁰⁾.

(1) ما بين المعرفتتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ) وردت [الشرح].

(3) الرومي، اليتايغ: لوحة: 26، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 100 / 1، البايروني: العناية شرح الهداية: 82 / 3، المرغيناني، بداية المبتدي: 34 / 1، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 460 / 1.

(4) في (أ) وردت [من].

(5) في (ب، ج) وردت [دينار].

(6) في (ب، ج) وردت [تفاوت].

(7) العناية: لوحة: 26، البايروني، العناية شرح الهداية: 82 / 3، النوصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 115، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 461 / 1، الزيلعي، تبين الحقائق: 303 / 3، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 115 / 1.

(8) في (أ، ب) وردت [الكرخي].

(9) في (أ، ب) وردت [فيه].

(10) الرومي، اليتايغ: لوحة: 26، الزيلعي، تبين الحقائق: 300 / 3، المرغيناني، بداية المبتدي: 34 / 1.

في الخلاصة والنصاب: وفي زكاة الخيل: الفتوى على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أن لا زكاة فيها كيف ما كان، حتى تكون⁽¹⁾ للتجارة! لقوله عليه السلام: ((ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة))⁽²⁾⁽³⁾.

م، قوله: وليس في الحملان إلى آخره، قيل: صورة المسألة: إذا اشترى أربعين من الحملان، أو ثلاثين من العجاجيل، أو خمسة وعشرين من الفصلان، أو وهب له، هل يتعقد عليه الحول أم لا؟ عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام لا يتعقد، وفي قول الباقيين يتعقد، حتى لو حال الحول من حين ملك تجب الزكاة، وقيل: صورة المسألة إذا كان له نصاب سائمة ولدت في آخر الحول أربعين من الحملان أو العجاجيل أو الفصلان، فهلكت الأمهات وبقيت الأولاد هل⁽⁴⁾ يبقى حول الأصول على الأولاد؟ في قولهما: لا يبقى وفي قول الباقيين يبقى، كذا ذكره الإمام خواهرزادة رحمته الله، ولا يتصور غير هذا؛ لأن الزكاة لا تجب إلا بحولان الحول إذا حال عليها، [إذا]⁽⁵⁾ صارت إبلا وبقرا وغنما⁽⁶⁾.

ثم عند أبي يوسف رحمته الله: لا تجب فيما دون الأربعين من الحملان وفيما دون الثلاثين من العجاجيل، وتجب في خمس وعشرين من الفصلان واحد، ثم لا يجب شيء حتى يبلغ مبلغا لو كان من المسان⁽⁷⁾ شيء⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

(1) في (أ) وردت [يكون].

(2) مسلم، في صحيحه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: 5/ 120 برقم (1631)، باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه.

(3) شيخ زاد، مجمع الأنهر: 2/ 183، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 72.

(4) في (ب) وردت [وهل].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) السرخسي، المبسوط: 3/ 204، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 447.

(7) في (أ) وردت [المسناة].

(8) في (أ ج) وردت [يشي].

(9) البايروتي، العناية شرح الهداية: 3/ 85، المرغيناني، الهداية: 1/ 101، الزينعي، تبين الحقائق: 3/

الواجب وهو ستة وسبعون، ثم لا يجب شيء حتى يبلغ مبلغا لو كان مسنا بثلاث⁽¹⁾ الواجب، وذلك [مائة و]⁽²⁾ خمسة وأربعون، وأما فيما دون خمس وعشرين فلا يجب في رواية، وفي رواية يجب⁽³⁾ في الخمس خمس فصيل، وفي العشر خمس⁽⁴⁾ فصيل على هذا الاعتبار.

قالوا: عد هذا من مناقب أبي حنيفة رحمته، حيث تكلم في هذه المسألة بثلاثة⁽⁵⁾ أقوال، فلم يضع شيء [منها]⁽⁶⁾ فأخذ الأول زفر رحمته و[هو]⁽⁷⁾ أن يجب فيها ما يجب في المسان⁽⁸⁾، و⁽⁹⁾ بالثاني أخذ أبو يوسف رحمته، وبالثالث⁽¹⁰⁾ أخذ محمد رحمته⁽¹¹⁾.

ي، قوله: وليس في الحملان والفصلان والعجايل صدقة، يريد به إذا كان له خمس وعشرون من النوق، أو ثلاثون من البقر أو أربعون (أ/ 171) من الغنم، فلما مضى عليها عشرة أشهر مثلا ولدت أولادا فهلكت الأمهات ثم تم الحول على الأولاد، فإنه يجب فيها ما يجب في الكبار عند زفر رحمته، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمته، ثم رجع وقال: تجب⁽¹²⁾ واحدة منها، وبه أخذ أبو يوسف رحمته، ثم رجع وقال: لا يجب فيها شيء أصلا، وبه أخذ محمد رحمته فلم يضع من أقاويله شيء.

(1) في (ب) وردت [بثلاث].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (أ) وردت [تجب].

(4) في (أ) وردت [خمساً].

(5) في (أ) وردت [ثلاثة].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [المسان].

(9) في (ب) وردت [وأن].

(10) في (ب) وردت [الثالث].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 448، الكاساني، المصنوع: 3/ 478.

(12) في (ب) وردت [يجب].

فإن قيل: لم صورت⁽¹⁾ نصاب التوق من خمس وعشرين ولم تصوره⁽²⁾ من خمس؟ قيل له: لأن أبا يوسف رحمته أوجب واحدة منها، ولا يتصور في أقل من ذلك⁽³⁾.

ولو كان له خمسة من الفصلان فعن أبي يوسف رحمته ثلاث روايات: في رواية لا يجب فيها شيء حتى تبلغ⁽⁴⁾ خمسة وعشرين⁽⁵⁾، فإذا بلغت خمسة وعشرين تجب فيها واحدة منها، وفي رواية: في الخمسة خمس فصيل، وفي العشر خمساً فصيل، وفي خمسة عشر ثلاثة أخماس فصيل، وفي عشرين أربعة أخماس فصيل، وفي رواية في الخمسة ينظر إلى قيمة شاة وسط وإلى قيمة خمس فصيل، فيجب أقلهما، و[هي]⁽⁶⁾ كذا إلى خمسة وعشرين، [ثم]⁽⁷⁾ في الروايات كلها لا يجب⁽⁸⁾ في الزيادة شيء حتى يبلغ العدد الذي يجب في الكبار اثنان [في]⁽⁹⁾ ذلك ستة وسبعون، [فيجب]⁽¹⁰⁾ فيها اثنان، إلى مائة وخمسة⁽¹¹⁾ وأربعين فيجب فيها ثلاثة منها، و[أ]⁽¹²⁾ في الحملان في أربعين حمل عند أبي يوسف رحمته، وفي ثلاثين من العجاجيل عجل واحد منها، ولو كان له ثلاثون بقرة كلها مسنات أو أعلى سنًا⁽¹³⁾ فيها⁽¹⁴⁾ يجب فيها تبيع أو تبيعة، ولو كانت⁽¹⁵⁾

(1) في (أ) وردت [تصورت].

(2) في (ب) وردت [يصوره].

(3) الرومي، البنايع: لوحة: 26، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 313.

(4) في (أ، ب) وردت [يلغ].

(5) وردت في جميع النسخ [خمس وعشرون] بالرفع.

(6) في (ب، ج) وردت [هكذا].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) في (أ) وردت [تجب].

(9) في (أ، ج) وردت [و] بدل ما بين المعقوفتين.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [سنة].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) في (ب) وردت [مسنًا].

(14) في (أ) وردت [منها].

(15) في (ب) وردت [كان].

كلها عجائيل إلا واحدة منها مسنة تجب فيها الزكاة وتؤخذ تلك المسنة إن كانت وسطاً، وهذا معنى قوله إلا أن يكون معها كبار⁽¹⁾.

فإن هلكت المسنة بعد مضي الحول سقطت عنه الزكاة في قول أبي حنيفة [ومحمد]⁽²⁾، وقال أبو يوسف رحمته لا تسقط، وتجب فيها الزكاة بقدرها⁽³⁾.

ب، السن⁽⁴⁾؛ هي المعروفة⁽⁵⁾، ثم سمي بها صاحبها كالناب⁽⁶⁾ للمسنة من النوق، ثم استعيرت لغيره كابن المخاض وابن اللبون⁽⁷⁾.

م، قوله: أخذ المصدق أعلى منها ورد الفضل إلى آخره، قيل⁽⁸⁾؛ إذا رضي رب المال، لأن الحق على رب المال؛ فالخيار إليه إن شاء أتمها بالقيمة بعد إعطاء بنت مخاض، وإن شاء أعطى حقه وأخذ الفضل، وأيهما اختار صاحب المال فليس للمصدق الامتناع إذا الظاهر من حال المسلم أنه يختار⁽⁹⁾ ما هو أرفق للفقير⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

هـ، وهذا يمتني على أن أخذ القيمة في باب الزكاة جائز⁽¹²⁾ عندنا، إلا أن في الوجه

(1) في (أ) وردت [كباراً].

(2) ما بين المعقوفين ماقط من نسخة (ب، ج).

(3) الرومي، البنائع: لوحة: 26، البايبرتي، العناية شرح البداية: 3 / 86، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 72، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 448 وما بعده، الكاساني، الصنائع: 3 / 474، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 34، متلا خسرو، دور الحكام: 2 / 337، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 186.

(4) في (ب) وردت [السن].

(5) في (ب، ج) وردت [المعرفة].

(6) في (أ) وردت [كان].

(7) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 3 / 100، مادة (س ن ن).

(8) في (ب) وردت [قلها].

(9) في (أ) وردت [اختار]، وفي (ب) وردت [الخيار].

(10) في (أ، ج) وردت [للفقراء].

(11) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 101، البايبرتي، العناية شرح البداية: 3 / 90، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 72، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 34، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 464.

(12) في (أ) وردت [جائزة].

الأول له أن يأخذ ويطالب بعين الواجب أو^(١) بقيمته؛ لأنه شراء من^(٢) وجه، وفي الوجه الثاني يجبر؛ لأنه لا يبيع فيه، بل هو إعطاء بالقيمة^(٣).

في الزاد: قوله: ويجوز دفع القيمة^(٤) في باب الزكاة، وكذا في [النذور] و^(٥) العشور والكفارات، [و]^(٦) هذا عندنا خلافاً للشافعي رحمته، والصحيح قولنا؛ لأن القصد^(٧) من إيجاب الزكاة إغناء الفقراء^(٨)، وهذا^(٩) يحصل بأداء القيمة، كما يحصل بأداء الشاة^(١٠).

م، الحوامل: المعد لحمل الأثقال، والعوامل: المعد للأعمال، والعلوفة: التي تعتلف^(١١) من الغنم وغيرها^(١٢).

ب، علف الدابة في المعلق بكسر الميم علفاً: أطعمها العلف، وأعلنها لغة ومنه قوله: فإن أعلقت السائمة، وقوله في العرجاء: فإنها لا تعلف ما حولها، بوزن تلبس خطأ، ولا تُعلف مبنياً للمفعول فاسد معنى، والعلوفة^(١٣): ما يعلفون من الغنم وغيرها، الواحد والجمع سواء، والعلوفة^(١٤) بالضم: جمع علف^(١٥).

(١) في (ب) وردت [أ].

(٢) في (ب) وردت [في].

(٣) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 101.

(٤) في (ب) وردت [القيم].

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٧) في (أ) وردت [المقصد].

(٨) في (أ، ج) وردت [الفقر].

(٩) في (ج) وردت [هنا].

(١٠) الكاساني، الصنائع: 3 / 485. الحاردي، الحاوي في فقه الشافعي: 3 / 179.

(١١) في (أ) وردت [تعلف].

(١٢) الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 318.

(١٣) في (ب) وردت [المعلوفة].

(١٤) في (ب) وردت [المعلوفة].

(١٥) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4 / 12، مادة (ع ل ف).

أ، قوله: ولا يأخذ المصدق⁽¹⁾ خيار المال ولا ردّالته، بفتح الراء: أي خسائسه⁽²⁾.
ي، قوله: ومن [كان]⁽³⁾ له نصاب فاستفاد في أثناء الحول من جنسه ضمه إلى ماله
وزكاه، فالمسألة ذات صور⁽⁴⁾:

■ منها: إذا كان له خمس وعشرون من النوق، فلما قرب حولان الحول ولدت منها
إحدى عشرة، ثم حال عليها الحول فإنه يجب فيها بنت لبون.
■ وكذلك إذا كان له أربعون بقرة فولدت كلها قبل الحول ثم حال عليها الحول
فإنه يجب عليه مستان.

■ ومنها: إذا كان له أربعون من الغنم ثم ملك إحدى وثمانين قبل الحول، ثم تم
[عليها]⁽⁵⁾ الحول، فإنه يجب عليه شاتان.

■ ومنها: إذا كان له نصاب الدراهم أو⁽⁶⁾ الديناتير، ثم ملك نصاباً آخر في أثناء
الحول ثم حال الحول [..]⁽⁷⁾، فإنه يجب عليه زكاة النصابين⁽⁸⁾.

وإن كان له نصاب من النوق وملك قبل الحول نصاباً من البقر لا يضم إلى نصاب
النوق، ولو كان له مائتا درهم أو عشرين مثقالاً من الذهب (أ/ 172) وله خمسة من
الإبل السائمة فحال الحول على الإبل فأدى زكاتها⁽⁹⁾ ثم باعها بدراهم أو [ب]⁽¹⁰⁾ دنانير
ثم حال الحول على الدراهم والديناتير التي عنده، قال أبو حنيفة ~~رحمته~~: لا يضم إلى ما

(1) في (أ) وردت [المصدق].

(2) الهداية شرح البداية: 102 / 1، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 466 / 1.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(4) الرومي، الشبايح: لوحة: 27، الجابري، العناية شرح الهداية: 100 / 3، الميداني، الباب في شرح
الكتاب: 7 / 1.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ) وردت [ر].

(7) في نسخة (أ) وردت زيادة [عليه الحول] بدل النقاط.

(8) الرومي، الشبايح: لوحة: 27، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 102 / 1، المرغيناني، بداية
المبتدي: 34 / 1، الزبيدي، تبين الحقائق: 335 / 3.

(9) في (أ، ب) وردت [زكاتها].

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

عنده من النصاب، وقال **هـ**: يضم وزكيتها⁽¹⁾ جميعا، وأجمعوا أنه [لا]⁽²⁾ يضم إلى نظيره⁽³⁾.

قوله: والزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف **هـ** في النصاب دون العفو، وقال محمد **هـ**: فيهما، صورته: رجل له تسعة من الإبل قد حال عليها الحول ثم هلك أربعة منها أو أقل قبل أداء الزكاة، فعندهما يجب عليه أن يزكيتها شاة كاملة، ويجعل الزوائد كأن لم تكن⁽⁴⁾، وعند محمد **هـ** يجعل قيمة الشاة تسعة أجزاء، فما أصاب الهالك منها أمسكه وما أصاب الباقي زكاه⁽⁵⁾، فإن زاد الهالك على أربعة فجواب محمد **هـ** لا يختلف، وأما عندهما يجعل قيمة الشاة خمسة أجزاء، فما أصاب الهالك [منها]⁽⁶⁾ أمسكه، وما أصاب الباقي زكاه⁽⁷⁾، وعلى هذا يجري السرائر.

قوله: وإن قدم الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب⁽⁸⁾ جاز، يريد أن يكون مالكا للنصاب عند حولان الحول، كمن⁽⁹⁾ له أحد وأربعون شاة فعجل منها واحدة ثم حال الحول على الباقي، أما لو كانت أربعين من الغنم فعجل منها واحد ثم حال الحول على الباقي منها، فإنه لا تقع⁽¹⁰⁾ الشاة المؤداة زكاة، ولا يستردها من الفقير، فيكون تطوعا، وعلى هذا سائر النصب⁽¹¹⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [يزكيهما].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) الرومي، التبايع: لوحة: 27، الكاساني، الصنائع: 476/3.

(4) في (أ، ب) وردت [يكن].

(5) في (أ) وردت [ذكاه].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ) وردت [ذكاه].

(8) في (أ، ب) وردت [النصاب].

(9) في (ب، ج) وردت [كمن].

(10) في (أ) وردت [يقع].

(11) الرومي، التبايع: لوحة: 27، البairتي، العناية شرح الهداية: 113/3، الميداني، اللباب في شرح

الكتاب: 72/1، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 103/1، المرغيناني، بداية المبتدي: 34/1،

الزبيدي، الجوهرة النيرة: 470/1.

وذكر في الزيادات⁽¹⁾: إن صرفت إلى الفقير وقعت نفلا، وإن كانت في يد الإمام أو⁽²⁾ الساعي فله أن يأخذه، وإن باعها الإمام لنفسه ضمنها والثلث له، وإن باعها ليتصدق بثلثها رد الثمن على المالك، ولو عجله إلى فقير ثم أيسر فليس للمزكي أن يسترد منه عندهما. وذكر أيضا في الزيادات: رجل له خمسة⁽³⁾ وعشرون بعيرا⁽⁴⁾ فعجل منها قبل الحول بنت⁽⁵⁾ مخاض ودفعها إلى المصدق وهي باقية في يده، [ثم⁽⁶⁾ حال⁽⁷⁾] الحول⁽⁸⁾ على الباقي، فإن ما عجله جاز عن زكاته ويقاء بنت مخاض في يد المصدق كبقائها في يد المالك في تكميل النصاب استحسانا⁽⁹⁾.

وقال في الأمالي⁽¹⁰⁾: [...] ⁽¹¹⁾ لا يكمل ⁽¹²⁾ النصاب بما في [يد]⁽¹³⁾ المصدق، ولا

(1) الزيادات في فروع الحنفية: للإمام: محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى: سنة 189، تسع وثمانين ومائة، وله: (زيادة الزيادات)، وقد شرحها جماعة منهم: الإمام قاضي خان: حسن بن منصور بن محمود الأوزجندی، المتوفى: سنة 592، اثنين وتسعين وخمسمائة، وأبو حفص سراج الدين: عمر ابن إسحاق الهندي، المتوفى: سنة 773، ثلاث وسبعين وسبعمائة، ولم يكمله، واختصره: الحاكم النيهب، وهو مختصر: (أصول الزيادات)، وذكر ابن نجيم في كتاب (الدعوة من البحر الرائق): أن له شرحا على كتاب (الزيادات)... وشرحها: البزدوي، وشمس الأئمة: الحلواني (ملاء... وشرحها: الإمام أبو القاسم: أحمد بن محمد بن عمر العتايي المتوفى: سنة 586، ست وثمانين وخمسمائة، وهو: شرح منه غير متميز. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 962.

(2) في (أ، ب) وردت [و].

(3) في (أ) وردت [خمس].

(4) في (ب) وردت [بعير].

(5) في (أ، ج) وردت [بنت].

(6) في (ج) وردت [و].

(7) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [رحول].

(9) الرومي، اليتاييم: لرحمة: 27، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 347، ابن القيم، شرح فتح القدير: 2/ 204.

(10) في (أ) وردت [الإملاء].

(11) ورد في نسخة (ب، ج) زيادة [أبو يوسف ^{رحمته}] في هذا الموضع بدل النقاط.

(12) في (أ، ب) وردت [يكمل].

(13) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب).

يجوز عن زكاته، وعلى المصدق أن يردها على صاحبها ويأخذ منها أربعة⁽¹⁾ من الغنم، وقال محمد رحمته: إن باعها المصدق وهي باقية في يد المشتري بعينها كمل⁽²⁾ بها النصاب وجازت عن زكاتها، وإن أنفقها المشتري فلا، ولو أخذها عن عمالته أو أنفقها فعلى المصدق أن يرد على صاحبها الزائد على أربع شياه⁽³⁾، ولو عجل شاة عن خمسة من الإبل فهلك جميعها⁽⁴⁾ وله أربعون من الغنم، فإنه لا يقع⁽⁵⁾ الشاة عنها⁽⁶⁾.

في الكبرى: ولو كان له ألف درهم فعجل زكاتها عشرين درهماً، ثم حال الحول، ثم هلك منها [ثمان مائة]⁽⁷⁾ وبقيت مائتان فعليه درهم واحد؛ لأنه أعطى من كل مائتين أربعة، فبقي⁽⁸⁾ بكل مائتين درهم واحد، وإن هلكت ثمانمائة⁽⁹⁾ قبل الحول لا شيء عليه؛ لأنه⁽¹⁰⁾ تبين أنه لا زكاة عليه إلا في المائتين؛ لأن ثمانمائة هلك قبل الوجوب فتبين أن الخمسة من العشرين زكاة وخمسة عشر عن تطوع، وإن هلكت مائتان بعد الحول وبقي ثمانمائة فعليه أربعة⁽¹¹⁾ دراهم، وإن هلكت المائتان قبل الحول فلا شيء عليه، وإذا⁽¹²⁾ عجل شاة من أربعين [شاة]⁽¹³⁾ وسلمها إلى المصدق فتم الحول والشاة في يد المصدق جاز، هو، المختار وفرق بين هذا وبين ما إذا تصدق بشاة بنية الزكاة على الفقير والمسألة⁽¹⁴⁾ بحالها حيث لا يجوز، والفرق أن الدفع إلى الفقير

(1) في (أ) وردت [أربعاً].

(2) في (أ، ب) وردت [تحمل].

(3) في (أ) وردت [ثماناً].

(4) في (أ) وردت [جميعاً].

(5) في (ج) وردت [تقع].

(6) الزَيْدِي، الجَوْمَرَةُ النِّيرَةُ: 1/ 470، الزَيْلَعِي، تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ: 3/ 347.

(7) في (ب) وردت [ثمانية] بدل ما بين المعقوفين.

(8) في (ب) وردت [وبقي].

(9) في (ب) وردت [ثمانية].

(10) في (ب) وردت [لا].

(11) في (ب) وردت [أربع].

(12) في (ب، ج) وردت [إن].

(13) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(14) في (ب) وردت [فالمسألة].

يزيل ملك الدافع عن المدفوع؛ ولهذا لو هلك⁽¹⁾ النصاب قبل تمام الحول [لا]⁽²⁾ يملك الاسترداد، أما الدفع إلى المصدق لا يزيل ملكه عن المدفوع؛ ولهذا لو هلك النصاب قبل تمام الحول ملك الاسترداد، وإذا⁽³⁾ [أراد]⁽⁴⁾ المصدق أن يعجل حق عماله⁽⁵⁾ قبل الوجوب أو القاضي أن رأي الإمام أن يعطيه جاز، لكن الأفضل أن لا يأخذ؛ لأنه لا يدري أنه يعيش إلى وقت الوجوب أم لا، والله [تعالى]⁽⁶⁾ أعلم⁽⁷⁾.

باب زكاة الفضة

ي، قوله: وليس فيما دون مائتي درهم صدقة، يريد به مائتي درهم موزونة⁽⁸⁾ بوزن سبعة، وهي أن يكون العشرة من الدراهم سبعة مثاقيل، والمثقال عشرون قيراطا⁽⁹⁾. في المحيط: الأصل في ذلك ما حكى الشيخ الإمام الفقيه أبو الليث في فتاواه في آخر باب الصلح: أن الدراهم على عهد عمر ~~كانت~~ كانت على ثلاثة أنواع: نوع اثنا⁽¹⁰⁾ عشر قيراطا⁽¹¹⁾، ونوع عشرون قيراطا، ونوع عشرة⁽¹²⁾ قيراط، وكانت⁽¹³⁾ الدينارين على نوع واحد وهو عشرون قيراطا، وكان يقع بين الناس الخصومة في

(1) في (أ) وردت [هلكت].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (ب) وردت [إن].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (ب) وردت [عماله].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 467، الكاساني، الصنائع: 4/ 52.

(8) في (ج) وردت [موزون].

(9) الرومي، الينابيع: لوحة: 27، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 472، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 74.

(10) في (ب) وردت [اثني].

(11) في (ب) وردت [دية].

(12) في (ب، ج) وردت [عشر].

(13) في (أ، ب) وردت [كان].

مبايعاتهم (أ/ 173) بالدرهم، فشاور⁽¹⁾ الصحابة ~~في ذلك~~ في ذلك، فقبل له: خذ من كل نوع ثلاثة، فأخذ⁽²⁾ عمر ~~ثلاث~~ ثلاث⁽³⁾ العشرة⁽⁴⁾، وثلاث⁽⁵⁾ اثني عشر، وثلاث العشرين⁽⁶⁾، فبلغ ذلك أربعة عشر قيراطا فجعل وزن الدرهم أربعة عشر قيراطا، وقد وزن الدينار على حاله فبلغ وزن عشرة دراهم بمائة⁽⁷⁾ وأربعين قيراطا، وهو وزن سبعة دنانير، كل دينار عشرون قيراطا⁽⁸⁾.

ي، فإن كملت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب⁽⁹⁾ فيها الزكاة، وإن قل نقصان ويستوي في سبب انعقاد النصاب في الدراهم والدنانير المضروبة وغير المضروبة، والمسامير المركبة⁽¹⁰⁾ في المصحف، وحلية السيف، والسكين، والسرج⁽¹¹⁾، واللجام، والخواتيم، والأسورة، والأواني وغير ذلك من السقط، فإنه يجمع بين ذلك كله، فإذا بلغت نصابا وقد حال عليها الحول [يجب]⁽¹²⁾ فيها الزكاة، وإلا فلا⁽¹³⁾. ولو فضل من النصابين⁽¹⁴⁾ أقل من أربعة مثاقيل، وأقل من أربعين درهما، فإنه يضم إحدى الزياتين إلى الأخرى حتى يتم أربعين درهما أو أربعة مثاقيل ذهب⁽¹⁵⁾.

(1) في (ب) وردت [فتشاوروا].

(2) في (أ) وردت [وأخذ].

(3) في (ب) وردت [ثلاث].

(4) في (ب) وردت [العشر].

(5) في (ب) وردت [ثلاث].

(6) في (أ) وردت [عشرين].

(7) في (أ، ب) وردت [ثمانية].

(8) ابن مازة، المحيط البيهاني: 2/ 423، السرخسي، المبسوط: 18/ 7، المرغيناني، الهداية شرح

البداية: 1/ 104 الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 119، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/

472، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 367.

(9) في (أ، ج) وردت [يجب].

(10) في (أ) وردت [المركبة].

(11) في (ب، ج) وردت [السروج].

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(13) الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 355.

(14) في (ب، ج) وردت [النصاب بين].

(15) الرومي، البنايع: لوحة: 27.

قوله: ولا شيء في الزيادة إلى آخره، في الزاد: وقالوا⁽¹⁾ ~~حقيقة~~: [لا]⁽²⁾ تجب⁽³⁾ في الزيادة بقدره؛ لقوله ~~عنه~~: ((في الرقة ربع العشر))⁽⁴⁾ مطلقاً، له: أن في اعتبار الكسور حرجاً بالناس، والخرج موضوع شرعاً⁽⁵⁾.

في الكبرى: ولو كان لرجل مائتا درهم وخمسة دراهم فحال عليها⁽⁶⁾ حولان فعليه عشرة دراهم، وهذا قول أبي حنيفة ~~عنه~~.

[لأن]⁽⁷⁾ في السنة⁽⁸⁾ الأولى وجب عليه خمسة دراهم للمائتين، ولم يجب في

(1) في (أ) وردت [قال]، وفي (ب) وردت [قالوا].

(2) ما بين المعرفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (ب، ج) وردت [يجب].

(4) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه: 292 / 5 برقم (1362) باب زكاة الغنم، وتماهه: (عن ثمانية بن عبد الله بن أنس أن أنسا حدثه: أن أباً بكر ~~عنه~~ كتب له هذا الكتاب لما رجه إلى البحرين بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ~~صلى الله عليه وسلم~~ على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله فمن مثلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن مثل فوقها فلا يعط في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة إذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت يعني ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها فإذا بلغت خمسا من الإبل ففيها شاة وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شاة فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها وفي الرقة ربع العشر فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها).

(5) المرغيثاني، الهداية شرح البداية: 1 / 103، الباب تي، العناية شرح الهداية: 3 / 115، الزبيدي،

الجرهرة النيرة: 1 / 473، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 74.

(6) في (أ) وردت [عليه].

(7) ما بين المعرفتين ساقط من نسخة (ج).

(8) في (ج) وردت [الينة].

الخمس شيء؛ لأنه لا يجب في الكسور شيء، فبقي النصاب في السنة الثانية كاملاً، فوجبت فيها الزكاة، وعندهما وجبت في الكسور في السنة الأولى، فكان النصاب ناقصاً في السنة الثانية، [فلم يجب الزكاة في الثانية⁽¹⁾].

ي⁽²⁾، قوله: وإذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة، وإن كان الغالب الغش فهو⁽³⁾ في حكم العروض، يريد به أن تكون الفضة بحال لو احترقت بالنار لا تخلص وتتحرق⁽⁴⁾، [و⁽⁵⁾ أما إذا كان بحال تخلص⁽⁶⁾ بالاحتراق من الغش لا يكون⁽⁷⁾ في حكم العروض، وتمامه يذكر في كتاب الصرف، وإن استوى الخالص مع الغش لم يذكر في ظاهر الرواية، وسمعت من بعض المشايخ المعتمد⁽⁸⁾ على قولهم: إن المتأخرين اختلفوا في هذا على ثلاثة أقوال، قال بعضهم: يجب [عليه]⁽⁹⁾ خمسة دراهم احتياطاً، وقال بعضهم: يجب عليه درهمان ونصف، وقال بعضهم: لا تجب⁽¹⁰⁾ عليه الزكاة أصلاً.

وذكر في شرح الأقطع⁽¹¹⁾: إذا كان الغش والفضة سواء تجب فيها الاحتياط⁽¹²⁾.

(1) السرخسي، المبوط: 8 / 148.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (ب) وردت [وهو].

(4) في (أ) وردت [تحرق].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(6) في (أ) وردت [يخلص].

(7) في (ج) وردت في [يكون].

(8) في (أ، ب) وردت [العقد].

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (أ، ب) وردت [يجب].

(11) وهو شرح من شروح القُدوري: الأقطع: أحمد بن محمد بن محمد بن نصر البغدادي أبو نصر النحفي المعروف بالأقطع توفي برامهرمز سنة 474 أربع وسبعين وأربعمائة، درس الفقه على مذهب أبي حنيفة على أبي الحسين القُدوري، حتى برع فيه، وقرأ الحساب حتى أفقه، قيل: إنَّ يده قُطعت في حرب كانت بين المسلمين والتتار، وله أيضاً شرح مختصر الطحاوي، من فروع الحنفية. الأعلام للزركلي: 1 / 213، الباباني، هدية العارفين: 1 / 42.

(12) الرومي، الينابيع: لوحة: 27، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 104، البائري، العناية شرح الهداية: 3 / 115، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 74، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 34، الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 369.

في الزاد: قوله: إن بلغت نصاباً تجب، وإلا فلا، إلا أن يكون كثيراً يبلغ ما فيها من الفضة نصاباً، فحينئذ تجب⁽¹⁾، هذا إذا لم يكن ثمناً رائجة، فأما إذا كانت ثمناً رائجة إن بلغت نصاباً من أدنى ما يجب⁽²⁾ فيه الزكاة من الدراهم الردية تجب فيها الزكاة، وإلا فلا [والله تعالى أعلم]⁽³⁾.

باب زكاة الذهب⁽⁴⁾

هـ المثل: ما يكون [كل]⁽⁵⁾ سبعة منها وزن عشرة⁽⁶⁾ [من الدراهم التي ضرب في

(1) في (ب) وردت [يجب].

(2) في (ج) وردت [تجب].

(3) ما بين المعقوفتين غير موجود في نسخة (أ).

(4) نصاب الذهب: نصاب الذهب عند جمهور الفقهاء عشرون مثقالاً، فلا تجب الزكاة في أقل منها، إلا أن يكون لملكها فضة أو عروض تجارية يكمل بهما النصاب عند من قال ذلك على ما سيأتي بيانه، ولم يتقل خلاف في ذلك إلا ما روي عن الحسن أن النصاب أربعون مثقالاً، وما روي عن عطاء، وطاووس، والزهرري وسليمان بن حرب، وأتوب السخيتاني أن نصاب الذهب معتبر بالفضة، فما كان من الذهب قيمته 200 درهم ففيه الزكاة، سواء كان أقل من (20) مثقالاً أو مساوية لها أو أكثر منها، قالوا: لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ تقدير في نصاب الذهب، فيحمل نصابه على نصاب الفضة، واحتج الجمهور بقول النبي ﷺ: (ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة). وفي حديث عمر وعائشة رضي الله عنهما: (أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً فصاعداً نصف دينار، ومن الأربعين ديناراً). والمثل عيار إسلامي يساري وزن درهم وثلاثة أسباع درهم أو وزن 100 (مائة) حبة شعير (العناية 1/ 24) أو 4. 25 غراماً، والدينار اسم للعملة الذهبية التي وزنها مثقال. ينظر: فتح القدير 1/ 524، والدسوقي مع الشرح الكبير 1/ 455، وشرح المنهاج 2/ 2، ابن قدامة، المغني: 3/ 4، وحديث: "ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب..." أخرجه الدارقطني (2/ 93) من حديث عبد الله بن عمرو، وقال ابن حجر: إسناده ضعيف، كذا في التلخيص الحبير (2/ 173). وحديث: "كان يأخذ من كل عشرين ديناراً فصاعداً". أخرجه ابن ماجه (1/ 571) وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (1/ 316).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) في (ب) وردت [عشر].

وقت عمر. ⁽¹⁾ وهو المعروف ⁽²⁾.

قوله: ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان؛ لأن الواجب ربع العشر، وذلك فيما قلنا، إذ كل مثقال عشرون قيراطا، وكل دينار عشرة دراهم، في الشرح، فيكون أربعة مثاقيل في هذا كأربعين درهما ⁽³⁾.

في الزاد: قوله: وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة [عند أبي حنيفة] ⁽⁴⁾، وعندهما ⁽⁵⁾، أو ⁽⁵⁾ [هو قول] ⁽⁶⁾ الشافعي ⁽⁷⁾، [يجب] ⁽⁷⁾ في الكسور، والصحيح قول أبي حنيفة ⁽⁸⁾؛ لما قلنا في الدراهم القيراطان خمس [أو] ⁽⁸⁾ نصف دينار والقيراط خمس شعيرات على قول من يقول أن الدينار [مائة شعيرة، وعلى قول من يقول الدينار] ⁽⁹⁾ ستة وتسعون شعيرةا فالقيراطان عنده تسع شعيرات وثلاثة أخماس شعير ⁽¹⁰⁾.

ي، قوله: وفي تبر الذهب والفضة، يريد بالتبر القطعة التي أخذت من المعدن ⁽¹¹⁾.
قوله: وحليهما، احترازا ⁽¹²⁾ عن ⁽¹³⁾ الجواهر واليواقيت والآلئ، فإنه لا تجب ⁽¹⁴⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 104 / 1.

(3) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 104 / 1، البابرني، العناية شرح الهداية: 121 / 3، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 75 / 1، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 475 / 1.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) البابرني، العناية شرح الهداية: 122 / 3.

(11) الرومي، اللباب: لوحة 28، البابرني، العناية شرح الهداية: 121 / 3، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 75 / 1.

(12) في (ب) وردت [احترازا].

(13) في (أ، ب) وردت [من].

(14) في (ب، ج) وردت [يجب].

فيها الزكاة وإن كانت حليا، إلا أن تكون⁽¹⁾ للتجارة⁽²⁾.

في التحفة: ثم الجيد والرديء والتبر [أو]⁽³⁾ المصبرغ⁽⁴⁾ والحلي فيه سواء في الزاد، وعند الشافعي رحمته لا زكاة في⁽⁵⁾ الحلي، والصحيح قولنا: لقوله رحمته لعلي رحمته: ((يا علي ليس عليك في الذهب [...] ⁽⁶⁾ زكاة ما لم يبلغ عشرين مثقالا، فإذا بلغ عشرين مثقالا⁽⁷⁾ ففيه نصف مثقال))⁽⁸⁾ [والله أعلم]⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

باب زكاة العروض

[ي]⁽¹¹⁾، قوله: الزكاة واجبة⁽¹²⁾ في عروض التجارة كائنة ما كانت، يريد بالعروض

(1) في (ب) وردت [يكون].

(2) الرومي، الينابيع: لوحة: 28، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 215.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) في (أ) وردت [المصبرغ] وفي (ب) وردت [والمصبرغ].

(5) في (أ) وردت [من].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (ب، ج) وردت زيادة [الحلي]، بدل النقاط.

(8) لم أظفر به إلا في جامع الأحاديث للسيوطي برقم (34143) 31/ 234، ولم يعلق عليه.

(9) ما بين المعقوفتين غير موجود في نسخة (أ).

(10) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 266.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(12) جمهور الفقهاء على أن المفتى به هو وجوب الزكاة في عروض التجارة، واستدلوا لذلك بقوله

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طِبَقَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة، من الآية: 267]، وبحديث

سمرة: كان النبي ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع وحديث أبي ذر مرفوعا: في

الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البر صدقتها وقال حماد: مزيبي عمر فقال: أذ زكاة

مالك. فقلت: ما لي إلا جعاب آدم. فقال: قومها ثم أذ زكاتها. ولأنها معدة للثناء بإعداد صاحبها

فأنشبت المعد لذلك خلقة كالتسوائم والتعدين. ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 478،

الدسوقي على الشرح الكبير 1/ 472، وابن قدامة، المغني: 3/ 34، 35، وشرح المنهاج 2/ 31،

والمجموع 6/ 50. وحديث سمرة: كان النبي ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع.

أخرجه أبو داود (2/ 212 - تحقيق: عزت عبيد دعاس) وقال ابن حجر: في إسناده جهالة، كذا

ما خلا الذهب والفضة⁽¹⁾.

ثم العروض إنما تكون⁽²⁾ للتجارة إذا قارنتها⁽³⁾ النية عند الشراء، أو كان ثمن المشتري عروض التجارة وهو عين، أما لو اشتراها بدراهم أو دنائير عينا أو في الذمة، أو اشتراها بكيلي أو وزني أو عددي في الذمة، فلا يكون للتجارة إلا بالنية، ولو اشتراها ونوى أن لا يكون للتجارة ثم نواها للتجارة⁽⁴⁾ (أ/ 174) لا يكون للتجارة حتى يبيعها بعروض، فإذا باعها فحيث صارت للتجارة، فتجب⁽⁵⁾ فيها الزكاة، ولو اشتراها بنية التجارة ثم نوى أن لا تكون⁽⁶⁾ للتجارة خرجت من كونها للتجارة، ثم لا تصير للتجارة حتى يستبدلها بعروض ينوي [بها]⁽⁷⁾ التجارة، ولو ورث عروضاً ونواها للتجارة لا تكون⁽⁸⁾ للتجارة حتى يتصرف في ذلك على ما ذكرنا، ولو ملك⁽⁹⁾ بهية، أو صدقة، أو وصية، أو ملك نكاح، أو خلع، أو صلح⁽¹⁰⁾ عن دم العمد، ونواها⁽¹¹⁾ [للتجارة]⁽¹²⁾،

في التلخيص (2/ 179 - طبع شركة الطباعة الفنية). وحديث أبي ذر مرفوعاً: "في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البز صدقتها". أخرجه الدارقطني (2/ 101 طبع دار المحاسن) من حديث أبي ذر وقال ابن حجر: إسناده لا بأس به، كذا في التلخيص (2/ 179 ط، شركة الطباعة الفنية).

(1) الرومي، التنايع: لوحة: 28، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 478، المبداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 76.

(2) في (أ) وردت [يكون].

(3) في (أ، ب) وردت [قارنتها].

(4) في (أ، ج) وردت زيادة [ثم] في هذا الموضع.

(5) في (ب) وردت [فيجب].

(6) في (ب) وردت [يكون].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(8) في (ب) وردت [يكون].

(9) في (ج) وردت [ملك].

(10) في (أ) وردت [أو صلح أو عن دم العمد].

(11) في (ب) وردت [نواها].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

تكون⁽¹⁾ للتجارة عند أبي يوسف رحمته، خلافاً لمحمد رحمته، ومن المتأخرين من ذكر الاختلاف على العكس، وذكر قول أبي حنيفة مع [قول]⁽²⁾ محمد رحمته.

وذكر في شرح الطحاوي: أن أبا حنيفة مع أبي يوسف رحمهم الله في عدم صحة نية⁽³⁾ التجارة⁽⁴⁾، وينسب إلى القاضي [الإمام]⁽⁵⁾ الشهيد، ويشترط في عروض التجارة أن تكون⁽⁶⁾ قيمتها نصاباً كاملاً في ابتداء⁽⁷⁾ الحول وانتهائه، ولا عبء للتقصان فيما بين ذلك، وقال أصحابنا رحمته: لو اشترى أرضاً عشرية أو خراجية⁽⁸⁾ فعليه العشر في

(1) في (ب، ج) وردت [يكون].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(3) في (أ) وردت [نية].

(4) في (أ) وردت [للتجارة].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) في (ب) وردت [يكون].

(7) في (ب) وردت [بداية].

(8) ذهب الحنفية إلى أنه تجب الزكاة في الخارج من الأرض الزراعية من ثمر أو زرع، ولا يجب الزكاة في قيمة الأرض العشرية ولو كانت للتجارة، وهذا إن كان قد زرع الأرض العشرية فعلاً ووجب فيها العشر؛ لأن لا يجتمع حقان لله تعالى في مال واحد، فإن لم يزرعها تجب زكاة التجارة فيها لعدم وجوب العشر، فلم يوجد المانع؛ بخلاف الخراج الموقوف فإنه يجب فيها ولو عطلت أي لأنه كالأجرة. أمّا عند المالكية والشافعية والحنابلة فيجب زكاة ربة الأرض كسائر عروض التجارة بكل حال. ثم اختلف الجمهور في كيفية تزكية الغلة. فمذهب المالكية أن الناتج من الأرض الزراعية التي للتجارة لا زكاة في قيمته في عامه اتفاقاً إن كانت قد وجبت فيه زكاة الثبات، فإن لم تكن فيه لتقصه عن نصاب الزرع أو الثمر، تجب فيه زكاة التجارة، وكذا في عامه الثاني وما بعده. وقال الشافعية على الأصح عندهم والقاضي من الحنابلة: يزكى الجميع زكاة القيمة، لأنه كله مال تجارة، فتجب فيه زكاة التجارة، كالسائمة المعذة للتجارة. قال الشافعية: ويزكى الثبن أيضاً والأغصان والأوراق وغيرها إن كان لها قيمة، كسائر مال التجارة. وذهب الحنابلة وأبو ثور إلى أنه يجتمع في العشرية العشر وزكاة التجارة، لأن زكاة التجارة في القيمة والعشر في الخارج، فلم يجتمعا في شيء واحد، ولأن زكاة العشر في الغلة أحط للفقراء من زكاة التجارة فإنها ربع العشر، ومن هنا فارقت عندهم زكاة السائمة المثجّر بها، فإن زكاة الشوم أقل من زكاة التجارة. انظر: حاشية ابن عابدين 2/ 10، 15، الدسوقي على الشرح الكبير 1/ 475. المتهاج وشرحه والفليوي 2/ 30، وابن قدامة، المغني: 3/ 35.

العشرية والخراج في الخراجية، ولا تجب⁽¹⁾ عليه الزكاة مع العشر ولا مع الخراج⁽²⁾.
وروي عن محمد رحمته، أنه يجب عليه العشر والزكاة، ولو اشترى الغسال صابونا أو أشنانا ليغسل ثياب الناس بالأجرة وحال عليه الحول وقيمته تبلغ نصابا فلا زكاة عليه، ولو اشترى الصباغ عصفرا⁽³⁾ أو زعفرانا⁽⁴⁾ ليصبغ به ثيابا وقيمته نصاب وجبت فيه الزكاة، ولو كان له دراهم ستوق⁽⁵⁾، أو رصاصا، أو كان له فلوسا إن كان يمسكها لغير التجارة فلا شيء فيها، وإن⁽⁶⁾ كان يمسكها للتجارة، فإن كانت قيمتها [مائتي]⁽⁷⁾ درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة يجب فيها الزكاة، وإلا فلا، وإن كان يمسكها لغير التجارة وفيها شيء من الذهب والفضة يعتبر فيها وزن الذهب والفضة⁽⁸⁾.

قوله: يقومها بما هو الأنفع للفقراء والمساكين منهما⁽⁹⁾، يريد به من الدراهم والدنانير، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف رحمته: يقومها بالثمن الذي اشتراها، وإن اشتراها⁽¹⁰⁾ بعروض يقومها بالنقد الغالب في ذلك الموضع، وقال محمد رحمته: يقومها بالنقد الغالب في الوجوه كلها، وذكر في كتاب الزكاة: إن شاء قومها بالدراهم وإن شاء قومها بالدنانير، ويعتبر [بـ]⁽¹¹⁾ القيمة عند حولان الحول بعد أن يكون قيمتها في ابتداء الحول مائتي درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة⁽¹²⁾.

(1) في (أ، ب) وردت [يجب].

(2) الرومي، الينابيع: لوحة: 28، ابن مازة، المحيط البرهاني: 5/ 559، الكاساني، الصنائع: 13/ 148.

(3) العصفري: نوع من الصبغ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 4/ 581 مادة (عصفري).

(4) الزعفران: صبغ من الطيب، معروف. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 4/ 324 مادة (زعفر).

(5) في (أ، ب) وردت [ستوق].

(6) في (ج) وردت [فإن].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) الرومي، الينابيع: لوحة: 28، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 55، السرخسي، المبسوط: 13/ 204.

(9) في (ب) وردت [فيها].

(10) في (أ) وردت [اشترى].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 124، السرخسي، المبسوط: 3/ 294، الكاساني، الصنائع: 3/ 440، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 373.

م، وتفسير الأنفع: أن يقومها بما يبلغ نصاباً، حتى أنه لو قومها بالدرهم يبلغ نصاباً، ولو قومها بالدنانير لا يبلغ⁽⁴⁾ نصاباً، يقومها⁽²⁾ بالدرهم، وفي العكس يجعل كذلك، كذا في المبسوط⁽³⁾.

في الزاد: قوله: [...] ⁽⁴⁾ وإذا كان ⁽⁵⁾ النصاب [كاملاً] ⁽⁶⁾ في طرف[ي] ⁽⁷⁾ الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة [عندنا]⁽⁸⁾، وعند زفر والشافعي.

ي، يعتبر كمال النصاب من أول الحول إلى آخره، والصحيح قولنا؛ لأن كمال النصاب شرط وجوب الزكاة؛ فيعتبر حال انعقاد السبب وحال ثبوت الحكم، وهو أول ⁽⁹⁾ الحول ⁽¹⁰⁾ وآخره⁽¹¹⁾.

ي، قوله: ويضم قيمة العروض إلى الذهب والفضة⁽¹²⁾، يريد به إذا كان له عروض

(1) في (ج) وردت [تبلغ].

(2) في (ب) وردت [يقومها].

(3) البايبرتي، العناية شرح الهداية: 124 / 3.

(4) في (أ) وردت زيادة [ولا يضم قيمة العروض إلى الذهب والفضة] في هذا الموضع بدل التقاط.

(5) في (ج) وردت [كامل].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [الأول].

(10) في (ب) وردت [الحكم].

(11) الزبيدي، الجوهرية النيرة: 479 / 1، البايبرتي، العناية شرح الهداية: 124 / 3، الميداني، اللباب في

شرح الكتاب: 76 / 1، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 105 / 1، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 /

105، إعانة الطالبين: 153 / 2، المهذب: 160 / 1.

(12) ذهب الجمهور (الحنفية والمالكية وهو رواية عن أحمد وقول الثوري والأوزاعي) إلى أن

الذهب والفضة يضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب؛ فلو كان عنده خمسة عشر مثقالاً

من الذهب، ومائة وخمسون درهماً، فعليه الزكاة فيهما، وكذا إن كان عنده من أحدهما نصاب،

ومن الآخر ما لا يبلغ النصاب يزكيان جميعاً، والقائلون بالضم اختلفوا فذهب مالك وأبو يوسف

ومحمد وأحمد في رواية إلى أن يضم بالأجزاء؛ فلو كان عنده خمسة عشر مثقالاً ذهباً،

وخمسون درهماً لوجبت الزكاة؛ لأن الأول نصاب، والثاني نصاب؛ فيكمل منهما نصاب، وكذا

لو كان عنده ثلث نصاب من أحدهما وثلثان من الآخر ونحو ذلك. وذهب أبو حنيفة إلى أنه

[من] ⁽¹⁾ التجارة قليلا كان أو كثيرا، وعنده من الذهب والفضة حليا أو غير حلي [التجارة أو النفقة] ⁽²⁾، فإنه يقوم العروض بأوفر القيمتين، فإذا بلغت قيمتها نصابا مع ما عنده من الذهب [والفضة] ⁽³⁾ يجب فيها ⁽⁴⁾ الزكاة، وإلا فلا، ثم عند أبي حنيفة ⁽⁵⁾ يضمها إلى العروض باعتبار القيمة، إن شاء قوم العروض وضمها إلى الذهب والفضة، وإن شاء قوم الذهب والفضة وضم قيمتهما ⁽⁶⁾ إلى أعيان التجارة، [و] ⁽⁷⁾ أما عندهما يضم باعتبار الأجزاء، فيقوم العروض ويضم قيمتها إلى ما عنده من الذهب والفضة ⁽⁸⁾.

قوله: وكذلك يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب، يريد [به] ⁽⁹⁾ [أن] ⁽¹⁰⁾ يقوم الذهب بالدراهم، [فينظر إن بلغ نصابا بالدراهم] ⁽¹¹⁾ تجب فيها الزكاة، وإلا فلا، أو يقوم الدراهم بالدنانير، إن بلغت قيمتها عشرين مثقالا تجب ⁽¹²⁾ فيها الزكاة، هكذا

يضم أحدهما إلى الآخر بالتقويم في أحدهما بالآخر بما هو أحظ للفقراء، أي يضم الأكثر إلى الأقل، فلر كان عنده نصف نصاب فضة، وربع نصاب ذهب تساوي قيمته نصف نصاب فضة فعليه الزكاة. أما العروض فتضم فيحتيا إلى الذهب أو الفضة ويكمل بها نصاب كل منهما. قال ابن قدامة: لا نعلم في ذلك خلافا. وفي هذا المعنى العملة النقدية المتداولة. ينظر: حاشية ابن عابدين 2 / 34، والدمرني على الشرح الكبير: 1 / 455، والمجموع 6 / 18، وابن قدامة، المغني: 2 / 3.

- (1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).
- (2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).
- (3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (4) في (ب) وردت [فيه].
- (5) في (أ، ب) وردت [قيمتها].
- (6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (7) الرومي، اللباب: لوحة: 28، الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 383.
- (8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).
- (9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (11) في (ب) وردت [يجب].

رواه الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمته، وقال رحمته: يضم بالأجزاء، و⁽¹⁾ ثمرة الاختلاف إنما تظهر⁽²⁾ فيمن⁽³⁾ كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل من الذهب وقيمتها مائة درهم، فعند أبي حنيفة رحمته تجب⁽⁴⁾ فيها الزكاة، وعندهما لا تجب⁽⁵⁾ لأن المائة من الدراهم نصف نصاب، والخمسة⁽⁶⁾ من المثاقيل ربع نصاب⁽⁷⁾، وبالضم بالأجزاء يصير ثلاثة أرباع (أ/ 175) النصاب، فالحاصل عندهما إذا وجد في أحد⁽⁸⁾ الجانبين نصف النصاب يشترط لوجوب الزكاة أن يكون من الجانب الآخر النصف، وإذا وجد من أحد الجانبين ثلاثة أرباع⁽⁹⁾ النصاب يشترط [أن يكون]⁽¹⁰⁾ من الجانب الآخر ربع النصاب؛ لأنهما يجعلان قيمة كل دينار عشرة دراهم، وقيمة كل عشرة دراهم ديناراً⁽¹¹⁾، كما في الديارات.

ولو كان له مائة درهم وعشرة⁽¹²⁾ دنائير قيمتها مائة وأربعون درهماً، عند أبي حنيفة رحمته تجب فيها الزكاة ستة دراهم، وعندهما خمسة دراهم، وإن كان له مائة درهم وعشرة دنائير قيمتها أقل من مائة درهم، فقد اختلفوا على قول أبي حنيفة رحمته، والصحيح أنه تجب⁽¹³⁾؛ لأن الدراهم إذا قومت⁽¹⁴⁾ بالدنائير تبلغ⁽¹⁵⁾ نصاباً من الذهب،

(1) في (ب) وردت [أ]، والواو ساكنة من نسخة (ج).

(2) في (ب) وردت [يظهر].

(3) في (أ، ج) وردت [فيما].

(4) في (أ، ب) وردت [يجب].

(5) في (ب) وردت [يجب].

(6) في (أ) وردت [خمس].

(7) في (أ، ج) وردت [النصاب].

(8) في (ب) وردت [أحد].

(9) في (ب) وردت [أرباع في النصاب] بزيادة [في].

(10) ما بين المعقوفين ساكنة من نسخة (ب).

(11) في (ب) وردت [دينار].

(12) في (ب) وردت [عشر].

(13) في (ب) وردت [يجب].

(14) في (ب) وردت [قرنت].

(15) في (أ) وردت [يلغ].

هكذا ذكره في النصاب [والله أعلم بالصواب] ⁽¹⁾⁽²⁾.

باب زكاة الزروع والثمار ⁽³⁾

م، المراد [من الزكاة] ⁽⁴⁾ هنا العشر، سمي ⁽⁵⁾ بها لما فيه من معنى طهارة المالك عن الإثم، ثم مصرفه مصرف الزكاة أو ⁽⁶⁾ على اعتبار قولهما؛ لأن عندهما يشترط النصاب [لعلة] ⁽⁷⁾ أنه حق مالي وجب بإيجاب الله تعالى اعتباراً بالزكاة، ثم الأصل في وجوبه

(1) ما بين المعقوفتين غير موجود في نسخة (أ).

(2) الرومي، التبايع: لوحة: 28، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 475، الكاساني، الصنائع: 3/ 436، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 268، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 480.

(3) أجمع العلماء على أن في الثمر (ثمر النخل) والغنم (ثمر الكرم) من الثمار، والقمح والشعير من الزروع الزكاة إذا تمت شروطها. وإنما أجمعوا على ذلك لما ورد فيها من الأحاديث الصحيحة، منها حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (إنما من رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعة الحنطة والشعير والزبيب والتمر) وعن أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم، فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة: الحنطة والشعير والتمر والزبيب). ثم اختلف العلماء في ما عدا هذه الأصناف الأربعة: فذهب أبو حنيفة إلى أن الزكاة تجب في كل ما يقصد بزراعته استملاء الأرض، من ثمار والحبوب والخضراوات والأبازير وغيرها مما يقصد به استغلال الأرض، دون ما لا يقصد به ذلك عادة كالحنط والحشيش والقصب (أي القصب الفارسي بخلاف قصب السكر) والتبن وشجر النطن والباذنجان ويذر البطيخ والبذور التي للأدوية كالحلبة والشونيز، لكن لو قصد بشيء من هذه الأنواع كلها أن يشغل أرضه بها لأجل الاستملاء وجبت الزكاة، فالمذاهب على الفصد. ينظر: الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 77، والدردير، الشرح الكبير: 1/ 447، وشرح المنهاج: 2/ 16، ابن قدامة، المغني: 2/ 694، شرح منتهى الإرادات: 1/ 388. وحديث عمر: "إنما من رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعة" أخرجه الدارقطني (2/ 96)، وفيه انقطاع كما في التلخيص لابن حجر (2/ 166). وحديث أبي موسى ومعاذ: "أن رسول الله ﷺ بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس". أخرجه الحاكم (1/ 401) وصححه، ووافقه الذهبي.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (ب) وردت [يسمى].

(6) في (ب) وردت [أن].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

قوله تعالى: ﴿أَتَذْكُرُوا مِنْ مَّكِّيَّتٍ مَا كُنْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾⁽¹⁾ قيل المراد بالمكسوب مال التجارة وفيه بيان زكاة التجارة.

[و]⁽²⁾ المراد بقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾⁽³⁾ العشر⁽⁴⁾.

أ، قوله: في قليل [ما]⁽⁵⁾ أخرجته الأرض، بالإضافة وما محله الجر⁽⁶⁾.

قوله: سقي سبحاء السبح: الماء الجاري⁽⁷⁾، يعني الأنهار والأودية، ومنها السابح الزاهد⁽⁸⁾.

ي، اختلف أصحابنا رحمهم الله في وقت وجوب العشر في الثمار، فقال أبو حنيفة وزفر رحمتهما: يتعلق الوجوب بالثمار إذا بلغت حداً يتفع بها، وقال أبو يوسف رحمتهما: يتعلق بها الوجوب في وقت الجذاذ، وقال محمد رحمتهما: يتعلق بها الوجوب عند تصفيتهما وحصرلها في الحظائر⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

وثمرة الاختلاف تظهر فيما إذا أكل أو أطمع منها بالمعروف، قال أبو حنيفة رحمتهما: يجب عليه [عشر]⁽¹¹⁾ ما أكل أو أطمع.

(1) سورة البقرة، من الآية: 267.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(3) سورة البقرة، من الآية: 267.

(4) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 109 / 1، الباري، العناية شرح الهداية: 161 / 3، الميمني، اللباب في شرح الكتاب: 77 / 1، المرغيناني، بداية المبتدي: 36 / 1، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 241، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 120 / 1، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 481 / 1.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) الباري، العناية شرح الهداية: 161 / 3، الميمني، اللباب في شرح الكتاب: 77 / 1، المرغيناني، بداية المبتدي: 36 / 1، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 481 / 1.

(7) ابن منظور، لسان العرب: 2 / 492، والعين: 3 / 272 مادة (سبح).

(8) الباري، العناية شرح الهداية: 3 / 169.

(9) في (ب) وردت [الخطأ].

(10) الرومي، النبايع: لوحة: 29، السرخسي، المبسوط: 26 / 356، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 557.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

وقال⁽¹⁾ **جندب**: يحتسب⁽²⁾ به في تكميل⁽³⁾ الأوسق⁽⁴⁾، ولا يحتسب به في حق الوجوب، هكذا ذكره القدوري⁽⁵⁾.

في التقريب⁽⁶⁾: ومعنى قولهما: يحتسب به في تكميل⁽⁷⁾ الأوسق ولا يحتسب به في حق الوجوب: أنه إذا بلغ المأكول مع الباقي خمسة أوسق يجب [فيه]⁽⁸⁾ العشر في الباقي لا غير، ولو تلف بعضه أو سرق أو ذهب بغير صنعه فلا عشر في الذهاب⁽⁹⁾، ويعتبر في إتمام⁽¹⁰⁾ الأوسق، حتى أن الباقي لو كان مع الذهاب خمسة أوسق يجب العشر في الباقي، وروي عن أبي يوسف **رحمته** أنه لا يعتبر الذهاب في الباقي خمسة أوسق، ولو أخذ [من]⁽¹¹⁾ مثله⁽¹²⁾ ضمائه أدى عشره وعشر ما بقي⁽¹³⁾.

(1) في (ب) وردت [قال].

(2) في (ب) وردت [يحتسب].

(3) في (ب) وردت [تكميل].

(4) الوسق في اللغة: بفتح الواو: حمل بعير، والجمع وسوق، مثل فلس وفلوس، وحكى بعضهم كسر الواو لغة وجمعه أوساق مثل حمل وأحمال، قال الأزهرى: الوسق ستون صاعاً بصاع النبي **ﷺ**، ويجمع أيضاً على أوسق. والوسق في اصطلاح الفقهاء، مكبال هو حمل بعير، وقد انفقروا على أنه ستون صاعاً بصاع النبي **ﷺ**، إلا أنهم اختلفوا في مقدار الصاع على مذيعين فنتج عنه اختلافهم في مقدار الوسق. المصباح المنير: 348 / 10، مادة (و س ق). حاشية ابن عابدين 2 / 49، والكاساني، الصنائع: 59 / 2 وحاشية اندسوقي 447 / 1، والقليوبي وعميرة 1 / 24، والشربيني، مغني المحتاج 1 / 383، وابن قدامة، المغني: 2 / 700 وما بعدهما، والخراج ليحيى بن آدم ص 139، والأموال ص 517.

(5) الرومي، الينابيع: لوحة: 29، ابن القيم: شرح فتح القدير: 2 / 245، الزيلعي، نيين الحقائق: 3 / 443.

(6) وهو التقريب في الفروع للإمام أبي الحسين: أحمد بن محمد القدوري الحنفي المتوفى: سنة 428، ثمان وعشرين وأربعمئة. ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 1 / 466.

(7) في (ب) وردت [تكميل].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) في (أ) وردت [الذهب].

(10) في (ب) وردت [إتمام].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (ب) وردت [ومثله].

(13) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 484، الزيلعي، نيين الحقائق: 3 / 443.

وذكر الفقيه أبو الليث في نوازله أنه قال النصير⁽¹⁾: سألت الحسن عليه السلام: عن رجل كرمه ثلاثمائة صاع فجعل يأكل قليلا [قليلا]⁽²⁾ حتى أكله كله على المعروف، قال: ليس عليه شيء، وكذلك البر إذا أكله كله على الصحراء [ف] قال الفقيه: روي عن أبي حنيفة عليه السلام مثل قول الحسن عليه السلام، وبه نأخذ⁽⁴⁾.

قوله: [إلا]⁽⁵⁾ الحطب، يريد به [الذي]⁽⁶⁾ لم يستنبته⁽⁷⁾ الناس في الجنان، ولا يقصد الأرض إليه بالاستغلال، أما إذا استغل أرضه بقوائم الخلف ويقطع في كل ثلاث سنين [أو أربع سنين]⁽⁸⁾ وفيه غلة عظيمة، فإنه يجب فيه العشر⁽⁹⁾.

قوله: والقصب، يريد به القصب الفارسي⁽¹⁰⁾، وقيل هذا إذا كان القصب في أطراف الأرض، أما لو اتخذ أرضه مقصبة⁽¹¹⁾ يجب فيها⁽¹²⁾ العشر لأن له غلة عظيمة، فإن كان قصب السكر⁽¹³⁾ أو قصب الذريرة⁽¹⁴⁾ يجب فيه⁽¹⁵⁾ العشر لأن الأرض يقصد

(1) عبد الله بن حمزة الطوسي المعروف بالنصير قال ابن النجار قدم الحسن بن المعالي بغداد في صياء سنة إحدى وثمانين وخمسمائة واستوطنها وقرأ بها الفقه على النصير عبد الله بن حمزة الطوسي. القرشي، الجواهر المضية: في طبقات الحنفية: ص 275.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 482.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ) وردت [ينته].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(9) الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 439.

(10) القصب الفارسي: وهو ما يتخذ من أنابيب الأقلام، المعرب في ترتيب المغرب: 4 / 285، مادة

(ق ص ب).

(11) في (ب) وردت [لقصبه].

(12) في (ب) وردت [فيه].

(13) في (أ) وردت [الشكر].

(14) ما في (أ) وردت [الذائرة]، وقصب الذريرة: ضرب منه متقارب العقد يتكسر شظايا كثيرة وأنبربه

مملوء من مثل نسج العنكبوت وفي مضغه حرافة ومسحوقه عطر إلى الصغرة والبياض، المعرب

في ترتيب المغرب: 4 / 285، مادة (ق ص ب).

(15) في (أ) وردت [فيها].

إليها بالاستغلال⁽¹⁾ وفيه غلة عظيمة⁽²⁾.

قوله: والحشيش⁽³⁾، يريد به الذي ينبت بغير زراعة، ألا ترى أن الرطبة حشيشة ويجب فيها العشر⁽⁴⁾.

قوله: وقالوا: لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة باقية، يريد به كل ثمرة تبقى من سنة إلى سنة كالعنب وغيره، فإنه يجيء⁽⁵⁾ [منها]⁽⁶⁾ زبيب فإذا كان مما يبقى وهو خمسة أوسق، أو كان [من]⁽⁷⁾ العنب مقدار [ما يبلغ]⁽⁸⁾ الذي يجيء منه خمسة أوسق فيجب⁽⁹⁾ فيه⁽¹⁰⁾ العشر، وإلا فلا، وروي عن محمد رحمته الله أنه قال: إذا كان العنب رقيقا مما يصلح للماء ولا يصلح للزبيب فلا شيء فيه وإن كثر.

ذكر أيضا في العيون: أن الشيء الذي يبس⁽¹¹⁾ يجب فيه العشر⁽¹²⁾، ولا يجب في الخوخ⁽¹³⁾ الذي يشق ويبس⁽¹⁴⁾، لأن الغالب ليس على هذا فاعتبر الغلبة، ويعتبر في قصب السكر⁽¹⁵⁾ أن يبلغ ما يخرج منه خمسة أوسق، وذكر في شرح الكرخي رحمته الله:

(1) في (أ) وردت [بالاستغلال]؛ وفي (ب) وردت [بالاستغلال إليها].

(2) الرومي، البتايغ: لوحة: 29.

(3) ابن منظور، لسان العرب: 283 / 7، الرازي، مختار الصحاح: 58 / 1. مادة (ح ش س).

(4) الرومي، البتايغ: لوحة: 29.

(5) في (ب) وردت [يجيء].

(6) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب)، وفي (ج) وردت [منه].

(7) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ج).

(9) في (أ) وردت [يجب].

(10) في (أ) وردت [فيها].

(11) في (أ، ب) وردت [يس].

(12) البائرتي، العناية شرح الهداية: 161 / 3، اللكنوي، الجامع الصغير: 130 / 1، الزيلعي، الجوهرة النيرة: 482 / 1.

(13) في (ب) وردت [الخوف].

(14) في (أ) وردت [يس].

(15) في (أ) وردت [الشكر].

إذا بلغ ما يخرج من قصب السكر⁽¹⁾ خمسة أفرق يجب فيه⁽²⁾ العشر عند محمد بن عيسى⁽³⁾.

[ثم عن⁽⁴⁾ أبي يوسف رحمته في الحبوب (أ/ 176) المختلفة⁽⁶⁾ الخارجة من الأرض ثلاث روايات، في رواية لا شيء فيها حتى يبلغ⁽⁷⁾ كل نوع خمسة أوسق، وفي رواية كل نوعين لا يجوز بيع⁽⁸⁾ أحدهما إلى الآخر متفاضلا كأنواع الحنطة يضم⁽⁹⁾ أحدهما إلى الآخر، فإذا بلغت خمسة أوسق يجب فيها العشر، وإلا فلا، وكل نوعين يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا لا يضم أحدهما إلى الآخر، وهو قول محمد رحمته، وفي رواية: كل ما أدرك في وقت واحد يضم بعضه إلى بعض، وإن اختلفت⁽¹⁰⁾ أجناسه، ولا يضم ما يدرك في أوقات [مختلفة بعضه إلى بعض⁽¹¹⁾].

في الزاد: فأما الخضراوات والرياحين

ليست لها ثمرة باقية عادة⁽¹²⁾ فلا يجب فيها العشر، كما لا يجب في الصنو⁽¹³⁾ والخطب⁽¹⁴⁾ والحشيش،

(1) في (أ) وردت [الشكر].

(2) في (أ) وردت [نوع خمسة أوسق].

(3) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 249، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 77.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (ب) وردت [وأبي].

(6) في (ب) وردت [المخلقة].

(7) في (ب) وردت [تبلغ].

(8) في (ب، ج) وردت [فيه].

(9) في (ب) وردت [يقيم].

(10) في (ب) وردت [اختلف].

(11) الرومي، البنايع: لوحة: 29، العيون: ص 36، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 321.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(13) في (أ) وردت [الصفاء]، (الصنو) النظر والثل والنسيلة المتفرعة مع غيرها من أصل شجرة

واحدة والأخ الشقيق يقال هو صنو أخيه وعما صنوان، المعجم الوسيط: 1/ 526، ابن منظور:

لسان العرب: 14/ 470، مادة (صنأ).

(14) في (أ) وردت [الخطب].

وفي القوم⁽¹⁾ والبصل روايتان، عن محمد رحمته، في رواية هما من الخضراوات فلا شيء فيهما، وفي رواية يدخلان في الكيل⁽²⁾ وبقيان من حول إلى حول فيجب فيهما⁽³⁾ العشر، وفي اشتراط الوسق احتجا بقوله رحمته: ((ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة))⁽⁴⁾ ولأبي حنيفة رحمته قوله رحمته: ((ما أخرجت الأرض ففيه العشر))⁽⁵⁾⁽⁶⁾.
والمستثنى⁽⁷⁾ خمسة أشياء: السعف، والتين، والطرفاء⁽⁸⁾، والحشيش، والقصب، أما السعف فلأنه من أغصان الشجر ولا عشر في الشجر، وأما⁽⁹⁾ التين فلأنه من ساق الحب فكان كالشجرة⁽¹⁰⁾ المثمرة، وأما الطرفاء⁽¹¹⁾ والحشيش فلأنه لا يقصد الاستغلال بهما عادة وكذا القصب، [والمراد هو القصب]⁽¹²⁾ الفارسي.
وأما⁽¹³⁾ قصب السكر ففيه العشر، وكذا غيرها⁽¹⁴⁾ إذا كانت بحال يتخذ منه السكر،

(1) في (أ) وردت [الثوم].

(2) في (ب، ج) وردت [الكيلى].

(3) في (ج) وردت [فيها].

(4) أخرجه البخاري في صحيحه: 5/ 279 برقم (1355) كتاب الزكاة، ومسلم: 5/ 112 برقم (1625)، وتماه: (عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: ليس فيما دون خميس ذؤد صدقة من الإبل وليس فيما دون خميس أواق صدقة وليس فيما دون خفنة أوسق صدقة).(5) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، عن علي رحمته: 1/ 145، برقم (1239)، وابن حبان في صحيحه، عن أبي سعيد الخدري: 8/ 72 برقم (3276)، وقال عنه: شيعب الأرئوط: صحيح وإسناد هذا مرفوعا ضعيف لضعف محمد بن سالم الهمداني.

(6) السرخسي، المبوط: 3/ 373.

(7) في (ج) وردت [المستثناء].

(8) في (ب) وردت [الطرفا] وقال في ابن منظور، لسان العرب: 'جماعة الطرفة شجر وبها سمي طرفة بن العبد وقال سيويه الطرفاء واحد وجمع والطرفاء اسم للجمع وقيل واحدها طرفاء وقال ابن جنبي من قال طرفاء فالهمزة عنده للتأنيث ومن قال طرفاء فالتاء عنده للتأنيث وأما الهمزة على قوله فزائدة لغير التأنيث' 9/ 220.

(9) في (ب) وردت [فاما].

(10) في (ج) وردت [كالشجر].

(11) في (ب) وردت [الطرفا].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (ب) وردت [فاما].

(14) في (ب) وردت [غيرهما].

وكذا في قصب الذريرة⁽²⁾⁽¹⁾.

في الشامل البيهقي: رطبة في الأرض تقطع⁽³⁾ كل أربعين يوماً يجب العشر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

في التهذيب: ولا يجب في الحطب والقصب والحشيش والسعف، ويجب في قصب الذريرة والسكر، عن أبي يوسف رحمته، أنه يجب في الحناء، وعند محمد رحمته يجب في البصل، ويجب في العصفور والكتان، وعند محمد رحمته لا يجب في الأجاص والتفاح والشمش والخوخ والكمثرى، ويجب في التين والفسق [أو الكزبرة]⁽⁶⁾ والجوز واللوز، ولا يجب في البذور التي لا تصلح إلا للزراعة أو للتداوي كبذر البطيخ والنانخواه⁽⁷⁾ والشونيز، ويجب⁽⁸⁾ في الكمون والكزبرة، وكذا ما يعم به الانتفاع، ثم لا يحتسب⁽⁹⁾ لصاحب الأرض ما أنفق عليه من سقي أو عمارة ويعتبر ما أكله⁽¹⁰⁾.

ي، قوله: وما⁽¹¹⁾ سقى⁽¹²⁾ بغرب⁽¹³⁾، يريد به الدلو العظيم الذي يسقى⁽¹⁴⁾ بالبقر⁽¹⁵⁾ والسانية: التي تسقى⁽¹⁶⁾ بالابل وبالذالية⁽¹⁷⁾، الناعورة: وهي الدولاب⁽¹⁸⁾.

(1) في (أ، ب) وردت [الذرة].

(2) البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 161، السرخسي، المبسوط: 3/ 372، الشيباني، المبسوط: 2/ 162.

(3) في (ب، ج) وردت [يقطع].

(4) سورة الأنعام، من الآية: 141.

(5) السرخسي، المبسوط: 3/ 345، الشيباني، المبسوط: 2/ 119.

(6) ما بين المعقوفين ماقط من نسخة (أ، ب).

(7) في (ب) وردت [النانخوه]، النانخوة: نوع من الأعشاب مثل الأيسون، ينظر: الزبيدي، تاج العروس: ص 3028.

(8) في (أ) وردت [تجب].

(9) في (أ) وردت [يجب].

(10) السرخسي، المبسوط: 2/ 372، الشيباني، المبسوط: 2/ 168.

(11) في (ب) وردت [فيما].

(12) في (ب) وردت [يسقى].

(13) في (ب) وردت [يقرب].

(14) في (أ) وردت [يستقى].

(15) البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 168، الميداني، الباب: 1/ 77، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 121.

(16) في (أ) وردت [يستقى].

(17) في (ب) وردت [الدانية].

(18) البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 169، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 446.

ولو سقى الأرض في بعض السنة بسبح وفي بعضها سقيت بآلة⁽¹⁾ يعتبر الأغلب فيهما⁽²⁾⁽³⁾.

قوله: من أعلى ما يقدر [به نوعه]⁽⁴⁾ فأعلى المقادير في القطن بالأحمال؛ لأنه يقال لفلان كذا أوقية من القطن، وكذا رطلا⁽⁵⁾، وكذا منّا⁽⁶⁾، وكذا حملا⁽⁷⁾، ولا يتجاوز عن الحمل عادة، فيعتبر أن يبلغ من القطن خمسة من أعلى مقاديره⁽⁸⁾، وذلك خمسة أحمال كل حمل ثلاثمائة منّ، وهو مئاة رطل بالعراقي، وجملتها ألف وخمسمائة منّ وثلاثة آلاف رطل، وأعلى المقادير في الزعفران الأمانة؛ لأنه يقال لفلان كذا كذا درهما من الزعفران، وكذا كذا أستارا، [وكذا كذا]⁽⁹⁾ أوقية، وكذا كذا رطلا وكذا كذا منّا، ولا

(1) في (ب) وردت [بالآلة].

(2) في (أ، ج) وردت [منهما].

(3) الرومي، التبايع: لوحة: 29، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 560، الكاساني، الصنائع: 4 / 89، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 322.

(4) في (أ) وردت [بنوعه] بدل ما بين المعقوفتين.

(5) الرطل: معيار يوزن به وكسره أشهر من فتحه وهو بالبغدادي اثنا عشرة أوقية والأوقية إستار وثلاث إستار والإستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال والمثقال درهم وثلاثة أسباع والدراهم ستة دنانير والدنانير ثمان حبات وخمسا حبة وعلى هذا فالرطل تسعون مثقالا وهي مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والجمع أرطال، وذلك مع اتفاقهما على أن الرطل يزن اثني عشرة أوقية. والرطل في اصطلاح الفقهاء على نوعين: رطل دمشقي ورطل بغدادي، ويقال له عراقي، والثاني هو المقصود لدى الفقهاء، وبه يتم تقدير الأحكام الشرعية لديهم، والرطل البغدادي عند الحنفية مائة وثلاثون درهما نقله ابن عابدين والكمال بن الهمام، ونقل ابن عابدين في مكان آخر أن الرطل أقل من ذلك فقال: كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم، أما الرطل الدمشقي، فهو أكبر من رطل بغداد أو العراق، على أن الرطل الدمشقي مئاة درهم، إلا أنه لا يقدر به شيء لدى الفقهاء إلا تبعا للرطل البغدادي، ويقدر الرطل البغدادي بالموازين الحديثة (6 و 381) جراما، المصباح المنير: 3 / 424، والمغرب: 2 / 359، مادة (رطل)، حاشية ابن عابدين 2 / 77، المقادير الشرعية ص 227.

(6) منّا: المنا مقصور: الذي يوزن به، والثنية منوان، والجمع أمنا، وهو أفصح من المن، الجوهري، الصحاح: 6 / 2497، مادة (منّا).

(7) حمل: حملت الشيء علي ظهرى أحمله حملا، وحملت المرأة والشجرة حملا، الجوهري، الصحاح: ص 147، مادة (حمل).

(8) في (ب) وردت [مقادير].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

يتجاوز عن المن في المبالغة عادة؛ لأن الزعفران لا يبلغ حملاً غالباً⁽¹⁾؛ ويعتبر أن يبلغ في السكر خمسة أمثاء كما في الزعفران⁽²⁾.

وفي العسل⁽³⁾

عن محمد رضي الله عنه ثلاث روايات⁽⁴⁾، في رواية لا يجب [فيه]⁽⁵⁾ شيء حتى يبلغ

(1) الرومي، الشبايع: لوحة: 29، اللكنوي، الجامع الصغير: 1/ 130، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 110، الميداني، اللباب: 1/ 77، اللكنوي، النافع الكبير: 1/ 130، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 437.

(2) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 110، البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 171، الشيباني، المبسوط: 2/ 163، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 443.

(3) ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن العسل تؤخذ منه الزكاة، واحتج لهم بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل من عشر قربات قريبة من أرضها). وورد أن أبا سيرة المتعي قال: قلت: (يا رسول الله إن لي نحلاً، قال: أد العشر، قلت: يا رسول الله أحملها لي، فحملها له). وأخذ عمر من العسل العشر. وذهب المالكية والشافعية إلى أن العسل لا زكاة فيه. قال ابن المنذر: ليس في وجوب الصدقة في العسل خبر يثبت. ثم ذهب الحنفية إلى أنه يشترط أمران: الأول: أن لا يكون النحل في أرض خراجية؛ لأن الخراجية يؤخذ منها الخراج، ولا يجتمع عندهم عشر وخراج كما تقدم. الثاني: أن كان النحل في أرض مفازة أو جبل غير مملوك فلا زكاة فيه إلا إن حفظه الإمام من اللصوص وقطاع الطرق، وقال أبو يوسف: لا زكاة إلا إن كانت الأرض مملوكة. نصاب العسل: قال الحنابلة: نصابه عشرة أفرق (والفرق مكيال يسع 16 رطلا عراقياً من المقمح). وقيل: عندهم النصاب ألف رطل. وقال محمد: خمسة أفرق. وقال أبو حنيفة: تجب الزكاة في قليله وكثيره. أما ما عدا العسل فقد نص الحنفية والحنابلة والشافعية على أنه لا زكاة في الحرير ودودة القز. وقال الشافعية والحنابلة: لأنه ليس بمنصوص ولا في معنى المنصوص. وأضاف صاحب مطالب أولي النهى: الصوف والشعر واللبن، وذكر الشافعي مما لا زكاة فيه أيضاً: المسك ونحوه من الطيب. بنظر: فتح القدير 2/ 6، وحاشية ابن عابدين 2/ 49، والذخيرة: 3/ 75، والأم للشافعي 2/ 33، ط بولاق 1321 هـ كشف القناع 2/ 205، ومطالب أولي النهى: 2/ 57، 74. وحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده: "أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل". أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال: ص 598. وأعل بالإرسال كما في التلخيص لابن حجر 2/ 168. ولكن أورد له ما يقويه، وحديث أبي سيرة أنه قال: "قلت: يا رسول الله، إن لي نحلاً". أخرجه ابن ماجه: 1/ 584، وأعله البوصيري بالانقطاع كما في الزوائد: 1/ 320.

(4) في (أ، ج) وردت زيادة [أ] في هذا الموضع.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

خمس قرب، والقربة ما يسع [فيها]⁽¹⁾ خمسون مناء، وفي رواية لا يجب فيه [شيء]⁽²⁾ حتى يبلغ خمسة أمناء، [أو]⁽³⁾ في رواية خمسة أفرار، والفرق ستة وثلاثون رطلا، وفي العسل إذا بلغ عشرة⁽⁴⁾ أرطال وهو في أرض العشر يجب فيه رطل واحد عند أبي يوسف رحمته، وفي سائر ما [لا]⁽⁵⁾ يدخل في الوسق كالزعفران والكتان والقطن يعتبر أن يبلغ قيمته خمسة أوسق من أدنى الموسقات⁽⁶⁾.

أ، قوله: ففيهما نصف العشر على القولين، يعني على اختلاف القولين، فيجب عنده، سواء بلغ نصاباً أو لم يبلغ كان له ثمرة⁽⁷⁾ باقية أو لم يكن، وعندهما رحمتهما يشترط النصاب والبقاء، كذا قاله⁽⁸⁾ الإمام بدر الدين رحمه الله⁽⁹⁾.

قوله: من أدنى ما يدخل تحت الوسق كالجاورس⁽¹⁰⁾ والدخن، وليس في الخارج، يعني العسل إذا حصل (أ/ 177) من أرض الخراج فلا عشر فيه.

[ي]⁽¹¹⁾، عن محمد رحمته إن اتخذ النحل موضعاً في أرض رجل فيحصل منه عسل كثير فهو لصاحب الأرض وفيه العشر وليس عليه لأحد سبيل⁽¹²⁾.

في الشامل البيهقي: ولو كانت الخلايا⁽¹³⁾ في أرض رجل لا يعلم به وأخذ⁽¹⁴⁾ غيره، كان لصاحب الأرض أن يأخذ⁽¹⁵⁾ منه؛ لأنه ريع الأرض فيكون كزرعه⁽¹⁶⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (أ) وردت [عشرة].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 110، البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 171، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 77، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 36.

(7) في (أ) وردت [عشرة].

(8) في (أ) وردت [قال له].

(9) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 110، البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 168.

(10) الجاورس: بفتح الواو، حب يشبه الذرة، وهو أصغر منها، وقيل: نوع من الدخن. المصباح المنير: 2/ 119، مادة (ج ر م).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) الرومي، النايح: لوحة: 29، السرخسي، المبسوط: 3/ 374، ابن مازة، المعيط الأبرهاني: 2/ 560.

(13) في (أ) وردت [الخلا].

(14) في (أ) وردت [فأخذ].

(15) في (أ) وردت [يأخذ].

(16) البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 169، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 77، السرخسي،

[ب⁽¹⁾] الرطل: بالكسر والفتح لغة، نصف⁽²⁾ ما⁽³⁾ قال أبو عبيدة: وزنه مائة درهم وثمانية وعشرون درهما⁽⁴⁾.

[و⁽⁵⁾] الحمل: بالكسر ما يحمل على ظهر أو على رأس، والجمع أحمال [والله الموفق بالصدق والصواب]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

باب [من]⁽⁸⁾ يجوز دفع الصدقة إليه⁽⁹⁾ [ومن لا يجوز]⁽¹⁰⁾

م⁽¹¹⁾، الصدقة: هي العطية التي يتغني بها المثوبة من الله تعالى، وسميت الصدقة

=

الميسوط: 374 / 3، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 560، اللكنوي، النافع الكبير: 1 / 130، الموصل، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 121، اللكنوي، الجامع الصغير: 1 / 130، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 484.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [نضيف].

(3) في (أ، ج) وردت [من].

(4) المغرب: 2 / 359، مادة (رطل)، البابرتي، العناية شرح الهداية: 9 / 307.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ). وورد في نسخ (ب) [والله الموفق بالصواب].

(7) البابرتي، العناية شرح الهداية: 12 / 421، ابن مازة، المحيط البرهاني: 8 / 232.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) مصارف الزكاة محصورة في ثمانية أصناف. والأصناف الثمانية قد نص عليها القرآن الكريم في قوله

تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَنِيِّينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنِّي السَّبِيلُ فَرِيضَةٌ مِّنْ أَثَرِ اللَّهِ عَلَيْهِ حَكِيمٌ ۝٦٠ ﴾ [التوبة، الآية: 60].

و"إنما" التي صدرت بها الآية أداة حصر، فلا يجوز صرف الزكاة لأحد أو في وجه غير داخل في هذه الأصناف؛ وقد أكد ذلك ما ورد (أن رسول الله أتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة، فقال: إن الله تعالى لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك). ومن كان داخلا في هذه الأصناف فلا يستحق من الزكاة إلا بأن تنطبق عليه شروط معينة. فتح القدير 1 / 530 - 532، رحاشية ابن عابدين 2 / 38. وحديث: "إن الله لم يرض بحكم نبي..." أخرجه أبو داود (2 / 281) وقال المنذري: "وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وقد تكلم فيه غير واحد كلنا في مختصر السنن: 2 / 231".

(10) في (ج) وردت [تجزأ].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

[صدقة]⁽¹⁾ لأنها تظهر صدق الرجل، وكذا الصداق يظهر⁽²⁾ رغبته وصدقه في المرأة⁽³⁾.

قوله: المؤلف قلوبهم ثلاثة أصناف: صنف كان يتألفهم رسول الله ﷺ ليسلموا ويسلم قومهم بإسلامهم، وصنف منهم أسلموا فيزيد تقريرهم، وصنف منهم يعطيهم لدفع شرهم مثل: عباس بن⁽⁴⁾ مرداس⁽⁵⁾، وعيينة بن حصن⁽⁶⁾⁽⁷⁾، وعلقمة بن علاثة⁽⁸⁾⁽⁹⁾، فجازوا

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [تظهر].

(3) ابن منظور، لسان العرب: 10/ 194، أساس البلاغة: 1/ 351 مادة (ص د ن).

(4) في (أ) وردت [ابن].

(5) عباس بن مرداس بن أبي عامر بن جارية بن عبد عيس بن رفاعة بن الحارث بن حيي بن الحارث ابن بهثة بن سليم بن منصور السلمي وقيل في نسبه غير ذلك. يكنى أبا الهيثم وقيل: أبو الفضل، أسلم قبل فتح مكة يسيراً، وكان العباس من المؤلف قلوبهم ومن حسن إسلامه وقدم على رسول الله ﷺ في ثلاثمائة راكب من قومه فأسلموا وأسلم قومه وكان ممن حرم الخمر في الجاهلية فإنه قيل له: ألا تأخذ من الشراب فإنه يزيد في قوتك وجراحتك قال: لا أصبح سيد قومي وأسي سفيهاً لا والله لا يدخل جوفي شيء يحول بيني وبين عقلي أبداً. أسد الغابة: 1/ 578، وينظر: ابن عبد البر، الاستيعاب: 1/ 247، والتاريخ الكبير: 7/ 2، وينظر: إكمال الإكمال: 4/ 401، الإنباء على قبائل الرواد: 1/ 16، الثقات لابن حبان: 2/ 80.

(6) وردت في جميع النسخ [حصين].

(7) عينة بن حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو بن جوبة بن لؤذان بن ثعلبة بن عدي بن فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس غيلان الفزاري يكنى أبا مالك، أسلم بعد الفتح. وقيل: أسلم قبل الفتح وشهد الفتح مسلماً وشهد حيناً أو الطائف أيضاً. وكان من المؤلف قلوبهم ومن الأعراب الجفاء قيل: إنه دخل على النبي ﷺ من غير إذن فقال له: "أين الإذن" فقال: ما استأذنت على أحد من مضراً وكان ممن ارتد وتبع طليحة الأسدي وقتل معه. فأخذ أسيراً وحمل إلى أبي بكر رضي الله عنه فكان صبيان المدينة يقولون: يا عدو الله أكفرت بعد إيمانك! أسد الغابة: 1/ 888، وينظر: إكمال الإكمال: 6/ 124، الزركلي، الأعلام: 8/ 83، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: 1/ 387، التاريخ الصغير: 1/ 81، الطبقات الكبرى: 2/ 160.

(8) في (أ) وردت [عذرة]، وفي (ب) وردت [عديّة] وفي (ج) وردت [عذبة] والصحيح ما أثبتناه أعلاه لتواتر كتب التاريخ على ذلك.

(9) علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة العامري ثبت ذكره في الصحيح في حديث أبي سعيد من رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم عنه قال بعث علي

إلى عمر⁽¹⁾ عليه السلام [واستبدلوا خطه، فأبى]⁽²⁾ ومزق خط أبي بكر رضي الله عنه ! وقال: (إن الله أعز الإسلام، فإن ثبتم⁽³⁾ عليه وإلا فبيتنا)⁽⁴⁾ وبينكم السيف) فانصرفوا إلى أبي بكر رضي الله عنه وقالوا: أنت الخليفة أو هو؟ فقال: (إن شاء هو) ولم ينكر عليه، فوقع الإجماع⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

فإن قيل: كيف سقط سهمهم⁽⁷⁾ بعد رسول الله ﷺ ولا نسخ بعده؟ قيل في تخريج⁽⁸⁾ هذا: من قيل انتهاء الحكم بانتهاء علته، أو نقول: كل شيء يعود على موضوعه بالنقض يظل، فإن الأمير لو بنى حصنا ليتحصن⁽¹⁰⁾ به من العدو، وكان ذلك حكمة، فلو أخرجه العدو وتحصن⁽¹¹⁾ به كانت الحكمة في نقضه فأعطاهم سهماً من الزكاة كان لحصول

ابن أبي طالب إلى النبي ﷺ بذمته في تربتها قسمها بين أربعة نفر عينة بن حصن والأقرع بن حابس وعلقمة بن علاثة وزيد الخيل الحديث وقال المفضل العلافي في تاريخه حدثني رجل من بني عامر قال صحب النبي ﷺ من بني كلاب فدأمة وعلقمة بن علاثة وسمى جماعة وروى بن عساكر بإسناد له إلى الشافعي حدثني غير واحد أن عامر بن الطفيل وعلقمة بن علاثة تناقرا فقال علقمة لا أنا فرك على الفروية أنت أشد بأساً مني فقال عامر لا أنا فرك على الكرم أنت رجل سخي فقال علقمة لكني موف وأنت غادر وعفيف وأنت عامر ووالد وأنت عاقر فذكر قصة طويلة. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: 4/ 553، وينظر: أسد الغاية: 1/ 787، الزركلي، الأعلام: 4/ 247، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: 1/ 335.

- (1) في (ب) وردت [أبي بكر] بدل ما بين المعقوفتين.
- (2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب) وورد مكرراً في نسخة (ج).
- (3) في (أ) وردت [يتنم].
- (4) في (ب) وردت [بيتنا].
- (5) ذكره في فتح الباري شرح صحيح البخاري: 13/ 418، والبيهقي: 7/ 20، بلفظ مشابه.
- (6) البابرّي، العناية شرح الهداية: 3/ 189، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 79، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 112، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 37، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 458، فتاوى السندي: 1/ 199.

- (7) في (ج) وردت [أسهمهم].
- (8) في (أ) وردت [الرسول].
- (9) في (أ) وردت [تحريمه]، وفي (ب) وردت [تخزينه].
- (10) في (أ) وردت [يتحصن].
- (11) في (ج) وردت [يتحصن].

العزة، فلما أعز [الله] ⁽¹⁾ الإسلام وأغنى عنهم كان إعطاؤهم تقضا للعزة، وقيل: يحتمل بأنه ⁽²⁾ كان لعمر عليه السلام نص عن رسول الله ﷺ في ذلك؛ فلذلك منعهم ⁽³⁾.

أ، قوله: أعز الإسلام؛ أي جعله غالبا من ⁽⁴⁾ قولهم عز: أي غلب ⁽⁵⁾.

في العتابة: الفقير: من له قوت يومه وعياله، أو يقدر على كسب ما ينفق على نفسه وعياله، تحل له الزكاة ولا يحل له السؤال، والمسكين من ليس له شيء ولا يقدر على الكسب، يحل له السؤال مقدار القوت ⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

في فتاوى الحجة: وفي سبيل الله: هم منقطعوا الغزاة يعطون ليتقوا به ويصلحوا أمورهم فيلحقوا جيش الإسلام، [ويعطي علي عليه السلام عنهم فقراء حملة القرآن] ⁽⁸⁾⁽⁹⁾.
في الظهيرية: وفي سبيل الله قيل طلبه العلم ⁽¹⁰⁾.

في الزاد: [قوله] ⁽¹¹⁾ والفقير من له أدنى شيء، والمسكين: من لا شيء له، وقد قيل على العكس وهو قول الشافعي عليه السلام ⁽¹²⁾، والأول أصح، [و] ⁽¹³⁾ فائدة هذا الخلاف تظهر ⁽¹⁴⁾ في الوصايا والأوقاف، أما الزكاة يجوز صرفها إلى صنف واحد عندنا، فلا

(1) لفظ الجلالة غير موجود في نسخة [أ].

(2) في (أ) وردت [أنه].

(3) الكاساني، الصنائع: 23 / 4.

(4) في (أ) وردت [عن].

(5) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 112، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3 / 189، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 37، الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 458، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 125.

(6) فتاوى السغدري: 1 / 164، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 283، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 302.

(7) من هنا إلى قوله [مقدار القوت] ورد مكررا في نسخة (أ)، وحصل تقديم وتأخير فيها.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2 / 197.

(10) الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 79، الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 469.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد تتبع النص في مختصر القُدوري وأثبتته ص 59.

(12) الماوردي، الحاربي في فقه الشافعي: 8 / 438، منهاج الطالبين: 1 / 94، الرملي، نهاية المحتاج: 168 / 18.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) في (ب، ج) وردت [يظهرا].

يظهر فيها الخلاف⁽¹⁾.

قوله: [وأ⁽²⁾ في سبيل الله منقطع الغزاة، عند أبي يوسف رحمته، وقال محمد رحمته: هم فقراء⁽⁴⁾] [الحاج⁽⁵⁾ المنقطع، والصحيح قول أبي يوسف رحمته؛ لأن الطاعات كلها [في⁽⁶⁾ سبيل الله، إلا [أن⁽⁷⁾ عند الإطلاق يفهم منه الغزاة⁽⁸⁾.

ي، اختلف العلماء في معاني قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾⁽⁹⁾ الآية قال أبو حنيفة رحمته: الفقير المذكور في الآية [المحتاج: ⁽¹⁰⁾ الذي لا يسأل الناس، ولا يطوف على الأبواب، والمسكين⁽¹¹⁾: هو الذي يسأل، وقيل: الفقير⁽¹²⁾ أخرج من المسكين، وابن السبيل: هم المحتاجون⁽¹³⁾ في مصر قد قطع بهم، [وأ⁽¹⁴⁾ الحاج أرادوا أن ينصرفوا إلى أهلهم⁽¹⁵⁾ ولم يجدوا ما يتحملوا به، وعن أبي يوسف ومحمد رحمته: ابن السبيل منقطع⁽¹⁶⁾ [الغزاة⁽¹⁷⁾، وعن محمد رحمته في موضع آخر:

(1) البائري، العناية شرح الهداية: 3/ 194، ابن الهمام، شرح فتح القلندر: 2/ 261، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 488، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 458.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [رحمهم الله].

(4) في (أ) وردت [الفقراء].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) البائري، العناية شرح الهداية: 3/ 197، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 112، الزيلعي، تبين الحقائق: 3/ 463.

(9) سورة التوبة، من الآية: 60.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [المساكين] بالجمع.

(12) في (ج) وردت [الفقراء].

(13) في (أ، ج) وردت [المحتازون].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(15) في (ب، ج) وردت [أهلهم].

(16) في (ج) وردت [المنقطع].

(17) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

الحاج المنتقط⁽¹⁾.

وذكر في كتاب علي بن محمد⁽²⁾ الجرجاني رحمه الله⁽³⁾: ابن السبيل: هو الذي لا يقدر على ماله في سفره، وهو غني ويقدر أن يستقرض فالقرض خير له من قبول الصدقة، وإن قبلها أجزأه عمن يعطيه، والغازي إذا كان غنيا لا يدفع إليه عندنا⁽⁴⁾، خلافا⁽⁵⁾ للشافعي رحمه الله⁽⁶⁾.

والرقاب: هم المكاتبون، سواء مواليم أغنياء أو فقراء، فإنه يحل لهم أخذ الصدقات، وإن عجز المكاتب يحل لمولاه وإن كان غنيا، وعلى هذا: الفقير إذا استغنى، وابن السبيل إذا وصل إلى ماله⁽⁷⁾.

والغارم: [و]⁽⁸⁾ هو المديون، وإن كان له مال⁽⁹⁾.

والعاملون: قال أبو يوسف رحمه الله⁽¹⁰⁾: هم الذين يعينهم الإمام لاستيفاء زكاة المراسي، وفي أكثر النسخ: هم الذين ينفذهم الإمام لجباية الصدقة⁽¹¹⁾.

(1) الرومي، التبايع: لوحة: 30، شيخ زاده، مجمع الأنهر: 2 / 273.

(2) وردت في جميع النسخ [صالح] وهو خلاف المشهور.

(3) هو علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف، أبو الحسن، الجرجاني، الحسيني الحنفي. عالم، حكيم، مشارك في أنواع من العلوم. فريد عصره. سلطان العلماء العاملين. افتخار أعظم المفسرين. ذي الخلق والخلق والتواضع مع الفقراء. ولد في تاكو (قرب إستراباد) ودرس في شیراز وتوفي بها سنة (816هـ) من تصانيفه: 'التعريفات'، و'شرح مواقف الإيجي'، و'شرح السراجية'، و'رسالة في فن أصول الحديث'. ينظر ترجمته في: الضوء اللامع 5 / 328، الأسمرى، الفوائد البهية: 125، ومعجم المؤلفين 7 / 216، والزركلي، الأعلام: 5 / 159.

(4) فتاوى السغدّي: 1 / 164، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 283.

(5) في (ب) وردت [خلافا].

(6) الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 10 / 519، الفتاوى الفقهية الكبرى: 4 / 77، الشوري، المجموع شرح المذهب: 6 / 229، روضة الطالبين: 11 / 51.

(7) البابري، العناية شرح الهداية: 3 / 196، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 79، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 489.

(8) ما بين المعرفتين ماقط من نسخة (أ).

(9) فتاوى السغدّي: 2 / 751.

(10) في (أ، ج) وردت [ينصهم].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 489، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 7 / 180.

قوله: والعامل من يدفع (أ/ 178) إليه الإمام بقدر عمله، يريد به أن يقول الإمام: جعلت لك ثمن الحاصل⁽¹⁾ من⁽²⁾ الصدقات أو عشرها، فإن حمل رجل زكاة ماله بنفسه إلى الإمام لا يستحق العامل من ذلك شيئاً؛ لأنه لم يعمل فيه⁽³⁾.

في الظهيرية: [و]⁽⁴⁾ الدفع إلى من عليه الدين، أولى من الدفع إلى الفقير⁽⁵⁾.

في العنائية: ولو أخذ السلطان الظالم من أرباب الأموال الصدقات كرها، وهم يعلمون أنه لا يصرفه⁽⁶⁾ إلى المصارف، ونوروا⁽⁷⁾ الزكاة عند الأداء، قال بعضهم: يجزيهم، والمختار أنهم يعيدون؛ لأنه كان لا بطيب⁽⁸⁾ أنفسهم، وكذلك لو أخذ الجبايات ونوى⁽⁹⁾ الزكاة عند الأداء، وقيل: يجوز؛ لأنه لو حسب ما لهم بما⁽¹⁰⁾ عليهم كانوا فقراء، والمختار أنهم⁽¹¹⁾ يعيدون⁽¹²⁾ لما مر⁽¹³⁾.

في الشامل البيهقي: مصدق أخذ الصدقات فضاع في يده بطل عمله ولا يعطي له من بيت المال شيئاً، فإن أخذ قرضاً يؤخذ منه؛ لأن الاستحقاق متعلق⁽¹⁴⁾ بتمام العمل.

(1) في (أ، ب) وردت [الحاصلة].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) المرغباني، الهداية شرح البداية: 1/ 112، البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 193، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 79، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 126، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 489.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) البحر الرائق: 6/ 62، الفتاوى الهندية: 1/ 188.

(6) في (أ) وردت [يصرف].

(7) في (أ) وردت [فتراي].

(8) في (أ) وردت [سلط]، وفي (ب) وردت [بطية].

(9) في (أ) وردت [فتوى].

(10) في (أ) وردت [لما].

(11) في (ب) وردت [أنهم].

(12) في (ب) وردت [يعيدون].

(13) الكاساني، الصنائع: 3/ 394، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 275.

(14) في (أ) وردت [يتعلق].

قوله: وللمالك الخ⁽¹⁾، في الكبرى: حتى لو وجبت الزكاة على غني ولا يؤديها لا يحل للفقير أن يأخذ من ماله بغير علمه، وإن أخذ كان له أن يسترد إن كان قائما، وإن كان هالكا يضمن.

لأن الحق ليس لهذا الفقير بعينه⁽²⁾. وإذا⁽³⁾ أخر زكاة ماله حتى مرض يتصدق سرا من ورثته، وإن [لم]⁽⁴⁾ يكن عنده مال وأراد [أن]⁽⁵⁾ يستقرض، إن كان أكبر رآه أن⁽⁶⁾ يستقرض وأدى الزكاة واجتهد بقضاء الدين ويقدر، كان الأفضل أن يستقرض، فإن قضى الدين بعد ذلك فيها ونعمت، وإن لم يقدر حتى مات، يرجى أن الله تعالى يقضي دينه في الآخرة من كنوزه، وإن كان أكبر رآه أن لا يقدر فالترك أفضل؛ لأن⁽⁷⁾ الزكاة حق الله تعالى والدين حق العباد، وخصوصة العباد أشد [من خصوصته]، وأ⁽⁸⁾ دفع زكاة ماله إلى أخيه وهي تحت الزوج، إن⁽⁹⁾ كان مهرها دون مائتي⁽¹⁰⁾ درهم، أو كان أكثر لكن المعجل أقل من المائتين، أو أكثر [منه]⁽¹¹⁾، لكنه معسر، جاز الدفع وهو أعظم للأجر؛ لأنها فقيرة، أما إذا كان المعجل مائتي درهم فصاعدا، والزوج موسر، فعند أبي حنيفة رحمته الأجر⁽¹²⁾ الجواب كذلك⁽¹³⁾، وعندهما رحمتهما لا يحل، بناء على أن المهر هل يكون نصابا، ووجوب الأضحية وصدة الفطر عليها على هذا، ويفتي بقولهما رحمتهما احتياطاً⁽¹⁴⁾.

(1) في (أ، ج) وردت [إلى آخره].

(2) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 490 / 1.

(3) في (أ) وردت [فإن].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(6) في (ب) وردت [أنه].

(7) في (أ) وردت [لأنه].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (ب) وردت [وإن].

(10) في (أ) وردت [مائة].

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(12) في (أ، ج) وردت [الآخر].

(13) في (أ) وردت [وكذلك].

(14) ابن مازة، المحيط البرهاني: 590 / 2.

في التهذيب: ولو أنفق على أقاربه بنية الزكاة جاز، إلا إذا حكم عليه بنفقتهم⁽¹⁾.

في الظهيرية: ذكر الزندوستي⁽²⁾ ~~في~~⁽³⁾: الأفضل صرف الزكاتين، يعني صدقة الفطر، وزكاة المال إلى أحد هؤلاء السبعة الأول، إخوته الفقراء، وأخواته، ثم إلى أولاد إخوته وأخواته⁽⁴⁾، ثم إلى أعمامه الفقراء، ثم إلى أخواله⁽⁵⁾ وخالاته، ثم إلى ذوي أرحامه الفقراء، ثم إلى جيرانه، ثم إلى أهل، سكنه ثم إلى أهل مصره، وقال أبو حفص⁽⁶⁾ الكبير البخاري⁽⁷⁾ ~~في~~⁽⁸⁾: لا تقبل⁽⁸⁾ صدقة الرجل وقرابته محاييج حتى يبدأ بهم فيسد⁽⁹⁾ حاجتهم، ثم يعطي⁽¹⁰⁾ في غير قرابته إن أحب⁽¹¹⁾.

(1) الأشباه والنظائر - حنفي: 1/ 195.

(2) وردت في جميع النسخ [الزندوستي] وهو خطأ من الناسخ!

(3) اختلف في اسمه فقبل: الحسين بن يحيى بن علي بن عبد الله، وقيل: يحيى بن علي بن عبد الله، وقيل: علي بن يحيى الزندوستي، وقيل: الزندوستي، البخاري المبتغي، الزاهد، فقيه حنفي. أخذ عن أبي حفص السفكودي، ومحمد بن إبراهيم الميداني، وعبد الله بن الفضل الخيزاخزي وغيرهم. من تصانيفه: شرح الجامع الكبير للشيباني في الفروع، وروضة العلماء، والميكيات ومنحرج الألفاظ للنجاشي، ونظم الفقه. توفي في حدود سنة (440هـ) ينظر ترجمته في: الفوائد البهية ص 225، والفرشي، الجواهر المضية: 4/ 222، والباباتي، هدية العارفين: 5/ 307.

(4) في (ب، ج) وردت بالتقديم والتأخير [أخواته وأخوته].

(5) في (أ) وردت [أخواته].

(6) وردت في جميع النسخ [جعفر] وهو خطأ من النسخ!

(7) هو أحمد بن حفص البخاري، المعروف بأبي حفص الكبير فقيه حنفي، انتهت إليه رئاسة الأصحاب ببخارى، وإلى ابنه أبي عبد الله محمد المعروف بأبي حفص الصغير. أخذ العلم عن محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، ويرى في الرأى، وسمع من وكيع بن الجراح، وأبي أسامة، وعشيم، وجريز بن عبد الحميد وغيرهم. وتفقه عليه ابنه أبو عبد الله وله أصحاب لا يحصون. قال اللمكتوي: ولأبي حفص هذا اختيارات يخالف فيها جمهور الأصحاب. توفي سنة (217هـ) ينظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 10/ 157، والفرشي، الجواهر المضية: 1/ 166، الأسمرى، الفوائد البهية: ص 18.

(8) في (ج) وردت [يقبل].

(9) في (ج) وردت [ويسد].

(10) في (ب) وردت [أعطى].

(11) الميداني: الباب في شرح الكتاب: 1/ 80.

ب، بنو هاشم⁽¹⁾؛ هم ولد عبد المطلب بن هاشم، وعبد الله أبو النبي ﷺ،
وحزمة⁽²⁾، وأبو طالب، والعباس⁽³⁾.....

(1) آل محمد ﷺ الذين لهم أحكام خاصة: هم آل علي، وآل عباس، وآل جعفر، وآل عقیل، وآل الحارث بن عبد المطلب، ومواليهم، خلافا لابن القاسم من المالكية ومعه أكثر العلماء حيث لم يعدوا العوالي من الآل. أما أزواجه ﷺ فذكر أبو الحسن بن بطلال في شرح البخاري أن الفقهاء كافة اتفقوا على أن أزواجه عليه الصلاة والسلام لا يدخلن في آل الذين حرمت عليهن الصدقة، لكن في ابن قدامة، المغني: عن عائشة رضي الله عنها ما يخالف ذلك. قال: (وروي الخلال بإسناده عن ابن أبي مليكة أن خالد بن سعيد بن العاص بعث إلى عائشة رضي الله عنها مبرة من الصدقة، فردتها، وقالت: إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة). قال صاحب ابن قدامة، المغني: وهذا يدل على أنهن من أهل بيته في تحريم الزكاة. وذكر الشيخ تقي الدين أنه يحرم عليهن الصدقة وأنهن من أهل بيته في أصح الروايتين. حكم أخذ آل البيت من الصدقة المفروضة: إن آل محمد ﷺ المذكورين لا يجوز دفع الزكاة المفروضة إليهم باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة، لقوله عليه الصلاة والسلام: (يا بني هاشم إن الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس وأوساخهم، وعوضكم عنها بخمس الخمس). ينظر: شرح الدر بحاشية ابن عابدين 2/ 68، والبدائع 2/ 49، حاشية الدسوقي 2/ 493، والشرح الكبير 2/ 493، والأم 2/ 81 ط مكتبة الكليات الأزهرية، وابن قدامة، المغني: 2/ 519، 520، وقول عائشة: "إنا آل محمد..." أورده ابن قدامة في ابن قدامة، المغني: المطبوع مع الشرح الكبير 2/ 520. قال الحافظ في الفتح: [إسناده حسن، وأخرجه ابن أبي شيبة (فتح الباري 3/ 277) وسياقي ذكر الروايات المرفوعة. وحديث: "إن الصدقة لا تنبغي..." رواه أحمد ومسلم عن عبد المطلب بن ربيعة مرفوعا (الفتح الكبير 1/ 309). حديث: "يا بني هاشم..." غريب بهذا اللفظ كما قال صاحب نصب الرأية 2/ 403، وأصله في مسلم في حديث طويل من رواية عبد المطلب بن ربيعة مرفوعا.

(2) أبو عمارة، من قريش: عم النبي ﷺ وأحد صناديد قريش وسادتهم في الجاهلية والاسلام. ولد ونشأ بمكة. وكان أعز قريش وأشدّها شكيمة. ولما ظهر الإسلام تردد في اعتناقه، ثم علم أن أبا جهل تعرض للنبي ﷺ ونال منه، فقصده الحزمة وضمه وأظهر إسلامه، فقالت العرب: اليوم عز محمد وإن حمزة سيمتعه. وهاجر حمزة مع النبي ﷺ إلى المدينة، وحضر وقعة بدر وغيرها. وكان شعار حمزة في الحرب ريشة نعامة يضعها على صدره، ولما كان يوم بدر قاتل بسيفين، وفعل الأفاعيل. وقتل يوم أحد فدنه المسلمون في المدينة. الزركلي، الأعلام: 2/ 278، وينظر: أسد الغابة: 1/ 281، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: 2/ 121، الثقات لابن حبان: 1/ 33، الكنى والأسماء: 1/ 258، غاية النهاية: 1/ 422.

(3) العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو الفضل: عم النبي ﷺ، من أكابر قريش في

وضرار⁽¹⁾، والغيداق⁽²⁾، والزيبر⁽³⁾، والحارث⁽⁴⁾، والمقوم⁽⁵⁾، وحجل⁽⁶⁾، وأبو لهب، وقثم⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

في الزاد: وهذا في الواجبات⁽⁹⁾، فأما في التطوعات والأوقاف، فيجوز الصرف إليهم، والفرق أن في الواجبات⁽¹⁰⁾ بمنزلة ماء المستعمل، وفي النفل تبرع بما ليس عليه،

الجاهلية والإسلام، وجد الخلفاء العباسيين. وكان محسناً لقومه، شديد الرأي، واسع العقل، مولعاً بإعتاق العبيد، كارهاً للمرق. وكانت له سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام (وهي أن لا يدع أحد يسب أحد في المسجد ولا يقول فيه هجراً) أسلم قبل الهجرة وكنم إسلامه، وأقام بمكة يكتب إلى رسول الله ﷺ أخبار المشركين. ثم هاجر إلى المدينة، وشهد وقعة (حنين) فكان ممن ثبت حين انهزم الناس. وشهد فتح مكة. وعمي في آخر عمره. وكانت وفاته في المدينة. وله في كتب الحديث 35 حديثاً. الزركلي، الأعلام: 3/ 262، وينظر: أسد الغابة: 1/ 133، ابن عبد البر، الاستيعاب: 1/ 284، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: 3/ 631.

(1) ضرار بن عبد المطلب: عم النبي ﷺ، كان يتعاطى بقول الشعر ومات قبل الإسلام، أسد الغابة: ص 255، ابن عبد البر، الاستيعاب: ص 101، الثقات لابن حبان: 1/ 33.

(2) الغيداق بن عبد المطلب: عم النبي ﷺ فإنه مات ولم يعقب وكان من رجالات قريش، لم أجده إلا في الثقات لابن حبان: 1/ 34.

(3) الزيبر بن عبد المطلب: أكبر أعمام النبي ﷺ أدركه النبي، في طفولته، كنيته أبو طاهر وكان من أجلة قريش وفرسانها وكان من المبارزين وكان يقول الشعر فيجيز، وكان عبد الله والزيبر وأبو طالب إخوة لأب وأم؛ أمهم فاطمة بنت عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، أسد الغابة: ص 8، الزركلي، الأعلام: 3/ 42، الثقات لابن حبان: 1/ 32.

(4) الحارث بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، عم النبي ﷺ، مات في الجاهلية، ابن حجر، الإصابة: 2/ 196. أسد الغابة: ص 222، الزركلي، الأعلام: 2/ 185.

(5) المقوم بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي، عم النبي ﷺ، كان من رجالات قريش هلك قبل الإسلام ولا عقب له، أسد الغابة: ص 118، الثقات لابن حبان: 1/ 34.

(6) في (ب) وردت [جهل]، وفي (أ) وردت [عجل]. حجل بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، عم النبي ﷺ. إكمال الكمال: 2/ 50، ابن سعد، الطبقات: 1/ 94.

(7) مروت ترجمته.

(8) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 5/ 445، مادة (هـ ش م).

(9) في (ب) وردت [الواجب].

(10) في (ب، ج) وردت [الواجب].

فلا يتدنس به المؤدي، كما تبرد بالماء وهو طاهر⁽¹⁾.

م، النبي ﷺ أبطل قرابة أبي لهب عليه اللعنة، حيث قال ﷺ: ((ألا لا قرابة بيني وبين أبي لهب؛ فإنه آثر علينا الأفجرين)) قيل: يا رسول الله، وما الأفجرين؟ قال: ((ابنته ومخزوم))⁽²⁾⁽³⁾.

[م]⁽⁴⁾، قوله: إذا دفع الزكاة إلى رجل، ي، ولو تصدق على ظن أنه مصرف، ثم تبين أنه ليس بمصرف، فإنه ينظر إن لم يكن شاكا عند الأداء فهو على الجواز، إلا أن يظهر الخطأ، وإن كان شاكا ولم يتحر فهو على الفساد، إلا أن يظهر الصواب، وإن تحرى فهو على الجواز، فإن⁽⁵⁾ ظهر الخطأ بعد ذلك إن كان غنيا، أو عبد غني، أو هاشميا، أو مولى هاشمي، أو كافرا حريبا، كان [أو]⁽⁶⁾ ذميا، أو دفعه إلى الوالدين، أو المولودين، أو إلى الزوج، أو [إلى]⁽⁷⁾ الزوجة، سقطت عنه الزكاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف والشافعي رحمهما: [لا]⁽⁸⁾ تجزيه⁽⁹⁾ ويجب⁽¹⁰⁾ عليه الإعادة⁽¹¹⁾، (أ/ 179) وإن دفعه إلى عبده أو مكاتبه أو مستعبده لا يجوز في قولهم جميعا، إلا في المستسعى عندهما رحمهما؛ فإنه⁽¹²⁾ حر وعليه دين، وليس له أن يسترد.....

(1) السرخسي، المبسوط: 3/ 400.

(2) لم أعر عليه في كتب الحديث، إلا أن الأحناف يستشهدون به في كتبهم مثل حاشية رد المحتار: 7/ 245، وأورده صاحب التحرير والتنوير: 6/ 226.

(3) رد المحتار: 7/ 245 البحر الرائق: 6/ 82، حاشية ابن عابدين: 2/ 350.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (ب) وردت [وإن].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(9) في (أ) وردت [يجزيه].

(10) في (ج) وردت [تجب].

(11) الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 8/ 537، الفتاوى الفقهية الكبرى: 4/ 32.

(12) في (ب) وردت [وإنه].

المدفوع من أحد هؤلاء كلهم⁽¹⁾.

وروى ابن سماعة⁽²⁾ عن أبي حنيفة رحمته: أنه لا يجوز في الوالدين، والوالد، والزوج، ويجوز للهاشمي [أن يدفع زكاة ماله إلى الهاشمي]⁽³⁾ عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف رحمته لا يجوز⁽⁴⁾.

في العتابة: ويكره للهاشمي عند أبي يوسف رحمته، خلافاً لمحمد رحمته، وروى أبو عصمة⁽⁵⁾ عن أبي حنيفة رحمته: أنه يجوز دفع الزكاة إلى الهاشمي، وإنما كان لا يجوز في ذلك الوقت⁽⁶⁾، ويجوز في النفل بالإجماع، وكذلك يجوز النفل للعتابي⁽⁷⁾.

(1) الرومي، التبايع: لوحة: 30، البايوتي، العتابة شرح الهداية: 211 / 3، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 79 / 1، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 498 / 1.

(2) هو محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال، أبو عبد الله، التميمي. فقيه، محدث، أصولي حافظ. حدث عن الليث بن سعد وأبي يوسف ومحمد، وأخذ الفقه عنهما وعن الحسن بن زياد، وكتب الترايد عن أبي يوسف ومحمد. ولي القضاء لهارون الرشيد ببغداد، وتفقده عليه أبو جعفر أحمد ابن أبي عمران شيخ الطحاوي وأبو علي الرازي وغيرهما. قال الضميري: وهو من الحفاظ الثقات. توفي سنة (233هـ) من آثاره: "أدب القاضي" و"المحاضر والسجلات"، و"الترايد". ينظر ترجمته في: الفوائد البهية 170، والقرشي، الجواهر المضية: 58 / 2، والزركلي، الأعلام: 7 / 23، ومعجم المؤلفين 57 / 10، وتهذيب التهذيب 204 / 9.

(3) وردت هذه العبارة مكررة في نسخة (أ).

(4) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 129 / 1.

(5) وردت في جميع النسخ [أبو عاصم] والصواب ما أثبتناه أعلاه لشهرته، وهو نوح بن أبي مريم يزيد بن أبي جعونة. لقب بالجامع قبل لأنه أول من جمع نقه أبي حنيفة، وقيل لأنه كان جامعاً بين العلوم. أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى، وروى الحديث عن الزهري وغيره. قال أحمد: كان شديداً على الجهمية. ولي قضاء مرو. توفي سنة (173هـ). ينظر ترجمته في: القرشي، الجواهر المضية: 176 / 1 و 258، وهناك أبو عصمة آخر حنفي اسمه (سعد بن معاذ المروزي) مذكور في الهداية. انظر القرشي، الجواهر المضية: 258 / 2، ولم يذكر تاريخ وفاته.

(6) في (ب، ج) وردت [اليوم].

(7) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 129 / 1، ابن مازة، المحيط البهاني: 698 / 5، الزيلعي،

تبين الحقائق: 492 / 3.

في المحيط: وحكى أبو عصمة⁽¹⁾ الكبير⁽²⁾ عن أبي حنيفة رحمته: أنه يجوز الصدقة لفقراء بني هاشم، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمته أنه قال: لا بأس بصدقة بني هاشم بعضهم على البعض، ولا أرى الصدقة عليهم ولا على مواليتهم من غيرهم⁽³⁾.

هـ، وعن أبي حنيفة رحمته في غير الغني: أنه لا يجوز، [و]⁽⁴⁾ الظاهر هو الأول، وهذا إذا تحرى فدفعت وفي أكبر رأيه أنه مصرف، [و]⁽⁵⁾ أما إذا شك فلم يتحر⁽⁶⁾، أو تحرى فدفعت في أكبر رأيه أنه ليس بمصرف لا يجزيه، [لا إذا علم إيه]⁽⁷⁾ أنه فقير هو الصحيح⁽⁸⁾.

في التحفة: تحرى طلب دليل الفقير⁽⁹⁾ فسأل عن المدفوع إليه فأخبره أنه فقير، أو قام في صف الفقراء، أو كان عليه زي الفقراء فدفعت إليه ثم ظهر أنه غني، أو دفع في ليلة مظلمة إلى رجل يخبره⁽¹⁰⁾ أنه أجنبي، أو مسلم، فظهر⁽¹¹⁾ أنه أبوه، أو ابنه، أو ذمي، فإنه لا يلزمه الإعادة⁽¹²⁾.

في الكبرى: رجل له مائتا درهم على إنسان، [هل]⁽¹³⁾ يحل له أخذ الزكاة إن كان من عليه⁽¹⁴⁾ الدين معسرا،

(1) في (أ) وردت [عاصم]، وفي (ب) وردت [العصمة].

(2) في (ب) وردت [الكبير]. وقد تقدمت ترجمته قريبا.

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 495، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1 / 497.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) في (ب) وردت [تحرى].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 114.

(9) في (أ) وردت [الفقر].

(10) في (ب) وردت [يجزيه]، وفي (ج) وردت [مخبره].

(11) في (ب) وردت [ظهر].

(12) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 305.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) في نسخة (ج) وردت [من عليه] مكررة، وفي نسخة (أ) وردت [عليه] مكررة.

[و] ⁽¹⁾تكلم المتأخرون، والمختار أنه يحل؛ لأن يده زائلة عن ماله، فصار بمنزلة ابن السبيل، وإن كان من عليه دين موسراً، فإن كان مقراً لا يحل [له] ⁽²⁾، لأن يده ثابتة على ماله؛ لأنه يأخذه متى شاء، وإن كان منكراً، فإن كانت له بينة عادلة لا يحل ⁽³⁾ [له] ⁽⁴⁾ أيضاً؛ لأنه في يده معنى، وإن لم تكن ⁽⁵⁾ له بينة عادلة لا يحل ما لم يرفع إلى القاضي فيحلفه القاضي؛ لأن الوصول إليه ⁽⁶⁾ مأمول، فإذا حلف الآن يحل، وعلى هذا الدين المجحود إذا لم يكن لصاحبه بينة عادلة، إنما لا يكون نصاباً إذا حلفه عند القاضي، أما إذا لم يحلفه يكون نصاباً، حتى لو قبض منه يزكي لما مضى، كذا روي عن أبي يوسف ⁽⁷⁾ نصاً.

هـ قوله: ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصاباً الشرط: أن يكون فاضلاً عن الحاجة الأصلية، وإنما النماء شرط الوجوب ⁽⁸⁾.

في التحفة: ثم مقدار ما يحتاج إليه: ما ذكر أبو الحسن ⁽⁹⁾ في الكتاب، فقال: لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له [م] ⁽¹⁰⁾ سكن وخادم وما لا بد [له] ⁽¹¹⁾ منه من منزله، وفرسه، وسلاحه وثياب البدن، وكتب العلم إن كان من أهله، ما لم يكن له فضل على ذلك مائتاً ⁽¹²⁾ درهم، وهذا عندنا، وقال الشافعي ⁽¹³⁾: يجوز دفع الزكاة ⁽¹³⁾ إلى رجل

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(3) في (ج) وردت [تحل].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(5) في (أ) وردت [يكن].

(6) في (ب) وردت [يلبأ].

(7) في (أ، ب) وردت [أيضاً].

(8) مثلاً خسرو، دور الحكام: 2/ 310. البحر الرائق: 5/ 423.

(9) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 114.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) في (أ) وردت [مائتي].

(13) في (ب) وردت [الصدقة].

له مال كثير ولا كسب له وهو يخاف الحاجة، وقال مالك⁽¹⁾ **حُرِّمَتْ**: إذا له خمسون درهما لا يجوز دفع الصدقة إليه، ولا يحل له الأخذ⁽²⁾.

في الزاد: [قوله]:⁽³⁾ ويجوز دفعها⁽⁴⁾ إلى من يملك أقل من ذلك وإن كان صحيحا [مكتسبا]⁽⁵⁾، وهذا عندنا، وعند الشافعي **حُرِّمَتْ** لا يجوز؛ لقوله [بَابُ] ⁽⁶⁾: ((لا تحل⁽⁷⁾ الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى))⁽⁸⁾ وتأويله عندنا: حرمة السؤال والطواف⁽⁹⁾.

في التهذيب: [و] ⁽¹⁰⁾لو كان قوت⁽¹¹⁾ ستة يساوي مائتي درهم، أو له كسوة شتوية لا يحتاج إليها في الصيف، فيه اختلاف المشايخ، والصحيح أنه [يحل، فأما⁽¹²⁾] ⁽¹³⁾الغني⁽¹⁴⁾ الذي يحرم السؤال أن يكون عنده قوت يومه⁽¹⁵⁾، وإلا فيحل، وكذا إذا لم يملك ما يستر عورته⁽¹⁶⁾.

(1) في (أ) وردت [المالك].

(2) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 303 / 1.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (ج) وردت [دفعه].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) في (ب) وردت [علي] بدل ما بين المعقوفتين.

(7) في (ب، ج) وردت [يحل].

(8) السنن الكبرى للبيهقي: 13 / 7 برقم (13533) باب الفقير... السنن الكبرى للنسائي: 54 / 2

برقم (2378)، والمستدرک علی الصحیحین: 1 / 565 برقم (1477) كتاب الزكاة، وقال: هذا

حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وكذلك أبو داود: 4 / 440 برقم (1392)، وابن

ماجه: 5 / 428 برقم (1829)، والترمذي: 3 / 57 برقم (589)، والدارقطني: 2 / 118.

(9) السرخسي، المبسوط: 3 / 24، الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 10 / 520

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) وردت في جميع النسخ [قوة] ولعله خطأ من الناسخ.

(12) في (ج) وردت [وأما].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(14) في (أ) وردت [الغناء].

(15) في (ب) وردت [يوم].

(16) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 278.

في الكبرى: ولا ينبغي [لأحد]⁽¹⁾ أن يسأل الناس⁽²⁾ وعنده قوت يومه: لأن السؤال لا يجوز إلا لضرورة، ولا ضرورة [له]⁽³⁾⁽⁴⁾.

في المتن: قال أبو يوسف رحمته: يجوز عن الزكاة كسوة اليتيم وإطعامه وإن كان في عياله، وقال محمد رحمته: لا يجزيه في الإطعام ويجزيه في الكسوة، وعليه⁽⁵⁾ الفتوى، يبدأ في الصدقات من الأقارب، ثم الموالي، ثم الجيران⁽⁶⁾.

في الفتاوى⁽⁷⁾ التفسيرية: سئل عمن يدفع إلى صبيان أقربائه ومعارفه دراهم [في]⁽⁸⁾ أيام العيد على الرسم المعهود بنية الزكاة، [من]⁽⁹⁾ يدفع ذلك [إلى]⁽¹⁰⁾ من يشره بقدم والده⁽¹¹⁾، أو صديق له⁽¹²⁾، أو يخبر بسرّه، أو إلى من يهدي إليه الباكورة⁽¹³⁾، أو نحو ذلك بنية الزكاة، وذلك (أ/ 180) المدفوع إليه فقير، هل يجوز [ذلك]⁽¹⁴⁾ عن الزكاة؟

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) فرق الحنفية بين مستحقي الزكاة من الفقراء من حيث جواز طلبهم الزكاة بالرغم من استحقاقهم، فقالوا: إن الذي يحل له طلب الزكاة هو من لا شيء له ليومه وليته فيحتاج للسؤال لقوته، أو ما يورثه بدنه، وهو في اصطلاحهم المسمى مكينا، وكذا لا يحل السؤال لمن لا يملك قوت يومه وليته لكنه قادر على الكسب، أما الفقير وهو في اصطلاحهم من يملك قوته ليومه وليته، فلا يحل له سؤال الصدقة، وإن كان يحل له أخذها إن لم يكن مالكا لخمسين درهماً على ما تقدم. وقال بعضهم: إن علم أنه يجد من يسأله كل يوم لم يجز أن يسأل أكثر من قوت يومه وليته، وإن خاف أن لا يجد من يعطيه أبيح له السؤال أكثر من ذلك. ينظر: فتح القدير: 2/ 15، 16.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 261.

(5) في (ب) وردت [على].

(6) الفتاوى الهندية: 1/ 190، حاشية ابن عابدين: 2/ 346.

(7) في (ب) وردت [فتاوى].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [ولده].

(12) في (ب) وردت [قوله].

(13) في (أ) وردت [الباركورة].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

قال: نعم؛ لأن شيئاً من ذلك [عن صدقة]⁽¹⁾ ليس بواجب عليه قبل، وكذلك عن صدقة الفطر والصدقات المندوبة والمنذورة؟ قال: نعم، ولو دفع صدقة الفطر إلى الطبال الذي يوقظهم وقت السحور⁽²⁾؟

قال: فكذلك الجواب؛ لأن ذلك غير واجب عليه، قال: وقد قال مشايخنا⁽³⁾ **يُجْزَى**: الأفضل والأحوط والأبعد عن⁽⁴⁾ الشبهة أن يقدم إليه أولاً قرصات، بأن تكون⁽⁵⁾ هدية له، ثم يدفع⁽⁶⁾ إليه الحنطة ليكون عن الصدقة⁽⁷⁾ بغير شبهة، [و]⁽⁸⁾ مثل عن معلم له خليفة في المكتب يعلم الصبيان ويحفظهم ويكتب الواحهم ولم يستأجره بشيء معلوم، وما اشترط له شيئاً، والمعلم يعطيه في الأحايين دراهم بنية الزكاة، هل يجوز⁽⁹⁾ عن الزكاة؟ قال: نعم، إلا أن يكون بحيث لو لم يعطه ذلك، لم يعمل له في مكتبه ذلك [والله أعلم]⁽¹⁰⁾.

باب صدقة الفطر

أ، أي: باب صدقة وقت الفطر⁽¹¹⁾.

م، وإنما قدم على الصوم مع أنها تكون عقيب الصوم؛ لأنها عبادة مالية كالزكاة⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ، ب) وردت [السحر].

(3) في (أ) وردت [مشايخ].

(4) في (ب، ج) وردت [من].

(5) في (ب) وردت [يكون].

(6) في (أ) وردت [تدفع].

(7) في (ب، ج) وردت [صدقة].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (ج) وردت [تجوز].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وفي (ج) وردت [والله الموفق]. وينظر في المسألة

الفقهية: حاشية ابن عابدين: 2/ 356، رد المختار: 7/ 310.

(11) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 130.

(12) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 333، المكتوي، الجامع الصغير: 1/ 136، الزبيدي، الجوهرة

النيرة: 2/ 2.

[ي]⁽¹⁾، صدقة الفطر واجبة⁽²⁾ على الغني، وهو أن يملك ما يثني درهم من الفضة، أو عشرين مثقالاً من الذهب، أو يملك عروضاً تساوي⁽³⁾ نصاباً، أو يكون له من المال الذي لا يجب فيه الزكاة فضلاً عن الكفاية⁽⁴⁾ نصاباً، ولا يكون عليه دين، ومقدار الكفاف أن يكون [له]⁽⁵⁾ دار يسكنها وإن كانت تساوي مالا عظيماً، وخادم يخدمه، وفرس يركبه، وسلاح يحتاج إليه، ومتاع البيت، وثياب يلبسها، ولو كان له متاع بيت وهو مستغني⁽⁶⁾ [عنه]⁽⁷⁾ وقيمته ما ثا درهم، يجب عليه صدقة الفطر والأضحية، ولا يحل له أخذ الصدقة، هكذا ذكره في العيون⁽⁸⁾.

ولو كان له كسوة الشتاء، مما [لا]⁽⁹⁾ يحتاج إليها في الصيف، تحل⁽¹⁰⁾ له الصدقة.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(2) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن زكاة الفطر واجبة على كل مسلم. واستدل القائلون بالوجوب بما رواه ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: (فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على كل حر، أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين). ويقولون ﷺ: (أدوا عن كل حر وعبد صغير أو كبير، نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير) وهو أمر، والأمر يقتضي الوجوب. وفي قول للمالكية مقابل للمشهور: إنها سنة، واستبعده الدسوقي. ينظر: حاشية ابن عابدين: 2/ 110، الدسوقي: 1/ 504، وشرح المنهاج: 1/ 628، والشريفي: مغني المحتاج: 1/ 401، وكشاف القناع: 1/ 471. وحديث ابن عمر: "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان". أخرجه البخاري (الفتح 3/ 367) ومسلم (2/ 677) واللفظ لمسلم. وحديث: "أدوا عن كل حر وعبد صغير أو كبير..." أخرجه الدارقطني (2/ 147 - 148) وأعله ابن دقيق العيد بالاضطرار في إسناده وفته كما في نصب الراية (2/ 408).

(3) في (أ) وردت [يساوي].

(4) في (ب) وردت [كفاية]، وفي (ج) وردت [كفاف].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) وردت في جميع النسخ [مستغني] بإثبات الياء خطأ.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) العيون: ص 40، البايروني، العناية شرح الهداية: 3/ 223، المبداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/

81

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (أ، ب) وردت [يحل].

وذكر في الفتاوى: ولو كانت له حوانيت ودار للغلة، ذكر في الفتاوى: بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله اختلافاً [و] ⁽¹⁾ قال محمد رحمته: إن كانت غلته [لا] ⁽²⁾ تكفيه ولا تكفي عياله فهذا من الفقراء، تحل ⁽³⁾ له الصدقة، وقال أبو يوسف رحمته: لا يحل له أخذها، وكذلك الأرض والكرم على هذا، إن كانت غلته لا تكفيه فهذا ⁽⁴⁾ من الفقراء، وإن كانت ⁽⁵⁾ له كتب ومصحف قيمته مائتا درهم قال بعضهم: لا يعطى له الزكاة؛ وقال أكثر مشايخنا: يعطى له سواء كانت ⁽⁶⁾ كتب الفقه أو الأدب أو الحديث، إذا كان [لا] ⁽⁷⁾ يحتاج إلى حفظها ودراستها وإن كانت قيمتها مائة ألف درهم، وبعضهم أوجب في المصحف دون الكتب، ولو اشترى طعاماً للقوت مقدار ما يكفيه سنة وهو يساوي مائتي ⁽⁸⁾ درهم، قال بعضهم: لا تحل له الصدقة، وإن كان عنده طعام شهر يساوي مائتي ⁽⁹⁾ درهم تحل له، وقال بعضهم: لا بأس به وإن كان عنده قوت سنة، ذكر هذه ⁽¹⁰⁾ الفصول كلها في الفتاوى ⁽¹¹⁾.

في الزاد: [و] ⁽¹²⁾ أما اشتراط مالكية المال المقدر ⁽¹³⁾ بالنصاب فاضلاً عن حاجته فمذهبننا، وعند الشافعي رحمته: من ملك قوت يومه وزيادة بقدر ما يؤدي صدقة الفطر [فعليه صدقة الفطر] ⁽¹⁴⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (أ) وردت [يحل].

(4) في (أ) وردت [وهذا].

(5) في (أ) وردت [كان].

(6) في (أ) وردت [كان].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ب، ج) وردت [مائة].

(9) في (ب، ج) وردت [مائة].

(10) في (ب) وردت [هذا].

(11) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 164.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (أ) وردت [المقدار].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

الصحيح قولنا؛ لقوله ﷺ: ((لا صدقة إلا عن ظهر غنى))⁽¹⁾، ولأن الشرع⁽²⁾ لا يورد ما لا يفيد، فلز قلنا بأنه يأخذ من غيره ويؤدي عن نفسه، كان اشتغالا بما [لا]⁽³⁾ يفيد⁽⁴⁾.

ي، قوله: يخرج ذلك عن نفسه و[عن]⁽⁵⁾ أولاده الصغار إلى آخر⁽⁶⁾ ما ذكره، وهذا على الإطلاق، وإنما هو قول محمد وزفر رحمهما الله، أما عند أبي حنيفة رحمتهما الله وأبي يوسف رحمتهما الله: إن كان الأولاد أغنياء تجب⁽⁷⁾ صدقة الفطر عنهم و[عن]⁽⁸⁾ رقيقهم في مالهم، يتولى أداءها أبوهم، أو وصي أبيهم، أو جدهم [عند]⁽⁹⁾ عدم الأب، أو وصي وصيه، أو وصي⁽¹⁰⁾ الجد⁽¹¹⁾.

(1) عقد البخاري لذلك بابا أسماء (باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ومن تصدق وهو محتاج أو أهله محتاج أو عليه دين فالدين أحق أن يقضى من الصدقة والعق والهبه وهو رد عليه ليس له أن يتلف أموال الناس وقال النبي ﷺ: من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله إلا أن يكون معروفا بالصبر فيؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة كفعل أبي بكر رحمتهما الله حين تصدق بماله وكذلك أثر الأنصار المهاجرين ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال فليس له أن يضيع أموال الناس بعلّة الصدقة وقال كعب بن مالك رحمتهما الله قلت يا رسول الله إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله ﷺ قال أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك قلت فإني أمسك سهمي الذي ببخيس 246/5. والحديث أعلاه أخرجه بلفظه: ابن حبان في صحيحه: 149/8 برقم (3363)، وأحمد في مسنده: 399/14 برقم (6858).

(2) في (أ) وردت [الشروع].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 283/2، شيخ زاده، مجمع الأنهر: 261/2، حاشية الطحاوي على الطهطاوي، مراقي الفلاح: 475/1. وينظر: الشافعي، الأم: 65/2، مختصر المزني: 54/1.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) في (أ) وردت [آخرة].

(7) في (ب، ج) وردت [يجب].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت عبارة [أو وصي] مكررة.

(11) الرومي، البنايع: لرحمة: 31، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/4، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/

335، فتاوى السغدري: 1/163.

[في المحيط: وعن أبي يوسف: يعطي الرجل صدقة الفطر عن نفسه، ويكتب إلى أهله ويعطون حيث هم، وإن أعطى عن نفسه وعنهم حيث هو، أو كتب إليهم حتى يعطون عن أنفسهم وعنه يجوز، وعنه أيضا: لو أعطى صدقة وأولاده الكبار الذين هم في عياله أجزاء وإن لم يأمروه بذلك، ولا يجوز أن يعطي عن غير عياله إلا بأمره⁽⁴⁾، [أو وصي]⁽²⁾ نصبه⁽³⁾ القاضي لهم، [وكذلك الاختلاف في الأضحية]⁽⁴⁾، ولو كان أبوهم غنيا وهم فقراء تجب صدقة فطرهم على أبيهم، وفي الإيجاب على الجد عند عدم الأب عن أبي حنيفة رحمته روايتان، والأظهر عدم الإيجاب، وأجمعوا أنه لا تجب⁽⁵⁾ صدقة عبيدهم على الأب⁽⁶⁾، والمجنون في جميع ما ذكرنا كالصبي، وذكر في المجرد: عن أبي حنيفة رحمته: أنه يجب عليه صدقة فطر الولد الكبير الذي أدرك (أ/ 181) معتموها، وإن كان عاقلا ثم جن لا تجب⁽⁷⁾ عليه صدقة الفطر⁽⁸⁾ عن ولده، وقال محمد رحمته: لو جن في صغره فلم يزل مجنونا حتى ولد له ولد لم تجب⁽⁹⁾ عليه صدقة الفطر عن ولده، ولو جن جنونا مطبقا من حال صغره فهو بمنزلة الصبي، يجب على أبيه صدقة فطره⁽¹⁰⁾، [و]⁽¹¹⁾ إن كان للمصغير أبوان قال أبو يوسف رحمته: يجب على كل واحد منهما عنه صدقة فطره⁽¹²⁾ كاملة، وقال محمد رحمته: يجب⁽¹³⁾ عليهما فطرة واحدة، وإن مات أحدهما فهو ابن الباقي، وميراثه له وصدقة فطره عليه، ولو كان

(1) ما بين المعقوفتين - على طوله - ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [نصب].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(5) في (أ، ب) وردت [يجب].

(6) في (أ) وردت [الأدب].

(7) في (ب) وردت [يجب].

(8) في (أ) وردت [فطره].

(9) في (أ) وردت [يجب].

(10) في (ب) وردت [الفطر].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) في (أ) وردت [الفطر].

(13) في (أ) وردت [تجب].

بين رجلين جماعة من العبيد لا فطر عليهما عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا رحمته: [تجب عليهما فطرة واحدة، و]⁽¹⁾ يعتبر نصيب كل واحد منهما على حدة بعد القسمة، ويجب على كل واحد منهما صدقة فطر نصيبه⁽²⁾.

في الزاد: وقول أبي يوسف رحمته مضطرب! والأصح أن قوله كقول أبي حنيفة رحمته، بناء على أنه لا يرى قسمة الرقيق خيراً، فلا يملك كل واحد منهما ما يسمى عبداً. ومحمد رحمته [مرة]⁽³⁾ على أصله، فإنه⁽⁴⁾ يرى قسمة الرقيق، وأبو يوسف رحمته يقول: القسمة تبني على الملك، والصدقة تبني على الولاية لا على الملك، وليس لكل واحد منهما [ولاية كاملة]⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

ي، قوله: وعن ممالكه، يريد به الممالك الذين هم في يده أو مودعين عند غيره، أما لو كان العبد أبقاً، أو مرهوناً، أو مغصوباً والغاصب يجحد، لا تجب⁽⁷⁾ عليه صدقة فطره، [و]⁽⁸⁾ روي عن أبي حنيفة رحمته، أنه يجب عليه صدقة الفطر في العبد الآبق. أما العبد المرهون⁽⁹⁾ فالمشهور عن أصحابنا: إذا كان عند مولاه مقدار ما يوفي دينه وفضل ما تبي درهم تجب⁽¹⁰⁾ عليه صدقة فطره، [و]⁽¹¹⁾ عند أبي يوسف رحمته: أنه لا تجب⁽¹²⁾⁽¹³⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(2) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 5.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [في أنه].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) البابرتي، العناية شرح الهداية: 3 / 236، السرخسي، الجسوط: 4 / 137.

(7) في (أ) وردت [يجب].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ، ب) وردت [الآبق المرهون].

(10) في (أ) وردت [يجب].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، أ).

(12) في (أ) وردت [يجب].

(13) الرومي، الينابيع: لوحة: 31، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 81.

في الزاد: الفن⁽¹⁾، والمدير، وأم الولد، في ذلك سواء؛ لأن ولايته عليهم لا تنعدم⁽²⁾، أما قد تخل⁽³⁾ المالية بها⁽⁴⁾، ولا عبرة للمالية فيها⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

قوله: والفطر⁽⁷⁾ نصف صاع من بر إلى آخره⁽⁸⁾، وقال الشافعي رحمته: البر صاع، والصحيح قولنا؛ لقوله رحمته: ((أدرا عن كل حر وعبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير))⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

ي، قوله: والصاع⁽¹¹⁾ عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما ثمانية أروطال بالعراقي، وقال أبو يوسف رحمته: خمسة أروطال وثلاث [رطل]⁽¹²⁾.

وذكر [أبو]⁽¹³⁾ الحسن الكرخي: عن أبي يوسف، رحمته أنه قال: يعتبر في الصاع الوزن، وروى ابن رستم عنه⁽¹⁴⁾ أنه [قال]:⁽¹⁵⁾ يعتبر بالكيل، حتى لو أدى أربعة أروطال

(1) الفن: العبد. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 13 / 348 مادة (فَنَن).

(2) في (أ) وردت [تندعم].

(3) في (ب) وردت [تخل].

(4) في (ب، ج) وردت [بهما].

(5) في (ب) وردت [فيهما].

(6) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 131، الزيلعي، تبين الحقائق: 3 / 384.

(7) في (ب) وردت [الفطرة].

(8) في (ب) وردت [آخر].

(9) أخرج البخاري في صحيحه: (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رحمتهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ

تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ) 4 / 372 برقم (1408)

باب صدقة الفطر على العبد، ومسلم: 5 / 126 برقم (1635) باب زكاة الفطر على المسلمين.

(10) البائري، العناية شرح الهداية: 3 / 223، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 81، السرخسي،

المبسوط: 4 / 119، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 131، اللكنوي، الجامع الصغير: 1 /

136، الزبيدي، الجوهر النيرة: 2 / 3، الشيباني، النجحة: 2 / 598. وينظر: الماوردي، الحاربي

في فقه الشافعي: 3 / 365، النووي، المجموع شرح المذهب: 6 / 142.

(11) في (ب) وردت [صاع].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(14) في (أ، ج) وردت [عن محمد رحمهم الله].

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

من الحنطة، أو ثمانية من التمر لم يجز⁽¹⁾ عنده، إذا لم يكن الحنطة بالكيل نصف صاع والتمر صاعاً، وذكر⁽²⁾ في بعض الكتب مثل الإيضاح للكرماني⁽³⁾ وغيره: أن الصاع يعتبر بالوزن عند⁽⁴⁾ أبي حنيفة رحمته، وبالكيل عند محمد رحمته، وسكت عن [ذكر]⁽⁵⁾ أبي يوسف رحمته.

وذكر الطحاوي: عن أصحابنا رحمهم الله: ما يستوي كيله ووزنه معناه أن المكيال⁽⁷⁾ يقدر بثمانية⁽⁸⁾ أرباط بما يستوي كيله ووزنه، مثل العدس والماش، ثم يكال به الأنواع المفروضة، وقد قيل أيضاً أنه لا خلاف بينهم في مقدار الصاع في الحقيقة.

لأن جواب أبي حنيفة رحمته، خرج حين كان الرطل عشرين أ斯塔راً، وجواب أبي يوسف رحمته خرج حين كان الرطل ثلاثين أ斯塔راً، والأستار ستة دارهم ونصف، فإذا قابلت ثمانية أرباط على هذا الحساب بخمسة أرباط وثلاث⁽⁹⁾ رطل، يجب أن يكون

(1) في (ب) وردت [يجزه].

(2) في (ب) وردت [ذكره].

(3) هو عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن محمد بن إبراهيم الكرماني ركن الدين أبو الفضل، قال السمعاني قدم مرو وتفقه على القاضي محمد بن الحسين الأردستاني فخر القضاة وكان قد فرغ قبل قدمه من تعليق المذهب ببلخ على عمر الحلجي ولازمه إلى أن صار. انظر أصحابه، وظهرت تصانيفه بخراسان والعراق ودرس عليه العلماء وكانوا يقرؤون عليه التفسير والحديث في شهر رمضان، ومن تصانيفه الجامع الكبير والتجريد في الفقه في مجلد وشرحه في ثلاث مجلدات وسماه الإيضاح، وكانت ولادته بكرمان في شوال سنة سبع وخمسين وأربعمائة، وتوفي بمرور عشية الجمعة لعشرين من ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة. طبقات الحنفية: 1/ 304، ونظر: الزركلي، الأعلام: 5/ 223، التحير في المعجم الكبير: 1/ 402، الدرر الكامنة: 302/ 1.

(4) وردت في جميع النسخ [رعدت] بزيادة الواو قبلها.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب)، وفي (أ) وردت [ذلك].

(6) الرومي، البنابيع: لرحمة: 31، الباري، العناية شرح الهداية: 3/ 244، الميداني: الباب في شرح الكتاب: 1/ 81.

(7) في (ب) وردت [الكيل].

(8) في (أ) وردت [ثمانية].

(9) في (ب) وردت [ثلاث].

كل واحد منهما ألفاً وأربعين درهماً، لكن هذا غير سديد، بل الصحيح أن الاختلاف بينهم ثابت⁽¹⁾ في الحقيقة⁽²⁾.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما؛ لما قالت عائشة رضي الله عنها: (كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصاع ثمانية أرطال)⁽³⁾، وما قال أبو يوسف رحمته قلنا: كان ذلك⁽⁴⁾ صاع أهل المدينة حين كان الحجاج يمن على أهل العراق [ويقول:]⁽⁵⁾ ألم أخرج لكم صاع عمر رحمته؟ وذلك ثمانية أرطال، وهو صاع أهل المدينة في القديم، إلا أن التغيير⁽⁶⁾ كان من الناس⁽⁷⁾.

ب، الفطرة⁽⁸⁾: معناها صدقة الفطر، وقد جاءت في عبارات الشافعي رحمته وغيره وهي صحيحة من طريق اللغة، وإن لم أجدها فيما عندي من الأصول⁽⁹⁾.

في الزاد: [قوله:]⁽¹⁰⁾ [و]⁽¹¹⁾ وجوب الفطرة⁽¹²⁾ يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر، وعند الشافعي رحمته، بغروب الشمس من ليلة الفطر، والصحيح قولنا: لأن الفطر من رمضان يتحقق فيه، وهذا اليوم يسمى بيوم الفطر، فيجب⁽¹³⁾ أن يكون الفطر من رمضان

(1) في (أ) وردت [ثابتة]، وفي (ب) وردت [ثمانية].

(2) الكاساني، الصنائع: 4 / 128، الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 25.

(3) الأثر أورده ابن الجوزي، في التحقيق في أحاديث الخلاف: 2 / 57، وابن التركماني، في الجوهر النقي: 4 / 171.

(4) في (ب، ج) وردت بالتقديم والتأخير [ذلك كان].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) في (أ) وردت [التغيير].

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 582، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 132.

(8) في (أ) وردت [الفطر].

(9) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4 / 185. وينظر: أسنى المطالب شرح روض الطالب: 5 / 147، الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 3 / 353.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(12) في (أ) وردت [من الفطرة].

(13) في (ب، ج) وردت [ويجب].

فيه تحقيقاً لهذا الاسم، كيوم الجمعة ما تجب فيه^(١) الجمعة وتؤدى، ليتحقق^(٢) هذا (أ) / 182، الاسم فيه^(٣).

قوله: فإن قدموها^(٤) قبل يوم الفطر جاز^(٥)، وقال بعضهم: لا يجوز بعد^(٦) السبب وهو الفطر، وفي بعض النسخ قال: ولو أدى قبل يوم الفطر بيوم أو يومين جاز، وقال الشيخ الإمام الأجل الزاهد شمس الأئمة السرخسي [رحمه الله]^(٧) في شرح كتاب الزكاة: إن الصحيح من المذهب^(٨) عندنا أن تعجيله جائز سنة أو سنتين^(٩)، لأن السبب

(١) في (أ، ب) وردت [فيه].

(٢) في (أ) وردت [يتحقق].

(٣) البايروني، العناية شرح الهداية: 14 / 182، الميلاني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 81، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 38، الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 29، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 132، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 11، وينظر: أسنى المطالب شرح روض الطالب: 5 / 152، حاشية إعاة الطالبين: 1 / 302، حاشية الرملي: 1 / 388.

(٤) في (أ، ج) وردت [قدمها] بالإنفراد، وقد تبعت النص في مختصر القدوري فوجدته كما هو مثبت أعلاه: ص 61.

(٥) ذهب المالكية والحنابلة إلى أنه يجوز تقديمها عن وقتها يومين لقول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: كانوا يعطون صدقة الفطر قبل العيد بيوم أو يومين. وذهب الشافعية إلى أنه يسن إخراجها قبل صلاة العيد ويكره تأخيرها عن الصلاة، ومحرم تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر، لقرات المعنى المقصود، وهو إغناء الفقراء عن الطلب في يوم السرور، قلوا أخرها بلا عذر عصي وقضى، لخروج الوقت. وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه يجوز تقديمها عن وقتها سنة أو سنتين كالزكاة. وذهب بعض الحنفية إلى أنه يجوز تقديمها في رمضان فقط، وهو قول مصحح للحنفية. ينظر: المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 86، الزيلعي، تبين الحقائق: 6 / 221، الطهطاوي، مراقي الفلاح: 1 / 216، حاشية العدوي، 3 / 197، الاستذكار: 3 / 271، جامع الأمهات: 1 / 167، الماوردي، الحاربي في فقه الشافعي: 3 / 179، السراج الوهاج: 1 / 129، المهذب: 1 / 165، ابن قدامة، الشرح الكبير: 2 / 660، ابن قدامة، المغني: 5 / 494، كشف القناع: 5 / 262.

(6) في (أ) وردت [يعدم].

(7) ما بين المعقوفتين غير موجود في نسخة (ب).

(8) في (أ) وردت [الذهب].

(9) في (أ) وردت [سنتان].

مقرر: وهو الرأس، فهو نظير تعجيل الزكاة بعد إكمال⁽¹⁾ النصاب⁽²⁾.

قوله: وإن أخروها⁽³⁾ عن⁽⁴⁾ يوم الفطر لم تسقط⁽⁵⁾ عنهم وكان عليهم إخراجها⁽⁶⁾، وقال الحسن بن زياد رحمته⁽⁷⁾: تسقط بمعنى يوم الفطر، والأصح ما قلنا؛ لأن هذا صدقة مالية فلا تسقط بعد الوجوب إلا بالأداء، وإن طالبت المدة كالزكاة، بخلاف الأضحية؛ لأنها لا تكون قرية إلا في زمان مخصوص أو [في]⁽⁸⁾ مكان مخصوص، وأما التصديق بالمال فهو قرية في الأماكن أجمع⁽⁹⁾.

في الخلاصة: ولو عجل صدقة الفطر قال الإمام السرخسي رحمته: لم يذكر محمد رحمته فصل التعجيل، وقال أبو الحسن الكرخي رحمته: إن أدى قبل العيد بيوم أو يومين يجوز⁽¹⁰⁾ قبله ستة أو ستين، والصحيح أنه يجوز مطلقاً، وإن أدى لعشر سنين أو أكثر قال خلف بن أيوب رحمته: إذا دخل رمضان يجوز، وقبله لا، وهكذا ذكر محمد بن الفضل رحمته، ولا تفضيل⁽¹¹⁾ بين مدة ومدة⁽¹²⁾.

(1) في (أ، ب) وردت [كمال].

(2) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 12، الميداني، الثلباب في شرح الكتاب: 1 / 81.

(3) في (أ) وردت [أخرها]. وقد تبعت النص في مختصر القُدوري فوجدته كما هو مثبت أعلاه: ص 61.

(4) في (أ، ب) وردت [من].

(5) في (أ) وردت [يسقط].

(6) في (أ) وردت [أخرجها].

(7) في (أ) وردت [رحمهم الله].

(8) ما بين المعفوتين ساقط من نسخة (ج).

(9) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 117، البائري، العناية شرح الهداية: 3 / 247، الميداني، الثلباب في شرح الكتاب: 1 / 81، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 39، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 12.

(10) في (ج) وردت [يجوز].

(11) في (أ، ج) وردت [تفضيل].

(12) السرخسي، المبسوط: 3 / 498، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 339.

في الكبرى: الوقت المستحب لأداء صدقة الفطر ما بعد طلوع الفجر إلى أن يصلي الإمام؛ حتى يصل إلى الفقير فيصلي الفقير فارغ البال⁽¹⁾.

دفع الحنطة في صدقة الفطر أفضل في⁽²⁾ الأحوال كلها، سواء كانت أيام الشدة، أو لم يكن، لأن في هذه موافقة السنة⁽³⁾.

إذا وجب صدقة الفطر بسبب ولده أو⁽⁴⁾ رقيقه قال محمد رحمته: يعتبر مكان الولد والرقيق، وقال أبو يوسف رحمته: يعتبر مكانه، فالحاصل أنه وقع التعارض، فبعد ذلك محمد رحمته رجح السبب، وأبو يوسف رحمته رجح محل الوجوب [في الذخيرة]⁽⁵⁾ وعليه الفتوى⁽⁶⁾.

في تجنيس الملتقط: من سقط [عنه]⁽⁷⁾ صوم الشهر لكبر أو مرض⁽⁸⁾، لا تسقط⁽⁹⁾ عنه صدقة الفطر⁽¹⁰⁾.

في الذخيرة: ولا رواية عن أصحابنا رحمهم في خبز⁽¹¹⁾ الحنطة والشعير، وانفق المشايخ على الجواز، واختلفوا في طريقة، بعضهم قالوا: يجوز بطريق العين إذا أدى منوين من خبز الحنطة⁽¹²⁾، وبعضهم قالوا: يجوز باعتبار القيمة⁽¹³⁾ وهو الأصح⁽¹⁴⁾، لأن

(1) الزيلعي، تبين الحقائق: 16 / 290، الكاساني، الصنائع: 10 / 261، السرخسي، المبسوط: 3 /

196، الشيباني، المبسوط: 2 / 259، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 81.

(2) في (ب) وردت [من].

(3) السرخسي، المبسوط: 3 / 194.

(4) في (ب، ج) وردت [و].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(6) الشيباني، الحجة: 1 / 519، الفتاوى الهندية: 5 / 293.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ب) وردت [حوض].

(9) في (أ، ب) وردت [يسقط].

(10) الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 32.

(11) في (أ) وردت [جزء]، وفي (ب) وردت [خبر].

(12) في (أ) وردت [حنطة].

(13) في (ب) وردت [القسم].

(14) في (ب، ج) وردت [الصحيح].

الخبز غير منصوص عليه، وإن كان نظير الحنطة في القوت إلا أنه ليس نظيرها في القدر لأن الحنطة مكيلة والخبز موزونة والشرع أمرنا بالكيل في صدقة الفطر فلا يقام الوزن مقامه كما في البر⁽¹⁾ و⁽²⁾الخبز يعتبر فيه القيمة، هو الصحيح والله [تعالى]⁽³⁾ أعلم بالصواب⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾.

[في فتاوى الظهيرية: قيل: إن أداء القيمة أفضل وقيل: عين المنصوص أفضل، والفتوى على الأول؛ لأنه أدفع لحاجة الفقير والله أعلم⁽⁶⁾]⁽⁷⁾.

(1) في (أ، ب) وردت [البر].

(2) في (أ) وردت [أ].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 424.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) السرخسي، المبسوط: 3 / 194.

كتاب الصوم

في التحفة: الصوم اللغوي: هو الإمساك عن أي شيء كان، من الكلام والطعام والشراب⁽¹⁾ والجماع والعلف وغير هذا في أي وقت كان، قال الله تعالى حكاية عن مريم **﴿نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾**⁽²⁾ أي صمتاً⁽³⁾.

[شعر]⁽⁴⁾ وقال: النابغة⁽⁵⁾:

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تطلق⁽⁶⁾ اللجما⁽⁷⁾.
أي: ممسكة عن العلف⁽⁸⁾.

(1) في (أ) وردت [الشرب].

(2) سورة مريم، من الآية: 26.

(3) السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، التحرير والتنوير، دار الفكر، بيروت، 1993: 16 / 17، الدر المشور: 6 / 451 وينظر: السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 341.

(4) ما بين المعقوتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) هو: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبا أمامة: شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. من أهل الحجاز. كانت تضرب له قبة من جلد أحمر يسرق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. وكان الأعشى وحنان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة. وكان أحسن شعراء العرب دياجة. وعاش عمراً طويلاً. ومما كتب في سيرته (النابغة الذبياني - ط) لجميل سلطان، ومثله لسليم الجندي، ولعمر الدسوقي، ولحنّا نمر، وكلها مطبوعة. الزركلي، الأعلام: 3 / 54، 55، وينظر: شرح شواهد ابن قدامة، المغني: 29، ومعاهد التنقيص: 1 / 333 والأغاني طبعة الدار 11: 3، والشعر والشعراء 38 وخزانة البغدادي: 1 / 287، وما بعدها.

(6) في (ب) وردت [تعل].

(7) بيت من قصيدة للنابغة الذبياني من البحر البسيط، وقبلة قوله:

وغادة ذات أظفار ململمة شعواء تعتف الصحراء والأكاما

وبعد قوله:

أقدمتها ونواصي الخيل شاحبة تحتي مسومة أرمي بها قدما

ديوان النابغة الذبياني: 1 / 115، والبدیع في نقد الشعر: 1 / 12، التنوخي، القوانين: 1 / 1، الكامل في اللغة والأدب: 3 / 67، دواوين الشعر العربي: 9 / 13.

(8) نفس مصادر الأدب العربي في بيت النابغة مقدمة الذكر.

[م]⁽¹⁾، وفي الشرع: عبارة عن إمساك مخصوص، وهو كف عن قضاء الشهوتين شهوة البطن وشهوة الفرج.

من شخص مخصوص: وهو أن يكون مسلماً، طاهرًا من⁽²⁾ الحيض⁽³⁾.

في وقت مخصوص: وهو ما بعد طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

بوصف مخصوص: وهو أن يكون على قصد التقرب إلى الله تعالى، فالاسم شرعي

[فيه معنى]⁽⁴⁾ اللغة⁽⁵⁾.

ثم لهذا الصوم سبب وشرط وركن وحكم: فسيبه: شهود الشهر.

وأما الشرط: قيل إنه أنواع، شرط نفس الوجوب: وهو الإسلام⁽⁶⁾، والعقل،

والبلوغ، وشرط وجوب الأداء: وهو الصحة، والإقامة⁽⁷⁾.

و[شرط]⁽⁸⁾ صحة الأداء: [و]⁽⁹⁾ هو الوقت القابل⁽¹⁰⁾، وهو اليوم المتعري عن الأكل

والشرب وطهارة المؤدي عن الحيض⁽¹¹⁾.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ) وردت [عن]

(3) في (ب) وردت [حيض].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) السرخسي، المبسوط: 4/ 7، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 133، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 14.

(6) في (ب) وردت [الاسم].

(7) الإقامة في اللغة مصدر: أقام، وأقام بالمكان: ثبت به، وأقام الشيء: ثبته أو عدله، وأقام الرجل

الشرع: أظهره، وأقام الصلاة: أدام فعلها، وأقام للصلاة إقامة: نادى لها. وتطلق الإقامة في الشرع

بمعنيين: الأول: الثبوت في المكان، فيكون ضد السفر. الثاني: إعلام الحاضرين المتأهين

للصلاة بالقيام إليها، بالفاظ مخصوصة وصفة مخصوصة. ابن منظور، لسان العرب: 12/ 496،

مادة: (فوم)، تفسير الطبري 15/ 290، وابن الهمام، فتح القدير 1/ 178.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (ب) وردت [المقابل].

(11) الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 83، الكاساني، الصنائع: 10/ 346، الزيلعي، تبيين

الحقائق: 4/ 36.

والركن⁽¹⁾: [أو⁽²⁾] هو الكف عن المفطرات، وحكمه: الثواب، وسقوط الواجب عن الذمة، ثم قال: ما بينه وبين زوال الشمس⁽³⁾.

[النية في الصوم]

وفي الجامع الصغير: قيل: نصف النهار أي النهار الشرعي، وهو [من]⁽⁴⁾ طلوع الفجر إلى غروب الشمس، إذ اللغوي من وقت طلوع الشمس، وهذه الرواية أصح، لأنه لا بد من وجود النية في أكثر النهار، ونصفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى، وإذا نوى بعد الزوال لا يتحقق هذا المعنى⁽⁵⁾.

في الزاد: ونيته من الليل أفضل، وقال الشافعي رحمته في الفرض (أ/ 183): لا يجوز إلا بنية من الليل، وقال مالك رحمته: لا يجوز في التطوع أيضاً⁽⁶⁾، ولو صام بنية ما بعد الزوال في التطوع لا يجوز، [أو]⁽⁷⁾ أصحاب.....

(1) ركن الصوم باتفاق الفقهاء هو: الإمساك عن المفطرات، وذلك من طلوع الفجر الصادق، حتى غروب الشمس، ودليله قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۚ﴾ [البقرة: من الآية: 187]. والمراد من النص: يياض النهار وظلمة الليل، لا حقيقة الخيطين، فقد أباح الله تعالى هذه الجملة من المفطرات ليالي الصيام، ثم أمر بالإمساك عنهن في النهار، فدل على أن حقيقة الصوم وقوامه هو ذلك الإمساك. بنظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ص 349، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 537 و 538، والبدائع 2/ 90، والدردير، الشرح الكبير 1/ 509، والقوانين الفقهية ص 78، وشرح المنهج بحاشية الجمل 2/ 310، وحاشية الفلبوي عليه 2/ 52، وابن قدامة، المغني: 3/ 3.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 278، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 217.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(5) البابرتي، العناية شرح الهداية: 1/ 384، السرخسي، المبسوط: 4/ 7، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 625، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 375، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 165.

(6) أشرف المسالك: 1/ 87، إرشاد السالك: 1/ 71، التاج والإكليل: 3/ 240، الدردير، الشرح الكبير: 1/ 520، الفراوي، الفواكه الدراني: 2/ 701، القوانين الفقهية: 1/ 79، حاشية الصاري:

3/ 227، شرح خليل الخرخشي: 7/ 27.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

الشافعي⁽¹⁾ **مختلفون**⁽²⁾ فيه، [أو]⁽³⁾ الكلام ههنا في فصول: أحدها أن أصل النية شرط لأداء⁽⁴⁾ صوم رمضان عندنا خلافاً لزمّر **مختلف** في الصحيح المقيم؛ لأن المستحق عليه فعل [أو]⁽⁵⁾ [هو]⁽⁶⁾ عبادة، وذا⁽⁷⁾ لا يتحقق إلا بالإخلاص⁽⁸⁾ والعزيمة، ثم إن أطلق النية أو نوى النفل فهو صائم عن الفرض عندنا، وعند الشافعي **مختلف** : إن نوى النفل لم يكن صائماً، وإن أطلق النية فله فيه وجهان، والصحيح قولنا؛ لأنه صوم عين ومعناه أنه هو المشروع [أو غيره غير مشروع]⁽⁹⁾ فيه، والمتعين⁽¹⁰⁾ في زمان كالمتعين في مكان، فيتناول⁽¹¹⁾ اسم [الجنس كما يتناول اسم]⁽¹²⁾ النوع⁽¹³⁾.

ي، قوله: النية معرفة بالقلب أنه يصوم، ويجوز صوم رمضان بمطلق النية، ونيته⁽¹⁴⁾ الندب⁽¹⁵⁾، ونية واجب آخر، [أو]⁽¹⁶⁾ ونية النفل، فإن⁽¹⁷⁾ كان مسافراً ونوى⁽¹⁸⁾ عن واجب

(1) أسنى المطالب: 415 / 3، إعانة الطالبين: 220 / 1، الشريفي، الإقناع: 34 / 1، الرافعي، الشرح الكبير: 425 / 6، النووي، المجموع شرح المذهب: 285 / 3، الوسيط: 539 / 2، الهيتمي، تحفة المحتاج: 268 / 13.

(2) في (أ) وردت [يختلفون].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) في (أ) وردت [الأداء].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(7) في (ب) وردت [ما].

(8) في (ب) وردت [بإخلاص].

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) في (أ) وردت [المتعين].

(11) في (أ) وردت [يتناول] وفي (ب) وردت [يتناول].

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(13) السرخسي، المبسوط: 24 / 4، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 118 / 1، الكاساني، الصنايع:

4 / 170، المرصلي، الاختيار لتعليل المختار: 134 / 1، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 5 / 321،

البابرتي، العناية شرح الهداية: 250 / 3، وينظر: الثوري، المجموع: 6 / 300.

(14) في (ب، ج) وردت [نية].

(15) في (أ، ج) وردت [النفل].

(16) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(17) في (أ) وردت [وإن].

(18) في (ب، ج) وردت [ينوي].

آخر فكذاك عند أبي يوسف ومحمد⁽¹⁾، وقال أبو حنيفة رحمته: يقع عما نوى، وفي النفل عنه روايتان، والأصح أنه يقع عن رمضان⁽²⁾.

في النصاب: أما المريض فالصحيح أنه هو والمسافر سواء، [و]⁽³⁾ روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمته في المريض نصا: أنه إذا نوى التطوع فهو من رمضان⁽⁴⁾.

في الخلاصة: وإن نوى التطوع يوم الشك: الصحيح أنه لا بأس به⁽⁵⁾.

في الجامع الصغير الحسامي: وكره [بعضهم]⁽⁷⁾، والصحيح أنه لا يكره⁽⁸⁾.

هـ، وإن نوى عن واجب آخر يوم الشك، ثم ظهر أنه رمضان يجزيه؛ لوجود [أصل]⁽⁹⁾، النية وإن ظهر أنه من شعبان فقد قيل: يكون تطوعا؛ لأنه منهي عنه فلا يتأدى به الواجب، وقيل: أجزاء عن الذي نواه، وهو الصحيح؛ لأن المنهي عنه هو التقدم على رمضان [بصوم رمضان]⁽¹⁰⁾ لا يقوم بكل صوم⁽¹¹⁾.

[اصوم يوم الشك]

في التهذيب: يكره صوم يوم الشك بنية رمضان، ولو نوى تطوعا أو واجبا آخر قيل يكره أيضا، والصحيح أنه لا يكره، ولو وافق صوما كان يصومه فالصوم أفضل بالإجماع، ولو لم يوافق اختلفوا فيه، والمختار أن يفتى بالتطوع في حق الخواص والتلوم⁽¹²⁾، والانتظار في حق العوام، ولو ظهر أنه من رمضان يجزيه بأي⁽¹³⁾

(1) في (ب، ج) وردت [عندهما].

(2) الرومي، اليتايغ: لوحة: 32، السرخسي، المبسوط: 1/ 18.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) في (ب) وردت [أي].

(5) البابرقي، العناية شرح الهداية: 3/ 262.

(6) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 315، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 343، البابرقي، العناية شرح الهداية: 3/ 265.

(7) في (ب، ج) وردت [المشايع] بدل ما بين المعقوفتين.

(8) اللكنوي، الجامع الصغير: 1/ 137، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 343.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 119.

(12) في (ب) وردت [العوام].

(13) في (ب) وردت [أي].

نية صام⁽¹⁾⁽²⁾.

في الذخيرة: وذكر الفقيه أبو جعفر عليه السلام في غريب الرواية وفي آخر كتاب الصوم في قضاء رمضان: إذا نوى القضاء لا غير يجوز، وإن لم يعين اليوم سواء، كان عن⁽³⁾ رمضان واحد أو⁽⁴⁾ عن رمضانين، وفي باب الظهر⁽⁵⁾ من شرح الجامع الصغير في مسألة⁽⁶⁾ الاعتاق⁽⁷⁾ عن ظهارين: لكن مع هذا ينوي احتياطاً، فيكتب في الفتوى احتياطاً [...] ⁽⁸⁾ [له]⁽⁹⁾ تعين⁽¹⁰⁾ كذا وكذا في قضاء الصلوات يجوز، وإن لم ينو⁽¹¹⁾ أول⁽¹²⁾ صلاة أو⁽¹³⁾ آخر صلاة عليه، وفي الاحتياط تعين⁽¹⁴⁾.

(1) في (ب) وردت [صيام].

(2) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 343، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 317.

(3) في (ب، ج) وردت [من].

(4) في (أ) وردت [و].

(5) الظهار بكسر الظاء المعجمة لغة: مأخوذ من الظهر؛ لأن صورته الأصلية أن يقول الرجل لزوجته: أنت علي كظهر أمي، وإنما خصوا الظهر - دون البطن والفخذ وغيرهما - لأن الظهر من الدابة موضع الركوب. وفي الاصطلاح هو تشبيه الرجل زوجته، أو جزءاً شائعاً منها، أو جزءاً يعبر به عنها بامرأة محرمة عليه تحريماً مؤبداً، أو بجزء منها يحرم عليه النظر إليه، كالظهر والبطن والفخذ. وفي فتح القدير إنما خص باسم الظهار تغليبا للظهر، لأنه كان الأصل في استعمالهم المصباح المنير: 5 / 499، مادة (ظهر)، وفتح القدير على الهداية 3 / 225.

(6) في (ج) وردت [المسألة].

(7) العتق لغة: خلاف الرق - وهو الحرية، وعتق العبد يعتق عتقا وعتقا، وأعتقه فهو عتيق، ولا يقال: عتق السيد عبده، بل أعتق. ومن معانيه: الخلوص. وسمي البيت الحرام - البيت العتيق، لخلوصه من أيدي الجبابرة فلم يملكه جبار. واصطلاحاً: هو تحرير الرقبة وتخليصها من الرق. ابن منظور، لسان العرب: 10 / 234، الرازي، مختار الصحاح: 1 / 173، مادة (عتق). التلخيص، تبين الحقائق: 7 / 91.

(8) في (أ) وردت [إنست] وفي (ب) طمست، وفي (ج) وردت [إنست] ولم أعرف المراد، بدل النقاط.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (ب) وردت [يقين].

(11) في (ب) وردت [ينوي].

(12) في (ب) وردت [وفي].

(13) في (أ) وردت [و].

(14) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 637.

في الخلاصة: وإذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد، ينبغي في القضاء أن ينوي أول يوم [وجب]⁽⁴⁾ عليه قضاؤه من هذا رمضان، وإن لم يعين⁽²⁾ الأول يجوز، وكذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين، هو المختار⁽³⁾.
في الكبرى: إذا وجب على إنسان⁽⁴⁾ قضاء يومين من رمضان، فأراد أن يقضيهما⁽³⁾، ينوي أول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان، فإن لم ينو⁽⁶⁾ أجزاء، لأن التعيين في الجنس الواحد ليس بشرط، وإن كانا من رمضانين ينوي قضاء رمضان الأول، فإن⁽⁷⁾ لم ينو⁽⁸⁾ عند بعض المتأخرين لا يجزيه، والمختار أن يجزيه⁽⁹⁾.

[أهلال رمضان]

ي، قوله: وإن كان في السماء علة⁽¹⁰⁾ مثل السحاب والدخان والغبار، يقبل في رؤيته شهادة الواحد العدل، رجلا كان أو امرأة.....

(1) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب).

(2) في (ب) وردت [ينوي].

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 637، الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 49.

(4) في (ب) وردت [الإنسان].

(5) في (أ) وردت [يقضيهما].

(6) في (ب) وردت [ينوي].

(7) في (ب) وردت [والأ] وفي (ج) وردت [وإن].

(8) في (ب) وردت [ينوي].

(9) في (ب) وردت [في ي].

(10) رؤية الهلال أمر يقتضيه ارتباط توقيت بعض العبادات بها، فيشرع للمسلمين أن يجدوا في طلبها ويتأكد ذلك في ليلة الثلاثين من شعبان لمعرفة دخول رمضان، وليلة الثلاثين من رمضان لمعرفة نهايته ودخول شوال، وليلة الثلاثين من ذي القعدة لمعرفة ابتداء ذي الحجة. فهذه الأشهر الثلاثة تتعلق بها ركنان من أركان الإسلام هما الصيام والحج، ولتحديد عيد الفطر وعيد الأضحى. وقد حث النبي ﷺ على طلب الرؤية، فعن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غبي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين). وقد أوجب الحنفية كفاية التماس رؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان فإن رأوه صاموا، وإلا أكملوا العدة ثم صاموا، لأن ما لا يحصل الواجب إلا به فهو واجب. وقال الحنابلة: يستحب ترائي الهلال احتياطا للصوم وحذارا من الاختلاف. ولم نجد للمالكية والشافعية تصريحاً بهذه المسألة. ينظر: البهوتي: منصور بن

عبداً أو حراً، محدوداً⁽¹⁾ في القذف أو غير محدود، بعد أن كان عاقلاً، بالغاً، مسلماً، وذكر الطحاوي رحمه الله: أنه تقبل⁽²⁾ شهادته عدلاً أو⁽³⁾ غير عدل، وهو خلاف ظاهر الرواية⁽⁴⁾.

ولو شهد رجل على شهادة رجل عدل تقبل أيضاً، بخلاف سائر الأحكام، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله: أنه يقبل في هلال رمضان شهادة الواحد العدل، سواء كان بالسما علة أو لم يكن، ولو أن رجلاً رأى هلال رمضان فرد الإمام شهادته، فعلى هذا الرجل أن يصوم، ولو أفطر يلزمه القضاء دون الكفارة، ولو أفطر قبل [أن]⁽⁵⁾ ترد شهادته فلا⁽⁶⁾ رواية فيه عن أصحابنا رحمهم الله تعالى؛ واختلف المشايخ، قال بعضهم: يجب عليه الكفارة، وقال بعضهم: لا يجب عليه الكفارة⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

في الجامع الصغير الخاني: وعن محمد رحمه الله، أنه لا كفارة عليه وهو الصحيح، ويشترط فيها العدالة، وذكر⁽⁹⁾ الطحاوي رحمه الله أنه لا يشترط، كما لا يشترط لفظ [ة]⁽¹⁰⁾ الشهادة، والصحيح ما قلنا؛ لأن هذه شهادة⁽¹¹⁾ سقطت فيها لفظة الشهادة واعتبار العدد، فلا بد من العدالة للإلزام⁽¹²⁾.

يونس، كشاف القناع 2/ 270، الشرنبلالي: حسن بن عمار، مراقي الفلاح (ص 107)، رسائل ابن عابدين 1/ 222. رحديث: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته..." أخرجه البخاري (الفتح 4/ 119) ومسلم (2/ 762) من حديث أبي هريرة، ولفظ مسلم: "غمي".

(1) في (ب) وردت [محدوداً].

(2) في (أ، ب) وردت [يقبل].

(3) في (أ) وردت [أو].

(4) الرومي، النبايع: لراحة: 32، الكاساني، الصنائع: 4/ 160، الهداية شرح البداية: 1/ 121.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ب) وردت [لا].

(7) في (ب) وردت [كفارة].

(8) الرومي، النبايع: لراحة: 32، السرخسي، المبسوط: 4/ 241.

(9) ورد في نسخة (أ، ب) لفظة [في] في هذا الموضع.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (أ، ج) وردت [الشهادة].

(12) العناية شرح الهداية: 2/ 271، الشيباني، المبسوط: 2/ 211.

في الظهيرية: واعلم بأن الدعوى هل تشترط لقبول هذه الشهادة؟ قالوا لا يشترط، حتى لو شهدوا على ذلك من غير دعوى أحد سمعت الشهادة وقبلت، وهذا قول أبي يوسف ومحمد رضي الله، عنهما أما على قول أبي حنيفة رحمته: ينبغي أن يشترط للدعوى⁽¹⁾.

هـ وتأويل قول الطحاوي رحمته: عدلاً أو غير عدل، أن يكون مستورا⁽²⁾.

والعلة غيم أو غبار أو نحوه، [و]⁽³⁾ في إطلاق [جواب]⁽⁴⁾ الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب، وهو ظاهر الرواية؛ لأنه خبر، وعن أبي حنيفة رحمته أنه لا يقبل؛ لأنها⁽⁵⁾ شهادة من وجه⁽⁶⁾.

في المحيط: وأما إذا كان الفاسق مستورا⁽⁷⁾ الحال، فالظاهر أنه لا تقبل⁽⁸⁾ شهادته⁽⁹⁾، وروى الحسن (أ/ 184) عن أبي حنيفة رحمته أنه تقبل⁽¹⁰⁾ شهادته⁽¹¹⁾ وهو الصحيح⁽¹²⁾.

[ي]⁽¹³⁾، قوله: وإن لم يكن في السماء علة إلى آخر [ما ذكره]⁽¹⁴⁾ يريد به: إذا

(1) ابن مازة، المحيط البرهاني: 749 / 10.

(2) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 121 / 1.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (ب) وردت [لأنه].

(6) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 137 / 1، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 121 / 1،

البابرتي، العناية شرح الهداية: 274 / 3، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 85 / 1.

(7) في (أ) وردت [مستورا].

(8) في (أ) وردت [يقبل].

(9) في (أ) وردت [شهادة].

(10) في (أ) وردت [يقبل].

(11) في (أ) وردت [شهادة].

(12) ابن مازة، المحيط البرهاني: 629 / 2، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 121 / 1، البابرتي،

العناية شرح الهداية: 274 / 3، السرخسي، المبسوط: 241 / 4.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

[كان] ^(١) وأوا الهلال وهم في المصر، أما إذا ^(٢) جاء رجل من خارج المصر من مكان مرتفع وشهد برؤية الهلال وهو عدل قبلت شهادته، وإن كانت السماء مصحبة ^(٣)، هكذا ذكره في شرح الطحاوي، وذكر في موضع آخر أنه لا يقبل ^(٤) في ظاهر الرواية، ولم يقدروا في الجمع الكثير في ظاهر الرواية تقديراً، وروي عن أبي يوسف رحمته الله: أنه قدره بعدد ^(٥) القسامة خمسين رجلاً، وروي عن خلف بن أيوب رحمته الله أنه قال: خمسمائة ببلخ قليل، وقال واحد ^(٦) من الفقهاء: أربعة آلاف ببخارى قليل، وقال بعضهم: ينبغي أن يكون من كل جماعة رجل أو رجلان، وقال بعضهم: ذلك مفوض إلى رأي القاضي والإمام، فإن ^(٧) استقر على ذلك قبل، وإن لم يستقر لم يقبل ^(٨).

في الزاد: قوله: حتى يراه ^(٩) جمع كثير، لأن من دونهم لو أخبر كان مكذباً بالظاهر، وتكلموا في تقدير هذه الجماعة، والصحيح أن يكونوا من أطراف شتى، فإنهم إذا

(1) ما بين المحفوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ) وردت [إن].

(3) في (أ) وردت [مصحبة].

(4) في (ب) وردت [تقبل].

(5) في (أ، ج) وردت [يقدر]، وفي (ب) وردت [يقدر]، وما أثبتناه ورد في كتب السادة الأحناف: الرومي، اليتايغ: لوحة: 32، الكاساني، الصنائع: 2 / 80.

(6) وهو الإمام البقالي كما أورده صاحب ابن الهمام، فتح القدير: 4 / 313، وشيخ زاده، مجمع الأنهر: 2 / 311، وهو الإمام محمد بن أبي القاسم بن بابجوك، البقالي الخوارزمي، أبو الفضل الملقب بزين المشايخ: عالم بالأدب، مفسر، فقيه حنفي، من أهل خوارزم. ووفاته في جرجانية. من كتبه (منازل العرب ومباهها) و(الهداية) في المعاني والبيان، و(مفتاح التنزيل - خ) الثالث منه، في الظاهرية، و(تقويم اللسان) في النحو، و(الإعجاب في الأعراب) و(كافي التراجع بلسان الأعاجم) و(التفسير) و(الفتاوى) و(النتيجه على إعجاز القرآن). الزركلي، الأعلام: 6 / 335، وينظر: بغية الوعاة 92 الأسمرى، الفوائد البهية: 161.

(7) في (ج) وردت [إن].

(8) الرومي، اليتايغ: لوحة: 32، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 85.

(9) في (أ) وردت [يراي].

جاؤوا من ناحية واحد يتوهم تواطؤهم على الكذب، ولا كذلك إذا جاؤوا من نواح⁽¹⁾⁽²⁾.

في المحيط: أهل بلدة رأوا الهلال، هل يلزم ذلك في حق أهل بلدة أخرى؟ اختلف المشايخ^{رحمهم الله} فيه، بعضهم قالوا: [لا]⁽³⁾ يلزم، وإنما المعتبر في حق [كل]⁽⁴⁾ بلدة رؤيتهم، وينحو: ورد الأثر⁽⁵⁾ عن ابن عباس^{رحمهم الله}.

وفي المتن⁽⁶⁾: [روى]⁽⁷⁾ بشر⁽⁸⁾ عن أبي يوسف، وإبراهيم عن محمد^{رحمهم الله}: إذا صام أهل بلدة ثلاثين يوما للرؤية، وصام أهل بلدة تسعة وعشرين يوما للرؤية، فعليهم

(1) في (ب) وردت [نواحي].

(2) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 121، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 274، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 83، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 39، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 22.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(5) أخرج الطحاوي في مشكل الآثار 1/ 482 برقم (410) عن كريب، أن أم الفضل بنت الحارث، بعته إلى معارية بالشام فقال: قدمت إلى الشام فقضيت حاجتها واستهل علي شهر رمضان وأنا بالشام فرأينا الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني ابن عباس عن أشياء ثم ذكر الهلال قال: متى رأيت الهلال؟ قلت: رأيته ليلة الجمعة قال: أنت رأيته؟ قلت: نعم ورأه الناس فصاموا وصام معارية قال: لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراء، فقلت: ألا تكفي برؤية معارية وصيامه قال: لا هكذا أمرنا رسول الله ﷺ.

(6) وهو المتن: في فروع الحنفية للحاكم الشهيد أبي الفضل: محمد بن محمد بن أحمد المقتول شهيداً سنة 334، أربع وثلاثين وثلاثمائة. ولم أشر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1851.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(8) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن القرشي، العدوي بالولاء، المريسي. فقيه معتزلي عارف بالفلسفة. أدرك مجلس أبي حنيفة وأخذ نبأً منه، ثم لازم أبا يوسف وأخذ الفقه عنه، وبيع حتى صار من أخص أصحابه، وكذا ذا ورع وزهد، غير أنه رغب عنه الناس لاشتغاره بعلم الكلام والفلسفة، وكان أبو يوسف يذمه ويعرض عنه. المريسي (يفتح الميم وكسر الراء المهملة =

قضاء يوم⁽¹⁾.

وفي [شرح]⁽²⁾ القدوري: إذا كان بين البلدين تفاوت لا يختلف المطالع لزم حكم إحدى⁽³⁾ البلدين البلدة الأخرى، وذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: الصحيح من مذهب أصحابنا ~~أن~~ أن الخبر إذا استفاض وتحقق فيما بين أهل البلدة الأخرى يلزمهم حكم أهل هذه البلدة.

وفي [مجموع]⁽⁴⁾ النوازل⁽⁵⁾: شاهدان شهدا عند قاضي⁽⁶⁾ مصر⁽⁷⁾ لم ير أهله الهلال على أن قاضي⁽⁸⁾ مصر كذا شهد عنده شاهدان برؤية الهلال وقضى به ووجد⁽⁹⁾ استجماع شرائط [صحة]⁽¹⁰⁾ الدعوى، قضى القاضي بشهادتهما، حكاه عن شيخ

المخففة بعدها المشاة التحتية في آخره مبن مهملة) نسبة إلى مريس قرية بمصر. وحكي عنه أقوال شتى ومذاهب متكررة. وإليه تنسب الطائفة من المرجئة التي يقال لها المريسية. من تصانيفه: "التوحيد"، و"الإرجاء"، و"الرد على الخوارج"، و"المعرفة". توفي سنة (218هـ). ينظر ترجمته في: الفوائد البهية 54، والنجوم الزاهرة 2/ 228، ومعجم المؤلفين 3/ 406، والزركلي، الأعلام: 27/ 2.

(1) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 634، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 78.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [أحد].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(5) مجموع النوازل والحوادث والواقعات، وهو: كتاب لطيف في فروع الحنفية للشيخ الإمام: أحمد ابن موسى بن عيسى بن مأمون الكشي المتوفى: في حدود 350، وظن ابن نجيم أنه: لعلي الكشي وليس كذلك كما نبه عليه: تقي الدين أوله: (الحمد لله الذي شرفنا بسيد الأصفياء.. الخ) ذكر أنه: جمع من فنارى منها: (فتاوى: أبي الليث السمرقندي) و(فتاوى: أبي بكر فضل) و(فتاوى: أبي حفص الكيين) وغير ذلك وانتظمت هذه الفصول عن: خمسة عشر من الأصول، ولم أشر عليه، حاجي خليفة، كشف الظنون: 2/ 1606.

(6) في (ب) وردت [القاضي].

(7) في (ب) وردت [معتبر].

(8) في (ب) وردت [قاضي].

(9) في (ب، ج) وردت [وجه].

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

الإسلام، وفيه أيضا قال نجم الدين رحمته: أهل سمرقند [رأوا هلالاً]⁽¹⁾ رمضان سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة بسمرقند ليلة الاثنين وصاموا كذلك، ثم شهد جماعة عند قاضي القضاة يوم الاثنين و⁽²⁾ هو اليوم التاسع والعشرون، إن أهل كش⁽³⁾ رأوا الهلال ليلة⁽⁴⁾ الأحد، وهذا اليوم آخر الشهر فقضى⁽⁵⁾ به ونادى المنادي في الناس: أن هذا آخر يوم وغدا يوم العيد، فلما أمسوا⁽⁶⁾ لم ير⁽⁷⁾ أحد من أهل سمرقند الهلال والسماء مصحبة لا علة بها أصلا، ومع هذا عيدوا يوم الثلاثاء، قال نجم الدين رحمته: وأنا خطيب⁽⁸⁾ أفتيت بأنه⁽⁹⁾ لا يترك التراويح [في]⁽¹⁰⁾ هذه الليلة، ولا يجوز الإفطار يوم الثلاثاء ولا صلاة العيد.

قال: والصحيح هذا وكأنه مال إلى أن حكم إحدى البلدين لا يلزم البلدة الأخرى أصلا، و[هذا]⁽¹¹⁾ عند اختلاف المطالع، وعلم أن المطالع مختلفة، إلا أن تلك المسألة مختلفة، وقد قضى القاضي بقول البعض فارفع الخلاف فلم يتضح لنا صحة جواب نجم الدين رحمته⁽¹²⁾.

(1) في (ب) وردت [وأهل] بدل ما بين المعقوفتين.

(2) وردت في جميع النسخ [فهرأ] وما أثبتناه أعلاه هو الصحيح اعتمادا على كتب الحنفية. ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 635.

(3) في (أ) وردت [كشن]، وكش: بالفتح ثم التشديد قرية على ثلاثة فراسخ من جرجان على جبل يتسب إليها أبو زرة محمد بن أحمد بن يوسف بن محمد بن الجند الكشي الجرجاني... وقيل: كش قرية من قرى أصبهان بكاف غير صريحة كان بها جماعة من طلاب العلم. الحموي، معجم البلدان: 4/ 462 باب حرف الكاف.

(4) في (ب) وردت [يوم].

(5) في (ب، ج) وردت [وقضى].

(6) في (ب) وردت [امسى].

(7) في (ب) وردت [يرى].

(8) في (ب) وردت [خطبت].

(9) في (ج) وردت [يان].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(12) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 634، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 4/ 291، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 60.

في السراجية: أهل بلدة صاموا للرؤية⁽¹⁾، [و] أهل بلدة لم يصوموا لعدم الرؤية، فعلى هؤلاء قضاء يوم إلا إذا كان بين البلدين تباين، بحيث تختلف المطالع [...] ^{(3)×(4)}.

الظهيرية: ولو صام أهل بلدة ثلاثين يوماً للرؤية، وأهل بلدة تسعة وعشرين يوماً، فعليهم قضاء يوم، [و] لا يعتبر باختلاف المطالع في ظاهر الرواية، وهكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمته، وعند بعضهم يعتبر اختلاف المطالع، وعن ابن عباس رضي الله عنه: أنه يعتبر في حق كل بلدة رؤية أهل ذلك البلد ^{(6)×(7)}.

في المحيط: الواحد إذا شهد على هلال رمضان عند القاضي، والسماء متغيمة، وقبل القاضي شهادته، وأمر الناس بالصوم، فلما أتموا ثلاثين يوماً، غم عليهم هلال شوال، قال أبو حنيفة رحمته وأبو يوسف رحمته: يصومون من الغد، وإن كان اليوم ⁽⁸⁾ الحادي والثلاثين، ولا يفطرون، وقال محمد رحمته: يفطرون، [و] قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمته: هذا الاختلاف فيما إذا لم يروا هلال شوال والسماء مصحية⁽¹⁰⁾، فأما إذا كانت⁽¹¹⁾ السماء متغيمة فإنهم يفطرون بلا خلاف⁽¹²⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [الرؤية].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (أ، ج) وردة كلمة [في] زيادة بدل النقاط.

(4) الأوسي، السراجية: ص 169، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 634.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ج) وردت [البلدة].

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 634، الزيلعي، تبیین الحقائق: 4 / 78. والأثر عن ابن عباس

أخرجه ابن شعبة في مصنفه برقم (9560) 3 / 68 باب من كان يقول لا تجوز إلا شهادة رجلين.

(8) في (أ، ب) وردت [يوم].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (أ) وردت [مصحية].

(11) في (ب) وردت [كان].

(12) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 629، السرخسي، المبسوط: 3 / 254، الشيباني، المبسوط: 3 / 100، البابرتي، العناية شرح الهداية: 7 / 466، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 21.

في فتاوي الحجة: لهما أن شهادة الواحد لا تقبل في الفطر، لمحمد عليه السلام أن هذا من أحكام قبول شهادة⁽¹⁾ الواحد في هلال رمضان، وأنه يجوز، كما قلنا في حل الآجال⁽²⁾ وحث الأيمان⁽³⁾.

في الذخيرة: وإذا شهد على هلال رمضان شاهدان والسماء متغيمة، وقبل القاضي شهادتهما، وصاموا ثلاثين يوماً، فلم يروا هلال شوال، إن كانت السماء متغيمة يفطرون من الغد بالاتفاق، وإن كانت مصحبة فكذا يفطرون، إليه أشار في القدوري والمتقى، وهكذا (أ/ 185) حكى فتوى شيخ الإسلام أبي الحسن⁽⁴⁾ عليه السلام قبل⁽⁵⁾.

[و]⁽⁶⁾ في فرائد القاضي الإمام ركن⁽⁷⁾ الإسلام علي السغدري عليه السلام: أنهم لا يفطرون، والأول أصح، ومن⁽⁸⁾ جنس هذا واقعة بخارى في رمضان سنة⁽⁹⁾ إحدى وسبعين [رخمسائة]⁽¹⁰⁾، شرع الناس في الصوم في رمضان في إحدى وسبعين، يوم الأربعاء الذي هو التاسع والعشرون من يوم الصوم، فشهد عند القاضي اثنان أو ثلاثة، وقالوا: رأينا هلال رمضان عشية يوم الاثنين ليوم الثلاثاء، واليوم يوم الاثنين، فاتفقت⁽¹¹⁾ الأجوبة [على]⁽¹²⁾ أن السماء إن كانت متغيمة حال ما رأوا هلال رمضان أن القاضي يجعل الخميس يوم العيد، وإن لم يروا الهلال عشية الأربعاء⁽¹³⁾.

(1) في (ب) وردت [الشهادة].

(2) في (ب) وردت [الإجماع].

(3) البابرقي، العناية شرح الهداية: 274 / 3، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 137، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 83 / 1.

(4) في (أ، ج) وردت [حسن].

(5) في (أ) وردت [وقبل].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [ركن الدين].

(8) في (ب) وردت [في].

(9) في (أ) وردت [في].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (ب، ج) وردت [اتفقت].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 629، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 3 / 169.

في الكبرى: إذا رأوا هلال الفطر في النهار أتموا صوم هذا اليوم، رأوه قبل الزوال أو بعد الزوال، [لأن الهلال]⁽¹⁾ يجعل من الليلة المقبلة [و]⁽²⁾ هو المختار⁽³⁾.

في تجنيس الملتقط: أهل هلال رمضان ليلة الاثنين فعيد القاضي يوم الاثنين، ولم يروا عشية الأحد⁽⁴⁾ الهلال والسماء مصحية، وكان صومهم ثمانية وعشرين يوما، يفتي العلماء أن لا يتركوا⁽⁵⁾ التراويح، وأن⁽⁶⁾ لا يفطروا⁽⁷⁾، فإن قضى القاضي به لا ينفذ قضاءه⁽⁸⁾.

في الفتاوى النسفية: سئل عن قضاء القاضي برؤية هلال شهر رمضان بشهادة شاهدين عند الاشتباه في مصر، هل يجوز لأهل مصر آخر العمل بحكمهم؟ فقال: لا، و[أن]⁽⁹⁾ لا يكون⁽¹⁰⁾ مصر آخر تبعا لهذا المصر، إنما سكان هذا المصر وقراها يكون تبعا له⁽¹¹⁾.

قيل له: إن شهد شاهدان أن قاضي بلدة كذا حكم برؤية الهلال بشهادة الشهود، هل يجوز لهذا القاضي أن يقضي بهذه الشهادة؟ قال: نعم، وسئل: عن شاهدين شهدا⁽¹²⁾ برؤية هلال رمضان [و]⁽¹³⁾ قضى القاضي، ثم أتموا ثلاثين يوما والسماء مصحية ولم يروا هلال العيد، ما يفعلون؟ قال: يفطرون ويعيدون؛ لأنهم عدوا ثلاثين⁽¹⁴⁾ يوما كما

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 305.

(4) في (أ) وردت [الاثنين].

(5) في (أ، ب) وردت [يترك].

(6) في (ب) وردت [أنه].

(7) في (أ، ب) وردت [يفطر].

(8) الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 73، تحفة الملوك: 1/ 139.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(10) في (ج) وردت [تكون].

(11) شيخ زاده، مجمع الأنهر: 2/ 318.

(12) في (ب) وردت [شهدوا].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(14) في (ج) وردت [الثلاثين].

أمروا به، قيل له: أليس بهذا يظهر كذب الشاهدين ⁽¹⁾ و«غلطهما» ⁽²⁾؟ فقال: لا؛ لأن قولهم وإن كان محتملا فقد صار حجة باتصال قضاء القاضي به، فصار كأنهم رأوا هلال شهر رمضان فأتوا ثلاثين يوما، ثم لم يروا ⁽³⁾ [أو] السماء غير مصحية ⁽⁴⁾، قال: ولا يجوز أن يكون خبر الشاهدين ⁽⁵⁾ محتملا ثم يترجح ⁽⁶⁾ جانب الكذب بظاهر يعارضه؛ لكيلا يبطل ما تعلق به من الحكم إذا اتصل به قضاء القاضي ⁽⁷⁾.

[في] ⁽⁸⁾ المحيط: أما في السواد: إذا رأى أحدهم هلال رمضان فيشهد ⁽⁹⁾ في مسجد قريته، فعلى الناس أن يصوموا بقوله بعد ⁽¹⁰⁾ أن يكون عدلا، إذا لم يكن هناك حاكم يشهد عنده ⁽¹¹⁾.

م، قوله: شهادة الواحد أي خبر الواحد؛ لأنه لا إلزام فيه بوجه، إذ كل منا التزم جميع الشرائع، فلا يشترط فيه العدد ولفظة الشهادة والذكورة ⁽¹²⁾.

قوله: يقع العلم بخبرهم أراد به علم غالب الظن، لا العلم القطعي ⁽¹³⁾.

قوله: والصوم هو الإمساك إلى آخره قال بدر الدين ⁽¹⁴⁾ [يستقص] طرده بما إذا

(1) في (أ) وردت [أو].

(2) في (أ، ب) وردت [غلطهم].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) في (أ) وردت [مصحية].

(5) في (ب) وردت [الشاهد] بالإنفراد.

(6) في (ب، ج) وردت [يرجح].

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 634.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) في (أ) وردت [يشهد].

(10) في (ب) وردت [لم يعد].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 632.

(12) البائري، العناية شرح الهداية: 3/ 274 الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 137، الميداني،

اللباب في شرح الكتاب: 1/ 83.

(13) البائري، العناية شرح الهداية: 3/ 274، المرغيناني، بداية العبدية: 1/ 39، الزيلعي، تبين

الحقائق: 4/ 75، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 22.

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

أكل ناسياً، فإن صومه باقٍ⁽¹⁾ والإمساك فائت، وينتقض عكسه بالحائض والنفساء، كان⁽²⁾ [هذا]⁽³⁾ المجموع موجوداً⁽⁴⁾ والصوم فائت، والتخريج عن هذا النقض أما عن الأول: فإن الإمساك الشرعي موجود، حيث جعل الشرع أكله كالأكل، وللشارع هذه الولاية؛ لأن الصوم حقه فله أن يقيه مع وجود المنافي، وعن الثاني: قيل: الصوم هو الإمساك الشرعي لله تعالى بإذنه في وقته من أهله⁽⁵⁾.

[إذا أكل الصائم أو شرب ناسياً]

قوله ناسياً، أي: ناسياً لصومه؛ لأنه ذاكراً للأكل⁽⁶⁾.

هـ قوله: وإذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسياً لم يفطره والقياس أن يفطره⁽⁷⁾، وهو قول مالك⁽⁸⁾ هو قوله؛ لوجود ما يضاد الصوم فصار كالكلام ناسياً في الصلاة. وجه الاستحسان قوله هو قوله للذي أكل وشرب ناسياً: ((تم على صومك وإنما أطعمك الله وسقاك))⁽⁹⁾ فإذا ثبت.....

(1) في (ب، ج) وردت [الباقى].

(2) في (ب، ج) وردت [فإن].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (ب) وردت [موجود].

(5) الكاساني، الصنائع: 4 / 302، الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 35، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 361.

(6) البابرني، العناية شرح الهداية: 3 / 291، السرخسي، المبسوط: 8 / 297، الشيباني، المبسوط: 2 / 201.

(7) في (ب) وردت [يفطر].

(8) الاستذكار: 3 / 318، التاج والإكليل: 6 / 182، الثمر الداني: 1 / 316، الذخيرة: 2 / 520، الكافي في فقه أهل المدينة: 1 / 343، المدونة: 1 / 266، بلغة السالك: 2 / 151، جامع الأمهات: 1 / 174، حاشية العدوي: 3 / 453، مواهب الجليل: 3 / 353.

(9) ابن حبان، الصحيح بترتيب ابن بلبان: 8 / 289 برقم (3522) وقال عنه في الهامش: إسناده صحيح، عبد الواحد بن غياث وثقه المؤلف والخطيب، وقال أبو زرعة: صدوق، ومن فرقته ثقات من رجال الشيخين غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم. أيوب: هو ابن أبي تيممة السخيتاني، رهشام: هو ابن حسان. وأخرجه أبو داود برقم (2398) في الصوم: باب من أكل ناسياً، وأخرجه =

هنا [ك هذا]⁽¹⁾ في الأكل والشرب، ثبت في الوقاع؛ للاستواء في الركنية، بخلاف الصلاة؛ لأن هيئة الصلاة مذكّرة فلا يغلب النسيان، ولا مذكّر في الصوم [فيغلب النسيان]⁽²⁾، ولا فرق بين الفرض والنفل؛ لأن النص لم يفصل⁽³⁾، ولو كان مخطئا أو مكروها فعليه القضاء، خلافا للشافعي رحمته، فإنه يعتبر بالناسي، ولنا أنه لا يغلب وجوده، وعذر⁽⁴⁾ النسيان غالب، ولأن النسيان من قبل من له الحق والإكراه من قبل غيره فيفترقان، كالمقيد والمريض في حق قضاء الصلاة⁽⁵⁾.

في الملتقط: أفطر ناسيا فالأولى [له]⁽⁶⁾ أن يقضي ذلك [اليوم]⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

في الكبرى: رجل نظر إلى صائم يأكل ناسيا هل يسعه أن⁽⁹⁾ يذكره؟ إن رأى فيه قوة تمكنه⁽¹⁰⁾ أن يتم الصوم إلى الليل تكلموا [فيه]⁽¹¹⁾؛ والمختار أنه يكره، [و]⁽¹²⁾ له أن لا يخبره، حتى يجوز صومه عند الكل، وإن كان بحال يضعف⁽¹³⁾ بالصوم وإذا أكل يتقوى به على سائر الفرائض، يسعه أن لا يخبره؛ لأن ما يفعله بالصيام ليس بمعصية عند أكثر

اليهقي: 4/ 229، وأخرجه الدارقطني: 2/ 179 - 190 من طريق سعيد بن بشير، والترمذي برقم (721)، وأبو يعلى برقم (6038).

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (أ) وردت [يفضل].

(4) في (ب، ج) وردت [وعند].

(5) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 122، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 281، ابن الهمام،

شرح فتح القدير: 2/ 329. وينظر: الشافعي، الأم: 2/ 97، النووي، المجموع شرح المذهب: 6/ 324.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(8) شيخ زاده، مجمع الأنهر: 2/ 333.

(9) في (أ، ب) وردت [لا يذكره].

(10) في (أ، ب) وردت [يمكنه].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) في (أ) وردت [ويضعف].

العلماء، فالسكوت فيه لا يكون معصية؛ رجل يأكل ناسيا فليل له: إنك صائم، وهو لا يذكر، كان عليه القضاء، وهو المختار؛ لأن قول الواحد في باب الديانات حجة⁽¹⁾.

في النصاب: رجل أكل ناسيا في شهر رمضان، فليل له: إنك صائم فأكل كذلك وهو (أ/ 186) لا يذكر الصوم، كان عليه القضاء ولا كفارة عليه، وهو المختار؛ لأن قول [الواحد]⁽²⁾ في باب الديانات حجة في حق القضاء، دون الكفارة⁽³⁾.

هـ وقوله: وإن نام فاحتلم لم يفطر؛ لقوله ﷺ: ((ثلاث لا يفطرن)⁽⁴⁾ الصائم: القيء والحجامة والاحتلام))⁽⁵⁾ ولأنه⁽⁶⁾ لم يوجد صورة الجماع ولا معناه، وهو الإنزال عن شهوة بالمباشرة.

[قوله]:⁽⁷⁾ وكذلك⁽⁸⁾ إذا نظر إلى امرأة فأنزل؛ لما بينا، وصار كالمتفكر إذا أمتى، وكالمستمني بالكف على ما قالوا⁽⁹⁾.

في الخلاصة: ولو احتلم في نهار رمضان ثم أكل متعمدا عليه الكفارة، وإن كان جاهلا، كذلك روي عن أبي حنيفة رحمته في ظاهر الرواية، [وأ]⁽¹⁰⁾ عن محمد رحمته أنه لو استمنى فافتاه بالفطر، ثم أكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه، وهو الصحيح⁽¹¹⁾.

(1) الزبيدي، الجوهرية النيرة: 24 / 2.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(3) الزبيدي، الجوهرية النيرة: 24 / 2 الكاساني، الصنائع: 196 / 4.

(4) في (أ) وردت [يفطرون].

(5) أخرجه الدارقطني في السنن: 2 / 183 برقم (16) باب القبلة للصائم، وأخرجه الطبراني في الأوسط: 5 / 105 برقم (4806) باب من اسمه عبيد. وأخرج الترمذي (3 / 88): عن أبي سعيد الخدري وقال: حديث غير محفوظ، وأورده ابن حجر في التلخيص (2 / 194) وأفاض في ذكر رجوه إعلاله.

(6) في (ب، ج) وردت [فلأنه].

(7) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القدوري: ص 62.

(8) في (ج) وردت [كذا].

(9) المرغيناني، الهداية: 1 / 122، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3 / 284، الزبيدي، الجوهرية النيرة: 1 / 258.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) الكاساني، الصنائع: 4 / 203.

في النصاب: إذا أكل أو شرب أو جامع ناسيا، فظن أن ذلك فطره فأكل متعمدا لا كفارة عليه، فإن كان بلغه الحديث وعلم أن صومه لا يفسد بالنسيان، روي⁽¹⁾ عن أبي يوسف ومحمد ~~حيث~~ أنه⁽²⁾ يلزمه الكفارة، [وعن أبي حنيفة ~~حيث~~ لا يلزمه الكفارة]⁽³⁾ وهو الصحيح، واختلفوا في القضاء أنه على الفور أم على التراخي؟ والصحيح [أنه]⁽⁴⁾ على التراخي⁽⁵⁾.

هـ قوله: ولو أدهن لم يفطر⁽⁶⁾ لعدم المنافي، وكذا⁽⁷⁾ إذا احتجم لهذا ولما رويناه⁽⁸⁾.

[الكحل للصائم]

ولو اكتحل لم يفطر⁽⁹⁾؛ لأنه ليس بين العين والدماغ منفذ، والدمع يترشح كالعرق، والداخل من المسام لا يتنافى، كما إذا اغتسل بالماء البارد، ولا بأس بالكحل ودهن الشارب؛ لأنه نوع ارتفاق وهو ليس من محظور الصوم، وقد ندب⁽¹⁰⁾ النبي ﷺ إلى

(1) في (أ) وردت [وروي].

(2) في (أ، ج) وردت [لا] في هذا الموضع.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 141 / 1، فتاوى السغدي: 158 / 1، الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 24 / 2، الشيباني، الحجة: 327 / 2.

(6) لو دهن الصائم رأسه، أو شاربه لا يضره ذلك، وكذا لو اختضب بحناء، فوجد الطعم في حلقه لم يفسد صومه، ولا يجب عليه القضاء، إذ لا عبرة بما يكون من المسام. ينظر: مراقي الفلاح ص 361.

(7) في (ج) وردت [كذلك].

(8) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 122 / 1.

(9) إذا اكتحل الصائم بما يصل إلى جوفه فعند الحنفية والشافعية - وهو اختيار ابن تيمية - لا يفسد صومه، وإن وجد طعمه في حلقه، ولونه في نخامته، لأنه لم يصل إلى الجوف من منفذ مباشر؛ بل بطريق المسام. وقال المالكية، وهو المذهب عند الحنابلة: إنه يفسد صومه إذا وصل إلى الحلق. ينظر: فتح القدير 73 / 2، وحواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على التلخفة 3 / 402، 403، وكشاف القناع 2 / 286، والنووي 6 / 312.

(10) قال في السيوطي في جمع الجوامع 1 / 22079: «(من اكتحل بالإثم يوم عاشوراء لم يرمد أبداً)» الحاكم في التاريخ، والبيهقي في شعب الإيمان وضعفه عن ابن عباس، وأورده ابن

الاكتحال يوم عاشوراء⁽¹⁾ وإلى الصوم فيه⁽²⁾.

ولا بأس بالاكتحال للرجال إذا قصد به التداوي دون الزينة⁽³⁾، ويستحسن دهن الشارب إذا لم يكن من قصده الزينة؛ لأنه يعمل عمل الخضاب، ولا يفعل لتطويل اللحية إذا كان بالقدر المستون وهو القبضة⁽⁴⁾.

ب، أدهن على [وزن]⁽⁵⁾ افتعل، إذا تولى ذلك من نفسه من غير ذكر المفعول، فقلوه⁽⁶⁾: أدهن شارب خطاً، وقد دهن⁽⁷⁾ رأسه أو شاربّه إذا أطلاه بالدهن⁽⁸⁾.

اكتحل: تولى الكحل من نفسه، ومنه [قول الشاعر]:⁽⁹⁾

*** ليس التكحل في العينين كالكحل ***⁽¹⁰⁾

النجوزي في الموضوعات، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (3/ 367، رقم 3797) وقال: جوير ضعيف والضحك لم يلق ابن عباس.

(1) عاشوراء: هو اليوم العاشر من المحرم، لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه: أمر رسول الله ﷺ بصوم عاشوراء: يوم العاشر. ابن منظور، لسان العرب: 4/ 568، مادة (عشر)، والدر المختار 2/ 83، وكشاف القناع 2/ 338، والنوري، المجموع شرح المذهب 6/ 382، وحاشية القليوبي 2/ 73، وجواهر الإكليل 1/ 146، ابن قدامة، المغني: 3/ 174. حديث: "أمر رسول الله ﷺ بصوم عاشوراء يوم العاشر". أخرجه البخاري (فتح الباري 4/ 244) ومسلم (2/ 795) والترمذي (119) واللفظ له.

(2) البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 284، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 123، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 330.

(3) في (أ) وردت [الزينة].

(4) البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 307، الزيلعي، تبيين الحقائق: 4/ 124.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ، ب) وردت [قلوله].

(7) في (أ) وردت [أدهن].

(8) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 2/ 271، مادة (دهن).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) عجز بيت للمنتبي من قصيدته المشهورة التي مطلعها:

أجاب دُمعي وما الذّاعي سزى طلل دُعا قُلباه قبل التركب والإيل

وصدر البيت قوله:

كحل عينه كحلاً؛ من باب طلب، وكحلها تكحياً؛ مثله⁽¹⁾.

في الشامل البيهقي: الكحل لا يفطر وإن وجد طعمه في حلقه؛ لأن المفطر أن⁽²⁾ يصل إلى جوفه، والطعم عرضة لا ذاته.

في [أروضة العلماء]⁽³⁾؛ اختلف الناس في الاكتحال في يوم عاشوراء، قال بعضهم: يجوز، واحتجوا بقوله ﷺ: ((من اكتحل يوم عاشوراء لم ترمد عيناه أبداً))⁽⁴⁾ وقال بعضهم: لا يجوز، واحتجوا وقالوا: لأن الحسين بن علي عليه السلام قتل يوم عاشوراء، واكتحل يزيد بن معاوية من دمه؛ وقال بعضهم: لا بل اكتحل من الإثم ليقر عينه، لينظر إلى الحسين [القتيل]⁽⁵⁾، فكرهوا ذلك^{(6)×(7)}.

في فرائد الجامع الصغير⁽⁸⁾: ولا بأس بالكحل ودهن الشارب للصائم؛ لما روي عن أنس بن مالك عليه السلام أنه قال: (لم يكره رسول الله ﷺ الكحل)⁽⁹⁾، وقالت عائشة

لأن جلتك جلتكم لا تكلفكم ليس التكلل في الغنيين كالكلل

دراوين الشعر العربي على مر العصور: 329 / 47، وينظر: بئمة الدهر: 61 / 1 ديوان المتنبى وشرحه: 248 / 1 خزائن الأدب وغاية الأرب: 189 / 1 جواهر الأدب: 48 / 2.

(1) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 377 / 4، مادة (ك ح ل).

(2) في (أ) وردت [لم]، وفي (ب) وردت [ما].

(3) في (ب) وردت [فوائد الجامع الصغير].

(4) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: 367 / 3 برقم (3797) وقال: جويز ضعيف والضحاك لم يلق ابن عباس. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) في (أ) وردت [لهذا].

(7) الباهرقي، العناية شرح الهداية: 286 / 3، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 346 / 2. والأثر ورد مقاربا في البحر المنير في تخريج الأحاديث والآثار: 135 / 5.

(8) وهو لأبي بكر: محمد بن أحمد بن عمر الشيبير بالصدر الشهيد، على الجامع الصغير في الفروع لمحمد بن الحسن الشيباني. ولم أعره عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 563 / 1.

(9) في (أ) وردت [عليه السلام].

(10) أخرجه بمعناه البيهقي في الكبرى برقم (3341) 225 / 2 باب في عورة المرأة الحرة، والترمذي في سننه برقم (658) 172 / 3 باب ما جاء في الكحل للصائم. وقال أبو عيسى: حديث أنس

ليس بالحديث القوي ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب منه شيء.

ج: (ربما اكتحل رسول الله ﷺ وهو صائم)⁽¹⁾، وعن أبي رافع⁽²⁾ قال: (دعا⁽³⁾ رسول الله ﷺ بكحل⁽⁴⁾ الإثم واكتحل به)⁽⁵⁾، وعن رسول الله ﷺ: (أنه خرج من بيت أم سلمة⁽⁶⁾ ج: في رمضان وعينه مملوءتان كحلا)⁽⁷⁾، وعنه⁽⁸⁾: (أنه خرج من بيتها يوم عاشوراء وعينه كذلك)⁽⁹⁾؛ ولأن الأمة قاطبة اجتمعت على الاكتحال يوم عاشوراء، وقد نذب رسول الله ﷺ [صوم يوم] عاشوراء⁽¹⁰⁾ والاكتحال فيه، فدل أنه لا بأس به،

(1) أخرجه البيهقي في الكبرى برقم (8518) 4/ 262 باب الصائم يكتحل، وابن ماجه في سننه برقم (1668) 5/ 189 باب ما جاء في السراك والكحل للصائم، وأبو يعلى في مسنده برقم (4792) 8/ 225 باب تابع مسند عائشة، وقال بعده: قال حسين سليم أسد: إسناده ضعيف.

(2) هو أسلم، مولى رسول الله ﷺ، أبو رافع، غلبت عليه كنيته. واختلف في اسمه فقيل: أسلم، وهو أشهر ما قيل فيه. وقيل: اسمه إبراهيم. وقيل: اسمه هرمز. والله أعلم. كان قبطياً، وكان عبداً للعباس بن عبد المطلب فوهبه للنبي ﷺ، فلما بشر أبو رافع النبي ﷺ بإسلام العباس اعتقه. شهد أبو رافع أحدًا وما بعدها. مات بالمدينة آخر خلافة عثمان رضي الله عنه سنة (35هـ). ينظر ترجمته في: أسد الغابة 1/ 77، والاستيعاب 1/ 83، وابن حجر، الإصابة 1/ 15.

(3) في جميع النسخ وردت [دعى] بالمقصورة، وبما أن مضارعها يدعو، فالصحيح أن يكتب الماضي بالمدودة.

(4) في (أ، ب) وردت [لكحل].

(5) لم أعر عليه بهذا الإسناد، إنما ورد بأسانيد مختلفة منها ما أخرجه البيهقي في الكبرى عن عبد الرحمن أبي النعمان الأنصاري عن أبيه عن جده، برقم (8519) 4/ 262.

(6) هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله، المخزومية. أم المؤمنين. ممن أسلم فديئاً، ومن المهاجرات الأول. تزوجها النبي ﷺ سنة أربع من الهجرة، بعد أن توفي زوجها أبو سلمة بن عبد الأسد. كانت أم سلمة موصوفة بالعقل البالغ والرأي الصائب. روت عن النبي ﷺ وأبي سلمة وقاطمة الزهراء. وأخذ عنها كثيرون. تنقل كتب الحديث لها قريبا من مائة فتيا و378 حديثا. توفيت سنة (59هـ). ينظر ترجمتها في: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة 4/ 458؛ وابن سعد، الطبقات 8/ 160؛ والذهبي، سير أعلام النبلاء: 2/ 142.

(7) أخرجه الحارث في مسنده - زوائد الهيثمي، برقم (582) 2/ 613 باب الكحل للصائم.

(8) أخرجه بمعناه الحارث في مسنده - زوائد الهيثمي، برقم (582) 2/ 613 باب الكحل للصائم.

(9) ما بين المعقوفين ماقط من نسخة (ب)، وفي (ج) وردت [يصوم] بدل ما بين المعقوفين.

(10) حديث نذب صوم يوم عاشوراء أخرجه مسلم في صحيحه برقم (1903) 5/ 564 باب صوم يوم عاشوراء.

ولا يقال: روى معبد بن هوزة الأنصاري⁽¹⁾ عن النبي ﷺ أنه قال: ((عليكم بالإئتمد المروح⁽²⁾ وقت النوم وليتقه الصائم))⁽³⁾ لأننا نقول: هذا حديث ورد على طريق التعطف والإشفاق؛ لأن للصوم تأثيراً في إبراث اليبوسة والأئتمد كذلك، فإذا اجتمعا ضره ذلك، على أنه الأخذ بما رويناه أولى لشهرتها⁽⁴⁾.

في الكبرى: لا بأس بالاكتحال [للصائم]⁽⁵⁾ يوم عاشوراء، هو المختار؛ لأن النبي ﷺ كحلته أم سلمة رضي الله عنها يوم عاشوراء⁽⁶⁾.

في الجامع الصغير الخاني: إذا اكتحل الصائم لا يفسد صومه وإن وجد [طعمه]⁽⁷⁾ [في حلقه، وقيل]⁽⁸⁾ على قول ابن أبي ليلى رحمته الله فسد صومه وجد طعمه أو لم يجد⁽⁹⁾، وقال مالك رحمته الله: إن وجد طعمه في حلقه فسد صومه، وإلا فلا، والصحيح قولنا؛ لما⁽¹⁰⁾ روي أن النبي ﷺ اكتحل وهو صائم، ولأنه لا يصل إلى الجوف؛ لأن ليس بينهما منفذ، وما يخرج من الدمع يخرج على وجه الترشيح⁽¹¹⁾⁽¹²⁾.

(1) معبد بن هوزة الأنصاري جد أبي النعمان الأنصاري. له صحبة، روى عن النبي ﷺ في الاكتحال بالإئتمد عند النوم. أسد الغابة: ص 1032، ابن عبد البر، الاستيعاب: ص 499.

(2) في (أ) وردت [المروح].

(3) أخرجه الحاكم في المستدرک بلفظ (عليكم بالإئتمد فإنه ينبت الشعر ويجلو البص) 4/ 230 برقم (7462) وقال عنه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعليق الذهبي في التلخيص: صحيح. وأخرجه البيهقي في الكبرى: 4/ 261 برقم (8516) باب الصائم يكتحل.

(4) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 346.

(5) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

(6) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 126، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 286.

(7) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ج).

(9) في (ب) وردت [يرجد].

(10) في (ب) وردت [لما].

(11) في (أ، ج) وردت [الترشح].

(12) الكاساني، الصنائع: 4/ 218، والمدونة: 1/ 269.

في الملتقط: يستحب أن يصوم قبل يوم عاشوراء⁽¹⁾ [يوماً]⁽²⁾ وبعده يوماً، خلافاً لأهل الكتاب⁽³⁾.

(1) صوم يوم عاشوراء مستنون، أو مستحب، كصوم يوم تاسرعاء، فقد روي أن النبي ﷺ كان يصوم عاشوراء، وقال عليه الصلاة والسلام: ((صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده، وصيام يوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله))، وفي رواية لمسلم أن رسول الله ﷺ قال: ((فإذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع)) قال ابن عباس: فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله ﷺ. وفي فضل يوم عاشوراء، وحكمة مشروعية الصيام فيه قال ابن عباس رضي الله عنه: قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء، فقال: ((ما هذا؟)) قالوا: هذا يوم صالح، هذا يوم نجى الله بني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى، قال: ((أنا أحق بموسى منكم، فصامه وأمر بصيامه)). ومعنى تكفير سنة: أي ذنوب سنة من الصغائر، فإن لم يكن صغائر خفف من كبائر السنة وذلك التخفيف موكول لفضل الله، فإن لم يكن كبائر رفع له درجات. وعن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنه يقول في يوم عاشوراء: خالفوا اليهود وصوموا التاسع والعاشر. وقد ذكر العلماء في حكمة استحباب صيام تاسرعاء مع صيام عاشوراء أوجهها. أحدها: أن المراد منه مخالفة اليهود في اقتصارهم على العاشر. والثاني: أن المراد وصل يوم عاشوراء بصوم. والثالث: الاحتياط في صوم العاشر خشية نقص الهلال ووقوع غلط، فيكون التاسع في العدد هو العاشر في نفس الأمر. ينظر: حاشية ابن عابدين 2/ 83، حاشية الدسوقي 1/ 16، مواهب الجليل 2/ 406، جواهر الإكليل 1/ 146، شرح الزرقاني 2/ 197، الثنوي، المجموع شرح المذهب 6/ 382، 383، والمهذب في فقه الإمام الشافعي 1/ 195، روضة الطالبين 2/ 387، حاشية القليوبي 2/ 73، ابن قدامة، المغني: 3/ 174 ط. الرياض الحديثة، كشاف القناع 2/ 338 - 339، نزهة المتقين 2/ 885 - 886. وحديث: (أن النبي ﷺ كان يصوم عاشوراء...) أخرجه مسلم (4/ 792) من حديث عائشة. وحديث: (صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة...) أخرجه مسلم (4/ 818 - 819) من حديث أبي قتادة. وحديث: (قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء). أخرجه البخاري (فتح الباري 4/ 244) ومسلم (4/ 795) من حديث ابن عباس واللفظ للبخاري. وأثر ابن عباس 'خالفوا اليهود وصوموا التاسع والعاشر'. أخرجه عبد الرزاق في المصنف (4/ 287).

(2) ما بين المعفوقتين ساقط من نسخة (ب).

(3) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 350، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 128.

في النصاب: ولا بأس للصائم أن يستقع في الماء، ويصب الماء على بدنه ووجهه ورأسه، وأن يلتف⁽¹⁾ بالثوب المبلول، هو المختار؛ لما روي عن النبي ﷺ: (أنه صب على رأسه ماء من⁽²⁾ شدة الحر وهو صائم)⁽³⁾، وعن ابن عمر⁽⁴⁾ رضي الله عنه: أنه كان يبل الثوب ويتلف به⁽⁵⁾ وهو صائم⁽⁶⁾، ولأنه ليس فيه تعريض الصرم على الفساد⁽⁷⁾.
 ما قوله: وإن أنزل بقبلة⁽⁸⁾ أو لمس⁽⁹⁾ فعليه القضاء⁽¹⁰⁾ دون الكفارة لوجود معنى الجماع ووجود المنافي صورة و⁽¹¹⁾ معنى، يكفي لإيجاب القضاء احتياطاً، أما الكفارة فتفتقر إلى كمال الجنائية؛ لأنها تندرج بالشبهات، كالحدود⁽¹²⁾.
 هـ⁽¹³⁾، قوله: إذا أمن على نفسه (أ/ 187) قيل: أراد به الأمن من الوقوع في الوقاع، وقيل أراد به الأمن من خروج المنى، وروي أن شيخاً جاء إلى ابن عباس رضي الله عنه فسأله عن هذه المسألة، فأباحه، ثم جاء شاب فسأله عن ذلك، فكرهه، فقال الشاب: أليس⁽¹⁴⁾ ديني ودينه واحداً؟ فقال: إنه شيخ وأنت شاب⁽¹⁵⁾.

(1) في (أ، ج) وردت [يتلف].

(2) في (ب) وردت [في].

(3) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة رضي الله عنه برقم (1578) 1/ 597 كتاب الصوم، وجاء بعده: هذا حديث له أصل في الموطأ فإن كان محمد بن نعيم السعدي حفظه هكذا فإنه صحيح على شرط الشيخين.

(4) في (ب) وردت [عباس].

(5) في (أ) وردت [عليه].

(6) الأثر ورد في مشكاة المصابيح مع شرحه مرعاة المفاتيح: 6/ 1041.

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 650.

(8) في (أ) وردت [القبلة].

(9) في (ب) وردت [لمس].

(10) في (ب) وردت [الكفارة].

(11) في (ب، ج) وردت [أو].

(12) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 123، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 286، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 85، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 40، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 86.

(13) في (أ، ج) وردت [م].

(14) في (ب) وردت [ليس].

(15) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 123، والأثر ورد في الموطأ: 2/ 165، باب القبلة للصائم.

هـ قوله: ولا بأس بالقبلة إذا أمن من نفسه، أي: الجماع أو الإنزال، ويكره إن لم⁽¹⁾ يأمن؛ لأن [عينه ليس بفطر، وربما يصير فطرا بـ]⁽²⁾ عاقبته، [فإن⁽³⁾ أمن يعتبر عينه وأبيع له، وإن لم يأمن يعتبر عاقبته]⁽⁴⁾ ويكره [له]⁽⁵⁾، والشافعي رحمته أطلق فيه في الحالين، والحجة عليه ما ذكرنا⁽⁶⁾.

والمباشرة: مثل التقييل في ظاهر الرواية، وعن محمد رحمته أنه كره المباشرة الفاحشة؛ لأن قل ما يخلو عن الفتنة⁽⁷⁾.

في الجامع الصغير الأوزجندي: وقال سعيد بن جبير⁽⁸⁾ رحمته: يفسد صومه بالمعانقة والتقييل والمباشرة، وهذا ليس بصحيح؛ لما روي عن عائشة رضي الله عنها: أن⁽⁹⁾ النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل [بعض]⁽¹⁰⁾ نسائه وهو صائم⁽¹¹⁾.

ب، ذرعه القيء: سبق إلى فيه وغلبه فخرج⁽¹²⁾ منه، وقيل: غشيه من غير تعمّد، من باب مَنَعَ، استقاء وتقيأ: تكلف القيء، قاء ما أكل: بقي قياً إذا ألقاه وقياً غيره⁽¹³⁾.

(1) في (أ) وردت [لا].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (ج) وردت [إذا].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 123. الشافعي، الأم: 2 / 98، الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 3 / 440.

(7) الزيلعي، نيين الحقائق: 4 / 87.

(8) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، مولاهم. كوفي. من كبار التابعين. أخذ عن أبيه وغيرهما من الصحابة. خرج على الأمرين مع ابن الأشعث؛ فظفر به الحجاج فقتله صبرا سنة (95هـ). ينظر ترجمته في: تهذيب التهذيب 4 / 11 - 14.

(9) في (أ) وردت [عن].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(11) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: 5 / 406، برقم (1851)، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة...

(12) في (أ) وردت [فخرج].

(13) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4 / 185 مادة (ذ ر ع).

هـ، قوله: وإن ذرعه القيء لم يفطر؛ لقوله ﷺ: «(من قاء فلا قضاء عليه ومن استقاء عمدا فعليه القضاء)»⁽¹⁾.

في الجامع الصغير الأوزجندی⁽²⁾: الصائم إذا قلص⁽³⁾ أقل من ملء فيه فعاد بعضه وهو ذاكر لصومه فإنه لا شيء [عليه]⁽⁴⁾، وإن أعاد فسد صومه عند محمد رحمته؛ [الوجود]⁽⁵⁾ الفعل منه، وعند أبي يوسف رحمته لا شيء عليه؛ لأنه ليس بخارج شرعا حتى لا يوجب انتقاض الطهارة، وإنما يتصور الإدخال بعد الخروج، فإذا لم يوصف بالخروج لا يوصف بالإدخال، والصحيح في هذه المسألة قول أبي يوسف رحمته⁽⁶⁾.

وإن قاء⁽⁷⁾ ملء الفم فعاد⁽⁸⁾ بعضه وهو ذاكر لصومه فسد صومه عند أبي يوسف رحمته؛ لأن ملء الفم خارج، وعوده بمنزلة صب الماء في جوفه، وعند محمد رحمته لا يفسد؛ لأن⁽⁹⁾ الفطر لم يوجد منه لا صورة ولا معنى؛ لأن هذا لا يصلح غذاء ولا

(1) أخرجه مالك في الموطأ بلفظ: (من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القيء فليس عليه شيء) 2/ 173 برقم (357) وقال عنه محقق الموطأ د. تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة في الهامش: (ويؤيده قوله ﷺ: من قاء فلا قضاء عليه ومن استقاء عمدا فعليه القضاء. أخرجه أصحاب السنن الأربعة والدارمي وابن حبان والحاكم وصححه والطحاوي والدارقطني وغيرهم من حديث أبي هريرة وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين وقال الترمذي: حسن غريب وأخرجه أبو يعلى وإسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة. وفي بعض طرق مقال يرتفع بضم بعضها مع بعض) إلا أنني لم أعر عليه بهذا اللفظ في كتب السنن، ولعله بلفظ آخر.

(2) الطحاوي، شرح معاني الآثار: 3/ 62.

(3) القلص: ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء فإذا غلب فهو القيء. ابن منظور، لسان العرب: 6/ 179 مادة (قلص).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) اللكنوي، النافع الكبير: 1/ 139، الكاساني، الصنائع: 2/ 450، الزيلعي، تبين الحقائق: 1/ 34.

(7) في (أ، ج) وردت [قلص].

(8) في (ب) وردت [قواء].

(9) في (ب) وردت [ولأن].

يتغذى به عادة، والصحيح في هذه المسألة قول محمد رحمته، وإن أعاد⁽¹⁾ ملء الفم فسد بالإجماع؛ لوجود إدخاله⁽²⁾ بعض الخروج، فيتحقق صورة الفطر⁽³⁾.

في الزاد: قوله: وإن ابتلع الحصة أو النواة أو الحديد أفطر، وعليه القضاء؛ لوجود الأكل صورة ولا كفارة عليه؛ لأنه في معنى ما ورد به النص بإيجاب الكفارة [عليه]⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

هـ، ولو دخل حلقه ذباب⁽⁶⁾ وهو ذاكر لصومه لم يفطر، وفي القياس يفسد صومه؛ لوصول المفطر⁽⁷⁾ إلى جوفه وإن كان لا⁽⁸⁾ يتغذى به كالتراب والحصة، وجه الاستحسان: أنه لا يستطاع⁽⁹⁾ الامتناع عنه، فأشبه الغبار والدخان، واختلفوا في المطر والثلج، والأصح أنه يفسد؛ لإمكان الامتناع [عنه]⁽¹⁰⁾ إذا أواه خيمة أو سقف⁽¹¹⁾.
في الذخيرة: صائم تمضمض فدخل الماء حلقه، إن كان ذاكرًا لصومه أفطر، وإن كان ناسيًا فلا شيء عليه، وهو المختار⁽¹²⁾.

(1) في (ب) وردت [قاء].

(2) في (أ) وردت [الإدخال]، وفي (ج) وردت [إدخال].

(3) السرخسي، المبسوط: 3/ 103، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 123، الكاساني، الصنائع: 120/ 1.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) المرغيناني، الهداية: 1/ 124، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 32.

(6) إذا دخل حلق الصائم غبار أو ذباب أو دخان بنفسه، بلا صنعه، ولو كان الصائم ذاكرًا لصومه، لم يفطر إجماعًا - كما قال ابن جزى - لعدم قدرته على الامتناع عنه، ولا يمكن الاحتراز منه. وكذلك إذا دخل الدمع حلقه وكان قليلًا نحو الفطرة أو القطرتين فإنه لا يفسد صومه؛ لأن التحرز منه غير ممكن. وإن كان كثيرًا حتى وجد ملوحتة في جميع فمه وابتلعه فسد صومه. ينظر: الدر المختار ورد المختار 2/ 103، والطحطاوي، مراقي الفلاح: ص 368.

(7) في (ب) وردت [الفطر].

(8) في (ب، ج) وردت [ما].

(9) في (ب) وردت [يستطيع].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 123.

(12) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 649.

في الكبرى: والدم إذا خرج من الأسنان ودخل الحلق والرجل صائم، فإن [كان]⁽¹⁾ الغلبة⁽²⁾ للبزاق⁽³⁾ لا يضره، وإن كان الدم غالباً يلزمه القضاء دون الكفارة؛ لأن للغالب حكم الكل، وإن كان سواء يجب أن تكون⁽⁴⁾ المسألة على [القياس والاستحسان على]⁽⁵⁾ قياس الطهارة يلزمه القضاء استحساناً، ترجيحاً للفساد احتياطاً⁽⁶⁾.

عمل عمل الإبريسم⁽⁷⁾ [فادخل الإبريسم]⁽⁸⁾ في فمه، فخرجت خضرة الصبغ أو حمرة أو صفرة فاختلط بالريق⁽⁹⁾ فصار الريق أخضراً أو أحمر أو أصفر فابتلع الصائم هذا الريق وهو ذاك لصومه فطره؛ لأنه أكل الصبغ⁽¹⁰⁾.
إذا دخل الدمع⁽¹¹⁾ فم الصائم، فإن كان قليلاً كالقطرة والقطرتين ونحو ذلك لم يفسد صومه؛ لأنه لا يمكن التحرز عنه، وإن كان كثيراً حتى وجد ملوحتة في جميع فمه واجتمع شيء [كثير]⁽¹²⁾ وابتلعه يفسد؛ لأن هذا مما يمكن التحرز عنه، وكذلك الجواب في عرق الوجه إذا دخل فم الصائم⁽¹³⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (ج) وردت [غلبه].

(3) في (ج) وردت [البزاق].

(4) في (أ) وردت [يكون].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 643.

(7) الإبريسم: البرسام بالكسر: علة يهذى فيها. يرسم بالضم فهو مبرسم. والإبريسم بفتح السين وضمها: الحرير أو معرب مفرج مسخن للبدن معتدل مقو للبصر إذا اكتحل به. والبرسيم بالكسر: حب القروط شبيه بالرطبة أو أجمل منها. القاموس المحيط: ص 1395 مادة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) في (ب) وردت [الريق].

(10) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 644.

(11) في (ب، ج) وردت [الدموع].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 643.

في الصغرى والنصاب والخلاصة: الصائم إذا ابتلع سمسة بين أسنانه لا يفسد صومه، ولو تناولها من خارج فهو على التفصيل: إن ابتلعها من غير مضغ يفسد صومه، وإن مضغها لا يفسد صومه؛ لأنها بالمضغ تلاشى، وفي الجامع الصغير قال: وفي وجوب الكفارة إذا ابتلعها كلام، قال الصدر الشهيد رحمته: المختار أنه يجب الكفارة؛ لأنها من جنس ما يتغذى به ⁽¹⁾.

أفي الخلاصة: صائم أكل الطعام فبقي اللحم بين أسنانه وأكله، فإن كان قليلا لا يفسد صومه، وإن كان كثيرا يفسد، والكثير قدر الحمص، ولو أدخل ذلك القدر في فمه فابتلعه متعمدا عليه القضاء والكفارة، وإن أخرجه وأخذه بيده ثم ابتلعه يجب أن يفسد صومه، وفي الكفارة أقاويل أربعة، والأصح أنه لا يجب الكفارة، وعلى هذا رجل أخذ لقمة من الخبز ليأكل وهو ناس فلما مضغه تذكر أنه صائم، فابتلعها وهو ذاكر، إن ابتلعها قبل أن يخرجها ثم أعادها فلا كفارة عليه، به أخذ الفقيه رحمته، قال رحمته: ذكر الأقاويل الأربعة ولم يبينها وإنما بين ذلك في (أ/ 188) شرح الطحاوي، والمذكور فيها: وقال بعضهم: لا كفارة عليه، وقال بعضهم: إن ابتلعها قبل أن يخرج من فمه فلا كفارة عليه، وإن أخرجه من فمه ثم أعادها فابتلعها فعليه الكفارة، قال بعضهم: إن ابتلعها قبل أن يخرج فعليه الكفارة، وإن أخرجه ثم أعادها فلا كفارة عليه، قال الفقيه أبو الليث رحمته: هذا القول أصح؛ لأنه لما أخرجه صار بحال يعاف عنه، وما دام في فمه يتلذذ به ⁽²⁾.

في الجامع الصغير الأوزجندي: وإن أكل الحنطة ⁽³⁾ كما هي، ذكر في النوادر لا كفارة عليه، قالوا: هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمتهما، وأما على قول أبي حنيفة رحمته

(1) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 35 البائري، العناية شرح الهداية: 3/ 288، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 642.

(2) الكاساني، الصنائع: 4/ 198، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 333.

(3) تناول ما لا يؤكل عادة كالتراب والحصى، والدقيق غير المخلوط - على الصحيح - والحبوب النيئة، كالقمح والشعير والحمص والعدس، والثمار الفجة التي لا تؤكل قبل النضج، كالسفرجل والجوز، وكذا تناول ملح كثير دفعة واحدة بوجوب القضاء دون الكفارة، أما إذا أكله على دفعات، بتناول دفعة قليلة، في كل مرة، فيجب القضاء والكفارة عند الحنفية. أما في أكل نواة أو قطن أو ورق، أو ابتلاع حصاة، أو حديد أو ذهب أو فضة، وكذا شرب ما لا يشرب من السوائل كالبترول

عليه الكفارة، بناء على مسألة اليمين، والصحيح عليه الكفارة عند الكل، وإن أكل طينا أرمنيا، قال أبو حنيفة رحمه الله: لا كفارة عليه، وذكر في نواذر هشام وابن رستم: أن عليه الكفارة، وكذا كل طين تؤكل للدواء، وعليه الفتوى⁽¹⁾.

في التهذيب: ولو ابتلع هليلجة⁽²⁾ فيه روايتان، والصحيح أنه يجب الكفارة، وعن محمد رحمه الله في الطين الأرمني⁽³⁾: أنه تجب؛ لأنه يؤكل للتداوي⁽⁴⁾.

في الظهيرية: إذا أكل الطين الذي يغسل به الرأس فسد صومه، وإن كان اعتاد أكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة⁽⁵⁾.

في الذخيرة والخلاصة: وإذا أكل الملح وحده، فقد قيل: تلزمه الكفارة، وقيل بخلافه، وقيل: في وجوب الكفارة اختلاف المشايخ، قال الصدر الشهيد رحمه الله: والصحيح أنه يجب الكفارة وهو المختار⁽⁶⁾.

في الكبرى: الصائم إذا ابتلع سمسة بين أسنانه لم يتقض صومه؛ لأنه قليل فجعل بمنزلة الريق، وإن تناولها من الخارج انتقض صومه، تكلموا في وجوب الكفارة والمختار أنه تجب إن ابتلعها ولم يمضغها لأنه من جنس ما يتغذى⁽⁷⁾.

فالقضاء دون كفارة لقصور الجنابة بسبب الاستفزاز والعيافة ومنافة الطبع، فأنعدم معنى الفطر، وهو بإيصال ما فيه نفع البدن إلى الجوف، سواء أكان مما يتغذى به أم يتداوى به. ولأن هذه المذكورات ليست غذائية، ولا في معنى الغذاء - كما يقول الطحاري - ولتحقق الإنطار في الصورة، وهو الابتلاع. قال ابن عباس رحمهما: الفطر مما دخل. وقال الزيلعي: كل ما لا يتغذى به، ولا يتداوى به عادة، لا يوجب الكفارة. ينظر: حاشية الطحطاري على مراقبي الفلاح ص 367، تبين الحقائق 1/ 326، والدودير، الشرح الكبير 1/ 523، وحاشية البجيرمي 2/ 328، وكشاف القناع: 2/ 317 وما بعدها.

(1) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 647، السرخسي، المبسوط: 3/ 253.

(2) الإهليلجة: نوع من الأدوية، الزبيدي، تاج العروس: 1/ 1539، تهذيب اللغة: 6/ 36.

(3) طين أرمني: بالفتح منسوب إلى أرمن، جيل من الناس سمي به بلدهم. المغرب: 2/ 400.

(4) الشيباني، المبسوط: 2/ 326، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 1/ 412.

(5) السرخسي، المبسوط: 4/ 116، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 34.

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 1/ 273.

(7) ما بين المعقوفتين - على طوله - ساقط من نسخة (ب، ج).

إذا أكل شحما غير مطبوخ يلزمه القضاء بالاتفاق، وهل يلزمه الكفارة؟ تكلموا، والمختار أنه تلزمه⁽¹⁾، وإن أكل لحما غير مطبوخ يلزمه القضاء والكفارة بالاتفاق؛ لأن الشحم القديم مما يتغذى به كاللحم القديم⁽²⁾.

هـ⁽³⁾، قوله ومن جامع عامدا في أحد⁽⁴⁾ السيلين، فعليه الكفارة⁽⁵⁾، استندراكا⁽⁶⁾ للمصلحة⁽⁷⁾ الفائتة، و⁽⁸⁾الكفارة لتكامل الجنابة، ولا يشترط الإنزال في المحلين اعتبارا بالاعتسال؛ [و]⁽⁹⁾هذا لأن قضاء الشهوة يتحقق دونه، وإنما ذلك سبع⁽¹⁰⁾، وعن أبي حنيفة **حيث** أنه لا تجب⁽¹¹⁾ الكفارة [بالإجماع]⁽¹²⁾ في الموضع المكروء، اعتبارا بالحد عنده، والأصح أنه يجب⁽¹³⁾؛ لأن الجنابة متكاملة لقضاء⁽¹⁴⁾ الشهوة، ولو جامع ميتة أو بهيمة فلا كفارة عليه أنزل أو لم ينزل، خلافا للشافعي **حيث**؛ لأن الجنابة تكاملها بانقضاء الشهوة في محل مشتهى، ولم يوجد، ثم عندنا كما تجب⁽¹⁵⁾ الكفارة بالوقاع على الرجل، تجب⁽¹⁶⁾ على المرأة، وقال الشافعي **حيث** في قول: لا

(1) في (أ) وردت [يلزمه].

(2) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 123، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 288، ابن عازز، المحيط البرهاني: 2/ 642، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 255.

(3) في (ب) وردت [م].

(4) في (ب) وردت [أحدي].

(5) في (ب) وردت [القضاء].

(6) في (ب) وردت [واستندراكا].

(7) في (ب) وردت [المسألة].

(8) في (ب) وردت [و].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) في (ج) وردت [تبع].

(11) في (ب، ج) وردت [يجب].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) في (أ) وردت [تجب].

(14) في (ب) وردت [يقضاء].

(15) في (ب) وردت [يجب].

(16) في (ب) وردت [يجب].

تجب⁽¹⁾ عليها⁽²⁾؛ لأنها متعلقة بالجماع وهو فعله، وإنما هي محل للفعل⁽³⁾، وفي قول يتحمل عنها الرجل اعتبارا بماء الاغتسال، ولنا قوله ﷺ: ((من أفطر [في رمضان]⁽⁴⁾ فعليه ما على المظاهر⁽⁵⁾))⁽⁶⁾ وكلمة من يتنظم الإناث؛ ولأن السبب جنائية الإفساد نفس الوقاع، وقد شاركته فيها، ولا يحتمل⁽⁷⁾ لأنها عبادة أو عقوبة، ولا⁽⁸⁾ يجري⁽⁹⁾ فيهما⁽¹⁰⁾ التحمل⁽¹¹⁾.

ولو أكل أو⁽¹²⁾ شرب مما يتغذى [به]⁽¹³⁾ أو يتداوى به فعليه القضاء والكفارة، وقال الشافعي رحمه الله: لا كفارة عليه؛ لأنها شرعت [في الوقاع]⁽¹⁴⁾ بخلاف القياس، لارتفاع⁽¹⁵⁾ الذنب بالتوبة، فلا يقاس عليه غيره، ولنا: أن الكفارة تعلقت بجنائية الإفطار في رمضان على وجه الكمال، وقد تحققت، وبإيجاب الاعتاق تكفيرا عرف أن التوبة غير مكفرة لهذه الجنائية، ثم قال: والكفارة مثل كفارة الظهار، ولما روينا، ولحديث⁽¹⁶⁾

(1) في (ب، ج) وردت [يجب].

(2) في (ب) وردت [عليه].

(3) في (ب، ج) وردت [الفعل].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (أ) وردت [الظاهر].

(6) لم أجده إلا في نص الرأية 2 / 449 كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، وقال بعده: حديث غريب بهذا اللفظ؛ ومرفأة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 6 / 313.

(7) في (أ، ج) وردت [تحمل].

(8) في (أ) وردت [فلا].

(9) في (أ) وردت [تجري].

(10) في (أ) وردت [فيها].

(11) المرغيناني، الهداية: 1 / 124، البائرتي، العناية شرح الهداية: 3 / 293، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 83، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 328. الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 3 / 424، التروي، المجموع شرح المذهب: 6 / 287.

(12) في (أ، ب) وردت [ر].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(15) في (ج) وردت [لاعتبار].

(16) في (أ) وردت [الحديث].

الأعرابي فإنه قال: يا رسول الله هلكت وأهلك!! فقال: ((ماذا صنعت؟)) فقال: وقعت امرأتي في نهار رمضان متعمدا، فقال: ((أعتق رقبة)) فقال: لا أملك إلا رقبتي هذه، فقال: ((صم شهرين متتابعين)) فقال: وهل جاعني ما جاعني إلا من الصوم؟! فقال: ((أطعم ستين مسكينا)) فقال: لا أجد، فأمر رسول الله ﷺ أن يؤتى بغرف⁽¹⁾ من تمر ويروى بعزق⁽²⁾ فيه خمسة عشر صاعا، [وقال: ((فرقتها)]⁽³⁾ على المساكين))، فقال⁽⁴⁾ والله ليس بين لابتي المدينة [أحد]⁽⁵⁾ أخرج مني ومن عيالي، فقال: ((كل أنت وعيالك يجزيك ولا يجزي أحدا من بعدك))⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

وهو حجة على الشافعي رحمه الله في قوله⁽⁸⁾ بخير؛ لأن مقتضاء الترتيب⁽⁹⁾، وعلى مالك رحمه الله في [نفي]⁽¹⁰⁾ التابع؛ للنص عليه⁽¹¹⁾.

(1) في (أ) وردت [يفرق].

(2) في (ب) وردت [يفرق].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (ب، ج) وردت [قال الأعرابي].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) أخرجه البخاري بلفظ: (عن أبي هريرة أن رجلا أنظر في رمضان، فأمره النبي ﷺ أن يكفر بعنق رقبة، أو صيام شهرين، أو إطعام ستين مسكينا. قال: لا أجد، فأتى النبي ﷺ بعزق تمر، فقال: "خذ هذا. فتصدق به". فقال: يا رسول الله، ما أجد أحدا أخرج مني، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: "كله" برقم (2600) ومسلم برقم (1111)، وأخرجه بلفظ: (عن أبي هريرة: أن رجلا أتى النبي ﷺ - فقال: يا رسول الله إني زفعت بالمرأى في رمضان. فقال: (أعتق رقبة). قال: لا أجدها قال: (صم شهرين متتابعين). قال: لا أستطيع قال: (أطعم ستين مسكينا). قال: لا أجد فأتى النبي ﷺ - بمكثل فيه خمسة عشر صاعا من تمر قال: (خذها فأطعمه عنك). قال: يا رسول الله ما بين لابتيها أهل بيت أخرج إليهم بيتا. قال: (خذها فأطعمه أهل ذلك). السهفي في الكبرى: 4/ 222 برقم (8298) باب كفارة من أتى أهله في رمضان، وابن ماجه في السنن: 5/ 179 برقم (1661).

(7) فتاوى السغدري: 1/ 143، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 350، رد المحتار: 7/ 342 شيخ زاده، مجمع الأنهر: 2/ 359.

(8) في (أ) وردت [قول].

(9) في (أ) وردت [الترتيب] بزيادة الواو.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(11) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 125، الزيلعي، تبیین الحقائق: 4/ 135. أسنى المطالب

في الكبرى: الصائم إذا عالج⁽¹⁾ ذكره فأمنى⁽²⁾ يجب عليه القضاء وهو المختار لأنه وجد الجماع [عليه]⁽³⁾ معنى، وهل يحل له أن يفعل ذلك خارج رمضان إن أراد قضاء الشهوة؟ لا، لقوله ﷺ: ((ناكح اليد ملعون))⁽⁴⁾ [و]⁽⁵⁾ إن أراد تسكين الشهوة أرجو أن لا يكون عليه وبال.

وإذا عمل عمل قوم لوط في شهر رمضان وجب عليه القضاء، وهل يجب عليه الكفارة؟ ذكر هذا⁽⁶⁾ أبو جعفر رحمته وجعل المسألة على الاختلاف الذي في وجوب الحد، وذكر القاضي المنسوب إلى إسيجاب⁽⁷⁾ في شرح الطحاوي: أنه⁽⁸⁾ عليه الكفارة في قولهم جميعاً، وهو المختار لأن الكفارة بالزنا إنما وجبت لأنه قضاء⁽⁹⁾ الشهوة على الكمال، وهذا المعنى هنا موجود، والحد بالزنا إنما وجب⁽¹⁰⁾ لأنه زنا، وهذا المعنى هنا مفقود.

رجل أدخل إصبعه في دبره (أ/ 189) وهو صائم، تكلموا في وجوب الغسل والقضاء، [والمختار أنه لا يجب الغسل ولا القضاء؛ لأن الإصبع ليس بأالة الجماع،

شرح روض الطالب: 5/ 354، السراج الوهاج: 1/ 145، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية: 1/ 197، بلغة السالك: 2/ 428.

(1) في (ب) وردت [عالج الصائم].

(2) في (أ) وردت [وأمنى].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) لم أعر عليه في متون الحديث ولا شروحه، إلا أنني رجسته في كتب الموضوعات، مثل: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة برقم (569)، واللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله مرصوع، وقال عنه: (لا أصل له) 1/ 221 برقم (670)، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع، وقال عنه: لا أصل له كما صرح به الرهاوي، 1/ 199 برقم (378).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ، ج) وردت [هاهنا].

(7) في (أ، ج) وردت [إسيجاب]، وفي (ب) وردت [استيجاب].

(8) في (أ، ب) وردت [أن].

(9) في (ب) وردت [لقضاء].

(10) في (أ) وردت [وجبت].

فصار بمنزلة الخشية⁽¹⁾.

في الذخيرة⁽²⁾: [و] المرأة إذا أكرهت زوجها في شهر رمضان على الجماع فجامعها مكرها، ذكر⁽⁴⁾ في فتاوى أهل سمرقند⁽³⁾ أنه يجب عليهما القضاء والكفارة؛ لأن الزوج لا يجامعها إلا بعد انتشار الآلة واللذة، وعند ذلك يزول الإكراه، بخلاف ما إذا أكرهته وغلبت عليه وجامعته حيث لا يجب عليه الكفارة، لكن ما ذكر ثمة خلاف ما ذكره⁽⁶⁾ محمد رحمته، [...] في الأصل أنه لا كفارة عليه إذا جامعها وهو مكره؛ لأن هذا الإنطار بعذر وعليه الفتوى⁽⁸⁾.

أ، قوله: ومن جامع فيما دون الفرج، [أي]⁽⁹⁾ كالفخذ⁽¹⁰⁾.

قوله: احتقن أي صب بيده دواء أو مائعا في مؤخره⁽¹¹⁾.

قوله: أو استعط⁽¹²⁾ من السعوط بفتح السين، دواء يجعل في الأنف⁽¹³⁾.

(1) الكاساني، الصنائع: 4 / 221.

(2) العبارة بين المعقوفين وردت مكررة في نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(4) في (أ) وردت [وذكر] بزيادة الواو.

(5) لم أعر عليها ولا على من ترجم لها، إلا أن صاحب كشف الظنون قال: فتاوى أهل سمرقند مذكور في:

(التاتارخانية) (والفصولين) برمز: قد. حاجي خليفة، كشف الظنون: 2 / 1221.

(6) في (ب) وردت [ذكر].

(7) في (ب، ج) وردت زيادة [فقد ذكر محمد] في هذا الموضع، بدل النقاط.

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 649.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 83، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 125.

(11) البأبرتي، العناية شرح الهداية: 3 / 304.

(12) الامتعاظ، اتعال من السعوط، مثال رسول: دواء يصب في الأنف، والامتعاظ والإسعاظ عند

الفقهاء: إيصال الشيء إلى الدماغ من الأنف. وإنما يفسد الامتعاظ الصوم، بشرط أن يصل الدواء إلى

الدماغ، والأنف متغذ إلى الجوف، فلو لم يصل إلى الدماغ لم يضر، بأن لم يجاوز الخيشوم، فلو

وضع دواء في أنفه ليلاً، وهبط نهاراً، فلا شيء عليه. ولو وضعه في النهار، ووصل إلى دماغه أنظر.

رد المختار على الدر المختار 2 / 102. حاشية الطحطاوي على عراقى الفلاح ص 367.

(13) الشيباني، المبسوط: 2 / 202.

ب، احتقن: بالضم غير جائز، وإنما الصواب حقن أو عولج بالحقنة⁽¹⁾.
استعط: هو بنفسه، ولا يقال استعط مبنياً للمفعول⁽²⁾.
الجائفة⁽³⁾: الطعنة⁽⁴⁾ التي بلغت الجوف أو نفذته، وفي الأكمل: الجائفة ما يكون في
اللبة⁽⁵⁾ والعانة، ولا يكون في العنق والحلق، ولا في الفخذ والرجلين⁽⁶⁾.
في الجامع الصغير الأوزجندی: وإذا طعن بالرمح بقي الرمح⁽⁷⁾ في جوفه، قيل
يفسد صومه، وقيل لا يفسد هو الصحيح؛ لعدم الفعل منه، ولم يصل إلى⁽⁸⁾ ما فيه
صلاح البدن⁽⁹⁾.
م، قوله: أو أنظر في أذنه محمول على ما إذا أنظر الدواء؛ لأنه يصل إلى دماغه
ما⁽¹⁰⁾ يحصل به صلاح البدن [فيتمكن فيه معنى الفطر، بخلاف الماء؛ لأنه لا يصل إلى
دماغه ما يحصل به صلاح البدن]⁽¹¹⁾ فلا يحصل معنى الفطر، كذا قال فخر
الإسلام⁽¹²⁾ رحمته⁽¹³⁾.

(1) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 26 / 2، مادة (ح ق ن).

(2) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 47 / 3، مادة (س ع ط).

(3) الجائفة لغة الجراحة التي وصلت الجوف. فلو وصلت إلى جوف عظم الفخذ لم تكن جائفة لأن العظم لا يعد مجزأ. ولا يخرج معناها الاصطلاحية عن المعنى اللغوي، فهي الجرح الذي ينفذ ويصل إلى جوف. ابن منظور، لسان العرب: 37 / 9، والرازي، مختار الصحاح: 50 / 1، مادة: (جوف). حاشية ابن عابدين: 356 / 5.

(4) في (أ) وردت [الطعنت].

(5) اللبة في اللغة وسط الصدر والمنحر وموضع القلادة من الصدر، والجمع لبات ولباب. واللبة في الاصطلاح: هي المنحر من الصدر، وهي الرملة التي بين أصل العنق والصدر. ابن منظور، لسان العرب: 729 / 1، مادة (لب). المغرب 419 / 1، العناية شرح الهداية: 132 / 14.

(6) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 141 / 1.

(7) في (ج) وردت [الزج].

(8) في (أ) وردت [إليه].

(9) الكاساني، الصنائع: 217 / 4، الزيلعي، تبين الحقائق: 116 / 4، السرقندي، تحفة الفقهاء: 355 / 1.

(10) وردت في جميع النسخ [لا] بذلك [ما].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) هو فخر الإسلام البزدوي رحمه الله وقد تقدمت ترجمته.

(13) البأبرتي، العناية شرح الهداية: 303 / 3، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 140 / 1.

[قوله:]⁽¹⁾ أو آمة بدواء، أراد به الرطب؛ لأن اليابس غير مفسد بالإجماع، وإنما الخلاف بين أبي حنيفة رحمته وصاحبيه رحمتهما في الرطب، [و]⁽²⁾ كذا في مبسوط خواهرزادة رحمته.⁽³⁾

وجه الفرق بين الرطب واليابس: أن⁽⁴⁾ الظاهر هو الوصول إذا كان رطباً؛ لأن رطوبة الدواء تلاقي⁽⁵⁾ رطوبة الجراحة فتزداد الرطوبة، وإذا زادت الرطوبة تميل⁽⁶⁾ إلى الأسفل طبعاً؛ لأن طبع المائع [أن]⁽⁷⁾ يميل⁽⁸⁾ إلى الأسفل، والدواء مما يصلح البدن بخلاف اليابس؛ لأن يبوسة الدواء تنشف⁽⁹⁾ رطوبة الجراحة، فلا⁽¹⁰⁾ تنفذ⁽¹¹⁾ إلى الأسفل في الحال، ولو وصل إلى الجوف إنما يصل بعد مضي زمان، وبعد مضي زمان لا تبقى قوة الإصلاح⁽¹²⁾، فكان⁽¹³⁾ بمنزلة ما وصل إلى جوفه ما لا يتغذى به.

[II]⁽¹⁴⁾، الآمة: الشجة⁽¹⁵⁾ التي تصل إلى أم الرأس، وهي الدماغ، وأمتها بالعصا، أما من⁽¹⁶⁾ باب طلب إذا ضربت⁽¹⁷⁾ أم رأسه.....

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 112، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 40، تحفة الملوك: 1/ 143.

(4) في (ب) وردت [إذا].

(5) في (ب) وردت [يلاقي].

(6) في (ب) وردت [يميل].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) في (أ) وردت [تميل].

(9) في (أ) وردت [ينشف].

(10) في (ب، ج) وردت [ولا].

(11) في (أ) وردت [ينفذ].

(12) في (ج) وردت [الصلاح].

(13) في (أ) وردت [وكان].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(15) في (أ) وردت [الشجة].

(16) في (ب) وردت [في].

(17) في (ب) وردت [ضرباً].

وهي الجلدة^(١) [التي]^(٢) تجمع^(٣) الدماغ، وإنما قيل للشجة أمة [و]^(٤) مأمومة على معنى ذات أم، كعيشة راضية، وليلة مزورة، وجمعها أوام وأموات^(٥).

هـ، قوله: ومن ذاق شيئاً بفمه لم يفطر^(٦)، لعدم الفطر صورة ومعنى، ويكره له ذلك؛ لما فيه من تعريض الصوم على الفساد^(٧).

في النسفية: ومثل في مجلس العامة عن الصائمة تذوق طعامها لتعرف^(٨) طعمه^(٩) فقال: لا يضرها، وذلك إن كان زوجها سيئ^(١٠) الخلق يضايقها بملوحة^(١١) الطعام أو قلة ملحه فلتفعل، فإن كان حسن الخلق مساهلاً فلتدعه.

م^(١٢)، الإحليل: مخرج البول من الذكر^(١٣).

قوله: إذا كان لها منه بد، وهو [أن]^(١٤) تجد^(١٥) ما تطعم.....

(١) في (أ) وردت [جلدة].

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٣) في (ب) وردت [مجمع].

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(٥) السرخسي، المبسوط: 194/29، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 320/1.

(٦) يكره للصائم بوجه عام - مع الخلاف - ذوق شيء بلا عذر، لما فيه من تعريض الصوم للفساد، ولو كان الصوم نفلاً، على المذهب عند الحنفية؛ لأنه يحرم إبطال النفل بعد الشروع فيه، وظاهر إطلاق الكراهة يفيد أنها تحريرية. ومن العذر مضغ الطعام للوليد، إذا لم تجد الأم منه بداً، فلا بأس به، ويكره إذا كان لها منه بد. وليس من العذر، ذوق اللبن والغسل لمعرفة الجيد منه والرديء عند الشراء، فيكره ذلك. وكذا ذوق الطعام، لينظر اعتداله، ولو كان لصانع الطعام. ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص 371، والهداية بشرحها 2/268.

(٧) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 125/1.

(٨) في (ب) وردت [يا لتعرف].

(٩) في (أ) وردت [طعمها].

(١٠) في (أ، ج) وردت [سوء].

(١١) في (أ، ج) وردت [ملوحة].

(١٢) في (ج) وردت [هـ].

(١٣) ابن مازة، المحيط البرهاني: 179/3، الكاساني، الصنائع: 215/4.

(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(١٥) في (ج) وردت [يجد].

صبيها من غير مضغ⁽¹⁾⁽²⁾.

في الكبرى: ولو اغتسل فدخل الماء أذنه لا شيء عليه، وإن صب فيه متعمدا فعليه القضاء؛ لأن في الوجه الأول لم يوجد الفطر لا صورة ولا معنى؛ لأن الماء مما لا يتعلق الصلاح بوصوله إلى الدماغ، وفي الوجه الثاني وجد الإفطار، والمختار أنه لا شيء عليه في الوجهين⁽³⁾.

في النصاب: صائم اغتسل فدخل الماء متعمدا أذنه لا شيء عليه، وإن صب فيه عامدا⁽⁴⁾ فعليه القضاء⁽⁵⁾ عند البعض، والمختار أنه لا يجب عليه القضاء، [بخلاف]⁽⁶⁾ ما إذا صب الدهن، والمسألة بحالها إلا أن يفسد⁽⁷⁾.

في الجامع الصغير الأوزجندي: [و]⁽⁸⁾ لو أدخل الماء في أذنيه اختلفوا فيه، والأصح هو الفساد؛ لو صوله إلى الرأس، ووصول ما [ليس]⁽⁹⁾ فيه صلاح البدن غير معتبر، كما لو أدخل خشبة في دبره⁽¹⁰⁾ وغيبها⁽¹¹⁾.

ي، قوله: ومضغ العلك لا يفطره وهو مكروه، وقد قال أصحابنا: إن المسألة موضوعة في علك قد أصلح، أما لو [لم]⁽¹²⁾ يملك يلزمه القضاء؛ لأنه يتفتت فيدخل من أجزائه جوفه، وقيل أيضا: [بأن هذا]⁽¹³⁾ إذا كان أبيض، أما إذا كان أسود ينبغي أن

(1) في (ب) وردت [مضاع].

(2) اللكنري، الجامع الصغير: 1/ 226، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 143.

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 640.

(4) في (أ) وردت [متعمدا].

(5) في (ب) وردت [قضاء].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 1/ 53، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 644.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) في (أ) وردت [دبر].

(11) شيخ زاده، مجمع الأنهر: 2/ 330.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

يلزمه القضاء وإن كان معلوكاً⁽⁴⁾.

في الزاد: [و] مضغ العلك يكره⁽³⁾ ولا يفطر، قيل: بأن مضغ العلك يذبح⁽⁴⁾ المعدة ويشهي⁽⁵⁾ الطعام وهذا ليس بوقت الطعام، فكان اشتغالا بما لا يفيد، فيكره⁽⁶⁾ لأنه يقف موقف التهمة؛ فإن الناظر إذا نظر إليه يظنه آكلا. وقيل: هذا إذا كان العلك ملتاما مصلحا، فأما إذا لم تكن ملتima فيمضغه⁽⁷⁾ حتى صار ملتima يفسد صومه؛ لأنه يفتت أجزائه فيدخل حلقه مع ريقه، ولا يكره للمرأة إذا لم تكن صائمة؛ لقيامه مقام السواك في حقهن ويكره للرجال على ما قيل إذا لم يكن من علة، و[قيل:]⁽⁸⁾ لا يستحب لما فيه من التشبه بالنساء، ولا بأس بالسواك الرطب بالغداة (أ/ 191) والعشي؛ لقوله ﷺ: ((خير خلال الصائم السواك))⁽⁹⁾ من غير فصل، وقال الشافعي رحمه الله: يكره بالعشي؛ لأن فيه إزالة الأثر المحمرد وهو الخلوف، فشابه دم الشهيد، قلنا: هو أثر العبادة

(1) الررمي، النايح: لوحة: 32، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 143، اللكتوي، الجامع الصغير: 1/ 141.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(3) يكره مضغ العلك، الذي لا يتحلل منه أجزاء، فلا يصل منه شيء إلى الجوف. ووجه الكراهة: اتهمه بالفطر، سواء أكان رجلا أم امرأة، قال علي رضي الله تعالى عنه: إياك وما يسبق إلى العقول إنكاره، وإن كان عندك اعتذاره. أما ما يتحلل منه أجزاء، فيحرم مضغه، ولو لم ينلح ريقه، إقامة للمظة مقام الميتة، فإن تفتت فوصل شيء منه إلى جوفه عمدا أنظر، وإن شك في الوصول لم يفطر. ينظر: مراقي الفلاح ص 371، وانظر، الدر المختار 2/ 112.

(4) في (ب) وردت [يدفع].

(5) في (ب) وردت [يشتهي].

(6) في (أ) وردت [ويكره].

(7) في (أ) وردت [فتت].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(9) أخرجه بلفظ (خير خصال الصائم السواك) عن عائشة رضي الله عنها: ابن ماجه في السنن: 5/ 188 برقم (1667) باب ما جاء في السواك والكحل للصائم، والبيهقي في الكبرى: 4/ 272 برقم (8110) باب السواك للصائم، والدارقطني في مسته: 2/ 203 برقم (6) باب السواك للصائم. وقال عنه مجالد غير أثبت عنه وعاصم بن عبيد الله ليس بالقوي والله أعلم.

واللاق به الإخفاء بخلاف الشهيد؛ لأنه أثر الظلم، ولا فرق بين الرطب الأخضر وبين المبلول بالماء؛ لما روينا⁽¹⁾.

في الزاد: وإذا⁽²⁾ كان مسافرا لا يستضر بالصوم، فصومه أفضل، وقال الشافعي **هَيْتَه**: الفطر أفضل؛ لقوله **هَيْتَه**: ((إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم))⁽³⁾، قياسا⁽⁴⁾ على الصلاة، ولنا قوله **هَيْتَه**: ((المسافر يترخص بالفطر وإن صام فهو أفضل له))⁽⁵⁾؛ لأن الصوم عزيمة والفطر رخصة، والتمسك بالعزيمة أولى من الرخصة، بخلاف الصلاة حيث سقط عنه شطر الصلاة أصلا، حتى لا يلزمه القضاء، وإن⁽⁶⁾ كان الظهر في حقه كال فجر في حق الكل، وهاهنا فصول: أحدها⁽⁷⁾ ما ذكرنا، والثاني: أن المسافرة في رمضان لا بأس بها خلافا لأصحاب الظواهر، والثالث: إذا أنشأ⁽⁸⁾ السفر

(1) فتاوى السخدي: 1/ 152. أسنى المطالب شرح روض الطالب: 1/ 183، إغاثة الطالين: 1/ 44.

(2) في (أ، ب) وردت [وإنما].

(3) أخرجه النسائي في الكبرى بلفظ: (... عن شيخ من بني قشير عن عمه حدثنا قال ثم لقياه في إبل له فقال له أبو قلابه حدثه فقال الشيخ حدثني عمي أنه ذهب في إبل له فأتته إلى النبي **ص** وهو يأكل أو قال يطعم فقال ادن فكل أو قال ادن فاطعم فقلت إني صائم فقال إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والصيام وعن الحامل والمرضع) 2/ 103 برقم (2548)، وأخرجه أبو داود في سننه بلفظ: (عن أنس بن مالك رجل من بني عبد الله بن كعب إخوة بني قشير قال: أغارث غلبنا خيل لرسول الله **ص** فأنهيت أو قال فأنطلقت إلى رسول الله **ص** وهو يأكل فقال اجلس فأصب من طعامنا هذا فقلت إني صائم قال اجلس أخبرتك عن الصلاة وعن الصيام إن الله تعالى وضع شطر الصلاة أو نصف الصلاة والصوم عن المسافرين وعن المرضع أو الخبلى والله لقد قالهما جميعا أو أحدهما قال فتلهفت نفسي أن لا أكون أكلت من طعام رسول الله **ص**) 5/ 375 برقم (2056) باب اختيار الفطر.

(4) في (أ، ج) وردت [وقياسا].

(5) لم أعثر عليه في متون الحديث، إلا أن المتقي الهندي أخرجه هكذا: "من أنظر فرخصة، ومن صام فالصوم أفضل يعني في السفر". (ض عن أنس) يقصد به كما أشار في مقدمة كتابه: الضياء المقدسي في مختاره. كنز العمال: 8/ 505 برقم (23580) باب الرخصة، وينظر في مصطلح (ض) مقدمة كتابه.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [أحدهما].

(8) في (أ، ج) وردت [نشأ].

في رمضان فله أن يترخص، وقال علي وابن عباس رضي الله عنهما: (إن كان مسافرا حين أهل الهلال فكذاك، وإن أنشأ السفر فليس له أن يفطر)⁽¹⁾، والرابع: يجوز الصوم في السفر عند الجمهور من الفقهاء، وهو قول أكثر الصحابة رضي الله عنهم، وعند أصحاب الظواهر: لا يجوز، وهو قول ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: ((ليس من أمير أمصيام في السفر))^(4x3).

ولنا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾⁽⁵⁾ وهذا يعم المسافر والمقيم، ثم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾⁽⁶⁾ لبيان الترخيص⁽⁷⁾ بالفطر، فينتفي به وجوب⁽⁸⁾ الأداء لا الجواز. وتأويل ما روي من الحديث: أنه كان يجهد الصوم، بحيث يخاف عليه الهلاك بسبب الصوم⁽⁹⁾.

هـ، قوله: وإن⁽¹²⁾ صح المريض أو⁽¹³⁾ أقام المسافر ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر

- (1) الأثر في سنن الترمذي برقم (644) 3/ 146 باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر.
- (2) الأثر في موطأ الإمام مالك برقم (359) 2/ 177 باب الصوم في السفر.
- (3) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده: 5/ 434 برقم (23729) باب حديث كعب بن عاصم الأشعري، ونصب الرأية لأحاديث المرغيناني، الهداية: 2/ 461، باب ما يوجب القضاء والكفارة، وهذه لغة من لغات العرب وقال عنه: شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.
- (4) البابري، العناية شرح الهداية: 3/ 335، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 81، الكاساني، الصنائع: 4/ 227. وينظر: الشافعي، الأم: 2/ 102، الماوردي، الحاوي في لغة الشافعي: 2/ 367، الشوكاني، نيل الأوطار: 4/ 600، بداية المجتهد ونهاية المقتصد: 2/ 296.
- (5) في (أ) وردت [فمن كان منكم مريضا أو على سفر] بدل الآية المذكورة أعلاه.
- (6) سورة البقرة، من الآية: 185.
- (7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).
- (8) سورة البقرة، من الآية: 184.
- (9) في (أ، ج) وردت [الرخص].
- (10) في (أ، ب) وردت [وجود].
- (11) الكاساني، الصنائع: 4/ 227، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 163، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 379.
- (12) في (ب، ج) وردت [وإذا] وما أثبتناه من نسخة (أ) هو الصحيح لموافقه المتن، مختصر القدوري: ص 63.
- (13) في (ب) وردت [أ].

الصحة والإقامة؛ لوجود الإدراك لهذا القدر⁽¹⁾، وفائدته وجوب الوصية بالإطعام، وذكر الطحاوي رحمته فيه خلافا بين أبي حنيفة وأبي يوسف وبين محمد رحمته، وليس بصحيح؛ [و] إنما الخلاف في النذر⁽²⁾.

والفرق لهما أن النذر سبب فيظهر الوجوب في حق الخلف⁽⁴⁾، و[في]⁽⁵⁾ هذه المسألة⁽⁶⁾ السبب إدراك المدة⁽⁷⁾ فيتقدر بقدر ما أدرك⁽⁸⁾.

ي، قوله: وإن صح المريض، أي: بعدما أفطر في بعض رمضان ثم مات، لزمه القضاء بقدر ما صح في ظاهر الرواية، وهو قول محمد رحمته، وقال رحمته: يلزمه قضاء جميع ما فات. وذكر الكرخي رحمته: إنما يلزمه القضاء بقدر ما صح بالإجماع، وهذا إذا صح المريض ولم يصم متصلا بصحته، أما إذا مات قبل الصحة لا يلزمه القضاء أصلا، وثمرة الاختلاف تظهر فيمن فاته من الشهر عشرون يوما ثم زال المرض عشرة أيام وفرط في ذلك ولم يصمها، ثم مات، فعند أبي حنيفة رحمته يجب عليه أن يوصي بإخراج خمسة أصرع إلى الفقراء، لكل يوم نصف صاع، وعندهما [رحمهما الله تعالى]⁽⁹⁾ يجب أن يوصي بخمسة عشر صاعا لكل يوم نصف صاع⁽¹⁰⁾.

(1) في (أ) وردت [المقدار].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) النذر لغة: هو النحب، وهو ما ينذره الإنسان فيجعله على نفسه نجا واجبا، يقال: نذر على نفسه لله كذا، ينذر، وينذر، نذرا ونذورا، كما يقال: أنذر وأنذر نذرا، إذا أوجبت على نفسك شيئا تبرعا، من عبادة أو صدقة، أو غير ذلك. والنذر اصطلاحا: إلزام مكلف مختار نفسه لله تعالى بالقول شيئا غير لازم عليه بأصل الشرع. ابن منظور، لسان العرب: 5/ 200، مادة (نذر). الاختيار 4/ 76 - 77، والبدائع 5/ 82.

(4) في (أ) وردت [الخلف].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) في (ب) وردت [مسألة].

(7) في (أ، ج) وردت [العدة].

(8) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 126.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (أ)، وما بين الهالين غير مثبت في نسخة (ب).

(10) الرومي، اليتايع: لرحمة: 33، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 83.

وكذلك لو صح يوماً واحداً من الشهر هكذا ذكره الطحاوي [وذكر أبو الحسن القدوري رحمته في التقريب أن ما ذكره الطحاوي غلط والصحيح من قولهم جميعاً]⁽¹⁾ أنه لا يلزمه القضاء إلا بقدر ما أمكنه⁽²⁾ وما ذكر عن أصحابنا إنما هو في النذر وهو أن يقول المريض لله علي أن أصوم هذا الشهر فصح يوماً من الشهر ثم مات فعندما لزمه قضاء جميع الشهر وعند محمد رحمته لا يلزمه إلا بقدر⁽³⁾ ما صح من الشهر والمريض الذي يباح له الإفطار إذا خاف أن يزداد عيناه وجعا وحماها شدة⁽⁴⁾ هكذا ذكره⁽⁵⁾ الطحاوي رحمته وهو ظاهر الرواية⁽⁶⁾.

وذكر الكرخي⁽⁷⁾ رحمته في مختصره: أن المريض الذي يباح له الإفطار من يخاف منه الموت أو زيادة علة كائنة ما كانت، وروي عن أبي حنيفة رحمته أنه قال: إذا كان بحال يباح له الصلاة قاعداً، فلا بأس بأن يفطر⁽⁸⁾.

في الجامع الصغير الخاني: والصحيح ما ذكرناه، وقال الشافعي رحمته: إذا لم يخف المريض تلف نفسه أو عضو من أعضائه لا يباح له الفطر، وكذلك المريض إذا خاف زيادة المرض من استعمال الماء يجوز له التيمم، وعنده لا يجوز إلا أن يخاف تلف النفس أو⁽⁹⁾ العضو⁽¹⁰⁾.....

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ) وردت [أمكن].

(3) في (ب، ج) وردت [قدر].

(4) في (ب) وردت [شديدة].

(5) في (أ) وردت [ذكر].

(6) الرومي، اليتابع: لوحة: 33، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 315.

(7) هو عبيد الله بن الحسين، أبو الحسن الكرخي. فقيه حنفي. انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق. مولده بالكرك ووفاته ببغداد. من تصانيفه: رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية، (شرح الجامع الصغير)، و(شرح الجامع الكبير) وكلاهما في فقه الحنفية. توفي سنة (340هـ) ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام؛ الأسمرى، الفوائد البهية: ص 107.

(8) الرومي، اليتابع: لوحة: 33، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 44، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 206، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 360.

(9) في (ب) وردت [أ].

(10) تحفة المحتاج في شرح المنهاج: 14/ 11.

[و] ⁽¹⁾الصحيح مذهبا؛ لأن زيادة المرض تفضي ⁽²⁾إلى الهلاك ⁽³⁾.

في [التحفة] ⁽⁴⁾؛ الأعداء التي تبيح الإفطار للمصائم ستة: السفر، والمرض الذي يزداد ⁽⁵⁾ بالصوم أو ⁽⁶⁾يفضي إلى الهلاك، وحبل المرأة، وإرضاعها إذ أضربها ويولدها، والعطش ⁽⁷⁾ الشديد، والجوع الذي يخاف منه الهلاك ⁽⁸⁾.

في الكبرى: رجل إن صام في شهر رمضان صلى قاعدا، وإن أفطر صلى قائما، يصوم ويصلي قاعدا حتى يخرج عن عهدة الواجبين ⁽⁹⁾، وإذا أفطرت الأمة يوما في شهر رمضان لضعف أصابها ⁽¹⁰⁾ في عمل البيت، من طبخ أو غسل ثياب، فإن خافت على نفسها بسبب الصوم لو لم تفطر، [كان] ⁽¹¹⁾عليها قضاء يوم لا غير؛ لأن هذا إفطار يعذر؛ لأنها تحت يد المولى ⁽¹²⁾ ولها أن تمتنع من الإلتزام لأمر المولى [إذا] ⁽¹³⁾ كان يعجزها عن أداء الفرض؛ لأنها مبقاة على أصل الحرية في حق الفرائض ⁽¹⁴⁾.

هـ، قوله: وقضاء رمضان (أ/ 191) إن شاء فرقه وإن شاء تابعه، لإطلاق النص، لكن المستحب التابع ⁽¹⁵⁾ مسارعة.....

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ، ب) وردت [يفضي].

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 1/ 173.

(4) في (ب) وردت [الكبرى].

(5) في (ب، ج) وردت [يزاد].

(6) في (ب) وردت [و].

(7) في (أ) وردت [العطاش].

(8) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 358.

(9) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 44، الزيلعي، تبين الحقائق: 2/ 473.

(10) في (أ) وردت [يصل بها].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) وردت في جميع النسخ [المولى].

(13) ما بين معقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(14) الزيلعي، تبين الحقائق: 2/ 473.

(15) من معاني التابع في اللغة: الموالاة. يقال: تابع فلان بين الصلاة وبين القراءة: إذا والى بينهما، ففعل هذا على أثر هذا بلا مهلة بينهما. وتابعت الأشياء: تبع بعضها بعضا. وتابع بين الأمور

إلى إسقاط الواجب⁽¹⁾.

م، ولا يقال: ينبغي أن يجب التسابع بقراءة أبي⁽²⁾ رحمته **﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَنْبَاءِ آخِرٍ﴾**⁽³⁾ متابعات كما يجب في كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود رحمته؛ لأننا⁽⁴⁾ نقول: إن قراءته لم تشتهر⁽⁵⁾ كقراءة ابن مسعود رحمته فصار بمنزلة خبر الواحد، فلا⁽⁶⁾ يجوز الزيادة به⁽⁷⁾.
ي، ثم جنس الصيام على أحد عشر نوعاً: ثمانية منها في القرآن، فأربعة⁽⁸⁾ منها يتخير صاحبها، إن شاء تابع⁽⁹⁾ وإن شاء فرق، وأربعة⁽¹⁰⁾ منها متتابعة، وثلاثة ثبتت⁽¹¹⁾ بالاستدلال بالسنة⁽¹²⁾، أما الأربعة المتتابعة المذكورة في القرآن:

متابعة وتباعاً: واطر ورأى. ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن ذلك. ابن منظور، لسان العرب: 8 / 27، مادة: (تبع)، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 48.

(1) المرغيناني، الهداية: 1 / 126، البابر تي، العناية شرح الهداية: 3 / 317، تحفة الملوك: 1 / 146.
(2) في (أ، ب) وردت [إلى حنيفة]، أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، أبو المنذر: صحابي أنصاري، كان قبل الإسلام جبراً من أحبار اليهود، مطلعاً على الكتب القديمة، يكتب ويقرأ - على قلة العارفين بالكتابة في عصره - ولما أسلم كان من كتاب الوحي. وشهد بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان يفتي على عهده. وشهد مع عمر بن الخطاب وقعة الجاية، وكتب كتاب الصلح لأهل بيت المقدس. وأمره عثمان بجمع القرآن، فاشترك في جمعه. وله في الصحيحين وغيرهما 164 حديثاً. وفي الحديث: أقرأ أمتي أبي بن كعب. وكان نحيفاً قصيراً أبيض الرأس واللحية. مات بالمدينة (21هـ)، الزركلي، الأعلام: 1 / 82، ابن عبد البر، الاستيعاب: 1 / 21.

(3) سورة البقرة، من الآية: 185.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(5) في (أ) وردت [يشتهر].

(6) في (ج) وردت [قال].

(7) المرغيناني، الهداية شرح الهداية: 1 / 126.

(8) قال المؤلف هنا [أربعة] إلا أنه عندما عدّها عد ثلاثة فقط، ولعله سقط من النسخ.

(9) في (أ) وردت [تابعها].

(10) في (أ) وردت [أربع].

(11) في (أ، ب) وردت [ثبت].

(12) وردت في جميع النسخ [بالكتاب] ولعله تصحيف من الناسخ، والمثبت من كتب السادة

الأحناف، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 48.

* صوم شهر رمضان؛ لقوله تعالى: ﴿لَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾⁽¹⁾ والشهر متابع⁽²⁾.

* وصوم كفارة الظهار؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾⁽³⁾.

* وصوم كفارة اليمين⁽⁵⁾؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾⁽⁶⁾ وفي قراءة [عبد الله]⁽⁷⁾ بن مسعود، وأبي بن كعب ~~رضي~~: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) وقراءتهما مشهورة⁽⁸⁾.

* [وصوم كفارة القتل]⁽⁹⁾.

وأما التي يتخير صاحبها:

* صوم قضاء رمضان؛ لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾⁽¹⁰⁾ من غير فصل⁽¹¹⁾.

(1) سورة البقرة، من الآية: 185.

(2) الرومي، اليتابع؛ لوجه: 33، البابقي، العناية شرح الهداية: 3/ 368، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 72.

(3) سورة النساء، من الآية: 92.

(4) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 3/ 180، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 282، السرخسي، المبسوط: 4/ 53.

(5) إذا لم يجد الحائث في يمينه ما يكفر به عنها، من إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقية، أو عجز عن ذلك، كان عليه أن يتقل إلى الصوم، فيصوم ثلاثة أيام. والأصل في ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِالَّذِي أَلْفَوْا آبَاءَكُمْ وَلَا بَأْسَكُمْ وَلَكِنْ لِّئَلَّكُمْ تُرْغَبُونَ﴾ فكَفَرْتُمْ، إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرْتُمْ أَلَيْسَ لَكُمْ إِذَا خَلَفْتُمْ [المائدة، الآية: 89]. وذهب الحنفية: إلى وجوب التتابع، للقراءة الشاذة لابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات، حاشية ابن عابدين 3/ 60 - 62.

(6) سورة البقرة، من الآية: 196.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(8) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 5/ 81.

(9) ذكرها المؤلف بالتعداد ولم يذكرها هنا، ولعله تصحيف من الناسخ، والمنبت من كتب السادة الأحناف ولاقتضاء السباق له. الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 48.

(10) سورة البقرة، من الآية: 185.

(11) الكاساني، الصنائع: 10/ 437، الزبيدي، تبين الحقائق: 4/ 143.

* وصوم فدية الحلق للمحرم؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ أَوْ صَدَقَةٌ ۖ أَوْ صِيكٌ ۖ﴾⁽¹⁾ وهي ثلاثة أيام⁽²⁾.

* وصوم المتعة؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ فِيمَا فِي الْحَجِّ وَسَعْيًا إِذَا رَجَعْتُمْ ۖ﴾⁽³⁾.

* وصوم جزاء الصيد؛ لقوله تعالى: ﴿عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا ۖ﴾⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

أما الثلاثة التي هي غير مذكورة⁽⁶⁾ في القرآن وثبتت⁽⁷⁾ بالأخبار:

* صوم كفارة الإفطار⁽⁸⁾.

* وصوم التطوع⁽⁹⁾.

* وصوم النذور.

والنذر على ضربين: إما أن يوجب على نفسه صوم يوم بعينه، أو أيام بعينها؛ أو صوم شهر بغير عينه، وإما أن يوجب على نفسه متابعاً أو متفرقاً، أما إذا أوجب على [نفسه]⁽¹¹⁾ صوم شهر بعينه أو أيام بعينها، فإنه يلزمه أن يصوم متابعاً، ذكر التابع أو لم

(1) سورة البقرة، من الآية: 196.

(2) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 48، الكاساني، الصنائع: 4/ 140.

(3) سورة البقرة، من الآية: 196. وينظر في المسألة الفقهية: السرخسي، المبسوط: 8/ 272،

الكاساني، الصنائع: 4/ 141، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 5/ 82.

(4) سورة المائدة، من الآية: 95.

(5) الكاساني، الصنائع: 4/ 140، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 48.

(6) في (أ) وردت [مذكوراً].

(7) في (أ) وردت [يثبت].

(8) تجب الكفارة بالجماع في نهار رمضان بالاتفاق. وتجب بالأكل أو الشرب عمداً، والكفارة تكون

بالعتق أو الصوم أو الإطعام. وتأتي مرتبة الصوم بعد العتق عند الحنفية، حاشية ابن عابدين 2/

109، والشرح الكبير: 1/ 530، والمهذب في فقه الإمام الشافعي 1/ 191، ابن قدامة، المغني:

3/ 127 - 128.

(9) الكاساني، الصنائع: 4/ 140، الزبيدي، تبين الحقائق: 7/ 101.

(10) الكاساني، الصنائع: 4/ 271.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

يذكره⁽¹⁾، ولو أفطر يوماً قضاؤه ولا يستقبل، ولو أوجبها على نفسه بغير عيناها إن ذكر
التابع أو نواها يلزمه⁽²⁾ متابعاً، وإن أفطر يوماً يلزمه الاستقبال، وإن لم يذكر التابع ولم
ينو فهو بالخيار، إن [شاء]⁽³⁾ تابع وإن شاء فرق.

ولو حاضت المرأة في خلال الشهرين⁽⁴⁾ فوصلت الصوم عقيب الطهر لم ينقطع
التابع، وكذلك لو ولدت بالليل⁽⁵⁾ فانقطع⁽⁶⁾ نفاسها قبل الصبح⁽⁷⁾.
أ، قوله: ولا فدية عليه⁽⁸⁾، الفدية صدقة، مثل صدقة الفطر، كل يوم نصف صاع من
حنطة⁽⁹⁾.

في الزاد: [قوله]⁽¹⁰⁾ ولا فدية عليهما⁽¹¹⁾ هذا مذهبنا، وعند الشافعي ~~لا~~
يجب⁽¹²⁾، والصحيح قولنا؛ لأن الفدية شرعت خلفاً عن⁽¹³⁾ الصوم، والجمع بين الأصل
والخلف ممتنع⁽¹⁴⁾.

م، القاني: الذي قرب إلى الفناء أو قرب موته^(15x16).

(1) في (أ) وردت [يذكر].

(2) في (ب) وردت [يلزم].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (ب) وردت [الشهر].

(5) في (ج) وردت [في الليل].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 669، الكاساني، الصنائع: 4 / 140، ابن اليمام، شرح فتح
الغدير: 2 / 404.

(8) في (أ، ج) وردت [عليهما].

(9) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 49.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (ب) وردت [عليه]، وفي (أ) وردت [عليها].

(12) الشافعي، الأم: 7 / 145، المارودي، الحارثي في فقه الشافعي: 4 / 214، مختصر المزني:
57 / 1.

(13) في (ج) وردت [من].

(14) الهداية شرح البداية: 1 / 127، السرخسي، المبسوط: 3 / 179.

(15) في (ج) وردت [فوته].

(16) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 51.

قوله: فأوصى به، هـ ثم لا بد من الإيصاء عندنا، خلافاً للشافعي رحمته وعلى هذا الزكاة، ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ رحمته [و] كل صلاة تعتبر⁽²⁾ بصوم يوم هو الصحيح ولا يصوم عنه الولي [ولا يصلي]⁽³⁾؛ لقوله رحمته: ((لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد))^(4x5).

في التحفة: وإن لم يوص وتبرع الورثة جاز، وإن لم يتبرعوا لا⁽⁶⁾ يلزمهم الأداء، بل يسقط في حكم الدنيا، وهو عندنا خلافاً للشافعي رحمته⁽⁷⁾.

أ، قوله: أطعم عنه، فيه إشارة إلى أن الإباحة تجزيه⁽⁸⁾ ولا يجب⁽⁹⁾ عليه التملك، الأصل في الباب أن ما شرع من الحقوق المالية الواجبة⁽¹⁰⁾ بلفظة الإطعام جاز فيه طعام الإباحة، نحو الفدية⁽¹¹⁾ عن صوم رمضان، وكفارة اليمين، وكفارة الإفطار⁽¹²⁾، والظهار، وجزاء الصيد؛ لأن حقيقة الإطعام الإباحة، يقال: فلان كثير الإطعام⁽¹³⁾، ويراد

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ) وردت [يعتبر].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) مروي عن ابن عمر رحمته، وأخرجه: البيهقي في الكبرى: 4 / 254 برقم (8004) والترمذي في مسته: 3 / 158 برقم (651)، ومالك في الموطأ: 3 / 434 برقم (1069)، والدرية: 1 / 283، برقم (375)، وقال عنه: لم أجده مرفوعاً وأخرجه عبد الرزاق عن عبد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر موقوفاً.

(5) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 127.

(6) في (ب) وردت [لم].

(7) السمرقندي: تحفة الفقهاء: 1 / 360، إعانة الطالبين: 3 / 204، النووي، المجموع شرح المذهب: 15 / 436.

(8) في (أ) وردت [يجزيه].

(9) في (ب) وردت [تجب].

(10) في (ب، ج) وردت [واجبة].

(11) في (ج) وردت [الفدية].

(12) في (ب) وردت [الظهار].

(13) في (ب) وردت [الطعام].

به طعام الإباحة، فلما جاز فيه التملك أن⁽¹⁾ يجوز الإباحة أولى، وما شرع بلفظه الأداء والإيتاء لا يجوز فيه [إلا]⁽²⁾ التملك كالزكاة، والعشر، وصدقة الفطر؛ لأن الأداء والإيتاء كل واحد منهما يقتضي⁽³⁾ التملك، لما أنه لتمكين الفقير من قضاء حاجته بالمؤدى، والتمكين المطلق الكامل إنما يحصل بالملك فيشترط التملك، وما ذكر بلفظة الصدقة ككفارة الحق عن الأذى فعند محمد رحمته يشترط فيه التملك كما في الزكاة؛ لأن المقصود من الصدقات تمكين الفقير من قضاء حاجته بها، وإنما يتكامل⁽⁴⁾ التمكين بالتملك فلا يصار إلى الإباحة إلا بالنص. وعند أبي يوسف رحمته تجوز⁽⁵⁾ [فيه]⁽⁶⁾ الإباحة كما في سائر الكفارات؛ لأن قضاء الحاجة يحصل⁽⁷⁾ بالإباحة⁽⁸⁾ كما يحصل⁽⁹⁾ بالتملك⁽¹⁰⁾، فلا يختص⁽¹¹⁾ بالتملك⁽¹²⁾ إلا بالنص⁽¹³⁾.

في الزاد: قوله: ومن دخل في صوم التطوع ثم أفسده⁽¹⁴⁾ قضاء عندنا، خلافا للشافعي رحمته، والصحيح قولنا؛ لأن ما أتى به من العمل يبطل بالأكل والشرب في بقية اليوم، وإبطال العمل حرام بالنص، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾⁽¹⁵⁾ فوجب

(1) في (ب) وردت [لا أن].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (أ) وردت [يقضي].

(4) في (أ) وردت [ينها].

(5) في (أ) وردت [يجوز].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (ج) وردت [تحصل].

(8) في (أ) وردت [الإباحة].

(9) في (ج) وردت [تحصل].

(10) في (ج) وردت [بالتملك].

(11) في (أ) وردت [يخص].

(12) في (ب) وردت [بتملك].

(13) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 4/ 464، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 125، الكاساني،

الصنائع: 4/ 140، فتاوى السغدري: 1/ 143.

(14) في (أ) وردت [أنفده].

(15) سورة محمد، من الآية: 33.

عليه⁽¹⁾ الصوم فكان مضمونا [بالقضاء]⁽²⁾، استدراكا للمصلحة الفاتنة كالنذر⁽³⁾⁽⁴⁾.

هـ ثم عندنا لا يباح الإفطار بغير عذر في إحدى الروايتين؛ لما بينا ويباح بعذر، والضيافة عذر؛ لقوله ﷺ: ((أفطر واقض يوما مكانه))⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

في الكبرى: ولو أصبح الرجل صائما متطوعا فدخل على أخ من إخوانه فسأله أن يفطر، [لا بأس أن يفطر]⁽⁷⁾؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((من أفطر لحق أخيه يكتب له [ثواب]⁽⁸⁾ صوم ألف يوم ومتى قضى⁽⁹⁾ يوما يكتب (أ/ 192) له ثواب ألفي يوم))⁽¹⁰⁾ وإن كان صائما عن قضاء رمضان يكره له أن يفطر؛ لأن القضاء خلف فكان حكمه حكم الأصل، فعلى هذا لو أن صائما حلفه رجل آخر بطلاق امرأته أن يفطر، فإن كان متطوعا يفطر لحق أخيه، وإن كان صائما عن قضاء رمضان لا يفطر⁽¹¹⁾.

(1) في (ج) وردت [على].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (ج) وردت [كالمنذور].

(4) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 83، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 360. النووي، المجموع شرح المذهب: 6/ 396.

(5) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البيهقي في الكبرى: 7/ 263 برقم (13314) باب من استحب الإفطر إن كان صومه غير واجب، وكثر العمال: 9/ 252، برقم (25897)، باب أدب الضيف من الاكمال، ورواه ابن أبي فديك عن ابن أبي حميد رزاد فيه أن أحيت يعني القضاء وابن أبي حميد يقال له محمد ويقال حماد وهو ضعيف.

(6) المرغيناني، الهداية: 1/ 127، السرخسي، المبسوط: 3/ 125، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 651، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 155.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) في (أ) وردت [قضاء].

(10) لم أعر عليه في كتب الحديث التي بين يدي، إلا أن السادة الأحناف يستشهدون به في كتبهم. الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 53.

(11) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 53.

م، قوله: أمسكا بقية يومهما الأصل أن كل من لا يلزمه الصوم في أول النهار، إذا صار بحال لو كان كذلك في الابتداء يلزمه الصوم يؤمر بالإمساك، تشبيهاً⁽¹⁾ بالصائمين⁽²⁾، كالكاfer يسلم، والصبي، يبلغ والحائض تطهر، لأن النبي ﷺ قال في يوم عاشوراء: «[ألا]⁽³⁾ من أكل فلا يأكل»⁽⁴⁾ بقية يومه ومن لم يأكل فليصم⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

[و]⁽⁷⁾ هذا حين كان فرضاً فأمر الآكل بالإمساك والصوم لم يلزمه في أول النهار؛ لأنه وجب بالخطاب للحال، فإن قيل: الإمساك يدل عن حقيقة الصوم [مع كونه أهلاً]⁽⁸⁾ فلا يخاطب به من لم يكن عليه خطاب بالأصل⁽⁹⁾، كالحائض والنفساء فإنه لا يجب عليهما الإمساك. قلنا: إنه عجز عن حقيقة الصوم مع كونه أهلاً، فيلزمه الإمساك قضاء لحق الوقت بالتشبه⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

[ي]⁽¹²⁾، قوله: وإذا أفاق المجنون في [بعض]⁽¹³⁾ رمضان قضى ما مضى منه⁽¹⁴⁾، يريد به إذا بلغ مفيقاً ثم جن فأفاق في بعض رمضان، أما لو بلغ مجنوناً ثم أفاق فيه لا

(1) في (ج) وردت [تشبيهاً].

(2) في (أ) وردت [للسائمين].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (أ، ج) وردت [يأكلن].

(5) عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، أخرجه سنن النسائي الكبرى: 2 / 160 برقم (2853) باب التأكيد في صيام يوم عاشوراء، قال أبو عبد الرحمن هذا الكلام الأخير خطأ لا نعلم أحداً من أصحاب الزهري تابعه عليه.

(6) البابرتي، العناية شرح الهداية: 3 / 330، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 87، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 127.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(9) في (أ، ج) وردت [الأصل].

(10) في (ج) وردت [بالتشبيه].

(11) المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 41، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 127.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(14) في (ب) وردت [فيه].

يجب عليه القضاء، وفرق أصحابنا بين الجنون الأصلي والعارض، وفي الأصل لم يفصل بينهما، وقال بعض مشايخنا: لا فرق بينهما ويلزمه قضاء ما مضى فيهما، وأجمعوا على أنه لو أغمى عليه قبل رمضان فأفاق بعد مضيه، فعليه قضاء رمضان كله⁽¹⁾.

في الزاد: الجنون الأصلي: وهو إذا بلغ مجنوناً، والجنون العارضي: وهو ما إذا بلغ مغيثاً ثم جن⁽²⁾.

م، قوله: وإذا حاضت المرأة أفطرت، يتراءى أن هذه المسألة مكررة⁽³⁾، وليس كذلك، لأنه ذكر في باب الحيض أنها لا تصوم، ولم يذكر أن الصائمة إذا حاضت أفطرت، وجاز أن يكون الحيض مانعاً للصوم وليس برافع، كالعدة مع النكاح وغير ذلك⁽⁴⁾.

قوله: أفطرت، يراد به أنها دخلت في وقت الفطر، سواء أكلت أو⁽⁵⁾ لم تاكل، لأن الإفطار يذكر ويراد الدخول في وقت الفطرة، قال ﷺ: «(إذا أقبل الليل من هاهنا⁽⁶⁾، وأدبر النهار من هاهنا⁽⁷⁾)، [وغابت الشمس]⁽⁸⁾ [فقد]⁽⁹⁾ أفطر الصائم»⁽¹⁰⁾ أي دخل وقت الفطر، الحيض منافي للصلاة لتوقفها على الطهارة، وليس بمناف⁽¹¹⁾ للصوم من حيث القياس، لكن الصوم شرع للرياضة ليزداد الخشوع والخضوع في الخدمة، فلما

(1) الرومي، التلخيص: لوحة: 33، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 83 / 1.

(2) البابرتي، العناية شرح الهداية: 48 / 3، السرخسي، المبسوط: 69 / 3.

(3) في (ب) وردت [تكرراً].

(4) الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 58 / 2، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 83 / 1.

(5) في (ب) وردت [لم].

(6) في (ب) وردت [هنا].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(10) متفق عليه: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه: البخاري 3 / 46 برقم (1954)، ومسلم 3 /

132 برقم (1100) بلفظ (... وغربت الشمس...).

(11) في (ب) وردت [مناف].

فات الأصل وهو الصلاة تأخر الصوم وحرم عليها⁽¹⁾ في الحال، لكن لم يسقط⁽²⁾.
 في كفاية الشعبي: روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر
 النهار من هاهنا وغابت الشمس فقد أفطر الصائم))⁽³⁾ ثبت أنه يصير مفطرا، وإن لم
 يوجد منه الأكل والشرب⁽⁴⁾.

في الذخيرة: إذا حسبت المرأة أن هذا اليوم يوم حيضها فأفطرت، أو أفطر الرجل
 في يوم هو نوبة الحمى له، ثم لم⁽⁵⁾ تحض ولم يحتم في [ذلك]⁽⁶⁾ اليوم، أجمعوا على
 أن في فصل الحمى تجب الكفارة، وأما في فصل الحيض اختلف المشايخ فيه،
 والصحيح أنه تجب⁽⁷⁾.

أ، قوله: ولو قدم المسافر أو طهرت الحائض، المراد من المسافر الذي أكل قبل
 الزوال، [أو قدم بعد الزوال، وأما الحائض فعلى إطلاقه]⁽⁸⁾.

في فتاوى الحجة: ولو قدم المسافر قبل الزوال⁽⁹⁾ وقد نوى الصوم فأكل، قال أبو
 جعفر⁽¹⁰⁾ [عليه]⁽¹¹⁾ الكفارة عالما كان أو جاهلا، وقال [الفقيه]⁽¹²⁾ أبو الليث
 رحمه الله: روي عن محمد رحمه الله: أنه متى كان مسافرا أول النهار فلا كفارة عليه، وبه
 نأخذ. وسئل أبو القاسم رحمه الله: عمن خرج إلى السفر صائما ثم تذكر شيئا في بيته،

(1) من الحديث النبوي إلى هنا وردت العبارة مكررة في نسخة (أ).

(2) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 135 / 1.

(3) تقدم تخريجه فريدا.

(4) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 137 / 1.

(5) في (ب) وردت [لن].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ابن مازة: المحيط البرهاني: 2 / 661.

(8) المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 41، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 129، الحيداني، الباب:

83 / 1.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (أ) وردت [نصر].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

فرجع ودخل البيت فافطر، ثم خرج، قال: تجب⁽¹⁾ عليه الكفارة؛ لأنه حين أفطر كان مقيماً، قال الفقيه أبو الليث رحمته؛ وبه تأخذ⁽²⁾.

أ، قوله: وهو يرى أن⁽³⁾ الشمس إلى آخره أي يظن، أراد به غلبة الظن لا مجرد الظن⁽⁴⁾.

ب، تسحر: أكل السحور، وسحروهم غيرهم أعطاهم [السحور]⁽⁵⁾ أو أطعمهم⁽⁶⁾.
هـ، قوله: وإذا تسحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع، فإذا هو قد طلع، أو أفطر وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب، أمسك بقية يومه، قضاء لحق الوقت بالقدر الممكن، أو نفياً للتهمة، وعليه القضاء؛ لأنه حق مضمون بالمثل، كما في المريض والمسافر، ولا⁽⁷⁾ كفارة عليه؛ لأن الجنابة قاصرة لعدم القصد⁽⁸⁾.

وفيه قال عمر رحمته: (ما تجانفنا لإثم قضاء يوم علينا يسير)⁽⁹⁾، والمراد بالفجر [الفجر]⁽¹⁰⁾ الثاني، وقد بينا في الصلاة⁽¹¹⁾⁽¹²⁾.

ثم التمسح⁽¹³⁾ مستحب؛ لقوله ﷺ: ((تسحروا فإن في السحور بركة))⁽¹⁴⁾، والمستحب

(1) في (أ) وردت [يجب].

(2) المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 41، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 83، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 58.

(3) في (ج) وردت بالتقديم والتأخير [أن يرى].

(4) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 85.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 3 / 13، مادة (س ح ن).

(7) في (أ) وردت [فلا].

(8) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 129.

(9) مصنف عبد الرزاق: 3 / 24، برقم (9145).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (أ) وردت [الصوم].

(12) السرخسي، المبسوط: 4 / 11، الزبيدي، تبيين الحقائق: 4 / 178، كتاب الآثار: 1 / 180.

(13) في (ب) وردت [السحر].

(14) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرجه البخاري في صحيحه: 7 / 3 برقم (1789) باب بركة السحور

من غير إيجاب.

تأخيره لقوله ﷺ: ((ثلاثة⁽¹⁾ من (أ/ 193) أخلاق المرسلين: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، والسواك))⁽²⁾، إلا أنه إذا شك في الفجر ومعناه تساوي الظنين، الأفضل أن يدع تحرزا عن المحرم، ولا يجب عليه ذلك، ولو أكل فصومه تام؛ لأن الأصل هو الليل. [و]⁽³⁾ عن أبي حنيفة رحمته إذا كان في موضع لا يستبين الفجر، أو كانت الليلة مقمرة⁽⁴⁾ أو متغيمه، أو كان يبصره علة وهو يشك، لا يأكل، ولو أكل [فقد]⁽⁵⁾ أساء؛ لقوله ﷺ: ((دع ما يريك إلى ما لا يريك))⁽⁶⁾.

وإن⁽⁷⁾ كان أكبر رأيه أنه أكل والفجر طالع، فعليه قضاؤه عملا بغالب الرأي، وفيه الاحتياط، [و]⁽⁸⁾ على ظاهر الرواية لا قضاء عليه؛ لأن اليقين لا يزول إلا بمثله، ولو ظهر أن الفجر طالع لا كفارة عليه؛ لأنه بني الأمر على الأصل فلا يتحقق العمدية، ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر؛ لأن الأصل هو النهار، ولو أكل فعليه القضاء [عملا بالأصل، وإن كان أكبر رأيه أنه أكل قبل الغروب فعليه القضاء (في)⁽⁹⁾] ⁽¹⁰⁾ رواية واحدة؛ لأن النهار هو الأصل، ولو كان شاكا فيه وتبين أنها لم تغرب ينبغي أن تجب الكفارة، نظر إلى ما هو الأصل وهو النهار⁽¹¹⁾.

(1) في (أ، ب) وردت [ثلاث].

(2) عن عائشة رضي الله عنها، أخرجه البيهقي في سننه الكبرى: 2/ 29 برقم (2162)، باب وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة، الدرابة: 1/ 285، برقم (379)، فصل في الاكتحال للصائم، وهو عند ابن أبي شيبة موقوف وفي الباب عن حذيفة مرفوعا عند الدارقطني في الأفراد.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) في (ب) وردت [معمرة].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(6) عن الحسن بن علي رضي الله عنه، أخرجه الترمذي في سننه: 5/ 89 برقم (2442)، باب منه، الدارمي في سننه 2/ 319، برقم (2532)، قال حسين سليم أسد: إسناده صحيح.

(7) في (ب) وردت [إنه].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) ما بين الهالين ساقط من نسخة (ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 4/ 425، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 179، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 41، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 129.

في النصاب: من شك في طلوع الفجر، فأحب أن⁽¹⁾ يدع الأكل وإن أكل فصومه تام، وعن أبي حنيفة رحمته: إن⁽²⁾ كان في موضع يستبين الفجر فكذلك: وإن كان في موضع لا يستبين الفجر، أو⁽³⁾ السماء متغيمه وهو يشك، لا يأكل، ولو أكل وأكبر رأيه أن الفجر طالع حين أكل يجب القضاء عنده، والمختار أنه لا قضاء عليه ما لم يتيقن⁽⁴⁾.

في الخلاصة: ولو قال لامرأته: انظري إن الفجر طالع أو غير طالع، فرجعت وقالت⁽⁵⁾ غير طالع، فجامعها⁽⁶⁾، ثم ظهر أن الفجر [كان]⁽⁷⁾ طالعا، اختلف المشايخ رحمهم في وجوب الكفارة عليه، والصحيح أنه لا يجب⁽⁸⁾ عليه مطلقا، وعلى المرأة الكفارة⁽⁹⁾.

أ، قوله: إلا بشهادة⁽¹⁰⁾ رجلين أو رجل وامرأتين يعني عدولا، وهم⁽¹¹⁾ أحرار، غير محدودين في القذف، كما في سائر الأحكام⁽¹²⁾.

هـ، قوله: ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر احتياطا، وفي الصوم الاحتياط في الإيجاب⁽¹³⁾.

قوله: وإذا كان بالسماء علة لم تقبل⁽¹⁴⁾ في هلال الفطر إلا شهادة رجلين، أو رجل

(1) في (أ) وردت [إلى أن] بزيادة إلى.

(2) في (ب) وردت [أنه].

(3) في (ب) وردت [أو].

(4) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 59.

(5) في (ج) وردت [فقلت].

(6) في (أ) وردت [فجاء معها].

(7) ما بين المعنوتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(8) في (أ) وردت [ويجب].

(9) البارقي، العناية شرح الهداية: 2/ 347، الكاساني، الصنائع: 4/ 286، الزبيدي، تبيين الحقائق: 4/ 172.

(10) في (أ) وردت [شهادة].

(11) في (ب) وردت [هو].

(12) السرخسي، المبسوط: 4/ 240، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 323.

(13) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 121.

(14) في (ب، ج) وردت [يقبل].

وامرأتين، لأنه تعلق⁽¹⁾ به نفع العباد وهو الفطر، فأشبهه سائر، حقوقهم والأضحى كالفطر، وهذا في ظاهر الرواية وهو الأصح، خلافا لما روي عن أبي حنيفة رحمته أنه كهلal رمضان؛ لأنه تعلق به نفع العباد، وهو التوسع بلحوم الأضاحي⁽²⁾.

في الكبرى: وإذا رأى الإمام هلال شوال وحده ليس له أن يخرج إلى المصلى، ولا أن يأمر الناس بالخروج؛ لأنه تمكنت التهمة؛ إذا رأوا الهلال يكره أن يسيروا إليه؛ لأن أهل الجاهلية كانوا يفعلون ذلك⁽³⁾.

فصل في التهذيب: لا تصوم المرأة تطوعاً إلا بإذن الزوج⁽⁴⁾، ولو⁽⁵⁾ كان الزوج مريضاً أو صائماً أو غائباً لها أن تصوم، ولا تصوم الأمة والعبد والمدير وأم الولد تطوعاً إلا بإذن المولى، وللزوج والمولى التفطير، والأجير لا يصوم تطوعاً إلا بإذن المستأجر إذا تضرر بصومه⁽⁶⁾.

في النسفية: وسئل عن أم ولد لرجل قالت: إن شفا الله ولدي فعلي لله أن أصوم كل اثنين وخميس⁽⁷⁾، فشفى الله الولد؛ وهي تصوم هذا الأيام والمولى يمنعها عن الصيام، هل له ذلك؟ قال: نعم، قيل: متى تصوم هذه الأيام وقد لزمها [صيامها]⁽⁸⁾ بنذرها⁽⁹⁾، قال: إذا اعتقت، [و]⁽¹⁰⁾ قال: وكذلك كل صوم وجب على المملوك بسبب باشره، إلا صوم الظهار، فله أن يصوم وليس للمولى أن يمنعه؛ لتعلق حق المرأة بذلك، وسئل: عن رضيع مبطن يخاف عليه موته بهذا الداء⁽¹¹⁾، وله ظير، ومزعم الأطباء أن الظير إذا

(1) في (ب) وردت [متعلق].

(2) الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 67.

(3) الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 2 / 21.

(4) في (ج) وردت [زوجها].

(5) في (ب) وردت [إن] بدل [لو].

(6) الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 2 / 53، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 686.

(7) في (أ) وردت [خمس].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(9) في (ج) وردت [بالنظر].

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ، ب) وردت [الدواء].

شربت هذا الدواء يبرأ هذا الصغير، وذلك في شهر رمضان، حل يباح لها الإفطار بهذا العذر بشرب هذا الدواء؟ قال: نعم، إذا قال أطباء العصر البصراء بذلك، وقعت الحاجة إليه⁽³⁾.

في الملتقط⁽²⁾ والملخص⁽³⁾: ويكره صوم الوصال إذا لم يفطر الأيام⁽⁴⁾ المنهية، أما إذا أفطر فيها فلا يكره، ذكر أبو يوسف رحمته في جامعه عن النبي ﷺ: (أنه نهى عن صوم الوصال، وصوم الصمت)⁽⁵⁾، قال: وتفسيره أن يصوم يومين أو ثلاثة ولا يفطر⁽⁶⁾.

وصوم الصمت: أن يصوم ولا يتكلم، تشبهاً⁽⁷⁾ بالمجوس، وصوم [يوم]⁽⁸⁾ النيرازه المهرجان متعمداً مكرهه⁽⁹⁾.

في الكبرى: صوم الستة بعد الفطر متتابعة: منهم [من]⁽¹⁰⁾ كره [و]⁽¹¹⁾ المختار أنه لا بأس به؛ لأن الكراهة⁽¹²⁾ إنما كانت لأنه⁽¹³⁾ لا يؤمن [من]⁽¹⁴⁾ أن يعد ذلك من رمضان،

(1) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 653.

(2) في (أ) وردت [ملتقط].

(3) عزيز النسفي: عبد العزيز بن محمد النسفي الصوفي عزيز الدين المتوفى سنة 686 مت وثمانين ومستمائة له آداب السلوك، زبدة الحقائق الملخص من رسالة المعاد. كشف الحقائق فارسي في التصوف. المقصد الأقصى. منازل السائرين، الباباني، هدية العارفين: 1/ 306.

(4) في (ب) وردت [أيام].

(5) حديث النهي عن صوم الوصال متفق عليه عن ابن عمر، أخرجه البخاري في صحيحه برقم (1826) 67/ 7 باب الوصال، ومسلم في صحيحه برقم (1844) 5/ 398 باب النهي عن الوصال في الصوم.

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 656، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 128.

(7) في (ب) وردت [شيئاً].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 147، الكاساني، الصنائع: 4/ 155.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) في (أ) وردت [الكراهية].

(13) في (ب) وردت [لأن].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

فيكون تشبهاً بالنصارى، والآن زال هذا المعنى؛ ولا بأس بأن يستتفع الماء، أو يصب الماء على وجهه أو رأسه⁽¹⁾ هو المختار؛ لأنه ليس فيه تعريض الصوم [للفساد]⁽²⁾⁽³⁾.

ومن صام وواصل الصيام ولا يفطر إلا [في]⁽⁴⁾ الأيام (أ/ 194) المنهية كره بعض مشايخنا ذلك؛ لقوله ﷺ: ((إياكم والوصال))⁽⁵⁾، والمختار أن لا يكره، وتأويل الحديث: إذا صام كل الأيام ولم يفطر الأيام المنهية⁽⁶⁾.

وإذا⁽⁷⁾ صام أيام النيروز جاز من غير كراهة هو المختار، [والأفضل له أن لا يصوم]⁽⁸⁾، أما الكلام في الأفضلية [إن كان يصوم قبله تطوعاً فالأفضل أن يصوم، كما في صوم (يوم)⁽⁹⁾ الشك، و]⁽¹⁰⁾ إن كان لا يصوم قبله تطوعاً فالأفضل أن لا يصوم؛ لأنه يشبه تعظيم هذا اليوم، وتعظيم هذا اليوم حرام⁽¹¹⁾.

حكى عن أبي حفص الكبير رحمه الله أنه قال: لو أن رجلاً عبد الله تعالى خمسين سنة، ثم جاء يوم النيروز فأهدى إلى بعض المشركين بيضة يريد به تعظيم ذلك اليوم، فقد كفر وأحبط عمله خمسين سنة!!⁽¹²⁾.

رجل أراد أن يقول: لله [تعالى]⁽¹³⁾ علي صوم يوم، فجرى على لسانه صوم شهر، كان عليه صوم شهر، وكذا إذا أراد شيئاً فجرى على لسانه الطلاق أو النذر أو العتاق

(1) في (أ) وردت [برأسه].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 650.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) عن أبي هريرة رحمه الله، أخرجه البخاري في صحيحه: 72/ 7 برقم (1830) باب التكيل لمن أكثر الوصال، ومسلم: 5/ 401 برقم (1847) باب النبي عن الوصال في الصوم.

(6) تحفة الملوك: 1/ 50، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 344، الكاساني، الصنائع: 4/ 153.

(7) في (ب، ج) وردت [ولو].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين الهلالين ساقط من نسخة (ب).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 128.

(12) الزيلعي، تبين الحقائق: 18/ 380.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

لزمه ذلك؛ لقوله ﷺ: ((ثلاث جدهن جده...))⁽¹⁾ الحديث، والتذر في معنى الثلاث؛ لأنه لا يحتمل النسخ بعد وقوعه⁽²⁾.

رجل قال: لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكرا له، وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم من رمضان، فعليه كفارة يمين ولا قضاء عليه؛ لأنه لم يوجد شرط البر، وهو نية الصوم للشكر له⁽³⁾.

ولو قدم فلان قبل أن ينوي، فتوى⁽⁴⁾ به الشكر ولا ينوي به عن رمضان، بز في يمينه؛ لوجود البر وهو نية الصوم للشكر، وأجزأه عن رمضان؛ لأن الوقت تعين له وليس عليه قضاء⁽⁵⁾.

ولو قال: لله علي أن أصوم الشهر، وجب عليه بقية الشهر الذي هو فيه؛ لأنه ذكر الشهر معرفا فينصرف إلى الذي هو فيه. وإن نوى شهرا فهو كما نوى؛ لأنه نوى ما يحتمله، ولو قال: [لله علي أن أصوم هذه السنة، فصامها كلها إلا يوم الفطر والأضحى وأيام التشريق]⁽⁶⁾، ليس⁽⁷⁾ عليه إلا قضاء هذه الأيام الخمسة؛ لأن صوم رمضان لم يجب⁽⁸⁾ عليه بهذا التذرا، ما⁽⁹⁾ عدا صوم خمسة أيام فقد أدى. ولو قال: لله علي صوم سنة ولم يعين السنة، يقضي خمسة وثلاثين يوما؛ لأن السنة منكر اسم لأيام⁽¹⁰⁾ معدودة⁽¹¹⁾، وينبغي أن يصل ذلك إلى ما مضى، فإن لم يصل، ذكر هاهنا أنه لم يجز،

(1) عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أبو داود: 259 / 2، برقم (2194)، والترمذي: 490 / 3، برقم (1184)، وقال: حسن غريب. وابن ماجه: 1 / 658، برقم (2039)، والحاكم: 2 / 216، برقم (2800) وقال: صحيح الإسناد.

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 672.

(3) الكاساني، الصنائع: 10 / 346.

(4) في (ب، ج) وردت [ونوى].

(5) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 4 / 81.

(6) في (ج) وردت [وليس].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) في (أ) وردت [بوجب].

(9) في (أ، ج) وردت [رما] بزيادة الواو.

(10) في (ب) وردت [الأيام].

(11) في (ب) وردت [المعدودة].

وهذا غلط ينبغي أن يجزيه. ولو قال: الله علي صوم سنة متابعة، فهو كقوله: الله علي صوم هذه السنة بعينها؛ لأن السنة المتابعة لا يكون إلا وفيها [شهر]⁽¹⁾ رمضان. قال: الله علي أن أصوم أبدا، فضعف عن الصوم؛ لاشتغاله بالمعيشة، كان له أن يفطر؛ لأنه لو لم يفطر يقع الخلل في جميع الفرائض، ويطعم لكل يوم نصف صاع حنطة؛ لأنه متيقن أنه⁽²⁾ لا يقدر على قضائه أبدا، وفرق بين هذا وبينما⁽³⁾ إذا وجب على نفسه حججا قدر ما يعلم أنه لا يمكنه أن يحج ذلك القدر قبل⁽⁴⁾ موته، لم يكن عليه أن يأمر غيره. والفرق [أن]⁽⁵⁾ القدر الذي يفوت عنه من ذلك ليس بمعلوم ليأمر غيره، أما في باب الصوم القدر الذي [يؤمر]⁽⁶⁾ فات [معلوم]⁽⁷⁾ بيقين؛ نذر أن يصوم كذا ما عاش ثم كبر سنه وضعف عن⁽⁸⁾ الصوم، كان له أن يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا بالنص، فإن لم يقدر لعسرتة يستغفر الله تعالى، فإن ضعف عن الصوم في ذلك اليوم لمكان الصيف، كان له أن يفطر وينتظر حتى إذا جاء الشتاء صام يوما مكانه؛ لأنه لو سافر في ذلك اليوم يفطر ويصوم يوما مكانه، كذا هنا؛ لأن المرض والسفر كلاهما سبب للعذر⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

في فتاوى الحجة: وفي النوازل: لو نذر أن يصوم ما عاش، فضعف وعجز يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع من حنطة، قال الحجة رحمته الله: والفتوى على أنه يفطر ويكفر [عن]⁽¹¹⁾ يمينه بإطعام عشرة مساكين، ويخرج عن العهدة؛ لقول النبي ﷺ: «النذر

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(2) في (أ) وردت [لأنه].

(3) في (أ) وردت [بينهما].

(4) في (ب) وردت [وقيل] بزيادة النوار.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (أ) وردت [من] وفي (ب) وردت [عنه].

(9) في (أ) وردت [العذر].

(10) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 672، الكاساني، المتابع: 10/ 346.

(11) في (أ، ب) وردت [يدك] بدل [عن].

يمين وكفارته كفارة يمين⁽¹⁾)).⁽²⁾

في الزاد: ويكره الصوم في يوم العيد وأيام التشريق⁽³⁾

فمن صام فيهن فرضاً أو واجباً أو نذراً مطلقاً لم يجز، ولو نذر يصوم⁽⁴⁾ هذه الأيام صح ولكنه يفطر ويقضي أياماً أخرى، وهذا عندنا خلافاً لزرر والشافعي⁽⁵⁾ رحمهما الله، والصحيح قولنا؛ لأن صوم هذه الأيام مشروع فيلزمه بالنذر كصوم سائر الأيام، وقد ورد النهي عنه، فأمر⁽⁶⁾ بالإفطار للنهي، وبالقضاء للوجوب بالنذر.

وأما عدم جواز الفرض أو واجب أو نذر مطلق في هذه الأيام، فلأن⁽⁷⁾ ما في ذمته كامل، وصوم هذه الأيام ناقص لمكان النهي، والناقص لا ينوب عن الكامل⁽⁸⁾.

[في التحفة: صوم يوم عاشوراء منفرداً مكروه عند بعض أصحابنا رحمهم الله؛ لأنه تشبه باليهود، وأما صومه يوم الاثنين وحده، وصوم يوم الخميس وحده، وصوم يوم الجمعة وحده، قال: بعضهم يكره لأنه خص هذه الأيام من بين سائرهما، وعامة العلماء رحمهم الله قالوا: لا يكره، بل هو مستحب؛ لأن لهذه الأيام فضيلة، فكان تعظيمها

(1) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، أخرجه الطبراني: 313 / 17، برقم (866). وأحمد بن حنبل في مسنده:

4 / 149 برقم (17378)، ومسنده أبي يعلى: 3 / 283، برقم (1744)، باب مسند عقبة بن عامر

الجهني، وقال عنه حسين سليم أسد: إسناده ضعيف.

(2) أبو الليث، النوازل: ص 153، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 674.

(3) ذهب الجمهور إلى تحريم صوم يوم عيد الفطر، ويوم عيد الأضحى، وأيام التشريق، وهي ثلاثة

أيام بعد يوم النحر. ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص 351، والبدائع 2 / 78،

والقوانين الفقهية ص 78، وشرح المحلى على المنهاج 2 / 60 و 4 / 290، وكشاف القناع 2 /

342.

(4) في (أ، ب) وردت [يصومه].

(5) أسنى المطالب: 7 / 288، إعانة الطالبين: 2 / 358، الرافعي، الشرح الكبير: 6 / 473، المذهب:

1 / 244، بغية المسترشدين: 1 / 557، الهيتمي، تحفة المحتاج: 13 / 386، حاشية إعانة الطالبين:

2 / 408، حاشية الجمل: 8 / 214، حواشي الشرراني: 10 / 84.

(6) في (أ، ب) وردت [فأمره].

(7) في (ب) وردت [فلأنه].

(8) الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 128.

بالصوم مستحباً، وإنما يكره إذا كان فيه تشبهاً بغير أهل القبلة، ولم يوجد في هذه الصيامات⁽¹⁾⁽²⁾.

الست من شوال

في المحيط: صوم الست من⁽³⁾ شوال مكروه عند أبي حنيفة رحمته متفرقا كان أو متابعاً، وقال أبو يوسف رحمته: كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صياماً (أ/ 195) خوفاً من أن يلحق بالفريضة، وعن مالك رحمته قال: ما رأيت أحداً من أهل الفقه يصومها، ولم يبلغنا من أحد من السلف قال: وكان أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون أن يلحقوا⁽⁴⁾ أهل الجفاء⁽⁵⁾ برمضان ما ليس منه، إذا رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم، ورأوهم يفعلون ذلك.

لفظة⁽⁶⁾ مالك رحمته ولفظة⁽⁷⁾ أبي يوسف رحمته دليل على أن الكراهة في حق الجاهل الذين لا يميزون، وعن أبي يوسف رحمته أنه قال: أكره متابعاً⁽⁸⁾ ولا أكره متفرقا، ومن المشايخ رحمته من قال: ينبغي للعالم أن يصوم سراً، وينهى الجاهل عنه⁽⁹⁾.

وذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الصوم: كراهيته⁽¹⁰⁾، وفي نسخة أخرى لشمس الأئمة: أن الكراهة في المتصل بشهر رمضان، أما

(1) ما بين المعقوفين - على طوله - ماقط من نسخة (ب، ج).

(2) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 343، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 350.

(3) في (أ) وردت [في].

(4) في (أ) وردت [يلحق].

(5) في (ب) وردت [الجفاء].

(6) في (ج) وردت [لفظة].

(7) في (ب) وردت [لفظ].

(8) في (ب) وردت [متبعاً].

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 655، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 315. ونظر: الناج

والإكليل: 3/ 204، منح الجليل: 4/ 91.

(10) في (ب) وردت [كراهة].

إذا أكل بعد العيد أياماً ثم صام لا يكره، بل يستحب، قال: الحاكم الشهيد⁽¹⁾ في المتقى: وجدت عن الحسن رحمته أنه كان لا يرى بصوم ستة أيام متتابعاً بعد الفطر بأساً، وكان يقول: كفى يوم الفطر مفرقاً⁽²⁾ بينهم وبين شهر رمضان، وعامة المتأخرين لم يروا به بأساً، واختلفوا [فيما]⁽³⁾ بينهم: أن الأفضل هو التفرق أو التتابع؟ في فتاوى الحجة: والأفضل التتابع والتواصل بعد يوم الفطر⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

في الذخيرة: قال أبو يوسف رحمته: كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صياماً خوفاً [من]⁽⁶⁾ أن يلحق بالفريضة، أراد به صوم الست، وهذه اللفظة دليل على أن الكراهة في حق العوام لا في حق أهل العلم. وحكي عن بعض المتقدمين ما هو قريب من هذا، فقال: ينبغي للعالم أن يصوم سراً وينهى⁽⁷⁾ الجاهل عنه، والمتأخرون من مشايخنا لا يرون به بأساً. واختلفوا في الأفضلية، بعضهم قال: الأفضل فيه التتابع، وبعضهم قال: الأفضل فيه التفرق، وعن أبي حنيفة رحمته أنه كرهه متابعاً ومفرقاً⁽⁸⁾. في تنبيه⁽⁹⁾ أبي الليث رحمته: قال النبي ﷺ: ((من صام رمضان ثم أتبعه بست من

(1) هو محمد بن محمد بن أحمد، أبو الفضل، المرزوي، السلمي البخلي، الشهير بـ (الحاكم الشهيد)، قاضي وزير التربية. كان عالم مرو وإمام الحنفية في عصره. ولي قضاء بخارى، ثم ولي الوزارة لبعض الأمراء الساسانية. قتل صغيراً بسبب وشاية ودفن بمرو سنة (334هـ). من تصانيفه: (الكافي) و(المتقى) كلاهما في الفقه الحنفي. ينظر ترجمته في: القرشي، الجواهر المضية: 2/ 112، والأسري، الفوائد البهية: ص 195، والزركلي، الأعلام: 242/7.

(2) في (أ) وردت [مفرقاً].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) حصل هنا تقديم وتأخير في نسخة (أ) في هذه العبارة [في فتاوى الشيباني، الحجة: والأفضل التتابع والتواصل بعد يوم الفطر].

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 655، السرخسي، المبسوط: 4/ 27، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 343/1.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) وردت في جميع النسخ [ينهى].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 655.

(9) نبيه الغافلين في الموعظة لأبي الليث: نصر بن محمد الفقيه السمرقندي الحنفي المتوفى: سنة 375، خمس وسبعين وثلاثمائة وهو مجلد. ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 487.

شوال فكانه صام الدهر كله⁽¹⁾ قال أبو هريرة رضي الله عنه: (تعالوا حتى أحسب لكم؛ فصوم رمضان يكون ثلاثمائة يوم، وستة أيام بستين يوماً؛ لأن الله تعالى قال: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا﴾⁽²⁾، وكل يوم يقوم مقام عشرة أيام⁽³⁾، قال⁽⁴⁾ الفقيه رضي الله عنه: وقد كره بعض الناس صيام الست وقال: فيه تشبه⁽⁵⁾ بالنصارى.

وعن إبراهيم النخعي رضي الله عنه: سئل عن صيام الست؟ قال: هي صوم الحيض، وقال بعضهم: ينبغي أن يصوم متفرقا حتى لا يكون تشبهاً بالنصارى، وعندني: أنه لا بأس به متابعا كان أو متفرقا؛ لأن يوم الفطر صار [قاصلا]⁽⁷⁾ بينهما، و[لهذا] قال⁽⁹⁾ لا بأس به⁽¹⁰⁾.

في فتاوى الحجة: وفي التوازل: رجل أصبح⁽¹¹⁾ صائما، فدخل على أخ من إخوانه فسأله أن يكون ضيفا عنده ويفطر، جاز له أن يطيب قلبه ويفطر؛ لما روي في الخبر أن النبي ﷺ قال: ((من أفطر لحق أخيه يكتب له ثواب ألف يوم، [ومتى قضى يوما يكتب له ثواب ألفي يوم]⁽¹²⁾)) قال الحجة رضي الله عنه: ينبغي أن يخبره بأنه صائم، ويسأله أن لا

(1) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: 6/ 66، برقم (1984)، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعا لرمضان.

(2) سورة الأنعام، آية: 160.

(3) الأثر عن أبي هريرة لم أظفر به إلا في تهذيب سنن أبي داود: 1/ 491، وأورد الطحاوي في مشكل الآثار: 6/ 126، باب بيان مشكل ما روي عن الرسول ﷺ، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (جعل الله الحسنة بعشرة أشهر، وستة أيام بعد الفطر تمام السنة).

(4) في (ب، ج) وردت [فقال].

(5) في (ج) وردت [تشبه].

(6) في (ب) وردت [أنه].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(8) في (ب، ج) وردت [فللهذا].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 385.

(11) في (ج) وردت بالتقديم والتأخير [أصبح رجلا].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) لم أعثر عليه في كتب الحديث، إلا أن السادة الأحناف يستشهدون به في كتبهم. الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 53.

يفطره، فإن لم يعذره ويتأذى بذلك، فحيث⁽¹⁾ يفطر⁽²⁾.

[في المحيط: وهذا كله إذا كان الإفطار قبل الزوال، فأما إذا كان بعد الزوال فلا يفطر، إذا كان في ترك الإفطار عتق بالوالدين أو بأحدهما]⁽³⁾، أما إذا كان صائما عن قضاء رمضان لا يجوز أن يفطر؛ لأن القضاء قائم مقام الأداء في شهر رمضان، فلا⁽⁴⁾ يفطر لأجل قلب غيره، فكذلك⁽⁵⁾ قضاؤه⁽⁶⁾.

ثم ذكر في فتاوى الحسامية على هذا فرعا: لو قال صاحب البيت: إن لم تفطر⁽⁷⁾ عندي فامراته طالق!! فإن كان متطوعا يفطر، وإن [كان]⁽⁸⁾ يقضي [صوم]⁽⁹⁾ شهر رمضان لا يفطر وإن وقع طلاق امرأة صاحب البيت؛ لأنه هو الذي طلق امرأته، فلا يبطل صوم رمضان؛ لأن الرخصة قبل النية وقبل الشروع في القضاء، فإذا نوى وأصبح صائما ذهب اختياره [والله أعلم بالصواب]⁽¹⁰⁾.

باب الاعتكاف

[ب]⁽¹¹⁾، الاعتكاف: افتعال من عكف إذا دام، من باب طلب عكفه حبسه⁽¹²⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [صح].

(2) أبو الليث، التوازل: ص 146، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 53.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) في (ب) وردت [لا].

(5) في (ب، ج) وردت [وكذلك].

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 651، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 53، البايبرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 329.

(7) في (أ، ج) وردت [يفطر].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) ما بين المعقوفتين غير موجود في نسخة (أ)، وفي نسخة (ج) وردت [والله أعلم هو العليم الحليم].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) المقرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4/ 4، مادة (ع ك ف).

م، وتفسيره: حبس الرجل نفسه مرابطاً لطاعة ربه إجابة لدعوته، قال عطاء الخراساني رحمته: مثل المعتكف كمثّل رجل له حاجة عند رجل عظيم، فيجلس على بابه ويقول: لا أبرح حتى تقضي حاجتي، فالمعتكف يجلس في بيت ربه ويقول: لا أبرح حتى تغفر لي⁽¹⁾.

وهو أشرف الأعمال، إذا كان عنه إخلاص؛ لأنه تفرّغ القلب عن أمور الدنيا وتسليم النفس إلى بارئها.

ثم قال في الكتاب⁽²⁾: إنه مستحب، والصحيح أنه سنة؛ لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك، وقضائه في شوال حين تركه⁽³⁾، وجاز أن يطلق اسم الاستحباب على السنة⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

في الزاد: قال الزهري^{(6) رحمته: عجباً من الناس! كيف يتركون الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم [كان]⁽⁷⁾ يفعلُه⁽⁸⁾ وما ترك الاعتكاف حتى قبض⁽⁹⁾؛ ولأن في الاعتكاف تفرّغ القلب من⁽¹⁰⁾ أمور الدنيا، وتسليم النفس إلى بارئها، والتحصن بالحصن}

(1) السرخسي، المبوّط: 4 / 163، الكاساني، الضائع: 4 / 298.

(2) في (ب) وردت [كتاب].

(3) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (1892) 7 / 168 باب اعتكاف النساء، ومسلم في صحيحه برقم (2007) 6 / 93 باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه.

(4) في (ب) وردت [سنة].

(5) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 63، الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 196.

(6) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب. من بني زهرة، من قريش. تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء مدني سكن الشام. هو أول من دون الأحاديث النبوية. ودون معها فقه الصحابة. قال أبو داود: جميع حديث الزهري (2200) حديث. أخذ عن بعض الصحابة. وأخذ عنه مالك بن أنس وطبقته. توفي سنة (124هـ). ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب 9 / 445 - 451، والذهبي، تذكرة الحفاظ 1 / 102، والوفيات 1 / 451، والزركلي، الأعلام 7 / 317.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(8) في (أ) وردت [يفعله وتركه].

(9) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (1903) 7 / 190 باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان.

(10) في (أ) وردت [عن].

الحصين، وملازمة بيت [الله]⁽¹⁾ رب العالمين، فيكون أشرف الأعمال إذا كان عن الإخلاص⁽²⁾.

هـ قوله: الاعتكاف مستحب والصحيح سنة مؤكدة؛ لأن النبي ﷺ واظب عليه في العشر الأواخر⁽³⁾ من رمضان⁽⁴⁾، و(أ/ 196) المواظبة دليل السنة⁽⁵⁾.

ي، الاعتكاف على ضربين: واجب ونقل، فالواجب: أن يوجهه على نفسه، نحو أن يقول: لله علي أن أعتكف يوما أو شهرا أو سنة، وهذا لا يجوز إلا بالصوم، والنقل: أن يدخل في المسجد بنية الاعتكاف من غير أن يوجب له⁽⁶⁾ على نفسه، وهذا يجوز بالصوم وبغير الصوم، إلا في رواية رواها الحسن عن أبي حنيفة رحمته الله لا يجوز إلا بالصوم.

قوله: وهو اللبث في المسجد مع الصوم، يريد به الاعتكاف الذي أوجهه على نفسه، أما النقل [فأ]⁽⁷⁾ يجوز بغير الصوم، إلا رواية على ما ذكرنا.

ثم أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام، ثم في مسجد المدينة، ثم في مسجد بيت المقدس، ثم في المساجد العظام التي كثر أهلها وعظم⁽⁸⁾.

ولا يجوز الاعتكاف الواجب إلا في مسجد له إمام ومؤذن ويصلى فيه خمس صلوات، هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمته الله، فإذا أراد المعتكف أن يخرج إلى الجمعة [يخرج]⁽⁹⁾ بوقت يمكنه أن يصلي قبلها أربعاً أو ستاً، هكذا رواه الحسن عن

(1) لفظ الجلالة غير مثبت في نسخة (ج).

(2) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 63.

(3) في (ب) ووردت [الأخر].

(4) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (771) 3/ 300 باب السجود على الأنف والسجود على الطين، ومسلم في صحيحه برقم (1993) 6/ 76 باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها...

(5) المرغباني، الهداية شرح البداية: 132/ 1.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(8) الرومي، المتابع: لرحمة: 33، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 64، ابن عازة، المحيط البرهاني: 2/ 674، المرغباني، بداية المبتدي: 1/ 42، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 64.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

أبي حنيفة رحمته الله، ويمكث بعدها مقدار ما يصلي أربعاء، وإن مكث فيه يوماً وليلة لا ينتقض اعتكافه، ويكره وكذلك إن تمم الاعتكاف فيه. وله أن يخرج إلى العيدين للصلاة، وإلى الجنائز، وعيادة المريض، وقال محمد رحمته الله: إن كان منزله بعيداً من الجامع يخرج في وقت يرى أنه يصل إلى المسجد عند النداء ⁽¹⁾.

هـ قوله: ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة ⁽²⁾ الإنسان أو الجمعة ⁽³⁾ أما الحاجة لحديث عائشة رضي الله عنها: (كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان ⁽⁴⁾) ولأنه ⁽⁵⁾ معلوم وقوعها فلا ⁽⁶⁾ بد من الخروج في تقضيها، فيصير الخروج لها مستثنى ⁽⁷⁾.

ولا يمكث بعد فراغه من الطهور؛ لأن ⁽⁸⁾ ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها، وأما الجمعة: فلايتها من أهم حوائجه وهي معلوم وقوعها، وقال الشافعي رحمته الله: الخروج إليها مفسد ⁽⁹⁾؛ لأنه يمكنه الاعتكاف في الجامع، [و] ⁽¹⁰⁾ نحن نقول: الاعتكاف في كل مسجد مشروع، وإذا صح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج، ويخرج ⁽¹¹⁾ حين نزول الشمس؛ لأن الخطاب يتوجه بعده، وإن كان منزله بعيداً عنه يخرج في وقت يمكنه

(1) الشيباني، الحجة: 1/ 420، الكاساني، الصنائع: 4/ 317، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 199.

(2) في (ب) وردت [بحاجة].

(3) في (ب، ج) وردت [للجمعة].

(4) في (ب) وردت [إنسان]، والحديث أخرجه الترمذي في سننه برقم (733) 3/ 297 باب المعتكف لا يخرج لحاجته أم لا، ومالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن برقم (376) 2/ 205 باب الاعتكاف.

(5) في (أ) وردت [أنه].

(6) في (ب) وردت [لا].

(7) المرغباني، الهداية شرح البداية: 1/ 132.

(8) في (ب، ج) وردت [لأنه].

(9) الشافعي، الأم: 2/ 105، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: 1/ 228، الماوردي، الحاروي في فقه الشافعي: 3/ 490، الفتاوى الفقهية الكبرى: 1/ 185، البجيرمي، تحفة الحبيب على شرح

الخطيب: 3/ 170، حاشية البجيرمي: 7/ 43.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (ب) وردت [يخبره].

إدراكها، ويصلي قبلها أربعاً وفي رواية ستاً، الأربع سنة، والركعتان⁽¹⁾ تحية المسجد، وبعدها أربعاً أو ستاً على حسب الاختلاف في سنة الجمعة، وستينها ترابع لها فالحقت بها⁽²⁾.

ولو أقام⁽³⁾ في المسجد الجامع أكثر من ذلك لا يفسد اعتكافه؛ لأنه موضع الاعتكاف، إلا أنه لا يستحب لأنه التزم أداءه في مسجد واحد، فلا⁽⁴⁾ يتمه⁽⁵⁾ في مسجدين من غير ضرورة⁽⁶⁾.

في فتاوى الحجة: ويجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد في سبعة أشياء: للبول، والغائط، والوضوء، والاعتسال فرضاً كان أو نفلاً، والجمعة فيخرج ويصلي [يوم]⁽⁷⁾ الجمعة ثم يصلي أربعاً بعدها ثم ركعتين، ويرجع ويخرج [أيضاً]⁽⁸⁾ لإجابة السلطان، ويخرج أيضاً لأمر لا بد منه، ثم يرجع إلى المسجد بعدما فرغ من ذلك الأمر سريعا⁽⁹⁾.

في الخلاصة: الاعتكاف يصح في كل مسجد له أذان وإقامة، [أو]⁽¹⁰⁾ هو الصحيح، ويأتي الجمعة حين تزل الشمس، وعن محمد عليه السلام أنه إذا كان منزله بعيداً من الجامع يخرج حين يرى أنه⁽¹¹⁾ يبلغ⁽¹²⁾ الجامع عند النداء، وإن كان خروجه قبل الزوال هو الصحيح، وصعوده المنذنة إن كان بابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف، وإن كان

(1) في (أ) وردت [ركعتان].

(2) البائري، العناية شرح الهداية: 370 / 3، الشيباني، المبسوط: 273 / 2.

(3) في (ب) وردت [قام].

(4) في (ب) وردت [لا].

(5) في (أ) وردت [يتمها].

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 675 / 2، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 374 / 1.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) الزيلعي، تبين الحقائق: 207 / 4، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 373 / 1.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) في (ب) وردت [أن].

(12) في (ب) وردت [يلقي].

بأبها خارج المسجد فكذلك⁽¹⁾، قال بعضهم: هذا في المؤذن، أما في غير المؤذن يفسد اعتكافه والصحيح أن هذا قول الكل في حق الكل⁽²⁾.

في التحفة: هذا الذي ذكرنا في الاعتكاف الواجب⁽³⁾، [ف]⁽⁴⁾ أما في الاعتكاف التطوع فلا بأس بأن⁽⁵⁾ يعود المريض ويشهد الجنائز، على جواب ظاهر الرواية.

قوله: ويحرم على المعتكف إلى آخره؛ لأن الاعتكاف مجاورة بيت الله تعالى، والإعراض عن الدنيا، والاشتغال بخدمة المولى، وهذا لا يتحقق بدون ترك قضاء الشهرتين إلا بقدر ما فيه ضرورة، وهو الأكل والشرب في الليالي، ولا ضرورة في الجماع، ويأتي⁽⁶⁾ على هذا الأصل أن الاعتكاف لا يجوز في الليل وحده [عندنا]⁽⁷⁾، خلافاً للشافعي رحمه الله؛ لأن الصوم شرط الاعتكاف أو⁽⁸⁾ ركنه على ما ذكرنا، ولا وجود للشيء بدون ركنه وشرطه⁽⁹⁾.

[في فتاوى الحجة: ولو شرط وقت التذر والالتزام أن يخرج إلى عيادة المريض، وصلاة الجنائز، وحضور مجلس العلم يجوز له ذلك، ولو تفرق أهل المسجد أو يقدم أو أخرجه ظالم أو خاف على نفسه وماله من المكابرين، جاز له الخروج (أ/ 197) ولا يطل]⁽¹⁰⁾.

ي، قوله: إلا لحاجة الإنسان، وإذا خرج المعتكف إلى حاجة⁽¹¹⁾ الإنسان له أن يتطهر ثم يعود إلى معتكفه، ولا يمكث في منزله عند أبي حنيفة رحمه الله، فإن مكث في

(1) في (ب، ج) وردت [كذلك].

(2) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 4/ 469.

(3) في (أ) وردت [في الواجب].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(5) في (أ) وردت [أن].

(6) في (ب) وردت [يأتي].

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ب) وردت [أو].

(9) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 373، الباب في شرح الكتاب: 1/ 88، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 676.

(10) ما بين المعقوفين - على طوله - ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) في (أ) وردت [لحاجة] بدل إلى حاجة.

منزله بعد قضاء حاجته فسد اعتكافه عنده^(١)، قل ذلك أو كثر. وقال رحمته: لا يفسد حتى يمكث فيه أكثر من نصف النهار، وإن تعدد ذهابه لحاجة الإنسان أو بقي أكثر من قدر الحاجة لا يفسد اعتكافه.

قوله: [ولا]^(٢) بأس بأن يبيع ويبتاع في المسجد من غير أن يحضر السلعة، يريد به البيع لغير التجارة والشراء لغير التجارة، أما إذا كان للتجارة فهو مكروه^(٣).

هـ^(٤)، ويكره لغير المعتكف البيع والشراء فيه، لقوله رحمته: ((جنبوا مساجدكم صيانتكم...)) إلى أن قال: ((... ويبعكم وشرائكم))^(٥).

[م]^(٦)، قوله: ولا يتكلم إلا بخير؛ النص يقتضي أن لا يتكلم خارج المسجد إلا بخير، فما ظنك في^(٧) المسجد؟ وسئل ظهير الدين المرغيناني^(٨) رحمته: عن البحث في المسجد، فقال: في أي نوع تقدموا بين يديه طريقة صدر الحجاج، فقال: هذا خارج المسجد لا يجوز، فكيف في المسجد؟

في الزاد: أراد به أن لا يتكلم بما [يكون]^(٩) فيه إثم؛ فإن النبي ﷺ [كان]^(١٠) يتحدث

(١) في (أ) وردت [عند أبي حنيفة رحمته].

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(٣) الرومي، البتايغ: لرحمة: 33، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 65، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 370.

(٤) في (أ) وردت [م].

(٥) الطبراني في معجمه الكبير: 8/ 132 برقم (7601)، وابن ماجه في السنن: 2/ 459 برقم (742)،

والبيهقي في الكبرى: 10/ 103 برقم (20055) وتمامه: عن مكحول عن أبي الدرداء وعن عائلة

وعن أبي أمامة رحمته كلهم يقول سمعنا رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: ((جنبوا مساجدكم

صيانتكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم ورسول

سبورككم واتخذوا على أبوابها المطاهر وجمروها في النجس)): قيل عن مكحول عن يحيى بن

العلاء عن معاذ مرفوعا وليس بصحيح.

(٦) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 133.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(٨) في (ج) وردت [أ].

(٩) وردت في جميع النسخ [المرغيناني] والصواب ما أثبتناه أعلاه، لشهرته.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

مع الناس في اعتكافه⁽¹⁾.

هـ [قوله]⁽²⁾ ويكره له الصمت؛ لأن صوم الصمت ليس بقربة [في]⁽³⁾ شريعتنا، لكنه يتجنب⁽⁴⁾ ما يكون مأثماً⁽⁵⁾.

ي، قوله: ومن أوجب على نفسه [اعتكاف]⁽⁶⁾ أيام لزمه اعتكافها بلياليها وكانت متتابعة [وإن لم يشترط التابع]⁽⁷⁾، فهذا نحر أن يقول: لله علي أن أعتكف يومين أو ثلاثة فصاعداً [ف]⁽⁸⁾ يلزمه بلياليها، أما لو قال: لله علي أن أعتكف يوماً، لا تدخل⁽⁹⁾ الليلة فيه، ويدخل في المسجد قبل طلوع الفجر، ويخرج بعد غروب الشمس، وعن أبي يوسف رحمته في اليومين يلزمه ليلة واحدة، فإذا⁽¹⁰⁾ أراد الخروج عن⁽¹¹⁾ العهدة بالليالي يدخل في المسجد قبل غروب الشمس حتى يستوعب⁽¹²⁾ بالاعتكاف⁽¹³⁾ جميع الليالي، ثم يخرج بعد غروب الشمس في آخر يوم أوجب عليه. وإن نوى عند نذره الأيام دون الليالي فهو على النهار⁽¹⁴⁾ خاصة، وهو مخير إن شاء تابع وإن شاء فرق، ويدخل في المسجد قبل طلوع الفجر كل يوم، ويخرج بعد غروب الشمس⁽¹⁵⁾.

(1) الباهرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 375، المرغيناني، بداية المبتدي: ص 42.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ؛ مختصر القُدوري: ص 65.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (ب) وردت [يتجنب].

(5) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 133، المرغيناني، بداية المبتدي: ص 42.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(9) في (أ) وردت [يدخل].

(10) في (ج) وردت [فإن].

(11) في (أ) وردت [في].

(12) في (أ) وردت [استوعب].

(13) في (ب) وردت [الاعتكاف].

(14) في (ج) وردت [النهار].

(15) الرومي، الزايع: لوحة: 33، انسخي، البسوط: 4/ 188.

[مسائل في الاعتكاف في الشامل البيهقي]

- نذر الاعتكاف ثم مات، يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من حنطة [إذا أوصى]⁽¹⁾ اعتبارا بالصوم، ولو كان مريضا حين أوجب ثم مات قبل أن يصح لا يلزمه، وإن صح يلزمه قدر ما [يصح]⁽²⁾؛ لما⁽³⁾ عرف في الصوم قبل هذا عند محمد رحمته، وعندهما رحمتهما : جميع ما التزمه⁽⁴⁾؛ لما مر في الصوم في مسألة النذر أنه [إذا]⁽⁵⁾ قدر على الأداء في شيء جعل، كما لو قدر على الكل.
- أوجب اعتكاف شهر مضى، لا يلزمه شيء؛ لأنه أضاف إلى وقت لا يمكنه الاعتكاف فيه، كما لو نذرت المرأة اعتكاف أيام حيضها⁽⁶⁾.
- أحرم لحجة أو عمرة يقيم في الاعتكاف إلى أن يفرغ من الاعتكاف، ثم يمضي في إحرامه، فإن خاف فوت الحج لو اشتغل بالاعتكاف بدع الاعتكاف ويحج، ثم يستقبل الاعتكاف؛ لما عرف أنه لو خرج يفسد اعتكافه، فبقي معتكفا ما أمكن له الجمع، فإن لم يمكن استقبال⁽⁷⁾.
- نذر اعتكاف شهر ثم ارتد، ثم أسلم، لم يلزمه شيء؛ لأن الردة تبطل ما أوجب الله تعالى عليه من العبادات، فكذلك ما أوجبه على نفسه⁽⁸⁾.
- نذر المملوك أو المرأة يلزمهما⁽⁹⁾، وللزوج والمولى المنع⁽¹⁰⁾؛ لأن فيه تعطيل

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (ب) وردت [يصلح].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (ب، ج) وردت [التزم].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) الأثريعي، تبين الحقائق: 4/ 197، السرخسي، المبسوط: 3/ 224.

(7) الألكوي، الجامع الصغير: 1/ 147، السرخسي، المبسوط: 3/ 225، الشيباني، المبسوط: 2/

(8) السرخسي، المبسوط: 4/ 198.

(9) في (أ، ب) وردت [يلزمها].

(10) في (ب) وردت [منعها].

المنافع المملوكة⁽¹⁾ للمولى، ولا يمنع المكاتب؛ لأنه⁽²⁾ صار أحق بمنافعه في اعتكاف⁽³⁾.

• جن في اعتكاف واجب جنونا مطبقا سنين ثم أفاق قضاءه؛ لأنه واجب في ذمته، والجنون لا ينافيه وجوبا، وإن نافاه أداء بخلاف الارتداد⁽⁴⁾.

• الزوج إذا أذن لامرأته بالاعتكاف ليس له المنع بعد ذلك، والمولى لو أذن لعبده في الاعتكاف ثم منعه له ذلك، ولكنه أساء؛ لأن في الصورة الأولى ملك منفعتها وهي من أهل الملك، فلا يصح الرجوع بخلاف الثانية؛ لأنه ليس من أهل الملك⁽⁵⁾.

• إن سكن ليلا في بيته يبطل اعتكافه؛ لأنه ينافي اللبث في المسجد الذي هو ركن الاعتكاف⁽⁶⁾.

• صعود المئذنة وإن كان بابها خارج المسجد لا يفسد اعتكافه، لأن المئذنة من المسجد⁽⁷⁾.

• خرج ناسيا من المسجد فسد اعتكافه لأنه رأس محظورات الاعتكاف يستوي فيه العمد والنسيان كالجماع⁽⁸⁾.

• لا بأس بأن يخرج من المسجد فيغسل؛ لأنه لا يعتبر خارجا، وإن غسل في المسجد في إثناء جاز؛ لما عرف أن المسجد إذا لم يتلوث بالماء المستعمل، وجوده وعدمه بمرتلة.

• نذر اعتكاف يوم العيد يقضيه في وقت آخر، وإن اعتكف فيه أجزاءه وقد أساء، اعتبارا بالصوم؛ لأنه أمر لازم والله تعالى أعلم⁽⁹⁾.

(1) في (أ) وردت [المملوك].

(2) في (ج) وردت [لأن].

(3) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 403، الكاساني، الصنائع: 4/ 300.

(4) المرغباني، الهداية شرح البداية: 1/ 128.

(5) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 375.

(6) الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 208.

(7) السرخسي، المبسوط: 3/ 228، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 212.

(8) انشيان، المبسوط: 2/ 284.

(9) السرخسي، المبسوط: 3/ 229.

كتاب الحج

م، الحج في اللغة: عبارة عن قصد، ومنه قول القائل:

*** يحجون مُب^(١) الزبرقان المزعر^(٢) ***

أي: يقصدون له معظمين إياه.

وصار في الشرع: عبارة عن قصد مخصوص، إلى مكان مخصوص [في وقت مخصوص]^(٣). والمعنى اللغوي (أ/ 198) فيه مرعي^(٤).

ثم له سبب وركن، وشرط، وماهية، ووقت فيه يتأدى^(٥).

أما السبب: فهو البيت؛ لأنه يضاف إليه، ولهذا لم يجب في العمر إلا مرة؛ لأن سببه غير متكرر.

والوقت شرط وجوب الأداء ولهذا لا يتكرر [يتكرر]^(٦) والاستطاعة كذلك، ولهذا صح الأداء بدونه [من]^(٧) الفقير، والماهية أمور الإحرام^(٨).....

(1) وردت في جميع النسخ [يت] وهو خطأ من الناسخ، لأنني لما تتبعت كتب الشعر والأدب وجدته مثبًا كما هو أعلاه.

(2) عجزيت للمخيل السعدي من البحر الطويل وصدره قوله:

وأشهد من عوف حلو لا كثيرة

وقد اختلف شراح البيت بما يقصده الشاعر بقوله (سب الزبرقان) فمن قائل أن قصده بالسبب العمامة، أي يحجون عمامة الزبرقان، وإنما سمي الزبرقان لصفرة عمامته. ومنهم من قال السب الاست. ينظر: اتفاق المباني وافتراق المعاني: 1/ 206، إصلاح المنطق: 1/ 372، البيان والنبين: 1/ 435، الفصول والغايات: 1/ 100، القوانين للتوحي: 1/ 1، خزنة الأدب: 8/ 100، جمهرة الأمثال: 1/ 427.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: 2/ 10.

(5) ابن الهمام: شرح فتح القدير: 2/ 409.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) من معاني الإحرام في اللغة: الإهلال بحج أو عمرة ومباشرة أسبابها، والدخول في الحرم. يقال: أحرم الرجل إذا دخل في الشهر الحرام، وأحرم: دخل في الحرم، ومنه حرم مكة، وحرم المدينة، =

ونعني⁽¹⁾ بهذا فريضة، والوقت نوعان: مديد، وقصير، فالمديد من شوال إلى عشر ذي الحجة، والقصير: بعد الزوال من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر⁽²⁾.
اعلم أن واجبات الحج خمسة: الوقوف بمزدلفة⁽³⁾، ورمي الجمار⁽⁴⁾، والسعي بين الصفا⁽⁵⁾ والمروة⁽⁶⁾، والحلق⁽⁷⁾،.....

=

وأحرم: دخل في حرمة عهد أو ميثاق. والحرم - بضم الحاء وسكون الراء -: الإحرام بالحج أيضاً، وبالكسر: الرجل المحرم، يقال أنت حل، وأنت حرم. والإحرام في اصطلاح الفقهاء يراد به عند الإطلاق الإحرام بالحج، ابن منظور، لسان العرب: 12 / 119 مادة (حرم): الزيلعي، تبيين الحقائق: 4 / 226.

(1) في (ب) وردت [يعني].

(2) الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 91، الكاساني، الصنائع: 2 / 329، الزيلعي، تبيين الحقائق: 4 / 226.

(3) قال أهل اللغة: الزلفة والزلفى: القرية والحظوة، وأزلفه: قربه، ومنه: مزدلفة سميت بذلك لاقترابها إلى عرفات. وقيل: سميت بذلك لاجتماع الناس بها من قولهم: أزلفت الشيء جمعه. وحدها في الاصطلاح: هي مكان بين مأزمي عرفة ووادي محسر، وبعضهم يقول: ما بين مأزمي عرفة إلى قرن محسر، فما على يمين ذلك وشماله من الشعاب فهو منى، ويدخل في المزدلفة جميع تلك الشعاب القرايل والظواهر والجال الداخلية في الحد المذكور. الفيومي، المصباح المنير: 4 / 85، مادة (زل)، وحاشية ابن عابدين 2 / 176، والمطلع على أبواب المتعصص 195، وتفسير القرطبي 2 / 421.

(4) الجمار بالكسر والجرمات جمع الجمرة، ومن معاني الجمرة في اللغة الحصاة، فالجمار الأحجار الصفار. وفي الاصطلاح تطلق الجمار على معان: أ- جمرات المناسك الثلاث الأولى والوسطى وجمرة العقبة. وسيأتي الكلام عنها بالتفصيل لاحقاً. ب- الحصيات التي يرمى بها في منى، وتسمى الحصيات السبع جمرة أيضاً، تسمية لكل باسم البعض. ج- الأحجار الصغيرة التي يستنجد بها، ومنه حديث: (إذا استجمر أحدكم فليوتر). ابن منظور، لسان العرب: 4 / 144، مادة: (جمر). الكاساني، الصنائع: 4 / 402 وما بعدها. وحديث: (إذا استجمر أحدكم فليوتر...". أخرجه مسلم (1 / 212).

(5) سيأتي الكلام بالتفصيل عن الصفا وسبب تسميته بذلك.

(6) سيأتي الكلام بالتفصيل عن المروة وسبب التسمية بذلك.

(7) التحلق في اللغة إزالة الشعر. يقال حلق رأسه، أي: أزال شعره. ومن معانيه أيضاً: التحلقوم وهو مساقط الطعام والشراب في العريء. ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة التحلق عن هذين المعنيين. ابن منظور، لسان العرب: 10 / 85 مادة "حلق"، الكاساني، الصنائع: 4 / 402، وما بعدها.

والتقصير⁽¹⁾، وطواف الصدر.

[و]⁽²⁾ ما⁽³⁾ عدا هذه الجملة سنن وآداب.

ثم وصف الحج بالوجوب مع أنه فرض⁽⁴⁾، غير أن من أفعالها ما هو فرض وما هو واجب، فذكر الواجب والله أعلم يشمل الكل، وأمر بلبس الكفن اختياراً قبل أن يلبس اضطراب بالموت⁽⁵⁾.

في الجامع الصغير الخاني: الأطواف⁽⁶⁾ ثلاثة:

أولها: طواف التحية⁽⁷⁾ وهو سنة.....

(1) في (أ) وردت [القصر].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (ب) وردت [أما].

(4) قال الزبيدي، في الجوهرة النيرة: "قال رحمه الله (الحج واجب) أي فرض محكم وإنما ذكره بلفظ الوجوب لأن الواجب أعم لأن كل فرض واجب وليس كل واجب فرضاً". 73/2.

(5) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/4، ابن مازة، المحيط البرهاني: 3/10، الكاساني، الصنائع: 4/402.

(6) الطواف لغة: الدوران حول الشيء، يقال: طاف حول الكعبة وبها يطوف طوفاً وطوفاناً بفتحتين، والمطاف: موضع الطواف. وتطوف وطوف: بمعنى طاف، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنظُرُنَّ مِنَ السَّمَاءِ مَنْ حَجَّ إِلَيْنَا أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: الآية: 158]، أصله يتطوف، قلبت التاء طاء ثم أدمجت. وفي الاصطلاح: الطواف: هو الدوران حول البيت الحرام. ابن منظور، لسان العرب: 9/225، مادة (طوف)، البحر الرائق: 6/429.

(7) يسمى طواف القادِم، وطواف الورد، وطواف التحية؛ لأنه شرع للقادم والوارد من غير مكة لتحية البيت، ويسمى أيضاً طواف اللقاء، وأول عهد بالبيت، وطواف القدوم سنة للأفاقي القادم إلى مكة عند الحنفية والشافعية والحنابلة تحية للبيت العتيق، لذلك يستحب البدء به دون تأخير. وسرى الشافعية بين داخلي مكة، المحرم عنهم وغير المحرم في سنية طواف القدوم، بناء على مذهبهم في جواز دخول الحرم بغير إحرام لمن قصد الحاجة غير النسك. ولم يجز غيرهم دخول الحرم إلا بنسك، يحرم حجا أو عمرة، لذلك كان طواف القدوم عندهم من مناسك الحج خاصة، لأن المعتزم يبدأ بطواف العمرة. وذهب المالكية إلى أن طواف القدوم واجب، من تركه يجب عليه الدم. وفي بيان من يجب عليه طواف القدوم، ودليل الوجوب، وكيفية طواف القدوم ووقته، ومن يسقط عنه. الهداية 2/180، حاشية ابن عابدين 2/250 و251، وشرح الزرقاني على مختصر خليل 2/281، حاشية العدري 1/479، والشرح الكبير 2/47، والمهذب 1/

والثاني: طواف الزيارة⁽¹⁾ يوم النحر، وهو ركن [و]⁽²⁾ يسمى الحج الأكبر، قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلْعَذَّةِ وَاللَّحْمِ إِلَى الْيَوْمِ الْآخِرِ﴾⁽³⁾.

والثالث: طواف الصدر⁽⁴⁾، وهو واجب لقوله ﷺ: (من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف)⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

230، والشرييني، مغني المحتاج 1/ 503 - 504، وابن قدامة، المغني 3/ 441 و443 وانظر الفروع 3/ 516 و520.

(1) طواف الإفاضة ركن من أركان الحج المجمع عليها، لا يتحلل الحاج بدونه التحلل الأكبر، ولا يتوب عنه شيء البتة، ويؤديه الحاج بعد أن يفيض من عرفة، ويبيت بالمزدلفة، فيأتي منى يوم العيد، فيرمي وينحر ويحلق، ويأتي مكة، فيطوف بالبيت طواف الإفاضة، ويسمى أيضا طواف الزيارة، ويسمى طواف الفرض، والركن؛ لأنه فرض وركن من أركان الحج. وفي فرضية طواف الإفاضة وكيفيته وعدد أمراطه، وشروطه الخاصة به، ووقته، وما يسن فيه، وما يترتب على تأخير أو تركه، في ذلك كله تفصيل. سيأتي بيانه لاحقا. الهداية بشرحا فتح القدير 2/ 303، ومواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب 2/ 200 - 201، وحاشية الدسوقي 2/ 30 وما بعدها، أسنى المطالب: 6/ 164، وما بعدها، وابن قدامة، المغني 3/ 527 - 528.

(2) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 158، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 141، البابر، العنابة شرح الهداية: 3/ 443، السرخسي، المبسوط: 5/ 402، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 44.

(3) سورة التوبة، آية: 3.

(4) ويسمى طواف الصدر، وطواف آخر العهد. وهو واجب عند الجمهور (الحنفية والحنابلة وهو الأظهر عند الشافعية) ومستحب عند المالكية. واستدل الجمهور على وجوبه بما روى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض. واستدل المالكية على أنه مستحب، بأنه جاز للمحائض تركه دون فداء، ولو وجب لم يجز للمحائض تركه. وفي شروط وجوبه ومن يجب عليه وشروط صحته ووقته تفصيل. سيأتي إن شاء الله في محله. الهداية بشرحا فتح القدير 2/ 303، ومواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب 2/ 200 - 201، وحاشية الدسوقي 2/ 30 وما بعدها، أسنى المطالب: 6/ 222، وابن قدامة، المغني 3/ 527 - 528. والحديث أخرجه: الطبراني في الصغير: 2/ 116 برقم (878).

(5) عن عبيد الله بن عمر رضي الله عنه، أخرجه بهذا اللفظ: الطبراني في الصغير: 2/ 116 برقم (878) باب الميم - من اسمه محمد، وعن ابن عباس رضي الله عنه، في المستدرک على الصحيحين: 1/ 641، برقم (1424) باب أول كتاب المناسك، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(6) ما بين المعقوفين ماقط من نسخة (أ).

في المحيط: ركن الحج شيطان: الوقوف بعرفة، وطواف الزيارة⁽¹⁾.

إلا أن الوقوف بعرفة في الركنية فوق طواف الزيارة؛ لأن الوقوف يؤدي في حال قيام الإحرام من كل وجه، والطواف يؤدي في حال قيام الإحرام من وجه؛ لأنه يؤدي بعد الحلق، وقد حصل التحلل⁽²⁾ منه عن جميع المحظورات إلا النساء⁽³⁾، ولأجل ذلك قلنا: إذا جامع قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه القضاء، ولو جامع بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة لا يفسد حجه، ولا قضاء عليه⁽⁴⁾.

وأما كيفية وجوب الحج فنقول: ذكر أبو الحسن الكرخي رحمته الله أنه يجب على

(1) طواف الزيارة يؤديه الحاج بعد أن يفيض من عرفة ويبيت بالمزدلفة، ويأتي منى يوم العيد فيرمي وينحر ويحلق ثم بعد ذلك يفيض إلى مكة فيطوف بالبيت سمي طواف الزيارة لأن الحاج يأتي من منى فيزور البيت ولا يقيم بمكة، بل يرجع لبيت بمنى. ويسمى أيضاً طواف الإفاضة، لأن الحاج يفضه عند إفاضته من منى إلى مكة. وعدد أشواط الطواف سبعة، وكلها ركن عند الجمهور. البدائع 1/ 128، التاج والإكليل: 4/ 29، أمسي المطالب: 6/ 113، ابن قدامة، المغني 3/ 440.

(2) في (أ، ج) وردت [التحلل].

(3) ويسمى التحلل الأصغر: ويكون التحلل الأصغر بفعل أمرين من ثلاثة: رمي جمرة العقبة، والنحر، والحلق أو التقصير. ويحل بهذا التحلل لبس الثياب وكل شيء ما عدا النساء بالإجماع، والطيب عند البعض، والصيد عند المالكية. والأصل في هذا الخلاف ما ورد عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها ضمنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسك قبل أن يطوف طواف الإفاضة. وقد جاء في بعض الأحاديث: أنه إذا رمى جمرة العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء والطيب، لما أخرجه مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه أنه خطب الناس بعرفة، وعلمهم أمر الحج، وقال لهم فيما قال: إذا جئتم فمن رمى الجمرة فقد حل له ما حرم على الحاج إلا النساء والطيب. وأما ما ذهب إليه مالك من تحريم الصيد كذلك فإنه أخذ بعموم قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ ووجه الاستدلال بالآية أن الحاج يعتبر محرماً ما لم يطف طواف الإفاضة. فتح القدير 2/ 183، والحفصكي، الدر المختار ورد المحتار 2/ 251، وحاشية العدوي 1/ 479، وشرح الزرقاني: 2/ 280، 281، والمجموع 8/ 172 - 174، والرملي، نهاية المحتاج 2/ 431، وابن قدامة، المغني 3/ 442، ومطالب أرلي النهي 2/ 427، والحديث أخرجه: الترمذي 3/ 191 - 192، والنسائي 5/ 132، وأبو داود 2/ 163.

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 693.

الفور، حتى لا يجوز⁽¹⁾ التأخير عن أول أوقات الإمكان، هذا قول أبي يوسف، روى عنه بشر والمعلّى⁽²⁾ رحمهم الله، قال شيخ الإسلام: وهو قول أبي حنيفة رحمته في أصح الروايتين، وقال محمد رحمته: يجب على التراخي، وهو قول الشافعي رحمته⁽³⁾، احتج بتأخير رسول الله؛ الحج من غير عذر [و]⁽⁴⁾ يأنه فيما روي: أن فريضة الحج نزلت سنة ست من الهجرة، ورسول الله صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر⁽⁵⁾، وما كان به عذر، وأبو يوسف رحمته يحمل ذلك على عذر والتأخير بعذر جائز⁽⁶⁾.

قوله: الحج واجب، ي، اختلف الروايات عن أصحابنا [رحمهم الله تعالى]⁽⁷⁾ أن وجوبه على الفور أم على التراخي، فالحاصل أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما يجب على الفور⁽⁸⁾، وعلى قول محمد رحمته يجب على التراخي⁽⁹⁾، وبه أخذ الشافعي رحمته⁽¹⁰⁾، واجمعوا أنه متى أدى الحج يكون أداء لا قضاء، وفائدة الخلاف

(1) في (ب) وردت [يجب].

(2) هو معلّى بن منصور، أبو يعلى، الرازي. من رجال الحديث المصنفين فيه، ثقة نبيل، من أصحاب أبي يوسف ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. حدث عن مالك وسليمان بن بلال ومحمد ابن ميمون الزعفراني والهيثم بن حميد الغساني وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم. وروى عنه ابنه يحيى وأبو خيثمة وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو ثور وغيرهم. وطلب للقضاء غير مرة فأبى. من تصانيفه: "النوادر"، و"الأمانى" كلاهما في الفقه. توفي سنة (211هـ). ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب 10/238، والقرشي، الجواهر المضية: 2/177، والأسمرى، القوائد البيية ص215، والأعلام 8/189.

(3) أسنى المطالب شرح روض الطالب: 5/478، إعانة الطالبين: 2/285، الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 11/44.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(5) الحديث عن حج النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه البيهقي في مسنده الكبرى برقم (8968) 4/341 باب تأخير الحج، والبزار في مسنده برقم (7210) 2/341 باب مستد أبي حمزة أنس بن مالك رحمته.

(6) السرخسي، المبسوط: 5/375، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/693، الكاساني، الصنائع: 4/246، الزيلعي، تبين الحقائق: 7/329، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/380.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) وردت في جميع النسخ [التراخي] وهذا غير صحيح، ولعله تصحيف من التناسخ.

(9) وردت في جميع النسخ [الفور] وهذا غير صحيح، ولعله تصحيف من التناسخ.

(10) حاشية الجمل: 8/472، الوسيط في المذهب: 2/587، الرافعي، الشرح الكبير: 7/46.

ترجع⁽¹⁾ إلى الإثم وعدم الإثم، ولا تجب في جميع العمر إلا مرة واحدة، فمن زاد على ذلك يكون تطوعاً أو نذراً، أو وجب على نفسه⁽²⁾.

[شروط وجوب الحج]

ولا يجب إلا على المستطيع في وقت خروج أهل بلده⁽³⁾، وهو القادر على الزاد والراحلة ذاهباً وراجعاً إلى أهله، فاضلاً عن ديونه، ومسكنه، وخادمه، وثيابه، وأثاث بيته، وعن أبي يوسف رحمته يشترط مع ذلك كله أن يكون له نفقة شهر بعد رجوعه⁽⁴⁾. ومن قدر على شق محمل وعلى رأس زاملة فهو مستطيع⁽⁵⁾.

ومن شرائطه أن يكون الطريق آمناً⁽⁶⁾، قال [أبو]⁽⁷⁾ عبد الله البلخي رحمته: ليس على [أهل]⁽⁸⁾ خراسان الحج منذ كذا وكذا سنة، وقال أبو القاسم الصفار البلخي رحمه الله

(1) في (ب) وردت [يرجع].

(2) الرومي، إتيانك: لوحة: 34، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 73 / 2، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 134 / 1.

(3) في (أ) وردت [بلدة] بالباء المربوطة.

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 688، الكاساني، الصنائع: 4 / 363.

(5) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 417.

(6) أمن الطريق يشمل الأمن على النفس والمال، وذلك وقت خروج الناس للحج، لأن الاستطاعة لا تثبت دونها. ووقع الخلاف في أمن الطريق كما في صحة البدن: فمذهب المالكية والشافعية ورواية أبي شجاع عن أبي حنيفة ورواية عن أحمد أنه شرط الوجوب. لأن الاستطاعة لا تتحقق بدون أمن الطريق. وفي رواية أخرى عند أبي حنيفة وأحمد، وهو الأصح عند الحنفية ورجحه المتأخرون من الحنفية والحنابلة أن أمن الطريق شرط للأداء بالنفس لا لأصل الوجوب. واستدلوا بنحو أدلتهم في إيجاب الحج على من فقد شرط صحة البدن. وعلى هذا المذهب الأخير من استوفى شروط الحج عند خوف الطريق فمات قبل أنه يجب عليه أن يوصي بالحج. أما إذا مات بعد أمن الطريق فنجب عليه الوصية بالحج عنه اتفاقاً. الهداية وشرحها 2 / 126 و127 وبنائع الصنائع 2 / 123 وشرح المنهاج للمحلى 2 / 87 - 88، ومتن أبي شجاع بشرح الغزي وحاشية الباجوري 1 / 527 وانظر الشرح الكبير 2 / 6، ومراهب الجليل 2 / 491، وفيه تفاصيل كثيرة. فتح القدير الموضع السابق، ورد المختار 2 / 197، وابن قدامة، المغني 3 / 219.

(7) ما بين المعرفتين ساقط من جميع النسخ ولعله تصحيف من الناسخ.

(8) ما بين المعرفتين ساقط من نسخة (ب).

تعالى: لا أرى الحج فرضاً منذ عشرين سنة حين خرجت القرامطة، والبادية عندي دار من ديار الحرب، وقال أبو بكر ⁽¹⁾ **رحمته**: لا أقول في زماننا أن الحج فرض، قال ذلك سنة ست وعشرين وثلاثمائة، وهذا في زمانهم فكيف في زماننا ⁽²⁾ ١٩٠.

في الظهيرية: قيل: إنما قالوا ذلك أن الحاج لا يتوصل إلى الحج إلا بالرشوة للقرامطة وغيرهم، فيكون سبب الطاعة سبباً للمعصية، ومتى آل الأمر إلى هذا ترتفع ⁽³⁾ الطاعة ⁽⁴⁾.

ي، قال الفقيه أبو الليث **رحمته**: إن كان الغالب في الطريق السلامة فالحج فرض، وإن كان الغالب خلاف ذلك فالفرض ساقط، ولر [كان] ⁽⁵⁾ بينه وبين مكة بحر فهو كخوف الطريق، والجيحون ⁽⁶⁾ والسيحون ⁽⁷⁾ [و] ⁽⁸⁾ دجلة ⁽⁹⁾ والفرات أنهار ليست ببحار ⁽¹⁰⁾.

وإن كان له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه، فقد ذكر ابن الشجاع رحمه الله: أنه

(1) في (أ) وردت [بكرة].

(2) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 418.

(3) في (أ، ج) وردت [ترفع].

(4) السرخسي، المبسوط: 7 / 69، شرح فتح القدير: 2 / 486.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) جيحون: نهر عظيم وهو نهر بلخي ويخرج من شرقها من إقليم يناخم بلاد أترك ويجري غرباً

حتى يمر ببلاد خراسان ثم يخرج بين بلاد خوارزم ويجاوزها حتى يصب في بحيرتها وجيحان

بالأنف نهر يخرج من حدود الروم ويمتد إلى قرب حدود الشام ثم يمر بإقليم يسمى سيس

في زماننا ثم يصب في البحر، المحيط باللغة: 1 / 181، القبومي، المصباح المنير: 3 / 244، مادة

(ج ي).

(7) سيحون: سيح: منح الماء جرى على وجه الأرض وبابه باع والسيح أيضاً الماء الجاري وساح

في الأرض يسبح سيحاً وسيوحاً وسياحة وسيحاناً بفتح الباء أي ذهب سيحان بوزن ريحان نهر

بالشام وساحين بكسر الحاء نهر بالبصرة وسيحون نهر بالهند، ايرازي، مختار الصحاح: ص 326،

مادة (س).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [الدجلة].

(10) الرومي، التبايع: لوحة: 34، الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 239.

يجب عليه أن يبيعه ويحج به، وإن كان [له]⁽¹⁾ منزل لو باعها أمكنه أن يشتري من ثمنه أدون منه ويحج بما بقي لا يلزمه الحج، وإن كان له عند خروج أهل بلده⁽²⁾ مقدار ما يحج به وعزم على التزوج⁽³⁾، ذكر ابن شجاع رحمته عن أبي حنيفة رحمته: أنه يحج به ولا يتزوج، وقال أبو يوسف رحمته: إذا كان له دراهم وليس له مسكن ولا خادم لزمه الحج، وإن صرفها إلى غيره كان آثماً، والحج دين⁽⁴⁾ في ذمته (A/199) فإن⁽⁵⁾ ملكها في أول سنة قبل أن يتأهب أهل بلده إلى الخروج فهو في سعة⁽⁶⁾ من صرفها إلى حيث شاء، لأنه لا يلزمه التأهب في الحال، وإن قدر على الزاد والراحلة بطريق الإباحة ممن لا يلحقه المنية⁽⁷⁾ كالوالدين والمولودين، أو ممن يلحقه المنية⁽⁸⁾ من الأجانب لا يلزمه الحج، وإن وهب [له]⁽⁹⁾ أحد مالا [لا]⁽¹⁰⁾ يلزمه القبول وكذلك لو تصدق به عليه، ويلزم⁽¹¹⁾ الحج على أهل مكة ومن حولها، إذا كانوا قادرين على المشي وإن لم يقدروا على الراحلة، ولكن لا بد أن يكون لهم من الطعام مقدار ما يكفيهم ولعيالهم بالمعروف، إلى حين عودهم⁽¹²⁾.

ولا يجب الحج إلا على الحر⁽¹³⁾، المسلم، البالغ، العاقل، الصحيح، القادر على

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [بلده].

(3) في (أ) وردت [التراويح].

(4) في (ب) وردت [يكون].

(5) في (ب) وردت [إن].

(6) في (أ) وردت [وسعة].

(7) في (أ) وردت [المنية].

(8) في (أ) وردت [المنية].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [يلزمه].

(12) الرومي، النباتي: لوحة: 34.

(13) العبد المملوك لا يجب عليه الحج، لأنه مستغرق في خدمة سيده، ولأن الاستطاعة شرط ولا

تتحقق إلا بملك الزاد والراحلة، والعبد لا يملك شيئاً، فلو حج المملوك ولو بإذن سيده، صح

الركوب، ويشترط في المرأة أن يكون لها زوج أو محرم [يحج] ⁽¹⁾ بها، سواء كان من جهة النسب أو جهة الصهرية، إلا أن يكون بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام، فحيث لا يجب عليها الحج بنفسها، وإن لم يكن لها زوج يحج بها ولا محرم إلا أن تكون ⁽²⁾ معتدة ⁽³⁾ فلا تخرج ⁽⁴⁾ من بيتها حتى تنقضي عدتها، وإن امتنع المحرم من الحج معها إلا أن تلزم عنه الزاد والراحلة، هل يجب عليها الحج أم لا؟ ذكر أبو الحسن القدوري رحمته في شرحه: أنه يجب عليها ذلك، وذكر في شرح الطحاوي: أنه لا يجب عليها ذلك، وإن وجدت محرماً يحج بها حجة فليس للزوج أن يمنعها عندنا، إلا أن يكون نفلاً، وقال الشافعي رحمته: كان له أن يمنعها.

ولا يجب الحج على الفقير، ولا على المريض، ولا على الذي لا يثبت على الدابة، وكذلك على الأعمى وإن وجد قائداً في قول أبي حنيفة رحمته، خلافاً لهما، ولا على

=

حجه وكان تطوعاً لا يسقط به الغرض، ويأثم إذا لم يأذن له سيده بذلك. ويجب عليه أن يؤدي حجة الإسلام عندما يعتق، البدائع 2/ 120.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) ج) وردت [يكون].

(3) يشترط ألا تكون المرأة معتدة عن طلاق أو وفاة مدة إمكان السير للحج، وهو شرط متفق عليه بين العلماء على تفاصيل فيه. والدليل على ذلك أن الله تعالى نهى المعتدات عن الخروج من بيوتهن بقوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجْنَ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِقُدْحٍ مُبْتَرَأٍ﴾ [الطلاق، الآية: 1]، والحج يمكن أدائه في وقت آخر، فلا تلزم بأدائه وهي في العدة. وقد عمم الحنفية هذا الشرط لكل معتدة سواء كانت عدتها من طلاق بائن أو رجعي، أو وفاة، أو فسخ نكاح. ونحو ذلك عند المالكية. وفصل الحنابلة فقالوا: لا تخرج المرأة إلى الحج في عدة الوفاة، ولها أن تخرج إليه في عدة الطلاق المبتوت، وذلك لأن لزوم البيت فيه واجب في عدة الوفاة، وقدم على الحج لأنه يفوت؛ والطلاق المبتوت لا يجب فيه ذلك. وأما عدة الرجعية فالمرأة فيه بمنزلة في طلب النكاح، لأنها زوجة. ونحو ذلك عند الشافعية، فقد صرحوا بأن للزوج أن يمنع المطلقة الرجعية للعدة، وذلك لأنه يحق للزوج عندهم منعها عن حجة الغرض في مذهبيهم. ثم اختلف الحنفية في عدم العدة: هل هو شرط وجوب أو شرط أداء، والأظهر أنه شرط للزوم الأداء بالنفس. أما عند الجمهور فهو شرط للوجوب. الجوهرة النيرة: 2/ 79، مواهب الجليل 2/ 526، النووي: المجموع: 19/ 272، ابن قدامة: المغني 3/ 240 - 241.

(4) في (أ) وردت [يخرج].

الصبي، والمجنون، والكافر، والمملوك، والزمن، وكل من حج من هؤلاء [لا يـ]⁽¹⁾ سقط الفرض عنه، كمن صلى الجمعة وليست بواجبة عليه، إلا الصبي والمجنون والمملوك والكافر، فإن المانع متى زال عنه لزمه الحج ثانياً، فإن بلغ⁽²⁾ الصبي بعدما أحرم، أو⁽³⁾ أفاق المجنون، أو أسلم الكافر ثم استأنف الإحرام وجدد التلبية، أجزأه عن حجة الإسلام، بخلاف ما إذا أعتق العبد فاستأنف الإحرام وجدد التلبية فإنه لا يتقلب حجه من التطوع إلى الفرض.

ويستحب الذي يخرج إلى الحج أن يبرئ⁽⁴⁾ ذمته من الدين، ويرضي خصومه، ويترك نفقة عياله، ويخرج بنفقة⁽⁵⁾ طيبة، ويتقي الله في طريقه، ويكثر ذكر الله [تعالى]⁽⁶⁾، ويتجنب الغضب، ويكثر الاحتمال عن الناس، ويستعمل السكينة والوقار، ويترك ما لا يعنيه، فإذا أتى الميقات أحرم لما هو في قصد⁽⁷⁾.

في الجامع الصغير الخاني [رحمه الله]⁽⁸⁾: فإن كان بينه وبين مكة بحر فهو عذر⁽⁹⁾، بمنزلة خوف الطريق، والفرات ودجلة وجيحون أنهار وليست يبحار، فلا تمنع⁽¹⁰⁾ الاستطاعة⁽¹¹⁾.

في الكبرى: لا يخرج الرجل إلى الجهاد إلا بإذن الوالدین، فإذا أذن له أحدهما ولم يأذن [له]⁽¹²⁾ الآخر⁽¹³⁾ لا ينبغي أن يخرج، وهما في سعة من أن يمنعه إذا دخل

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ، ج) وردت [بلغه].

(3) في (أ) وردت [و].

(4) في (أ) وردت [ترك].

(5) في (أ) وردت [من] بدل كلمة [بنفقة].

(6) ما بين المعقوفين غير موجود في نسخة (أ، ج).

(7) الرومي، الينابيع: لوحة: 34، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 79، الزيلعي، تبين الحقائق: 1/ 198.

(8) ما بين المعقوفين غير موجود في نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [عنه].

(10) في (أ) وردت [يمنع].

(11) الكاساني، الصنائع: 4/ 335، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 239.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(13) في (أ) وردت [الأخرى].

عليهما شقة⁽¹⁾؛ لأن مراعاة حقهما فرض عين، والجهد فرض كفاية، فكان مراعاة فرض العين أولى، فإن⁽²⁾ لم يكن له أبواه وله جدان أو⁽³⁾ جدتان، فإن أذن له أب الأب وأم الأم ولم يأذن [له]⁽⁴⁾ الآخر فلا بأس بأن يخرج؛ لأن الأب قائم مقام الأب، و[أم]⁽⁵⁾ الأم قائمة مقام الأم، فكان إذنهما بمنزلة إذن الأبوين⁽⁶⁾، ولو أذن له أبوان لا بأس بأن يخرج، و[كذا] هاهنا هذا⁽⁸⁾ إذا كان السفر سفر جهاد، أما إن كان سفر تجارة أو حج فلا بأس بأن يخرج بغير إذن والديه؛ لأنه ليس في هذين السفرين إبطال حقهما، لأنه ليس فيه خوف هلاك، حتى لو كان السفر مخوفاً مثل البحر لا يخرج إلا بإذن والديه، ثم إنما يخرج إلى التجارة بغير إذنهما إذا كانا مستغنيين عن خدمة، فأما إذا كانا محتاجين فلا⁽⁹⁾.

في المحيط: وإن كرر خروج [له]⁽¹⁰⁾ زوجته وأولاده و⁽¹¹⁾ من سواهم ممن تلزمه نفقة وهو لا يخاف الضيعة عليهم، فلا بأس بأن يخرج، وذكر في فتاوى الشيخ الإمام الفقيه أبي الليث رحمته : إذا كان [الأب]⁽¹²⁾ أمرد⁽¹³⁾ صبيح⁽¹⁴⁾ الوجه فالأب أن يمنعه من الخروج حتى يلتحي⁽¹⁵⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [مشقة].

(2) في (ب) وردت [وإن].

(3) في (أ) وردت [أو].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ب) وردت [والوالدين].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) الزيلعي، تبين الحقائق: 268/9.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ، ج) وردت [أو].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (أ) وردت [الأمرا].

(14) في (أ) وردت [يصبح].

(15) ابن مازة، المحيط البيهاتني: 66/3.

في الذخيرة: إذا بلغ الصبي وأسلم النصراني في وقت لا يقدر على الحج ثم مات، ذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهم الله أنه لا يجب الحج على قول أبي يوسف رحمته الله خلافاً لزفر رحمته الله، وقد روى [القُدوري رحمه الله] ⁽¹⁾ عن أبي يوسف رحمهم الله أنه يجب قضاؤه، [وقيل: عن أبي يوسف رحمه الله روايتان] ⁽²⁾، وقيل: عن أبي حنيفة رحمته الله روايتان في هذا أيضاً، وكذا ⁽³⁾ إذا أصاب مالا واستهلكه، أو هلك ثم أصاب مالا في وقت لا يقدر على أداء الحج، فالأظهر أنه لا يجب وعليه الفتوى ⁽⁴⁾.

في الزاد: وأما الزاد والراحلة بأن يكون عنده دراهم مقدار ما يبلغ إلى مكة ذاهباً وجائياً فاضلاً عما ذكر في الكتاب، فلقوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ⁽⁵⁾ وفسر بما ذكرنا، وأما الطريق فلأنه لا يجب بدون الزاد والراحلة، [ولا بقاء للزاد والراحلة] ⁽⁶⁾ بدون أمن الطريق، ولا يشترط إذن الزوج ورضاه إذا وجدت محرماً عندنا، خلافاً للشافعي (أ/ 200)؛ لما أن الحج من الفرائض اللازمة، فيكون منافعها مستثناة عن ملك الزوج، وفي حج التطوع للزوج حق المنع كما في صلاة الفرض مع النفل، ويستوي الجواب بينهما إذا كانت شابة أو عجوزة فيما يرجع إلى اشتراط المحرم ⁽⁷⁾؛ [و] ⁽⁸⁾ لأن العجوزة كالشابة ⁽⁹⁾.

ي، والمحرمون أربعة: مفرد ⁽¹⁰⁾ بالحج، ومفرد بالعمرة،.....

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ، ج) وردت [وكذا].

(4) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 79؛ البايقي، العناية شرح الهداية: 3/ 204، الحيداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 89.

(5) سورة آل عمران، من الآية: 97.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [الحرم].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) الكاساني، الصنائع: 4/ 363، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 388.

(10) الأفراد لثمة: مصدر أفرد، والفرد ما كان وحده، وأفردته جعلته واحداً، وعددت الدراهم أفراداً أي: واحداً واحداً، وأفردت الحج عن العمرة، فعلت كل واحد على حدة. وقد استعمله الفقهاء

وقارن⁽¹⁾، وتمتّع⁽²⁾، ولكل واحد [منهما]⁽³⁾ أركان وواجبات.

فأركان الحج ثلاثة⁽⁴⁾ لا يصح بدونها: الإحرام⁽⁵⁾، والوقوف بعرفة، وطواف الزيارة، فإن فات الوقوف بعرفة [فقد]⁽⁶⁾ فاته الحج، وإن وقف بعرفة لا يفوته الحج، ويأتي بطواف الزيارة في جميع⁽⁷⁾ السنة، إلا أنه [إن]⁽⁸⁾ أتى به في أيام النحر لا يلزمه دم، [وإن

بالمعنى اللغوي في مواطن متعددة، منها: الأفراد بالحج: وهو أن يهل بالحج مفردا. ابن منظور، لسان العرب: 3/ 331 مادة (فرد). المرغيناني، الهداية: 1/ 154، 156.

(1) القرآن لغة: جمع شيء إلى شيء يقال قرن الشخص للسائل: إذا جمع له بعيرين في قران واحد، والقران: الجبل يقرن به، قال تعالى: "لا يقال للجبل قران حتى يقرن فيه بعيران"، والقرن: الجبل أيضا. واصطلاحا: هو أن يحرم بالعمرة والحج جميعا، أو يحرم بعمرة في أشهر الحج ثم يدخل الحج عليها قبل الطواف. معجم مقاييس اللغة لابن فارس 5/ 56، مادة (قرن)، الفتاوي الهندية: 1/ 239.

(2) التمتع في اللغة: الانتفاع، والمتاع هو كل شيء يتفع به، وما يتبلغ به من الزاد. والمتعة اسم من التمتع، ومنه متعة الحج ومتعة الطلاق، ونكاح المتعة. وفي الاصطلاح يطلق التمتع على معنيين: أولا: بمعنى متعة النكاح ولا داعي للتطرق إليها ههنا، وثانيا: بمعنى التمتع بالعمرة إلى الحج، وهو عند الحنفية أن يفعل أفعال العمرة أو أكثرها في أشهر الحج، وأن يحج من عامه ذلك من غير أن يلزم بأهله إماما صحيحا - والإمام الصحيح النزول في وطنه من غير بقاء صفة الإحرام - ويحرم للحج من الحرم. ابن منظور، لسان العرب: 8/ 328 مادة: "متع"، وحاشية ابن عابدين 2/ 194، والزيلعي 2/ 44، والبنية 3/ 6.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) أركان الحج فيما اتجه إليه جمهور الفقهاء أربعة: الإحرام. والوقوف بعرفة. والطواف وهو طواف الزيارة. والسعي. وأركان الحج عند الحنفية ركنان: الوقوف بعرفة، وطواف الزيارة. والإحرام شرط من شروط صحته عند الحنفية. وهو عندهم شرط من وجه ركن من وجه. وعند الشافعية ست: الأربع المذكورة عند الجمهور والحلق أو التقصير، والترتيب بين معظم الأركان.

(5) الإحرام عند الحنفية هو الدخول في حرمان مخصوصة غير أنه لا يتحقق شرعا إلا بالنية مع الذكر أو الخصوصية. والمراد بالدخول في حرمان: التزام الحرمان، والمراد بالذكر التلبية ونحوها مما فيه تعظيم الله تعالى. والمراد بالخصوصية: ما يقوم مقامها من سوق الهدي، أو تقليد البدن. رد المحتار 2/ 213.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ) وردت [جميع الزيارة].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

آخره عن ذلك يلزمه دم⁽¹⁾ في قول أبي حنيفة رحمه الله، وقالوا: لا شيء عليه في التأخير⁽²⁾.

واجباته ستة: الإحرام من الميقات⁽³⁾، ورمي الجمار، والسعي⁽⁴⁾ بين الصفا والمروة، والوقوف بمزدلفة بعد صلاة الفجر إلى أن يسفر جدا، والحلق أو⁽⁵⁾ التقصير⁽⁶⁾ إذا أراد الخير من الإحرام، والحلق أفضل⁽⁷⁾، وطواف الصدر إذا كان أفاقيا⁽⁸⁾، فإن ترك.....

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) الرومي، النبايع: لوحة: 35، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 393.

(3) لفظ ميقات مصدر ميمي وهو يطلق على الزمان والمكان. فالميقات والموتوت بمعنى واحد وهو

الشيء المحدود زمانا أو مكانا. فمن أمثله للزمان قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ

كِتَابًا مُؤَقَّوَّتًا ۖ﴾ [النساء، من الآية: 103]، أي مفروضا أو لها وقت كوقت الحج. ومن

استعماله للمكان ما جاء في الحديث (أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة)، ولا يخرج

المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. لسان العرب لابن منظور: 2/ 107، ومعجم مقاييس

اللغة لابن فارس 6/ 136: مادة (وقت). وحديث: "أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة".

أخرجه البخاري (فتح الباري 3/ 384)، ومسلم (2/ 838) من حديث ابن عباس.

(4) السعي لغة: من سعى يسعى سعيا أي: قصد أو عمل أو مشى أو عدا، ويستعمل كثيرا في المشي.

ورود المادة في القرآن بما يفيد معنى الجهد في المشي، كقوله تعالى في صلاة الجمعة:

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ ذِكْرَهُ وَذُرُّوا آتِيعًا﴾ [الجمعة، من الآية: 9]، والسعي في الاصطلاح: قطع المسافة

الكائنة بين الصفا والمروة سبع مرات ذهابا وإيابا بعد طواف في نسك حج أو عمرة. القاموس

المحيط: ص 1670، مادة (س)، الجوهره النيرة: 2/ 95.

(5) في (أ، ج) وردت [و].

(6) في (أ، ج) وردت [الفصر].

(7) اتفق جمهور العلماء على أن حلق شعر الرأس أو تقصيره واجب من واجبات الحج، وهو

مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة. وذهب الشافعي في المشهور عنه وهو الراجح في المذهب

إلى أنه ركن في الحج. رفتح القدير 2/ 178، وما بعدها، وشرح الرسالة بحاشية العدوي

1/ 478 - 479، حاشية الجعل: 9/ 461، وابن قدامة، المغني 3/ 435 - 442، والقرع 3/

513 - 516.

(8) الأفافي لغة نسبة إلى الأفاق، وهي جمع أفق: وهو ما يظهر من نواحي الفلك وأطراف الأرض.

والنسبة إليه أفقي. وإنما نسبة الفقهاء إلى الجمع لأن الأفاق صار كأنعلم على ما كان خارج

الحرم من البلاد. والفقهاء يطلقون هذه اللفظة على من كان خارج المواقيت المكاتية للإحرام،

شيئا من هذه الواجبات لا يفسد [الحج]⁽¹⁾ ويلزمه دم⁽²⁾.

وسننه أربع: طواف القدوم إذا كان الرجل أفاقيا، والرمل⁽³⁾ في الثلث الأول: وهو أن يعجل المشي حتى تهتز كتفاه، وتأخير الرمل في طواف الزيارة أفضل، وكذلك السعي، والهرولة في السعي بين الصفا والمروة⁽⁴⁾، والبيتوتة بمنى⁽⁵⁾ في أيام النحر، فإن

=

حتى لو كان مكبا. ويقابل الآفاقي الحلي، وقد يسمى "البستاني" وهو من كان داخل المواقيت، وخارج الحرم، والحرمي، وهو من كان داخل حدود حرم مكة. وقد يطلق بعض الفقهاء لفظ "آفاقي" على من كان خارج حدود حرم مكة. ويشارك الآفاقي مع غيره في كل ما يتعلق بالحج، ما عدا ثلاثة أشياء وما يتعلق بها: الأول: الإحرام من الميقات: حدد رسول الله ﷺ للآفاقي مواقيت وضحاها الفقهاء لا ينبغي له أن يتجاوزها إذا قصد النسك بدون إحرام، على تفصيل سيتطرق إليه صاحب المخطوط لاحقا. الثاني: طواف الوداع وطواف القدوم: خص الآفاقي بطواف الوداع وطواف القدوم؛ لأنه القادم إلى البيت والمودع له. الثالث: القرآن والتمتع: خص الآفاقي بالقرآن والتمتع. ابن عابدين 2/ 66، 186، ومواهب الجليل 3/ 137، والنسوي، المجموع 3/ 173، ابن قدامة، المغني 3/ 207.

(1) ما بين المعفوتين ماقط من نسخة (ب).

(2) الرومي، النبايع: ثوحة: 35، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 3/ 113.

(3) الرمل - بتحريك الميم -: الهرولة. رمل يرمل رملا ورملانا. كما في القاموس وغيره. وأحسن بيان لمعنى الرمل قول صاحب النهاية: رمل يرمل رملا ورملانا: إذا أسرع في المشي وهز كتفيه. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 11/ 294، مادة (رمل) والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري: 2/ 645، البحر الرائق: 7/ 52.

(4) السعي الشديد بين الميلين الأخضرين: وهما العمودان الأخضران اللذان في جدار المسعى الآن، ستة في الأشواط السبعة، ويستحب أن يكون فوق الرمل ودون العدر. والسنة أن يمشي فيما سوى ذلك. فقد كان ﷺ (يسعى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة). متفق عليه. ومنية السعي الشديد هذه تختص بالرجال دون النساء؛ لأن مبنى حالهن على السترة، فالسنة في حقهن المشي فقط. ينظر: سنن السعي في المسلك المتقسط ص 120 - 121، الجوهرة الثيرة: 2/ 95 وحديث: كان ﷺ يسمى بطن المسيل إذا طاف.... أخرجه البخاري (الفتح 3/ 502). ومسلم (2/ 920)، من حديث ابن عمر.

(5) منى بالكسر والتثنية: بلدة على فرسخ من مكة المكرمة، سميت بذلك لما يمتنى بها من الدماء، أي: يراق، وحدها: ما بين وادي محسر وجمرة العقبة وهي شعب طولها نحو ميلين، وعرضه

=

ترك شيئا منها فقد أساء ولا شيء عليه⁽¹⁾.

وأركان العمرة هي: الطواف، وواجبها السعي بين الصفا والمروة، فإذا فعلهما فقد تمت عمرة وتحلل بعد ذلك بالحلل أو⁽²⁾ [ب]⁽³⁾ التقصير⁽⁴⁾ والحلل أفضل.

ويجوز العمرة في جميع السنة، إلا أنها تكرر⁽⁵⁾ في خمسة أيام: يوم الفطر، ويوم النحر، وأيام التشريق⁽⁶⁾.

والقارن: هو الذي أحرم⁽⁷⁾ بعمرة وحجة معا من الميقات، والأفضل أن يقدم العمرة على الحج في التلبية، وبأن يأنى بأفعال العمرة على ما مر، ويبقى محرما حتى يفرغ من أفعال الحج.

و⁽⁸⁾ المتمتع: هو الذي أحرم بعمرة من الميقات في أشهر الحج، فلما فرغ من عمرة لبى بحجته في أشهر الحج أيضا، قبل أن يلم [ب]⁽⁹⁾ أهله الإماما صحيحا⁽¹⁰⁾.

يسير، والنجال محيطة به: ما أقبل منها عليه فهو من منى، وما أدبر منها فليس من منى. ويرى الحنفية والشافعية والحنابلة أن وادي محسر وجمرة العقبة ليسا من منى، وقال المالكية: إن جمرة العقبة من منى، وباقي العقبة ليس منها، وقيل: إن العقبة كلها من منى. معجم البلدان لياقوت الحموي، والإيضاح في مناسك الحج مع حاشية ابن حجر الهيتمي ص 322 - 323، والنووي المجموع 8/ 129، وابن منظور، لسان العرب: 15/ 292، مادة (منى). فتح القدير: 2/ 173، والدمرقي 2/ 48، والنووي، المجموع 8/ 129، والإيضاح في مناسك الحج مع حاشية ابن حجر الهيتمي ص 322 - 323، وكشاف القناع 2/ 499، وابن قدامة، المغني 3/ 427.

(1) الرومي، البنايع: لوحة: 35، تحفة الملوك: 1/ 155.

(2) في (أ، ج) وردت [و].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (أ) وردت [القصر].

(5) في (أ) وردت [يكرر].

(6) الرومي، البنايع: لوحة: 35، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 184، البابرتي، العناية شرح الهداية: 4/ 239.

(7) في (ب، ج) وردت [لبى].

(8) في (أ) وردت [ف].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) الرومي، البنايع: لوحة: 35، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 135، البابرتي، العناية شرح الهداية:

م، قوله: وعن نفقة عياله، ولم يقدر النفقة بمدة؛ لأنه يختلف باختلاف الأماكن؛ واختلف أصحابنا رحمهم الله في أمن الطريق⁽¹⁾، فمنهم من جعله [هـ]⁽²⁾ شرط الوجوب كالزاد والراحلة؛ وعبارة صاحب المختصر تشير⁽³⁾ إلى هذا، فإنه أدخله في شرائط نفس الوجوب حيث عطفه على الحرية والبلوغ والعقل والصحة، ومنهم من جعله شرط الأداء [.....]⁽⁴⁾، وثمرة الاختلاف تظهر في حق وجوب الوصية، فمن جعله شرط الوجوب لا يقول بوجوب الوصية، ومن جعله شرط الأداء يقول بوجوب الوصية⁽⁵⁾.

وتفسير المخرم: كل⁽⁶⁾ من لا يجوز مناكتها على التأيد، إما بالرحم، أو بالرضاع،

4/ 60، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 99، ابن مازة، المحيط البرهاني: 3/ 20.

(1) أمن الطريق يشمل الأمن على النفس والمال، وذلك وقت خروج الناس للحج، لأن الاستطاعة لا تثبت دونه. ووقع الخلاف في أمن الطريق كما في صحة البدن: فمذهب المالكية والشافعية ورواية أبي شجاع عن أبي حنيفة ورواية عن أحمد أنه شرط الوجوب. لأن الاستطاعة لا تتحقق بدون أمن الطريق. وفي رواية أخرى عند أبي حنيفة وأحمد، وهو الأصح عند الحنفية وروجه المتأخرون من الحنفية والحنابلة أن أمن الطريق شرط للأداء بالنفس لا لأصل الوجوب. وعلى هذا المذهب الأخير من استوفى شروط الحج عند خوف الطريق فمات قبل أمته يجب عليه أن يوصي بالحج. أما إذا مات بعد أمن الطريق فتجب عليه الوصية بالحج عنه اتفاقاً. الهداية وشرحها 2/ 126 و 127 و بدائع الصنائع 2/ 123 وشرح المنهاج للمحلى 2/ 87 - 88، ومن أبي شجاع بشرح الغزي وحاشية الباجوري 1/ 527 وانظر الشرح الكبير 2/ 6، ومواهب الجليل 2/ 491. فتح القدير الموضع السابق، ورد المختار 2/ 197، وابن قدامة، المغني 3/ 219.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [تصير].

(4) في (أ، ج) وردت عبارة زائدة في هذا الموضع [لا يقول الوجوب الوصية كل من لا يجوز مناكتها] بدل انقطاع.

(5) المرغشاني، الهداية شرح البداية: 1/ 134، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 387، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 89.

(6) في (أ، ج) وردت [وكل].

أو بالصهرية⁽¹⁾.

[هـ]⁽²⁾، ولو كان المحرم فاسقا قالوا لا تجب عليها؛ لأن المقصود لا يحصل به، ولها أن تخرج مع كل محرم إلا أن يكون مجوسيا؛ لأنه يعتقد إباحة مناكلتها، ولا عبرة بالصبي والمجنون؛ لأنه لا يتأتى منهما الصيانة، والصبية التي بلغت حد الشهوة بمنزلة البالغة، حتى لا تسافر من غير محرم، ونفقة المحرم عليها؛ لأنها تتوصل⁽³⁾ به إلى أداء الحجة، واختلفوا أن المحرم شرط الوجوب أو شرط الأداء؛ على حسب اختلافهم في أمن الطريق⁽⁴⁾.

في [ال]⁽⁵⁾ فتاوى الكبرى: مقدار الحرم: من قبل المشرق ستة أميال، [ومن الجانب الثاني اثنا عشر ميلا، ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا]⁽⁶⁾ ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلا، هكذا قال الفقيه أبو جعفر⁽⁷⁾ رحمه الله، وهذا شيء لا يعرف قياسا وإنما يعرف نقلا، وفيما قال نظر؛ فإن في⁽⁸⁾ الجانب الثاني ميقات العمرة وهو التعيم، وهذا [قريب من ثلاثة أميال]⁽⁹⁾ [وقال]⁽¹⁰⁾ المطرزي رحمه الله: المواقيت جمع ميقات [و]⁽¹¹⁾ هو الوقت المحدود فاستعير للمكان⁽¹²⁾.

(1) الجوهرة النيرة: 2/ 77.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (ب) وردت [تواصل].

(4) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 135.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ) وردت [الجعفر].

(8) في (أ، ج) وردت [من].

(9) في (أ) وردت [شيء لا يعرف قياسا وإنما] يدل ما بين المعقوفتين.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) السرخسي، المبسوط: 10/ 331، المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 5/ 377، مادة (ر) ق

ب، جحفه واجتحفه وأجحف به: أهلكه و⁽¹⁾ استأصله، ومنه الجحفة⁽²⁾ ميقات⁽³⁾ أهل الشام؛ لأن السبل احتجف أهلها⁽⁴⁾.

م، وفائدة التأقيت المنع عن تأخير الإحرام عنها؛ لأنه يجوز التقديم عليها⁽⁵⁾ بالاتفاق، بل هو أفضل، ثم لما عرفت أن مكان الإحرام متعدد فاعرف أن أنواع المحرمين [أيضاً]⁽⁶⁾ متعدد، صنف منها خارج المواقيت، ويسمى الأفاق، ووقته ما ذكرنا، وصنف منهم داخل الميقات خارج الحرم، كأهل بستان بني⁽⁷⁾ عامر ومقاتهم للحج والعمرة دورية أهلهم [أو]⁽⁸⁾ حيث تيسر له من الحرم⁽⁹⁾ ولا يباح لهم دخول الحرم إلا محرماً، وصنف منهم داخل الحرم كأهل مكة ومقاتهم للحج الحرم وللعمرة الحل لأن أداء الحج في (أ/ 201)⁽¹⁰⁾.

(1) في (أ) وردت [أ].

(2) الجحفة موضع على الطريق بين المدينة ومكة، وكان اسمها مهيعة، أو مهيعة، فأجحف السبل بأهلها فسميت جحفة، ربما أنه لم يبق بها الآن إلا رسوم خفية لا يكاد يعرفها إلا سكان البوادي، فلذا اختار الناس الإحرام احتياطاً من المكان المسمى برايغ الذي على يسار الذهاب إلى مكة وقبل الجحفة بنصف مرحلة أو قريب من ذلك. وهي ميقات أهل الشام ومصر والمغرب. وهي أحد المواقيت الخمسة التي لا يجوز تجاوزها لقاصد الحج والعمرة إلا محرماً؛ وقد جمعت في قوله:

عرق العراق يلملم اليمن وبذي الحليفة يحرم المدني
لشام جحفة إن مررت بها ولأهل نجد قرن فاستين

المطّرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 318 / 1، مادة: (ج ح ف)، وحاشية ابن عابدين 2 / 153.

(3) في (أ) وردت [الميقات].

(4) المطّرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 318 / 1، مادة: (ج ح ف).

(5) في (أ) وردت [عليهم].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (ب) وردت [شجر].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [الحل].

(10) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 136.

عرفة: وهي في الحل إذ معظم الحج الوقوف بعرفة، فيكون الإحرام من⁽¹⁾ الحرم ليتحقق نوع سفر، وأداء العمرة في الحرم؛ لأن معظمها الطواف، فيكون الإحرام من⁽²⁾ الحرم؛ ليتحقق نوع سفر⁽³⁾.

في الجامع الصغير الخاني: وفي العمرة الحل يخرج إلى الحل، فيحرم للعمرة عند التنعيم بقرب مسجد عائشة رضي الله عنها⁽⁴⁾.

قوله: فإن قدم الإحرام إلى آخره، قيل: في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾⁽⁵⁾ إتمام الحج أن يحرم⁽⁶⁾ من ديرة أهله؛ لهذا لما كانت الكعبة بيتا ذكر الديرة بلفظ التصغير عند ذكر البيت تواضعا، لئلا يؤدي إلى استخفاف الكعبة⁽⁷⁾.

قوله: وإذا أراد الإحرام [اغتسل]⁽⁸⁾ إلى آخره، الإحرام أن يحرم المباحات على نفسه ليؤدي هذه العبادة لله تعالى، ثم من⁽⁹⁾ العبادات ما لها تحريم وتحليل كالصلاة، ومنها ما ليس لها تحريم ولا تحليل كالصوم والزكاة، وهذا الغسل للتنظيف وليس بواجب؛ ولهذا يؤمر به الحائض، والغسل الواجب لا يجوز مع الحيض⁽¹⁰⁾.

في الشامل البيهقي: ومن أراد دخول مكة لتجارة أو لحاجة أخرى [أو]⁽¹¹⁾ بينه وبينها الوقت لم يتجاوز الميقات إلا محرما بحجة أو عمرة وإن كان مكيا.

(1) في (ب، ج) وردت [في].

(2) في (ب) وردت [في].

(3) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 81، الميداني، اللباب: 1/ 91، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 136.

(4) الطحاوي: شرح معاني الآثار: 3/ 303.

(5) سورة البقرة، من الآية: 196.

(6) في (أ) وردت [يخرج].

(7) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 80، البابرقي، العناية شرح الهداية: 3/ 406.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ؛ ولعله تصحيف من التامخ. مختصر القدوري: ص 66.

(9) في (ب) وردت [في].

(10) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 82، البابرقي، العناية شرح الهداية: 3/ 409، السرخسي، المبسوط: 4/ 482.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

لما روى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ: (لا يحل دخول مكة بغير إحرام)⁽¹⁾ ورخص للخطابين⁽²⁾ [من]⁽³⁾ خرج من مكة إلى قرية ثم رجع إلى مكة ودخلها بغير إحرام جاز؛ لأن الحاجة العاسة إلى دخول مكة يكثر لهم فصاروا كالخطابين⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

[مسألة:]

كوفي دخل مكة لحاجة بغير إحرام وعليه⁽⁶⁾ الحجة أو عمرة أيهما شاء؛ لأن مجاوزة الوقت توجب⁽⁷⁾ إحراما كأنه قال: لله علي إحرام⁽⁸⁾.
في المحيط: الأصل فيه: ما روي أن رسول الله ﷺ قال في الخطبة⁽⁹⁾ عام فتح مكة: (ألا إن مكة حرمها الله يوم خلق السماوات والأرض، ولم تحل⁽¹⁰⁾ لأحد قبله ولا تحل⁽¹¹⁾ لأحد [من]⁽¹²⁾ بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراما إلى يوم

(1) لم أشر عليه بهذا اللفظ، بل الذي وجدته أن أصحاب متون الحديث عقدوا أبوابا أسموها: جواز دخول مكة بغير إحرام، أو باب دخول مكة بغير إحرام. كمسلم: 91 / 7، برقم (2418)، (عن جابر بن عبد الله الأنصاري، أن رسول الله ﷺ دخل مكة وقال قتيبة دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام)، والنسائي: 497 / 5، برقم (9755)، ومالك: 321 / 2، برقم (459).

(2) في (أ) وردت [الخطابين].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [كالخطابين].

(5) البإبرني، العناية شرح الهداية: 405 / 3، السرخسي، المبسوط: 382 / 5، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 397 / 1.

(6) في (أ) وردت [عليه].

(7) في (أ) وردت [يوجب].

(8) السرخسي، المبسوط: 393 / 5، الشيباني، المبسوط: 522 / 2.

(9) في (أ، ج) وردت [خطبة].

(10) في (أ) وردت [يحل].

(11) في (أ) وردت [يحل].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

القيامه⁽¹⁾ وأراد بقوله: (لا تحل⁽²⁾ لأحد بعدي) حل الدخول بغير إحرام لأن قوله: (لا تحل⁽³⁾ لأحد بعدي) ينصرف⁽⁴⁾ إلى ما انصرف إليه⁽⁵⁾.

قوله: (وإنما أحلت لي ساعة من نهار)⁽⁶⁾ والمراد من قوله: (أحلت ساعة من نهار) حل الدخول بغير إحرام، فإنه دخلها بغير إحرام لأجل القتال⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

القتال مع أهل الحرب في الحرم حلال على كل حال⁽⁹⁾، وهذا الحديث لا يوجب الفصل بين الأفاقي وبين أهل مكة، ومن كان [أهله]⁽¹⁰⁾ داخل الميقات لكنه خص عنه أهل الميقات وأهل مكة كان الحرج، فإنه يتكرر دخول أهل الميقات، ومن كان داخل الميقات لإقامة الحوائج بمكة وكذا يتكرر دخول أهل مكة؛ لأنه يتكرر خروجهم لإقامة المصالح خارج مكة فلو أوجبنا الإحرام عند كل دخول لوقعوا في الحرج، وأما أهل الآفاق فلا يتكرر دخولهم مكة، فإيجاب الإحرام عليهم عند الدخول لا يوقعهم في الحرج، فبقي أهل الآفاق داخلين تحت الحديث⁽¹¹⁾.

ي، وينبغي للمحرم إذا أراد الإحرام أن يقص شاربه، ويقلم أظفاره⁽¹²⁾، ويحلق عاتقه، ثم يغتسل أو يتوضأ⁽¹³⁾، والغسل أفضل، ويمس طيباً أي طيب شاء، ويدهن

(1) عن أبي شريح رضي الله عنه، صحيح البخاري: 182 / 1، برقم (101) باب لينفخ الشاهد الغائب، صحيح مسلم: 84 / 7 برقم (2413) باب تحريم مكة وصيدها.

(2) في (أ) وردت [يحل].

(3) في (أ، ج) وردت [يحل].

(4) في (ب) وردت [انصرف].

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 715 / 2.

(6) تقدم تخريجه قريباً جداً.

(7) في (أ) وردت لفظة [القتال] مكررة.

(8) الطحاوي، شرح معاني الآثار: 423 / 4، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 128 / 6، الزيلعي، تبين الحقائق: 250 / 4.

(9) في (ب) وردت [شيء حلال] بدل كلمة [حال].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 715 / 2.

(12) في (أ) وردت [أظفاره].

(13) في (أ) وردت [توضأ].

[ب] ⁽¹⁾ أي دهن شاء سواء بقي أثر ذلك بعد الإحرام أو ⁽²⁾ لم يبق، هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله، وقال محمد رحمته وزفر: يكره أن يمس طيباً يبق أثره بعد الإحرام، ويلبس ثوبين غير مخيطين إزاراً و ⁽³⁾ رداء، جديدين كانا أو غسيلين والتجديد أفضل ⁽⁴⁾.

م، سأل التيسير بقوله: اللهم [إني] ⁽⁵⁾ أريد الحج فيسره لي وتقبله مني؛ لأنه يحتاج ⁽⁶⁾ في أداء أركانه إلى تحمل المشقة، فيطلب التيسير من الله تعالى؛ لأنه ميسر [ل] ⁽⁷⁾ كل عسير ⁽⁸⁾.

قوله: ثم يلبي، قيل: إنه مشتقة من قولهم ألَبَ بالمكان إذا أقام ⁽⁹⁾، فمعنى ⁽¹⁰⁾ قول ⁽¹¹⁾ [القاتل]: ⁽¹²⁾ ليك، أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة، لأن التلبية للتكرير والتكثير،

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (ب) وردت [و].

(3) في (أ، ج) وردت [أو].

(4) الرومي، البتايغ: لوحة: 35، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 696.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ) وردت [لا يحتاج].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 154، الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 2 / 82.

(9) التلبية لغة: إجابة المنادي، وهي إما في الحج وإما في غيره كالوليمة والتلبية في غير الحج. وأما في الحج فالمراد بها قول المحرم: ليك اللهم ليك. أي: إجابتي لك يا رب. يقال: لبي الرجل تلبية: إذا قال ليك. ولبى بالحج كذلك. قال الفراء: معنى ليك إجابة لك بعد إجابة. وفي حديث الإهلال بالحج: ليك اللهم ليك: هو من التلبية: وهي إجابة المنادي أي: إجابتي لك يا رب. وعن الخليل أن تلبية كلمة (ليك) على جهة التوكيد. والإجابة وإن كانت لا تخرج في معناها الاصطلاحي عن هذا، وأول من لبي الملائكة، وهم أيضاً أول من كان بالبيت. ومعنى ليك كما في حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: أقمت ببابك إقامة بعد أخرى وأجبت نداءك مرة بعد أخرى. ابن منظور، لسان العرب: 15 / 235، مادة: "لبي". الطحطاوي، مراقي الفلاح ص 399.

(10) في (أ، ج) وردت [بمعنى].

(11) في (أ) وردت [يقول].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

وقيل: إنها غير مشتقة، بل هي اسم وضع لإجابة الدعاء، وهي منصوبة بفعل مضمرة أي: أجبتك⁽¹⁾ مرة بعد أخرى، ولا خلاف أن⁽²⁾ التلبية جواب الدعاء.

وإنما الخلاف⁽³⁾ في الدعوى، فقيل: هو الله تعالى كما قال: ﴿يَدْعُوكُمْ لِتَقِفَر لَكُمْ مِنْ دُثُوبِكُمْ﴾⁽⁴⁾ وقيل رسول الله ﷺ، كما قال ﷺ: (إن سيدكم بنى دارا واتخذ فيها مادية وبعث داعيا)⁽⁵⁾ وأراد بالداعي نفسه، والأظهر أن الداعي [هو]⁽⁶⁾ الخليل صلوات الله عليه، على ما روي: أنه صلوات الله عليه لما فرغ من بناء البيت أمر بأن يدعو الناس إلى الحج، فصعد أبا قيس وقال: ألا إن الله تعالى أمر ببناء بيت له، وقد بنى، ألا فحجوه، فاسمع الله صوته لأبناء⁽⁷⁾ آدم صلوات الله عليه في أصلاب آبائهم وأرحام آمائهم، وكل⁽⁸⁾ من وفق [أن]⁽⁹⁾ يجيب مرة وفق لأداء الحج مرة، وكل من زاد [أدى]⁽¹⁰⁾ ومن لم يوفق للتلبية لم يوفق [للحج و]⁽¹¹⁾ التلبية عند قصد الحج تجديد لذلك العهد فيأتي به⁽¹²⁾.

قوله: (أ/ 202) إن الحمد، بكسر الألف ليكون ابتداء ذكر⁽¹³⁾.

قوله: فإذا لبي، يعني ناويا للإحرام، صار محرما، وتفسير الإحرام أن ينوي الحج والعمرة ويذكر بلسانه، والذكر باللسان أفضل، [لما]⁽¹⁴⁾ فيه استعمال العضوين في طاعة

(1) في (أ) وردت [أجبتك].

(2) في (ب) وردت [لأن].

(3) في (أ) وردت [اختلاف].

(4) سورة إبراهيم: آية: 10.

(5) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أخرجه البخاري بلفظ: 449 / 22، برقم (6738) باب الاقتداء بسنن الرسول ﷺ.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (ب، ج) وردت [لأولاد].

(8) في (ب) وردت [فكل].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 83 / 2. وأورد هذا الأثر: ابن حجر، فتح الباري: 474 / 3.

(13) البابري، العناية شرح الهداية: 415 / 3، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 92 / 1.

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

الله تعالى، فإذا نوى ولبي صار شارعا في الإحرام بالنية عند التلبية، ولا يصير شارعا بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر، أو سوق هدي، أو تقليد البدنة⁽¹⁾.

هـ قوله: إن الحمد بكسر الألف لا يفتحها؛ ليكون ابتداء لا بناء، إذ⁽²⁾ الفتحة صفة الأولى، وهو إجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه على [ما]⁽³⁾ هو المعنى [المعروف]⁽⁴⁾ في القصة⁽⁵⁾.

في الزاد: قوله: ثم يلبي عقب صلواته، هكذا⁽⁶⁾ روي عن النبي ﷺ والكلام فيه يقع في مواضع، أحدها في مأخذ التلبية ومعناها، ف قيل: هي مشتق من قول القائل: ألب الرجل إذا أقام في مكان، فمعنى قول القائل: لبيك، أي: أنا مقيم على طاعتك⁽⁷⁾. وقيل: هو⁽⁸⁾ مشتق من قول القائل: داري يلب دارك أي يواجهها، فمعنى قوله لبيك: أي مواجه⁽⁹⁾ لك⁽¹⁰⁾.

وقيل: مشتق من قولهم: امرأة لبة⁽¹¹⁾ أي محبة لزوجها، فمعناه محبتي لك؛ [و]⁽¹²⁾ الثاني لا خلاف أن التلبية جواب للدعاء⁽¹³⁾.

(1) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 84.

(2) في (أ، ج) وردت [إذا].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) المرغيناني، الهداية: 1 / 137، العناية شرح الهداية: 3 / 415.

(6) في (ب) وردت [عذا].

(7) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 137، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 437.

(8) في (أ) وردت [هي].

(9) في (أ) وردت [أواجه].

(10) البابرني، العناية شرح الهداية: 3 / 417، السرخسي، المبسوط: 4 / 419، الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 266.

(11) في (أ، ج) وردت [لابة].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) السرخسي، المبسوط: 4 / 419، الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 26.

والكلام في أن الداعي من هو؟ فقل: الداعي هو الله، وقيل: الداعي رسول الله ﷺ، والأظهر أن الداعي هو الخليل ﷺ⁽¹⁾.

والثالث في وقت التلبية⁽²⁾، والمختار عندنا ما ذكرنا.

والرابع في صفة التلبية، وهي (ليك اللهم لييك، [لييك]⁽³⁾ لا شريك لك لييك إن الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك)⁽⁴⁾، هكذا روي في صفة تلبية النبي ﷺ، والصحيح في (إن الحمد) بكسر الهمزة وعليه أئمة اللغة.

[قوله]:⁽⁵⁾ فإن كان مفردا بالحج ونوى⁽⁶⁾ بتليته الحج، ولا يصير محرما بل [مجردا]⁽⁷⁾ النية ما لم يأت بالتلبية أو ما يقوم مقامها، وهكذا عندنا، خلافا للشافعي رحمه الله وهو رواية عن أبي يوسف، والصحيح ظاهر الرواية؛ لأن مجرد النية لا يعتبر؛ لقوله⁽⁸⁾ ﷺ: ((إن الله عفى عن أمتي ما حدثت⁽⁹⁾ به أنفسهم ما لم يتكلموا أو يفعلوا))⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

(1) السرخسي، المبسوط: 8/4.

(2) الأفضل أن يلي عقب صلاة الإحرام تاويا الحج أو العمرة، لورود الرواية به. عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ أهل حين استوت به راحلته قالمة متفق عليه. (باب من أهل حين استوت به راحلته) البخاري 1/139، ومسلم 9/4.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) تلبية رسول الله ﷺ. كما جاء في خبر الصحيحين عن ابن عمر أن تلبية رسول الله ﷺ: (لييك اللهم لييك. لييك لا شريك لك لييك. إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك). أخرجه البخاري (3/408)، ومسلم (2/841).

(5) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القدوري: ص 66.

(6) في (أ) وردت [ينوي].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) في (أ) وردت [يقوله].

(9) في (ب) ورد [حدث].

(10) عن أبي هريرة رضي الله عنه، إخراج الإمام البخاري في صحيحه: 20/355 برقم (6171) باب إذا حثت ناسيا في الإيمان، ومسلم: 1/316 برقم (181) باب تجاوز الله تعالى عن حديث النفس رائخاظر.

(11) الباء برتي، العناية شرح الهداية: 3/417، مثلا خسرو، دور الأحكام شرح غرر الأحكام: 3/49.

ي، والإحرام أن يوجد منه فعل من خصائص الحج مقرونا بنية الحج والعمرة، فإن لبى بالفارسية، أو هلل، أو سبّح، أو حمد الله تعالى، أو مجده، ونوى به الإحرام صار محرماً⁽¹⁾، سواء كان يحسن العربية أو لا، وعن أبي يوسف رحمته: إن كان لا يحسن التلبية بالعربية جاز، وإلا فلا؛ كما في الصلاة، والصحيح أنه لا خلاف بينهما، ولو قلد⁽²⁾ بدنة تطوعاً أو نذراً أو جزاء صيد وغيره، فتوى به الإحرام وساقها وتوجه معها صار محرماً؛ لأن هذا من خصائص أفعال الحج، [فإن]⁽³⁾ صار كنفس التلبية.

ولو جلل⁽⁴⁾ بدنة أي ألبسها الجلل⁽⁵⁾، أو قلد شاة ونوى به الإحرام فتوجه معها لم يصير محرماً، وكذلك إذا أشعر⁽⁶⁾ بدنة ونوى به الإحرام في قولهم⁽⁷⁾ جميعاً، والإشعار أن يطعن في سنامها من الجانب الأيسر حتى يسيل منه الدم، والإشعار مكروه في قول أبي حنيفة رحمته، وقالوا رحمهما الله: هو حسن.

(1) تصح التلبية عند الحنفية والشافعية بغير العربية وإن أحسن العربية إلا أن العربية أفضل. وذهب المالكية والحنابلة إلى أن غير العربي يلبي بلسانه إن لم يقدر عليها بالعربية كأن لم يجد من يعلمه العربية، ومفاد هذا أن العربي القادر عليها بالعربية لا يلبي بغيرها لأنه ذكر مشروع فلم تشرع بغير العربية مع القدرة عليها كالأذان والأذكار المشروعة في الصلاة فإن لم يقدر على العربية لبى بلغته كالتكبير في الصلاة. السرخسي، المبسوط: 1/ 67، حاشية العدوي على شرح الرسالة 1/ 459، وكشاف القناع 2/ 420، وابن قدامة، المغني 3/ 292.

(2) التقليد لغة: مصدر قلد، أي جعل الشيء في عتق غيره مع الإحاطة به. وتقول: قلدت الجارية: إذا جعلت في عتقها القلادة، فتقلدتها هي، وقلدت الرجل السيف فتقلده: إذا جعل حمائله في عتقه. وأصل القلد، كما في لسان العرب، لي الشيء على الشيء، نحو لي الحديد الدقيقة على مثلها، ويرد التقليد في الاصطلاح الشرعي: تقليد الهدي بجعل شيء في رقبته ليعلم أنه هدي. لسان العرب 3/ 365، مادة: "قلد"، الحفصكي، الدر المختار: 2/ 485.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [جلد].

(5) في (أ، ج) وردت [الجلد].

(6) الإشعار: الإعلام، يقال أشعر البدنة: أعلمها، وذلك بأن يشق جلدها، أو يطعن في سنامها في أحد الجانبين بمبضع أو نحوه؛ ليعرف أنها هدي. ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى اللغوي. ابن منظور، لسان العرب: 4/ 410، مادة: (شعر). حاشية ابن عابدين 2/ 197.

(7) في (أ) وردت [قوله].

وإن نوى الحج عند الإحرام ولم يلب ولا فعل فعلا يقوم مقام التلبية لا يصير محرماً عندنا، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: يصير محرماً، وبه أخذ الشافعي⁽¹⁾ رحمه الله.

فإذا ركب البعير يقول عند الركوب: (بسم الله وبالله والحمد لله الذي هدانا للإسلام، ومن علينا بمحمد عليه الصلاة والسلام، سبحان⁽²⁾ الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين، وإنا إلى ربنا لمنقلبون)⁽³⁾، فإذا⁽⁴⁾ صار محرماً بقي الله عن محظورات إحرامه، من الرفث، والفسوق، والجدال⁽⁵⁾.

[هـ]⁽⁶⁾، الرفث⁽⁷⁾، الجماع، أو⁽⁸⁾ الكلام الفاحش، أو ذكر الجماع بحضرة النساء، والفسوق⁽⁹⁾، المعاصي⁽¹⁰⁾ وهي في حال الإحرام أشد حرمة.

(1) الرافعي، الشرح الكبير: 202 / 7، شرح الوجيز: 202 / 7.

(2) في (ب، ج) وردت [سبحانك].

(3) عن ابن عمر رضي الله عنه، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: 56 / 7، برقم (2392)، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره.

(4) في (ب) وردت [فإنه].

(5) الرومي، التايغ: لرحه: 35، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 153 / 1، الكاساني، الصنائع: 5 / 17، الزيلعي، تبين الحقائق: 409 / 4، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 400 / 1.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) الرفث بفتح الراء والفاء - في اللغة: الجماع وغيره مما يكون بين الرجل والمرأة من تقبل وتعود مما يكون في حالة الجماع، يطلق على الفحش. وقال قوم: الرفث هو قول الخنا، والفحش. وفي اصطلاح الفقهاء: لا يخرج الرفث عن المعنى اللغوي، المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 372 / 2، الزبيدي، تاج العروس: 1262، مادة (رفث)، الموصلي، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 154 / 1.

(8) في (أ، ج) وردت [أ].

(9) الفسق في اللغة: الخروج عن الطاعة، وعن الدين، وعن الاستقامة. والفسق في الأصل خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد، ومنه قولهم: فسق الرطب: إذا خرج عن قشره. وفي الاصطلاح قال الشوكاني: هو الخروج عن الطاعة وتجاوز الحد بالمعصية. والفسق يقع بالقليل من الذنوب إذا كانت كبار، وبالكثير، لكن تعارف فيما كان كثيراً، وقد يكون الفسق شركاً، وقد يكون إثماً، وأكثر ما يقال الفاسق لمن التزم حكم الشرع وأقر به ثم أخل بجميع أحكامه أو ببعضه. ابن منظور، لسان العرب: 308 / 10، والشوكاني، فتح القدير: 8 / 4.

(10) وردت في جميع النسخ [الفسوق: والمعاصي] بزيادة الواو، ولعلها خطأ من الناسخ.

الجدال: أن يجادل رفيقه بسبب كآبة السفر وضيق الصدر، وقيل: مجادلة المشركين في تقديم الحج وتأخيرهِ في أشهر الحج؛ وذلك لأن العرب في الجاهلية كانوا يحجون في ذي الحجة إذا فرغوا، وإذا⁽¹⁾ لم يفرغوا أخرّوه، وحجوا عاما في صفر، وعاما في شهر ربيع الأول، فلما حج رسول الله في ذي الحجة استقر الوقت وحرمت⁽²⁾ المجادلة فيه⁽³⁾.

[م]⁽⁴⁾، [قوله:]⁽⁵⁾ ولا يقتل صيدا: أريد بالصيد المصيد هنا، إذ لو أريد به المصدر وهو الاصطياد، لما صح إسناد القتل إلى الاصطياد؛ لأن القتل في الصيد يكون يسمى⁽⁶⁾ صيدا قبل وقوع الاصطياد باعتبار عاقبته⁽⁷⁾.

وقوله: ولا يشير إليه ولا يدل، الإشارة بكون بالحضرة، والدلالة بالغيبة، يقول: إن صيدا في مكان كذا⁽⁸⁾.

الكعب: هنا المفصل الذي على ظهر القدم⁽⁹⁾.

الورس⁽¹⁰⁾: نبات طيب الرائحة، [و]⁽¹¹⁾ قيل النفث التناثر، وهذا لا يصح؛ لأن العبرة للطيب لا للتناثر، ألا ترى أنه لو كان ثوبا مصبوغا بشيء له رائحة طيبة ولا يتناثر منه شيء فإن المحرم يمنع عنه⁽¹²⁾.

(1) في (ب) وردت [فإذا].

(2) في (أ) وردت [حرم].

(3) المرغيناني، الهداية: 1/ 138، السرخسي، المبسوط: 4/ 423، الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 2/ 85.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) غير مثبتة في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القدوري: ص 66.

(6) في (أ) وردت [سمي].

(7) الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 2/ 85، البابرني، العناية شرح الهداية: 3/ 224، الحيداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 89، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 43.

(8) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 5/ 80.

(9) البابرني، العناية شرح الهداية: 1/ 17، الحيداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 339.

(10) في (أ) وردت [الورس].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 2/ 87.

ب، المحمل: بفتح الميم الأول وكسر⁽¹⁾ الثانية، أو على العكس، الهودج الكبير الحجاجي، وأما تسمية بغير المحمل به فجاز وإن لم نسمعه⁽²⁾.

[م]⁽³⁾، الهيمان: بالكسر ما يجعل فيه الدراهم⁽⁴⁾.

قوله: علا⁽⁵⁾ شرفاً، أي: صعد مكاناً مرتفعاً⁽⁶⁾.

ه، التلبية في الإحرام على (أ/ 203) مثال التكير في الصلاة، فيؤتى بها عند الانتقال من حال إلى حال، ويرفع صوته⁽⁷⁾.

في الزاد: قوله: فإذا دخل مكة ابتداءً بالمسجد؛ لأنه قصد زيارة البيت وهو في المسجد⁽⁸⁾.

قوله: فإذا عاين البيت كبر [وهلل]⁽⁹⁾ هو أن يقول: بسم الله [و] الله أكبر [الله أكبر]⁽¹¹⁾، وعن عطاء رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا لقي البيت قال⁽¹²⁾: ((أعوذ برب البيت من الدين والفقر، ومن ضيق الصدر، ومن⁽¹³⁾ عذاب القبر))⁽¹⁴⁾ وعن النبي ﷺ: أنه كان إذا رقع بصره على البيت قال: ((اللهم زد بيتك تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ويرا

(1) في (أ) وردت [يكسر].

(2) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 47 / 2، مادة (ح م ل).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 88 / 2.

(5) في (أ) وردت [على].

(6) كتاب الآثار: 95 / 1.

(7) المرغيناني، الهداية: 139 / 1، البابرني، العناية شرح الهداية: 431 / 3.

(8) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 90 / 2، البابرني، العناية شرح الهداية: 432 / 3، الميداني، اللباب: 1 / 89.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(12) في (ب) وردت [يقول].

(13) في (أ) وردت [عن].

(14) لم أعر عليه في كتب الحديث، إلا أن السادة الأحناف ذكروه في كتبهم مثل: البابرني، العناية

شرح الهداية: 432 / 3، المرخسي، المبسوط: 2 / 4.

ومهابة⁽¹⁾، إلا أنه لم يعين في الكتاب شيئاً من الأدعية؛ لأن الترويت بالدعاء يذهب بركة القلب⁽²⁾.

م، قوله: ابتداء بالمسجد [يريد]⁽³⁾ أنه إذا دخلها لا يشتغل بعمل آخر قبل أن يفرغ عما هو، ويكبر عند معاينة البيت، ومعناه: الله أكبر من هذه الكعبة المعظمة، أي: أن حرمتك وجلالك من الله الأكبر⁽⁴⁾.

ويهلل: أي يقول: لا إله إلا الله، تبرئاً عن كل شيء إلى الله تعالى⁽⁵⁾.

استلام الحجر⁽⁶⁾: مسه بضم أو يد، روي أن النبي ﷺ: (قَبِلَ الحجر الأسود، ووضع

(1) أخرجه الطبراني في الكبير: 3/ 181 برقم (3054) باب حذيفة بن اليمان، وصاحب البدر المنير: 6/ 172، برقم (4)، قال البيهقي: هذا منقطع. وقال ابن الصلاح والثوري: مرسل معضل. وقال صاحب «الإمام»: معضل فيما بين ابن جريج والنبي - ﷺ - وقال المنذري: هكذا حدث به الشافعي منقطعاً. وقال: ليس في رفع اليدين شيء أكرهه ولا أستحبه عند رؤية البيت وهو عندي حسن. قال البيهقي: وكأنه لم يعتمد على الحديث لانقطاعه. قلت: وسعيد بن سالم هو القداح، وقد علمت حاله في أواخر الباب قبله، قال البيهقي: وله شاهد مرسل عن سفیان الثوري، عن أبي سعيد الشامي، عن مكحول، قال: «كان النبي - ﷺ - إذا دخل مكة (فَرَأَى) البيت رفع يديه وكبر وقال: اللهم أنت السلام ومنك السلام، فحيناً ربنا بالسلام، اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً (ومهابة، وزد من حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً) (وتعظيماً) وبراً». قلت: وله شاهد متصل من حديث حذيفة بن أسيد، رواه الطبراني في «أكبر معاجمه».

(2) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 90.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) في (أ) وردت [أكبر].

(5) البابرقي، العناية شرح الهداية: 3/ 432، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 90.

(6) الحجر الأسود كتلة من الحجر ضارب إلى السواد شبه بيضاري في شكله، يقع في أصل بناء الكعبة في الركن الجنوبي الشرقي منها؛ يستلمه الطائفون عند طوافهم؛ ويتفق الفقهاء على أنه من استلام الحجر الأسود باليد وتقبيله للطائف لمن يقدر، لما روي (أن رجلاً سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن استلام الحجر فقال: رأيت رسول الله ﷺ يستلمه وتقبله) ولما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: قبل عمر بن الخطاب الحجر ثم قال: أما والله لقد علمت أنك حجر ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك مادة: (حجر). بدائع الصنائع 2/ 146، رجواهر الإكليل 1/ 178، روضة الطالبين 3/ 85، وابن قدامة، المغني 3/ 380، وكتاب الفروع 3/ 489. وحديث ابن

شفتيه⁽¹⁾ عليه ويكى⁽²⁾ طويلا⁽³⁾. الحديث.

قوله: عن يمينه، أي: عن يمين الطائف⁽⁴⁾.

الاضطباع: أن يجعل رداءه تحت إبطه الأيمن، ويلقيه على كتفه الأيسر، كما يفعله القصار؛ يسمى به لأنه [...] يدي ضبعيه⁽⁵⁾ أي عضديه⁽⁶⁾⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

الأشواط: جمع شوط، والشوط الجري من الحجر الأسود [إلى الحجر الأسود]⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

في فوائد الجامع الصغير: وعن عمر رضي الله عنه: أنه استلم الحجر الأسود وقال: (رأيت أبا القاسم بك⁽¹¹⁾ حنيا⁽¹²⁾) وروي عن عمر رضي الله عنه: أنه في خلافته أتى الحجر الأسود ووقف وقال: (أما إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، فلولا أنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استلمك ما استلمتك)⁽¹³⁾، فبلغت مقالته عليا رضي الله عنه فقال: (أما تعلم به أن الحجر

عمر: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله" أخرجه البخاري (الفتح 3/ 475). وحديث عمر: "أم والله لقد علمت أنك حجر..." أخرجه مسلم 2/ 925 - ط الحلي.

(1) في (أ) وردت [شفتيه] بالإنفراد.

(2) في (ب، ج) وردت [يكى].

(3) عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه الزيلعي في نصب الراية: 3/ 38، برقم (16)، باب الإحرام، ورواه الحاكم في "المستدرک"، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ولم يتعقبه الذهبي في "مختصره" ولكنه في "ميزانه" أعله بمحمد بن عون، ونقل عن البخاري أنه قال: هو منكر الحديث، انتهى.

(4) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 91.

(5) في (ب، ج) وردت زيادة [لا] بدل النقاط.

(6) في (أ) وردت [ضبعيه].

(7) في (أ) وردت [عضديه].

(8) المغرب: 3/ 305، مادة (ضبع)، السرخسي، المبسوط: 4/ 438، المرغشاني، الهداية شرح البداية: 1/ 140.

(9) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

(10) البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 440.

(11) في (أ) وردت [تبكي].

(12) الأثر أورده، صاحب كثر العمال: 5/ 6، باب الاستلام، وجامع الأحاديث: 27/ 281.

(13) الأثر أورده، الإمام البخاري في صحيحه: 6/ 15، برقم (1494) باب ما ذكر في الحجر الأسود..

تنفع؟، فقال عمر رضي الله عنه: (وما منفعتني يا ختن⁽¹⁾ النبي ﷺ؟) [فقال]⁽²⁾: (سمعت رسول الله يقول: (إن الله تعالى لما أخذ الذرية من ظهر آدم عليه السلام وقرّهم إلى أن صاروا⁽³⁾ مقرين بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾⁽⁴⁾ أودع إقرارهم الحجر، فمن استلم الحجر فهو⁽⁵⁾ يجدد العهد بذلك الإقرار، والحجر يشهد له يوم القيامة)⁽⁶⁾، وفي بعض الروايات قال علي رضي الله عنه: (لا تقل هكذا يا عمر؛ فإني سمعت رسول الله يقول: بجاء⁽⁷⁾ بالحجر يوم القيامة وله عينان تبصران⁽⁸⁾) بعض الروايات⁽⁹⁾: (ولسان ينطق، فيشهد لمن شاهده أو⁽¹⁰⁾ قال لمن استلم [له]⁽¹¹⁾)، وفي رواية قال علي رضي الله عنه: (لا تقل هكذا يا عمر؛ إنه يضر وينفع) فقال: (وكيف⁽¹²⁾ ذلك)، قال: (إن الله تعالى [لما]⁽¹³⁾ أخذ الميثاق من ذرية آدم عليه الصلاة والسلام [و]⁽¹⁴⁾ جعله في رق منشور، وهر قوله تعالى: ﴿فَرَقَ مَنَشُورٌ﴾⁽¹⁵⁾، وألقمه هذا الحجر، فهو يشهد لصاحبه يوم القيامة)، فقال عمر رضي الله عنه: (لا خير في عيش قوم لست فيهم يا أبا الحسن)⁽¹⁶⁾.

(1) ختن: يعني الصهر والمصاهرة، القاموس المحيط: ص 1540، مادة (خ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(3) في (أ) وردت [صبرهم] بدل [صاروا].

(4) سورة الأعراف: من الآية: 172.

(5) في (أ) وردت [فهل].

(6) المقطع الأول من الأثر أخرجه الإمام البخاري كما ذكرته، وباقى الأثر ذكره: صاحب الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك: 372 / 1.

(7) في (أ) وردت [فجاء].

(8) في (ب) وردت [تبصران].

(9) [بعض الروايات] وردت مكررة في نسخة (أ).

(10) في (أ، ج) وردت [لما].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (ب، ج) وردت [فكيف].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(15) سورة الطور، آية: 3.

(16) أورد هذه الآثار: السيوطي في جامع الآثار: 263 / 30، باب مستند علي بن أبي طالب، وصاحب

كثر العمال: 178 / 5، باب فصل في الإحرام ووجوه أداء المناسك.

هـ، قوله: ويستلمه⁽¹⁾ إن استطاع، من غير أن يؤذي مسلماً؛ لما روي أن النبي ﷺ ((قَبِلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَوَضَعَ شَفْتَيْهِ عَلَيْهِ، وَقَالَ لِعَمْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ أَيْدٍ، تُوْذِي الضَّعِيفَ فَلَا تَزَاحِمُ النَّاسَ عَلَى الْحَجَرِ، وَلَكِنْ إِنْ وَجَدْتَ فَرْجَةً فَاسْتَلِمَهُ، وَإِلَّا فَاسْتَقْبَلْهُ وَهَلَلْ وَكَبِّرْ))⁽²⁾، ولأن الاستلام سنة، والتحرز عن أذى المسلم واجب، فإن أمكنه أن يمس الحجر شيئاً في يده كالعرجون وغيره ثم قبل ذلك فعل؛ لما روي: أنه ﷺ ((طَافَ عَلَى رَاحِلَةٍ وَاسْتَلَمَ الْأَرْكَانَ⁽³⁾ بِمَحْجَنِهِ))⁽⁴⁾، وإن لم يستطع شيئاً من ذلك استقبل⁽⁵⁾ وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى الله على النبي ﷺ⁽⁶⁾.

في الزاد: وهذا لأن⁽⁷⁾ أشواط الطواف كركعات الصلاة، وكما يفتح كل ركعة يقوم إليها بالتكبير، فكذلك يفتح كل شوط باستلام الحجر، ويقول في كل مرة: (رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم⁽⁸⁾)⁽⁹⁾ كذا حكى في الآثار عن الأخبار⁽¹⁰⁾.
هـ، قوله: ويجعل طوافه من⁽¹¹⁾ وراء الحطيم، وهو اسم لموضع فيه الميزاب⁽¹²⁾؛

(1) في (ب، ج) وردت [استلمه].

(2) عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البيهقي في سنن الكبرى: 5/ 80 برقم (9044) باب الاستلام في الزحام، وأخرجه الزيلعي في نصب الراية: 3/ 38، برقم (16)، باب الإحرام؛ ورواه الحاكم في المستدرک؛ وقال: حديث صحيح الإمام، ولم يخرجاه، ولم يتعبه الذهبي في "مختصره" ولكنه في "ميزانه" أعله بمحمد بن عون، ونقل عن البخاري أنه قال: هو منكر الحديث، انتهى.

(3) في (أ) وردت [أركان].

(4) عن ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه الإمام البخاري: 6/ 32، برقم (1504) باب استلام الحجر بالمحجن.

(5) في (ب، ج) وردت [واستقبل].

(6) الهداية شرح البداية: 1/ 140، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 401.

(7) في (أ، ب) وردت [لأنه].

(8) في (أ) وردت [والأكرم].

(9) أورد هذا الدعاء: ابن أبي شيبة في مصنفه، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: 4/ 68، برقم (15807) باب ما يقول الرجل في المسعى.

(10) السرخسي، الميسوط: 5/ 8.

(11) في (أ) وردت [ما].

(12) في (أ) وردت [الميزان].

[و] «سمي به لأنه حطيم»⁽²⁾ من البيت أي كسير⁽³⁾، وسمي⁽⁴⁾ حجرا لأنه حجر منه أي منع، وهو من البيت؛ لقوله ﷺ في حديث عائشة رضي الله عنها: «(فإن الحطيم من البيت)»⁽⁵⁾ فلهذا يجعل الطواف من ورائه، حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجزئ⁽⁶⁾.

قصته⁽⁷⁾: [م]⁽⁸⁾ إن عائشة رضي الله عنها نذرت إن فتح الله [تعالى]⁽⁹⁾ مكة على يد [ي]⁽¹⁰⁾ رسول الله أن تصلي في البيت ركعتين، فصدها خزنة⁽¹¹⁾ البيت وقالوا: إنا نعظم هذا البيت في الجاهلية والإسلام، ومن تعظيمه⁽¹²⁾ أن لا تفتح أبوابه في الليالي، فأمر النبي ﷺ [ياها أن تصلي في الحطيم وقال: «(إنها من البيت، إلا أن قومك قصرت فيهم التفقة فأخرجوا من البيت، ولولا حدثان قومك بالجاهلية لتقضت بناء الكعبة وأظهرت قواعد الخليل عليه السلام، وأدخلت الحطيم في البيت وألصقت القبة بالأرض، أ/ 204) وجعلت له⁽¹⁴⁾ [باين]⁽¹⁵⁾، بابا شرقيا وبابا غربيا، فإن عشت إلى القابل لأفعلن

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [حطم].

(3) في (أ) وردت [كسر].

(4) في (أ) وردت [يسمى].

(5) الحديث متفق عليه: صحيح البخاري: 5 / 494، برقم (1481)، باب فضل مكة وبيانها، وصحيح

مسلم: 7 / 33، برقم (2374)، باب جدار الكعبة وياها.

(6) الزَيْدِي، الجوهرة النيرة: 2 / 91.

(7) في (أ) وردت [قضية].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [خزنته].

(12) في (أ) وردت [تعظيمها].

(13) في (ب) وردت لفظة [النبي] مكررة.

(14) في (أ) وردت [به].

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

ذلك^(١)، فلم يعش، ولم يتفرغ الخلفاء الراشدون، فإذا ثبت كون الحطيم من البيت يجب أن يكون الطواف من ورائه، حتى يكون طائفا كل البيت، ولا يقال: إذا استقبل الحطيم في الصلاة لا تجوز^(٢) صلاته؛ لأن فرضية التوجه^(٣) ثبت بنص الكتاب، فلا يتأدى^(٤) بما ثبت بخبر الواحد احتياطاً^(٥).

في فوائد الجامع الصغير: حتى كان زمن عبد الله بن الزبير رحمه الله، وكان^(٦) سمع الحديث فيها، ففعل ذلك، وأظهر قواعد الخليل [في الجاهلية]^(٧)، وبنى البيت على قواعد الخليل عليه السلام بمحض من الناس، وأدخل الحطيم في البيت، فلما فعل كره الحجاج أن يكون بناء الكعبة على ما فعل^(٨) الزبير، فنقض بناء الكعبة، فأعاده على ما كان عليه في الجاهلية، فثبت بهذا أن الحطيم من البيت^(٩).

في الشامل البيهقي: طاف قبل طلوع الشمس أو بعد العصر، لم يصل حتى تطلع الشمس وحتى يصلي المغرب، أما نفس الطواف فلا يكره فيها الصلاة عليه السلام لأنه لا تخصيص في النص، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يا بني عبد مناف، من ولي منكم هذا البيت فلا يمنعن طائفا يطوف به ليلاً [أ]^(١٠) ونهاراً في أي ساعة))^(١١)، أما الصلاة فما روي

(1) الحديث متفق عليه: صحيح البخاري: 5/ 494، برقم (1481)، باب فضل مكة وبيانها، وصحيح مسلم: 7/ 33، برقم (2374)، باب جدار الكعبة وبيانها.

(2) في (أ) وردت [بجوزاً].

(3) في (أ، ج) وردت [التوجيه].

(4) وردت في جميع النسخ [يتأدى] بالياء.

(5) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 140.

(6) في (ب) وردت [فكان].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 438، السرخسي، المبسوط: 4/ 441.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، السنن الصغير للبيهقي: 2/ 372 برقم (742) باب تفريع سائر أبواب صلاة التطوع، والكبرى أيضاً: 2/ 461 برقم (4588) باب ذكر البيان أن هذا النبي، وأحمد بن حنبل في مسنده: 4/ 82، برقم (16799)، باب حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه، وقال: شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح وهذا إسناده حسن من أجل محمد بن إسحاق.

عن عمر وأبي سعيد الخدري ومسعود بن الغفران رحمهم الله أنهم فعلوا كما ذكرنا، وأخروا الصلاة إلى ما بعد الطلوع والغروب⁽¹⁾.

ولا ينشد شعرا في طوافه؛ لقوله رحمهم الله: «(الطواف صلاة، إلا أن الله تعالى أخل فيه النطق، فمن نطق⁽²⁾ لا ينطق إلا بـ[الـ] خير⁽³⁾)»⁽⁴⁾، وعن عمر رحمته الله: أنه أنكر إنشاد الشعر فيه⁽⁵⁾، ويقرأ [..]⁽⁶⁾ القرآن في نفسه، ولا يرفع به صوته؛ لأن [في]⁽⁷⁾ رفع الصوت أذى للناس، يشغل⁽⁸⁾ أسماعهم⁽⁹⁾.

طواف⁽¹⁰⁾ الرجل مع المرأة لا يفسد طوافه⁽¹¹⁾؛ لأنه ليس بصلاة، وإن⁽¹²⁾ كان فلا شركه⁽¹³⁾.

(1) الشيباني، الحجة: 2/ 294، السرخسي، المبسوط: 5/ 23، الشيباني، المبسوط: 2/ 402.

(2) في (أ) وردت [يطوف].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) عن ابن عباس رحمهم الله، السنن البيهقي الكبرى: 5/ 85 برقم (9075) باب إقلاق الكلام بغير ذكر الله...، سنن النسائي الكبرى: 2/ 406 برقم (3945) باب إباحة الكلام في الطواف، صحيح ابن حبان: 9/ 143 برقم (3836) باب ذكر الإخبار عن إباحة الكلام للطفائف...، مستد أحمد بن حنبل: 4/ 64، برقم (16663)، باب رجل أدرك النبي ﷺ، وقال عنه: شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح.

(5) أورد الأثر النسائي في سننه: 9/ 291، برقم (2428)، باب إنشاد الشعر في الحرم والمشى بين يدي المصلي.

(6) في (أ) وردت زيادة [له] بدل النقاط.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (ب، ج) وردت [يشغل].

(9) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 495، السرخسي، المبسوط: 4/ 83، الشيباني، المبسوط: 2/ 402.

(10) في (أ) وردت [طاف].

(11) في (أ) وردت [صلاته طوافه].

(12) في (أ) وردت [لئن].

(13) الكاساني، الصنائع: 4/ 385.

في [الـ]⁽¹⁾ فتاوى النسفية: في مناقب أبي حنيفة رحمته: حكى أن الشيخ الإمام رحمته لما حج الأخيرة قال في نفسه: لعلي لا أقدر أن أحج مرة أخرى، فسأل حجة الباب أن يفتحوا له باب الكعبة ويأذنوا له بالدخول ليلا ليقوم فيه، فقالوا: هذا لم⁽²⁾ يكن لأحد من قبلك، ولك زيادة حرمة لسبقك⁽³⁾ فيه، وتقدمك في علمك، واقتداء الناس بك، ففتحوا له فدخل فقام بين العمودين على رجله اليمنى، ووضع قدمه اليسرى على ظهر قدمه اليمنى، وقرأ القرآن إلى النصف، فركع وسجد، ثم قام على رجله اليسرى ووضع قدمه اليمنى على ظهر قدمه⁽⁴⁾ اليسرى، حتى ختم القرآن، فلما سلم بكى وناجى ربه وقال: يا إلهي، ما عبدك هذا العبد الضعيف حق عبادتك، لكن عرفك حق معرفتك، فهب [إلي]⁽⁵⁾ نقصان خدمتي لكمال معرفتي، فهتف هاتف من جانب البيت: يا أبا حنيفة رحمته قد عرفت وأخلصت بالمعرفة، وخدمت فأحسنست الخدمة، فقد غفرنا لك ولمن اتبعك وكان على مذهبك إلى قيام الساعة.

هـ الرمل: أن يهز في مشيته⁽⁶⁾ الكتفين كالمبارز⁽⁷⁾ [يتبختر]⁽⁸⁾ بين الصفين، وذلك مع الاضطباع؛ وكان سببه إظهار الجلد للمشركين حين قالوا أضناهم⁽⁹⁾ حمى يثرب، ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي ﷺ وبعده^{(10) (11)}.
الرمل: من الحجر هو المنقول في⁽¹²⁾ رمل النبي ﷺ⁽¹³⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (ب) وردت [ولم].

(3) في (أ) وردت [نفسك].

(4) في (ب، ج) وردت [رجله].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) وردت في جميع النسخ [مشية] بالتاء المربوطة، والمثبت من المرغيناني، الهداية: 1/ 140.

(7) في (أ، ج) وردت [كالمبارزين].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (ب، ج) وردت [أصابهم].

(10) في (أ) وردت [بعد].

(11) المرغيناني، الهداية: 1/ 140، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 293.

(12) في (أ) وردت [من].

(13) السرخسي، المبسوط: 4/ 439، ابن مازد، المحيط البرهاني: 2/ 700، وأورد ابن أبي شيبة في

في الشامل للبيهقي: نسي الرمل في الشوط الأول لم يرمل⁽¹⁾ إلا في الشوطين؛ لأن الأول سنة فانت عن موضعها، وكذلك إذا نسي في ثلاث⁽²⁾، لم يرمل في الباقي لما ذكرنا⁽³⁾.

ب، رمل في الطواف هرول، يرمل بالضم رملا ورملا بالتحرّك فيهما⁽⁴⁾.
الهيئة: هي الحالة الظاهرة⁽⁵⁾.

المقام بالفتح: موضع القيام، منه مقام إبراهيم [...] ⁽⁶⁾: ما ظهر فيه آثار قدميه، وهو حجارة يقوم عليها حين نزوله وركوبه من الإبل⁽⁷⁾.

قوله: فيصعد عليه، قال: إنما يصعد [عليه]⁽⁸⁾ بقدر ما يصير البيت بمراى عينيه⁽⁹⁾؛ لأن الاستقبال هو المقصود من الصعود⁽¹⁰⁾.

في الزاد: قوله: ويكبر ويهلل ويصلي على النبي ﷺ⁽¹¹⁾ وإنما قدم الحمد والثناء؛ لأن قصده أن يسأل حاجته من الله تعالى، فيجعل الحمد والثناء مقدمة دعائه ويعدّه⁽¹²⁾ الصلاة على النبي ﷺ كما يفعل الداعي عند ختم القرآن وغير ذلك⁽¹³⁾.

مصنفه: 612 / 3، برفم: (13729)، باب في العمرة يرمل فيها أم لا؟ عن عطاء: (أن النبي ﷺ رمل في عمرة).

(1) في (ب، ج) وردت [يرسل].

(2) في (أ، ب) وردت [ثلاث].

(3) الكاساني، الصنائع: 405 / 4.

(4) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 389 / 2، مادة (ر م ل).

(5) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 471 / 5، مادة (هـ ي أ).

(6) في (أ) وردت [هـ]، وفي (ج) وردت [م]، بدل النقط. لأن التعريف ورد متصل في المغرب وفي كتب السادة الأحناف، الكاساني، الصنائع: 469 / 4، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 93 / 2.

(7) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 349 / 4، مادة (ق و م)، الكاساني، الصنائع: 469 / 4، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 93 / 2.

(8) ما بين المعقوفين ماقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [عينه].

(10) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 89 / 1، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 141 / 1.

(11) ما بين المعقوفين غير مثبت في نسخة (أ).

(12) في (أ) وردت [بعد].

(13) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 94 / 2، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 89 / 1، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 141 / 1.

[أم] ⁽¹⁾، قوله: بين الميلين الأخضرين، قال: المطرزي رحمته: هما علامتان ⁽²⁾ بموضع الهرولة في ممر بطن الوادي بين الصفا والمروة ⁽³⁾، وقال شمس الأئمة القدوري ⁽⁴⁾ رحمه الله: هما علامتان قد ركباً في حائط المسجد الحرام، وقيل: جعل ميلان أخضر وأصفر ليعلم أنه بطن الوادي فيسعى الحاج بين الميلين ⁽⁵⁾.

وقيل: أصل [هذه] ⁽⁶⁾ السنة أن إبراهيم عليه السلام لما هاجر بهاجر وابنه إسماعيل صلوات الله عليه إلى وادٍ ⁽⁷⁾ غير ذي زرع، فتركهما عند الكعبة، فعطشت [هي] ⁽⁸⁾ وابنتها، فصعدت الصفا لتجد الماء فلم تجد، فنزلت تمشي على هيبتها تنظر إلى ولدها، فلما بلغت بطن الوادي غاب ولدها، فخافت عليه السباع، فسعت فلما خرجت مشت، ثم صعدت المروة، ثم نزلت ومشت، فلما بلغت بطن الوادي سعت، فلما (أ/ 205) خرجت مشت، فعلت هكذا سبعة فلم مشت جاءت إلى ولدها فرأت ماءً ينبع تحت رجل ولدها، فخافت الضياع فجعلت تضع حولها أحجاراً.

[و] ⁽⁹⁾ في ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((لولا أم إسماعيل لكان الزمزم ماءً معيناً إلى يوم القيامة)) ⁽¹⁰⁾، فصار ذلك ستة من سنن شعائر الحج؛ ليقى لهم ذكر إلى يوم القيامة ⁽¹¹⁾.
قوله: كما فعل على الصفا، من التكبير والتهليل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [علامات].

(3) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 128/5، مادة (م ي ل).

(4) في (ب، ج) وردت [القدوري].

(5) البابرني، العناية شرح الهداية: 445/2، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 95/2.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ) وردت [وادي].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) حديث سعي السيف هاجر عندما سعت بين موضع الصفا والمروة. أخرجه البخاري (الفتح 6/396).

(11) السرخسي، المبسوط: 446/4.

(12) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/142، البابرني، العناية شرح الهداية: 3/445، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 95/2.

قوله: [و] ⁽¹⁾ هذا شوط، ظاهر ما قال في الكتاب أن ذهابه من الصفا إلى المروة [في] ⁽²⁾ شوط، ورجوعه من المروة إلى الصفا شوط آخر، وذكر الطحاوي رحمته أنه يطوف بينهما سبعة [أشواط] ⁽³⁾ من الصفا إلى الصفا، ولا يعتبر الرجوع، قال أبو بكر بن الرازي رحمته: هذا غلط؛ لأنه يصير أربعة عشر شوطاً، وإنما عليه سبعة أشواط ⁽⁴⁾.
ومعنى قوله: يبتدئ بالصفا ويختم بالمروة، أي يبتدئ ⁽⁵⁾ الشوط الأول من الصفا، ويختم الشوط السابع بالمروة ⁽⁶⁾.

في شرح الطحاوي: ولو سعى منكوساً، بأن بدأ من المروة، فمن أصحابنا من قال: يعتد به ولكن يكره، والصحيح أنه لا يعتد بالشوط الأول ⁽⁷⁾.

قوله: ثم يقيم [بمكة] ⁽⁸⁾ حراماً، في الشامل البيهقي: والمراد به أنه يبقى على الإحرام أقام بمكة أو غيره، ولا يجوز له أن يتحلل؛ لما روي عن أبي ذر رحمته: (أشهد أن افتتاح الإحرام كان خاصاً [...]) ⁽⁹⁾ للركب الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ⁽¹⁰⁾.

سعى بين الصفا والمروة راكباً بعد أن كان بمكة، وإن رجع يجب عليه دم، إلا إذا ركب بعذر فلا يلزمه شيء؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سعى على ناقته لوجع ⁽¹¹⁾ أصابه ⁽¹²⁾.
ي، قوله: [و] ⁽¹³⁾ بالأسحار أي عند الانبثاء من النوم ⁽¹⁴⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(4) الزبيدي: الجوهرة النيرة: 2/ 95، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 459.

(5) في (أ) وردت [ابتداءً].

(6) الكاساني، الصنائع: 4/ 406.

(7) الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 315.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (ب) وردت زيادة [عنده] بدل النقاط.

(10) أورد الأثر أبو داود في سننه: 5/ 140، برقم (1524) باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة.

(11) في (أ) وردت [يوجع].

(12) ابن مازة، المحيط البرهاني: 3/ 8، وأورد الحديث: مشكاة المصابيح مع شرحه مرعاة المفاتيح:

244/ 9.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 89، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 294.

فإن⁽¹⁾ دخل مكة وعاین البيت کبر وهلل، وإذا دخل الحرم يقول: (اللهم هذا البيت بيتك، والحرم حرمك، والعبد عبدك، فوقني لما تحب وترضى)⁽²⁾، فإذا نظر إلى البيت يقول: (اللهم أنت السلام، ومنك السلام، [وإليك يعود السلام]⁽³⁾، فحینا ربنا بالسلام، اللهم زد بيتك هذا تعظیما وتشریفا ومهابة، وزد من یعظمه ویشرفه ممن حجه أو اعتمر تعظیما وتشریفا ومهابة)⁽⁴⁾.

ثم یأتی الحجر الأسود ویستلمه:

والاستلام: أن یضع کفیه علی الحجر ویقبله بقمه بین یدیه من غیر أن یؤذی مسلما، فإن لم یمكنه ذلك لازدحام الناس یقف قائما من حیث أمکنه، ویرفع یدیه حدو⁽⁵⁾ منکیه، ویجعل کفیه نحو⁽⁶⁾ الحجر الأسود، مقبلا بوجهه إلیه، ویقبل کفیه ویقول: (الله أكبر الله أكبر، إیمانا بک، وتصدیقا بکتابک ووفاء بعهدک، واتباعا لستک، وسنة نبیک محمد، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شریک له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، آمنت بالله، وکفرت بالجبیت والطاغوت)⁽⁷⁾، ویقول عند الاستلام: (بسم الله الرحمن الرحیم، اللهم اغفر لی ذنوبی، وطهر قلبی، وأشرح صدري، ویسر لی أمري، وعافنی)⁽⁸⁾ فیما عافیت⁽⁹⁾.

(1) فی (ب) وردت [فإذا].

(2) أورد هذا الدعاء البیهقي فی سننه الصغری: 26 / 4، برقم (1272)، باب دخول مكة.

(3) ما بین المعرفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) أورد هذا الدعاء البیهقي فی سننه الصغری: 139 / 4، برقم (1374)، باب طواف الوداع.

(5) فی (ب، ج) وردت [حداء].

(6) فی (أ) وردت [نحوي].

(7) أورد هذا الدعاء عبد الرزاق فی مصنفه: 33 / 5، برقم (8898)، باب القول عند استلامه.

(8) فی (أ، ج) وردت [عافنا].

(9) أورد هذا الدعاء ابن أبي شیه فی مصنفه: 104 / 4، برقم (16043)، باب ما یقول الرجل إذا

استلم الحجر.

(10) الرومی، البتایع: لرحه: 35، المرصلي، الاختیار لتعلیل المختار: 157 / 1، الميداني، اللباب فی

شرح الكتاب: 89 / 1.

ثم يأخذ في الطواف من يمين الحجر⁽¹⁾، ويطوف بالبيت سبعة أشواط من الحجر إلى الحجر، ويجعل طوافه من رداء الحطيم؛ لأنه من البيت بالنص.
ويستلم الركن اليماني⁽²⁾ في كل شوط، ويقول في طوافه: (اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر والذل، ومرافق الخزي في الدنيا والآخرة، ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار)⁽³⁾، وكلما مر بالركن اليماني يقولها عند ذلك، وكذلك عند الحجر الأسود⁽⁴⁾.

(1) ذهب المالكية والشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن من الحنفية إلى أنه يتعين البداءة في الطواف من الحجر الأسود ليحسب الشوط لما روي أن النبي ﷺ افتتح الطواف من يمين الحجر لا من يساره، وذلك تعليم منه ﷺ مناسك الحج، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (خذوا عني مناسككم) فتجب البداءة بما بدأ به النبي ﷺ ولو افتتح الطواف من غير الحجر لم يعتد بذلك الشوط إلا أن يصير إلى الحجر فيبتدئ منه الطواف. وأما عند الحنفية في ظاهر الرواية ومالك أن البداءة في الطواف من الحجر الأسود سنة، ولو بدأ الطواف من مكان غير الحجر الأسود بدون عذر أجزأه مع الكراهة لقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج، من الآية: 29]، مطلقاً عن شرط الابتداء بالحجر الأسود. بدائع الصنائع 2/ 130، وشرح الزرقاني 2/ 262، وأسهل المدارك 1/ 461، والمجموع 8/ 29، وروضة الطالبين 3/ 89، وكشاف القناع 2/ 478 - 491. وحديث: "افتتح الطواف من يمين الحجر لا من يساره" أخرجه مسلم (2/ 893) من حديث جابر بن عبد الله. وحديث: "خذوا عني مناسككم" أخرجه مسلم (2/ 943) والنسائي (5/ 270) من حديث جابر بن عبد الله، واللفظ للنسائي.

(2) يسن استلام الركن اليماني في الطواف من غير تقبيل، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني. وذهب محمد بن الحسن إلى أنه يسن تقبيله، وقال المالكية: إذا استلمه يده وضعها على فيه من غير تقبيل، ومذهب الشافعية أنه يقبل ما استلمه به. وإذا لم يتمكن من استلامه أشار إليه بيده عند الشافعية والحنابلة، قال الشافعية: لأنها بدل عنه لترتيبها عليه عند العجز في الحجر الأسود فكذا هنا، ومقتضى القياس أنه يقبل ما أشار به، قال الشريفي الخطيب: وهو كذلك. وذهب الحنفية والمالكية إلى أنه لا يشير عند الزحام، وعند المالكية أنه يكبر إذا حاذاه. حاشية ابن عابدين 2/ 166، 169، بدائع الصنائع 2/ 146، حاشية الدسوقي 2/ 40، 42، مواهب الجليل 3/ 107، حاشية العدوي على الرسالة 1/ 465، 469، الشريفي، مغني المحتاج 1/ 487، شرح روض الطالب 1/ 480، كشاف القناع 2/ 478، 479، 485. حديث ابن عمر: أنه ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني. أخرجه مسلم (2/ 924).

(3) أورد هذا الدعاء الفاكهي في أخبار مكة: 1/ 81، برقم (166)، باب إذا مر بالركن اليماني.

(4) الرومي، الينابيع: لوحة: 35، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 300 وما بعدها، الكاساني، الصنائع: 4/ 392 وما بعدها، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 158.

وقال محمد ﷺ في الأصل: إن ترك استلام الركن لا يضره، فإذا وصل إلى الحجر الأسود في⁽¹⁾ المرة السابعة استلم وأمسك عن الطواف، وأتى مقام إبراهيم ﷺ وصلى عنده ركعتين في وقت مستحب، [أو]⁽²⁾ حيث تيسر له من المسجد الحرام، ويقرأ في الأولى: ﴿قُلْ يَا أَكْثَرُ النَّاسِ﴾⁽³⁾، وفي الثانية: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽⁴⁾، وإن قرأ غيرهما جاز، وهي واجبة عندنا⁽⁵⁾، وعند الشافعي سنة⁽⁶⁾.

فإذا فرغ من الصلاة يدعو لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات، ثم يقول: اللهم وفقني لما تحب وترضى، وجنبي عما تسخط وتكره، وثبني على ملتك وملة خليلك إبراهيم ﷺ، ويقول تحت الميزاب: اللهم أظلمي تحت عرشك يوم لا ظل إلا ظل عرشك، لا إله غيرك يا أرحم الراحمين.

ثم يخرج من باب الصفا، فيصعد على الصفا⁽⁷⁾، أو يقف قائما مستقبلا إلى البيت، ويرفع يديه ويجعل باطنهما نحو السماء ويلبي ويكبر ثلاثا، ويقول بين كل تكبيرتين: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين ولو كره المشركون، ونحن [إليه]⁽⁸⁾ صابرون)⁽⁹⁾، ثم يلبي إلى آخره، ويهلل ويسبح ويحمد الله تعالى بما هو أهله، ويصلي على النبي ﷺ، ويتضرع إلى الله تعالى بخضوع وخشوع وتذلل⁽¹⁰⁾، بقلب صاف عن الكبر والدنس، ويدعو له في

(1) في (أ) وردت [وفي].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) سورة الكافرون، آية: 1.

(4) سورة الإخلاص، آية: 1.

(5) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 159، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 93، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 93.

(6) الماوردي، البحاري في فقه الشافعي: 4/ 212، المذهب: 1/ 223، غاية البيان شرح زيد بن أرملة: 1/ 172.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(9) أورد هذا الدعاء الثنائي في السنن الكبرى: 1/ 398، برقم (1262).

(10) في (أ) وردت [يتذلل].

حوادثه، ثم يهبط ويقول عند هبوط [هـ] ⁽¹⁾: اللهم استعملني لستك وستة نيك، وتوفني على ملتك وملة نيك، وأعذني ⁽²⁾ (أ/ 206) من مضلات الفتن، ما ظهر منها وما بطن، برحمتك يا أرحم الراحمين ⁽³⁾.

ويتوجه على هيئة نحو المروة، فإذا انتهى إلى بطن الوادي سعى سعياً حتى يتجاوز عن الوادي، ويقول في سعيه: (رب اغفر لي وارحم، وتجاوز عما تعلم، فإنك أنت الأكرم ⁽⁴⁾ [و] الأعظم، واهدني التي هي أقوم، فإنك تعلم ولا أعلم) ⁽⁵⁾.

ثم يمشي على هيئة إلى يأتي المروة، فإذا أتاها صعد عليها، ويقوم قائماً على قدميه مستقبلاً ⁽⁷⁾ القبلة، ويفعل كما يفعل على الصفا، ثم يهبط منها ويعود إلى الصفا ويرجع إلى المروة، حتى يفعل مثل ذلك سبع مرات، فإذا انتهى سعيه إلى المروة في المرة السابعة أمسك عن العود ⁽⁸⁾.

م، قوله: قبل يوم التروية، أي: اليوم السابع؛ لأن يوم التروية اليوم الثامن من [عشر] ⁽⁹⁾ ذي الحجة، روي أن إبراهيم صلوات الله عليه رأى ليلة التروية كأن قائلاً يقول [له] ⁽¹⁰⁾: إن الله تعالى يأمرك بذبح ابنك هذا! فلما أصبح روى وتفكر ⁽¹¹⁾ في ذلك، أمّن الله تعالى هذا [الحلم] ⁽¹²⁾ أم من الشيطان؟

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [اهدني].

(3) الرومي، البتايغ: لوحة: 36، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 701، فتاوى السقدي: 1/ 210، الكاساني، الصنائع: 4/ 470.

(4) في (ب) وردت [العلي].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ورد هذا الدعاء في جامع الأصول في أحاديث الرسول: 6/ 154، برق/ (4268)، باب في صلاة الرعايب.

(7) في (أ) وردت [مستقبل].

(8) الرومي، البتايغ: لوحة: 36، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 44، كتاب الآثار: 1/ 93، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 94، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 701.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (أ) وردت [تكفر].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

فمن ذلك سمي⁽¹⁾ يوم التروية، وفي الليلة الثانية رأى مثل ذلك فعرف أنه من الله تعالى، فمن ذلك سمي⁽²⁾ يوم عرفة، وفي الليلة الثالثة رأى مثله فهم بنحره، فمن ذلك سمي⁽³⁾ هذا اليوم يوم النحر، كذا في الكشاف، وإنما سمي⁽⁴⁾ منى لأن جبريل عليه السلام لما أراد أن يفارق آدم صلوات الله عليه قاله: ماذا تمنى؟ فقال آدم عليه السلام: الجنة، فسمي ذلك الموضع منى⁽⁵⁾.

ب، رويت [في]⁽⁶⁾ الأمر تروية: فكرت فيه ونظرت، ومنه يوم التروية يوم الثامن من [عشر]⁽⁷⁾ ذي الحجة، وأصلها الهمز، وأخذها من التروية خطأ، ومن الري منظور فيه⁽⁸⁾.

عرفات: علم للموقف وهي منونة لا غير، و⁽⁹⁾ يقال لها عرفة أيضا، ويوم عرفة هو التاسع من ذي الحجة⁽¹⁰⁾.

الزلفة: القربة، وأزلفه: قربه، وأزدلف إليه: اقترب، ومنه المزدلفة الموضع الذي اجتمع فيه آدم مع حواء صلوات الله عليهما ولذا سمي جمعا⁽¹¹⁾.

م، قوله: بأذان وإقامتين، بيانه أنه يؤذن للظهر ويقيم للظهر، ثم يقيم للعصر بعد أداء⁽¹²⁾ الظهر، لا يعجل على وقته المعهود فيفرد بالإقامة إعلاما للناس⁽¹³⁾.

(1) في (أ، ج) وردت [يسمى].

(2) في (أ، ج) وردت [يسمى].

(3) في (أ، ج) وردت [يسمى].

(4) في (أ، ج) وردت [يسمى].

(5) الشيباني، الحجة: 1 / 171، العبداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 89، الشيباني، المبسوط: 2 / 380، الهداية شرح البداية: 1 / 142.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 2 / 405، مادة (ر و أ).

(9) في (أ) وردت [ولا].

(10) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 3 / 448، مادة (ع ر ف).

(11) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 2 / 465، مادة (ز ل ف).

(12) في (ب) وردت [أذان].

(13) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 160.

واعلم [أن] ⁽¹⁾ من شرائط ⁽²⁾ الجمع ⁽³⁾: الوقت، والمكان، والإحرام، والإمام، والجماعة عند أبي حنيفة رحمهما الله، وعندهما رحمهما الله الإمام والجماعة ليس بشرط ⁽⁴⁾. في الزاد: قوله: ومن صلى الظهر في رحله صلى كل واحد ⁽⁵⁾ منهما في وقتها ⁽⁶⁾ عند أبي حنيفة رحمهما الله، وقالوا والشافعي ⁽⁷⁾ رحمهما الله: يجمع بينهما كما يفعل مع الإمام، والصحيح قول أبي حنيفة رحمهما الله؛ لأن تقدم الصلاة على وقتها أمر عرف بخلاف النص؛ لدفع ⁽⁸⁾ مشقة الاجتماع، فإنهم بعد الفراغ من الصلاة يتفرقون في الموقف، فيختار كل واحد منهم موضعاً خالياً يتأجج فيه ربه، وهذا المعنى يتعدم في حق المنفرد؛ لأنه يمكنه أداء العصر في وقته في موضع خلوته، فيبقى الحكم في حقه على ما يقتضيه النص ⁽⁹⁾.

في الشامل البيهقي: ثم الإمام شرط للجماعة عند أبي حنيفة رحمهما الله، حتى لو تقدم رجل ليصلي بغير إذن الإمام لا يجوز، خلافاً لهما رحمهما الله، نفر الناس عن الإمام فصلى وحده الصلاتين جاز ذلك ذكره مطلقاً، لكن إذا كان [ذلك] ⁽¹⁰⁾ بعد الشروع جاز ذلك بالاتفاق، فأما قبل الشروع قيل لا يجوز عند أبي حنيفة رحمهما الله. لأن الجماعة شرط للجمع ⁽¹¹⁾، ولو مات الأمير يجمع خليفته ⁽¹²⁾؛ لأن ⁽¹³⁾ بموت ⁽¹⁴⁾

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ، ب) وردت [شرط].

(3) في (أ) وردت [الحج].

(4) السرخسي، المبسوط: 3/ 127.

(5) في (أ) وردت [واحد].

(6) في (أ) وردت [وقته].

(7) الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 2/ 393، الباب في فقه الشافعي: 1/ 105.

(8) في (أ) وردت [الدفع].

(9) البابرتي، العناية شرح الهداية: 2/ 458، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 45.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ، ج) وردت [الجمع].

(12) في (أ) وردت [خلفه].

(13) في (أ) وردت [لا].

(14) في (أ) وردت [بموت].

الأمير لم يتعزل خليفة، لا جرم لو لم يكن له خليفة ولا صاحب شرطة⁽¹⁾ صلى الناس كل صلاة لوقتها⁽²⁾ ولا يجمعون لما مر ولا يتطوع بين الظهر والعصر لأنه لما [تأ]⁽³⁾ قدم العصر على وقته لعرض المبادرة إلى الوقوف فأولى أن يكره التطوع⁽⁴⁾.

في التحفة: ولا يشتغل الإمام⁽⁵⁾ ولا القوم بالسنن والتطوع فيما بينهما، في فتاوى الحجة [رحمه الله]⁽⁶⁾ أراد به سنة الظهر والمغرب⁽⁷⁾.

[هـ]⁽⁸⁾، قوله: وإذا زالت الشمس يصلي الإمام بالناس [إلى آخره]⁽⁹⁾، يخطب خطبتين ويجلس بينهما جلسة كما في الجمعة، هكذا فعل⁽¹⁰⁾ [رسول الله ﷺ]، وقال مالك رحمته: يخطب بعد الصلاة⁽¹¹⁾؛ لأنها خطبة وعظ وتذكير فأشبهه خطبة العيد، ولنا ما روينا؛ ولأن المقصود منها تعليم المناسك والجمع بينهما⁽¹²⁾، وفي ظاهر المذهب إذا صعد الإمام المنبر وجلس أذن المؤذنون كما في الجمعة، وعن أبي يوسف رحمته أنه يؤذن قبل خروج الإمام، وعنه أنه يؤذن بعد الخطبة، والصحيح ما ذكرنا؛ لأن النبي ﷺ لما خرج واستوى على ناقته أذن المؤذنون بين يديه، ويقيم المؤذن⁽¹³⁾ بعد الفراغ من الخطبة؛ لأنه أو ان الشروع في الصلاة فأشبهه الجمعة⁽¹⁴⁾.

(1) في (أ، ج) وردت [شرطي].

(2) في (ب، ج) وردت [بوقتها].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) الكاساني، الصنائع: 488 / 4.

(5) وردت في جميع النسخ [بالإمام].

(6) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(7) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 404 / 1.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) الكافي في فقه أهل المدينة: 371 / 1.

(12) في (أ) وردت [منها].

(13) في (ب، ج) وردت [المؤذنون]..

(14) الهداية شرح البداية: 143 / 1، السرخسي، المبسوط: 450 / 4، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 /

م، قوله: [ثم] ⁽¹⁾ يتوجه إلى الموقف فيقف بقرب الجبل، ويسمى الموقف موقف الأعظم، والجبل جبل الرحمة، وهو عن يمين الموقف، [و] ⁽²⁾ عليه قبة آدم صلوات (أ/ 207) الله عليه، وهنا يقف الإمام مترجها إلى الكعبة والقوم معه عقيب انصرافهم ⁽³⁾ من الصلاة، ويدعو لحاجتهم، وقالوا: سميت بذلك لأنها وضعت لإبراهيم صلوات الله عليه فلما ⁽⁴⁾ أبصرها عرفها ⁽⁵⁾.

هـ، قوله: ويجتهد في الدعاء؛ لأن النبي ﷺ اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لأمته، فاستجيب له، إلا في الدماء والمظالم ⁽⁶⁾.

م، الإفاضة: الدفع عن كثرة، وقيل: الإسراع في المشي المقيدة ⁽⁷⁾ بالمشعر الحرام على قزح، وكان أهل الجاهلية يوقدون عليها النار.

وقزح: اسم ذلك الجبل المغلس ظلمة آخر الليل ⁽⁸⁾، محسر بكسر السين وتشديدها: موضع معروف عن يسار مزدلفة ⁽⁹⁾.

هـ، قوله: فدعا؛ لأن النبي ﷺ وقف في هذا الموضع يدعو، حتى روي في حديث ابن عباس رضي الله عنه: (واستجيب [له] ⁽¹⁰⁾ دعاؤه لأمته حتى الدماء والمظالم) ⁽¹¹⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (ب) وردت [انصرافهم].

(4) في (ب) وردت [فلو].

(5) المرغيناني، بداية المبتدي: 45 / 1.

(6) الهداية شرح البداية: 145 / 1، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 163 / 1، الزبيدي، الجوهرة

النيرة: 101 / 2، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 90 / 1.

(7) في نسخة (أ) وردت [بالمشي].

(8) في (أ) وردت [الميل].

(9) البابري، العناية شرح الهداية: 127 / 4، الزيلعي، تبين الحقائق: 22 / 5.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(11) أورده صاحب الدراية: 23 / 2، برقم (453)، باب الإحرام، وأورده صاحب نصب الراية: 3 /

71، في باب الإحرام، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 146 / 1.

في الزاد: وقال عليه السلام: ((أفضل دعائي⁽¹⁾ ودعاء الأنبياء بعرفات: لا إله إلا الله وحده: لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير، اللهم اجعل لي في قلبي نوراً، وفي سمعي نوراً، وفي بصري نوراً، اللهم اشرح صدي، ويسر لي أمري))⁽²⁾، وروي: (أنه عليه السلام كان يدعو ماداً يديه كالمتستطعم المسكين⁽³⁾)⁽⁴⁾.

ي، قوله: فإذا كان قبل التروية، أي: إذا كان السابع من ذي الحجة، صلى بالناس الظهر بمكة، فإذا فرغ من صلاته خطب خطبة واحدة يعلم الناس جميع مناسكهم إلى يوم عرفة، فإذا كان يوم التروية وهو يوم الثامن من ذي الحجة، صلى الإمام بالناس الفجر بمكة، ثم [يا]⁽⁵⁾ خرج إلى منى وبيت، ثم ويصلي الفجر بغلس، فإذا طلعت الشمس توجه إلى عرفات بالسكينة والوقار، فإذا وصل إليها نزل بها في أي مكان شاء، إلا بطن عرفة، فإذا زالت الشمس أذن المؤذنون والإمام على المنبر، فإذا فرغ [من]⁽⁶⁾ الأذان قام وخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة خفيفة، ويذكر في خطبته جميع مناسكهم إلى اليوم الثاني من أيام النحر، وعن أبي يوسف رحمه الله: يؤذن المؤذنون والإمام في الفسطاط، فإذا فرغ من الأذان يخرج ويصعد على المنبر، فإذا فرغ من خطبته أقام المؤذنون وصلى بهم الظهر والعصر في تلك الساعة بأذان وإقامتين، فلا⁽⁷⁾

(1) في (أ، ج) وردت [دعاء لي].

(2) البيهقي، السنن الكبرى: 17 / 5، من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام، وذكر أن في إسناده راويًا ضعيفًا. وورد أيضًا في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: 3 / 213 برقم (2581).

(3) عن ابن عباس عليه السلام، ورد في الدراية في تخريج أحاديث المرغيناني، الهداية: 2 / 20، برقم (442)، باب الإحرام، وقال عنه: فيه حسن بن عبد الله وهو ضعيف، وفي نصب الراية: 3 / 64، باب الإحرام.

(4) السرخسي، المبسوط: 4 / 456، الكاماني، الصنائع: 4 / 488، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 476.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (ب، ج) وردت [ولا].

يفصل بينهما [بالتطوع ولا بغيره، فإن فصل بينهما]⁽¹⁾ بذلك أعاد الأذان للعصر في قول أبي حنيفة [وأبي يوسف]⁽²⁾ رحمهما، وروى ابن سماعة عن محمد وحمهم الله: يقتصر على الإقامة ويخفي بالقراءة فيهما، ومن أدرك شيئاً من الظهر والعصر مع الإمام جمع بينهما في قولهما [م]⁽³⁾ جميعاً، ويشترط أن يكون محرماً بالحج [فيهما]⁽⁴⁾، فإن صلى الظهر وهو غير محرم بأن كان الرجل مكياً ثم أحرم بالحج، أو كان محرماً بعمره⁽⁵⁾، يصلي العصر في وقتها، وعن أبي حنيفة رحمهما يجوز تقديمها، وهو قول زفر رحمهما، [و] يجوز الجمع من غير خطبة، ويكون مسيئاً، وكذلك إن خطب قبل الزوال، ومن صلى الظهر وحده لا يصلي العصر مع الإمام في قول أبي حنيفة رحمهما، ويصليها في وقتها، وقالوا [رحمهما الله]⁽⁷⁾: يجوز لكل واحد منهم أن⁽⁸⁾ يجمع بينهما في منزلة، فإذا فرغوا من صلاة العصر انتشروا ووقف كل [واحد]⁽⁹⁾ منهم في أي مكان تيسر من الجبل، ولا يزالون في التكبير، والتهليل، والتسبيح، والثناء على الله تعالى بالخشوع والتذلل والإخلاص، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لحوائجهم إلى غروب الشمس ويكون الإمام واقفاً على راحلته⁽¹⁰⁾ إلى غروب الشمس ويقول كل واحد في التهيلة: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير، ثم يقول: لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون، اللهم أنت قلت ادعوني أستجب لكم فأنت لا تخلف الميعاد اللهم هذا مقام العبد المستجير من النار فأجّرني من النار بعفوك وأدخلني الجنة

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(5) في (ب، ج) وردت [بالعمره].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [أي].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) في (أ) وردت [الراحلة].

برحمتك ومغفرتك، اللهم أنت هديتي الإسلام فلا تنزعني مني ولا تنزعني منه حتى تقبضني^(١) [و] أنا عليه^(٢) (٣) (٤).

ووقت الوقوف ما بين الزوال من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر، فمن أدرك الوقوف بين هذا الوقت فقد أدرك الحج، وإلا فلا، سواء كان عالماً بها أو جاهلاً، يقظاً أو نائماً، أو مغمى عليه، أو ماراً من غير مكث^(٥)، فإذا غربت الشمس أفاض الإمام والناس معه إلى المزدلفة، ولا يجاوز عرفة إلا بعد غروب الشمس، ومن جاوزها قبل الغروب فعليه دم، إلا أن يعود قبل غروبها فيفيض مع الإمام بعد الغروب، ولا يصلي أحد صلاة المغرب في الطريق، ومن صلاها أعاد بمزدلفة مع الإمام، فإن لم يعدها حتى طلع^(٦) الفجر لا يلزمه الإعادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله، وقال أبو يوسف رحمته: إذا صلاها [في الطريق]^(٧) (أ/ 208) جاز وأساء، فإذا وصل الإمام إلى المزدلفة [أذن المؤذن]^(٨) إذا غاب الشفق، و[أقام]^(٩) وصلى بهم المغرب والعشاء بذلك الأذان والإقامة، إلا أن يفصل بينهما بالنفل^(١٠) وغير ذلك، فيعيد الإقامة للعشاء عندنا، وقال زفر رحمته: يعيد الأذان أيضاً كما في عرفة، فيدعو^(١١) بدعوات دعاها بعرفة، ويقول: (اللهم حرم لحمي ودمي وجميع جوارحي على النار يا أرحم

(١) في (أ) وردت [يقبض].

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٣) ورد هذا الدعاء في السنن الصغرى: 1/ 490، برقم (1685)، باب الخروج إلى الصفا.

(٤) الروعي، المتابع: لرحمة: 36، الزبيدي، الجوهرية النيرة: 2/ 97، المرغيناني، الهداية شرح البداية:

1/ 142، الجابري، العناية شرح الهداية: 3/ 450، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 89،

المرغيناني، بداية المجتدي: 1/ 45، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 466.

(٥) في (أ) وردت [مكث].

(٦) في (أ، ج) وردت [تطلع].

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٩) ما بين المعقوفتين ورد مكرراً في نسخة (أ).

(١٠) في (ب، ج) وردت [بالتطوع].

(١١) في (ب، ج) وردت [ويدعو].

(الراحمين)، فبيت هناك الليلة، فيصلّي^(٣) الفجر بغلس، ثم يأتي المشعر الحرام فيقف عنده ويدعو كما دعا من قبل، ويكبر ويهلل، ويسأل حاجته من الله تعالى، ويصلّي على النبي ﷺ، ومزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر^(٤).

في الجامع الصغير الخاني: وعن أبي يوسف رحمته، أنه يقول في هذا الموقف: اللهم هذا جمع أسألك أن ترزقني [جوامع]^(٥) الخير كله، فإنه لا يعطي ذلك [كله]^(٦) غيرك، اللهم رب المشعر الحرام، ورب الشهر الحرام، ورب [الحلال والحرام]^(٧)، ورب الخيرات العظام، أسألك أن تبلغ روح محمد [منا]^(٨) أفضل السلام، اللهم أنت خير مطلوب، وخير مرغوب، ولك في كل وقت جائزة، أسألك أن تجعل جائزتي هذا اليوم أن تقبل توبتي، وتجاوز عن خطيئتي، وتجمع على الهدى أمري، وتجعل التقوى من الدنيا همي^(٩).

في الزاد: [قوله]^(١٠) [و] يصلّي الإمام بالناس المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة، وعند زفر رحمته بأذاتين وإقامتين، وهو أحد قولي الشافعي رحمته^(١١)، والصحيح قولنا، رواه أبو أيوب^(١٢) الأنصاري رحمه الله، وما رويناه أشهر مما روى.....

(١) في (أ) وردت [فصل].

(٢) الزيلعي، الجوهرة النيرة: 2 / 118، البابرني، العناية شرح الهداية: 3 / 495، السرخسي، المبسوط: 2 / 376، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 705، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 150، الكاساني، الصنائع: 4 / 373، الزيلعي، تبين الحقائق: 5 / 174، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1 / 406.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٥) في (أ) وردت بالتقديم والتأخير [الحرام والحلال].

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٧) الزيلعي، تبين الحقائق: 4 / 350.

(٨) غير مثبتة في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القُدوري: ص 68.

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(١٠) الشافعي، الأم: 2 / 212، الرافعي، الشرح الكبير: 7 / 357، النووي، المجموع شرح المذهب:

8 / 133، الهيتمي، تحفة المحتاج: 15 / 248.

(١١) في (ب، ج) وردت [يومف].

الخصوم، ولا يتطوع بين القرضين، به وردت السنة، وعليه عمل الأمة⁽¹⁾⁽²⁾.
 في المحيط: وروي عن محمد رحمته [أنه قال: حد الإسفار إذا أسفر النهار]⁽³⁾
 بحيث لم يبق إلى طلوع الشمس إلا مقدار ما يصلي ركعتين فذهب⁽⁴⁾⁽⁵⁾.
 م، قوله: فإذا طلعت الشمس أفاض الإمام، قال صاحب الهداية: هكذا وقع في
 [نسخ]⁽⁶⁾ المختصر وهذا غلط، والصحيح إذا أسفر أفاض الإمام والناس، وهذا لأن
 الكفار كانوا يدفعون من مزدلفة بعد طلوع الشمس، فأمر النبي ﷺ بالدفع قبل طلوع
 الشمس تحقيقاً لمخالفتهم⁽⁷⁾، وجاز أن يراد بقوله⁽⁸⁾ [له]: إذا طلعت الشمس أي قربت
 إلى الطلوع، ويسمى جمرة العقبة، فتجمع⁽⁹⁾ ما هنالك من الحصى من تجمر القوم إذا
 اجتمعوا، أو جمر شعره أي جمع على قفاه⁽¹⁰⁾.
 الخذف: أن⁽¹¹⁾ يرمي حصاة أو نواة، وهو: أن يضع إبهامه [على وسط]⁽¹²⁾ السبابة،
 ويضع الحصاة على الإبهام فيرميها⁽¹³⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [الأئمة].

(2) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 103، الباري، العناية شرح الهداية: 3/ 470، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 90، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 145، المرغيناني، بداية مبتدي: 1/ 45.

(3) في (أ) وردت [حد الإسفار فقال أيها] بدل ما بين المعقوفتين.

(4) في (أ) وردت [فيذهب].

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 706، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 362.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(7) عن عمر بن الخطاب، رحمته قال: إن أهل الجاهلية كانوا يقولون كثير هذا إذا أرادوا أن يدفعوا من المزدلفة: أشرك نبيير كما نغير فلا يدفعوا حتى يروا الشمس عليه فخالفهم رسول الله ﷺ فدفع قبل طلوع الشمس، أخبار مكة للفاكهي: 6/ 326. برقم (2425)، باب دفع قبل طلوع الفجر.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ، ج) وردت [لتجمع].

(10) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 146، الباري، العناية شرح الهداية: 3/ 481، المرغيناني، بداية مبتدي: 1/ 45.

(11) في (ب، ج) وردت [أي].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 164، الكتاب: 1/ 142، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 90.

والكلام في الرمي: أنه يرفع الحصاة من قارعة الطريق، ولا يرفع من⁽¹⁾ الموضع الذي يرمي، وأنه يرمي بالصغار، ويرمي بما كان من جنس الأرض، ويجعل مكة عن يساره ومعنى عن يمينه.

قوله: يكبر مع كل حصاة؛ لما روي أن إبراهيم عليه السلام لما أخرج ولده للذبح جاء إبليس موسوسا [ل]ابنه، فعرف إبراهيم صلوات الله عليه ورمى إليه وقال: (بسم الله والله أكبر رغما للشيطان ورضاء للرحمن)⁽³⁾.

في الزاد: وابتداء وقت الرمي [من]⁽⁴⁾ وقت طلوع الفجر من يوم النحر عندنا، وعند الشافعي⁽⁵⁾ رحمهم الله يجوز بعد النصف الأول من ليلة النحر، وعند سفيان الثوري رحمه الله من وقت طلوع الشمس، والصحيح قولنا؛ لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله وقال صلى الله عليه وسلم لهم: ((لا ترموا جمرة العقبة إلا مصبحين))⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

هـ، ومقدار الرمي: أن يكون بين الرمي وبين موضع السقوط خمسة أذرع، كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله؛ لأن ما دون ذلك يكون طرحا، ولو طرحها طرحا أجزاء؛ لأنه رمى إلى قدميه إلا أنه مسيء لمخالفته السنة، ولو وضعها وضعا لم تجز لأنه ليس برمي، ولو رماها فوقعت قريبا من الجمرة يكفيه؛ لأن هذا القدر مما لا يمكن الاحتراز عنه، ولو وقعت بعيدا منها لا يجزيه⁽⁸⁾؛ لأنه لم يعرف قرينة إلا في مكان مخصوص،

(1) في (ب) وردت [في].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) فتاوى السغدري: 1/ 224، وما روي عن سيدنا إبراهيم عليه السلام، أورده البيهقي، في شعب الإيمان: 3/ 464، برقم (4077)، باب الوقوف بعرفة.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) أسنى المطالب: 6/ 42، إعانة الطالبين: 2/ 292، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: 1/ 236.

(6) عن ابن عباس رحمه الله، في سنن النسائي الكبرى: 10/ 95 برقم (3014) باب النهي عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس، صحيح ابن حبان: 9/ 181 برقم (3869) باب ذكر الزجر عن رمي الجمار للحاج قبل طلوع الشمس، مصنف ابن أبي شيبة: 3/ 773 برقم (14802) باب من رخص أن يرميها قبل طلوع الشمس. وقال عنه الترمذي: حسن صحيح.

(7) السرخسي، المبسوط: 4/ 464.

(8) في (ب، ج) وردت [تجزئه].

ولو رمى بسبع حصيات جملة فهذه واحدة؛ لأنه المنصوص عليه يفرق⁽¹⁾ الأفعال⁽²⁾.
ويأخذ الحصى من أي موضع شاء، إلا من عند الجمرة فإن ذلك يكره؛ لأن ما
عندهما من الحصى مردود، هكذا جاء في الأثر فيتشأم، ومع هذا لو فعل أجزاءه؛
لوجود فعل الرمي، ويجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الأرض عندنا، خلافاً للشافعي
حيث⁽³⁾؛ [أو]⁽⁴⁾ لأن المقصود فعل الرمي وذلك يحصل بالطين كما يحصل بالحجر،
بخلاف ما إذا رمى بالذهب والفضة، لأنه يسمى نثاراً لا⁽⁴⁾ ومياً⁽⁵⁾.

ي، ولا يقف عندها ويقول: اللهم اجعل [حجتي]⁽⁶⁾ حجاً مبروراً وسعيًا مشكوراً
وذنبًا مغفوراً⁽⁷⁾.

هـ قوله: [ثم]⁽⁸⁾ يذبح إن أحب، وإنما علق الذبح بالمحبة؛ لأن الدم الذي يأتي به
المفرد تطوع، والكلام في المفرد⁽⁹⁾.

م، هذا⁽¹⁰⁾ (أ/ 209) على الاستحباب؛ لأن الكلام في المفرد ولا ذبح عليه⁽¹¹⁾.
ي، إلا أن يتطوع، فإذا وجد هديه الذبح⁽¹²⁾، يقول: (وجهت وجهي للذي فطر
السموات والأرض حنيفاً، وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي

(1) في (ب، ج) وردت [تفرق].

(2) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 147، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 484.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [ولا].

(5) المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 46، الزيلعي، تبيين الحقائق: 4/ 364، ابن الهمام، شرح فتح
القدير: 2/ 487.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) الرومي، النبايع: لوحة: 36، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 498.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) الزيلعي، الجوهرة النيرة: 2/ 108، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 487، الميداني، اللباب في
شرح الكتاب: 1/ 90.

(10) في (أ) وردت [عنه].

(11) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 147، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 46.

(12) في (أ، ب) وردت [الذي].

الله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين، اللهم هذا منك ولك، اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم خليلك بفضلك وجودك يا أرحم الراحمين⁽¹⁾.

م، قوله: ثم يحلق، على الإيجاب في يوم النحر يقدم الرمي، ثم الذبح، ثم الحلق والضابط قولهم ~~يُحْلَقُ~~⁽²⁾.

هـ، ويكتفي في الحلق [بـ]⁽³⁾ ريع الرأس اعتباراً بالمسح، وحلق الكل أولى؛ اقتداء برسول الله ﷺ، والتقصير أن يأخذ من رؤوس شعره مقدار الأئمة⁽⁴⁾.

في الشامل البيهقي: يجري الموس⁽⁵⁾ على رأسه إن لم يكن عليه شعر، هكذا روي عن ابن عمر ~~عنه~~⁽⁶⁾؛ تشبهاً⁽⁷⁾ بالحالفين⁽⁸⁾.

[م]⁽⁹⁾، قوله: حل [له]⁽¹⁰⁾ النساء [و]⁽¹¹⁾ لكنه بالحلق السابق لا بالطواف؛ لأن الحلق هو المحلل⁽¹²⁾، [إلا أنه]⁽¹³⁾ تأخر عمله في حق النساء إلى [...] ⁽¹⁴⁾ أو أن الطواف؛ وهذا لأن الطواف ركن من أركان الحج، والمحلل عن العبادة إنما شرع بما هو محظور،

(1) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 5/ 23. والدعاء أورده صاحب السنن الصغرى: 2/ 41، برقم (1858)، باب الضحايا.

(2) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 108.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(4) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 148، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 487، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 490.

(5) في (أ، ج) وردت [الموسى].

(6) في (أ) وردت [أبي].

(7) في (ب) وردت [تشيها].

(8) المحيط البيرهاني؛ 3/ 34.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) في (ب) وردت [العمل].

(13) وردت في (ب) [لأنه] بدل ما بين المعقوفين.

(14) وردت في (أ) زيادة [أن] بدل النقاط.

وتلك [عن⁽¹⁾] العبادة كالحلق والسلام، لا بما هو ركن فيها، قيل: التلبية بمنزلة [التحرمة للصلاة، والحلق بمنزلة⁽²⁾] السلام⁽³⁾.

قوله: يتدئ بالتلي المسجد، أي المسجد الحنيف، وهي جمرة الأولى؛ لأنها أول جمرة من الجمار الثلاثة⁽⁴⁾.

قوله: ويقف عندها، الوقوف عقيب⁽⁵⁾ كل رمي بعده رمي، فيقف عند الجمرة الأولى، والوسطى، دون الثالثة وهي جمرة العقبة. فالحاصل أن أيام الرمي أربعة: الأول يوم النحر، ويرمي جمرة العقبة لا غير، وأول وقت الرمي فيه من وقت طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وفي الثاني والثالث إنما يدخل وقت الرمي حين نزول الشمس، وفي الرابع كذلك عندهما [رحمهما الله]⁽⁶⁾، وعند أبي حنيفة ~~يجوز~~ يجوز قبل الزوال⁽⁷⁾.

وعدد الحصاة في الأيام كلها سبعون، سبعة لليوم الأول، واحد وعشرون لليوم الثاني، وكذلك الثالث والرابع⁽⁸⁾.

في التهذيب: ويقف عند⁽⁹⁾ الأوليين دون العقبة مقدار أن يقرأ عشرين⁽¹⁰⁾ آية من البقرة⁽¹¹⁾.

قوله: ثم يعود إلى منى. ي، ويبيت ثمة فإذا صلى الفجر أخذ معه⁽¹²⁾ إحدى وعشرين حصاة، ودفع إلى موضع الجمار، فيبدأ أولاً بما يلي المسجد الحنيف، فيرمي

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) التذيدي، الجمره الثيرة: 2 / 112.

(4) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 2 / 113.

(5) في (أ) وردت [عقب].

(6) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(7) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 149، البايروني، العناية شرح الهداية: 3 / 492، المرغيناني، بداية المجتدي: 1 / 46.

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 / 709.

(9) في (أ) وردت [عن].

(10) في (ب، ج) وردت [عشرون].

(11) البايروني، العناية شرح الهداية: 2 / 5.

(12) في (ب، ج) وردت [منه].

من هناك سبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ويقف عندها ويرفع يديه عقيب⁽¹⁾ كل حصاة، ويدعو الله لحاجته، ويهلل ويسبح ويحمد الله تعالى ويثني عليه، ثم يأتي [ال]⁽²⁾ مقام الذي هناك، ويقف عنده ويقول: (اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والتفاق وسوء الأخلاق وضيق الصدر وعذاب القبر وفتنة الدجال وسوء المنقلب وسوء المنظر في الأهل⁽³⁾ والمال⁽⁴⁾) وذكر في المناسك لحسن⁽⁵⁾ بن زياد ~~هـ~~ أنه يقول عند كل حصاة يرميها يمينه: [.....]⁽⁶⁾، (بسم الله [و] الله أكبر) ثم يرفع يديه ويقول: (اللهم اجعله حجا مبرورا وسعيًا مشكورا وذنبًا مغفورا)⁽⁸⁾.

وحصاة الخذف مقدار النوى، فإن رمى أكبر منها أو أصغر⁽⁹⁾ أجزأه، وليس بمستحب، ثم يدفع إلى الجمرة الوسطى ويقول مثل ذلك في مقام هناك، ثم يدفع إلى جمرة العقبة ويفعل مثل ذلك ولا يقف عندها، وليس هناك مقام، فإن ترك الترتيب في رمي الجمار أجزأه عندنا وأساء، وقال زفر ~~هـ~~ لا يجزيه⁽¹⁰⁾.

ثم يرجع⁽¹¹⁾ [إلى]⁽¹²⁾ منى⁽¹³⁾، فإذا زالت الشمس من الغد صلى الإمام الظهر [بمنى]⁽¹⁴⁾.....

(1) في (أ) وردت [عند].

(2) ما بين المعقوفين ماقط من نسخة (ب، ج).

(3) في (أ) وردت [أهل].

(4) أورد هذا الدعاء صاحب تلخيص الحبير: 38 / 2، باب دخول مكة وبقيّة أعمال الحج.

(5) في (أ) وردت [حسن].

(6) في (ب، ج) وردت زيادة [بسم الله الرحمن الرحيم] بدل النقاط.

(7) ما بين المعقوفين ماقط من نسخة (أ).

(8) الرومي، الينابيع: لوحة: 37، الكاساني، الصنائع: 1 / 5، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 407 / 1.

وأورد هذا الدعاء مصنف ابن أبي شيبة: 683 / 3، برقم (14213) باب ما يقول إذا رمى الحجر.

(9) في (أ) وردت [الأصغر] بالتعريف.

(10) الرومي، الينابيع: لوحة: 37، السرخسي، الميسوط: 100 / 5، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2 / 485.

(11) في (ب، ج) وردت [أثني].

(12) ما بين المعقوفين ماقط من نسخة (ب، ج).

(13) في (أ، ج) وردت [من].

(14) ما بين المعقوفين ماقط من نسخة (ب).

وخطب⁽¹⁾ بعدها خطبة واحدة يعلم الناس فيها ما بقي من مناسكهم⁽²⁾.
ثم يأتي الجمار الثلاث، وفعل مثل ما فعل بالأمس، ويقف عن المقامين ويدعو كذلك، وكذلك في اليوم الثالث أجزاء الرمي قبل الزوال، وفي اليوم الرابع إن رماها قبل الزوال جاز عند أبي حنيفة رحمهما الله⁽³⁾.

فإذا فرغ من رمي الجمار يرمل إلى مكة، فإذا أتى وادي الأبطح وقف ساعة على راحلته، ويدعو⁽⁴⁾ بنحو ما ذكرنا، ثم يأتي مكة ويطوف طواف الصدر، ويصلي ركعتين في المقام، ثم يأتي زمزم فيشرب من مائها قائما، ويقول: (اللهم [اجعله]⁽⁵⁾ رزقا واسعا، وعلمنا نافعا، وشفاء من كل داء يا أرحم الراحمين)⁽⁶⁾، ويصب منه على وجهه ورأسه ويغتسل منه إن أمكنه⁽⁷⁾.

ثم يأتي الملتزم، وهو موضع بين الحج الأسود وبين الباب، فيضع عليه وجهه وصدره، [و]⁽⁸⁾ يتشبث بأستار الكعبة، فيدعو بأي دعاء شاء، فإن أمكنه أن يدخل البيت [فحسن]⁽⁹⁾، وإن لم يمكنه فلا ضرر⁽¹⁰⁾.

والأحسن أن يأتي المدينة بعد ذلك، فيدنو إلى قبر النبي ﷺ، فيقوم بين القبر والمنبر، ويستقبل القبلة، ويصلي على النبي ﷺ، ويسلم على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما⁽¹¹⁾، وترحم عليهما، فإن كان أحد أوصى له أن يسلم عنه على النبي ﷺ فعله⁽¹²⁾.

(1) في (أ) وردت [خطيب].

(2) الرومي، اليتايغ: لوحة: 37، فتاوى السغدي: 210/1.

(3) ما بين المعقوفين غير مثبت في نسخة (أ).

(4) في (ب) وردت [يأتي].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) أورد هذا الدعاء الدارقطني في سننه: 2/288، برقم (237)، باب المواقيت.

(7) الرومي، اليتايغ: لوحة: 37، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/116.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(10) الرومي، اليتايغ: لوحة: 37، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/167.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (أ) وردت [فعليه].

(أ/ 210)، ويقول عند قبر النبي ﷺ: (اللهم رب هذا البلد الحرام، والركن والمقام، والمشعر الحرام، بلغ روح محمد منا في هذا اليوم التحية والسلام، اللهم أعط محمدًا الدرجة والوسيلة والفضل⁽¹⁾ والفضيلة، اللهم أوردنا حوضه، واسقنا بكأسه شرابًا هنيئًا⁽²⁾، واجعلنا من رفقاءه يوم القيامة⁽³⁾).

وهذه الأدعية بعضها مروي عن النبي ﷺ، وبعضها عن الصحابة، وليس عندنا [دعاء]⁽⁴⁾ مؤتمت في هذه المواقف، فأبي دعاء دعا به جاز، غير أن هذه مروية على ما ذكرنا، ويقول إذا رجع: (آيئون [تائبون]⁽⁵⁾ عابدون لرَبنا حامدون، صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم⁽⁶⁾ الأحزاب وحده، والحمد لله الذي هدانا [لهذا]⁽⁷⁾ وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، اللهم فكما هديتنا لهذا⁽⁸⁾ فتقبله منا ولا تجعل [له] آخر العهد منا، وارزقنا العود إليه حتى ترضى عنا⁽¹⁰⁾ يا أرحم الراحمين⁽¹¹⁾).

في الكبرى: والأحسن للحاج أن يبدأ بمكة، فإذا قضى نسكه مر بالمدينة؛ لأن الحج فريضة والزيارة تطوع، وإذا⁽¹²⁾ كانت غير حجة الإسلام يبدأ بأيهما شاء، وإن بدأ

(1) وردت كلمة [الفضل] مكررة في نسخة (ج).

(2) في (أ، ج) وردت [مربنا].

(3) الرومي، الينابيع: لوحة: 37، ابن مازو، المحيط البرهاني: 713 / 2، وأورد هذا الدعاء صاحب كنز العمال: 554 / 15، برقم (41320).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) في (أ) وردت [وحزم].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(8) في (أ، ج) وردت [لذلك].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [عنها] وفي (ج) وردت [منا].

(11) الرومي، الينابيع: لوحة: 37، الكاساني، الصنائع: 9 / 5، ابن القيم، شرح فتح القدير: 408 / 2.

وأورد هذا الدعاء الإمام البخاري في صحيحه: 305 / 6، برقم (1670)، باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو.

(12) في (ب، ج) وردت [ولو].

بالمدينة مع هذا في الوجه الأول جاز، ولو خرج الحاج راكباً كان أفضل؛ لأن المشي يجهد الإنسان ويسيء خلقه، فلا يأمن أن يائمه في إحرامه.

ولو حج مرة فأراد أن يحج مرة أخرى فالحج أفضل أم الصدقة؟ [و] ⁽¹⁾المختار أن الصدقة أفضل؛ لأن منفعتها تعود ⁽²⁾إلى غيره والحج لا ⁽³⁾.

في الملتقط ⁽⁴⁾؛ بناء الرباطات ⁽⁵⁾ لمنفعة ⁽⁶⁾ المسلمين أفضل من الإتيان بحج التطوع والنفل والحجة الثانية عن الفرض ⁽⁷⁾، أعني بعد حج الفرض إن لم يكن الأب مستغنياً عن خدمة الابن حرم عليه الخروج إلى حج التطوع، والإتيان بحج الفرض أولى من طاعة الوالدین وخدمتها ⁽⁸⁾.

م، النفر: الرجوع، والنفر الأول للرجوع في ⁽⁹⁾ اليوم الثاني من أيام التشريق، والنفر الثاني المكث إلى آخر أيام التشريق حتى الجمار كلها، كذا قاله [القاضي] ⁽¹⁰⁾ الإمام ظهير ⁽¹¹⁾ الدين رحمه الله ⁽¹²⁾.

هـ، ويكره أن يقدم الرجل ثقله إلى مكة، ويقيم حتى يرمي، لما روي ⁽¹³⁾ أن عمر ⁽¹⁴⁾ كان يمنع منه ويؤدب عليه؛ ولأنه يوجب شغل قلبه ⁽¹⁴⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [يعود].

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 694.

(4) في (أ) وردت [في الملتقط مرة أخرى].

(5) في (ب، ج) وردت [الرباط].

(6) في (أ) وردت [كالمنفعة].

(7) في (ب، ج) وردت [الابن].

(8) فتاوى السعدي: 1/ 198.

(9) في (ج) وردت [و] بدل [في].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (أ) وردت [ظهر].

(12) الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 471.

(13) في (أ) وردت [يروي].

(14) المرغيناني: الهداية شرح البداية: 1/ 150، البابرتي، العناية شرح الهداية: 3/ 500، والأثر ورد

في نصب الراية: 3/ 91.

م، الثقل: متاع المسافر وأهله، والمعنى فيه لأن النبي ﷺ قال: ((المرء حيث رحله))⁽¹⁾ فاقضى ظاهره أن تقديم رحله بمنزلة خروجه بنفسه والخروج بنفسه مكروه فكذا متاعه⁽²⁾.

المحصب: موضع بقرب مكة، والتحصيب النزول به، وذكر في المبسوط: التحصيب سنة عندنا، حتى لو ترك يصير مسيئاً؛ لما روي: (أن النبي ﷺ نزل بأبطح اراءه⁽³⁾ للمشرّكين بما خصه الله تعالى من الفتح والنصرة وإهانة لهم، فيكون سنة)⁽⁴⁾.

[قوله]:⁽⁵⁾ وهذا طواف الصدر. هـ ويسمى طواف الوداع، وطواف آخر عهد بالبيت؛ لأنه يودع⁽⁶⁾ البيت ويصدر⁽⁷⁾ به، وهو واجب عندنا، خلافاً للشافعي رحمته؛ لقوله عليه السلام: ((من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف))⁽⁸⁾ ورخص⁽⁹⁾ للنساء⁽¹⁰⁾ الحيض⁽¹¹⁾.

م، قوله: ثم يعود إلى أهله؛ لأنه فرغ من الحج، إن شاء⁽¹²⁾ أقام وإن شاء عاد إلى

(1) لم أعر عليه في كتب الحديث، إلا أن السادة الأحناف ذكروه في كتبهم: الكاساني، الصنائع: 2/ 159.

(2) الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 391.

(3) في (ب، ج) وردت [أداة].

(4) السرخسي، المبسوط: 4/ 42، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 167، البائري، العناية شرح الهداية: 3/ 500، والرواية: أوردتها الإمام البخاري في صحيحه: 6/ 266، برقم (1647) باب التزول بذي طوى قبل أن يدخل مكة، قال: سئل عبيد الله عن المحصب، فحدثنا عبيد الله عن نافع قال: (نزل بها رسول الله ﷺ وعمر وابن عمر وعن نافع أن ابن عمر رضي).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) في (أ) وردت [تودع].

(7) في (ب، ج) وردت [يعتذر].

(8) مسلم، الجامع الصحيح: 7/ 6 برقم (2350) باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض.

(9) في (ب، ج) وردت [أخص].

(10) في (ب، ج) وردت [النساء].

(11) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 150، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 90، أسنى المطالب: 6/ 22، النووي، المجموع: 8/ 12.

(12) في (أ) وردت [إن شاء] بالوصل بينهما [إنشاء] هذه والآية بعدها.

أهله، وقال بعض مشايخنا: يستحب له أن يأتي الباب ويقبل العتبة فيتلزمه، ويتشبث بأستار الكعبة، ويلصق خده بالجدران، ثم يأتي زمزم⁽¹⁾، فيشرب من مائه قائما، ويصب على يده.

ثم ينصرف وهو يمشي وراءه ووجهه إلى البيت، متباكيا متحسرا⁽²⁾ على فراق البيت، حتى يخرج من المسجد⁽³⁾.

فهذا بيان الحج الذي أراده رسول الله ﷺ بقوله: (فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه)⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

هـ قوله: ومن أدرك الوقوف بعرفة [إلى آخره]⁽⁶⁾، أول وقت الوقوف بعد الزوال عندنا، لما روي أن النبي ﷺ وقف بعد الزوال، وهذا بيان أول الوقت، وقال ﷺ: ((من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج، ومن فاتته بليل فقد فاتته الحج))⁽⁷⁾، فهذا بيان آخر الوقت، ومالك⁽⁸⁾ رحمته الله كان⁽⁹⁾ يقول: إن أول وقته بعد طلوع الفجر أو بعد طلوع

(1) زمزم - يزالين مفتوحين - اسم للبئر المشهورة في المسجد الحرام، بينها وبين الكعبة المشرفة ثمان وثلاثون ذراعا. وسُميت زمزم لكثرة مائها، لأنه لما فاض منها الماء على وجه الأرض قالت السيدة هاجر للماء: زم زم، أي: اجتمع يا مبارك، فاجتمع فسميت زمزم، وقيل: لأنها زمت بالتراب لئلا يأخذ الماء يميناً وشمالاً. اللغات: 3/ 138، ولسان العرب 2/ 48، فتح القدير 2/ 189، والسيرة النبوية 1/ 111.

(2) في (أ) وردت [متحسرا].

(3) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 3/ 434.

(4) عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري في صحيحه: 5/ 400 برقم (1424) باب فضل الحج المبرور.

(5) البائري، العناية شرح الهداية: 4/ 3.

(6) ما بين المغوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) عن عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه، أورده المستدرك على الصحيحين: 2/ 305 برقم (3100) باب من سرورة البقرة، وقال عنه الحاكم: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وأورده صاحب الدراية: 2/ 21، برقم (481)، ونص الراية: 3/ 92، باب الإحرام، وقال حديث صحيح الإسناد.

(8) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: 4/ 141.

(9) في (أ) وردت [إن كان].

الشمس، فهو محجوج عليه بما روينا، ثم إذا وقف بعد الزوال وأفاض من ساعته أجزاءه عندنا؛ لأنه ﷺ ذكر بكلمة أو أنه قال: ((الحج عرفة فـ^(١)) من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تمّ حجه))^(٢) وهي كلمة التخيير^(٣)، وقال مالك رحمه الله: لا يجزيه [إلا]^(٤) أن يقف في اليوم وجزء من الليل، ولكن الحجة عليه؛ لما روينا^(٥).

[أقوله:]^(٦) ولا تحلق ولكن تقصر؛ لما روينا أن النبي ﷺ: (نهى النساء عن الحلق، وأمرهن بالتقصير)^(٧)، ولأن حلق^(٨) الشعر في حقها^(٩) مثلة، كحلق^(١٠) اللحية في حق الرجل، وتلبس المخيط وما بدا لها؛ لأن في لبس غير المخيط كشف العورة، قالوا: ولا تستلم الحجر إذا كان هناك جمع (أ/ 211)؛ لأنها ممنوعة عن مماسة الرجال^(١١)، إلا أن تجد الموضع خالياً^(١٢).

في بستان^(١٣) الفقيه أبي الليث رحمه الله: مات أولاد النبي ﷺ كلهم قبله إلا فاطمة

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) عن عبد الرحمن بن يعمر رحمه الله، أورده الحاكم، في المستدرک علی الصحيحین: 2/ 305 برقم (3100) باب من سورة البقرة، وقال عنه الحاكم: هذا حديث صحيح ولم يخرجناه، وسكت عنه الذهبي في التلخيص. وأورده صاحب الدراية: 2/ 21، برقم (481)، ونص الراية: 3/ 92، باب الإحرام، وقال حديث صحيح الإمام.

(3) في (أ، ج) وردت [التخيير].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 151، الزبيدي، الجوهره النيرة: 2/ 118، الاستذكار: 2/ 283.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) عن علي رحمه الله، أخرجه صاحب الدراية: 2/ 32، برقم (483)، ونص الراية: 3/ 95، باب الإحرام، وقال: هذا حديث فيه اضطراب.

(8) في (ب) وردت [الحلق].

(9) في (ب، ج) وردت [حلق].

(10) في (أ) وردت [الحلق].

(11) في (أ) وردت [الرجل].

(12) الهداية شرح البداية: 1/ 152.

(13) بستان العارفين: للإمام أبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (373هـ) تحقيق: الشيخ عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1.

فإنها عاشت بعده سنة أشهر⁽¹⁾، وكانت نساؤه كلهن ثيات، إلا عائشة رضي الله عنهن، فإنها كانت بكرًا و⁽²⁾تزوجها وهي بنت ست سنين، وبنى بها وهي ابنة تسع سنين، وكانت عنده تسعًا⁽³⁾، واعتمر رسول الله ﷺ أربع عمرات، وحج حجة واحدة، وهي حجة الوداع⁽⁴⁾ والله أعلم [بالصواب]⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

باب القرآن⁽⁷⁾

ب، القرآن والقرن: مصدر قرن بين الحج والعمرة، أي: جمع بينهما وهو قارن⁽⁸⁾. م، المحرمون أربعة: مفرد [ب]الحج: وهو أن يحرم من الميقات أو قبل الميقات في أشهر الحج أو قبلها، أو⁽¹⁰⁾ ذكر الحج بلسانه عند التلبية وقصد⁽¹¹⁾ بقلبه، ومفرد بالعمرة: وهو أن يحرم من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبلها، [و]⁽¹²⁾ يذكر العمرة

(1) ينظر: الوفيات: 1/ 25، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة: 1/ 278، ابن كثير، البداية والنهاية: 5/ 330.

(2) في (أ) وردت [تزوجها] بدل وتزوجها.

(3) ينظر: ابن الأثير، أسد الغابة: 1/ 1383، الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين: 1/ 41، ابن عبد البر، الاستيعاب: 2/ 109، ابن حجر، الإصابة في معرفة الصحابة: 8/ 17، تهذيب الأسماء: 1/ 42.

(4) ينظر: الطبقات الكبرى: 2/ 171، تاريخ الرسل والملوك: 2/ 97، تاريخ الطبري: 2/ 210، غزوات الرسول وسراياه: 1/ 83.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) بستان العاقلين: ص 116 وما بعدها، الطحاوي، شرح معاني الآثار: 3/ 147.

(7) القرآن لغة: جمع شيء إلى شيء يقال قرن الشخص للسائل: إذا جمع له بعيرين في قران واحد، والقران: الثجل يقرن به، قال الثعالبي: "لا يقال للجل قران حتى يقرن فيه بعيران"، والقرن: الثجل أيضًا. واصطلاحًا: هو أن يحرم بالعمرة والحج جميعًا، أو يحرم بعمرة في أشهر الحج ثم يدخل الحج عليها قبل الطواف. معجم مقاييس اللغة لابن فارس 5/ 56، المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4/ 268 (قرن). تبيين الحقائق: 4/ 421.

(8) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4/ 268، مادة (ق ر ن)، الميداني، اللباب: 1/ 97.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (أ، ج) وردت [و].

(11) في (أ، ج) وردت [يقصد].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

بلسانه عند التلبية، ويقصد بقلبه، [وقارن]⁽¹⁾؛ وهو أن يجمع بين إحرام الحج والعمرة من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبلها، يذكر العمرة والحج بلسانه عند التلبية، ويقصد بقلبه.

ومتنع: وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج أو قبلها، ثم يحج من عامه ذلك، قيل أن يلم بأهله الإماما صحيحا⁽²⁾.

هـ قوله: القرآن أفضل [إلى آخره]⁽³⁾؛ لقوله ﷺ: ((يا أهل محمد أهلوا بحجة وعمرة معا))⁽⁴⁾ ولأن فيه جمعا بين العبادتين، فأشبه الصوم والاعتكاف، والحراسة في سبيل الله [تعالى]⁽⁵⁾ وصلاة الليل⁽⁶⁾.

قوله: وصفة القرآن إلى آخره قدم العمرة على الحج فيه، وكذلك يقول: [لييك]⁽⁷⁾ [اللهم]⁽⁸⁾ لييك، بعمرة وحجة معا، لأنه يبدأ بأفعال العمرة فكذا يبدأ بذكرها، فإن آخر ذلك في الدعاء والتلبية لا بأس به؛ لأن الواو للجمع، ولو نوى بقلبه ولم يذكرها في التلبية أجزأه، اعتبارا بالصلاة⁽⁹⁾.

قوله: أو بدنة، أراد بالبدنة ههنا البعير، [و]⁽¹⁰⁾ إن كان في اسم البدنة يقع عليه وعلى البقرة، وكما يجوز سبغ البعير يجوز سبغ البقرة⁽¹¹⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) الكاساني، الصنائع: 35/5، الزيلعي، تبين الحقائق: 258/4، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/393.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) حديث "يا آل محمد: أهلوا بحجة وعمرة معا..". أخرجه الطحاوي من حديث أم سلمة رضي الله عنها تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أهلوا يا آل محمد، بعمرة في حجة" وأورده الزيلعي في نصب الراية من غير أن يبين درجته إلا أنه ذكر أحاديث أخرى تزيد هذا المعنى، منها ما أخرجه مسلم عن يحيى بن أبي إسحاق وعبد العزيز بن صهيب وحميد أنهم سمعوا أنسا رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ أهل بهما جميعا "لييك عمرة وحجاً، لييك عمرة وحجاً" (شرح معاني الآثار 2/154، وصحيح مسلم 2/915، ونصب الراية 3/99).

(5) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(6) الهداية شرح البداية: 1/153.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(8) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ، ب).

(9) الزبيدي، الجوهرية النيرة: 2/122، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/154، البابرتي، العناية شرح الهداية: 4/23، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/97.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/155، البابرتي، العناية شرح الهداية: 4/29.

م، قوله: أخرها يوم عرفة احترازاً عن يوم النحر، فإن[له]⁽¹⁾ وقت الحج وليس وقت الصوم⁽²⁾.

قوله: لم يجزه، يعني أبداً⁽³⁾.

قوله: وإن صام[ها]⁽⁴⁾ بمكة بعد فراغه من الحج جاز⁽⁵⁾ [ها]⁽⁶⁾ ومعناه بعد مضي أيام التشريق، لأن الصوم فيها منهي عنه⁽⁷⁾.

م، قوله: صار رافضاً لعمرته بالوقوف فيه إشارة إلى أنه لا يصير رافضاً بمجرد الترجه، وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمته الله⁽⁸⁾.

باب التمتع⁽⁹⁾

هـ [و]⁽¹⁰⁾ معنى التمتع الترفق بأداء النسكين في سفر واحد من غير أن يلم بأهله

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(2) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 170، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 124، الشيباني، الحجة: 2/ 190.

(3) اللكنوي، التافع الكبير: 1/ 157، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 2/ 479.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (ب) وردت [جائزاً].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) الهداية شرح البداية: 1/ 155، البائري، العناية شرح الهداية: 4/ 29، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 125.

(8) التريلمي، تبين الحقائق: 5/ 90.

(9) التمتع في اللغة: الانتفاع، والمتاع هو كل شيء يتنفع به، وما يتبلغ به من الزاد. والمتعة اسم من

التمتع، ومنه متعة الحج ومتعة الطلاق. وفي الاصطلاح يطلق بمعنى المتعة بالعمرة إلى الحج،

وهو عند الحنفية أن يفعل أفعال العمرة أو أكثرها في أشهر الحج، وأن يحج من عامه ذلك من

غير أن يلم بأهله إماماً صحيحاً، والإمام الصحيح التزول في وطنه من غير بقاء صفة الإحرام -

ويحرم للحج من الحرم. وسمي متمتعاً لتمتعته بعد تمام عمرته بالنساء والطيب وغيرهما مما لا

يجوز للمحرم، ولترفقه وترفقه بسقوط أحد السفرين. هذا هو معنى التمتع الذي يقابل القران

والأفراد. ابن منظور، لسان العرب: 8/ 328، مادة: "متع"، وحاشية ابن عابدين 2/ 194، ومراقي

الفلاح مع حاشية الطحطاوي ص 402.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

إماما صحيحاً⁽¹⁾.

ب، ألم أهله: نزل⁽²⁾.

م، قوله: ويقيم بمكة حالاً، هذا الذي ذكره ليس على وجه الشرط، لكن معناه إذا أراد أن يقيم الحج من عامه فليقيم⁽³⁾ حالاً إلى وقت إحرام الحج⁽⁴⁾.

قوله: فإذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد، هذا بيان آخر وقت الإحرام، أما لو قدمه على هذا اليوم جاز وهو أفضل، وإنما قيد بهذا لأنه أول يوم يبدأ فيه بأفعال الحج، فلا يجوز تأخير الإحرام عنه⁽⁵⁾.

ه، والشرط أن يحرم من الحرم⁽⁶⁾، أما المسجد فليس بلازم، وهذا لأنه في معنى المكي، وميقات المكي في الحج الحرم⁽⁷⁾.

م، [و] ⁽⁸⁾تقليد الهدي: أن يعلق بعنق البعير قطعة نعل⁽⁹⁾ أو مزادة؛ ليعلم أنه هدي⁽¹⁰⁾.

ه، وصفة الإشعار: أن يشق منامها بأن يطعن في أسفل السنام من الجانب الأيمن، قالوا: والسنة هو الأيسر؛ لأن النبي ﷺ طعن في جانب اليسار مقصوداً [و] ⁽¹¹⁾في جانب

(1) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 156، السرخسي، المبسوط: 5 / 419، الكاساني، الصنائع: 35 / 5.

(2) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 5 / 15، مادة (ل م م).

(3) في (أ) وردت [فليقيم].

(4) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 156، البايروني، العناية شرح الهداية: 4 / 43، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 98.

(5) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 129، البايروني، العناية شرح الهداية: 4 / 40، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 98.

(6) في (ب) وردت [الحرام].

(7) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 156، السرخسي، المبسوط: 4 / 55.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(9) في (ب) وردت [نعل].

(10) الهداية شرح البداية: 1 / 152، البايروني، العناية شرح الهداية: 3 / 418، الشيباني، الحجة: 2 / 275.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

اليمن اتفاقاً، ويلطخ سنامها بالدم إعلاماً^(١).
 م، قوله: وإذا حاضت المرأة عند الإحرام، ذكر في الهداية عند الوقوف، وصحح
 الشيخ شمس الدين الكردي رحمه الله^(٢).
 قوله: عند الإحرام، لأن الاغتسال للإحرام لا للصلاة فيكون مقيداً [والله أعلم]^(٣).

باب الجنائيات^(٤)

م، قوله: إذا تطيب المحرم فعلية الكفارة، ذكر الكفارة مجملًا لأن موجبها مجمل،
 حيث ذكر التطيب مطلقاً من غير تقييد بعضو دون عضو، ثم شرع في بيان هذا المجمل
 فقال: إن طيب^(٥) عضواً كاملاً فعليه دم، وهذا دأب صاحب الكتاب أن يذكر قولاً
 [مجملاً]^(٦) جامعاً، ثم يأخذ تفصيل ذلك إلى أن ينتهي الباب^(٧).
 في الزاد: وقال الشافعي ~~في~~ ^{في} الدم في القليل والكثير، والصحيح جواب [هـ]^(٨) ظاهر
 الرواية؛ لأن الجزاء إنما يجب^(٩) بحسب الجنائية، والجنائية إنما تتكامل بما هو المقصود

-
- (١) الهداية شرح البداية: 157 / 1، السرخسي، المبسوط: 298 / 5. أخرجه أبو داود في سننه: عن
 مخزومة ومروان بن الحكم ~~في~~ ^{في} 79 / 5، برقم (1491)، باب الأشعار.
 (٢) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 138 / 2، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 160 / 1، البايروني، العناية
 شرح الهداية: 70 / 4، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 98 / 1.
 (٣) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).
 (٤) جنائية: جنى اللئب عليه جنائية، أذنب ويقال جنى على نفسه وجنى على قومه واللئب على فلان جره
 إليه ونحوها جنى وجنيا تناولها من منبتها ويقال جنى الثمرة لفلان وجنى الثمرة فلاناً واللئب جمعه
 من معدنه فهو جان، وفي الاصطلاح: المراد بالجنائية هنا: ما يرتكبه الحاج من محظورات في الحج
 فهي جنائية ولم تعلق بنفس الأدي ولا طرف من إطلاق الفقهاء عليها. المعجم الوسيط: 140 / 1،
 ابن منظور، لسان العرب: 153 / 14، مادة (جنى)، رد المحتار: 490 / 27.

(٥) في (ب) وردت [تطيب].

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٧) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 35 / 3، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 102 / 1.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٩) في (أ) وردت [تجب].

من قضاء الثنث، والمعتاد استعمال الطيب في عضو كامل يتم [به] ⁽¹⁾ الجنائية، وفيما دون ذلك في جنائنه نقصان فيكفيه الصدقة ⁽²⁾.

[قوله:] ⁽³⁾ وإن لبس ثوبا مخيطا أو غطى رأسه يوما كاملا فعليه دم ⁽⁴⁾، وقال الشافعي رحمه الله: إذا لبس المخيط لزمته الكفارة؛ وإن كان في ساعة واحدة، والصحيح قولنا؛ لأن الجنائية ⁽⁵⁾ إنما تتم ⁽⁶⁾ بلبس مقصود، [واللبس المقصود] ⁽⁷⁾ فيما بين الناس (أ/ 212) عادة يكون في يوم كامل، فإن من أصبح ولبس الثياب لا يتزعمها إلى الليل، فإذا لبس في هذه المدة تكاملت الجنائية باستمتاع مقصود، وفيما دون ذلك لم تتكامل ⁽⁸⁾ جنائنه باستمتاع مقصود، فيكفيه الصدقة، وكذا لو كان نائما فغطاه غيره فعليه دم؛ لأنه من محظورات إحرامه وهو لبس تام معتاد ⁽⁹⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) التزيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 87، اللكنوي، النافع الكبير: 1/ 150، الثوري، المجموع: 6/ 132.

(3) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، ولعله نصحيف من الناسخ، مختصر القُدوري: ص 72.

(4) من لبس شيئا من محظور اللبس، أو ارتكب تغطية الرأس، أو غير ذلك، فقال فقهاء الحنفية: إن استدام ذلك نهارا كاملا أو ليلة وجب عليه الدم. وكذا إذا غطت المرأة وجهها بساتر يلامس بشرتها، وإن كان أقل من يوم أو أقل من ليلة فعليه صدقة عند الحنفية. وفي أقل من ساعة عرقية قبضة من بر؛ وهي مقدار ما يحمل الكف. ومذهب الشافعي وأحمد أنه يجب الفداء بمجرد اللبس، ولو لم يستمر زمنا؛ لأن الارتفاق يحصل بالاشتغال على الثوب، ويحصل محظور الإحرام، فلا يتفقد وجوب الفدية بالزمن. وعند المالكية يشترط لوجوب الفدية من لبس الثوب أو الخف أو غيرهما من محظورات اللبس أن يتفجع به من حر أو برد، فإن لم يتفجع به من حر أو برد بأن لبس قميصا رقيقا لا بقي حرا ولا بردا يجب الفداء إن امتد لبسه مدة كالיום. البحر الرائق: 7/ 142 وما بعدها، شرح الزرقاني على مختصر خليل 2/ 304، 305 المجموع 7/ 263، ومطالب أولي النهى 2/ 326 وما بعدها.

(5) في (أ) وردت [جنائنه].

(6) في (أ) وردت [يتم].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ب، ج) وردت [تتكمّل].

(9) المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 50، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 161.

[قوله:]⁽¹⁾ وإن خلق ربيع رأسه فصاعدا فعليه دم؛ لأن الربيع بمنزلة الكل⁽²⁾، وهذه لأن خلق بعض رأس لتحصيل معنى الزينة والراحة معتاد، كما في خلق⁽³⁾ الأتراك وبعض العلوية⁽⁴⁾، فتكامل الجنائية، فيوجب الجزاء بالدم⁽⁵⁾.

ي، إذا تطيب المحرم عضوا⁽⁶⁾ كاملا كالرأس والساق، أو أعضاء متفرقة مقدار عضو [...] ⁽⁷⁾ واحد في مجلس [واحد]⁽⁸⁾، أو أدهنه⁽⁹⁾ بدهن البنفسج⁽¹⁰⁾، أو⁽¹¹⁾ الورد، أو الخيري⁽¹²⁾ أو بدهن البان⁽¹³⁾، فعليه دم، وكذلك لو⁽¹⁴⁾ غسل رأسه بالخل⁽¹⁵⁾، [...] ⁽¹⁶⁾.....

(1) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القدوري: ص 72.

(2) في (أ) وردت [التكامل].

(3) في (ب، ج) وردت [حق].

(4) في (أ، ج) وردت [العدوية].

(5) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 173، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 144.

(6) في (أ، ج) وردت [عضود].

(7) في (أ) وردت زيادة [أو] بدل النقاط.

(8) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، الرومي، البتايغ: لوحة: 38.

(9) في (أ) وردت [أدهن] وفي (ج) وردت [وأدهنه].

(10) البنفسج: نبات زهري من جنس (فيولا) من الفصيلة البنفسجية يزرع للزينة ولزهوره عطر الرائحة، المعجم الوسيط: 1 / 71، مادة (ب).

(11) في (أ) وردت [أ].

(12) الخيري: نبات له زهر وغلب على أصفره لأنه الذي يستخرج دهنه ويدخل في الأدوية ويقال للخزامى خيري البر لأنه أزكى نبات البادية وهو من الرياحين، مثل الترجس، والياسمين، المعجم الوسيط: 1 / 264، المزهري في علوم اللغة: 1 / 219، مادة (خ).

(13) البان: ضرب من الشجر سبط القوام لين ورقه كورق الصفصاف يشبه به الحسان في الطول واللين واحلته (بتاء) لو قال اشتر لي بانا ثم اخلطه بمثقال من مسك فمعتاه دهن بان، المعجم الوسيط: 1 / 77، المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1 / 218، مادة (ب ي).

(14) في (ب) وردت [إن].

(15) في (أ، ج) وردت [بالحل].

(16) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

والزيت، [أ]⁽¹⁾ والخطمي⁽²⁾ في قول أبي حنيفة رحمهما الله [أ]⁽³⁾؛ عليه صدقة، وعن أبي يوسف: أنه يجب عليه دم، وفي رواية عنه: لا شيء عليه أصلاً، وقيل: [أنه]⁽⁴⁾ أريد بالخطمي خطمي العراق؛ لأنه فيه رائحة مستلذة، وذكر في المتقى⁽⁵⁾ عن أبي يوسف [رحمه الله تعالى]⁽⁶⁾؛ إذا طيب ريع عضو لزمه دم، والوسمة ليس⁽⁷⁾ بطيب، حتى لو خضب بها رأسه ولحيته [لا]⁽⁸⁾ يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمهما الله: لزمه صدقة⁽⁹⁾.

[و]⁽¹⁰⁾ القسط⁽¹¹⁾ والحناء [طيب في]⁽¹²⁾ قول أبي يوسف رحمهما الله.

[قوله]:⁽¹³⁾ وإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة، وهو أن يقسم الدم على ساعات اليوم، فيلزمه مقدار ما أصاب ساعات اللبس، وعن أبي يوسف رحمهما الله: يطعم [عنه]⁽¹⁴⁾ نصف صاع من بر⁽¹⁵⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) الخطمي: الطيب والريح وضرب من الأراك له حمل يؤكل والحمل القليل من كل شجر ومن اللبن وغيره الحامض ومن كل شيء المر وكل نبت أخذ طعماً من مرارة المعجم الوسيط: 275 / 1، مادة (خ).

(3) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) وفي (ج) وردت [أن].

(5) في (أ) وردت [المتقى].

(6) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [ليست].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) الرومي، الينابيع: لوحة: 38، البابرتي، العناية شرح الهداية: 74 / 4، الميداني، الباب: 100 / 1.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(11) في (أ) وردت [القسط]، والقسط: عود يجاء به من الهند يجعل في البخور والدواء، المعجم الوسيط: 734 / 2، باب (ق).

(12) ما بين المعقوفتين ورد مكرراً في نسخة (أ).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(15) الرومي، الينابيع: لوحة: 38، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 143 / 2، البابرتي، العناية شرح الهداية:

هـ، وعن أبي يوسف رحمته الله: إذا خضب رأسه بالوسمة⁽¹⁾ لأجل المعالجة من الصداق فعليه الجزاء، باعتبار أنه يغلف رأسه، وهذا صحيح⁽²⁾.
 ب، المحجم: بالفتح من العنق موضع المحجمة⁽³⁾، عن الليث والأزهري، ومنه قوله: ويجب عليه غسل المحاجم، يعني مواضع⁽⁴⁾ الحجامة من البدن⁽⁵⁾.
 في الشامل للبيهقي: انكسر ظفره فقطع، لا شيء عليه؛ لأنه خرج من كونه نامياً⁽⁶⁾، كالشجر⁽⁷⁾ انكسر⁽⁸⁾.

م، قوله: وإن قص أقل من خمسة أظافر فعليه صدقة، معناه: يجب⁽⁹⁾ كل ظفر⁽¹⁰⁾ صدقة نصف صاع من حنطة، ولا يقال ينبغي أن يجب الدم بقص⁽¹¹⁾ أظافر ثلاثة، إقامة للأكثر مقام الكل؛ لأن [قص]⁽¹²⁾ أظفار يد واحدة إنما يوجب الدم، لا لأنه كل الجنابة لأن محل الجنابة اليدين والرجلان، بل لأنه ربع محل الجنابة والربع ملحق⁽¹³⁾ بالكل، فمتى كان في نفسه ملحقاً تعسر⁽¹⁴⁾ أن يلحق أكثره به على أنا نقول يلزم⁽¹⁵⁾ منه

(1) الوسمة: نبت يصنع به، الجوهري، الصحاح في اللغة: 1/ 480، مادة (عفر).

(2) الهداية شرح البداية: 1/ 160، السرخسي، المبسوط: 4/ 223، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 745.

(3) في (ب) وردت [الحجمة].

(4) في (ب) وردت [موضع].

(5) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 445، مادة (ح ج).

(6) في (ب، ج) وردت [ناشئ].

(7) في (أ) وردت [كشجرة].

(8) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 146.

(9) في (أ) وردت [تجب].

(10) في (أ) وردت [ظفير].

(11) في (أ) وردت [يقص].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) في (أ) وردت [يلحق].

(14) في (أ) وردت [يغير].

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

التسلسل إلى ما لا يتناهى، وهو [أكثر]⁽¹⁾ الأكثر⁽²⁾.

قوله: وإن شاء⁽³⁾ صام ثلاثة أيام، فكان ينبغي أن يصوم ستة أيام؛ لأن الأصل أن إطعام⁽⁴⁾ كل مسكين مقابل بصوم يوم، كما في الفدية في حق الشيخ الفاني، وكفارة الظهار، إلا أن النص قابل صوم كل يوم [في باب الحلق بطعام مسكينين، وفي جزاء الصيد قابل صوم كل يوم]⁽⁵⁾ بطعام مسكين واحد؛ لأنه قال: ﴿وَأَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾⁽⁶⁾، فاتبعناه النص⁽⁷⁾.

قوله: فسد حججه، [...] ⁽⁸⁾ يعني⁽⁹⁾ ونوى من الفساد والتقصان الفاحش، لا البطلان⁽¹⁰⁾.

قوله: ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسد [حججه]⁽¹¹⁾، لأن إحرام الحج لازم، على معنى أنه لا يمكن الخروج من الإحرام إلا بالأفعال، بخلاف الصلاة فإنه يخرج عن إحرامها كما فسد⁽¹²⁾.

الطواف: هو الدوران حول البيت⁽¹³⁾.

في الشامل لليهقي: والجماع إن قصد أو لم يقصد، بأن كان في حال نوم أو إكراه، وإن كان غير مانع⁽¹⁴⁾ في فساد الحج سواء، وعلى العاقل البالغ الدم، وقال الشافعي

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 175، الميداني، الباب: 1 / 101، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 50.

(3) في (أ) وردت [إنشاء].

(4) في (أ) وردت [طعام].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) سورة المائدة، من الآية: 95.

(7) المرغيناني، الهداية: 1 / 155 وما بعدها.

(8) في (ب، ج) وردت زيادة [أو] بدل النقاط.

(9) في (ب، ج) وردت [نعني].

(10) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 3 / 44.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 2 / 149.

(13) السرخسي، المبسوط: 4 / 81.

(14) في (أ) وردت [بالغ].

﴿يَتَنَبَّهُ﴾: لا يفسد لأنه لا يتعلق به الإثم، [ولنا العذر]⁽¹⁾ وعدم القصد لا يمنع وجوب موجب الفعل في الحج، كقتل الصيد⁽²⁾.

في الزاد: قوله: ومن جامع ناسيا [...] ⁽³⁾ كمن جامع عامدا، ولذلك يستوي فيه حالة النوم واليقظة، والطوع والإكراه، والبالغ وغير البالغ، والعاقل وغير العاقل؛ وهذا لأن⁽⁴⁾ الحكم تعلق عليه⁽⁵⁾، فالجماع وبسبب النسيان لا ينعدم عنه، وهذا لأنه اقترن بحالة ما يذكره⁽⁶⁾ وهو هيئة المحرمين، فلا يكون معذورا بعذر النسيان، كما لو أكل في الصلاة، بخلاف الصوم؛ لأنه لم يقترن بحالة ما يذكره فجعل النسيان فيه عذرا في رفع⁽⁷⁾ الإثم لا في عدم أصل الفعل، ألا ترى أنه يلزمه الغسل⁽⁸⁾ وتثبت⁽⁹⁾ حرمة المصاهرة؟ فكذا يتعلق به فساد النسك⁽¹⁰⁾.

قوله: ومن طاف طواف الزيارة⁽¹¹⁾ محدثا فعليه شاة وإن [كان]⁽¹²⁾ جنباً فعليه بدنة والأفضل أن يعيد الطواف ما دام بمكة ولا ذبح عليه، وهذا عندنا، وعند الشافعي ﴿يَتَنَبَّهُ﴾: لا يعتد بطواف المحدث أصلا، والصحيح قولنا؛ [لأن]⁽¹³⁾ المأمور هو الطواف؛

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) السرخسي، المبسوط: 4 / 215، التوري، المجموع: 7 / 34.

(3) في (أ) وردت زيادة [كان كما كمن] بدل النقاط، وفي (ج) وردت زيادة [كان] بدل النقاط، مختصر القدوري: ص 72.

(4) في (أ) وردت بالتقديم والتأخير: [لأن هذا].

(5) في (ب، ج) وردت [عنه].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [دفع].

(8) في (ب) وردت [والغسل] بزيادة الواو.

(9) في (أ) وردت [ورثت].

(10) الحرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 165، البairني، العناية شرح الهداية: 4 / 111، الميداني، اللباب: 1 / 100.

(11) وردت في جميع النسخ [الزيارة].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

قال الله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾⁽¹⁾ وهو اسم الدوران حول البيت، وهذا يتحقق من غير طهارة، فيكون اشتراط الطهارة زيادة على النص، ولأن سائر أركان الحج تؤدي⁽²⁾ بغير طهارة⁽³⁾، فكذا غير الركن، إلا أنه [بـ]⁽⁴⁾ تعلق بالبيت العتيق فيستدعي الطهارة كالصلاة، وما تردد بين⁽⁵⁾ أصليين وفر⁽⁶⁾ عليه حظهما من الحكم، فنقول لشبهه بالصلاة كانت الطهارة واجبة (أ/ 213) فيه، ولكونه من أركان الحج يقع معتبرا إذا حصل بغير طهارة، والأفضل هو الإعادة؛ لتحقيق الجبر [ليتحقق]⁽⁷⁾ بما هو من جنسه، وإن تعذر فعليه الدم للتقصان [المتمكن فيه، إلا أن التقصان]⁽⁸⁾ [إذا]⁽⁹⁾ تمكن⁽¹⁰⁾ بسبب الجنابة أفحش منه، ولزمه⁽¹¹⁾ الجبر بالبدنة، ووجوب البدنة في موضعين في باب الحج في هذا، وفي الجماع بعد الوقوف، وإن أعاد طوافه سقطت عنه البدنة، واختلف المشايخ في أن المعتبر [هو]⁽¹²⁾ الطواف الثاني أو الأول، [و]⁽¹³⁾ الأصح أن المعتبر هو الطواف الثاني، والأول يفسخ بالثاني، وإليه مال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي [رحمه الله]⁽¹⁴⁾⁽¹⁵⁾.

(1) سورة الحج، من الآية: 29.

(2) في (أ) وردت [يؤدي].

(3) في (ب) وردت [الطهارة].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) في (أ) وردت [ورين].

(6) في (أ) وردت [فرع].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) في (ب، ج) وردت [المتمكن].

(11) في (أ) وردت [فلزم].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(15) البابرني، العناية شرح الهداية: 4/ 107، الميداني، انطباق في شرح الكتاب: 1/ 100،

المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 51، حاشية الجمل: 9/ 147.

قوله: ومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة وإن طاف جنبا فعليه شاة؛ [و] ⁽¹⁾ هو المذكور في رواية أبي سليمان رحمته، وفي رواية [أبي] ⁽²⁾ حفص رحمه الله لزم الدم فيهما وهو القياس، والأصح هو الأول؛ لأن الطهارة ليست بشرط لصحة الطواف، لكنه شرط الأفضلية والكمال، فكان الحدث والجنابة ⁽³⁾ منقصين له؛ والنقصان الفاحش بمرتلة الهلاك من وجه، فأوجب الدم والنقصان بالحدث غير متفاحش؛ فلم يجعل معدما من وجه فأوجب الصدقة ⁽⁴⁾.

قوله: ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه شاة وحجه تام، وهذا عندنا، وعن الشافعي رحمته لا يتم لأحد حج و[لا] ⁽⁵⁾ عمرة إلا بالسعي، والصحيح قولنا؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ⁽⁶⁾ ومثل هذا الخبر للإباحة دون الإيجاب، فيقتضي ظاهر الآية أن لا يكون واجبا، إلا أنا تركنا هذا الظاهر في [حق] ⁽⁷⁾ حكم الإيجاب بالإجماع، [فبقي ما رواه على ظاهره على أن في الآية] ⁽⁸⁾ بيان [أن] ⁽⁹⁾ المقصود حج ⁽¹⁰⁾ البيت، [فكان هذا دليلا على ما يتصل بالبيت من الطواف تبعا لما هو متصل بالبيت] ⁽¹¹⁾ ولا يبلغ ⁽¹²⁾ درجة التبع درجة الأصل، ويثبت فيه صفة الوجوب دون الركنية ⁽¹³⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [الي].

(3) في (ب) وردت [والجنابة].

(4) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 155، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 166.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) سورة البقرة، من الآية: 158.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(10) في (أ) وردت [رحج].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) في (ب، ج) وردت [تبلغ].

(13) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 3/ 59، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 157، النووي، المجموع: 8/ 71 وما بعدها.

هـ، قوله: والأفضل [أن]⁽¹⁾ يعيد الطواف، وفي بعض النسخ وعليه أن يعيد، والأصح أنه يؤمر بالإعادة في الحدث استحباباً، وفي الجنابة [إيجاباً]⁽²⁾، ففحش⁽³⁾ التقصان بسبب الجنابة، وقصوره بسبب الحدث⁽⁴⁾.

م، ولو أعاد الجنب الطواف قال أبو الحسن رحمته: المعتبر هو الأول، والثاني جبر له؛ لأن الطواف الأول متى وقع معتداً فالحاجة إلى رفع التقصان، فيرتفع التقصان به، [و]⁽⁵⁾ قال الرازي رحمته: المعتبر هو الثاني، وينسخ الأول لأنه تمكن التقصان الفاحش فيه⁽⁶⁾.

قوله: ومن طاف طواف الصدر محدثاً فعليه صدقة، فإن قيل ينبغي أن يجب الدم لثلاث يؤدي إلى التسوية بين طواف الصدر وهو واجب [و]⁽⁷⁾ بين طواف القدم وهو سنة، قلنا لو أوجبنا⁽⁸⁾ الدم يلزمه التسوية بينه وبين طواف الزيارة وهو فرض⁽⁹⁾.

قوله: بقي محرماً أبداً، أي بقي محرماً حتى يطوفها؛ لأنه لم يأت بالركن فصار كأنه لم يطف شيئاً⁽¹⁰⁾، ولم يقم الدم مقام الركن، فبقي محرماً على حاله، وهذا لأن الركن عندنا في الطواف أربعة أشواط، وما زاد عليها إلى سبعة واجب، وقال الشافعي رحمته: الركن سبعة أشواط، حتى لو ترك خطوة من الشوط الأخير لا يجزيه ولا يقوم الدم مقامه.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [الفحش]، وفي (ج) وردت [لفحش].

(4) الهداية شرح البداية: 1/ 165، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 100، الكاساني، الصنائع: 4/ 396.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 154، السرخسي، المبسوط: 4/ 68، ابن مازة، المحيط البرهاني: 3/ 11.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [أجنباً].

(9) المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 51، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 166.

(10) في (أ) وردت عبارة [فصار كأنه لم يطف] مكررة.

ونحن⁽¹⁾ نقول: إن المنصوص الطواف بالبيت⁽²⁾، ولا يقتضي ظاهره التكرار، إلا أنه ثبت عن رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً تقدير كمال الطواف بسبعة [أشواط]⁽³⁾، فيحتمل أن يكون ذلك التقدير للإتمام، ويحتمل أن يكون للاعتداد⁽⁴⁾ [به]⁽⁵⁾، فيثبت منه القدر المتيقن وهو أن يجعل ذلك شرط الاعتداد⁽⁶⁾، [ولئن كان شرط الاعتداد به]⁽⁷⁾ يقوم الأكثر مقام الكل، لترجيح جانب الوجود على جانب العدم⁽⁸⁾.

في الزاد: قوله: ومن أفاض من عرفة قبل الإمام فعليه دم؛ لأن نفس الوقوف ركن واستدامة الوقوف إلى غروب الشمس واجب⁽⁹⁾؛ لأنه فعله رسول الله ﷺ وأمر به إظهاراً لمخالفة المشركين، وترك الراجب يوجب الجبر بالدم، فإن عاد ووقف بها فإن كان قبل غروب الشمس وأفاض مع الإمام اختلف المشايخ رحمهم الله في سقوط الدم، والأصح أنه يسقط عنه الدم، وبعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم، إلا في رواية عن أبي حنيفة رحمهم الله⁽¹⁰⁾.

م، [قوله: ومن ترك رمي الجمار في الأيام كلها فعليه دم]⁽¹¹⁾، اعلم أن الترك إنما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي؛ لأن ما دام أيام الرمي باقية فالإعادة ممكنة⁽¹²⁾.

(1) في (أ) رردت [فنحن].

(2) في (أ) رردت [اليات].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) رردت [الاعتداد].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) في (أ، ج) رردت [الإتمام].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب) ولفظة [به] فقط ساقطة من نسخة ج.

(8) السرخسي، المبسوط: 4 / 75، الزيلعي، تبين الحقائق: 5 / 12، الماوردي، الحارثي في فقه الشافعي: 4 / 151.

(9) في (أ) رردت [أرجة].

(10) المرصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 174، تحفة الملوك: 1 / 170.

(11) في (ب) رردت [ومن آخر الحلق حتى مضى أيام النحر فعليه دم] بدل ما بين المعقوفتين، مختصر القدوري: ص 73.

(12) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 3 / 60، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 51، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 167.

في الزاد: قوله: ومن آخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة رحمته، وجملته أن الحلق للتحلل في الحج، ويتوقت بالزمان وهو أيام النحر، وبالمكان هو الحرم عنده، وعند أبي يوسف رحمه الله لا يتوقت بهما، وعند محمد رحمته يتوقت بالمكان دون الزمان، والصحيح قول أبي حنيفة رحمته؛ لأن الحلق لا يعقل فيه معنى القرية⁽¹⁾، إلا أننا عرفنا قرية بفعل رسول الله ﷺ، و[هو]⁽²⁾ ما حلق للحج إلا في الحرم يوم النحر، فما وافق هذه الصفة كان قرية وما لا (أ/ 214) ف[لا]، و⁽³⁾ يلزمه الجبر بالدم، وعلى هذا تأخير طواف الزيارة عن أيام النحر⁽⁴⁾.

قوله: والجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما إلى آخره، والصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله، والخلاف في الموضعين في الخيار ومعنى المثل؛ لأن عبد الله بن مسعود رحمته فسر المثل المذكور في الآية بالقيمة؛ ولأن الحيوان ليس من ذوات الأمثال من جنسه، ولهذا يكون مضمونا عليه بالقيمة في حقوق العباد، فكذا في حقوق الله تعالى؛ وقوله تعالى: ﴿مِنَ النَّعْوِ﴾⁽⁵⁾ أي المقتول، لا⁽⁶⁾ أن يكون المثل من النعم⁽⁷⁾.

م، الصيد: هو الممتنع المتوحش في أصل الخلقة، وهو نوعان: بَرِّي: وهو ما يكون توالده ومثواه في [البر، وبحري: وهو ما يكون توالده ومثواه في]⁽⁸⁾ البحر، فالبحري حلال للمحرم، والبري محرم على المحرم، لقوله⁽⁹⁾ تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا

(1) في (ب) وردت [القرى].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 2/ 742.

(5) سورة المائدة، من الآية: 95.

(6) في (أ) وردت [لا].

(7) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 169، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 163، البابرتي، العناية

شرح الهداية: 4/ 152، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 52.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) في (أ) وردت [بقوله].

دُمْتُ حَرَمًا (1) (2).

هـ قوله: أو دل⁽³⁾، الدلالة الموجبة أن لا يكون المدلول عالما [بـ]⁽⁴⁾ بمكان الصيد⁽⁵⁾، وأن يصدق في الدلالة، حتى لو كذب وصدق غيره⁽⁶⁾ لا ضمان على المكذب، ولو كان الدال حلالا في الحرم لم يكن عليه شيء⁽⁷⁾.
م، الناسي: إن قتله وهو ناسي لإحرامه⁽⁸⁾.

ب، الضبيع: بضم الباء، واحدة الضباع وهي أخبث السباع⁽⁹⁾.
العناق: الأنتى من أولاد المعز⁽¹⁰⁾.

م، قوله: ومن كسر بيض صيد فعليه قيمته، أي قيمة البيض كذا في المبسوط⁽¹¹⁾.
هـ وليس في قتل الغراب والحدأة⁽¹²⁾ والحية والعقرب والفأرة والكلب⁽¹³⁾ العقور

(1) سورة المائدة، من الآية: 96.

(2) المرصلي، الاختيار لتعليل المختار: 178، الكاساني، الصنائع: 5/ 168، الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 279.

(3) يجب في النسب بقتل الصيد الجزاء، وذلك: 1- بأن يصيح به ويغره، فيتسبب ذلك بموته.
2- بنصب شبكة رفع بها صيد فمات، أو إرسال كلب. 3- المشاركة بقتل الصيد، كأن يسكه ليقتله آخر، أو يذبحه. 4- الدلالة على الصيد، أو الإشارة، أو الإعانة بغير المشاركة في اليد، كمناوله آلة أو سلاح، يضمن فاعلها عند الخفية والحنابلة، ولا يضمن عند المالكية والشافعية.
الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 85، الشرح الكبير: 2/ 76، 77، الرملي، نهاية المحتاج: 2/ 461، 462. مطالب أرلي النهي: 2/ 333 - 336.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (أ) وردت [المصيد].

(6) في (أ) وردت [غير].

(7) الهداية شرح البداية: 1/ 169، السرخسي، المبسوط: 4/ 142.

(8) الزيلعي، تبين الحقائق: 5/ 31.

(9) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 3/ 305، مادة (ض ب ع).

(10) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4/ 32، مادة (ع ن ق).

(11) السرخسي، المبسوط: 4/ 156، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 100، تحفة الملوك: 1/ 172.

(12) في (أ) وردت [الحدأة] والحدأة: طائر من الجوارح يتقضم على الجردان والدواجن والأضمة ونحوها يقال هو أخطف من الحدأة. المعجم الوسيط: 1/ 159، مادة (ح).

(13) في (أ) وردت [القلب]، كلب عقور: يقال لكل جراح أو عاقر من السباع: كلب عقور، الزبيدي، تاج العروس: ص 325، مادة (عق).

جزاء، وقد ذكر الذئب في [معناه] ⁽¹⁾ في بعض الروايات، وقيل: المراد بالكلب العقور الذئب ⁽²⁾، أو يقال [أن] ⁽³⁾ الذئب في معناه، والمراد بالغراب الذي يأكل الجيف ويخلط ⁽⁴⁾؛ لأنه يتدنى بالأذى، أما العقق ⁽⁵⁾ غير مستثنى؛ لأنه [لا] ⁽⁶⁾ يسمى غراباً ولا يتدنى بالأذى، وعن أبي حنيفة رحمته الله أن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش منها سواء؛ لأن المعتبر في ذلك الجنس، وكذا الفأرة الأهلية والوحشية سواء، والضب ⁽⁷⁾ واليربوع ⁽⁸⁾ ليسا من الخمس المستثناة؛ لأنهما ⁽⁹⁾ لا يتدان بالأذى ⁽¹⁰⁾.

م، والتخصيص باسم العدد ⁽¹¹⁾ لا يمنع إلحاق غيره، ألا ترى أننا ألحقنا الرمح والخنجر بالسيف في قوله يُضَيِّقُ ((لا فود إلا بالسيف)) ^{(12) (13)}.
ب، الحداة ⁽¹⁴⁾؛ بالكسر وقد يفتح، طائر يصيد الجرذان ⁽¹⁵⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [الذئب].

(3) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [يخلطه].

(5) في (أ، ج) وردت [العقور]: العقق: طائر من الفصيلة الغرابية ورتبة الجوائم وهم صحاب له ذئب طويل ومتقارب طويل، المعجم الوسيط: 2/ 616، مادة (ع).

(6) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ، ج).

(7) الضب: حيوان من جنس الزواحف من رتبة العطاء غليظ الجسم خشن وله ذئب عريض حرش أعقد يكثر في صحارى الأقطار العربية، المعجم الوسيط: 1/ 532، مادة (ض).

(8) اليربوع: حيوان من الفصيلة اليربوعية صغير على هيئة الجرد الصغير وله ذئب طويل يتهي ببصلة من الشعر وهو قصير اليدين طويل الرجلين، المعجم الوسيط: 1/ 335، مادة (ر).

(9) في (أ) وردت [لأنها].

(10) المرغيناني، بداية البتدي: 1/ 53، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 172، البابرتي، العناية شرح الهداية: 4/ 168.

(11) في (أ) وردت [العدن].

(12) عن النعمان بن بشير رحمته الله، أخرجه ابن ماجه في سننه: 8/ 120، برقم (2657)، باب لا فود إلا بالسيف. وكثر العمال: 15/ 4، برقم (39807)، باب في قصاص النفس، وقال في الزوائد: في

إسناده جابر الجعفي وهو كذاب.

(13) العناية شرح الهداية: 15/ 144.

(14) في (أ) ورد [الحداة].

(15) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 448، مادة (ح د أ).

هـ [قوله]⁽¹⁾: وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقراد شيء؛ لأنها ليست بصيود وليست بمتولدة من البدن، ثم هي مؤذية بطبائعها⁽²⁾، والمراد النمل السوداء والصفراء التي تؤذي وما لا يؤذي⁽³⁾ لا يحل قتلها، ولكن لا يجب⁽⁴⁾ الجزاء للعلّة⁽⁵⁾ الأولى⁽⁶⁾.

[قوله]⁽⁷⁾: ومن قتل قملة تصدق⁽⁸⁾ بما شاء، مثل كف من طعام؛ لأنها متولدة من التفت الذي على البدن⁽⁹⁾.

م، [قوله]⁽¹⁰⁾: وتمرة خير [من]⁽¹¹⁾ جرادة، أي: لا يجب عليكم إيتاء الدرهم في مقابلة الجرادة، بل تصدقوا بتمرة [فإنه]⁽¹²⁾ يكون إثباتاً بالواجب⁽¹³⁾ وزيادة⁽¹⁴⁾.

قوله: كالسباع. ي، والفيل والخنزير والقرود من جملة السباع، ويجب الجزاء على [نحر]⁽¹⁵⁾ قتله في قول علمائنا رحمهم الله، وقال زفر ~~هـ~~: لا شيء عليه⁽¹⁶⁾.

(1) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القدوري: ص 73.

(2) في (أ، ج) وردت [بطبائعها].

(3) في (ب) وردت [تؤذي].

(4) في (أ) وردت [تجب].

(5) في (أ) وردت [لعلّة].

(6) الهداية شرح البداية: 1/ 172، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 100، السرخسي، المبسوط: 5/ 191، الزبيدي، الجوهرية النيرة: 2/ 168.

(7) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القدوري: ص 73.

(8) في (أ) وردت [يصدق].

(9) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 180.

(10) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القدوري: ص 73.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (أ) وردت [براجب].

(14) المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 53.

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(16) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 3/ 85.

[م]⁽¹⁾؛ [قوله]⁽²⁾: البط⁽³⁾ الكسكري⁽⁴⁾: الذي يكون في المساكن والحياض؛ لأنه كالدجاج يستأنس بحبسه، والذي يطير فهو صيد يجب فيه الجزاء⁽⁵⁾.

ب، حمام مسرول: في رجله ريش كأنه سراويل⁽⁶⁾.

م، قوله: وفي صيد الحرم إذا ذبحه الحلال عليه الجزاء، يريد به [الـ]⁽⁷⁾ غيمة يهدي بها أو يطعم، ولا يجزيه الصوم؛ لأنها غرامة مالية وليست بكفارة فلا يدخل فيها⁽⁸⁾ الصوم⁽⁹⁾.

قوله: والشجر الذي ليس بمملوك، اعلم أن شجر الحرم نوعان: وهو إما إن كان من جنس ما ينبت للناس، أو من جنس [ما لا]⁽¹⁰⁾ ينبت للناس، ثم كل نوع منها إما أن ينبت بنفسه، أو آتية منبت، ولا يجب الجزاء في سائر الأقسام إلا في قسم واحد، و[هو]⁽¹¹⁾ كل شجر ينبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت للناس، قد نص في المبسوط: لو نبت في ملك رجل أم غيلان فقطعه إنسان فعليه قيمته لمالكه، وقيمة أخرى لحرمه الحرم⁽¹²⁾.

في الشامل للبيهقي: ويكره الانتفاع بما قطعه وإن أدى قيمته؛ لأنه [لو أ]⁽¹³⁾

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) وفي نسخة (ب) وردت [ي].

(2) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، وهنا كلا التان، ولعله تصحيف من التامخ.

(3) في (ب، ج) وردت [للبط].

(4) في (ب، ج) وردت [الكسري] واعتمدت في ترجيح (الكسري) على كتب السادة الأحناف.

(5) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 5/ 237، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 104.

(6) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 2/ 41، مادة (س ر ول).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (أ) وردت [فيه].

(9) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 100، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 53.

(10) في (أ) وردت [أن ألا] بدل ما بين المعقوفتين.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) السرخسي، المبسوط: 4/ 184، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 174، الميداني، الباب في شرح

الكتاب: 1/ 100، الكاساني، الصنائع: 15/ 168.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

بيح لتطرق⁽⁴⁾ الثامن بهذا الطريق إلى الانتفاع به، ولا شيء عليه إن انتفع [به]⁽²⁾؛ لأنه حطب، كما لو انتفع بما⁽³⁾ يتكسر⁽⁴⁾ من أشجاره [والله أعلم]⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

باب الإحصار⁽⁷⁾

م، المحصر: هو الذي أهل بحجة أو بعمره أو بهما، ثم يمنع من الوصول إلى البيت⁽⁸⁾، لمرض أو عدو⁽⁹⁾.

[ي]⁽¹⁰⁾، [وقوله]:⁽¹¹⁾ إذا أحصر المحرم بالحج أو العمرة عن الوقوف⁽¹²⁾ والوصول إلى بيت الله [تعالى]⁽¹³⁾، لمرض، أو عدو، أو علة مانعة من المضي، أو سرفت نفقته،

(1) في (أ) وردت [نفطرت].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [فيما].

(4) في (أ) وردت [يتكسر].

(5) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(6) السرخسي، المبسوط: 185/4..

(7) من معاني الإحصار في اللغة المنع من بلوغ التماسك بمرض أو نحوه، وهو المعنى الشرعي أيضاً، واستعمل الفقهاء مادة (حصر) بالمعنى اللغوي في كتبهم استعمالاً كثيراً. ووافقت على ذلك عباراتهم حتى أصبح (الإحصار) اصطلاحاً فقهيًا معروفاً ومشهوراً. ويعرف الحنفية الإحصار بأنه: حر المنع من الوقوف بعرفة والطواف جميعهما بعد الإحرام بالحج القرض، والنفل، وفي العمرة عن الطواف، وهذا التعريف لم يعترض عليه، الزبيدي، تاج العروس: ص 2693، مادة (حصر)، البحر الرائق: 355/7.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) الشيباني، الحجة: 182/2؛ السرخسي، المبسوط: 74/5، المرغيناني، بداية المبتدي: 55/1.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(12) من أحصر عن الوقوف بعرفة، دون الطواف بالبيت، فليس بمحصر عند الحنفية، كما صرح بذلك في المبسوط بقوله: 'إن لم يكن ممنوعاً من الطواف يمكنه أن يصبر حتى يفوته الحج، فيتحلل بالطواف والسعي' المبسوط 204/4.

(13) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

أو ملكت راحلته وهو عاجز عن المشي، أو مات مُحرم المرأة أو زوجها، أو أحرمت وليس لها مُحرم يحج بها ولا زوج، فهو مُحصر لا يتحلل إلا بالذبح أو⁽¹⁾ بأفعال العمرة، وإن سُرقت نفقته وهو قادر على المشي فليس بمُحصر، وإن كان قادراً على المشي في الحال، ويخاف أن يعجز بعد ذلك فهو مُحصر، فإن أحرمت المرأة بإذن زوجها ولم يخرج معها، لم تتحلل إلا بالذبح^(2x3).

م، قوله: وقيل له ابعت شاة، والحكم غير مُقتصر على [ال]⁽⁴⁾ شاة، بل يجوز سبع البدنة والبقرة وقيمة الشاة، وإنما يبعث إلى الحرم؛ لأن دم الإحصار (أ/ 215) قرينة والإرافة لم تعرف⁽⁵⁾ قرينة إلا في زمان أو مكان، ويواعدهم بيوم بعينه؛ لأن التحلل لما توقف عليه وجب أن يعلم وقته، ليقع التحلل بعده؛ وهذا على مذهب أبي حنيفة رحمته؛ لأن دم الإحصار عنده غير مؤقت بيوم النحر، فلا يصير وقت الإحلال معلوماً من غير مواعدة، فأما عندهما: [دم]⁽⁶⁾ الإحصار مؤقت بيوم النحر فلا يحتاج إلى المواعدة في المُحصر بالحج⁽⁷⁾، وإنما يحتاج إليه في المُحصر بالعمرة؛ لأن دم الإحصار في العمرة غير مؤقت عندهما⁽⁸⁾.

هـ، قوله: ثم تحلل، إشارة إلى أنه ليس عليه الحلق⁽⁹⁾ والقصر، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله، وقال أبو يوسف رحمته: ذلك لو لم يفعل لا شيء عليه؛ لأنه رحمته حلق عام الحديبية، وكان مُحصراً بها، وأمر أصحابنا بذلك⁽¹⁰⁾، ولهما أن الحلق إنما

(1) في (أ) وردت [أ].

(2) في (أ) وردت [بذبح].

(3) الرومي، البنايع: لرحمة: 40، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 178، الميداني، اللباب: 1/ 106.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (أ) وردت [يعرف].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [باب بالحج].

(8) الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 106.

(9) في (أ) وردت [بالحلق].

(10) عن ابن عمر رحمته، أخرج البخاري في صحيحه: 6/ 326، برقم (1680)، باب الإحصار في

عرف قرية مرتباً على أفعال الحج فلا يكون نسكاً قبلها، وفعل النبي ﷺ والصلاة وأصحابه ليعرف استحكام عزيمتهم على الانصراف⁽¹⁾.

م، قوله: [و]⁽²⁾ إن قدر على إدراك الهدي دون الحج بأن واعد صاحبه⁽³⁾ أن ينحر عنه يوم النحر، فهو مما يدرك الهدي⁽⁴⁾ حياً يوم النحر، إلا أنه لا يدرك الوقوف بعرفات فيبقى محصراً⁽⁵⁾.

[قوله]:⁽⁶⁾ تحلل⁽⁷⁾، ذكر في التحفة: يذبح عنه ويحل⁽⁸⁾ لا يجب عليه الذهاب إلى مكة⁽⁹⁾.

قوله: وإن قدر على إدراك الحج دون الهدي، بأن واعد صاحبه أن ينحر عنه قبل يوم النحر، هذا إنما يستقيم على قول أبي حنيفة رحمته؛ لأن من أصله أن هدي الإحصار يجوز ذبحه قبل يوم النحر، فيتصور إدراك⁽¹⁰⁾ الحج دون الهدي، وعلى قولهما لا يستقيم؛ لأنه مؤقت بيوم فلا يتصور إدراك⁽¹¹⁾ الحج دون الهدي⁽¹²⁾.

قوله: فإن قدر على أحدهما⁽¹³⁾ فليس بمحصر، لأنه إن منع من الطواف يقف بعرفات ثم يحلق فيتحلل، إلا في حق النساء، وليس فيه كثير ضرر، وإن منع من

(1) الزيلعي، تبين الحقائق: 5/ 104.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (ب) وردت [صاحبه].

(4) في (أ) وردت [للهدي].

(5) المرصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 182، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 181، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 419.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ) وردت [تحل].

(8) في (أ، ج) وردت [يحلل].

(9) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 419.

(10) في (أ) وردت [أدرك].

(11) في (أ) وردت [أدرك].

(12) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 1/ 419، الكاساني، الصنائع: 5/ 99، السرخسي، المبسوط: 4/ 196.

(13) وردت في جميع النسخ [أحد هديهما].

الوقوف بصبر^(١) حتى يفوته الوقوف، فيتحلل بالطواف والسعي، فلا يلزم الضرر الناشئ من ابتداء الإحرام على التقديرين، فلا يكون في معنى المنصوص عليه، وهو^(٢) ما إذا كان ممنوعاً عن الركنين جميعاً^(٣).

باب الضوات^(٤)

هـ، قوله: ومن أحرم بالحج وفاته^(٥) الوقوف حتى طلع الفجر من النحر فقد فاته الحج، لما ذكرنا^(٦) أن وقت الوقوف يمتد إليه، وعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل ويقضي من قابل، ولا دم عليه؛ لقوله ﷺ: ((من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج))^(٧) فيتحلل^(٨) بعمره وعليه الحج من قابل^(٩).

(١) في (أ) وردت [وبصبر].

(٢) في (أ) وردت [هذا].

(٣) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1/ 182، اللكنوي، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير: 1/ 157، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 178، البابرتي، العناية شرح الهداية: 4/ 260، الميداني، اللباب: 1/ 106.

(٤) الفوت: القاء الراو واثناء أصيل صحيح يدل على خلاف إدراك الشيء والوصول إليه. يقال: فاته الشيء فوتاً. وتفاوت الشئان: تباعد ما بينهما، أي لم يدرك هذا ذاك. يقال: فلان لا يفتات عليه، أي لا يعمل شيء دون أمره. وفي الاصطلاح: من أحرم بالحج ففاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج لأن الحج عرفة، معجم مقاييس اللغة: 4/ 457، مادة (فوت)، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 184، العناية شرح الهداية: 4/ 262.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(٧) أخرج الأثر صاحب الدراية: 2/ 46، برقم (513)، باب الاحصار والفوت والحج عن الغير: من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وأخرجه صاحب نصب الراية: 3/ 145، باب الفوت، قال الدارقطني: رحمة بن مصعب ضعيف، ولم يأت به غيره، انتهى. وكذلك رواه ابن عدي في الكامل، وأعله بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وضعفه عن جماعة من غير توثيق.

(٨) في (أ) وردت [فليحار].

(٩) الهداية شرح البداية: 1/ 182، البابرتي، العناية شرح الهداية: 4/ 262.

والعمرة ليست إلا الطواف والسعي، [و] ^(١) لأن الإحرام بعدما انعقد صحيحا لا طريق للخروج عنه إلا بأداء أحد النسكين، كما في الإحرام المبهم، وههنا عجز عن الحج فتعين عليه ^(٢) العمرة، ولا دم عليه لأن التحلل وقع بأفعال العمرة، فكانت في [حق] ^(٣) الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما ^(٤).

[قوله] ^(٥)؛ والعمرة لا نفوت، فهي ^(٦) جائزة في جميع السنة، إلا خمسة أيام يكره فعلها فيها: وهي: يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق، لما روي عن عائشة رضي الله عنها (أنها كانت) ^(٧) تكره العمرة في هذه الأيام الخمسة ^(٨)، ولأن هذه [أيام] ^(٩) للحج ^(١٠) وكانت متعينة ^(١١) له، وعن أبي يوسف رضي الله عنه أنه لا تكره ^(١٢) في يوم عرفة قبل الزوال؛ لأن دخول [ال] ^(١٣) بوقت ركن الحج بعد الزوال لا قبله، والأظهر من المذهب ما ذكرنا ^(١٤)، ولكن مع هذا لو أداها في هذه الأيام صح ويقتى محرما بها؛ لأن الكراهة لغيرها وهو تعظيم أمر الحج وتخليص وقته له، فيصح الشروع ^(١٥).

والعمرة سنة، وقال الشافعي رضي الله عنه: فريضة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: ((العمرة

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(٢) وردت [عليه] مكررة في نسخة (أ).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٤) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 182، البابرتي، العناية شرح الهداية: 4/ 261.

(٥) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القندوري: ص 76.

(٦) في (أ) وردت [وهي].

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٨) أخرجه صاحب الدراية: 2/ 47، برقم (513)، باب الإحصار والقوت والحج عن الغير، م،

وأخرجه صاحب نصب الراية: 3/ 146.

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(١٠) في (ب، ج) وردت [الحج].

(١١) في (أ) وردت [متع].

(١٢) في (أ) وردت [يكره].

(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(١٤) في (ب، ج) وردت [ذكرنا].

(١٥) الهداية شرح البداية: 1/ 182، البابرتي، العناية شرح الهداية: 4/ 264، الزبيدي، الجوهرة النيرة:

2/ 184، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 107.

فريضة كفريضة الحج⁽¹⁾ ولنا قوله ﷺ: ((الحج فريضة والعمرة تطوع))⁽²⁾ ولأنها غير مؤقّدة⁽³⁾ بوقت، وتتأدى⁽⁴⁾ بنته غيره كما [في]⁽⁵⁾ فائت الحج، وهذه أمانة التفلية، وتأويل ما رواه أنها مقدرة بأعمال كالحج، ولا تثبت⁽⁶⁾ الفريضة مع التعارض في الآثار⁽⁷⁾.

قوله: وهي الطواف والسعي، وقد ذكرنا في باب التمتع⁽⁸⁾.

في الزاد: عند أبي حنيفة ﷺ، ومحمد ﷺ: أصل إحرام [هـ]⁽¹⁰⁾ للحج⁽¹¹⁾ باقى، ويتحلل [يعمل]⁽¹²⁾ العمرة وعند أبي يوسف ﷺ يصير إحرامه إحرام عمرة، وعند زفر ﷺ ما يؤديه من الطواف والسعي بقايا أعمال الحج، والصحيح قولهما رحمهما الله؛ لأنه لا يمكن فعل إحرام [هـ]⁽¹³⁾ للعمرة⁽¹⁴⁾ إلا بفسخ إحرام الحج، الذي كان شرع فيه ولا وجه إليه لوقوعه لازماً⁽¹⁵⁾.

(1) أخرجه صاحب الدراية: 47 / 2، برقم (514)، باب الإحصار والقوت والحج عن الغير، من حديث زيد بن ثابت ﷺ وأخرجه صاحب نصب الراية: 147 / 3، وقال: لم أجده هكذا، وروى الدارقطني والحاكم من حديث زيد بن ثابت رفعه إن الحج والعمرة فريضتان لا بضرءك بأيهما بدأت وإسناده ضعيف والمحمفوظ عن زيد بن ثابت موقوف أخرجه البيهقي بإسناد صحيح.

(2) أخرجه صاحب الدراية: 47 / 2، برقم (515)، باب الإحصار والقوت والحج عن الغير، من حديث زيد بن ثابت ﷺ وأخرجه صاحب نصب الراية: 149 / 3، وقال: غريب مرقعاً، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" موقوفاً على ابن مسعود، فقال: حدثنا ابن إدريس، وأبو أسامة عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم، قال: قال عبد الله بن مسعود: الحج فريضة والعمرة تطوع، انتهى.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [يتأدى].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) في (أ) وردت [يثبت].

(7) المرغباني، بداية المبتدي: 56 / 1، تحفة الملوك: 155 / 1، التوري، المجموع: 5 / 7.

(8) في (ب) وردت [هو].

(9) الكاساني، الصنائع: 499 / 4، المرغباني، بداية المبتدي: 56 / 1.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [الحج].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) في (أ) وردت [العمرة].

(15) السرخسي، الجبوط: 405 / 5.

م، قوله: [إلا خمسة أيام يكره⁽¹⁾ فعلها أي يكره إنشاء الإحرام في هذه الأيام، أما لو كان قارنا يجوز أداء أفعال العمرة قبل الزوال يوم عرفة، وفالت الحج يتمكن من أداء⁽²⁾ العمرة في سائر الأيام⁽³⁾].

في الكبرى: ليلتان في حكم نهار ماضي لا في حكم نهار مؤتلف، ليلة عرفة⁽⁴⁾ حتى جاز الوقوف فيها كما يجوز [يا⁽⁵⁾ النهار، وليلة النحر حتى لا يجوز التضحية [فيها]⁽⁶⁾ كما لا يجوز في يوم عرفة، أما الأولى فنظر للحاج، وأما الثانية فليست بثانية هذه غير الأولى فإن هذه (أ/ 216) الليلة بعينها لما كانت تبعا لنهار ماضي وهو يوم عرفة [و⁽⁷⁾ ليلتها [لا تبقى]⁽⁸⁾ تبعا لنهار مؤتلف وهو يوم الأضحي [والله أعلم]⁽⁹⁾].

باب الحج عن الغير⁽¹⁰⁾

الأصل في هذا أن الإنسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره، صلاة أو صوما، صدقة

(1) في (ب) وردت [ويكره].

(2) في (أ) وردت [ماء].

(3) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 185.

(4) في (أ) وردت [العرقة].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(10) ذهب الفقهاء إلى أن الحج يقع عن المحجوج عنه، وروي عن محمد بن الحسن أن نفس الحج يقع عن الحاج، وإنما للمحجوج عنه ثواب النفقة، لأن الحج عبادة بدنية ومالية والبدن للحاج، والمال للمحجوج عنه، فما كان من البدن لصاحب البدن، وما كان بسبب المال يكون لصاحب المال. والدليل عليه أنه لو ارتكب شيئا من محظورات الإحرام فكفارته في ماله لا في مال المحجوج عنه، وكذا لو أفسد الحج يجب عليه القضاء، فدل على أن نفس الحج يقع له. إلا أن الشرع أقام ثواب نفقة الحج في حق العاجز عن الحج بنفسه، مقام الحج بنفسه نظرا له ومرحمة عليه.. البدائع 2/ 213، وفتح القدير 2/ 326، وحاشية ابن عابدين 2/ 238.

أو غيرها، عند أهل السنة والجماعة؛ لما روي عن النبي ﷺ: (أنه ضحى بكبشين أملحين أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته)⁽¹⁾، ممن أقر يوحداً لله [تعالى]⁽²⁾، وشهد له بالبلاغ جعل تضحية [أحد]⁽³⁾ الشاتين لأمته⁽⁴⁾.

والعبادات أنواع: مالية محضة كالزكاة، وبدنية محضة كالصلاة، ومركبة منها كالحج، والنيابة تجري⁽⁵⁾ في النوع الأول في حائتي الاختيار والضرورة؛ لحصول المقصود بفعل النائب، ولا تجري⁽⁶⁾ في النوع الثاني بحال؛ لأن المقصود وهو إمتاع النفس لا يحصل به، وتجري في النوع الثالث عند العجز للمعنى الثاني وهو المشقة بتقيص المال، ولا تجري⁽⁷⁾ عند القدرة لإمتاع النفس⁽⁸⁾.

والشرط العجز الدائم إلى وقت الموت؛ لأن الحج فرض العمر، وفي [ال]⁽⁹⁾ حج النفل تجوز⁽¹⁰⁾ النيابة حالة القدرة؛ لأن باب النفل أوسع، ثم ظاهر المذهب أن الحج يقع عن المحجوج عنه، وبذلك تشهد الأخبار الواردة في هذا الباب، كحديث الخثعمية، فإنه ﷺ قال [لها]⁽¹¹⁾ فيه: ((حجي عن أبيك واعتصري))⁽¹²⁾ وعن محمد

(1) الحديث أورده أبي داود في سننه: 4 / 457، برقم (2412)، باب ما يستحب من الضحايا، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، والنسائي في سننه: 13 / 416، برقم (4342)، باب ذبح الرجل أضحيته بيده.

(2) ما بين المعقوفين غير مثبت في نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(4) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 182، اللكنوي، الجامع الصغير وشرحه الثامع الكبير: 1 / 166.

(5) في (ب، ج) وردت [وتجري].

(6) في (ب) وردت [يجري].

(7) في (ب، ج) وردت [يجري].

(8) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 183، البابري، العناية شرح الهداية: 4 / 268.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [يجوز].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) أخرجه البيهقي في سننه: 7 / 84، برقم (13290)، باب تحريم النظر إلى الأجنبية من غير سبب، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والترمذي: 3 / 433، برقم (811)، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف، =

حاشية: أن الحج يقع عن الحاج وللأمر ثواب النفقة لأنه عبادة بدنية، وعند العجز أقيم الإنفاق مقامه كالفدية في باب الصوم [والله أعلم] (2x1).

باب الهدى (3)

ب، الهدى: ما يهدى إلى الحرم من شاة أو بقرة أو بعير (4)، الواحدة (5) هدية كما يقال [في] (6) جدي في جدية (7) البر (8)، ويقال هدي بالتشديد على فعل، الواحدة هدية كمطية ومطي ومطايا (9).

م، الثني: من المعز والغنم: ابن (10) سنة، ومن البقر: ابن ستين، [ومن الإبل ابن خمس سنين] (11)، وقيل: منه الثنايا ابن حول وابن ضعف وابن خمس من ذوي ظلف (12).

قال أبو عيسى حديث علي حديث حسن صحيح لا نعرفه من حديث علي إلا من هذا الوجه من حديث عبد الرحمن بن الحارث بن عياش وقد رواه غير واحد عن الثوري مثل هذا.

(1) ما بين المعقوفين غير مثبت في نسخة (أ).

(2) العناية شرح الهداية: 268 / 4.

(3) الهدى لغة: بإسكان الدال وتخفيف الياء، أو بكسر الدال مع تشديد الياء لغتان مشهورتان، والواحد: هدية وهذية. تقول فيه: "أهديت الهدى". ومن معاني الهدى في اللغة: ما يهدى إلى الحرم من النعم. والهدى اصطلاحاً: ما يهدى إلى الحرم من الإبل والبقر والغنم. القيومي، المصباح المنير: 116 / 10، والمعجم الوسيط: 978 / 2، مادة (هد ي). وحاشية ابن عابدين عليه 2 / 249.

(4) في (أ) وردت [بعير أو].

(5) في (أ) وردت [واحدة].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (ب، ج) وردت [جدية].

(8) في (ب، ج) وردت [البروج].

(9) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 429 / 5، مادة (هد ي)، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 185 / 1.

(10) في (أ، ج) وردت [وابن].

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) في (أ) وردت [ظفر].

وخف⁽¹⁾.

في الزاد: الجذع⁽²⁾ من الضأن عند الفقهاء: ما أتى عليه سبعة أشعر، وعند أهل اللغة: ما تم له ستة أشهر، والثني من الغنم عند الفقهاء: ما تم له سنة وطعن في الثانية، وعند أهل اللغة: ما تم له ستان [وطعن في الثالثة]⁽³⁾، والثني من البقر والمعز: ما تم له ستان وطعن في الثالثة، والثني من الإبل: ما تم له خمس سنين، و⁽⁴⁾ الجذع: ما تم له أربع سنين⁽⁵⁾.

ب، عن الأزهري: الجذع من الضأن لثمانية⁽⁶⁾ أشهر⁽⁷⁾.
المسك: بالكسر الموضع الذي يذبح فيه⁽⁸⁾.
م، المعفاء: المهزولة⁽⁹⁾.

قوله: والبدنة والبقرة، خص البقرة بالذكر⁽¹⁰⁾ وإن كان اسم البدنة يشملها⁽¹¹⁾ عندنا؛ لأن التخصيص باسم خاص لا يمنع الذبح، ولا يدخل تحت اسم عام، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ﴾⁽¹²⁾.

هـ قوله: ولا⁽¹³⁾ يجوز ذبح هدي التطوع والمتعة والقران إلا في يوم النحر قال **الشافعي** في الأصل يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر، وذبحه [في]⁽¹⁴⁾ يوم النحر

(1) اللكنوي، الجامع الصغير: 1/ 149، السرخسي، المبسوط: 5/ 308، انكاساني، الصنائع: 10/ 276.

(2) في (أ) وردت [الجزع].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (أ) وردت [أو].

(5) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 452.

(6) في (أ) وردت [ثمانية].

(7) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 329، مادة (ج ذع).

(8) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 5/ 193، مادة (ن من ك)، الميداني، اللباب: 1/ 351.

(9) الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 351.

(10) في (أ) وردت [للذكر].

(11) في (أ) وردت [تشملها].

(12) سورة البقرة، من الآية: 98، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 187.

(13) في (ب، ج) وردت [فلا].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

أفضل، وهذا هو الصحيح؛ لأن القرية في التطوعات باعتبار أنها هدايا، وذلك يتحقق بتبليغها إلى الحرم، فإذا وجد⁽¹⁾ ذلك جاز ذبحها في غير⁽²⁾ يوم النحر، وفي أيام النحر أفضل؛ لأن معنى القرية في إراقة الدم [فيها]⁽³⁾ أظهر⁽⁴⁾.

ب، التعريف: أن يأتي بالهدي إلى عرفات⁽⁵⁾.

النحر: الطعن في نحر البعير من باب منع⁽⁶⁾.

الجلال⁽⁷⁾: جمع جل الدابة⁽⁸⁾.

الخطام: حبل يجعل⁽⁹⁾ في عنق البعير ويثنى في خطمه⁽¹⁰⁾ أي أنفه⁽¹¹⁾.

الجزر: القطع، ومنه جزور نحرها، والجزار: فاعل [ذلك]⁽¹²⁾⁽¹³⁾.

ما قوله: والأولى أن يتولى ذبحها بنفسه إذا كان يحسن ذلك؛ لما روي: أن النبي ﷺ (ساق مائة بدنة في حجة الوداع، فنحرنها وستين بنفسه، وولّى الباقي علينا

(1) في (أ) وردت [حل].

(2) في (أ) وردت [غيرها].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) الهداية شرح البداية: 1/ 186، الميداني، اللياب: 1/ 108، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 57.

(5) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 3/ 448، مادة (ع ر ف)، البابرتي، العناية شرح الهداية: 294 / 4.

(6) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 5/ 160، مادة (ن ح و).

(7) التجليل هو أن يجعل على الهدي شيئاً من الثياب بقدر وسعه، وقد ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب تجليل الهدي، والتصدق بالتجليل، قال الحنفية إن التجليل حسن؛ لأن هدايا رسول الله ﷺ كانت مقلدة مجللة حيث أمر علياً عليه السلام "أن يتصدق بجلالها وجلودها"، وإن ترك التجليل لم يضر، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 190، الطحطاوي، مراني الفلاح: 1/ 154. والحديث أخرجه البخاري (فتح الباري 3/ 557)، ومسلم: (2/ 955).

(8) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 379، مادة (ج ل ن).

(9) في (أ) وردت [يجعل].

(10) في (أ) وردت [خاتمه].

(11) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 2/ 137، مادة (خ ط م).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 351، مادة (ج ز ر).

﴿هتة﴾⁽¹⁾؛ ولأنه قربة، والتولي⁽²⁾ في القربات أولى؛ لما فيه من زيادة الخشوع، إلا أن الإنسان قد لا يهتدي لذلك ولا يحسنه، فجوزنا توليته غيره⁽³⁾.

قوله: «[إن]⁽⁴⁾ اضطر إلى ركوبها ركبها و[إن]⁽⁵⁾ استغنى عن ذلك لم يركبها؛ لأنه جعلها خالصة لله تعالى، فما ينبغي أن يصرف شيئاً من عينها أو منافعها إلى نفسه، إلى أن يبلغ⁽⁶⁾ محله، إلا أن يحتاج إلى ركوبها؛ لما روي أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسوق يذنة فقال: «(اركبها وملك⁽⁷⁾)»⁽⁸⁾ وتأويله: أنه كان عاجزاً [محتاجاً]⁽⁹⁾، ولو ركبها فانتقص من ركوبه فعليه ضمان ما نقص من⁽¹⁰⁾ ذلك⁽¹¹⁾.

قوله: وينضح ضرعها، هذا إذا كان قريباً من وقت الذبح، فإن⁽¹²⁾ كان بعيداً يحلبها ويتصدق بلبنها، لثلاث⁽¹³⁾ يضر ذلك بها، وإن صرفه إلى حاجة نفسه تصدق بمثله أو بقيمته؛ لأنه مضمون عليه⁽¹⁴⁾.

م، قوله: وإذا عطبت البدنة، أي: دنت إلى الهلاك، بدليل قوله: نحرها⁽¹⁵⁾.

(1) عن جابر رضي الله عنه، أخرجه صاحب الدعابة: 2 / 53، برقم (526)، باب الهدي، ونصب الراية: 3 / 164، باب الهدي.

(2) في (ب) وردت [التولي].

(3) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1 / 187، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 190.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ب، ج) ورد [تبلغ].

(7) في (أ) وردت [وتلك].

(8) عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: 6 / 151، برقم (1576)، باب ركوب البدنة.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (ب) وردت [عن].

(11) الكاساني، الصنائع: 10 / 339.

(12) في (ب) وردت [أما إن].

(13) في (ب، ج) وردت [كي لا].

(14) الزيلعي، تبين الحقائق: 5 / 167.

(15) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 192.

ثم ذكر في الهداية: وإن⁽¹⁾ كان تطوعاً نحرها وصبغ نعلها كذا وكذا، ولم يذكر في كتابنا هذا، ولكن المراد هذا⁽²⁾ و[الله]⁽³⁾ أعلم أنه تيراً، أي أن هذه المسألة مكررة. فإنه قال: ومن ساق هدياً (أ/ 217) فعطب، ثم قال: وإذا عطبت البدنة في الطريق، وليس كذلك، لأننا بينا أن المراد من قوله عطبت أي قربت إليه، ولهذا قال ههنا: نحرها، ولم يشتغل هنالك⁽⁴⁾ ببيان ما يصنع به، أو نقول: الغرض في إيراد المسألة الثانية أنه إن كان تطوعاً يفعل كذا وكذا، وإن كان واجباً يفعل بها ما يشاء، والغرض من إيراد الأولى أنه هل يجب عليه إقامة الغير مقام الذي عطب أم لا؟ فقال: إن كان واجباً كذا، وإن كان تطوعاً كذا، ولم يقل⁽⁵⁾ ماذا يفعل [بـ]⁽⁶⁾ الذي عطب⁽⁷⁾.

قوله: [هـ]⁽⁸⁾، وصبغ نعلها بدمها [المراد بالنعل قلايتها]⁽⁹⁾ وفائدة ذلك أن يعلم الناس أنه هدي، فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء، ولأن الإذن يتأوله معلق [بـ]⁽¹⁰⁾ شرط بلوغه محله، فينبغي أن لا يحل قبل ذلك [أصلاً]⁽¹¹⁾. إلا أن التصديق على الفقراء أفضل [من]⁽¹²⁾ أن يتركه حرزاً⁽¹³⁾ للسباع⁽¹⁴⁾،

(1) في (أ) وردت [فإن].

(2) في (أ) وردت [بهذا].

(3) لفظ الجلالة غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(4) في (أ، ج) وردت [هناك].

(5) في (أ) وردت [يردن].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) الهدية شرح البداية: 188/1.

(8) في (ب، ج) وردت [هـ] بعد قوله: [وصبغ نعلها بدمها] الآية.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (ب، ج) وردت [جذر].

(14) في (ب، ج) وردت [السباع].

[و⁽¹⁾] فيه نوع تقرب⁽²⁾، والتقرب هو المقصود⁽³⁾.

قوله: ويقلد⁽⁴⁾ هدي التطوع والمتعة والقران، [لأنه دم نسك]⁽⁵⁾، وفي التقليد إظهاره وتشهيره، فيليق به.

[قوله]⁽⁶⁾ ولا يقلد⁽⁷⁾ دم الإحصار ولا دم الجنائيات؛ لأن سببها الجنائية، والستر أليق بها، ودم الإحصار جابر فيلحق بجنسها، ثم ذكر الهدي ومراده البدنة؛ لأنه لا تقلد الشاة عادة⁽⁸⁾.

م، ألحق دم الإحصار بدم الجنائيات؛ لأن المحصر ألحق بفائت الحج وفاسد الحج، وهما جانبيان⁽⁹⁾ والله الموفق⁽¹⁰⁾.

هـ، أمساثل⁽¹¹⁾ منثورة؛

• أهل عرفة إذا وقفوا في يوم، وشهد⁽¹²⁾ قوم أنهم وقفوا يوم النحر أجزاءهم، والقياس أنه لا يجزئهم اعتباراً بما وقفوا يوم التروية؛ وهذا لأنه عبارة تختص بزمان ومكان، فلا تقع عبادة دونها، وجه الاستحسان أن هذه شهادة قامت على النفي وعلى

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(2) في (ب) وردت [تقريب] وكذلك [التقرب] التي بعدها وردت [التقريب].

(3) الهداية شرح البداية: 1 / 188، البابرني، العناية شرح الهداية: 4 / 301، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 108.

(4) في (أ، ج) وردت [يقلد].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القُدوري: ص 77.

(7) في (أ) وردت [تقلد].

(8) الهداية شرح البداية: 1 / 188، البابرني، العناية شرح الهداية: 4 / 302، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 1 / 187، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 194، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 57.

(9) في (ب) وردت [جانزان].

(10) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 194.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (أ) وردت [مشهد].

أمر لا يدخل تحت الحكم؛ لأن المقصود منها نفي حجهم، والحج لا يدخل تحت الحكم، فلا تقبل، ولأن فيه بلوى عامة لتعذر⁽¹⁾ الاحتراز [عنه]⁽²⁾، والتدارك غير ممكن، وفي الأمر بالإعادة حرج، بين فوجب أن يكتفي به عند الاشتباه، بخلاف ما إذا وقفوا يوم التروية؛ لأن التدارك ممكن في الجملة، بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة؛ لأن جواز المؤخر له نظير، ولا كذلك [جواز المقدم]⁽³⁾، قالوا: ينبغي للحاكم أن لا يسمع هذه الشهادة ويقول: قد تم حج الناس انصرفوا؛ لأنه ليس فيها إلا إيقاع الفتنة وكذلك⁽⁴⁾ هدوا عشية عرفة برؤية الهلال، ولا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس، و⁽⁵⁾ أكثرهم لم يعمل [بثلاث شهادات]⁽⁶⁾، ومن جعل على نفسه أن يحج ماشياً فإنه لا يركب حتى يتطوف طواف الزيادة، وفي الأصل خيره بين الركوب والمشى⁽⁷⁾، وهذا إشارة إلى الوجوب، وهو الأصل؛ لأنه التزم القربة بصفة الكمال، فتلزمه⁽⁸⁾ بتلك الصفة، كما إذا نذر بالصوم متابعاً⁽⁹⁾.

* وأفعال الحج تنتهي بطواف الزيارة، فيمشي إلى أن يطوفه، ثم قيل: يتدئ المشي من حين يحرم، وقيل: من بيته؛ لأن الظاهر أنه هو المراد، ولو ركب أراق دماً؛ لأنه أدخل نقصاً⁽¹⁰⁾ فيه، قالوا: وإنما يركب إذا بعدت المسافة وشق المشي، فإذا قربت [الرجل⁽¹¹⁾ ممن يعتاد المشي ولا يشق عليه، ينبغي أن لا يركب⁽¹²⁾].

(1) في (أ) وردت [تتخذ].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) ما بين المعقوفتين ورد مكرراً في نسخة (أ).

(4) في (ب، ج) وردت [كذا].

(5) في (أ) وردت [أ].

(6) في (أ) وردت [بتلك الشهادة] بدل ما بين المعقوفتين.

(7) في (أ) وردت [الشيء].

(8) في (أ) وردت [يتلزمه].

(9) الهداية شرح البداية: 1/ 188، البابري، العناية شرح الهداية: 4/ 303، السرخسي، المبسوط: 5/ 63.

(10) في (أ) وردت [نق].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 1/ 189، البابري، العناية شرح الهداية: 4/ 308.

* ومن باع جارية محرمة [قد أذن]⁽¹⁾ لها في ذلك، فللمشتري⁽²⁾ أن يحللها ويجماعها، وقال زفر رحمته: ليس له ذلك؛ لأن هذا عقد سبق ملكه فلا يتمكن من فسخه، كما إذا اشترى جارية منكوحة، ولنا أن المشتري قائم مقام البائع، وقد كان للبائع أن يحللها فكذا للمشتري، إلا أنه يكره [ذلك للبائع]⁽³⁾؛ لما فيه من خلف الوعد، وهذا المعنى لم يوجد في حق المشتري، بخلاف النكاح؛ لأنه ما كان للبائع أن يفسخه إذا باشرت بإذنه، فكذا لا يكون ذلك للمشتري، وإذا كان له أن يحللها لا يتمكن من ردها بالعيب عندنا، وعند زفر رحمته يتمكن؛ لأنه ممنوع عن غشيانها، وذكر في بعض النسخ: أو يجماعها، والأول [يدل]⁽⁴⁾؛ على أنه يحللها بغير الجماع بقص شعر أو قلم ظفر ثم يجماعها⁽⁵⁾.

والثاني يدل: على أنه يحللها بالمجامعة لأنها لا تخلو عن تقديم مس يقع به التحليل، والأولى أن يحللها بغير المجامعة تعظيماً لأمر الحج [والله أعلم بالصواب]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

* في الجامع الصغير الحسامي [رحمه الله]⁽⁸⁾: أهل عرفة إذا وقفوا في يرم فشهد قوم أنهم وقفوا في يوم النحر أجزأهم، وصورة الشهادة أن يشهدوا أنهم رأوا هلال ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفوا فيه اليوم العاشر، وعن أبي يوسف رحمته في الغلط في العيد ثلاث روايات، ذكر البلخي رحمته: أنهم إذا صلوا ثم ظهر أنهم فعلوا ذلك بعد الزوال، أنهم لا يخرجون من الغد في العيدين جميعاً، وذكر محمد رحمته في كتاب الآثار: أنهم يخرجون فاليوم الثاني، أما في الفطر فللعذر⁽⁹⁾، وأما في الأضحى

(1) في (أ) وردت [فلا إذن].

(2) في (أ) وردت [المشتري].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(7) المرغيناني، الهداية: 1/ 189، اللكنوي، الجامع الصغير وشرحه الكبير: 1/ 168.

(8) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [فلا حذر].

فلأن⁽¹⁾ [الوقت باق، وفي رواية فيخرجون في الأضحى ولا يخرجون في الفطر، فإذا لم يخرجوا فالصحيح أن ذلك يجزئهم؛ لأن الاحتراز عن مثل هذا الخطأ متعذر⁽²⁾، والتدارك⁽³⁾ غير ممكن، فسقط التكليف⁽⁴⁾.

(1) اللوحة (219) ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ، ب) وردت [متعدد].

(3) في (أ، ب) وردت [المتدارك].

(4) الزيلعي، تبين الحقائق: 5/ 174، العرغيني، بداية المبتدي: 1/ 57، ابن مازة، المحيط البرهاني: 3/ 62.

كتاب البيوع

م، البيع في اللغة: المبادلة، ثم البيع في الغالب يقع على: إخراج المبيع عن الملك قصداً، ويستعمل في الشراء⁽¹⁾ أيضاً، [وكذا الشراء يقع في الغالب على إخراج الثمن قصراً، ويستعمل في البيع أيضاً]⁽²⁾، قال نجم الدين رحمه الله تعالى: البيع تمليك مال بمال، وهذا⁽³⁾ يقع على البيع والشراء⁽⁴⁾.

ثم البيع لا يتعقد إلا بصدور ركنه، من أهله، مضافاً إلى محله، قابلاً لحكمه، كسائر العقود في الشرع، وهذا كما في الحسيات فإنه يحتاج إلى اتخاذ السرير إلى النجار، وهو مثل العاقد في مسألتنا، وإلى الآلة وهي مثل قوله بعث واشترت، وإلى النحت وهو مثل إخراج هذا القول على سبيل الإنشاء، وإلى المحل وهو المبيع في صورتنا، وعلى هذا تخريج مسائل البيوع وغيرها من العقود، عند دخول المفسد من حيث الأهلية ومن حيث المحلية أو غيره، فإن بذلك يختلف الأمر، فإن العقد لا يتعقد أصلاً إذا لم يكن العاقد أهلاً، وكذلك لا يتعقد عند فوات المحل⁽⁵⁾.

[شرط البيع]

واعلم أن شرط البيع أمور، منها في العاقد: أن يكون عاقلاً مميزاً، ومنها في الآلة: أن يكون بلفظ الماضي، ومنها: أن يكون المحل مقدور التسليم، ومنها بالتراخي، وحكم البيع الملك، والملك في اللغة عبارة عن: القرة والقدرة، ولهذا يستعمل استعمال القدرة، يقال: فلان يملك كذا أي يقدر، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ

(1) في (ب) وردت [البيع].

(2) ما بين المعقوفتين ماقط - على طوله - من نسخة (ب).

(3) في (ب) وردت [وكذا].

(4) الفيومي، المصباح المنير: 1/ 422، وابن منظور، لسان العرب: 8/ 23، مادة "بيع"، فتح القدير 5/ 455، الدرر شرح الغرر 2/ 142.

(5) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 3، الكاساني، الصنائع: 11/ 51، الزيلعي، تبين الحقائق:

لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا^(١) [و] في الشريعة: عبارة عن القدرة على التصرفات في المحل، بوصف الاختصاص^(٢).

قوله: البيع يتعقد بالإيجاب والقبول، الانعقاد عبارة عن: انضمام أحد المتعاقدين إلى الآخر، والبيع عبارة عن: أثر شرعي يظهر في المحل عند الإيجاب والقبول، حتى يصير العاقد قادر على التصرف، وإليه أشار في قوله: يتعقد، حيث لم يقل البيع هذان اللفظان ونعني بالإيجاب، قوله: بعث، جعل من الواجبات؛ لأن الفصل صرف الممكن من الإمكان إلى الوجوب، أي كل واحد من اللفظين يثبتان^(٣) عن التحقيق والثبوت، وهي صيغة الماضي، وهذا لأن البيع إنشاء تصرف، والإنشاء يعرف بالشرع؛ لأن الواضع لم يضع للإنشاء لفظا خاصا، فاستعمل^(٤) الشرع اللفظ الذي وضع للإخبار عن الماضي للإنشاء، ولا يلزم أنه لو قال: خذه بكذا، حيث يتعقد البيع لأنه أمره بالأخذ، وليس له ولاية الأمر إلا بأن^(٥) يبيعه، فثبت البيع اقتضاء، ولا يتعقد بقوله: أبيع؛ لأنه متردد بين الوعد والحال، ولأن البيع يتعقد بغتة فلم يتعين للحال، بخلاف النكاح؛ لأنه لا يخلو عن تقدم الخطبة، والخطبة و^(٦) هما يدلان على أن المراد به الحال^(٧).

ي، قوله: البيع يتعقد بالإيجاب والقبول إذا كانا بلفظ الماضي، يريد به إذا كان لفظ كل واحد منهما ماضيا، وإن كان لفظ أحدهما ماضيا والآخر مستقبلا لا يتعقد البيع، وقد يكون من البياعات ما يتعقد بلفظ ماض من شخص واحد، وذلك مثل الأب إذا اشترى أو باع عن ولده الصغير، فإنه يكفي أن يقول: اشهدوا بأنني بعث هذا بهذا، أو

(1) سورة الفرقان، من الآية: 3.

(2) ما بين المعقولتين ساقط من نسخة (ب).

(3) الشيباني، الحجة: 2 / 714.

(4) في (ب) وردت [ينبتان].

(5) حرف الفاء ورد مكررا في نسخة (ج).

(6) في (ب) وردت [بإذنه].

(7) الوار وردت مكررة في نسخة (ج).

(8) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6 / 248.

اشترت، والإشهاد ليس بشرط لصحة البيع، وإنما يشهد احترازاً عن الكتمان والتجاعد من الأب والورثة وغيرهم.

والإيجاب: مثل قوله: بعت أو أعطيت وهذا لك يكذا وما أشبهه.

والقبول: مثل قوله: اشترت وقبلت وأخذت وما أشبهه ذلك⁽¹⁾.

ولا فرق بين أن يكون البادي البائع أو المشتري، وهذا معنى: [قوله]⁽²⁾: فإذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار، ويعتقد بلفظ المستقبل إن أراد به الإيجاب في الحال، أن يقول البائع: أبيع منك هذا العبد بألف، ويقول المشتري: اشترت، أو يقول المشتري: أشتري منك، وأراد به الإيجاب في الحال، فقال البائع: بعت، فإنه يتم البيع فيما بينهما، ذكره في الأجناس⁽³⁾، وقال الناطقي: رأيت في المجرد: عن أبي حنيفة رحمه الله إذا قال: أبيعك هذا العبد بألف درهم، هو قوله: بعت، فإذا قال المشتري: قبلت يكون بيعاً تاماً⁽⁴⁾.

قوله: إن شاء قبل في المجلس، فالمجلس في البياعات أن لا يوجد بين الإيجاب والقبول ما يدل على الإعراض منه، فإن أوجب أحدهما البيع وهما يمشيان، ويسيران على الدابة في محمل واحد، أو على دابتين، إن أخرج المخاطب جوابه متصلاً بخطاب صاحبه ينعقد البيع، وإن فصل⁽⁵⁾ عنه لا ينعقد، وإن قل⁽⁶⁾ [السير]⁽⁷⁾ من أحدهما

(1) الرومي، النبايع: لوحة: 41، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 197، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 110، الزيلعي، تبين الحقائق: 10/ 230.

(2) ما بين المعقوفين غير مثبتة في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القُدوري: ص 78.

(3) الأجناس في الفروع: للشيخ الإمام أبي العباس: أحمد بن محمد الناطقي الحنفي، المتوفى: سنة 446، ست وأربعين وأربعمئة، جمعها: لا على الترتيب، والناطف: نوع من الحطراء، ثم إن: الشيخ أباً الحسن: علي بن محمد الجرجاني الحنفي، رتبها على: ترتيب (الكافي)، وجمع: صاعد ابن منصور الكرمانى الحنفي كتاباً في الأجناس أيضاً، حدث ببعضه عنه الدستجدي في بغداد، حاجي خليفة، كشف الظنون: 1/ 1.

(4) الرومي، النبايع: لوحة: 41، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 197.

(5) ما بين المعقوفتين - على طوله - ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ) وردت [أقل].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

كالسير منهما، ولو أوجب⁽¹⁾ أحدهما البيع وهما واقفان فصار⁽²⁾ جميعاً، أو سار أحدهما بعد خطاب صاحبه قبل وجود الخطاب من الآخر بطل، ولا يتعقد بقبول الآخر [من بعد]⁽³⁾ ذلك، ولو تباعا في السفينة وهي تجري، ووجدت بين الخطابين سكتة لا يمنع انعقاد البيع، وهي بمنزلة البيت، [وكذا الصلاة في السفينة قاعدا وقائما، أي في القيام والقعود]⁽⁴⁾ ومن أوجب من المتعاقدين البيع، فله الرجوع قبل قبول الآخر⁽⁵⁾.

[م]⁽⁶⁾، وللمخاطب الرجوع قبل قبول صاحبه عما قال، ولصاحبه أيضاً الخيار، إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل، وهذا الخيار ثابت ما لم يتفرقا قولاً، [فإن تفرقا قولاً]⁽⁷⁾ بأن قال أحدهما: بعته، والآخر قال: اشتريت⁽⁸⁾، لا يبقى الخيار بعد ذلك؛ لكونهما متتابعين قبل صدور الركنين وبعده بطريق المجاز، أما قبله فظاهر، وكذا بعده لأنه كما وجد يتلاشى ويضمحل، وفيما إذا وجد أحدهما دون الآخر بطريق الحقيقة؛ لأن الشارع أبقى الإيجاب ما دام في المجلس، ليتصل بالقبول؛ لأن ساعات المجلس اعتبرت ساعة واحدة، دفعا للعسر وتحقيقا لليسر⁽⁹⁾.

هـ والكتاب كالخطاب، وكذا الإرسال، حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وأداء الرسالة⁽¹⁰⁾.

(1) في (ج) وردت [أجب].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (ب) وردت [فيه] بدل ما بين المعقوفتين.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 110.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) في (ب، ج) وردت [أشترى].

(9) السرخسي، المبسوط: 21/ 445، انكاساتي، الصنائع: 5/ 329.

(10) الهداية شرح البداية: 3/ 21، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6/ 245.

في الذخيرة: [و] ⁽¹⁾ إذا قال البائع: بعث منك هذا العبد بكذا، فقال المشتري: قبلت، لا يتعقد البيع ما لم يقل البائع [بعد] ⁽²⁾ ذلك: أجزت، وبه قال المشايخ [رحمهم الله] ⁽³⁾؛ وهذا لأن البائع حين قال: بعث، فقد ملك العبد من المشتري، فإذا قال المشتري: اشتريت، فقد تملك العبد وملكه ⁽⁴⁾ [له] الثمن، فلا بد من إجازة البائع بعد ذلك ليتملك الثمن، وعامة المشايخ على أنه لا يحتاج إلى إجازة البائع [قد فعلت أو قال نعم، أو قال الرجل اشتريت بعد ذلك] ⁽⁵⁾ وهو الصحيح، وهكذا روي عن محمد رحمته، ومن قال [لغيره] ⁽⁶⁾: اشتريت عبدك هذا بألف، فقال البائع: قد فعلت، أو قال: نعم، أو قال له رجل: اشتريت عبدك بكذا، فقال هو: نعم، أو: هات الثمن، صح البيع؛ لأن هذا جواب، ذكره في فتاوى أهل سمرقند، فقد سوى بين قوله: نعم وبين قوله: فعلت وفيه قولان، والأصح أنه يتعقد إذا قال لغيره: جعلت [لك] ⁽⁷⁾ عبدي هذا بألف درهم، فقال: الغير قبلت، اختلف المشايخ رحمهم، وقد ذكر في الجامع مسألة تدل على أنه يتعقد، صورتها: رجل مات وترك عبدا قيمته ألف درهم، ولا مال له غيره، وعلى ⁽⁸⁾ الميت لرجل ألف درهم دين، فأعطى ⁽⁹⁾ القاضي العبد للغريم ⁽¹⁰⁾ بدينه، وقال: هذا العبد بعث لك بدينك [أو جعلت لك بدينك] ⁽¹¹⁾، وبني على اللفظين أحكام البيع، قال شمس الأئمة السرخسي رحمته: وهذا هو الصحيح لأنهما ⁽¹²⁾ أتيا بمعنى البيع إن لم يأتيا بلفظه،

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ب، ج) وردت [وقال].

(9) في (أ) وردت [إعطاء].

(10) في (أ) وردت [لغريم].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (ب، ج) وردت [أنهما].

والعبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ، ويتعقد البيع بالتعاطي⁽¹⁾ بدون لفظة الإيجاب والقبول، على هذا اتفقت الروايات، والأصل فيه عرف الناس وعاداتهم، ومن صور ذلك رجل قال لقصاب: كم تعطي من هذه اللحم بدرهم؟ فقال: متوين، فقال زن متوين، فوزن⁽²⁾، [و] دفع الرجل درهما إلى القصاب وذمب [بأ]⁽⁴⁾ للحم، فهذا بيع وإن لم يتلفظ [أ]⁽⁵⁾ بلفظة البيع والشراء⁽⁶⁾، وذكر في التوازل: رجل وضع فلسا عند بقال، وأخذ منه رمانة برضاء، ولم يتكلما بشيء، فهذا بيع⁽⁷⁾.

ثم اختلف المشايخ [رحمهم الله]⁽⁸⁾ فيما بينهم، بعضهم قالوا: إنما يتعقد البيع بالتعاطي في الأشياء الخسيسة، نحو البقل والثوم والرمانة والخبز وأشباه ذلك، وهكذا ذكر الكرخي رحمته الله في كتابه، وعامتهم على أنه يتعقد في جميع الأشياء، الخسيسة والنفيسة في ذلك سواء⁽⁹⁾، وفي الكتاب مسائل تدل على هذا القول، وهو الصحيح، واختلف المشايخ [رحمهم الله]⁽¹⁰⁾ أيضا أن الشرط في البيع التعاطي الإعطاء من

(1) التعاطي لغة: مصدر تعاطى، بمعنى: تناول الإنسان الشيء بيده، من العطو، وهو بمعنى التناول. قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا صَاحِبُوا فَقَالُوا قَدْ نَعَّرَ اللَّهُ﴾ [القمر، الآية: 29]، وتفسيرها: أنه تناول آلة العقر، وجاء في تفسيرها أيضا: أنه تناول الفعل بعد أن أعد له عدته، بأن كمن للناقة فرماها بسهمه، ثم ضربها بسيفه حتى قتلتها. واصطلاحا: التعاطي في البيع، ويقال فيه أيضا المعاطاة: أن يأخذ المشتري المبيع ويدفع للبائع الثمن، أو يدفع البائع المبيع فيدفع له الآخر الثمن، من غير تكلم ولا إشارة. ويكون التعاطي في البيع وغيره من المعاملات. ابن منظور، لسان العرب: 68 / 15، مادة (عطا)، حاشية ابن عابدين 4 / 17.

(2) في (ب، ج) وردت [فوزن ودفع إليه ودفع الرجل...].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ) وردت [الشري].

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 204 وما بعدها، اللكنوي، الجامع الصغير وشرحه الناقد الكبير: 219 / 1، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 198، السرخسي، المبسوط: 8 / 111.

(8) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(9) في (أ) وردت [شراء].

(10) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

الجانبين، أو الإعطاء من أحد الجانبين يكفي، إشارة محمد رحمته في الجامع الصغير إلى أن تسليم المبيع يكفي في مسائل الركيل مسألتان: أحدهما تدل على أنه يشترط الإعطاء من الجانبين، والأخرى تدل على أن الإعطاء من أحد ⁽¹⁾ الجانبين يكفي، وستأتي ⁽²⁾ صورتها في موضعها في ⁽³⁾ فصل الإقالة نص على أن الشرط هو الإعطاء من الجانبين، فكان ⁽⁴⁾ يقول إذا وجد قبض البدلين في المجلس ينقصد بالتعاطي، وإلا فلا، وبعض مشايخنا رحمهم الله ⁽⁵⁾ اكتفوا بالإعطاء من أحد الجانبين وهذا القائل يشترط بيان الثمن لانعقاد البيع [وتم] ⁽⁶⁾ هذا بتسليم المبيع، وهكذا حكى في فتاوى الشيخ الإمام أبي الفضل الكرماني رحمته، وفي المنتقى: رجل ساوم بشيء أراد شراءه منه، ولم يكن معه وعاء يأخذ فيه، ثم فارقه ثم جاء بالوعاء بعد ذلك وأعطاه الدراهم (أ/ 220) فهذا جائز، فقد حكم بالجواز بإعطاء الدراهم، وهذا ⁽⁷⁾ يدل على انعقاد البيع بالتعاطي من أحد الجانبين، وعن أبي يوسف رحمته في رجل قال لغيره: كيف تباع الحنطة؟ فقال: كل قفيز بدرهم، فقال: كلني خمسة ⁽⁸⁾ أفقرة، فكال، فذهب بها، قال: هذا بيع وعليه خمسة دراهم، هذه المسألة دليل على ⁽⁹⁾ انعقاد البيع بالإعطاء [و] ⁽¹⁰⁾ من أحد الجانبين أيضا ⁽¹¹⁾.

وفي نوادر ابن سماعه: عن ⁽¹²⁾ محمد رحمته إذ قال للقصاب: زن لي ما عندك من

(1) في (أ) وردت [إحدى].

(2) في (أ) وردت [سأتي].

(3) في (أ) وردت [وفي].

(4) في (أ) وردت [وكان].

(5) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [فهذا].

(8) في (ب) وردت [خمس].

(9) في (ب، ج) وردت [أن انعقاد].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) البابرتي، العناية شرح الهداية: 371 / 8، ابن مازة، المحيط البرهاني: 213 / 6.

(12) في (ب، ج) وردت [وعن].

للحم، أو قال: زن لي من هذا الجنب، أو [قال]⁽¹⁾: من هذا الفخذ على حساب ثلاثة أرطال بدرهم، [فوزن له (فلا خيار له)]⁽²⁾، في المجرد عن أبي حنيفة رحمته إذا قال للحام: كيف تبعه؟ قال: كل ثلاثة أرطال بدرهم]⁽³⁾ فقال: قد أخذت منك، زن لي، ثم بدا للحام أن لا يزن [ف]⁽⁴⁾ كله ذلك، وإن وزن قبل قبض المشتري كان لكل واحد الرجوع، فإن قبضه المشتري أو جعله البائع في وعاء المشتري بأمره تم البيع وعليه درهم، وهذه المسألة دليل على انعقاد البيع بالإعطاء من أحد الجانبين⁽⁵⁾.

وفي نوادر بن رستم: عن محمد رحمته: إذا قطع القصاب اللحم ووزن والمشتري ينظر ثم أبى أن يقبض له ذلك، حتى يقول: رضيت أو يقبض، رجل اشترى وقرا⁽⁶⁾ من آخر بثمانية درهم، ثم قال للبائع: انت بوفر آخر بهذا الثمن وألقه هنا، فجاء البائع بوفر آخر وألقى في ذلك الموضع، فهذا بيع وله أن يطالب⁽⁷⁾ الأمر بثمانية دراهم⁽⁸⁾. في النصاب والخلاصة: رجلان يمشيان قال أحدهما لآخر⁽⁹⁾: بعت منك بكذا، [وقال]⁽¹⁰⁾ الآخر بعدما مشى خطوة أو خطوتين [قال]:⁽¹¹⁾ اشتريت، صح، هكذا ذكره في النوادر، قال الصدر الشهيد رحمته في الفتاوى: وفي ظاهر الرواية لا يصح⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين القوسين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من كتب السادة الأحناف، لاقتضاء السياق له، ابن مازة، المحيط البرهاني: 214 / 6.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 214 / 6.

(6) وقر: الورق بالفتح: الثقل في الإذن. والورق بالكسر: الحمل. يقال: جاء يحمل رقره. وقد أقر بغيره وأكثر ما يستعمل الورق في حمل البغل والحمار، والوسق في حمل البعير. الصحاح: 2 / 848، ابن منظور، لسان العرب: 5 / 289، مادة (وقر).

(7) في (أ) وردت [يطلب].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 214 / 6.

(9) في (أ) وردت [الآخر].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) الزبيدي، الجوهرية النيرة: 2 / 198.

في الزاد: قوله: فإذا حصل الإيجاب والقبول لزم⁽¹⁾ البيع ولا خيار لأحد منهما إلا من عيب أو عدم رؤية، وهذا عندنا وعند الشافعي رحمهما خيار المجلس ثابت والصحيح قولنا لأنه بعدما تم فهو عقد بات تعلق [حق]⁽²⁾ كل واحد منهما به فلا يملك أحدهما فسخه وإبطاله بغير رضا صاحبه كما بعد الافتراق وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((المتبايعان بالخيار ما⁽³⁾ لم يفترقا))⁽⁴⁾ محمول على ما قبل إتمام الإيجاب والقبول أي إن شاء أنما وإن شاء تركا⁽⁵⁾.

م، قوله: والأعواض المشار إليها بإطلاقه يتناول الأثمان والسلع؛ لأن الإشارة كافية في الكل، إذ هي أبلغ أسباب التعريف⁽⁶⁾.

[في الذخيرة]⁽⁷⁾: قوله: جواز البيع، احترازا عن السلم؛ لأن معرفة مقدار رأس المال شرط فيه شرعية الأسباب لقطع المنازعات، فلما كان البيع⁽⁸⁾ يؤدي إلى المنازعة عاد على موضوعه بالنقض⁽⁹⁾.

ي، قوله: والأعواض المشار إليها [لا]⁽¹⁰⁾ يحتاج إلى معرفة مقدارها في جواز البيع، يريد بالأعواض كل شيء يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا، كالحنطة بالشعير،

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) في (أ) وردت [أو].

(4) عن عمر بن العاص رضي الله عنه، أخرجه ابن أبي داود في سننه: 316 / 9، برقم (2997)، باب في خيار المتبايعين، وفي مسند أحمد بن حنبل: 56 / 1، برقم (393)، باب مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال عنه شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(5) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 198، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 110، أسنى المطالب: 96 / 8.

(6) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 199، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6 / 259.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (ب) وردت [البيع].

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 507 وما بعدها، البابرتي، العناية شرح الهداية: 9 / 169، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 199.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

والثياب بالدواب [أ]⁽¹⁾ وبالثياب، أما ما لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلة كالحنطة بالحنطة، وغير ذلك من الأموال الربوية فإنه لا يجوز بيع أحدهما بالآخر، إلا أن يعلم تساويهما في المجلس، ولا عبرة بمعرفة التساوي بينهما⁽²⁾ بعد الافتراق عندنا، وقال زفر والشافعي رحمهما الله: جاز في الوجهين جميعا؛ لأن من أصلهما إذا بيع مما فيه الربا بجنسه مجازفة جاز البيع، [إلا]⁽³⁾ أن لا يعلم التفاضل بينهما، وعندنا لا يجوز أن لا يعلم التساوي في المجلس⁽⁴⁾.

قوله: والأثمان⁽⁵⁾ المطلقة لا تصح⁽⁶⁾، فهذا مثل قوله: بيعت هذا الشيء بثمن [أو]⁽⁷⁾ بما⁽⁸⁾ يساوي، فيقول الآخر: اشتريت.

قوله: إلا أن تكون⁽⁹⁾ معروفة⁽¹⁰⁾ القدر والصفة، فالقدر: أن يكون عددا معلوما كالعشرة والمائة، والصفة: أن تكون⁽¹¹⁾ جيدة أو وسطا أو رديئة⁽¹²⁾.

قوله: ومن أطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد، فهذا مثل قوله: بيعت هذا الثوب بعشرة دراهم أو بعشرة دنانير، [أو]⁽¹³⁾ في البلد دراهم ودنانير مختلفة، فإن⁽¹⁴⁾

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (ب، ج) وردت [منهما].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) الرومي، الينابيع: لوحة: 41، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 110 / 1، المرغيناني، بداية المبتدي: 130 / 1، النووي، المجموع: 241 / 10.

(5) في (ب) وردت [الأيمان].

(6) في (أ، ج) وردت [يصح].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (ب، ج) وردت [مما].

(9) في (أ) وردت [يكون].

(10) في (أ) وردت [معرفة].

(11) في (أ) وردت [يكون].

(12) الرومي، الينابيع: لوحة: 41، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 22 / 3، المرغيناني، بداية المبتدي: 130 / 1.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(14) في (ب، ج) وردت [فإنذا].

كان كذلك جاز البيع وتعين⁽¹⁾ الدراهم والدنانير التي يتعامل [الناس]⁽²⁾ بها [من]⁽³⁾ أهل البلد غالباً؛ لأن الظاهر من حالهم [أ] ⁽⁴⁾ أن لا يخرق [أ] ⁽⁵⁾ العادة الغالبة، ويكون المدعي بخلافهما متعتا مردود القول⁽⁶⁾.

هـ⁽⁷⁾، قوله: فإن كانت النقود مختلفة فالبيع فاسد إلا إن يبين⁽⁸⁾ أحدهما، وهذا إذا كان⁽⁹⁾ الكل في الزواج سواء؛ لأن الجهالة مفضية إلى المنازعة، إلى [أن]⁽¹⁰⁾ ترفع الجهالة بالبيان، أو يكون أحدهما أغلب وأروج فحينئذ يصرف إليه تحريماً للجواز، وهذا إذا كانت مختلفة في المالية، [فإن كانت]⁽¹¹⁾ سواء فيها كالثلاثي والثلاثي والنصرتي⁽¹²⁾ [اليوم ب] ⁽¹³⁾ سمرقند⁽¹⁴⁾ والاختلاف بين العدالي بفرغانة جاز البيع إذا أطلع اسم الدراهم، كذا قالوا، [و] ⁽¹⁵⁾ يصرف إلى ما قدر به من أي نوع كان؛ لأنه لا منازعة ولا اختلاف⁽¹⁶⁾ في⁽¹⁷⁾ المالية (أ/ 221)⁽¹⁸⁾.

(1) في (أ) وردت [يتعين].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) الرومي، الينابيع: لوحة: 41، الميداني، الباب: 1/ 110، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 22/ 3.

(7) في (ب) وردت [أ].

(8) في (أ) وردت [يبيّن].

(9) في (أ، ج) وردت [كانت].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [قانت] بدل ما بين المعقوفتين.

(12) في (أ) وردت [النصرتي].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) في (أ) وردت [سمرقند اليوم] بالتقديم والتأخير.

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(16) في (أ) وردت [والاختلاف].

(17) في (أ) وردت [وفي].

(18) الهداية شرح البداية: 22/ 3.

م، قوله: مجازفة، وهذا إذا باعه بخلاف جنسه، أما إذا باعه بجنسه مجازفة لا يجوز؛ لاحتمال الربا⁽¹⁾.

ه، قوله: وبإناء بعينه إلى آخر، لأن هذه الجهالة لا تفضي إلى المنازعة لما أنه يتعجل فيه التسليم فينذر هلاكه قبله بخلاف السلم؛ لأن التسليم فيه متأخر، والهلاك ليس بنادر قبله، فيتحقق المنازعة، وعن أبي حنيفة رحمته أنه لا يجوز فيه البيع أيضاً، والأول أصح وأظهر⁽²⁾.

ي، قوله: وبإناء بعينه لا يعرف مقداره أو بوزن حجر [بعينه]⁽³⁾ لا يعرف مقداره، وهذا الذي ذكرناه إنما هو ظاهر الرواية، ذكره في الأصل [من]⁽⁴⁾ غير خلاف، وروى⁽⁵⁾ حسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمته: أن البيع فاسدة بينهما، وعن أبي يوسف رحمته أنه كان يقول بهذا ثم رجع، وقال: كل إناء لا يحتمل الزيادة [مثل]⁽⁶⁾ أن يقول: بعت منك بملء هذه الطست، أو بملء هذه الإجانة، أو بوزن هذا الحجر جاز البيع، وإن كانت يحتمل الزيادة، مثل أن يبيع بكيل هذا الزنبيل، أو هذا الجراب، أو بوزن هذه البطيخة، أو هذا الطين، [لم يجوز]⁽⁷⁾، قال: إلا إنا نستحسن⁽⁸⁾ إذا قال كذا وكذا قرية من ماء بهذه القرية [أنه]⁽⁹⁾ يجوز⁽¹⁰⁾.

قوله: ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدينارهم [جاز البيع في قفيز]⁽¹¹⁾ واحد عند أبي حنيفة رحمته، فهنا ثلاث مسائل: أحدها⁽¹²⁾ هذه، والثانية: إذا باع قطع غنم كل شاة

(1) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 214، البائري، العناية شرح الهداية: 8/ 389.

(2) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 22، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 203.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(5) وردت في جميع النسخ [وروي].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (ب) وردت [لا يجوز] بدل ما بين المعقوفين.

(8) في (أ) وردت [إني أستحسن]، وفي (ج) وردت [إن أستحسن].

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(10) الرومي، المتابع: لوحة: 41، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 203.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (ب) وردت [أحديهما].

بدرهم، والثالثة: [إذا باع]⁽¹⁾ ثوباً مذارعة⁽²⁾ كل ذراع بدرهم ولم يسم جملة الذراعات⁽³⁾، أما الأول لو⁽⁴⁾ قال: بعت منك هذه الصبرة كل قفيز منهما بدرهم، أو كل قفيزين بدرهمين، أو كل ثلاثة أقفزة بثلاثة دراهم، قال أبو⁽⁵⁾ حنيفة رحمته: جاز البيع في القفيز الواحد بدرهم، وفي القفيزين بدرهمين، وفي الثلاثة أقفزة⁽⁶⁾ بثلاثة دراهم، ولا يجوز في الباقي، إلا أن يعلم المشتري جملة قفزاتها قبل الافتراق، فيتخير بين أن يأخذ كل قفيز بدرهم، [أو كل قفيزين بدرهمين]⁽⁷⁾ وبين أن يتركه ويلزمه [هـ]⁽⁸⁾ البيع في قفيز منها بدرهم، وفي قفيزين بدرهمين، وفي ثلاثة أقفزة بثلاثة دراهم، على⁽⁹⁾ ما به نطق عند العقد، وتخير في ذلك فإن علم به بعد الافتراق فسد البيع، وقالوا: جاز البيع في جميع الصبرة، سواء علم جملة قفزاتها في المجلس أو بعده، فإن لم يتازعا حتى كالهـ البائع أو بعضها وسلمها إلى المشتري لزم البيع في جميع ما يسلمه عند أبي حنيفة رحمته ويطل⁽¹⁰⁾ في الباقي، وعلى هذا الخلاف كل وزني ليس في تبعضه ضرر كالعسل والزيت وغيرها من الموزونات⁽¹¹⁾، وقال: بعت منك هذه الصبرة بمائة درهم، كل قفيز [بـ]⁽¹²⁾ درهم، ولم يسم جملة قفزان الصبرة، ولكن يسمى جملة الثمن.

ذكر الطحاوي في مختصره: أنه يجوز [وـ]⁽¹³⁾ جعل تسمية جملة الثمن كتسميته جميع⁽¹⁴⁾ المبيع، ولم يذكر هذا في الكتاب إلا أنه صحيح، فصار كأنه قال: بعت منك

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (أ) وردت [مذارع].

(3) في (أ، ب) وردت [الذراعات].

(4) في (ب) وردت [إذا].

(5) وردت في جميع النسخ [أبي].

(6) في (أ، ب) وردت [الأقفزة].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [ما].

(10) في (ب، ج) وردت [ويطل].

(11) في (أ) وردت [المونيات].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) في (أ، ج) وردت [جملة].

هذه الصبرة على أنها مائة قفيز بدرهم، فإن وجدها مائة قفيز أخذها بمائة درهم ولا خيار له، وإن وجدها زائدة فالزيادة للبايع، وإن وجدها ناقصة فهو بالخيار، إن شاء أخذها بحصتها من الثمن، وإن شاء تركها⁽¹⁾.

والثانية أن يقول: بعت⁽²⁾ منك هذا القطيع من الغنم كل شاة بدرهم، فإنه يفسد البيع في الجميع عند أبي حنيفة رحمته، و[قا]⁽³⁾ لا جاز البيع في جميعها، ولو قال: بعتكها على أنها مائة شاة بمائة درهم، فإن وجدها مائة فالبيع جائز في جميعها، وإن وجدها ناقصة لزمه كل شاة بدرهم، وله الخيار، وإن وجدها زائدة ففسد البيع في [ال]⁽⁴⁾ جميع فإن كان المبيع⁽⁵⁾ من العددي المتقارب كالبيض والجوز فحكمه حكم الكبلي والوزني على ما ذكرنا، ولو قال: بعت منك هذا القطيع [من]⁽⁶⁾ الغنم على أنها مائة شاة، كل شاتين بدرهم [ين]⁽⁷⁾ فسد البيع في قولهم جميعا، وإن⁽⁸⁾ كان قد وجدها مائة⁽⁹⁾.

وأما الثالثة [ة]⁽¹⁰⁾ إذا قال: بعت منك هذا الثوب كل ذراع بدرهم، أو كل ذراعين بدرهمين، أو كل ثلاثة أذرع بثلاثة دراهم، أو كان مكان الثوب أرضا، قال أبو حنيفة رحمته: لا يجوز البيع في شيء من ذلك إلا أن يعلم جملة الذرعان في المجلس وهو الصحيح، فيتخير⁽¹¹⁾، وإن تفرقا قبل العلم تأكد الفساد، وقالوا: يجوز البيع في الجميع،

(1) الرومي، البيائع: لوحة: 41، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 5 / 2، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 204 / 2، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 112 / 1.

(2) في (أ) وردت [بعتة].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (أ) وردت [لبيع]، وفي (ب) وردت [البيع].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(8) في (ب، ج) وردت [ولو].

(9) الرومي، البيائع: لوحة: 42، الزبيدي، نيبين الحقائق: 498 / 10، الكاساني، الصنائع: 183 / 11،

ابن مازة، المحيط البرهاني: 372 / 6.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (ب، ج) وردت [ويتخير].

كل ذراع [بما] ⁽¹⁾ سمي له من الثمن، ولا خيار [أ] ⁽²⁾ له كما قال ⁽³⁾ في الكيلبي والوزني، ولو قال: بعث منك هذا الثوب أو هذه الأرض على أنها عشرة أذرع [كل ذراع] ⁽⁴⁾ بدرهم، فوجدها عشرة لزمته [ب] ⁽⁵⁾ عشرة دراهم ولا خيار له، وإن وجدها خمسة عشرة ذراعاً فهو بالخيار، إن شاء أخذ الجميع كل ذراع بدرهم، وإن شاء تركها، وإن وجدها تسعة أذرع [أ] ⁽⁶⁾ وأقل أخذها بحصتها إن شاء، ولو كانت الزيادة أو النقصان دون الذراع، نحو أن يَجدها عشرة و ⁽⁷⁾ نصفاً أو تسعة ونصفاً، ذكر الاختلاف بين أصحابنا الثلاثة [ل] ⁽⁸⁾ [رحمهم الله] ⁽⁹⁾ في غير رواية الأصول، قال أبو حنيفة رحمته زيادة (أ/ 222) نصف ذراع كزيادة ذراع، والمشتري بالخيار إن شاء أخذها بأحد عشر درهماً وإن شاء تركها، ونقصان نصف ذراع كلا نقصان، وله الخيار إن شاء أخذها بعشرة دراهم وإن شاء تركها، ولا يسقط من الثمن شيء، وقال محمد رحمته: زيادة نصف ذراع كلا زيادة، فَيأخذها المشتري بجميع الثمن، ولا خيار له، ونقصان نصف ذراع كنقصان ذراع، وله الخيار إن شاء أخذها بتسعة وإن شاء تركها، وقال أبو يوسف رحمته: [في] ⁽¹⁰⁾ زيادة نصف ذراع يزداد على الثمن نصف درهم ⁽¹¹⁾، وله الخيار إن شاء أخذها بعشرة ونصف وإن شاء تركها، وفي نقصان نصف ذراع ينقص من الثمن نصف درهم، وله الخيار إن شاء أخذها [بتسعة ونصف] ⁽¹²⁾ وإن شاء تركها، وكذلك في جميع الذرعات كالخشب

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [لا قالاً].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [أ].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (ب) وردت [ذراع].

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

وغيره، وكذلك في كل⁽¹⁾ وزني في تبغيضه ضرر، كالإناء المصبوغ من الصفر والنحاس وغيرهما،

نحو أن يقول: بعث منك هذا الإناء على أنه عشرة أمناء بمائة درهم، فوجد⁽²⁾ ناقصا [أ]⁽³⁾ وزائدا سمي [الكل]⁽⁴⁾ ثمنا أو لم يسم⁽⁵⁾.

في الكبرى: قال: بعث منك عنب هذا الكرم كل وقر بكذا، فإن كان القر معلوما عندهم [أ]⁽⁶⁾ والعنب من جنس واحد، يجب أن يجوز في قر واحد عند أبي حنيفة رحمته، وعندهما يجوز في الكل بناء على مسألة معروفة، وهو ما إذا باع هذه الصبرة من الحنطة كل قفيز بدرهم، يجوز عند أبي حنيفة رحمته في قفيز واحد منها، وعندهما يجوز في الكل، وإن كان العنب أجناسا مختلفة يجب [أن]⁽⁷⁾ لا يجوز عند أبي حنيفة رحمته أصلا، وإن كان القر معروفا عندهم، وعندهما يجوز في الكل بناء على مسألة معروفة، وهي ما إذا باع هذا القطيع من الغنم كل شاة بدرهم، عند أبي حنيفة رحمته لا يجوز أصلا، وأما عندهما يجوز، وذكر الفقيه أبو الليث رحمته وجعل الجواب في الوجه الأول في الكل متفقا، وفي الوجه الثاني مختلفا فيه، وليس كذلك؛ لما قلنا، وأخذ الفقيه أبو الليث رحمته [في]⁽⁸⁾ هذه المسألة بقولهما تيسيرا على الناس، وبه يفتي⁽⁹⁾.

في الخلاصة: وأخذ الفقيه [أبو الليث رحمته]⁽¹⁰⁾ بقولهما تيسيرا للأمر [على الناس]⁽¹¹⁾ وعليه الفتوى⁽¹²⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [جميع].

(2) في (أ) وردت [فوجد].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(5) الرومي، الينابيع: لرحمة: 42، اللكنوي، الجامع الصغير: 337 / 1، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 206، الباهرني، العناية شرح الهداية: 398 / 8.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 326 / 6.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) المحيط البرهاني: 326 / 6.

ي، قوله: ومن باع أرضاً دخل ما فيها من النخل والشجر في البيع وإن لم يسمه، فجملة هذه لا يخلو⁽¹⁾ [إما أن يكون]⁽²⁾ بيع⁽³⁾ الأرض والكرم، أو⁽⁴⁾ بيع الدار والمنزل والبيت وذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكر، وذكر كل قليل وكثير هو فيها، أو ذكر واحدا منها، أما إذا باع الأرض والكرم⁽⁵⁾ ولم يذكر شيئا مما ذكرنا.

دخل في البيع ما ركب فيها للبقاء من [ال]⁽⁶⁾ أشجار و[ال]⁽⁷⁾ كروم و[ال]⁽⁸⁾ غروس و[ال]⁽⁹⁾ أبنية و[ال]⁽¹⁰⁾ حيطان ولا يدخل فيها ما كان من زرع ويقل وغيرهما كالثمار والعنب وما لم يركب فيها للبقاء، ولا يدخل أيضا ما كان فيها من حقوق من شرب ومسيل⁽¹¹⁾ ماء وطريق خاص في ملك إنسان، و[لو]⁽¹²⁾ قال: بعث منك بحقوقها، أو قال: بمرافقها، دخل في البيع بذكر الحقوق والمرافق ما كان غير داخل بدونها⁽¹³⁾، وذلك ثلاثة أشياء: الشرب، والمسيل، والطريق الخاص، والطريق ثلاثة: طريق إلى [ال]⁽¹⁴⁾ طريق الأعظم، وطريق إلى سكة⁽¹⁵⁾ غير نافذة، وطريق خاص في ملك إنسان⁽¹⁶⁾، أما الطريقان [أ]⁽¹⁷⁾ لا ولان يدخلان في البيع بغير ذكر الحقوق والمرافق،

(1) في (ب) وردت [يخير].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [بيع].

(4) في (أ) وردت [أن].

(5) في (ب، ج) وردت [الكرم].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) في (أ، ب) وردت [يسل].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (أ) وردت [بدونها].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(15) في (أ) وردت [مسكة].

(16) في (أ) وردت [امتان].

(17) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

وأما الطريق الخاص لا يدخل إلا بذكر الحقوق أو بذكر المرافق، وأما الزرع⁽¹⁾ والثمار لا يدخلان بذكر⁽²⁾ الحقوق والمرافق، ولو قال: بعثا منك بكل قليل وكثير هو فيها ومتها، فإنه ينظر إن [قال]⁽³⁾ في آخره من حقوقها أو قال من مرافقها صار كأنها ذكر الحقوق والمرافق خاصة، ولا يدخل الزرع⁽⁴⁾ والبقول والثمار في البيع، فإن لم يقل في آخره من حقوقها أو من مرافقها دخل فيها ما كان من حقوقها، والثمار والزرع⁽⁵⁾ وكل ما كان متصلا بها، و[ما كان]⁽⁶⁾ منفصلا عنها كالثمار المجذوة والزرع المحصورة⁽⁷⁾ والحب واللبن الموضوع لا يدخل في البيع إلا بشرط صحيح، ولو باع دارا ولم يذكر الحقوق والمرافق وكل قليل وكثير يدخل في البيع جميع ما كان فيها من بيوت ومنازل وعلو وسفل وجميع ما تجمعها، وتشتمل⁽⁸⁾ عليها الحدود الأربعة من المطبخ والمخبز والكنيف، ولا يدخل فيها ما⁽⁹⁾ كان من حقوقها من طريق لها خاص في ملك الإنسان⁽¹⁰⁾، وأما الطريق الذي إلى سكة غير نافذة أو إلى الطريق العام يدخل فيها كما ذكرناه في الأرض والكرم وما كان [من]⁽¹¹⁾ حقوقها، [من] ما⁽¹²⁾ سبل ماء الميزاب وموضع إلقاء الثلج في ملك خاص، فلا يدخل، والكنيف الشارع والجناح يدخل في البيع، [وأما الظلة إن كان مفتوحا إلى الدار، قال أبو حنيفة ~~جاءته~~: لا يدخل في البيع]⁽¹³⁾ وقالوا: يدخل في البيع، وإن لم يكن مفتوحا إلى الدار فلا

(1) في (ب، ج) وردت [الزرع].

(2) في (أ) وردت [يذكر].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (ب، ج) وردت [الزرع].

(5) في (ب، ج) وردت [الزرع].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(7) في (أ) وردت [المحصورة].

(8) في (أ) وردت [يشتمل].

(9) في (أ) وردت [من].

(10) في (ب، ج) وردت [إنسان].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

يدخل بالإجماع، وما كان (أ/ 223) لها من بستان فإنه ينظر، إن كان في الدار يدخل معها في البيع، وإن كان لضيق الدار ومفتحها إليه لا يدخل، وقال بعضهم: إن كان البستان صغيرا يدخل، وإن كان كبيرا لا يدخل، وقال بعضهم: يحكم في ذلك الثمن إن كان الثمن مقدار ما يصلح لهما [جميعا يدخل، وإن كان لا يصلح لهما]⁽¹⁾ لا يدخل، ولو قال: بحقوقها، أو قال: بكل قليل و⁽²⁾ كثير⁽³⁾ هو فيها ومنها، [و]⁽⁴⁾ ذكر في آخرها من حقوقها ومراقبتها أو لم يذكر يدخل الطريق الخاص، والمسيل، وموضع إلقاء الثلج، والظلة التي أحد جذوعها يعتمد على حائط هذه الدار، [و]⁽⁵⁾ طرفها الآخر يعتمد على حائط غيرها، أما إذا باع [بيتا]⁽⁶⁾ وسمى البيت يقع البيع على مبني مسقف عليه باب⁽⁷⁾. ويدخل في البيت حيطانه وسقفه، والباب والطريق⁽⁸⁾ يدخلان في البيع⁽⁹⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (ب) وردت [أو].

(3) في (أ) وردت [كثيرة].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) الرومي، النايح: لرحمة: 42، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 25 / 3، الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 20 / 2، البايوتي، العناية شرح الهداية: 418 / 8، الميداني، اللباب: 110 / 1، المرغيناني، بداية المبتدي: 131 / 1.

(8) في (ب، ج) وردت [الطريقان].

(9) يقع البيع على العين ومنافعها، ولذا كان من مقتضاه أحيانا أن يدخل في المبيع ماله صلة به، لتحقيق المنفعة المرادة منه، أو أن يقضي العرف بشمول المبيع لأشياء تدخل فيه ولو لم يصرح بذلك في العقد. كما أنها لا تفصل عنه لا بالاستثناء. فعند الحنفية يدخل في المبيع ما يلي: أ- ما يتناول مدلول اسم المبيع، بحيث يعتبر جزءا من أجزائه. فبيع الدار مثلا يدخل فيه غرفها، وبيع الخزانة يدخل فيه الأدراج. ب- ما لا يقبل الانفكاك عن المبيع بالنظر إلى الغرض من العقد عليه. فبيع القفل يدخل معه المفتاح. ج- ما كان متصلا بالمبيع اتصالا قرارا، بأن كان موضوعا على وجه الدوام، كبيع الدار تدخل فيه الأبواب والأحواض. د- ما جرى العرف ببيعته مع المبيع تابعا له. كالخطام بالنسبة للبعير. فالأصل أن هذه الأمور كلها ترجع إلى العرف، وهو يختلف باختلاف البلاد، فما جرى العرف في بلد بدخوله في البيع تبعا دخل فيه، وإن لم يجر هذا العرف في بلد آخر. وأما عند الشافعية والحنابلة: إن قال بعتك هذه الدار دخل فيها ما اتصل بها من

والطريق [الخاص]^(١) لا يدخل إلا بذكر الحقوق والمرافق، ويذكر^(٢) كل قليل وكثير هو فيه ومنه، وإن^(٣) كان على البيت علو لا يدخل العلو، وإن ذكر الحقوق والمرافق وذكر كل قليل وكثير هو فيه ومنه، وله أن يني على البيت علوا إن لم يكن له علو^(٤).

في الكبرى: إذا اشترى بيتا من منزل بحدوده وحقوقه، وصاحب المنزل يمنعه من^(٥) الدخول، ويأمره بفتح الباب إلى السكة، فإن بين له البائع طريقا معلوما ليس له منعه، وإن لم يبين [له البائع طريقا معلوما]^(٦) اختلف المشايخ فيه، منهم من قال: له منعه؛ لأن قوله بحقوقه^(٧) ينصرف إلى حقوق هذا البيت في السكة، حتى لا يمنع [عن]^(٨) المرور في السكة العظمى، ومنهم من قال: ليس له منعه وهو المختار؛ لأن الباب الأعظم دخل بذكر الحقوق^(٩).

الرُفوف المسمرة والخوابي والأجاجين المدفونة فيها، وكل ما اتصل بها اتصال استقرار لمصلحتها. ولا يدخل المنفصل عند الحائبة، وأحد وجهين عند الشافعية، فيدخل حجر الرحى السفلاتي إن كان متصلا، ولا يدخل الحجر القرقاني، ولا مثل دلو وحبل وبكرة ومفتاح. شرح المجلة مادة (218)، وحاشية ابن عابدين 27 / 4، والشرح الصغير 12 / 2، ومنح الجليل 2 / 497، والحطاب 4 / 280، وشرح الروض 2 / 129، وخيايا الزوايا ص 207، وابن قدامة، المغني 318 / 4، وكشاف القناع 3 / 173.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(٢) في (أ) وردت [ويذكر].

(٣) في (ب، ج) وردت [و].

(٤) الرومي، التبايع: لرحمة: 42.

(٥) في (أ، ج) وردت [عن].

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(٩) البابرتي، العناية شرح الهداية: 419 / 10، ابن مازة، المحيط البرهاني: 285 / 6.

هـ، [قوله: ⁽¹⁾] ومن باع نخلا ⁽²⁾ أو شجرا فيه ثمر فثمر [تأ] ⁽³⁾ له للبائع إلا أن يشترطها المبتاع ⁽⁴⁾، لقوله ﷺ: ((من اشترى أرضا فيها نخل فالثمرة للبائع إلا أن يشترط المبتاع)) ⁽⁵⁾، ولأن الاتصال وإن كان خلقه ⁽⁶⁾ فهو للقطع لا للبقاء كالزروع ⁽⁷⁾، ويقال للبائع: [اقطعها وسلم المبيع] ⁽⁸⁾، وكذا إذا كان فيها زرع ⁽⁹⁾، لأن ملك المشتري مشغول ⁽¹⁰⁾ بملك البائع، وكان عليه تفريغه ⁽¹¹⁾ وتسليمه، كما إذا كان فيه [أ] ⁽¹²⁾ متاع للمشتري، وقال الشافعي رحمه الله: يترك حتى يظهر صلاح الثمر ويستحصد الزرع؛ لأن الواجب إنما هو التسليم المعتاد، وفي العادة أن لا يقطع، فصار كما إذا انقضت مدة الإجارة وفي الأرض زرع قلنا ثملة ⁽¹³⁾: التسليم واجب أيضا حتى يترك بأجر وتسليم العوض [تسليم المعوض] ⁽¹⁴⁾، ولا فرق بينهما إذا كان الثمر ⁽¹⁵⁾ بحال له قيمة ⁽¹⁶⁾ أو لم يكن في الصحيح ويكرن في الحالين [المعوض] ⁽¹⁷⁾ للبائع؛ لأن بيعه يجوز في أصح

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (ب) وردت [نخلة].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [المتابع].

(5) عن سالم بن عبد الله عن أبيه رحمه الله، أخرجه الإمام البخاري: 205 / 8، برقم (2205)، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل، وفي صحيح مسلم: عن عبد الله بن عمر رحمه الله: 121 / 8، برقم (2854)، باب من باع نخلا عليها ثمر.

(6) في (أ) وردت [خلقته].

(7) في (ب) وردت [كالزروع]، وفي (ج) وردت [الزروع].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [زروع].

(10) في (أ) وردت [ومشغول] بزيادة الواو.

(11) في (أ) وردت [تفريغه عليه] بالتقديم والتأخير.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(15) في (أ) وردت [الثمرة].

(16) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(17) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

الروايات على ما ينه، فلا يدخل في بيع الشجر من غير ذكر، وأما إذا بيعت الأرض وقد بذر فيها صاحبها ولم تنبت⁽¹⁾ بعد لم يدخل فيه؛ لأنه مودع كالمتاع، ولو نبت ولم يصر له قيمة⁽²⁾ قد قيل: لا يدخل فيه⁽³⁾ [أ]⁽⁴⁾؛ لأنه مودع كالمتاع، وقد قيل: يدخل فيه، كان هذا بناء على الاختلاف في جواز بيعه⁽⁵⁾ [هـ] قبل أن يتناوله المسافر والتاجر⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

في⁽⁸⁾ الخلاصة: ولو نبت ولم يصر له قيمة فالصواب أنه يدخل فيه⁽⁹⁾، والصحيح أنه لا يدخل⁽¹⁰⁾.

هـ، قوله: ومن باع ثمرة⁽¹¹⁾.....

(1) في (أ) وردت [نبت].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ، ج) وردت [المتاجل].

(7) الهداية شرح البداية: 25 / 3، الزيلعي، الجوهرة النيرة: 211 / 2، البابرتي، العناية شرح الهداية: 8 /

419، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 110 / 1، الهيثمي، تحفة المحتاج: 377 / 18 وما

بعدها.

(8) في (ب) وردت [وفي].

(9) وردت [فيه] مكررة في نسخة (ب).

(10) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 25 / 3، المرغيناني، بداية العتلي: 131 / 1.

(11) يجوز باتفاق الفقهاء بيع الثمار وحدها منفردة عن الشجر، ولا يجوز بيعها إلا بعد بدو صلاحها

- مع اختلافهم في تفسير بدر الصلاح - هل هو ظهور النضج والحلاوة ونحو ذلك كما يقول

الجمهور، أو هو أمن العامة والفساد كما يقول الحنفية. ويجوز كذلك بيع الثمار بعد ظهورها،

وقبل بدر الصلاح بشرط القطع في الحال، وذلك إذا كان يتنع به، وهذا باتفاق، إلا أن المالكية

زادوا على ذلك شرطين أحدهما: أن يحتاج المتبايعان أو أحدهما للبيع. والثاني: أن لا يتمالأ

أكثر أهل البلد على الدخول في هذا البيع. فإن بيع الثمر قبل بدو الصلاح بشرط التيقية أو على

الإطلاق دون بيان جذ ولا تبقية فعند الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة) البيع باطل.

والحكم كذلك عند الحنفية إن شرط الترك، وإن لم يشترط قطعاً ولا تبقية فإنه يجوز باتفاق أهل

المذهب، إذا كان يتنع به. وعلى الصحيح إن كان لا يتنع به، لأنه مال متنع به في ثاني الحال.

[و] ⁽¹⁾ لم يبد ⁽²⁾ صلاحها أو قد بدا جاز البيع لأنه [مال] ⁽³⁾ متقوم، إما لكونه متفعلاً [به] ⁽⁴⁾ في الحال أو الثاني، وقد قيل: [لا يجوز قبل] ⁽⁵⁾ أن يبدو صلاحها، والأول أصح وعلى المشتري قطعها في الحال ⁽⁶⁾، تفريعاً لملك البائع، هذا إذا اشتراها مطلقاً أو [بـ] ⁽⁷⁾ شرط القطع.

[قوله] ⁽⁸⁾: فإن شرط تركها على النخل فسد البيع؛ لأنه شرط ⁽⁹⁾ لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير، إذ هو [صفقة] ⁽¹⁰⁾ في صفقة، وهو إعارة وإجارة في بيع، [وكذا بيع] ⁽¹¹⁾ الزرع بشرط الترك لما قلنا ⁽¹²⁾.
في الصغرى: ولو اشترى شجرة بشرط القطع يجوز، ولو اشترى بشرط القلع اختلفوا فيه، والصحيح أنه يجوز ⁽¹³⁾.

=

إن لم يكن متفعلاً به في الحال، فإن شرط الترك فسد البيع. فإن باع الثمرة مع الأصل جاز بالاتفاق، لأنها تكون تبعاً للأصل. الهداية 3/ 25، وجواهر الإكليل 2/ 60، ونهاية المحتاج 4/ 144، وابن قدامة، المغني 4/ 93. المجلة مادة (65).

- (1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (2) في (ب) وردت [يبدو]، وفي (ج) وردت [يبدو].
- (3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).
- (6) في (أ) وردت [الحال].
- (7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (8) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القُدوري: ص 79.

- (9) في (أ) وردت [مشروط].
- (10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).
- (11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (12) الهداية شرح البداية: 3/ 25، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 211، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 113.

- (13) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 211، السرخسي، المبسوط: 12/ 348.

في الخلاصة والذخيرة⁽¹⁾؛ وإن باع الزرع وهو بقل على أن يقطع⁽²⁾ المشتري ويرسل دابته فتأكل⁽³⁾ جاز، وكذا لو اشترى رطبة يقال [لها]⁽⁴⁾ بالفارسية: [سبست زاد]⁽⁵⁾، وهو على هذا هو المختار؛ لأنه شرط يقتضيه العقد، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمته، وفي فتاوى أبي الليث: من اشترى أشجارًا ليقطعها من وجه الأرض فلم يفعل حتى أتى على ذلك مدة وجاء أو ان الصيف فأراد المشتري أن يقطعها، فإن لم يكن في القطع ضرر بين بالأرض وأصول الأشجار له أن يقطع؛ لأنه تصرف في ملكه وإن كان فيه ضرر بين فليس له أن يقطع دفعًا للضرر عن صاحب الأرض وأصول الأشجار، وإذا لم يكن للمشتري ولاية القطع في هذه الصورة ماذا يصنع؟ اختلف المشايخ فيه قيل: يدفع صاحب الأرض قيمة الأشجار إلى مشتريها وتصير الأشجار له، واختلفوا فيما بينهم أنه يدفع قيمتها مقطوعة، أو قيمتها قائمة عامتهم على أنه يدفع قيمتها قائمـة⁽⁶⁾؛ لأنه يتملكها قائمة وهو الصحيح، وقيل: ينقض البيع بينهما في الأشجار. و[إي]⁽⁷⁾ رد صاحب الأرض على المشتري ما دفع إليه من ثمر الأشجار؛ لأنه عجز عن التسلم معني، وبه كان يفتي الفقيه أبو جعفر رحمته، واختاره⁽⁸⁾ الصدر الشهيد رحمه الله في واقعاته⁽⁹⁾.

(1) في (ب) وردت بالتقديم والتأخير [في الذخيرة والخلاصة].

(2) في (أ) وردت [لن يقع] بدل [أن يقطع].

(3) في (أ) وردت [تأكل].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين عبارة فارسية، وكلمة [سبست] لم يفهمها المترجم، وقد تكون من اللغة الفارسية القديمة، وكلمة [زاد] بمعنى: طعام.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [اختار].

(9) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 212، البابرتي، العناية شرح الهداية: 14/ 120، الشيباني، المبسوط: 117/ 2، ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 328، الكاساني، الصنائع: 10/ 97، الزيلعي، تبیین الحقائق: 16/ 213.

ي، قوله: (أ/ 224) ومن باع ثمرة لم يبد⁽¹⁾ صلاحها، أو قد بدا جاز البيع، يريد بقوله⁽²⁾: لم يبد⁽³⁾ صلاحها، أنه ظهرت لكنها لا يتنفع بها، وقد قال بعض مشايخنا **رحمته**: إنما⁽⁴⁾ يجوز بيع الثمرة⁽⁵⁾ إذا صارت بحال يتنفع بها على أي وجه كان، وهذا غير سديد، فإن محمد **رحمته** ذكر في كتاب الزكاة في باب العشر: لو باع الثمار حينما يطلع وتركها بإذن البائع حتى أدركت فالعشر على المشتري، وإن لم يكن الشراء جائزا حينما طلعت لما وجب عشرها على المشتري، وإنما وجب عليه لكونه مشتريا ثمرة موجودة، وهي بحال يتنفع بها في الحال، كمن اشترى ولد الجارية حينما ولد والمهر والجحش وجرو [ال]⁽⁶⁾ كلب وغير ذلك، ولو باع ثمرة بالغة وشرط تركها إلى وقت الجذاذ⁽⁷⁾ فالبيع فاسد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد **رحمته**: إذا تنهى عظمها ولم يبق إلا النضج فالبيع جائز استحسانا، ولو اشتراها ولم يبد صلاحها وشرط الترك إلى وقت الجذاذ⁽⁸⁾ فالبيع فاسد بالإجماع، وإن كان قد بدا فكذلك⁽⁹⁾ عندهما، خلافا لمحمد **رحمته** لتعامل الناس، ولو اشترى زرعاً وشرط الترك إلى وقت الحصاد فالبيع فاسد في قولهم جميعاً، وعن أبي يوسف **رحمته** من اشترى قصيلاً⁽¹⁰⁾ فتركه حتى صار حبا فهو لصاحب الأرض، وكذلك الرطبة إذا تركها حتى زادت⁽¹¹⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [يبد].

(2) في (ب، ج) وردت [به قوله].

(3) في (ب) وردت [يبد].

(4) في (ج) وردت [إنه].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) في (أ) وردت [الحداد].

(8) في (أ) وردت [الحداد].

(9) في (أ) وردت [هكذا].

(10) التفصيل: الذي تغلف به الدواب قصيلاً لسرعة اتصاله من رخصته. ابن منظور، لسان العرب:

11 / 557، مادة (قصيل).

(11) الرومي، النبايع: لوحة: 43، المبداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 1136، الكاساني، الصنائع:

11 / 72، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 131.

في الزاد: [قوله]⁽¹⁾: «ومن باع ثمرة [أو]⁽²⁾ لم يبد صلاحها [أو قد بدا]⁽³⁾ جاز البيع، اعلم أن بيع الثمار قبل أن يصر⁽⁴⁾ متفعاً به لا يجوز؛ لأنه إذا كان بحيث لا يصلح لتناول بني آدم وعلف⁽⁵⁾ الدواب فهو ليس بمال متقوم، فإن [صار]⁽⁶⁾ متفعاً به ولكن لم يبد صلاحها بعد أن كان لا يؤمن العاهة والفساد عليه، فإن اشتراه شرط القطع يجوز، وإن اشتراه بشرط الترك لا يجوز، وإن⁽⁷⁾ اشتراه مطلقاً يجوز عندنا؛ لأن مطلق العقد يقتضي تسليم المعقود عليه في الحال، فهذا وشرط القطع سواء، وما روي: أن النبي ﷺ (نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها؛ [أو حتى ترهوا]⁽⁸⁾، أو حتى أمن⁽⁹⁾ العاهة)⁽¹⁰⁾، تأويله عندنا: البيع بشرط [الترك]⁽¹¹⁾ بدليل [قوله ﷺ]⁽¹²⁾: «(أرأيت لو أذهب الله [تعالى]⁽¹³⁾ الثمرة بم⁽¹⁴⁾ يستحل أحدكم مال أخيه؟)»⁽¹⁵⁾ وإنما يتوهم إذا اشترى بشرط الترك إلى أن يبدو صلاحها⁽¹⁶⁾، فأما إذا اشتراها بعدما بدا صلاحها إلا

(1) ما بين المعقوفين غير مثبتة في جميع النسخ، ولعله تصحيف من التاسع، مختصر القدوري: ص 79.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (ب، ج) وردت [تصير].

(5) في (أ) وردت [علف].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) في (ب، ج) وردت [إذا].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ) إلا كلمة [عليه] فمبني.

(9) في (أ) وردت [أو أمن العاهة].

(10) عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: 5/ 341، برقم (1391)، باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرع.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(13) ما بين المعقوفين غير مثبت في (ب، ج).

(14) في (أ) وردت [ثم]، وفي (ج) وردت [بما].

(15) عن أنس رضي الله عنه، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: 7/ 439، برقم (2056)، باب بيع المخاضرة، وفي صحيح الإمام مسلم: 8/ 183، برقم (2906)، باب وضع الجوائح.

(16) في (ب) وردت [صلاحها].

أنها لم تدرك⁽¹⁾ بعد بشرط القطع جاز وكذلك مطلقا، ويؤمر بالقطع عندنا، وعند الشافعي ^{حيث} تركها إلى وقت الإدراك فعنده المتعارف⁽²⁾ وعندنا بمقتضى مطلق العقد، وإن اشترأها بشرط الترك فسد عندنا، وجاز عنده فإن تنأى عظم الثمار ولم يبق إلا النضج فإن اشترى بشرط القطع أو مطلقا يجوز، وإن اشترأها بشرط الترك فسد العقد عند أبي حنيفة وأبي يوسف ^{حيث} قياسا، و[جاز]⁽³⁾ عند محمد ^{حيث} استحسانا⁽⁴⁾.

[مسائل]

* وإذا صار بعض الثمار متفعلا به، ولم يخرج البعض بعد أو لم يصير⁽⁵⁾ متفعلا به، كالتين والرمان ونحوهما، فاشترى الكل، فظاهر المذهب أن لا يجوز هذا⁽⁶⁾ العقد عندنا، لأن هذا جمع [في العقد]⁽⁷⁾ [بين]⁽⁸⁾ الذي يجوز فيه العقد والذي لا يجوز فيه العقد، وحصة كل واحد منهما غير معلوم، فيفسد، وإن كان الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة عبد العزيز بن أحمد الحلواني يفتي بجمع⁽⁹⁾ البيع في الثمار والباذنجان والبطيخ وغير ذلك، وهكذا حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل [رحمه الله]⁽¹¹⁾ قال: إنه جعل الموجود أصلا وما يحدث بعد ذلك تبعا استحسانا⁽¹²⁾؛ لتعامل الناس في بيع الثمار والكرم بهذه الصفة، وفي نزع الناس عن عاداتهم حرج ظاهر، وكان الشيخ

(1) في (أ، ج) وردت [يدرك].

(2) في (ب، ج) وردت [للتعارف].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) السرخسي، المبسوط: 15 / 179، الماوردي، الحارثي في فقه الشافعي: 5 / 166.

(5) وردت في جميع النسخ [يصير].

(6) في (أ) وردت [هذه].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) في (أ، ج) وردت [يجوز].

(10) في (أ) وردت [أبو].

(11) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(12) في (ب، ج) وردت [استحسن].

الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمته الله يقول: القول الأول عندي أصح، لأنها إنما نصير إلى هذا⁽¹⁾ الطريق عند تحقيق الضرورة ولا ضرورة في البطيخ والباذنجان؛ لأنه يمكنه أن يشتري أصولها حتى يكون ما يحدث في ملك المشتري، وفي الثمار يمكنه⁽²⁾ أن يشتري الموجود بجميع الثمن، ويحل للبائع⁽³⁾ الانتفاع بما يحدث، فيحصل مقصودهما بهذا الطريق⁽⁴⁾.

• في الذخيرة: إذا باع شجراً وعليه [ثمر]⁽⁵⁾ قد أدرك أو لم يدرك جاز، وعلى البائع قطع الثمر من الساعة؛ لأن المشتري يملك الشجر، فيجبر [المشتري]⁽⁶⁾ البائع على تسليمه⁽⁷⁾ [أ] فارغة، وكذلك لو أوصى بنخلة لرجل وعليه ثمر ثم مات الموصي أجبر الورثة على قطع البسر⁽⁸⁾، وهو المختار من الرواية.

• من اشترى ثمار بستان على ما هو العرف، ويقال بالفارسية [ثمر البستان]⁽⁹⁾، وبعض الثمار قد خرج وبعضها لم يخرج بعد، هل يجوز هذا البيع؟ ظاهر المذهب أنه لا يجوز، و⁽¹⁰⁾ كان شمس الأئمة الحلواني يفتي بجوازه في الثمار والباذنجان والبطيخ وغير ذلك، وكان يزعم أنه مروى عن أصحابنا [رحمهم الله تعالى]⁽¹¹⁾، وهكذا عن الشيخ الإمام الأجل⁽¹²⁾ أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله أنه كان يفتي

(1) في (أ) وردت [هذه].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) طمست هذه اللفظة من نسخة (أ) فليست مفهومة.

(4) السرخسي، المبسوط: 15 / 181.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(8) البسر: أوله طلع، ثم خلل، ثم بلح، ثم بسر، ثم رطب، ثم تمر. الواحدة بسرة وبسرة، والجمع يبرات ويسرات. وأبسر النخل: صار ما عليه يسرا. ويقال للشمس في أول طلوعها بسرة. الصحاح: 2 / 589، مادة (سر).

(9) ما بين المعقوفين وردت عبارة فارسية [بر باغ]، وما أثبتناه تم ترجمته من قبل مترجم.

(10) في (أ) وردت [فكان].

(11) ما بين المعقوفين غير مثبت في نسخة (أ).

(12) في (ب) وردت [الجليل].

بجواز هذا البيع، وكان يقول: يدخل الموجود أصلاً في هذا العقد، وما يحدث بعد ذلك تبعاً، ولهذا⁽¹⁾ شرط أن يكون (أ/ 225) الخارج أكثر؛ لأن الأقل يجعل تبعاً للأكثر، وقد روي [عن محمد رحمه الله]⁽²⁾ في بيع الورد على الأشجار أنه يجوز، ومعلوم أن⁽³⁾ الورد لا يخرج جملة، ولكن⁽⁴⁾ يتلاحق البعض ببعض، قال شمس الأئمة السرخسي رحمته: والأصح عندي أنه لا يجوز هذا البيع؛ لأن المصير⁽⁵⁾ إلى هذا الطريق إنما يكون عند الضرورة، [ولا ضرورة]⁽⁶⁾ [هـ]⁽⁷⁾ [هنا؛ لأنه]⁽⁸⁾ يمكنه أن يبيع أصول هذه الأشياء مع ما فيها من الثمرة إذا اشترى [...] ⁽⁹⁾ إنزال⁽¹⁰⁾ الكرم وبعض الثمار صار متفعلاً [...] ⁽¹¹⁾ لا شك أن هذا الشراء⁽¹²⁾ جائز على⁽¹³⁾ قول من [قال بجواز شراء الثمار قبل أن يصير متفعلاً، ومن قال بأن شراء الثمار قبل أن يصير متفعلاً]⁽¹⁴⁾ لا يجوز اختلفوا فيما بينهم، قال شمس الأئمة السرخسي رحمته: والأصح عندي أنه لا يجوز، وطريقه ما قلنا، وفي فتاوى أهل سمرقند: إذا اشترى أنزال الكرم بعضه ني وبعضه قد أنضج، [فإن

(1) في (ب، ج) وردت [هكذا].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [لأن].

(4) في (أ) وردت [لكره].

(5) في (أ) وردت [المصيرة].

(6) في (أ) وردت [والضرورة] بدل ما بين المعقوفين.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت زيادة [لا يجوز اختلفوا فيما] بدل النقاط، والمثبت من المحيط البرهاني، لاقتضاء السياق: 323 / 6.

(10) في (أ) وردت [أنزال].

(11) في (أ) وردت زيادة [والبعض لأنه] بدل النقاط، والمثبت من المحيط البرهاني، لاقتضاء السياق: 323 / 6.

(12) في (أ) وردت [الشري]، وفي (ب) وردت [الشرط].

(13) في (ب، ج) وردت [وعلى].

(14) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

كان كل نوع بعضه ني وبعضه قد أنضج⁽¹⁾ جاز، وإن كان بعض الأنواع نيا والبعض قد أنضج لا يجوز؛ لأن المجوز هو العرف ولا عرف ههنا، وقد قيل: الصحيح أنه [...] ⁽²⁾ يجوز في الوجهين ⁽³⁾.

* وفي متفرقات شمس الأوزجندی [رحمه الله] ⁽⁴⁾: أن يبيع الثمار على رؤوس الأشجار قبل أن يبدو ⁽⁵⁾ صلاحها لا يجوز، وبعدما بدا [صلاحها] ⁽⁶⁾ يجوز.
[وفسر] ⁽⁷⁾ بدو ⁽⁸⁾ الصلاح بصيرورته متفعاً [به]، و⁽⁹⁾ قال: ولا يشترط النضج إلا في الكمثري [والجوز والخوخ؛ لأن هذه الأشياء غير متفع بها من حيث الأكل قبل النضج، وهذا ليس بصواب في الكمثري] ⁽¹⁰⁾؛ لأن قبل النضج يتفع بها من حيث إعلاف الدواب، والصحيح أنه يجوز في هذه المسائل وإن لم يكن متفعاً به ⁽¹¹⁾ في الحال ⁽¹²⁾.

* في الكبرى: باع شجرة بشرط القطع من وجه الأرض، أو من الأصل، فله أن يقطع كما شرط؛ لأن الرقء بالشرط واجب، وإن لم يبين شيئاً يقطع من الأصل؛ لأنه باع الشجرة والشجرة ⁽¹³⁾ [ع] اسم لجميعها، وهل يدخل ما تحتها من الأرض تحت البيع؟ ههنا ثلاث مسائل: البيع والقسمة والإقرار في البيع روايتان، المختار أنه يدخل في

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (ب، ج) وردت زيادة [لا] بدل النقاط، والمثبت من المحيط البرهاني، لاقتضاء السياق: 6/ 323.

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 323.

(4) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(5) في (أ) وردت [يبدو].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ج) وردت [به].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) في (أ) وردت [يها].

(12) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 2/ 91، ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 324.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

القسمة، والإقرار يدخل [ب] ⁽¹⁾الاتفاق، ومتى دخل يدخل يقدر غلط الشجرة وقت البيع والقسمة والإقرار، حتى لو زادت الشجرة غلظا تحت الأرض كان لصاحب الأرض أن ينحت، ولا يدخل من [تحت] ⁽²⁾الأرض ما يتأهي إليه العروق والأغصان، وعليه الفتوى، وهو المختار، بخلاف ما قاله أبو القاسم الصقار ⁽³⁾أنه يدخل مقدار دائرة الأغصان ⁽⁴⁾.

ي، قوله: ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثنى منها أرطالا معلومة، يريد [به] ⁽⁴⁾إذا باعها على رأس الشجرة، أما لو كان مجذوزا موضوعا على الأرض فباع الكل إلا صاعا منها [يجوز] ⁽⁵⁾هكذا ذكر في شرح الطحاوي، وأصل فيه أصلا وقال: إذا استثنى من المعقود ما يجوز إفراده بالعقد جاز البيع في المستثنى منه، وإذا استثنى ما لا يجوز إفراده بالعقد بطل البيع، وبيانه: إذ قال: بعث منك هذه الصبرة إلا قفيزا منها. فالبيع جائز في جميع الصبرة، إلا [في] ⁽⁶⁾قفيز منها؛ لأنه لو [أفرد] ⁽⁷⁾القفيز من الصبرة جاز بمثله ⁽⁸⁾. لو قال: بعث منك هذا القطيع من الغنم إلا شاة منها بغير عينها، فالبيع فاسد؛ لأنه لو باع شاة من جملة الغنم بغير عينها لا يجوز، ثم قال: وههنا إذا باع الثمرة على رؤوس النخل إلا صاعا [منها] ⁽⁹⁾وجب أن يجوز؛ لأن المستثنى معلوم، كما إذا كان الثمر مجذوما موضوعا فباع الكل إلا صاعا منها، وروى الحسن بن زياد رحمه الله أنه قال: [لا] ⁽¹⁰⁾يجوز بيع الثمر إلا صاعا منها، وهكذا قال الطحاوي [رحمه الله] ⁽¹¹⁾ ⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 287/6.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب)، وفي (ج) وردت [أنفرد].

(8) في (أ) وردت [ومثله].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(12) الرومي، اليتابع: لوحة: 43، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 7/2، البابرتي، العناية شرح

الهداية: 431/8، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 110/1، المرغيناني، الهداية شرح البداية:

26/3، الكاساني، المتأنع: 239/11.

هـ [قوله]⁽¹⁾ ويجوز بيع الحنطة في سنبلها والباقلاء⁽²⁾ في قشرها، وكذلك الأرز والسمسم، وقال الشافعي رحمه الله: إنه⁽³⁾ لا يجوز بيع الباقلاء الأخضر، وكذا الجوز واللوز والفستق في قشره عنده، و[...]⁽⁴⁾ له في بيع السنبل، قولان، وعندنا يجوز ذلك كله؛ لأن المعقود عليه مستور بما لا منفعة فيه فأشبهه تراب الصاغة إذا بيع⁽⁵⁾ بجنسه، ولنا أن ما روي عن النبي ﷺ: (أنه نهى عن بيع النخل حتى يزهر، وعن بيع السنبل حتى تبيض ويأمن العاهة)⁽⁶⁾، ولأنه حب متفع به، فيجوز⁽⁷⁾ بيعه في سنبله، كالشعير، والجامع كونه مالا متقوما بخلاف تراب الصاغة.

لأنه إنما⁽⁸⁾ لا يجوز بيعه بجنسه لاحتمال الربا، حتى لو باع [هـ]⁽⁹⁾ بخلاف جنسه جاز، وفي مسألتنا⁽¹⁰⁾ لو باعه بجنسه لا يجوز أيضا؛ لشبهة الربا، لأنه لا يدري قدر ما في السنابل⁽¹¹⁾.

في الكبرى: ولو اشترى حنطة في سنبلها جاز، وعلى البائع تخليصها⁽¹²⁾ بالكدس والتذرية، ودفعها إلى المشتري، [و]⁽¹³⁾ هو المختار؛ لأنه من التسليم⁽¹⁴⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (أ، ج) وردت [الباقلي].

(3) في (أ) وردت [أ].

(4) في (ب، ج) وردت زيادة [كذلك] بدل النقاط، ولم ترد في الهداية: 26 / 3.

(5) في (أ) وردت [باع].

(6) عن ابن عمر رحمه الله، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: 498 / 7، برقم (2090)، باب السلم في النخل.

(7) في (أ) وردت [ويجزأ].

(8) في (أ) وردت [بما].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(10) في (أ) وردت [استأ].

(11) الهداية شرح البداية: 26 / 3، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 214، البابري، العناية شرح الهداية: 436 / 8، السرخسي، المبسوط: 11 / 335، ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 369، التتوي، المجموع: 9 / 305.

(12) في (أ) وردت [تحصيلها]، وفي (ب) وردت [تحصيلها]، ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 271.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) السرخسي، المبسوط: 11 / 335، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6 / 294.

« رجل باع خلاً في دُنْ، وخلقى بينه وبين المشتري في دار نفسه، وختم المشتري على الدن وتركه في الدار على حاله ثم هلك الخل، فهو من مال المشتري، [و] ⁽¹⁾ هو المختار؛ [و] ⁽²⁾ لأن المشتري صار قابضاً و(أ/ 226) صار ك[أن] ⁽³⁾ البائع أعار منه الدار والدن جميعاً بمنزلة من اشترى من أحد حنطة، ثم قال للبائع كليها في غارتك، فكال والمشتري حاضر [صار] ⁽⁴⁾ قابضاً ⁽⁵⁾.

« دفع أرضه إلى رجل معاملة بالنصف، على أن يغرس فيها فغرس، ثم باع صاحب الأرض أرضه ونصيبه من الأغراس بعد مضي المدة صح، فلو باع المشتري من آخر فسد البيع؛ لأنه باع قبل القبض لأنه [أ] ⁽⁶⁾ مشغول [ب] ⁽⁷⁾ بنصيب العامل، هكذا ذكر في الكتاب، وهذا يجب أن يكون على قول محمد ⁽⁸⁾، أما على قولهما يصح؛ لأن البيع العقار قبل القبض جائز عندهما، وعليه الفتوى ⁽⁸⁾.

ي، قوله: ومن باع داراً دخل في البيع مفاتيح إغلائها، يريد به مفاتيح الإغلاق المركبة على أبواب الدار ⁽⁹⁾.

في الخلاصة والذخيرة والنصاب: [و] ⁽¹⁰⁾ لو باع حائزاً دخل ألواح الحائز في البيع، سواء باع الحائز بمراقبها أو لا، هو ⁽¹¹⁾ المختار وعليه الفتوى ⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 230.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) السرخسي، المبسوط: 26/ 424.

(9) الرومي، النايب: لوحة: 43، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 114، المرغيناني، بداية

المبتدئ: 1/ 131، ابن الهمام: شرح فتح القدير: 6/ 295.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) في (ب، ج) وردت [وهو].

(12) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 287.

هـ قوله: وأجرة الكيال وناقذ الثمن على البائع، أما الكيل فلا بد منه التسليم وهو على البائع، وهذا إذا بيع مكايلة، وكذا على هذا أجرة الوزان والعداد والذراع، وأما⁽¹⁾ النقد فالمذكور رواية ابن رستم عن محمد [رحمهما الله]⁽²⁾؛ لأن النقد يكون بعد التسليم، ألا ترى أنه بعد الوزن والبائع⁽³⁾ هو المحتاج⁽⁴⁾ إليه ليميز ما تعلق به حقه من غيره، أو ليعرف المعيب⁽⁵⁾ ليرده، وفي رواية ابن سماعة ~~عن~~ علي المشتري؛ لأنه يحتاج إلى التسليم الجيد المقدر به، والجودة تعرف⁽⁶⁾ بالنقد، كما يعرف القدر بالوزن فيكون عليه⁽⁷⁾.

قوله: وأجرة وزان⁽⁸⁾ الثمن على المشتري، لما بينا⁽⁹⁾ هو المحتاج إلى تسليم الثمن، وبالوزن يتحقق التسليم⁽¹⁰⁾.

في السراجية: أجرة الناقد على البائع، وأجرة وزان⁽¹¹⁾ الثمن على المشتري، وهو المختار⁽¹²⁾.

في اللخيرية: إذا كان في الأرض زرع بين رب الأرض وبين الأكار⁽¹³⁾، فباع صاحب

(1) في (أ) وردت [فأما].

(2) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(3) في (ب، ج) وردت [البيع].

(4) في (ب، ج) وردت [المختار].

(5) في (أ) وردت [العيب].

(6) في (أ) وردت [يعرف].

(7) الهداية شرح البداية: 3 / 27، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 214، البائري، العناية شرح الهداية: 8 / 440، المبدائي، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 110، السرخسي، المبسوط: 1 / 310.

(8) في (أ) وردت [وزن].

(9) في (أ) وردت [يته].

(10) المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 131، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6 / 296.

(11) في (أ) وردت [وزن].

(12) الأوسي، السراجية: ص 440، ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 270.

(13) الأكار: الأكرة بالضم الحفرة في الأرض يجتمع فيها الماء فيغرف صافيا وأكر يأكُر أكرًا وتأكُر أكرًا حفر أكرة، والأكار الزراع، وفي الاصطلاح الأكار هو: الفلاح، ابن منظور، لسان العرب: 4 / 26، مادة (أكـ)، الزبيدي، تبيين الحقائق: 7 / 197.

الأرض [منع]⁽¹⁾ حصة من الزراع⁽²⁾، وأجاز المزارع البيع أخذ المشتري الأرض وحصة رب الأرض من الزرع بجميع الثمن، وإن لم يجز فالمشتري بالخيار، وإن أراد المزارع أن يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح أنه ليس له ذلك⁽³⁾.

مسائل القبض⁽⁴⁾ والاستيلاء⁽⁵⁾ والمؤنة⁽⁶⁾

في الصغرى: [إذا]⁽⁷⁾ دهنًا ودفع دبه ليزن فيها، فوزن الدهن والثلث⁽⁸⁾ غير معين لا

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ) وردت [الذرع].

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 330 / 6.

(4) من معاني القبض لغة: تناول الشيء بجميع الكف، ومنه قبض السيف وغيره، ويقال: قبض المال، أي أخذه، ومن معانيه: الإمساك عن الشيء، يقال: قبض يده عن الشيء أي جمعها قبل تناوله، ويقال: هذا الشيء في قبضة فلان، أي في ملكه وتصرفه، وقد يكتى بالقبض عن الموت. فيقال: قبض فلان، أي مات، فهو مقبوض. وفي الاصطلاح: هو حيازة الشيء والتمكّن منه، سواء أكان مما يمكن تناوله باليد أم لم يمكن. المعجم الوسيط: 711 / 2، والمغرب للمطرزي: 230 / 4، مادة (ق ب ض)، الكاساني، الصنائع: 119 / 11، القوانين الفقهية لابن جزي ص 328 ط. الدار العربية للكتاب.

(5) السوم: عرض السلعة على البيع، يقال: سمت بالسلعة أسوم بها سوماً، وسمرت واستمرت بها وعليها؛ غالباً، ويقال: سمت فلاناً سلعتي سوماً؛ إذا قلت: أناخذها بكذا من الثمن. والمساومة: المجاذبة بين البائع والمشتري على السلعة وفضل ثمنها. والسوام والسائمة: الأتعام الراعية. والفقهاء يستعملون لفظ السوم بمعنى الرعي في الكلاً المباح في باب الزكاة، وبمعنى عرض البائع سلعته بثمن ما يطلبه من يرغب في شرائها بثمن دونه. الزبيدي، تاج العروس: ص 7770، مادة (س)، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 275 / 2.

(6) المؤنة - بهمزة ساكنة - في اللغة: الثقل، والمثونة مثله، والمثونة: القوت. والمؤنة عند الفقهاء: الكلفة، أي ما يتكلفه الإنسان من نفقة ونحوها. وكثيراً ما يعبر الفقهاء عن النفقة بالمؤنة وعن المؤنة بالنفقة. وصرح بعضهم بأن المؤنة أعم من النفقة، لأن المؤنة في اللغة: القيام. بالكفاية قوتاً أو غيره، والإنفاق النفقة بل ذو القوت فقط. والفقهاء يعقدون باباً خاصاً للنفقة ويقصدون بها نفقة الزوجة والأقارب والمماليك، فيقولون: أسباب النفقة ثلاثة: النكاح والقرابة والملك، المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 38 / 5، مادة (م أ ن). فتح القدير 434 / 5، والفتاوى الهندية 372 / 4.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ب) وردت [الدهن].

يصير المشتري قابضاً ولا مشترياً، [سواء] ⁽¹⁾ وزن بحضرت [المشتري] ⁽²⁾ أو غيبته؛ لأنه لا يصير مشترياً بالشراء الأول؛ لأنه لم يصح، ولا بالتعاطي؛ لأن التعاطي ⁽³⁾ يفتقر إلى القبض والقبض لم يوجد من المشتري؛ لأنه إما أن يصير قابضاً بالتخلية، بأن قال: خلّيت لا وجه إليه؛ لأن التخلية لم تصح في دار البائع، أو بأن يصير وزن البائع كوزنه لا وجه إليه؛ لأن الأمر لم يصح فإذا قبض الآن صار مشترياً قابضاً، لكن لا يحل له التصرف عند [بعض] ⁽⁴⁾ المشايخ [حيث] ⁽⁵⁾، وإليه مال الشيخ الإمام مسعود الكتاني ⁽⁶⁾ [حيث] ⁽⁷⁾ لكن لو هلك يهلك على المشتري بلا خلاف، وصار المشتري قابضاً وإن وزن بغية المشتري، ذكر بعض المتقدمين في شرح الجامع الصغير أن المشتري لا يصير قابضاً، والصحيح أنه يصير قابضاً، قال شمس الأئمة الحلواني ⁽⁸⁾: ذكر في النوازل: أن الرجل إذا باع ضيعة وخلّى بينهما وبين المشتري، إن كان بالقرب من الضيعة يصير المشتري قابضاً، [وإن كان يبعد عنها لا يصير قابضاً] ⁽⁸⁾، قال ⁽⁹⁾: والناس عن هذا غافلون، فإنهم يشترون الضيعة في السواد، ويقرون بالقبض والتسليم في المصر، وذلك مما لا يصح به القبض إلا رواية شاذة عن أبي يوسف ⁽¹⁰⁾، قال:

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) في (أ) وردت [التعاطي].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(6) مسعود بن الحسن بن الحسين بن محمد بن إبراهيم الكشاني والد محمد تقدم أبو سعد ركن الدين الخطيب روى عن الشيخ سيف الدين أبي محمد عبد الله بن علي الكندي والخطيب أبي نصر محمد بن الحسن الباهلي وشمس الأئمة السرخسي روى عنه الإمام الصدر الشهيد حسان الدين أبو المعالي عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة والشيخ ظهير الدين أبو المحاسن الحسن ابن علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق بن أبي نصر المرغيناني قال أبو سعد في الأنساب وروى لنا عنه يبخاري ابنه محمد الكشاني ومحمود بن أحمد بن الفرج الساعرجي بسمرقند وجماعة سواهما مات سنة عشرين وخمسمائة له ثلاث وسبعون سنة. القرشي، الجوهرة المضية: 2/ 186.

(7) ما بين المعقوفين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

ولا يؤخذ بتلك الرواية ولا يعمل بها، وقعت واقعة الفتوى أن رجلاً اشترى بقرة من رجل وهي في المرعى، فقال له البائع: اذهب واقبض البقرة، فإن كانت⁽¹⁾ برأي العين بحيث يمكن الإشارة⁽²⁾ إليها فهذا قبض، وإلا فلا، وهذا الجواب ليس بصحيح؛ فالصحيح أن البقرة إذا كانت بقربهما بحيث يمكن المشتري من قبضها لو أراد فهو قبض⁽³⁾.

في النصاب: والمقبوض على سوم الشراء إنما يكون مضموناً إذا كان الثمن مسمى، نص عليه الفقيه رحمته الله في العيون، فإنه ذكر وقال: إذا قال: اذهب بهذا الثوب فإن رضيته اشتريته فهلك لا يضمن، ولو قال: إن رضيه اشتريته بعشرة فهلك ضمن قيمته، وعليه الفتوى⁽⁴⁾.

في الذخيرة: وإذا⁽⁵⁾ أخذ من رجل ثوباً وقال: اذهب به فإن رضيته [اشتريته، فذهب به وضاع⁽⁶⁾ الثوب فلا شيء عليه، ولو قال [إن]⁽⁷⁾ رضيته⁽⁸⁾ أخذته بعشرة فضاع⁽⁹⁾ فهو ضامن من قيمته، بناء على أن المقبوض على سوم⁽¹⁰⁾ الشراء [إنما يكون]⁽¹¹⁾ مضموناً بالقيمة إذا كان الثمن مسمى، وفي الأمالي برواية أبي سليمان عن أبي يوسف رحمته الله أن المقبوض على سوم الشراء مضمون بالثمن⁽¹²⁾.

(1) في (أ) وردت [كن].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) أبو الليث، النوازل: ص 370، ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 464.

(4) أبو الليث، العيون: ص 73، البائري، العناية شرح الهداية: 94، الزيلعي، تبين الحقائق: 11 / 473، الكاماني، الصائع: 13 / 316.

(5) في (ب، ج) وردت [إذا].

(6) في (ج) وردت [فضاع].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) في (أ) وردت [يضاع].

(10) في (أ) وردت [يسوم].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 211.

وصورة تلك المسألة: بزاز أرسل غلامه يجلب⁽¹⁾ عليه ثيابا، اشترى لرجل ثوبا، فتنادى الغلام في السوق: من معه ثوب كذا بكذا؟ فقال رجل: أنا، فقال الغلام: (أ/ 227) هاته، فأعطاه إياه، فإن هذا قد أخذ [على]⁽²⁾ سوم الشراء وهو ضامن للثمن⁽³⁾ الذي سماه، وعن أبي يوسف رحمته في رجل ساوم رجلا الثوب، فقال صاحب الثوب: هو بعشرة، فقال المساوم: هاته حتى أنظر إليه، فدفعه إليه على النظر فضاغ، [فلا يلزمه عطل فقال: لأنه أخذه على النظر، أشار إلى أن هذا ليس بمقبوض]⁽⁴⁾ على سوم الشراء، وإن أخذه على غير النظر ثم قال: انظر إليه فضاغ لم يخرجه قوله: انظر إليه عن الضمان وهو على [ما]⁽⁵⁾ أخذ عليه أول مرة، وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمته، و⁽⁶⁾صورة ما روى عنه: رجل⁽⁷⁾ قال لغيره: هذا الثوب لك بعشرة، فقال ذلك الرجل: هاته [حتى]⁽⁸⁾ أنظر إليه، أو قال: حتى أريه غيري، وأخذه⁽⁹⁾ على هذا⁽¹⁰⁾ وضاغ، فلا شيء عليه، ولو⁽¹¹⁾ قال هاته رضيته، فأخذه فضاغ ضاع [..]⁽¹²⁾ على ذلك الثمن⁽¹³⁾.

وفي فتاوى أبي الليث رحمته: إذا قال الرجل لغيره: بعت منك هذا الثوب بعشرة، وقال المشتري: أخذته بتسعة وتقايبضا، قال: هو بتسعة؛ لأنه ينظر إلى كلام آخرهما، فيحكم بذلك، وفي العيون: عن محمد رحمته: رجل ساوم [رجلا]⁽¹⁴⁾ فقال

(1) في (أ) وردت [يجب].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (ب، ج) وردت [الثمن].

(4) ما بين المعقوفتين ورد مكررا في نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) الواو مكررة في (ج).

(7) في (أ) وردت [رجلا].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) في (ب، ج) وردت [أخذ].

(10) في (أ) وردت [هذه].

(11) في (أ) وردت [وقوله].

(12) في (ب، ج) وردت زيادة [فهو] بدل النقاط.

(13) ابن مازة، المحيط البرهاني: 212/6.

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

البائع: أبيعك بخمسة عشر، [ف] ⁽¹⁾قال المشتري لا آخذه إلا بعشرة، فإن كان الثوب في يد المشتري حين ساوم [هـ] ⁽²⁾فهو بخمسة عشر؛ لأن المشتري رضي بخمسة عشر ⁽³⁾لما ذهب به، وإن كان الثوب في يد البائع وقت المساومة فدفعه إلى المشتري ولم يقل البائع شيئاً آخر فهو بعشرة؛ [لأن البائع رضي بعشرة] ⁽⁴⁾لما دفع إلى المشتري ⁽⁵⁾.

وعنه أيضاً رجل ساوم رجلاً بثوب فأخذه على المساومة، أو دفعه إليه وهو يساومه فقال ⁽⁶⁾: هو بعشرة، فذهب به المشتري قال: هو على الثمن الذي قاله البائع أبداً حتى يؤديه ⁽⁷⁾عليه، معنى قوله: حتى يؤديه ⁽⁸⁾عليه أن يقول المشتري: لا آخذه إلا بتسعة لا ⁽⁹⁾أرضى ⁽¹⁰⁾إلا بتسعة، وعن أبي يوسف رحمه الله: رجل أخذ ثوباً من رجل، فقال البائع: بعشرين، وقال المشتري: لا أزيدك على [الـ] ⁽¹¹⁾عشرة، فذهب بالثوب فضاع، فهو بعشرين، وفي الواقعات رجل قال لآخر: بكم هذا الثوب؟ فقال: بعشرين، فقال المشتري: لا أريده بعشرين، فذهب، ثم جاء وأخذ الثوب فذهب ⁽¹²⁾به، فهو بعشرين؛ لأن رضي به وأخذ ⁽¹³⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ) وردت [وقال].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) أبو الليث، العيون: ص 86، 87، السرخسي، المبسوط: 8/ 290، ابن مازة، المحيط البرهاني: 210/6.

(6) في (ب) وردت [وقال].

(7) في (ب) وردت [يرد].

(8) في (ب) وردت [يرد].

(9) في (أ) وردت [لا].

(10) في (أ) وردت [رضي].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (أ) وردت [وذهب].

(13) ابن مازة، المحيط البرهاني: 4/ 750.

في التصاب: رجل اشترى دارا فطلب⁽¹⁾ من البائع أن يكتب [له]⁽²⁾ صكا على الشراء⁽³⁾، فأبى البائع من ذلك، لا يجبر على ذلك؛ لأن الكتاب [له]⁽⁴⁾ غير واجبة على البائع، فإن⁽⁵⁾ كتب المشتري من ماله [نفساً]⁽⁶⁾ وأمره بالإشهاد وامتنع البائع على ذلك يؤمر بأن يشهد شاهدين، هو المختار؛ لأن المشتري محتاج إلى الإشهاد لكن إنما يؤمر إذا أتى المشتري بشاهدين إليه ليشهدهما على البيع، أما لا يكلف بالخروج إلى الشهود⁽⁷⁾.

في الذخيرة: رجل اشترى أرضا مستأجرة، وعلم بذلك قبل القبض أو بعده، له الخيار إن شاء تبرص وإن شاء رفع الأمر إلى القاضي وطالب [بإ]⁽⁸⁾ التسليم، فإذا⁽⁹⁾ عجز فسخ القاضي البيع بينهما، وعليه الفتوى⁽¹⁰⁾.

في الصغرى: بيع المرهون يفتى بأنه غير نافذ في حق المرتهن والراهن⁽¹¹⁾، وللمرتن حق الفسخ بمنزلة [بيع]⁽¹²⁾ المستأجر⁽¹³⁾، [و]⁽¹⁴⁾ ذكر في مواضع أن بيعهما سواء أنه يصح، ولكن لا ينفذ وبه يفتى⁽¹⁵⁾.

(1) في (أ) وردت [وطلب].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) في (أ) وردت [الشراي].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (أ) وردت [وإن].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 271 / 6.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [وإذا].

(10) ابن مازة، المحيط البرهاني: 7 / 8.

(11) في (أ) وردت [المرهن].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (أ) وردت [المستأجرة].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(15) البابرتي، العناية شرح الهداية: 13 / 253، السرخسي، المبسوط: 15 / 272، ابن مازة، المحيط

البرهاني: 6 / 333، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 7 / 69.

في الكبرى: باب خيار الشرط⁽¹⁾

[م]⁽²⁾، العلل نوعان: عقلية: وهي ما لا يجوز تراخي الحكم عنها، كالسواد مع الأسود، ولذلك قال الشيخ الإمام أبو منصور [رحمه الله]⁽³⁾: العلة العقلية ما إذا وجدت يجب الحكم به، وشرعيته كالبيت للحج، والأوقات للصلوات، والبيع للملك، وفي مثل هذه⁽⁴⁾ العلل يجوز [تراخي]⁽⁵⁾ الحكم عن علته⁽⁶⁾.

واعلم أن الموانع أنواع: مانع يمنع [الحكم، كخيار الشرط، ومانع يمنع تمام]⁽⁷⁾ انعقاد العلة، كما إذا أضاف البيع إلى حر⁽⁸⁾، ومانع يمنع تمام العلة، كما إذا أضافه إلى مال غير مملوك⁽⁹⁾ [للبيع]⁽¹⁰⁾، ومانع يمنع ابتداء الحكم، كخيار الشرط، ومانع تمام الحكم، كخيار الرؤية، ومانع يمنع لزوم الحكم، كخيار العيب⁽¹¹⁾.

ي، قوله: خيار الشرط جائز للبايع والمشتري، إلا أن عند أبي حنيفة ~~يجوز~~ لا يجوز اشتراطه أكثر من ثلاثة أيام، وعندهما يجوز إذا كانت المدة معلومة، ثم الخيار في البيع

(1) الخيار في اللغة: اسم مصدر من الاختيار، ومعناه طلب خير الأمرين. أما «الشرط» - يسكون الراء - فمعناه اللغوي: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والاشتراط: العلامة يجعلها الناس بينهم. أما في الاصطلاح فقد قال ابن عابدين: "إن خيار الشرط مركب إضافي صار علما في اصطلاح الفقهاء على ما يثبت (بالاشتراط) لأحد المتعاقدين من الاختيار بين الإمضاء والفسخ...". معجم مقاييس اللغة 3/ 260، ابن منظور، لسان العرب: 7/ 329، مادة: (شرط)، حاشية ابن عابدين: 4/ 567 رد المحتار 4/ 47.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(4) في (أ) وردت [هذا].

(5) ما بين المعقوفتين ساقطة من نسخة (ب) من هذا الموضع، ووردت بعد كلمة [الحكم].

(6) في (أ، ب) وردت [علة].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (أ، ج) وردت [الحر].

(9) في (أ) وردت [مملوكه].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6/ 298، الكاساني، الصنائع: 11/ 196.

لا يخلو: إما أن يكون للبائع، أو للمشتري، أو لهما، أو لغيرهما، أما إذا كان للبائع يمنع خروج المبيع من ملكه بالإجماع وإن قبضه المشتري بإذن البائع، والتمن يخرج من ملك المشتري بالإجماع وإن لم يقبضه البائع، واختلفوا في دخوله في ملك البائع، قال أبو حنيفة رحمته: لا يدخل في ملكه إلا بإجازة⁽¹⁾ [المشتري]⁽²⁾، وقال: يدخل في ملكه، ولو تصرف البائع في المبيع في مدة الخيار تصرف الملاك، مثل البيع والإعتاق والوطء والهبة وغير ذلك من التصرفات الفعلية، نفذ تصرفه، وانفسخ البيع بينهما، سواء كان المشتري حاضرا أو غائبا، ولو فسخ البيع بالقول نحو أن يقول: فسخت البيع الذي بيني وبين فلان في هذا الشيء، فالفسخ موقوف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما عليهما ⁽³⁾ الله (أ/ 228) إن علم المشتري بذلك في مدة الخيار صح الفسخ، وإن لم يعلم به حتى مضت المدة بطل الفسخ ولزم البيع، وهذا هو المراد من قوله: فإن فسخته لم يجز إلا أن يكون الآخر حاضرا، دون الفسخ بالفعل، وقال⁽⁴⁾ أبي يوسف رحمته: صح الفسخ في الوجهين جميعا، سواء كان المشتري غائبا أو حاضرا⁽⁵⁾، ولو تصرف البائع أولا في الثمن والتمن عين صح تصرفه وكان إجازة للبيع من البائع، ولو تصرف فيهما معا، كما لو باع عبدا بجارية فأعتقهما معا [عتقا]⁽⁶⁾ ولزمته قيمة الجارية عند أبي حنيفة رحمته، ولو تصرف المشتري في المبيع أو في الثمن وهو عين لا يصح تصرفه، فإن هلك المبيع في [...] ⁽⁷⁾ مدة الخيار إن كان قبل التسليم إلى المشتري بطل البيع، وقد مر في البيوع، وإن هلك بعد القبض بطل البيع أيضا.

ويلزم المشتري قيمة المبيع يوم القبض، ثم الخيار إذا كان للبائع فنفذ البيع بأحد الأمور الثلاثة: أحدهما: أن يجيز البيع بالقول في مدة الخيار، والثاني: أن تمضي⁽⁸⁾ المدة

(1) في (أ) وردت [بإجازته].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [فقال].

(5) في (ج) وردت بالتقديم والتأخير [حاضرا أو غائبا].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(7) في (أ، ج) وردت زيادة [صروا] بدل النقاط.

(8) في (أ) وردت [يمضي].

من غير أن توجد⁽¹⁾ الإجازة أو الفسخ في مدة الخيار، والثالث: أن يموت قبل مضي المدة، وفسخه بأحد الأمرين إما بـ[ال]⁽²⁾ فعمل أو بـ[ال]⁽³⁾ قول وقد ذكرناهما، [و]⁽⁴⁾ أما إذا كان الخيار للمشتري، فالمبيع يخرج من ملك البائع بالإجماع، ولا يدخل في ملك المشتري عند أبي حنيفة رحمته، وعندهما يدخل، والثنان لا يخرج من ملك المشتري بالإجماع، فلو تصرف المشتري في المبيع جاز تصرفه⁽⁵⁾ بالإجماع، وكان إجازة منه، ولو تصرف في الثمن أولا جاز أيضا بالإجماع، ويكون فسخا للبيع، سواء كان الثمن [في يده أو في]⁽⁶⁾ في يد البائع، ولو تصرف البائع في الثمن أو في المبيع لا يصح [تصرفه]⁽⁷⁾ في قولهم جميعا، فإن هلك المبيع في يد المشتري قبل مضي المدة نفذ البيع ولزم [ه]⁽⁸⁾ الثمن⁽⁹⁾.

وتفوذ البيع إذا كان الخيار للمشتري بأحد أمور أربعة، ثلاثة منها ما ذكرنا في حق البائع، والرابع: إذا حدث بالمبيع عيب يمنعه من الرد، كما قبضه وإن قل⁽¹⁰⁾ العيب سواء حدث ذلك العيب بأفة سماوية، [أو]⁽¹¹⁾ بغيرها، إلا في مسألة واحدة [أو]⁽¹²⁾ على قول أبي يوسف رحمته، وهو ما حدث⁽¹³⁾ النقصان بفعل البائع فإنه لا يبطل خيار

(1) في (أ) وردت [يوجد].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(5) في (أ) وردت [تصرفها].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 13، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 27، البابرتي،

العناية شرح الهداية: 8/ 444 الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 217، ابن الهمام، شرح فتح القدير:

298/6.

(10) في (أ) وردت [أقل].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) في (أ) وردت [أحدث].

المشتري عنده، ويتخير بين أن يرده عليه، وبين أن يجيز المبيع ويأخذ منه النقصان، فإن حدث به ما كان زيادة في المبيع هو متصل به متولد منه، كالحسن بعد القبح، واليباض بعد السواد، والسمن بعد الهزال، والصحة بعد المرض، فإنه يمنع من الرد عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله كالنقصان، وقال محمد رحمته الله: هو على خياره؛ وإن كانت الزيادة متصلة غير متولدة منه، كصبيغ الثوب، وخياطته، ولت السوق بالسمن، والبناء والغرس في الأرض، فإنه مانع من الرد بالإجماع، وكذلك إن كانت الزيادة منفصلة⁽¹⁾ متولدة منه، كالولد، واللبن، والصوف، والعقر، والأرث وغيرها، فإنها تمنع⁽²⁾ من الرد أيضا، وإن كانت منفصلة غير متولدة منه كالغلة، والكسب، والهبة، والصدقة، والهداية، فإنها غير مانعة⁽³⁾ من الرد، غير أنه إن [أ]⁽⁴⁾ جاز البيع سلمت له الزيادة مع الأصل، وإن رده رده مع الزوائد عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما يسلم⁽⁵⁾ الزوائد للمشتري ويرد الأصل إلى البائع؛ لأن من أصل أبي حنيفة رحمته الله: أن المبيع لم⁽⁶⁾ يدخل في ملك المشتري، بل كان موقوفا، فتسلم⁽⁷⁾ الزوائد لمن يسلم له الأصل، ومن أصلهما أن المبيع يدخل في ملك المشتري، فتكون⁽⁸⁾ الزوائد حاصلة في ملكه، فلا يلزمه ردها، ويتفرع من هذه الأصل مسائل منها: إذا اشترى امرأته وشرط الخيار لنفسه لا يفسخ النكاح عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما يفسخ [النكاح]⁽⁹⁾، ومنها: إذا اشترى من يعتق عليه، فعنده لا يعتق وهو على خياره، وعندهما يعتق، ومنها: إذا اشترى جارية قد ولدت منه، فإنها [لا]⁽¹⁰⁾ تصير أم ولد له، وخياره باق، وعندهما تصير أم ولد له،

(1) في (أ) وردت [متصلة].

(2) في (أ) وردت [يمنع].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (ب، ج) وردت [تسلم].

(6) في (أ) وردت [لا].

(7) في (أ) وردت [تسلم].

(8) في (أ، ج) وردت [فيكون].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

ويطل خياره، ومنها: إذا اشترى جارية وقبضها، فحاضت في يده في مدة الخيار، ثم أجاز البيع، فإنه يجب عليه أن يستبرئها بحيضة⁽¹⁾ أخرى عنده، وعند[هما]⁽²⁾ يكتفي بتلك الحيضة، ومنها: لو ردها بعد القبض لا يجب على البائع الاستبراء عنده، وعندهما يجب، ومنها: إذا قبض المبيع ثم أودعه عند البائع فهلك عنده في مدة الخيار أو بعدها، ينسخ البيع عنده، وعندهما لا ينسخ، ويلزمه الثمن، ومنها إذا اشترى العبد المأذون سلعة وشرط الخيار لنفسه ثم أبراه البائع من الثمن، فإن خياره على حاله، إن شاء اختار أن يكون المبيع له بغير شيء، وإن⁽³⁾ شاء فسخ البيع وعاد إلى البائع بغير ثمن، وعندهما نفذ البيع وبطل خياره، ومنها: إذا اشترى الذمي خمرا (أ/ 229) أو خنزيرا من الذمي وشرط الخيار لنفسه، فأسلم في مدة الخيار، فإنه يبطل البيع عنده، وعندهما لا يبطل⁽⁴⁾.

وأما إذا كان الخيار لهما جميعا، لا يخرج المبيع من ملك البائع [ولا الثمن من ملك المشتري، فإن⁽⁵⁾ تصرف البائع]⁽⁶⁾ في المبيع جاز تصرفه ويكون فسخا على ما ذكرنا، وكذلك إن تصرف المشتري في الثمن، إن كان الثمن عينا وتصرف كل واحد منهما فيما اشتراه باطل، وأيهما هلك قبل التسليم بطل البيع، وإن هلك بعد التسليم بطل أيضا، ولزمته القيمة، وأيهما فسخ البيع بحضرة صاحبه في مدة الخيار بحضرة صاحبه في مدة الخيار انفسخ [العقد]⁽⁷⁾ عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما، وعند⁽⁸⁾ أبو

(1) في (أ، ب) وردت [عند أبي حنيفة رحمتهما أخرى].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (ج) وردت [فإن].

(4) الرومي، الينابيع: لوحة: 43، 44، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 12، السرخسي، المبسوط:

1/ 186، ابن مازو، المحيط البرهاني: 6/ 599، الكاساني، الصنائع: 9/ 388، الزيلعي، تبيين

الحقائق: 11/ 64.

(5) وردت [فإن] مكررة في نسخة (ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (أ) وردت [وقال].

يوسف ⁽¹⁾ يفسخ العقد سواء كان صاحبه حاضرا أو غائبا، وأيهما [أ] ⁽¹⁾ جاز البيع بطل خياره، وصار العقد باتا من جانبه، والآخر على خياره إن شاء [أ] ⁽²⁾ جاز البيع [و] ⁽³⁾ إن شاء فسخ، وإن لم يوجد منهما ⁽⁴⁾ إجازة ولا [فسخ] ⁽⁵⁾ حتى مضت المدة، لزم البيع، ولو أجاز أحدهما [أ] ⁽⁶⁾ وفسخ الآخر بطل البيع بينهما، سواء سبق الفسخ أو الإجازة أو كان [أ] ⁽⁷⁾ معا، ولا عبرة للإجازة بكل حال ⁽⁸⁾.

أما إذا كان الخيار لغيرهما، نحو أن يقول: بعت أو اشتريت على أن فلانا بالخيار ثلاثة أيام، فهذا الشرط جائر عند علمائنا الثلاثة، خلافا لزرقي ⁽⁹⁾، وأي الاثنين أجاز البيع في مدة الخيار جاز، وأيهما فسخ بحضرة العاقد فسخ، فإن أجاز أحدهما وفسخ الآخر، [ف] ⁽⁹⁾ إن كانا على التعاقب ⁽¹⁰⁾ فالأول أولى، وإن كانا معا فالفسخ أولى من الإجازة ⁽¹¹⁾.

قوله: فإن قبضه [أ] ⁽¹²⁾ المشتري، في التهذيب: الخيار يسقط ببيع من له الخيار، وبعرضه عليه، وهبته، وإعتاقه، وكتابته، والوطء، واللمس بشهوة، [والقبلة بشهوة] ⁽¹³⁾، [أو هلك في يد المشتري والخيار له، ادعى أنه قبلها بـ] ⁽¹⁴⁾ شهوة ⁽¹⁵⁾.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [منها].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(8) الرخسي، المبسوط: 351/15، الشيباني، المبسوط: 125/5.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [التعاقب].

(11) الرومي، النايب: لرحمة: 44، ابن مازة، المحيط البرهاني: 598/7.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(13) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(14) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(15) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

[ف] ⁽¹⁾القول قوله، ولا يسقط باستخدامها، والركوب للسقي، وشري العلف، وحمل العلف عليها ⁽²⁾ [ل] إذا لم يجد منه بدا، ولو ركبها ليرد [ها] ⁽³⁾ لا يسقط، وإن وجد منه بدا، ولو قبلت الأمة بشهوة، والمشتري أقر أنها قبلت بشهوة يسقط، وعند محمد ⁽⁴⁾ لا يسقط، وعند أبي يوسف ⁽⁵⁾ لو فعلت اختلاسا وهو كاره لا يسقط ⁽⁶⁾.

ي، قوله: فهلك في يده ⁽⁷⁾ ضمنه بالقيمة، يريد به إذا لم يكن المبيع مثليا، أما إذا كان مثليا فعليه ضمان مثله ⁽⁸⁾.

في الزاد: قوله: فإن هلك ⁽⁹⁾ في يد المشتري هلك بالثمن، عندنا؛ وقال ⁽¹⁰⁾ زفر والشافعي ⁽¹¹⁾: عليه القيمة، والصحيح قولنا؛ لأنها لما أشرفت على الهلاك فقد عجز المشتري عن الرد، فبطل خياره، وكذلك إذا دخله عيب بفعله أو بفعل غيره، أو لا بفعل أحد ⁽¹²⁾؛ لأنه عجز عن الرد فيتم البيع ⁽¹³⁾.
م، قوله: بغير حضرة صاحبه، أي: بغير علمه ⁽¹⁴⁾.

[في الزاد] ⁽¹⁵⁾: قوله: فإن مات من له الخيار بطل خياره ولم ينتقل إلى ورثته، وقال الشافعي ⁽¹⁶⁾: ينتقل إلى ورثته، والصحيح قولنا؛ لأن البائع قد رضي بأن يكون ذلك الرضا للمورث لا الوارث ⁽¹⁷⁾، بخلاف خيار العيب؛ لأنه يثبت للورثة ابتداء؛

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) ابن مازة، المحیط البرهاني: 457 / 10، الزيلعي، تبين الحقائق: 27 / 11.

(5) في (أ) وردت [يد].

(6) الرومي، البنايع: لوحة: 44، الزيلعي، تبين الحقائق: 321 / 10.

(7) في (ب) وردت [هلكت].

(8) في (ب) وردت [خلانا].

(9) في (أ) وردت [واحد].

(10) الزبيدي، الجوهره الثيرة: 371 / 2، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 317 / 6، النووي، المجموع:

144 / 14.

(11) الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 115 / 1، المرغيناني، بداية المبتدي: 132 / 1.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) في (أ، ب) وردت [لثواب].

لأنهم يستحقون المبيع سليماً عن العيب، وخيار التعيين في [أحد]⁽¹⁾ الثوبين لا يسقط أيضاً بالموت؛ لأنه يختلط ملكهم في ملك غيرهم، فيثبت⁽²⁾ لهم حق التعيين، أما هذا الخيار فثبوته بالشرط، ولا شرط في حقهم⁽³⁾.

م، قوله: ومن باع عبداً على أنه خباز [إلى آخره]⁽⁴⁾، [و]الأصل أن من شرط صفة ثم وجد المبيع بخلافه، [و]⁽⁵⁾ تلك الصفة مما لا يتفاوت فيها الأعراض فتفاوتنا فاحشاً، كالذكورة والأنوثة في الحيوانات، فللمشتري الخيار، وإن كان مما يتفاوت تفاوتنا فاحشاً، كالذكورة والأنوثة في بني آدم يفسد العقد [قبل]⁽⁷⁾، البيع بالشرط على ثلاثة أوجه، في وجه كلاهما جائز، وفي وجه كلاهما باطلان، وفي وجه البيع جائز والشرط باطل، فهو أن يكون الشرط ما يرجع إلى بيان حصة الثمن؛ لأن هذا الشرط مما يقتضيه العقد؛ لأن العقد يقتضي أن يكون المبيع والثمن معلوماً، وأما الثاني: فهو أن يكون الشرط مما لا يقتضيه العقد، ففيه منفعة لأحد المتعاقدين أو المعقود عليه، وهو من أهل الخصومة، وأما الثالث: فهو أن يبيع من رجل طعاماً على أن يأكله المشتري ولا يبيع، أو باع ثوباً على أن لا يهبه ولا يبيع، أو دابة كذلك، فالبيع جائز والشرط باطل، [وقال أبو يوسف رحمته]⁽⁸⁾: ولو باع بشرط المضرة، نحو أن يبيع ثوباً على أن يخرقه، أو داراً على أن يخربها [إلى]⁽⁹⁾ قال محمد رحمته: البيع جائز والشرط باطل، وقال أبو يوسف رحمته: البيع فاسد⁽¹⁰⁾.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (أ) وردت [ثبت].

(3) الزبيدي، الجوهرية النيرة: 2/ 226، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 30، البابرتي، العناية شرح الهداية: 8/ 468، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 132، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 3/ 28، النوري، المجموع: 9/ 183.

(4) في (ب) وردت [الخ].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(10) الزبيدي، الجوهرية النيرة: 2/ 227، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 115، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 32.

ب⁽¹⁾، الخيار: اسم من الاختيار، وهو التخيّر بين الفسخ والإجازة⁽²⁾.
 في النصاب [والخلاصة]⁽³⁾: ولو اشترى أمة على أنها ذات لبن، وبالفارسية [داية]⁽⁴⁾، اختلف المشايخ فيه، قال الفقيه أبو جعفر رحمته: الشراء جائز، كما لو اشترى على أنها خبازة، قال الصدر الشهيد رحمته: وعليه الفتوى، ولو اشترى بقرة على أنها حلوب ولبون، قال الطحاوي رحمته: [لا]⁽⁵⁾ يجوز، وبه كان يفتي الشيخ الإمام الأجل الأستاذ⁽⁶⁾ رحمته، وقال الكرخي رحمته: يجوز، وبه أخذ الفقيه رحمته وبه يفتي⁽⁷⁾.
 في التهذيب: ومن عليه الدين إذا مات سقط الأجل، ولو مات [من]⁽⁸⁾ له الأجل لا يسقط⁽⁹⁾.

باب خيار الرؤية⁽¹⁰⁾ (أ / 230)

في الزاد: [قوله]⁽¹¹⁾: ومن اشترى شيئاً لم يره فالبيع جائز عندنا، خلافاً للشافعي

- (1) في (أ) وردت [ي].
- (2) في (ج) وردت [الإجازة والفسخ]، المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 174 / 2، مادة (خ ي ر).
- (3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (4) في (أ) وردت [رائكي را].
- (5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).
- (6) في (أ، ج) وردت [أستاذ].
- (7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 322 / 7.
- (8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (9) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 296 / 2، السرخسي، المبسوط: 264 / 23، الكاساني، الصنائع: 233 / 9.
- (10) القول بخيار الرؤية إيجاباً أو نفياً مرتبط كل الارتباط ببيع الشيء الغالب صحة وفساداً. ومن الضروري التعجيل ببيان المراد بالغية في قولهم (العين الغالبة) فالمراد خصوص غيتها عن البصر بحيث لم تجر رؤيتها عند العقد. سواء أكانت غالبة أيضاً عن مجلس العقد أو حاضرة فيه لكنها مستورة عن عين العاقد، فهي تسمى غالبة في كلتا الحالتين، ويستوي في غيابها عن المجلس أن تكون في البلد نفسه أو في بلد آخر من حيث مفهوم الغية وإن اختلف الحكم أحياناً. فالغالب هنا هو غير العربي، إما لعدم حضوره، وإما لانقضاء رؤيته بالرغم من حضوره، فليس كل حاضر مرئياً، فقد يكون حاضراً غير مرئي، رد المحتار 22 / 4، فتح القدير 137 / 5، البحر الرائق 18 / 6.
- (11) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القدوري: ص 81.

﴿فإن﴾، فإن عنده إن لم يكن جنس المبيع معلوما للمشتري [فالعقد باطل قولاً واحداً، وإن كان جنس المبيع معلوما قبله للمشتري] ⁽¹⁾ ففيه قولان ⁽²⁾، الصحيح قولنا؛ لقوله ﴿من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه﴾ ⁽³⁾ والهاء في [قوله] ⁽⁴⁾؛ ولم يره كناية تنصرف ⁽⁵⁾ إلى الممكني السابق، وهو الشيء المشتري، والمراد خيار لا يثبت إلا بعد تقدم الشراء ⁽⁶⁾، وهو خيار أن يفسخ أو يجيز ⁽⁷⁾.

في الذخيرة: وصورة هذه المسألة: أن يقول رجل ⁽⁸⁾ لغيره: بعت منك هذا الثوب الذي في كمي، [أو ما في كفي هذا] ⁽⁹⁾، وصفته ⁽¹⁰⁾، كذا، والدرة التي في كفي وصفتها كذا، ⁽¹¹⁾ لم يذكر الصفة، أو يقل ⁽¹²⁾؛ بعت منك هذه الجارية المتتعبة، [أو] ⁽¹³⁾ أما إذا قال: بعت منك ما في كمي هذا، أو ما في كفي هذا، هل يجوز هذا البيع؟ لم يذكره في المبسوط، وقال عامة مشايخنا: [أو] ⁽¹⁴⁾ إطلاق الجواب يدل على جوازه عندنا، ومنهم من قال: [لا] ⁽¹⁵⁾ يجوز هنا ⁽¹⁶⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (أ) وردت [فالصحيح].

(3) عن مكحول ⁽¹⁾، أخرجه البيهقي في سننه: 268 / 5، برقم (10205)، باب من قال يجوز بيع العين الغالبة، ومنن الدارقطني: 3 / 4، برقم (8)، باب كتاب البيع، قال أبو الحسن هذا مرسل وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (أ) وردت [ينصرف].

(6) في (أ) وردت [الشري].

(7) اللكنوي، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير: 1 / 325، البابرتي، العناية شرح الهداية: 8 / 495.

(8) في (أ) وردت [الرجال].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [وصفه].

(11) في (أ) وردت [أو].

(12) في (أ) وردت [يقول].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(16) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 668، البابرتي، العناية شرح الهداية: 8 / 496.

ي، لا يثبت خيار الرؤية إلا في أربعة أشياء: في البيع، والإجارة، والقسمة، والصلح من دعوى المال⁽¹⁾ على شيء بعينه⁽²⁾.

فإن اشترى شيئاً لم يره فله خيار الرؤية إذا رآه، فإن رده قبل الرؤية صح رده، وانفسخ العقد، وإن أجازه قبل الرؤية لم يجز، وخياره باق على حاله، فإذا رآه [إن شاء أخذ وإن شاء رده]⁽³⁾، ثم في كل موضع ثبت له خيار الرؤية ينفسخ البيع بمجرد قوله: رددت، سواء كان قبل قبض المشتري أو بعده، [ولا يشترط]⁽⁴⁾ في ذلك رضا البائع ولا قضاء القاضي، لكنه لا يصح الرد لا بحضرة البائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف رحمتهما: يصح [رده]⁽⁵⁾ بحضرة البائع وبغير حضرته، فإن قبضه فهلك في يده قبل الرؤية [أ]⁽⁶⁾ وصار بحال لا يمكنه الفسخ والرد على البائع، كما إذا خرج⁽⁷⁾ المبيع عن ملكه أو بعضه، أو نقض في يده، أو زاد زيادة متصلة أو منفصلة منع من الفسخ على ما ذكرنا في خيار الشرط، وكذلك⁽⁸⁾ [إن كان عبداً فأعتقه، أو أبق أو أ]⁽⁹⁾ مرة، أو تعلق به حق الغير، [ب]⁽¹⁰⁾ أن أجره، أو رهنه بطل خياره، ولزمه جميع الثمن، ولو باعه وشرط الخيار لنفسه، أو ساوم [به]⁽¹¹⁾، أو وهبه ولم يسلمه إلى الموهوب له، فهو على خياره، ولو جرحه البائع في يد المشتري بطل خياره [في قول]⁽¹²⁾ أبي حنيفة

(1) في (أ) وردت [الأموال].

(2) الرومي، المتابع: لوحة: 44، ابن المہام، شرح فتح القدير: 6/ 360.

(3) في (أ) وردت [إن شاء رده، وإن شاء أخذه] بالتقديم والتأخير.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ) وردت [أخرج].

(8) في (ب) وردت [كذا].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) في (أ) وردت [عند] بدل ما بين المعقوفتين.

ومحمد رحمته، وهو قول أبي يوسف رحمته [الأول]⁽¹⁾، ثم رجع⁽²⁾ وقال: هو على خياره، ولو جرحه أجنبي بطل خياره في قولهم جميعاً⁽³⁾.

في الجامع الصغير الأوزجندی: السكني⁽⁴⁾ ابتداء في خيار الرؤية والشرط وفي القسمة والبيوع دليل الرضا، هو الصحيح⁽⁵⁾.

في الكبرى: ولو اشترى لؤلؤة في صدف، قال أبو يوسف رحمته: البيع جائز وله الخيار إذا رآه، وقال محمد رحمته: البيع باطل وعليه الفتوى⁽⁶⁾.

إذا اشترى داراً لم يرها ثم بيعت [الـ]⁽⁷⁾ مدار بجنبها فأخذها بالشفعة لم يبطل [خياره]، وهو المختار في الرواية، بخلاف خيار الشرط حيث يبطل هذا، والفرق أن هذا دليل الرضا فيعتبر بصريح الرضا، ولو قال: رضيت⁽⁸⁾ به خيار الشرط ولا يبطل به خيار الرؤية⁽⁹⁾.

في السراجية: خيار الرؤية في [قسمة]⁽¹⁰⁾ الثياب من⁽¹¹⁾ نوع واحد، والبقر والغنم لا يثبت في روية أبي حفص الكبير رحمه الله، [و]⁽¹²⁾ في روية أبي سليمان رحمه الله يثبت، وعليه الفتوى⁽¹³⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [رجال].

(3) الرومي، التبايع: لوحة: 45، فتاوى السغدني: 1/ 498، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6/ 335.

(4) في (أ) وردت [الكسني].

(5) السرخسي، المبسوط: 17/ 400.

(6) الزيلعي، تبين الحقائق: 10/ 438.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) الشيباني، الحجة: 3/ 89، البابرتي، العناية شرح الهداية: 8/ 488.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (ب، ج) وردت [في].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) الأوسي، السراجية: ص 490.

في الصغرى: إذا وكل إنساناً ⁽¹⁾ وأرسله ⁽²⁾ لشراء شيء ⁽³⁾ رآه، ثم اشتراه الموكل والمرسل بنفسه، يجب أن يثبت له خيار الرؤية، وعليه الفتوى، وإن اشترى من العدديات المتقاربة كالجوز، والبيض، والمكيل، والموزون، فإن كان في رعاء واحد، فرأى البعض تثبت ⁽⁴⁾ الرؤية، حتى لو رضي سقط خياره إذا ⁽⁵⁾ كان الباقي على تلك الصفة، وإن كان في وعائين، اختلف المشايخ [فيه، قال مشايخ الـ] ⁽⁶⁾ عراق: رؤية أحدهما كروية هما، وقال مشايخ سمرقند: لا يكون، والأول أصح ⁽⁷⁾.

في النصاب: إذا اشترى ثماراً على أشجار فرأى من كل شجر بعضه [بـ] ⁽⁸⁾ ثبت له الخيار، وهو المختار؛ لأنه لا يعرف حال الباقي ⁽⁹⁾.

قوله: وإن ⁽¹⁰⁾ نظر إلى وجه الصبرة إلى قوله فلا خيار له، [م] ⁽¹¹⁾، المقصود بالرؤية معروفة الصفات المقصودة، فإذا وقف على الكل برؤية البعض صار كأنه رأى الكل، إذا ثبت هذا فتقول ⁽¹²⁾: المكيل إذا كان من جنس واحد، فبرؤية ⁽¹³⁾ بعضها يعرف ⁽¹⁴⁾ الجميع ⁽¹⁵⁾، فيكفي ⁽¹⁶⁾ إلا إذا كان الباقي أردأ مما رأى، فحينئذ يكون له خيار العيب لا خيار الرؤية.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [قبل لشراء].

(3) في (أ) وردت [حتى].

(4) في (أ) وردت [يثبت].

(5) في (ب) وردت [وإن].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 688.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) السرخسي، المبسوط: 23/ 100، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 2/ 91.

(10) في (ب، ج) وردت [فإن].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) في (أ، ج) وردت [فيقول].

(13) في (أ) وردت [فروية].

(14) في (أ) وردت [تعرف].

(15) في (ب) وردت [الكل].

(16) في (ب، ج) وردت [فيكفي].

[ر] ⁽¹⁾ كذا النظر إلى ظاهر الثوب مما يعرف البقية ⁽²⁾، [لا] ⁽³⁾ إذا كان في طيه ما يكون مقصودا، كموضع العلم والوجه هو المقصود في بني آدم، فيستغنى برؤيته عن بقية الأعضاء، وكل واحد من الوجه والكفل مقصود في الدواب، فلا بد من النظر إليهما ⁽⁴⁾.

ي، قوله: ومن رأى صحن الدار فلا خيار له، وإن لم ⁽⁵⁾ يشاهد بيوتها فالمذكور هنا ⁽⁶⁾ قول أصحابنا رحمه الله، وقال زفر ⁽⁷⁾ لا بد ⁽⁷⁾ من رؤية داخل البيت، وهو الصحيح وعليه الفتوى؛ لأن الدور ⁽⁸⁾ مختلفة لا يعرف من ظاهرها باطنها، وقد قال أصحابنا [رحمهم الله] ⁽⁹⁾ (أ/ 231): إن هذا الجواب كان على عادة عرفهم في زمن أبي حنيفة ⁽¹⁰⁾ في دور الكوفة؛ لأنها ⁽¹⁰⁾ لا تختلف بالصغر والكبر والعلو ⁽¹¹⁾، و ⁽¹²⁾ كان داخلها على تقطيع واحد، فإذا رآها إنسان ⁽¹³⁾ من ظاهرها استدل بها على باطنها، فأما الآن صفات الدور مختلفة لا يعرف من ظاهرها باطنها ⁽¹⁴⁾.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [الباقية].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 230، الباهرتي، العناية شرح الهداية: 8/ 9، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 117.

(5) في (أ) وردت [ألم].

(6) في (ب، ج) وردت [ههنا].

(7) في (ب، ج) وردت [لا بد له].

(8) في (أ، ج) وردت [الدار الرؤية].

(9) ما بين المعقوفين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(10) في (ب، ج) وردت [لأنها كانت].

(11) في (أ) وردت [الوا].

(12) في (ج) وردت [ولو].

(13) في (أ) وردت [الإنسان] بالتعريف.

(14) الرومي، الشائع: لوحة: 45، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 34، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 133.

قوله: [و⁽¹⁾بيع الأعمى وشرأوه جائز، بالإجماع⁽²⁾ ويسقط خياره بالجس عند أبي حنيفة رحمته إذا كان [يعرف]⁽³⁾ بالجس، وقال محمد رحمته: رؤيته في الثياب بالجس، والصفة، وفي الأدهان بالشَّم، وفي الثمر⁽⁴⁾ [و⁽⁵⁾بالذوق] [و⁽⁶⁾بالصفة، فإن كان شيئاً لا يتأتى معرفته بهذه الأشياء كالعقار، قال أبو حنيفة رحمته: يوكل ويكيلا بالقبض والرؤية، و[ذكر]⁽⁷⁾ عن أبي يوسف رحمته: أنه يقف في مكان لو كان بصيراً لرآه، فإذا وصف له وقال: رضيت سقط خياره، [و⁽⁸⁾قال محمد رحمته: أنا لا أرضى بهذا الجواب، ولا أقول به، وإنما اعتبرت بالصفة، وروي عنه [في]⁽⁹⁾ رواية مثل قول أبي حنيفة رحمته ⁽¹⁰⁾.

في التهذيب: وعند الشافعي [رحمه الله]⁽¹¹⁾: إذا ولد أعمى لا يصح بيعه وشرأوه، وفيما رآه يصح⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ذهب الحنفية، والحنابلة، والمالكية إلى أنه يصح بيع الأعمى بالصفة لما يصح السلم فيه، ويصح شرأوه بالصفة لما يصح السلم فيه. وقال الشافعية: كل عقد يشترط فيه الرؤية لا يصح من الأعمى، كالبيع والإجارة، والرهن، والارتهان ونحو ذلك مما يشترط لصحته رؤية المعقود عليه، أما ما لا يشترط فيه الرؤية كالسلم فيصح مباشرة الأعمى به إن كان رأس المال في الذمة، لأن السلم يعتمد بالوصف لا الرؤية؛ ولأنه يعرف صفته بالسماع، ويتخيل ما يميزه. ويوكل غيره فيما لا يجوز مباشرته في العقود. حاشية ابن عابدين 4/ 68، وحاشية الدسوقي 3/ 24، نهاية المحتاج 3/ 422، 6/ 218، وكشاف القناع 3/ 165.

(3) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والعثبت من التنايع، لاقتضاء السياق له، لوحة: 45.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 10، المجلة: 1/ 65.

(11) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(12) الكاساني، الصنائع: 11/ 189، ووضحة الطالبيين: 3/ 368.

ب، الجنس: اللمس باليد للتعرف، ويقال: جس الطيب إذا مسه ليعرف حرارته من برودته، وجس الشاة ليعرف سمنها من هزالها، من باب طلب، شمس الرائحة معروف من باب ليس⁽¹⁾.

في الزاد: قوله: ومن باع ملك غيره [بغير أمره]⁽²⁾ فمالكه بالخيار⁽³⁾ إلى آخره، وقال الشافعي رحمه الله: لا ينعقد أصلاً، والصحيح قولنا؛ لأنه تصرف صدر من أهله مضافاً إلى محله عن ولاية، ولا نزاع في الأهلية والمحلية، وأما الولاية فلأنه تستفاد⁽⁴⁾ بالملك، والملك للفضولي فيما يرجع إلى الانعقاد دون النفاذ ثابت؛ لأننا لو لم نثبت⁽⁵⁾ له الملك كان فيه إلغاء تصرفه، [وإنه]⁽⁶⁾ إضرار⁽⁷⁾ في حقه، والضرر منفي، إلا أن جانب المالك مراعى أيضاً، وضرر الملك يندفع بانتفاء النفاذ وتمكين المالك من الفسخ مع الانعقاد في حق المباشر⁽⁸⁾.

ي، قوله: ومن باع [في]⁽⁹⁾ ملك غيره بغير أمره فمالكه [هـ]⁽¹⁰⁾ بالخيار، فهذا الذي ذكره على وجهين: إما أن يبعه بضمن عين أو بضمن دين، أما إذا باع [هـ]⁽¹¹⁾ بضمن دين

(1) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 356، مادة (ج س س).

(2) ويطلق عليه في الاصطلاح: بيع الفضولي، وهو: من لم يكن ولياً ولا أصيلاً ولا وكيلًا في العقد. وجاء في العناية: أن الفضولي بضم الفاء لا غير، والفضل: الزيادة، وغلب استعمال الجمع (فضول) بدلاً من المفرد (فضل) فيما لا خير فيه. وقيل: لمن يشتغل بما لا يعنيه فضولي، وهو في اصطلاح الفقهاء: من ليس بوكيل. وجاء في حاشية الشلبي على تبیین الحقائق: وفي حاشية ابن عابدين أن الفضولي: هو من يتصرف في حق الغير بغير إذن شرعي، كالأجنبي يزوج أو يبيع بدائع الصنائع 5/ 147، وتبيين الحقائق 4/ 102 وما بعدها، وحاشية ابن عابدين 4/ 136.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (أ) وردت [يستفاد].

(5) في (أ) وردت [يثبت].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (ب) وردت [ضرر].

(8) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 18، الزبيدي، الجوهرية النيرة: 2/ 233، البابرتي، العناية شرح الهداية: 9/ 361، إعانة الطالبين: 3/ 8.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

كالدراهم والدنانير، والمكيل والموزون، موصوفاً بغير عينه، فإن البيع موقوف على إجارة المالك، ويشترط عند الإجارة قيام الأربعة: البائع والمشتري والمالك والمبيع، وقيام الثمن في البائع ليس بشرط، فإن [أ]⁽¹⁾ جاز البيع في حال قيام⁽²⁾ هذه الأربعة جاز البيع، والثمن للمالك إن⁽³⁾ كان قائماً، وإن هلك في يد البائع هلك أمانته، ولكل واحد من المتعاقدين أن يفسخ العقد قبل إجارة المالك، فإن مات المالك قبل الإجارة بطل البيع، ولا يتقلب جائزاً بإجارة ورثته، ولو مات أحد المتعاقدين بطل البيع أيضاً، ولو هلك المبيع فإنه ينظر إن كان هلاكه قبل التسليم إلى المشتري لا سبيل له على واحد منهما، ولو هلك بعد تسليمه فللمالك أن يضمّن أيهما شاء، وأيهما اختار تضمينه⁽⁴⁾ بري الآخر من كل وجه، فإن اختار تضمين المشتري بطل البيع بين المتعاقدين، وللمشتري [أن]⁽⁵⁾ يرجع بالثمن على بائعه، ولا يرجع عليه بالضمان، وإن كان أكثر من الثمن، فإن اختار تضمين البائع، ينظر إن كان قبض البائع مضموناً عليه نفذ البيع بين المتعاقدين، وإن كان قبضه أمانة وإنما صار مضموناً عليه بتسليمه إلى المشتري بعد البيع لا ينفذ البيع بينهما، وذكر محمد رحمته في ظاهر الرواية: أن البيع جائز بتضمين البائع، وقيل: إن ذلك محمول على ما إذا سلم المبيع أولاً حتى صار مضموناً عليه، ثم عقد البيع⁽⁶⁾، وأما إذا باعه بثمن عين عني به ما يتعين في عقود المعاوضات كالعروض ونحوها، فهنا قيام خمسة أشياء عند الإجارة شرط [ل]⁽⁷⁾ صحة⁽⁸⁾ البيع، فأربعة منها ما ذكرنا، والخامسة قيام العروض، فإن [أ]⁽⁹⁾ جاز البيع عند قيام الخمسة جاز، ويكون

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (ب) وردت [يقام].

(3) في (ب، ج) وردت [وإن].

(4) في (أ) وردت [تضمنه].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ب، ج) وردت [العقد].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [الصحة].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

العروض للبائع لا للمالك، وله أن يرجع على البائع بقيمة ماله إن لم يكن مثليا، [أ]⁽¹⁾ وبمثله إن كان مثليا، فإن هلك أحد هذه الخمسة بطل البيع، ولا تلحقه⁽²⁾ الإجازة على ما ذكرنا فيما إذا كان الثمن ديناً، ولو هلك العروض في يد البائع بطل العقد، ولا يتقلب جائزاً [بالإجماع]⁽³⁾ بالإجازة، ويرد المبيع إلى صاحبه، ويضمن البائع للمشتري ما قبض إن كان له مثل، وقيمه إن لم يكن له مثل، فإن تصرف البائع في العروض قبل الإجازة، إن كان قبل قبضها فتصرفه باطل وإن كان بعد قبضها بإذن المشتري صريحا أو دلالة جاز البيع، وعليه مثله أو قيمته على ما مر، وتصرف المشتري في المبيع لا يجوز بكل حال⁽⁴⁾.

في الكبرى: باع عقارا وابنه وامراته أو بعض أقاربه حاضر يعلم به، ورفع التقابض بينهما، وتصرف المشتري زمانا، ثم إن الحاضر عند البيع ادعى [على]⁽⁵⁾ المشتري أنه ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع، اتفق المتأخرون من مشايخ سمرقند [رحمهم الله]⁽⁶⁾ أنه لا تصح⁽⁷⁾ هذه الدعوى، وجعل سكونه كالإفصاح بالإقرار، قطعاً للأطماع الفاسد⁽⁸⁾ [ة]⁽⁸⁾.

وسد باب⁽⁹⁾ التليس، وأفتى مشايخنا رحمهم الله أنه يصح؛ فإن نظر المفتي في المدعى وأفتى بما هو الأحوط كان أحسن، وإن لم يكن كذلك يفتى بقول مشايخنا [جيشه]⁽¹⁰⁾، أنه [لا]⁽¹¹⁾ يصح⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (ب، ج) وردت [يلحقه].

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) الرومي، النبايع: 45، 46، المرغيناني، بداية المبتدي: 140 / 1.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) في (أ، ج) وردت [يصح].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) في (أ) وردت [الباب].

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(12) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 136 / 2، ابن مازة، المحيط البرهاني: 754 / 9.

باب خيار العيب⁽¹⁾

م، إذا اطلع المشتري على عيب، والمراد عيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض؛ لأن ذلك رضا به⁽²⁾.

قوله: وكل ما أوجب نقصان الثمن إلى آخره، الغرض من البيع الاسترباح، وذلك بالمالية، فما ينقص بالمالية فهو يورث خلافاً⁽³⁾ في المقصود، [فأ]⁽⁴⁾ كان عيباً يرد به⁽⁵⁾.

في الذخيرة: إذا اشترى ثوباً نجساً ولم يعلم به، ثم علم، وكان بحال إذا غسل لا ينتقص الثوب، لا يكون له حق الرد على ما هو المختار للفتوى، وإذا وطئ الجارية المشتراة⁽⁶⁾، ثم اطلع على عيب بها لم يردّها، ويرجع بنقصان العيب سواء كانت بكرًا أو ثيبًا، إلا أن يقول البائع: أنا أقبلها كذلك، وكذلك إذا قبلها⁽⁷⁾ بشهوة، أو لمسها بشهوة⁽⁸⁾.

(1) (خيار العيب) مركب إضافي من الكلمتين (خيار) (وعيب). أما كلمة "خيار" فقد سبق تعريفها بوجه عام وبيان معناها اللغوي والاصطلاحي أيضاً. أما كلمة عيب، فهي في اللغة مصدر الفعل عاب، يقال: عاب المتاع يعيب عيباً: أي صار ذا عيب، رجمعه عيوب وأعياب. والمعيب مكان العيب وزمانه. وأما في الاصطلاح فللفقهاء تعاريف متعددة للعيب، منها: ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة مما يعد به ناقصاً. والمعجم الوسيط: 638 / 2 وما بعده، ولسان العرب، 633 / 1، كلها مادة: (عيب). حذرد الفقه لابن نجيم، من مجموعة رسائله المطبوعة عقب الأشباه 327 / 1، فتح القدير 151 / 5. بداية المجتهد 173 / 2.

(2) الكاساني، الصنائع: 388 / 9، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 133.

(3) في (أ، ج) وردت [حالا]، وفي (ج) وردت [خللاً].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) الزبيدي، الجوهرية الثيرة: 237 / 2، البائري، العناية شرح الهداية: 31 / 9، الميداني، اللباب: 1 / 190.

(6) في (ب، ج) وردت [المشتري].

(7) في (أ) وردت [أقبلها].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 709.

ي، قوله: والإباق والبول في الفراش والسرقة عيب في الصغير ما لم يبلغ فإذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ، يريد به عبدا صغيرا عاقلا، يأكل وحده ويشرب وحده، ويلبس وحده، وهو يعقل شيئا مما ذكرنا، فهذا عيب ما لم يبلغ، وما كان يوجد منه قبل هذا فليس بعيب؛ لأنه من صنيع الأطفال، فإن بلغ وعاوده عند البائع، ثم باعه فعلم المشتري بذلك اختلف الروايات، ذكر في الجامع الكبير: أنه ليس له أن يرده على بائعه حتى يعاوده عند المشتري، وذكر في الهاروني: أن له رده وإن لم يعد إلى شيء منها في يد المشتري؛ ولو وجد عند المشتري بعد الإدراك وقد كان وجد عند البائع في حال الصغر فليس للمشتري رده بهذا العيب؛ لأن ما كان موجودا عند البائع [زال بالبلوغ]⁽¹⁾، فيكون هذا غيره، ولو وجد ذلك [عند البائع]⁽²⁾ بعد البلوغ، ثم وجد عند المشتري، فله أن يرده عليه، ولو لم يوجد عند المشتري فليس له حق الرد بالعيب الموجود عند البائع، وكذلك لو وجد العيب منه في حال الصغر عند البائع، ثم باعه ولم يوجد منه عند المشتري في صغره [...] ⁽³⁾ فليس له حق الرد بالعيب الموجود عند البائع، وكذلك لو وجد العيب منه في حال الصغر عند البائع ثم باعه ولم يوجد منه عند المشتري في صغره فليس له رده، ولو وجد ذلك منه عند البائع في صغره ثم وجد أيضا عند المشتري في صغره ⁽⁴⁾ فله أن يرده على البائع، ولو وجد عند البائع في صغره فانقطع ⁽⁵⁾ عنه، ثم وجد عند المشتري فإن هذا غير الأول، فله رده ⁽⁶⁾.

م، قوله: حتى يعاوده بعد البلوغ، أي حتى يعاوده بعد البلوغ في يد البائع ثم يبيعه

(1) ما بين المعقوفتين طمس في نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (ب، ج) ورد هذا المقطع زيادة [فليس له رده، ولو وجد ذلك عند ذا البائع بعد البلوغ، ثم وجد عند المشتري فله أن يرده عليه، ولو لم يوجد عند المشتري]، بدل النقاط، والمثبت من الرومي، التبايع: لوحة: 46.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) في (أ) وردت [فانقطع].

(6) الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 2/ 238، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6/ 357.

فيعادوه⁽¹⁾ في يد المشتري، فحينئذ يكون عيباً فيرده⁽²⁾.

في الزاد: والإبقاء والبول في الفرائض والسرقة ليس بعيب في الصغير يريد به في الصغير الذي لا يعقل، بأن كان لا يأكل وحده، ولا يلبس وحده؛ لأنه لا يعرف الامتناع عن هذه الأشياء، فأما إذا كان صغيراً عاقلاً فإنه يكون عيباً، ولكن يوجب حق الرد عند اتحاد الحالة بأن أبق عند البائع ثم أبق عند المشتري وكلاهما في حالة الصغير أو كلاهما⁽³⁾ في حالة الكبير؛ لما أن سبب وجود هذه الأشياء في حال الصغير غير [عيب]⁽⁴⁾، وهو قلة المبالاة وقصور العقل وضعف المثانة، وفي حالة الكبير [لما]⁽⁵⁾ سوء اختياره وداء في الباطن، فإذا اتحد الحالان يعلم أن السبب واحد فيكون هذا عيباً ثابتاً عند البائع، فإذا اختلف فلا يعرف الاتحاد، فأما [في]⁽⁶⁾ المجنون لا يشترط اتحاد الحالة؛ لما أن السبب في الحالين [متحد]⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

[ب]⁽⁹⁾، البخر: نتن الفم، و[الدفر: نتن]⁽¹⁰⁾ الإبط⁽¹¹⁾.

[ي]⁽¹²⁾، قوله: [والبخر]⁽¹³⁾ والدفر عيب في الجارية وليس بعيب في الغلام، فالبخر عيب [في الجارية]⁽¹⁴⁾ سواء كان فاحشاً أو غير فاحش، من داء أو من غير داء، أما في

(1) في (أ) وردت [ويعادوه].

(2) البابرتي، العناية شرح الهداية: 32/9، الميداني، الباب: 1/119، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 357/6.

(3) في (ب) وردت [كليهما].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) اللكنوي، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير: 1/349، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/133.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 2/230، مادة (د ف ر).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

الغلام إن كان من داء فكَذلك، وإن لم يكن من داء، [ف] إن لم يكن فاحشا فليس بعيب، وإن كان فاحشا بحيث يمنعه من قربان سيده فهو عيب، [و] الزنا عيب في الجارية قل ذلك أو كثر، وفي الغلام [إن كان كثيرا]⁽³⁾، وإن كان قليلا فليس بعيب، وإنما هي كبيرة ارتكبتها، فيجب عليه التوبة والاستغفار، وإن كان مدمنا على الزنا بحيث يخل⁽⁴⁾ في خدمة المولى فهو (أ/ 233) عيب⁽⁵⁾.

قوله: ولولد الزنا، [م]⁽⁶⁾، بأن اشترى جارية وظهر أنها ولدت من الزنا له ولاية الرد.

البحر: رائحة الفم، والدفر رائحة مؤذية تجيء⁽⁷⁾ من الإبط، وفي المغرب: الدفر: مصدر دفر، إذا خبث⁽⁸⁾ رائحته⁽⁹⁾، وبالسكون التن، أما الدفر بالذال المعجمة فبالتحريك⁽¹⁰⁾ لا غير، [و]⁽¹¹⁾ هو حدة الرائحة أيما كانت، وهو مراد الفقهاء في قولهم الدفر والبخر عيب⁽¹²⁾.

[ب]⁽¹³⁾، أبق العبد: هرب، من باب ضرب وطلب، إباقا فهو أبق وهم إباق⁽¹⁴⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) في (أ) وردت [مخل].

(5) الرومي، البنايع: لوحة: 46، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 240، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 119.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(7) في (أ) وردت [يجيء].

(8) في (أ) وردت [حيث].

(9) في (أ) وردت [رائحة].

(10) في (أ) وردت [بالتحريك].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) الزيلعي، تبين الحقائق: 10/ 376.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(14) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 9، مادة (أ ب ق)، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 3/ 39.

سرق منه مالا [و⁽¹⁾ سرقه⁽²⁾ مالا سرقا وسرقه⁽³⁾]: إذا أخذ في خفاء أو حيلة، وفتح الرء في السرق لغة، أما السكون فلم نسمعه⁽⁴⁾.

الداء: العلة، وعينه واو ولامه همزة، ومنه أي داء ادوا من البخل أي أشد⁽⁵⁾.

قوله: وإذا أحدث عند المشتري عيب ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله⁽⁶⁾ أن يرجع بنقصان العيب، صورة الرجوع: أن يقوم المبيع وليس به العيب القديم: [ويقوم وبه]⁽⁷⁾ ذلك العيب، فينظر إلى ما نقص من قيمته لأجل العيب، فتأخذ بثمنك⁽⁸⁾ وتنسبه إلى القيمة السليمة⁽⁹⁾، فإن كانت النسبة بالعشر، رجع بعشر الثمن، وإن⁽¹⁰⁾ كانت بالنصف رجع بنصف الثمن، وإن كانت بالثلث رجع بثلث الثمن، وعلى هذا يجري الباب، وببانه: إذا اشترى ثوبا بعشرة، وقيمه مائة، فاطلع على عيب ينقص من قيمته عشرة، وقد حدث⁽¹¹⁾ عنده عيب آخر، فإنه يرجع على البائع بعشر الثمن، وذلك درهم، وإن كان نقص من قيمته عشرين، رجع خمس الثمن وذلك درهمان، ولو اشترى بمائتي درهم وقيمه مائة، وينقص من قيمته لأجل العيب عشرة، فإنه يرجع بعشر الثمن وذلك عشرون درهما، ولو [اشترى]⁽¹²⁾ كان [ب]⁽¹³⁾ العيب ينقص عشرين يرجع على البائع

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (ب، ج) وردت [سرق].

(3) في (ب) وردت [وسرقته].

(4) في (أ) وردت [يسمعه]، المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 29 / 3، مادة (س ر ق).

(5) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 260 / 2، مادة (د و).

(6) في (ب) وردت [فانه].

(7) وردت في (أ) [قد تقومه وله] بدل ما بين المعقوفتين.

(8) في (أ) وردت [يسبك].

(9) في (أ) وردت [التسليمة].

(10) في (ب) وردت [أو].

(11) في (أ) وردت [وحدث].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

بخمسة الثمن وذلك أربعون درهما، ولو اشترى ثوبا بمائة يساوي مائة، وينقص من قيمته للعيب عشرة، يرجع بعشر الثمن وذلك عشرة، وعلى هذا قس^(١).

قوله: وإن قطع الثوب وخاطه، إنما ذكر الخياطة ليبطل عن البائع حق الاسترداد عند الرضاء بالعيب، بخلاف ما قبل الخياطة، فلو باعه بعلم العيب رجع بنقصانه، وكذلك في السويق إذا لته بالسمن والعسل، والأصل في هذا^(٢) [أ] أن في كل موضع تصرف المشتري في المبيع وهو بحال لو^(٣) أراد رده على البائع [لم يكن للبائع]^(٤) حق القبول، فتصرفه^(٥) مع العلم بالعيب لا يبطل حقه في الرجوع بنقصان العيب، فلو باع الثوب بعد القطع قبل الخياطة، وقد علم بالعيب، ليس له الرجوع بالنقصان؛ لأن من حجة البائع أن يقول: أرضى به معييا، وكذلك في السويق قبل لته بالسمن، وفي الثوب قبل أن يصبغه أحمر، ولو قطع الثوب لباسا لولده الصغير وخاطه، ثم اطلع على عيب، [ليس]^(٦) له الرجوع بالنقصان؛ لحصول الثوب في ملك الصبي بعد القطع قبل الخياطة، بخلاف ما لو كان الولد كبيرا^(٧).

قوله: [ومن]^(٨) اشترى عبدا فاعتقه [أو مات]^(٩) ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه، يريد به إذا اعتقه [مجانا]^(١٠)، [أما]^(١١) لو^(١٢) اعتقه على^(١٣) مال أو كاتبه فأدى بدل

(1) الميداني، الباب: 119 / 1، المرغيناني، بداية المبتدي: 133 / 1، الزيلعي، تبين الحقائق: 368 / 1.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(3) في (أ) وردت [أو].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (أ) وردت [فتصرفه].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(7) البائري، العناية شرح الهداية: 41 / 9، ابن مازة، المحيط البرهاني: 715 / 6، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 37 / 3.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(11) لفظة [أما] ساقطة من نسخة (ب).

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (ب) وردت [أو].

الكتابة فعتق ثم اطلع على عيب لم يرجع بنقصان العيب، وروي عن أبي يوسف رحمهم الله [في⁽¹⁾ الأماشي: أن له الرجوع، كما لو اعتقه مجانا⁽²⁾].

في الكبرى: اشترى بعيرا وقبضه، فلما أدخله داره سقط فذبحه إنسان، فنظروا إلى أمعائه فإذا هي فاسدة فسادا⁽³⁾ قديما، فإن ذبحه الذابح بغير أمر المشتري، لم يرجع المشتري على البائع بالنقصان؛ لأن الذابح يضمن القيمة، وإن ذبحه بأمر المشتري يرجع عند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله، بمنزلة ما لو اشترى طعاما فأكله ثم وجد فاسدا، يرجع بنقصان العيب على قولهما، وإن كان أكل بعضه يرجع بنقصان ما أكل عندهما، ويرد الباقي عند محمد رحمهم الله، والفتوى بالرجوع بنقصان العيب على قولهما في تلك المسألة، فكذا هنا، و[في⁽⁴⁾] رد الباقي على قول محمد رحمهم الله في تلك المسألة، إلا أن الرد هنا لا يتصور⁽⁵⁾.

ي⁽⁶⁾، قوله: فإن قتل⁽⁷⁾ المشتري العبد أو كان طعاما فأكله لم يرجع بنقصان العيب، فتخصيص المشتري بالقتل احتراز⁽⁸⁾ [أ] عن غيره؛ فإن قتله يوجب القيمة [فأخذ القيمة]⁽⁹⁾ من الفائلة بمنزلة يبعه منه، وهو ظاهر الرواية، وروي عن أبي يوسف [ومحمد]⁽¹⁰⁾ رحمهم الله: أن له الرجوع بالنقصان، ولا يطل بأخذ القيمة [منه]⁽¹¹⁾، أما [في]⁽¹²⁾ الطعام يريد به [أنه]⁽¹³⁾ أكل جميعه، أما لو أكل بعضه اختلف أصحابنا رحمهم

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) اللكنوي، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير: 1 / 353، السرخسي، المبسوط: 15 / 281.

(3) في (أ) وردت [ضادا].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 751.

(6) في (أ) وردت [ب].

(7) في (ب، ج) وردت [قبلا].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

الله في⁽¹⁾ ذلك على ثلاثة أقاويل، روي عن أبي حنيفة رحمته الله أنه قال: لا يرجع بنقصان ما أكل ولا بنقصان ما بقي، فيصير كأنه باع ذلك البضع، وروي عن أبي يوسف رحمته الله أنه قال: يرجع بنقصان ما (أ/ 234) أكل بنقصان⁽²⁾ ما بقي، إلا أن يرضى البائع أن يأخذ ما بقي بحصته⁽³⁾ من الثمن معيا، وروي عن محمد رحمته الله أنه قال: يرجع بنقصان ما أكل ويرد الباقي على البائع، رضي بذلك أو لم يرض.

في الخلاصة: وعليه الفتوى في النقصان، وإن باع نصفه يرد ما بقي عند محمد رحمته الله أيضا، وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع⁽⁴⁾.

ي، وذكر القدوري رحمته الله في التقريب: قال أبو حنيفة رحمته الله: إذا تصرف المشتري في المبيع بفعل أخرجه من ملكه، لم يكن له أن يرجع بنقصان عيبه إلا في العتق استحسانا،

وقالا: كذلك الأكل واللبس، [لأن بالأكل واللبس]⁽⁵⁾ يصير المبيع لأجله كالعتق⁽⁶⁾.

في الخلاصة: ولو اشترى دقيقا فخبز⁽⁷⁾ بعضه، ثم تبين أن الدقيق كان مرا، يرد ما بقي بحصته من الثمن، ويرجع بنقصان العيب بحصة ما استهلك، وهذا قول محمد رحمته الله، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمته الله⁽⁸⁾.

في الذخيرة: ولو لبس الثوب حتى تخرق⁽⁹⁾ باللبس، أو أكل الطعام ثم اطلع على عيب قال أبو حنيفة رحمته الله: لا يرجع بنقصان العيب، وقالا: يرجع، والصحيح قول أبي

(1) في (ب، ج) وردت [وفي].

(2) في (ب، ج) وردت [بنقصان].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) الرومي، اليتابع: لوحة: 47، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 134، الميداني، اللباب: 1/ 146.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) الرومي، اليتابع: لوحة: 47، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 220، البأرتي، العناية شرح الهداية: 9/ 70.

ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 672.

(7) في (أ) وردت [فخبز].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 738.

(9) في (أ) وردت [يخرق].

حنيئة رحمته، ولو باع بعض العبد للمشتري ⁽¹⁾ لم يرد ما بقي ولم [يرجع] ⁽²⁾ بنقصان العيب بحصة ما باع بلا خلاف، وهل يرجع بحصة ما بقي؟ في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يرجع، وعن محمد رحمته : أنه يرجع، والصحيح ما ذكرنا ⁽³⁾ ⁽⁴⁾.

في ظاهر الرواية في التهذيب: ثم لو حدث عند المشتري عيب آخر، أو وطنها، أو قبل بشهوة، أو جنى عليه، لا يرد [إلا] ⁽⁵⁾ برضاء البائع، لكن يرجع بالأرض ⁽⁶⁾، [وعن] ⁽⁷⁾ مالك رحمته : يرد مع أرض [العيب] ⁽⁸⁾، ثم إذا علم [ب] ⁽⁹⁾ العيب ففعل شيئاً يسقط ⁽¹⁰⁾ خيار

(1) في (أ: ب) وردت [المشتري].

(2) ما بين المعقوفين طمس من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) الموصلي، الاختيار: 2 / 21، السرخسي، المبسوط: 4 / 16، ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 738.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) الأرض: دية الجراحات والنجم أروش، المنطوي، المغرب في ترتيب المعرب: 1 / 41، عادة (أ: ر ش).

(7) في (أ) وردت [عند].

(8) ما بين المعقوفين طمس من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ: ج).

(10) خيار العيب ينتهي بانتهاء العقد أي فسخه، فيكون الخيار متبهاً تبعاً له، لكن ذلك يستتبع أناره أحياناً فيما إذا عاد المبيع المعيب إلى البائع وفيه عيب حادث لدى المشتري. كما ينتهي خيار العيب باختيار إمساك المبيع المعيب وأخذ أرض العيب، وهذا الاختيار إما أن يقع صراحة بالقول المعبر عن الرضا، وإما أن يقع بالتصرف الدال على الرضا، أما غير الدال على الرضا فيسقط الرد دون الأرض. وقد ينتهي الخيار بزوال العيب قبيل استعمال حق الرد، وفي بعض صور الولاية عن الصغير وغيره، أو الوكالة، بتعين التنازل عن الخيار لكون الإمساك للعقد أكثر حظوة وفائدة، ونظر الولاية والنيابة عن الغير مبني على الأصلح. ولا يخفى أن بعض هذه الأسباب المسقطه إرادى يصدر من العاقد، وبعضها يجب عليه شرعاً أو يقع دون إرادته، ولهذا تفرقت المسقطات، لاجتذاب هذه العوامل لها إلى: 1 - زوال العيب قبل الرد. 2 - إسقاط الخيار بصريح الإسقاط والإبراء عنه، أو التنازل بمقابل. 3 - وجوب ترك الرد رعاية للمصلحة، بحكم الشرع. 4 - الرضا بالعيب صراحة. 5 - التصرفات الدالة على الرضا حاشية ابن عابدين: 5 / 16 وما بعدها، الزيلعي، تبين الحقائق: 10 / 336، الدسوقي 3 / 126، الشريني، مغني المحتاج 2 / 58 - 59، وابن قدامة، المغني 4 / 131، شرح الروض 2 / 68.

الرد⁽¹⁾ فيما ذكرنا⁽²⁾ فهو رضا، ولا رد ولا أرش، وإن كان لا يعلم يرجع بالأرش، إلا في الكتابة؛ لأن الكتابة بمنزلة البيع⁽³⁾.

في الكبرى: اشترى جارية فوطئها قبل نقد الثمن، فمنعها البائع فهلكت عنده، لا يجب على المشتري العقر بالاتفاق، وهو المختار؛ لأنه وطئ ملك نفسه، ولو اشترى طعاما فوجد به عيبا وقد أكل بعضه، يرجع بنقصان عيب ما أكل، ويرد ما بقي بحصته؛ لأن العقد يتقرر بالأكل، فيتقرر⁽⁴⁾ أحكامه، وهذا قول محمد رحمته الله، وبه كان يفتي الفقيه أبو جعفر، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله، وإن باع نصفه يرد ما بقي عند محمد رحمته الله [أيضا]⁽⁵⁾ وعليه الفتوى، ولا يرجع بنقصان ما باع؛ لأن البيع قطع الملك فينقطع أحكامه فصار بمنزلة من اشترى غلامين فقبضها فباع أحدهما ووجد بهما عيبا، رد ما بقي ولا يرجع بنقصان باع بالإجماع، فكذا هنا، عند محمد رحمته الله؛ اشترى سمنا ذاتبا فأكله ثم أقر البائع أنه كان وقعت فيه فارة وماتت، فله أن يرجع بنقصان العيب عند أبي يوسف ومحمد رحمته الله، وعليه الفتوى، بمنزلة من اشترى طعاما فأكله بعضه ثم وجد به عيبا، رجع بنقصان العيب عندهما [أرحمهما الله]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

في الخلاصة: الاستخدام مرة لا يكون رضا⁽⁸⁾ بالعيب⁽⁹⁾، إلا إذا كان على كره من

(1) في (أ) وردت [الشرط].

(2) ما بين المعقوفتين ورد مكررا في نسخة (ب).

(3) الزيلعي، تبين الحقائق: 10 / 368، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 37 / 3، الميداني، اللباب: 119.

(4) في (ب) وردت [تقرر].

(5) ما بين المعقوفتين طمس في نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين غير موجود في نسخة (أ).

(7) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 246.

(8) في (أ) وردت [رضما].

(9) الرضا بالعيب إما أن يكون صريحا وإما أن يكون بالدلالة ومجالها الأفعال (أو التصرفات) وذلك بأن يوجد من المشتري (بعد العلم بالعيب) تصرف في المبيع يدل على الرضا بالعيب. قال الكاساني: "كل تصرف يوجد من المشتري في المشتري بعد العلم بالعيب يدل على الرضا بالعيب يسقط الخيار" ومن هذه التصرفات استعمال المبيع واستغلاله وانتفاعه منه: وذلك بأي وجه كان دون انتقاص لعينه أو إتلاف له، كلبس الثوب وركوب الدابة وسقي الأرض أو زرعها

العبد؛ لأن الاستخدام جبراً⁽¹⁾ تصرف⁽²⁾ يختص بالهلاك⁽³⁾، فيكون رضا، وإذا استخدم مرتين يكون رضا بالعيب، وبه يفتى⁽⁴⁾.

في الذخيرة: [والاستخدام]⁽⁵⁾ بعد العلم بالعيب مرة لا يكون دليل الرضا، بعض مشايخنا [رحمهم الله]⁽⁶⁾ قالوا: إنه⁽⁷⁾ يجوز أن يكون للاستخبار⁽⁸⁾ والإخبار⁽⁹⁾ ليعلم أنه مع⁽¹⁰⁾ العيب، هل يصلح أم لا؟ لكن هذا ليس بصحيح؛ بدليل مسألة⁽¹¹⁾ الركوب واللباس،

ولكن الصحيح أن يقال: ب[أن]⁽¹²⁾ الاستخدام مرة لا يختص بالملك، والاستخدام في المرة الثانية دليل الرضا، وكذلك الإكراه على الاستخدام في المرة الأولى دليل الرضا⁽¹³⁾.

هـ، قوله: فإن قبل بقضاء القاضي بإقرار أو بيعة أو بإبراء يمين له أن يرده على بائعه، لأنه فسخ من الأصل، فجعل البيع كأن لم يكن، غاية الأمر أن[ه]⁽¹⁴⁾ أنكر قيام العيب

أو حصداها، أو عرض المبيع على البيع أو الإجارة، أو مداواته واستخدامه ولو مرة، فإذا تصرف المشتري بذلك في المبيع بعد علمه بالعيب فهو دلالة على الرضا. ابن الهمام، فتح القدير 5/ 289 - 162، والكاساني، البدائع 5/ 289.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [التصرف].

(3) في (أ) وردت [بالمولك].

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 705، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6/ 390.

(5) ما بين المعقوفتين ورد مكرراً في نسخة (ج).

(6) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (ب، ج).

(7) في (أ) وردت [لأنه].

(8) في (أ) وردت [للاختيار].

(9) في (أ) وردت [والاختيار].

(10) في (أ) وردت [بيع].

(11) في (أ) وردت [مسألة].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 705 وما بعدها.

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء، ومعنى القضاء بالإقرار [أنه]⁽¹⁾ أنكر الإقرار فأثبت بالينة، وهذا بخلاف الوكيل بالبيع إذا رد عليه بعيب بالينة حيث يكون ردا على الموكل.

لأن البيع هناك واحد، والموجود [هـ]⁽²⁾ هنا بيعان، فبفسخ الثاني لا يفسخ الأول⁽³⁾.

قوله: وإن قبل بغير قضاء القاضي ليس له أن يرده، لأنه بيع جديد في حق ثالث، وإن كان فسخا⁽⁴⁾ في حقهما والأول ثالثهما⁽⁵⁾.

في الكبرى: ولو باع جارية فوجد المشتري بها عيبا والبائع يعلم أن ذلك العيب كان بها عنده، مع هذا يسهه أن لا يأخذ [ها]⁽⁶⁾ حتى يقضي القاضي عليه بردها⁽⁷⁾؛ لأنه إن أخذها بغير قضاء لم يجز له أن يردها على بائعها⁽⁸⁾، وكذا الوصي إذا علم بالدين على الميت وسعه أن لا يؤدي بغير قضاء⁽⁹⁾ لهذا، اشترى جارية فوجد بها عيبا فخاصم البائع [بالبجارية]⁽¹⁰⁾ إلى (أ/ 235) صاحب الشرط والسلطان لم يوله، فقضى على البائع بالجارية ودفعها إليه، وقضى للمشتري عليه [بـ]⁽¹¹⁾ الثمن مبيع، للمشتري أن يأخذ الثمن منه؛ لأن المشتري يعلم أن البائع قد دلس عليه⁽¹²⁾ العيب⁽¹³⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) المرغيناني، الهداية: 38 / 3، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1 / 119، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6 / 374.

(4) في (أ) وردت [فسخا].

(5) المرغيناني، الهداية: 38 / 3، البائري، العناية شرح الهداية: 9 / 55، المرغيناني، بداية المبتدي: 1 / 134، الزيلعي، تبين الحقائق: 10 / 398.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) في (أ) وردت [يردها].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [القضاء].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (ب، ج) وردت [على].

(13) البائري، العناية شرح الهداية: 9 / 68، السرخسي، المبسوط: 3 / 436، انشيان، المبسوط: 5 / 182.

ي، [قوله:]⁽¹⁾ ومن اشترى عبداً وشرط البراءة من كل عيب فليس له أن يردّه بعيب، فهذه المسألة على وجهين: إما أن يقول: بعث منك بكذا على [أنّي]⁽²⁾ بريء من كل عيب به، أو يقول: على أنّي بريء من كل عيب ولم يزد عليه، ففي الوجه الأول بين [بيراً]⁽³⁾ من كل عيب به، سواء كان عند⁽⁴⁾ العقد أو حدث بعد العقد قبل التسليم، وكذلك في الوجه الثاني عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما، وقال محمد رحمته: لا يبرأ من كل عيب حدث بعد العقد قبل التسليم⁽⁵⁾.

في الزاد: وقال الشافعي رحمته: شرط البراءة عن العيوب المجهولة باطلة إلا أن يكون عيباً في بطن الحيوان، فله في ذلك قولان، [وهل يفسد البيع؟]⁽⁶⁾ عنده في قول يفسده، وفي قول البيع صحيح والشرط باطل، وعلى⁽⁷⁾ هذا الخلاف، البراءة عن الديون المجهولة والصلح عن الديون المجهولة، والصحيح قولنا؛ لأن هذا إسقاط، حتى لا يحتاج فيه إلى التسليم، فصح في المجهولة كالطلاق والعناق⁽⁸⁾.

في الكبرى: ولو قال لآخر: أنت برء من كل حق لي قبلك، دخل العيب وهو المختار، ولا يدخل الدرك؛ لأن العيب حق له للحال والدرك لا⁽⁹⁾.

في النصاب: ولو اشترى جارية فزوجها لا يردّها، وطئها الزوج أم⁽¹⁰⁾ لا، ورضي البائع بالرد أو لم يرض للزيادة المنفصلة وهو الصداق، ولو كان لهـ[ا]⁽¹¹⁾ زوج عند

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين طمس في نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين طمس في نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [عقد].

(5) الرومي، المتابع: لرحمة: 47، 48، الزبيدي، الجوهرة الثيرة: 2/ 248، المبداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 119، المرغيناني، الهداية: 3/ 41.

(6) في (أ) وردت [وهذا البيع] بدل ما بين المعقوفتين.

(7) في (أ) وردت [وعاد].

(8) المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 135، الرافعي، الشرح الكبير: 8/ 341.

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 7/ 8.

(10) في (أ) وردت [لم].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

البائع، فوطئها عند المشتري، فإن كانت ثيباً بأن نقصها الوطاء لا يردّها إلا برضا البائع، وإن لم ينقصها له الرد، هذا الذي ذكر في الثيب إذا وطئها في يد البائع، ثم وطئها عند المشتري، أما إذا لم يكن [وطئها عند البائع]⁽¹⁾ وإنما وطئها عند المشتري، لم يذكر في الأصل، فقد اختلف المشايخ فيه، [ف]الصحيح أنه يرد⁽³⁾.

في الذخيرة: [إذا]⁽⁴⁾ اشترى عشرة من الجوز فوجد فيها خمسة خاوية، اختلف المشايخ [رحمة الله]⁽⁵⁾ فيه، بعضهم قالوا بجواز العقد في الخمسة التي فيها لب بنصف الثمن [ب]الإجماع، وبعضهم قالوا [1]⁽⁷⁾: يفسد العقد في الكل بالإجماع، وبعضهم قالوا: العقد فاسد في الكل عند أبي حنيفة ~~رحمته~~، وعندهما يصح⁽⁸⁾ في الخمسة التي فيها لب بنصف الثمن، وهو الأصح، ولو اشترى عبداً قد سرق عند البائع فقطع عند المشتري، له أن [يرده]⁽⁹⁾ ويأخذ⁽¹⁰⁾ الثمن عند أبي حنيفة ~~رحمته~~، سواء علم المشتري بذلك أو لم يعلم، هو الصحيح، لأن هذا بمنزلة الاستحقاق عنده، والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع⁽¹¹⁾.

في الخلاصة: اشترى جارية قد ولدت عند البائع لا من البائع، [1]⁽¹²⁾ وعند آخر ولم يعلم المشتري بذلك وقت لعقد، هل له أن يرد؟ فيه روايتان: على رواية كتاب البيوع لا يرد إذا لم يكن بسبب الولادة نقصان ظاهر، وعلى رواية كتاب المضاربات⁽¹³⁾ [2]

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 710.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [يصح].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [يأخذ].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 750.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

يرد؛ لأن على تلك الرواية الولادة عيب لازم؛ لأن التكسر الذي يحصل⁽⁴⁾ بسبب الولادة لا يزول أبداً، وعليه الفتوى، نفس الولادة عيب في بني آدم، وفي البهائم لا، إلا أن يوجب نقصاناً مذكور في [أ] ⁽²⁾ ما ذون الكبير لخواهرزادة [رحمة الله]⁽³⁾ وبه يفتى⁽⁴⁾.
في النصاب: الحمل في البهائم والدواب ليس بعيب، إلا أن يوجب نقصاناً بيناً، وبه يفتى⁽⁵⁾.

في الذخيرة: إذا اشترى جارية بيضاء أحد العيين وهو يعلم بذلك⁽⁶⁾ فلا خيار له في ردها؛ لأن العيب إنما يثبت حق الرد للمشتري إذا عجز البائع عن تسليم ما [أ]⁽⁷⁾ لتزم بالعقد كما [التزم ولم يعجز؛ لأنه]⁽⁸⁾ التزم تسليمها معيبة لما علم المشتري بعيبها وقت البيع، فإن [لم]⁽⁹⁾ يقبضها المشتري حتى اتجلى البياض، ثم عاد البياض فهو لازم للمشتري، ولا خيار له في ردها، قال⁽¹⁰⁾ محمد رحمته في الزيادات، وعن أبي يوسف رحمته: أن له الخيار.

والصحيح هو الأول؛ لأن البياض الثاني، وإن كان غير الأول حقيقة فهو عين الأول حكماً، من حيث أن البائع بسببه لم يعجز عن تسليم ما التزم بالعقد كما التزم وهو أن المشتري لما⁽¹¹⁾ اشتراها من العلم بالبياض الأول فالبائع لم يلتزم تسليمها سليمة عن

(1) في (أ) وردت [تحصل].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(4) المرصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 15، اللكنوي، الجامع الصغير وشرحه الثنايف الكبير: 1/ 343.

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني: 428/ 6.

(6) في (ج) وردت [بذلك وقت].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) في (ب، ج) وردت [كما].

عيب البياض بهذا العيب، [وإنما التزم تسليمها معيبة بهذا السبب]⁽¹⁾ والبياض الأول وقت العقد كان بياضا ظاهرا مع احتمال أن لا يكون [و]⁽²⁾ الثاني بهذه الصفة، فكان الثاني عين الأول حكما، من حيث أن البائع لم يعجز عن تسليم ما التزم بالعقد كما التزم⁽³⁾.

باب البيع الفاسد⁽⁴⁾

في اللامشي: الصحيح من العبادات والمعاملات ما استجمع أركانه وشرائطه، بحيث يكون معتبرا في حق الحكم على حسب ما يستعمل في الحسيات، فإن الصحة في المحسوسات يراد بها اعتدال الأجزاء والأركان، يقال: كوز صحيح، واسطوانة⁽⁵⁾ صحيحة، إذا استوى تركيبه الخاص وفيه صلابة وشدة، والصحيح من الحيوانات ما اعتدلت طبيعته (أ/ 236) واستكملت قوته، والفاسد من الأعيان: ما تغير عن حاله واختل ما هو المقصود منه، يقال: طعام فاسد إذا تغير، أو لحم فاسد إذا نتن⁽⁶⁾، في

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 716.

(4) البيع الفاسد في الاصطلاح: ما يكون مشروعا أصلا لا وصفا. والمراد بالأصل: الصيغة، والعاقدان، والمعقود عليه. وبالوصف: ما عدا ذلك. وهذا اصطلاح الحنفية الذين يفرقون بين الفاسد والباطل. فالبيع الفاسد عندهم مرتبة بين البيع الصحيح والبيع الباطل. ولهذا يفيد الحكم: إذا اتصل به القبض، لكنه مطلوب التفاسخ شرعا. أما جمهور الفقهاء فالفاسد والباطل عندهم سنان، فكما أن البيع الباطل لا يفيد الحكم فكذلك الفاسد لا أثر له عندهم. وهذا في الجملة. إلا أن بعض الشافعية رافقوا الحنفية في الفرق بين الفاسد والباطل حيث قالوا: إن رجع الخلل إلى ركن العقد فالبيع باطل، وإن رجع إلى شرطه ففاسد. تبيين الحقائق للزيلعي 4/ 44، وحاشية ابن عابدين 4/ 100، والبداية 5/ 299، وفتح القدير مع الهداية 6/ 42، الدسوقي 3/ 54، أسنى المطالب 2/ 171، ابن قدامة، المغني: 22/ 347، القواعد والفوائد الأصولية: ص 110.

(5) في (أ) وردت [واسترائه].

(6) في (ب، ج) وردت [انتن].

عرف الشرع الفاسد: ما كان مشروعاً في نفسه فائت المعنى من وجه الملازمة ما ليس بمشروع إياه بحكم الحال مع تصور الانفصال [عنه]⁽¹⁾ في الجملة، والباطل⁽²⁾ من الأعيان: ما فات معناه المخلوق له من كل وجه، بحيث لم يبق منه إلا صورته، ولهذا⁽³⁾ يذكر بمقابلة الباطل الحق، الذي هو عبارة عن: الكائن [المتحقق]⁽⁴⁾ الثابت.

وفي الشرع يراد به ما هو المفهوم منه لغة، وهو: ما كان فائت المعنى من كل وجه مع وجود الصورة⁽⁵⁾، أما لانعدام محل التصرف كييع الميتة والدم، [أ]⁽⁶⁾ ولانعدام الأهلية كييع المجنون والصبي [الذي]⁽⁷⁾ لا يعقل، والموقوف: هو الذي لا يعرف حكمه للحال مع وجود ركن العلة لعارض [كييع الفضولي ونكاح الفضولي]⁽⁸⁾، فيتوقف في جوابه؛ لأنه لا يدري أن المانع يزول فينفذ الحكم، أو لا يزول فيفسخ⁽⁹⁾.

(1) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من أصول اللامشي، لاقتضاء السياق: ص65.

(2) في (ب) وردت [والباطلة].

(3) في (ب، ج) وردت [وهذا].

(4) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من أصول اللامشي، لاقتضاء السياق: ص65.

(5) البيع الباطل عند الحنفية هو: ما لم يشرع لا بأصله ولا بوصفه. وعند الجمهور - وهم لا يفرقون بين الفاسد والباطل في الجملة - هو ما لم يترتب أثره عليه، فلم يشر ولم تحصل به فائدته من حصول الملك وهو موافق لما عند الحنفية أيضاً. حاشية ابن عابدين 4/ 100، وفتح القدير 6/ 42، وأزيلعي 4/ 43. منح الجليل 2: 550، إعانة الطالب: 3/ 53، شرح زاد المستقنع: 2/ 160، والموافقات للشاطبي 1/ 292.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من أصول اللامشي، لاقتضاء السياق: ص66.

(9) أصول اللامشي: ص64، 66، إلبايرتي، العناية شرح الهداية: 9/ 90، أزيلعي، تبين الحقائق: 425/ 10.

في بستان الفقيه أبي الليث رحمه الله: أنزل على داود⁽¹⁾ صلوات الله عليه وسلامه تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير⁽²⁾.

ي، قوله: إذا كان أحد العوضين أو كلاهما محرما فالبيع فاسد، [هـ]⁽³⁾ ثمناني مسائل، فثلاث منها البيع باطل، سواء جعل ثمنا أو مئمتا، وفيه اختلاف المشايخ [رحمهم الله]⁽⁴⁾ إذا جعله ثمنا، وهو: البيع بالخمر والميتة والدم، ولا يقيد الملك في هذه المسائل الثلاث وإن وجد القبض بإذن المالك، حتى لو كان عبدا فأعتقه أو باعه أو وهبه من آخر وسلمه إليه لا يتخذ تصرفه، ولما لكانه أن يسترده إلى يده، وإن هلك [في يده هلك]⁽⁵⁾ أمانة عند أبي حنيفة رحمته، وعندهما [هلك]⁽⁶⁾ مضمونا عليه بالقيمة، كالمقبوض على سوم الشراء، [وفي]⁽⁷⁾ الخمسة الباقية وهو: البيع بالمدير والمكاتب وأم الولد والخمر والخنزير إن جعلت مئمتا أيضا باطل، وإن جعلت ثمنا فالبيع فاسد، فإذا وجد القبض فيما هو مال بإذن صاحبه فتصرفه في ذلك جائز، وعليه قيمته، ويعرف الثمن من المئمتين بدخول حرف الباء فيه، والمراد من المدير⁽⁸⁾ [إنما هو المدير]⁽⁹⁾ المطلق دون المقيد، [حتى]⁽¹⁰⁾ لو قال لعبده⁽¹¹⁾: إذا مت من مرضي هذا أو من سفري⁽¹²⁾ هذا، أو قال: إن مت في هذه السنة فأنت حر، فباعه بمال، أو اشترى به ما هو مال جاز تصرفه في ذلك من غير توقف إلى أمر زائد، ولو كان كلا العوضين محرما فالبيع باطل في الأحوال كلها⁽¹³⁾.

(1) في (أ) وردت [آدم].

(2) الطحاوي، شرح معاني الآثار: 2/ 330.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين طمس في نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (أ) وردت [المدير].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) في (أ) وردت [العبد].

(12) في (أ) وردت [سفري].

(13) البابرتي، العناية شرح الهداية: 9/ 92، الميداني، اللباب: 1/ 121، المرغيناني، بداية المبتدي:

في النصاب: إذا باع المكاتب برضاه فقيه روايتان، والأظهر الجواز⁽¹⁾.
[م]⁽²⁾، قوله: إذا كان أحد العوضين، ذكره بطريق التغليب؛ لأن أحدهما معوض،
ذكر عدة من المسائل في بعضها البيع فاسد⁽³⁾، وفي بعضها باطل، لكن الفاسد أعم من
الباطل.

[فإن الباطل]⁽⁴⁾ فيه فساد وزيادة، وصح حمل الفساد على المجموع [وفي
بعضها]⁽⁵⁾، فالبيع بالميتة والدم باطل؛ لانعدام حد البيع، وهو مبادلة المال بالمال، فإن
الميتة والدم ليسا بمال [عند أحد]⁽⁶⁾ فكان⁽⁷⁾ هذا بيعاً تسمية لا حقيقة، فيكون
باطل⁽⁸⁾، و⁽⁹⁾ البيع بالخمر والخنزير فاسد؛ لوجود حد البيع وحقيقته وهو مبادلة المال

(1) السرخسي، المبسوط: 19/10.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(3) ذكر الحنفية في كتبهم - بعد بيان البيع الباطل - أمثلة عن البيع الفاسد، وذلك بناء على أصلهم
من التفرقة بينهما، ومن أمثلة البيع الفاسد: بيع ما سكنت فيه عن الثمن، كيعة بقيعته، وبيع
الملاسة والمنابذة وبيع اللبن في الضرع، والصوف على الظهر، واللحم في الشاة، وثوب من
ثوبين إذا لم يشترط فيه خيار التعيين. ومن الأمثلة الأخرى في البيع الفاسد التي ذكرها الحنفية:
البيع بالخمر والخنزير، أو بيعهما مقايضة بالعين، فإذا قوبلا بالعين كما إذا اشترى الثوب بالخمر،
أو باع الخمر بالثوب فالبيع فاسد، أما إن قوبلا بالدين كالدرهم والدنانير فالبيع باطل. ووجه
الفرق كما ذكره المرغيناني: أن الخمر والخنزير مال عند أهل الذمة، إلا أنه غير متقوم؛ لأن
الشرع أمر بإهانتها وترك إعزازها، وفي تملكه بالعقد إعزاز له، وهذا لأنه متى اشتراها بالدرهم
فالدرهم غير مقصودة، لكونها وسيلة لما أنها تجب في الذمة، وإنما المقصود الخمر، فسقط
التقوم أصلاً فبطل العقد، بخلاف مشتري الثوب بالخمر لأن فيه إعازاً للثوب دون الخمر. وكذا
إذا باع الخمر بالثوب فيكون العقد فاسداً، لأنه يعتبر شراء الثوب بالخمر، لكونه مقايضة.

الاختيار 2/ 23، 24، وحاشية ابن عابدين 4/ 106 - 110.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) في (أ) وردت [وكان].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [أو].

بالمال، فإنه مال وإن كان لا قيمة له؛ لأن المالية إنما تثبت⁽¹⁾ بتمول الناس كافة، أو بتمول البعض، والقيمة إنما تثبت⁽²⁾ بإباحة الانتفاع به شرعا، وتمول الناس كافة، وهذا لأن الباطل ما كان قائما بأصله [و]⁽³⁾ وصفه، والفساد ما كان قائما بوصفه دون أصله، مأخوذ من قولهم بطل اللحم إذا دود وسوس⁽⁴⁾ وصار⁽⁵⁾ بحيث لا يمكن الانتفاع [به]⁽⁶⁾، وفسد اللحم إذا أتن بحيث يمكن الانتفاع به كالبيع بالميتة [أ]⁽⁷⁾ و[ب]⁽⁸⁾ الدم؛ لأنه لا [ما]⁽⁹⁾ أبطل البيع يجعل الميتة والدم ثمنا، فلأن [يبطل]⁽¹⁰⁾ جعلهما مبيعا أولى، والفساد في الخمر والخنزير إنما يكون إذا جعلهما ثمنا، [أما إذا جعلهما مبيعا يبطل؛ لأنه متى جعلهما ثمنا]⁽¹¹⁾ فالثمن⁽¹²⁾ غير مقصود، وإنما المقصود هو المبيع، فلأن⁽¹³⁾ فيه إعزازهما فلا يبطل، ومتى جعلهما [م]⁽¹⁴⁾ مبيعا صارا مقصودين، فيكون [قوله]⁽¹⁵⁾؛ إعزازهما وهو مأمور بإيهاتهما فيبطل⁽¹⁶⁾.

في السراجية: رجل اكتسب⁽¹⁷⁾ مالا حراما واشترى بتلك الدراهم شيئا [ودفعها، لا يطيب له وتصدق به، ولو اشترى بتلك الدراهم أشياء]⁽¹⁸⁾ ودفع غيرها، أو اشترى

(1) في (أ) وردت [ثبت].

(2) في (أ) وردت [ثبت].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [يسوس].

(5) في (أ) وردت [قصار].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) في (ب) وردت [والثمن].

(13) في (أ) وردت [فلا يكون].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(16) اللكنوي، الجامع الصغير وشرحه الثاق الكبير: 1/ 335، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 249.

(17) في (أ) وردت [الكتب]، وفي (ب) وردت [اكتب].

(18) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

مطلقاً ودفع [تلك الدراهم،] ⁽¹⁾ واشترى بدراهم أخرى شيئاً ⁽²⁾ ودفع دراهم الغصب، اختلفوا فيه، والفتوى على أنه يطيب دفعا للحرج على الناس، وهو قول الكرخي، وقول أبي الليث رحمهما الله ⁽³⁾.

في ملئقط الملخص: هذا الفتوى، أما التقوى فالاحتراز ⁽⁴⁾ عنه أولى.

[هـ] ⁽⁵⁾، قوله: وبيع أم الولد والمدير والمكاتب فاسد، ومعناه باطل؛ لأن استحقاق العتق قد ثبت لأم الولد لقوله ﷺ: «(أعتقها ولدها)» ⁽⁶⁾ وسبب الحرية العقد ⁽⁷⁾ في حق المدير في الحال، لبطلان الأهلية بعد الموت، والمكاتب استحق يداً على نفسه لازمة في حق المولى، ولو ثبت الملك بالبيع لبطل ذلك كله، فلا يجوز، و[لو] ⁽⁸⁾ رضي المكاتب بالبيع ففيه روايتان و(أ/ 237) الأظهر الجواز، و[و] ⁽⁹⁾ المراد ⁽¹⁰⁾ المدير المطلق دون المقيد، وفي المطلق خلاف الشافعي ⁽¹¹⁾.

[ي، قوله:] ⁽¹²⁾ ولا يجوز بيع السمك [في الماء] ⁽¹³⁾

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) الأوسى، السراجية: ص 448.

(4) في (أ، ج) وردت [والاحتراز].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(6) عن ابن عباس رضي الله عنه، أخرجه البيهقي في مسنده الصغير: 9/ 230، برقم (3521)، باب عتق أمهات الأولاد، والمستدرك على الصحيحين: 2/ 23، برقم (2191)، باب كتاب اليسوع، وقال

عنه الذهبي: حين متروك.

(7) في (أ، ج) وردت [العقد].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (ج) وردت [المرأة].

(11) المرغيناني، الهداية: 3/ 24، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 251، السرخسي، المبسوط: 17/

249، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/ 135، الزيلعي، تبين الحقائق: 12/ 114، أسنى المطالب:

24/ 83 وما بعدها.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في جميع النسخ، وأثبتناه لاقتضاء السياق له. مختصر القُدُوري:

قبل أن يصطاده⁽¹⁾، فهذا على وجهين: أما إن كانت السمكة في نهر عظيم، أو في حظيرة، فإن كانت في نهر عظيم لا يجوز بيعها بحال، وإن قدر على التسليم بعد البيع، وكذلك لو ملك السمكة ثم انقلبت من يد [و]⁽²⁾ فوقعت في النهر، غير أن هاهنا إن قدر على التسليم قبل انفساخ العقد جاز البيع، وللمشتري خيار الرؤية سواء رآها قبل ذلك أو لم يرها، [وهذا]⁽³⁾ عند أبي الحسن الكرخي [رحمه الله]⁽⁴⁾، وقال مشايخ بلخ رحمهم الله: لا يجوز بيعها وإن قدر على التسليم.

أما إذا كانت في حظيرة صغيرة إن كان قد ملك السمكة قبل البيع ثم ألقاها في الحظيرة وهو قادر على تسليمها من غير اصطياذ يجوز البيع ويثبت له خيار الرؤية، وإن لم يكن [له]⁽⁵⁾ ملك السمكة قبل البيع [لا]⁽⁶⁾ يجوز وإن كان قادراً على التسليم، وعلى هذا بيع الطير في الهواء إذا دخل في ملكه ثم انفلت منه، أو أرسله إنسان من يده، غير

(1) مما ورد انتهى عن بيعه للغرر: السمك في الماء. وذلك في حديث ابن مسعود رحمهم الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تشتروا السمك في الماء، فإنه غرر). وجمهور الفقهاء متفقون على أنه لا يصح بيعه قبل اصطياذه، كما لا يصح بيعه إذا صيد ثم ألقى في الماء بحيث لا يمكن أخذه، إلا بمشقة، وأنه فاسد، لأنه بيع ما لم يملك، وفيه غرر كثير فلا يشتري إجماعاً، ولأنه لا يقدر على تسليمه إلا بعد اصطياذه، فأشبه الطير في الهواء، كما أنه مجهول فلا يصح بيعه، كالألبان في الضرع والنوى في التمر. ومذهب الحنفية أنه باطل - باصطلاحهم فيه - ومنهم من ذهب إلى أنه فاسد، إذا بيع بعرض لأن السمك يكون حيث ثمننا والعرض مبيعاً، وإذا دخلت الجهالة على الثمن كان المبيع فاسداً، ولم يكن باطلاً. فإن بيع بالدراهم والدنانير فهو باطل: لعدم الملك في المبيع، إذ يتعين كون السمك حيث ثمننا، والدراهم أو الدنانير ثمننا. الزيلعي، تبين الحقائق: 4/ 45، والشرح الكبير للدردير 3/ 60، الشافعي، الأم: 7/ 103 وما بعدها؛ وابن قدامة، المغني 4/ 272، وحديث: "لا تشتروا السمك في الماء...." أخرجه أحمد (1/ 388) وصوب الدارقطني والخطيب وقفه. (التلخيص لابن حجر 3/ 7).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفين غير مثبتة في جميع النسخ، والمثبت من النتائج لاقتضاء السياق له: لائحة: 48.

(4) ما بين المعقوفين غير مثبتة في نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفين غير مثبتة في جميع النسخ، والمثبت من النتائج لاقتضاء السياق له: لائحة:

أنّه لا يثبت للمشتري خيار الرؤية إذا لم يكن متغيراً عما رآه إلى ⁽¹⁾ شر على ما ذكرناه ⁽²⁾ من اختلاف المشايخ ⁽³⁾ [رحمهم الله] ⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

قوله: ولا يجوز بيع الحمل ولا التّاج:

فالحمل: ما هو موجود في البطن، والتّاج: ما سيّج وهو معدوم في الحال، وهما من بياعات الجاهلية، نسخت بنهيه ⁽⁶⁾ بَيَّضَ: (عن بيع المضامين، وحبل الجبلّة) ⁽⁷⁾، فالبيع في الوجه الأول فاسد، وفي الثاني باطل ⁽⁸⁾.

[ب] ⁽⁹⁾، التّاج: اسم لجمع [...] ⁽¹⁰⁾ وضع الغنم ⁽¹¹⁾ والبهائم كلها، عن الليث، ثم سمي به المتوج، ومنه ما في المختصر: لا يجوز بيع الحمل ولا التّاج، يعني تّاج الحمل وهو حبل الجبلّة في ⁽¹²⁾ الحديث المشهور، ومن قال: المراد بالحمل [ما] ⁽¹³⁾ في بطون النساء.

(1) في (أ) وردت [أولى].

(2) في (أ، ج) وردت [ذكرناه].

(3) في (أ) وردت [النافي].

(4) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (ب، ج).

(5) الرومي، اليتاييم: لوحة: 48، ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 343 وما بعدها، المرغيناني، الهداية: 43 / 3.

(6) في (أ) وردت [أنهيه].

(7) عن ابن عباس رضي الله عنه: أرودة الطبراني في معجمه الكبير: 11 / 230، برقم (11581)، باب أحاديث عبد الله بن عباس، وفي العوطا: 3 / 181، برقم (775)، باب بيع الغنم، أخرجه إسحاق ابن راهويه واليزار من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً وفي إسناده ضعف وفي الباب عن عمران بن حصين وهو في البيهقي لابن أبي عاصم وعن عباس في "الكبير" للطبراني واليزار عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق وإسناده قوي.

(8) الرومي، اليتاييم: لوحة: 48، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1 / 148.

(9) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب).

(10) في (أ) وردت زيادة [ما] بدل النفاط.

(11) في (أ، ب) وردت [للغنم].

(12) في (أ) وردت [وفي].

(13) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ، ج).

و[ب]التاج ما في بطون البهائم فبعيد، ومن روي عن بيع الحمل قبل التاج فضعيف⁽²⁾.

هـ⁽³⁾، [قرله]⁽⁴⁾ وضربة القانص⁽⁵⁾، وهو ما يخرج من الصيد⁽⁶⁾ بضرب الشبكة مرة؛ لأنه مجهول، ولأن فيه [غررا]⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

في الزاد: والمراد من ضربة القانص: ضربة الصياد، وقيل: الغائص إن كانت الرواية على هذا: هو الذي يغوص في البحر⁽⁹⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) المغرب في ترتيب ت المغرب: 5/ 141، مادة (ن ت ج)، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 122، السرخسي، المبسوط: 15/ 177، الشيباني، المبسوط: 5/ 66، الزيلعي، تبين الحقائق: 10/ 436.

(3) في (ب) وردت [م].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) القانص، الغائص: من يغوص لاستخراج اللؤلؤ من البحر، يقول: أغوص غوصة، فما أخرجه من اللؤلؤ فهو لك بكذا. ومثله القانص: وهو الصائد، يقول: بعثك ما يخرج من إلقاء هذه الشبكة مرة، بكذا. وقد جاء في حديث أبي سعيد رضي الله عنه قال: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع، وعن بيع ما في ضروعها إلا بكيل، وعن شراء العبد وهو آبق، وعن شراء المغنم حتى تقسم، وعن شراء الصدقات حتى تقبض، وعن ضربة الغائص). ولا يختلف الفقهاء في فساد هذا البيع، لأنه بيع معدوم، وبيع ما لم يملك، وبيع مجهول، وبيع غرر. وصرح الحنفية بطلانه. ونص ابن الهمام على أنه بيع باطل، لعدم ملك البائع المبيع قبل العقد، فكان غررا، ولجهالة ما يخرج. وكذلك الحنكفي من الحنفية، وعلل البطلان بأنه بيع ما ليس في ملكه. فتح القدير 6/ 53. الحفصكي، الدر المختار 4/ 109، وانظر: الزيلعي، تبين الحقائق 4/ 47. وحديث "نهى عن شراء ما في بطون الأنعام.." جزء من حديث أخرجه ابن ماجه: 3/ 740، من حديث أبي سعيد الخدري، ونقل الزيلعي عن عبد الحق الأشيبلي أنه قال: إسناده لا يحتج به. (نصب الرأية 4/ 15).

(6) في (أ) وردت [الصياد]، وفي (ب) وردت [العبد].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) الهداية شرح البداية: 3/ 44، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 147، المرغشاني، بداية المبتدي: 1/ 135.

(9) الزيلعي، تبين الحقائق: 10/ 443.

في الخلاصة والنباب: [و] ⁽¹⁾لو باع اللؤلؤ ⁽²⁾ في الصدف البيع باطل عند محمد ⁽³⁾ وعليه الفتوى، وعند أبي يوسف ⁽⁴⁾ يجوز، وله خيار الرؤية ⁽⁵⁾.

ب، ضرب الشبكة على الطائر: ألقاها عليه، ومنه نهى عن ضرب القانص وهو الصائد، وفي تهذيب ⁽⁶⁾ الأزهرى عن ضرب الغائص: وهو الغواص على اللآلى، وذلك أن يقول للمستاجر ⁽⁷⁾: أغوص لك غوصة، فما أخرجت فهو لك بكذا ⁽⁸⁾.

خرص النخل: حرز ⁽⁹⁾ ما عليها خرصا، و ⁽¹⁰⁾الخرص بالكسر: المخروص [إل] ⁽¹¹⁾حرز التقدير ⁽¹²⁾.

[ي] ⁽¹³⁾قوله: ولا يجوز البيع بإلقاء الحجر ⁽¹⁴⁾ والعلامة:

فإلقاء ⁽¹⁵⁾ الحجر: أن يتراوض المتبايعان، أي يتساويمان فإن أحب المشتري إلزام ⁽¹⁶⁾ البيع وضع حجرا على السلعة، فيتم البيع بينهما بذلك، وليس للبائع بعد ذلك فسخه، ويسمى بيع الحصى ⁽¹⁷⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (ب) رددت [الؤلؤ]، وفي (ج) رددت [اللؤلؤة].

(3) الكاساني، الصنائع: 207 / 11.

(4) في (أ) ورددت [التهذيب].

(5) في (أ) ورددت [التاجر].

(6) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 313 / 3، مادة (ض ر ب)، البابتي، العناية شرح الهداية:

115 / 9، الكاساني، الصنائع: 185 / 11.

(7) في (ج) رددت [خرصا].

(8) في (أ) ورددت [أر].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 104 / 2، مادة (خ ر ص).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) البيع بإلقاء الحجر، كان معروفا في الجاهلية، وورد النهي عنه، وذلك في حديث النهي عن الغرر،

واختلف الفقهاء في تفسيره. فقال الحنفية: هو: أن يلقي حصاة، وثمة أثواب، فأى ثوب وقع عليه كان

هو المبيع بلا تأمل ولا رؤية، ولا خيار بعد ذلك، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 258 / 2.

(13) في (أ) ورددت [إلقاء].

(14) في (أ، ج) ورددت [إلزام].

(15) الرومي، البناء: لوحة: 49، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 258 / 2، الميداني، اللباب: 121 / 1،

المرغيناني، بداية المبتدي: 135 / 1.

والملامسة⁽¹⁾: أن يتراوض الرجلان⁽²⁾، فإن أحب المشتري إلزام⁽³⁾ البيع لمس السلعة بيده، فيكون مشتريا لها، رضي البائع بذلك أو لم يرض⁽⁴⁾.
 ويبيع ثالث وهو⁽⁵⁾ بيع المتابذة⁽⁶⁾⁽⁷⁾: هي أن الرجلين يتراوضان في السلعة، [فإن أحب مالهما أن يلزم البيع للمشتري نبذ السلعة إليه، فيلزمه البيع]⁽⁸⁾ ولا يملك الرد بعد ذلك، وهذه بياعات كانت في الجاهلية، فنهى النبي ﷺ⁽⁹⁾ عن ذلك كله⁽¹⁰⁾.

م، قوله: ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين، بأن يقول: بعت منك أحد هذين الثوبين، أما لو قال: بعت أحد هذين الثوبين [أو ثلاثة أثواب]⁽¹¹⁾ على أنه بالخيار في أن يأخذ أيهما شاء بعشرة، جاز⁽¹²⁾.

(1) الملامسة من بيع الجاهلية أيضا: وصورته: أن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل؛ والمتابذة: أن ينذ كل واحد ثوبه إلى الآخر، ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه، وفسرت الملامسة مع ذلك في الفقه بصور: أن يلمس ثوبا مطويا، أو في ظلمة، ثم يشتره على أن لا خيار له إذا رآه، اكتفاء بلمسه عن رؤيته. أو يلمس كل منهما ثوب صاحبه بغير تأمل. رد المحتار 4/ 109، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 258. تبين الحقائق 4/ 48.

(2) في (أ) وردت [الرجلان].

(3) في (أ، ج) وردت [الترام].

(4) الرومي، المتابع: لوحة: 49، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 44.

(5) في (ب) وردت [فهو].

(6) في (ج) وردت [المتابذة].

(7) بيع المتابذة أيضا من بيع الجاهلية. وثبت النهي عنها في صحاح الأحاديث، كما ثبت عن الملامسة، وفسرت في بعضها. وصورها الفقهاء فيما يأتي: أن ينذ كل واحد من المتبايعين ثوبه إلى الآخر، ولا ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه - وهي في معنى: إذا نبذت إليك الثوب فقد اشترته، والمليكات لا تحتلها، لأداله إلى معنى القمار. ولعدم الرؤية، أو عدم الصيغة، أو للشروط الفاسد. رد المحتار 4/ 109، وفتح القدير 6/ 55.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) عن أبي سعيد رضي الله عنه: أخرجه الإمام البخاري: 7/ 353، برقم (2000)، باب بيع الملامسة.

(10) الرومي، المتابع: لوحة: 49، الكاساني، الصنائع: 11/ 241، الزيلعي، تبين الحقائق: 10/ 447.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 25، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 259.

ي، ولا يجوز أن يبيع ثوباً من ثوبين من غير أن يخيّر المشتري في أحدهما⁽¹⁾، ولو اشترى ثوباً من ثوبين أو ثلاثة أثواب وبين ثمن كل ثوب على حدة وثمن الكل متفق أو مختلف على أن يأخذ المشتري أي ثوب شاء وهو بالخيار⁽²⁾ ثلاثة⁽³⁾ أيام فالبيع جائز استحساناً، والقياس أن لا يجوز البيع، [هذا]⁽⁴⁾ إن لم يخيّر في شيء منها، ولو اشترى ثوباً من أربعة أثواب لا يجوز⁽⁵⁾، وإنما قدرنا جواز البيع في الثلاثة لاشتمالها⁽⁶⁾ على جيد ووسط ووديء، فالحاجة تدعو إلى اختيار أحد أصناف الثلاثة، وليس بعدها وصف رابع، فبقي على أصل القياس، فإن قبضها على هذا البيع فله خيار إن⁽⁷⁾ تميز المبيع من الأمانة وخيار الشرط، إلا أن يكون خيار الشرط فيه مؤقت إلى ثلاثة أيام عند أبي حنيفة ~~رحمته~~، وعندهما غير مؤقت بالثلاثة، وخيار التمييز غير مؤقت، هكذا ذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في الجامع الصغير، وقال: على أن يأخذ أيهما شاء، و[هو]⁽⁸⁾ فيه بالخيار ثلاثة أيام، وذكرها في غير هذه من الروايات، ولم يذكر فيها خيار الشرط وقال: على أن يأخذ أيهما (أ/ 238) شاء بألف، [فـ]⁽⁹⁾ اختلف المشايخ [في] ~~البيع~~⁽¹⁰⁾ فيه، قال بعضهم: [لا يجوز هذا البيع، ما لم يذكر الخيار من خيار الشرط وخيار التمييز، وقال بعضهم:]⁽¹¹⁾ جاز وإن لم يذكر فيه خيار الشرط، فلو قبضهما فأحدهما مضمون عليه بالثمن، والآخر ملك البيع وهو أمانة عنده، فلو تصرف المشتري في أحدهما تصرف الملاك، أو أحدث فيه ما يلزم البيع لزمه الثمن، ورد

(1) في (ب، ج) وردت [أحدى الثوبين].

(2) في (أ) وردت [في الخيار].

(3) في (أ) وردت [في ثلاثة].

(4) في (أ) وردت [كذا].

(5) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب).

(6) في (أ) وردت [لإشتمالها].

(7) في (أ) وردت [إن خيار].

(8) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في جميع النسخ، والمثبت من المتابع لاقتضاء السياق: لرحمة: 49.

(9) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (ب، ج).

الآخر [أمانة]⁽¹⁾ على البائع، ولو هلك أحدهما تعين الهالك للبيع، ولزمه الثمن، والآخر أمانة، ولو هلكا جميعا [ق]⁽²⁾ فإن كان على التعاقب فالأول مضمون بالثمن، والثاني أمانة⁽³⁾.

ولو لم يدر أيهما هلكت أولا، [أ]⁽⁴⁾ و هلكا معا، فنصف كل واحد منهما مضمون عليه الثمن، والنصف الباقي أمانة، ولو اختلف [أ]⁽⁵⁾ ف[ي]⁽⁶⁾ الثمن وقد هلكا على التعاقب، فقال البائع: هلك أولا أكثرهما ثمنا، وقال المشتري: هلك أقلهما ثمنا، فالقول قول المشتري مع يمينه عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، وكان أبو يوسف ~~يقول~~ أولا يقول بالتحالف، فيجعل ذلك بمنزلة هلاكهما معا إذا اختلفا جميعا، ثم رجع إلى ما ذكرنا⁽⁷⁾.

ولو هلك أحدهما قبل القبض فهو مخير في الباقي، إن شاء أخذه⁽⁸⁾ بثمنه، وإن شاء تركه، وإن كان الباقي اثنين فهو مخير أيضا، [إن شاء أخذ أحدهما]⁽⁹⁾، وإن شاء تركهما، وإن تعيب أحدهما قبل القبض فهو على خياره، ويأخذ أحدهما بجميع الثمن، وكذلك إن تعيبا جميعا، ولو قبضهما ثم تعيب أحدهما في يده، تعين ذلك البيع والآخر للأمانة، وإن تعيبا جميعا إن كان على التعاقب لزمه الأول ويرد الثاني إلى بائعه، فلا يضمن نقصان ما حدث به؛ لأنه متعين للأمانة، ولو تعيبا معا لا يتعين أحدهما للبيع، وله أن يأخذ أيهما شاء بثمنه، وليس له ردهما [ويبطل الشرط، ولو ازداد عيب أحدهما]⁽¹⁰⁾ بعد ذلك، [أ]⁽¹¹⁾ وحدث به عيب آخر تعين ذلك للبيع⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) الرومي، النبايع: لوحة: 49، المرغيناني، بداية المبتدي: 135 / 1، الميداني، الباب: 148 / 1.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) الرومي، النبايع: لوحة: 49، الكاساني، الصنائع: 137 / 12.

(8) في (أ) وردت [أخذ].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) الرومي، النبايع: لوحة: 49، السرخسي، المبسوط: 146 / 15، ابن مازة، المحيط البرهاني: 2 /

ولو مات المشتري في مدة الخيار لزمه البيع في أحدهما بغير عينه، ولورثته خيار التعيين، ولو كان الخيار للبائع والمسألة بحاله[١] (١) فله أن يلزم المشتري أي ثوب شاء، وليس للمشتري خيار الترك، ولو هلك أحدهما قبل القبض أو بعده (٢) هلك أمانة، والبائع على الخيار في الآخر، إن شاء [ألزم المشتري، وإن شاء فسخ البيع، ولو هلكا في يد المشتري، إن هلكا على التعاقب] (٣) فعلى المشتري قيمة ما أهلك آخره، والأول أمانة، وإن هلكا معا فعليه نصف قيمة كل واحد منهما، ولو تعيب أحدهما أو كلاهما قبل القبض أو بعده، فخيار البيع باق على حاله، وله أن يلزم المشتري أيهما شاء، فإن ألزمه السليم فلا خيار له في تركه، وإن ألزمه المعيب، إن كان بعد القبض فذلك، وإن كان قبل القبض فهو بالخيار، إن شاء ألزمه ورضي به، وإن شاء تركه، ولو تعيب كلاهما في يد المشتري فعليه [نصف نقصان] (٤) قيمة كل واحد منهما، ولو تصرف البائع في أحدهما جاز تصرفه، وله خيار الإلزام والفسخ في الأخرى (٥).

في الزاد: قوله: ومن باع عبدا على أن يعتقه المشتري أو يدبره أو يكاتبه أو أمة على أن يستولدها فالبيع فاسد عندنا، وعند الشافعي هو جائز، والصحيح قولنا؛ لأن هذا شرط لا يقتضيه العقد، وللبائع فيه منفعة، وهو امتناع الرد بالعيب، وللعبد منفعة أيضا، فيكون مفسدا؛ لنهي[٦] (٦) النبي ﷺ عن بيع وشرط، والمراد (٧) شرط لا يقتضيه العقد، لإجماعنا على أن شرطا يلائم العقد وتقتضيه العقد غير منهي عنه (٨).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(٢) في (أ) وردت [بعدها].

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(٥) الرومي، البنايع: لوحة: 49، الزيلعي، تبين الحقائق: 317/10.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(٧) في (أ) وردت [بشرط].

(٨) الزيلعي، الجوهرة النيرة: 2/260، البابرتي، العناية شرح الهداية: 9/161، الميداني، اللباب

في شرح الكتاب: 1/121، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/136، النووي، المجموع: 9/

في الصغير⁽¹⁾: وإذا باع إلى النيروز والمهرجان، فقد ذكر في الجامع الصغير بالفساد مطلقا، وذكر في الأصل وقال: إن كانا لا يعرفان، بأن كان يتقدم ويتأخر لا يجوز، كما في الحصاد والدياس، وإن كان معروفا بالأيام بحيث لا يتقدم ولا يتأخر يجوز، وذكر الكرخي ~~في كتابه~~ في كتابه قريبا من هذا، فإنه قيد الجواب بالفساد فيما إذا كان⁽²⁾ المتعاقدان لا يعرفان وقته، أو جهله أحدهما، والصحيح من الجواب أنهما إذا لم يبيئا نيروز⁽³⁾ المجوس أو نيروز السلطان فالعقد فاسد، وإذا بيئا أحدهما، أو⁽⁴⁾ كانا يعرفان⁽⁵⁾ وقته لا يفسد العقد⁽⁶⁾.

م، النيروز: معرب نوروز وهو في طرف الربيع.
والمهرجان: في طرف الخريف⁽⁷⁾.

قوله: وإن تراضيا وقع اتفاقا، لأن⁽⁸⁾ رضا من له الأجل كاف⁽⁹⁾، لأنه خالص حقه⁽¹⁰⁾.

في الزاد: قوله: وإن تراضيا بإسقاط الأجل قبل أن يأخذ الناس [في الحصاد والدياس]⁽¹¹⁾ وقبل قدوم الحاج جاز البيع عندنا، وقال زفر والشافعي ~~في كتابه~~ لا يجوز، والصحيح قولنا: لأن المانع من صحة البيع قد زال تقرره فيصح⁽¹²⁾، كما لو باع فضا في خاتم، أو جذعا في سقف ثم نزع وسلمه، كان البيع صحيحا، كذا هذا⁽¹³⁾.

(1) في (أ) وردت [الزاد].

(2) في (أ) وردت [كانت].

(3) في (أ) وردت [نيره وز].

(4) في (ب) وردت [ف].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) التلكنوي، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير: 328 / 1.

(7) الجابري، العناية شرح الهداية: 175 / 9 وما بعدها..

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [كافي].

(10) الشيباني، المبسوط: 35 / 5.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (أ) وردت [فصح].

(13) التريدي، الجوهرية الثيرة: 268 / 2، المرغيناني، الهداية شرح الهداية: 50 / 3، التوي، المجموع:

[ب] ⁽¹⁾؛ حصد الزرع: جزء، حصدا وحصادا، من باب[ي] ⁽²⁾ طلب وضرب ⁽³⁾.
 الدياسة في الطعام: أن (أ/ 239) يوطأ بقوائم الدواب، [أ] ⁽⁴⁾ يكرر عليه المدوس،
 يعني الجرجر ⁽⁵⁾ حتى يصير تينا، [والدياس] ⁽⁶⁾ صقل السيف، واستعمال الفقهاء إياه في
 موضع الدياسة تسامح، أو وهم، وأصل الدوس: شدة وطء [أل] ⁽⁷⁾ شيء بالقدم ⁽⁸⁾.
 قطف العنب: قطعه عن الكرم، قطفًا وقطافًا أيضًا، وقد يجعل اسما للوقت، ومنه:
 باعه إلى القطاف والفتح فيه لغة ⁽⁹⁾.

ي، قوله: وإذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر ⁽¹⁰⁾ البائع وفي العقد
 [عوضان] ⁽¹¹⁾ كل واحد منهما [مال ملك المبيع ولزمته قيمته] ⁽¹²⁾، يريد به أن يكون
 المبيع مما يجوز بيعه بيعا صحيحا، وأن لا يكون الثمن ميتة ⁽¹³⁾ أو دما أو حرا، والتخلية
 في البيع قبض، ويعتبر في صحة التسليم معان[سي] ⁽¹⁴⁾ ثلاثة: أحدهما أن يقول
 للمشتري: خلّيت بينك وبين المبيع [وييني] ⁽¹⁵⁾، والثاني أن يكون بحضرة المشتري على
 صفة يتأتى له قبضه من غير مانع، والثالث أن يكون المبيع مغروزا عن مشغول بحق
 غيره، سواء كانت التخلية في دار البائع أو في غيرها، وقال أبو يوسف رحمه الله:

- (1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).
- (2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).
- (3) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 2/ 2، مادة (ح ص د).
- (4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (5) في (أ) وردت [الجرجر].
- (6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).
- (7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).
- (8) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 2/ 264، مادة (د وس).
- (9) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 4/ 301، مادة (ق ط ف).
- (10) في (ب، ج) وردت [أو].
- (11) في (أ، ب) وردت [هو ضامن] بدل ما بين المعقوفتين.
- (12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وكلمة [مال] فقط ساقطة من نسخة (ب).
- (13) في (أ) وردت [ميتة].
- (14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

التخلية في دار البائع لا تكون⁽¹⁾ قبضا، وإن هلك قبل القبض يكون من مال البائع، ذكره في الأجناس، وذكر في شرح الطحاوي: أن القبض من مال البائع على ضربين: صريح ودليل، فالصريح أن يأمره [بقبضه]⁽²⁾ فيقبضه بحضرة البائع أو بغير حضرته، والدليل أن يقبضه عقيب العقد بحضرة البائع ولم ينهه عن القبض، فإنه يملكه فصار⁽³⁾ كأنه قبضه بأمره استحسانا، هو الصحيح، ذكره محمد رحمته في الزيادات، ولم يحك عن أبي حنيفة وأبي [يوسف]⁽⁴⁾ رحمتهما خلافا⁽⁵⁾.

وقال القدوري: بأن الرواية المشهورة عن أصحابنا [رحمهم الله]⁽⁶⁾: أن الملك لا يقع بالقبض حتى يأذن البائع للمشتري في القبض، وذكر في النوادر: إذا اشترى جارية ولم يقبضها حتى وطئها في يد البائع وهي ثيب ولم ينقصها الوطء لا يكون قبضا، فإن ماتت في يد البائع يرد جميع الثمن ولا شيء على المشتري من العقر، وذكر في مختصر⁽⁷⁾ الكرخي [رحمه الله]⁽⁸⁾: أن المشتري لو أمر البائع⁽⁹⁾ أن يعمل في المبيع عملا ينقصه [فهو قبض]⁽¹⁰⁾، [وما لا]⁽¹¹⁾ ينقصه مثل القصارة [أ]⁽¹²⁾ والغسل [في المبيع]⁽¹³⁾، باجر أو بغير أجر فيما كان ينقص فهو قبض، وما لا ينقصه فليس بقبض، وللبائع الأجر في الوجهين جميعا، هلك المبيع أو لم يهلك، فإذا حصل القبض في المبيع [في

(1) في (أ) وردت [يكون].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [وصار].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) الرومي، التابيع: لوحة: 49، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 146، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 121.

(6) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (ب، ج).

(7) في (ب، ج) وردت [المختصر].

(8) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (ب، ج).

(9) في (أ) وردت هنا كلمة [فالباع].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [أو لم] بدل ما بين المعقوفتين.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

البيع⁽¹⁾ الفاسد بأمر البائع فالمبيع مضمون عليه بالقيمة إن لم يكن له مثل، وبالمثل إن كان له مثل، إلا أن أبا حنيفة رحمته قال: إذا باع عبدا على أن يعتقه المشتري، فقبضه واعتقه يجب [على المشتري]⁽²⁾ الثمن استحسانا، وقالوا: يجب عليه قيمته، وهو رواية عنه، وأجمعوا أنه لو قتله يجب عليه قيمته⁽³⁾.

ولو اشترى أرضا شراء فاسدا فبني فيها أو غرس يسقط حق الفسخ عند [أبي حنيفة رحمته]، وعليه قيمته، وقالوا: لا يبطل حق الفسخ⁽⁴⁾، ولو⁽⁵⁾ رفع الفساد في البياعات الفاسدة قبل الاستقرار ينقلب⁽⁶⁾ البيع جائز، وإن استقر الفساد فلا إثم، الأصل في البيع الفاسد أن كل ما يملك بالبيع الجائز يملك بالبيع الفاسد إذا اتصل به القبض بإذن البائع، وكل ما لا يملك بالبيع الجائز لا يملك بالبيع الفاسد، بيانه من اشترى عبدا بخمر أو خنزير وهما⁽⁷⁾ مسلمان وتقايبضا، فإن مشتري العبد ملك العبد وتصرفه [فيه]⁽⁸⁾ جائز، وعتقه نافذ، ويجب عليه قيمته، ولا يملك صاحب[ه]⁽⁹⁾ الخمر والخنزير، وكذلك بيع العبد بالمدير أو بالمكاتب أو بأم الولد، فإن العبد [لا]⁽¹⁰⁾ يملك بالقبض ولا يملك المدير والمكاتب وأم الولد⁽¹¹⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [عليه] بدل ما بين المعقوفتين.

(3) الرومي، التبايع: لوحة: 49، 50، البابرتي، العناية شرح الهداية: 474 / 9.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (أ) وردت [فلا].

(6) في (ب، ج) وردت [انقلب].

(7) في (أ) وردت [وهو].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) الرومي، التبايع: لوحة: 50، السرخسي، المبسوط: 203 / 17، ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 /

136، الكاساني، الصنائع: 38 / 10، ابن الهمام، شرح فتح القدير: 232 / 6.

وكذلك⁽¹⁾ لو اشترى عبدا بشرب، أو بماء غير [مرفوع، أو بكلاً غير]⁽²⁾ محصود، أو اشتراه⁽³⁾ بمال غيره بغير أمره، فلكل واحد من المتعاقدين فسخه، فإن رد المشتري المبيع على بائعه انفسخ البيع، أي وجه رده عليه، سواء كان رده بالبيع منه، أو بهبته له، أو تصدق به عليه، أو أعاره إياه، أو دعه عنده، وكذلك لو باعه من وكيله وسلمه إليه فإنه يبرأ من الضمان في هذه الوجوه كلها، وإنما يملك الرد على البائع إذا كان المبيع قائماً في يده ولم يزد ولم ينقص وهو في ملكه على ما قبضه من البائع، إلا أن الفساد إن دخل في صلب العقد فكل واحد منهما يملك فسخ البيع بحضرة صاحبه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما.

وقال أبو يوسف رحمته: يملك فسخه بحضرة صاحبه وبغير حضرة⁽⁴⁾ صاحبه⁽⁵⁾. وإن كان الفساد لم يدخل في صلب العقد، وإنما دخل بشرطه منفعة أحد المتعاقدين، فكل واحد منهما يملك فسخه قبل القبض، أما بعد القبض فللذي له الشرط أن يفسخ⁽⁶⁾ [ه] بحضرة صاحبه، وليس للآخر حق الفسخ، ولو شرط المنفعة لأحد المتعاقدين وكان فساد البيع لأجله فلكل واحد (أ/ 240) منهما أن يفسخ البيع قبل القبض وبعد؛ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما، وقال محمد رحمته: إن طلب الفسخ الذي شرط له المنفعة فله ذلك، وليس للآخر حق الفسخ، ولو اشترى جارية [ب] ⁽⁷⁾ شراء⁽⁸⁾ فاسد، وقبضها وباعها وربح فيها، تصدق بالربح، ولو اشترى بثمنها شيئاً آخر فربح فيه طاب له الربح، وكذلك لو ادعى على رجل ألف [درهم]⁽⁹⁾ فدفعها إليه وربح فيها ثم تصادقا بأنه لم يكن عليه دين⁽¹⁰⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [كذا].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [اشترى].

(4) في (أ) وردت [حضرة].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب)، وكلمة [صاحبه] ماقطة من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (أ) وردت [بشري].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(10) الرومي، الينابيع: لوحة: 50، الكاساني، الصنائع: 11/ 248، الزيلعي، تبين الحقائق: 15/ 96.

ولو ازداد⁽¹⁾ المبيع في يد المشتري، فالزيادة لا تخلو إما أن يكون متصلة أو منفصلة، وكل واحد منهما على [ال]⁽²⁾ وجهين، إما أن تكون متولدة من الأصل أو لم تكن⁽³⁾ [متولدة]⁽⁴⁾، أما إذا كانت الزيادة متصلة متولدة من الأصل، كاللبن والحسن والجمال فإنها لا تمنع من الرد والفسخ، كما في الغصب، وإن كانت الزيادة متصلة غير متولدة منه كالثوب إذا صبغ بما يزيد، والسويق إذا لثته بالسمن [أ]⁽⁵⁾ والعسل، أو كان ثوبا فقطعه وخاطه قباء، أو كان قطنا فغزله، أو غزلا فنسجه، أو حنطة فطحنها، أو شاة فذبحها وشواها، انتقطع حق الفسخ في هذه المسائل كلها، ولزمته القيمة فيما لا مثل له، والمثل فيما له مثل؛ ولو كانت دارا فبنى فيها، أو رضاء فغرس فيها أشجارا، انتقطع حق البائع عن الفسخ عن أبي حنيفة رحمته، وعليه قيمتها وقت القبض، وقالوا: لا ينقطع حق البائع في الفسخ، ولو⁽⁶⁾ كانت الزيادة منفصلة متولدة من الأصل، كالولد⁽⁷⁾ والعقر الأرث لا يمنع الفسخ، ولو كانت بالولادة نقصت الجارية جبر نقصانها بالولد عندنا، وقال زفر رحمته: لا ينجر، ولو هلكت هذه الزوائد في يد المشتري فلا ضمان عليه، كزوائد المغصوب، ويغرم نقصان الولادة، ولو استهلكها المشتري ضمن قيمتها، ولو هلك المبيع والزيادة قائمة فللبائع أن يستردها ويضمنه قيمة المبيع وقت القبض⁽⁸⁾.

ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة منه، كالهبة والصدقة والكسب، فللبائع أن يسترد المبيع مع هذه الزوائد، ولا يطيب له ذلك، ويتصدق به، وإن هلكت [الزيادة]⁽⁹⁾ في يد المشتري فلا ضمان عليه، وكذلك إن استهلكها عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا:

(1) في (ب) وردت [زاد].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [يكن].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ) وردت [وإن].

(7) في (ب، ج) وردت [كالوحد].

(8) الرومي، الشبايع: لوحة: 50، ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 387، الكاساني، المعناني: 12 /

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

يجب عليه ضمانها، ولو هلك المبيع والزيادة قائمة في يد المشتري تقرر عليه ضمان المبيع والزيادة⁽¹⁾ للمشتري لتقرر ضمان القيمة، بخلاف المتولدة منه، هذا هو الكلام في الزيادة، أما إذا انتقص المبيع في يد المشتري أو البائع، إن كان النقصان [بآفة سماوية فللبائع أن يأخذ المبيع مع أرض النقصان، وكذلك إن كان النقصان]⁽²⁾ بفعل المشتري أو بفعل البائع⁽³⁾، فإن⁽⁴⁾ كان بفعل الأجنبي فالبائع بالخيار، إن شاء أخذه من المشتري ويرجع به على الجاني، وإن شاء أخذه من الجاني ولا يرجع على المشتري، ولو قتله أجنبي فللبائع أن يضمّن قيمته المشتري، ولا سبيل له على القاتل، وللمشتري⁽⁵⁾ أن يرجع على عاقلة القاتل بقيمته في ثلاث⁽⁶⁾ سنين، ولو⁽⁷⁾ كان النقصان بفعل البائع صار مستردا للمبيع، حتى لو هلك في يد المشتري من غير أن يجسه على البائع هلك بغير شيء، وإن [كان]⁽⁸⁾ جسه عنه ثم هلك إن هلك من سرية جنائية⁽⁹⁾ [البائع]⁽¹⁰⁾ صار مستردا [للمبيع، حتى لو هلك]⁽¹¹⁾ له، ولا ضمان على المشتري، وإن هلك لا من سرية جنائية⁽¹²⁾ فعليه ضمانه يسقط عنه حصة النقصان بالجناية، ولو قتله البائع، أو سقط في حفرة حفرها البائع صار مستردا، وبطل ضمانه عن المشتري⁽¹³⁾.

(1) في (أ) وردت [رائزوالد].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) في (أ، ج) وردت [المبيع].

(4) في (أ، ج) وردت [وإن].

(5) في (أ) وردت [والمشتري].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) في (أ) وردت [وإن].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) في (ب، ج) وردت [جنائيه].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(12) في (ب، ج) وردت [جنائية البائع].

(13) الرومي، البنايع: لوحة: 50، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 271، السرخسي، المبسوط: 6/

209، ابن مازة، المحيط البرهاني: 3/ 249.

ولو تصرف المشتري في المبيع: بيع، أو هبة، أو صدقة، أو أخرجه⁽¹⁾ من ملكه بوجه من الوجوه، صح تصرفه فيه، وليس للبائع إبطاله، وعليه قيمته إن لم يكن له مثل، ومثله إن كان له مثل، ويطيب ذلك للمالك الثاني، ولو كان عبدا فأعتقه المشتري، أو دبره، صح عتقه وتدبيره، ولو كانت أمة فاستولدها صارت أم ولد⁽²⁾، ويغرم القيمة في رواية كتاب البيوع [وحدى]⁽³⁾ الروايتين من كتاب الشرب، وفي رواية أخرى في كتاب الشرب: يرد معها العقر، ولو كانت صحت الكتابة⁽⁴⁾ وليس للبائع إبطالها، فإن أدى بدل الكتابة وعقق لزم المشتري قيمته⁽⁵⁾، وإن عجز ورد في الرق فإن⁽⁶⁾ كان العجز قبل أن يقضي بالقيمة على المشتري يرد العبد على البائع، وإن⁽⁷⁾ كان بعد القضاء بالقيمة فلا سبيل للبائع على العبد، ولو رهنه فليس للبائع [أن]⁽⁸⁾ يبطل الرهن، فإن فكه قبل أن يقضي عليه بالقيمة فله أن يأخذ العبد، وإن كان بعده فلا سبيل له على العبد، وإن أجره فالإجارة صحيحة، وللبائع إبطالها واسترداد المبيع إلى يده، وإن كان المشتري مأكولا يحل أكله: وإن كانت أمة لا يحل وطؤها⁽⁹⁾.

في الذخيرة: أما الوطء فقال شمس الأئمة الحلواني [رحمه الله: (أنه يكره)⁽¹⁰⁾ ولا يحرم]⁽¹¹⁾ (أ/ 241).

(1) في (أ، ج) وردت [إخراجه].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(4) في (أ) وردت [الكتاب] بالتاء الطويلة.

(5) في (أ) وردت [قيمة].

(6) في (ب) وردت [وإن]: وفي (ج) وردت [إن].

(7) في (ب) وردت [فإن].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) الرومي، الشايخ: لوحة: 50، البايروني، العناية شرح الهداية: 9/ 70، الكاساني، الصنائع: 11/

138.

(10) ما بين الهاليتين ساقط من نسخة (ب).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

المشتري شراء فاسدا إذا رد على البائع⁽¹⁾ بالفساد أو بالعيب فلم يقبله البائع فأعادته المشتري إلى منزل نفسه فهلك [ت]⁽²⁾ لا يلزمه شيء من الثمن كالمغاصب إذا حمل المغصوب إلى المغصوب منه [فأبى المغصوب منه أن]⁽³⁾ يقبله فخمله الغاصب إلى منزله وضاع عنده لا يضمن ولا يكون حمله إلى منزله غصبا جديدا إلا إذا وضعه عند المالك ثم حمله مرة أخرى أما إذا كان [ت]⁽⁴⁾ في يد الغاصب لم يضعه من يده فأبى المغصوب منه أن يقبله فهذا على الأمانة لأن القبض متحد وقد خرج عن⁽⁵⁾ كونه مضمونا بخلاف ما لو وضعه عند المغصوب منه [ثم]⁽⁶⁾ حمله قال أستاذنا رحمه الله الصحيح أنه يضمن الغاصب في الوجهين.

لأنه إما⁽⁷⁾ أن يرد أو لم يرد فإن رد صار غاصبا بالحمل بعد ذلك كما [لو]⁽⁸⁾ وضعه ثم حمله وإن لم يرد لم يبرأ لقوله عليه الصلاة والسلام: ((على اليد⁽⁹⁾ ما أخذت حتى ترد))⁽¹⁰⁾ وكان أبو نصر بن سلام رحمه الله يقول: إذا كان البيع فاسدا [فسادا]⁽¹¹⁾ بلا خلاف فحيث يبرأ المشتري عن الضمان وإن لم يقبل البائع أما إذا كان فسادا لم⁽¹²⁾ يتفقوا عليه لا يبرأ إلا بقبول البائع أو بقضاء القاضي وقال أبو بكر

(1) في (أ) وردت [أ] بالفساد.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) في (أ) وردت [من].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [إنما].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) في (أ) وردت [اليـد].

(10) عن سمره رحمته أخرجه ابن أبي دارود في سننه: 447/9 برقم (3091)، باب في تضمين العور، والدارمي في سننه: 342/2 برقم (2596)، باب العارية مؤداة، قال حسين سليم أسد: إسناده ضعيف.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(12) في (ب) وردت [لا].

الإسكاف: رحمه الله يبرأ في الوجهين قال أستاذنا رحمته الفتوى على قول أبي بكر الإسكاف رحمته ⁽¹⁾.

[ي] ⁽²⁾، قوله: ومن جمع بين عبد وحر وبين شاة ذكية و ⁽³⁾ميتة بطل البيع فيهما، فهذا على وجهين: إن كان قد سمى لهما ثمنا واحدا بطل البيع بالإجماع؛ وإن كان سمى لكل واحد منهما على حدة فكذلك عند أبي حنيفة رحمته وقالوا جاز البيع في العبد والذكية وبطل في الحر والميتة ⁽⁴⁾.

في الزاد: قوله: ومن جمع بين عبد ومدبر أو بين عبده وعبد غيره صح البيع في العبد بحصته من الثمن، [و] ⁽⁵⁾هذا عندنا وقال زفر رحمته لا يجوز والصحيح قولنا، لأن المدبر وعبد الغير ⁽⁶⁾ مال مملوك [ف] ⁽⁷⁾ينعقد البيع عليهما. إلا أنه لا يتمكن من التسليم لحق المولى [أ] ⁽⁸⁾ولحق الغير فيبقى العقد بحصة العبد من الثمن كما لو باع عبيدين له ثم استحق أحدهما ⁽⁹⁾.

[النجش]

ي، قوله: (ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النجش ⁽¹⁰⁾ وعن السوم على سوم غيره)، فالنجش: أن

(1) ابن مازة، المحيط البرهاني: 370/5.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (ب) وردت [أو].

(4) الرومي، الينابيع: لوحة: 50، 51.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) في (أ) وردت [الغيره].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) الاختيار في تعليل المحتار: 27/2.

(10) من معاني النجش في اللغة الاستشارة والإثارة، والنجش - يسكون الجيم - مصدر وبالفتح اسم مصدر وهو أن يزيد في سلعة أكثر من ثمنها وليس قصده أن يشتريها بل ليشر غيره فيرفعه فيه، وكذلك في التكاثر وغيره، والفاعل ناجش ونجاش مبالغ، ولا تناجشوا: لا تفعلوا ذلك. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. ودليل التحريم: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تلقوا الركبان ولا يبع بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا ولا يبع حاضر لباد ولا تصروا الغنم). العناية بهامش =

يزيد الرجل في ثمن المبيع ولا رغبة له فيه [و]⁽¹⁾ لكنه يحمل الراغب على أن يزيد في الثمن وهذا النهي محمول على ما إذا طلب المشتري بمثل [ال]⁽²⁾ قيمة؛ أما إذا طلب [ب]⁽³⁾ أقل من قيمته فلا بأس بأن يزيد في ثمنه إلى أن يبلغ قيمة المبيع وإن لم يكن له رغبة فيه وكذا الرجل إذا أراد بيع ماله لحاجة فطلب منه بدون قيمته فزاد الرجل إلى تمام⁽⁴⁾ القيمة فلا بأس بذلك وهذا محمود غير مذموم.

[و] أما السوم على سوم غيره؛

أن يتساوم الرجلان في السلعة واطمان قلب كل واحد منهما على ما سمي من الثمن ولم يبق إلا العقد فعارضه شخص آخر فاشترده منه أما إذا كان قلب البائع في الزيادة غير مستقر بما سمي له من الثمن فلا بأس بذلك.

وأما تلقي الجلب؛

أن يكون الشخص من أهل المصر قد أخبر بمجيء قافلة [بمسيرة]⁽⁶⁾ عظيمة وأهل المصر في قحط وجذب من ذلك فتلقاهم ثم اشترى منهم جميع ميرتهم بثمن دون وأدخله المصر فيبيعه على ما يزيد من الثمن ولولا اشتراؤه⁽⁷⁾ منهم وتركهم حتى أدخلوا [ميرتهم]⁽⁸⁾ المصر فباعوا ذلك لأهل⁽⁹⁾ المصر متفرقا [توسع]⁽¹⁰⁾ بذلك أهل المصر.

فتح القدير 5/ 239، والهيتمي، تحفة المحتاج: 4/ 316، والحديث، عن أبي هريرة أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: 260/ 7، برقم (2006)، باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر.

- (1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).
- (2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).
- (3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).
- (4) في (أ) وردت [إنما].
- (5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).
- (6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).
- (7) في (ب، ج) وردت [شراء].
- (8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).
- (9) في (أ، ج) وردت [أهل].
- (10) في (أ) وردت [أو مع] بدل ما بين المعقوفين.

فإذا كان كذلك فهو مكروه وإن كان أهل المصر لا يتضررون بذلك فهو غير مكروه وهذا ما صوره⁽¹⁾ بعضهم⁽²⁾.

وقال بعضهم⁽³⁾ صورته: أن يتلقاهم رجل من أهل المصر فيشتري⁽⁴⁾ [منهم]⁽⁵⁾ جميع ميرتهم بأرخص من سعر المصر وهم لا يعلمون سعر [أهل]⁽⁶⁾ المصر، فإذا كان كذلك فهو مكروه لأنه غرهم في ذلك سواء تضرر أهل المصر بذلك أو لم يتضرر [وا]⁽⁷⁾.

أما بيع الحاضر للبادي⁽⁸⁾:

إذا كان لرجل طعام [أ]⁽⁹⁾ و علف وأهل المصر في قحط منهم [أ]⁽¹⁰⁾ وهو لا يبيعهما من أهل المصر حتى [ب]⁽¹¹⁾ توسعرا [وا]⁽¹²⁾ يبيعهما من أهل البادي بثمان غال

(1) في (أ) وردت [صوراً].

(2) الرومي، البنايع: لوحة: 51، الاحبار لتعليق المختار: 27 / 2.

(3) في (أ) وردت [بعضهم على].

(4) المطوّزي، المغرب في ترتيب المعرب: 153 / 5، مادة (ن ج ش).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) الحاضر: ضد البادي، والحاضرة ضد البادية. والحاضر: من كان من أهل الحضر، وهو ساكن الحاضرة، وهي المدن والقرى، والريف وهو أرض فيها - عادة - زرع وخصب. والمراد ببيع الحاضر للبادي: أن يتولى الحضر يبيع سلعة البدوي، بأن يصير الحاضر سمساراً للبادي البائع. أو هو أن يمنع السمسار الحاضر القروي من البيع، ويقول له: لا تبع أنت، أنا أعلم بذلك، فيتوكل له، ويبيع ويغالي، ولو تركه يبيع بنفسه لرخص على الناس. فالبيع - على هذا - هو من الحاضر للحاضر نيابة عن البادي، بثمان أغلى، رد المختار 132 / 4، وحاشية الشلبي على تبين الحقائق 68 / 4.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

وأهل المصر يتضررون بذلك أما لو كان أهل المصر في سعة وخصب ولا يتضررون ببيعهما من أهل البادي [بشمن غالي] ⁽¹⁾ فلا بأس [به] ⁽²⁾⁽³⁾.

ب، النجش ⁽⁴⁾؛ بفتحين ⁽⁵⁾ إن تستام ⁽⁶⁾ السلعة بأزيد من ثمنها وأنت لا تريد شراءها ليراك الحاضر ⁽⁷⁾ [الآخر] ⁽⁸⁾ فيقع ⁽⁹⁾ فيه وكذلك في النكاح وغيره.

[و] ⁽¹⁰⁾ منه الحديث (نهى عن [ال] ⁽¹¹⁾ نجش) ⁽¹²⁾، وروي بالسكون ⁽¹³⁾.

مار أهله: أتاها بالميرة وهي الطعام وامتاها ⁽¹⁴⁾ لنفسه ⁽¹⁵⁾.

[ي] ⁽¹⁶⁾ قوله: ومن ملك مملوكين، يريد [به إذا] ⁽¹⁷⁾ اجتمع في ملك رجل واحد

اثنان من ذوي الرحم المحرم أحدهما صغير ⁽¹⁸⁾ والآخر كبير ⁽¹⁹⁾ أو كلاهما صغير ⁽²⁰⁾

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) الرومي، الينابيع: لوجه: 51؛ البابرتي، العناية شرح الهداية: 218 / 9 وما بعدها.

(4) في (أ) وردت [النجش].

(5) في (ب) وردت [بضمتين].

(6) في (ب) وردت [تسام].

(7) في (أ) وردت [يشري].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) في (ب، ج) وردت [فيرغب].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: 300 / 21، برقم (6448)، باب ما يكره من التناجش.

(13) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 153 / 5، مادة (ن ج ش).

(14) في (أ) وردت [وأمثالها].

(15) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 124 / 5، مادة (م و ي).

(16) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(17) في (أ) وردت [لر] بدل ما بين المعقوفتين.

(18) في (أ) وردت [صغيرة].

(19) في (أ) وردت [كبيرة].

(20) في (ب، ج) وردت [الصغيران].

يكره أن يفرق بينهما، وله أن يبيعهما جميعاً أو يمسكهما جميعاً، ولو كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق⁽¹⁾ بينهما، والبيع جائز في الوجه كلها في قول أبي حنيفة ومحمد وحدهم الله، وقال: أبو يوسف رحمته لا [يجوز الـ]⁽²⁾ بيع في الوالدين والمولودين خاصة، [و]⁽³⁾ في رواية عنه لا يجوز في (أ/ 242) الجميع وهو قول زفر والحسن بن زياد رحمهما الله، ولو صار أحدهما بحال لا يمكن للمولى بيعه فلا بأس ببيع الآخر، ولو باع جارية وشرط الخيار لنفسه ثلاثة أيام ثم ملك ولدها الصغير يكره له أن يجيز البيع في الجارية، ولو اجتمع في ملكه صغير و⁽⁴⁾ كبيران [..]⁽⁵⁾ كل واحد من الكبيرين ذو⁽⁶⁾ رحم محرم من الصغير وهما في القرابة سواء، فالقياس أن لا يبيع أحد الكبيرين ولا يفرق بينهما وبين الصغير، وفي الاستحسان لا بأس [بـ]⁽⁷⁾ بيع أحدهما وإن كان أحدهما أقوى قرابة من الآخر فلا بأس [بـ]⁽⁸⁾ أن يبيع [لا بعد ويترك الأقرب مع الصغير،] ولو ملك ست أخوات أو ستة إخوة والنصف منهم كبار والنصف صغار فلا بأس ببيع كل صغير مع كبير⁽⁹⁾، ولو ملك صغيراً مع أبويه فليس له أن يفرق بينهم وليس أحدهما أولى بالتفريق من الآخر، وقال محمد رحمته في الزيادات: إذا اجتمع أب الصغير وأمه لم يفرق بينه وبين أحد [من]⁽¹⁰⁾ هما⁽¹¹⁾.

في التهذيب: ثم مدة الكراهية إلى بلوغ الصغير وعند الشافعي [رحمه الله]⁽¹²⁾ [يكره

(1) في (ب، ج) وردت [بالتفريق].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (أ) وردت [أو].

(5) في (أ) وردت زيادة [كان] بدل النفاط.

(6) في (أ) وردت [ذا].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) الرومي، النتائج: لرحمة: 51، المرغيناني، بداية المبتدي: ص 137.

(12) ما بين المعقوفتين غير ثبت في نسخة (ج).

في الوالدين إلى⁽¹⁾ سبع سنين، ولو اختار المراهق بيعه لا يكره⁽²⁾.

في الزاد: وعند الشافعي ~~يجوز~~، يكره في الوالدين والمولودين، ولا يكره فيما سواهم، والصحيح قولنا، لأنه فيه ضررا بهما لأن الصغير يتفع بشفقة⁽³⁾ الكبير في الحضانة والتولية وإذا⁽⁴⁾ يفوت بالتفريق والكبير يتفع بالصغير انتفاع الأنس به والتفريق يفوته فيكره ويجوز العقد لاستجماع ركنه وشرائطه⁽⁵⁾.

فصل في الذخيرة: وفي صلح الفتاوى للفتية أبي الليث ~~يجوز~~ [عبد له]⁽⁶⁾ مال باعه المولى معه ماله، فإن لم يسم مال العبد فالبيع فاسد، قيل معنى قوله إن لم يسم مال العبد⁽⁷⁾ [فالبيع⁽⁸⁾ فاسد، يعني]⁽⁹⁾ إن باع عبدا مع ماله ولكن لم يبين مقداره، أما إذا باع العبد وسكت عن ذكر المال فالبيع جائز ويكون المال للبائع وهو الصحيح⁽¹⁰⁾.

في الكبرى: السلطان إذ قال للخبازين بيعوا عشرة أمناء بدرهم ولا تنقصوا من ذلك شيئا فاشترى رجل من أحدهم عشرة أمناء بدرهم والخباز يخاف إن نقص⁽¹¹⁾ يضر به السلطان لا يحل أكله لأنه في معنى المكروه، والحيلة أن يقول المشتري للخباز بع⁽¹²⁾ مني الخبز كما تحب فيصح البيع ويحل الأكل⁽¹³⁾ ولو أنه اشترى عشرة أمناء كما أمره

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6/ 483، الماوردي، الحارثي في فقه الشافعي: 14/ 243.

(3) في (أ) وردت [لشفقة].

(4) في (أ) وردت [إذا].

(5) البابرتي، العتابة شرح الهداية: 9/ 220، الماوردي، الحارثي في فقه الشافعي: 14/ 243.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [للعبد].

(8) في (أ) وردت كلمة [البيع] مكررة.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) ابن مازة، المحيط البيهقي: 6/ 299.

(11) في (ب، ج) وردت [ينقص].

(12) في (أ) وردت [بيع].

(13) في (ب) وردت [أكله].

السلطان ثم قال الخباز أجزت ذا البيع جاز وحل للمشتري أكله لأن المكروه إذا رضي يصح بيعه لزوال المانع من الصحة⁽¹⁾.

في التهذيب: بيع الملاهي كالبريط⁽²⁾ والدف⁽³⁾ والنرد⁽⁴⁾ جائز ويضمن كاسره خلافا لهما والفتوى على قولهما [رحمهما الله]⁽⁵⁾.

باب في بيع الوفاء⁽⁶⁾ وغيره

في النصاب [و]⁽⁷⁾ في [ال]⁽⁸⁾ فتاوى النسفية: إن البيع الذي تعارف له أهل⁽⁹⁾ زماننا احتيالا للربا [و]⁽¹⁰⁾ سموه بيع الوفاء فإنه في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد⁽¹¹⁾ المشتري كالرهن [في يد المرتهن]⁽¹²⁾، ولا يطلق له الانتفاع به إلا بإذن المالك وعليه

(1) ابن مازة، المحيط البرهاني: 297 / 5.

(2) في (أ) وردت [كالبريط]. البريط: هو العود: من آلات الموسيقى أعجمي ليس من ملاهي العرب والبريط من ملاهي العجم شبه بصدور البط والصدور بالفارسية بر قليل بریط، المعجم الوسيط: 1 / 46، ابن منظور، لسان العرب: 258 / 7، مادة (بريط).

(3) الدف: آلة ضرب ينقر عليها، المعجم الوسيط: 289 / 1، مادة (د).

(4) الترد: الطبل الصغير المخصر، المغرب في ترتيب المغرب، مادة (ك وب).

(5) ما بين المعقوفين غير مثبت في نسخة (أ)، ابن مازة، المحيط البرهاني: 351 / 6، الكاساني، الصنائع: 103 / 11.

(6) البيع هو: مبادلة مال بمال. والوفاء لغة: ضد الغدر، يقال: وفي بعيد، وأوفى بمعنى واحد، وأوفى الرجل حقه ووفاء إياه بمعنى: أكمله له وأعطاه وأفيا. وفي اصطلاح الفقهاء، هو: البيع بشرط أن البائع متى رد الثمن يرد المشتري المبيع إليه، وإنما سمي (بيع الوفاء) لأن المشتري يلزمه الوفاء بالشرط. الصحاح: 2526 / 6، مادة (وفي)، الفتاوى الهندية 3 / 209. تبين الحقائق للزيلعي 5 / 184، والبحر الرائق 6 / 8.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [يدي].

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

فتوى الشيخ الأجل أبي شجاع⁽¹⁾ رحمته وكثير من الأئمة وعليه فتوى الشيخ القاضي علي السفدي رحمه الله أيضا ببخارى، وقال بعض مشايخ زماننا: [إن]⁽²⁾ الشرط إذا لم يكن في العقد بأن شرط متى جاء بالثمن ردّها عليه جعلناه بيعاً صحيحاً [في]⁽³⁾ حق المشتري كما ينتفع المشتري [به]⁽⁴⁾ كما ينتفع بسائر أملاكه وجعلناه رهناً في حق البائع [كما]⁽⁵⁾ لو أراد المشتري البيع لم يقض القاضي بذلك، ومتى جاء بالثمن يجبر المشتري على قبوله ورد المبيع على⁽⁶⁾ بائعه، قال: لأن هذا البيع مركب عليهما⁽⁷⁾ كالهبة بشرط العوض في حال المرض وكثير من الأحكام يكون لها حكمان [و]⁽⁸⁾ إنما جوز ذلك لحاجة الناس وفرارهم من الربا خصوصاً في الكروم⁽⁹⁾.

في السراجية: وإن يبلغ اعتادوا في هذا الباب الدين والإجارة في الكروم لا يصح لما عرف، وببخارى اعتادوا الإجارة الطويلة ولا يمكنهم ذلك في الكروم إلا بعد شراء⁽¹⁰⁾ الأشجار وهذا الشراء⁽¹¹⁾ عقد وفاء، فاضطروا إلى ما بينا وما ضاق الأمر على الناس اتسع حكمه⁽¹²⁾.

فإن الشيخ الإمام الأجل الزاهد حسام الدين رحمته، قال: بيع المعاملة وبيع الوفاء [واحد]⁽¹³⁾، وإنه بيع فاسد، لأنه بيع بشرط فاسد، وإنه يفيد الملك عند القبض كسائر

(1) في (أ، ج) وردت [الأشجار].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ب، ج) وردت [إلى].

(7) في (أ) وردت [عتهما].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 7/ 305، الكاساني، الصانع: 3/ 391.

(10) في (أ) وردت [شري].

(11) في (أ) وردت [الشري].

(12) الأوسى، السراجية: ص 469.

(13) في (ج) وردت ما بين المعقوفتين مكروا.

البياعات الفاسدة، قال: [الصدر الإمام]⁽¹⁾ الأجل ناصر الدين رحمته في الملتقط: عن شيخ [الإسلام]⁽²⁾ الأجل عن [السيد الإمام]⁽³⁾ أبي شجاع والقاضي الحسن [الماتريدي]⁽⁴⁾ رحمهما الله: أن البيع الذي سموه بيع الوفاء احتيالا للربا رهن في الحقيقة والمشتري مرتهن لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع إلا بإذن البائع وهو ضامن [لما أكله]⁽⁵⁾ [و]⁽⁶⁾ ما استهلكه من ثمره وعينه والدين ساقط إذا هلك⁽⁷⁾، إذا كان به وفاء الدين ولا ضمان عليه في الزيادة وللبائع استرداده إذا قضى دينه [متى شاء]⁽⁸⁾، لأنهم يريدون به الرهن والناس يسمونه الرهن (أ/ 243) والعبرة للمقاصد لا للألفاظ، ألا ترى أن الكفالة بشرط براءة الأصيل حوالة، والحوالة بشرط الإبراء كفالة، وهبة الحرية نفسها نكاح، والإعارة بأجر إجارة، والاستصناع [إذا]⁽⁹⁾ ضرب له أجلا سلم. وقدر⁽¹⁰⁾ القاضي الإمام [علي]⁽¹¹⁾ السفدي رحمته، فأفتى هكذا يصرح به السيد الأجل [أبو شجاع]⁽¹²⁾، وكان⁽¹³⁾ [لا]⁽¹⁴⁾ يخالفهم في زمانهم إلا بعض الشبان وكان ضعيفا وأوصى بذلك السيد الإمام أبو شجاع رحمه الله لابنه عند موته بهذا⁽¹⁵⁾.

(1) في (ب، ج) وردت [السيد] بدل ما بين المعقوفتين.

(2) في (ب، ج) وردت [الإمام].

(3) في (ب) وردت [الشهيد] بدل ما بين المعقوفتين.

(4) في (ج) وردت ما بين المعقوفتين مكررا.

(5) في (ب، ج) وردت [لما أكله] بدل ما بين المعقوفتين.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) في (ب) وردت [أهلك].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [وقد مر].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) في (ب، ج) وردت [فكان].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(15) الأوسي، السراجية: ص 422، ابن مازة، المحيط البرهاني: 7 / 305، الزيلعي: تبيين الحقائق:

في السراجية: قال بعض مشايخنا رحمهم الله من أراد أن يرتهن شيئا ويباح له الغلة فالوجه فيه أن يشتري المحدود شراء باتا ثم⁽¹⁾ يقول المشتري للبائع بعد التفريق عن مجلس العقد أن [...] يقبل هذا البيع إليه إذا [...] وفي إليه جميع ما أدى من الثمن بعد أن يرفع غلته واحدة، [...] وأكثر على قدر ما أراد⁽²⁾، وقال شمس الأئمة المرغيناني: ينبغي أن يقولوا⁽³⁾؛ تواضعنا [على]⁽⁴⁾ أن لا يكون هذا الشرط⁽⁵⁾ ملحقا بأصل العقد⁽⁶⁾.

في النسفية: ومثل عمن باع نصف كرمه على يد⁽¹⁰⁾ آخر [يا]⁽¹¹⁾ بيع الوفاء وخرج هو في الصيف إلى كرمه بأهله ونقله وخرج [هذا]⁽¹²⁾ المشتري بأهله أيضا وولده وأدركت الغلات فيه، فأخذ البائع نصفها [والمشتري نصفها]⁽¹³⁾ وما حمل من الغلات هل له أن يطالبه أم لا؟ فقال إن أخذها المشتري جبرا من غير رضا البائع كان له أن يطالبه بما حمل منه؛ وإن أعطاه البائع ذلك وأخذها المشتري بإذن البائع ورضاه لم يكن له أن يطالبه بها فيكون ذلك هبة وعطية.

قال ولا بد من التفصيل في هذا الفصل: فإن صاحب الكرم هو الذي نقله إلى كرمه فيحتمل الأخذ برضاه وبغير رضاه، فأما إذا اشترى الكل وقبضه وأخذ غلاته فالأخذ

(1) في (ج) وردت [ثم البائع].

(2) في (ب) وردت زيادة [لا] بدل النقاط.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) في (أ) وردت [أدام].

(6) في (ب) وردت [يقول].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (أ) وردت [الشراط].

(9) الأوسى السراجية: ص 422.

(10) في (أ) وردت [يدي].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

بغير رضا البائع وهو في الحقيقة رهن [وليس]^(٦) للمرتهن أكل غلة الرهن فأما إذا أكل ذلك ضمنها فأقنينا بالضمنان على الاتفاق لذلك.

وسئل عمن باع داره على يد^(٢) آخر بثمن معلوم يبيع الوفاء وتقابضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الإجارة وقبضها ومضت المدة هل تلزمه^(٣) الأجرة؟ فقال لا لأنها رهن عنده والراهن إذا استأجر من المرتهن لم تجب^(٤) الأجرة بهذه الإجارة [كذا هنا]^(٥).

وسئل عمن باع كرمه من رجل يبيع الوفاء وتقابضا ثم باعه المشتري على آخر يبعأ باتا وسلمه وغاب هل للبائع الأول أن يخاصم هذا المشتري الثاني [ويسترد منه الكرم]^(٦)؟ [فقال]^(٧) نعم قيل [أ] ليس له حق حبسه وإمساكه للمشتري الأول [لـ]^(٩) أنه مرتهن وللمرتهن حق الحبس وللراهن استرداده منه؟ قال نعم، حق الحبس للمرتهن [و]^(١٠) لكن هذا في يد المشتري الثاني بغير حق والبائع الأول مالك له فله أن يسترد ملكه ممن قبض بغير حق، ثم للمرتهن أن يأخذ منه ويحبسه فأما مادام غائبا فللمالك أن يسترده [من الآخر]^(١١)، قال فكذلك^(١٢) إذا مات البائع الأول والمشتري الأول والمشتري الثاني ولكل واحد منهم ورثة فلورثة المالك أن يستخلصه من أيدي ورثة^(١٣) المشتري الثاني ولورثة المشتري الثاني أن يرجعوا بما أدى مورثهم من الثمن إلى البائع

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(٢) في (أ) وردت [يدي].

(٣) في (ب) وردت [يلزمه].

(٤) في (أ) وردت [يجب].

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(٦) في (ب) وردت ما بين المعقوفتين مكررا.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(١٢) في (أ) وردت [وكذلك].

(١٣) في (ب) وردت [الورثة].

في تركته التي في [أ]⁽¹⁾ يدي ورثته ولورثة المشتري الأول أن يستردوه فيحبسوه بدين مورثهم إلى أن يقبضوا الدين⁽²⁾.

في الذخيرة: ولو⁽³⁾ ادعى البائع بيع الوفاء وادعى المشتري [ب]⁽⁴⁾ بيع البات، فإن كان الوفاء مشروطا في البيع فهذا البيع فاسد وصار حاصل التنازع أن البائع يدعي الفساد والمشتري يدعي الصحة، فإن أقاما البينة فالبينة بينة البائع، لأنه يدعي أمرا بخلاف الظاهر، فإن الوفاء في البيوع خلاف الظاهر، و[إن]⁽⁵⁾ لم يكن مشروطا في البيع فالبيع جائز هو المختار⁽⁶⁾.

[في النصاب]⁽⁷⁾: وإذا اختلف البائع والمشتري في الطرغ والكره [قبل إقامة]⁽⁸⁾ البينة، كنا نقول أولا القول لمن يدعي الكره، لأنه منكر وهكذا⁽⁹⁾ إفتاء القاضي الإسيجاني، والآن نقول القول قول من يدعي الصحة والجواز، هكذا⁽¹⁰⁾ أفتى في فتاوى النسفية [رحمه الله]⁽¹¹⁾ وبه يفتى في النصاب هو المختار وعليه الفتوى⁽¹²⁾.

في الصغرى: وإن أقاما البينة [فأ]⁽¹³⁾ بينة الطرغ أولى، وقال بعض مشايخنا [رحمهم الله]⁽¹⁴⁾ وقال القاضي الإسيجاني ~~هكذا~~ البينة بينة الإكراه والآن نقول هكذا وبه يفتى في النصاب وعليه الفتوى⁽¹⁵⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 334 / 8، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 44 / 3.

(3) في (أ) وردت [فلن].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 353 / 10.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ورد مكررا في نسخة (ب).

(9) في (ب) وردت [هذا].

(10) في (ب، ج) وردت [وهكذا].

(11) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(12) الكاساني، الصنائع: 218 / 14.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(15) ابن مازة، المحيط البرهاني: 337 / 10.

في الذخيرة: [إذا]⁽¹⁾ ادعى دارا في يد إنسان أنها ملكه، وأن أباه باعها منه في حال بلوغه بغير رضاه، وقال صاحب اليد إن أباك باعها مني في حال صغرك، فالقول قول الابن، لأنه منكر زوال الملك، وقد قيل القول قول المشتري، وهذا القول أقرب إلى الصواب عندي وإن أقام البيّنة فالبيّنة بيّنة فساد العقد⁽²⁾.

فصل في الانتفاع بالمرهون للراهن⁽³⁾ والمرتهن

في الكبرى: [قوله]⁽⁴⁾: وإذا أعار المرتهن الرهن للراهن [أ]⁽⁵⁾ وأجره منه أو أودعه عنده فالإجارة باطلة وهو بمنزلة العارية والوديعة، فله أن يسترده الراهن إذا جاز المرتهن أن يودع إنسانا أو يعيره أو يؤجره⁽⁶⁾، فإن أودعه فهو (أ/ 244) رهن [و]⁽⁷⁾ يبطل الدين بهلاكه في يد المودع، ولو أعاره خرج من ضمان الرهن وللمرتهن أن يعيره رهنا، وإن أجره فالأجرة للراهن وليس للمرتهن أن يعيره إلا برهن جديد، أما إذا أودعه بإذن الراهن فإن يد الوديعة لا تبطل ضمان الرهن كما لو كان في يد العدل، أما إذا أعاره بإذن الراهن أو أعاره الراهن بإذن المرتهن فما دام في يد المستعير فهو غير مضمون على المرتهن لما قلنا لكن للمرتهن أن يعيده إلى [يد]⁽⁸⁾ نفسه، لأن له حقا مستحقا والإعارة⁽⁹⁾ لا يتعلق بها الاستحقاق والشيء لا ينتقض بما هو دونه بخلاف الإجارة، [فإنه ثبت حقا للمستأجر فهو مثل الرهن أو أقوى منه لأن الإجارة]⁽¹⁰⁾ لازمة

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 118 / 10.

(3) في (أ) وردت [المراهن].

(4) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في جميع النسخ، ولعله تصحيف من الناسخ، مختصر القُدوري: ص 94.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ) وردت [يؤجره].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (ج) وردت [الإجارة].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

من الجانبين بخلاف [الرهن]⁽¹⁾ فجاز أن يكون مبطلة للرهن، على هذا لو أذن له أن يرهنه فرهته من غيره وسلمه خرج من الرهن الأول لأن الثاني مثل الأول فجاز أن يبطل به الأول⁽²⁾.

ولو باع أحدهما بإجازة الآخر خرج الرهن من الرهن⁽³⁾ وكان الثمن رهنا مكانه قبض من المشتري أو لم يقبض، فإن نوى على المشتري أو بعدما قبض منه نوى من مال المرتهن وللمرتهن حق الحبس في الثمن [ما]⁽⁴⁾ كان له من الحبس في الرهن الذي بيع إلى أن يحل دينه كذا ذكره الكرخي رحمته في مختصره.

قال القدوري رحمته هذا على وجهين: إن كان البيع مشروطا في عقد الرهن، فالرهن رهن، لأن البيع حينئذ من حقوق الراهن⁽⁵⁾، فلم يوجد بطلان الرهن كالإمساك، ولأن المرتهن إنما شرط البيع في الرهن تارة في النوى فلو [أ]⁽⁶⁾ بطل ذلك حقه من الثمن بطل مقصوده، أما إذا لم يكن البيع مشروط فإنه يوجب انتقال الحق إلى الثمن في قول محمد رحمته، قال الطحاوي في اختلاف العلماء، ولم نجد في ذلك خلافا، وذكر القدوري رحمه الله رواية بشر عن أبي يوسف رحمته أنه إن شرط المرتهن في الإجازة أن الثمن رهن فهو رهن ولا فقد خرج عن الرهن، والصحيح⁽⁷⁾ أن الحق متعلق⁽⁸⁾ [بالرهن]⁽⁹⁾ في الوجهين جميعا، لأنه بدل المرهون فيتعلق به ما يتعلق بالمرهون كما لو أتلّف متلف فضمن قيمته تكون⁽¹⁰⁾ القيمة رهنا وكذا لو قتل عبد قيمة مثله، فدفع به يكون رهنا⁽¹¹⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) الهداية شرح البداية: 4/ 148، الزبيدي، الجرهرة النيرة: 2/ 413.

(3) في (ب، ج) وردت [الرهن].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (ب، ج) وردت [رهن].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (ب، ج) وردت [فالصحيح].

(8) في (أ، ب) وردت [يتعلق].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [يكون].

(11) الهداية شرح البداية: 4/ 143.

فصل في المؤجر⁽¹⁾

استأجر هو أو عبده الدار المستأجر من المستأجر والبيع في الإجارة أجر داراً من رجل ثم استأجرها منه وسكنها لا أجر على المستأجر [الأول، لأن المالك لما سكنها فقد منع المستأجر الأول عن الانتفاع بها فلا أجر له، وإن لم يؤجرها المستأجر]⁽²⁾ من المالك بل⁽³⁾ أعارها منه بعد ما قبضها لا يسقط الأجر عنه، لأن المستعير بالعارية لا يستحق شيئاً ولم يجب له في الدار حق، كذا هنا عن أبي نصر رحمته وذكر قبل هذا عن أبي بكر رحمته أنه [إذا]⁽⁴⁾ أجر حانوته من رجل ثم استأجرها المؤجر من المستأجر بطلت⁽⁵⁾ الإجارة الأولى، قال الفقيه أبو الليث رحمته هذا إذا استأجره المؤجر وقبضه من المستأجر لأنه لو قبض بغير استئجار سقط الأجر عن المستأجر [و]⁽⁶⁾ كذا إذا استأجر وقبض لكن الإجارة لا تبطل باستئجاره من المستأجر وللمستأجر أن يطالبه ليسلم إليه ولا عبرة للإجارة الثانية ألا ترى أنهم قالوا في المزارعة إذا دفع أرضه مزارعة ثم إن رب الأرض أخذها مزارعة من المزارع، فـ[المزارعة]⁽⁷⁾ الثانية باطلة والأولى على حالها ولو أجرها⁽⁸⁾ المستأجر من رجل، ثم إن المؤجر الأول استأجر من ذلك الرجل قال [الفقيه]⁽⁹⁾ أبو بكر رحمته بطلت الإجارة الأولى والثانية.

قال الفقيه أبو الليث وعندي أن الإجارة الأولى على حالها والإجارة الثانية من المؤجر باطلة، [و]⁽¹⁰⁾ ذكر الشيخ الإمام إسماعيل الزاهد عن الفضلي رحمهم الله أنه إذا

(1) في (أ) وردت [المواجر].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) ما بين المعقوفتين طمس في نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

أجر داره من رجل وأجره المستأجر من آخر ثم [إن]⁽¹⁾ المستأجر الثاني أجر من رب الدار يجوز، لأن المستأجر الثاني لا يملك فسخ الإجارة الأولى لتكون⁽²⁾ إجارته من رب الدار فسخا لتلك الإجارة و⁽³⁾ كانت إجارته من رب الدار جائزة وهذا مروي عن محمد رحمته الله⁽⁴⁾.

في النواذر: وهذا التعليل إشارة منه إلى أن المستأجر الأول إذا أجر من المؤجر تبطل⁽⁵⁾ الإجارة الأولى كما ذكرنا عن أبي بكر رحمته الله وقد صرح بهذا على ما يأتي، وفي المتقى: [و]⁽⁶⁾ إذا استأجر أرضا أو دارا من رجل ثم أجرها من رب الدار بعدما بنى فيها المستأجر، قال هذا نقض للإجارة⁽⁷⁾ الأولى إلا أن على رب الدار حصة بناء المستأجر من الأجر.

ولو⁽⁸⁾ أجرها المستأجر من غير رب الدار ثم أجرها الثاني من رب الدار جازت الإجارة، ولو أعارها المستأجر الأول [من]⁽⁹⁾ رب الدار كان ذلك نقضا للإجارة هذا ما ذكر في أول إجازات المتقى، قال القاضي فخر الدين رحمته الله والفتوى على ما قاله⁽¹⁰⁾ الفقيه أبو الليث رحمه الله، أن بإجارة المستأجر من مؤجره لا تنقص⁽¹¹⁾ الإجارة الأولى، لأن لفظ الإجارة لا يحتمل الفسخ فصار كما لو باع المشتري (أ/ 245) المبيع من البائع قبل القبض لا يكون فسخا على ما يأتي، فإذا لم تنقص⁽¹²⁾ بالإجارة فبالإعارة

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (أ، ب) وردت [ليكون].

(3) في (ب، ج) وردت [فكانت].

(4) ابن مازة، المحيط البرهاني: 3/ 8، الكاساني، الصنائع: 433/ 9.

(5) في (أ) وردت [يُطْل].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(7) في (أ) وردت [الإجارة].

(8) في (أ) وردت [وإن].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [قال له].

(11) في (أ، ب) وردت [يتنقص].

(12) في (أ) وردت [يتنقص].

أولى لما مر؛ أن في الفصلين جميعاً إذا قبض المؤجر الدار من المستأجر يسقط عنه الأجر، لأن المالك لا يصلح نائباً عن المستأجر في استيفاء المنافع فكان المالك متفعلاً به بحكم الملك فبطل به التسليم إلى المستأجر فيسقط⁽¹⁾ عنه الأجرة بخلاف ما ذكر عن أبي نصر [محمد بن]⁽²⁾ سلام رحمهم الله⁽³⁾.

وقد استدل القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمته بما ذكر [في المتقى:]⁽⁴⁾ أنه يجب⁽⁵⁾ على رب الدار حصة بناء المستأجر من الأجر⁽⁶⁾ على جواز إجارة البناء وحده⁽⁷⁾، وبعضهم قالوا لا يجوز البناء وحده على ما ذكرنا، في آخر إجازات الفتاوى الصغرى استأجر داراً إجارة طويلة ثم أجزها من صاحبها مشاهرة [لا]⁽⁸⁾ تصح الإجارة الثانية وما أخذ المستأجر الأول من الأجر⁽⁹⁾ فهو محسوب من رأس المال والإجارة الأولى تنتقض⁽¹⁰⁾ في الشهر الأولى من الإجارة الثانية، أما فيما بعد الشهر الأول [شك]⁽¹¹⁾ الفضلى [أفضله]⁽¹²⁾ في انتقاضها لأن الإجارة الثانية وقعت على شهر واحد، ثم قال: كلما دخل شهر بعد شهر يجيء له أن ينتقض الأولى لأنه كلما دخل شهر انعقدت الإجارة فيه، وهكذا قال القاضي الإمام [علي]⁽¹³⁾ السغدّي رحمته، وجعله نظير ما لو باع ثم باع لأن هناك كلاهما صحيح والثاني جاز أن يفسخ الأول وهذه الإجارة

(1) في (ب، ج) وردت [يسقط].

(2) ما بين المعقوفين ورد مكرراً في نسخة (أ).

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 3/8.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (ب) وردت [يجب].

(6) في (أ) وردت [الإجارة].

(7) في (أ) وردت [وحده].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(10) في (أ) وردت [ينتقض].

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(13) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

الثانية فاسدة فلم توجب⁽¹⁾ فسخ الإجارة الأولى، قال إذا باع المشتري المبيع قبل القبض من البائع يكون فاسدا وقد روى خالد بن صبيح⁽²⁾ عن أبي يوسف أنه قال يوجب نقض البيع الأول وإن كان فاسدا كذا [هنا]⁽³⁾ ومعنى قوله ينتقض الإجارة أي يسقط الأجر عن المستأجر الأول كما ذكره الفقه أبو الليث رحمه الله، وإلا فالإجارة باقية كما ذكرنا وذكر القاضي الإمام علي السفدي رحمه الله من الرواية عن أبي يوسف خلاف ظاهر الرواية إلا أنه رحمه الله إنما ذكرها لبيان أن من الجائز أن يقيد⁽⁴⁾ العقد ومع ذلك يكون موجبا لنقض⁽⁵⁾ عقد صحيح⁽⁶⁾.

وأما جواب ظاهر الرواية [أنه]⁽⁷⁾ لا يفسخ البيع الأول بخلاف ما لو وهب [المشتري]⁽⁸⁾ المبيع من البائع قبل القبض [أو]⁽⁹⁾ قبل البائع حيث يكون ذلك فسخا منهما كما يأتي في الفصل الذي يلي هذا، والفرق معروف [أن]⁽¹⁰⁾ لفظ الهبة يحتمل معنى الإقالة يقال اللهم هب عتراتي أي أفلني بخلاف لفظ البيع، وموضع هذا الفرق يبيع الجامع المستأجر استأجر موضعا إجارة طويلة ثم أجره من عبد المؤجر، فإن كان استأجره⁽¹¹⁾ بغير إذن [ال]⁽¹²⁾ حولى المؤجر فأدى المولى الأجر عنه

(1) في (أ) وردت [يوجب].

(2) في (أ) وردت [صبح]، خالد بن صبيح المروزي: روى عنه هشام بن عبد الملك بن عبد الله الرازي، عن أبي حنيفة، رضي الله تعالى عنه، في النتيجة يزوجه القاضي، أنه لا خيار لها، كما لا خيار لها في الأب إذا زوجها وهي صغيرة، له ذكر في المبسوط، وغيره، قال أبو حاتم: صدوق. وعده ابن حبان في الضعفاء، قال أبو العباس الثبائي: والقول قول أبي حاتم، الجوهرية المضية: ص 229، الغزي، الطبقات الستة: ص 267.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(4) في (أ، ج) وردت [يفسد].

(5) في (أ) وردت [ينتقض].

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 3 / 8.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ورد مكررا في نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (ب، ج) وردت [استأجر].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

لم⁽¹⁾ يحتسب على المستأجر ما أخذ من الأجرة في الشهر من رأس ماله، لأنه ليس للبعد أن يفسخ الإجارة [الأولى]⁽²⁾ بغير إذن المولى، لأن محمد رحمته، ذكر في النوادر: [أن]⁽³⁾ من استأجر موضعاً ثم أجره من غيره ثم أجره الغير عن المؤجر الأول أن الإجارة الأولى لا تنتقض⁽⁴⁾ وهذه الإجازات كلها صحيحة على ما قدمناه⁽⁵⁾.

وأما إذا كان العبد استأجره بإذن المولى فقد توقف فيه الفضلي رحمه الله، ولم يبين أنه يحتسب من المولى، قال الإمام فخر الدين رحمته، استأجر العبد بإذن كاستئجار المولى بنفسه إذا لم يكن العبد مديوناً، والكلام في استئجار المولى قد⁽⁶⁾ تقدم [في الأول]⁽⁷⁾.

أجر حائوته مشاهرة ثم أجره من غيره إجارة طويلة و[ال]⁽⁸⁾ أمر المستأجر أن يكون هو الذي يقبض أجرة الحائوت ثم مات المؤجر والمستأجر هو الذي يقبض الأجر [فما قبض]⁽⁹⁾ المستأجر الأجر من الأجر فهو للأجر⁽¹⁰⁾ إلا أجرة الشهر الذي وقعت الإجارة فيه، لأن الإجارة الثانية إنما [تصح في رأس الشهر الأول والأول إنما]⁽¹¹⁾ تنفسخ⁽¹²⁾ عند مجيء رأس الشهر⁽¹³⁾.

قال القاضي علي السفدي رحمته، أراد به ما يأخذ في حال حياة المؤجر [لأن بموت

(1) في (أ) وردت [لا].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(4) في (أ) وردت [ينتقض].

(5) في (أ) وردت [قدمنا]. ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/8.

(6) في (أ) وردت [قد].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [فأقبض] بدل ما بين المعقوفتين.

(10) في (أ) وردت [الأجر].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (ج) وردت [ينفسخ].

(13) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/8.

المؤجر⁽¹⁾ [إنفسخت الإجارة فما يأخذ من الأجرة يردها على من أخذها منه لأنه أخذها بغير حق.

أجر داره من رجل كل شهر بدرهم، ثم باعها من آخر، وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر وأتى على [..]⁽²⁾ ذلك زمان وقد كان وعد المشتري البائع أنه إن أدى⁽³⁾ الثمن عليه رد عليه [داره]⁽⁴⁾ ويحتسب عليه ما قبض من المستأجر، فجاء البائع بالدراهم وأراد أن يحتسب الأجر من ذلك [ف]⁽⁵⁾ قال لما طلب المشتري الأجر من المستأجر كان ذلك إجارة منه [و]⁽⁶⁾ كان [ذلك]⁽⁷⁾ بمتزلة الإجارة مستقبلة وجميع ما أخذ من الأجر فهو للمشتري وليس للبائع من الأجر⁽⁸⁾ لا قليلا ولا كثيرا، لأن الأجر وجب بعقد المشتري على ما ذكرنا ومواضعه⁽⁹⁾ المشتري على رد الدار وعد منه، وإن أنجز فهو حسن وإلا فلا شيء عليه، وإن كان الشرط في البيع فالبيع فاسد لأنه شرط يخالف مقتضى العقد⁽¹⁰⁾.

في الدخيرة: وإذا تراضعا في السر أن الثمن ألف درهم إلا أنهما تعاقد⁽¹¹⁾ [أ] في العلانية بألفين ليكون أحد [أ]⁽¹²⁾ ألفين سمعة، فإن تصادقا على الإعراض عن تلك المواضعة فالبيع جائز بألفي درهم وإن تصادقا على أنهما على⁽¹³⁾ تلك المواضعة فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله البيع جائز بألف درهم وهو (أ/ 246) إحدى

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (ب) وردت زيادة [كل] بدل النقاط.

(3) في (ب، ج) وردت [ردا].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (ب، ج) وردت [الأجرة].

(9) في (ب، ج) وردت [مواضعه].

(10) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/8.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (أ) وردت [عن].

الروایتين عن أبي حنيفة رحمته الله وفي رواية البيع فاسد كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي [رحمه الله]⁽¹⁾ في ⁽²⁾ شرحه، وإن تصادقا على أنهما لم يحضرهما نية وقت المعاينة فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله البيع بألف درهم قال شمس الأئمة السرخسي رحمته الله، وهو إحدى الروایتين عن أبي حنيفة رحمته الله وفي رواية أخرى [عنه]⁽³⁾ البيع بألفي درهم وهي الرواية المذكورة في كتاب الإقرار وهذه الرواية أصح.

رجل يبيع ويشترى على الطريق، فأراد إنسان أن يشتري منه شيئا إن كان في قعوده ضرر بين على الناس ينبغي أن لا يشتري منه شيئا، هو المختار، لأنه لو لم يجد مشتريا ما جلس، فكان الشراء إغانة له على الإثم والعدوان، وإن لم يكن فيه ضرر للناس ⁽⁴⁾ لا بأس بالشراء [منه]⁽⁵⁾.

وإن ⁽⁷⁾ كان لرجل ابنان فباع مال أحدهما من الآخر وهما صغيران، بأن قال: بعت عبد ابني [هذا من ابني]⁽⁸⁾ فلان جاز لأنه لو باع من الآخر كذلك يجوز، هكذا ذكر المسألة في الزيادات ولم يذكر ثمة أنهما إذا بلغا فالعهد على من تكون⁽⁹⁾، وقد اختلفوا فيه، والصحيح أن العهد تكون⁽¹⁰⁾ عليهما، لأن لحوق العهد على الأب بطريق التحمل عنهما لعجزهما عن التحمل بأنفسهما وبالبلوغ ارتفع العجز وكانت⁽¹¹⁾ العهد عليهما⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [وفي].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) في (ب، ج) وردت [الناس].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ابن مازة، المحيط البرهاني: 306 / 7.

(7) في (ب) وردت [إذا].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ، ج) وردت [يكون].

(10) في (أ) وردت [يكون].

(11) في (أ) وردت [فكانت].

(12) ابن مازة، المحيط البرهاني: 96 / 7.

في الخلاصة: التصرف في القرض قبل القبض الصحيح أنه يجوز ذكره الطحاوي رحمه الله⁽¹⁾.

في النصاب: إذا بيع متاع إنسان بين يديه وهو ينظر إليه وهو ساكت، قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهم الله، لا يكون ذلك رضا لأن السكوت في باب البيع [لم يكن]⁽²⁾ رضا وبه نأخذ⁽³⁾.

في اللخيرة: الأب⁽⁴⁾ [و] الوصي إذا اشترى قريب الصبي أو المعتوه لا يجوز على الصبي والمعتوه، ويتخذ على الأب والصبي⁽⁵⁾، وإن اشترى أمة للمعتوه وقد كان استولدها بالنكاح يلزم الأب، وفي الاستحسان [أنه]⁽⁶⁾ يجوز على المعتوه لكن الأصح أن لا يجوز [والله الموفق للصواب]⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

باب الإقالة⁽⁹⁾

ي، الإقالة جائزة بلفظين يعبر⁽¹⁰⁾ أحدهما عن الماضي والآخر عن المستقبل، مثل أن يقول أقلني بيعي فيقول [الآخر]⁽¹¹⁾ أقلتك، كما في النكاح وهذا عند أبي حنيفة وأبي

(1) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 230، الكاساني، الصنائع: 1 / 132.

(2) في (ب) وردت [لا يكون].

(3) الزيلعي، تبين الحقائق: 11 / 226.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (أ) وردت [والوصي].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 7 / 105.

(9) الإقالة: قال، بقل: قلا، وقيلولة نام نصف النهار والقائلة وقت القيلولة وقد تطلق على القيلولة، وأقال الله عثرته، إذا رفعه من مقوطه، وفي الاصطلاح: هي شاملة لكل عقد بيع صحيحا كان أو مكروها فيفسخ إقالة بالتراضي، وإن كان واجبا في المكرر، تحريما دفعا للمعصية أو فاسدا فيفسخ بدون التراضي، إما من أحدهما أو من القاضي جبرا، الفيرمي، المصباح المنير: 8 / 25، باب (ق ي ل)، البحر الرائق: 16 / 164.

(10) في (أ) وردت [يعتبر].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

يوسف عليه السلام، وقال محمد: هو [لا] ⁽¹⁾ تصح ⁽²⁾ الإقالة إلا بلفظين ماضيين كما في البيع، ولا تصح ⁽³⁾ الإقالة إلا بلفظة الإقالة حتى لو قال البائع للمشتري بعني ما اشتريت مني بكذا وقال المشتري بعث فقبل البائع فهو بيع بالإجماع فيراعى في ذلك شرائط البيع، [ولا يصح قبول الإقالة إلا في المجلس كما في البيع] ⁽⁴⁾ ثم الإقالة عند أبي حنيفة هو فسخ في الوجوه كلها قبل القبض وبعده، ذكر ⁽⁵⁾ الثمن عند الإقالة أو لم يذكر ⁽⁶⁾، من جنس الثمن الأول أو من غير جنسه، قليلا كان أو كثيرا، سواء كان المبيع مما ينقل ويحول كالعبد والجواري وغيرهما، أو مما لا ينقل كالدور والخانات والأراضي وغيرها، إلا أن يتعذر الفسخ فتبطل ⁽⁷⁾ الإقالة، كما إذا ازداد المبيع في يد المشتري بعد القبض كالجارية إذا ولدت عنده ⁽⁸⁾.

والإقالة لا تفسدها ⁽⁹⁾ الشروط الفاسدة، وعند أبي يوسف [رحمه الله] ⁽¹⁰⁾ تبطلها إذا جعلها بيعا، ثم عند أبي يوسف رحمه الله الإقالة بيع جديد فإن سمي ثمنا عند الإقالة فالبيع جائز بذلك الثمن قليلا كان أو كثيرا من جنس الثمن الأول أو [من] ⁽¹¹⁾ غير جنسه حالا كان أو مؤجلا وإن لم يسم ⁽¹²⁾ الثمن فهو بيع بالثمن الأول، هذا إذا قبض المشتري المبيع أو كان عقارا إلا أن يبيع العقار قبل القبض جائز، وإن كان البيع مما ينقل ويحول ففيه روايتان: في رواية لا يجوز، كالبيع، وفي رواية يجوز،

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(2) في (أ، ج) وردت [يصح].

(3) في (أ) وردت [يصح].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) في (ب، ج) وردت [ذكر].

(6) في (ب، ج) وردت [ذكر].

(7) في (أ) وردت [فيطل]، وفي (ب) وردت [قبل].

(8) الرومي، اللباب: لوحة: 51، الهداية شرح البداية: 54/3، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 279/2.

(9) في (أ) وردت [يفسدها].

(10) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (أ، ج) وردت [يسمي].

ويجعل⁽¹⁾ فسخا كما في قول أبي حنيفة رحمته، وروي عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال الإقالة بيع على كل حال حتى أبطل الإقالة في⁽²⁾ المنقول قبل القبض، وقال محمد رحمه الله الإقالة قبل القبض فسخ بالثمن الأول سواء كان المبيع مما ينقل ويحول أو لم يكن، لأن من أصله أن يبيع العقار قبل القبض باطل كالمنقول، فلما بطل⁽³⁾ البيع تعين الفسخ بالثمن الأول، وإنما ذكر الزيادة والنقصان والتسمية من غير جنس الثمن الأول، وإن كانت الإقالة بعد القبض وإن سمي الثمن الأول أو بعضه⁽⁴⁾ أو لم يسم الثمن أصلا فهو فسخ بالثمن الأول وإن سمي أكثر من ذلك أو سمي غير جنس الأول فهو بيع جديد بما سمي من الثمن عند الإقالة كما هو قول أبي يوسف رحمته⁽⁵⁾.

قوله⁽⁶⁾ وهي فسخ في [حق]⁽⁷⁾ المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما، فمعنى⁽⁸⁾ قولنا فسخ تظهر⁽⁹⁾ ثمرته في خمس مسائل: أحدهما: لو كان المبيع عقارا فسلم [الشفيع]⁽¹⁰⁾ الشفعة ثم تقايلا وعاد المبيع إلى ملكه وطلب⁽¹¹⁾ الشفيع الشفعة يقضي له بالشفعة لكونه يباعا في حق غيرهما.

والثانية: إذا باع المشتري [المبيع]⁽¹²⁾ من آخر (أ/ 147) وقبضه أو لم يقبضه ثم تقايلا واطلع [المشتري]⁽¹³⁾ على عيب كان عند البائع الأول فأراد أن يردّه عليه بالعيب،

(1) في (أ) وردت [فيجعل].

(2) في (أ) وردت [ورني].

(3) في (ب) وردت [أبطل].

(4) في (أ) وردت [بعضها].

(5) الرومي، المتابع: لوحة: 51، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 281.

(6) في (ب) وردت [قوله] مكروية.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ب) وردت [المعنى].

(9) في (أ) وردت [يظهر].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) في (ب، ج) وردت [فطلب].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

ليس له ذلك لأنه بيع في حق الثالث، والثالثة: إذا اشترى شيئا [وقبضه]⁽¹⁾ ولم ينقد الثمن حتى باعه من آخر ثم تقايلا وعاد إلى المشتري فاشتراه البائع منه [بـ]⁽²⁾ أقل من الثمن فالشراء جائز وكان في حق البائع كالمملك بسبب جديد، والرابعة: ولو وهب الرجل قبل نقد الثمن شيئا وقبضه ولم يعوضه حتى باعه من آخر ثم تقايلا ليس للواهب⁽³⁾ أن يرجع في هبته لأن البائع في حق الراهب بمنزلة المشتري، والخامسة: إذا اشترى بعروض التجارة عبدا للخدمة بعدما حال عليه الحول فوجد به عيبا فردّه بغير قضاء فاسترد العروض فهلكت في يده فإنه [لا]⁽⁴⁾ يسقط عنه الزكاة لأنه باع جديد في حق الثالث وهو [الـ]⁽⁵⁾ فقير⁽⁶⁾.

م، الإقالة: الإزالة أقال أي أزال، القول السابق الأصل أن الإقالة عند أبي حنيفة ~~حقيقة~~، فسخ في حق المتعاقدين، [و]⁽⁷⁾ بيع جديد في حق غيرها، إلا أنه لا يمكن⁽⁸⁾ جعله فسخا بأن ولدت المبيعة⁽⁹⁾ ولدا فيطل، وعند [أبي يوسف]⁽¹⁰⁾، ~~حقيقة~~ بيع [إلا أن]⁽¹¹⁾ لا يمكن بأن كان غير⁽¹²⁾ مقبوض في المتقول فيجعل فسخا، إلا أنه لا يمكن⁽¹³⁾ بأن كان المبيع عرضا وقد هلك وضمنه دراهم فيطل⁽¹⁴⁾ وعند محمد ~~حقيقة~~، هو فسخ إلا إذا تعذر جعله فسخا بأن زاد فيجعل بيعا إلا أنه لا يمكن فيطل⁽¹⁵⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [له].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) الرومي، التنايع: لوحة: 51، 52، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 280 / 2 وما بعدها.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (أ) وردت [يكون].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (ب) وردت [أبي حنيفة].

(11) في (أ) وردت [لأن] بدل ما بين المعقوفتين.

(12) في (أ) وردت [غيره].

(13) في (أ) وردت [يكون].

(14) في (أ) وردت [بطل].

(15) السرخسي، المبسوط: 301 / 25.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة رحمته، لأن الإقالة رفع وإسقاط لغة، وهذا لا يحتمل معنى الإنشاء والابتداء بحال⁽¹⁾.

[م]⁽²⁾، قوله: فالشرط⁽³⁾ باطل، أي الشرط باطل والإقالة صحيحة، لأن الإقالة لا تبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع، لأن الشرط الفاسد في معنى الربا أو الزيادة يمكن إثباتها في البيع فيتحقق الربا ولا يمكن إثباتها في الإقالة، لأن رفع ما كان زائداً على ما كان لا يتصور وهذا يؤيد قول أبي حنيفة رحمته، أن الإقالة فسخ [إذ لو كان بيعاً لبطل بالشرط الفاسد كهو]، قوله ويرد مثل الثمن الأول وهذا بناء على أنه فسخ⁽⁴⁾ فيجب رد الثمن الأول ومعنى قولنا [فسخ في حق المتعاقدين]⁽⁵⁾ أنه يجب على البائع رد الثمن ولو كان المبيع⁽⁶⁾ كيلياً أو وزنياً فتقايلاً البيع فاسترده⁽⁷⁾ البائع من غير كيل ولا وزن صح قبضه ولو كان بيعاً لا يصح من غير كيل، ومعنى قولنا بيع جديد في حق غيرهما، أنه يجب الشفعة بالإقالة ولو كان صرفاً فالتقايض من الجانبين شرط لصحة⁽⁸⁾ الإقالة ويجب الاستبراء لو كان المشتري جارية فلو⁽⁹⁾ كان فسحاً لما وجب الشفعة كما إذا رده بعيب بقضاء [ال]⁽¹⁰⁾ قاضي.

قوله: [و] ⁽¹¹⁾ هلاك الثمن لا يمنع [صحة الإقالة]⁽¹²⁾، لأن وجود الثمن بوجود

(1) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 11 / 2.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (ب، ج) وردت [والشرط].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (ب) وردت [بيع جديد في حق غيرهما] يدل ما بين المعقوفتين.

(6) في (ب) وردت [المبيع].

(7) في (أ) وردت [فاسترده].

(8) في (أ) وردت [الصحة].

(9) في (ب، ج) وردت [ولو].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، وأثبتناه لاقتضاء السياق له، مختصر القُدوري:

الذمة وهي باقية وهلاك المبيع يمنع منها⁽¹⁾ لأن جواز البيع موقوف على وجود المبيع حتى إذا هلك المبيع قبل القبض يبطل البيع بخلاف هلاك الثمن [والله الموفق]⁽²⁾⁽³⁾.

باب المراجعة والتولية⁽⁴⁾

م، الأصل في [هذا]⁽⁵⁾ الباب أن المراجعة والتولية مباحا على [ال]⁽⁶⁾ أمانة و⁽⁷⁾ الاحتراز عن الخيانة حتى إذا اشترى [شيئا]⁽⁸⁾ مؤجلا ليس له أن يبيعه مراجعة إلا إذا بين الأجل⁽⁹⁾.

هـ وتنعقد⁽¹⁰⁾ التولية بقوله ولتلك بالثمن الأول والمراجعة [بقوله]⁽¹¹⁾ بعتك مراجعة على الثمن الأول⁽¹²⁾.

ي، قوله: ولا تصح⁽¹³⁾ المراجعة والتولية حتى يكون العوض مما له مثل: احترازا عن الأشياء المتفاوتة كالعبيد والجواري والحيوان وغيرها، فلو كان العوض من هذه الأشياء لا يصح بيعه مراجعة ولا تولية⁽¹⁴⁾ إلا في موضعين: أحدهما: أن يبيعه ممن له

(1) في (ب، ج) وردت [منهما].

(2) ما بين المعقوفين غير مثبتة في نسخة (أ).

(3) الهداية شرح البداية: 54 / 3، البابرتي، العناية شرح الهداية: 228 / 9، الثمرغيتاني، بداية المبتدي: 137 / 1، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 279 / 2.

(4) المراجعة والتولية: المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح، والتولية نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول من غير زيادة ربح، البابرتي، العناية شرح الهداية: 241 / 9.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [عن].

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 39 / 7 وما بعدها، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 284 / 2.

(10) في (أ) وردت [ينعقد].

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) الهداية شرح البداية: 57 / 3.

(13) في (أ) وردت [يصح].

(14) في (أ) وردت [تولية].

العوض بعينه، والثاني: إذا باعه من غيره⁽¹⁾ بذلك العوض بعينه فبلغه الخبر وأجازه فإن البيع جائز ويرجع صاحبه على المشتري بقيمة ذلك.

هذا إذا كان قد اشتراه ممن تقبل⁽²⁾ شهادته له كالأخ والعمة والخال و⁽³⁾ سائر الأجانب، وأما [إذا]⁽⁴⁾ اشتراه ممن لا تقبل⁽⁵⁾ [شهادته]⁽⁶⁾ [له]⁽⁷⁾ [كما إذا اشتري من أبويه أو ولده أو امرأته أو غيرهم ممن لا يقبل شهادته]⁽⁸⁾ [له]⁽⁹⁾، لا يجوز بيعه مرابحة ولا تولية حتى يخبر المشتري بالشراء من⁽¹⁰⁾ هؤلاء فإن باعه ولم يخبر بذلك فالمشتري بالخيار إن شاء رضي بجملة الثمن وإن شاء فسخ البيع، وقال: أبو يوسف رحمته ومحمد رحمته، جاز له أن يبيع ما اشتري من هؤلاء مرابحة وتولية من غير أن يخبر كما في سائر الأجانب⁽¹¹⁾.

م، قوله: حتى يكون العوض مما له مثل، أي: العوض في البيع الأول [ينبغي]⁽¹²⁾ أن يكون من المثليات كالمكيلات والموزونات، لأنه لو لم يعرف له مثل كان⁽¹³⁾ كان من ذوات القيم كالحيوان⁽¹⁴⁾ لو ملكه [ملكه]⁽¹⁵⁾ بالقيمة [إذ لم]⁽¹⁶⁾ يمكن رد عينه وكذا لا

(1) في (أ) وردت [غير].

(2) في (أ) وردت [يقبل].

(3) في (أ) وردت [أ].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (أ) وردت [يقبل].

(6) ما بين المعقوفتين ورد مكرراً في نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [ومن].

(11) الرومي، التبايع: لرحمة: 52.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (أ، ج) وردت [يأن].

(14) في (أ) وردت [الحيوانات].

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(16) في (أ) وردت [إن لا].

يمكن رد مثله، لأنه لا مثل له والقيمة مجهولة تعرف بالحزر والظن فتمكن فيه شبهة الخيانة.

قوله: ويجوز أن يضيف إلى رأس المال إلى آخره، الأصل في هذا أن [ما]⁽¹⁾ يوجب زيادة في عين المبيع أو في قيمته يلحق به، وما لا يوجب زيادة في عينه ولا في قيمته لا يلحق به⁽²⁾.

هـ وما عددها بهذه الصفة لأن الصبغ وأخواته يزيد في العين والحمل يزيد في القيمة إذ القيمة تختلف⁽³⁾ باختلاف المكان⁽⁴⁾.

ي، ويضيف (أ/ 248) إلى رأس المال جميعا ما يتعارف [له]⁽⁵⁾ التجار بالإضافة إليه، مثل أجر [ة]⁽⁶⁾ القصار والصباغ والخياط والغسال والقتل⁽⁷⁾ والكري⁽⁸⁾ وأجرة السمسار وأجرة سائق الغنم من مكان إلى مكان ونفقة الرقيق والحيوان وكسوتهم وما لا بد لهم منه بالمعروف، وإن أسرف فيه يضيف إليه قدر المعروف دون الزيادة ولا يضيف إلى رأس المال ما لم يتعارف التجار مثل⁽⁹⁾ النفقة على نفسه في سفره وما أنفق على الرقيق في تعليم [عمل من الأعمال أو في تعليم]⁽¹⁰⁾ القرآن أو الشعر وكذلك أجره الطبيب والبيطار والختان والرباض وأجرة الراعي وجعل الأبق والفداء في الجناية وما أشبه ذلك.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) الهداية شرح البداية: 3/ 56، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 285.

(3) في (أ) وردت [يختلف].

(4) الهداية شرح البداية: 3/ 56.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) القتل: لي الشيء، كليك الجبل، وكفئل القنبلة، ابن منظور، لسان العرب: 11/ 514، مادة (فئل).

(8) الكري ظهره يكره إكراه ويقال أعط الكري كروته، ويقال للأجرة نفسها كراء أيضا، وكرا الأرض - كروا حفرها، ابن منظور، لسان العرب: 15/ 218، مادة (كرا).

(9) في (ب، ج) وردت [من].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

ولو ضم إلى رأس المال ما ليس بضم، ثم علم به المشتري فله خيار الرد، فإذا⁽¹⁾ أراد أن يبيع ما اشتراه مرابحة أو تولية⁽²⁾ بعدما أضاف إلى رأس المال ما يجوز إضافته يقول قام علي بكذا ولا يقول اشتريته بكذا صيانة [له]⁽³⁾ عن الكذب ولو اشترى شيئاً بدراهم⁽⁴⁾ جياذ فرضي البائع بأخذ⁽⁵⁾ الزيوف عنها جاز له أن يبيعه مرابحة [على]⁽⁶⁾ الجياذ⁽⁷⁾.

ب، القصر: الحبس ومنه، قصر الثياب أن يجمعها القصار فيغسلها وحرفته القسارة⁽⁸⁾.

الطراز: بالكسر علم الثوب⁽⁹⁾.

[ي]⁽¹⁰⁾، قوله: [و]⁽¹¹⁾ إذا أطلع المشتري على خيانة في المرابحة فهو بالخيار إن شاء أخذه بجميع الثمن وإن شاء ترك، يريد به إذا كان بحال يحتمل الفسخ⁽¹²⁾.
م، قوله: وقال: أبر يوسف رحمه الله يحط فيهما، غير أنه يحط في التولية قدر الخيانة من رأس المال [و]⁽¹³⁾ في المرابحة [منه]⁽¹⁴⁾ ومن الربح، بيانه: [أنه]⁽¹⁵⁾ إذا

(1) في (ب) وردت [فإن].

(2) في (أ) وردت [تولية].

(3) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من اليتايع، لاقتضاء السياق: لوحة: 52.

(4) في (أ) وردت [درهم].

(5) في (أ) وردت [وأخذ].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) الرومي، اليتايع: لوحة: 52.

(8) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4/ 286، مادة (ق ص ر).

(9) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 2/ 351، مادة (ط و ن).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) الرومي، اليتايع: لوحة: 52.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

إبتاع⁽¹⁾ بعشرة على ربح خمسة، ثم ظهر أن البائع اشتراه بثمانية وباعه منه بعشرة على ربح خمسة يقول [ب] ⁽²⁾حط بقدر الخيانة من الأصل وهو درهمان وما قابله من الربح وهو درهم فيأخذ الثوب باثني عشر درهما، لأن هذا ربح على الكل وقد ظهرت خيائته في الكل فيظهر⁽³⁾ الأثر في الربح أيضا⁽⁴⁾.

في الزاد: قوله: ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول لم يجز له بيعه حتى يقبضه، وهذا عند عامة العلماء وعند⁽⁵⁾ مالك رحمته، يجوز فيما عدا الطعام، والصحيح قول العامة، لقوله رحمته: لعتاب بن أسيد رحمته⁽⁶⁾، حين وجهه إلى مكة قاضيا وأميرا إلى أهل بيت الله [تعالى]⁽⁷⁾ ((وأنهم عن أربعة عن بيع ما لم يقبضوا))⁽⁸⁾ وكلمة ما للتعميم فيما لا يعقد [و] ⁽⁹⁾لأنه يتوهم هلاك المعقود عليه قبل القبض وذا يوجب بطلان العقد لقوات القبض المستحق بالعقد ولتوهم⁽¹⁰⁾ الغرر في الملك المطلق للتصرف⁽¹¹⁾ أو

(1) في (أ) وردت [باع].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [وقد ظهر].

(4) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 57 / 3.

(5) في (ب) وردت [قال].

(6) عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة القرشي الأموي. يكنى أبا عبد الرحمن وقيل: أبو محمد. وأمه زينب بنت عمرو بن أمية بن عبد شمس، أسلم يوم فتح مكة واستعمله النبي ﷺ على مكة بعد الفتح لما سار إلى حنين، ولم يزل عتابا على مكة إلى أن توفي رسول الله ﷺ. وأقره أبو بكر عليها إلى أن مات وتوفي عتاب، ابن الأثير، أسد الغابة: ص 738، ابن حجر، الإصابة: 429 / 4.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) عن ابن عباس رحمته، البيهقي، السنن الكبرى: 5 / 313، برقم (10463)، باب النهي عن بيع ما لم يقبض، وكتر العمال: 4 / 58، برقم (9493)، ونفرد به: يحيى بن صالح الايلي، وهو منكر بهذا الاستاد.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) في (ب، ج) وردت [فيتوهم].

(11) في (أ) وردت [للتصرف].

لعجزه⁽¹⁾ عن التسليم، قلنا بأنه لا يجوز تصرفه قبل القبض وأما الهبة والصدقة في المبيع قبل القبض لا يجوز عند أبي يوسف وعند محمد [ج⁽²⁾] كل تصرف لا يتم إلا بالقبض فهو جائز بالبيع⁽³⁾ قبل القبض إذا سلطه⁽⁴⁾ على قبضه فقبضه، لأن إتمام هذا العقد لا يكون إلا بالقبض [فهو جائز في المبيع قبل القبض إذا سلطه على قبضه فقبضه، لأن إتمام هذا العقد لا يكون إلا بالقبض]⁽⁵⁾ والمانع زائل عند ذلك بخلاف البيع والإجارة فإنه يلزم بنفسه وقاسه بهبته الدين من عليه الدين يجوز [عند]⁽⁶⁾ التسليط ولأبي يوسف رحمه الله، أن البيع إنما [لم]⁽⁷⁾ يجر لقيام العذر⁽⁸⁾ في ملكه، وهذا المعنى موجود في الهبة بل أولى لأن الهبة في استدعاء التمكن⁽⁹⁾ أقوى من البيع بدليل أن الهبة من المأذون والمكاتب لا تصح⁽¹⁰⁾ والبيع يصح منهما⁽¹¹⁾⁽¹²⁾.

ي، قوله: ومن اشترى مكبلا مكابلة [إلى آخره]⁽¹³⁾، معنى أجري بعض المشايخ على ظاهره ولم يجوزوا للمشتري البيع ولا الأكل حتى يعبد الكيل والوزن⁽¹⁴⁾، [و]⁽¹⁵⁾ عن بعض المشايخ لو أعطى القصاب الدرهم وقال أعطني به منا من لحم فوزنه

(1) في (ب، ج) وردت [يعجزه].

(2) ما بين المعقوفين غير مثبتة في نسخة (ب، ج).

(3) في (أ) وردت [في المبيع].

(4) في (أ) وردت [سلطانه].

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [العذر].

(9) في (ب) وردت [التمكن].

(10) في (ب، ج) وردت [يصح].

(11) في (أ) وردت [معهما].

(12) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 152، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 289، الأخيرة: 5/

(13) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(14) في (أ) وردت [والوزن وغير].

(15) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

وسلم إليه، لا يحل له الأكل قبل الوزن ثانياً، ولو أعطاه وقال أعطني به اللحم فوزن اللحم ودفعه له⁽¹⁾ إليه حل له بدون إعادة الوزن لأنه في الأول اشترى موازنة دون الثاني، وبعض المشايخ قالوا يحتمل الحديث اجتماع الصفتين، صورته: رجل أسلم في كبر فلما حل الأجل اشترى المسلم إليه من رجل كراء، وأمر⁽²⁾ رب السلم بقبضه قضاء لم يكن قضاء [وإن أمره أن يقبضه له ثم يقبضه لنفسه فإكتاله لنفسه]⁽³⁾ جاز لأنه اجتمعت الصفتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل مرتين لنهي النبي ﷺ⁽⁴⁾.

في التهذيب: اشترى مكيلاً مكايلاً أو موزوناً موازنة وقبض، لا يجوز التصرف فيه حتى يعيد الكيل والوزن لنهي النبي ﷺ⁽⁵⁾ عن ذلك حتى يجري فيه الكيلان كيل البائع وكيل المشتري وفي المعدود روايتان وفي المذروع يجوز اتفاقاً ثم عامة المشايخ حملوه فيما إذا كاله⁽⁶⁾ البائع قبل البيع والمشتري يراه [وأ]⁽⁷⁾ إذا كاله بعد العقد فقد جرى فيه الكيلان كيل البائع من حيث التسليم وكيل المشتري من حيث التسلم فيجوز⁽⁸⁾ التصرف (أ/ 249) فيه وإن لم يعد الكيل والوزن وعليه الفتوى⁽⁹⁾.

[هـ]⁽¹⁰⁾، ولا معتبر بكيل البائع قبل البيع وإن كان بحضرة المشتري، لأنه ليس⁽¹¹⁾

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [أمر].

(3) في (ب) وردت [وإن أمره أن يقبضه لنفسه فإكتاله له ثم إكتاله لنفسه] بدل ما بين المعقوفتين.

(4) الهداية شرح البداية: 3/ 59، الزبيدي، الجوهرية النيرة: 2/ 291. وحديث النهي: عن الحسن رحمته، أخرجه البيهقي في سننه الكبرى: 5/ 315، باب الرجل يتناع طعاماً كيلاً فلا يبيعه، وعن أبي هريرة رحمته، أخرجه المتقي في كنز العمال: 4/ 77، برقم (9606)، باب في متفرقات البيع.

(5) حديث النهي: عن الحسن رحمته، أخرجه البيهقي في سننه الكبرى: 5/ 315، باب الرجل يتناع طعاماً كيلاً فلا يبيعه، وعن أبي هريرة رحمته، أخرجه المتقي في كنز العمال: 4/ 77، برقم (9606)، باب في متفرقات البيع.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ب، ج) وردت [ويجوز].

(9) اللكنوي، الجامع الصغير: ص 336، الكاساني، الصنائع: 12/ 51.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (ب) وردت [ليس له].

بصاع البائع والمشتري وهو الشرط ولا بكيله⁽¹⁾ بعد البيع بغية المشتري، لأن الكيل من باب التسليم لأن به يصير المبيع معلوماً⁽²⁾ ولا تسليم إلا بحضرته [ولو كاله البائع بحضرة]⁽³⁾ المشتري فقد قيل لا يكتفي به لظاهر الحديث، فإنه اعتبر ما عين، والصحيح أنه يكتفي به، لأن المبيع صار معلوماً بكيل واحد وتحقق معنى التسليم [...] ⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

في الذخيرة: وقد اختلف المشايخ في فصل واحد وهو ما إذا اشترى طعاماً مكايلاً وكاله البائع بحضرة المشتري وسلمه إليه، فمنهم من قال للمشتري أن لا يكتفي بذلك [الكيل]⁽⁶⁾ ويكيل مرة أخرى، قال: شمس الأئمة ~~رحمته~~، الأصح أنه يكتفي بذلك الكيل وكل جواب عرفته في المكيلات فهو الجواب في الموزونات، [لأن الوزن في الرزنيات]⁽⁷⁾ [متى]⁽⁸⁾ [...] ⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾ بيع بشرط⁽¹¹⁾ الوزن تعين المعقود عليه كالكيل⁽¹²⁾ في المكيلات.

وأما⁽¹³⁾ الكلام في الذرعات إذا اشترى من آخر ثوباً على أنه عشرة أذرع كان له أن يبيعه وأن [...] ⁽¹⁴⁾ يتصرف [فيه]⁽¹⁵⁾ قبل الذرع لأن الذرع⁽¹⁶⁾ في الذرعات متى لم

(1) في (ج) وردت [بكيله].

(2) في (أ) وردت [ولو ما].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (ب، ج) وردت زيادة [تبين أنه باع] بدل النقاط.

(5) الهداية شرح البداية: 3/ 39، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 291.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) في (ج) وردت [الموزونات].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) وردت في جميع النسخ كلمة [حين] زيادة ليست في محلها، بدل النقاط.

(11) في (أ) وردت [بشرط].

(12) في (أ) وردت [المكيل].

(13) في (أ) وردت [فأما].

(14) في (ب) وردت زيادة [لم]، بدل النقاط.

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(16) في (ب) وردت [الذرع].

يجعل بأدائه ثمن، سلك مسلك الأوصاف حتى لا يقسم الثمن على عدد الذرعات حتى [لو] ⁽¹⁾ وجده [أحد] ⁽²⁾ عشر [في] ⁽³⁾ مسئلتنا ⁽⁴⁾ فالزيادة تسلم له، [ولو] ⁽⁵⁾ وجده أنقص [عن] ⁽⁶⁾ عشرة لا يسقط شيء من الثمن [لكن يتخير المشتري] ⁽⁷⁾ كما لو اشترى ثوبا على أنه صفيق فوجده رقيقا وإذا سلك به مسلك الصفة لم يصير ⁽⁸⁾ الذرع معقودا عليه و... ⁽⁹⁾ كان المعقود عليه الثوب المشار إليه، وأنه متعين من غير الذرع وكان بمنزلة ما لو اشترى حنطة مجازفة على أنها جيدة ثم قبضها قبل أن يعلم بأنها جيدة وإن ⁽¹⁰⁾ كانت في الجوالق فتصرف فيها فهناك التصرف منه جائز كذا هنا ⁽¹¹⁾.

في الزاد: قوله: ويجوز للمشتري أن يزيد في الثمن ويجوز للبائع أن يزيد في المبيع، وهذا عندنا، وعند الشافعي رحمه الله، لا يجوز، والصحيح قولنا، لأنه لما زاد في الثمن تبين ⁽¹²⁾ أنه إذا باع المبيع بالزيادة مع المزيد عليه فتعين ⁽¹³⁾ أنه كان بائعا [به] ⁽¹⁴⁾، ويأنه: أن البيع تمليك الشيء بما يساويه [له] ⁽¹⁵⁾، فإذا ازداد ⁽¹⁶⁾ تبين أن المساوي كان هو الزيادة مع المزيد عليه إذا لم يكن هكذا كانت الزيادة إلحاقا

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [مسئلان].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) في (أ) وردت [يصير].

(9) في (ج) وردت زيادة [لو]، بدل النفاط.

(10) في (أ، ج) وردت [إن].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 468 / 6.

(12) في (أ) وردت [يبين].

(13) في (أ) وردت [فتبين].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(16) في (ب، ج) وردت [زاد].

للضرر⁽¹⁾ بنفسه والظاهر⁽²⁾ من حال العاقل⁽³⁾ أن لا يضر بنفسه، فثبت الملك في المبيع مقابلا بهما كما لو باع المبيع بالزيادة والمزيد عليه ابتداء⁽⁴⁾.

ي، قوله: ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك، يريد به أن الزيادة تلتحق⁽⁵⁾ بالمزيد عليه فيصير مع المزيد عليه عوضا لما يقابله من المعقود عليه فيجعل كأن العقد من الابتداء ورد عليهما من غير أن يجعل المباشر لذلك متبرعا، ويأنه: في المسائل منها: إذا اشترى عشرة من الثياب بمائة درهم فزاده⁽⁶⁾ البائع بعد العقد ثوبا آخر ثم اطلع على عيب في أحد الثياب إن كان قبل القبض فالمشتري⁽⁷⁾ بالخيار إن شاء فسخ البيع في جميعها وإن شاء رضي بها، وإن كان بعد القبض [ف]⁽⁸⁾ له أن يرد المعيب بحصته من الثمن [و]⁽⁹⁾ إن كانت الزيادة هي المعيبة وكذلك لو زاد المشتري للبائع عشرة دراهم فاستحق كلها فإن للبائع أن يرجع عليه بمائة وعشرة دراهم.

ومنها إذا اشترى عبدا بمائة درهم ثم زاده المشتري رطلا من خمر فقبله البائع صحت الزيادة، [و]⁽¹⁰⁾ تلتحق بأصل العقد فيفسد البيع عند أبي حنيفة ~~وإن كان~~، وقال لا تصح⁽¹¹⁾ الزيادة ولا يفسد البيع بناء على أن الزيادة لا تلتحق⁽¹²⁾ بأصل العقد لما أن في

(1) في (ب، ج) وردت [إلى ضرر].

(2) في (أ، ب) وردت [تظاهر].

(3) في (أ) وردت [العاقل].

(4) الزيلعي، تبين الحقائق: 124 / 11، المرغشاني، بداية المجتدي: ص 139، الهيثمي، تحفة المحتاج: 430 / 19.

(5) في (أ) وردت [يلحق].

(6) في (ب) وردت [فزاد].

(7) في (أ) وردت [فأشترى].

(8) ما بين المعقودتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقودتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقودتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) في (أ) وردت [يصح].

(12) في (أ) وردت [تلتحق].

تصحیح ذلك [أ] ⁽¹⁾فساد للمبيع ⁽²⁾.

وعلى هذا الخلاف، إذا باع ذهاباً بذهب أو فضة بفضة فزاد أحدهما لصاحبه بعد العقد شيئاً آخر فقبل ذلك صاحبه فالزيادة جائزة سواء كان المعقود عليه قائماً على حاله أو لم يكن حتى لو كان عبداً فأعتقه أو دبره أو جارية فاستولدها أو عصيراً فتخمر وأخرجه من ملكه ثم زاد عليه ⁽³⁾ فإن الزيادة جائزة عند أبي حنيفة رحمته وقالوا لا تصح ⁽⁴⁾ الزيادة إلا أن يكون المبيع بحال يقبل التملك وعلى هذا الخلاف إذا زاد في مهر امرأته بعد موتها ولو باع عبداً [ب] ⁽⁵⁾ جارية فتقايضا فهلك أحدهما في يد مشتريه ثم زاد أحدهما لصاحبه بعد الهلاك شيئاً آخر جازت الزيادة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما وقال محمد رحمته لا يجوز وأجمعوا أن الحط بعد هلاك المبيع جائز.

[و] ⁽⁶⁾ لو اشترى جارية وقبضها فماتت ⁽⁷⁾ في يده ثم زاد البائع جارية أخرى لا يجوز وقال محمد رحمته إن الزيادة هنا جائزة لأنها لا تأخذ قسطاً من الثمن [والثمن] ⁽⁸⁾ قائم ولو زاد المشتري للبائع لا يجوز لما مر من أصله فإذا زاد أحد المتعاقدين للآخر فلم يقبل الزيادة حتى ائترقا بطلت وإن مات أحد المتعاقدين جازت الزيادة من ورثتهما كما جازت منهما ⁽⁹⁾.

هـ، ويظهر حكم الائتحاق في المراجعة والتولية حتى يجوز على الكل في الزيادة ويأشهر على الباقي (أ/ 250) في الحط وفي الشفعة حتى يأخذ بما بقي في الحط وإنما ⁽¹⁰⁾ كان للشفيع أن يأخذ بدون زيادة لما في الزيادة من إبطال حقه الثابت فلا

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) الرومي، اليتايغ: لوحة: 53، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 294.

(3) في (ب، ج) وردت [فيه].

(4) في (أ) وردت [يصح].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) الرومي، اليتايغ: لوحة: 53، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 294.

(10) في (أ) وردت [وإن ما] بالفصل.

يملكانه، ثم الزيادة لا تصح بعد هلاك المبيع على ظاهر الرواية، لأن المبيع لم يبق على حاله يصح الاعتياض عنه والشئ يثبت ثم يستند بخلاف الحط لأنه بحال يمكن⁽¹⁾ إخراج البدل عما يقابله فيلتحق بأصل العقد استناداً⁽²⁾.

ي⁽³⁾، قوله: إلا القرض، فإن تأجيله لا يصح حتى يثبت له ولاية المطالبة في الحال إذا أجله عند الإقراض مدة معلومة أو بعده ولا يصح تأجيل القرض إلا في مسألة واحدة: وهي أن يوصى لرجل بألف درهم على سبيل القرض إلى سنة وهي تخرج من ثلث ماله⁽⁴⁾.

باب الربا

ب، ربا المال: زاد، ومنه الربا، وقول الخدري رحمته، الثمر ربا والدراهم⁽⁵⁾ كذلك، أراد أنهم [حما]⁽⁶⁾ من أموال [الربا و]⁽⁷⁾ ينسب إليه فيقال: ربوي بكسر الراء ومنه الأشياء الربوية وفتح الراء خطأ⁽⁸⁾.

في الزاد: قوله: الربا محرم في كل مكيل أو موزون بيع بجنسه متفاضلا، فالعلة عندنا الكيل مع الجنس أو الوزن مع الجنس وإذا بيع المكيل بجنسه مثلاً بمثل جاز البيع، وإن تفاضلا لم يجز البيع، والأصل فيه الحديث المشهور وهو قوله رحمته: ((الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل يدا بيد و⁽⁹⁾ الفضل ربا.. إلى آخره))⁽¹⁰⁾، وهذا الحديث

(1) في (أ) وردت [يمكن بحال].

(2) الهداية شرح البداية: 3/ 60، البابرتي، العناية شرح الهداية: 9/ 280.

(3) في (ب، ج) وردت [م].

(4) الرومي، البنايع: لرحمة: 53.

(5) في (أ) وردت [الدراهم].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 2/ 311، مادة (رب و).

(9) في (أ) وردت [إن] بدل الواو.

(10) عن أبي سعيد الخدري رحمته، أخرجه الإمام مسلم بلفظ في صحيحه: 8/ 259، برقم (2970)،

باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً.

معمول به في الأشياء الستة بإجماع الأمة واتفق القايسون على أن هذا الحديث معلول بعلة، واختلفوا في [العلة فقال] ⁽¹⁾ مالك هو الافتيات ⁽²⁾ والادخار فتعدى حكمه إلى كل مقتات ومدخر، وقال الشافعي رحمه الله هي الطعم في المطعومات والجنس شرط عنده، فتعدى ⁽³⁾ إلى كل المأكولات والمشروبات وله في الذهب والفضة قولان: [أحدهما] ⁽⁴⁾: أنه غير معلول، والثاني: أنه معلول بالثمنية، فلا يتعدى ⁽⁵⁾ هذا الحكم إلى وزني آخر ليس بثمن ⁽⁶⁾.

[و] ⁽⁷⁾ عندنا العلة هي اجتماع القدر والجنس ويعني بالقدر الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والصحيح قولنا، لقوله عَلَيْهِ السَّلَام بعد ذكر الأشياء الستة، وكذلك كل ما يكال ويوزن فقد عطف سائر الأشياء على الأشياء الستة بصفة الكيل والوزن فيكون دليلا على أن العلة فيه الكيل والوزن والصفة من اسم العلة تجري ⁽⁸⁾ مجرى العلة للحكم كما في قوله عَلَيْهِ السَّلَام: «(في خمس من الإبل السائمة شاة)» ⁽⁹⁾ وعلى وجه الابتداء من حيث المعنى نقول لما استويا قدرا فقد استويا صورة وإذا استويا جنسا ⁽¹⁰⁾ فقد استويا معنى وإذا استويا حرم الفضل، لأن اشتراطه يكون سببا للمنازعة لأن أحدهما يطالبه بحكم

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (أ) وردت [الاقتناء].

(3) في (أ) وردت [يتعدى].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) في (ب، ج) وردت [يتعدى].

(6) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 2 / 61، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 298، الاستذكار: 6 / 325، التاج والإكليل: 6 / 473، أسنى المطالب: 7 / 474، الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 5 / 103.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ب، ج) وردت [يجري].

(9) الترمذي، في سننه: 3 / 13، عن سالم عن أبيه عَلَيْهِ السَّلَام، برقم (564)، باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم، والدارقطني: 2 / 112، برقم (1)، باب زكاة الإبل والغنم، وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الزهري عن سالم بهذا الحديث ولم يرفعه وإنما رفعه سفيان بن حسين.

(10) في (أ) وردت [صورة].

الشرط والثاني يمتنع [عنه]⁽¹⁾ بحكم الشرع فيتنازعان⁽²⁾.

هـ والأصل فيه الحديث المشهور وهو قوله ﷺ: ((الحنطة بالحنطة مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربا))⁽³⁾ وعد الأشياء الستة الحنطة والشعير والتمر والملح والذهب والفضة، على هذا المثال ويروى بروايتين⁽⁴⁾ بالرفع مثل وبالنصب مثلا ومعنى الأول بيع التمر ومعنى الثاني بيعوا التمر.

قوله: [و] الربا محرم في كل مكيل أو موزون، أي، اعلم بأن العلة في تحريم الربا هي الكيل مع الجنس في جميع المكيلات والوزن مع الجنس في جميع الموزونات فإذا⁽⁵⁾ وجدا حرم التفاضل والنساء وذلك مثل الحنطة بالحنطة والفضة بالفضة لوجود العلتين الجنس والمعنى المضموم عليه وهو الكيل بالحنطة والوزن بالفضة، وإذا عدما حل التفاضل والنساء وذلك مثل الثوب الهروي بالثوب المروي والجوز بالبيض لعدم العلتين الجنس والمعنى المضموم إليه وإذا وجد أحدهما وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء وذلك [مثل]⁽⁷⁾ الحنطة بالشعير والدراهم بالدنانير، لقوله ﷺ: ((إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم))⁽⁸⁾، بعد أن يكون يدا بيد، ولا خير في النسبة، ولو باع ثوبا هرويا بثوب هروي أو ثوبا مرويا بثوب مروي حل التفاضل وحرم النساء لوجود إحدى العلتين وهو الجنس وكذلك لو باع جوزة بجوزتين أو بيضة ببيضتين أو تفاحة بتفاحتين أو رمانة برمانتين وكذلك لو باع حنطة بحنطة بخفتي حنطة لعدم إحدى العلتين وهي الكيل⁽⁹⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) السرخسي، المبسوط: 12 / 199.

(3) الإمام مسلم بلفظ في صحيحه: 8 / 259، عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه، برقم (2970)، باب

الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا.

(4) في (أ، ج) وردت [روايتان].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ب، ج) وردت [وإذا].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) الإمام مسلم بلفظ في صحيحه: 8 / 259، عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه، برقم (2970)، باب

الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا.

(9) الرومي، النايب: لوحة: 53، الهداية شرح البداية: 3 / 61، البابري، العناية شرح الهداية: 9 / 289

وما بعدها.

هـ وما دون نصف الصاع فهو في حكم الحفنة لأنه لا تقدير في الشرع بما دونه⁽¹⁾.

ي، فإن قيل يشكل على ما ذكرتم من الأصل إسلام الدراهم والدنانير في الموزونات كالحديد والصفير والعسل والسمن والزعفران والقطن فإن السلم جائز بالإجماع في هذه الأشياء مع وجود إحدى العلتين وهو الوزن؟ الجواب قيل: [له]⁽²⁾ هذا هو القياس وإنما عدلنا عن ذلك استحساناً لحاجة الإنسان في ذلك ولعموم البلوى فلو قلنا بعدم الجواز لضاق الأمر على الناس وكلما أضاق أمر أوسع حكمه فقلنا بالجواز بإجماع المسلمين (أ/ 251) عليه من غير تكثير ولأن الدراهم والدنانير [كل]⁽³⁾ واحد منهما يوزن بالميزان و[ما]⁽⁴⁾ ذكرتم من الموزونات توزن⁽⁵⁾ بالقسطاس فاشتركا⁽⁶⁾ في الوزن من كل وجه فوجب الافتراق في الحكم، ووجه آخر⁽⁷⁾ إن الدراهم والدنانير [ثبت]⁽⁸⁾ كونها وزنين بالنص⁽⁹⁾ فلا يقبلان التغير باصطلاح الناس وما ذكرتم ثبت كونه وزنياً باصـ[ط]⁽¹⁰⁾ للاح [الناس]⁽¹¹⁾ وذلك متزلزل⁽¹²⁾ يقبل التغير إذا عارضه اصطلاح آخر فلا يساوي المنصوص عليه [لأنه أقوى من غيره]⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾.

(1) البداية شرح البداية: 61 / 3، البابري، العناية شرح الهداية: 287 / 9.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) في (أ) وردت [يوزن].

(6) في (أ، ج) وردت [نما اشتركا].

(7) في (ب، ج) وردت [الآخر].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) في (أ) وردت [بالتصرف].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(12) في (أ) وردت [ميزان].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) الرومي، التبايع: لوجه: 53.

م، النساء: [أ] ⁽¹⁾مد لا غير التأخير يقال بعته بنساء ونسيء ونسيئة لمعنى ⁽²⁾⁽³⁾.
 قوله: وكل شيء نص رسول الله ﷺ إلى آخره، النص أقوى من العرف لأن العرف إنما صار حجة بالنص وهو قوله ﷺ: ((ما رآه المسلمون حسناً)) ⁽⁴⁾ الحديث، [وقد تكلموا على هذا الحديث بأنه لم يرفع إليه ﷺ بل توقف على ابن مسعود] ⁽⁵⁾ وسلم والأقوى لا يترك بالأدنى، فلا يصار إلى العرف عند وجود النص، فعلى هذا لو باع الحنطة بالحنطة مساوية ⁽⁶⁾ وزنا أو الذهب بالذهب متماثلاً كي لا يجوز وإن تعارفوا على ذلك لتوهم التفضل على ما هو المعتاد ⁽⁷⁾.
 في التهذيب: حتى لو باع مائة من حنطة بمائة من حنطة قيل لا يجوز لأنه مجازفة وقيل يجوز [و] ⁽⁸⁾ عليه الفتوى لعموم البلوى.

في الزاد: قوله: وعقد الصرف ما وقع على جنس الأثمان يعتبر قبض عوضيه في المجلس، لقوله ﷺ: ((بدا بيد)) ⁽⁹⁾ والمراد منه التعيين [عندنا وهو الصحيح إلا أن التعيين في النقود لا يتم إلا بالقبض لأنه لا يتعين] ⁽¹⁰⁾ بالإشارة وفي عقود المعاوضات إلى هذا وقعت الإشارة في قوله ﷺ: ((هاء وهاء)) ⁽¹¹⁾ أي هذا بهذا ⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (ب، ج) وردت [من غيره].

(3) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 5/ 181، مادة (ن م أ).

(4) الحاكم في مستدركه بلفظ: ((ما رأى المسلمون...)) 3/ 83 برقم (4465) وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وله شاهد أصح منه إلا أن فيه إرسالاً) وعلق الذهبي عليه في التلخيص فقال: صحيح.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(6) في (أ) وردت [متساوية].

(7) الهداية شرح المرغيناني، الهداية: 3/ 62، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 304.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) الإمام مسلم بلفظ في صحيحه: 8/ 259، عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه، برقم (2970)، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) الإمام البخاري: 7/ 239، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، برقم (2025)، باب بيع التمر بالتمر.

(12) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 63، المرغيناني، بداية المبتدي: ص 139.

ي، قوله: وما سواه مما فيه الربا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيها التقابض، وذلك مثل أن يبيع كر حنطة بعينها بكر حنطة بعينها، أو صبرة شعير بعينها بصبرة حنطة بعينها فإن⁽¹⁾ البيع جائز ولا يضرهما الافتراق من المجلس قبل القبض، ويقبض كل واحد منهما ما اشتراه في أي وقت شاء كما في الثياب والحيوان بخلاف الصرف، هذا⁽²⁾ إذا كانا عينين، وإن كان أحدهما عينا والآخر ديناً إن كان العين هو المبيع [جاء البيع]⁽³⁾ ويشترط⁽⁴⁾ إحصار الدين والقبض في المجلس قبل الافتراق بأبدانهما، وإن كان الدين هو المبيع لم يجز البيع وإن حضره في المجلس ومعرفة الثمن من الثمن بدخول حرف الباء.

قوله: ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق⁽⁵⁾، فالجملة في هذا أن بيع المكيل [بالمكيل]⁽⁶⁾ من جنسه على ثلاثة أوجه: في وجه: يجوز البيع، ويشترط تساويهما في الكيل وفي وجه: لا يجوز، تساوي في الكيل أو لم يتساويا، وفي وجه: اختلفوا فيه، [أما الوجه الأول: مثل بيع]⁽⁷⁾ الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير سواء كانا عتيقين أو جديدين أو أحدهما عتيقا والآخر جديدا وكذلك بيع المقلية منهما بالمقلية من جنسه وبيع الدقيق بالدقيق والسويق بالسويق كل واحد منهما بجنسه متساويا وكذلك بيع التمر [بالتمر]⁽⁸⁾ مثلاً بمثل والعنب بالعنب والزيت بالزيت وما أشبه ذلك من المكيل إذا بيع بجنسه⁽⁹⁾.

(1) في (ب) وردت [لأن].

(2) في (ب، ج) وردت [وهذا].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) في (أ) وردت [يشترط].

(5) السويق: طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير مسمي بذلك لانسياقه في الحلق، المعجم الرومي: 465/1، مادة (س).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) الرومي، الينابيع: لوحة: 53، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 63، المرغيناني، بداية المبتدي: ص 139.

والثاني: إذا تباعا حنطة [مقلية]⁽¹⁾ [بحنطة غير مقلية]⁽²⁾ أو باع بدقيقها أو سوبقها أو باع تمرا مطبوخا بتمر غير مطبوخ أو حنطة مطبوخة بحنطة غير مطبوخة فإنه لا يجوز البيع في هذه⁽³⁾ الصور كلها تساويا⁽⁴⁾ في الكيل أو لم يتساويا، وذكر في التقريب: أنه يجوز بيع المقلية بغير المقلية وبيع المقلية بالمقلية كذلك في ظاهر الرواية، وقال [بعض]⁽⁵⁾ أصحابنا رحمهم الله لا يجوز، أما بيع الخبز بالحنطة والدقيق فقد روي عن أبي حنيفة رحمته، أنه [لا]⁽⁶⁾ يجوز يدا بيد ولا نسيئة، وروي عن أبي يوسف رحمته، أنه لا بأس بإسلام الخبز في الحنطة، وذكر في موضع آخر أنه يجوز بيع الخبز بالحنطة والدقيق متفاضلا يدا بيد، ونسيئة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، لأن الخبز وزني والحنطة مكيلة⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

قال الفقيه أبو الليث رحمته، وبه نأخذ وذكر القدوري أنهم أجمعوا على جواز بيع الخبز بالحنطة والدقيق يدا بيد سواء كانت الحنطة أقل أو أكثر.
أما [الـ]⁽⁹⁾ توجه الثالث إذا تباعا تمر⁽¹⁰⁾ [برطب]⁽¹¹⁾ أو رطبا بيسر⁽¹²⁾ أو عبا بزبيب⁽¹³⁾ فعند أبي حنيفة رحمته إن تساويا في الكيل جاز، وإلا فلا وعندهما لا يجوز

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [هكذا].

(4) في (أ) وردت [متساويا].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [كيليا].

(8) الرومي، التنايع: لوحة: 53، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 63، المرغيناني، بداية المبتدي: ص 139.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) البسر: أوله طلع ثم خلال بالفتح ثم يلح يفتحين ثم يسر ثم رطب ثم تمر الواحدة بسره، الرازي، مختار الصحاح: ص 73، مادة (ب س ر).

(13) في (أ) وردت [بزنب].

سواء تساويا أو لم يتساويا، ويجوز بيع الرطب بالرطب عندنا خلافا للشافعي رحمته، [و] لا يجوز بيع دقيق الحنطة بسويق الحنطة عند أبي حنيفة رحمته، سواء تساويا أو تفاضلا، [و] ⁽²⁾قالا يجوز بيع أحدهما بالآخر متساويا [أو متفاضلا] ⁽³⁾ ولو تبايغا حنطة مبلولة بحنطة يابسة أو ندية بجافة جاز البيع عند أبي حنيفة و[عند] ⁽⁴⁾أبي يوسف رحمته إذا تساويا في الكيل وقال محمد رحمته لا يجوز ⁽⁵⁾.

في الكبرى: بيع الحنطة بالخبز والخبز بالحنطة والخبز بالدقيق والدقيق بالخبز يجوز متفاضلا ومتساويا، لأن الخبز خرج عن حالة الكيل وصار وزنيا هذا إذا كانا نقدين فإن كان أحدهما ⁽⁶⁾ نسيئة فإن جعل الحنطة [أ] ⁽⁷⁾ والدقيق نسية والخبز نقدا جاز بالاتفاق وإن [كان] ⁽⁸⁾ على العكس عند أبي حنيفة رحمته (أ/ 252) لا يجوز، وعند أبي يوسف رحمته يجوز، بناء على اختلافهما في جواز السلم [وزنا] ⁽⁹⁾ والفتوى على قول أبي يوسف رحمته أنه يجوز ⁽¹⁰⁾.

في الزاد: ولا يجوز بيع الحنطة بالتخالة، لأن التخالة أجزاء الحنطة كالدقيق ^{(11) (12)}.
هـ قال ويجوز بيع الحنطة بالخبز والخبز بالدقيق متفاضلا، لأن الخير صار عدديا ⁽¹³⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) الرومي، التبايع: لوحة: 53، 54، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 65، أسنى المطالب: 5/ 57.

(6) في (أ) وردت [أحدهما].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6/ 361.

(11) في (أ) وردت [والدقيق].

(12) السرخسي، المبسوط: 12/ 317.

(13) في (أ) وردت [عددا].

أو موزونا فخرج من أن يكون مكبلا من كل وجد والحنطة مكيلة وعن أبي حنيفة رحمته، أنه لا خير فيه والفتوى على الأول.

وهذا إذا كانا تقدين فإن كانت الحنطة نسيئة جاز أيضا وإن كان الخبز نسيئة يجوز عند أبي يوسف رحمته وعليه الفتوى، وكذا السلم جائز في الخبز في الصحيح، ولا خير في استقراضه عددا أو وزنا عند أبي حنيفة رحمته، لأنه يتفاوت بالخبز والخباز والتنور والتقدم والتأخر وعند محمد رحمته يجوز بهما للتعامل وعند أبي يوسف رحمته يجوز وزنا ولا يجوز عددا للتفاوت في آحاده⁽¹⁾.

في الخلاصة: وأما السلم في الخبز فالفتوى اليوم أنه يجوز وزنا وعددا لحاجة الناس لكن يحتاط وقت القبض حتى يقبض المسمى كيلا يصير استبدالا بالمسلم فيه يعني إذا سمي خبز الحنطة لا يقبض خبز الشعير وعلى هذا إسلام⁽²⁾ الحنطة بالخبز وعليه الفتوى⁽³⁾.

في الزاد: قوله: يجوز بيع اللحم بالحيوان، عند أبي حنيفة رحمته وأبي يوسف رحمته وقال: محمد رحمته لا يجوز بيع اللحم بالحيوان من جنسه [إلا على]⁽⁴⁾ طريق⁽⁵⁾ الاعتبار، وهو أن يكون اللحم الصافي أكثر، والصحيح قولهما، لأن هذا بيع عددي بوزني فيجوز⁽⁶⁾ مطلقا كما لو باع ثوبا بقطن وتحقيقه [و]⁽⁷⁾ هو أن اللحم في شراء الحيوان غير مقصود غالبا وإنما المقصود فيه الدر والنسل والأسامة ليزداد عينها بالسمن واللحم آخر المقاصد من الحيوان، وإنما يعتبر المجانسة كما في الضمن إذا كان مقصودا كما في الجوز مع [دهن الجوز]⁽⁸⁾ ولم يوجد فلا يعتبر [ذلك]⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

(1) المرغباني، الهداية شرح البداية: 3 / 65.

(2) في (ب، ج) وردت [سلم].

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 7 / 181.

(4) ما بين المعقوفين ورد مكررا في نسخة (ج).

(5) في (أ) وردت [الطريق].

(6) في (أ) وردت [وجوز].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [وهن الجوز] بدل ما بين المعقوفتين.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) السرخسي، المبسوط: 12 / 323، الرافعي، الشرح الكبير: 8 / 188.

قوله: و[يجوز]⁽¹⁾ بيع الرطب بالتمر كيلا بكيل، عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا والشافعي رحمته، لا يجوز، والصحيح قول أبي حنيفة رحمته، لأنه باع التمر مثلاً بمثل في الكيل فيجوز⁽²⁾ قياساً على ما كانا يابسين، وبيان [أن يـ]⁽³⁾ كون الرطب تمراً [لاستعمال الناس]⁽⁴⁾ اسم التمر في الرطب في محاوراتهم وأشعارهم⁽⁵⁾، وأما كيلا بكيل فظاهر وأما الجواز فيستفاد من قوله رحمته: ((التمر بالتمر))⁽⁶⁾ [معناه]⁽⁷⁾ بيع التمر [بالتمر]⁽⁸⁾ وإن كان المضمّر (بيعوا) فالرواية بالنصب كيلا بكيل⁽⁹⁾.

هـ، قوله: ويجوز بيع اللحمان المختلفة بعضها ببعض متفاضلاً، ومراده لحم الإبل والبقر والغنم، فأما البقر والجواميس جنس، وكذا المعز مع الضأن، وكذا العراب⁽¹⁰⁾ مع البخاتي⁽¹¹⁾، وكذا ألبان البقر والغنم، وعن الشافعي رحمته، أنهم [إما]⁽¹²⁾ جنس واحد، لاتحاد المقصود، ولنا الأصول مختلفة حتى لا يكمل نصاب أحدهما بالآخر في الزكاة، فكذا أجزاؤهما إذا لم تبدل⁽¹³⁾ الصفة⁽¹⁴⁾، وكذا خل الدقل بخل العنب،

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [ويجوز].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [استعمل للناس] بدل ما بين المعقوفتين.

(5) في (أ) وردت [وأشعارهم].

(6) عن أبي سعيد الخدري رحمته، أخرجه الإمام مسلم بلفظ في صحيحه: 259 / 8، برقم (2970)،

باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) السرخسي، المبسوط: 329 / 12، النوري، المجموع: 43 / 11.

(10) العراب: خيل عراب خلاف البراذين وإبل عراب خلاف البخاتي الواحد عربي، المعجم

الوسيط: 591 / 2، مادة (ع).

(11) البخت: الإبل الخراسانية، المعجم الوسيط: 41 / 1، مادة (ب).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) في (أ) وردت [تبدل].

(14) في (أ) وردت [بالصفة].

للاختلاف بين أصليهما⁽¹⁾، فكذا بين مائتهما ولـ[ه]⁽²⁾ إذا كان عصيراهما جنسين وشعر [المعز وصوف]⁽³⁾ الخنم جنسان، لاختلاف⁽⁴⁾ المقاصد، قال: وكذا شحم البطن بالآلية [و]⁽⁵⁾ اللحم، لأنها أجناس مختلفة لاختلاف⁽⁶⁾ الصور والمعاني والمنافع اختلافا فاحشا⁽⁷⁾.

ب، الزيتون: من العضاء ويقال لثمرة الزيتون أيضا ولدهنه الزيت⁽⁸⁾.

التمر: اليابس من ثمر النخل كالزبيب مع العنب بإجماع أهل اللغة⁽⁹⁾.
الشريح: الدهن الأبيض⁽¹⁰⁾.

م، العصارة: ثقل كل شيء يعصر⁽¹¹⁾.

الدقل: نوع من أرداء التمر⁽¹²⁾.

ي، قوله: ولا ربا بين المولى وعبد، يريد⁽¹³⁾ به أنه إذا كان العبد مأذونا [له]⁽¹⁴⁾ في التجارة ولم يكن عليه ديون⁽¹⁵⁾.

هـ، لأن العبد وما في يده ملك مولاه⁽¹⁶⁾ فلا يتحقق الربا هذا إذا كان مأذونا له ولم

(1) في (أ، ج) وردت [أصلهما].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) في (أ) وردت [المعروف] بدل ما بين المعقوفتين.

(4) في (أ) وردت [لاختلاف الزيتون المقاصد...].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ) وردت [باختلاف].

(7) الهداية شرح البداية: 65 / 3، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 313 / 2، السراج الرهاج: ص 177.

(8) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 488 / 2، مادة (ز ي ت).

(9) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 243 / 1، مادة (ت م ن).

(10) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 147 / 2، مادة (ث ر ج).

(11) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 269 / 1، مادة (ش ج ز).

(12) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 236 / 2، مادة (د ق ل).

(13) في (أ) وردت [يريد به].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(15) الرومي، الينابيع: لوحة: 54، السرخسي، الحسوط: 105 / 14.

(16) في (أ) وردت [مولاه].

يكن عليه دين فإن⁽⁴⁾ كان عليه دين لا يجوز، لأن مال في يده ليس ملك المولى عند أبي حنيفة رحمته وعندهما تعلق به حق الغرماء فصار كالأجنبي فيتحقق الربا كما يتحقق بينه وبين مكاتبه⁽²⁾.

في الكبرى: السلم في الخبز وزنا إذا أتى⁽³⁾ [ب]⁽⁴⁾ شرائطه يجوز وهو المختار لحاجة الناس إليه لكن يحتاط وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي سمى كيلا⁽⁵⁾ يصير استبدالا بالمسلم فيه ولو لم يذكر شرائطه لكن دفع الدرهم إلى خباز وقال اشترت مائة من خبز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناء فالبيع فاسد وما أكل فهو مكروه لأنه اشترى الخبز بعقد فاسد والمبيع [فيه]⁽⁶⁾ غير مضاف إليه فكان المبيع مجهولا فإذا أكل كان الأكل بعقد فاسد.

ولو أعطاه دراهم [و]⁽⁷⁾ جعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناء ولم يقل في الابتداء اشترت منك يجوز وهو حلال، وإن كان [ب]⁽⁸⁾ نيته وقت الدفع الشراء لأن بمجرد النية لا يتعقد البيع إنما يتعقد البيع الآن والآن المبيع معلوم⁽⁹⁾ فيتعقد البيع صحيحا⁽¹⁰⁾.

باب السلم⁽¹¹⁾

م، السلم: أخذ عاجل بأجل لغة، واختص بهذا (أ/ 253) الاسم بحكم يدل الاسم

(1) في (ب، ج) وردت [ثلا].

(2) الهداية شرح البداية: 66 / 3، الزبيدي، الجوهرة الشريفة: 2 / 315.

(3) في (أ) وردت [سمى].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (ب) وردت [ثلا].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ) وردت [معلوم في فيتعقد].

(10) ابن مازة، المحيط البرهاني: 181 / 7، البابرتي، العناية شرح الهداية: 241 / 9.

(11) من معاني السلم في لغة العرب: الإعطاء والتسليف يقال: أسلم الثوب للخياط أي أعطاه إياه.

قال المعطوزي: أسلم في البرا أي أسلف، من السلم، وأصله: أسلم الثمن فيه، فحذف. والسلم في الاصطلاح عبارة عن "بيع موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلا"، المعطوزي، المغرب في ترتيب

المعرب: 83 / 2، مادة (س ل م)، بدائع الصنائع 201 / 5، البحر الرائق 196 / 6.

عليه وهو تعجيل أحد البدلين جوازه لمكان الحاجة [و⁽¹⁾] المشتري رب السلم والبائع المسلم إليه والضمن رأس المال والمبيع المسلم فيه وهو من أفعال السلب أي زال سلامة الدراهم بالتسليم إلى المفلس في مؤجل⁽²⁾.

هـ قوله: والموزونات: المراد بالموزونات غير الدراهم والدينارين، لأنهما أثمان [و⁽³⁾] المسلم فيه لا بد أن يكون مئمتا فلا يصح السلم فيهما⁽⁴⁾ ثم قيل يكون باطلا وقيل ينعقد بيعا [صحيحا]⁽⁵⁾ بضمن مؤجل تحصيلًا لمقصود المتعاقدين بحسب الإمكان والعبرة في العقود للمعاني والأول أصح لأن التصحيح إنما يجب في محل أوجبا العقد فيه ولا يمكن.

قوله: والمعدودات التي لا تتفاوت، كالجوز والبيض الصغير⁽⁶⁾ والكبير سواء باصطلاح⁽⁷⁾ الناس على إهدار التفاوت بخلاف البطيخ والرمان، لأنه تتفاوت⁽⁸⁾ آحاده فتفاوتا فاحشا وتتفاوت الأحاد في المالية [يعرف]⁽⁹⁾ العددي المتفاوت.

قوله: والمذروعات، لأنه يمكن ضبطها بذكر الذراع⁽¹⁰⁾ والصفة [والصنعة]⁽¹¹⁾ ولا بد منها لترفع⁽¹²⁾ الجهالة فيتحقق شرط صحة السلم⁽¹³⁾.

في النصاب: السلم في الكاغد⁽¹⁴⁾ يجوز عددا، لأنه عددي كالجوز والبيض

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 25، الرخسي، المبسوط: 12/ 354.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [فيها].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ) وردت [والصغير].

(7) في (ب، ج) وردت [باصلاح].

(8) في (أ) وردت [يتفاوت].

(9) ما بين المعقوفتين ورد مكررا في نسخة (ب).

(10) في (أ) وردت [الذراع].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) في (ب، ج) وردت [يرتفع].

(13) البداية شرح البداية: 3/ 71، الرخسي، المبسوط: 14/ 26.

(14) الكاغد: الورق، ينظر: المعجم الوسيط: 2/ 791 وما بعده، مادة (ك) و(ر).

وكذا⁽¹⁾ الاستقراض ولو أسلم بالوزن رأيت في جواب الفتوى أنه يجوز أيضا⁽²⁾.
 في الذخيرة: ولا بأس بالسلم في الحرير [الحرز]⁽³⁾ والثياب بعد أن يشترط طولها
 وعرضها بذراع معلوم وبين صفتها وهذا استحسان ثم إن محمد رحمته شرط لجواز
 هذا السلم بيان الطول والعرض والصفة ولم يشترط بيان الوزن، ولا شك أن بيان الوزن
 في الكرباس⁽⁴⁾ ليس بشرط، لأن الكرباس لا يختلف باختلاف الوزن، وهل يشترط بيان
 الوزن في الحرير⁽⁵⁾؟ اختلف المشايخ فيه: وذكر الكرخي في مختصره أنه لا يشترط
 [و]⁽⁶⁾ إليه مال شمس الأئمة السرخسي رحمته وهكذا في شرح القُدوري رحمته، لأن
 الحرير يختلف باختلاف الوزن وإذا شرط في السلم كذا ذراعا⁽⁷⁾ مطلقا نله ذراع وسط
 اعتبارا للنظر من الجانبين.

واختلف المشايخ في قوله فله ذراع وسط، بعضهم قالوا: أراد به الصدر، وهو فعل
 الذرع لا الاسم وهو الخشب، يعني لا يمد كل المد ولا يرخي كل الإرخاء؛ وقال
 بعضهم: أراد به الخشب، لأن خشب الذرع يتفاوت في الأسواق فمهما ما يكون أقصر
 ومنها ما يكون أطول، قال شيخ الإسلام والصحيح أنه يحمل عليهما إذا شرط مطلقا
 فيكون الوسط [له]⁽⁸⁾ نظرا من الجانبين⁽⁹⁾.

هـ، قوله: ولا يجوز السلم في الحيوان، وقال الشافعي رحمته، يجوز لأنه يصير
 معلوما ببيان الجنس و⁽¹⁰⁾ السن والنوع والصفة والتفاوت بعد ذلك يسير فأشبه الثياب،
 ولنا [أن]⁽¹¹⁾ بعد ذكر ما ذكر يبقى تفاوتنا فاحشا في المالية باعتبار المعاني الباطنية

(1) في (ب) وردت [كذلك].

(2) ابن مازة، المحيط البرهاني: 174 / 7.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) الكرباس: القطن، ينظر، ابن منظور، لسان العرب: 6 / 195، مادة (كربس).

(5) في (أ) وردت [الخرز].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [ذرع].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 174 / 7.

(10) في (أ) وردت [من].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

فيفضي إلى المنازعة بخلاف الثياب لأنه مصنوع العباد فقلما يتفاوت الثوبان إذا نسجا على منوال واحد وقد صح أن النبي ﷺ نهى عن السلم في الحيوان، ويدخل فيه جميع أجناسه حتى العصافير^(١).

في الزاد: والصحيح قولنا لأنه يفضي إلى المنازعة المانعة من التسليم والتسلم لتمكن تفاوت فاحش بين الحيوان بعد تحقق المساواة^(٢) فيما ذكر من الأوصاف في العقد فيكون مفضيا بفساده^(٣).

في الذخيرة: ولا يجوز السلم في اللحم وإن كان مخلوع العظم وهو الأصح^(٤).
هـ [قوله]:^(٥) ولا في أطرافه، كالروس^(٦) والأكارع، للتفاوت إذ هو عددي لا مقدار لها^(٧).

قوله: ولا في الحطب [حزما]^(٨) ولا في الرطب جرزا، للتفاوت إلا إذا عرف ذلك بأن بين طول ما يشد به الحزمة أنه شبر^(٩) أو ذراع فحينئذ يجوز إذا كان على وجه لا يتفاوت^(١٠).

قوله: ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد إلى حين المحل^(١١)، حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند المحل أو على العكس أو

(١) الهداية شرح البتاية: 3/ 71، الموصلية، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 38، أسنى المطالب: 9/ 50، المارودي، الحاروي في فقه الشافعي: 5/ 399.

(٢) في (أ، ج) وردت [المسارات].

(٣) العناية شرح الهداية: 8/ 380 وما بعدها، ابن مازة، المحيط البرهاني: 7/ 162.

(٤) ابن مازة، المحيط البرهاني: 7/ 178.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٦) في (أ) وردت [كالدوس].

(٧) الهداية شرح البتاية: 3/ 73، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 322.

(٨) في (أ) وردت [خزما] وهي ساقطة أصلاً من نسخة (ب).

(٩) في (أ) وردت [يشر].

(١٠) الهداية شرح البتاية: 3/ 72، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 324.

(١١) أركان السلم: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أركان السلم ثلاثة: 1- الصيغة (وهي الإيجاب والقبول). 2- والعاقدان (وهما المسلم، والمسلم إليه). 3- والمحل (وهو شئان: رأس المال، والمسلم فيه). وخالف في ذلك الحنفية حيث اعتبروا ركن السلم هو الصيغة المؤلفة من

منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز، وقال الشافعي رحمته [..]⁽¹⁾ يجوز إذا كان موجوداً وقت المحل لوجود القدرة على التسليم حال وجوبه، [و]⁽²⁾ لنا قوله رحمته: ((لا تسلفوا في الثمار حتى يبدو صلاحها))⁽³⁾، ولأن القدرة على التسليم بالتحصيل فلا بد من استمرار الوجود في مدة الأجل ليتمكن من التحصيل، وإن انقطع بعد المحل فرب السلم⁽⁴⁾ إن شاء فسخ السلم وإن شاء انتظر وجوده، لأن السلم قد صح والعجز الطارئ على شرف الزوال فصار كإباق العبد المبيع قبل القبض⁽⁵⁾.

في الزاد: والصحيح قولنا، لأنه⁽⁶⁾ اسلم فيما لا يقدر على تسليمه عند محل الأجل، لأن القدرة على التسليم بوجود المسلم فيه في يده وملكه، وإذا إنما يتحقق بالاكتمال فلا بد له من مدة، وزمان الانقطاع زمان لا يتمكن من الاكتساب فيه، فلا⁽⁷⁾ يقدر على التسليم عند محل الأجل فلا يجوز [قوله وحد الانقطاع ما ذكره الفقيه أبو بكر البلخي أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وإن كان يوجد في البيوت وعلى هذا

الإيجاب والقبول الدالين على اتفاق الإرادتين وتوافقهما على إنشاء هذا العقد. الركن الأول: الصيغة: اتفق الفقهاء على صحة الإيجاب بلفظ السلم أو السلف، وكل ما اشتق منهما، كأسلمتكم وأسلمتكم، وأعطيتكم كذا سلماً أو سلفاً في كذا... لأنهما لفظان بمعنى واحد، وكلاهما اسم لهذا العقد. وكذا على صحة القبول بكل لفظ يدل على الرضا بما أوجه الأول، مثل: قبلت ورضيت ونحو ذلك. البدائع 5/ 201، منح الجليل 3/ 2 وما بعدها، المهذب 1/ 304، شرح منتهى الإرادات 2/ 214.

(1) في (ب، ج) وردت زيادة [لا] بدل النقاط.

(2) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ).

(3) عن عبد الله بن عمر رحمته، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: 7/ 419، برقم (2044)، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، والإمام مسلم، أخرجه عن أبي هريرة رحمته: 8/ 99، برقم (2834)، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها.

(4) في (أ) وردت [المسلم].

(5) الهداية شرح البناية: 3/ 72، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 325، السرخسي، المبسوط: 12/ 233، أسنى المطالب: 9/ 30، الهيثمي، تحفة المحتاج: 19/ 65.

(6) في (أ) وردت [لأنها].

(7) في (أ) وردت [ولا].

انتقطاع الدراهم^(١).

قوله: ولا يصح السلم إلا مؤجلاً، وقال الشافعي رحمته، يجوز حالا، (أ/ 254) والصحيح قولنا: لأن المسلم إليه إما إن كان قادراً على التسليم فيه حالا أو لم يكن قادراً فإن كان وجب أن لا يجوز، لأن المسلم ما يجوز إلا بطريق الرخصة والرخصة استباحة الشيء مع قيام الحاضر للضرورة وإذا قدر على تسليمه حالا أمكن بيعه^(٢) لا بطريق السلم فلا يكون فيه ضرورة فلا يجوز وإن^(٣) لم يكن قادراً حالا لا يجوز أيضاً، لأنه لا يحصل به غرض العاقد ومقصوده وهو الوصول إلى ملك المسلم فيه فيفسد ضرورة^(٤).

هـ قوله: ولا يجوز إلا بأجل معلوم، لأن الجهالة فيه مفضية إلى المنازعة كما في البيع والأجل أدناه شهر وقيل ثلاثة أيام وقيل أكثر من نصف يوم والأول أصح^(٥).
في السراجية: [و] ^(٦)أدنى ^(٧)مدة الأجل ما ^(٨)يمكن تحصيل مثل المسلم فيه، [و] ^(٩)هو المختار^(١٠).

في التصاب: سلم الحال لا يجوز عنده واختلفت الروايات في قدر الأجل الذي لا يجوز السلم بدونه^(١١) قال الطحاوي إنه مقدار بثلاثة ليال^(١٢) فصاعداً قال وهو قول

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج)، ولم أعرف من يقصد الشارح بكلمة: (قوله) لأن هنا ليس كلام الماتن رحمته.

(٢) في (ب) وردت [حاله].

(٣) في (ب، ج) وردت [فإن].

(٤) الهداية شرح البداية: 3/ 73، السرخسي، المبسوط: 12/ 220، الجوهرة النيرة: 2/ 327، أسنى المطالب: 9/ 15.

(٥) الهداية شرح البداية: 3/ 73، الكاساني، الصنائع: 11/ 390، ابن مازة، المحيط البرهاني: 7/ 158.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(٧) في (أ) وردت [أدنى].

(٨) في (ب، ج) وردت [لا].

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(١٠) الأرسى، السراجية: ص 444، الزيلعي، تبين الحقائق: 11/ 279.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(١٢) في (ب، ج) وردت [أيام].

أصحابنا وعن الحسن الكرخي رحمته، أنه ينظر إلى مقدار المسلم فيه وإلى عرف الناس في ^(١) التأجيل في مثله وإن ^(٢) كان قدر ما أجل أجلا يؤجل بمثله في العرف والعادة يجوز السلم، وعن أبي بكر الرازي رحمه الله، أنه قال مقدار ما يتعلق به جواز السلم أن يكون زيادة على مجلس العقد ولو بساعة، وعن محمد رحمته، أنه قدر أدناه بالشهر فصاعداً وعليه الفتوى ^(٣).

[ي] ^(٤) قوله: ولا يصح بمكيال ^(٥) رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه، يريد به إذا كان كيل الرجل وذراعه مغاير [أ] ^(٦) لكيال ^(٧) العامة وذراعهم، وأما إذا ^(٨) كانا موافقين لكيال العامة وذراعهم فتقيده بذلك [يقع] ^(٩) لغو السلم جائز، هذا إذا أراد بالذراع الخشبة، وإذا أراد به ذراع يده فهو فاسد أيضاً لاحتمال أن يموت أو يزداد ذراعه بالكبر؛ قوله: ولا ^(١٠) طعام قرية بعينها، فتخصيصه بقرية واحدة ليس على سبيل الحد حتى لو أسلم في حنطة قريتين أو ثلاث ^(١١) وحتطتهن متفقة في الأوصاف كلها لا يختلف الجواب وإنما الحد أن [أ] ^(١٢) سمي طعام موضع ^(١٣) [لا] ^(١٤) يتوهم انقطاعه ^(١٥) فعلى

(١) في (ب، ج) وردت [وفي].

(٢) في (ج) وردت [إن].

(٣) ابن مازة، المحيط البرهاني: 158 / 7.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(٥) في (ب، ج) وردت [بكيل].

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(٧) في (أ) وردت [الكيل].

(٨) في (أ) وردت [لأ].

(٩) ما بين المعقوفين غير مثبتة في جميع النسخ، وأثبتناه لاقتضاء السياق: الرومي، البنايع: لوحة: 54.

(١٠) في (أ) وردت [ولا في طعام...].

(١١) في (أ) وردت [ثلاثة].

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(١٣) في (أ) وردت [مواضع].

(١٤) ما بين المعقوفين غير مثبتة في جميع النسخ، وأثبتناه لاقتضاء السياق: الرومي، البنايع: لوحة:

(١٥) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

هذا لو أسلم في حنطة سمرقند أو في حنطة بخارى أو في حنطة هراة لا يجوز السلم لما فيه من وهم⁽¹⁾ الانقطاع، ولو أسلم في حنطة خراسان أو في حنطة العراق جاز، لأن⁽²⁾ كل واحد منهما اسم للولاية⁽³⁾ فلا يتوهم انقطاع غلتهما، وذكر أبو الحسن القدوري رحمه الله في شرح الكرخي أن أصحابنا لا يعنون هراة خراسان لأن طعامها⁽⁴⁾ لا ينقطع وإنما أراد [وَأ] ⁽⁵⁾ بذلك قرية⁽⁶⁾ من قرى الهراة⁽⁷⁾ تسمى هراة⁽⁸⁾، وتلك ينقطع طعامها ولو أسلم في إقليم⁽⁹⁾ [لا يجوز في إقليم]⁽¹⁰⁾ آخر، كالخراساني إذا أسلم في الرطب فإنه لا يصح ذكره في المحيط⁽¹¹⁾.

ولا يجوز السلم في حنطة حديثة قبل حدوثها لانقطاعها في الحال وإذا أسلم فيما يوجد إلى حين المحل ولم⁽¹²⁾ يقبض⁽¹³⁾ حتى انقطع عن يدي الناس فالسلم صحيح على حاله ورب السلم بالخيار إن شاء فسخ العقد وإن شاء انتظر⁽¹⁴⁾ وجوده

(1) في (أ) وردت [رسم].

(2) في (أ، ب) وردت [ولأن].

(3) في (أ، ب) وردت [لولاية].

(4) في (أ) وردت [غلتهما].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ب) وردت [قرتين].

(7) في (أ) وردت [الهراة].

(8) الهراة: مدينة عظيمة من مدن خراسان. ما كان بخراسان مدينة أجل ولا أعمر، ولا أحصن ولا أكثر خيراً منها. بها بساتين كثيرة ومياه غزيرة. بناها الاسكندر، ولما دخل بلاد الشرق ذاهباً إلى بلاد الصين أمر كل قوم ببناء سور يحصنهم عن الأعداء، وينسب إليها إبراهيم ستبه من البراهمة الأربعة الذين يشفع بهم إلى الله تعالى وهم: إبراهيم بن آدم بمكة، وإبراهيم الخواص بالري، وإبراهيم شيان بقرميسين، وإبراهيم ستبه بقزوين، أثار البلاد وأخبار العباد: ص 196، معجم البلدان: 396 / 5.

(9) في (أ) وردت [الأقلام].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب)، وفي (ج) وردت [يوجد في في أقلام] بدلها.

(11) الرومي، المتابع: لوحة: 34، ابن مازة، المحيط البرهاني: 170 / 7.

(12) في (أ) وردت [ولا].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(14) في (ج) وردت [ينتظر].

فإن⁽¹⁾ اختار [ال] نسخ ليس له أن يشتري من المسلم إليه برأس المال شيئا آخر وحد الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي كان يباع فيه وإن كان موجودا في السوق ذكره في المحيط⁽²⁾.

قوله: جنس معلوم، فالجنس: كونه حنطة أو شعيرا، والنوع: كونه سقيا أو غير سقي ربيعي أو خريفي، والصفة: كونه جيدا أو وسطا أو رديئا⁽⁴⁾.

[هـ]⁽⁵⁾، ومقدار معلوم: كقولنا كذا كيلا مكيا لا معروفا وكذا وزنا⁽⁶⁾.

م، وأجل معلوم: بأن قال إلى شهر⁽⁷⁾.

[ي]⁽⁸⁾، قوله: ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان مما يتعلق العقد على قدره، فهذا

مثل أن يسلم قفيزين من حنطة في رطلين من غسل أو سمن، أو أسلم عشرة دراهم في كر حنطة أو أسلم ألفا من [الجوز والبيض]⁽⁹⁾ في كر حنطة⁽¹⁰⁾ في هذه المواضع يحتاج إلى معرفة مقدار رأس المال لأن العقد هنا يتعلق على قدره، أعني به إذا وجد المسلم إليه نصف الدراهم زيوفا أو وجد القفيز من الحنطة معيبا أو نصف الجوز والبيض فاسدا فرده إلى رب السلم يبطل السلم في النصف ويبقى جائزا في النصف فإذا لم يعرف مقدار [رأس المال لا يعرف مقدار]⁽¹¹⁾ ما بطل من المسلم فيه ومقدار ما بقي، فلهذا شرط أبو حنيفة ~~في~~ معرفة مقدار رأس المال في هذه المواضع كيلا يفضي إلى المنازعة، وهذا معنى قوله: يتعلق العقد على قدره، وأما الذي لا يتعلق العقد على

(1) في (أ) وردت [وإن].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) الرومي، التنايع: لوحة: 54، ابن مازة، المحيط البرهاني: 160 / 7.

(4) الرومي، التنايع: لوحة: 54.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) الهداية شرح البداية: 73 / 3.

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 158 / 7، الهداية شرح البداية: 73 / 3.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (ج) وردت بالتقديم والتأخير [البيض والجوز].

(10) في (ب، ج) وردت [برقان].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

قدره كمن أسلم عيدين⁽¹⁾ أو شاتين أو ثوبين في مكيل أو مرزون أو معدود متقارب فإنه لا يحتاج إلى معرفة [مقدار]⁽²⁾ رأس المال في مثل هذا لأنه لو استحق بعض⁽³⁾ ذلك في يد أحد المتعاقدين أو وجد المسلم إليه بعضه معيبا (أ/ 255) بطل السلم في الجميع ولا يفضي إلى المنازعة ولو وجد المسلم إليه بعض الدراهم زيوفاً بعد الافتراق فرده وأخذ بدله في مجلس الرد إن كان ذلك أقل من النصف جاز عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله وإن كان النصف زيوفاً بطل السلم في النصف عند أبي حنيفة رحمهم الله، وقالوا لا يبطل السلم بعد أن أخذ بدله قبل أن يفارقه ويريد بالمعدود المذكور في الكتاب المتقارب دون المتفاوت⁽⁴⁾.

قوله: وتسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان له حمل ومؤنة، احترازاً عما ليس له حمل ولا⁽⁵⁾ مؤنة ثم فيه عن أبي حنيفة رحمهم الله روايتان: في رواية: يسلمه إليه في مكان لقيه، وفي رواية: يتعين في تسليمه⁽⁶⁾ مكان العقد، وهو قولهما، والأول أصح ويتفرع على هذا مسائل [منها]⁽⁷⁾:

إذا استأجر دابة بماله حمل ومؤنة دينا عليه ولم يبين⁽⁸⁾ مكان التسليم فعند أبي حنيفة رحمهم الله، الإجارة فاسدة، وعندهما جائز [د]⁽⁹⁾ وتعين مكان تسليم الدابة إليه وإن كانت داراً فكذا ذلك عنده، وعندهما يتعين الدار في التسليم، ومنها إذا اقتسما داراً أو عقاراً فعدل أحد النصيبين بحنطة أو شعير إلى أجل فعنده لم يجز [د]⁽¹⁰⁾ حتى يبين

(1) في (أ) وردت [عن بن].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (أ) وردت [بعد].

(4) الرومي، اليتايع: لوحة: 54، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 329.

(5) في (ب، ج) وردت [أو].

(6) في (أ) وردت [تسلمه].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (أ) وردت [يتبين].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

مكان الإيفاء وعندهما يجوز القسمة وتتعين⁽¹⁾ الدار للإيفاء، ومنها إذا جعل المكيل والموزون ثمنًا دينًا في البيع مثل أن يقول بعثك هذه الجارية⁽²⁾ بمائة قفيز حنطة جيدة⁽³⁾ فعنده لا يصح جعل البيع ما لم يبين مكان التسليم وعندهما يصح ويتعين مكان العقد للتسليم، قال بعض مشايخنا لا يشترط [بيان]⁽⁴⁾ مكان الإيفاء في الأثمان بالإجماع، قال الصدر الشهيد رحمه الله هذا غلط والصحيح ما ذكرنا ولو عقد السلم في البحر أو على شاطئ الجبل فيما له حمل ومؤنة سلم إليه في أقرب الأماكن فيها فإن شرط [أنه يسلمه في مدينة كذا أو في قرية كذا بحيث يسلمه]⁽⁵⁾ إليه في ذلك المواضع جاز وليس لرب السلم أن يجبر عليه مكان التسليم كمن⁽⁶⁾ أسلم في كر حنطة جيدة فجاء بحنطة تسمى جيدة فإنه ليس له أن يطالبه بما هو أجود منها وكذلك إذا أسلم⁽⁷⁾ إليه في طرف المدينة والمصر والقرية⁽⁸⁾.

ب، الحمل: بالفتح مصدر حمل الشيء ومنه ما له حمل ومؤنة يعنون ماله ثقل يحتاج في حمله إلى ظهر أو [..]⁽⁹⁾ أجرة حمل، ويانه في لفظ الأصل ما له مؤنة في الحمل⁽¹⁰⁾.

م، يقال رقعة هذا الثوب جيدة يراد [به]⁽¹¹⁾ غلفته [وثنائته]⁽¹²⁾ ولا يقال السلم ثبت بخلاف القياس، إنما ورد في المكيل والموزون حيث قال ﷺ: ((من أسلم منكم

(1) في (أ) وردت [يعتين].

(2) في (أ) وردت [الجارة].

(3) في (أ) وردت [جيدا].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) في (أ) وردت [أن يسلم في بدنة أو في قرية كذا فحيث سلم]، وفي (ج) وردت [أن يسلمه في مدينة كذا بحيث يسلمه].

(6) في (أ) وردت [كمان].

(7) في (ب، ج) وردت [يسلمه].

(8) الرومي، الينابيع: لوحة: 54، 55، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 329 / 2.

(9) في (ج) وردت زيادة [دابة] بدل النقاط.

(10) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب: 47 / 2، مادة (ح م ل).

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم⁽¹⁾ فبقي الباقي على أصل القياس قلنا خص منه العدديات المتقارنة فيخص الذرعي بالقياس ثم ذكر أصلاً يخرج منه المسائل كما هو دأب هذا الكتاب فقال [كل]⁽²⁾ ما أمكن ضبط صفته إلى آخره وهذا لأن المسلم فيه دين والدين إنما يعرف بالوصف فإذا لم يعرف بالوصف يبقى مجهولاً فيؤدي إلى المنازعة المانعة من التسليم والتسلم⁽³⁾.

ي، قوله: ولا بأس بالسلم في اللبن والأجر إذا سمي⁽⁴⁾ ملبناً معلوماً، [إنما يصير الملبن معلوماً]⁽⁵⁾ إذا نسب طوله وعرضه وعمقه إلى ذراع العامة وإن كان أهل البلدة اصطلاحوا على ملبن واحد فلا حاجة إلى بيان الملبن كما إذا أسلم في عشرة أرتال في العسل أو [في]⁽⁶⁾ السمن ولم يبين الرطل.

قوله: ويجوز بيع [الكلب، أي بيع]⁽⁷⁾ الكلاب التي يتفع بها والصقور والهرة والفهد وإن أثلغه إنسان غرم قيمته، وروي عن أبي يوسف رحمته، أنه قال: لا يجوز بيع الكلب العقور وبيع الحية والعقرب وجميع هوام الأرض كالوزغة⁽⁸⁾ والضب⁽⁹⁾ والسلحفاة [والقنفذ]⁽¹⁰⁾ وكل ما لا يتفع به ولا بجلده لا يجوز بيعه⁽¹¹⁾.

(1) عن ابن عباس رحمتهما، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: 492/7 برقم (2086)، باب السلم في وزن معلوم، وفي مسلم: 309/8 برقم (3010)، باب السلم.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) المغرب: 382/2، مادة (رق ع)، العناية شرح الهداية: 453/9. الميداني، الباب في شرح الكتاب: 131/1.

(4) في (ب) وردت [أسلم].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) الوزغة محركة: سام أبرص سميت بها لخفتها وسرعة حركتها، القاموس المحيط: ص 1020، المعجم الرسيط: 1029/2، مادة (ر).

(9) الضب: حيوان من جنس الزواحف من رتبة العطاء غليظ الجسم خشن وله ذنب عريض حرش أعقد، يكثر في صحارى الأقطار العربية، المعجم الرسيط: 532/1، مادة (ض).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) الرومي، النبايع: لوحة: 55، الزيلدي، الجوهرة النيرة: 329/2، الزيلعي، تبين الحقائق: 11/325، الكاساني، الصنائع: 99/11.

[هـ]^(١)، قوله: ويجوز بيع الكلب والفهد والسباع المعلم وغير المعلم في ذلك سواء، وعن أبي يوسف رحمه الله، لا يجوز بيع [الكلب]^(٢) العقور، لأنه غير متفع به وقال: الشافعي رحمته، لا يجوز بيع الكلب لقوله ﷺ: ((إن من السحت مهر البغي وثمر الكلب))^(٣)، ولأنه نجس العين والنجاسة تشعر بهوان المحل وجواز البيع [يشعر]^(٤) بإعزازه^(٥) فكان متفياً ولنا أنه ﷺ: (نهى عن بيع الكلب إلا كلب صيد أو ماشية)^(٦)، ولأنه متفع به حراسة واصطياداً فكان^(٧) ما لا يجوز بيعه بخلاف الهوام المؤذية لأنه لا يتفع بها، والحديث محمول على الابتداء قلعا لهم عن الاقتناء ولا نسلم^(٨) بنجاسة العين ولو سلم فيحرم تناول دون البيع^(٩).

في الزاد: والصحيح قولنا، لأنه [مال]^(١٠) متقوم لأن المال ما يكون متفعاً به حقيقة

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٣) عن رافع بن خديج رحمته، أخرجه الإمام مسلم بلفظ في صحيحه: 8 / 214، برقم (2931) باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي.

(٤) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، وأثبتناه لاقضاء السياق له، المرغباني، الهداية: 3 / 79.

(٥) في (ب، ج) وردت [إيعازاً].

(٦) أخرجه صاحب الدراية: 2 / 161، برقم (807)، باب الاستحقاق وباب السلم، ونال عنه: لم أجده بهذا اللفظ وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة (نهى عن ثمن الكلب إلا كلب صيد) وللنسائي عن جابر أن النبي ﷺ (نهى عن ثمن الكلب والسنور إلا كلب صيد) ورجاله مرفعون لكن قال البيهقي الأحاديث الصحيحة في النهي عن ثمن الكلب ليس فيها استثناء وإنما الاستثناء في الاقتناء فلعله شبه على بعض الرواة وأخرج ابن عدي من طريق أبي حنيفة عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس قال: (رخص رسول الله ﷺ في ثمن كلب الصيد) وفي إسناده أحمد بن عبد الله الكندي وهو ضعيف.

(٧) في (أ) وردت [فكانت].

(٨) في (ب، ج) وردت [يسلم].

(٩) الهداية شرح البداية: 3 / 79، المرصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2 / 9، الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: 5 / 374.

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

مطلق الانتفاع شرعا وهو غير الأدمي والمتقوم ما يبذل⁽¹⁾ العوض لإدخاله⁽²⁾ في ملكه وقد وجد هذا في الكلب فوجب أن يكون محل البيع، لأن شرع البيع إنما⁽³⁾ كان لحاجة العباد فإذا كان الكلب مالا متقوما تمس الحاجة إلى بيعه وشرائه فمست الحاجة إلى إثبات محلية البيع وصار كالفهد والبازي⁽⁴⁾.

في الذخيرة: بيع الكلب غير المعلم قد ذكر الإمام السرخسي رحمته، أنه إذا كان بحال⁽⁵⁾ يقبل التعليم يجوز بيعه، قال: [رحمه الله]⁽⁶⁾ هو الصحيح من المذهب، لأنه (أ/ 256) إذا كان كذلك يكون محلا للبيع، فإنه ذكر في النوادر: [و] لو باع الجرو جاز⁽⁷⁾ بيعه لأنه يقبل التعليم.

[و]⁽⁸⁾ بهذا⁽⁹⁾ تبين لك أن غير المعلم لو كان يقبل التعليم فهو والمعلم سواء في حق محلية البيع، وإنما [لا]⁽¹⁰⁾ يجوز بيع العقور الذي لا يقبل التعليم قاله رحمته [و]⁽¹¹⁾ هكذا⁽¹²⁾ يقول في الأسد إذا كان [..]⁽¹³⁾ يقبل التعليم والاصطياد [يجوز بيعه وإن كان لا يقبل التعليم والاصطياد]⁽¹⁴⁾ لا يجوز⁽¹⁵⁾.

(1) في (أ) وردت [يتدل].

(2) في (أ) وردت [لادخال].

(3) في (ب) وردت [إنما].

(4) السرخسي، المبسوط: 424 / 11.

(5) في (ب، ج) وردت [الحال].

(6) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (أ).

(7) في (أ) وردت [يجوز].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (ب، ج) وردت [لهذا].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (أ) وردت [هذا].

(13) في (ب، ج) وردت زيادة [لا] بدل النقاط.

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(15) ابن مازة، المحيط البرهاني: 648 / 5.

في النصاب والخلاصة: بيع جميع المحرمات سوى الخنزير يجوز وهو المختار، لأنه يتنفع بجلده⁽¹⁾ وبيع القرد يجوز وهو المختار، وإذا اشترى العلق⁽²⁾ الذي يقال بالفارسية درغك⁽³⁾ يجوز وعليه الفتوى⁽⁴⁾.

في الكبرى: بيع القرد يجوز كذا بيع جميع الحيوانات سوى الخنزير هو المختار، لأنه يتنفع به وكذا يتنفع بجلده⁽⁵⁾.

م، قوله: [ولا يجوز]⁽⁶⁾ بيع الخمر والخنزير، ولا يقال إنه داخل في قوله إذا كان أحد العوضين أو كلاهما محرماً لأن ذلك أصل يخرج منه المسائل ويجوز إيراد النظائر بعده⁽⁷⁾.

ي، قوله: ولا يجوز بيع دود القز إلا أن يكون مع القز، إنما هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ~~حيث~~⁽⁸⁾، وقوله [لا أن يكون مع [القز، يريد]⁽⁹⁾ به أن يظهر فيه القز، وفي الأجناس: قال أبو يوسف ~~حيث~~، لا بأس ببيع دود القز⁽¹⁰⁾ إذا كان قد خرج منه القز أو بعضه كالنحل مع العسل، وقال محمد ~~حيث~~، يجوز بيع دود القز وإن لم يظهر فيه القز ولا النحل [...] ⁽¹¹⁾ مع الكوارات⁽¹²⁾ [...] ⁽¹³⁾ وعن محمد رحمه الله، أنه يجوز بشرط أن يكون محرراً أو مجموعاً، وإن كان مع الكوارات⁽¹⁴⁾ أو مع العسل جاز

(1) في (أ) وردت [بجلدها].

(2) العلق: دود أسود يمتص الدم يكون في الماء الآسن إذا شربته الدابة علق بحلقها واحده. علقه، المعجم الوسيط: 2/ 622، مادة (ع).

(3) درغك بالفارسي: نوع من الحشرات، ولم أثبت المعنى في المتن، لأن الكلام يستقيم هكذا.

(4) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 10، البابرتي، العناية شرح الهداية: 1/ 171.

(5) الزيلعي، تبين الحقائق: 11/ 326، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 10.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) العناية شرح الهداية: 9/ 464، الزبيدي، أنجوهرة النيرة: 2/ 339.

(8) في (أ) وردت [حيث] مرتين للإمامين الجليلين.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) في (أ) وردت [القد].

(11) في (أ، ج) وردت زيادة [إلا] بدل النقاط.

(12) في (ب، ج) وردت [الكوارات].

(13) في (ب، ج) وردت زيادة [ولا يجوز بيع النحل] بدل النقاط.

(14) في (ب، ج) وردت [الكوارات].

بالإجماع⁽¹⁾.

في الزاد: [قوله:]⁽²⁾ ولا يجوز بيع دود القز إلا أن يكون مع القز ولا النحل إلا مع الكورارات⁽³⁾، وعن محمد رحمته، أنه جوز بيعه شرط أن يكون محرزاً أو مجموعاً وهو قول الشافعي رحمه الله، والصحيح جواب ظاهر الرواية، لأنه من الهوام⁽⁴⁾ فلا يجوز بيعه، كالزناير إلا إذا كان مع الكورارات⁽⁵⁾ لأنه مال متقوم فيجوز بيعه، وأما دود القز فالمذكور قول أبي حنيفة وقال: محمد رحمه الله يجوز بيعه، وقال: أبو يوسف إن ظهر القز فيه يجوز [بيعه]⁽⁶⁾ وإلا فلا⁽⁷⁾.

في الكبرى: اشترى العلق الذي يقال بالفارسية درغك⁽⁸⁾ أي بوجه يجوز هو المختار، لأن الناس احتاجوا إليه ويتمولونه وبيع دود القز وهو دود الفيلق يجوز عند محمد رحمته، أيضاً وعليه الفتوى لمكان العادة [وبيع بذره]⁽⁹⁾ يجوز عند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله وعليه الفتوى لمكان العادة^(10x11).

ب، العلق: شبيه بالدود الأسود⁽¹²⁾ يتعلق بحنك الدابة إذا شرب[ت]⁽¹³⁾ (أ/ 257) ومنه بيع العلق يجوز⁽¹⁴⁾.

(1) الرومي، التبايع: لرحمة: 55، ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 345.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (ب، ج) وردت [الكورارات].

(4) في (أ) وردت [الهوام].

(5) في (ب، ج) وردت [الكورارات].

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(7) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 3 / 26، الزيلعي، تبين الحقائق: 10 / 452.

(8) درغك بالفارسي: نوع من الحشرات، ولم أثبت المعنى في المتن، لأن الكلام يستقيم هكذا.

(9) في (أ) وردت [يدزه].

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 345.

(12) في (ب) وردت [أسود].

(13) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(14) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4 / 13، مادة (ع ل ق).

الكوارات⁽¹⁾: بالضم والتشديد وعن الغوري معسل النحل إذا سوي من طين⁽²⁾.
وفي التهذيب: كوار النحل وكوارته مخففة وفي باب الكاف الكوار، الكواره هكذا
مقيدان بالكسر من غير تشديد شيء كالقرطالة يتخذ من قضبان ضيق الرأس إلا أنه
يتخذ للنحل [والله الموفق]⁽³⁾.
في الكبرى: من باب الصلح من عليه قفيز حنطة لآخر⁽⁴⁾ إذا قال ليس عندي حنطة
فبعتني تلك الحنطة فباعها منه واشترى [...] ⁽⁵⁾ فالبيع فاسد، ولو أراد صحته ينبغي أن
يشترى المقرض عنه ثوبا بتلك الحنطة ويقبضه منه ثم يبيعه منه بالدراهم لأن الحنطة
في الذمة تصلح ثمنا ولا تصلح ميعا [إلا بطريق السلم]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

(1) في (ب) وردت [الكواره].

(2) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4 / 462، مادة (ك و).

(3) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4 / 462، مادة (ك و)؛ ابن الهمام، شرح فتح القدير: 6 / 420.

(4) في (ب) وردت [الآخر].

(5) في (ب، ج) وردت زيادة [أن عليه] بدل النقاط.

(6) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (أ).

(7) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 216.

كتاب⁽¹⁾ الصرف⁽²⁾

م، اعلم أن الأموال أنواع: منها ما هو ثمن مطلق على كل حال قبيل بجنسها أو غيرها كالحجرين، ومنها ما هو مبيع بكل حال كالثياب وما يلبس، ومنها ما هو ذو مثلين ثمن من وجه ومبيع من وجه كالمكيل والموزون إذا قابلها مبيع وصحبها الباء تكون⁽³⁾ ثمنًا وإن لم يصحبها الباء وقابلها ثمن تكون⁽⁴⁾ مبيعة، ومنها ما صارت ثمنًا بالاصطلاح وهي سلعة في الأصل فإن كانت رائجة فهي ثمن لا تتعين⁽⁵⁾ بالتعين، وإن كانت كاسدة فهي سلعة والثمن ما يثبت دينًا في الذمة⁽⁶⁾.

الصرف: وهو النقل وقيل الصرف الزيادة لغة ومنه سمي العبادة النافلة [صرفًا]⁽⁷⁾ الصرف هو المبيع إلا أن الصرف أخص⁽⁸⁾.

قوله: من جنس الأثمان، إنما قال هكذا لأن النقرة تتعين⁽⁹⁾ بالتعين في رواية فلا يكون ثمنًا مطلقًا وعقد الصرف يشتمل التبر والمضروب⁽¹⁰⁾.

(1) في (أ) وردت [باب].

(2) الصرف: لغة: يقال صرفت المال أنفقتة وصرفت الذهب بالدراهم بعته واسم الفاعل من هذا صيرفي وصيرف وصراف للمبالغة قال ابن فارس الصرف فضل الدرهم في الجودة على الدرهم ومنه اشتقاق الصيرفي، اصطلاحًا: هو بيع بعض الأثمان ببعض كالذهب والفضة إذا بيع أحدهما بالآخر أي بيع ما من جنس الأثمان بعضها ببعض، الفيومي، المصباح الحنبر: 204 / 5، مادة (ص و ف) التزيلعي، تبين الحقائق: 375 / 11، البحر الرائق: 48 / 17.

(3) في (أ) وردت [يكون].

(4) في (أ) وردت [يكون].

(5) في (أ) وردت [تتعين].

(6) السرخسي، المبسوط: 2 / 14.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) الهداية شرح البداية: 81 / 3، البایرتي، العناية شرح الهداية: 487 / 9.

(9) في (أ) وردت [تتعين].

(10) الهداية شرح البداية: 81 / 3.

هـ قوله: قبل الافتراق، والمراد منه الافتراق بالأبدان حتى لو ذهباً يمشيان معا في جهة واحدة أو ناما في المجلس أو أغمي عليهما لا يبطل الصرف.

[نقول [ابن⁽⁴⁾ عمر ~~رحمته~~ (وإن وثب من [سطح⁽²⁾ فثب معه⁽³⁾] ⁽⁴⁾ وكذا المعتبر ما ذكرناه في قبض رأس [مال⁽⁵⁾ السلم⁽⁶⁾.

قوله: ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه، حتى لو باع دينارا بعشرة دراهم ولم يقبض العشرة حتى اشترى بها ثوبا فالبيع في⁽⁷⁾ الثوب فاسد، لأن القبض مستحق بالعقد حقا لله تعالى وفي تجويزه فواته وكان⁽⁸⁾ ينبغي أن يجوز في الثواب كما نقل عن⁽⁹⁾ زفر ~~رحمته~~، لأن الدراهم لا تتعين⁽¹⁰⁾ فيصرف العقد إلى مطلقها ولكننا نقول الثمن في باب الصرف مبيع، لأن المبيع لا بد له منه ولا⁽¹¹⁾ شيء سوى الثمنين فيجعل كل واحد منهما مبيعا لعدم الأولوية وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز وليس من ضرورة كونه مبيعا أن يكون متعينا كما في المسلم فيه⁽¹²⁾.

قوله: ومن باع سيفا محلى إلى آخره، هذا إذا كانت القضية المفردة أزيد مما فيه فإن كانت (أ/ 258) مثله أو أقل منه أو لا يدري لا يجوز البيع للربا أو لاحتماله وجهة⁽¹³⁾ الفساد من وجهين فترجحت.

(1) ما بين المعقوفتين غير مثبت في (أ).

(2) ما بين المعقوفتين غير مثبت في (أ).

(3) الأثر، أورد صاحب البداية: 2/ 163، باب الكفالة والحوالة.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) الهداية شرح البداية: 3/ 82، ابن مازة، المحيط البرهاني: 7/ 359.

(7) في (ج) وردت [بالثوب].

(8) في (ب، ج) وردت [فكان].

(9) في (أ) وردت [من].

(10) في (أ) وردت [تتعين].

(11) في (ج) وردت [فلا].

(12) الهداية شرح البداية: 3/ 82، المرغيناني، بداية المبتدي: ص 142.

(13) في (ج) وردت [وجهت].

قوله: من ثمنها، إن الاثنين قد يراد بذكرهما الواحد، قال الله تعالى:

﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّزُّوُّ وَالْمَرْجَاتُ﴾⁽¹⁾ والمراد أحدهما فيحمل عليه لظاهر⁽²⁾ حاله⁽³⁾.

ي، قوله: فلدفع من ثمنه خمسين، فهو على أربعة أوجه: [أما إن قال له خذ هذا من ثمن الصرف أو سكت أو قال خذ هذا من ثمنها أو قال خذ هذا]⁽⁴⁾ من ثمن المبيع، أما إن سكت أو قال خذ⁽⁵⁾ [د] من ثمنها أو خذ من ثمن الصرف فالبيع جائز فيها جميعاً.

وإن قال خذ من غير الصرف فهو على وجهين: إما أن يكون⁽⁶⁾ الحلبي يتخلص من غير ضرر جاز البيع في المبيع ويظل في الصرف، وإن كان لا يتخلص إلا بضرر جاز البيع فيهما جميعاً ويصرف المفقود⁽⁷⁾ إلى ثمن الصرف ويلغو⁽⁸⁾ صرفه⁽⁹⁾ إلى ثمن غير الصرف ولر كان السيف مموها بالذهب أو الفضة فاشتره بجنسه جاز البيع بكل حال ولا⁽¹⁰⁾ عبرة للتمويه لكونه مستهلكاً فيه⁽¹¹⁾.

م⁽¹²⁾، الغلة: ما يرده بيت [المال]⁽¹³⁾ ويأخذه التجار⁽¹⁴⁾.

هـ، قوله: وإذا كان الغالب على الدراهم الفضة [إلى آخره]⁽¹⁵⁾، حتى لا يجوز بيع

(1) سورة الرحمن، آية: 22.

(2) في (أ) وردت [الظاهر].

(3) الهداية شرح البداية: 3 / 82.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ب، ج) وردت [كان].

(7) في (ب، ج) وردت [المنقول].

(8) في (ج) وردت [يلغو].

(9) في (أ) وردت [الصرفة].

(10) في (أ) وردت [أنلا].

(11) الرومي، التبايع: لوحة: 55.

(12) في (أ) وردت [ب].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 358، الزيلعي، تبين الحقائق: 11 / 387.

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب) ورورد بدلها [فهي فضة].

المخالصة بها ولا يبيع بعضها ببعض إلا متساويا في الوزن وكذا لا يجوز الاستقراض بها إلا وزنا لأن النقود لا تخلو⁽¹⁾ عن قليل غش عادة لأنها لا تنطبع إلا مع الغش وقد يكون الغش خلقيا كما في الرديء منه فيلحق القليل بالرداءة والجيد والرديء سواء⁽²⁾.

في النصاب: يبيع غطرفة⁽³⁾ بغطرفيتين لا يجوز وعليه الفتوى لأنها ألحقت بالدرهم في حق الزكاة، ولهذا أفتينا بوجوب الزكاة في مائتين منها وفي عرفنا صار ثمنا، وروي عن محمد رحمته أنه أوجب في مائتين منها خمسة ومنها من غير اعتبار القيمة وكذلك⁽⁴⁾ في حق اعتبار الربا ولذلك⁽⁵⁾ سميت بالمحمدية⁽⁶⁾ [و]⁽⁷⁾ هذا هو الصحيح⁽⁸⁾.

ي، [قوله:]⁽⁹⁾ وإن⁽¹⁰⁾ كان الغالب عليهما الغش فليسا في حكم الدراهم والدنانير، يريد به أن يكون الغش غالبا بحال لو احترق بالنار تحترق⁽¹¹⁾ الفضة والذهب⁽¹²⁾ ولا يتخلص منها شيء ويبقى الغش بحاله فإذا كان بهذا الصفة يلتحق بالفلس والعروض

(1) في (أ، ج) وردت [يخلو].

(2) الهداية شرح البداية: 85/3، المرغيناني، بداية المبتدي: ص 144.

(3) التطارفة: يعني الدراهم الغطريفية وهي كانت من أعز النقود يخارى وفي مختصر التاريخ أنها منسوبة إلى غطريف بن عطاء الكندي أمير خراسان أيام الرشيد، المغرب: 86/4، مادة (غ ط ر ف).

(4) في (أ) وردت [فكذلك].

(5) في (ب، ج) وردت [وكذا].

(6) لعلها تسمية من تسميات الدراهم كما ذكرها صاحب التحفة: وأنواع الدراهم هي: غطريفية أو عدلية أو دنانير محمودية أو مروية أو مروية، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 9/2.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(8) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 9/2.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ب).

(10) في (أ) وردت [وإذا].

(11) في (أ) وردت [يحترق].

(12) في (ج) وردت بالتقديم والتأخير [الذهب والفضة].

وتكون⁽¹⁾ الفضة والذهب في الغش ساقط العبرة كما في المموه، وإن كان يخلص منه فإن⁽²⁾ [كان]⁽³⁾ أقل فليسا في حكم العروض فإن بيعت بفضة خالصة أو ذهب خالص ينظر إن كان الخالص مثل ما في المشوشة أو أقل لا يجوز البيع لما فيه من الربا، وإن لم يعلم ما في الغش فكذاك لما فيه من وهم الربا⁽⁴⁾.

[م] قوله: وإن كان الغالب عليهما الغش إلى آخره، هذا الذي إذا كانت الفضة لا تخلص⁽⁵⁾ عن الغش لأنها صارت مستهلكة فلا اعتبار بها وأما إذا كانت تخلص عن الغش فليست بمستهلكة فإذا كانت فضة خالصة فهو كبيع نحاس [ينحاس]⁽⁶⁾ وفضة بفضة فيجري⁽⁷⁾ على الاختيار⁽⁸⁾.

ي⁽¹⁰⁾، قوله: وإن بيعت⁽¹¹⁾ بجنسها متفاضلا جاز، لأنها جنسان مختلفان⁽¹²⁾ فيصرف كل جنس إلى خلاف جنسه كبيع ثوب ودرهم بثوب بدرهمين.

وإن اشترى بها سلعة ثم كسدت وترك الناس المعاملة بها بطل البيع عند أبي حنيفة ~~فإن~~، ثم ينظر إن كان المبيع قائما بعينه أخذ: البائع وإن كان هالكا ضمن المشتري قيمته يوم القبض، وقالوا البيع جائز، إلا [أن]⁽¹³⁾ عند أبي يوسف يجب⁽¹⁴⁾ [عليه]⁽¹⁵⁾

(1) في (أ) وردت [فيكون]، وفي (ج) وردت [ويكون].

(2) في (أ) وردت [وإن].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) الررمي، البتايع: لوحة: 56، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 359.

(5) في (أ، ب) وردت [تخلو].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ، ب) وردت [فيجوز].

(8) في (أ، ب) وردت [الاعتبار].

(9) الهداية شرح البداية: 3/ 85، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 359.

(10) ما بين المعقوفتين - على طوله - ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [يبيع بجنسها...].

(12) في (أ) وردت [مختفان].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(14) في (أ) وردت [ويجب].

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

قيمتها يوم القبض، وعند⁽¹⁾ محمد رحمته آخر ما يتعامل الناس بها، وإذا اشترى بالفلوس ثم كسدت فهو [على هذا]⁽²⁾ الخلاف، ولو استقرض فلوسا فكسدت ليس للمقرض إلا الفلوس بعينها عند أبي حنيفة، رحمته وقالوا عليه قيمة الفلوس⁽³⁾.

ولو اشترى فلوسا بدراهم فسلم الدراهم ولم يقبض الفلوس حتى كسدت فسد البيع بالإجماع، وإن كان الغالب هو الذهب والفضة فالحكم للغالب، وإن لم يخلص من الذهب والفضة شيء من الغش [إلا]⁽⁴⁾ بالإذابة، ولو كانت الفضة والغش سواء قال أصحابنا [رحمهم الله]⁽⁵⁾، اعتبر غلبة اللون فإن كان لون الفضة غالباً لم يبيعها [بـ]⁽⁶⁾ أقل من وزنها فإن كان لون الصفر غالباً جاز على الاعتبار ذكره⁽⁷⁾ في التقريب، والدراهم المضروبة ثلاثة أصناف: صنف منها: الغالب فيها الصفر، وصنف منها: الغالب فيها الفضة، وصنف منها: الصفر والفضة سواء، فإذا بيع بعضها ببعض فلا بد من القبض في المجلس لأنه صرف وإن بيع بالفضة البيضاء إن كان [ت]⁽⁸⁾ الغلبة للفضة يعتبر المماثلة لا محالة، وإن⁽⁹⁾ كان الصفر غالباً فهو بمنزلة الفلوس فلا بد أن يكون الفضة الصافية أكثر مما فيها، وإن كانا سواء يعتبر كل واحد أصلاً بنفسه فيجب أن يكون البيضاء أكثر كيلا يقع الصرف من غير عوض⁽¹⁰⁾.

م، [أقوله]⁽¹¹⁾، وإذا اشترى بها سلعة⁽¹²⁾، أي: [بـ]⁽¹³⁾ الدراهم المغشوشة فكسدت في جميع البلدان حتى لو كانت تروج في بعض البلدان دون البعض فعليه رد المثل كذا

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) الرومي، البنابيع: لوحة: 56، الكاساني، الصنائع: 280 / 11.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(5) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب، ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ) وردت [ذكره على].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ، ج) وردت [فإن].

(10) الرومي، البنابيع: لوحة: 56، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 359 / 2.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (ب) وردت [حلقة].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله.

قوله: [وأ⁽¹⁾ بطل⁽²⁾ البيع، قيل معناه: إن البيع يخرج من أن يكون لازماً ويجبر البائع في تقضه، والصحيح أن البيع يبطل حقيقة لأنها كسدت فخرجت عن كونها ثمنًا وصارت مبيعة في الذمة والمبيع في الذمة لا يجوز إلا في السلم ولم يقصد⁽³⁾] ذلك فيفسد (أ/ 258) العقد، كذا ذكره في شرح أبي نصر رحمه الله⁽⁴⁾.

الضمير في قوله: وقال أبو يوسف عليه قيمتها [يوم البيع]⁽⁵⁾ [وأ⁽⁶⁾ قال محمد ^{عليه السلام}، عليه قيمتها [آخر ما تعامل الناس بها]⁽⁷⁾، راجع إلى الدراهم المغشوشة والدليل [قوله ل⁽⁸⁾] أنه انتقل من التقديرة إلى غيره، وهذا لا يصح⁽⁹⁾ [دليلاً لوجوب⁽¹⁰⁾ قيمة السلعة البتة فكيف⁽¹¹⁾ يصرف الضمير إلى السلعة؟] [وأ⁽¹²⁾ وجوب قيمة المبيع من أحكام البيع الفاسد والبيع باق عندهما على الصحة⁽¹³⁾].

في الكبرى: اشترى بدراهم هي نقد البلد فلم يقبض حتى تغيرت، فإن كانت [لا تروج اليوم في السوق فسد⁽¹⁴⁾ البيع لأنه هلك الثمن،]

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [بطلع].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(4) الهداية شرح البداية: 3/ 85، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 359.

(5) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، وأثبتناه لاقتضاء السياق له، مختصر القدوري: ص 91.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، وأثبتناه لاقتضاء السياق له، مختصر القدوري: ص 91.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [يرجب].

(11) في (ب، ج) وردت [وكيف].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 132 وما بعدها، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 359.

(14) في (أ) وردت [عند].

وإن كانت⁽¹⁾ تروج لكن انتقص قيمتها لم يفسد البيع لأنه لم يهلك الثمن وليس له إلا ذلك، فإن انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة وقيمه في آخر يوم انقطع هو المختار ونظير هذا ما نص في الصرف إذا اشترى شيئاً بالفلوس ثم كسدت قبل القبض بطل الشراء [يعني فسد]⁽²⁾ ولو رخصت لا⁽³⁾.

في الذخيرة: [و]⁽⁴⁾ الانقطاع كالفساد وحد الانقطاع أن لا يوجد في السوق، وإن كان يوجد في يد الصيارفة، وقيل: إذا كان يوجد في يد الصيارفة [فليس]⁽⁵⁾ بمنقطع، والأول أصح وفي الصغرى أيضاً وفي المتقى: قال أبو حنيفة رحمته: أما في الاستقراض عند أبي حنيفة رحمته لا يضمن قيمتها وعليه مثلها، وعند أبي يوسف رحمته، [عليه]⁽⁶⁾ قيمتها من الذهب والفضة⁽⁷⁾ يوم القبض، وعند محمد رحمته في آخر يوم كانت رائجة فكسدت، وكذا هذا الخلاف في الغصب إذا كسدت قبل الهلاك ولكن [و]⁽⁸⁾ الذي عليه الفتوى⁽⁹⁾ كان يفتي بقول محمد رحمته وفقاً للناس فيفتي⁽¹⁰⁾ كذلك⁽¹¹⁾.

ب، كسد الشيء يكسد⁽¹²⁾ بالضم⁽¹³⁾ كسادا وسوق [كاسد]⁽¹⁴⁾ بغيرها⁽¹⁵⁾.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) ابن مازة، المحيط البرهاني: 273 / 6.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) في (ج) وردت بالتقديم والتأخير [الفضة والذهب].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(9) في (أ، ب) وردت [الرحمة].

(10) في (أ) وردت [فتي].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 276 / 6.

(12) في (ج) وردت [كد].

(13) في (أ) وردت [بالضمة].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(15) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 4 / 412، مادة (ك من د).

[ي]^(١)، قوله: ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس، تقدير هذا كأنه يقول للبائع أعطني بقيمة نصف درهم من الفلوس كذا من الحاجة فإن البيع جائز بقيمة نصف الدرهم في ذلك اليوم ولا عبء للزيادة والنقصان بعد ذلك وكان^(٢) القياس أن يفسد البيع ويلزم قيمة المبيع لأن الشراء بالقيمة فاسد ألا ترى [أنه]^(٣) لو قال اشتريت هذه الجارية بقيمة هذا العبد من الفلوس [أ]^(٤) والثوب أن البيع فاسد وإنما عدلنا عن^(٥) القياس هاهنا الوجهين: أحدهما: أن قيمة نصف الدرهم من الفلوس معلومة عند كل واحد من الناس على ما عليه العادة فصار كالتكلم بعدد معلوم من الفلوس، والثاني: أن العادة جارية بهذا التعامل للتيسير تحصيل الفلوس دون النصف من الدرهم فمست الحاجة إلى تجويزه [و]^(٦) على هذا كل ما كان أقل من الدرهم، أما لو كان درهما لا يجوز البيع رواه هشام عن محمد رحمهما الله، وقال: أبو يوسف ~~حظ~~، جاز البيع في الوجهين جميعا، وقال: زفر ~~حظ~~، لا يجوز البيع في الوجهين وهو القياس.

قوله: ومن أعطى الصيرفي درهما^(٧) [ف]^(٨) قال أعطني بنصف درهم فلوسا ونصفا إلا حبة جاز البيع وكانت الفلوس والنصف إلا حبة بدرهم، فتقدير هذا الكلام كأنه قال أعطني بهذا الدرهم نصف درهم إلا حبة وكذا من الفلوس وهذا اللفظ هو الصحيح في الكتاب، وقد يوجد في بعض النسخ إذا قال أعطني [ب]^(٩) نصف درهم فلوسا وينصفه نصفًا إلا حبة هذا غلط من الكاتب^(١٠) والحكم فيه أن البيع فاسد عند أبي

(١) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(٢) في (أ) وردت [فكان].

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٥) في (أ) وردت [من].

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(٧) في (ج) وردت [رهنا].

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(١٠) في (أ) وردت [الكتابة].

حنيفة ⁽¹⁾ [وقالا جاز البيع] ⁽¹⁾ في حصة الفلوس وبطل في حصة الآخر، ومن أصحابنا من قال [جاز ⁽²⁾ البيع] ⁽³⁾ فيهما جميعا لأنه لما قال أعطني فقد أوجب ذلك في الصنفين ⁽⁴⁾.

فصل في السراجية: باع ديناراً بعشرة دراهم، وسلم الدينار، ولم يقبض الدراهم حتى اشترى منه ثوباً بعشرة لم تقع ⁽⁵⁾ المقاصة، فإن تقاصاً صح، هو المختار ⁽⁶⁾.
 في الذخيرة: إذا كان [ل] ⁽⁷⁾ رجل على غير فلوس أو طعام فاشترى من عليه الفلوس أو الطعام، الفلوس والطعام بالدراهم وتفرقا قبل نقد الدراهم كان العقد باطلاً، وهذا فصل يجب حفظه والناس عنه غافلون، فإن العادة فيما بين الناس أن من كان له على آخر حنطة أو شعير أو ما أشبه ذلك فصاحبها يأخذ ممن عليه غلا السعر حظاً بالذهب أو الفضة ثمن ذلك ويسمون ذلك فيما بينهم، [تقييم الحنطة] ⁽⁸⁾ وأنه فاسد لكونه افترقا عن دين بدين [والله تعالى أعلم] ⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

-
- (1) ما بين المعقوفين طمس من نسخة (ب)، وفي (ج) وردت [وقد فسد البيع] بدلها.
 - (2) في (ج) وردت [صح].
 - (3) ما بين المعقوفين طمس من نسخة (ب).
 - (4) الرومي، الينابيع، لوحة: 56، الأريدي، الجوهرة النيرة: 2 / 363.
 - (5) في (أ) وردت [يقع].
 - (6) الأوسي، السراجية: ص 451.
 - (7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).
 - (8) ما بين المعقوفين وردت عبارة فارسية [كندم را بها كردن]، وما أثبتناه تم ترجمته من قبل مترجم.
 - (9) ما بين المعقوفين غير مثبتة في نسخة (أ).
 - (10) ابن مازة، المحيط البرهاني: 6 / 302.

كتاب الرهن

م، الرهن: في اللغة: عبارة عن جعل الشيء محبوسا بأي سبب كان وأي شيء كان [كما في] ⁽¹⁾ قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَبِغِضُونَ رَبَّهُمْ﴾ ⁽²⁾، أي: محبوسة بوبال [ما] ⁽³⁾ اكتسب من المعاصي، وفي الشريعة: عبارة عن جعل المال محبوسا بحق يمكن استيفاءه من الرهن حتى أن المرهون لو لم يكن مالا أو جعل الرهن بحق لا يمكن استيفاءه من الرهن كما في الحدود والقصاص لا يصح الرهن.

وركنه: قوله رهتاك هذا الشيء بالدين الذي لك علي، وشرطه: أن يكون الرهن مقسوما وحكمه: عندنا ثبوت يد الاستيفاء ⁽⁴⁾.

في الزاد: وإنه جائز في ⁽⁵⁾ الحضر والسفر جميعا، خلافا لأصحاب الظواهر فإن عندهم يجوز في السفر لا غير، والصحيح قولنا لجريان ⁽⁶⁾ التعامل به من لدن عهد رسول الله إلى يومنا هذا من (أ/ 259) غير تكبير في السفر والحضر، [و] ⁽⁷⁾ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْتَفِعُوا بِهِنَّ﴾ ⁽⁸⁾ الآية ذكر عادة الناس في معاملاتهم [و] ⁽⁹⁾ أنهم يميلون إلى الرهن عند تعذر التوثيق بالكتاب والشهود وإنما يكون في السفر غالبا ⁽¹⁰⁾.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) سورة المدثر، آية: 38.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) الفيومي، المصباح المنير: 3/ 498، مادة (ر ه ن)، الزيلعي، تبين الحقائق: 17/ 80، الموصلي،

الاختيار لتعليل المختار: 2/ 67، الكاساني، الصنائع: 12/ 345.

(5) في (أ) وردت [ب].

(6) في (أ) وردت [يجريان].

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(8) سورة البقرة، من الآية: 283.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(10) الزبيدي، الجوهرية الثيرة: 2/ 366، السرخسي، المبسوط: 21/ 114.

[ي] ⁽¹⁾، اعلم ⁽²⁾ بأن أخذ الرهن جائز بالديون المضمونة في الذمة أي دين كان فإذا صح الرهن جعل في الحكم كأن الدين وضع في الرهن وسلمه إلى ⁽³⁾ المرتهن إذا كان في قيمة الرهن وقت قبضه وفاء بالدين، فإن كانت قيمة أقل من الدين ضمن من الدين قدر قيمة الرهن وإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فالفضل أمانة، وهذا معنى: قوله: وهو مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين ⁽⁴⁾.

وفائدة هذا الكلام تظهر في مسائل منها:

* إذا رهن عبدا بألف درهم وقيمة ألفان فأبقى فرده رجل من مسيرة ثلاثة أيام فإن جعل على الراهن وعلى ⁽⁵⁾ المرتهن نصفان، لأن العبد نصفه مضمون بالدين ونصفه أمانة، فيكون الجعل عليهما بالحصص.

* ومنها: مداواة الأمراض والقروح والجراحات فإنه يقسم ذلك كله على المضمون وعلى الأمانة بالحصص فما أصاب المضمون فعلى المرتهن وما أصاب الأمانة فعلى الراهن ⁽⁶⁾.

* ومنها: أجره الحافظ فإنه يقسم عليهما على ما ذكرنا، وأما أجره المسكن فعلى المرتهن خاصة.

* ومنها: إذا رهن عبيدين قيمة كل واحد منهما مثل الدين فهلك أحدهما فإنه يسقط بهلاكه نصف الدين والباقي أمانة، لأن كل واحد منهما مضمون حالة القبض بنصف الدين، ولهذا المعنى إذا كان النماء عبدا فقتل رجلا خطأ فاختار الفداء يجب ذلك على الراهن خاصة لكون النماء غير مضمون ولو خلى الراهن بين الرهن و[بين] ⁽⁷⁾ المرتهن وهو مما يتقل ويحول فهو قبض في الروايات المشهورة

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (ب) وردت [فاعلم].

(3) في (أ) وردت [في].

(4) الرومي، المتابع: لوحة: 56، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 371.

(5) في (أ) وردت [عن].

(6) في (أ) وردت [المرتهن].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

كما في البيع، وروي عن أبي يوسف رحمه الله [أنه]⁽¹⁾ لا يصير قابضا حتى يوجد منه النقل⁽²⁾ حقيقة⁽³⁾.

في الذخيرة: قال: محمد رحمته الله، في كتاب الرهن: لا يجوز الرهن إلا مقبوضا وقد أشار إلى أن القبض شرط جواز الرهن، وقال الشيخ الإمام الأجل [شيخ الإسلام]⁽⁴⁾ المعروف بخواهرزادة رحمه الله، الرهن قبل القبض جائز إلا أنه غير لازم وإنما يصير لازما في حق الرهن بالقبض فكان القبض شرطا للزوم لا شرط الجواز كالقبض في الهبة والأول أصح⁽⁵⁾.

م، قوله: [و]⁽⁶⁾ محوزا، احترازا عن رهن الثمرة على رؤوس النخل دون النخل، والزرع في الأرض دونها⁽⁷⁾.

قوله: مفرغا، احترازا عن النخل بدون الثمر، والأرض بدون الزرع⁽⁸⁾.

ي، احترازا عن المشغول بمتاع الراهن كرهن الدار والحانوت والجوالق دون ما فيها من المتاع وكذلك رهن السرج على الدابة واللجام على رأسها فإن رهن ما في الدار والحانوت [من المتاع]⁽⁹⁾ دونها أو رهن ما في الجوالق [من الحنطة دون الجوالق]⁽¹⁰⁾ وخلي بينهما وبين المرتهن غير مفروغين جاز الرهن.

قوله: ممبزا، احترازا عن رهن المشاع كنصف المنزل ونصف الدار إذا رهنهما غير مقسومين وكذلك رهن نصف العبد ونصف الدابة [و]⁽¹¹⁾ سواء كانت العين المرهونة له

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (أ) وردت [النقل].

(3) الرومي، النبايع: لوحة: 56، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 371، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 3 / 44.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(5) البابرتي، العناية شرح الهداية: 14 / 449، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 367.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (ب، ج) وردت [دون الأرض].

(8) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 368.

(9) في (أ) وردت [الجوالق] بدل ما بين المعقوفتين.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

أو لغيره أو كانت مشتركة بينه وبين آخر، ولا فرق [بينهما إذا كان]⁽¹⁾ رهنه من شريكه أو من غير شريكه، [وعلى هذا إذا رهن ثمرة على رؤوس النخل دون النخل أو رهن زرعاً في الأرض دون الأرض]⁽²⁾، فإن اتصل القبض في هذه المسائل وهلك في يده فإنه [يـ]⁽³⁾ يهلك أمانة ولا يذهب من الدين شيء هكذا ذكره الكرخي رحمته، وذكر في الجامع الكبير: ما يدل على أنه يهلك بالأقل من القيمة وبما رهن به لأنه قال إن كل مال⁽⁴⁾ [هو]⁽⁵⁾ محل⁽⁶⁾ للرهن⁽⁷⁾ الصحيح إذا رهنه رهنًا فاسداً فهلك في يد المرتهن [يهلك]⁽⁸⁾ بالأقل من قيمته [و]⁽⁹⁾ من الدين وكل ما ليس بمحل للرهن الصحيح [أنه]⁽¹⁰⁾ لا يكون مضموناً بالرهن الفاسد كالمدير وأم الولد⁽¹¹⁾.

في الذخيرة: هذا هو الأصح ومن شرائطه أن يكون المرهون مقسوماً حتى أن الرهن المشاع عندنا لا يصح سواء كان مشاعاً يحتمل القسمة أو لا يحتمل، وسواء رهن من أجنبي أو من شريكه والشروع الطارئ يبطل الرهن هكذا ذكر في الزيادات، وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله، وهو الصحيح، وصورته: أن يرهن جميع العين ثم تفاسخ العقد في النصف أو ما أشبه ذلك، عن أبي يوسف رحمته، أنه رجع عن هذا وقال الشيوع الطارئ لا يبطل الرهن، بخلاف المقارن، وقاس ذلك بصيرورة المرهون ديناً في الذمة فإن من أئلف المرهون أو⁽¹²⁾ بيع⁽¹³⁾ المرهون بثمن، فالقيمة أو

(1) في (أ) وردت [فيما] بدل ما بين المعقوفتين.

(2) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من إتيان بيع لاقضاء السياق له: لوجه: 56.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (ب) وردت [مالاً].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) في (ب، ج) وردت [يحل].

(7) في (أ) وردت [الرهن].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) الرومي، البنايع: لوجه: 56، 57، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 368.

(12) في (ب، ج) وردت [أن].

(13) في (ج) وردت [بيع].

الثلث يكون رهنا في ذمة⁽¹⁾ من عليه وابتداء عقد الرهن مضافا إلى دين في الذمة لا يجوز وجاز البقاء فكذا الشيوع [في]⁽²⁾ الرهن بالخراج جائز لأن الخراج دين كسائر الديون في أول كفالة الجامع الصغير⁽³⁾.

م، قوله: ولا يصح الرهن إلا بدين مضمون، أي: [بـ]⁽⁴⁾ بدين واجب⁽⁵⁾ للحال لا بدين سيجب حتى لا يصح الرهن بالدرك⁽⁶⁾ سمي الراجب مضمونا لأنه مضمون بالمثل إذ الديون تقضى⁽⁷⁾ [بـ]⁽⁸⁾ أمثالها، وقال بعضهم أنه احتراز⁽⁹⁾ عن بدل الصلح عن دم العمدة والخلع والكتابة، [و]⁽¹⁰⁾ قال الشيخ الإمام أبو منصور⁽¹¹⁾ الأقطع البغدادي رحمه الله، (أ/ 260) دين مضمون وقع تأكيدا وإلا فجميع الديون مضمونة وقد نص⁽¹²⁾ في نظم الزندوسني⁽¹³⁾ أنه يصح الرهن ببذل الكتابة قال⁽¹⁴⁾ الصواب ما قاله [الأقطع]⁽¹⁵⁾ البغدادي ~~في~~، وأما الرهن بالأعيان فما كانت مضمونة بأنفسها يجوز الرهن والمضمون بنفسه ما يجب المثل عند هلاكه إن كان له مثل، والقيمة إن لم يكن له مثل وذلك كالمغصوب والمهر في يد الزوج وبذل الخلع في يد المرأة وبذل الصلح

(1) في (أ، ج) وردت [الذمة].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) الكاساني، الصنائع: 359 / 12.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) في (ب، ج) وردت [وجب].

(6) في (أ) وردت [الدرك].

(7) في (أ) وردت [يقضى].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (ب، ج) وردت [احتراز].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [نصر].

(12) في (ب) وردت [نظم].

(13) في (ب) وردت [الزندوسني]، وفي (ج) وردت [الزندوسني].

(14) في (ب، ج) وردت [قالوا].

(15) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

عن القصاص وما هو مضمون بغيره فلا⁽¹⁾ يصح الرهن [به]⁽²⁾ كالبيع في يد البائع، لأن الضمان ليس بواجب فإنه إذا هلك العين لم يضمن شيئاً ويسقط الثمن فإن قبل الرهن يصح بالعين⁽³⁾ المضمونة بنفسها كالمغصوب ولا دين هناك قلنا الموجب الأصل فيها هو القيمة وهو دين ورد العين مخلص، ولهذا يصح الكفالة به ويصح إبراؤه عن الضمان حال قيام العين فيكون الدين ثابتاً من وجه⁽⁴⁾.

قوله: وهو مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين، وتفسير ذلك أن قيمة الرهن إذا كانت يوم الرهن ألفاً والدين ألف وخمسمائة فإنه يصير مضموناً بألف حتى لو هلك الرهن يصير مستوفياً من الدين قدر ألف درهم ويرجع على الراهن بخمسمائة وإن كانت قيمة الرهن أكثر يصير مضموناً بقدر الدين حتى لو هلك لا يضمن ما زاد على الدين ويهلك أمانة وكان الراهن جعل مقدار الدين في وعاء وسلمه إلى رب الدين ليستوفي حقه منه فعند هلاكه في يده يتم استيفاءه في [حق]⁽⁵⁾ مقدار حقه فيكون الفضل أمانة عنده⁽⁶⁾.

في الزاد: وهذا عندنا [وعند]⁽⁷⁾ شريح رحمته، هو مضمون بالدين قلت قيمة أو كثرت والصحيح قولنا، لقوله رحمته: ((الرهن بما فيه))⁽⁸⁾ أي بما فيه من الدين⁽⁹⁾. في الكبرى: كل شيء يضمن بالغصب، فإذا كان رهناً يذهب من الدين بحسابه وما لا فلا، بيانه: لو غصب غلاماً شاباً فشاخ عنده يضمن التقصان فكذا في الرهن يذهب

(1) في (أ) وردت [ولا].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [بالرهن].

(4) المرغيناني، بداية المبتدي: ص 230، الميداني: الباب في شرح الكتاب: 1/ 166.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(6) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 4/ 124، النزيلي، تبين الحقائق: 17/ 90.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) عن أبي هريرة رحمته، أخرجه البيهقي في سننه الصغرى: 4/ 423، برقم (1602) باب الرهن غير

مضمون، وفي السنن الكبرى: 6/ 40، برقم (11005)، باب من قال الرهن مضمون، قال أبو

حازم تفرد به حسان بن إبراهيم الكرماني قال الشيخ وهو منقطع بين عمرو بن دينار وأبي هريرة.

(9) السرخسي، الجسوط: 21/ 115، النزيلي، تبين الحقائق: 17/ 91.

[من] ⁽¹⁾ الدين بحسابه، رهن شجرة فرصاد ⁽²⁾ تساوي ⁽³⁾ مع الورق عشرين فذهب وقت الأوراق فانتقص ثمنها ⁽⁴⁾، قال أبو بكر الإسكاف رحمه الله، يذهب من الدين بحصة نقصان بخلاف تغير السعر، قال الفقيه أبو الليث ⁽⁵⁾، عندي أن هذا بمنزلة [تغير] ⁽⁵⁾ السعر لأن الشجرة لم تتغير عن حالها فلا يسقط شيء من الدين ⁽⁶⁾ [إلا] ⁽⁶⁾ أن يكون نقصان الثمن لنقصان دخل في نفس الشجرة أو لتناثر الأوراق ⁽⁷⁾ وإلا فالدين بحاله والفتوى على قول أبي بكر الإسكاف، لأن الأوراق بعد ذهاب وقتها لا يشتري أصلاً فكان كالهلاك، ولو أبق العبد المرهون بطل الدين إن كان مثل ⁽⁸⁾ قيمة العبد أو دونه فإن وجد العبد عاد رهننا ويسقط من الدين بحساب عيب الإباق ⁽⁹⁾ [و] ⁽⁹⁾ إن كان هذا أول إباق منه ⁽¹⁰⁾ [إلا] ⁽¹⁰⁾ لم ينقصه شيء من الدين ⁽¹¹⁾.

ي، قوله: ولا يجوز رهن الأرض دون النخل ولا النخل دون الأرض، لكونه [رهنًا] ⁽¹²⁾ مشاعاً، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ⁽¹³⁾، يجوز رهن الأرض دون النخل، وإن ⁽¹³⁾ قال رهنتك هذه الدار ⁽¹⁴⁾ [إ] ⁽¹⁴⁾ وهذه الأرض أو هذه القرية ⁽¹⁵⁾ وأطلق ولم

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) الفرصاد: هو الثوت الأحمر، ابن منظور، لسان العرب: 2/ 333 مادة (فرصد)، حاشية ابن عابدين: 52/ 5.

(3) في (أ) وردت [تساوي].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ) وردت [أوراق].

(8) في (أ) وردت [بمثال].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [وإن].

(11) ابن مازة، المحيط البرهاني: 5/ 375.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (أ) وردت [فإن].

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(15) في (أ) وردت [القرية].

يخص شيئاً دون شيء دخل فيها البناء والشجر والكرم الذي في الأرض والرطوبة والزرع وللمرتهن أن يبيع من الثمار ما يخاف عليه الفساد بأمر الحاكم فإن باعها بغير أمره ضمنها.

قوله: ولا يصح الرهن بالأمانات كالودائع والمضاريات، اعلم بأن العين على ضربين: عين مضمونة وعين غير مضمونة، والمضمونة⁽¹⁾ أيضاً على ضربين: مضمونة بنفسها، ومضمونة بغيرها، فالمضمونة بنفسها: ما يجب بهلاكها عند من [هي]⁽²⁾ في يده مثلها إن كانت مثلية⁽³⁾ وقيمتها إن كانت غير مثلية ويجوز⁽⁴⁾ أخذ الرهن بها وذلك مثل المهر في يد الزوج وبدل الخلع في يد المرأة وبدل الصلح عن القصاص وأخذ الرهن عن المغصوب وغيرها وله أن يحبس الرهن حتى يسترد هذه الأعيان إلى يده، فإن هلك الرهن في يد المرتهن قبل الاسترداد يغرم الأقل من قيمته [ومن قيمة]⁽⁵⁾ ما رهن به ويسترد العين.

فإن هلك [ت]⁽⁶⁾ العين قبل الاسترداد فله أن يحبس الرهن بضمان العين، وإن هلك قبل استيفاء ضمان العين صار مستوفياً للضمان، أما المضمون بغيره كالبيع في يد البائع لا يصح أخذ الرهن [به]⁽⁷⁾، وإن أخذ به رهناً وهلك في يده قبل حبسه هلك أمانته، وإن هلك بعد حبسه ضمن ضمان الغصب، وذكر محمد رحمته، في كتاب الصرف: أنه يجوز أخذ الرهن بالبيع فإن هلك في يده قبل قبض المبيع هلك بالأقل من قيمته ومن قيمة المبيع ولا⁽⁸⁾ يصير قابضاً للمبيع بهلاكه وله قبضه بعد أداء الثمن وعلى المرتهن⁽⁹⁾ أيضاً ضمانه الأقل من قيمته (أ/ 261) ومن قيمة المبيع بهلاك

(1) في (أ) وردت [فالمضمون عليها].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب)، وفي (أ) وردت [مات] بدل ما بين المعقوفتين.

(3) في (ج) وردت [مثلها].

(4) في (ب، ج) وردت [يكون].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (أ) وردت [فلا].

(9) في (ب، ج) وردت [الراهن].

[الرهن]⁽¹⁾ في يده ولو هلك المبيع في يد البائع والرهن قائم بطل البيع ويرد الرهن فإن هلك [...] ⁽²⁾ في يده قبل الرد هلك بالأقل من قيمته وقيمة المبيع، أما العين التي ⁽³⁾ هي غير مضمونة كالودائع والمضاربات ومال الشركة والبضاعة والعارية والعين المستأجرة وغيرها فإنه [لا] ⁽⁴⁾ يجوز أخذ الرهن عن هذه الأعيان كلها فإن أخذ بها رهنا [ف] ⁽⁵⁾ يهلك في يده قبل الحبس هلك أمانة، وإن هلك بعد الحبس هلك مضمونا عليه ضمان الغصب، وعلى هذا لو أخذ رهنا بالفصاص وهلك في يده ولو كان له على رجل ألف درهم جياذ فاستوفاه منه زيوفا أو نبهجة ⁽⁶⁾ وفي الوزن وفاء لحقه فأخذها رهنا بتقصان حقه من حيث الوصف فالرهن باطل وإن هلك في يده ضمن الأقل من قيمته [وقيمة] ⁽⁷⁾ ما رهن به ذكره في الإملاء، قال الشيخ الإمام أبو العباس النافعي فقد جعل الرهن الباطل مضمونا على رواية الإملاء ⁽⁸⁾.

قوله: [...] ⁽⁹⁾ يصح الرهن برأس مال السلم إذا هلك، لا يخلو إما أن يكون هلك في المجلس قبل قبض رأس المال أو هلك بعد الافتراق، فإن هلك في المجلس صار المرتهن مستوفيا لرأس ماله إذا كان ⁽¹⁰⁾ به وفاء والسلم جائز بحاله، وإن كان [أ] ⁽¹¹⁾ كثر فالفضل أمانة وإن كان أقل صار مستوفيا بقدره ويرجع على [رب] ⁽¹²⁾ رأس المال الباقي.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ) وردت زيادة [الرد] بدل النقاط.

(3) في (أ) وردت [الذي].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) البهجة: الذي فضته رديئة وكل رديء من الدراهم وغيرها بهرج، ابن منظور، لسان العرب: 2/ 378.

217، مادة (بهرج).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(8) الرومي، البنائع: لوحة: 57، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 378.

(9) في (أ) وردت زيادة [لا] بدل النقاط.

(10) في (أ) وردت [كان له به].

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ج).

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

وإن هلك بعد الافتراق بطل السلم وعليه رد الرهن إلى صاحبه فإن هلك في يده قبل الرد هلك برأس المال ويجب رد رأس المال ولا يتقلب السلم جائزاً وعلى هذا حكم الصرف، وإن⁽¹⁾ هلك في المجلس فقد تم الصرف ثم صار مستوفياً إن كان به وفاء ويقدره إن كان أقل وإن كان أكثر فهو في الزيادة أمين وإن هلك بعد الافتراق [بطل الصرف ويجب عليه رد مقدار ما كان مرهوناً وفي الزيادة أمين ولو أخذ الرهن بالمسلم فيه وهلك في المجلس فقد صار مستوفياً للمسلم فيه على ما ذكره في رأس مال السلم]⁽²⁾، وإن هلك بعد الافتراق يجب عليه رد مقدار ما كان مضموناً ولا يعود السلم جائزاً⁽³⁾.

في الزاد: قوله: ويصح الرهن [...] برأس مال السلم وثمن الصرف والمسلم فيه فإن هلك في مجلس العقد ثمن الصرف والسلم، وهذا عندنا وعند زفر رحمته، يجوز بالمسلم فيه ولا يجوز برأس المال، وعن الحسن البصري رحمته، [أنه]⁽⁴⁾ [لا]⁽⁵⁾ يجوز بذلك كله، وكذا هذا الخلاف في أحد بدلي الصرف، والصحيح قولنا، لأنه دين مضمون يمكن إيقاؤه منه فإذا هلك قبل افتراقهما صار مستوفياً وهذا ليس باستبدال لأن الدين جعل فيه فإذا هلك [هلك]⁽⁷⁾ بما فيه⁽⁸⁾.

قوله: وإذا اتفقا على وضع الرهن على يد عدل جاز⁽⁹⁾، لأن الحاجة قد تمس إلى هذا فإن الراهن ربما لا يأتى المرتهن على ماله وعند ذلك طريق طمأنينة⁽¹⁰⁾ القلب

(1) في (ب) وردت [فإن].

(2) ما بين المعقوفتين - على طوله - ساقط من نسخة (ب، ج).

(3) الرومي، البنائع: لرحمة: 57، 58، الميداني، الباب: 1/ 166، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 379.

(4) في (أ) وردت زيادة [فيه] بدل النقاط.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) البسمرقندي، تحفة الفقهاء: 2/ 19، الزيلعي، تبين الحقائق: 17/ 126.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (أ) وردت [طمأنينة].

لكل واحد منهما أن⁽¹⁾ يوضع على يدي عدل وليس للمرتهن ولا للمراهن أخذه من يده تحقيقاً لغرض واحد منهما⁽²⁾.

قوله: فإن⁽³⁾ هلك في يده هلك من ضمان المرتهن، وهذا عندنا، وقال ابن أبي ليلى رحمه الله، لا يتم الرهن بقبض العدل [حتى إذا هلك في يد العدل]⁽⁴⁾ لا يسقط⁽⁵⁾ شيء من الدين، والصحيح قولنا، لأن الرهن لا يصح إلا مقبوضاً بالتعرف⁽⁶⁾ وإنما يحصل القبض بأن يجعل قبض العدل بمثالة قبض المرتهن⁽⁷⁾.

في الذخيرة: وإذا ارتهن من آخر رهنا [على]⁽⁸⁾ أن يضعه على يد عدل، وقبضه العدل تم الرهن بقبضه حتى لو هلك الرهن في يد العدل هلك على المرتهن ويعتبر العدل نائباً عن المرتهن في حق هذا الحكم ونائباً عن الراهن في حق [حكم]⁽⁹⁾ الضمان حتى لو استحق الرهن وضمن العدل رجع العدل بما ضمن على الراهن دون المرتهن فإذا⁽¹⁰⁾ دفع العدل الرهن إلى الراهن [إلى]⁽¹¹⁾ والمرتهن كان ضامناً قيمة الرهن إن دفعه إلى المرتهن لأنه دفع إليه ملك الغير وإن دفعه إلى الراهن فكذلك⁽¹²⁾ لبطلان اليد على المرتهن، فإن أراد العدل أن يجعل القيمة رهناً عنده لا يقدر لأن القيمة وجبت ديناً في ذمته فلو جعلها رهناً في يده صار الواحد قاضياً ومقتضياً ما عليه فبعد ذلك إما أن يجتمع الراهن والمرتهن ويقبضان ذلك ويجعلانه⁽¹³⁾ رهناً في يدي هذا

(1) في (ب، ج) وردت [ن].

(2) الرخسي، المبسوط: 164 / 19؛ الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 380.

(3) في (ب، ج) وردت [ولو].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) في (ب، ج) وردت [ولا يسقط].

(6) في (أ) وردت [بالنص].

(7) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 223.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) في (ب، ج) وردت [وإذا].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (أ) وردت [فذلك].

(13) في (ب، ج) وردت [ويخليانه].

العدل أو في يد[ي]⁽¹⁾ عدل آخر أو يرفع أحدهما الأمر إلى القاضي إن تعذر اجتماعهما فيأخذ القاضي القيمة من العدل ويجعله رهنا عند ذلك العدل أو عند عدل آخر هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمته، وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمته، أن العدل إن تعمد الدفع إلى أحدهما يؤخذ القيمة منه وتوضع⁽²⁾ على يدي عدل آخر لأنه ظهر منه الجنائية مرة وإن أخطأ في الدفع⁽³⁾ وكان بحيث يجعل مثله فإنه يؤخذ منه ثم يرد عليه لأنه لم يظهر منه الجنائية فبقي عدلا ثم إذا جعل (أ/ 262) القيمة في يد العدل وقضى الرهن دين المرتهن ينظر إن كان العدل ضمن بدفع⁽⁴⁾ الرهن إلى الرهن⁽⁵⁾ في القيمة تسلم للعدل، لأنه لا وجه إلى أن يأخذه الرهن لأنه وصل إليه عين ماله ولا وجه إلى أن يأخذه المرتهن لأنه [لما]⁽⁶⁾ وصل إليه حقه [فأ]⁽⁷⁾ بقي القيمة للعدل، وإن كان العدل قد ضمن بدفع الرهن إلى المرتهن كان للرهن أن يأخذ القيمة منه، وهل يرجع العدل بعد ذلك على المرتهن؟ بذلك ينظر إن كان العدل دفعه على وجه العارية أو على وجه الوديعة وهلك في يد المرتهن لا يرجع، وإن استهلكه المرتهن يرجع عليه، لأن العدل بأداء الضمان ملكه وتبين أنه أعار أو أودع ملكه فإن هلك في يده لا يضمن، وإن استهلكه يضمن، وإن كان العدل دفع إلى المرتهن رهنا بأن قال هذا رهنك خذه بحقك [...] ⁽⁸⁾ وأحبسه بدنيك رجع العدل عليه بقيمته استهلكه المرتهن أو هلك لأنه دفع إليه على وجه الضمان⁽⁹⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(2) في (أ) رردت [ويوضع].

(3) في (أ) رردت [الرفع].

(4) في (أ) رردت [يدفع].

(5) في (أ) رردت [الرهن].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(8) في (ب) رردت زيادة [لا يضمن] بدل النفاط.

(9) البابرتي، العناية شرح الهداية: 30/15، الزيلعي، تبين الحقائق: 164/17.

ي، قوله: رهنّت بجنسها⁽¹⁾ [وهلكت]⁽²⁾ هلكت بمثلها، صورته: رجل رهن مكيلا بجنسه أو ذهب⁽³⁾ [أ] بذهب أو فضة بفضة وهي من مسائل القلب وهي [على]⁽⁴⁾ ثلاثة أوجه: إما أن يكون الوزن والدين سواء، أو يكون الوزن أقل من الدين، أو يكون أكثر منه، أما إذا كان الوزن والدين سواء مثل أن يكون الدين عشرة ووزن القلب عشرة فهلك في يد المرتهن فإن كانت⁽⁵⁾ قيمته أيضا عشرة فإنه يذهب بالدين⁽⁶⁾ بالاتفاق، وإن انكسر فصار تبرأ يساري ثمانية فالراهن بالخيار إن شاء أفتكه بجميع الدين وإن شاء ضمن قيمة القلب من الذهب فيكون رهنا مكانه، وقال محمد رحمته إن شاء الراهن جعله بالدين، أما إذا كانت⁽⁷⁾ القيمة أقل من الدين مثل أن يكون ثمانية ففي الهلاك يذهب بالدين عند أبي حنيفة رحمته، وعندهما يغرم قيمة القلب من الذهب ويرجع بدينه، [و]⁽⁸⁾ في الانكسار⁽⁹⁾ يغرم قيمته من الذهب في قولهم جميعا، والفرق لمحمد رحمته بين هذه المسألة وبين المسألة الأولى أن جعله بالدين بوزنه متعذر لما فيه من الضرر بالمرتهن وقيمته لما فيه من الربا فوجب ضمان القيمة أما إذا كانت القيمة أكثر من الدين بأن كانت اثني عشر درهما فإن هلك ذهب بالدين كله والجودة الزائدة أمانة وإن انكسر فانتقص فعند أبي حنيفة رحمته الراهن بالخيار إن شاء أفتكه ناقصا ولا شيء له غيره وإن شاء ضمنه [قيمته]⁽¹⁰⁾ بالغة ما بلغت من خلاف جنسه⁽¹¹⁾ فيكون رهنا

(1) في (أ) وردت [بخسها].

(2) ما بين المعقوفين غير مثبت في جميع النسخ، وأثبتناه لانتضاء السياق له، مختصر القدوري: ص 92.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ب، ج) وردت [الدين].

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(9) في (أ) وردت [انكسار].

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(11) في (ب، ج) وردت [رهنا].

مكانه، وعند أبي يوسف رحمه الله إن شاء أفنكه بجميع الدين ناقصا وإن شاء ضمنه قيمة خمسة أسداسه من خلاف جنسه فيكون⁽¹⁾ خمسة أسداس المنكسر [ملكاً للمرتهن ويكون ما ضمن مع سدم]⁽²⁾ المنكسر رهنا بجميع الدين، وقال: محمد رحمته إن كان النقصان درهمين أو أقل أجبر الراهن على الفكاك وإن زاد النقصان على الدرهمين فالراهن بالخيار بين أن يفتكه بجميع الدين وبين أن يجعله بالدين، أما إذا كان وزنه أقل من الدين [ب]⁽³⁾ إن كان الدين عشرة وزن القلب ثمانية وقيمته أيضا ثمانية ففي الهلاك يذهب من الدين بقدر وزنه في قولهم جميعا⁽⁴⁾.

وفي الانكسار إن شاء الراهن ضمن قيمته ويكون⁽⁵⁾ رهنا عندهما [رحمهما الله]⁽⁶⁾، وعند محمد رحمته، يجعله بالدين بقدر وزنه، وإن⁽⁷⁾ كانت قيمته أقل من وزنه [....]⁽⁸⁾ فإن⁽⁹⁾ هلك هلك بمثل وزنه من الدين ثمانية عند أبي حنيفة رحمته وإن انكسر ضمن قيمته سبعة بخلاف جنسه، وعنهما [رحمهما الله]⁽¹⁰⁾ [ب]⁽¹¹⁾ ضمن قيمته [من خلاف]⁽¹²⁾ [جنسه]⁽¹³⁾ [أ]⁽¹³⁾ في الوجهين جميعا وإن كانت قيمته أكثر من وزنه وأقل من الدين بأن كانت تسعة فإن هلك ذهب من الدين بقدر وزنه ثمانية عند أبي حنيفة رحمته،

(1) في (ب، ج) وردت [فتكون].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) الرومي، الينابيع: لوحة: 58، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2 / 71، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 382.

(5) في (ب) وردت [تكون].

(6) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (أ).

(7) في (ب، ج) وردت [فإن].

(8) في جميع النسخ وردت زيادة [بأن كانت سبعة] بدل النقاط، الرومي، الينابيع: لوحة: 58.

(9) في (ب، ج) وردت [إن].

(10) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (أ).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(12) في (أ) وردت [بخلاف] بدل ما بين المعقوفتين.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

وإن انكسر ضمن قيمته تسعة بخلاف جنسه وعندهما [رحمهما الله]⁽¹⁾ يضمن قيمته بخلاف جنسه في الوجهين جميعاً، وإن كانت [قيمه]⁽²⁾ مثل الدين عشرة فكذلك⁽³⁾ الجواب عند أبي حنيفة، رحمهما الله⁽⁴⁾ الهلاك والانكسار.

وإن كانت قيمته اثني عشر فإن هلك هلك بثمانية عند أبي حنيفة رحمهما الله، وإن انكسر ضمن قيمته بخلاف جنسه [بالغة ما بلغت، وعندهما في الهلاك يضمن قيمته خمسة أسداسه بخلاف جنسه]⁽⁵⁾ والفضل [أمانة]⁽⁶⁾، وإن انكسر فعند أبي يوسف رحمهما الله، يضمن قيمته خمسة⁽⁷⁾ أسداسه بخلاف جنسه، ويملك المرتهن ذلك القدر⁽⁸⁾ فيكون سدسه مع ما غرم رهناً بالدين وعند محمد رحمهما الله إذا كان التقصان مقداره⁽⁹⁾ درهم أو درهمين أجبر الراهن على الفكاك، وإن زاد فهو مخير وله أن يضمن⁽¹⁰⁾ [قيمه بخلاف جنسه ولا يجعله بالدين هاهنا]⁽¹¹⁾ وأما إذا كان (أ/ 263) وزنه أكثر من الدين بأن كان عشرين فإن كانت قيمة أيضاً عشرين فإن هلك هلك نصفه بالدين ونصفه أمانة وإن انكسر فهو مخير إن شاء أفتكه بالدين وإن شاء ضمنه بالدين نصف قيمته فيملك⁽¹²⁾ نصفه ويكون ما ضمن مع النصف المنكسر رهناً بالدين عندهما [رحمهما الله]⁽¹³⁾، وقال: محمد، رحمهما الله [و]⁽¹⁴⁾ إن شاء جعل نصفه بالدين فيذهب الدين ويصير

(1) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في جميع النسخ، وأنبأه لاقضاء السياق له، الرومي، الناييم: لرحمة: 58.

(3) في (أ) وردت [وكذلك].

(4) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (أ، ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) في (أ) وردت [وخمسة].

(8) في (ج) وردت [العقد].

(9) في (أ، ج) وردت [مقتار].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ، ب) وردت [رهناً].

(12) في (ب، ج) وردت [فيهلك].

(13) ما بين المعقوفتين غير مثبتة في نسخة (أ).

(14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

الرهن بينهما وإن كانت قيمته أكثر من وزنه بأن كانت ثلثين فإن هلك هلك بالدين وإن انكسر ضمنه الراهن نصف قيمته من خلاف جنسه إن شاء بالغاً ما بلغ، وعند أبي يوسف ^(١) له أن يضمته بخلاف جنسه فيهلك ثلثه ويكون ما ضمن مع ثلثي المنكسر رهنا كان وزنه ثلثين ^(٢).

وقال محمد ^(٣) إن كان النقصان إلى عشرة دراهم أجبر الراهن على الفكّ إن زاد فللراهن أن يجعل ^(٤) نصفه بالدين كأن [كان] ^(٥) قيمته مثل وزنه وإن ^(٦) كانت قيمته خمسة عشر فإن هلك [ذهب نصفه] ^(٧) أمانة وإن انكسر ضمن [نصف] ^(٨) قيمته إن شاء [من خلاف] ^(٩) جنسه فيملك نصفه ويكون ما ضمن مع نصفه رهنا وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله في الهلاك والانكسار لا يذهب بالدين [ولا يجعله] ^(١٠) به ولكن يضمته ثلثي قيمته [من خلاف] ^(١١) جنسه بقدر ضمان الدين ويملك المرتين ثلثي القلب ويكون ^(١٢) مع ما ضمن المرتين رهنا بالدين.

وإن كانت قيمته مثل الدين عشرة فإن هلك هلك نصفه بالدين عند أبي حنيفة ^(١٣)، وإن انكسر ضمن قيمته من خلاف جنسه إن شاء ^(١٤) وكذلك إن كانت قيمته أقل من الدين بأن كانت ثمانية وعندهما إن هلك أو انكسر ضمن قيمته من خلاف جنسه في الوجهين جميعاً ويكون رهنا ^(١٥).

(١) الرومي، البتايغ: لوحة: 58، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 384 / 2.

(٢) في (أ) وردت [يجبر].

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ب).

(٤) في (أ) وردت [فإن].

(٥) في (أ) وردت بالتقديم والتأخير [نصفه ذهب].

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٧) في (ب، ج) وردت [بخلاف].

(٨) في (أ) وردت [ولا يجعل].

(٩) في (ب، ج) وردت [بخلاف].

(١٠) في (أ) وردت [فيكون].

(١١) في (أ) وردت بالضم [إنشاء].

(١٢) الرومي، البتايغ: لوحة: 58.

هذا هو الكلام في الذهب والفضة، وأما في الكيلبي: فصورته: رجل له على رجل
 كر حنطة رديئة تساوي⁽¹⁾ مائة درهم [ورهنه بها كر حنطة جيدة تساوي مائتي⁽²⁾
 درهم]⁽³⁾ فإن هلك هلك بالدين بالإجماع، وإن فسدت ضمن كرا جيدا مثله عند
 أبي حنيفة [رحمته]⁽⁴⁾، وعند أبي يوسف رحمه الله يضمن نصفه، وعند محمد [رحمته]⁽⁵⁾ إن
 كان النقصان إلى مائة أجبر الرهن على الفكاك فإن زاد على المائة يخير إن شاء
 يجعله⁽⁶⁾ بالدين وإن شاء على ما ذكرنا في الوزن⁽⁷⁾، إذا رهن بجنسه، ولو⁽⁸⁾ رهن
 نصف كر حنطة جيدة بكر رديء فإن ملك ذهب بنصف الكر من الدين عند أبي حنيفة
 [رحمته]⁽⁹⁾، وإن فسد ضمن مثله فيكون رهنا مكان الأول والفاقد له، وعندهما في الهلاك
 والفاقد ضمن مثله، ولو كان لرجل على آخر مائة درهم فرهته⁽¹⁰⁾ بها كر حنطة يساوي
 مائتين إن ملك يسقط جميع الدين بنصف الكر ونصفه أمانة وإن عفن أو أصابه ماء
 ففسد فالراهن بالخيار إن شاء أفكته بجميع الدين ولا شيء له غيره وإن شاء ضمنه مثل
 [نصف]⁽¹¹⁾ الكر الجيد ويكون⁽¹²⁾ نصف الفاسد ملكا للمرتهن وما ضمن يكون رهنا في
 يده بالدين عند أبي حنيفة وأبي يوسف [رحمتهما]⁽¹³⁾ وقال محمد [رحمته]⁽¹⁴⁾ إن شاء جعل
 نصفه بالدين وإن كان فيما يملكه فضل يتصدق [به]⁽¹⁵⁾⁽¹⁶⁾.

(1) في (أ) وردت [يساوي].

(2) في (أ، ب) وردت [مائة].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(6) في (أ، ب) وردت [وزني].

(7) في (ب) وردت [وإذا]، وفي (ج) وردت [وإن].

(8) في (أ) وردت [ورهنه].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) في (ب، ج) وردت [فيكون].

(11) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ).

(12) في (أ) وردت [عنهما].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) الرومي، الينابيع: لوجه: 58.

في الزاد: [قوله:]⁽¹⁾ ومن كان له دين على غيره وأخذ منه مثل دينه وأنفق ثم علم أنه زيوف فلا شيء [عليه]⁽²⁾ عند أبي حنيفة [رحمته]⁽³⁾ وقالوا يرد مثل الزيوف ويرجع بالحياد، وذكر في الجامع الصغير: قول محمد [رحمته]، مع قول أبي حنيفة [رحمته]، وهو الصحيح، لأن الزيوف من جنس حقه فوقع به الاستيفاء وإنما يبقى حقه في الجودة ولا يمكن تداركها [أ]⁽⁴⁾ لا بضممان الأصل والقضاء على القابض حقا له غير ممكن⁽⁵⁾.

ي، قوله: ومن رهن عبيدين بألف وقضى⁽⁶⁾ حصة أحدهما لم يكن له أن يقبضه حتى يؤدي باقي الدين، فهذه المسألة على وجهين: أما أن يقول رهنهما بألف أو يقول رهنهما بألف كل [واحد]⁽⁷⁾ منهما بخمسائة، فالجواب في⁽⁸⁾ الوجهين: واحد في رواية الأصل وذكر في الزيادات: أنه إذا بين حصتهما له أن يأخذ⁽⁹⁾ بعد أداء حصته.

قوله: فإن شرط في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها، احترازا عما إذا وكل ببيع الرهن بعد العقد فإنه يملك عزله⁽¹⁰⁾.

في الزاد: [قوله:]⁽¹¹⁾ وإذا⁽¹²⁾ وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيرها ببيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة [أ]⁽¹³⁾ فإن شرطت في عقد الرهن فليس للراهن⁽¹⁴⁾ عزله

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 1/ 162، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 386.

(6) في (ب، ج) وردت [فقضى].

(7) في (أ) وردت [في المسألة...].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (ب) وردت [بأخذ].

(10) الرومي، النبايع: لرحمة: 58، 59، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 387.

(11) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، ولعله تصحيف من اتناسخ، مختصر القُدوري: ص 93.

(12) في (أ) وردت [إذا].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(14) في (أ) وردت [الراهن].

عنها، بدون رضا المرتهن لأذله⁽¹⁾ يثبت⁽²⁾ في ضمن عقد لازم فيكون نظير⁽³⁾ التوكيل في⁽⁴⁾ الخصومة بالتماس الخصم إذا أراد الموكل عزله بغير حضور⁽⁵⁾ من الخصم لم يصح ذلك عليه لدفع⁽⁶⁾ الضرر عنه كذا هذا، وإن كان يعد تمام العقد في ظاهر الرواية أذله⁽⁷⁾ لا يجبر العدل على البيع وعن أبي يوسف رحمته أنه يجبر وإن عزله لم ينعزل فإن مات الراهن لم ينعزل بخلاف الوكالة، إذا مات [الموكل]⁽⁸⁾ قبل بيع الوكيل لأن موت الموكل كعزله⁽⁹⁾ وبعد العزل في الوكالة ليس للوكيل أن يبيع وللعدل أن يبيع كما بينا وكذا بعد الموت⁽¹⁰⁾.

في الذخيرة: وإذا سلط العدل على البيع وامتنع [أو]⁽¹¹⁾ رفع⁽¹²⁾ المرتهن الأمر إلى القاضي فللقاضي⁽¹³⁾ [أن]⁽¹⁴⁾ يجبره على البيع بعد أن يقيم البينة على الراهن والتسليط⁽¹⁵⁾ على البيع أطلق محمد رحمته، المسألة إطلاقاً ولم يفصل بينهما إذا [كان]⁽¹⁶⁾ البيع مشروطاً في عقد الرهن أو لم يكن، وهذه المسألة في الحاصل على وجهين:

- (1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (2) في (أ) وردت [تثبت].
- (3) في (أ) وردت [التوكيل].
- (4) في (ب، ج) وردت [أي].
- (5) في (أ) وردت [محضر].
- (6) في (أ) وردت [أرفع].
- (7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (9) في (ب) وردت [كمن له].
- (10) البابري، العناية شرح الهداية: 35 / 15، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 388 / 2.
- (11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).
- (12) في (ب) وردت [دفع].
- (13) في (ب، ج) وردت [قالتقاضي].
- (14) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).
- (15) في (أ) وردت [التسليط].
- (16) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

أما إذا كان البيع مشروطاً في عقد الرهن بأن يرتهن من آخر رهناً على أن يضعه على يد عدل [أ] ⁽¹⁾ يبيعه إذا حل أجل كذا ويوفي المرتهن ثمنه قضاء ⁽²⁾ لحقه ورضي به الرهن والعدل في هذا الوجه يجبر العدل على البيع [ب] ⁽³⁾ خلاف، أما [أ] ⁽⁴⁾ أن البيع مشروط في ضمن عقد لازم وهو عقد الرهن فيصير لازماً تبعاً له، وأما لأن التوكيل في الحاصل بإيفاء الدين من الرهن وقد استحق هذا على الرهن بعقد الرهن بحيث يجبر عليه والتوكيل إذا حصل بحق يجبر الموكل على إيفائه يجبر الوكيل [عليه] ⁽⁵⁾ كالتوكيل بالخصومة، وأما إن لم يكن البيع مشروطاً في عقد الرهن وإنما أمر بالبيع بعد تمام عقد الرهن قال شيخ الإسلام رحمته في هذا: ⁽⁶⁾ الوجوه ⁽⁷⁾ اختلف المشايخ بعضهم قالوا: لا يجبر على البيع وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه، وهو رواية عن أبي يوسف رحمته، وبعضهم قالوا ⁽⁸⁾: يجبر، [و] ⁽⁹⁾ إطلاق قول محمد رحمته، في الكتاب يدل عليه، وهو رواية عن أبي يوسف أيضاً فمن قال: لا يجبر مال إلى المعنى الأول ومن قال يجبر مال إلى المعنى الثاني وهو الصحيح ⁽¹⁰⁾.

وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله، أن البيع إذا لم يكن مشروطاً في الرهن فالعدل لا يجبر على البيع في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمته، أنه يجبر، ثم إن محمد رحمته، ذكر الجبر على البيع [في ظاهر الرواية عن أبي يوسف رحمه الله] ⁽¹¹⁾ لم يبين تفسيره قال الشيخ الأجل شمس الأئمة تفسيره يجبس أياماً حتى يبيع، فإن أبي

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(2) في (أ) وردت [بقضاء].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) في (ب) وردت [هذا].

(7) في (ب) وردت [الوجه].

(8) في (أ) وردت [قالوا].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) الكاساني، الصنائع: 400 / 13، السمرقندي، تحفة الفقهاء: 39 / 3.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

بعد حبس الإمام⁽⁴⁾ يجبر الراهن على البيع، لأن المبيع صار مستحقاً للمرتهن أيضاً حقه تعذر إيفاءه من جهة العدل فتعين الراهن لذلك، لأن أصل الحق عليه ألا ترى لو مات العدل يجبر الراهن على⁽²⁾ البيع فإن أبى الراهن من البيع ذكر في الزيادات⁽³⁾ و[في]⁽⁴⁾ النوادر: أن القاضي يبيع، قيل هذا قولهما، لا قول أبي حنيفة رحمته، بناء على بيع مال المديون إذا لم يكن مرهوناً، وقيل هذا قول الكل، لأن البيع المرهون صار مستحقاً للمرتهن إيفاء لحقه ولا كذلك يبيع سائر أموال المديون⁽⁵⁾.

ولو أراد الراهن عزل العدل من غير رضا المرتهن إن كان البيع مشروطاً في عقد الرهن لا يملك ذلك بالاتفاق، وإن لم يكن مشروطاً في عقد الرهن فكذلك عند بعض المشايخ.

قال شيخ⁽⁶⁾ الإسلام هو الصحيح، وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمته، أنه يملك عزله في ظاهر الرواية⁽⁷⁾، وفي رواية أبي يوسف رحمته، لا يملك، ولو مات العدل بطل التسليط على البيع والرهن على حاله، ولو مات الراهن لا يبطل التسليط على البيع إن كان مشروطاً في عقد الرهن ولو لم يكن مشروطاً في عقد الرهن فكذلك عند بعض المشايخ⁽⁸⁾.

قال: شيخ الإسلام العدل يخالف الوكيل بالبيع المفرد من أربعة أوجه: أحدها: [أن]⁽⁹⁾ العدل يبيع الولد ويجبر على البيع، أما على [الو]⁽¹⁰⁾فاق أو على الخلاف، ولا يتعزل بموت الراهن على الوفاق أو على الخلاف [ولا يتعزل بعزل الراهن على الوفاق

(1) في (أ، ج) وردت [الإمام].

(2) في (أ) وردت [عن].

(3) في (أ) وردت [الزيادات].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) البابرتي، العناية شرح الهداية: 39 / 15.

(6) في (أ) وردت [الشيخ].

(7) في (أ) وردت [الروايات].

(8) السرخسي، المبسوط: 144 / 21.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

أو على الخلاف⁽¹⁾ وهذه الأحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المفرد وفيما عدا هذه الأحكام العدل والوكيل بالبيع المفرد على السواء⁽²⁾.

وفي المتقى: [وروى]⁽³⁾ بشر عن أبي يوسف رحمه الله، رهن من آخر عبداً ووضعاه على يدي عدل وغاب الراهن، فقال المرتهن أمرك ببيعه، وقال العدل لم يأمرني ببيعه، قال: لا أقبل بيته المرتهن عليه في⁽⁴⁾ المتقى عمرو بن أبي عمر⁽⁵⁾، وفي الإملاء: عن محمد رحمه الله، إذا مات العدل في الرهن وقد كان وكيلاً بالبيع فأوصى إلى رجل يبيعه لم يجز، إلا أن يكون الراهن قال له في أصل الوكالة وكلتك ببيع الرهن وأجزت لك ما صنعت فيه من شيء، [فحينئذ يجوز]⁽⁶⁾ لو صبه ببيعه، ولا يجوز لو صبه أن يوصى به إلى ثالث.

وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمته، إن وصي العدل يقوم مقام العدل [في البيع، وروى ابن مالك عن أبي يوسف أيضاً إن وصي العدل يقوم مقام العدل]⁽⁷⁾ بمتزلة المضارب يموت⁽⁸⁾ والمال عروض، فإن وصيه⁽⁹⁾ يقوم مقامه في البيع، قال: الحاكم أبو الفضل رحمته، هذا الجواب خلاف جواب الأصل⁽¹⁰⁾.

في الزاد: قوله: وإن أعتق الراهن عبد الرهن نفذ عتقه، عندنا خلاف الشافعي [رحمه الله]⁽¹¹⁾، والصحيح قولنا، لأنه أعتق عبداً هو ملكه رقبة وبدا لأنه [لوا]⁽¹²⁾ كان

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(2) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 74/2، الزيلعي، تبين الحقائق: 170/17.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ، ج) وردت [ورني].

(5) عمرو بن أبي عمر: وذكره أبو إسحاق في الطبقات من أصحاب محمد بن الحسن وكذلك الصيمري وقال وهو جد أبي عروبة الحراني، القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية: ص: 400.

(6) في (أ، ج) وردت بالتقديم والتأخير [فيجوز حينئذ].

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (أ) وردت [يموت].

(9) في (أ) وردت [وصيته].

(10) الزيلعي، تبين الحقائق: 173/17.

(11) ما بين المعقوفين غير مثبت في نسخة (أ).

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

مملوكا [له]⁽¹⁾ يدا ورقية (أ/ 265) قبل هذا العارض فلا يزول إلا بقدر ما زال وهو إزالة ملك اليد وملك اليد ليس [بشرط]⁽²⁾ صحة⁽³⁾ الإعتاق كما في إعتاق [ال]⁽⁴⁾ عبد الأبق والمغضوب⁽⁵⁾.

م، قوله: وإن كان معسرا استسعى العبد في قيمته، [و]⁽⁶⁾ ذكر في شرح الطحاوي: للمرتهن أن يستسعي العبد في الأقل من ثلاثة أشياء سواء كان دينه حالا أو مؤجلا فينظر إلى قيمة العبد وقت الرهن وإلى قيمته وقت العتاق وإلى الدين الذي رهن به فيستسعي العبد في الأقل من هذه الأشياء الثلاثة، ثم يرجع على الراهن إذا أيسر⁽⁷⁾.
قوله: وكذلك إذا استهلك الراهن، يعني يكون ضمانه رهنا في يد المرتهن إذا كان الدين مؤجلا ويطلب بأداء الدين إذا كان حالا⁽⁸⁾.

قوله: [و]⁽⁹⁾ جناية الرهن على الراهن، أراد بالجناية على النفس ما يوجب المال أي جناية يجب⁽¹⁰⁾ فيها الدفع [أ]⁽¹¹⁾ والفداء إن كانت خطأ، لأنه إذا كانت عمدا⁽¹²⁾ يجب القصاص⁽¹³⁾.

قوله: وأجرة البيت الذي إلى آخره، في الكبرى: وما يجب على الراهن من هذه الأشياء إذا أداه المرتهن بغير إذن الراهن فهو متطوع، وكذلك إذا أدى الراهن ما يجب

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [صحيح].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(5) البابرقي، العناية شرح الهداية: 15/ 53، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 393، الماوردي، الحاروي في فقه الشافعي: 5/ 49.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) المبدائي، الباب في شرح الكتاب: 1/ 161، البابرقي، العناية شرح الهداية: 15/ 54.

(8) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 397، البابرقي، العناية شرح الهداية: 15/ 61.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (أ) وردت [تجب].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) في (أ، ب) وردت [عبد].

(13) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 75، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 399.

على المرتهن، وإن أدى أحدهما ما وجب على صاحبه بأمره⁽¹⁾ أو بأمر القاضي يرجع عليه⁽²⁾ وروى أبو يوسف رحمته⁽³⁾ عن أبي حنيفة رحمته إذا كان الرهن غائبا فاتفق المرتهن بقضاء القاضي رجع عليه، وإن كان حاضرا لم يرجع وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين، والفتوى على أنه إذا كان [الرهن]⁽⁴⁾ حاضرا لكن أبى أن يتفق [وأمر القاضي بالإتفاق]⁽⁵⁾ يرجع إلى⁽⁶⁾ الرهن بذلك وباقي⁽⁷⁾ هذه المسائل معروف في رهن القدوري؛ إذا أبى الرهن أن يتفق على الرهن أمر القاضي المرتهن بأن يتفق عليه وإذا⁽⁸⁾ قضى الدين ليس للمرتهن أن يمنع الرهن حتى يستوفي النفقة وإن⁽⁹⁾ هلك الرهن عند المرتهن فالنفقة على حالها، وقال: زفر رحمته، للمرتهن⁽¹⁰⁾ أن يمنع الرهن⁽¹¹⁾ حتى يستوفي النفقة وإن هلك الرهن بعد ذلك لم يكن على الرهن شيء⁽¹²⁾.

في الزاد: قوله: ونماؤه للرهن، ويكون رهنا مع الأصل على معنى أن له أن يجسها مع العين، وإن⁽¹³⁾ لم يكن مضمونا حتى لا يسقط⁽¹⁴⁾ شيء من الدين بهلاكه كالزيادة على قدر الدين من الرهن وهذا عندنا، وعند الشافعي رحمه الله، لا يثبت حكم الرهن في الزيادة أصلا، بل الرهن أحق بها، والصحيح قولنا، لأن حق المرتهن في العين

(1) في (أ) وردت [بأمر].

(2) في (أ) وردت [إليه].

(3) في (أ) وردت [يرجع عن].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(6) في (ب، ج) وردت [على].

(7) في (ب) وردت [باب].

(8) في (أ) وردت [وإن].

(9) في (ب، ج) وردت [فإن].

(10) في (أ، ب) وردت [له].

(11) في (أ) وردت [الرهن].

(12) المرغيناني، بداية المبتدي: 231.

(13) في (ب، ج) وردت [فإذا].

(14) في (أ) وردت [يستوفي].

متأكد فيسري إلى الولد كملك الراهن⁽¹⁾.

م، قوله: ونماؤه للراهن، أي: زيادته منها ما لا يدخل في الرهن كالكسب ومنها يدخل وهو الذي تولد⁽²⁾ من الأصل، كالولد والسمن والصوف واللبن⁽³⁾.

قوله: وقيمة النماء يوم الفكاك، بيانه: رجل رهن عنده شاة تساوي⁽⁴⁾ عشرة دراهم بعشرة دراهم، فولدت الشاة ولدا، ثم هلك الشاة، وقيمة الولد يوم الفكاك خمسة كانت الشاة هالكة بحصتها، وهي ثلث الدين، وإن كانت قيمة الولد يوم الفكاك عشرين، كانت الشاة هالكة بثلث الدين [وبقي ثلث الدين]⁽⁵⁾ في الولد⁽⁶⁾.

ي، صورته: رجل رهن عند آخر جارية فولدت عنده من غير مولاهما فماتت الجارية وبقي الولد فأراد الراهن افتكاكه فالدين⁽⁷⁾ لا يخلوا إما أن يكون⁽⁸⁾ مثل قيمة الجارية يوم القبض أو أقل منها أو أكثر، فإن كان مثلها⁽⁹⁾ أو أقل يقسم الدين على قيمة الأم يوم القبض وعلى قيمة النماء يوم الفكاك فما أصاب الأم من الدين سقط وما أصاب النماء أفتكه الراهن بقدره، فإن مات الولد قبل وصوله إلى [يد]⁽¹⁰⁾ الراهن سقط جميع الدين ويجعل الولد كأن لم يكن، وإن كان أكثر بأن كان [الدين]⁽¹¹⁾ مائة وقيمة الأم خمسين وقيمة الولد عشرين يقسم قدر المضمون عليهما وذلك خمسون فما أصاب الأصل سقط من الدين وذلك خمسة أسباعه وما أصاب النماء وذلك⁽¹²⁾

(1) الموصل: الاختيار لتعليل المختار: 2/ 69، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 404، الشافعي، الأم: 154/3.

(2) في (أ) وردت [تولد].

(3) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 161، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 404.

(4) في (ب) وردت [يساري].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 4/ 155، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 164.

(7) في (أ) وردت [والدين].

(8) في (أ) وردت [كان].

(9) في (أ) وردت [منها].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(12) في (أ) وردت [وهلك].

سبعان⁽¹⁾ وما فوقه إلى مائة، أفتكه الراهن [به]⁽²⁾، ولو رهن شاة فقال له الراهن كل ولدها⁽³⁾ واشرب لبنها ففعل فلا ضمان عليه، وكذلك إذا أذن له في أكل ثمرة البستان فصار أكله كأكل الراهن فإن هلك الأصل قسم الدين على قيمة الأصل وعلى قيمة النماء فما أصاب الأصل يسقط من الدين وما أصاب النماء أخذه المرتهن من الراهن⁽⁴⁾.

في التهذيب: ويكره للمرتهن أن يتفع بالرهن وإن أذن له الراهن، رهن عينا ثم دفع عينا آخر مكانها، وأخذها المرتهن جاز، لكن الرهن هو الأول ما لم يرد وبعده بصير الثاني رهنا ثم للمرتهن أن يجبس الرهن حتى يستوفي جميع الدين⁽⁵⁾ ولو بقي درهم، ولو أدى الدين [أو]⁽⁶⁾ بعضه⁽⁷⁾ ثم هلك الرهن في يد المرتهن يسترد ما أدى إلا إذا زاد على [قدر قيمة]⁽⁸⁾ الرهن فلا⁽⁹⁾ يسترد الزيادة، استعار شيء ليرهنه جاز، وله أن يرهن بما شاء ومن شاء وللمعير أن يؤدي ويأخذ الرهن لكن رجع على المستعير بما يهلك به الرهن دون الزيادة⁽¹⁰⁾.

في الزاد⁽¹¹⁾؛ قوله: وتجاوز⁽¹²⁾ الزيادة (أ/ 266) في الرهن، [أو]⁽¹³⁾ قال: زفر عنه، لا يجوز وهو القياس، والصحيح قولنا، لأن بالناس حاجة إلى نصحيح هذه الزيادة، لأن المرتهن عسى أن يظن في الابتداء بأن في الرهن وفاء ثم تبين الأمر بخلاف ما ظن

(1) في (أ) وردت [سبعين].

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(3) في (أ) وردت [ولولدها].

(4) الرومي، النايب: لوحة: 59، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 405.

(5) في (ب، ج) وردت [حقه].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(7) في (أ) وردت [بعضها].

(8) في (ب) وردت بالتقديم والتأخير [قيمة قدر].

(9) في (ب) وردت [فله].

(10) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 70، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 4/ 130.

(11) في (أ) وردت [الزيادة].

(12) في (أ) وردت [يجوز].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

فيحتاج المراهن إلى أن يزيد عينا آخر ليطمئن قلبه وصار كالزيادة في الثمن⁽¹⁾ في باب البيع⁽²⁾.

ي، يريد به أنه رهن عند رجل [شيئا]⁽³⁾ فزاده بعد عقد الرهن شيئا آخر، فتظهر فائدته في رجل رهن عند رجل آخر عبدا بمائة وقيمته مائة ثم زاد عبدا آخر [قيمة مائة]⁽⁵⁾ فمات أحد العبدین فإنه يسقط من الدين نصفه بموته والنصف الآخر أمانة. قوله: ولا تجوز⁽⁶⁾ في الدين، صورته: رجل رهن عند آخر شيئا بمائة ثم أخذ من المرتهن مائة أخرى فيجعله رهنا بالدينين قبل أن يخرج⁽⁷⁾ من الرهن، وتظهر فائدته في رجل رهن عند آخر عبدا بمائة وقيمته مائتان ثم أخذ منه مائة أخرى⁽⁸⁾ على أن يكون رهنا بالمائتين ثم مات العبد فإنه يسقط الدين الأول والفضل من العبد أمانة ويبقى الدين الثاني بلا رهن، وهذا معنى: قوله: ولا يصير الرهن [رهنا]⁽⁹⁾ بهما⁽¹⁰⁾ وقال أبي يوسف **حجته** الزيادة في الدين [...] ⁽¹¹⁾ جائزة، ويسقط بموته الدينان جميعا⁽¹²⁾.

[م]⁽¹³⁾، قوله: وولده وخادمه الذي في عياله، قال ⁽¹⁴⁾ **حجته**: معناه أن يكون الولد في عياله أيضا⁽¹⁵⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب)، وكلمة [الثمنين] ساقطة من نسخة (ج).

(2) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 406.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) في (أ) وردت [فيظهر].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (أ، ج) وردت [يجوز].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) في (أ) وردت [آخر].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(10) في (أ) وردت [بها].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(12) الرومي، البنايع: لوحة: 59، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 406.

(13) في (ب) وردت زيادة [واجبة] بدل النقاط.

(14) في (ب، ج) وردت [وقال].

(15) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2 / 69 وما بعدها، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 4 / 130.

في الكبرى: مرتين السيفين أو الثلاثة إذا تقلد بثلاثة لا يضمن لأنه حافظ لا مستعمل وإذا⁽¹⁾ تقلد بسيفين يضمن لأنه قد يلبس في الحرب سيفين⁽²⁾ فيكون مستعملاً، قال: محمد رحمته، ينظر⁽³⁾ في الاثنين قال القاضي فخر الدين رحمته الفتوى على أنه لو⁽⁴⁾ تقلد السيفين يضمن.

ولو رهن عند رجل خاتماً وقال للمرتين تختم به ففعل فهلك الخاتم فالدين على حاله، لأن الخاتم صار عارية فخرج [عن]⁽⁵⁾ أن يكون رهناً ولو أخرج الخاتم من الأصبع ثم هلك هلك بالدين لأنه عاد رهناً هذا إذا أمره بأن يتختم به في الخنصر أما إذا أمره أن يتختم [به]⁽⁶⁾ في البنصر فهلك في حالة التختم يهلك بالدين، لأنه لا يكون عارية لأن هذا أمر بالحفظ لا بالاستعمال هذا هو الصحيح ولو أمره بأن يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف سواء هو الصحيح ذكره خواهرزاده رحمته في باب إجارة الحلبي⁽⁷⁾.

هـ، وللمرتين أن يسترجعه إلى يده، لأن عقد الرهن باقٍ إلا في حكم الضمان في الحال ألا ترى أن أنه لو هلك الرهن قبل أن يردّه على المرتين [كان المرتين]⁽⁸⁾ أحق به من سائر الغرماء وهذا لأن يد العارية ليست بلازمة [والضمان]⁽⁹⁾ [ليس]⁽¹⁰⁾ من لوازم الرهن على كل حال ألا ترى أن حكم الرهن ثابت في ولد الرهن وإن لم يكن مضموناً بالهلاك وإذا بقي عقد الرهن فإذا أخذه عاد الضمان، لأنه عاد القبض في عقد الرهن فيعود بصفته⁽¹¹⁾.

(1) في (أ) وردت [إذا].

(2) في (أ) وردت [سيفين].

(3) في (ب، ج) وردت [انظر].

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب)، وكلمة [لو] نقط ساقطة من نسخة (ج).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب).

(7) الموصلي: الاختيار لتعليل المختار: 2/ 69، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 4/ 130.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب)، وفي (ج) وردت [والزمان].

(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(11) الهداية شرح البداية: 4/ 148.

في التحفة: وعلى هذا إذا غصبه غاصب يخرج عن ضمان المرتهن ولكن الرهن قائم حتى أن للمرتهن أن يأخذ من الغاصب ويرده⁽¹⁾ إلى الراهن⁽²⁾.
 في الأخيرة: وإذا أجر المرتهن الرهن من أجنبي بغير أمر الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق بها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، لأنه بمنزلة الغاصب، وإن كان الراهن أذن [له]⁽³⁾ في ذلك كان الأجر للراهن⁽⁴⁾ وينتقض الرهن حتى لا يعود رهنا إلا بتجديد العقد، وكذلك لو أن المرتهن رهن الرهن من غيره بإذن الراهن ينتقض الرهن ولا⁽⁵⁾ يعود رهنا إلا بتجديد العقد، وإن [كان]⁽⁶⁾ المرتهن استهلك هذه الغلة ضمنها وإن هلك في يده فلا ضمان عليه لأنه صار وكيلًا بالإجارة، والجواب في الوكيل بالإجارة إذا قبض الأجر على هذا الوجه [والله الموفق الهادي إلى الرشاد]⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

(1) في (أ، ج) وردت [يرد].

(2) السمرقندي، تحفة الفقهاء: 42 / 3.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(4) في (أ) وردت [الراهن].

(5) في (ب، ج) وردت [فلا].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ج).

(7) ما بين المعقوفتين غير مثبت في نسخة (أ)، وفي (ج) وردت [والله أعلم].

(8) ابن مازة، المحيط البرهاني: 282 / 8، الكاساني، الصنائع: 388 / 13.

كتاب الحجر

ب، الحجر: المنع، ومنه حجر عليه القاضي في ماله إذا منعه من أن يفسده، فهو محجور عليه، وقولهم: المحجور يفعل كذا، على حذف الصلة⁽¹⁾، كالمأذون، أو على اعتبار⁽²⁾ الأصل⁽³⁾.

م، الحجر: المنع لغة، ومنه سمي الحطيم حجرا، لأنه منع من الكعبة، وفي عرف الفقهاء: المنع عن التصرفات على وجه يكون فيه إقامة الغير مقامه [بخلاف النهي، فإنه منع]⁽⁴⁾ لا على هذا الوجه، حتى لا يخرج من أن يكون أهلا⁽⁵⁾.

قوله: الأسباب⁽⁶⁾ الموجبة، أراد به العلل المثبتة⁽⁷⁾.
[في السراجية: الصبي⁽⁸⁾ الذي يعقل البيع والشراء، [بمعنى]⁽⁹⁾.....]

(1) الفقهاء يحذفون الصلة تخفيفا لكثرة الاستعمال، ويقولون: محجور، وهو سائغ. ينظر: المصباح المنير: 1/ 123 مادة (ح ج ر).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 181.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 1/ 181، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 418.

(6) في (ب) وردت [والأسباب].

(7) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 418، البايروني، العناية شرح الهداية: 13/ 193، الميداني، اللباب: 1/ 166.

(8) قد أجمع الفقهاء على أن الصغير الذي لم يبلغ الحلم محجور عليه بحكم الشرع حتى يبلغ ثم يستمر الحجر عليه إلى أن يرشد. لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا لَهُمْ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا الْبِكَاثَ فَإِنْ أَتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: الآية: 6]، وذلك لعدم أهلية التصرف لقصور إدراكه. ويتهي الحجر ببلوغه رشدا عند عامة الفقهاء لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ أي: أبصرتم وعلمتم منهم حفظا لأموالهم وصلاحتهم في تدبيرهم. ولا يتهي الحجر بالنسبة للصبي ولا بدفع إليه ماله قبل وجود الأمرين البلوغ والرشد ولو صار شيخا عند الجمهور خلافا لأبي حنيفة. حاشية ابن عابدين 5/ 89، وتبيين الحقائق 5/ 190، الدروري 3/ 292، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير 3/ 381، أسنى المطالب: 4/ 452، الإنصاف: 2/ 207، وما بعدها.

(9) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، وأنبأه لاقتضاء السياق له، الأوسي، السراجية: ص 548.

أنه يعقل⁽¹⁾ أن البيع سالب للملك، والشراء جالب، ويعرف الغبن اليسير من الفاحش، فإذا تصرف به فالولي إن رأى المصلحة فيه أجاز له وإن أذن لمثل هذا الصبي نفذ تصرفه سواء كان فيه غبن أو لم يكن⁽²⁾.

ي⁽³⁾، قوله: ولا⁽⁴⁾ يجوز تصرف الصغير إلا بإذن وليه، يريد به إذا كان الصبي⁽⁵⁾ يعقل البيع والشراء، وإن كان لا يعقلهما⁽⁶⁾ لا يجوز، وإن أذن [له]⁽⁷⁾ وليه⁽⁸⁾.

قوله: ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال، [يعني لا يتعدى لا نافذا ولا موقوفا إلى إجارة وليه وإن لم يكن مغلوبا يتعدى موقوفا إلى إجارة وليه⁽⁹⁾].

في الزاد: فلا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال استدلالا بالصبي⁽¹⁰⁾ والصبي عديم العقل إلى⁽¹¹⁾ الإصابة عادة والمجنون عديم العقل [لا]⁽¹²⁾ إلى الإصابة عادة ولهذا جاز إعتاق الصبي في الرقاب الراجعة دون المجنون والمعنوه⁽¹³⁾ على هذا⁽¹⁴⁾.

(1) في جميع النسخ وردت [إن يعلم]، وما أثبتناه هو الصحيح، الأوسي، السراجية: ص 548.

(2) الأوسي، السراجية: ص 548.

(3) ما بين المعقوفتين - على طوله - ساقط من نسخة (أ).

(4) في (ب، ج) وردت [فلا].

(5) في (أ، ج) وردت [الصحيح].

(6) في (أ) وردت [يعقلها].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(8) الرومي، التبايع: لوحة: 59، الكاساني، الصنائع: 40 / 16.

(9) الرومي، التبايع: لوحة: 59، بداي المبتدي: 200 / 1.

(10) ما بين المعقوفتين - على طوله - ساقط من نسخة (ب).

(11) في (أ، ج) وردت [لا].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(13) العتة في اللغة: نقص العقل من غير جنون أو دهن، والمعنوه المدهوش من غير مس أو جنون.

والعتة في الاصطلاح: آفة ناشئة عن الذات، توجب خللا في العقل، ويصير صاحبه مختلطا

العقل، فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء، وبعضه كلام المجانين. ينظر: ابن منظور، لسان العرب:

512 / 13، والفيومي، المصباح المنير: 34 / 6، مادة (ع ت ه)، الفتاوى الهندية 3 / 465، حاشية

ابن عابدين 2 / 426، 427، تبين الحقائق 5 / 191.

(14) السرخسي، المبسوط: 24 / 290.

في الذخيرة: قال: طلاق الصبي⁽¹⁾ غير واقع⁽²⁾، وكذلك طلاق المجنون والمعتوه، وقيل في [أ]⁽³⁾ حد الفاصل بين المعتوه والمجنون والعاقل، [إن العاقل]⁽⁴⁾: من يستقيم كلامه وأفعاله وغيره نادر، والمجنون: (أ/ 267) ضده، والمعتوه: من يختلف كلامه وأفعاله، فيكون هذا غالبا وذلك غالبا، [أ]⁽⁵⁾ و كانا سواء، قيل أيضا المجنون من يفعل هذه الأفعال لا عن قصد [د]⁽⁶⁾، والعاقل يفعل ما يفعله المجنون في الأحيان لكن لا عن قصد، يعني يفعل عن [ظن]⁽⁷⁾ الصلاح، والمعتوه من يفعل ما يفعله المجانين في الأحيان لكن عن قصد يعني يقصد⁽⁸⁾ فعله مع ظهور الفساد⁽⁹⁾.

وفي غصب النوازل⁽¹⁰⁾: أن المعتوه من كان قليل⁽¹¹⁾ الفهم مخلط الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون⁽¹²⁾.

م، [و]⁽¹³⁾ الفرق بين المجنون وبين الصبي والعبد، أن المجنون لا بجامع

(1) ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم وقوع طلاق الصغير مميزا أو غير مميز، مراهما أو غير مراهما، أذن له بذلك أم لا، أجزى بعد ذلك من الولي أم لا، على سواء، ذلك لأن الطلاق ضرر محض، فلا يملكه الصغير ولا يملكه وليه، الحفصكي، الندو المختار 3/ 230، التفراوي، الفواكة الدواني: 3/ 1031، والشرييني، معني المحتاج 3/ 279، والشرح الكبير 2/ 365.

(2) في (ب) وردت [واجب].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ: ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ: ج).

(8) في (ب) وردت [يقصد].

(9) ابن مازة، المحيط البرهاني: 3/ 411، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 101، البايهقي، العناية شرح الهداية: 13/ 200.

(10) لم أعثر عليه.

(11) في (ب، ج) وردت [في قليل].

(12) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 427.

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ: ج).

[أ] لأهلية فلا يجوز تصرفه بحاله، أما العبد فأهل في نفسه والصبي ينتظر أهلية فيتوقف تصرفهما⁽²⁾.

[قوله:]⁽³⁾ ومن باع⁽⁴⁾ من هؤلاء شيئاً، أراد بهذا العبد والصبي والمجنون الذي يجن ويفيق لا الذي ذهب عقله⁽⁵⁾ فإن تصرف مثل هذا المجنون لا يصح وإن لحقه الإجازة⁽⁶⁾، ولهذا قيد بقوله يعقل البيع والشراء، فاندفع بهذا التناقض⁽⁷⁾ ويؤيده ما ذكره في المأذون الكبير والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي في جميع ذلك، وإن كان المعتوه لا يعقل البيع والشراء فـ[إن]⁽⁸⁾ لأذن له أبوه في التجارة فالإذن باطل.

فإن قيل يتوقف⁽⁹⁾ في البيع أما الشراء ففيه النفاذ على المباشر قلنا نعم إذا وجد النفاذ عليه كما في شري الفضولي⁽¹⁰⁾ وههنا لم يوجد النفاذ لعدم الأهلية والضرر فـ[إن]⁽¹¹⁾ قلنا بالتوقف⁽¹²⁾.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(2) العناية شرح الهداية: 13 / 196، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 3 / 159.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) في (أ) وردت [باب].

(5) في (أ) وردت [غفلة].

(6) في (أ، ج) وردت [الإجازة].

(7) في (أ، ج) وردت [التناقض].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) في (أ، ج) وردت [التوقف].

(10) الفضولي لغة من يشتغل بما لا يعنيه، نسبة إلى الفضول، جمع فضل، وهو الزيادة. غير أن هذا

الجمع - الفضول - غلب استعماله على ما لا خير فيه، حتى صار بالغلبة كالعلم لهذا المعنى،

ومن أجل ذلك كان في النسبة إليه تلك الدلالة. وفي اصطلاح الفقهاء يطلق الفضولي على من

يتصرف في حق الغير بلا إذن شرعي، وذلك لكون تصرفه صادراً من غير ملك ولا وكالة ولا

ولاية. القيومي، المصباح المئير: 7 / 216، مادة (ف ض ل)، فتح القدير 7 / 51، والبحر الرائق

160 / 6.

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(12) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 421، البائري، العناية شرح الهداية: 13 / 193.

ي، [قوله:]^(١) وهو يعقل البيع والشراء، يريد به [أنه]^(٢) يعرف قيمة المبيع ويقدر على الشراء بمثل قيمته أو بزيادة يتغابن في مثله ويحترز^(٣)، بقوله: ويقصده عن بيع الهازل^(٤) فإنه لا يصح وإن أجازته^(٥).

قوله: وإن شاء أجاز[و]^(٦) وإن كان فيه مصلحة، احتراز عن الغبن الفاحش فإنه لا يصح وإن أجازته الولي^(٧) بخلاف الغبن اليسير^(٨).

قوله: وهذه المعاني الثلاث^(٩) توجب الحجر في الأقوال^(١٠) دون الأفعال، يريد به الصبي والمحجور الذي لا يعقل البيع والشراء، [أما إذا كان المأذون الذي يعقل البيع والشراء]^(١١) فإنه يؤخذ بأقواله في الأموال كما يؤخذ في الأفعال، حتى لو قال لفلان علي ألف درهم لزمه، وعلى هذا العبد ما دام محجورا وإن كان مأذونا يؤخذ بأقواله [في الأموال]^(١٢) كما يؤخذ بأفعاله، فإن لم يكن للعبد^(١٣) من كسبه ما يوافي للمقر له بما أقر به تباع^(١٤) رقبته فيه، والصبي يتظر حتى يستغني، وإن لم يكن المجنون مغلوبا فتصرفه كتصرف العاقل، وهذا كله إذا لم يكن للخصم^(١٥) بيته، فإن كان[ت]^(١٦) له بيته

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(٣) في (أ) وردت [ويحترز].

(٤) في (أ) وردت [الهازل].

(٥) الرومي، النتائج: لوحة: 59، الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/ 166، الهداية شرح البداية: 280/3.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(٧) في (ب، ج) وردت [الولي].

(٨) الرومي، النتائج: لوحة: 59، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 421.

(٩) في (أ) وردت [الثلاث].

(١٠) في (ب) وردت [الأموال].

(١١) ما بين المعقوفتين وردت في (أ) مكررة.

(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(١٣) في (أ) وردت [العبد].

(١٤) في (أ) وردت [يباع].

(١٥) في (أ) وردت [المخصم].

(١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

قبلت بيته⁽¹⁾ على كل حال، ثم العبد إنما لا يؤاخذ بأقواله في الأمثال ما دام رقيقاً، أما إذا اعتق يؤاخذ في الحال، بخلاف الصبي، فإنه لا يؤاخذ به أبداً إلا إذا ثبت على إقراره بعد البلوغ، ولا يؤاخذ المجنون المغلوب بأقواله⁽²⁾ مأذونا كان أو محجوراً⁽³⁾.

م، قوله: يوجب الحجر في الأقوال دون الأفعال، ميز⁽⁴⁾ الأقوال من الأفعال وإن كانت له الأقوال من ذلك القليل لاشتغال ما هو حد الفعل على المجموع وهو صرف الممكن من الإمكان إلى الوجوب والقول⁽⁵⁾ بهذه المثابة، إلا أن امتياز الأقوال عن سائر الأفعال من حيث الأثر فإن أثر الأول في الإظهار والإخبار وأثر الثاني في الإنشاء والحجر عن الأقوال صحيح لأنه [لا]⁽⁶⁾ أثر له في المحل حساً، وإنما جعلنا المحل محرماً ومحزراً بالشرع فيمكن إخراجه عن كونه سبباً لذلك⁽⁷⁾ الأثر أما أفعال سائر الجوارح [ثبت أثرها]⁽⁸⁾ حساً مثل التلف والنقصان والانكسار فلا يمكن الحجر عليه حتى إذا قتل إنساناً أو قطع يده لا يمكن أن يجعل [القتل والقطع]⁽⁹⁾ كالعدم، الحجر على الحر في الأحكام التي تحتل⁽¹⁰⁾ الفسخ كالبيع والشراء لا يجوز عند أبي حنيفة **بنيته**، وعند العامة يجوز؛ وأجمعوا على أنه لا يجوز الحجر عن التصرفات التي لا تحتل⁽¹¹⁾ الفسخ كالنكاح والطلاق والعاق⁽¹²⁾.

السفة: هو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾.

(1) في (أ) وردت [بيته].

(2) في نسخة (ب) وردت [بأقواله] مكروية.

(3) الرومي، البتايغ: لوحة: 59، 60، الباب: 167، المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 280.

(4) في (ب) وردت [ميز].

(5) في (أ، ج) وردت [القول].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(7) في (أ، ج) وردت [كذلك].

(8) في (ب) وردت [ثبت أثره] بالتذكير.

(9) في (ب) وردت بالتقديم والتأخير [القطع والقتل].

(10) في (أ) وردت [يحتمل].

(11) في (أ) وردت [يحتمل].

(12) الزيلعي، تبين الحقائق: 15/ 262.

(13) في (أ) وردت [الهوى].

(14) فتح القدير: 4/ 21.

قوله: فيما لا غرض⁽¹⁾ له [فيه]⁽²⁾ ولا مصلحة، تفسير السفة أي غرضا⁽³⁾ صحيحا نحو أن يلقى في البحر أو النار وسواء⁽⁴⁾ كان يئذ ماله في⁽⁵⁾ الخير أو الشر فهو سفيه⁽⁶⁾.

[قوله]:⁽⁷⁾ إذا بلغ الغلام غير رشيد، أجمعوا أنه يمنع عنه⁽⁸⁾ ماله في أول ما يبلغ لكن اختلفوا في وقت الدفع، قال أبو حنيفة رحمته إذا بلغ خمسا وعشرين [سنة]⁽⁹⁾ يدفع إليه ماله⁽¹⁰⁾.

ي، قوله: وقال⁽¹¹⁾ يحجر⁽¹²⁾ على السفيه، قال: محمد رحمته، في تفسير من يستحق الحجر كل من كان مضيعا⁽¹³⁾ لماله مفسدا له لا يبالي بما صنع، ثم اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهم الله فيما بينهما، قال: أبو يوسف رحمته، لا يصير محجورا حتى يحجره الحاكم ولا يصير مطلقا بعد الحجر إذا صلح⁽¹⁴⁾ في ماله حتى يطلقه الحاكم، وقال: محمد رحمته، (أ/ 268) فساد في ماله يحجره⁽¹⁵⁾ وصلاحه فيه يطلقه⁽¹⁶⁾، ثم السفيه عندهما بمتزلة الصغير إلا في أربعة أشياء لا يجوز تصرف وصي الأب عليه ويجوز

(1) في (أ) وردت [عرض].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (أ) وردت [عرضا].

(4) في (أ، ج) وردت [وهو أن] بدل كلمة [سواء].

(5) في (أ، ج) وردت [أ] بدل [في].

(6) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 429، المرغيناني، الهداية شرح البداية 3/ 281.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(8) في (ب، ج) وردت [عن].

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(10) المرغيناني، بداية المبتدي: ص 201.

(11) في (أ) وردت [قالا].

(12) في (أ، ج) وردت [يجوز].

(13) في (ب، ج) وردت [ضعيفا].

(14) في (ب) وردت [أصلح].

(15) في (ب) وردت [يحجره].

(16) في (ب، ج) وردت [يطلقه].

عنه^(١) وصيته بالثلث وتزوجه^(٢) بمقدار مهر المثل وإقراره جائز هكذا ذكره أبو الحسن القدوري رحمه الله، وزاد في شرح الطحاوي أنه يصح استيلاده^(٣) وتدبيره وطلاقه ويجب عليه الحج والزكاة ويؤخذ بإقراره^(٤) بالعقوبة على نفسه كإقصااص في النفس وما دونها.

وروي عن أبي يوسف رحمته أنه قال: [لا]^(٥) يجوز بيع المحجور [ولا وصيه]^(٦) ولا إقراره^(٧) ولو أعتق عبده نفذ عتقه بالإجماع، وذكر في الأصل [أن]^(٨) عليه أن يسعى في قيمته، ولم يذكر خلافا، وروي عن محمد رحمته، أن عتقه جائز ولا سعاية عليه، وأما أبو حنيفة رحمته لا يرى الحجر على [الحر]^(٩) البالغ العاقل إلا في ثلاثة مواضع: على جهال الأطباء، و[على]^(١٠) جهال المفتين، وعلى الأكرياء المفاليس، هكذا ذكره الطحاوي رحمته، إلا أنه عنده إذا بلغ الغلام غير رشيد لا يسلم إليه ماله حتى يبلغ^(١١) خمسا وعشرين سنة، فإذا بلغ خمسا وعشرين سنة سلم^(١٢) إليه ماله، وإنما قدره بخمس وعشرين سنة، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾^(١٣) و[قد]^(١٤) قيل إن الأشد يعبر به عن ثمانين عشر سنة، وعن اثنين وعشرين سنة، [وعن خمس وعشرين سنة]^(١٥)،

(١) في (ب، ج) وردت [عليه].

(٢) في (أ) وردت [وتزويجه].

(٣) في (أ) وردت [استيلاده].

(٤) في (أ، ج) وردت [إقراره].

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ).

(١١) في (أ، ج) وردت [يبلغ اليتيم].

(١٢) في (أ) وردت [نسلم].

(١٣) سورة الأنعام، من الآية: 152.

(١٤) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (أ، ج).

(١٥) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ب، ج).

فكان⁽¹⁾ اعتبار الأكثر أولى؛ لأن هذا الشخص بلغ من العمر ما يصلح أن يكون جدا وولده قاضيا وهو في حجر ولده، مع كونه حرا بالغًا عاقلًا، فيؤدي إلى أمر قبيح، وبيانه: أن أدنى مدة مبلغ الغلام اثنتا⁽²⁾ عشرة وأقل ما يولد له ولد حي ستة أشهر وكذلك في مولود ولده فيبلغ خمسًا وعشرين سنة، فتصرفه⁽³⁾ في ماله بعد البلوغ قبل هذه المدة جائز محجورًا كان أو ماذونًا، ولو استقرض مالا فاستهلكه فعند أبي حنيفة رحمته، الجواب ظاهر، وعند أبي يوسف رحمه الله، يلزمه ضمانه، خلافًا لمحمد، رحمته ولو أنفقه على نفسه من غير إسراف⁽⁴⁾ قضاء القاضي من ماله وإن أنفقه على نفسه بإسراف فكذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما، وقال محمد رحمته، لا يقضي القاضي بما زاد على نفقة مثله⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

م، وإن كان فيه مصلحة أجازها الحاكم، أي⁽⁷⁾: إذا كان الثمن قائمًا في يد السفية وفيه ربح أو يمثل القيمة فأما إذا ضاع⁽⁸⁾ الثمن في يد السفية لا يجبره القاضي كذا في المبسوط⁽⁹⁾.

قوله: وإن أعتق عبدا نفذ عتقه، الأصل عندهما، أن كل تصرف يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الحجر وما لا فلا لأن السفية في معنى الهازل⁽¹⁰⁾ فإن قيل لما كان السفية محجورًا ينبغي أن لا ينفذ عتقه كما في المجنون والصبي قيل إنه يشبه الصبي من وجه لأنه لا يخاف منه تبذير المال كما يخاف من الصبي ويشبه البالغ العاقل من حيث أنه مكلف مخاطب بأحكام الشرع فعملنا⁽¹¹⁾ على الشبهين حظهما فأطلقنا بعض التصرفات من

(1) في (أ، ج) وردت [ركان].

(2) في (ب، ج) وردت [اثني].

(3) في (ب) وردت [وتصرف].

(4) في (أ) وردت [إسرافه].

(5) في (أ) وردت [سنة].

(6) الرومي، البنايع: لوجه: 60، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2 / 430.

(7) في (ب، ج) وردت [و].

(8) في (ب، ج) وردت [أضاع].

(9) السرخسي، المبسوط: 33 / 351.

(10) في (ب) وردت [الهلاك].

(11) في (ب) وردت [أفرقنا].

الطلاق والنكاح والعتاق لشبهه بالبالغ العاقل وحجرناه عن البعض كالبيع والإجارة لشبهه بالصبي وهذا أولى من العكس لأن الطلاق والعتاق لا احتمالان لتقضى بعد الوقوع والبيع والشراء يحتملان التقضى⁽¹⁾.

قوله: ويخرج الزكاة من مال السفیه. هـ إلا أن القاضي يدفع⁽²⁾ قدر الزكاة إليه ليصرفها [إلى مصرفها]⁽³⁾ لأنه لا بد من نيته لكونها عبادة، لكن يبعث أميناً معه كيلا يصرفه [إليه]⁽⁴⁾ [في]⁽⁵⁾ غير وجهه وفي النفقة يدفع إلى أمينه ليصرفه لأنه ليس بعبادة فلا يحتاج إلى نيته وهذا بخلاف ما إذا حلف⁽⁶⁾ أو نذر أو ظاهر حيث لا يلزمه المال [بل]⁽⁷⁾ يكفر⁽⁸⁾ يمينه وظهاره بالصوم لأنه مما يجب بفعله فلو فتحنا هذا الباب يذر أمواله بهذا⁽⁹⁾ الطريق ولا كذلك ما يجب ابتداء بغير فعله⁽¹⁰⁾.

في الزاد: قوله: فإن مرض وأوصى بوصايا في القرب وأبواب الخير جاز ذلك من ثلثه⁽¹¹⁾، وهذا⁽¹²⁾ استحسان لأن الحجر عليه بمعنى النظر له حتى لا يتلف ماله فيبتلى بالفقر الذي هو الموت الأحمر، وهذا المعنى لا يوجد في الوصايا لأن أوان⁽¹³⁾ وجوبها ما بعد موته الذي هو حال استغنائه عن ماله في آخر⁽¹⁴⁾ دنياه⁽¹⁵⁾.

(1) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 1/166، المرغيناني، بداية المبتدي: 1/201.

(2) في (أ، ج) وردت [يرفع].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(6) في (ب) وردت [حلق].

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(8) في (ب، ج) وردت [يكفي].

(9) في (أ) وردت [بهذه].

(10) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 2/382، الزيلعي، تبين الحقائق: 15/285.

(11) في (أ) وردت [ثلاثة].

(12) في (أ) وردت [وهر].

(13) في (ب، ج) وردت [هوان].

(14) في (أ، ج) وردت [أمر].

(15) الميداني، الباب في شرح الكتاب: 13/224.

في التهذيب: الحجر على المكلف بالسفه باطل عند أبي حنيفة وزفر حجته،
ونعني ⁽¹⁾ بالمكلف: الحر العاقل البالغ، ونعني ⁽²⁾ بالباطل: أنه لا يجوز حكم القاضي فيه
ولا ينفذ فيه قضاؤه ⁽³⁾ وإن كان مختلفا فيه، لأن نفس القضاء مختلف فيه ونعني ⁽⁴⁾
بالسفيه: أن يبذر ماله في ما لا غرض له كما يبذر العقلاء، وعند الشافعي رحمه الله،
يصير ممنوعا عن التصرفات إلا ما لا يمكن فسخه كالنكاح والطلاق والتدبير والعناق
والاستيلاء والإقرار بالعقوبات كالحدود والقصاص ⁽⁵⁾.

ي، قوله: وبلوغ الغلام بالاحتلام والإحبال والإنزال إلى آخره، فالاختلام إنما
يكون في النوم، فإذا احتلم وأنزل من شهوة يحكم ببلوغه، والإنزال يكون في اليقظة
والنوم، والإحبال إذا جامع امرأته بعدما بلغ مبلغا يتصور منه الإحبال فجاءت بولد فإنه
يثبت نسبه ويحكم ببلوغه ضرورة ثبوت نسب الولد منه، أما البلوغ من حيث (أ/ 269)
السن عند أبي حنيفة حجته في الغلام ثلاث روايات: في رواية [أنه] ⁽⁶⁾ إذا تم له تسع
عشرة سنة، وفي رواية إذا تم ⁽⁷⁾ له ثمان عشرة وطعن في التاسع عشر سنة، وفي رواية
إذا تم له ثمانتي عشرة سنة، وروي عن أبي يوسف حجته أنه اعتبر نبات العانة ⁽⁸⁾، وأما
نهود الشدين فلا عبرة به في ظاهر الرواية، وقال بعضهم: يحكم ببلوغها إذا نهدت ⁽⁹⁾.
م، [قوله: وإذا راهق الغلام، ب: صبي مراهق: مدان للحلم] ⁽¹⁰⁾.

(1) في (أ، ج) وردت [يعني].

(2) في (أ، ج) وردت [يعني].

(3) في (أ) وردت [قضاء].

(4) في (أ) وردت [يعني].

(5) الزيلعي، تبين الحقائق: 15/ 342، الماوردي، الحارثي في فقه الشافعي: 6/ 363.

(6) ما بين المعقوفتين ماقط من نسخة (أ، ج).

(7) في (ب) وردت [أنتم].

(8) في (ب، ج) وردت [العامة].

(9) الرومي، الينابيع: لوحة: 60، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 102، الزبيدي، الجوهرة
النيرة: 2/ 441.

(10) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 2/ 421، مادة (و هـ ق)، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/

في السراجية: صبي باع أو اشترى، وقال: أنا بالغ، وهو ابن اثنتي عشرة سنة، ثم قال: لست ببالغ، لم يلتفت إلى دعواه، ولو قال ذلك وهو ابن إحدى عشرة سنة صدق⁽¹⁾.

[هـ]⁽²⁾، الأصل أن البلوغ إنما يكون بالإنزال حقيقة وإن كان الحبل والإحبال لا يكون إلا مع الإنزال جعل علما على البلوغ وكذلك الحيض⁽³⁾.
م⁽⁴⁾، والحيض لا يكون إلا ممن⁽⁵⁾ تحبل⁽⁶⁾ وذلك يكون بعد الإنزال⁽⁷⁾.

هـ وأدنى المدة [لذلك]⁽⁸⁾ في حق الغلام اثنتا عشرة سنة، وفي الجارية تسع سنين، ومعنى قولهما: ومنعه من⁽⁹⁾ البيع، أن يكون بأقل من ثمن المثل، أما [البيع]⁽¹⁰⁾ بثمن المثل لا يطل حق الغرماء والمنع لحقهم فلا يمنع منه⁽¹¹⁾.

قوله: وباع ماله إن امتنع المفلس من بيعه، يباع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ⁽¹²⁾ بالأيسر فالأيسر، لما فيه من المسارعة إلى قضاء الدين مع مراعاة جانب [المدين]⁽¹³⁾ ويترك⁽¹⁴⁾ دست⁽¹⁵⁾ من ثياب بدنه ويبيع الباقي لأن به كفاية، وقيل دستان، لأنه إذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس⁽¹⁶⁾.

(1) الأوسي، السراجية: ص 448، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 443.

(2) ما بين المعقوفتين طُمت من نسخة (ب).

(3) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 284، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 443.

(4) ما بين المعقوفتين على طوله - ساقط من نسخة (أ).

(5) في (أ) وردت [عن].

(6) في (أ، ج) وردت [يجب].

(7) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 1/ 111.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(9) في (أ) وردت [سن].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(11) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 284، البابرتي، العناية شرح الهداية: 13/ 209.

(12) في (أ) وردت [ابتداء].

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(14) في (أ، ج) وردت [فترك].

(15) دست: هو اللباس، الزبيدي، تاج العروس: 4/ 518، مادة (دست).

(16) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 285، الميداني، اللباب: 169، المرغيناني، بداية الجبتي:

[م]⁽¹⁾؛ الكلام في الحجر على الحر بسبب الدين في موضعين، أحدهما إن من ركبته⁽²⁾ المديون إذا خيف أن يتلف ماله بطريق الإقرار وطلب غراماه من القاضي أن يحجر عليه فعند[د]⁽³⁾ لا يحجر عليه، والثاني أنه لا يباع على المديون ماله عند أبي حنيفة رحمته⁽⁴⁾.

ي، قوله: وإذا حبسه القاضي⁽⁵⁾ شهرين أو ثلاثة يسأل عن حاله، فذكره شهرين أو ثلاثة [أشهر]⁽⁶⁾ ليس بلازم وإنما هو مفوض إلى رأي القاضي لأن هذا يختلف باختلاف الأشخاص وكثرة الديون وقتها، [و]⁽⁷⁾ إذا حبسه مدة يغلب على ظنه أنه لو كان له مال لأظهره فإنه خلي سلبه.

قوله: وكذلك إن أقاما البينة أنه لا مال له، يريد به إذا أقاما البينة بعدما حبسه مدة يغلب على ظن الحاكم أنه لا مال له، فإن ادعى الإفلاس قبل الحبس وأقام ذلك على بينة فقيه روايتان، في رواية تقبل⁽⁸⁾ بيته وخلي سبيله، وفي رواية لا⁽⁹⁾ يقبل ما لم يحبس مدة يغلب على ظن الحاكم إفلاسه، وقال: أبو حنيفة رحمته، إن كان الرجل معروفا بالإعسار لم يحبسه حتى يقيم الخصم عليه [البينة]⁽¹⁰⁾ أنه موسر وإن لم يكن معروفا لم يقبل بيته⁽¹¹⁾ على إعساره، ويحبسه شهرين أو ثلاثة، [ثم]⁽¹²⁾ يسأل عن حاله، ذكره في الأجناس⁽¹³⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) في (أ) وردت [ركبه].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(4) الملكنوي، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير: 401 / 1.

(5) في (ب) وردت [الضامن].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(8) في (أ، ج) وردت [يقبل].

(9) في (أ) وردت [لم].

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(11) في (أ) وردت [بينة].

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ، ج).

(13) الرومي، اليتايغ: لوحة: 60، الميداني، اللباب في شرح الكتاب: 166 / 1.

هـ، قوله: ولا يمنعون من التصرف والسفر، دليل على أنه يدور معه أينما دار، ولا يجلس في موضع لأنه حبس ولو دخل داره لحاجة لا يتبعه⁽¹⁾ بل يجلس على باب داره إلى أن يخرج، لأن الإنسان لا بد [أن يكون]⁽²⁾ له [م]⁽³⁾ موضع خلوة⁽⁴⁾.

م، قوله: إلا أن يقيموا البيعة، يشير أن بيعة اليسار ترجح⁽⁵⁾ على بيعة الإعرار، لأنها أكثر إثباتاً، واعلم أن بيعة الإعرار إنما تقبل⁽⁶⁾ إذا قالوا إنه كثير العيال وضيق الحال، أما إذا قالوا لا مال له لا تقبل⁽⁷⁾، [قوله]:⁽⁸⁾ الفسق الأصلي، وهو أن يبلغ فاسقاً، [قوله]:⁽⁹⁾ [أو الطارئ]⁽¹⁰⁾، يكون بعد البلوغ⁽¹¹⁾.

في الكبرى: والشهادة على الإفلاس بأن يقولوا نشهد أنه مفلس [و]⁽¹²⁾ معدم لا نعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله، وقد أخبرنا⁽¹³⁾ عن أمره في السر والعلانية⁽¹⁴⁾.

ي، قوله: ومن أفلس وعنده متاع لرجل بعينه⁽¹⁵⁾ ابتاعه منه فصاحب المتاع أسوة الغرماء فيه، صورته⁽¹⁶⁾: رجل اشترى من رجل شيئاً وقبض⁽¹⁷⁾ له ولم يؤد ثمنه حتى

(1) في (أ، ج) وردت [يمتعه].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(4) المرغيناني، الهداية شرح البداية: 3/ 287، الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: 2/ 106، الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 452.

(5) في (أ، ج) وردت [ترجح].

(6) في (أ) وردت [يقبل].

(7) في (أ) وردت [يقبل].

(8) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من مختصر القُدوري: ص 97.

(9) ما بين المعقوفتين غير مثبت في جميع النسخ، والمثبت من مختصر القُدوري: ص 97.

(10) في (ب) وردت [أو الطحاري].

(11) الزبيدي، الجوهرة النيرة: 2/ 452.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(13) في (أ) وردت [أحترزنا].

(14) ابن مازة، المحيط البرهاني: 9/ 43.

(15) في (ب) وردت [يته].

(16) في (أ) وردت [صورة].

(17) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

أفلس، وليس له غير هذا الشيء، فادعى البائع [ب]⁽¹⁾ أنه أحق من سائر الغرماء، [وادعى الغرماء]⁽²⁾ التسوية في ثمنه، فإنه يباع ويقسم الثمن بينهم بالحصص، إن كانت الديون كلها حالة، وإن كان بعضها حالا وبعضها مؤجلا يقسم الثمن بين الغرماء الذين حلت⁽³⁾ ديونهم [حالة]⁽⁴⁾، ثم إذا حل الأجل⁽⁵⁾ شاركهم أصحاب الديون الآجلة فيما قبضوا بالحصص، وأما إذا لم يقبض المبيع ثم أفلس فصاحب المتاع أولى بثمنه من سائر الغرماء لأن⁽⁶⁾ له حق الحبس لاستيفاء الثمن فيكون كالمرتبهن في حق⁽⁷⁾ المرهون، [والله أعلم]⁽⁸⁾، (أ/ 270)⁽⁹⁾.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب، ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(3) في (أ) وردت [كانت].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ب).

(5) في (أ، ج) وردت [الأجل].

(6) في (أ، ج) وردت [لأنه].

(7) في (أ) وردت [ثمن].

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ).

(9) الرومي، الشنايع: لوحة: 60، ابن مازة، المحيط البرهاني: 9/ 43، المرغباني، بداية المبتدي:

المصادر والمراجع

القران الكريم.

- 1- الأذهوي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين للداودي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية - 1417هـ - 1997م، ط1، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي.
- 2- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربى - بيروت - 2001م، ط1، تحقيق: محمد عوض مرعب.
- 3- الأسمرى، صالح بن محمد بن حسن، مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد البهية، اعتنى بإخراجها: متعب بن مسعود الجعيد، دار الصميعة للنشر والتوزيع ط1، 1420هـ.
- 4- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربى - بيروت، ط4، 1405هـ.
- 5- الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، صحيح وضعيف الجامع الصغير، الناشر: المكتب الإسلامى.
- 6- الأنصارى، سليمان الجمل: حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج (لتركيب الأنصارى)، دار الفكر - بيروت - بلا، الطبعة: بلا، تحقيق.
- 7- الأوسى، الشيخ الإمام العلامة الفقيه سراج الدين أبو محمد على بن عثمان بن محمد التيمي الحنفي (569 هـ)، الفتاوى السراجية، تحقيق: محمد عثمان البستوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1432هـ - 2011م.
- 8- الباباني البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم، (ت1399هـ)، هدية العارفين، دار الكتب العالمية، بيروت - لبنان، 1413هـ - 1992م.
- 9- البابر تي، أكمل الدين محمد بن محمود (786هـ)، العناية شرح الهداية، مطبوع بهامش فتح القدير، المطبعة الأميرية - مصر، ط1، 1315هـ.
- 10- البجيرمي، سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي: فقيه مصري (1131 - 1221هـ) التجريد - حاشية البجيرمي على المنهج.

- 11- أبو بكر، بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، عالم الكتب - بيروت - 1407هـ، ط1، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان.
- 12- أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.
- 13- الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - 1418هـ - 1998م، ط1، م ت: صلاح فتحي هلال.
- 14- ابن بطلال، أبو الحسن (449هـ) علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال، عالم بالحديث، من أهل قرطبة، شرح ابن بطلال.
- 15- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، الجامع الصحيح المختصر، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - 1407هـ - 1987م، ط2، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- 16- البركتي، محمد عميم البركتي، أدب المفتي، مطبوعات لجنة النقاية، باكستان، 1381م.
- 17- البستي، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بليان، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1414هـ - 1993م، ط2، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- 18- البستي، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، كتاب الثقات، دار الفكر، ط1، 1395هـ - 1975م، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، عدد الأجزاء/ 9.
- 19- بشير علي عمر، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، وقف السلام، ط1، 1425هـ - 2005م، مصدر الكتاب: موقع مكتبة المدينة الرقمية.
- 20- البغدادي، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، دار المعارف - مصر - 1400هـ، ط2، تحقيق: شوقي ضيف.

- 21- البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابائي أصلاً والبغدادي مولداً ومسكناً، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
- 22- البغدادي، أبو بكر الخطيب أحمد بن علي، مناقب أبي حنيفة، دار الكتب العلمية - بيروت.
- 23- البيروتي، الإمام الشيخ محمد بن درويش بن محمد الحوت البيروتي الشافعي، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، دار الكتب العلمية - بيروت - 1418هـ - 1997م، ط1، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- 24- البيضاوي، أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، تفسير البيضاوي، دار الفكر - بيروت.
- 25- البوصيري، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، (المتوفى: 840هـ) إتحاف الخيرة المهرة بزيوائد المسانيد العشرة.
- 26- البستي، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، الثقات، دار الفكر - 1395هـ - 1975م، الطبعة، الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
- 27- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، دار الكتب العلمية - بيروت - 1410هـ، ط1، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.
- 28- البيهقي، أبو بكر الحافظ الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد، الخسروجردي، معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - بدون، الطبعة: بدون، تحقيق: سيد كسروي حسن.
- 29- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- 30- التميمي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، دار الرفاعي، الرياض، 1403هـ.

- 31- ابن الجوزي، شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف، تحبير التيسير في القراءات العشر، دار الفرقان - الأردن - عمان - 1421هـ - 2000م، ط1، تحقيق: د. أحمد محمد مقلح القضاة.
- 32- ابن الجوزي أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. تلبس إبليس، دار الكتاب العربي - بيروت - 1405هـ - 1985م، ط1، تحقيق: د. السيد الجميلي.
- 33- ابن الجوزي أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، دار الكتب العلمية - بيروت - 1415هـ، ط1، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني.
- 34- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الرواية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1403هـ، تحقيق: خليل الميس.
- 35- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، الاستقامة، جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة - 1403هـ، ط1، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.
- 36- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، الزهد والورع والعبادة، مكتبة المنار - الأردن - 1407هـ، تحقيق: حماد سلامة، محمد عويضة.
- 37- الجراحى، إسماعيل بن محمد العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1405هـ، ط4، تحقيق: أحمد الفلاش.
- 38- الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر - بيروت - 1409هـ - 1988م، ط3، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.
- 39- الجرجاني، أبو القاسم، حمزة بن يوسف الجرجاني، تاريخ جرجان الناشئ: عالم الكتب، بيروت، ط2، 1401هـ - 1981م، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان.
- 40- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، دار الكتاب العربي - بيروت ط1، 1405هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري.
- 41- الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني، اللباب في تهذيب الانساب، دار صادر - بيروت - 1400هـ - 1980م.

- 42- الجصاص، أبو بكر الرازي (305 - 370هـ)، شرح مختصر الطحاوي (ت229 - 321هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار السراج، ط2، 1431هـ، تحقيق: د. عصمت عنایت الله محمد.
- 43- الجوهری، إسماعیل بن حماد الجوهری (ت393هـ)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، ط4، 1987م.
- 44- أبي الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الجيل - بيروت - لبنان - 1420هـ - 1999م، ط2، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- 45- أبي الحسين، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، التنبية والرد على أهل الأهواء والبدع، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، ط2، 1977م، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري.
- 46- أبو حامد، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الدين (ت656هـ)، شرح نهج البلاغة المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- 47- الحنبلي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، عام 1998م.
- 48- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله المعروف، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مطبعة دار الفكر، 1419هـ - 1999م.
- 49- حكيم، حافظ بن أحمد، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، دار ابن القيم - الدمام - 1410هـ - 1990م، ط1، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر.
- 50- الحاكم: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، أخرجه المستدرک على الصحيحين، دار الكتب العلمية - بيروت - 1411هـ - 1990م، ط1، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- 51- أبو الحسن، أحمد بن محمد بن أحمد الضبي، اللباب في الفقه الشافعي، دراسة وتحقيق: عبد الكريم بن صنيان العمري، دار البخاري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1416هـ.

52- أبو الحسن، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1415هـ، ط2، تحقيق: عبد الله القاضي.

53- أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن عراق الكتاني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، دار الكتب العلمية - بيروت - 1399هـ، ط1، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري.

54- حامد عبد القادر، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، محمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

55- الحطاب، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني (المتوفى: 954هـ) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل المحقق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب الطبعة: طبعة خاصة 1423هـ.

56- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرناؤوط عليها.

57- ابن خزيمة، أبو بكر السلمي، صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، المكتب الإسلامي - بيروت - 1390هـ - 1970م، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

58- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

59- الخرشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخراشي المالكي، شرح مختصر خليل الخرشي على مختصر سيدي خليل، دار الفكر للطباعة - بيروت.

60- الخطابي، لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبي سليمان، غريب الحديث، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، 1402هـ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي.

61- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت.

- 62- أبو الإخلاص، حسن الوفائي الشرنبلالي، نور الإيضاح ونجاة الأرواح، دار الحكمة - دمشق - 1985م.
- 63- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، سنن الدارقطني، دار المعرفة - بيروت - 1386هـ - 1966م، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.
- 64- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ، ط1، فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي.
- 65- أبو داود، سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- 66- الدمشقي، تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصني الدمشقي الشافعي، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، دار الخير، تحقيق: علي عبد الحميد ومحمد وهبي سليمان.
- 67- الدمياطي، أبو بكر ابن السيد محمد شطا، حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت -.
- 68- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1.
- 69- الذهبي، الحافظ الذهبي، مختصر العلو للعلي الغفاري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1412هـ، تحقيق: اختصر: وحققه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني.
- 70- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، العبر في خبر من غير، مطبعة حكومة الكويت - الكويت - 1984م، ط2، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد.
- 71- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، 1407هـ - 1987م، ط1، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري.

72- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1413هـ، ط9، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.

73- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1271هـ - 1952م، ط1.

74- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية - بيروت - 1421هـ - 2000م، ط1.

75- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - 1415هـ - 1995م، طبعة جديدة، تحقيق: محمود خاطر.

76- الرافي، عبد الكريم بن محمد الرافي القزويني (المتوفى: 623هـ): فتح العزيز بشرح الوجيز، الشرح الكبير وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (المتوفى: 505هـ).

77- الرافي، عبد الكريم بن محمد القزويني، التدوين في أخبار قزوين، دار الكتب العلمية - بيروت - 1987م، تحقيق: عزيز الله العطاري.

78- الرومي، الشيخ رشيد الدين أبي عبد الله محمود بن رمضان الرومي، الإنابيع في معرفة الأصول والتفاريع، وهو شرح لمختصر القذوري، المدرس بمدرسة الحلاوية بحلب، (ت769هـ)، رسالة دكتوراه، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق: عبد العزيز أحمد بن سليمان العليوي، 1428هـ.

79- ابن رجب الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري وشرح (يعني ابن رجب) قطعة من البخاري إلى كتاب الجنائز وهي من عجائب الدهر ولو كمل كان من العجائب، دار ابن الجوزي - السعودية - الدمام - 1422هـ، ط2، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد.

80- ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة، أضخم ما ألف في طبقات الحنابلة. ويضم تراجم أعلام الحنابلة في (255) سنة، ما بين 460 و751هـ. ضمنه كثيراً من رواياتهم وأسانيدهم ومسائلهم وفتاويهم، ونوادير أشعارهم.

- 81- ابن زادة، عبد اللطيف بن محمد رياض زادة، أسماء الكتب، دار الفكر - دمشق، سورية - 1403هـ - 1983م، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. محمد التونجي.
- 82- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
- 83- الزرقاني، محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر - لبنان - 1416هـ - 1996م، ط1.
- 84- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، اللآلئ المشورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، دار الكتب العلمية - بيروت - 1406هـ - 1986م، ط1، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- 85- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - 1421هـ - 2000م، ط1، تحقيق: ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تام.
- 86- الزركلي، خير الدين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الجزء الأول دار العلم للملايين.
- 87- أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1402هـ - 1982م، تحقيق: سعيد الأفغاني.
- 88- أبو زكريا، محيي الدين الدمشقي الشافعي، يحيى بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الحزامي، الحوراني، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت - 1418هـ - 1997م، ط1، تحقيق: حقه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل.
- 89- الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي - بيروت -، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
- 90- الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشف للزمخشري، دار ابن خزيمة - الرياض - 1414هـ، ط1، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد.

- 91- الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب الإسلامي - القاهرة - 1313هـ.
- 92- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- 93- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي. فقيه أصولي حنفي. ينسب إلى سرخس - بلدة قديمة من بلاد خراسان. أخذ الفقه والأصول عن شمس الأئمة الحلواني - وبلغ منزلة رفيعة.
- 94- السمرقندي، علاء الدين، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1405هـ - 1984م.
- 95- أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث، المكتبة العلمية - بيروت - 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
- 96- السمعاني ابن منصور، أبي سعيد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني، الأنساب، دار الفكر - بيروت - 1998م، ط1، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.
- 97- السيوطي أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1403هـ، ط1.
- 98- السيوطي جلال الدين، المعجم الاوسط، اسباب ورود الحديث، تحقيق: يحيى إسماعيل أحمد، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1.
- 99- السُّيوطي، جلال الدين (849 - 911هـ) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، جامع الأحاديث، مستد أبي هريرة.
- 100- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية - بيروت ط1، 1998م، تحقيق: فؤاد علي منصور.
- 101- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، طبقات المفسرين، مكتبة وهبة - القاهرة، ط1، 1396هـ، تحقيق: علي محمد عمر.

- 102- الشُّبُوطِي، عبد الغني فخر الحسن الدهلوي، شرح سنن ابن ماجه، قديمي كتب خاتة - كراتشي.
- 103- أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (المتوفى: 562هـ) التحبير في المعجم الكبير، المحقق: منيرة سالم، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، ط1، 1395هـ.
- 104- أبو سعيد، عبد الرحمن النيسابوري المتولي، الغنية في أصول الدين، مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان - 1406هـ - 1987م، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر.
- 105- أبو شجاع، أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني. ولد سنة 533هـ، وتوفي سنة 593هـ، الإفتاع، المشهور في فقه الشافعية. موقع وزارة الأوقاف المصرية، موسوعة الأعلام.
- 106- أبو شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي أبو بكر، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، مكتبة الرشد - الرياض - 1409هـ، ط1، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
- 107- ابن شاهين، أبو حفص الحافظ عمر بن شاهين المتوفى سنة 385هـ، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، حقوق الطبع محفوظة للناسر، ط1، 1404هـ - 1984م، الناسر الدار السلفية حولي.
- 108- الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي، أصول الشاشي، دار الكتاب العربي - بيروت، 1402هـ.
- 109- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الأم، دار المعرفة، بيروت - 1393هـ، ط2.
- 110- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، الملل والنحل، دار المعرفة - بيروت - 1404هـ، تحقيق: محمد سيد كيلاني.
- 111- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر - بيروت - 1412هـ - 1992م، ط1، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب.

112- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر - بيروت -.

113- الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد، المبسوط، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني.

114- الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت -، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

115- شيخ زاده، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو بشيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - 1419هـ - 1998م، ط1، تحقيق: خرح آياته وأحاديثه خليل عمران المتصور.

116- الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق، طبقات المفتهاء، تحقيق: خليل الميس هذبة: محمد بن جلال الدين المكرم (ابن منظور) المحقق: إحسان عباس، ط1، 1970م، دار الرائد العربي عنوان، بيروت - لبنان.

117- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، دار الفكر - بيروت.

118- صدر الشريعة، الإمام الفقيه عبيد الله بن مسعود المجبوبي الحنفي (ت747هـ)، ومعه منتهى النفاية على شرح الوقاية، د. صلاح محمد أبو الحاج، الوراق للنشر والتوزيع، ط1.

119- الصفدي، الوافي بالرفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالرفيات، دار إحياء التراث - بيروت - 1420هـ - 2000م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.

120- الصفوري، عبد الرحمن بن عبد السلام (894هـ)، نزهة المجالس ومنتخب النفائس، المطبعة الكاستلية، مصر، 1283هـ.

121- الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام (126 - 211هـ)، مصنف عبد الرزاق، المكتب الإسلامي - بيروت - 1403هـ، ط2، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

- 122- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، إجابة السائل شرح بغية الأمل، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1986م، ط1، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل.
- 123- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1379هـ ط4، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي.
- 124- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، الروض الداني - المعجم الصغير، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، ط1، 1405هـ - 1985م، م ت: محمد شكور محمود الحاج أمير.
- 125- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، مسند الشاميين، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1405هـ - 1984م، ط1، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- 126- الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، دار الحرمين - القاهرة - 1415هـ تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
- 127- أبو الطيب، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي: علامة بالحديث، هندي. عون المعبود عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية - بيروت - 1995م، ط2.
- 128- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، جامع البيان في تأويل القرآن، (224 - 310هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م.
- 129- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمه، أبي جعفر الطحاوي، شرح معاني الآثار، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1399هـ، تحقيق: محمد زهري النجار.

- 130- الطحاوي، أبو جعفر، شرح العقيدة الطحاوية للإمام أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي والمسمى بـ ((اتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل)) شرحها الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.
- 131- الطحطاوي، أحمد بن محمد بن إسماعيل الحنفي، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر - 1318هـ، ط3.
- 132- الطهطاوي، أحمد رافع بن محمد الحسيني القاسمي الحنفي (المتوفى: 1355هـ)، التنبيه والإيقاظ لما في ذبول تذكرة الحفاظ.
- 133- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار بن كثير - دمشق - 1406هـ، الطبعة: ط1، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط.
- 134- عبد الباقي المراهبي الحنبلي، العين والأثر في عقائد أهل الأثر، دار المأمون للتراث - لبنان - 1407هـ - 1987م، تحقيق: عصام رواس قلعجي.
- 135- عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض.
- 136- عبد الرحمن بن حماد آل عمر، دين الحق، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، ط6، تاريخ النشر: 1420هـ.
- 137- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - دار الكتب العلمية - بيروت - 1998م، ط1، تحقيق: محمد نبيل طريقي، اميل بديع اليعقوب.
- 138- عبيد الله بن مسعود المجبوبي البخاري الحنفي، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، دار الكتب العلمية - بيروت - 1416هـ - 1996م، تحقيق: زكريا عميرات، الباب: الركن الثاني في السنة.
- 139- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، نزيل طرابلس

- الغرب، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية - 1405 هـ - 1985 م، ط 1، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، رقم 231.
- 140- أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن محمد مكّي الحسيني الحموي الحنفي، غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر (لزين العابدين ابن نجيم المصري)، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - 1405 هـ - 1985 م، ط 1، تحقيق: شرح مولانا السيد أحمد بن محمد الحنفي الحموي.
- 141- ابن عبد البر، أبو عمر النمري يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر رحمته الفقيه الحافظ الأندلسي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الجيل - بيروت - 1412 هـ، ط 1، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- 142- ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان لخاتمة المحققين ويليّه تكملة ابن عابدين لنجل المؤلف طبعة جديدة متفحة مصححة إشراف مكتب البحوث والدراسات الجزء الأول دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، جميع حقوق إعادة الطبع محفوظة للناسر 1415 هـ - 1995 م، دار الفكر بيروت - لبنان دار الفكر عدد الأجزاء/ 6.
- 143- علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، دار الكتب العلمية - بيروت - 1418 هـ - 1997 م، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر.
- 144- علي الصعدي العدوي المالكي، دار الفكر - بيروت - 1412 هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب.
- 145- علي بن سلطان محمد الفاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت - 1422 هـ - 2001 م، ط 1، تحقيق: جمال عيتاني.
- 146- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، الناشر مكتبة المشي - بيروت، دار إحياء التراث العربي.

- 147- عمر رضا كحاله، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، الجزء الأول دار العلم للملايين بيروت 1388هـ - 1968م، حقوق إعادة الطبع والنشر محفوظة "لمؤلفه" ط2، بتغويض خاص منه.
- 148- عبد الرسول، أحمد نكري القاضي عبد النبي، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت، 1421هـ - 2000م، ط1، تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص.
- 149- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، إحياء التراث العربي - بيروت.
- 150- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، التاريخ الكبير، دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
- 151- أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار الكتب العلمية - بيروت - 1411هـ - 1991م، ط1.
- 152- أبو عبد الله، الخطّاب الرّعيني شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، (المتوفى: 954هـ)، م ت: زكريا عميرات، دار عالم الكتب الطبعة: طبعة خاصة 1423هـ - 2003م.
- 153- أبو عبد الله، محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو - جدة - 1413هـ - 1992م، ط1، تحقيق: محمد عوامة.
- 154- أبو عبد الله، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار الكتب العلمية - بيروت - 1411هـ - 1991م، ط1.
- 155- أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، الأدب المفرد، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط3، 1409هـ - 1989م، تحقيق: محمد فزاد عبد الباقي، الأحاديث مذيّلة بأحكام الألباني عليها، الأدب المفرد.

- 156- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، سنة النشر 1387هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.
- 157- أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو، التيسير في القراءات السبع، الإمام الداني، دار الكتاب العربي - بيروت - 1404هـ - 1984م.
- 158- العسقلاني، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تقريب التهذيب، دار الرشيد - سوريا - 1406هـ - 1986م، ط1، تحقيق: محمد عوامة.
- 159- العسقلاني، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الجيل - بيروت، ط1، 1412هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- 160- العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
- 161- العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تهذيب التهذيب، دار الفكر - بيروت - 1404هـ - 1984م، ط1.
- 162- العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزيوائد المسانيد الثمانية، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية - 1419هـ، ط1، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري.
- 163- العسقلاني، ابن حجر، تبصير المتنبه بتحرير المشبه، 773 - 852هـ، أرقام هذه النشرة تتوافق مع طبعة المكتبة العلمية - بيروت - لبنان تحقيق: محمد علي النجار - مراجعة علي محمد البجاوي.
- 164- العسقلاني، ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط3، 1406هـ - 1986م، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند.

165- العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد المشهور العسقلاني، نزهة الألباب في الألقاب، مكتبة الرشد - الرياض - 1409هـ - 1989م، ط1، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري.

166- العسقلاني، ابن حجر، (773 - 852هـ). شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الكناني العسقلاني الشافعي. صاحب أشهر شرح لصحيح الإمام البخاري أصله من عسقلان بفلسطين، ومولده ووفاته بالقاهرة، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير.

167- الغرناطي، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتاب العربي - لبنان - 1403هـ - 1983م، ط4.

168- الغزنوي، جمال الدين أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد، كتاب أصول الدين، دار البشائر الإسلامية - بيروت ط1، 1998م، تحقيق: عمر وفيق الداعوق.

169- الفيروزآبادي، طاهر محمد بن يعقوب، (ت817هـ) القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

170- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو، جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت - 1407هـ، ط1، تحقيق: محمد المصري.

171- الفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت.

172- أبو الفداء، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، كشف الخفاء، (1087 - 1162هـ).

173- أبو الفرج، محمد بن إسحاق النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت - 1398هـ.

174- أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد، صفة الصفوة، دار المعرفة - بيروت - 1399هـ - 1979م، ط2، تحقيق: محمود فاخوري - د. محمد رواس قلعه جي، رقم 380.

175- أبو الفضل العراقي، المغني عن حمل الأسفار، مكتبة طبرية - الرياض - 1415هـ - 1995م، ط1، تحقيق: أشرف عبد المصنود.

- 176- أبو الفضل، الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد، الهند - 1392هـ - 1972م، ط2، تحقيق: مراقبة، محمد عبد المعيد ضان.
- 177- أبو القاسم الحسين بن محمد، (502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، لبنان - دار المعرفة.
- 178- أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، دار الفكر - بيروت - 1995م، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.
- 179- القاضي، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت - 1421هـ - 2000م، ط1، تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص.
- 180- قاضيخان، الإمام فخري الدين أبي المحاسن الحسن بن منصور بن محمود الأوزجندی الفرغاني، توفي سنة (592هـ)، من كبار فقهاء الحنفية في المشرق. فتاوى قاضيخان، تحقيق: سالم مصطفى البدری، دار الكتب العالمية - بيروت، ط1، 2009م.
- 181- القرشي، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مير محمد كتب خانه - كراتشي.
- 182- القرطبي، الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، (ت463هـ)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله، دار الكتب العلمية بيروت: 122 - 171.
- 183- القزويني (605 - 682هـ)، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد.
- 184- القشيري (376 - 465هـ)، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك ابن طلحة النيسابوري، الرسالة القشيرية.

185- القونوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، دار الوفاء - جدة - 1406هـ، ط1، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي.

186- القيرواني، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي المالكي (310 - 386هـ)، رسالة القيرواني فقيه، مفسر، مشارك في بعض العلوم. ولد بالقيروان، وتوفي في شعبان. من تصانيفه: كتاب النوادر والزيادات في نحو المائة جزء، مختصر المدونة، كتاب الرسالة، إعجاز القرآن، والتفسير.

187- القيسي، ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1993م، ط1، م ت: محمد نعيم العرقسوسي.

188- ابن قايماز، أبو عبد الله الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مؤسسة الرسالة - بيروت ط1، 1404هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس.

189- ابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا (ت879هـ)، تاج التراجم، تحقيق: محمد خير رمضان، دار القلم، دمشق، ط، 1992م.

190- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2، 1393هـ - 1973م، تحقيق: محمد حامد الفقي.

191- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، البداية والنهاية، مكتبة المعارف - بيروت.

192- الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي - بيروت - 1982م، ط2.

193- اللامشي، الإمام بدر الدين أبي الشتاء محمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي، (أصول اللامشي)، وهو كتاب في أصول الفقه، ولامش نسبة إلى قرية من قرى فرغانة وهي في بلاد ما وراء النهر، عاش في أواخر القرن الخامس،

وأوائل القرن السادس الهجري، وعاش بسمرقند وتوفي فيها، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط1.

194- أبو الليث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي (ت376هـ)، النوازل في الفروع، فرغ من إملائه يوم الجمعة من جمادى الأولى سنة 376هـ، تحقيق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العالمية، بيروت - لبنان، ط1.

195- أبو الليث، نصر بن محمد السمرقندي المتوفى: سنة 376هـ ست وسبعين وثلاثمائة، عيون المسائل في فروع الحنفية، تحقيق: سيد محمد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1994م.

196- اللكنوي، عبد الحي اللكنوي (ت1304هـ)، حاشية الجامع الصغير، عالم الكتب، ط1، 1986م.

197- مالك بن أنس، المدونة الكبرى - دار الفكر، لبنان - بيروت 1998م.

198- مالك، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي - رواية محمد بن الحسن، موطأ الإمام مالك، الناشر: دار القلم - دمشق ط1، 1413هـ - 1991م، تحقيق: د. تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة عدد الأجزاء/ 3 مع الكتاب: التعليق المُتمجّد لموطأ الإمام محمد وهو شرح لعبد الحي اللكنوي.

199- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (450هـ)، النكت والعيون.

200- أبي منصور، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط2، 1977م.

201- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - 1419هـ - 1999م، تحقيق: الشيخ علي محمد معروض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

- 202- الإمددي، أبو الحسن، علي بن محمد، الإحكام للأمددي، الكتاب: الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، 1404هـ، تحقيق: د. سيد الجميلي.
- 203- المباركفوري، أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذ في شرح سنن الترمذي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- 204- محمد الشرييني الخطيب، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، دار الفكر - بيروت - 1415هـ تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر.
- 205- محمد بن فتوح الحميدي، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، عدد الأجزاء/ 4، دار ابن حزم، لبنان - بيروت - 1423هـ - 2002م، ط1، تحقيق: د. علي حسين البواب.
- 206- محمد عبد الرؤوف المناوي، التعاريف، التوقيف على مهمات التعاريف، دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت، دمشق، ط1، 1410هـ، تحقيق: د. محمد رضوان الداية.
- 207- محمد عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ط1، 1410هـ تحقيق: د. محمد رضوان الداية.
- 208- محمد عبد المنعم الجميري، الروض المعطار في خبر الأقطار المحقق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، ط2، 1980م.
- 209- محمد عlish، منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، دار الفكر - بيروت - 1409هـ - 198م.
- 210- محمود بن إسماعيل بن إبراهيم الجذبي، الدرة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء، مكتبة نزار مصطفى الباز - الرياض - 1417هـ - 1996م.
- 211- المرغيناني، أبي الحسن، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني، الهداية شرح بداية المبتدي، المكتبة الإسلامية.
- 212- المعزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج، تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1400هـ - 1980م، ط1، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

213- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

214- المطرزي، أبو الفتح، ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب - المطرزي، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، ط1، 1979م، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار.

215- ابن ماجه، أبو عبد الله، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

216- ابن مازة، لمحمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، تحقيق: أحمد عزو عناية، مطبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1424هـ - 2003م.

217- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط1، عدد الأجزاء/ 15.

218- ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، أهم مختصرات تاريخ ابن عساكر وأشهرها. طبع لأول مرة في دمشق (دار الفكر 1984م) بعناية طائفة من المحققين، في (29) مجلدًا.

219- أبو محمد، الإمام جمال الدين علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي المنبجي، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، دار القلم - الدار الشامية، سوريا - دمشق - لبنان/ بيروت - 1414هـ - 1994م، ط2، تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد.

220- أبو محمد، عبد بن حميد بن نصر الكشي، المنتخب من مسند عبد بن حميد، مكتبة السنة - القاهرة - 1408هـ - 1988م، ط1، تحقيق: صبحي البديري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي.

221- أبو منصور، الزاهر - الأزهر، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، ط1، 1399هـ، تحقيق: د. محمد جبر الأنفي.

222- الملا علي القاري (000 - 1014هـ) علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملا
البروي القاري: شرح مسند أبي حنيفة.

223- الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي المتوفى سنة
683هـ كتاب الاختيار لتعليل المختار، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

224- الميداني، مقدمة الباب، مطبوع بهامش الجوهرة النيرة، المطبعة الخيرية، ط1/
1322هـ، النسخ الأزهرية المخطوطة.

225- نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد التسفي، (461 - 537هـ)، القند في ذكر
أسماء سمرقند تحقيق: يوسف الهادي. الطبعة: طبع بإيران (1420هـ - 1999م).

226- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، السنن الكبرى، دار الكتب
العلمية - بيروت - 1411هـ - 1991م، ط1، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان
البنذاري، سيد كسروي حسن.

227- نور الدين الهيثمي، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة، 186
- 282هـ، المحقق: د. حسين أحمد صالح.

228- أبو الإخلاص، حسن الوفائي الشرنبلالي، نور الإيضاح ونجاة الأرواح، دار
الحكمة - دمشق - 1985م.

229- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، صحيح مسلم بشرح
النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1392هـ، ط2.

230- النووي، أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)
المجموع شرح المذهب، دار الفكر - بيروت - 1997م.

231- ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي،
توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم؛ مؤسسة الرسالة
- بيروت - 1993م، ط1، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.

232- ابن نجيم، زين الدين الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق؛ دار المعرفة -
بيروت، ط2.

- 233- الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال، دار الكتب العلمية - بيروت - 1419هـ - 1998م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود عمر الدمياطي.
- 234- الهيثمي، أبو أسامة الحارث بن أبي أسامة الحافظ نور الدين، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة - 1413هـ - 1992م، ط1، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري.
- 235- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، شرح فتح القدير، سنة 829هـ، دار الفكر - بيروت، ط2.
- 236- أبو الوليد، ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القاضي الأندلسي: الفيلسوف، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر - بيروت.
- 237- اليعمرى، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمرى المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية - بيروت.
- 238- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلى التميمي، مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث - دمشق - 1404هـ - 1984م، ط1، تحقيق: حسين سليم أسد.

فهرس المحتويات

4.....	الإهداء
5.....	شكر وتقدير
7.....	ملخص باللغة العربية
9.....	المقدمة
13.....	خطة الدراسة
15.....	القسم الأول/ القسم الدراسي
17.....	الفصل الأول/ التعريف بالإمام القدوري
17.....	المبحث الأول: في حياة (الإمام القدوري)
17.....	المطلب الأول: اسمه - لقبه - كنيته
17.....	أولاً: اسمه ونسبه
17.....	ثانياً: لقبه
18.....	ثالثاً: كنيته
18.....	المطلب الثاني: ولادته ووفاته
18.....	المطلب الثالث: شيوخه
18.....	المطلب الرابع: تلامذته
19.....	المبحث الثاني: شروح العلماء لكتاب مختصر القدوري
	الفصل الثاني/ حياة الشيخ يوسف بن عمر الكادوري، وكتابه جامع المصنوعات
25.....	والمشكلات
25.....	المبحث الأول: حياة الشيخ يوسف
25.....	المطلب الأول: اسمه، لقبه ونسبه، تاريخ ولادته ووفاته
25.....	اسمه
25.....	لقبه ونسبه
26.....	المطلب الثاني: عصر المؤلف ومرتبته العلمية

أ- مؤلفاته.....	28
ب- مشايخه.....	28
ج- تلاميذه.....	28
المبحث الثاني: كتاب جامع المضمّرات وفيه خمسة مطالب.....	29
المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إلى المؤلف.....	29
المطلب الثاني: الاصطلاحات الفقهية في جامع المضمّرات وكتب الأحناف.....	29
المطلب الثالث: أسلوبه (منهج المؤلف في الكتاب).....	34
المطلب الرابع: المصادر التي اعتمدها المؤلف خلال شرحه لمختصر القدوري.....	35
المطلب الخامس: منهجي في التحقيق.....	37
الفصل الثالث/ ملاحظات خطية حول المخطوطات.....	40
المبحث الأول: ميزات النسخ.....	40
المبحث الثاني: وصف النسخ الثلاثة.....	41
نماذج من صور المخطوط.....	45
القسم الثاني/ النص المحقق.....	57
باب سجود التلاوة.....	59
قراءة آية السجدة في الصلاة السرية.....	63
قرأ آية السجدة على الدابة.....	72
تبدل مجلس التالي دون السامع أو العكس.....	72
كيفية سجدة التلاوة.....	76
باب صلاة المسافرين.....	77
باب الجمعة.....	101
شروط الجمعة.....	108
باب العيدين.....	153

155	الخروج إلى الجبانة في صلاة العيد.....
155	مستحبات العيد.....
166	مكان صلاة العيد.....
169	كيفية صلاة العيد.....
188	باب صلاة الكسوف.....
192	باب الاستسقاء.....
193	قلب الرداء.....
194	كيفية قلب الرداء.....
197	باب قيام رمضان.....
205	الانتظار والاستراحة في صلاة التراويح.....
207	بيان القراءة في التراويح.....
215	وقت صلاة التراويح.....
221	ختم القرآن في صلاة التراويح.....
224	صلاة التراويح عشرون ركعة.....
225	الجلوس بين كل ترويحتين.....
235	الشك في التراويح.....
237	قضاء التراويح.....
238	باب صلاة الخوف.....
242	باب الجنائزة.....
246	كيفية الغسل.....
248	تلقين الشهادتين.....
249	إذا قضى نحيبه.....
250	إذا مات الرجل في السفر.....
256	بماذا يكفن الميت.....
280	صبرة اللحد.....

287	قراءة القرآن عند القبور
294	فصل في سؤال القبر
299	فصل في التعزية والمآتم
302	فصل في الاستجار للغسل والحمل والحفر
304	فصل في أحكام القبر
306	مقدار القبر
307	فصل في نقل الميت من بلد إلى بلد أو قبر إلى قبر
311	باب الشهيد
323	تكفين الشهيد
326	باب الصلاة في الكعبة
329	كتاب الزكاة
346	باب زكاة الإبل
352	باب صدقة البقر
353	باب صدقة الغنم
354	باب صدقة الخيل
365	باب زكاة الفضة
369	باب زكاة الذهب
371	باب زكاة العروض
378	باب زكاة الزروع والثمار
383	الخضروات والرياحين
387	في العسل
389	باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز
406	باب صدقة الفطر
419	كتاب الصوم
421	النية في الصوم
423	صوم يوم الشك

425	هلال رمضان.....
436	اذا اكل الصائم او شرب ناسيا.....
439	الكحل للصائم.....
485	كراهة الصوم في يوم العيد وأيام التشريق.....
486	الست من شوال.....
489	باب الاعتكاف.....
497	مسائل في الاعتكاف.....
499	كتاب الحج.....
500	واجبات الحج.....
503	ركن الحج.....
503	كيفية وجوب الحج.....
505	شروط وجوب الحج.....
508	لا يجب الحج على الفقير.....
512	أركان الحج.....
513	واجباته.....
514	سنه.....
515	أركان العمرة.....
520	مسألة.....
546	شرائط الجمع.....
565	باب القران.....
567	باب التمتع.....
569	باب الجنائيات.....
585	باب الإحصار.....
588	باب القوات.....
591	باب الحج عن الغير.....
593	باب الهدى.....

598	مسائل مثورة
602	كتاب البيوع
602	شرط البيع
628	مسائل
636	مسائل القبض والاستيلاء والمؤنة
642	باب خيار الشرط
650	باب خيار الرؤية
660	باب خيار العيب
675	باب البيع الفاسد
698	النجش
699	السوم على سوم غيره
699	تلقي الجلب
700	بيع الحاضر للبادي
704	باب في بيع الوفاء وغيره
710	فصل في الانتفاع بالمرهون للراهن والمرتهن
712	فصل في المؤجر
719	باب الإقالة
724	باب المراجعة والتولية
735	باب الربا
746	باب السلم
763	كتاب الصرف
773	كتاب الرهن
774	مسائل
802	كتاب الحجر
817	المصادر والمراجع
843	فهرس المحتويات